

# المغرب العربي

في التاريخ الحديث والمعاصر  
الجزائر • تونس • المغرب الأقصى

تأليف

الدكتور صلاح العقاد





# المغرب العربي

في التاريخ الحديث والمعاصر  
الجزائر - تونس - المغرب الأقصى

تأليف

دكتور صلاح العقاد

الطبعة السادسة

مزيدة ومنقحة

١٩٩٣

الناشر

مكتبة الأمازيغ والمصيرية

١٦٥ شارع محمد فرند



## مقدمة الكتاب

يتناول هذا الكتاب تاريخ المغرب منذ القرن السادس عشر حتى وقتنا الحاضر . فهو اذن من كتب التاريخ العام . وليس معنى ذلك انه قد بلغ فى التبسيط الى حد يمكن معه وصف الكتاب بأنه مدرسى . فقد اتبعنا فيه منهجا وسطا بين السرد التاريخى المبسط وبين التحليل الأكاديمى الذى يتناول كل مسألة تاريخية بالتفصيل . وهو على كل حال يفتح مجالات للذين يريدون بعد ذلك التوسع فى موضوع من موضوعاته ويعرفهم باقرب مراجعة . كما انه يعطى لراغبي الاطلاع على احوال المغرب صورة شاملة تعينهم على فهم مشاكله المعاصرة .

ولست كتابة التاريخ العام بالمهمة اليسيرة كما يتبادر الى ذهن البعض، الذين قد يتصورونها مجرد تلخيص للوقائع وعندنا ان براعة المصدر لهذا النوع من كتابة التاريخ . تتوقف على تقييم الموضوعات المختلفة ومعرفة ما يستحقه كل منها من الاهتمام بالنسبة للآخر . ولاشك ان هذا التقييم يستدعى تصورا شاملا للموضوع . ثم استخلاص الأفكار مما تجمع لديه من مادة أولية غزيرة .

وقد خصص القسم الأول لدراسة الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى سنة ١٨٢٠ ، ولم نتخذ هذا القرن بداية لموضوع الكتاب تقليدا لناهج تاريخ أوروبا حيث يطابق هذا القرن قيام النهضة . وبالتالي بداية العصور الحديثة . انما لهذا الاختيار ما يبرره من واقع تاريخ المغرب . ففي القرن السادس عشر حدثت هناك تطورات سياسية واجتماعية هامة . ففيه تجدد الصراع بين أوروبا والمسلمين فى الحوض الغربى للمتوسط ، وفيه ظهرت النيابات العثمانية الثلاث : طرابلس ، والجزائر . وتونس التى شاركت فى المواجهة . بينما ظهرت اسرة الأشراف السعديين فى مراكش لنفس الهدف . وكذلك اتسع نشاط الطرق الصوفية التى بعثت التقاليد الاسلامية فى كثير من الجماعات البربرية التى ظلت حتى ذلك الوقت بعيدة عن التأثر بالثقافة الاسلامية . وعملت بذلك على التقريب بين عناصر السكان ان لم تكن قد جعلت منهم وحدة متكاملة . أما اختيار سنة ١٨٢٠ بالذات ليكون حدا

فاصلا بين هذا القسم والذي يليه . فمرجعه الى أن استيلاء الفرنسيين على الجزائر فى هذا العام يعد نقطة تحول فى تاريخ المغرب الحديث . ولا يقتصر اثره على الجزائر وحدها لأن صدها كان بعيدا فى القطرين المجاورين . فهو يعتبر بالنسبة لتونس ومراكش بداية السقوط . اما فرنسا فقد اتخذت من الجزائر مبررا لاطماعها فى المغرب ياسره وقاعدة تقفز منها على هذين القطرين .

أما القسم الثانى فقد خصص لدراسة الاستعمار الفرنسى وما يتعلق به من أزمات دبلوماسية مهدت للاحتلال العسكرى . ولكننا حرصنا فى هذا القسم على أفراد فصول خاصة بنظم الادارة وأوجه الاستغلال المختلفة التى اتبعها الفرنسيون . وذلك لما لاحظناه من أن معظم الكتاب والمؤرخين العرب ركزوا اهتمامهم على الجانب الدبلوماسى عندما تناولوا علاقة فرنسا بالمغرب ، ولا يوجد حد زمنى يفصل بين القسمين الثانى والثالث . فان هذا القسم الثالث قد خصص لدراسة الحركات القومية وتطورها حتى الاستقلال بالنسبة لتونس ومراكش ، وحتى ثورة سنة ١٩٥٤ بالنسبة للجزائر . ويعتبر هذا القسم والقسم الثانى على وجه الخصوص هما صلب الكتاب ، بينما يمكن وصف القسم الاول بأنه تمهيد تاريخى . اما القسم الأخير الذى يتناول المشاكل المعاصرة والاتجاهات السياسية فى المغرب فقد امتد فى هذه الطبعة على وجه الخصوص واحتل فيها مكانا بارزا بالمقياس الى الطبقات السابقة . وفى اطار كل من هذه الاقسام طقنا بكل قطر من الاقطار الثلاثة على حدة . وربما ود بعض القراء لو تتبعنا كل قطر منها من البداية حتى النهاية . ولكن هذا المنهج يتعارض مع فكرتنا الأساسية وهى وجود الرابطة التاريخية بين هذه الاقطار واشتراكها فى هذه المراحل مع امكان مقارنة كل منها بالآخر فى كل مرحلة . ثم ان هذا المنهج يجعل الكتاب اشبه بثلاثة كتب منفصلة .

وقد يتساءل القارئ أيضا : لماذا لم يشمل الكتاب ليبيا ، وقد جرى العرف على احتسابها من بلاد المغرب ؟ والجواب على ذلك ينطوى على حقيقة مؤسفة وهى أن الاستعمار ترك فى بعض البلاد العربية آثارا بعيدة بحيث أوجد رابطة خاصة من نوع جديد بين البلاد التى خضعت لاستعمار واحد .

ويرجع اهتمامنا بالغرب وتاريخه الى ايام اقامتنا فى باريس من سنة ١٩٥٠ - سنة ١٩٥٦ وهناك اتجهنا الى التخصص فى تاريخ العرب الحديث ، ومع ان موضوع رسالتنا للدكتوراه كان يتعلق بتاريخ شبه جزيرة العرب والتنافس الاستعماري فى الخليج العربى الا ان وجود الطالب العربى فى العاصمة الفرنسية يجذبه بالطبع الى الرغبة فى الاطلاع على تاريخ المغرب واحواله نظرا لوفرة مراجعة ووقوعها فى متناول يده . بل انه يجد المعاهد التى أسست خصيصا لدراسة نواحى الحياة المختلفة فى المغرب . ثم تصادفت اقامتنا هناك مع وقوع أحداث هامة فى تلك البلاد . مما جعل آنباءه تحقل الصدارة فى جميع الصحف الباريسية ، ثم ازددنا اتصالا بهذا الموضوع بمناسبة تتلمذنا على شارل اندريه جوليان استاذ مادة تاريخ الاستعمار وصاحب عدة مؤلفات عن شمال افريقيا وكان معروفا آنذاك بتأييد الحركات الوطنية كما اتاحت لنا الإقامة فى فرنسا فرصة الاتصال بالشبيبة المغربية والتعرف على عقليتها واتجاهاتها السياسية عن كثب . وبعد العودة الى أرض الوطن عهد الينا بتدريس مادة شمال أفريقيا فى معهد العلوم السياسية ثم فى معهد الدراسات العربية العالمية ، ولم تنقطع صلاتنا بالدراسات المغربية بعد ذلك . فقد اتحت لنا فرصة الاتصال المباشر ببعض اقطار المغرب . اذ عهد الينا بتدريس التاريخ الحديث بجامعة قسنطينة بالجزائر خلال العام الدراسي ١٩٦٩ - ١٩٧٠ . وفى سنة ١٩٧٦ قمنا بزيارة موريتانيا ضمن بعثة علمية اوفدها معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ، وذلك لاعداد موسوعة شاملة عن هذه البلاد .

وخلال هذه الفترة الطويلة التى تمتد الى مايزيد على ثلث قرن تقدمت الدراسات فى جوانب مختلفة وبعد أن كانت الكتابة العلمية فى تاريخ المغرب تكاد تكون مقصورة على الفرنسيين ، ظهر من بين المغاربة أساتذة أكفاء تناولوا موضوعات متخصصة فى بعض جزئيات من هذا التاريخ كما اهتموا بنشر التراث العربى فى بعض عصور كان يظن انها خالية من هذا التراث كالعصر العثماني ، كما ان لهؤلاء المؤرخين رؤية خاصة فى دراسة الحركة الوطنية . ويرجع الفضل فى ذلك التقدم الى انتشار التعليم الجامعى بدول المغرب المستقلة . والعودة الى اتخاذ اللغة العربية لغة تعليم ودراسة فى بعض الأقسام الجامعية . ويلاحظ أن قسم التاريخ كان فى مقدمة ما عرب من الأقسام . ثم تكونت مراكز لجميع الوثائق الوطنية أو نقلها من الخارج .

## ( و )

وصدرت دوريات متخصصة تعالج قضايا تاريخية وحضارية على مسر  
العصور .

فى نفس الوقت لم تفتقر همة الفرنسيين فى اضافة الجديد الى الدراسات  
المغربية واتسمت المؤلفات الفرنسية بعد نهاية العهد الاستعمارى بأنها  
صارت أكثر موضوعية وافضل من حيث التعمق . يدل على ذلك هذا النشاط  
الجم الذى يبذله مركز دراسات افريقيا المتوسطة الملحق بجامعة اكس ان  
بروفانس حيث اودعت كميات هائلة من الوثائق المتعلقة بالعصر العثمانى  
والعهد الاستعمارى .

وفى تقديرنا ان ظهور تلك الدراسات لا يغنى عن مجلد شامل لتاريخ  
المغرب الحديث . فما زال يسد حاجة أمام المتخصص المبتدىء فى اقسام  
التاريخ فى المشرق اذ خصصت من بين مواد التاريخ الحديث مادة لتاريخ  
المغرب الحديث والمعاصر . لهذا كله نقدم للقراء الطبعة السادسة بعد  
ادخال اضافات واجراء تحقيق وضبط . ونرجو ان نكون قد وفقنا .

أ . د . صلاح العقاد

مصر الجديدة فى ٢١ مايو ١٩٩٢



## تمهيد

### احوال المغرب قبيل القرن السادس عشر

شهدت أفريقيا الشمالية قيام دول كبيرة ابان العصور الوسطى ،  
مثل دول المرابطين والموحدين : وتمتعت في ظل هذه الدول بالوحدة  
السياسية . وقد حدث في بعض الأحيان أن دخلت الأندلس مع المغرب  
تحت حكم دولة واحدة ، ولذلك لم يألف الكتاب العرب في هذا العصر  
التقسيم التقليدي الذي يجعل من المغرب العربي ثلاث أو أربع وحدات  
سياسية منفصلة . وإنما كانوا يطلقون اسم المغرب الأقصى ويقصدون به  
مراكش . والمغرب الأوسط ويقصدون به الجزائر ، ويسمون القسم  
الشرقي منه بتونس أو إفريقية . ولكن لم تتحدد بالضبط مفاهيم هذه  
الأسماء من الناحية الجغرافية . ذلك أنه لا توجد حواجز طبيعية تميز بين  
حدود كسل من تونس والجزائر والمغرب ، بل على العكس نلاحظ أن  
التقسيمات الجغرافية لشمال إفريقيا تتخلل الأقطار الثلاثة عرضا وتمتد  
بمحاذاة البحر . فبدأ من الشمال بإقليم ساحلي خصب تشقه أنهار  
تصيرة تستمد مياهها من منطقة التل وتنزل منحدره نحو البحر . وبلى  
هذا الإقليم جنوبا منطقة الأطلس الصغير أو التل ، ثم منطقة الهضاب  
العليا . وتقع الصحراء الكبرى وراء هذه الأقسام الثلاثة .

ومن الناحية البشرية تميز المغرب العربي دون المشرق باحتفاظ  
عنصر السكان الأصليين البربر ببعض معياريهم . بخلاف الأجناس الأخرى  
التي دخلت الإسلام في المشرق العربي . مثل المصريين أو الشعوب  
السامية الأخرى في الشام التي اندثرت لغاتها الأصلية واصطنعت اللغة  
العربية وحدها للكتابة أو الحديث اليومي . أما في المغرب فقد احتفظ  
البربر في بعض المناطق الجبلية بلغتهم الأصلية كلفة حديث فقط . ولكن  
قسما كبيرا منهم استعرب مثل الأجناس الأخرى التي اعتنقت الإسلام ،  
مكأن عدوا هو العصر الأول في تأكيد سعة المغرب العربية : خاصة وأن

فكرة المروية تقوم اساسا على وحدة اللغة بدون اعتبار للاصل العربي .  
اما العنصر الثاني فهو توافد هجرات عربية كثيفة الى المغرب منذ القرن  
الرابع الهجرى . ومن اشهرها هجرة قبائل الهلالية وبنى سليم ، التي  
تركت أثرا بعيدا في تاريخ المغرب . وهناك عنصر ثالث يؤكد عروبة المغرب  
ويتمثل في هذه الحقيقة ، وهي أن المتكلمين بالبربرية يسمون بأن اللغة  
العربية هي لغتهم الثقافية الوحيدة . ومن ثم لم يتمسكوا بتراث بربرى  
ولم يحاولوا كتابة لغتهم كما فعلت بعض الشعوب الاسلامية الأخرى ،  
مثل الفرس الذين أصبح تراثهم الخاص نواة لقيام قومية او شعوبية  
منفصلة في العالم الاسلامى .

وقد حاولت فرنسا ان تثير النعرة القومية بين البربر ، غير انها  
لم تستطع أن تحقق سوى جزء يسير من اهدافها . وعندما حصلت  
مراكش على استقلالها اخذت مشكلة البربر تتلاشى سريعا وتغلب روح  
الوحدة القومية سواء باسم المروية ام الاسلام . ويبلغ عدد متكلمي  
البربرية في مراكش نحو ٣٦٪ وفى الجزائر ٢٥٪ ، وفى تونس ١٪ ،  
الا أن عددا كبيرا من هؤلاء لديهم معرفة باللغة العربية يستخدمون اللغتين  
فى حياتهم اليومية ، أما العكس فنادر الوقوع . ففي مراكش قدر عدد  
الذين يتكلمون اللغتين بنحو ١٤٪ وبلا حظ أن اللغة العربية قد أخذت تزداد  
انتشارا فى الآونة الأخيرة وذلك بفعل عاملين :

الاول : سهولة الاتصال بين المناطق الجبلية الوعرة وبين بقية البلاد .

والثانى : تصميم دول المغرب المستقلة على نشر الثقافة والتعليم  
باللغة العربية .

ولا يطلق البربر على انفسهم ذلك الاسم ، بل يعرف الشخص نفسه  
باسم المجموعة القبلية التى ينتمى اليها ، فهم فى الريف المراكشى يسمون  
انفسهم بالامازيغ . وفى الأطلس الكبير بالشلوح .

وفى الجزائر تعرف اكبر مجموعة من البربر باسم القبائل وهى  
تنتشر فى شمال قسنطينة وتختلف لهجات هذه القبائل بعضها عن بعض  
حتى يصعب التفاهم بينها أحيانا .

وقد بدأت سمات الانقسام بين اجزاء المغرب العربى الثلاث تظهر  
فى القرن الثالث عشر ، حينما اضطرت دولة الموحدين ، وحلت محلها  
بالتدرج دول ثلاث : دولة الحفصيين فى تونس . وبنى عبد الواد فى  
المغرب الأوسط ، وبنى مرين فى المغرب الأقصى . هذا الانقسام لم يتضح

الا في نهاية القرن السادس عشر . فان كلا من دولة الحفصيين وبنى مرين حاولت ان تبسط نفوذها على المغرب بأسره وتؤسس دولة كبيرة على نمط دولة الموحدين التي حلفت في تاريخ المغرب آثارا بعيدة . ولكن ايا من الدولتين الجديتين لم تستطع تحقيق اهدافها الا في فترات قصيرة وسرعان ما عادت دولا اقليمية محدودة .

كانت دولة الحفصيين هي اسبق الدول الثلاث ظهورا واوسعها انتشارا . وهي تنتمي الى ابي حفص عمر رأس قبيلة الهنتاتة من مجموعة مصمودة البربرية . وكان الموحدون قد عهدوا الى افراد تلك الأسرة بمقالة تونس سنة ١٢٠٥ ، فاستأثروا بهذا المنصب حتى تولاه ابو زكريا في سنة ١٢٢٨ . فآظفر نزعته الى الاستقلال بحكم تونس عن دولة الموحدين واعلن ذلك رسميا في سنة ١٢٣٧ ، وتوارثت أسرته حكم البلاد بعد ذلك اكثر من ثلاثة قرون . واتسع نفوذ هذه الدولة في بداية عهدها حتى أصبحت تمتد من طرابلس الى طنجة ، ودفع لها بنو مرين الجزية في بعض الأحيان .

واعترف شريف مكة بسيادة الحفصيين وطلبوا بأمراء المؤمنين . واصبحت تونس في عهدهم من أهم مراكز الثقافة العربية . كما عقدت الدولة معاهدات تجارية مع معظم الدول الأوروبية فأقامت فيها القنصليات وذلك قبل ان تسوء العلاقات بين المغرب وأوروبا حينما تجددت النزعات الصليبية في القرن السادس عشر . كذلك قدم الحفصيون المونة للامارات المتداعية في الأندلس . ولكن لم يحل القرن الرابع عشر حتى اخذ شأن الدولة يضعف بسبب الانقسامات الداخلية ، فكان أحد الحفصيين يحكم في تونس وآخر في بجاية وثالث بقسنطينة : وانتهى امر هذه الدولة بوضع نفسها تحت حماية الفزاة من الأسبان .

كذلك ظهرت دولة بنى عبد الواد في منتصف القرن الثالث عشر ، واتخذت من تلمسان حاضرة لها . وقد أسس هذه الدولة يغمراش بن زياد . وهو من اصل بربري مثل مؤسس الدولة الحفصية ولكن كما رأينا بالنسبة للحفصيين لم تؤثر صفة الدولة البربرية على اهتمامها بالثقافة العربية ، فازدهرت تلمسان في ظل دولة عبد الواد كمركز ثقافي ، كما اشتهرت حدائقها الفناء التي كانت تصدر منتجاتها عن طريق الموانئ الساحلية . ولم تحكم دولة عبد الواد سوى الجزء الغربي مما يقابل الجزائر حاليا . وطمع كل من الحفصيين وبنى مرين في الاستيلاء عليها ، ودخل المرينيون فعلا تلمسان في منتصف القرن الرابع عشر ، الى ان احيا الدولة ابو حمو الثاني سنة ١٣٥٩ - ١٣٨٩ . واصبحت الدولة تعرف باسم الفرع الجديد وهو بنوزيان . ومع ان تلمسان كانت تعتبر في

ذلك الوقت حاضرة المغرب الأوسط ، إلا أن المدن الساحلية كانت تكون جمهوريات مستقلة أشبه بالجمهوريات القائمة على الساحل المواجه في إيطاليا . وقد أدى هذا التفكك إلى طمع الصقليين في الجزائر فغزوا بعض مدنها الساحلية واحتلوها فترة خلال القرن الرابع عشر . ولم تتحقق لـ لجزائر وحدتها الإقليمية إلا في العهد العثماني .

وتعاصر دولة بني مرين على وجه التقريب في مراكش دولة الحفصيين في تونس وبني عبد الواد في تلمسان وينتمي بنو مرين إلى قبيلة زناتة البربرية وبدأ ظهورهم في جنوب مراكش في بداية القرن الثالث عشر ، وانتشر نفوذهم بفضل جهود أبي يحيى عبد الحق الذي ضم فاس ومكناس ولكن الدولة لم تشكل إلا بعد أن تم لأبي يوسف يعقوب الاستيلاء على مدينة مراكش سنة ١٢٦٦ . وبما أن مراكش كانت مركز الثقل في دولة الموحدين فكان طبيعيا أن يطمع المرينيون في أن يرثوا هذه الدولة للهيمنة على المغرب بأسره ، خاصة وأنهم كانوا من الناحية العسكرية أقوى من دول المغرب الأخرى ، بيد أنه كان يعوزهم النفوذ الأدبي الذي تمتع به الحفصيون .

ومن ثم اضطر المرينيون في بداية أمرهم إلى الحكم تحت سيادة الحفصيين الاسمية حتى كان عهد أبي الحسن المريني الذي قام بحملة على مدينة تونس سنة ١٣٤٧ ، وهناك تلقى هزيمة منكرة كادت تطيح بأسرة المرينيين في مراكش ذاتها . وهكذا أصبحت الدولة المرينية دولة مراكش محليّة . وقد ورث المرينيون بحكم موقعهم الجغرافي تقاليد سياسة الموحدين في الأندلس وتقديم الماعادات الفعالة فيما اعتبره المسلمون مكان الاستشهاد المثالي ألا وهو أرض الأندلس . وللأسف دب الخلاف بين المرينيين ودولة بني الأحمر حول تلك بعض الموانئ على شاطئ الأندلس مما أضعف قدرة المسلمين على المقاومة ، وتعرضت مراكش نفسها لغزو الدول المسيحية الناشئة فأخذت الحملات المسيحية برتقالية وقشتالية تتردد على موانئها منذ بداية القرن الخامس عشر . ولما سقطت سبتة في أيدي البرتغاليين سنة ١٤١٥ تخرج مركز المرينيين . ومما زاد موقعهم سوءا انتشار المنافسات الداخلية بعد مقتل أبي سعيد المريني سنة ١٤٢٠ ودخول كل من غرناطة وتلمسان لتؤيد هذا المدعى أو ذاك في عرش فاس ، وطمع بنو وطاس . وهم فرع صغير منهم كان يتولى الوزارة للمرينيين في الاستشارة بالسلطة ، وانتقل الحكم إلى أيديهم فعلا في منتصف القرن الخامس عشر وإن كان المرينيون قد استعادوا مركزهم بعض الشيء بعد مقتل الوزير يحيى سنة ١٤٥٨ . وقد استطاع محمد الشيخ أشهر الحكام الوطاسيين أن يسترد سلطته في فاس وامتد حكمه من سنة ١٤٧٢ - سنة ١٥٠٤ ، إلا أنه ظل بعيدا عن تحقيق الوحدة لمراكش ، فقد بقي

المرينيون يحكمون بمدينة مراكش عاصمة الجنوب ، وأصبح القسم الشمالي يسمى بمملكة فاس والقسم الجنوبي يسمى بمملكة مراكش واستمرت الثانية على الأولى بالفزاد من البرتغاليين . ولم ينفذ البلاد سوى ظهور الأسرة السعدية .

أظهرت الدول الناشئة في شبه جزيرة أيبيريا نواياها العدوانية نحو المسلمين في المغرب حتى قبل القضاء على آخر الدول الإسلامية بالأندلس، وهي دولة بني الأحمر في غرناطة . ففي سنة ١٤٠١ هاجمت قشتالة مدينة تطوان واحتلتها فترة من الزمن وحملت بعض أهلها عنوة إلى إسبانيا ، ولكن هذه الحملة لم تسفر عن احتلال دائم للمنطقة ، وعلى العكس كانت حملة البرتغال على مدينة سبتة في سنة ١٤١٥ أبعد أثرا في تاريخ البلاد ، فمنذ ذلك التاريخ ومدينة سبتة ترزح تحت الحكم الأجنبي سواء أكان برتغاليا أم إسبانيا حتى وقتنا الحاضر .

ويتداخل العامل الاقتصادي مع التعصب الديني في دفع البرتغال نحو هذه السياسة التوسعية التي اتبعوها في شمال أفريقيا والتي استمرت حتى أواسط القرن السادس عشر حينما تفوق الأسبان على البرتغاليين في شبه الجزيرة وخارجها . فقد قيل إن مراكش كانت دائما تفرن بفينيا في بناء اقتصاد الإمبراطورية البرتغالية . فكان هدف القائمين بأعمال الكشف والاستعمار في ساحل أفريقيا الغربي . أن يتزودوا من مراكش بالقمح والخليل ليشتروا بها الذهب من الرؤساء الأفريقيين . الذين يتعاملون مع المحطات البرتغالية . ثم يستخدمون هذا الذهب لشراء التوابل من الشرق الأقصى وقيل أيضا إن أوروبا كانت تعتقد بوجود مناجم الذهب في المغرب بسبب ما لاحظته التجار الأوروبيون من وجود ثروات ضخمة في موانئه . وحتى بعد العثور على تراب الذهب لدى الرؤساء الأفريقيين في غرب أفريقيا ، استمر البرتغاليون على أملهم في أن يصلوا إلى المناجم الداخلية عبر أراضي المغرب . ومن المتوقع في مثل هذه الظروف أن يتجه البرتغاليون إلى التوسع على ساحل مراكش لمواجهة اللاطلسي . غير أنهم اتجهوا على العكس إلى سبتة ثم إلى طنجة على ساحل المتوسط التي احتلوها في سنة ١٤٣٨ مما يثبت عن أن العامل الديني كان هاما أيضا في دفع الحملات البرتغالية . فهدفهم من هذا الاتجاه على ما يبدو هو شطر المغرب الإسلامي إلى قسمين لاجتياح أراضيه (١) .

ويذكر المؤرخون السبب المباشر الذي حدا بيوحنا الأول ملك البرتغال إلى غزو سبتة على نحو أبسط من حدا . يقولون أنه بعد توقيع الصلح

(1) Ricard P, 144 S, Q.

مع قشتالة في سنة ١٤١١ رأى أنه من الضروري أن يشغل النبلاء عن المنازعات الداخلية بحملة سبتة .

٤ على أن الغزو البرتغالي للمغرب لم يتسع نطاقه إلا في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر ، وقد شمل في هذه الفترة موانئ البحر المتوسط والأطلسي على السواء ، وبدأ الأسبان يشاركون البرتغاليين في هذه الحملات ويقدمون لهم المعونة حينما يضيق المسلمون الخناق على الجيوب البرتغالية . ففي سنة ١٤٦٨ وضع البرتغاليون حمايتهم على آزمور . واتفقوا مع أحد مدعي العرش في مراكش على أن يتنازل لهم عن القصر الصغير . هذا علاوة على طنجة وسبتة ، وأصيلة التي احتلوها سنة ١٤٧١ ، وامتدت أطماعهم إلى المغرب الأوسط فأقاموا مؤسسة تجارية في وهران سنة ١٤٨٣ - ١٤٨٧ . وحاولوا فرض معاهدة على مملكة تلمسان . وفي عهد أمانيب الأول في بداية القرن السادس عشر تحول اهتمام البرتغاليين عن الشمال . حيث تفوق الأسبان عليهم إلى ساحل مراكش الجنوبي . وأصبحت وطأة الحكم البرتغالي في الجنوب أقوى منها في الشمال وأكثر توغلا في الداخل ، فقد استغلوا هناك المنازعات الداخلية وناصروا بعض الأمراء ورؤساء القبائل ضد منافسيهم ، وامتد نفوذهم إلى مدينة مراكش نفسها ، ودفع لهم كثير من الأمراء المخنيين الجزية ، كما أسسوا ميناء مزغان . كذلك ظهر الأسبان في جنوب مراكش ، ولكن ظهورهم كان عابرا والصق باستمرار كناريا الإسبانية منه بحكومة مدريد . فتذكر المراجع الإسبانية أن حاكم تلك الجزر أقام محطة للصيد وتجارة الرقيق في مكان سموه سانتا كروز دي ماريكينا Santa cruse de Marpequena وأن هذا الموقع احتل من سنة ١٤٧٧ - ١٥٢٤ . ولكن لما لم يرد ذكر لهذا الاحتلال لدى كتاب المغرب المعاصرين ، لم يعرف اسم المكان عند المقاربة . فقد ظهرت في الأزمنة الحديثة صعوبة لتحديد موقع تلك المحطة وذلك بمناسبة تجديد الأسبان المطالبة بها سنة ١٨٦٠ . بناء على الحقوق التاريخية المشار إليها . إلى أن تحايل الخبراء الأسبان ، قادعوا بأنها تقابل منطقة صيدي افني حاليا .

ذلك أن اهتمام الأسبان منذ نهاية القرن الخامس عشر انصرف إلى الساحل الغربي المواجه للمتوسط . فقد عقدت الملكة إيزابيلا مؤتمرا في توردي سيللاس وأسفر عن معاهدة مع البرتغال قسمت بمقتضاها المغرب إلى منطقتين .

(١) نشرت الوثائق البرتغالية الخاصة بهذه الفترة ضمن مجموعة دي كاستري على حدة .



الأولى : تقع شرق حجر نادر - ويتولى الأسبان فيها مهمة حرب الاسترداد .

والثانية : تقع غرب هذه المنطقة . وقد تركت للبرتغال .

وكان الأسبان يحتلون آنذاك ميناءى سبتة ومليلة . فاتحوا شرقا الى ساحل الجزائر حتى طرابلس . وكانت الملكة ايزابيلا من أشد المتحمسين لحرب الاسترداد كما سماها الأسبان حينذاك بالرغم من أنها تنطوى على احتلال اراض اجنبية لم يسبق لهم حيازتها . وقد تركت وصية قبيل وفاتها فى سنة ١٥٠٤ . قالت فيها ( اننى ارجو من الاميرة ابنتى والامير زوجها وأمرهما باطاعة وصايا الكنيسة ائمتنا القدسة . فليهما ان يقوموا بحمايتها والا يكفا عن متابعة فتح افريقيا ومحاربة الكفار ) .

وبالإضافة الى وجود هذه الروح الصليبية فان هجرة المسلمين من الأندلس الى موانئ المغرب قد زادت من شدة الصراع بين شمال افريقيا الاسلامية واوروبا المسيحية ذلك ان الأسبان بعد القضاء على غرناطة فى سنة ١٤٩٢ ، خالفوا شروط التسليم الخاصة باحترام العقيدة الاسلامية . وفضل كثير من المسلمين ان يتركوا ديارهم . ويلجأوا الى الشاطئ المواجه للبحر المتوسط . ومن الطبيعى ان يحمل هؤلاء المهاجرون روح النضال ضد الدول المسيحية . ولذلك ساهموا بنصيب كبير فى تنشيط حركة الجهاد فى البحر . وفى شن الغارات المفاجئة على ساحل اسبانيا والاتصال ببقايا المسلمين هناك وتشجيعهم على الثورة .

ولست هجرة المسلمين من الأندلس بظاهرة جديدة فى حياة المغرب . فمئذ ان أخذت الدولة الاسلامية هناك تتكسر وموجات المهاجرين تغد تباعا ، ويستقر معظمها فى موانئ المتوسط من الاسكندرية حتى موانئ المغرب الواقعة على الأطلسي . وقد صبح هؤلاء المهاجرون الحياة الفنية والأدبية فى المغرب بالصبغة الأندلسية المعروفة . ولا تزال آثارها تظهر فى الحياة الاجتماعية والفنية بأقطار شمال افريقيا المعاصرة . وقد ضمت هذه الهجرات الأندلسية الجاليات اليهودية التى كانت مقيمة فى الأندلس فى ظل تسامح الدول الاسلامية . والتى عانت مثل المسلمين من اضطهاد حكومة اسبانيا الكاثوليكية المتعصبة . وهذا ما يفر لنا (١) وجود عدد

---

(١) توزع اليهود قبل سنة ١٩٥٦ فى شمال افريقيا بصورة تقريبية على النحو الآتى : مراكش ٢٠٠.٠٠٠ - الجزائر ١٠٠.٠٠٠ - تونس ٥٩.٠٠٠ . الا أنهم تناقصوا بصورة ملحوظة بعد استقلال دول المغرب وخاصة عد حرب يونيو ١٩٦٧ بالهجرة الى فرنسا واسرائيل .

كبير من الجاليات اليهودية بأفطار شمال إفريقيا الثلاث ، واحتفاظ بعضها بملكته الإسبانية خاصة في مراكش ، بيد أن غالبية اليهود تصطنع لفة أهل البلاد وتقاليدها . ولا توجد أقلية مسيحية وطنية في شمال إفريقيا وإنما يمثل المسيحيين فقط هناك المهاجرون من الأوروبيين في الأزمنة المعاصرة . وقد اشتهر الأندلسيون أيضا بالتفوق في النشاط الاقتصادي حتى أنهم سيطروا على تجارة المغرب .

قامت حكومة مدريد بأول محاولة لتنفيذ وصية إيزابيلا في سنة ١٥٠٥ . واختير ميناء المرسى الكبير في غرب الجزائر لتزول أولى هذه الحملات الإسبانية . ويبدو أن اختيار هذا الميناء كان ردا على غارة قام بها بحارته على شاطئ بلنسيا . ولم يتسع نطاق العمليات الإسبانية إلا بعد سنة ١٥٠٨ حينما تولى قيادة الأساطيل الإسبانية بدور نافارو . ففي تلك السنة استولى الإسبان على حجر باديس . وفي العام التالي سقطت وهران وبجاية في أيديهم . وفي سنة ١٥١٠ دمر ميناء طرابلس . واضطرت موانئ دلس والجزائر ( وهي حينذاك قرية ساحلية صغيرة ) إلى دفع جزية للإسبان . وكانوا قد أقاموا أمام هذه القرية حصنا على صخرة مواجهة يعرف بالبينون (١) . وكان على مملكة تلمسان أن تواجه هذا الغزو وخاصة بالنسبة للموانئ التي تتبعها مثل وهران . ولكن الزيانيين عجزوا عن القيام بهذه المهمة لضآلة مملكتهم . بل على العكس تعرضت دولتهم في هذه الفترة لتفكك جديد ، ونسوب ثورات داخلية احتجاجا على الضرائب الجديدة التي اضطروا إلى فرضها لمواجهة الغزو الخارجي . وانتهى بهم الأمر إلى عقد صلح مع الإسبان في سنة ١٥١٢ ، اعترفوا (٢) فيه باستيلاء الإسبان على عدة موانئ في غرب الجزائر .

وإجمالا للقول فقد بلغ التفكك السياسي في شمال إفريقيا أقصاه في أوائل القرن السادس عشر . ورغم تهديد الخطر الخارجي نجد طرابلس تستعين بغاس ضد الحفصيين . وفي سرق الجزائر يستمر النزاع بين الأمراء الحفصيين من جهة وتتنازع فيما بينها أمارات بربرية صغيرة في بلاد القبائل من جهة أخرى . كل ذلك سهل على الغزاة الإسبان الاستيلاء

(١) تطلق كلمة بينون على الجزر الساحلية أو الرعوس الداخلة في البحر والتي اعتاد الإسبان في إفريقيا أن يبنوا فوقها الحصون فمثلا  
Penon de Valèse  
يسمون حجر باديس

(٢) نشرت الحكومة الفرنسية في الجزائر الوثائق المتعلقة بالجيوب الإسبانية في هذه الفترة .

Documents inédits sur L'histoire de L'occupation Espagnole en  
Afrique 1506. 1584.

على أهم موانئ الجزائر . علاوة على موانئ مراكش فيما بين سنة ١٥٠٩ وسنة ١٥١٥ . ولذا كان مجيء العثمانيين الى شمال أفريقيا بمثابة نجدة انتقلت البلاد من الغزو الأوربي وعملت على توحيدها سياسيا . وقد رحبت معظم طبقات السكان بمجيء العثمانيين، كما تدل كتابات هذا العصر . ولا يختلف عن ذلك كتاب وقتنا الحاضر الذين عالجوا تاريخ الجزائر من وجهة النظر القومية الحديثة . فلم يعتبروا دخول شمال أفريقيا في حظيرة الدولة العثمانية احتلالا أجنبيا (١) .

---

(١) انظر مثلا من الكتاب العوميين المعاصرين . توفيق المدني في كتابة الجزائر ص ٣٣ حيث يصف مجيء العثمانيين الى شمال أفريقيا بأنه مثل بارقة الأمل للشعوب الإسلامية في المغرب . ومن الكتاب القدامى رجب بن دينار بفدوء العثمانيين وان شكاً من تصفهم في الحكم : انظر المؤسس ص ٨٠ :

# الفصل الأول

## العثمانيون في الجزائر وتونس

لم تمت الدولة العثمانية نفوذها الى تونس والجزائر بواسطة غزو عسكري . او تدخل مباشر من حكومة الأستانة كما حدث في مصر ، بل جاء تدخل الدولة نتيجة لاشتداد الصراع بين الاسلام والمسيحية في الحوض الغربي للبحر المتوسط في اوائل القرن السادس عشر . وقد اجتذب هذا الصراع عددا كبيرا من البحارة المغامرين ، الذين نشأوا في خدمة اسطول الدولة العثمانية ثم راحوا يكونون اساطيل صغيرة تعمل لحسابهم الخاص وتجاهد ضد اعداء الدين في نفس الوقت . ولذا فقد كان هؤلاء المغامرون يعتبرون في نظر المسلمين ابطالا وطنيين وفي نظر خصومهم قراصنة بحار ، لا يخضعون لاي قانون او نظام . وحين يذكر رجال البحر المغامرون لهذا العصر فان الدهن ينصرف مباشرة الى الاخوين عروج (١) وخير الدين . وقد نشأ الرجلان بجزر الأرخبيل في شرق المتوسط حيث تقع اهم قواعد الاسطول العثماني ، وكان يحشد لخدمته بحارة من الأتراك بجانب عدد كبير من العناصر البلقانية التي اعتنقت الاسلام . ولكن الكتاب الأوربيين يهتمون بابرار الأصل الأوروي سواء اكان يونانيا ام ايطاليا ام اسبانيا لمعظم الذين اشتهروا في البحرية الاسلامية بشمال افريقيا . فيذكرون مثلا باصل عروج وخير الدين اليوناني . ويشعر القارئ انهم يريدون ان يعزوا تفوق هؤلاء البحارة المسلمين الى ذلك الأصل الأوروي . والواقع ان البحارة وان تعددت

---

(١) نشر باحث جزائري هو الأستاذ نور الدين مخطوطا فريدا من حياة عروج وخير الدين ، مؤلف مجهول . وعنوانه « الفزوات » طبع في مدينة الجزائر سنة ١٩٣٤ .

اجناسهم الا انهم تدبروا جميعا في ظل الاسطول العثماني ، وكان اسطول  
خير الدين يضم اجناسا مختلفه من عرب وبربر وترك وأوربيين اعتنقوا  
الاسلام (١) .

بدأ عروج نشاطه في غرب المتوسط حوالي سنة ١٥١٠ وهو يمتلك  
حينذاك نحو ١٢ سفينة . وقد فتح له الأمير الحفصي مواني تونس ،  
واتخذ عروج من بعض الجزر الساحلية قواعد لاسطوله . ولا سمع أهل  
القبائل بفاراته النابجة على الأسبان استقدموه الى بلادهم ليعاونهم على  
استرداد بجاية أكبر مواني شرق الجزائر حينذاك ، فكانت بجاية هي أول  
ميناء يسترده المسلمون من الأسبان - ولذا ذاع صيت عروج في المغرب الأوسط  
خاصة بعد أن نقل قاعدته من تونس الى جيجل وهو ميناء صغير في شرق  
الجزائر أيضا .

ومن هناك استدعاه سالم السالي حاكم ميناء الجزائر فأتى مع قوة  
صغيرة من العثمانيين ونجح في صد هجوم اسباني عن المدينة في سنة  
١٥١٦ ، وأباح لنفسه أن يتخلص من الحاكم الوطني ويؤسس تحت قيادته  
حكومة عسكرية . ويلاحظ أن جيش عروج لم يقتصر على العنصر التركي  
بل كان يضم عددا كبيرا من القبائل والمغاربة ( سكان المدن ) . وبدأ  
اكتسبت حكومته صفة وطنية .

أخذ عروج يسيطر نفوذه في المغرب الأوسط على حساب الإمارات  
الوطنية الصغيرة . وكان طبيعيا أن يصطدم بكبرى تلك الإمارات في  
تلمسان حيث انشق على حاكمها بوحو جماعة قوية اقتصرت على تعاون  
الحاكم مع الأسبان ونادى هؤلاء المنشقون بالوقوف بجانب قوة عروج  
المساعدة في البلاد .

وفي سنة ١٥١٧ اتجه عروج على رأس قواته الى تلمسان مارا بمدن  
الجزائر الرئيسية مثل مديا ومليانة . فأقام فيها حاميات عثمانية وامتد  
نفوذه في غرب الجزائر بعد أن دخل تلمسان ، وخضعت له القبائل النازلة  
على حدود مراكش مثل بني عامر وبني سنان . وأقام علاقات طيبة مع  
مملكة فاس . وفي هذه الأثناء خرج بوحو من تلمسان مستنجدا بأعداء  
البلاد . فرحبت به الحكومة الإسبانية . وأرسلت امدادات قوية لم يسبق  
أن خصصت مثلها اسبانيا لحملات شمال افريقيا . وللمرة الأولى توغلت  
القوات الإسبانية داخل أرض الجزائر بالتعاون مع بوحو حتى وصلت الى

(1) Achard Paul : L'histoire de la Mediterranee, Vie extraordinaire  
des freres Barberousse, Paris 1939.

مدينة تلمسان وضربت عليها حصارا قويا ، وعائد عروج في المقاومة .  
ولكن بعض أهل المدينة ممن تأثروا بالحصار خانوه فاضطر الى الفرار بعد  
أن فُتيت تقريبا الحامية العثمانية ، ومع أنه نجح في اختراق الحصار  
إلا أن القوات الأسبانية تتبعته واستطاعت قتله وهو في طريقه (١) الى  
مدينة الجزائر .

كان خير الدين يقود حينذاك الحامية العثمانية في الجزائر . فتخرج  
مركزه بعد مقتل أخيه ، واضطر الى طلب المعونة من حكومة الأستانة ،  
فأرسل له السلطان سليم سنة ١٥١٨ الفين من الإنكشارية وسمح لرعاياه  
بالتطوع في جيش المغرب . وأقبل الناس على ذلك أملا في الغنائم .  
ودخلت الجزائر منذ ذلك الوقت ضمن الولايات العثمانية ولكن بقي على  
خير الدين أن يبذل جهودا طائلة قبل أن يؤسس ولاية قوية ، فقد تعرض  
في هذه الفترة الأولى من حكمه لمؤامرات عدة اشترك فيها الحفصيون  
وأمراء البربر في بلاد القبائل وأوشك خير الدين أن يقع بأيدي الحفصيين  
ونجا بأعجوبة ، وذهب الى جيجل حيث اتخذ منها قاعدة لنشاطه البحري  
مؤجلا مسألة بسط النفوذ داخل أراضي الجزائر الى حين تسنح له الفرصة .

وفي المدة ما بين سنة ١٥٢٠ - سنة ١٥٢٥ اخضع الملاحه في البحر  
المتوسط لسيطرة الاساطيل الاسلامية وهابته جميع دول أوروبا حتى  
اشتهر عندها باسم بربروس Barberousse أي الرجل ذي  
الحية الحمراء .

وكان على خير الدين في هذه الفترة الأولى من حكمه للجزائر أن  
يحارب في جبهتين :

الجبهة الخارجية : وتتمثل في ذلك الصراع العنيف مع الدول  
الأوروبية عامة وإسبانيا بصفة خاصة ومحاولة طرد الإسبان من الجيوب  
التي تحتلها على ساحل الجزائر وقد أصاب خير الدين في هذا الميدان  
نجاحا جزئيا إذ بقيت وهران شوكة إسبانية في جنب ولاية الجزائر حتى  
نهاية القرن الثامن عشر .

أما الجبهة الداخلية : فتتمثل في محاولة توحيد المغرب الأوسط  
تحت حكمه ، فقد تعرض في هذا السبيل لمؤامرات من الحفصيين وبنو

(1) Grammont P. 20 - 28.



زبان ، ومن امارات العبال الصغيرة - ومع ذلك فقد تمكن من توسيع دائرة نفوذه باسم الدولة العثمانية - سواء بالزام تلك الامارات اعلان تبعيتها للدولة ام احتلال بعض المدن الداخلية الهامة مثل قسنطينة في سنة ١٥٢٧ . كما ساعده الحظ بوقوع خلاف بين بنى زيان وبين حماهم من الاسبان . وتمثل الجبهة الثانية في النضال ضد الجيوب الاسبانية . وقد اشرنا الى أن خير الدين تمكن من تخليص معظم موانئ المغرب الأوسط من الاحتلال الاسباني وضم اليه عتابة وقالة في شرق الجزائر ولكن اعظم حادث بلا شك هو القضاء في سنة ١٥٢٩ على حصن البينون الذي اقامه الاسبان في مواجهة ميناء الجزائر ، واذا كان عام ١٥١٨ يعد بداية وصول السلطة العثمانية رسميا الى شمال افريقيا ، فان استيلاء خير الدين على البينون يعد بداية لتأسيس ما عرف ( بناية الجزائر ) ، فمعد ذلك التاريخ تحول ميناء الجزائر الى عاصمة كبرى للمغرب الأوسط ، بسلا لشمال افريقيا العثمانية بأسرها ، وبدا استخدام كلمة الجزائر للدلالة على اقليم المغرب الأوسط منذ ذلك الوقت فقط .

كانت اسبانيا هي اكثر الدول تأثرا بانتصارات خير الدين ، وقد دخلت في ذلك الوقت ضمن امبراطورية شارل الخامس الكبيرة التي شملت المانيا واجزاء من ايطاليا واوروبا الشرقية ، ومن المعروف أن شارل الخامس هو الذي نصب من نفسه مدافعا عن أوروبا المسيحية ضد الزحف العثماني نحو شرق أوروبا ووسطها . ولذا يمكن القول بأن الصراع بين شارل الخامس وبين نيابة الجزائر ، كان بمثابة فتح جبهة ثانية في الحرب ضد الدولة العثمانية ، وقد ارسل شارل الخامس مبعوثا للتجسس في شمال افريقيا في سنة ١٥٢٣ وهو الضابط ( أوشوا درسلا ) فطاف بأنحاء تونس وهناك اكتشف استعداد الحفصيين للتعاون مع شارل الخامس ، ونبهه الى استعدادات خير الدين للاستيلاء على تونس . وقال ان هذا الاستيلاء سيسهل على الدولة العثمانية السيطرة على افريقيا بأسرها نظرا لاهمية تونس الاستراتيجية (١) .

وفعلا كان خير الدين قد انفق مع السلطان سليمان القانوني على ضرورة ضم تونس الى حظيرة الدولة العثمانية ، ونجح في دخول عاصمة البلاد سنة ١٥٣٤ وقضى على حكم الحفصيين فيها ، فكان هذا الحادث بالإضافة الى اعلان محمد الزباني ثورته على حاكم وهران الاسباني ، حافزا لكي يقود شارل الخامس بنفسه حملته الأولى على شمال افريقيا . ففي اواخر يونيو سنة ١٥٣٥ ، خرجت من برشلونة الحملة البحرية الكبرى وكانت تضم

أربعمائة سفينة و ٢٨٠٠٠ جندي ، وبفضل هذا التفوق العددي واستنادا الى خيانة بعض الاسماء المحليين وعلى رأسهم الحسن الحفصى ، تمكن شارل الخامس بسهولة من الاستيلاء على تونس . ولم تفت الهزيمة في عضد خير الدين ، ورأى أن يرد على الحملة بالمثل ، فشن قارة مفاجئة على جزر البليار ، وحمل من هناك ٦٠٠٠ أسير ثم عاد الى ميناء الجزائر ليستأنف الجهاد ضد القوى الأوربية الطامعة ، وهكذا لم تحقق حملة شارل الخامس سوى جزء يسير من أهدافها ، فقد قبل الحسن الحفصى أن يحكم تونس تحت حماية شارل الخامس ، كما تنازل له عن ميناء حلق الوادئ ، حيث أقام الأسبان حامية على نمط تلك الحاميات التي أنشأوها على ساحل الشمال الأفريقي .

وبعد مضي زمن قليل من هذه الحوادث استدعى السلطان خير الدين باشا ليعينه قائدا عاما للأسطول العثماني مكافأة له على الأعمال الجليلة التي قام بها لخدمة الإسلام . وخلفه في منصب البيلر بكويه حسن آغا ، وبينما ركز خير الدين نشاطه في الفترة التالية في شرق البحر المتوسط لم تنقطع جهود نيابة الجزائر في الحوض الغربي ، ولذا قرر شارل الخامس أن يعيد الكرة على المغرب الإسلامي واختار في هذه المرة مقر الزعامة بالجزائر لانزال حملته . جمع شارل الخامس في سنة ١٥٤١ نحو ٣٦٠٠٠ جندي للقيام بالحملة ، واختار لقيادة أسطولها أحد مشاهير القواد البحريين الأسبان أندريه دوربا ، وكان خير الدين قد حصن الميناء بأقلام رصيفا يصل ما بين الساحل وبين الجزيرة المواجهة التي كان الأسبان قد أقاموا فيها عدة دحا من الزمن . وأصبح من الصعب غزو الميناء من البحر ، ولذلك اختارت بعض الحملات الأوربية التي وجهت ضد الجزائر نقطة أخرى مجاورة للنزول الى البر . وهكذا فعل شارل الخامس ، ومع أنه نجح في انزال قواته الى البر ، إلا أن حصون المدينة ردت الهجوم الأول وتصادف أن قامت (١) عاصمة أفرقت كثيرا من سفن الحملة مما شجع الجزائريين على الخروج لمهاجمة قوات الغزو التي قضى معظمها فلم يتمكن من العودة سوى عدد ضئيل . وهكذا سجلت نيابة الجزائر صفحة مجيدة في تاريخ المغرب ، حيث تمكنت من الانتصار على أكبر الدول الأوربية في ذلك العصر وهي امبراطورية شارل الخامس ، وقد لجأ امبراطور المغرب بعد ذلك الى وسائل المؤامرات السياسية فعرض على الأمير العثماني الاستقلال بحكم المغرب تحت سيادته ولكن خير الدين أطلع الباب العالي أولا بأول على تلك المحاولات وقد عرف القائد البحري العظيم بتأييده لفكر التحالف العثماني الفرنسي ، وساعم فعلا في تحقيق مشروعاته حينما طلب اليه فرانسوا الأول المساعدة في

(١) اللدني : حرب الثلاثمائة عام بين الجزائر وإسبانيا ص ٢٩٨ وما بعدها .

تخليص ميناء نيس من قوات شارل الخامس ، واتيح لخير الدين أن يعود الى موطن نجاحه الأول في الحوض القريب من البحر المتوسط سنة ١٥٤٣ ، وقضى شتاء هذا العام في طولون مع قواته العثمانية . وادى مهمته بنجاح حيث تمكن الفرنسيون من استعادة نيس . ولم يكن هذا الحادث هو نهاية عهد امرة خير الدين بالمغرب فاعترافا بمكانته في شمال افريقيا عهدت حكومة الاستانة الى ابنه حسن باشا بمنصب البيلربكوية ثلاث مرات .

وقد كف الاسبان فترة طويلة بعد هذه الحوادث عن التفكير في معاودة الكرة بمهاجمة الجزائر . ولذا نلاحظ أن ميدان الصراع بين القوى المغربية العثمانية من جهة وبين البحرية الاسبانية من جهة اخرى ، انتقل منذ العقد الخامس حتى سنة ١٥٧٤ الى تونس .

في سنة ١٥٤٠ تمكن اندريه دوريا من الاستيلاء على عدة موان تونسية مثل سفاقص وسوسة ومناستير ، مما اثار حفيظة السكان على حكاهم الحفصيين لونههم امام الغزو الاجنبى ، واضطر الحسن الحفصى ازاء انتشار الثورات الداخلية ، الى الرحيل الى اوربا بحثا عن المساعدة . وفي هذه الاثناء حاول احد افراد الاسرة اغتصاب العرش ، ولكنه لم يكن باقدر من سابقه على مواجهة الفوضى التى عمت البلاد . ومرة اخرى ظهر بحار عثماني هو درغوث باشا ليملا الفراغ في تونس كما فعل خير الدين وعروج في الجزائر . واصبح منافسا قويا لاندريه دوريا في ميساه المتوسط . وكانت الدولة العثمانية قد استولت على ميناء طرابلس الذى انتزعه مراد اغا من يد فرسان القديس يوحنا سنة ١٥٥١ ، فكافأت الدولة هذا البحار بتوليته تلك النيابة العثمانية في شمال افريقيا . ومن هذه القاعدة الثابتة ، استطاع درغوث باشا ان يحتل ميناء قفصة في سنة ١٥٥٦ وأن يتوغل في الداخل حتى القيروان التى احتلها واقام فيها حامية سنة ١٥٥٨ . ولكن الاسبان بمعونة الحفصيين ظلوا يسيطرون على شمال تونس . ومن الواضح ان جزيرة مالطة التى تقع بين حوض المتوسط الشرقى والغربى وتنحكم في مداخلهما تندو هدفا للغريقين المتصارعين على سواحل تونس . وقد تجمعت القوى العثمانية المغربية لمحاصرتها في سنة ١٥٦٥ . واستمات فرسان القديس يوحنا في الدفاع عنها ولذلك اضطر القائد العثماني الى رفع الحصار بعد ان تكبدت قواته خسائر فادحة في الأرواح وكان على رأس الضحايا درغوث باشا .

واذا كان درغوث باشا لم يعصب يحوى نجاح جزئى في تونس . فان نيابة الجزائر قد أتمت تخليص ذلك القطر من الحكم الاجنبى . وقد لمعت أسماء عد . بحارة ممن تولوا نيابة الجزائر بعد خير الدين ، مثل صالح ريس وحسان بن خير الدين باشا سنة ١٥٥٧ - سنة ١٥٦٨ ، والعلي على الذى

تولى بعده ، وقد وقعت في عهد هذا الأخير أحداث هامة في تاريخ البلاد ، بدأ علاج على حكمه بتدبير خطة لاعادة الحكم الاسلامي الى اسبانيا وذلك بان عقد اتفاقا سريريا مع الثوار المسلمين الذين اعتصموا بجبال الاندلس ونجح فعلا في ازالة الأسلحة وبعض المتطوعة على الساحل الاسباني في اوائل سنة ١٥٦٩ . وفي هذه الاثناء سمع باستعداد دون جوان امير النمسا لغزو الجزائر ، فعدل عن هذه الخطة مؤقتا ، وصمم على التخلص أولا من القواعد الاسبانية الباقية في تونس .

وقد كانت الدول الأوروبية تخشى بشدة من توحيد المغرب تحت سلطة دولة اسلامية كبيرة مثل الدولة العثمانية . ولا يستثنى من ذلك فرنسا حليفة هذه الدولة فتذكر الوثائق ان سفير فرنسا بالآستانة كان قد ألح على عزل حسن خير الدين من نيابة الجزائر لانه كان معروفا بنواياه الرامية الى توحيد المغرب (١) تحت الحكم العثماني . لذلك ظهر رد فعل عنيف لاستيلاء العثمانيين على تونس في سنة ١٥٦٩ . فدعا البابا لتأليف حلف مسيحي هدفه الاحتفاظ لاوروبا بمراكزها الامامية على الساحل الافريقي . وفي سنة ١٥٧١ التقت القوى العثمانية الاسلامية بأساطيل هذا الحلف في معركة تعد من اهم المارك في تاريخ منطقة المتوسط وهي معركة « ليبانتو » (٢) وقد دارت هذه الوقعة قرب سواحل مالطة وتطلبت فيها قوى الحلف المسيحي . وترتب على ذلك توقف النفوذ العثماني في الحوض الغربي للمتوسط . واحتفاظ الاسبان ببعض الجيوب الساحلية في شمال افريقية وبقاء جزيرة مالطة بيد فرسان القديس يوحنا حتى استولى عليها الانجليز سنة ١٨٠٢ .

وقد شجع هذا النصر اسبانيا على معاودة هجوم تونس سنة ١٥٧٢ واعادة حكم الحفصيين بها . ولكنهم لم يحتفظوا بمراكزهم سوى عام واحد . وبعودة العثمانيين الى تونس سنة ١٥٧٤ استقر حكمهم بها وتأسست النيابة الثالثة في شمال افريقيا .

وانتهى حكم الحفصيين الذي دام اكثر من ثلاثة قرون ، وقد وقعت في سنة ١٥٨١ محاولة لاعادة حكمهم الى تونس ولكن هيبتم كانت قد ضاعت ، فكانت هذه المحاولة اشبه بسحابة صيف .

وباقتراب القرن السادس عشر من نهايته أخذت حدة الصراع بين

(١) هذا نقلا عن Grammont P. 100. ويعد كتابه من افضل

المراجع عن الجزائر في العهد التركي .

Lane-pool P, 160 s. q.

(٢) انظر وصف هذه المعركة في

الدولة العثمانية وبين اسباب هذا سببا . فقد انحل الطغف المسمى بعد معركة ليانتو وانصرف حكمة الاستانة عن الاهتمام بشئون المغرب . كما ان فيليب الثاني واجه عدة مصاعب داخلية ، وركزت حكمة مدريد اهتمامها بالمستعمرات التي تأسست حديثا في أمريكا وهذا من الاسباب التي تفسر لنا ضالة عدد الحاميات التي وضعت في الجيوب الاسبانية ، والتي كان يسميها الاسبان بـ الـ *Presidios* ويمكن اجمال الاسباب الأخرى التي أدت الى انسحاب الاسبان من تونس والجزائر وطرابلس فيما يلي (1) :

**أولا :** قيام المنازعات بين السلطين العسكرية والمدنية حول ادارة تلك الجيوب .

**ثانيا :** صعوبة تمرين هذه المدن الساحلية نظرا لامتناع السكان من التعاون مع الغزاة ، مما اضطر الاسبان الى نقل المؤن عبر البحر المتوسط ، فأصبحت هذه الحاميات عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة . لهذا كله طلب فيليب الثاني توقيع هدنة مع الباب العالي في سنة ١٥٨١ ، ولكن النزاع بين اسبانيا ونيابة الجزائر كان يتجدد باستمرار طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وذلك بسبب استمرار احتلال الاسبان لوههران .

### انظمة الحكم

نشأت في افريقيا الشمالية ثلاث ولايات عثمانية ، وهي حسب تاريخ تأسيسها : الجزائر ، فطرابلس ، تونس وكانت الجزائر بالإضافة الى كونها أقدم تلك الولايات شبه عاصمة لشمال افريقيا العثمانية ، لذلك كان ممثل الدولة فيها يحمل لقب البيلربك أى رئيس البكوات ، ولكن هذا الاشراف لم يدم طويلا . فقد انفصلت تونس اثر تمرد عسكرى فى سنة ١٥٩٠ . وصار يحكمها داي يتصل بالاستانة مباشرة .

على ان تبعية ولايات شمال افريقيا لحكومة الاستانة لم تكن يوما ما تبعية مباشرة سواء فى عهد البيلربكوات العظام ام بعد انفصال تونس وتحول الجزائر الى باشوية . ومن ثم اعتاد الكتاب الأوربيون أن يسموا الولايات الثلاث بـ *Les Regences Barbaresques* أى نيابات بلاد البربر باعتبار ان حاكمها يشبه نائب الملك ، أو (Regent)

(1) Documents Espagnols P. 153. S. Q.

فهو يتمتع بسلطات تامة داخل ولايته ، حتى ان تعيين القناصل لم يكن يتم الا بموافقة وبعد استرضائه بمبالغ معينة من المال ، والواقع ان عدم تدخل حكومة الاستانة في الادارة الداخلية للولايات كانت ظاهرة عامة في نظام الدولة العثمانية آنذاك ، ولكن استقلال ولايات شمال أفريقيا لم يكن يقف عند حد الادارة المحلية ، بل كان يتجاوز ذلك الى التحكم في اختيار الولاة حتى تأسست بعض الاسب الحاكمة مثل الاسرة الحسينية في تونس والاسرة القرمنلية او القرمنلية في طرابلس ، بينما سيطر الجند والبحرية سيطرة تامة على نيابة الجزائر ، ولذلك يمكن القول بان استمرار التبعية للاستانة كان امرا اختياريا حفز اليه شعور التضامن الديني ، وكان اهم رمز لهذه التبعية استصدار الفرمانات لاقرار تعيين الحكام الذين اختارهم الأوجاق ، ثم الدعوة للسلطان العثماني في خطب الجمعة ، وكثيرا ما كانت النيابات الثلاث ترسل اساطيلها لمعونة الدولة في بعض الحروب الا ان هذه المساعدات تعتبر اجراءات اختيارية .

وقد شهدت الجزائر تغيرات عدة في نظام الحكم . ويمكن التمييز بين أربع فترات مختلفة في العهد العثماني ، وتطابق انقذرة الأولى عهد البيلربكوات سنة ١٥١٨ : الى سنة ١٥٨٨ ، وقد نجح الحكام العثمانيون خلال هذه الفترة في السيطرة على رجال الجيش والبحرية ، لكن شأنهم أخذ سائل منذ هزيمة لبياتو . فالتفت الاستانة نظام البيلربك وجمعت من دجزائر ولاية عادية بتولاها أحد الباشوات الذين يعينون لمدة ثلاث سنوات فقط ، وذلك احتياطا من أن يسيطروا على شؤون الولاية وخاصة في تلك المناطق البعيدة عن مركز الدولة .

وتتمد المرحلة الثانية من سنة ١٥٨٨ حتى سنة ١٦٥٩ ، وفي خلالها فقد الباشوات سيطرتهم على الانكشارية ، وانتقلت السلطة الفعلية الى الأوجاق وهو المجلس الأعلى للجند . وكان يتألف من ٢٤ ضابطا ممن وصلوا الى درجة صاغ وينتخب الأوجاق الأغا رئيس الجند والكخيا ( وكيل الوالي ) وقد أخذت أهمية الباشوات تتضاءل حتى تمكن الأوجاق في سنة ١٦٥٩ من تنصيب أحد اعضائه دابا أو حاكما فعليا للولاية على نمط النظام المتبع في تونس منذ الانقلاب الذي أحدثه الانكشارية بها سنة ١٥٩٠ .

ولم تطل هذه المرحلة من حكم الانكشارية فقد أدى النظام الذي اتبعه الأوجاق الى انتشار الفوضى ، لان الأغا الذي صار حاكما فعليا للبلاد ، لم يكن يستقر في منصبه أكثر من شهرين حتى يفسح المجال للشخص الذي يليه في الاقدمية ليتولى هذا المنصب ، كما أن الأغالى الوطنيين استاءوا من استئثار الانكشارية بالسلطة ومالوا الى تأييد الطائفة أو رؤساء البحر على الجند العثماني الرسمي لمعدة أسباب :



**أولها :** لأن الحرية هي مصدر دخل رئيسي في الجزائر .

**وثانيها :** لأن الطائفة اصدق تمثيلا لعناصر السكان الوطنية .

ومن ثم وضع رؤساء البحر حدا لسيطرة الانكشارية بأن فرضوا أحد رجالهم على الأوجاق في سنة ١٦٧١ . وشاع منذ ذلك الوقت استعمال لقب داي لوصف حاكم النية وهو لقب من القاب الطائفة (١) . وهكذا تبدأ المرحلة الرابعة التي استمرت حتى سنة ١٨٣٠ .

والواقع أن الانكشارية امتزجت على مر الزمن بطائفة الرئيسين ، ولذلك اختفى هذا الصراع بين الطائفتين على السلطة في الجزائر تدريجيا ، وقد استقر بعض الدايات أزمنة طويلة في الحكم خلال القرن الثامن عشر حتى سقوط النظام في سنة ١٨٣٠ . وان كان هذا لا ينفي حقيقة ظاهرة في تاريخ الجزائر ، وهي أن معظم الدايات قد انتهت حياتهم بالقتل لانه الأسباب .

وقد تمتنا هذه التغيرات والياب العالي مستمر على ارستسكال الباشوات الذين يمثلونه في الجزائر حتى قرر على داي في سنة ١٧١٠ ، اخراج الباشا الثماني من البلاد ، وصدقت الاستانة على هذا الاجراء كما صدقت من قبل على جميع التغيرات التي طرات على نظام الحكم ، وأصبح دايات الجزائر يحملون في نفس الوقت لقب باشا .

اقتصرت الادارة العثمانية في عهد خير الدين على القسم الشمالي من الجزائر ، اما خلفاؤه فقد اهتموا بتوسيع دائرة نفوذهم جنوبا ، فاقبمت حاميات عثمانية في بسكة جنوب شرق الجزائر على حافة الصحراء ، وكذلك في تلمسان بعد سقوط الدولة الزيانية ، بل ان صالح ريس أرسل في سنة ١٥٥٢ طواير عسكرية الى واحات ورغلة وتوغت داخل الصحراء الكبرى ، ويذكر أحد المؤرخين الجزائريين (٢) أن السلطة العثمانية امتدت الى واحات المزاب الموهلة في الصحراء والتي تكنها فرقة الاناضية وهي إحدى الطوائف الدينية المشهورة في المجتمع الجزائري ، ولكن الكتاب الفرنسيين

---

(١) يختلف الكتاب في اصل هذه الكلمة ، فمن قائل بأنه تحريف تركي عن كلمة داعي التي كانت تعني رئيس المائة في الجيوش الاسلامية ومن قائل بأن داي معناها العم بلهجة الرئيسين من رجال البحر . وهذا هو الأرجح .

(٢) تحفة الزائر ص ٦٧ .

يحاولون على العكس التقليل من أهمية الحكم العثماني في الجزائر .  
فيقولون انه كان مقصورا على الساحل وانه لم يبلغ في امتداده ما بلغه  
الرومان الذين حكموا شمال افريقيا في العصور القديمة ، وان الجزائر  
العثمانية لم تصل يوما ما الى مساحة الجزائر الفرنسية .

ولهذه المغالطات التاريخية اهداف سياسية واضحة ، فكان الفرنسي  
يريدون القول بأن الجزائر بحدودها الجغرافية الواسعة انما هي من خلق  
فرنسا في العصور الحديثة ، وان المحاولة الاولى لتوسيع حدود الجزائر  
تمت في عهد امبراطورية اوربية استعمارية قديمة هي الامبراطورية الرومانية  
التي يعتبر الفرنسيون انفسهم ورثة لها .

والحق ان الجزائر كوحدة سياسية قائمة بذاتها انما تم تشكيلها خلال  
العهد العثماني .

ولم يكن من طبيعة الحكم العثماني ان يركز على ادارة مباشرة .  
ولعل هذا هو ما يبرر للكتاب الفرنسيين مغالطتهم ، ففي خارج المدن  
كان العثمانيون يعتمدون على محالفات القبائل ، وقد انخرط بعضها في  
خدمة الحكومة . وكانت هذه تعرف باسم الزمالة من الزمول وهو  
المسكر أو بالدوائر ، وتقوم هذه القبائل بجمع الضريبة من القبائل  
الآخرى نظير اعفائها هي ، على ان الادارة العثمانية تركت فعلا بعض  
التكتلات القبلية القوية وخاصة في بلاد القبائل دون التدخل في شؤونها  
واكتفت بالنسبة لبعضها بتلقي جزية أو على الأصح هدايا غير منتظمة تدفع  
للحكام بالمعاصمة .

ونظام اداري كهذا الذي وصفناه لا يحتاج الى قوات نظامية كبيرة  
المسددة ، وهكذا لم يزد عدد الانكشارية في الجزائر عن ٦٠٠٠ رجل من  
نصفهم يربط بالمعاصمة . وقد عمد خير الدين منذ بداية عهده بالبلاد  
الى تجنيد فرق من الاهالي : بربر ، ومفسارية وأسرى اوروبيين اعتنقوا  
الاسلام ، وتجاوزت هذه الفرق في معظم الاحيان عدد الانكشارية  
فبلغت ثمانية آلاف .

ويبدو أن خير الدين فعل ذلك ليوازن بهذه القوات الوطنية نزع  
الانكشارية الى التسلط . واشتهرت بعض القبائل الجزائرية بالتخصص  
في الخدمة العسكرية لدى العثمانيين مثل قبيلة الزواوة حتى ان الفرنسيين  
اطلقوا على الفرق الجزائرية التي تعمل لديهم اسم Zouaves زواف  
وهو على ما يبدو تحريف عن كلمة زواوة . وظهرت في الجزائر كذلك طبقة  
خاصة من الجند العثماني تعرف بالقولفلان أو القورغلي ، وهي تتكون من  
ابناء الجند الامراك الذين تزوجوا بنساء من أهل البلاد . وقد وكل في

هذه الطبقة في الغالب المحافظة على الأمن الداخلي في الأقاليم ، وظل الأوجاق مرتبطا بطائفة الانتكشارية ورجال البحر - وينظر الى تلك الطبقات من الجند المحليين على انها فرق من الدرجة الثانية - ويبدو ان الانتكشارية تفاضت عن انشاء هذه الفرق نظرا لان غنائم الحروب البحرية كانت توفر لهم مميزات كافية .

ولما استقر نظام الدايات ، تكون في مدينة الجزائر ديوان مستقل هو أشبه بمجلس وزراء - اذ ان كل عضو من أعضاء الديوان الخمسة كان يختص بناحية من نواحي الإدارة - فهناك وكيل الخرج المختص بشئون البحرية ، والبيت مالجي المختص بالشئون المالية ، ورئيس أمن مدينة الجزائر ، وناظر القصر ، ورئيس الخيل الذي كان حلقة الاتصال بين القبائل والحكومة ( ١ ) .

كان الداي يتخذ مقره في اعلى مدينة الجزائر بضاحية تصرف باليمنية ، حتى انتقل « عمر باشا » سنة ١٨١٥ الى القصبة أي القلعة في أسفل المدينة على البحر ليكون في مأمن من الاضطرابات التي كثرت في ذلك العصر ، ولقد تجمعت لدى الدايات ثروة ضخمة كانت تستمد من الهدايا التي يقدمها قناصل الدول الأجنبية ، ومن نصيبه في غنائم البحر ، ثم ما يتلقاه من اتاوات نظير تعيين حكام الأقاليم والنواحي .

وقد ازدهرت مدينة الجزائر في العهد العثماني وخاصة في القرنين السادس عشر والسابع عشر - وقد سكانها في ذلك العصر نحو مائة ألف : ولكن شأنها أخذ يضمحل منذ القرن الثامن عشر حتى انه عندماتم استيلاء الفرنسيين عليها سنة ١٨٣٠ - كان سكانها قد هبطوا الى ٢٠٠٠٠ وقد وصفها أحد الرحالة الاسبان دي هايبدو الذي زار المدينة في سنة ١٥٨٠ ، فقال « لقد انتشرت بها القصور المتيدة على الطراز الأندلسي والتي كان يجلب لها الرخام من إيطاليا ، وقد عجت هذه القصور بأجل ما أبدعه الفن الأوربي من تحف ، والتي كان يسبها القراصنة من السفن الأوروبية » -

وكانت الجزائر في العهد العثماني مقسمة الى اقاليم ثلاثة رئيسية : قسنطينة في الشرق وهي أكبر تلك الأقاليم ، يليها اقليم وهران في الغرب وكانت عاصمته معسكر التي ستصبح فيما بعد مقر حاكمه الأمير عبد القادر ، وقد نقلت عاصمة الاقليم الى وهران بعد جلاء الاسبان عن الميناء سنة ١٧٩٢ - أما الاقليم الثالث فهو تيطرى وكانت عاصمته مدية ، وكان البكوات الذين يحكمون تلك الأقاليم بمثابة ملتزمين يؤدون مبالغ معينة

منوها الى الداي ، على ان يقوموا بجمع الضرائب على مستحقيهم في الاقليم ، وكانت الاقاليم بدورها مفسمة الى قيادات ، وتوزع هذه القيادات احيانا على اساس جغرافي واحيانا حسب توزيع القبائل . وقد اقيمت الادارة العثمانية على هذه الوحدات الادارية وخاصة في المناطق التي لم ينتشر بها الاستعمار الاوربي ، وما زالت المراكز تعرف باسم القيادة في شمال افريقيا حتى وقتنا الحاضر ، ويسمى رئيس المركز بالقائد ، وفي العهد العثماني كان منصب حاكم الاقليم مقصورا على الاتراك . اما القواد فيختارون من بين الاتراك او السكان الاصليين على السواء ، وجريا على عادة الادارة العثمانية لم يحدث اي تدخل في حياة السكان الاجتماعية ولذلك ظل النظام القبلي سائدا في الجزائر ، وقد اشرنا الى ان بعض القيادات كانت تتمشى مع توزيع القبائل .

ولكن في خلال القرن الثامن عشر ، ظهرت تكتلات قوية من نوع جديد وذلك نتيجة لتزايد نفوذ الطرق الصوفية ، ومن اهمها في الجزائر طريقة الدرقاوية ، والتيجانية . ولهذه الطرق الفضل في صهر القبائل في وحدات اجتماعية اكبر ، بل انها نجحت في ادماج عنصرى العرب والبربر ، بيد انها كانت تثير القلاقل في وجه الادارة العثمانية وقد عمد بعض سلاطين مراكز الى استخدامهما لاثارة الاضطرابات ضد حكومة الجزائر .

وبلاحظ ان اصطدام الادارة العثمانية برجال الطرق قد تفاقم في بداية القرن التاسع عشر ، فهاجم احد زعماء التيجانية مدينة قسنطينة واحتلها فترة قصيرة خلال سنة ١٨٠٢ ، كما ان رجال الطريقة الدرقاوية اشتبكوا مع السلطات العثمانية في وهران عدة سنوات .

ولذلك يمكن القول بان الطرق كانت عامل وحدة وتفكك في نفس الوقت .

اما في تونس فقد قام سنان باشا باول محاولة لتنظيم ادارتها اثر فتحها سنة ١٥٧٤ وانتفع كثيرا بالنظر المتبعة في عهد الحفصيين . واعتبرت تونس باكوية تابعة للجزائر حتى شعرت حاجتها التي وصل عددها الى اربعة آلاف يقوتها فحاولت ان تقلد اوجاق الجزائر ، ولكن بدلا من ان تنتخب الاغا كرئيس للأوجاق ، تجاوزت ذلك ففرضت احد افرادها حاكما للنيابة باسم الداي . وفعلوا وافقت حكومة الاستانة على هذا التغيير . وتولى ابراهيم رودسلى ولاية تونس باسم الداي سنة ١٥٩٠ . وهكذا سبق ظهور نظام الدايات في تونس ، وان كانت الجزائر قد اشتهرت به نظرا لانه استمر هناك فترة اطول . اما في تونس فقد قضى البايان - وهم حكام الاقاليم - على نفوذ الدايات منذ منتصف القرن

السابع عشر . ومن اعظم الدايات الذين تولوا حكم تونس في الفترة الاولى عثمان داي من سنة ١٥٩٤ - سنة ١٦١٠ ويوسف داي من سنة ١٦١٠ - سنة ١٦٣٧ . وقد وضع الاول نظام حكومة الاقاليم ووزع عليها البيكات وحدد لكل اقليم مقدار المجبى او الضريبة المفروضة عليه (١) .

وكان الاسطى مراد من سنة ١٦٣٧ - سنة ١٦٤٠ آخر الدايات المعظم في تونس ويبدو من لقب هذا الداي انه نشأ بين طائفة الرسيسين ، ومع ذلك لم تلعب البحرية في تونس ذلك الدور الرئيسي الذي لعبته في الجواهر ، فكانت موارد البلاد لا تستمد بصورة اساسية من حركة الجهاد في البحر ، وانما كانت التجارة والملاحة السلمية تشكل عنصرا هاما من عناصر الاقتصاد التونسي . وكانت تونس على صلات تجارية بوسط افريقيا واستخدمت موانئها لتصدير بضائع تلك المنطقة الى اوروبا .

وفي اواسط القرن السابع عشر استطاع احد حكام الاقاليم وهو مراد بك ان يخضع حكومة الداي في تونس لنفوذه الشخصي ، بل انه ورت منصبه لابنائه فتكونت شبه اسرة حاكمة في تونس تعرف باسم الاسرة المرادية واستمرت تسيطر على البلاد حتى سنة ١٧٠٢ . ولذا يمكن القول بانها مهدت السبل امام حسين على لكي ينشئ بدوره اسرة حاكمة اكثر استقرارا في تونس . وقد حصل مراد بك على لقب الباشوية من الباب العالي وهو لقب كان يحمله الداي بصفته لقباً شرفيا ، اما لقب الباي فكان يرمز في تونس الى تولى منصب هام هو في الغالب منصب ملتزم الضريبة في اقليم او رئيس الجند . ولذلك سيتمك به افراد الاسرة الحسينية بالرغم من ان الباب العالي كان يمنحهم لقب الباشوية .

وكما سيفعل ابناء الاسرة الحسينية استعان البايات الزايدون بعضهم ضد بعض بدايات الجزائر . واستغل هؤلاء الفرصة فاشتروا اقدمهم وهو ابراهيم خوجة ان يدفع تونس للجزائر جزية سنوية في نظير مساعدته محمد باي ضد اخيه سنة ١٦٨٥ وانتهى هذا الحال بان تمكن ابراهيم الشريف داي من استعادة مركزه كزعيم للأوجاق ووال لتونس ، ولكن عودة الدايات كان بمثابة الانتفاضة الاخيرة التي تسبق الموت . فسرعان ما قام احد ضباط الانكشارية ، وهو حسين علي ، باقتلاب هام قضى على نظام الدايات ووضع الاساس لاسرة حاكمة في تونس . هي الاسرة صينية التي امتد حكمها من سنة ١٧٠٥ حتى اعلان الجمهورية سنة ١٩٥٧ .

(١) المؤنس لابن دينار من ١٨٣ .

(٢) حسى حسى عبد الوهاب من ١٢٤ .

كخبا لآخر الدايات وأنه لما خلت السلطة بأسره ذلك الداي انتخبه علماء تونس واليا للبلاد (١) .

وتهتم المراجع الأوروبية بإبراز أصل حسين على اليوناني ، وأذن فهو من فئة المعاصرين الذين اعتنقوا الإسلام وكان لهم بعد ذلك شأن في الجيش العثماني . وقد استطاع حسين على بعد خمس سنوات من استتباب الحكم له أن يعلن عن نيته في توريث الحكم لابناء أسرته ، وسرعان ما ظهرت الخلافات إبان حياته حول وراثة الحكم ، وذلك عندما أنجب أولادا . فثار ضده ابن أخيه على باشا الطامع في وراثة الحكم وقد تمكن فعلا من الاستيلاء على تونس وتبع حسين حتى قتله في مدينة القيروان سنة ١٧٣٥ . وامتاز حكم على باشا بالاستمرار والتفوق في مكافحة النفوذ الأجنبي . وخاصة تحرير الشواطئ التونسية من بعض الحصون التي أنشأها الدول الأوروبية طبعاً لمعاهدات سابقة . وكان أحد أبنائه المدعو يونس قد ساهم بالعسك الأكبر في هذه الأعمال حتى حصدته أياه وأخوته . وأدى هذا الموقف إلى تدخل داي الجزائر . وكان محمد بن حسين على المؤسس لاجئاً لديه فانتهر الفرصة وتدخل باسمه . وفي سنة ١٧٥٦ تمكن من الاستيلاء على تونس وإعادة محمد إلى حكمها بعد الاتفاق على دفع جزية سنوية على شكل كمية من الزيت بقصد إضاءة المسجد الكبير في الجزائر ، وقد استمر دفع هذه الجزية حتى وقعت الحرب بين النابطين من سنة ١٨٠٦ - سنة ١٨٠٩ .

لم يدم حكم محمد باي أكثر من ثلاث سنوات ، وترك أطفالاً صغاراً ، فاستأثر بالحكم أخوه على الذي ورثه لأكبر شخصية من شخصيات الأسرة وهو ابنه حمودة باشا الذي حكم من سنة ١٧٨٢ - سنة ١٨١٤م وقد تعرضت تونس خلال حكمه لعدة حملات عسكرية ، واستطاع أن يرد العدوان على نحو ما سترى في الفصل التالي الخاص بالعلاقات الخارجية .

وقد ظلت الأسرة الحسينية محتفظة بطابعها التركي سواء في حياة القصر أم في الاعتماد على طائفة الإنكشارية ، ومن مظاهر ذلك جعل المذهب الحنفي مذهباً رسمياً للدولة بالرغم من أن المذهب السائد في شمال أفريقيا هو المذهب المالكي ، ولكن حمودة باشا الذي كان معروفاً بحب التسلط لم يتحمل صلف الإنكشارية وغرورها ، وعمد إلى تجنيد فرق من القبائل العربية وسكان المدن مما أثار حفيظة الجند الأتراك عليه ، فقام ضباط الإنكشارية بمحاولة انقلاب لاسقاط الأسرة الحسينية التي قطعت عليهم سبل

---

(١) نفس المرجع ص ١٢٨ .

الوصول إلى السلطة العليا ، وتمكن الثوار فعلا من الاستيلاء على قسبة  
المدينة ولكن الجند العرب والقولغلان أظهروا ولاء لشخص الباي وأنقذوا  
الأسرة الحسينية . وقد سرح حمودة باشا اثر هذا الحادث الحامية  
التركية (١) ، الا ان ذلك لم يقطع نهائيا صلات الأسرة بحكومة استانبول ،  
بل ان تونس بحكم موقعها الجغرافي كانت أكثر اتصالا بالعالم العثماني ،  
واشد تأثرا بالتيارات السياسية والاجتماعية التي شهدتها الولايات العربية  
في المشرق خلال القرن التاسع عشر .

---

(1) Faucon Vol 1 P. 175 S. q.

## الفصل الثاني

### العلاقات الخارجية

أظهر الحكام فى النيابات الثلاث التى تأسست فى شمال أفريقيا نزعة شديدة نحو الاستقلال بتصرف شئون ولاياتهم الخارجية دون التقيد بأوامر الدولة صاحبة السيادة ومن جهة أخرى لم تعمل حكومات تلك النيابات على تنسيق سياستها الخارجية فيما بينها بالرغم من اشتراكها جميعا فى حركة النضال أو الجهاد بأسلوب العصر ضد الدول الأوروبية التى شملت اعتداءاتها سواحل المغرب بأسره ، ولا تختلف النيابات المغربية فى هذا الموقف عن دول الخصوم على الشاطئ المواجه للبحر المتوسط . فكما تعارضت السياسة الفرنسية مع السياسة الإسبانية إزاء الشمال الأفرقى ، فكذلك تباعدت سياسة تونس عن الجزائر تباعدا تاما منذ أن انفصلت النيابة الأولى عن تبعيتها للثانية ونشأت بين الدولتين مشكلة حدود ، وكلما قامت حكومة قوية فى تونس طمحت الى ضم اقليم قسنطينة . حدث هذا مثلا عندما استولى مراد بك على السلطة فى تونس فى منتصف القرن السابع عشر . كذلك كان الدايات الأقوياء فى الجزائر يطمحون الى اخضاع نيابة تونس بأسرها ، وقد أشرنا الى محاولتين من هذا النوع فى الفصل السابق ، وكانت أهمها تلك المحاولة التى أسفرت عن الزام تونس بدفع جزية للجزائر سنة ١٧٥٦ . ومد بلغ الصراع بين النيابتين الى حد أن بايات تونس قدموا المساعدات للأسبان عندما كان هؤلاء يسطرون مع الجزائريين من أجل ميناء وهران ، وسنرى كيف أن البايات اتخذوا نفس الموقف المعادى عندما قام الفرنسيون بغزوهم الكبير سنة ١٨٣٠ .

وكثيرا ما كانت الدولة العثمانية تتوسط فى النزاع بين النيابتين مذكرة بالوشائج الروحية التى تربط فيما بينهما ، فكان الدايات والبايات يلبون هذا النداء بدافع من أنفسهم أحيانا ، وأحيانا أخرى مضطرين



تحت ضغط الرأي العام الاسلامي ، مثال ذلك اضطرابهم عند قيام الحملة الفرنسية على مصر الى اعلان الحرب على فرنسا ، وكذلك اشتراك اساطيل النابطين في معركة نفارين بجانب الاسطولين المصري والعثماني ، مما اعطى للمعركة صورة اسطول اسلامي في مواجهة اسطول مسيحي . وقد اراد الباب العالي ان يزيل سببا من اهم اسباب النزاع بين تونس والجزائر الا وهو مشكلة الحدود ، فتوسط لعقد اتفاقية بينهما لتخطيطها كان اولها و آخرها اتفاقية سنة ١٨٢١ وهي اقرب الى ان تكون اتفاقية حدود دولية منها الى تخطيط حدود ادارية بين ولايتين (١) .

اما العلاقات بين النيابات المغربية واوروبا فكانت على اسوأ ما تكون في معظم العصر العثماني ، وذلك بسبب الروح الصليبية التي تزعمتها اسبانيا وحرمة الجهاد في البحر التي تزعمتها الجزائر . ولذلك كانت علاقة هذه النياطة اشد سوءا مع اوروبا ، وقد كثرت كتابات الاوربيين في هذه الفترة حول ما اسموه بقرصنة ( النيابات البربرية ) ، والواقع ان العلاقات بين تلك النيابات وبين اوروبا لم تكن تدخل في دائرة القانون العام ، لان المسلمين كانوا يعتبرون البحر المتوسط بحرا اسلاميا ، وبالتالي فليس للدول المسيحية ان تمارس الملاحة في مياهه دون ان تحصل على ترخيص من الدول الاسلامية ، وذلك بتوقيع معاهدة او اتفاقية معها . ولم تكن حكومة الجزائر تكتفي بالمعاهدات المعقودة بين الدولة العثمانية والدول الاوربية فلم تأخذ بعين الاعتبار قيام التحالف التقليدي بين الاستانة وفرنسا ، ولذلك كانت تتطلب توقيع معاهدات خاصة معها ، وحتى في عهد البليوكوات هاراض حسن فنزيانو استقبال القنصل الفرنسي في مدينة الجزائر سنة ١٥٧٩ الى ان ارسلت لاستانة خطاب تهديد : ومع ذلك لم يتحمل الجزائريون بقاء القناصل الفرنسيين في عاصمتهم . وقلدتهم حكومة تونس في عهد الداي عثمان فطردت ممثلي فرنسا من اراضيها وعندما جدد هنري الرابع اتفاقية الامتيازات مع الدولة العثمانية سنة ١٦٠٤ ارسل سفيره في الاستانة الكونت ساقاري دي بريف في بعثة خاصة الى تونس والجزائر حيث وقع مع داي تونس واوجاق الجزائر اتفاقيات على حدة تتناول مسألة تحرير الاسرى الفرنسيين واحترام السفن الفرنسية في البحر (٢) . ولم تكن المشكلة مقصورة على مدى التزام حكومات النيابات بتنفيذ معاهدات الدولة العثمانية ، بل ثمة مشكلة مراعاة رؤساء البحر ( الريسين )

---

(1) Grammont P. 313.

(٢) نشر الكتاب الفرنسيون المراسلات المتبادلة بين حكومتهم وبين قناصلهم في كل من تونس والجزائر ، وهي تبدأ سنة ١٥٧٩ حتى سنة ١٨٣٠ . انظر عنوان تلك المراسلات في ثبت المراجع .

لاتفاقات حكوماتهم ولعل هذا هو ما يبرر للكتاب الأوربيين وصف رؤساء البحر المغاربة بأنهم قراصنة ، ولكن هناك مغالطة ظاهرة في هذا الوصف إذا ما طبقنا عليهم مقياس عصرهم ، لأن بحارة الدول الأوربية كانوا يسلكون تماما نفس السلوك ، فقد كان من التقاليد الشائعة لدى الدول البحرية في أوروبا أن تمنح الحكومات لبعض الأفراد الذين اشتبهوا بالمغامرات البحرية تراخيص تعطيهم الحق في استخدام سفنهم الخاصة لمهاجمة سفن أعداء الدولة ، وبذا يضيفون قوة إلى أساطيل دولهم . هكذا كان مثلا حال البحار الإنجليزي الشهير فرانسيس دريك الذي بعد من بناء الإمبراطورية البريطانية في عصر إليزابيث . ومن الواضح أن هؤلاء الأفراد الذي يعملون لحسابهم الخاص لا يمكن السيطرة عليهم فكثيرا ما كانت الغنيمة تدفعهم إلى عدم الالتزام بارتباطات حكوماتهم ، فيهاجمون سفن الأعداء والأصدقاء على السواء ، وقد هيأت الطبيعة للجزائر وسائل التفوق البحري ف ساحلها يمتد على مسافة ١٢٠٠ كيلو متر في مواجهة سواحل إيطاليا وفرنسا ، وتجلى هذا التفوق بصورة خاصة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وامتد نشاط البحرية الجزائرية خارج البحر المتوسط حتى وصل بحار الشمال . وليست حركة الجهاد في البحر من مستحدثات النيابات العثمانية بل ذكر ابن خلدون ( في القرن الرابع عشر ) أن أهل بجاية كانوا يمارسون الجهاد ضد السفن الأوربية ، وإنما اشتدت تلك الحركة في القرن السادس عشر نتيجة لسياسة أسبانيا العدوانية وهجرة المسلمين من الأندلس ، وكان دافع الجهاد أوضح في هذا القرن منه في الأزمنة التالية حين اختلط بدافع الكسب المادي وأصبح شبيها بالمشروعات التجارية فيساهم الأغنياء في تجهيز مراكب الجهاد ( حتى النساء كن ييمن حليهن للمساهمة في تلك المشروعات ) فيصيرون أجرا محاربة الكفار بجانب تلك الفوائد الوفيرة . وقد يقع بحارة سفن الأعداء أسرى في أيديهم فيطلبون فيهم فدية كبيرة حسب أهمية شخصياتهم والا احتفظوا بهم رقيقا .

وتعد مسألة استرقاق الأسرى واقتنائهم من أهم المسائل التي شغلت العلاقات بين نيابات المغرب وأوروبا . ويقف الكتاب الأوربيون من هذه المسألة نفس الموقف التحيز الذي ينظر إلى المشكلة من زاوية واحدة فيشكون من كثرة عدد الرقيق المسيحي في النيابات وقد بلغ في بعض السنوات ثلاثين ألفا في الجزائر وسبعة آلاف في تونس ، ويتفاوضون من آلاف الرقيق المسلمين الذين غصت بهم أسواق إيطاليا وكان في مألوفة وحدها نحو عشرة آلاف . وقد استمرت عادة استرقاق المسلمين حتى نهاية القرن الثامن عشر بدليل أن نابليون حين احتل مالطة سنة ١٧٩٨ وجد ألفين منهم فحررهم على أمل استرضاء العالم الإسلامي قبيل حملته على مصر . هذا مع ملاحظة أن معاملة الأسرى المسيحيين في البلاد الإسلامية

ربما كانت افضل بشهادة شيلر (١) القنصل الأمريكى فى الجزائر فى نهاية القرن الثامن عشر الذى قال « لقد سمح للذين كان يؤمن عليهم من الهرب بممارسة الأعمال المربحة حتى ان بعضهم ترك الجزائر أسفا واشتغل بعضهم فى الحكومة . وكانت ابواب السجون تفتح للرهبان الذين يتصلون بالأسرى بحرية تامة » . ولا شك أن القصص التى انتشرت عن تعذيب هؤلاء الأسرى والامهم فى سجون الجزائر وتونس انما روجها بعض رجال الدين الذين كان لهم مصلحة فى المبالغة حتى يستدروا عطف المحسنين واهم من ذلك جيوهم . وقد شاء القدر ان يقع سيرفانتيز امير شعراء اسبانيا فى القرن السابع عشر فى أسر بحارة الجزائر فاكد هذه الفكرة بما كتبه من شعر حول أيام الأسر . ولم يكن لدى المسلمين فى ذلك الوقت أدباء يهتمون بهذه الشؤون الواقعية . ولكن الحكومات الاسلامية لم تهمل شؤون الأسرى ، فمثلا الح مولاي اسماعيل فى مراكش ودايات الجزائر على لويس الرابع عشر فى تحرير الأسرى المسلمين ولكنه رفض لانه كان يسخرهم لأعمال التجديف الشاقة فى الاسطول الفرنسى . وقد تخصصت بعض الطوائف الدينية فى موضوع افتكاك الأسرى واقتدائهم مثل طائفة اللزازيين وطائفة الترينتيه ، وكثيرا ما كانت الحكومة الفرنسية تختار قناصلها من بين آباء تلك الطوائف لان اهم عمل كانوا يقومون به هو مسألة افتكاك الأسرى .

وهناك موضوع ثالث كان له أهمية فى العلاقات بين النيابات المغربية وأوروبا ، وهو يتعلق بالاتاوات والهدايا التى ألزمت معظم الدول البحرية بتقديمها لحكام النيابات وخاصة حكومة الجزائر نظير تأمين ملاحتها فى البحر المتوسط . وقد استمرت بعض الدول الصغيرة تدفع هذه المبالغ الى أن تدهورت قوة الجزائر البحرية قبيل الغزو الفرنسى . أما فرنسا فقد كفت عن تقديم الهدايا منذ عهد نابليون وكانت الدول البحرية الصغيرة مثل السويد والدانمرك والجمهورية الإيطالية تدفع اتاوات معينة بصورة منتظمة . أما الدول الكبيرة فكانت تقدم ذلك على شكل هدايا بمناسبة توقيع معاهدة او تعيين قنصل جديد ، ولا تكاد دولة مسيحية تخرج عن هذا الالتزام ، وحتى الولايات المتحدة حينما انفصلت عن بريطانيا واصبحت دولة مستقلة طلب اليها دفع الاتاوة . وسنمطى فيما يلى صورة عن هذه الاتاوات نقلا عن أحد الكتاب الجزائريين : هو صاحب كتاب تحفة الزائر ، مع مقارنتها بالأرقام التى ذكرها ضابط انجليزى هو جاكسون الذى اشترك فى الحملة الانجليزية ضد الجزائر سنة ١٨١٦ .

أولا : حسب صاحب التحفة كانت :

بريطانيا : تؤدى ٦ آلاف جنيه .

- فرنسا : تقدم هدايا كلما تغير القنصل .
- الدانمرك : تقدم آلات حربية بما قيمته ٤ آلاف ريال .
- هولندا : تؤدي ٦٠٠٠ ليرة .
- مملكة نابولي : تؤدي ٢٤ ألف ليرة .
- سردينيا : تؤدي ٦ آلاف ليرة .
- الولايات المتحدة : تقدم هدايا بما قيمته ٤ آلاف دولار عدا عشرة آلاف دولار تقدا .
- تقدم كل من النرويج وامارتى هانوفر وبريم بالبليطيق ٦٠٠ ليرة سنويا (١) .
- أما جاكسون فيعطى تقديرات اخرى ويضيف انها دفعت فقط سنة ١٨٠٢ بمناسبة قيام حرب نابليون ومحاولة جميع الأطراف شراء صداقة الجزائر وهي كما يلى مقدرة بالقروش :
- بريطانيا : تقدم ١٨٠ الفا .
- فرنسا : تقدم ٢٣٥ الفا .
- الدانمرك : تقدم ١١٢ الفا .
- هولندا : تقدم ٧٥ الفا .

مملكة نابولي ١٨٧٥٠٠ ألف كنفدية عن ٧٥ أسيرا ، ويضيف الى هذا أن البرتغال قدمت سفينة و ٦٧٤ ألف قرش كنفدية عن أسراها ، ١٢٠ ألف فرس أخرى لتسترد ٧ سفن صغيرة من الجزائر . ويقدر مجموع ما حصلت عليه الجزائر من الدول الأوربية فى هذا العام بمليون و ٨١٨ ألف فرس (٢) بينما يقدر إيرادات البلاد من مواردها الداخلية بالإضافة الى الجزية التى كانت تدفعها تونس بمليون ومائة ألف فرس .

ويلاحظ اختفاء اسبانيا من بين قائمة الدول التى تدفع الاتاوات ، والواقع أن استمرار احتلال القوات الإسبانية لميناءى وهران والمرسى الكبير فى أرض الجزائر قد جعل الاتصال السلمى بأى شكل من الأشكال أمرا مستحيلا بين البلدين ، فلم تفكر اسبانيا فى محاولة ارسال قناصل يمثلونها فى الجزائر ، وانما قررت الاحتفاظ بهذين الجيبين على امل اتخاذهما

(١) تحفة الزائر ص ٨٠ - Jackson P. 68 -

(٢) كانت قيمة الفرس تبلغ خمسة شللات . او كرونة - ربع جنيه انجليزى .

قاعدة للوثوب على المسلمين في شمال إفريقيا حينما تسنح الفرصة ، ومع أن قوة الجزائر البحرية قد بدا عليها الضعف منذ نهاية القرن السابع عشر إلا أن الدايات لم يكعوا عن النضال من أجل تخليص البلاد من الاحتلال الأجنبي . فانتهزوا فرصة حرب الوراثة الأسبانية وأخرجوا الحامية من وهران سنة ١٧٠٨ ولكن الأسبان ظلوا يترقبون الفرص حتى تمكنوا من العودة في ١٧٣٧ . ولم تتمكن حكومة الجزائر من التخلص من الأسبان نهائيا إلا بفضل الداي محمد باشا المعروف بالمجاهد والذي امتد حكمه على خلاف العادة من سنة ١٧٦٩ - ١٧٨٨ . وقد اشتهر الداي محمد بجانب كفاحه ضد الأسبان بجهوده في ميادين التعمير وبسط الأمن والرخاء في البلاد وكان يعاصره كحاكم لوهران عثمان باشا الكردي ساعده الأيمن في الجهاد .

عمل محمد باشا أولا على حشد القبائل بواسطة الزعماء الدينيين حتى يشتركوا في حصار المراكز الأسبانية . وقد استطاع بفضل هذه السياسة أن يحول القبائل العربية التي كانت تنزل قرب المراكز الأسبانية ، وترغم على تأدية مقدار من الحبوب كجزية للفرقة إلى تبعية الحكومة الجزائرية . فلما ضيق الخناق على الأسبان أصبح كثير من الجند يفرون إلى خارج هذه المراكز ويمتنقون الإسلام أملا في الوصول إلى منصب لدى الحكومة الجزائرية . ولم يقف نشاط الداي محمد عند حصار الأسبان داخل الجزائر ، بل شجع البحرية الجزائرية على العودة إلى مهاجمة سواحل إسبانيا ذاتها . وازاء هذا قرر شارل الثالث ملك إسبانيا أن يقوم بحملة كبيرة ضد ميناء الجزائر سنة ١٧٧٥ . وفي ٨ إبريل استطاع الأسبان النزول في وادي حراش غرب مدينة الجزائر ولكن على عكس ما سيحدث عند وقوع الغزو الفرنسي سنة ١٨٣٠ لم ينتظر الداي نزول الفرقة إلى الأرض واستقراهم بل أسرع للاقاة الجنود أثناء نزولهم ولذلك تمكن من حصد ٤ آلاف رجل من بين ٢٢ ألفا كانوا يؤلفون هذه الحملة (١) . ولم يجد شارل الثالث بدا بعد هذه الهزيمة من محاولة الصلح مع حكومة الجزائر ، فوسط الباب العالي لهذا الغرض ، ولكن محمد باشا أصر على ترك وهران أولا . ومما زاده تمسكا بموقفه أن شارل الثالث كان يسمى في نفس الوقت إلى تأليف حلف صليبي من إمارات إيطاليا تحت رعاية البابا بيوس السادس ، إلا أنه فشل في تكوين هذا الحلف فصاد إلى موسط الباب العالي سنة ١٧٨٣ ولكن دون جدوى . وعلى أثر ذلك عاد شارل إلى تجربة القوة . فأرسل حملتين كبيرتين ، كانت الثانية تؤلف من ١٨٠ سفينة واستطاعت تدمير جزء كبير من مدينة الجزائر ، إلا أن حسن استعداد الداي للدفاع قوت على الحملة غرضها . فقد أخلى المدينة من

المدنيين وجمع عددا وافرا من العمال لاصلاح ما يدمر من الحصون أولا باول :  
واخيرا اضطر شارل الى اعلان رغبته في اخلاء وهران سنة ١٧٨٥ ولكن  
حفظا لواء الوجه طالب بان تحصل اسبانيا على حصن صغير لحماية التجارة  
في وهران . ولم يكن من المعقول ان يقبل حكام الجزائر هذا الشرط وهم  
يعلمون ان بقاء اسبانيا في الجزائر يكلفها ٤ ملايين فرنس والف رجل  
سنويا . وماطل الاسبان في المفاوضات ما استطاعوا حتى اذا وقع زلزال  
مدمر في وهران سنة ١٧٩٠ اقتنعوا الفرصة التي اتاحت لهم التظاهر بان  
اخلاء المدينة كان لسبب خارج عن ارادتهم . وعندما تم التسليم سنة  
١٧٩١ كان الداي محمد قد مات فجئى سميره الداي حسان ثمرة مجهوداته  
الطويلة من اجل تخليص الجزائر من الاسبان . ومما يسترعى الانتباه ان  
حسان باشا اصر على تسليم مفاتيح المدينة للباب العالي . وقد تم جلاء  
الاسبان على الشروط الآتية :

اولا : يدمر الاسبان جميع الحصون التي بنوها منذ احتلال الميناء .

ثانيا : يسمح لاسبانيا باقامة وكالة تجارية في جامع الفزوات (٢)  
ويكون لها حق استيراد القمح . وكان هذا الحق مقصورا على شركة  
افريقيا الفرنسية ، وقد ادى هذا الى رفع اسعار القمح الجزائري  
لتنافس الشركتين على استيراده . وصادف هذا افلاس الحكومة  
الفرنسية اثناء اضطرابات الثورة واحتياجها الى استيراد كميات كبيرة من  
القمح الجزائري ، وترتب على هذا ان اصبحت فرنسا تشتري القمح  
اقتراضا . ويضيف المؤرخ الجزائري صاحب كتاب تحفة الزائر شرطا ثالثا  
وهو ان تدفع اسبانيا مثل باقى الدول جزية سنوية قدرها مليون كرونة .  
وبانتهاؤ مشكلة وهران تمهد السبيل لعقد معاهدة صلح مع اسبانيا  
سنة ١٨٠٢ . وقد ألزمت هذه المعاهدة اسبانيا مثل غيرها من الدول  
بدفع مبلغ ٦٠ ألف دولار سنويا لحكومة الداي ، كما نصت على ان يقدم  
كل قنصل جديد ( هدايا ) بما قيمته ٢ ألف دولار .

اما عن العلاقات مع فرنسا فقد راينا كيف ان خير الدين باشا  
اثناء توليه حكومة الجزائر تحمس لفكرة التحالف العثماني الفرنسي ، ولذلك  
كان السبيل ممهدا امامها لكي تحصل على بعض الامتيازات التجارية منذ  
اواسط القرن السادس عشر . ويلاحظ ان مركز فرنسا قد تصاعد بالتدريج  
في النصف الثاني من هذا القرن حتى اصبحت كبرى الدول الأوروبية

(1) Revue Africaine N. 1882 P. 219 Sq.

(٢) اشتهرت في العهد الفرنسي باسم تيمور NEMOUR

الواقعة على البحر المتوسط ، ذلك أن إسبانيا أخذت تضعف بعد زوال  
امبراطورية شارل الخامس ، بينما كانت إيطاليا مفككة ، ولذلك تطلعت  
فرنسا قبل غيرها الى انشاء قنصلية لها في الجزائر سنة ١٥٦٤ لولا أن  
عارض البيلربك وابداه التجار الفرنسيون في ذلك الموقف لأنه كان مفهوما أن  
القنصل سيكون تاجرا يستغل مركزه لمصلحته الخاصة ، ولذلك تأخر  
تأسيس القنصلية حتى سنة ١٥٨٠ وكان صيد الأسماك من الساحل  
الجزائري هو أهم مظهر من مظاهر تلك العلاقات التجارية حيث كان لتلك  
الأسماك أهمية كبرى في ذلك العصر لأنها كانت من أدوات الزينة الهامة  
في أوروبا .

وكان الجنوبيون قد سبقوا الى استغلال مصائد الشمال الأفريقي  
بيد أن فرنسا أخذت تحل محلهم بالتدريج وفي الجزائر اختارت موقعا بين  
قالة وعنابة لاقامة مؤسسة تجارية ، ومع أن شروط الامتياز كانت تحرم  
تحصين هذا المركز فقد خالف الفرنسيون هذا الشرط حتى نشأ  
على الساحل الجزائري ما يعرف بحصن فرنسا في ميناء قالة ، وكثيرا  
ما تعرض هذا الحصن لهجوم الجزائريين باعتباره رمزا لقوة المسيحية  
فوق أرض اسلامية .

ولكن بمناسبة تجديد الامتيازات مع الدولة العثمانية سنة ١٦٠٤  
اعترف الباب العالي بامتلاك فرنسا لحصن القالة وحق انشاء المخازن فيه .  
وقد أصبحت غرفة تجارة مرسيليا بعد تأسيسها في نهاية القرن تشرف على  
العلاقات التجارية بل وعلى القنصلية الفرنسية في الجزائر (١) .  
ويمكن القول بأن العلاقات بين فرنسا والجزائر كانت هادئة على وجه  
العموم وأن تخللتها عدة مناوشات وظهّرت خلالها اطماع من فرنسا لامتلاك  
الجزائر كما حدث في سنة ١٥٧٢ حينما اقترح شارل التاسع على الباب  
العالي التنازل عن الجزائر لآخيه دوق أنجو مقابل جزية طيبة يدفعها  
للاستانة ولكن هذه الأطماع لم تعد كونها مشروعات خيالية واستمر الحال  
على هذا النحو حتى سنة ١٦٢٠ ، وفي هذا العام كان وفد جزائري  
قد وصل مرسيليا ليتفاوض في موضوع حصن فرنسا وجاءت الأخبار أثناء  
وجود هذا الوفد بأن سفينة فرنسية قد تعرضت لهجوم الجزائريين

(١) من خبر الأبحاث التي الفت في هذا الموضوع كتابان عن التجارة  
الفرنسية في الشرق والبحر المتوسط ، انظر :

Masson Poul Histoire du Commerce francais au.

Levant aux XVI et XVII siecle 1396

Histoire... aux XVIII Siecle.

فى البحر ، فما كان من السلطات الفرنسية الا أن قتلت أعضاء الوفيد  
غداً . حينئذ أعلنت البحرية الجزائرية حرباً لا هوادة فيها على الملاحه  
الفرنسية فى البحر المتوسط حتى قدرت خسائر التجارة الفرنسية من سنة  
١٦٢٩ - سنة ١٦٣٤ بـ ٤ ملايين ، ٧٥٢ ألف جنيه (١) ونتيجة لهذا  
تأثرت التجارة الفرنسية النشطة مع شرق البحر المتوسط تأثراً كبيراً  
وأصبحت فرنسا أكثر الدول تعرضاً لأخطار هجمات البحرية الجزائرية ،  
أولاً بحكم موقعها الجغرافى وثانياً لأن سفنها التجارية كانت تسير فى قوافل  
صغيرة ويحمل أكبرها ١٥ مدفعاً ، بعكس السفن الانجليزية التى كانت تخرج  
كل غام فى قافلتين كبيرتين تحميهما السفن الحربية . وقد حاول ريشليو  
تقليد النظام الانجليزى فى الملاحه لكى يحتفظ بمركز فرنسا التجارى فى  
الشرق ولكن تبين أن هذا يحتاج الى تكاليف ضخمة ويؤدى الى رفع  
اسعار السلع فلم تتم الخطة الجديدة .

وفى هذه الاثناء ظهر أحد تجار مرسيليا المطلعين على احوال المغرب  
وعادات أهله وهو سانسون دى نابلون فاقترح على الحكومة الفرنسية اتباع  
وسائل التهدة برد الأسرى المسلمين وتقديم ( الهدايا ) اللازمة الى حكومة  
الدائى . وقبلوا وزع فى الجزائر ٣٠٠ ألف جنيه حتى تمكن من عقد معاهدة  
جديدة فى سنة ١٦٢٨ تنص على احترام الامتيازات السابقة وعلى حقوق  
التجار الفرنسيين كما اشتملت المعاهدة فى مادتها الأولى على أن تطلق فرنسا  
أسرى المسلمين لديها ، وتتعهد بعدم بيعهم لأمم معادية . وفى ذلك ما يدل  
على أن الحكومات الاسلامية فى المغرب لم تهمل أمر اسراها على خلاف  
ما هو شائع .

غير أن جهود سانسون كانت فردية ولم تجد هذه السياسة تأييداً من  
الرأى العام الذى كان ينبذ فكرة التفاهم مع الدول الاسلامية ، ويبدو أن  
ريشليو فكر فى غزو سواحل الجزائر ثم ما لبث أن تراجع توفيراً للنققات  
وانتظرت فرنسا عهد لويس الرابع عشر لتقوم بمحاولات استخدام القوة  
جدياً ضد الجزائر .

ذلك أن كبير الذى تولى وزارة البحرية فى عهد الملك العظيم ( لويس  
الرابع عشر ) سنة ١٦٦٤ كان مهتماً بإحياء التجارة الفرنسية فى المشرق

(١) - هذا حسب تقدير غرفة تجارة مرسيليا نقلاً عن  
Grammont P. 270 S. Q.

وحسب هذه التقديرات بلغ عدد السفن المسيحية التى استولى  
عليها الجزائريون من جميع الأجناس ٩٣٦ مركباً وذلك فى المدة من  
سنة ١٦١٣ - سنة ١٦٢١ .



وتأسيس امبراطورية استعمارية مما وراء البحار ، وكان كليهما أن يفكر في تدمير قوة الجزائر الحربية ، وفي نفس هذا العام سير أول حملة ضد الجزائر ومن المدهش أن اختباره قد وقع على ميناء صغير في الشرق وهو جيجل فلم يحدث احتلاله اثرا يذكر ولذلك أخلته الحملة بعد مضي ثلاثة أشهر وشغلت حكومة لويس الرابع عشر بعد ذلك بحروبها في أوروبا وخاصة مع هولندا . فلما توقفت هذه الحروب فترة من الزمن بعد سنة ١٦٧٨ عاد لويس الرابع عشر الى التفكير في تحطيم الجزائر وكان ذلك ضمن سياسة عامة اتبناها ضد العالم الاسلامي عموما وخسرج بها عن تقاليد التحالف مع الدولة العثمانية . وتقوم خطته الجديدة على أساس انه من الأفضل تدمير الجزائر دون ضرورة احتلال جزء من أراضيها بصورة دائمة . ولكن قبل أن يقوم باستخدام القوة تظاهر برغبته في مفاوضة الجزائريين بشأن تبادل الأسرى ، حتى اذا ما تم الاتفاق بين البلدين أرسل الجزائريون ما لديهم من أسرى فرنسيين الى مرسيليا ليتبادلوا هناك مع أسراهم ، فغن الفرنسيون بالاتفاق وامتنعوا عن تسليم الأسرى المسلمين . وكان ان أعلنت الجزائر الحرب رسميا على فرنسا سنة ١٦٨١ ، واتيحت للويس الرابع عشر المبررات الكافية لارسال الحملات المتوالية ضد مدينة الجزائر ، فقام الاميرال ديكنس بعدة حملات كان اوسعها نطاقا تلك الحملة التي أرسلت سنة ١٦٨٢ وامتد خلالها حصار الجزائر عدة أشهر وكاد الداي يسلم بشروط فرنسا بدفع غرامة كبيرة ولكن السكان ثاروا عليه وقتلوه ، واضطر ديكنس الى رفع الحصار . وعاد لويس الرابع عشر الكرة في سنة ١٦٨٨ (١) ومع ان مدينة الجزائر تعرضت في هذه الحملة لتدمير شديد الا انها استعانت في المقاومة وعجز الاميرال دي ستراي عن ازالة قواته الى الميناء وسرعان ما أعاد الجزائريون تعمير مينائهم بمساعدة الدولة العثمانية . وقد تعرضت سواحل فرنسا الجنوبية في مقاطعات بروفانس ولانجدوك اثناء هذه الفترة من الصدام مع الجزائر لغارات مفاجئة من رجال البحرية تمكنوا خلالها من النزول الى الأرض واختطاف بعض السكان وحملهم أسرى الى الجزائر .

على أن حملات لويس الرابع عشر لم تكن عديمة الاثر بالنسبة للجزائر فقد سادت اثرها فترة من السلام بين البلدين . واستطاع الفرنسيون أن يستردوا مراكزهم ومؤسساتهم التجارية على الساحل ، ومن جهة أخرى

---

(١) دمرت القنصلية الفرنسية اثناء هذا الحصار ، وضاعت وثائقها ، ولذلك لا نجد مصدرا غنيا بالوثائق الا في الفترة الواقعة بعد انتهاء حملات لويس الرابع عشر . انظر :

غيرت رنسا سياستها وأصبحت تفضل اللجوء الى الطرق الدبلوماسية في حل مشاكلها مع الجزائر ، واشترفت الحكومة اشرافا مباشرا على المؤسسات التجارية التي أدمجت في شركة جديدة باسم الشركة الملكية لأفريقيا سنة ١٧٤١ ، كذلك ضعف نشاط البحرية الجزائرية بصورة ملحوظة خلال القرن الثامن عشر ولكن لا يمكن الربط بين هذه الحقيقة وبين تدخل فرنسا العسكرية المشار اليه . وإنما يمزى ذلك الضعف الى ظاهرة عامة وهي أن أوروبا أخذت تجنى في القرن الثامن عشر ثمار نهضتها العلمية ويظهر تفوقها بصورة أكيدة على العالم الاسلامي في جميع مظاهر الحضارة المادية بما في ذلك القوى العسكرية ، ومع ذلك لم تنحدر قوة الجزائر بنفس السرعة التي انحدرت بها بعض الدول الاسلامية الأخرى بدليل أنها احتلت مكانا بارزا في الصراع الدولي الذي ميز العلاقات الأوروبية في عهد الثورة ونابليون ، فتسابق الانجليز والفرنسيون الى خطب ود النيابات الغريبة ودخلت الولايات المتحدة كمعصر جديد في علاقات النيابات الخارجية ، ولكن قبل الدخول الى هذا الموضوع يجدر بنا أن نشير الى علاقة الجزائر ببريطانيا في الفترة السابقة ، ومن المعروف أن اهتمام بريطانيا بالبحر المتوسط كان محدودا في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، ويكاد يكون مقصورا على اعمال شركة الليفانت ( شرق المتوسط ) التي تأسست سنة ١٥٩١ ولذلك كانت بريطانيا هي ثاني دولة تسمى الى انشاء قنصلية لها في الجزائر غير أن التمثيل القنصلي البريطاني شهد فترات انقطاع كثيرة مثل ما حدث للتمثيل القنصلي الفرنسي وتعرضت الجزائر لعدة هجمات من الاسطول البريطاني الا انها كانت أقل من الهجمات الفرنسية من حيث العدد ومن حيث الالاح . ولا تكاد تختلف بريطانيا في ذلك عن معظم الدول البحرية الأوروبية كهولندا والدانمرك التي كان من الضروري اصطدامها بالدول الاسلامية البحرية الكبيرة (١) ، وعلى العموم كانت علاقة بريطانيا بنيابة الجزائر أفضل وقد ازدادت تحسنا خلال القرن الثامن عشر عندما تأكد تفوق بريطانيا في البحار وأصبحت سياستها تقوم على نظرية مؤداها أن من مصلحة الدول الكبرى بقاء الجزائر كقوة بحرية في البحر المتوسط وذلك حتى لا يتاح للدول الصغيرة منافستها في الميدان التجاري اذا تحقق أمن الملاحة في البحر المتوسط .

عندما اتسع الصراع الدولي نتيجة حروب الثورة الفرنسية عملت حكومة الثورة على تحسين علاقاتها بنيابة الجزائر ، لأنها كانت في حاجة الى استيراد القمح سيما وأن الجزائر كانت تمنحها تسهيلات للشراء على سبيل

---

(1) Playfair. R. L : Episodes de L'histoire des Relations de la grande Bretagne avec les Etats Barbaresques avant la conquete Française.

الافتراض وقد حلت حكومة الثورة شركات الامتياز وإدارت لجنة الشؤون الخارجية بنفسها تجارة البلاد الخارجية . وكان الداي يستفيد شخصيا من هذه المعاملات التجارية ولذلك حرص على حسن العلاقات حتى عند قيام الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨ ، فلم يقطع علاقاته مع فرنسا الا تحت ضغط الراى العام وحكومة الاستانة . وترقب بعد ذلك اول فرصة لاستعادة العلاقات مع فرنسا عندما عرض نابليون الصلح سنة ١٨٠٠ ولكن الاستانة عادت بالاشتراك مع انجلترا الى ممارسة الضغط على الداي حتى اعلن الحرب على فرنسا من جديد . ففي ٢٤ فبراير سنة ١٨٠١ بعث الباب العالي بخطاب الى الداي حسن . جاء فيه :

« هل تصادقون الفرنسيين اعداء المسلمين : وتعادون الانجليز حلفاء السلطان ؟ انكم تقدمون المؤن للفرنسيين . بل عقدتم معهم معاهدة ، فاذا لم ياتنا الخبر بانكم قطعتم كل صلة بالفرنسيين والفيتيم المعاهدة خلال سبتين يوما ، فلن يسمح السلطان بخروج افواج جديدة من العسكر ( الذين كانت تدعم بهم حكومة الجزائر باستمرار ) وسوف تحجز السفن الجزائرية فى موانئ السلطنة : واذا كنتم تبغون الجهاد فثمت سفن فرنسية تقف رابضة فى جزر الارخبيل كما ان هناك سفنا اخرى تقف محملة بالفتائم امام الاسكندرية . »

وتضيف رسالة الباب العالي هذه العبارة « ان قنصل بريطانيا فى الجزائر سيكون شاهدا عليكم » .

لم يخف هذا الانذار حاكم الجزائر ، فقد تم عقد معاهدة صلح مع فرنسا بالفعل فى نهاية العام نفسه - ديسمبر سنة ١٨٠١ - وربما تصرف الداي مصطفى على هذا النحو لاقتناعه بان الدولة العثمانية عاجزة عن حمايته اذا ما فكر الفرنسيون فى الانتقام منه .

تغيرت سياسة الدايات بعد تولى نابليون الامبراطورية وضم ايطاليا الى املاك فرنسا : فقد اصبح يشعر بمسئولية حماية السفن الايطالية والاسرى الطليان الذين يشكلون غالبية الاسرى المسيحيين فى الجزائر ، فارسل اخاه جيروم فى حملة كبيرة سنة ١٨٠٥ لتهديد الداي ونجح فعلا فى استخلاص ٢٥٠٠ اسير . وتجديد امتيازات التجارة : الا ان هزيمة فرنسا البحرية فى الطرف الاخر اتاحت للجزائر الفرصة للتخلص من قيود هذه التهميدات ،

ورد هذا الخطاب وغيره من الوثائق الهامة فى بحث اجراه امين محفوظات الجزائر الفرنسى Devoulx ضمن كتاب عن البحار الجزائرى الرئيس حميدو . انظر ثبت المراجع .

وطبيعى أن يحدث فى مثل هذه الظروف تقارب بين الجزائر وبريطانيا .  
فمعدت اتفاقية بين البلدين سنة ١٨٠٧ تنازلت بمقتضاها الجزائر مر  
جسون قالة للانجليز لمدة عشر سنوات غير أن الجزائر لم تشكل حينذاك  
أهم مناطق التنافس بين الدولتين ، بل تركز الصراع فى المضائق ومصر  
وحول مستعمرات المحيط الهندى . وكذلك يمكن القول بأن مشروعات  
نابليون للتوسع فى شمال افريقيا وان تعددت الا انها تآتى بالمنااسبات  
فكما وثقت حملته جيجردم سنة ١٨٠٥ نتيجة الاهتمام بايطاليا فكذلك ارسل  
بعثة لدراسة غزو مراكش والجزائر معا بمناسبة ضم اسبانيا سنة  
١٨٠٧ . ويمزى الى نابليون وضع مشروع ضخم لضم النيبات الثلاث :  
طرابلس ، وبوس ، والجزائر ، وذلك على اثر صلح تلمست سنة ١٨٠٧ .  
وتفرغ نابليون لمشروعاته التوسعية فى الشرق . ويرر نابليون هذا الامر  
ب عوامل عسكرية واقتصادية معا . فهذا المشروع من شأنه ان يجعل مر  
البحر المتوسط بحيرة فرنسية ، وهو امل حكام فرنسا الذين اخذوا بسياسة  
المظلة . ومن الناحية الاقتصادية سيعود ضم تلك النيبات على جميع بلدان  
اوربا بالرخاء ، ويمكن الاستعاضة بمحاصيلها عن منتجات امريكا الوسطى  
والهند ، كما انها تفتح الطريق لتجارة افريقيا الوسطى .

اختار نابليون ضابطا مهندسا هو دى بوتان لدراسة احوال الجزائر  
عامة وطبوغرافيتها بصغة خاصة ، الا انه عندما عاد دى بوتان من بعثته سنة  
١٨٠٩ ، كان عبثا صلح تلمست قد انتهى . فكان مصير تقريره هو محفوظات  
وزارة الحربية . انه من المفيد ان تشير الى اهم ما ورد فى هذا التقرير  
نظرا لانه استخدم فى حملة سنة ١٨٣٠ فقد اوصى بضرورة القضاء على  
حكومة الداي لمصلحه فرنسا ، وقدر قواتها وقت السلم ب ١٥ ألف يمكن  
زيادتها الى ٦٠ ألف جندى عند وقوع الحرب . ودعا الى ضرورة انشاء  
حكومة ( متحضرة ) فى هذه المنطعة من المتوسط المواجهة لفرنسا . وارسال  
المزارعين الاوربيين لتعميرها . ولم يوافق بوتان على الفكرة الشائعة  
آنذاك من انه يمكن اثاره شعور العرب ضد حكامهم من الترك . مستندا  
بالتضامن الذى تجلى امام الحملة الاسبانية ١٧٧٥ ، ولكنه قال انه مر  
الممكن استماله رجال الطرق الصوفية .

ولقد اجتذبت الولايات المتحدة الى هذا الصراع فى حوض البحر  
المتوسط نتيجة لتحالفها مع فرنسا وما تبع ذلك من ارسال السفن الامريكية  
الى هذا البحر لنقل المساعدات الى الحليف ، وكان من المتوقع ان تمر  
هذه السفن فى البحر المتوسط دون ان يلحظها بحارة الجزائر . وفى  
١٧٩٢ استولى الجزائريون على احدى السفن الامريكية واسروا ٢١٧ مر  
بحارتها . ولم تكن الجمهورية الناشئة على علم دقيق بتعايد انيبات  
البحرية . فلم تفرم بالواجبات المبعة فى مثل هذه الظروف من عقد

معاهدة مع ما يتبعها من هدايا واتاوت . وكان هذا الحادث بين  
الاسباب التي حدثت بالكونجرس سنة ١٧٩٤ الى اتخاذ قرار بإنشاء أسطول  
حربي للولايات المتحدة ، وقام أسطول الجمهورية بتجربته الأولى ضد  
النيابات في طرابلس وكانت النتيجة هي الفشل . وشجع هذا حكومة  
الداي على تشديد مطالبتها من الولايات المتحدة فطلبت بملويوني درر لثنا  
لتوقيع المعاهدة وأن كانت المساومة قد انتهت بتقدير مبلغ ٦٤٢ ألف ، وبدخل  
ضمن هذا المبلغ اقتداء الأسرى . واشترطت كذلك دفع ما قيمته  
٢١ ألف دولار سنويا على هيئة معدات حربية واخذ الداي على عاتقه مهمة  
عقد الصلح بين الولايات المتحدة وبين النيابين الآخرين . وهذا تسليم من  
الولايات المتحدة بأمر واقع وهو زعامة الجزائر للنيابات المغربية . وعلى اثر  
ذلك عينت الولايات المتحدة قناصل لها في الجزائر وتونس وطرابلس ، وقد  
اشتهر قنصلها في طرابلس وليم اتون باستنكار سياسة بلاده ووصفها  
( بأنها تذلل لدول متبريرة لا تساوى أساطيلها جميعا صفين من الأسطول  
الأمريكي الحربي ) ومن ثم جددت الولايات المتحدة سياسة القوة فأرسلت  
عدة حملات بحرية ضد النيابات كان أهمها في سنة ١٨١٢ وسنة ١٨١٥  
وقد نتج عن هذه الحملة الأخيرة تعديل المعاهدة مع ( مملكة الجزائر ) لصالح  
الولايات المتحدة . وكان الأمريكيون يهتمون بريطانيا بتحريض الجزائر ضد  
سفنهم حتى يقطعوا على الأمريكيين سبل المنافسة التجارية في حوض البحر  
المتوسط . وتوضح هذه السياسة فعلا عند وقوع الحرب بين بريطانيا  
والولايات المتحدة ( ١٨١٢ - ١٨١٤ ) فقد أرسل الوصي على عرش بريطانيا  
خطابا الى الداي يذكره فيه بهذه المناسبة بالصدقة بين بريطانيا والجزائر  
ويعبر فيه عن نية حكومته في حماية النيابة من الاعتداءات الأجنبية .  
وهكذا نلاحظ ان فترة الصراع الدولي من سنة ١٧٩٢ - سنة ١٨١٥  
قد أتاح للجزائر تجديد قوتها البحرية . وقد اشتهر الرئيس حميدو  
بمجهوده الفعال في إعادة بناء الأسطول الجزائري حتى قدر بجارته سنة  
١٨١٥ بثلاثين الفا وكان الأسلوب المتبع غالبا هو مهاجمة رؤساء البصر  
للسفن التجارية ، فاستن الرئيس حميدو خطة جديدة ، وهاجم السفن  
الحربية ، وقد استولى على فرقاطة برتغالية تحمل ٤٤ مدفعا ، وفي هذه  
الحالة ، فان حكومة الداي كانت تشتري الأسلحة بالمال الذي يوزع على  
البحارة بدلا من الثنائيم .

وفي سنة ١٨١١ توقفت الولايات المتحدة عن دفع الاتاوة المخصصة  
للجزائر ، فأمر الداي الرئيس حميدو بمهاجمة السفن الأمريكية . وملاحظ  
ان نشاط هذا البحار المغامر خرج عن نطاق البحر المتوسط واستولى  
على ثلاث سفن في عرض المحيط الأطلسي سنة ١٨١٢ وفي سنة ١٨١٥ التقى  
الرئيس حميدو بالأسطول الأمريكي المتجه لتأديب نيابة الجزائر ، ويبدو أنه  
وجد نفسه فجأة أمام أسطول ضخم فقتل بعد معركة قصيرة .

لعبت الدويلات الإيطالية الدور الرئيسي في علاقات تونس الخارجية منذ العصور الوسطى فكان التجار الجنوبيون والبنادقة يترددون على ساحلها ويقيمون الفنادق في العاصمة لا يواء تجارهم وقناصلهم ، ولذلك كان على فرنسا ان تزيج من طريقها مؤسسات جنوة التي تعمل في صيد الاسداف ، والتي كانت تمتلك مخازن مشيدة في طبرقة واستغلت فرنسا صداقتها للباب العالي واستطاعت فعلا ان تفتح مخزنا لشركة لنش التي تعمل بالجزائر . في تانكرت Cap-Negre شمالا كما افتتحت قنصلية في تونس عام ١٥٧٩ وظهر التجار الفرنسيون في بنزرت منذ ذلك الوقت .

ولم تخل العلاقات التونسية الفرنسية من المناوشات لان بحرية تونس لم تغفل الاشتراك في حركة الجهاد في البحر ، ولكن معظم اشتباكات هذه البحرية انما وقعت مع فرسان مالطة ، الذين يشبهون بالنسبة لأوربا المسيحية رجال الطائفة بالجزائر فكانوا يشنون الغارات الخاطفة على السواحل التونسية القريبة ، وفي عام ١٦٤١ هدموا الميناء المحصن الذي انشاه الاسطى مراد واشتهر باسمه الإيطالي « بوروفارينا » .

ولما تولى مراد بك السلطة استن سياسة اتبعها خلفاؤه الحسينيون ، وهي تقوم على مبدأ توثيق الصلات بفرنسا باعتبارها كبرى الدول الأوربية بالبحر المتوسط . وذلك بقصد اثبات استقلالهم الذاتي بالنسبة للاستانة من جهة ، والحصول على تأييد أوربا ضد نيابة الجزائر القسوية من جهة أخرى . وستتخذ فرنسا من هذه المعاهدات في القرن التاسع عشر دليلا على استقلال تونس ، وبالتالي عدم السماح للدولة العثمانية بالتدخل لحمايتها .

وهذه السياسة لم تات في عهدها بالثمرات المرجوة منها ، فلم يتجنب لويس الرابع عشر مثلا تونس حينما كان يقوم بحملاته ضد الجزائر ، وعلى العكس استغل هذه الحملات ليفرض على تونس في عام ١٦٨٥ معاهدة تتضمن شروطا تمس سيادة تونس ، فكان من بينها :

تعهد تونس باحترام الامتيازات بما في ذلك مبدأ تحديد الضريبة الجمركية على البضائع الفرنسية بحد أقصى قيمته ٣٪ ، وكذلك الامتيازات القضائية الخاصة بعدم محاكمة الرعايا الفرنسيين الا بحضور قناصلهم . وأهم من ذلك تعهد تونس بالقبض على سفن الجزائر أو طرابلس أو سلا ، اذا اشتبكت هذه المدن البحر في حرب مع فرنسا . وفي هذه الحالة تنقل الوانئ التونسية في وجهها . واخيرا تعهدت تونس بعدم استرقاق الاسرى ادرسيين وتحرير من يوجد منهم . وقد عقدت هذه المعاهدة

لمدة مائة عام ولكنها لم تطبق بحذيرها . وقد جدد حسين على معظم تلك الشروط في معاهدة أخرى عقدها مع فرنسا سنة ١٧٢٨ ونص فيها بالإضافة الى تلك المبادئ على حق فرنسا بأن تعامل معاملة الدولة الأولى بالرعاية (١) وأكد حسين على هذه السياسة بمقد معاهدات أخرى مع معظم الدول البحرية مثل هولندا والدانمرك وانجلترا . فثبتت امتيازات هذه الدول لصيد الأسماك وإقامة الحصون لهذا الغرض على بعض المراسي والجزر التونسية مثل طبرقة زتاكروت . ولكن خليفته على باي خرج عن تلك الخطة فتقرب من دايات الجزائر من جهة وعمل على اخراج الأوربيين من مراكزهم الساحلية .

ومع ان حمودة باي قد اتبع في الداخل سياسة الحزم الا انه تساهل مع الفرنسيين في منحهم الامتيازات الاقتصادية . فعقد اتفاقا مع شركة الأسماك الأفريقية وأعطاهم احتكار مصايد الأسماك من طبرقة حتى طرابلس مع حق إنشاء المخازن . وتعهد بحماية موظفي الشركة حتى عند وقوع الحرب . وذلك نظير عوائد سنوية . ووقف الباي موقفا شبيها بموقف الدايات من فرنسا ابان الحملة على مصر فتقاعس عن تلبية أوامر الدولة العثمانية بإعلان الحرب على فرنسا . وفي عهد حمودة باي تعرضت تونس لمهاجمة أساطيل البندقية وذلك بمناسبة استيلاء الفرنسيين على إحدى السفن التابعة للجمهورية . وقد قامت البندقية بإرسال الحملة الأولى عام ١٧٨٤ فطفت بموانئ سفاقص . وسوسة . وحلق الوادي La goulette وعادت في العام التالي ملحقة الأضرار بعدة موانئ من بينها بنزرت . ومما يذكر ان فرنسا مالطة فتحوا جزيرتهم لتكون قاعدة لأساطيل البندقية ولكن اسبانيا توسّطت في هذا النزاع حتى تجتذب صداقة الباي في الوقت الذي كانت مشتبكة فيه مع الجزائريين بخصوص وهران . ويمكن القول بأن حملات البندقية كانت بمثابة إنذار بما ستظهره إيطاليا بعد اتحادها من أطماع في تونس .

---

(١) انظر حصوس تلك المعاهدات Flaux P. 335 - 359

## الفصل الثالث

### السعديون فى مراكش

كما ان مجيء العثمانيين الى شمال افريقيا كان نتيجة للاعتداءات الاوربية ، فكذلك يعزى ظهور الأسرة السعدية فى مراكش الى نفس الظاهرة ، وقد رأينا كيف ان بنى وطاس بعد استيلائهم على فاس وادعاء السلطة لانفسهم فى نهاية القرن الخامس عشر قد فشلوا فى الدفاع عن اراضى مراكش حتى آلت جميع موانيه تقريبا الى دولتى البرتغال واسبانيا . فلما اخذ السعديون على عاتقهم حركة الجهاد ضد البرتغاليين فى الجنوب بدأت كفتهم ترجح على بنى وطاس .

وينتمى السعديون الى أسرة شريفة تنحدر من نسل محمد النفس الزكية ، من ابناء الحسين بن على . ولفكرة الشرافة اهمية كبرى فى حياة مراكش منذ ان تأسست بها دولة الادارة فى القرن الثالث الهجرى ، واذا كان الاشراف قد انزوا مؤقنا فى عهد الدول البربرية ، فقد عادوا الى الظهور فى عهد المرينيين ، واكسبوا من جديد زعامتهم الروحية بتأييد الطرق الصوفية التى انتشرت فى مراكش آنذاك ولا سيما الطريقة الشاذلية التى تتفرع عنها كثير من الطرق الصوفية فى شمال افريقيا ، وقد هاجر اسلاف السعديين فى القرن السابع الهجرى واستقروا بدرعة من بلاد السوس جنوب مراكش . وفى سنة ١٥٠٩ (١) طالب اهل السوس محمدا القائم بأمر الله السعدى بأن يتولى قيادتهم فى حركة الجهاد ، واعترف به بنو وطاس على أمل ان يعاونهم فى تخلص البلاد من الحاميات البرتغالية . وبعد وفاة القائم حوالى سنة ١٥١٧ انتقل حكم اقليم السوس الى ولديه محمد الشيخ واحمد الأعرج : وقد ارتفع

---

(١) انظر ج ٥ ، ٦ من كتاب الاستقصا للناصرى وقد خصصا لتاريخ الدولة السعدية .



شأن الآخرين حينما نجح في طرد البرتغاليين من أسفى وأزمور في الجنوب فيما بين سنة ١٥٢٩ وسنة ١٥٤١ وأصبح بإمكانهما الخروج عن تبعية بنى وطاس . ومع ان محمد الوطاسي المشهور بالبرتقالي قد عرض على السعديين تولى حكم مدينة مراكش عاصمة الجنوب ، فقد رفض محمد الشيخ ، الذي لقب بعد ذلك بالمهدي ، ذلك العرض لأنه أصبح بطمح الى توحيد مراكش تحت سلطته . وقد دخل في نزاع مضمّن مع أخيه ومع الوطاسيين في نفس الوقت حتى تمكن أخيرا من دخول فاس وإعلان نفسه سلطانا سنة ١٥٤٩ وبذا يعد محمد المهدي هو المؤسس الحقيقي للأسرة السعدية . ولم تقف جهوده عند هذا الحد فقد عمل بعد ذلك على تخليص الوائى الشمالية من البرتغاليين كما فعل في الجنوب من قبل واسترد أصيلة والقصر الصغير سنة ١٥٤٩ - سنة ١٥٥٠ ولم يبق لدى البرتغاليين بعد ذلك سوى طنجة وسبتة ومزغان تقوم بالدفاع عنها حاميات ضئيلة لا تتجاوز ٢٥٠٠ رجل (١) .

حتى ان يوحنا الثالث ملك البرتغال لجأ الى الإمبراطور شارل الخامس يطلب اليه المساعدة ولكنه كان مشغولا بإيطاليا وكذلك لم يستطع ملك البرتغال استغلال الفرصة حينما اتى اليه أحد الوطاسيين يستنجد به لاستعادة ملكه .

ذلك انه بعد ان شتت محمد المهدي الأسرة الوطاسية تمكن أحد أفرادها وهو أبو حسون على الوطاسي من الفرار من مراكش وراح يستعين بجميع الدول التي يتوقع منها المساعدة لاستعادة الملك . فلجأ الى البرتغاليين وإلى شارل الخامس وإلى الدولة العثمانية . ولدى هذه الدولة الأخيرة وجد استعدادا للمساعدة فأرسلت التعليمات الى صالح ريس بيلربك الجزائر لكي يقوم بغزو مراكش بالتعاون مع أبي حسون ، وقد تمكن فعلا من الوصول الى مدينة فاس وإعادة المدعى الوطاسي الى الحكم بضعة اشهر سنة ١٥٥٤ فكانت هذه المرة الوحيدة والأخيرة التي وصل فيها نفوذ العثمانيين الى مراكش . اذ سرعان ما استعاد المهدي عاصمة ملكه .

ولقد كان من المتوقع حدوث تضامن بين القوى العثمانية والسعدية في المغرب نظرا لان هدف ساستهما كان واحدا ، ويبدو أن السلطان سليمان القانوني قد فكر في هذه السياسة ولكن على أساس ان تدخل الدولة السعدية في تبعية الدولة العثمانية . وقد ارسل سفارة بهذا المعنى الى محمد المهدي ، ومع أنه لم يكن قد دخل فاس بعد إلا انه رفض تلك الفكرة وأصر في رده على

تلقب نفسه بأمر المؤمنين . ثم جدت مشكلة تلمسان فاضافت عنصرا جديدا من عناصر النزاع بين السعديين والعثمانيين .

ومن المعروف ان تلمسان تقع في غرب الجزائر قرب الحدود المراكشية وترتبط كثير من اسرها بوشائج القرابة مع أهل فاس ، ولذا عندما تدهورت الاسرة الزيانية وانتهى أمرها بأن فتحت المدينة سنة ١٥٤٣ للقوات الاسبانية ، اتجه أهل تلمسان الى القوى السعدية الناشئة لكي تتدخل لحمايتهم من الاحتلال المسيحي .

ولما كانت السياسة الاسبانية تقوم على مبدأ عدم التوغل في الداخل فان حاكم وهران لم يتشبث باحتلال المدينة ، واصبح من السهل على محمد المهدى ان يملأ هذا الفراغ الذي تركه ازيانيون في تلمسان وارسل قواته لاحتلالها ، فاستاء بيلربك الجزائر نظرا لانه قد سبق للعثمانيين حكم تلمسان . والواقع ان موقع هذه المدينة قد جعل أهلها يترددون بين القوتين الرئيسيتين في شمال افريقيا وهي الاسرة السعدية في مراكش والحكومة العثمانية في الجزائر . ولم يترك صالح ريس الحاكم العثماني بالجزائر تلمسان بيد السعديين فصارع الى احتلالها سنة ١٥٥٠ واستمرت منذ ذلك الوقت جزءا من الولاية العثمانية ولكنها بقيت مع ذلك مثار نزاع بين دول مراكش وحكومة الجزائر ونشأت بينهما مشكلة حدود (١) .

ويبدو ان النزاع مع الدولة العثمانية قد اثر على اتجاه سياسة السعديين ، فتذكر الوثائق الاسبانية (٢) ان حاكم وهران ارسل سفارة سنة ١٥٥٥ للتفاوض مع حاكم فاس بخصوص تبادل الاسرى ولكز المفاوضات تطورت الى الحديث عن قيام تحالف اسباني مراكشي ضد العثمانيين وتجهيز اسطول مغربي بتمويل اسباني لضرب مدينة الجزائر وتسليمها لاسبان . وحسب رواية اخرى ان سلطان مراكش لم يذهب الى حد تسليم الجزائر الى الاسبان ولكنه قبل تدميرها فقط وهو الأرجح . وعلى كل فقد أدت هذه الاتصالات الى تشكك صالح ريس في نيات المهدى فاعد حملة ثانية على مراكش ولكنه مات قبل تنفيذها . ولم يكف خلفه حسان باشا خير الدين عن التفكير في ضم مراكش ليوحد شمال افريقيا تحت السلطة العثمانية بيد انه لم يقض لاي من هذه المشروعات النجاح .

والراجح ان مفاوضات المهدى مع الاسبان لم تكن جادة ، اذ ليس من المعقول ان تخرج الدولة السعدية وهي بعد في عهد مؤسسها الكبير :

(١) افرد أحد المؤرخين الفرنسيين بحثا عن العلاقات العثمانية المراكشية من سنة ١٥٠٩ الى سنة ١٨٣٠ انظر Cour-august

(2) Documents Espagnols P. 268.

عن الأهداف التي وجدت من أجلها ، ولكن بعد مرور جيل ستصبح هذه السياسة أمرا حقيقيا وخاصة بعد ظهور المنازعات بين أفراد الأسرة على الملك واستعانة بعضهم ضد بعض بالدول المسيحية أو الدولة العثمانية ، وقد أظهر عبد الله الغالب بالله بن محمد المهدي الذي حكم من سنة ١٥٥٧ - ١٥٧٤ . بعض الميل نحو هذه السياسة حتى ان أخويه أحمد وعبد الملك اعترضوا عليه ولجأ الى العثمانيين بالجزائر . فلما انتقل الحكم الى المتوكل وصادف هذا صعوبات داخلية أستغل عبد الملك الفرصة وتسلل الى مراكش بمعاونة العثمانيين وتمكن من طرد ابن أخيه سنة ١٥٧٦ ولكنه ما كاد يملك زمام الحكم حتى فكر في التخلص من حلفائه السابقين ، حتى لا يتقلوا عليه بمطالبة تبعيته لهم ، وقد نشر مشروع تحالف قدمه عبد الملك الى الاسبان في أبريل سنة ١٥٧٧ منحهم فيه بعض الامتيازات على الساحل نظير معاونته ضد العثمانيين والبرتغاليين (١) .

ذلك انه بعد خروج المتوكل من مراكش التجأ الى سياستين ملك البرتغال الذي كان قد أظهر اطماعه في احتلال مراكش وأرسل ضدها حملة سنة ١٥٧٤ ، ولذلك رحب بالمتوكل ، وأعد العدة لحملة هائلة . اما اسبانيا فقد نفقت يدها من الموضوع لعدم التوصل الى اتفاق . وهكذا أصبح على عبد الملك ان يواجه الحملة البرتغالية وحده .

وفي اغسطس سنة ١٥٧٨ التقى الجيشان عند وادي المخازن شمال فاس حيث دارت معركة تعد من المارك الحاسمة في تاريخ شمال افريقيا وفي شبه جزيرة ايبيريا معا . وقد هزمت فيها القوات البرتغالية هزيمة ساحقة فقدت ٢٦ ألف قتيل وسقط فيها ثلاثة من الملوك هم : سياستيان ، والمتوكل ، وعبد الملك . ولذلك اشتهرت باسم معركة الملوك الثلاثة (٢) ففي مراكش جنى أحمد اخو عبد الملك ثمرات هذا النصر اذ آل اليه الحكم ولقب بالنصور ، وانتسح امامه المجال لكي يصبح اعظم سلاطين الأسرة السعدية ، وفي شبه جزيرة ايبيريا تحطمت قوة البرتغال ولم يعض عمان حتى كان فيليب الثاني ملك اسبانيا قد ضمها الى ملكه سنة ١٥٨٠ .

ولحكم المنصور أهمية عظمى في تاريخ مراكش ويمكن توضيحها في ثلاثة عناصر رئيسية هي : تنظيم الادارة الداخلية : ومد نفوذ مراكش الى

(1) De Castrie I P. 350.

ibid P. 385. s. q.

(٢) انظر وصف هذه المعركة ونتائجها  
ويذكر دي كاستري ان وثائق هذه المعركة قد اختفت لان الحكومات آنذاك كانت تعتمد الى اخفاء ما لا يسرها .

حوض السنغال ، ثم دخولها ضمن الاعيب المنافسات والمحالفات التى ميزت العلاقات الاوربية فى ذلك الوقت .

ففى عهد المنصور وصل نظام المخزن (١) وهو الجهاز الادارى للحكومة فى مراكش الى الصورة التى استثمر عليها تقريبا حتى عهد الحماية الفرنسية ، فعمد الى تعيين القواد لدى القبائل وخصص بعضها لخدمة جيشه ، فقلبا ان تلبى دعوة الجهاد كلما احتاج الامر . وتولى هذه القبائل جمع الضرائب من القبائل الاخرى نظير اعفائها هى او نظير منحها اقطاعات من الارض الزراعية ، واصبحت هذه القبائل تسمى بقبائل المخزن ، وهى على عكس قبائل السبية او اراضى السبية التى لا تخضع للسلطة المركزية خضوعا مباشرا . وقد ظهر استخدام كلمة مخزن للدلالة على الحكومة فى مراكش منذ عهد الموحدين ، ويبدو ان اختيار هذه التسمية انما مرجعه الى ان مهمة الحكومة الرئيسية ، كانت هى خزن المال فى نظر اهل العصر ، اما كلمة السبية فظاھر انها تحريف عن كلمة سائبة . وكانت مشكلة مراكش التقليدية هى محاولة الحكومة المركزية توسيع بلاد المخزن ما استطاعت على حساب بلاد السبية . ولم يكن السلاطين يلجأون الى طرق فعالة لتثبيت حكمهم فيما يقابل حدود مراكش الحالية ، وانما كانوا يخرجون فى حركة ( خملة ) او يرسلون حملة تتكون من بعض قبائل المخزن لتغير على قبائل السبية فتجتمع منها الضريبة المطلوبة ثم تعود الى اماكنها المخصصة لها . وكثيرا ما كانت هذه الحملات تترك وراءها الدمار ، ثم تعود القبائل المعاصبة الى سابق عهدها من الاستقلال وكانت معظم قبائل المخزن تنتمى لاصول عربى ، وتعتبر مراعيهما اراضى حبوس ( اوقاف ) واشتهرت بعض تلك القبائل مثل الشراقة والشراودة بالخدمة فى جيش السلاطين .

وتعزى مغامرة المنصور فى الاستيلاء على السودان الى ما عرف به من حب جمع الثروة . وقد لاحظ ان التجار المغاربة يأتون من هناك حاملين كميات وفيرة من الذهب ، وقد حققت لهم تجارة السودان ارباحا وفيرة ، لانهم علاوة على عمليات تبادل تراب الذهب بسلع مراكش كانوا يبيعون منتجات السودان للتجار الاوربيين . وبهذا أصبحت تجارة السودان عثمرا اساسيا فى دورة التجارة المراكشية . وابدى المنصور اهتمامه بالجنوب منذ بداية حكمه فعمر مدينة مراكش واحتل الواحات الجنوبية مثل توات تمهيدا لضم السودان . وقيل انه قام بمحاولة اولى فى هذا السبيل فى اوائل حكمه ولكن جيشه هلك فى الطريق الصحراوى جوعا وعطشا ، فانتظر حتى اكمل استعداداته وواتته الظروف سنة ١٥٩٠ حينما دمر الانجليز الاسطول الاسبانى فخف تهديد يليب الثانى لمراكش .

(١) انظر مادة مخزن فى دائرة المعارف الاسلامية .

وللمغرب علائق وشيعة تربطها بالسودان، وهو حسب عرف المغاربة، البلاد الواقعة فى حوض السنغال والنيجر بفرع أفريقيا . وترجع هذه العلاقات الى بداية انتشار الاسلام فى تلك المناطق فى القرن الخامس الهجرى ، فقد اخذ المسلمون من المغرب على عاتقهم مهمة نشر الاسلام فى تلك الاصقاع ، واصبحت المراكز الاسلامية فى غرب أفريقيا صورة مصغرة لحضارة المغرب، وشاهد ذلك انتشار المذهب المالكي والطرق الصوفية المعروفة بالمغرب ، كما ان المسلمين فى تلك المناطق اعتادوا ان يتلقوا علومهم الدينية فى المراكز الاسلامية فى المغرب مثل فاس ومراكش والقيروان .

وتأكدت هذه الصلات الروحية بنشاط تجارة القوافل العابرة للصحراء ، فكانت هذه القوافل تحمل معها المنسوجات وغيرها من منتجات الحضارة . وفى الطريق تخرج على واحة تغازة حيث يكثر الملح ، وهو من أهم ما كان يطلبه سكان السودان ويتبادلون به تراب الذهب ، ثم تعود القوافل حاملة الرقيق ومنتجات السودان من ريش النعام والعاج وغير ذلك . وقد نشأت فى القرن السادس عشر دولة اسلامية كبيرة فى غرب أفريقيا تعرف بدولة سنغى ، وهى تعاصر السعديين فى مراكش . ومن الطبيعى ان يشعر هؤلاء الحكام نحو الاسرة السعدية الشريفة بالتبجيل ، غير ان خلافا نشأ بين دولة سنغى ومراكش حول واحة تغازة التى اشرنا الى اهميتها ، وقد استاء المنصور لان سكان الواحة يدينون بالتبعية لمملكة سنغى ، وعندما وصله خطاب من أحد امراء تلك المملكة يستنجد على اخيه الحاكم ، تلقف الفرصة واسرع باعداد حملة السودان . ولم يستمع المنصور الى نصيحة تجار مراكش بالعدول عنها ، وحجتهم فى ذلك ان الحملة غير مشمرة من الناحية الاقتصادية وغير مأمونة العواقب من الناحية العسكرية وستبين فيما بعد سلامة نظرتهم ، ولكن المنصور اصر على مشروعه فانفذ الحملة فى اكتوبر سنة ١٥٩٠ .

تألفت الحملة من ٢٠٠٠ رجل فيهم عدد كبير من الاسرى الاسبان الذين اعتنقوا الاسلام ، وقد اختير احدهم وهو جودار باشا لقيادة الحملة ، ورغم هلاك كثير من الجند أثناء عبور الصحراء ، فقد تغلب الجيش المراكشى بعد وصوله الى السودان على قوات اسكى اسحق (١) وذلك بفضل تفوق اسلحتهم فدخلوا عاصمته جاز . وكانت خيبة املمهم عظيمة اذ راوها قرية تتكون من عدة اكواخ ولم يستطيعوا البقاء بها . وعرض عليهم امير سنغى بنفسه المساعدة فى نقل الجيش الى تمبكتو على النيجر حيث المناخ

---

(١) اسكى : هو لقب حكام دولة سنغى .

أكثر ملاءمة ، وقد أصبحت بعد ذلك مقرا لحكومة المراكشيين ، ذلك أن اسكى نوح حاكم سنغى عرض على المنصور أن يعلن تبعيته لمراكش مع بقاءه حاكما فعليا للبلاد ، وربما كان هذا الاقتراح افضل لمصلحة مراكش نفسها لأنه اقرب الى التحقيق من احتلال ثابت لمنطقة شاسعة تترامى اطرافها ، ولكن المنصور رفض الاقتراح وعمل على ارسال التعزيزات ليكمل احتلال السودان ، وكانت النتيجة أن صمم اسكى نوح على المقاومة وانسحب الى مناطق القباب حيث يتعذر العمل على الجيش المراكشى ، وهكذا ثبت للمنصور استحالة احتلال السودان فضلا عن الاستيلاء على موارده . ولم يعثر جيش مراكش على مناجم الذهب، التي كان حكام السودان يحتفظون بها سرا ، ومن ثم كان نظام التجار المراكشيين الذى يعتمد على التبادل مع السودانيين دون محاولة الوصول الى المناجم أو استغلالها مباشرة أنتاج من الخطة التى سعى إليها المنصور ، فماذا حققت إذن مغامرة المنصور فى السودان ؟ (١) .

لقد وصف أحد التجار الأوربيين بمدينة مراكش الغنائم التى حصلت عليها حملة جودار ، فقال أنها اشتملت على حمل ثلاثين جملا من الذهب ، وقدر إيرادات جاو وتمبكتو بمائتى ألف جنيه انتفع بها المنصور فى تحصين ميناء العرائش وتطوير صناعة السكر فى السوس . وقد أصبح المنصور يلقب بالذهبي وراجت الاخبار فى أوروبا عن تضخم ثروة مراكش ، ولكن من الواضح أنه قد بولغ فى تقدير هذه الثروة وإذا صح أن حملة السودان قد أتت بغنائم وفيرة فإن ذلك كان على شكل غنائم حرب أكثر منها إيرادا ثابتا .

ولم تكن آثار الحملة السياسية بأفضل من نتائجها الاقتصادية ، فقد ترتب على تحطيم دولة سنغى بالقضاء على اسكى نوح سنة ١٥٩٣ تفكك السودان وعودته قبائل وأجناسا متنافرة ، ولم يستطع المراكشيون أن يسيطروا نفوذهم على جميع مناطق الدولة المنهارة وانحصروا تقريبا فى إقليم تمبكتو وعند منحى النيجر . ثم تراخت علاقات التبعية لمراكش حتى تلاشت تماما بعد عهد المنصور . وفى عهد فاتح السودان نفسه أظهر الجيش المراكشى هناك نزعة الى تولي السلطة وذلك حين فكر المنصور فى ارسال قائد عسكري لقيادة الجيش وتولية جودار الادارة المدنية نقطة

---

(١) أفرد Bovill بوفل أحد الكتاب الانجليز بحثا عن المغامرة وتجارة الذهب وخصص معظم الموضوع للصلات بين مراكش والسودان ، انظر ثبت المراجع .

فرفض جودار هذه القسمة وطلب تحكيم الجند فاخثاروه حاكما . وهكذا استن الجدا الذى استمر عليه الباشوات من حكام تمبكتو الا وهو اختيار الجند للحاكم . واذا لم يكن جودار قد خلع طاعة المنصور فلم يكن من المتوقع أن يستمر باشاوات تمبكتو على ولائهم لخلفائه وخاصة بعد أن عنت الفوضى مراكش اثر وفاة المنصور (1) . ولعل أهم أثر تركبه حملة المنصور فى السودان هو قيام تلك الحكومة المراكشية وسط حوض النيجر مدة قرنين ، وظهور طبقة من المولدين فى السودان نتيجة لتزاوج الجند المراكشين بالنساء من أهل البلاد . كما أن هذه الحملة تعد من الذكريات التاريخية التى انارها المغرب بمناسبة المطالبة بموريتانيا وبعض اجزاء من اراضي السنغال ومالى فى الستينات من هذا القرن . ان تولى المنصور الحكم اثر الانتصار فى معركة كبرى على البرتغاليين قد اكسب مراكش فى عهده هبة فى العالم الخارجى ، فأرسل له السلطان العثماني سفارة للتهنئة وتحسنت العلاقات عموما بينه وبين الدولة العثمانية ، وفكرت جميع الدول الأوروبية القائمة آنذاك فى اجتذاب مراكش لمحالفتها فى الصراع مع الدول الأوروبية الأخرى ولا يستثنى من ذلك اسبانيا الخصم التقليدى ، وكانت أكثر الدول الأوروبية اصرارا على هذه السياسة هى بريطانيا ، فقد تصادف عصر المنصور مع الحرب الإنجليزية الاسبانية ، وانفقت مصلحة انجلترا مع مراكش فى معسادة اسبانيا حتى قيل بأن مراكش احتفلت سنة ١٥٨٨ بانتصار الانجليز فى معركة الأرماد الشهيرة .

وترجع علاقات انجلترا بالسعديين الى بداية ظهور الأسرة فى الجنوب ، فقد أخذ التجار الانجليز يترددون على موانئ مراكش يشترون منتجات السودان وملح البارود ، وأهم من ذلك كله السكر وكان يصنع بكثرة فى السودان ، وقد توصل المغاربة الى أفضل الطرق المعروفة فى ذلك العصر لصناعة تكرير السكر . ولما كانت حاجة انجلترا الى سكر مراكش شديدة فقد تفاضى التجار عن أوامر البابا التى كانت تحظر بيع الأسلحة للمسلمين فكانوا يتبادلون السكر بالأسلحة التى كان يلع المراكشيون فى طلبها ، حتى قيل بأن السعديين تفلخوا على البرتغاليين بفضل الأسلحة الإنجليزية . ولما استقر حكم السعديين عملوا على تشجيع التجارة الخارجية لان الحكومة كانت تستفيد منها من جهتين : أولا لانها احتكرت تجارة السكر ، ولأنها كانت تحصل على الصادرات ضرائب جمركية . وتعتبر الضرائب الجمركية

(١) ظهر لقب باشا فى مراكش فى حكم الدولة السعدية تقليدا لجيرانهم العثمانيين ولكن ظل أقل انتشارا منه فى الولايات العثمانية كما أنه لا يدل على وظيفة معينة ، فيحمل هذا اللقب بعض حكام الأقاليم دون البعض الآخر .

فى بلد لا تستطيع الحكومة فيه الزام الاهالى بدفع الزكاة والعشور من اهم موارد الدولة وأكثرها ثباتا وبالتدريج تطورت هذه العلاقات التجارية الى فكرة التعاون السياسى . وقد ظهر هذا الاتجاه فى انجلترا فى عهد اليزابيث الذى يعاصر المنصور الجزء الأكبر من حكمها . وقبل تولى المنصور بعام واحد ارسلت اليزابيث ادموند هجن فى اول سفارة ذات طابع سياسى الى مراکش ، وكان الهدف الذى أعلن عنه آنذاك هو التفاوض من اجل تبادل الأسرى . ولكن هجن حمل تعليمات بجس النبض عن امكان قيام تحالف سياسى مع السلطان عبد الملك ، وقد أخفى هذا الموضوع نظرا لانه لم يكن من اليسير على الراى العام الانجليزى قبول فكرة التحالف مع دولة اسلامية ، الا ان الوضع قد تغير بعد ارتقاء المنصور للعرش وعلو شان مراکش وسنمعتها فى السياسة الأوروبية وقد أصبح موضوع دون انطونيو المطالب بعرش البرتغال هو محور مشروعات التحالف الانجليزى المراكشى طوال خمسة عشر عاما من عام ١٥٨٠ الى ١٥٩٥ (١) ذلك أنه بعد أن ضم فيليب الثانى البرتغال الى دولته عام ١٥٨٠ التجأ دون انطونيو احدى افراد الأسرة الحاكمة البرتغالية الى انجلترا فرجحت به الحكومة الانجليزية باعتباره أداة فعالة لتهديد اسبانيا ، وقد وضعت تفاصيل مشروع التحالف مع مراکش على أساس أن تقدم بريطانيا اسطولا لغزو البرتغال باسم مدعى العرش الاجئ لديها . ويقوم المنصور بتحمل نفقات الحملة وتزويدها بالموء ، وفى مقابل ذلك يتنازل انطونيو عن الجيوب البرتغالية الباقية على سواحل مراکش . وبينما تحمس انطونيو لهذه المشروعات وارسل ابنه رهينة لدى المنصور ليثبت له صدق نيته ، تبين ان كلا من انجلترا ومراكش تتخذ من موضوع عرش البرتغال وسيلة للمساومة مع الاسبان ، ولذلك لم يقبض لهذه المشروعات الخروج الى حيز التنفيذ . وحينما بدأت اليزابيث بانفاذ الحملة الى برشلونة عام ١٥٩٠ اعتذر المنصور بانشفاله بحملة السودان ، ويقال ان السبب الحقيقى لتراجعه انما هو خشيته من أن يحاربه فيليب الثانى بنفس السلاح نظرا لوجود لاجئين من الأسرة السعدية فى اسبانيا يطالبان بالحكم . وبلاحظ أن المراسلات حول هذا الموضوع بين اليزابيث والمنصور انقطعت منذ عام ١٥٩٥ كما توقف الحديث عن مشاريع التحالفات الأخرى .

كذلك نمت العلاقات التجارية بين انجلترا ومراكش فى عهد المنصور . ففي عام ١٥٨٥ تألف اول اتحاد للتجار الانجليز فى مراکش ، وكان هذا الاتحاد هو نواة شركة بلاد البربر التى تأسست عام ١٥٩٢ ، وهى من

---

(١) خصص القسم الثالث من الوثائق التى نشرها دى كاسترى عن تاريخ مراکش للعلاقات الانجليزية . ويشغل موضوع دون انطونيو الجزء الأكبر من هذه الوثائق .



أوائل شركات الاحتكار التجارية في إنجلترا ، إلا أنها لم تمش طويلا مثل مثيلاتها شركة الهند الشرقية وشركة شرق البحر المتوسط ، لأن قرب مراكش من إنجلترا مكن صغار التجار من الوصول الى موانئ مراكش والاتجار لحسابهم الخاص مخالفين حقوق امتياز الشركة .

وكما أن خصومة اسبانيا كانت من أهم اسباب التقارب الإنجليزي المراكشي ، فإن ثورة الهولنديين في ذلك الوقت على الحكم الإسباني لابد أن تكون عاملا قويا للتقريب بين البلدين . وقد أظهرت الجمهورية التجارية البحرية اهتماما خاصا بموانئ مراكش الشمالية نظرا لأن سفنها اللداهية الى أمريكا كانت تتوقف عندها ، وقد ركزت اهتمامها على كيفية استغلال هذه المحطات للتبادل التجاري . وفي سنة ١٥٩٦ أرسل أول مشروع للحالف بين هولندا ومراكش ، وبلغ هذا التعاون السياسي اقصاه في عهد مولاي زيدان حينما تم عقد معاهدة صداقة وتجارة بين البلدين ، ولكن حكم زيدان لم يكن مستقرا ، ولم يحترم بحارة سلا هذه الاتفاقات فكانوا يهاجمون السفن الهولندية قرب سواحل مراكش (١) .

لقد حاول فيليب الثاني بعد تولى المنصور الحكم أن يجتلبه الى السباسة التي سار عليها بعض أسلافه من حكام مراكش والتي تقوم على فكرة التحالف مع اسبانيا ، ولو ادى هذا الى بعض التنازلات لمراكش من أجل مواجهة قوة العثمانيين في شمال افريقيا . فأرسل بعض الهدايا ولم يقطع المنصور الأمل على فيليب الثاني فتظاهر بقبول مبدأ التفاوض الا ان المسألة لم تعد جس النبض من الطرفين . وما لبثت العلاقات أن هادت الى سابق عهدها من التوتر : أولا بسبب انتقال الجيوب البرتغالية : طنجة وسبتة ومزغان الى الامسان . وثانيا لأن فيليب الثاني احتفظ لديه بلاجئين من الأسرة السعدية واخذ يهدد بهما المنصور . ولما كانت فرنسا في معظم تلك الفترة على صلات طيبة باسبانيا ، فانها ظلت بعيدة عن مراكش سواء في ميدان السياسة أو التجارة وان لم يمنع هذا من ظهور مشروع تحالف مراكشي عثماني فرنسي عندما سادت العلاقات بين هنري الرابع واسبانيا . فیر ان مشروع التحالف هذا يتصل بتاريخ الفترة التي تلت عهد المنصور .

عندما قضى المنصور نحبه في عام ١٦٠٣ تنازع العرش ابتاءه الثلاثة ، وكان مقروضا أن يؤول الى زيدان فاتحد اخواه المأمون ويعرف بالشيخ ، وأبو فارس حاكم مدينة مراكش لمعارضته وتغلبا عليه . الا ان المأمون سرعان ما تنكر لآخيه فأقاله من منصبه . فاستغل زيدان هذه الفرصة

---

(١) خصص القسم الثاني من مجموعة دي كاستري للوثائق الهولندية وهو يقع في خمسة أجزاء .

وجمع كلمة أهل البلاد حوله واستقر في فاس . وكانت النتيجة أن ذهب المأمون يطلب المعونة من فيليب الثالث ملك اسبانيا مانحا اياه نفرا من أهل التفور الإسلامية في شمال مراكش وهو ميناء العرائش ، بل يعزى الى المأمون أنه تسبب في اخراج بقايا المسلمين نهائيا من الأندلس ، وذلك بأن كشف لفيليب الثالث خطة كانوا قد وضعوها للثورة على الاسبان واعادة الحكم الاسلامي بالتعاون مع مراكش ، فكان قرار التشريد سنة ١٦١٠ . ثم نفذ تسليم العرائش واستصدر فتوى من علماء فاس بأنه يجوز افتداء أبناء النبي بتسليم بلد من بلاد المسلمين الى الكفار (١) ويفهم من هذا انه كان لدى فيليب الثالث بعض افراد الأسرة السعدية اطلقهم نظير هذا الاتفاق .

وقد أدت سياسة المأمون الى مقتله على يد مجاهدي تطوان سنة ١٦١٣ . ولم يستطع ابنه عبد الله أن يستقر في الحكم لسوء سمعة ابيه ، فيعود زيدان الى السلطة ولكن دون أن يتمكن من بسط سيطرته على جميع أنحاء البلاد ، وتتشعب المنازعات حتى تختفي الأسرة تماما في منتصف القرن السابع عشر . وفي هذه الأثناء تظهر زعامات سياسية تستأثر بالسلطة في هذا الاقليم أو ذلك من مراكش ، ويعتمد بعض هذه الزعامات على أساس ديني مثل الطريقة الدلائية أو السملانية وغيرها من الطرق الصوفية ، وبعضها الآخر على أساس منظمات عسكرية مثل حكومة النقيس في تطوان ، وحكومة العياشي في سلا . وكثيرا ما كانت تندمج هذه الطرق الصوفية بالجماعات العسكرية ، ولذلك يمكن القول بأن الطرق امدوية التي ساعدت الأسرة السعدية في مرحلة تأسيسها ، قد خرجت عليها بعد أن انحرفت سياستها عن أهداف الجهاد .

وقد أصبحت حكومة سلا التي يتزعمها ابو عبد الله العياشي من أقوى تلك الوحدات السياسية القائمة بذاتها في مراكش ابان العقد الرابع من القرن السابع عشر . فامتد نفوذها على القسم الشمالي ما بين شاطئ الأطلس حتى تطوان بما في ذلك مدينة فاس . واستمدت هذه الحكومة قوتها من حركة الجهاد في البحر ، حيث أن ميناء سلا كان موطنها لمهاجري الأندلس الذين تكانروا بعد قرار طرد المسلمين من اسبانيا سنة ١٦١٠ ، واستأثر المهاجرون بالحكم فكانوا يشبهون في ذلك أوجاق الجزائر فينتخب البحارة زعيمهم من بين رجال الطائفة وحدهم . وقد اشتهر بحارة سلا بجراة لم يسبق لقراصنة (البربر) أن اظهروا مثلهما . فاصبحت السفن الاسبانية الآتية من أمريكا والمحملة بالذهب والفضة هدفا نعيما لبحارة هذا الميناء الواقع على الأطلس : ووسك غاراتهم الى شواطئ جزر بحر الشمال ،

---

(١) انظر كتاب تاريخ تطوان لمحمد بن داود ١٨١ نقلا عن كتاب معاصر يسمى تاريخ الدولة السعدية .

ولذا كان من المتوقع ان تسوء علاقاتهم بالانجليز ، ولكن بحارة الانجليز كانوا ينظرون الى هذا النوع من النشاط البحري على انه اشبه بالمغامرات الرياضية . ولذلك اعجبوا بهدد الجمهورية البحرية وحاولوا توطيد الصلة بها الى حد ان احد ممثلي انجلترا بمراكش وهو جون هاريسون ارسل تقريراً سنة ١٦٢٧ الى الملك شارل الاول مرفقاً به طلب من المياشي بأن يقدم الانجليز مساعدة لمهاجري الاندلس حتى يتمكن المسلمون من العودة الى اسبانيا . واجاب شارل الاول مذكراً بحسن نية الانجليز نحو هؤلاء المشردين واتبع ذلك سنة ١٦٣٠ باصدار امر الى القراصنة الانجليز بالكف عن مهاجمة الموانئ المراكشية . كما رسم هاريسون خطة للتعاون مع المراكشيين لاسترداد سبتة . وبدا يكتب الانجليز نفوذاً على مضيق جبل طارق . ولم تقتصر علاقات الانجليز في هذه الفترة بجمهورية سلا البحرية ان صرح هذا التعبير فقد تمت بعض الاتصالات مع مدعي السلطة في البلاد من اعقاب الاسرة السعدية كما حدث سنة ١٦٣٧ حينما وقعت معاهدة مع محمد الشيخ الاصغر بخصوص تبادل الاسرى ، غير ان علاقات الانجليز بالسلطين كانت تتعرض في هذا الوقت لازمات شديدة لان الانجليز كانوا يبيعون الاسلحة على نطاق واسع للحكومات المحلية .

وعلى عكس السياسة الانجليزية اظهر الفرنسيون ميلاً في هذه الفترة الى التفاهم مع السلطات الشرعية ولم يكن للفرنسيين تجارة تذكر مع مراكش في ذلك الوقت ، ولعل اهم ما يذكره التاريخ محاولة لفرانسوا الاول سنة ١٥٣٢ لايجاد بعض العلاقات التجارية مع مراكش ، ولكن هذه المحاولة لم تسفر عن نتيجة ايجابية . ولما تولى ريشليو شئون المستعمرات والبحرية سنة ١٦٢٥ كان لمراكش نصيب في سياسته العامة الرامية الى توسيع نشاط فرنسا التجاري ، فارسل احد رجال البحرية وهو ايزاك دي رازلي Isac de Rasilly للتفاوض مع السلطات في مراكش بشأن عقد هدنة ، ولكن الى اي هذه السلطات كان عليه ان يتجه ؟ .

اتجه دي رازلي الى مدينة مراكش حيث يحكم عبد الملك بن زدان ، ولكن سرعان ما تبين خطأ هذه السياسة . اذ ليس للسلطان سلطة فعلية يستطيع ان يجبر بها بحارة سلا على احترام اوامره بالامتناع عن مهاجمة السفن الفرنسية . فاضطر الى العودة مرة اخرى على رأس حملة بحرية ضربت الحصار حول سلا بضعة اشهر سنة ١٦٢٩ ، غير انها لم تفلح من المدينة شيئاً . واقتصر اثرها على منع خروج السفن مدة الحصار ، وقد ظل دي رازلي يتردد على مراكش دون جدوى حتى سنة ١٦٣١ اذ عاد اليها للمرة الخامسة دون ان يغير سياسته القائمة على التفاهم مع السلطين السعديين . ومقد أول معاهدة رسمية بين فرنسا ومراكش ، وكان السلطان وليد الذي وقعها ضعيفاً بحيث لم يمكنه معارضة الشروط التي قدمتها

قرنسا . وهى تنص على تحرير الأسرى المسيحيين الذين استرثوا فى  
مراكش ، والسماح باقامة قناصل فرنسيين فى الموانئ المراكشية . وحرية  
التجارة للرعايا الفرنسيين ما داموا يؤدون الضريبة الجمركية المفروضة .  
وكذلك حرية ممارسة الطقوس الدينية أثناء اقامتهم بالبلاد . وبالطبع لا  
يكن لهذه المعاهدة أى جدوى وخاصة فيما يتعلق بالشرط الأول ما دأ  
السلطان لا يسيطرون على البلاد .

## الفصل الرابع

### دولة الأشراف العلويين

وإينا كيف أن الطرق الصوفية أخذت تسيطر على بعض أقاليم مراكش إبان فترة الفوضى التي أعقبت وفاة المنصور . ففي إقليم السوس ودعوة استولى رجال الطريقة السملالية على الحكم ، ولكن الأهالي استاءوا من حكمهم وآثروا عليهم أحد الأشراف ، هو مولاي محمد بن الشريف الذي بايعه أهل سجلماسة حوالي سنة ١٦٣١ ولما استقر حكمه في الجنوب اشترأت نفسه لامتلاك فاس ، وكانت حينذاك بيد زعيم صوفي آخر هو أبو عبد الله محمد الدلائي . وفي سنة ١٦٤٦ أغار على المدينة واستطاع دخولها ولكنه لم يستقر بها . وكان على العلويين أن ينتظروا بعد ذلك عشرين عاما قبل أن يستقروا بالعاصمة . وقد تم ذلك في عهد مولاي الرشيد سنة ١٦٦٦ بعد أن اغتصب الحكم من أخيه محمد الشريف ، وهو يعد بحق مؤسس الأسرة العلوية التي ما زالت تحكم مراكش حتى الآن (١) .

نشأت الأسرة العلوية اذن في الجنوب موطن الأشراف الذي خرجت منه الأسرة السعدية أيضا ، وتنتمي كلتا الأسرتين الى فرع شهير من الأشراف يعرف بالأشراف الحسينيين تميزا لهم عن الأشراف الحسينيين الذين يقطنون الشمال ، والذين تنتمي اليهم دولة الإدارة وتعرف الأسرة العلوية أحيانا عند الكتاب الأوروبيين بالأسرة الفلالية ، نسبة الى واحة تافيلالت بالجنوب الشرقي ، وهي الواحة التي استقر بها أسلاف الأسرة منذ قدومهم من الحجاز في القرن السابع الهجري ، كما تسمى اختزالا بالأسرة الشريفية . وكانت مراكش تعرف بالامبراطورية الشريفية إبان عظمة

---

(١) انظر من نشأة الأسرة العلوية الناصري ج ٢، P. 253، Tom : II Terrasse  
ويهتم تيراس بتاريخ الحركات الدينية في مراكش على وجه الخصوص .

تلك الأسرة . وعلى خلاف الأسرة السعدية التي اعتمدت على تأييد الطرق الصوفية عند نشأتها ، اصطدم الأشراف العلويون منذ البداية بتلك الطرق وظلت علاقاتهم بها سيئة معظم فترات حكمهم واعتبروها عنصرا من عناصر الفوضى . كذلك بدأت الأسرة عهدها بالاصطدام مع الحكومة العثمانية بالجزائر حتى بعث عثمان باشا واليها يلوم الشريف على تفرقة كلمة المسلمين . على عكس الأسرة السعدية التي بدأت عهدها بالكفاح ضد الجيوب المسيحية .

لم تطل حياة الرشيد بعد دخول فاس فترك الحكم لآخيه مولاي اسماعيل سنة ١٧٧٢ ، وبعد مولاي اسماعيل من أعظم سلاطين تلك الأسرة وأطولهم حكما . إذ استمر أكثر من نصف قرن ١٦٧٢ - سنة ١٧٢٧ . عمل خلالها على تثبيت قوة الحكومة المركزية من جهة وإعادة هبة مراكش في العالم الخارجي من جهة أخرى . وقد أمضى مولاي اسماعيل سنو حكمه الأولى في القضاء على النزعات الانفصالية : المشكلة التقليدية التي عانت منها حكومات مراكش ، وقد زاد المشكلة تعقيدا في تلك السنوات امتناع ثلاثة من أخوته وإبناء أخيه عن الاعتراف به ، واستقلال كل منهم بحكم منطقته . وتأييد العثمانيين في الجزائر للولاة الثائرين حتى اضطر مولاي اسماعيل الى الاعتراف بأحدهم حاكما على مراكش وآخر حاكما على السوس . وحتى ينفذ اسماعيل خطته بدقة تخلى عن النظام القديم القائم على الاستعانة ببعض القبائل على البعض الآخر . وعمد الى تجنيد جيش ثابت يدين لشخصه بالولاء واختار لتكوين هذا الجيش العبيد الأفريقيين . فحرروهم ومنحهم الانقطاعيات وأصبح يعرف بجيش عبيد البخارى . لأن السلطان كان يقدم صحيح البخارى لهؤلاء الجند ليقسموا عليه يمين الولاء قبل انخراطهم في سلك الجيش .

ومما يذكر ان هؤلاء العبيد قد جلبوا الى مراكش منذ حملة المنصور في السودان ولكن اسماعيل لم يكتف بما كان موجودا في عهده منهم فعمل على الاكتثار منهم بأن شجع غير المتزوجين منهم على الزواج حتى قيل ان جيشه المنظم بلغ ١٥٠.٠٠٠ رجل . ويقال انه فكر في تكرار مغامرة المنصور في السودان ولكنه لم يلح مثل سلفه على احتلال تلك المناطق النائية . وكان هدفه الأول هو جلب عدد جديد من العبيد للجيش ومع ذلك لم يهمل مولاي اسماعيل الجنوب تماما فقد وصلت حركاته الى شنقيط او مورتانيا .

ولقد نجح الى حد كبير في تحويل بلاد السببة كلبا تقريبا الى بلاد مخزن . حتى قبائل الصنهاجة التي استعصت على حكومات مراكش من قبل خضعت لحكومة فاس في عهد مولاي اسماعيل : كما عمد الى نشء الحاميات الثابتة في المواقع الاستراتيجية الهامة في البلاد مثل تازا .

والحدود الشرقية التي انشأ فيها سلسلة من الحصون لتكون حاجزا بينه وبين العثمانيين في الجزائر نظرا لكثرة المنازعات بينهم وبين مراکش في عهده . واشتهر اسماعيل بالشدة التي بلغت حد القسوة في سبيل إخضاع القبائل ، فكانت حملاته تدمر كل ما تمر عليه في الطريق . ولم يتجنب مولاى اسماعيل في شدته أفراد أسرته (١) بمجرد أن يشك في ولائهم ، ولكن مولاى اسماعيل لم يشد بهذا السلوك عن القاييس الخلقية المتعارف عليها في عصره . وقد استطاع أن يؤمن للمخزن دخلا ثابتا بفضل هذه السياسة أولا : ثم بنظام احتكار التجارة الخارجية الذي فرضه على الموالي .

اتجه مولاى اسماعيل بعد تدعيم سلطته في الداخل إلى ما بقي للأوربيين من جيوب على الساحل محاولا تخليص البلاد من هذا الكابوس الذي ظل جائئا عليها منذ نحو قرنين ، فاسترد من الأسبان موانئ المصورة ( المهدية الآن ) سنة ١٦٨١ ، والعرائش ١٦٨٩ . وأصيلة ١٦٩١ ، بيد أنه فشل أمام موانئ سبتة ومليلة وهكذا لم يبق في عهده من الجيوب الأوربية سوى هذين الميناءين بيد الأسبان ، بالإضافة إلى مَرَّغان بيد البرتغاليين والتي سينجح حفيده مولاى محمد في استردادها سنة ١٧٦٦ .

أما طنجة فكان البرتغاليون قد استردوها بعد استقلالهم عن الأسبان سنة ١٦٤٠ تم شعروا بعجزهم عن الدفاع عنها . فمنحها ملك البرتغال لشارل الثاني ملك الانجليز بمناسبة تزويج ابنته له كجزء من مهرها ، وفي سنة ١٦٨٤ ضرب المراكشيون عليها الحصار ، فانسحب الانجليز بعد بضعة اشهر ، قيل توفيراً للنفقات .

يوافق حكم مولاى اسماعيل الجزء الأكبر من عصر لويس الرابع عشر ، ومن المعروف أن أوروبا شهدت في عصر هذا الملك سلسلة متتابعة من الحروب ، وكان من المتوقع أن يستخدم مولاى اسماعيل هذه الخصومات ليستعين بفرنسا ضد العدو المشترك إنجلترا وإسبانيا وذلك أثناء نضاله من أجل تحرير السواحل المراكشية . وقبل أن يرسل سنة ١٦٨١ سفارة إلى لويس الرابع عشر ليعقد معه حلفا سياسيا : إلا أن سياسة التعالي التي تميز بها لويس الرابع عشر إزاء الدول الإسلامية أثنته عن فكرة التحالف مع مراکش ، كما أن مشكلة تبادل الأسرى وقفت حائلا دون تحقيق

(١) يشكو اتناصرى من وسائل مولاى اسماعيل الوحشية ، انظر الاستقصا ج ٧ ص ١٠٠ - ص ١٢٥ .

الصفاء بين البلدين ، لأن حكومة لويس الرابع عشر ظلت تماطل في تسليم الأسرى المراكشيين كما فعلت مع الجزائر من قبل . ويبدو أن ستيفر مولاي اسماعيل محمد التميمي قد بهرته معالم مدينة باريس فعاد الى مراكش حاملا معه معاهدة تجارية تفاوض بشأنها مع كبير . وتؤكد هذه المعاهدة الامتيازات التي وردت في اول معاهدة مراكشية فرنسية سنة ١٦٣١ وتزويدها تفصيلا ، فهي تنص على قيام سلام دائم بين البلدين ، وعلى ضمان حرية الملاحة ، وتتمتع فيها مراكش بحماية السفن الفرنسية في مياهها حتى ضد السفن الجزائرية ، وتنص المادة الخامسة على تبادل المساعدات في حالة اعتداء قراصنة البحر المتوسط على سفن البلدين ، وتشترط المعاهدة الا تفرض على الرعايا الفرنسيين رسوم تزيد على تلك التي يدفعها اهل مراكش ، كما تقرر حق ملك فرنسا في تعيين قناصل له في اى مكان يختاره من البلاد ، وان يتولى هؤلاء القناصل الشؤون القضائية لرعاياهم . وفي حالة وقوع نزاع بين رعايا فرنسيين ومراكشيين لا تنتظر امام المحاكم العادية بله امام الملك او من يمثله في الثغور (١) .

والظاهر ان حكام المسلمين في ذلك الوقت لم يفهموا مضمون الامتيازات ، وتوقعوا ان تكون هذه الامتيازات متبادلة بين الطرفين ، ولكن تفوق أوروبا في ميادين التجارة والملاحة قد اظهر بجلاء انها وحدها تستفيد من الامتيازات . ومن ثم حق لهذه المعاهدات ان توصف بانها غير متكافئة .

وقعت هذه المعاهدة في يناير ١٦٨٢ ، وقد ارسل لويس الرابع عشر على اثرها بعثتين في سنة ١٦٨٤ و ١٦٩٣ الى التوالي ، غير ان فرنسا لم تستفد كثيرا من هذه المعاهدة ابان عهد مولاي اسماعيل لقلة المعاملات التجارية مع مراكش .

وكان السلطان هو الذى اخذ جانب المبادرة محاولا تجديد العلاقات مع ملك فرنسا العظيم ، فارسل سفارة اخرى برئاسة عبد الله بن عائشة . ويمكن تحليل هذا الموقف بأن مولاي اسماعيل كان يشعر بالفقره من السلطان العثماني ويرغب في ان تحل مراكش محل الدولة العثمانية في سياسة التحالف التقليدي بينها وبين فرنسا ، ولكن بعثة ابن عائشة - تكن انجح من سابقتها ، وكل ما اسفرت عنه هو تبادل المحادثات حصر بعض المشروعات غير الجدية ، فمثلا عندما راي ابن عائشة اثناء اقامته في

---

(١) انظر نص هذه المعاهدة في وثائق Decastrie الجزء الأول من القسم الرابع وهذا القسم مخصص للعلاقات بين فرنسا ومراكش في عهد العلويين .



باريس مدام دي كونتى ابنة لويس الرابع عشر وهى امرأة شابة وأعجب بها ،  
أرسل الى مولاه يقترح عليه الزواج منها فلقى هذا الاقتراح السخرية فى  
البلاط الفرنسى . وجر هذا الموضوع الى دعوة لويس الرابع عشر  
لإسماعيل الى الدخول فى المسيحية . فرد عليه السلطان المراكشى بدعوته  
الى الإسلام ، وهكذا .

وأخيرا افهم الوفد المراكشى بضرورة العودة لأن اقامته فى باريس  
تكلف الحكومة الفرنسية نفقات باهظة . يلاحظ اذن ان فرنسا فى سياسة  
مولاي اسماعيل قد حازت نفس الاهمية التى كانت لبريطانيا فى عهد  
المتصور . . . وقد اشرنا الى أن بريطانيا عندما انسحبت من طنجة سنة  
١٦٨٤ برر البرلمان ذلك العمل بأنه توفير للتفقات . ولكن سرعان ما تبين  
من جديد أهمية مدخل البحر المتوسط ، فكان احتلال جبل طارق سنة  
١٧٠٤ . وبوجود بريطانيا فى هذه القاعدة ازدادت اقترابا من السواحل  
المراكشية والدليل على ذلك هو سعيها لعقد معاهدة تجارية سنة ١٧١٦ .  
وقد حصلت من وراء هذه المعاهدة على عدة امتيازات . وأصبحت  
بريطانيا منذ ذلك الوقت وحتى قبيل الحماية الفرنسية أكبر عميل فى تجارة  
مراكش الخارجية .

أما عن علاقة اسماعيل بالحكومة العثمانية فقد بدأت بداية سيئة ، لأنه  
حاول فى سنة حكمه الأولى التوسع شرقا وضم تلمسان الى مراكش ،  
الا أنه تراجع عند أول صدام مع القوات العثمانية ، واعترف بالحدود  
التي كانت قائمة فى السابق بين البلدين ، كما أنه أظهر رغبته فى التعاون  
مع مراد بك مفتصب السلطة فى تونس وذلك بقصد تكوين جبهة معادية  
لنيابة الجزائر . وفى بعض الأحيان كان شعور التضامن الدينى يدفعه الى  
معاملة السلطان العثمانى . حدث هذا مثلا عندما استردت نيابة الجزائر  
ميناء وهران سنة ١٧٠٨ . فأرسل مولاي اسماعيل تهنئة الى السلطان  
أحمد الثالث . ولكن كان سوء التفاهم يتجدد دائما فى مثل هذه  
المناسبات لتمسك سلاطين مراكش بلقب أمير المؤمنين . وكانت أمنية  
سلاطين العثمانيين فى أن يعترف لهم بحكام مراكش بالسيادة الاسمية فقط .  
الا ان هؤلاء كانوا على العكس يرون أنهم أحق من العثمانيين بتلك الزعامة  
الروحية لانتسابهم الى النسب الشريف .

شهدت مراكش بعد وفاة مولاي اسماعيل سلسلة من الحروب الأهلية  
بين أفراد الأسرة الحاكمة . والواقع ان دلائل القوضى قد بدأت تظهر فى  
حياة السلاطين الكبير عندما تنازع إبنائهم على حكومات الاقاليم فى السنوات  
الآخيرة لحكم والدهم . ومما زاد حدة الصراع ان كلا من المتنافسين على

العرش استند الى كتلة من الكتل الاجتماعية في مراكش . وبالإضافة الى المجموعات القبلية العربية والبربرية التى دخلت هذا الصراع ظهر عنصر جديد وهو جيش العبيد .

ولا ادل على هذه الفوضى من أنه تعاقب على حكم البلاد ستة من السلاطين فى الفترة ما بين ١٧٢٧ و ١٧٥٧ . وكان من الممكن ان تؤدى هذه المنافسات الى اندثار الاسرة العلوية ، لولا ان المنافسين على العرش كان يحترم كل منهم حياة الآخر اذا وقع فى يده . ولولا ذلك لما أتيج مثلا لمولاي عبد الله بن اسماعيل ان يرقى للعرش أربع مرات .

ويتولى محمد بن عبد الله العرش ١٧٥٧ - ١٧٩٢ . عاد الاستقرار نسبيا الى البلاد . وبعد حكم هذا السلطان صورة مصغرة لعهد مولاي اسماعيل ، فهو قد حاول تجديد العلاقات مع بعض الدول الأوروبية من جهة ، واستأنف الجهاد ضد الجيوب المسيحية من جهة أخرى . وقد كان اميل فى البداية الى فكرة تنشيط التجارة فأنشأ ميناء موجدور ، ودخل فى معاهدات تجارية مع جميع الدول الأوروبية التى لها معاملات مع مراكش ، ولم يستثن من ذلك اسبانيا . وقد استلزم عقد المعاهدة معها تجنب مشكلة الجيوب ، وذلك بتخصيص بعض نصوص المعاهدة لتحريم الفارات البحرية وعقد الهدنة على حدود الجيوب . ولكن بعد نجاحه فى استرداد مرغان من يد البرتغاليين طمع فى ان يتخلص من بقية الجيوب : سبتة ، ومليلة ، فلما احتجت اسبانيا بوجود المعاهدة ، رد مولاي محمد بأن الهدنة تنطبق على البحر فقط . ولم يكن هذا الرد مستندا فى الحقيقة الى نص المعاهدة : ومهما يكن فقد تراجع مولاي محمد عن هذه الخطة بعد محاولتين فاشلتين سنة ١٧٧٢ و ١٧٧٤ .

وقد صادف عهده حرب السنوات السبع ، ولا شك انه كان اميل الى الدول الشمالية البروتستنتية التى تكثرت فى هذه الحرب ضد فرنسا واسبانيا معا . فعقد معاهدة تجارية مع الدانمرك ، كما جدد المعاهدة البريطانية المعقودة سنة ١٧١٦ ، ورغم هزائم فرنسا فى هذه الحرب فقد عاودت نشاطها البحرى بمجهود الأميرال فلورى . وأرسلت حملة تأديبية على موانئ المرائش وسلا . والظاهر ان مولاي محمد كان مستاءا من نزعات هذه الموانئ الانفصالية ولذلك لم يتأثر كثيرا بهذه الحملات . ولم يلبث ان دخل مع فرنسا فى معاهدة صداقة وتجارة . وتعتبر هذه المعاهدة المراكشية الفرنسية انى عقدت سنة ١٧٦٧ مبدأ فكرة الحماية التى سيكون لها اثر بعيد فى تطوير المسألة المراكشية فى نهاية القرن التاسع عشر ، فهي تعيد معظم المبادئ التى نصت عليها معاهدة ١٦٨٢ مع

لويس الرابع عشر وتضيف اليها حق القناصل الفرنسيين في حماية التجار ومن يدخل في خدمتهم حتى من غير الرعايا الفرنسيين . ولهؤلاء القناصل ان يشرفوا على الاموال الفرنسية اذا غاب اصحابها أو ماتوا . وقد حاول المبعوث الفرنسي الكونت دي برنيون ان يحصل بالاضافة الى تلك المعاهدة على مركز ساحلي يقيم الفرنسيون عليه حصنا مثل حصن قالة في الجزائر ولكن مولاي محمد رفض هذه الفكرة رفضا باتا .

ومما هو جدير بالملاحظة ان عهد محمد بن عبد الله شهد في نهايته قيام اول اتصال بين جمهورية الولايات المتحدة الناشئة وبين دولة عربية اسلامية ، وحتى قبل ان تتشكل الحكومة الفدرالية في واشنطن اقترح الكونجرس سنة ١٧٨٦ عقد معاهدة صداقة وتجارة مع مراكش ووسط السلطان لدى نيابات تونس وطرابلس لكي تكف عن مهاجمة السفن الأمريكية . ومع ان السلطان لم ينجح في وساطته ، لان النيابتين طلبتا من الولايات المتحدة ائافاة ، وهو ما لم تقبله الحكومة الفدرالية ، فقد بعث جورج واشنطن بعد توليه الرئاسة برسالة شكر الى مولاي محمد في ديسمبر ١٧٨٩ (١) نوه فيها بالصداقة التي نشأت بين البلدين منذ قيام الجمهورية . واعتبر الأمريكيون ان تراسل السلطان مع الكونجرس يعني انه كان من اوائل الدول التي اعترفت بجمهورية الولايات المتحدة وقد استمرت العلاقات الطيبة بين البلدين قائمة في عهد خلفائه . وكانت الولايات المتحدة من اوائل الدول التي انشأت لها قنصلية في طنجة سنة ١٨٢٠ .

وتتميز سياسة مولاي محمد باتجاه جديد وهو توثيق الروابط مع الدولة العثمانية والمشرق الاسلامي بصفة عامة . فقد تبادل المراسلات والهدايا مع الباب العالي ، وارتبط بالمصاهرة مع الشريف سرور حاكم مكة ، ويلاحظ ان قوافل الحج المراكشية قد كثر ترددها على الحجاز . ولما كانت هذه القوافل تمر بشمال افريقيا فبصر ، فقد استغنى ذلك زيادة عوامل الاتصال بين مراكش وهذه الاقطار . ومما يجدر بالملاحظة ان احدي هذه القوافل قد وصلت الى مكة سنة ١٨١١ حينما كان السعوديون مستولين على الحجاز : فاعجب الحجاج المراكشي بالمبادئ السلفية التي تدعو اليها الحركة الوهابية السعودية . ولعل مهاجمة الوهابيين للطرق الصوفية وخرافاتهما هي اهم ما اجتذبت العلويين في مراكش ، الذين اصطدموا مع هذه الطرق منذ نشأتهم ، حتى ان مولاي سليمان المعاصر لهذه الحادثة الف رسائل في الرد على الطرق الصوفية . ومن

١١. انظر رسالة واشنطن في Landau P, 185

مظاهر هذه السياسة رفض مولاى سليمان تأييد الطرق الصوفية فى  
وهران ضد السلطات العثمانية بالجزائر ، مع انها عرضت عليه التبعية  
لعرش مراكش .

لقد سادت مراكش بعد مولاى محمد فترة من العزلة عن العالم  
الخارجى ، ومال السلاطين الى مصالحه الاسبان والاعتراف بمراكزهم  
الساحلية . وازدادت هذه السياسة وضوحا فى عهد مولاى سليمان  
١٧٩٤ - ١٨٢٢ ، فقد عمد الى بيع سفن الموانئ المراكشية الشهيرة الى  
نيابات تونس والجزائر ، وذلك ليتجنب المشاحنات مع اوربا بايقان حركة  
الجهاد فى البحر . بل حرم على رعاياه الخروج للتجارة فى البلاد المسيحية ،  
وهو الذى خصص ميناء طنجة ليكون مقرا للممثلين الاجانب فلا يتعدونه  
الى العاصمة الداخلية فاس .

كذلك حدد مولاى سليمان الموانئ التى يجوز للتجار الاوربيين ان  
يقيموا فيها ، وحظر على جميع الرعايا المسيحيين تجاوزها الى الدخلى .  
ولذلك أصبحت مراكش لغزا غامضا يسمى الرحالة الاوربيون لاكتشافه ،  
وكان هؤلاء يضطرون الى اخفاء شخصياتهم عند القيام برحلاتهم . ومع  
ان مولاى سليمان كان يعاصر عهد الثورة ونابليون ، فان مراكش لم تلعب  
على مسرح الصراع الدولى الذى اقترب من شواطئها ذلك انسداد الذى لعبته  
الجزائر ، ولم يستغل مولاى سليمان وقسوع اسبانيا بيد الامبراطورية  
النابليونية لى يسترد سبتة ومليلة ، بل راعى معاهدة الصلح التى كان قد  
عقدها مع الاسبان سنة ١٧٩٩ . ورغم حرص سليمان على سياسة العزلة  
فقد وصلت مراكش فى عهده اثنتان من تلك البعثات الاستطلاعية التى  
اشتهر نابليون بايفادها الى العالم الاسلامى تمهيدا لمشروعاته التوسعية ،  
منها بعثة دى مانجو باديا ، الذى تنكر فى شخصية احد اثرياء المسلمين  
باسم على بك العباسى ونشر رحلته عن مراكش ، ثم بعثة الضابط بوريل  
سنة ١٨٠٧ - ١٨٠٨ .

خلف عبد الرحمن مولاى سليمان عام ١٨٢٤ وحاول ان يجدد حركة  
الجهاد فى البحر ولكن كما يقول صاحب الاستقصا (١) . ( صادف عصره  
علو شوكة النصارى وهو ما هو من استيلاء الفرنسيين على ثغر الجزائر ) ،  
ومهما يكن من تردد مولاى عبد الرحمن فى موقفه من هذا الحادث فان  
سلاطين مراكش لم يلذهبوا ابدا مثل نيابات تونس الى حد التعاون  
مع الغزاة .

---

(١) الناصرى ج ٩ ص ٢٤ .

# المقسم الثاني

الاستعمار الفرنسي



## الفصل الخامس

### المسألة الجزائرية من ١٨١٥ الى ١٨٣٠

١

وأبنا في غضون الحديث عن علاقات الجزائر الخارجية اثناء عهد الثورة ونابليون ، ان النيابة قد استفادت من الحروب الأوربية خلال هذه الفترة ، وشرعت تجدد قوتها البحرية . ويبدو ان أوروبا قد أسفت على ادخال الجزائر كطرف في منازعاتها ولذلك يتحولت في مؤتمر فيينا الى سياسة جديدة تقوم على مبدأ العمل المشترك ضد نيابة الجزائر ، ولكنها ظلت تتردد في كيفية تنفيذ هذه السياسة ، حتى اتبح لفرنسا ان تنفرد بمهمة تحطيم النيابة في نهاية الأمر .

وقد أثير موضوع الجزائر في مؤتمر فيينا الأول سنة ١٨١٤ بمناسبةين الأولى : عندما طالب فرسان مالطة باعادة الجزيرة اليهم ، أو بمنحهم أى مقر آخر في البحر المتوسط ليكون قاعدة لجميع الشعوب المسيحية ، تعمل منها على تحطيم قراصنة المسلمين بصفة عامة وشمال أفريقيا بصفة خاصة . والمناسبة الثانية تتعلق بموضوع تجارة الرقيق ، ورغبة المؤتمرين في تحرير الأسرى المسيحيين الذين ما يزالون بالفسرب (١) ، وقد أبدى الاميرال البريطانى سدننى سميت اهتماما كبيرا بهذه المشكلة ، نظرا لاتصاله بمنطقة المتوسط ابان الحروب النابليونية . ففي أغسطس ١٨١٤ قدم مذكرة بخصوص نيابة الجزائر الى هيئة الدول المتحالفة التى انتصرت على فرنسا ، واشتملت على عدة مبادئ هامة : منها ضرورة قيام أوروبا بعمل جماعى ضد قرصنة المغاربة ، لأن فرسان مالطة لا يستطيعون تحقيق هذه المهمة ، ولا يعنى هذا التدخل الأوروبى احتلال الجزائر وانما يكفى بتحطيم حكومة الدايات

---

١) قدر عدد الأسرى المسيحيين آنذاك بمدينة الجزائر بـ ١٢٠٠ بينما كان متوسط عدد الأسرى المسيحيين خلال القرن السابع عشر ٣٥ ألفا .

القائمة ، وإقامة حكومة أخرى في الجزائر تراعى المبادئ المتبعة بين الدول المتحضرة . وفي رأى الأميرال البريطانى ، لا يعد هذا التدخل تعديا على سيادة الدولة العثمانية ، لأن الداي لا يعترف رسميا بهذه السيادة ، بدليل أن اعتدائه تنكّر على نيابتي تونس وطرابلس الجاورتين . وعلى العكس سيعمل التدخل الأوربي على تأكيد سيادة السلطان على تلك البلاد المتمردة . ولذلك يمكن للدول أن تطلب إلى السلطان التعاون معها ، وذلك بمنع خروج رعايا الدولة إليها للاختراط في بحريتها أو جيشها ، وسحب ما بها من حاميات واتخاذ الحزم مع باي تونس ، بالزامه احترام المبادئ الدولية . ولتحقيق هذه الخطة اقترح سدنى سميث ، تأليف قوة بحرية مشتركة وأبدى رغبته في أن يكون قائدها (١) ولكن اتفقت كل من إنجلترا وفرنسا عند انعقاد المؤتمر على رفض المشروع . أما بالنسبة لفرنسا فالسبب واضح وهو أنها خرجت من حروب نابليون مستضعفة ، وكانت تعلم جيدا أنها لن تستطيع في هذه الظروف أن تلعب دورا رئيسيا في أى عمل جماعى يتخذ ضد الجزائر . أما بريطانيا فقد وضّح وزير خارجيتها كاسلر به بنفسه موقفها ، فقال « أن بريطانيا ما زالت تحتفظ بسياستها التقليدية التي تفضل بقاء النيابات حتى لا تتعرض شمال إفريقيا لحالة من الفوضى تمكن فرنسا من إخضاعها دون عناء » لذلك اكتفى المؤتمر في قراراته النهائية في يونيو ١٨١٥ ، بوضع مبدأ عام يحرم القرصنة واسترقاق المسيحيين في المغرب ضمن سياسة عامة تهدف إلى إلغاء عادات القرصنة والرق في العالم .

على أنه لم يمض عام واحد على مؤتمر فينا ، حتى كانت بريطانيا قد نفذت فكرة التدخل باسم أوروبا والمسيحية ، ولكنها انفردت تقريبا بالتدخل المسلح ضد الجزائر وأن اشركت معها قطعا من الأسطول الهولندى لتثبيت صفة الحملة الأوربية ، ولا شك أن هذا التدخل إنما جاء نتيجة للمركز الجديد الذى اكتسبته بريطانيا في منطقة البحر المتوسط اثر حروب نابليون ، فقد آلت إليها جزر الأيونيون في شرق المتوسط ، وكذلك جزيرة مالطة بإقرار من مؤتمر فينا . وبالإضافة إلى جبل طارق أصبحت بريطانيا تعتبر نفسها من دول المتوسط ، وبالتالي كرهت أحياء البحرية الجزائرية سنة ١٨١٥ ، خاصة وأن الرئيس حميدو ركز نشاطه في هذا العام ضد السفن الإسبانية والبرتغالية ، والدولتان الأيبيريتان آنذاك حليفتان لبريطانيا .

---

(١) يمكن الإشارة إلى مرجعين هامين في موضوع هذا الفصل أولهما :  
(١) مجازرات القاهما الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ونشرها معهد الدراسات العربية بعنوان « المسألة الجزائرية في السياسة الدولية » .  
E. P. Marchand : L'Europe et la Conquête, d' alger



وفي أوائل سنة ١٨١٦ تعرضت إحدى السفن البريطانية الصغيرة للأسر ، فأسرعت بريطانيا بإرسال حملة بحرية كبيرة ليست ضد الجزائر فحسب ، بل كان عليها أن تطوف بالنيابات الإسلامية في شمال إفريقيا ، مرهبة أباها حتى تسرح ما لديها من أسرى وتعطى بمعهدات باحترام قواتين البحر .

قاد اللورد اكسماوث هذه الحملة وانضم اليه في جبل طارق الأسطول الهولندي ، وفي أبريل ١٨١٦ أخذ يطوف بموانئ الشمال الأفريقي حيث ظفر بمعهدات حكمائها بأن يطلقوا الأسرى بفدية مخفضة . والظاهر أن الداي لم يكن مستعدا لقبول التهديد ، فيمجرد ابتعاد الأسطول البريطاني التي القبض على عدد كبير من الرعايا الإنجليز والفرنسيين الذين كانوا يعملون في مصائد الصدف قرب ساحل الجزائر الشرقي ، كما طرد القنصل البريطاني من الجزائر . ولعل هذا هو ما يفسر لنا وقوف القنصل الفرنسي ديفال موقف التأيد من المطالب الإنجليزية ، بالرغم من استياء فرنسا لانفراد بريطانيا بالعمل في الجزائر . فتذكر الوثائق الفرنسية أن الداي عمر باشا رفض رفضا باتا فكرة الإقلاع عن القرصنة متعللا بأنها هي المصدر الوحيد الذي يتفق منه على الجيش ، ويضيف ديفال أنه نصح حينئذ الداي بقبول شروط الحملة الإنجليزية لأن أوروبا أجمعت على تأييدها .

وفي أغسطس عاد اكسماوث بعد أن عزز قوته البحرية فأصبحت تضم أكثر من ٤٢ سفينة بحرية كبيرة ، وقدم شروطا جديدة أكثر تحديدا من مطالب أبريل ، فهي تشمل الكف عن استرقاق الأسرى المسيحيين ومعاملتهم طبقا للمعاهدات السائدة في أوروبا ، والاعتراف بحق أخذ الفدية عنهم ولكن بشرط أن تكون معتدلة ، وكذلك رد الأسرى التائبين لتابولي وسردينيا إلى بريطانيا ( وكانوا يكونون الغالبية العظمى من الأسرى وقد قدر عدد الأسرى الذين حررهم اكسماوث في الجزائر وحدها بـ ١٦٠٠ ، أصبحوا ٣٠٠٠ بعد أن أضيف اليهم أسرى تونس وطرابلس ، وفي نفس الوقت اعترف اكسماوث بحق الأسطول الجزائري في تتبع سفن الدول التي لم تعقد مع الجزائر معاهدات خاصة ، بيد أنه طلب الحاق شرط بهذه الاتفاقية بنص على تعهد الداي بعقد معاهدات مع جميع الدول الأوروبية بشأن إلغاء القرصنة .

ولكي يضمن اكسماوث النجاح لمهمته ، دبر حيلة يستغل بها على ميناء الجزائر في حالة رفض الداي للشروط . فبينما كان المفاوض يتقدم في السفينة التي تحمل العلم الأبيض : أرسل خلفه سفينة بحرية رست داخل الميناء ، وعندما رفض الداي عمر كما كان متوقعا هذه المطالب ،

استطاعت هذه السفينة ان تفتح الميناء للأسطول البريطاني الذي تمكن من الحاق اضرار جسيمة به . وازاء هذا الخطر الداهم ، اضطر الداي عمر الى توقيع الشروط التي قدمت اليه في ٢٩ أغسطس ١٨١٦ وسلم الاسرى الطليان الذين كان اكسماوث يطالب بتحريرهم (١) .

حق الجند ورجال انطافة على عمر باشا لخضوعه امام التهديد البريطاني ، فقرروا قتله واختيار داي آخر يستطيع الصمود امام اوربا ، ووقع الاختيار على الداي حسين . ولعل هذا ما يفسر لنا مواقفه المتصلبة من المطالب الاوربية ثم الفرنسية فيما بعد . ولم يشن تحطيم الاسطول البريطاني لميناء الجزائر بحريتها عن تتبع سفن الدول الاوربية الصغيرة ، ولا سيما الجمهوريات البحرية الناشئة على البلطيق مثل بريمن وليبك بالإضافة الى مملكة بروسيا والتمسك بالانوات او زيادتها بالنسبة للسويد والدانمارك . لذلك عادت بريطانيا تطالب بالتدخل على اساس مشروع سدني سميث ، الذي اهلته من قبل ، واقترحت ان توضع القوة الجماعية تحت اشراف مجلس اوربي . مثل ذلك المجلس الذي يشرف آنذاك على قوات الحلفاء المحتلة لفرنسا . ولكنها اصطلمت بمعارضة جميع الدول الكبرى تقريبا ، فروسيا التي تنزع الحلف المقدس في ذلك الوقت ترى في بريطانيا منافسا خطرا لنفوذها في الولايات العثمانية ، اما فرنسا فقد كانت تسعى لان يقتصر التدخل على دول المتوسط تحت زعامتها ان امكن ، وقد عبر شاتوبريان احد الاعضاء البارزين في مجلس النواب عن هذا الاتجاه قائلا « لقد كان الفرنسيون هم اول الصليبيين ، فليكونوا الآن اخرهم » .

اما اسبانيا فقد وجدت في هذا الموضوع فرصة لانتقاد بريطانيا التي كانت تشجع حينذاك الثورات في المستعمرات الاسبانية بأمريكا ، فطالبت بان يشمل موضوع القرصنة المستعمرات الأمريكية مثل نيابات الشمال الأفريقي تماما .

وازداد هذا الخلاف بين الدول الاوربية وضوحا ، عندما اعيد بحث موضوع نيابة الجزائر في مؤتمر اكس لا شابل سنة ١٨١٨ . فقد اظهرت روسيا ميلا الى الاشتراك في القوة الاوربية ( الرادعة لقراصنة البربر ) . فانار هذا المطلب مخاوف كل من بريطانيا وفرنسا ، وكان من بين العوامل التي ارسنت سياسة الدولتين التقليدية ، تلك السياسة التي ترمى الى

(١) انظر تفاصيل هذه الحملة :

E. Salame — A Narrative of the expedition to Algiers in the year 1816 under LORD Ex Mouth. London 1819.

ابعد روسيا عن حوض البحر المتوسط . وهكذا مالت فرنسا الى توطيط  
الاستانة فى المشكلة الجزائرية . بينما دعت بريطانيا الى اشتراك فرنسا  
معا لتأليف قوة رادعة ضد الجزائر . وهذا ما استنفذه فعلا فى العام  
التالى . ومع ان المؤتمر لم يتخذ مثل سابقه قرارا حاسما ، الا ان الباب  
العالى استثمر من هذه المناقشات وجود فكرة التضامن المسيحى ضد  
احدى الولايات الاسلامية . وبين الرئيس افندى وزير الخارجية ان الدولة  
العثمانية لا تستطيع فى مثل هذه الظروف ان تقف ضد شعب اسلامى .  
وقد ظهر هذا الاتجاه فى السياسة العثمانية فعلا منذ الحملة البريطانية  
سنة ١٨١٦ : فقد منحت الجزائر اثر هذه الحملة ثلاث سفن حربية ،  
كما توسطت لانهاء المنازعات بينها وبين تونس .

كان قرار اكس لاشابل يقضى بان يوجه ائذار الى الجزائر بالكف  
عن الرق والقرصنة ، مع التهديد باستخدام القوة ، واتفق على ان تقوم  
بريطانيا وفرنسا معا بهذه المهمة بالنيابة عن اوروبا . وقد ظهرت اساطيل  
الدولتين امام الجزائر فى سبتمبر ١٨١٩ . وجاء فى الاعلان الذى ارسل  
الى الداى حسين ، بانه اذا بدا المقاومة فى العدوان فستكون اوروبا تحالفا  
قويا ضدهم ، ولكنها مستعدة لانامة علاقات طيبة مع الجزائر . اذا غيرت  
من نظمها غير الملائمة للعصر . وطلب الاعلان اسقاط نظام الرق اساسا  
فى الجزائر ، ولما كانت اوروبا كلها مهتمة بهذا الموضوع الخطير ، فلن  
تكتفى الحملة هذه المرة بالوعود الشفوية : انما ينبغي على الداى اصدار  
وثيقة رسمية بهذه التعهدات . كذلك طالب الائذار بتخلي الداى عن حقه  
فى تفتيش السفن الاجنبية وعدم مصادرتها بحجة عدم استيفاء اوراقها .  
ومن الطبيعى ان يرفض الداى هذين المطالبين لان فيهما اذلالا لكرامة الجزائر  
وانتقاصا لسيادتها : الا انه رفض ايضا التعهد بعدم تتبع سفن الدول غير  
المرتبطة بمعاهدات ، ( ولن تجد الجزائر فى اى تجارة عوضا عن هذه  
الاعمال ) ، كما ان الفاء نظام الرق دفعة واحدة لم يكن من الافكار المقبولة فى  
مجموعات ذلك العصر .

ولم يكن لدى الحملة تفويض باحتلال الجزائر او تدميرها فى حالة  
الرفض ، وذلك نظرا لما بين الدول من خلاف وتنافس حول تلك المشكلة ،  
بل ان فرنسا التى اشتركت مع بريطانيا فى تلك الحملة لم تكن تتق فى  
نيات شريكها وتعتقد بانها تسمى لاحراز مركز ممتاز فى الجزائر ، ولم يعرف  
الداى حسين كيف يستفيد من حالة التنافس بين تلك الدول . وادت  
سياسته الصلبة الى خلق المصوغات امام كل دولة ان تستخدم الشدة  
مع الجزائر دون ان تجد معارضة جديده من الدول الاخرى ، ويظهر مما سبق  
ان بريطانيا قد اصبحت فى المدة ما بين ١٨١٦ - ١٨٢٤ هى المتزعمة  
لسياسة تحطيم قوة النيابة . ولذلك اظهر قناصلها صلفا فى معاملاتهم مع

الجزائريين ، فعمد « مأكدونالد » مثلا الى بسط حماية دولته على الرعايا  
الجزائريين الذين كانوا متهمين باحداث ثورة داخلية ضد حكومة الجزائر ،  
فاضطر الداي الى ابعاده عن البلاد مما ادى الى مظاهرة بحرية جديدة سنة  
١٨٢٤ ، فكانت هذه هي آخر المظاهرات البريطانية امام الجزائر .

وكانت ذكرى فرنسا النابليونية المادية لاوروبا قد اخذت تتمحي  
بالتدرج ، فلما جاء دورها لتسوى مشاكلها بطريقتها مع الجزائر لم تصطدم  
بمعارضة فعالة .

## ٢

### النزاع مع فرنسا

تأزمت العلاقات بين فرنسا وحكومة الداي سنة ١٨٢٦ وتطور الامر  
الى ضرب الحصار على مدينة الجزائر فى العام التالى ، حتى انتهى بارسال  
الحملة لاحتلال النياية فى يونيو ١٨٣٠ . وسنحاول فيما يلى أن نرد هذه  
الازمة الى اصولها التاريخية ممييزين بين نوعين من اسباب النزاع : الاسباب  
العامة ثم الحوادث التفصيلية التى تسببت بصورة مباشرة فى الاحتلال .  
فمن هذه الاسباب العامة مايتعلق بفقدان فرنسا لامبراطوريتها  
الاستعمارية ابان حروب الثورة ونابليون ، وتنازلها لبريطانيا عن بعض هذه  
المستعمرات نهائيا سنة ١٨١٥ . ولذلك يجمع مؤرخو الاستعمار فى فرنسا  
على أن الاستيلاء على الجزائر يعد نقطة البداية لحياء السياسة التوسعية  
وتأسيس امبراطورية استعمارية ثانية .

ومنها ما يتعلق بهيبة حكومة البوربون ، فمن المعروف أن هذه الحكومة  
قد غادت على اكتاف الأجانب وقبلت اذلال فرنسا ، ولما عجزت عن تعديل  
معاهدة فيينا راحت تبحث عن نصر خارجى فكانت ازمة الجزائر فرصة  
طيبة لابراز عظمتها فى الخارج ، وقد زادها تمسكا بهذه السياسة التوسعية  
ريبتها فى تقطيع القوائين الرجعية التى اشتطت فى سننها خلال الاعوام  
القليلة التى سبقت عام ١٨٣٠ . وهناك سبب ثالث - ولعله الاهم - وهو  
استمرار شعور التعصب الدينى وبعث ذكريات عهد القراصنة والجهاد فى  
البحر كلما وقع حادث ولو سيطر من بحارة الجزائر ضد  
اي دولة اوربية .

وبينما كانت الجزائر تنزع دول المغرب فى هذا الصراع : كانت  
فرنسا تشعر انها زعيمة الدول الكاثوليكية فى المتوسط . وقد تاکد هذا

الاتجاه في عهد شارل العاشر ١٨٢٤ - ١٨٣٠ ، وهو معروف بتأييده المطلق لحزب الكتيبة : ولهذا الدافع الديني شواهد عدة : منها ان فريق الوزراء الذين تحمسوا لفكرة الاحتلال كانوا في الغالب من الحزب اليميني ، فعثلا عندما اتقسم مجلس الوزراء على نفسه سنة ١٨٢٨ بخصوص اهداف الحصار ، دافع كليرمون دي تونير وزير الحربية من وجهة نظر الحزب اليميني في الاحتلال في تقرير نقل منه الفقرة التالية : « لقد ارادت العناية الالهية ان تثار حمية جلالكم بشدة في شخص قنصلكم على يد الد أعداء المسيحية ، ولعله لم يكن من باب الصدفة ان يدعى ابن لويس الثقي لكي ينتقم للدين وللانسانية ، ولاهائنه الشخصية في نفس الوقت . وربما يسعدنا الحظ بهذه المناسبة لنشر المدينة بين السكان الاصليين وندخلهم في النصرانية » . وعندما اقام يورمون قائد الحملة عملة الشكر في نساء القصبة بمناسبة الانتصار ، بحث بوصف لهذا الاحتفال قال في نهايته : « مولاي ، لقد فتحت بهذا العمل بابا للمسيحية على شاطئ افريقيا ، ورجاؤنا ان يكون هذا العمل بداية لازدهار الحضارة التي اندثرت في تلك البلاد » ولم يخف المؤرخون المحدثون هذه الحقيقة ، فوصف ادوارد ريو المؤرخ الفرنسي المعروف بدراساته من الشرق حادث الاستيلاء على الجزائر ، « بأنه كان اول اسفين دق غي ظهر الاسلام » .

اما الحادثة الشهيرة بلطمة المروحة والتي كانت سببا مباشرا في ضرب الحصار ثم الاحتلال ، فهي نتيجة لتطور موضوع قديم يرجع الى عهد الثورة حينما اضطرت فرنسا الى شراء القمح من الجزائر على سبيل الاقتراض .

وقد افتتح هذه السياسة الداي حسان ، واشترك بعض الماليين من اليهود ولا سيما بيت بكري ، الذي هاجر من ليفورن الى الجزائر في سنة ١٧٧٠ ، في هذه العمليات كوسطاء . فكان الدايات يبيعون لهم القمح بشمن بخس نظير اقتراضهم الاموال من تلك البيوت المالية عند الحاجة . ثم يبيع هؤلاء الوسطاء القمح لفرنسا باثمان . باهظة لحاجتها الى المؤن واضطرابها للدفع على آجال ثم دخل الداي مصطفى باشا الذي خلف حسان في هذه العمليات كدائن ، وذلك بتقديم بضائع لفرنسا قيمتها ٣٠٠ الف فرنك على سبيل الاقتراض ، ومن ثم اصبح الداي يستفيد مثل الوسطاء اليهود من عمليات التجارة مع فرنسا . وهذا ما يفسر لنا موقف الداي المتراخي منها ابان حربها مع الدولة العثمانية ١٧٩٨ - ١٨٠١ وكان اليهود من بيت بكري يحرصون على توثيق صداقات بالشخصيات الكبيرة في باريس حتى يضموا اسداد ديونهم في مواعيدها ودفع الفوائد الكبيرة منها ، واعتمد الداي عليهم في هذه المهمة ، وتكشف الوثائق من الدور الذي لعبه تاليران في تلك

المعاملات ، وتلمح الى انه كان يأخذ الرشاوى لانجاز مطالب اليهود وحكومة الجزائر : فقد شاع عن ابراهيم بكرى قوله : « اذا لم يكن الاعرج ، مشيرا الى تاليران . ملك يدى ما كنت أستطيع فعل شيء فى باريس » والظاهر ان تاليران تأمر مع اليهود لتسوية ديونهم أولا فى الوقت الذى كان الداي يلح فيه لاستيفاء ديونه .

ويبدأ مصطفى داي منذ سنة ١٨٠٠ تقريبا ، تلك السلسلة الطويلة من الرسائل التى بعث بها هو وخلفاؤه ملحين فيها على فرنسا بسداد ديونها (١) . وظهر منذ البداية الخلاف على تقديرات الديون من ٢ الى ٨ مليون فرنك . وقضى الداي مصطفى سنة ١٨٠٥ دون أن تسوى المشكلة ثم انقطع الحديث عنها بسبب توتر العلاقات بين الجزائر وفرنسا فى عهد خلفه الداي احمد .

فلما انتهت المنازعات الدولية سنة ١٨١٥ ، وانفطمت بذلك أسباب الخصومة الرئيسية ، ارسلت فرنسا قنصلا جديدا الى الجزائر هو بيير ديفال الذى عاصر جميع الحوادث التى انتهت بالاحتلال سنة ١٨٣٠ . وكان يحمل معه تعليمات بتسوية جميع أسباب الخلاف ومن بينها مسألة الديون . وقد مهد لذلك بتقديم هدايا قيمة ، فاعيدت امتيازات شركات الأصداف الفرنسية مع تخفيض العوائد التى تدفعها سنويا ولكن احتدمت المناقشات من جديد بمسكلة تقدير الديون ، ولذلك تألفت لجنة مالية فى باريس لتسوية هذا الخلاف ، وانتهت فى تقريرها الى انزال المبلغ من ٢٤ مليون ، كان يطالب بها الداي وشركاؤه ، الى سبعة ملايين فرنك . ورغم هذا فقد اضطر الداي الى الاعتراف بالتعديل على أمل أن تقبوه فرنسا بسداد ما عليها دون مطالبة . غير أن المشكلة لم تقف عند هذا الحد . فعندما عرضت الاتفاقية الجديدة المعدلة على مجلس النواب قرر الإصرار عن ٢/٥ مليون فرنك ، وهو المبلغ المستحق للوسيطيين اليهوديين يعقوب بكرى وبوزناك ، وحجز الباقي حتى تصدر المحكمة الفرنسية رأيا بالمبلغ الذى يستحقه جميع المدعين وتحفظت بحقوق بعض الفرنسيين واليهود (٢) .

واعترض الداي على أن تفصل محكمة فرنسية فى خلاف بينه وبين اثنين من اليهود يعتبران من رعايا النيابة . وكان القنصل ديفال يتعلل فى هذا الموضوع بتعقيد الإجراءات القانونية فى نظم دولته ، وحاول الداي

Plantet Tom II P. 500. S. Q.

(١) انظر هذه المراسلات

(٢) ذكر صاحب تحفة الزائر ص ٩٣ أن تجار مرسيليا هم الذين ادعوا دينا على الجزائر . وأن مجلس النواب احتفظ بجزء من الدين كضمان لهم .

أن يخرج من هذه الإزمة باقتراح جديد ، وهو أن تدفع له فرنسا المبلغ الذي حددته ويتمهد هو بتسوية جميع مطالب الدائنين .

أرسل ذلك العرض في أغسطس ١٨٢٦ ، ولم يتلق الداي عنه جوابا وانما أرسلت التعليمات الى ديفال لابلغه شفويا بأن الاجراءات الفرنسية معقدة ويجب عليه الانتظار ، فكان هذا سببا لاثارة حسين باشا لانه اعتقد ان القنصل يخفي الرد عنه ، وطلب الى داماس وزير خارجية فرنسا محبة من الجزائر . وفي هذه الاثناء وقع حادث آخر زاد من حدة التوتر ، وهو وقوع اشتباك بين السفن الجزائرية وبعض سفن الباي التي اسرها الجزائريون . واهتمت فرنسا بالامر وارسلت سفينة للاحتجاج في أكتوبر سنة ١٨٢٦ .

وبينما كان الداي يتوقع رد وزير الخارجية على طلب سحب ديفال ، اذ بهذا الوزير يركز رده في فبراير سنة ١٨٢٧ على موضوع السفن البايوية فيطالب بتعويض ورد مسؤوليات السفن ، والتمهد بعدم التعدي عليها . اما فيما يتعلق بمسألة الدين فلم يزد عما قاله ديفال .

واستعدت الحكومة الفرنسية لاتباع هذا الخطاب ببعض السفن الحربية لتهديد الداي والزامة بالتعويض . فكان فكرة استخدام القوة قد سبقت حادثة لطمة المروحة .

صدر الامر في اوائل ابريل ١٨٢٧ الى قاعدة طولون البحرية بارسال اربع سفن حربية الى الجزائر ، ويبدو أن ديفال قد تلقى الرسالة الخاصة بتحريك السفن في اواخر هذا الشهر . وعلم الداي بتلقيه رسالة من حكومته ، ففكر انها تتعلق بالدين ولم يكن في استطاعة القنصل أن يبرز الرسالة قبل وصول القطع البحرية . وفي هذا الجو تمت المقابلة التاريخية بين ديفال والداي حسين باشا في ٣٠ ابريل سنة ١٨٢٧ وسنورد فيما يلي ملخصا للحوار الذي دار بين الرجلين حسب رواية ديفال (١) .

بدا الداي بالسؤال عن صحة الأنباء بوقوع حرب بين انجلترا وفرنسا بسبب البرتغال ، فاجاب ديفال بالنفي قائلا « بأن حكومته لن تتدخل في شئون البرتغال » .  
« هكذا تعطي فرنسا لانجلترا كل ما تشاء ، ولا تعطيني شيئا ؟ » .

---

(١) انظر نص الحوار في Esquer chap. 2.

( م - ٦ - المغرب العربي )

سيدي أعتقد أن حكومة جلالتك أعطتك دائما كل ما أردت .

لماذا إذن لم يرد على وزير الخارجية ؟ .

لقد حملت اليك رده الشفوي بمجرد أن تلقيته .

ولكن لماذا لم يكتب الى مباشرة ؟ هل أنا شخص تافه ، أم أنا رجل حائى القيمين ؟ انك انت الذى تسببت فى عدم الرد ، ولانك وشيت بى عند حكومتك انت شرير كافر .

ان حكومتى لن تكتب اليك ابدا .

حينئذ نهر الداي القنصل طالبا منه الخروج وأشاح بمروحة كانت فى يده فمست وجه القنصل .

وتختلف المصادر الجزائرية عن تقرير ديفال ، وترميه بتزيف الحقائق بسبب بغضه الشخصى للداى ، فقد نفى الداي فى رسائله بعد ذلك للحكومة الفرنسية واقعة الضربة ، وأن الامر لم يتجاوز التهديد بالسلام .

كانت فرنسا إذن قد قررت استخدام القوة ضد الجزائر قبل مقابلة ٣٠ ابريل . ولكن تقارير ديفال عن هذه المقابلة أثارت نغرة الحكومة الفرنسية ، فقررت ضرب حصار جدى على ميناء الجزائر . وقد بدأ الحصار فعلا فى يونيو سنة ١٨٢٧ ، واستمر اكثر من سنتين . وحتى أوائل سنة ١٨٣٠ لم تستقر فرنسا على هدف محدد وراء هذا الحصار . وقد فتحت المفاوضات مع الداي اكثر من مرة ، ولكن حسين باشا ظل صلبا فى رايه ، او قل أصر على الاحتفاظ بكرامته ، اذا أردنا أن ننظر الى الجزائر على قدم المساواة مع فرنسا . وقد شعر الداي بروح التحدى واضحا ، فعند بداية الحصار طلب القائد الفرنسى ( صعود ) وزير البحرية الجزائرى الى السفن الفرنسية لتقديم الاعتذار ، واصدار تعهد بالامتناع نهائيا عن القرصنة والاتاوات مع اعادة المملوكات من السفن البابوية والاعتراف لفرنسا بحق الدولة الاولى بالرعاية فى الجزائر ، وأخيرا ولعله الأهم ، هو تخلى الداي عما له من ديون . وأجاب الداي على هذه المطالب قائلا بأنه « لم يبق الا أن يطلبوا امرأتى » .

ومنذ بداية الحصار تحمس ديفال لفكرة الاحتلال ، مؤكدا سهولة تنفيذ النزول الى البر ، وايده فى ذلك قائد الحصار كولوت . ولكن السلطات العليا فى البحرية لم تقر هذا الرأى ، ورأت فى نزول القوات مخاطرة كبيرة . واتقسم مجلس الوزراء ، فالفلبية ترى ان الحصار



وسيلة لتأديب حكومه الجزائر وإرغامها على قبول مطالب فرنسا ، بينما دعا قليل من الوزراء لفكرة الاحتلال وعلى رأسهم وزير الحربية كلير مون دي تونير فبعد أن أشار في تقريره الى العامل الديني الذي ذكرناه آنفا ، وضع الفوائد التي ستعود على الحكومة من احتلالها للجزائر على النحو الآتي :

أن احتلال الجزائر سيكون أول فرصة للتخلص من معاهدة فينا ، لأنه يتطلب على خرق مبدأ من مبادئ تلك المعاهدة والذي ينص على عدم إجراء أى تغيير اقليمى بدون موافقة الحلف الرباعى ، وبمضى التقرير فى بيان فائدة الاحتلال بالنسبة للعرش « أن شعبا معروفا بالشغب مثل الشعب الفرنسى ، لا بد له من حين لآخر أن يرى حوادث خطيرة تخرج به عن الحياة المألوفة . واحتلال الجزائر سيفلذ هذا الخيال ، وسيتمكن الملك من حل البرلمان الذى قويت فيه المعارضة » . أما نفقات الحملة التى تشير كثيرا من الاعتراضات ، فيتوقع وزير الحربية أن خزينة النيابة التى تضم نحو ١٨٠ مليون فرنك ، ستغطى مصاريف الحملة . وعلاوة على ذلك ستحصل فرنسا على ثروة طبيعية فى الجزائر ، حيث يستطيع الملك أن يوزع الأرض على أعوانه . ويعوض البلاد عن منتجات المستعمرات القديمة (١) .

ولم تلبث وزارة دي فيلل القائمة آنذاك أن سقطت وحلت محلها وزارة أخرى برئاسة مارتنيك : الذى كان أقل اعتمادا على العناصر الرجعية ، وبالتالي تؤكد الاتجاه نحو استبعاد فكرة الاحتلال . ولم يكن وزير الخارجية الجديد دي لا فورنييه من أنصار تقسيم اشلء الدولة العثمانية مع روسيا لاعتقاده بتأنيتها . أما النواب فكانت غالبيتهم العظمى تجهل أهمية المسألة ، والذين تحدثوا فيها إنما فعلوا ذلك على سبيل الاعتراض على نفقات الحصار الذى يكلف فرنسا أكثر من مليون فرنك سنويا دون أن يكون هذا الحصار محكما ، أو أن يؤثر تأثيرا كبيرا على حكومة الجزائر ، ولم يطالب بفكرة الفسز سوى نائبين عندما طرح الموضوع للمناقشة صيف ١٨٢٩ . ولذلك فأتحت حكومة مارتنيك الداي فى توقيع الصلح أكثر من مرة وخففت من مطالبها ، ولكن اصطدمت هذه المحادثات بموضوع تقديم الاعتذار ، فقد أصر الداي على عدم تقديمه إلا بعد الانتهاء من شروط الصلح . وقد جاء فى خطاب العرش سنة ١٨٢٩ أن هدف الحكومة هو توقيع الصلح مع المحافظة على كرامة فرنسا .

وقد وقعت أهم تلك المحاولات فى صيف سنة ١٨٢٩ ، حين أرسلت

(1) Esquer chap. 3.

وزارة البحرية لايروتنير ( للاتفاق على تسوية معقولة ) وتوسط قنصل  
سردنيا لتقديم شروط فرنسا وكانت تحتوى على ثلاث نقاط رئيسية ، وهى  
ارسال مندوب عن الداي الى باريس لتقديم الاعتذار ، ورد أسرى السفن  
البابوية ، وعقد هدنة مؤقتة تمهيدا للصلح ، ولكن الداي قدم شروطا  
مضادة ، وتوسط قنصل بريطانيا سان جون فى ابلاغها الى فرنسا . وقد  
عمل خلال هذه الأزمة على انتهاء النزاع تجنباً لما قد يجبره من  
احتلال فرنسي للجزائر . طالب الداي بتنازل فرنسا عن ادعائها فى  
حصن القالة ، وعن احتكار تجارة عنابة . وبعد توقيع الصلح على  
هذه الأسس يمكن ارسال مندوب للاعتذار . غير أن تعرض  
سفينة المفاوض الفرنسي لضرب مدفعية الميناء وضع حدا لهذه  
المحاولة ، بالرغم من أن الداي اقال وزير بحريته ، حتى يثبت للدول  
التي توسطت فى حل النزاع ، عدم مسؤوليته عن الحادث .

### ٣

## اقترح تدخل محمد علي

تصادف وقوع هذه الحوادث مع تولى دى بولينياك رئاسة الحكومة  
فى فرنسا ، وكان دى بولينياك يمثل الرجعيين ، وبالتالي فمن المتوقع أن  
يكون رده على حادثة ضرب سفينة المفاوض الفرنسي عنيفا . ولكن كانت  
لديه مشروعات أخرى أكثر طموحا فى أوروبا ، فهو يسعى الى عقد تحالف  
كبير مع روسيا يهدف الى تغيير خريطة أوروبا ، وذلك بتسليم الأفلاق  
والبغدان اليها نظير التخلي عن بلجيكا لفرنسا . ولذلك رحب دى بولينياك  
بفكرة دروفتى ، قنصل فرنسا فى مصر ، التي وصلت بعد أيام وهي تتضمن اقتراحا  
بتدخل محمد علي لحل المشكلة الجزائرية . وبميل الكتاب الفرنسيون الى  
تصوير محمد علي ، على أنه صاحب فكرة التدخل فى الجزائر ، بل ينسبون  
اليه التقدم باقتراح من هذا النوع سنة ١٨٢٧ وان فرنسا رفضته فى  
هذا الوقت . والظاهر من الوثائق المنشورة (١) أن دروفتى هو الذى  
اغرى محمد علي بفكرة التدخل ، وان الباشا قد قبل الفكرة على أساس  
أنها وسيلة لإبعاد الاحتلال عن دولة اسلامية وفرصة لتحقيق مطامحه  
الشخصية فى نفس الوقت . أما الحكومة الفرنسية فقد بنت مشروعها  
على أساس أن محمد علي عميل لهما ، وليس باعتباره حليفا كما يتبادر  
الى الذهن .

وقد أرسل مشروع الاتفاق الأول بين دروفتى ومحمد على الى باريس فى أوائل أغسطس ١٨٢٩ ، وهو يقوم عن أساس تكفل محمد على بتأديب الداي بخروج حملة برية من مصر يزيدها الأسطول الفرنسى بحرا وتقديم بعض المساعدات المالية . ويترب على هذه الخطة انتقال كل من ولايات طرابلس وتونس والجزائر الى محمد على ، فيقيم فيها حكومة متحضرة تحترم قوانين الملاحة ، ويقوم محمد على بضم هذه الولايات باسم السلطان ويدفع له جزيتها . وفى مقابل مساعدات فرنسا يمنحها كل ما تطلب من امتيازات اقتصادية او عسكرية فى الجزائر .

ويعد دروفتى فوائد هذا المشروع بالنسبة لفرنسا على النحو التالى :

١ - توفير نفقات الحملة التى ستكلف فرنسا كثيرا نظرا لضرورة تمويلها عبر المتوسط .

٢ - تمويض خائثر محمد على فى اليونان ، وبذلك يمكن إعادة العلاقات الطيبة بينه وبين فرنسا .

٣ - تحويل نظر محمد على عن التوسع فى الشام وتجنب الأزمة الدولية التى قد تترتب على هذا .

٤ - تجنب معارضة بريطانيا التى قد تتراجع عندما تصبح المسألة اسلامية بحتة .

على أنه سرعان ما تبين خطأ دروفتى فى تقدير فوائد المشروع ، فمن جهة لم يوافق الباب العالى على منح منافسه القوى فرصة كهذه للتوسع ، ومن جهة أخرى تبين أن بريطانيا لم تكن أقل معاداة لمد نفوذ محمد على فى المتوسط منها لتوسع فرنسا . كذلك لم يتفق بوليناك مع قنصله على أهمية موافقة الباب العالى ، فأرسل الى السفير الفرنسى فى استانبول فى ١٤ أكتوبر ١٨٢٩ يطلب منه تبليغ الباب العالى بالاتفاق مع محمد على وبصور تدخله على أنه عمل بوليسى داخل الدولة ، ويهدد بأنه فى حالة معارضة الاستانة للمشروع فان فرنسا ستولى بنفسها حل المشكلة بتدمير الجزائر أو ضم أراضيها وفى تلك الحالة ستفقد الدولة العثمانية كل ما بقى لها من نفوذ فى الجزائر .

ويبدو أن محمد على كان أكثر تقديرا للملابسات السياسية ، فقد فهم منذ البداية استحالة موافقة الباب العالى على هذه الخطة . وتوقع معارضة بريطانية شديدة . والظاهر أنه تردد بين عاملين ، الرغبة فى الاتفاق مع فرنسا مباشرة لتحقيق طموحه فى التوسع ، والخوف من إثارة الراى العام الإسلامى ضده اذا ثبت أنه عميل لفرنسا .

والدليل على ذلك انه فاتح القنصل الانجليزي في القاهرة ، واخبره بوجود خلافات كبيرة بينه وبين فرنسا حول مشروع الجزائر واضاف قوله « انتى لا اقبل المشاركة مع فرنسا فى حرب ضد المسلمين فآخسر ثقتهم بى ، واود لو وقتت انجلترا بى ، لان من مصلحتنا الاعتماد على فى مواجهة الخطر الروسى » ولم تتحول بريطانيا عن سياستها المعادية وكانت خشيها ازاء مسألة الجزائر ، هى السعى لدى فرنسا لقبول وساطة الباب العالي فى هذا النزاع بذل محمد على . وهى التى حفزت حكومة استانبول على ارسال مبعوث لها سنة ١٨٣٠ على نحو ما سيجيء فيما بعد . ولكن فرنسا عارضت بشدة تدخل الباب العالي كطرف فى النزاع وعينا حاولت ان تفهم بريطانيا ان من مصلحتها تحويل اطماع محمد على عن الولايات الشرفية الى الغرب . واخيرا ابلغت بريطانيا الحكومة الفرنسية فى ٢٣ يناير ١٨٣٠ بأنها ستعارض تدخل محمد على بالقوة (١) . وذلك بعد تأكدها من معارضة تركيا للمشروع .

كان هذا هو العامل الاول فى القضاء على مشروع تدخل محمد على ، اما العامل الثانى فيتعلق بالمساومات التى دارت بين فرنسا وبين الباشا حول مبدأ المشروع بقيمة المساعدات الفرنسية فقد غرقت فرنسا عشرة ملايين فرنك ، غير ان محمد على طالب بعشرين مليون ، كما اختلف على طبيعة المساعدة البحرية ، هل تسلم قطع الاسطول لمحمد على ؟ ، ام تشتريه فى الحملة على انما جزء من الاسطول الفرنسى . واذا كان محمد على قيد تخوف من هبوط سمعته فى العالم الاسلامى بسبب مشاركة فرنسا ، فلا شك انه قد أصبح من المستحيل عليه قبول المشروع الثانى الذى قدمه بوليناك فى يناير سنة ١٨٣٠ . والذى يختلف اختلافا اساسيا عن المشروع الاول ، من حيث انه يؤدى الى تقسيم النيبات بين فرنسا ومحمد على فيستولى الباشا على طرابلس وتونس بينما تحتفظ فرنسا بالجزائر .

والواقع ان بوليناك قد اصطدم منذ البداية بمعارضة وزير حربيته بورمون ، ووزير البحرية دى هوسى ، فقد استنكرا استخدام فرنسا لحاكم شرقى ( كى تنتم لشرفها ) وتساءلا : هل محمد على حقيقة ارقى من الداي ؟ ، واستمرا فى معارضتهما حتى بعد تعديل المشروع وهددا بالاستقالة . والظاهر ان كليهما قد تحمس لارسال حملة فرنسية محضة لانهما يرجوان من وراء ذلك تحقيق مجد شخصى . ثم آتت المعارضة الدولية من معظم عواصم أوروبا ، التى ابلغت بفكرة تدخل محمد على :

(1) C.F. Vernon section. 3.

ويرجع هذا المؤلف الى الوثائق الانجليزية المتعلقة بهذا الموضوع .

فأعترضت فينا المحافظة لأن المشروع يتعارض مع مبدأ الحقوق الشرعية للدولة العثمانية . ذلك المبدأ الذي يتمسك به بترنيخ . ولم توافق بريطانيا على المشروع حتى بعد تعديله . أما روسيا التي كانت تؤيد أطماع فرنسا في الولايات الأفريقية على أساس تقسيم الدولة العثمانية فقد تحولت من خطة التحالف مع فرنسا في أوائل سنة ١٨٢٠ ، وكان هذا عاملا أساسيا دفع بوليناك الى التفكير من جديد في انفراد فرنسا باحتلال الجزائر ، هذا بالإضافة الى معارضة الصحف الفرنسية للمشروع المصري . ولذلك لم تنتظر فرنسا رفض محمد علي في آخر فبراير سنة ١٨٢٠ . فمئذ نهاية ديسمبر ١٨٢٩ ، بدأ مجلس الوزراء يبحث احتمالات التدخل الفرنسي المباشر .

## ٤

### الحملة وملاساتها سنة ١٨٢٠

في ٣٠ يناير ١٨٢٠ اتخذ مجلس الوزراء في باريس القرار بإرسال حملة بوية لتفرض شروط فرنسا على الجزائر اذا استمر الداي في موقفه العنيد ، وكان قد مضى على ضرب الحصار أكثر من سنتين ونصف . وقد اتخذ هذا القرار دون أن يستقر الرأي على هدف واضح من الحملة ، هل هي مؤقتة لمجرد إرغام الداي على قبول مطالب فرنسا ؟ أم لاحتلال الجزائر كلها أو جزء منها بصورة دائمة ؟ وسرى أن الخلاف حول هذا الموضوع قد استمر الى ما بعد احتلال مدينة الجزائر .

وقد أجلت الحكومة ما استطاعت إعلان النبا ، فلم تعرضه على مجلس النواب الا في آخر مارس ، وذلك تجنباً للمعارضة الشديدة التي كانت تتوقعها من الرأي العام وقد فهمت العناصر المتحررة أن شارل العاشر « يزيد بحملة الجزائر الانتقام من الدستور أكثر مما يريد الانتقام لكرامة فرنسا » (١) ، وتؤكد هذا الاعتقاد حينما عرف الشخص الذي اختير لقيادة الحملة ، وهو الجنرال دي بورمون ، فقد اشتهر بنزعته الرجعية منذ أن خان نابليون في وقعة واترلو ، وتعاون مع البريون في قمع الحركات التحررية وهو الذي قاد الحملة ضد أحرار اسبانيا في سنة ١٨٢٣ . وقد اختير هذا الموعد بالذات لمرض الموضوع على مجلس النواب لأنه كان يسبق عطلة عيد الفصح بقليل .

(1) Julien P. 579. S. Q.

وعلى كل فقد كانت سلطة المجلس محدودة ، ولم تؤخذ موافقته على ميزانية الحملة . - والواقع ان الرأي العام فى فرنسا لم يكثر كثيرا لهذه المسألة ولم يتحمس للحملة سوى مقاطعات الجنوب وأهل مرسيليا بصفة خاصة . كذلك تفسر معارضة الأحرار للحملة بأسباب داخلية محضة ، فهم ينتقدونها لأن القائمين بها من العناصر اليمينية ، لذلك سرعان ما تحولوا الى أنصار للاحتلال بعد سقوط ملكية البوربون فى ثورة يوليو واعتبروها مسألة قومية لا حزبية .

كذلك واجهت فرنسا معارضة ضئيلة فى المحيط الدولى ، وساعدها على ذلك شهرة الجزائر بالقرصنة فى المجتمع الأوروبى وما تحمله من ذكريات تاريخية . - وقد استفل بوليناك هذه الظروف وراح يصور التدخل الفرنسى على أنه لصالح الحضارة عامة وأوروبا المسيحية بصفة خاصة . تدل على ذلك رسالة ١٠ مارس التى أبلغ بوليناك بواسطتها الدول الكبرى بقرار الحملة . وكانت حكومات الدول ما بين مؤيد مثل روسيا أو غير مكترث مثل بروسيا والنمسا ، حتى اسبانيا التى شعرت بغيرة من فرنس التى قد تنجح فيما فشلت هى فيه عدة مرات فى القرون السابقة ، سمحت باستخدام جزر البليار كمحطة للأسطول الفرنسى وبتأجير عدد كبير من السفن التجارية الاسبانية للحكومة الفرنسية لتعزيد الحملة . - هذا مع ملاحظة أن ساسة هذه الدول لم يعملوا كثيرا على ما ورد فى رسالة بوليناك من أن غرض الحملة تأديبى ، وليس أحداث تغيرات اقليمية فى حوض المتوسط ، والدليل على ذلك تعليق مترنيخ على النبأ بقوله « لا يعرض أكثر من أربعين ألف رجل للموت وينفق أكثر من مليون فرنك من أجل قطعة مروحة » . - وكانت بريطانيا وحدها هى التى ألحت فى المعارضة ، فان مذكرة بوليناك المشار إليها قد لمحت الى أن فرنسا مستشارة فيما بعد مع حلفائها لتثبيت النظام الجديد فى الجزائر على أسس من الحضارة والمدنية . ولكن أبردين وزير الخارجية البريطانية لم يطمئن الى تلك العبارة المبهمة ووضح فى رده بأن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تعامل فى هذه المسألة مثل بقية الحلفاء ، لأنها هى الدولة الوحيدة التى يهمها توازن القوى فى البحر المتوسط وقال فى رده بتاريخ ١٦ مارس « لا بد من توضيح هدف فرنسا من الحملة ، والا كان بوسعنا ان نرسل أساطيل الى الشواطئ المهددة بالفزو : لكننا لا نريد الحرب » . وهكذا اظهر وزير الخارجية البريطانية منذ البداية ان المعارضة لن تبلغ حد الاشتباك فى حرب مع فرنسا ، ومع ذلك فقد ألمح فى اصدار تعهد مكتوب ، حتى اضطر بوليناك الى توزيع منشور آخر على الدول بتاريخ ١٢ مايو ١٨٣٠ وضع فيه أهداف الحملة على النحو الآتى « للحملة هدفان رئيسيان : الأول يتعلق بفرنسا وحدها - وهو يشمل الانتقام للكرامة الوطنية وحماية مصالح

المؤسسات التي كانت لها امتيازات في عتابة وشرق الجزائر ، واستخلاص تمويض من الداي على ما ارتكبه من اعمال . والثاني يخص اوروبا بأسرها وهو منع الرق والقرصنة والاتارات التي ما زالت تدفعها بعض الدول الأوروبية . فاذا تمخضت الحرب عن سقوط حكم الداي ، فان فرنسا مستعدة من الآن لدعوة حلفائها لعقد مؤتمر دولي يناقش الوضع الجديد الذي يمكن اقامته في الجزائر لخير المسيحية جمعاء (1) .

والواقع ان الصحف البريطانية قد اختلفت في موقفها ازاء هذه الحملة فرجبت بها جريدة التايمز بينما هاجمتها صحف الاحرار ، ولكنها ركزت هجومها على علاقة الحملة باوضاع فرنسا الداخلية ، وكيف أنها محاولة لقتل الحريات وتوقعت لها الفشل ، ولم تكثر كثيرا بمسألة حفظ التوازن في البحر المتوسط . ويمكن القول عموما بان معارضة بريطانيا للحملة الفرنسية البحتة كانت اضعف من معارضتها لمشروع محمد علي . وربما اضافت ظروف بريطانيا الداخلية عاملا جديدا لاضعاف هذه المعارضة ، فقد كانت مشغولة في ذلك الوقت بالاصلاح الانتخابي وبازمة اقتصادية ، ولذلك رحب الانجليز بابعاد الجيش الفرنسي عن القارة الأوروبية في مثل هذه الظروف . وقد توقع بولينياك أن تخف هذه المعارضة أكثر بقدر ما تحرزه فرنسا من انتصارات حربية ، وهذا ما حدث فعلا حتى امكن للحكومة الفرنسية في النهاية أن تتخلص من الوعد الذي قطعت في مذكرة ١٢ مايو بعقد مؤتمر دولي بعد احتلال الجزائر . ولم يمنع هذا كله بولينياك من أن يتخذ كل الاحتياطات بعد خروج الحملة الى البحر من مواجهة احتمال تدخل الاسطول البريطاني وكان يفكر في اجتياز حدود بلجيكا في هذه الحالة .

اما المعارضة الدولية الأخرى التي تستحق الذكر ، فقد أتت من الدولة العثمانية . ومع أن فرنسا لم تكثر لها بتاتا لعدم وجود قوة عسكرية تؤيد اعتراضها ، فانها مع ذلك قد دخلت في أخذ ورد مع الباب العالي كسبا للوقت . وقد تدخلت حكومة الأستانة على أساس أنها تستطيع إجبار الداي على الاعتدال مع فرنسا ، وليس على أساس الاحتجاج على تعدى دولة أجنبية على إحدى الولايات التابعة لها ولو اسما . وقد ثبت عجز الدولة العثمانية عن الوساطة لحل المشكلة منذ أن فشل مبعوثها خليل أفندي في الوصول الى الجزائر سنة ١٨٢٩ . فلما تقرر ارسال الحملة

---

(١) نشرت وزارة الحربية والحكومة الفرنسية بالجزائر معظم الوثائق المتعلقة بالحملة . ولكننا نشير هنا الى بعض المراجع الوثائقية التي في متناول يدنا :

(1) Netement (2) Gothereau. (3) Esquer.

نهائيا ، بعثت استانبول بشخصية أكثر أهمية هو ظاهر باشا ، من رجال البحرية العثمانية ، وحصلت له من السفارة الفرنسية على موافقة بالمرور عبر الحصار بشرط أن ترافقه سفينة واحدة غير مسلحة . وكان ظاهر باشا يذيع بأنه قادر على اقالة الداي . ولذلك أعلن حسين باشا أنه لن يستقبل مبعوث الدولة العثمانية وسخر منه كما سخر من محمد علي من قبل (١) . ولم يحتج الداي الى مقاومة المبعوث السلطاني لأن قائد الحصار لم يعترف بجواز مروره فوجهه الى طولون فوصل اليها في ٢٧ مايو أي بعد قيام الحملة بيومين ، وهناك احتجز في الحجر الصحي .

وفي هذه الأثناء كتب ظاهر باشا الى بولنيك ، فكان رده هو السؤال عما اذا كان يحمل سلطات كاملة للتفاوض . وعلى كل فقد فات الاوان لأي مباحثات جديدة لأن الحملة كانت قد نزلت بأرض الجزائر ، ومع ذلك لم يستبعد بولنيك تماما فكرة اشراك الدولة العثمانية في حل المشكلة الجزائرية ، اما كسبا للوقت أو لاستخدامها في حالة قيام معارضة بريطانية جديدة ، ثم ان الهدف من الحملة لم يستقر بعد . وقد كان من بين الاحتمالات تسليم الجزائر الى حكومة استانبول بعد حصول فرنسا على امتيازاتها . ويبدل على ذلك الرسالة التي بعث بها بولونيكا الى سفيره في استانبول جيمينو بتاريخ ١٧ يوليو فقد قال فيها بأن أهداف الحملة قد وضحت الآن ويحتم علينا واجب الصداقة للدولة العثمانية ان نشركما في ثمارها . ثم عرض إعادة الجزائر على الدولة بشرط ان تمتد الوسائل التي تنشر بها الحضارة طبقا لما يشير به المؤتمر الدولي الذي سينعقد في باريس . والظاهر ان بولنيك لم يكن قد تحقق بعد من نتائج الحملة في ذلك التاريخ لأنه بعد أيام حث سفيره على التباطؤ في مقاضاة الباب العالي ، وقال ان فرنسا لا تنكر على الباب العالي حق الاهتمام بالجزائر ولكن لعامل الدين فقط ، ثم تلاشت بسرعة فكرة إعادة الجزائر للدولة العثمانية بمجرد أن تثبت مركز الفرنسيين فيها . وسبق بورمون الى الاعتراض بشدة على هذه الفكرة وإرسل خطابا بهذا المعنى الى بولنيك في ١٥ يوليو ١٨٣٠ منبها الى ضرورة الاحتفاظ بهذا الكسب السهل .

(١) تروى بهذه المناسبة قصة طريفة ، تدل على عدم فهم الداي لأحوال العالم الخارجي . فعند ما بلغ الداي حسين أمر المباحثات التي تجري مع محمد علي بشأن تدخله في الجزائر ، علق بقوله ( قل للبasha يأكل فول ) وقد بلغت هذه العبارة محمد علي فأسرها في نفسه . ثم شاءت الأقدار بعد سقوط الجزائر أن ينتهي المطاف بالداي الى الإقامة في مصر . وتعمد محمد علي اطلاعه على منجزاته العمرانية ، ثم سخر منه قائلا ان الفضل في ذلك كله يرجع الى أكل الفول .. انظر « تحفة الزائر » .



خرجت الحملة من قاعدة طولون البحرية في ٢٥ مايو سنة ١٨٢٠ وقد ضمت ٢٧ ألف مقاتل علاوة على ٢٠ ألفا من رجال البحرية . وكان الأسطول يتألف من أكثر من مائة سفينة حربية بالإضافة إلى عدد أكبر من السفن التي استئجرت للمساعدة . وقد عين الأميرال دي بيريه قائداً للأسطول ، ولكن التعليمات كانت تقضي بخضوعه لبورمون القائد العام في حالات الخلاف ، ذلك أن الرأي السائد في البحرية كان يميل إلى الاعتقاد بصعوبة الحملة . وكان مشكوكا في ولاء دي بيريه وأنهم بأنه توكأ في عبور البحر فلم يصل إلى المكان المحدد للنزول إلا في ١٢ يونيو . وقد أحسنت القيادة اختيار مكان النزول وهو خليج سيدى فرج الواقع على بعد ٢٥ كيلو مترا غربي مدينة الجزائر . وقد حرصت الحكومة الفرنسية على اغراء باي تونس بالتعاون معها ، وفعلا تفاضى الباي عن بيع التونسيين المزن للحملة ، لكنه لم يذهب إلى حد إرسال قوات لمحاربة الداي كما طلبت فرنسا .

كذلك استخدمت تونس طريقا لارسال المنشورات المكتوبة يدعوية التي تحث الجزائريين على الاستسلام . وقد ارتكب الفرنسيون في هذه المنشورات نفس الخطأ الذي ارتكبه في مصر ، حيث برروا تدخلهم على أنه محاولة لتحرير العرب وأهل البلاد من الاضطهاد التركي . ووعد المنشور باحترام أملاك العرب والقبول لغلان . وطلب إليهم التعاون مع الجيش الغازي .

كانت تعليمات بورمون تقضي بالآسعى للمفاوضات فيكون هدفه دائما هو احتلال الجزائر ، إلا إذا عرض الداي الصلح قبل نزول الحملة إلى البر فيمكنه قبول المبدأ . على أساس شروط قاسية ، ويجب على كل حال تسليم الأسلحة والحصون الخارجية واحتلال الجزائر مؤقتا إلى أن تنفذ تلك الشروط ، ومن بينها سفر وفد من كبار الشخصيات للاعتذار للدي الحكومة في باريس ، والتعهد بالنقاء الرقب والقرصنة والاتاوات نهائيا . ودفع غرامة قدرها خمسون مليون فرنك . وهو ما يعادل نفقات الحصار والحملة وما ارتكبه الداي من تعد على الوفد الفرنسي أثناء مفاوضات سنة ١٨٢٩ ، ويعود الداي إلى تبعية الدولة العثمانية فيشبهه السلطان ويعين خلفاءه ، ويجدد الداي امتيازات فرنسا السابقة لصيد الأصداف مقابل عوائد سنوية ، وأخطر من ذلك كله يتنازل عن جزء من الساحل يمتد من منابة وخليجها حتى الحدود التونسية ويعترف بسيادة فرنسا عليه .

وتدل هذه التعليمات على أن الحكومة الفرنسية لم تكن حتى قيام

الحملة قد استقرت بعد على فكرة احتلال الجزائر ، واستمر هذا الفموض الى ما بعد نزول الحملة - ففي ٢٦ يونيو تداول مجلس الوزراء الفرنسي في مستقبل الجزائر - وطرح امامه عدة احتمالات لحل المشكلة - منها الإبقاء على الداي ولكن بعد ان تشذب قوة النيابة العسكرية والسياسية - ومنها تسليم الجزائر للباب العالي حتى يقيم فيها حكومة منظمة ، ثم تقسيم ساحل الجزائر بين دول المتوسط المسيحية ، واشراك انجلترا معها في هذا التقسيم - او تحطيم حصون الجزائر ومسح الميناء من الوجود - واحتلال فرنسا لقطعة من الساحل الشرقي ، وكانت عناية وخليجها دائما هي مطمح الفرنسيين في هذه الحالة ، ثم كان من هذه الاحتمالات احتلال الجزائر احتلالا شاملا واتخاذها مستعمرة للمهاجرين الأوربيين .

وقد ظهر ان بولينياك اميل الى فكرة تسليم الجزائر للدولة العثمانية - بشرط حصول فرنسا على امتيازات هائلة كاشتراط موافقتها على تعيين الباشا - وهو ما لم تقبله الدولة العثمانية - وقد رأينا كيف ان هذا الاحتمال قد تلاشى بمجرد الاستيلاء على العاصمة ، كذلك استبعد احتمال بقاء الداي وتقسيم البلاد - اما فكرة الاحتلال الشامل والاستعمار : فقد علق عليها أحد الوزراء بقوله « اذا ساءلنا الكبرياء الوطني فلا شك انه يعلى علينا الاحتفاظ بالغنم - لكنني اعترف ان هذا الحل أبعد عن مصالحنا الحقيقية ، فمن المؤكد اننا لا نفهم شيئا في اصول الاستعمار كما يشهد التاريخ - كما ان نجاح مشروعاته يتطلب روح الاستقرار والمنهج في العمل ويستدعي اتفاق مبالغ كبيرة لن يوافق عليها البرلمان - والحل الأمثل هو تحطيم حصون الجزائر واحتلال جزء من الساحل » ولا شك ان هزيمة الداي البريعة هي التي رجحت كفة الاحتلال .

صمم الداي على المقاومة واخذ يستعد لملاقاة الفرنسيين ، وظهر شعب الجزائر في الازمة تضامنا كاملا ، فارسل حكام الاقاليم الثلاثة ما استطاعوا جمعه من الجند لمساعدة الأوجاق ، بل ساهمت القبائل ، كل حسب قدرتها ، بارسال عدد من ابنائها للجهاد ، حتى تجمع لدى الداي ٦٠ ألف مقاتل ، وقيل ايضا بخروج بعض المتطوعين من طرابلس - ولكن الداي ارتكب عدة اخطاء في تنظيم الدفاع ، منها تعيين صهره ابراهيم اغا رئيسا للقوات التي نيط بها ملاقاته الفرنسيين ، وهو غير كفء - ومنها انه ابقى معظم المتطوعين من القائل بعيدا عن المدينة توفيرا للنفقات - واهم هذه الأخطاء هو عدم ملاقاته الفرنسيين عند النزول الى البر ، وانظروهم في الحصون التي تحمي مدينة الجزائر اعتقادا بأنها لا تقهر .

وقد اختار ابراهيم اغا هضبة اسطى والي ( مصطفى والي ) لتكون خد

الدفاع الاول عن المدينة : واذا قورنت هذه المعركة بوقعة الاهرام ، التي  
فر فيها المماليك بسرعة ، يمكن القول ان الجزائريين قد صدوا نسيبا امام  
اسلحة الفرنسيين الحديثة وكبدوهم بعض الخسائر . وربما تغير وجه  
المعركة لو ان القبائل لم تنسحب منها بسرعة .

عول الداي حسين بعد ذلك على برج الحسن او حصن الامبراطور الذي  
هزم عنده شارل الخامس منذ ثلاثة قرون ، والذي يحى مدخل المدينة  
الجنوبى . وقد ضرب عليه الفرنسيون حصارا محكما ، وبمجرد سقوطه  
قعد الداي حسين ثقته بنفسه وقبل التسليم بالشروط التي املأها عليه  
برمون في ٤ يوليو ، وتقضى هذه الشروط بالآتي .

١ - تفتح المدينة في اليوم التالي للقوات الفرنسية وتسلم اليهم  
القصبة وجميع الحصون .

٢ - يكون للداي حق اختيار المكان الذي يريد الاقامة فيه خارج  
الجزائر . واذا اراد الاقامة في البلاد فانه يتمتع بحماية فرنسا على  
شخصه واهله وامواله .

٣ - وينص الشرط الثالث على ضمانات معاملة لاكتشارية .

٤ - تتمتع فرنسا باحترام الشعائر الدينية للسكان ، والا تعرض  
لهم في املاكهم او صناعاتهم او تجاراتهم .

ومع ذلك فقد اسف بعض ضباط الحملة لانه كان من الممكن في رأيهم  
دخول المدينة دون تقديم اى تعهد ، وخاصة التمتع باحترام املاك الاهالي ،  
مما اظهر فرنسا فيما بعد بمظهر المعتدى على شروط التسليم (١) . فمن  
المعروف ان فرنسا قد توسعت فيما بعد في مصادرة الاملاك الوطنية ،  
كذلك لم يراع البند الخاص باحترام الشعائر الدينية حينما حول الفرنسيون  
المسجد الكبير الى كندرائية .

وفي صباح ٥ يوليو سنة ١٨٣٠ دخلت القوات الفرنسية المدينة  
العتيدة دون مقاومة . واستولت على ما في خزائن القصبة من اموال . وقد  
جرت الشائعات بان بعض قادة الجيش الذين دخلوا القلعة نهبوا خزائن  
الحكومة . وجرى تحقيق في هذا الامر وتبادل المسئولون التهم ، ولكن  
اقفل الموضوع حرصا على سمعه جيش الاحتلال في بلد احتل حديثا .

فيما يتصل بنص

Pelissier Vol. I. P. 37-79. (١) انظر مثلا

الشروط والتعليق عليها .

ومع ذلك فقد غنم الفرنسيون ما قيمته ٢٥ مليون فرنك . مما يزيد على نفقات الحملة والحصار بـ ١٢ مليون .

أما الداي حسين فقد خبر في المكان الذي يود الإقامة فيه فاختار مألطة ولكن رفض طلبه ، ثم وقع اختياره على نابولي وسمح له الفرنسيون بالذهاب إليها وحمل كمية كبيرة من الأموال .

ومن هناك قام الداي حسين بعدة محاولات تافهة لاسترداد الجزائر ، لم تؤد إلا إلى طرده من إيطاليا بضغط من الحكومة الفرنسية فذهب إلى مصر في ضيافة محمد علي ! حيث أقنعه الباشا بالاقلاع عن هذه المحاولات .

أما بقية الجند العثمانيين فقد رحل منهم ٢٥٠٠ إلى الأناضول وهم الذين يكونون الفرقة الانتكشارية .

هكذا انتهى عهد النيابة العثمانية التي عاشت نحو ثلاثة قرون تشهد بقوة المسلمين في الحوض الغربي من البحر المتوسط .

## الفصل السادس

### الاحتلال ومقاومته

١

تم سقوط مدينة الجزائر بسرعة أدهشت القيادة نفسها حتى اعتقد بورمون أن بقية النياية ستسلم تبعا للعاصمة ، وكتب الى بولينياك في ٧ يوليو ، بأنه يكفي خمسة عشر يوما فقط للانتهاء من اخضاعها . ثم أتت بعض الحوادث مؤكدة لهذا الاعتقاد ، فقد أعلن مصطفى بومزراق حاكم تيطرى اعترافه بالتبعية للفرنسيين ، ثم تم الاستيلاء على غنابة بسهولة . ومن الملاحظ أن القيادة سارعت الى احتلال الميناء تمشيا مع الخطط التي ترمى الى ضم هذا الجزء من ساحل الجزائر الشرقي وكذلك أعلن حسن باشا حاكم وهران اعترافه بتغيير الحكومة ، واكتفت فرنسا بهذا الاعلان ولم ترسل قوات لاحتلالها قبل يناير ١٨٣١ .

والظاهر أن كثيرا من الحكام الأتراك القدامى كانوا مستعدين للتعاون مع الغزاة على أمل أن يحتفظوا بمناصبهم وامتيازاتهم كما كانوا على عهد النياية ، وشاركهم في هذا الموقف بعض الشخصيات الوطنية . ففي أواخر شهر يوليو اقبل ابن زمون زعيم قبائل القليسة وعرض التعاون مع الحكومة الفرنسية باسم عرب النتيجة ، بشرط أن لا تتدخل الإدارة في حياة السكان ولا تحتل بلادهم . ولكن هؤلاء الزعماء الوطنيين على وجه الخصوص تحولوا عن موقفهم حينما لاحظوا أن الحكام الجدد يريدون توسيع رقعة احتلالهم خارج المدن الساحلية ، يدل على ذلك موقفهم من المحاولة الأولى التي قام بها بورمون للتوغل في الداخل بقصد احتلال بليدة وذلك بناء على اتفاقه مع بومزراق ، وحينما اقترب من المدينة ، فاجأته قبائل النتيجة بحرب الكمين ، التي ستشتهر بها المقاومة الجزائرية فتراجع بورمون الى العاصمة في حالة ذعر شديد .

ولم تلبث أنباء ثورة يوليو في باريس أن وصلت الى الجزائر ، فدغمت جميع تلك العوامل حاكم تيطرى الى تغيير موقفه باعلان الخروج على الفرنسيين .

وهكذا بدأت صعوبات الاحتلال تتضح ، وفي نفس الوقت شددت المعارضة هجومها على الحملة باثارة موضوع السراقات تارة ونفقات الاحتلال تارة أخرى . وكانت النتيجة أن خففت القوات المحتلة الى الثلث ، ولجأ الجنرال كلوزيل الذي عين خلفا لبورمون الى تجنيد العناصر الوطنية ، التي عرفت بالزواف ، من بين القبائل التي اعتادت الخدمة العسكرية على عهد النيابة ، ولكنه ظل عاجزا عن تنفيذ خطته التوسعية .

ولم يخطئ الفرنسيون في تقدير الموقف من الناحية العسكرية فحسب ، بل دلت تصرفاتهم في هذه الفترة الأولى على جهل تام بالأوضاع الاجتماعية ، وقد اشرنا الى انهم دخلوا الجند الانكشارية بعد أن هددوهم بحسب جميع امتيازاتهم اذا بقوا في البلاد (1) ، لانهم اعتقدوا بأن طبقة الحكام العثمانيين هي التي تحول دونهم والسيطرة على الجزائر . ولكن سيتبينون فيما بعد أن هذه الفئة من الجند المحترفين كانت مستعدة للخدمة في أي جيش يضمن لها امتيازاتها الاجتماعية . وعلى العكس عول الفرنسيون على تعاون العناصر الوطنية ، ثم تبين بعد قليل خطأ نظرتهم فقد كان من بين العناصر الوطنية التي اشتهرت بصلاية المقاومة مجموعة من البربر سكان الجبال تعرف بالقبائل . ولم يتنبه الفرنسيون الى هذه الحقيقة . ويمكن القول بأن هذا العنصر هو الذي حمل لواء المقاومة ولم يتم اخضاعه الا بعد سبعة وعشرين عاما ، كما انه هو الذي تولى قيادة ثورة الجزائر الكبرى سنة ١٨٧١ تلك الثورة التي تعد نهاية المقاومة المسلحة الى ان تبث الحركة الوطنية الحديثة .

اما العناصر التي اعتمد عليها الفرنسيون فلم تكن ذات أهمية في البلاد ، وهي تتألف عادة من أبناء مهاجري الاندلس المشهورين بالنشاط التجاري وحب المغامرة ، ثم اليهود بحكم معرفة بعضهم باللغة الفرنسية ، فاستعانت الاسر الكبيرة في الجزائر ووهران وهجرت المدن المحتلة الى الداخل .

وسنحاول في هذا الفصل ان نتتبع حلقات المقاومة في مراحلها الرئيسية على النحو التالي :

اولا : من ١٨٣٠ - ١٨٣٢ ويمكن تسمية هذه الحقبة بالفترة المائعة .

ثانيا : ظهور الأمير عبد القادر وتثبيت سياسة الاحتلال المحدود .

(1) Gothereau P. 171 — Esquer chap. 14.

- ثالثا : الاحتلال الشامل وحرب الإبادة حتى تسليم الأمير عبد القادر .
- رابعا : المقاومة في الواحات الجنوبية وبلاد القبائل من ١٨٤٨-١٨٥٧ .
- خامسا : الانتفاضات الأخيرة ولا سيما ثورة المقراني سنة ١٨٧١ .

وقد وصفنا الفترة من سنة ١٨٣٠ - سنة ١٨٣٢ بالميوعة ، لأن فرنسا لم تستقر على سياسة واضحة من جهة ، ولأن عناصر المقاومة في الجزائر لم تتبلور بعد من جهة أخرى . فقد قررت ملكية يوليو الاحتفاظ بالجزائر بالرغم من أن الحملة قد اعتبرت يوما ما عملا شخصيا لشايل العاشر ، فلم يكن معقولا التخلي عن هذا الكسب السهل خاصة وأنه لم يتم معارضة دولية في وجهه . ولكن هذا لم يمنع سحب جزء كبير من الحملة توفيراً للتفقات التي كان البرلمان يعترض أساسا على السياسة الجزائرية بسببها ، ولذلك دار جدل عنيف بين المسؤولين في فرنسا حول السياسة التي يجب اتباعها في الجزائر . فرأى فريق الاكتفاء باحتلال المناطق الساحلية وترك الداخل للزعماء الجزائريين والاتفاق معهم أن أمكن ، وبهذه الطريقة يمكن الاحتفاظ لفرنسا بمكاسبها وتوفير الأموال والأرواح في نفس الوقت . وهذا ما يعرف بسياسة الاحتلال المحدود . وما لبثت أن اصطدمت هذه السياسة بمعارضة ، وبنى المعارضون حجتهم على أساس أن الاحتلال المحدود لا يمكن أن يكون دائما . وذكروا بمصير الجيوب الإسبانية الساحلية ، وبأن الرومان لم يحتفظوا بحكمهم لشمال أفريقيا إلا بفضل توغّلهم في الداخل حتى الصحراء وإقامة الحصون على حافتيها . غير أن المعارضين انقسموا إلى فريقين : فريق استنتج من عدم إمكان تحقيق الاحتلال المحدود فكرة الانسحاب من الجزائر خاصة بعد أن تبين عزم الجزائريين على المقاومة . وفريق آخر رأى أن الانسحاب يتعارض وهيبة فرنسا ، وبالتالي فلا بد من احتلال الجزائر احتلالا شاملا .

ولذلك أرسلت لجنة برلمانية إلى الجزائر للتحقيق في هذا الموضوع ، فأنتهت في تقريرها إلى ضرورة الاحتفاظ بهذا ( الكسب القومي ) وما يستحق الانتباه أن المبررات التي بنت عليها البعثة تقريرها تنسم بالروح العاطفية . فهي تقول مثلا لا يجوز التخلي عن أرض ( سبال عليها الدم الفرنسي ) وهذا يشعرنا بأن أغلب الفرنسيين كانوا يرون عدم فائدة الجزائر من الناحية العملية . ولا أدل على هذا التردد من أن كلوزيل . وهو المعروف بميله إلى توسيع الاحتلال . قد دخل في مفاوضات مع باي تونس بشأن تولية أحد أحوته لحكم إقليم قسنطينة ، وأحد أقاربه الآخرين لحكم إقليم وهران نظير الاعتراف بالبعثة لفرنسا .

ويمكن استخلاص أهم عناصر المقاومة الجزائرية في هذه الفترة الأولى على النحو التالي :

أولاً : الحاميات العثمانية القائمة هنا وهناك في الداخل والتي تتألف غالباً من القوغلان ، وقد انقسمت هذه الحاميات فاندمج بعضها مع العناصر الوطنية في المقاومة بينما فتحت بعض الحاميات الأخرى حصونها لجيش الغزاة . ومن أشهر الحاميات العثمانية في تاريخ المقاومة الجزائرية : حامية قسنطينة التي كان يقودها أحمد بك .

كان أحمد بك حاكماً لواحة بسكرة في الجنوب الشرقي وتتبع ولاية قسنطينة . فلما سمع بغزو الجزائر انتقل إلى عاصمة الأقليم وظل صامداً في وجه الفرنسيين حتى سنة ١٨٣٧ . وبفضل جهوده تمسرت الحملات التي أرسلت لاحتلال الوادي الشرقية ، فاحتلت بجاية وعناية وأخلت أكثر من مرة من سنة ١٨٣٠ - سنة ١٨٣٣ وذلك بسبب تهديد طرق الاتصال بها برا .

ثانياً : في إقليم تيطرى حيث تزعم يومزراق القبائل العربية حتى سهل المتيجة المجاور للعاصمة ، وفشل الفرنسيون في التوغل إلى مدينة مرتين ، حتى اضطر بيرترن إلى مهادنة أهل المتيجة وفتح مدينة الجزائر لتجارعتهم .

ثالثاً : في الغرب اقتصر الاحتلال على مدينة وهران ، فهجرته الأسر الإسلامية . الكبيرة إلى المدن الداخلية في الأقليم مثل معسكر وتلمسان . وتعاونت مع القبائل لحفظ استقلالها . وهم الذين فكروا في الاحتماء بسلطان مراكش فأرسل إليه أهل تلمسان يعرضون تبعيتهم ، ولكنه لم يرسل نائباً عنه إلى المدينة إلا بعد أن تحقق من أن الفرنسيين لا يطمعون فيها . وهذا يدل على أنه لم يكن الشخص الذي يعول عليه ، وفعلاً سحب نائبه من المدينة بمجرد احتجاج الفرنسيين وظهور إحدى سفنه أمام طنجة .

وعلى الجملة لم يكن هناك تنسيق بين عناصر المقاومة الجزائرية في هذه الفترة . وكان من الممكن أن تنهار أنهاراً مبكراً خاصة وأن الدوق دي روفيجو ، الذي عين حاكماً عاماً على الجزائر من ديسمبر ١٨٣١ - مارس ١٨٣٣ ، كان مشبعاً بفكرة القهر وحب القتال للذاته . ويمكن القول بأنه هو الذي افتتح حرب الإبادة . فبمناسبة اغتيال أحد الجزائريين مر أعوان فرنسا شن روفيجو غارة على القبيلتين المتهمتين بقتله في سهو النتيجة فأبادهما عن بكرة أبيهما .

وقد جاء ظهور الأمير عبد القادر بمثابة افتتاح مرحلة جديدة في حركة المقاومة ، فهو الذي حاول أن يجمع العناصر المشتتة التي رأيناها في المرحلة السابقة لتشكل شبه حركة وطنية جزائرية جديدة .



## الأمير عبد القادر : التصاعد من ١٨٢٢ - ١٨٢٩

تعتبر حركة الأمير عبد القادر الحلقة الرئيسية في تاريخ المقاومة الجزائرية ، فهي تمتد خمسة عشر عاما منذ انتخاب القبائل للأمير في وهران سنة ١٨٢٢ الى تسليمه للفرنسيين في آخر سنة ١٨٤٧ . ويمر تاريخ الأمير عبد القادر بمرحلتين متميزتين : المرحلة الاولى تبدأ من انتخابه وتنتهى سنة ١٨٢٩ . حين بلغت قوة الأمير ذروتها بعد أن أصبح يسيطر على ثلثي الجزائر تقريبا . وتبدأ المرحلة الثانية بانقطاع الصلح بينه وبين الفرنسيين في نوفمبر ١٨٢٩ الى أن سلم لهم بعد ثمانى سنوات من كفاح مرير .

وينتمى الأمير عبد القادر بن محيى الدين الى احدى القبائل العربية . النازلة قرب مدينة معسكر عاصمة وهران القديمة . وهى قبيلة هاشم . ويبدو أن أسرته كانت تحتل مكانا بارزا فى القبيلة . لأن والده لعب دورا هاما فى الثورة التى قامت ضد الحكم العثماني فى وهران قبيل الغزو الفرنسى كمظهر من مظاهر الصراع بين الطرق الصوفية ذات الطابع الوطنى وبين الادارة التركية . وقد ادى هذا الى القبض عليه ذات مرة سنة ١٨٢٦ بواسطة حسن باشا حاكم وهران . وكان حينئذ متاهبا للحج . ولكنه اطلق سراحه بعد التحقيق . وقد صحب عبد القادر اياه فى الرحلة الى بلاد المشرق حيث زار العراق ومصر علاوة على الحجاز . ويقال انه اعجب أثناء زيارته لمصر بالتنظيمات والاصلاحات التى ادخلها محمد على على البلاد . وانه سيجاول فيما بعد النسيج على منواله بما فى ذلك الاستعانة بالاوربيين لاقتباس اساليب الادارة الحديثة وخاصة فى المجال المسكرى . وكما اعتاد المؤرخون القدامى أن ينسبوا الى عظماء بلادهم بعض الحوادث الخارقة التى تنبىء عن مستقبلهم . فقد روى مترجمو الأمير أن الشيخ عبد القادر الجيلاني ظهر لوالده أثناء زيارته للعراق ، وتنبأ لعبد القادر بملك المغرب .

وحين عاد محيى الدين وابنه الى الجزائر وجد الكارثة العظمى قد حلت بها . واتفق رحوعهما مع تولى أحد الحكام المتعسفين لمدينة وهران ، هو الجنرال بويه : وقد عبر عن آرائه فى الجزائريين بمثل قوله « لكى نمدن العرب يجب أن نستعمل وسائل مثل وسائلهم غير المتحضرة » . يعنى بذلك انه يبرر سياسة حرب الإبادة .

ولما يسى اهل وهران من مساعدة سلطان مراکش لهم سنة ١٨٢٢ . حاولت القبائل ان تتخذ عملا حاسما من تلقاء نفسها وتحاصر وهران والمدن الساحلية حتى تقطع على الفرنسيين امكانيات ارسال المدد . ولكن الحاميات التركية التى كانت ما تزال موجودة فى موانئ مستغانم وارزو انسدت عليها هذه الخطة حين دعت الفرنسيين للدخول الى حصونها . وشعر الوهرانيون بضرورة زعامة موحدة ، وفى صيف سنة ١٨٢٢ اجتمع زعماء ثلاث من القبائل : هى هاشم ، وغربة وبنو عامر : وكلها قبائل عربية مثل معظم اهل وهران . وعرضوا على الشيخ محيى الدين ان يتولى قيادتهم فى الجهاد . ولكنه رفض معتذرا بكبر سنه وأشار الى كفاءة ابنه عبد القادر فتمت له البيعة وكان فى ذلك الوقت قد بلغ الرابعة والعشرين من عمره .

ومن الواضح ان هذه القبائل لم تبحث عن اقامة ملك وراثى ، وانه كان همها هو مواجهة الظروف المصيبة التى طرأت على البلاد . لذلك تمت البيعة : كما يسميها مترجمو الامير تحت تأثير فكرة الجهاد الدينى وبتأييد من رجال الطرق الصوفية . ولا ادل على ذلك من ان الامير عبد القادر كان يعترف بالسيادة العليا لسلطان مراکش . اظهر الامير عبد القادر براعة فى احكام الخطط ، فقد بدا بمراقبة القبائل النازلة حول المراكز الفرنسية . وبواسطة الوعظ الدينى تارة وبالتهديد باستخدام القوة تارة اخرى . الزمها اولا بقطع التموين عن الفزة والهجرة من الاراضى المحتلة . ثم رأى ضرورة اتخاذ عاصمة لتكون مقرا له فوق اختياره على مدينة معسكر . ولم يكن اتخاذ ميناء على البحر باقل اهمية للامير الذى طمع فى الاتصال بالدول الاجنبية ليستفيد منها ، سواء باستيراد السلاح او للتأثير الدبلوماسى على الفرنسيين . وقد استطاع الامير ان يسط نفوذه على ميناء اريزو غرب وهران . ولكن الفرنسيين شعروا بخطورة اتصال الامير بالخارج . فدبر له ديميشيل ، الذى خلف بويه حاكما على وهران . مؤامرة بالاتفاق مع قاضى المدينة ادت الى سقوطها فى ايدي الفرنسيين . ولكنه عجز تماما عن اقراء القبائل التى كان محتاجا اليها للتموين لان الامير اذاع فتوى ، « ان كل من ساعد الفرنسيين اورد عن دينه » . لذلك اطلق على القبائل الخاضعة للفرنسيين اسم المنتصرة . وبذا ظلت مشكلة التموين المشكلة الاساسية التى واجهت ديميشيل ، فانتهاز فرصة اسر اربعة من ( المنتصرة ) واقتنح فى سبتمبر ١٨٢٢ مراسلاته مع الامير ، بداها ببعض خطابات الاحتجاج . ولم يجب عليه الامير الا فى المرة الثالثة ، وحتى عندما اجاب كان رده جافا . فصمم ديميشيل على مقاتلته .

بدا الامير فى اتباع خطته الحربية الجديدة فى المارك التى دارت اواخر سنة ١٨٢٣ وهى القائمة على عنصر المفاجأة وعدم مواجهة الفرنسيين

في الميدان المكتشف . واحس ديمشيل انه ليس من السهل التغلب على عدو يتبع مثل هذه الخطط ، وفكر جديا في الطريقة التي تؤدي الى مصالحته . وعندما ذكر الامير في جوابه بأنه لا يستطيع اعادة الاسرى لعدم وجود معاهدة تلزمه بذلك ، انتهز ديمشيل الفرصة وأشار عليه بإمكان التسوية . وقبل الامير هذه الفكرة على ان يوضح ديمشيل اسسها (١) .

وفي يناير ١٨٣٤ أرسل الامير وزير خارجيته مولود بن عراش الى وهران حيث قدم له ديمشيل المبادئ التي يمكن توقيع الاتفاق على اساسها ، ومن أهمها تحديد كميات المؤن التي يجوز للفرنسيين شراؤها من وهران : وانهاء حالة القتال . وفتح المناطق الخاضعة للامير للتجارة الفرنسية وكذلك تفتح للرحالة والمسافرين بشرط حصولهم على جواز سفر من الامير . ويجب على عبد القادر بعد ذلك رد ما لديه من أسرى فرنسيين ، والتعهد برد الفارين من الجيش .

رأى عبد القادر امكان قبول هذه الشروط فوقها بالرغم من انه كان يريد ادخال تعديلات عليها . وقد أتاح هذا التسرع لديمشيل التلاعب في تعديلات الامير . وكانت هذه التعديلات تتناول الأمور الآتية :

تحديد معنى حرية التجارة فتشمل حرية تجارة الاسلحة ، وان يكون للامير اشراف على ميناء أرزيو حتى يتمكن فعلا من ممارسة هذا الحق . وان يكون استيراد الفرنسيين لمواد التموين محدودا بحاجة مدينتي وهران ومستغانم . وطلب في التعديلات أيضا ان يكون الشرط الخاص باعادة الفارين منطبقا على الطرفين . وطالب بأن لا يكون لحاكم الجزائر اى سلطة على المنطقة التابعة له ، والنص على حرية خروج المسلمين من المناطق المحتلة .

غير ان ديمشيل لم يوقع هذه التعديلات كما كان يتوقع عبد القادر ولم يرددها اليه بالرفض ، وانما اضافها الى الشروط الموقعة وجعلها وثيقة واحدة بعد ان حذف من تعديلات الامير شرطين لم يوافق عليهما . وهما الشرط الخاص بتحديد تموين الفرنسيين ، واشراف الامير على ميناء أرزيو . واعتبر ان الوثيقة قد وقعت على هذا النحو . ولا يوجد لدينا ما يؤكد اطلاع مندوب الامير في وهران على تصرف ديمشيل بالاتفاقية .

---

(١) انظر نص الرسائل المتبادلة بين ديمشيل والامير . تحفة

وعلى كل فانه بعد توقيع ديميشيل لهذا النص في ٢٨ فبراير ١٨٣٤ - وصلت اليه تعليمات مخالفة من الحكومة الفرنسية - حيث طلبت شروطا متممة كاساس لتوقيع الصلح - ومن بين هذه الشروط الاعتراف بالسيادة لفرنسا ودفع جزية سنوية واخذ رهائن من الأمير - وان يكون شرأؤه للأسلحة مقصورا على فرنسا - بيد ان ديميشيل حاول التخلص من هذا الموقف الحرج - فرد على حكومة باريس بأنه يمكن تجاهل الشروط التي قدمها الأمير حيث أن شروطه هو قد وقعها الأمير بخاتمه - وهذا يرينا الى أي حد كانت الحكومة الفرنسية تتجاهل القواعد المتبعة دوليا حينذاك عند تعاملها مع الأمير الجزائري -

والمؤرخون الفرنسيون الذين يرون - رغم هذا التلاعب - ان ديميشيل تساهل مع الأمير - يعللون هذا التساهل بسببين مختلفين : فهو اما أن يكون قد قام بهذا العمل ليثبت لنفسه استقلاله عن الحاكم العام في الجزائر ، واما أن يكون قد تساهل لانه يؤمن بأن صداقة الأمير تقوى نفوذ الفرنسيين - وتنفى الوثائق الفرنسية اعتماد حكومة باريس للوثيقة التي وقعها ديميشيل - وذكر أيضا ان ديميشيل أخفى المعاهدة عن حكومته (١) - بينما يؤكد صاحب كتاب التحفة ، وهو ابن الأمير عبد القادر - توقيع حكومة باريس على معاهدة ديميشيل ، وليس هذا بعيدا عن الصواب لأن ديميشيل ظل طوال العام التالي يقدم للأمير مساعدات كبيرة حتى انه عاونه ضد الاضطرابات التي قامت في وجه حكومته في الداخل - فلو كانت حكومة باريس تستنكر هذه السياسة - ما أبقت على ديميشيل حاكما على وهران طوال هذه السنة - ويعترف مترجمو الأمير بتيمة تلك المعونة الفرنسية - وقد شملت التزويد بالأسلحة والمدربين العسكريين -

واجه عبد القادر بعد توقيع الصلح صعوبات جديدة ، أهمها عودة النزعة القبلية الى الظهور - واتخذت هذه القبائل سببين لتبرير الثورة على حكومة الأمير : السبب الأول هو أن القبائل تضررت من دفع الضريبة الإضافية التي فرضها الأمير أثناء فترة القتال ، فقالوا انه لا يوجد مبرر لها بعد توقيع الهدنة - والسبب الثاني : هو حشد بعض رؤساء القبائل للنجاح الذي أحرزه عبد القادر - واتخذ الحساد من توقيعه للهدنة مبرر لبث الدعاية ضد الأمير الذي قبل مصالحة ( النصاري ) - ومما يثبت سوء نية هؤلاء ، وأن الحساد وحده كان هو الدافع على خروجهم على الأمير ، ان مصطفى بن اسماعيل الذي تزعم هذه الحركة التجا الى

(1) Pelissier Vol. 1 P. 165.

الفرنسيين بعد فشله في قلب حكومة عبد القادر ، واصبح من اكبر اعدائهم .  
 ولكن الأمير عبد القادر تطلب على الثائرين بفضل حسن تنظيم قواته ، وفي  
 نهاية سنة ١٨٣٤ كان اقليم وهران قد خضع له باجمعه باستثناء الركيرير  
 الفرنسيين على الساحل : وهران ومستغانم ، واتجه نظر الأمير بعد هذا  
 الى توسيع دائرة نفوذه بحيث شملت جزءا كبيرا من اقليم تيطرى ،  
 فاستولى على مليانة واقام فيها نابيا ، وتمكن من طرد أحد رجال الطرق  
 من مدينة في ابريل ١٨٣٥ ، واستغل سقوط حكم احمد باي في قسنطينة  
 سنة ١٨٣٧ ، واستولى على بعض مواقع في الاقليم . ولا سيما واحة  
 بسكرة ، وكان طبعيا ان يزعم هذا السلطات الفرنسية .

ورغم ان معاهدة سنة ١٨٣٤ لا تشمل تحديدا جغرافيا للمناطق  
 التابعة للأمير ، الا ان الحاكم العام آنذاك درويه درلون أرسل خطابا  
 احتجاج شديدة الى عبد القادر محاولا ان يثبت ان تقدمه خارج اقليم  
 وهران يخالف الاتفاق مع فرنسا ، لان توقيع المعاهدة بواسطة حاكم وهران  
 يدل على ان الحكومة الفرنسية لا تعترف بالأمير الا في هذا الاقليم .  
 وعلاوة على هذا فقد طلب درلون تعديل المعاهدة لينص فيها على اعتراف  
 الأمير بسيادة فرنسا ودفع جزية لها ، كما طلب بان يرفع عبد القادر  
 الحظر المضروب على حرية التجارة الفرنسية في اراضيه . ولكن عبد القادر  
 رفض التفاوض في غير الشرط الأخير . ومع ذلك فقد اضطر درلون طرأه  
 مدة حكمته حتى يوليو ١٨٣٥ الى اتباع سياسة الاحتلال المحدود وان يترك  
 شئون الأمن في تيطرى للأمير عبد القادر الذي كان يمثل في مدينة الجزائر  
 وكيل سياسي بارع هو اليهودي بن دوراند فيبدو انه هو الذي اقنع درلون  
 بتجنب الصراع مع الأمير .

على ان توقيع معاهدة سنة ١٨٣٤ : لم يحقق السلام بين الفريقين .  
 فقد تدخل درلون لدى حكومته لعزل ديمشيل لانه اتبع سياسة المهادنة  
 والمصادقة مع عبد القادر . وعمل على أن يخلفه ، في منصب حاكم وهران  
 أحد الجنرالات المحسمين لاثبات جدارتهم العسكرية وهو الجنرال تريزل .  
 ومن جهة أخرى استاء تجار مرسيليا من احتكار الأمير لتصدير منتجات  
 الجزائر الداخلية . ثم لاحظ الفرنسيون ان الدعاية الدينية التي بنى  
 الأمير عليها حكمه كانت تهددهم وتمنع اتصالهم بالقبائل ، لان الأمير كان  
 يلزمها بالسكن بعيدا عن المراكز الفرنسية ، وينزل فيما ينشأ وبين هذه  
 المراكز جماعات يثق بها .

لكل هذه الأسباب صمم تريزل على نقض المعاهدة والاعتداء على  
 الأمير على يظفر بما لم يظفر به ديمشيل . فلم يعض على محبته الى وهران

نحو شهرين حتى أغرى قبيلتي الدوائر والزمالة بسكنى المنطقة المحتلة .  
 واعتبر عبد القادر هذا العمل نقضا للمعاهدة وطلب أعادتهما تنفيذا لشروط  
 تسليم القارين . ولم يقف تحدى ترميزل عند هذا الحد بل انه خرج  
 بقوات كبيرة واتجه الى المنطقة الداخلية التى يسيطر عليها الأمير . وفى  
 وادى المقطع استطاع عبد القادر أن يوقع القوات الممتدة فى كمين وأن  
 يلحق بالفرنسيين أكبر هزيمة منوا بها منذ احتلال الجزائر وقد كان لهزيمة  
 المقطع دوى كبير فى فرنسا بالرغم من أن البلاغات الرسمية حاولت  
 التخفيف من وقع الصدمة : فقدرت الخسائر بـ ٢٥٤ قتيلا ، ٤٠٠ جريح ،  
 فارتفعت اصوات المعارضة مطالبة بالانسحاب من الجزائر ، التى تكبد البلاد  
 خسائر فادحة فى الأرواح دون أن تعود عليها بفائدة تذكر . واضطرت  
 الحكومة الى عزل الحاكم المسن دلاون وإعادة كلوزيل للمرة الثانية للجزائر  
 وهو من أكبر انصار الاحتلال الشامل .

لذلك كان أول ما فكر فيه بعد وصوله الى مقر عمله هو كيفية القضاء  
 على زعيم المقاومة الجزائرية ، وطن انه يستطيع ذلك باحتلال عاصمة  
 الأمير . وفى نوفمبر ١٨٣٥ قرر القيام بحملة كبيرة لاحتلال مدينة معسكر  
 دون أن يستشير الحكومة الفرنسية وعندما وصل اليها وجدها قاعا  
 صفصفا ، فقد خربها الأمير قبل مغادرته أياها ، وما بقى منها أسرع الجند  
 الفرنسيون لنهبه قبل أن تصل قيادتهم . ولم ير كلوزيل فائدة من الإقامة  
 بهذا المكان القاصى ، خاصة وأنه لم يجد ما يحمى به جنده من البرد .  
 وبينما كان يعد الصعدة للرحيل عن وهران الوسطى . إذ اتته دعوة من  
 الحامية التركية التى ظلت محتفظة باستقلالها عن التبعية للأمير فى مدينة  
 تلمسان . فأرسل لها طابورين خفيفين للإقامة بحصن المدينة بجانب  
 الأنار ، ولكن ما لبث أن تحولت القوات الفرنسية من قوات غازية الى  
 حامية محصورة بعد أن استرد الأمير قوته .

ذلك أن سقوط معسكر لم يؤثر قط فى قوة الأمير السياسية  
 أو العسكرية ، لأنها لم تكن تعتمد على أساس اقليمى ، بل كانت ترتكز  
 على فيد القبائل التى تلتف حولها وقد أوشكت هذه القبائل أن تتفرق  
 اثر للامير معسكر حتى يش عبد القادر منهم ، وفكر لحظة فى اللجوء الى  
 مراکش . ولكن انسحاب الفرنسيين السريع ، ثم معاملتهم القاسية لاهل  
 تلمسان ، عرفت اهل وهران بسطورة الخضوع للفرقة ، وكانت السلطات  
 الفرنسية فى تلمسان قد فرضت على اهل المدينة غرامة فادحة قدرها  
 ١٥٠ ألف فرنس فعادت القبائل سريعا للانعاف حول الأمير الذى استطاع  
 إعادة بناء معسكر .

لم يكن فشل كلوزيل في حملة معسكر هو الضربة الوحيدة التي تلقاها الفرنسيون في ظل حكومته . فقد شهد عام ١٨٣٦ هزيمة أخرى ساحقة لحقت بقواتهم في الجانب الآخر من الجزائر ، حيث قام كلوزيل بمحاولة للتخلص من أحمد بك حاكم قسنطينة الذي استطاع طوال هذه الفترة أن يحتفظ باستقلال الإقليم الشرقي . ويختلف أحمد بك من معظم أقرانه من الولاة العثمانيين بقوة التصميم على مقاومة الغزو الفرنسي . وقد جمع حوله معظم القبائل العربية والبربرية النازلة في هذا الإقليم . ولكن للأسف لم تقم أية محاولات لتنسيق أعمال المقاومة بينه وبين الأمير عبد القادر . وفي أكتوبر ١٨٣٦ أعد كلوزيل حملته للاستيلاء على مدينة قسنطينة ، إلا أنه وقف عاجزا حتى على الصعود إلى الهضبة التي تقوم عليها المدينة ، فقد تلقته مدفعيتها بنيران حامية . ولكن الفرنسيين يعززون تراجع كلوزيل إلى الموقع الطبيعي الذي جعل المدينة متينة على الغزاة ، إذ تحيط بها وديان شحيحة ولا تتصل بما حولها إلا بمر ضيق . فكان هزيمتهم لا يمكن أن تكون إلا لأسباب طبيعية . ولو كان ذلك صحيحا لما خرجت حامية قسنطينة لتتبع قلول الفرنسيين المنسحبة .

وهكذا فشل كلوزيل في تنفيذ سياسة الاحتلال الشامل حيث لم تؤد إلا إلى وقوع تلك الكوارث .

وبينما كان كلوزيل منهمكا في إعداد حملة قسنطينة ، وصل إلى وهران أحد العسكريين الذين سيلعبون فيما بعد دورا هاما في الجزائر ، وهو الجنرال بيجو في مايو ١٨٣٦ ، وكانت مهمته مقصورة في ذلك الوقت على إيجاد وسيلة لتخليص القوات الفرنسية التي حوصرت في تلمسان ، أو على الأقل رسم خطة لاستخدام نهر الثافنة الذي يصل بين تلمسان والبحر لتأمين الحامية . وفي الفترة القصيرة التي قضاها بيجو في الجزائر وضع الأسس التي سببى عليها خططه في محاربة الأمير عبد القادر ، وهي استخدام الطواير الخفيفة التي تستطيع أن تجاري جيوش الأمير في حركاتها السريعة . واستطاع أن يجرب جدوى هذه الخطط ، إذ أحرز انتصاره الأول في صيف ١٨٣٦ في معركة وادي سكال ، غير أنها لم تؤثر كثيرا في مركز الأمير .

لاحظ الفرنسيون أنه من الصعب عليهم أن يحاربوا الجزائريين في جبهتين مختلفتين وهران وقسنطينة . لذلك فكروا في مهادنة الأمير عبد القادر حتى يتفرغوا لمحو هزيمتهم بقسنطينة التي كادت تطيح بسمتهم العسكرية في شمال أفريقيا . وقد حفرهم أيضا على الإسراع في مفاوضة الأمير تردد الإشاعات بوجود مراسلات بين عبد القادر

وبين الحكومة البريطانية . ولو انه اصبح من المعروف الان ان خطاب الامير الى وليم الرابع ظل دون جواب وان انجلترا تحولت عن معارضتها لسياسة فرنسا التوسعية في الجزائر لتكافئ لوى فيليب على قبول حياذ بلجيكا . ولكن وكلاء عبد القادر في ذلك الوقت تعمدوا ان يشبعوا ان الانجليز وافقوا على ارسال الاسلحة عبر مراكش . ومن الاسباب الاخرى التي دفعت الحكومة الفرنسية الى مفاوضة عبد القادر ، مشكلة تموين جيش الاحتلال ، وهي نفس المشكلة التي دفعت ديميشيل الى عقد اتفاقية سنة ١٨٣٤ فقد كانت سلطات الاحتلال تعمل على تزويده بالمؤن من داخل البلاد ، والدليل على ذلك هو النص في المعاهدة على تقديم كمية من القمح للفرنسيين . وسبب آخر هو بقاء حامية تلمسان محاصرة بواسطة قوات الامير منذ انسحاب كلوزيل في الشتاء السابق . وكانت سياسة الحكومة القائمة آنذاك ضد التوغل في الداخل . ورغم اهمية هذه الاسباب التي توضح حاجة فرنسا الى عقد الصلح مع عبد القادر ، فان ساسة ذلك الوقت اعتبروا ان معاهدة التانفسة تنطوي على تساهل كبير من جانب فرنسا بالنسبة لعبد القادر . بل تذكر بعض الوثائق الفرنسية ان يجوز قد تجاوز عن تعليمات حكومته التي كانت تقضي بان يعترف الامير لفرنسا بالسيادة ، وبان يقدم لها جزية ، وتقول انه اخذ في مقابل ذلك رشوة قدرها ١٨٠ الف فرنك كما اعترف بذلك بيجو ، ويستدلون على ذلك ايضا بان الضابط بروسار الذي عرف بيجو بان دران قد ثبتت عليه تهمة الرشوة (١) .

اما الظروف التي جعلت عبد القادر مستعدا لقبول المفاوضة في الصلح فهي رغبته في التفرغ لسيط نفوذه على الجزء الاكبر من الجزائر حتي الصحراء الكبرى وهو شيء اقرب الى التحقيق من طرد الفرنسيين الي البحر . ولكن يؤخذ عليه انه لم يكثرث بالهدف الرئيسي للفرنسيين وهو اتخاذ الصلح مع الامير وسيلة للتفرغ لاحمد بك حاكم قسنطينة . وعلى كل فالامير لم يقرر التفاوض في الصلح الا بعد ان جمع مجلس شورا واقراه على ذلك كما استأذن في هذا الامر سلطان مراكش . وقد تولى بيجو ، الذي جاد حاكما لوهران في اوائل سنة ١٨٣٧ ، مهمة التفاوض مع الامير ، ومثل الامير عبد القادر في هذه المفاوضات وزير خارجيته مولود بن عراش واليهودي بن دوراند .

ورغم ان المعاهدة لم يـم مفعولها سوى سنتين وخمسة اشهر ( ٢١ مايو ١٨٣٧ - ١٨ اكتوبر ١٨٣٩ ) فانها تعتبر حلقة هامة في تاريخ الجزائر .

نشرت الوثائق الفرنسية المتعلقة بمعاهدة التانفسة ، انظر Yver



أولاً : لأنها المنص الوحيد المعترف به من الحكومة الفرنسية كاتفاق  
رسمي بينها وبين حكومة جزائرية في عهد الاحتلال .

ثانياً : لأن بنصوصها كانت محل جدل بين الطرفين أدى الى اندلاع  
الحرب بينهما والقضاء على حكومة الأمير عبد القادر . ولذلك يحسن أن  
نتوقف لتحليل المعاهدة وذكر أهم بنصوصها (١) . يعترف الأمير في المادة  
الأولى بسلطة فرنسا على مدينتي الجزائر ووهران . ثم تمضي المواد  
٢ ، ٣ ، ٩ في تحديد الأراضي التابعة لكل من الطرفين المتعاقدين . وتوضح  
من هذا التحديد أن فرنسا اعترفت بسلطة عبد القادر على القسم الأكبر  
من وهران وكل إقليم تيطري بما يوازي ثلثي أرض الجزائر تقريباً باستثناء  
الصحراء . ولم يحتفظ الفرنسيون إلا بخيصة مراكز ساحلية مع الأراضي  
المحيطة بها والتي تختلف كل منها عن الأخرى من حيث الاتساع . وأصبحت  
مدينة الجزائر أكبر المناطق الساحلية حيث أنها ضمت سهل المتيجة ،  
وتخلت فرنسا عن بعض الحصون التي كانت قائمة بها داخل أراضي الأمير  
وأهمها قلعة تلمسان المعروفة بالشور . وتنظم المواد التالية العلاقات بين  
الدولتين ، فنص المادة ٤ على أنه « ليس للأمير حكم ولا سلطة على المسلمين  
من أهل البلاد المملوكة لفرنسا ، وبإباح للفرنسيين أن يسكنوا في مملكة الأمير .  
كما أنه بإباح للمسلمين أن يستوطنوا في البلاد التابعة لفرنسا » وتؤكد  
المادة الخامسة حرية المسلمين في ممارسة دينهم بالأراضي المحتلة . وتعهد  
الأمير في المادة ٦ بتقديم ٣٠ ألف كيلة من الحنطة ومثلها من الشعير  
بمكيال وهران ، وخمسة آلاف رأس بقرى ، الى القوات الفرنسية ، ولكن  
سيذور الجدل فيما بعد حول ما إذا كانت هذه المؤونة تدفع على سبيل  
الجزية أم على سبيل التعاون الاقتصادي . وتنص المادتان ٧ ، ١٠ على  
حرية التجارة مع فرنسا بما في ذلك حق الأمير في شراء الأسلحة . والمادة  
١٢ خاصة بمبدأ تبادل المجرمين . وللمادتين ١٢ ، ١٤ أهمية ملحوظة فقد  
تعهد عبد القادر ألا يعطى أياً من الدول الأجنبية قسماً من الشاطئ،  
إلا برخصة من فرنسا وألا يسوغ بيع محصولات أو لوازم الإقليم ولا شراء  
إلا في الأسواق الفرنسية وهذا يعنى اعترافاً صريحاً من الأمير بامتيازات  
فرنسا الخاصة في الجزائر ، مما يدل على أن هذه المعاهدة لم تكن في  
صالح عبد القادر دائماً كما حاول المعلقون الفرنسيون أن يشبهوه . وأخيراً  
نص المادة ١٥ على « حق فرنسا في تعيين وكلاء لها في المدن التي في  
مملكة الأمير . ينظرون في أشغال الرعايا الفرنسيين وحل المشكلات  
التجارية فيما بينهم وبين العرب ، وكذلك للأمير أن يضع وكلاء من طرفه  
في المدن التي تحت إدارة دولة فرنسا .

(١) انظر النص العربي في تحفه الزائر - ح ١ ص ١٧٧ .

واذا قارنا هذا النص بالنص الفرنسي ، نجد بينهما خلافاً جوهرياً منشؤها اضافة تحديدات في النص الفرنسي تترتب عليها التزامات خطيرة .  
 واهمها ما ورد في المادة الأولى وهي أن عبد القادر يعترف بحق السيادة لفرنسا . كما أن مواد التموين التي التزم عبد القادر بتقديمها للفرنسيين قد حددت صفاتها في النص الفرنسي على أنها جزية سنوية ، وهذا ما لا يبدو في النص العربي . وثمة خلاف ثالث وقع حول الحدود الشرقية التي تفصل بين أراضي الأمير والأراضي التابعة لفرنسا ، فقد ذكر في النص العربي أن نهر قدرة وما فوقه يعد الأراضي الفرنسية شرقاً ، أما النص الفرنسي فيستعمل عبارة "Au-delà" أي نهر قدرة وما يليه .  
 وكان هذا هو السبب المباشر في القضاء على المعاهدة واستئناف القتال على نحو ما سنرى . وقد تعلل الفرنسيون بهذا الخلاف ونقضوا شروط الصلح حينما مكتتهم ظروفهم العسكرية من ذلك .

ولا شك أن سقوط قسنطينة في فترة الصلح كانت أهم العوامل التي قوت مركز الفرنسيين . فاتهم ما كادوا ينتهون من الميدان الغربي في وهران حتى اتخذ الحاكم العام دامرنيون الاجراءات لضرب حصار طويل حول المدينة العتيقة . وبينما كان يعد للحملة أرسل الى أحمد بك يعرض عليه مقترحات للصلح تقوم على أساس الاعتراف به كحاكم للأقليم مع اعلان تبعيته لفرنسا ، وتقضى بأن يدفع نفس الاتاوة التي كانت تدفعها قسنطينة لحكومة النيابة ، وكان جواب أحمد بك حسب المراجع الفرنسية (1) قوله «أعرضون على شروطاً أقل من تلك التي منحتوها لعبد القادر؟» أما المصادر التركية ولوراق أحمد باي التي عثر عليها فترسم صورة مختلفة عن الوالي العثماني العظيم . فقد أصبح منذ احتلال الجزائر قبلة لبعض عناصر المقاومة من أبناء الجاليات التركية . واتصلت به الدولة العثمانية محاولة تشجيعه على المقاومة وخاصة بعد تدعيم سيطرتها على طرابلس سنة ١٨٢٥ .

وكان الباب العالي - كما ذكرنا - يسعى لمنع احتلال الجزائر بالطرق الدبلوماسية لأنه كان من الناحية العسكرية قد ضعفت قوته البحرية في البحر المتوسط بعد معركة نافارين سنة ١٨٢٧ ، ولم يتوقف بعد احتلال الفرنسيين للجزائر مطالبته بحقوقه النظرية في تلك الولاية ، فلم يجسد تشجيعاً من الدول الأوروبية كما شغلته حروب الشام مع محمد علي ، ومع ذلك فإن صمود والى قسنطينة كان من العوامل التي حثت حكومة الاستانة على اثبات وجودها في شمال افريقياً باسقاط حكم القرامنليين في طرابلس ومحاولة بسط النفوذ الفعلي على ولاية تونس . واستكمالاً لهذه الخطوة

(1) Pelissier Vol. 3 P. 237 s. q.

أرسل مبعوث خاص سرا إلى أحمد باي سنة ١٨٣٦ وصادق السلطان على منحه لعب الباشوية الذي خلمه عليه الأهالي ، كما ضرب الحجاج أحمد باشا النعود في هذه الحفة باسم السلطان العثماني ، وظلت الاتصالات تجري عن طريق طاهر باشا وزير البحرية العثماني ، إلا أن المساعدات الجادة لم تكن متيسرة لحكومة اسطنبول سيما أن بايات تونس لم يتعاونوا معها ، كما تصدى الأسطول الفرنسي للسفن العثمانية التي اقتربت من تونس والجزائر سنة ١٨٣٦ ، وهكذا اضطر أحمد باي إلى الاكتفاء بإمكاناته الذاتية المحدودة ، ومن هنا فهو يعد بصموده حتى عام ١٨٣٧ من أبطال المقاومة .

بدأ حصار قسنطينة في أكتوبر ١٨٣٧ ، ولكن المدينة صمدت للحصار ، فلجأ الفرنسيون إلى استخدام أحدث أنواع الآلغام المرسوفة حينئذ لتهدم بعض أجزاء السور المحيط بالمدينة ، ولا نجحوا في هدم السور واجهوا مقاومة عنيفة لم يشهدوا مثلاً في حرب الجزائر . فقد احتلوا المدينة بيتاً بيتاً ، وخسروا أكثر من ألفي مقاتل وعلى رأسهم دامريوم الحاكم العام نفسه ، أما أحمد بك فقد تمكن من الفرار ولجأ إلى قبائل البربر في الأوراس وظل مقيماً هناك حتى لحق المفزق الفرنسي بتلك المناطق فلم سنة ١٨٤٨ .

وفي هذه الأثناء ركز الأمير عبد القادر جهوده لتوسيع دائرة نفوذه وخاصة في المناطق الجنوبية حيث لم يكن ملتزماً أمام الفرنسيين بأي شرط . ولقد اعترفت فعلاً بعض الواحات جنوب وهران وتيطرى بسيادته حتى واحة توغرت في الصحراء الكبرى ، وامتد نفوذه شرقاً إلى بسكرة . ولكن في سنة ١٨٣٨ كادت هيئته تضيق أمام إحدى الواحات الصغيرة جنوب تيطرى وهي واحة عين ماضي ، التي كان يحكمها أحد أبناء التيجاني ، مؤسس أكبر طريفة صوفية في شمال أفريقيا . فقد قاومت هذه الواحة حصاراً ضربه الأمير عليها لمدة ستة أشهر استغذت من ضحايا وأموال طائلة ، واضطرت إلى الابتعاد عن مراكز حكمه . وحتى عندما اضطرت الواحة إلى التسليم عرضت شروطاً تحفظ للتيجاني كرامته: فقد بقي حاكماً على الواحة وإن اعترف بالسيادة للأمير .

---

(١) استخرج عبد الجليل التميمي دراسة قيمة عن أحمد باي مستنداً إلى المصادر التركية . وهو بأسف لعدم اهتمام المؤرخين الوطنيين بهذه الشخصية انظر : السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر . نقله عن التركية عبد الجليل التميمي طبع تونس ١٩٧٤ .

ورغم هذه الحوادث الثانوية فإنه يمكن القول بأن دولة عبد القادر قد  
لضت ذروة قوتها في هذه الفترة الواقعة ما بين عقد معاهدة التافنا وانقطاع  
الصلح مع فرنسا ، فقد أرسى خلالها قواعد دولة وطنية .

ولقد حفل تاريخ المقاومة الجزائرية بمدة شخصيات مثل بومزراق  
وبومعزة والمقراني . ولكن الأمير عبد القادر تميز على هؤلاء جميعا بأنه لم  
يكن مجرد زعيم قبيلة يدافع عن استقلالها أو شيخ طريقة يتخذ من  
الخرافات الدينية سبيلا إلى السلطة ، وإنما حاول عبد القادر في نفس  
الوقت تأسيس دولة حديثة ، ووضع نظاما إداريا للمناطق التي  
خضعت له .

بدأ تكوين دولة عبد القادر على شكل تجمع قبلي ، يضم القبائل  
الثلاث التي يابته سنة ١٨٣٢ ، ولكنه اعتمد في توسيع سلطته على  
الأساس الديني قبل كل شيء ، فاتخذ لقب أمير المؤمنين ودعا القبائل  
لإتباعه بدافع الدين . وكان يسمى أتباعه في مراسلاته مع فرنسا بالعرب  
أحيانا وبالمسلمين في غالب الأحيان وسمى القبائل الخارجة عليه بالمتنصرة .  
وفي فترة الجهاد ضد فرنسا أطلق على الأراضي المحتلة ، اسم دار الكفر .  
وعلى البلاد التابعة له دار الإسلام ، وألزم المسلمين بوجوب الهجرة من  
دار الكفر إلى دار الإسلام . وكلما عرضت له مشكلة سياسية كبيرة مثل  
وجوب دفع الزكاة أو الهجرة إلى بلاد الإسلام بعث إلى علماء فاس أو إلى  
شيخ المالكية في الجامع الأزهر ليستفتيهم في المسألة . وبذا أصبح لديه  
الوسائل الشرعية لإقناع القبائل باتباعه . ولم يعلن عبد القادر نفسه  
رئيس دولة تسمى بالجزائر ، بل اعتبر حكومته من الناحية القانونية تابعة  
لسيادة سلطان مراکش الذي يتمتع بهيبة تقليدية في شمال أفريقيا .  
وفي مراسلاته التي كان يطلب فيها الأسلحة من البريطانيين بواسطة  
قنصلهم في طنجة كان يذكر دائما هذه التبعة .

وقد كان على عبد القادر أن يواجه مشكلتين كبيرتين تعترضان سبيل  
الوحدة الوطنية ، وتمثل الأولى في استمرار النزعة القبلية وخاصة  
عند تخرج مركز عبد القادر في السنوات الأخيرة ، فقد لوحظ أن قبيلة  
هاشم كانت أكثر ثباتا في ولائها حتى النهاية ، والثانية في الروح  
الانمالية لدى بعض قبائل البربر . والحق أن المناطق البربرية لم تكن قد  
شعرت بخطر الغزو الأجنبي بعد . لذلك لم تجد مبررا للخضوع للأمير  
عبد القادر خاصة وأنها لم تتعود الخضوع لأي حكومة مركزية . وبهذه

المناسبة يشير الى حادثة مزبغة استهدفت اجتذاب بعض قطاعات من البربر للاتحاد بحكومة الامير . هناك مجموعة قبلية مشهورة تسكن جبال جرجرة وشمال فسنطينة بصفة عامة . وتعرف بالقبائل .  
 قد نصح مصطفى تامي . صهر الامير واحد المستنيرين في حكومته ، باستخدام الاقتناع مع القبائل . فذهب اليهم يشرح لهم خطورة الغزو الاجنبى ، ويدعوهم لمشاركه الامير في الجهاد باسم الدين فوجهه زعماء القبائل بهذه المباركة . لقد جئنا حاجا . فاعطيناك الدفة - المعونة - ولو كنت جنتنا ممثلا للمخزن لاعطيناك بدل الكسكى الابيض ، الكسكى الاسود يقصدون البارود .

اما من الناحية الادارية فقد اتخذ عبد القادر مجلس شورى يتكون ، من احد عشر عالما (١) ويعتبر هذا المجلس بالإضافة الى النظر في شئون السياسة العليا ، بمثابة محكمة استئناف لمجالس الشورى التى ألحقت بكل منطقة ادارية . اما الوزراء فكانوا مجرد منفذين لأوامر الحاكم .  
 وقد اتخذ عبد القادر وزيرا للخارجية ، وشغل المنصب لمدة طويلة مولود بن عراش . وكذلك اتخذ وزيرا للجباية وآخر للخزينة ورابعا للأوقاف .

وقد بلغت النيابات ، وهى الوحدات الادارية . ثمانية ، وذلك عندما وصلت دولة عبد القادر اقصى اتساع لها سنة ١٨٣٩ ، ويدير كل نيابة حاكم يسمى الخليفة ، واهم هذه المراكز تلمسان ومعسكر ومدينة وعليانة . وهذا يدل على ان عبد القادر حاول ان يلقى لقبيلة كاساسي للوحدات الادارية فى دولته . ولكن لم يتح له الوقت لى يتوسع فى هذا الاتجاه . ولعل اهم ما ظهر تأثيره على القبائل فى ظل الحكم الجديد هو تعيين قاض لكل قبيلة لتطبيق نصوص الشريعة فى الامور المدنية ، وحتى يواجه الامير النفقات اللازمة لهذه الإدارة كان مضطرا الى الزام القبائل بدفع الزكاة الشرعية . ولكنه فى السالب كان لا يكفيه هذا المورد فيضطر الى فرض ضريبة اضافية عرفت باسم المعونة . ومما يجدر بالذكر أن احدا من المؤرخين لم ينهم الامير بحب جمع المال . بل على العكس ، يذكر الفرنسيون انه لم يكن يملك شيئا ملكا خاصا .

ويتميز الامير عبد القادر عن غيره من زعماء المقاومة الجزائرية بانغلاق جيش ثابت منظم على أحدث النظم الممكنة لديه ، بل ربما لاقى فى تنظيمه

١١- تحفة ص ٢١١ - ص ٢٢٠ .

(2) D'estailleur Chanteraine : L'émir Magnanim abd el Kader.

جيش سلطان مراکش الذي يعتبر رئيس دولة عريقة . وقد بلغ هذا الجيش أقصى قوته حين وصل عدده الى ثمانية آلاف من المشاة والفين من الفرسان .

استعان عبد القادر بالأوروبيين من مختلف الجنسيات لتدريب الجيش ولإقامة مصانع الذخيرة . ومن بينها مصنع لصب البنادق في معسكر . وقد اشتهر من بين هؤلاء الأجانب الذين عاونوا الأمير : المستشرق الفرنسي ليون روش ، واتخذ الأمير مستشارا بعد أن اعتنق الإسلام وأقسام عنده نحو أربع سنوات (١) . وعندما انقطع الصلح سنة ١٨٣٩ ، رفض روش اتباع الأمير في استئناف القتال .

واعترف روش للأمير بأنه تظاهر باعتناق الإسلام ، ومع ذلك فقد أخلى سبيله وتبين بعد أنه كان جاسوسا .

ولم يهتم الأمير بإقامة حاميات خارج المدن الرئيسية ، ويستثنى من هذا اهتمام كبير ببناء الحصون والحاميات على حافة الصحراء الكبرى ووراء جبال الأطلس ، مثل حصن تقدمت وسعيدة وبسكرة . وهذا يدل على أن أساس الاختيار كان استراتيجية للحرب ضد الفرنسيين وليس الغرض منه تقوية السلطة الإدارية داخل الجزائر ، لأن هدف هذه الحصون كان إيجاد مخازن للأسلحة ومقاتل بعيدة يستند إليها الأمير في حالة قيام حرب بينه وبين الفرنسيين . وقد اشتهر عبد القادر بحسن معاملته للأسرى إلى حد أدهش الفرنسيين أنفسهم .

وقد ذهب الأمير عبد القادر إلى حد أنه كان يطلق الأسرى دون طلب فدية أو تبادل إذا لم يكن لديه ما يطعمهم به ، وكثيرا ما كان يعرض تبادل الأسرى على الفرنسيين ، ولكنهم كانوا أثناء الحقبة الأخيرة من كفاح الأمير : يرفضون العرض في غطرسة ، حتى لا يتضمن ذلك اعترافا قانونيا به ، ومع ذلك فقد رضى عبد القادر سنة ١٨٤١ أن يطلق عددا من الأسرى تلبية لرجاء أحد الأساقفة ، ولعله كان يأمل أن يستميل الفرنسيين إلى الصلح ، ولم يتخل عبد القادر عن هذه السياسة حتى بعد أن أدخل بيجو وسائله الجديدة في حرب الإبادة ، ولم يحدث أن قتل أسرى فرنسيون عند الأمير إلا مرة واحدة ، وكان ذلك أثناء غيابه ، وفي ظروف دفيقة إذ أراد سلطان مراکش أن ينتزع الأذى من أيدي عمال الأمير بالقوة ، وقد عنت الأمير المسئولين عن هذا الحادث فيما بعد .

---

(١) انظر كتابه المشهور

لم يسمع العرب لعبد القادر حتى يحنى ثمار تنظيماته الحديثة ، ولعله كان يتمنى خطأ محمد على في مصر ألا أن الظروف اختلفت من حيث وجود الاحتلال وإيماده بحاسر الشعب الجزائري بخلاف الشعب المصري . وتدل رسائله على قدره فائقة في عصر الحوادث . ويجدر بنا أن نورد بعض المبارات من رسالة وجهها الى بيجو تنبأ فيها بمستقبل الفرنسيين في الجزائر ، وإن لم تتحقق النبوءة إلا بعد قرن من الزمان . قال « أن هذه القارة هي بلاد العرب ومهما مكثتم فيها : فلستم فيها معشر الفرنسيين سوى عابري سبيل . ولو مكثتم فيها ثلاثمائة عام مثل الترك مسينتم الامر بخروجكم منها » .

### ٣

## القضاء على عبد القادر

### حرب الإبادة من ١٨٣٩ - ١٨٤٧

اثرنا فيما سبق ان فرنسا عفتد معاهدة التافنا بقصد كسب الوقت . ولم يخف بعض الساسة هناك هذه الحقيقة . وعندما طرح مشروع المعاهدة للمناقشة في البرلمان سنة ١٨٣٨ . صرح بيجو صاحب المعاهدة والعضو في المجلس « بأن الدول تلتزم بمعاهداتها طالما أن تلك المعاهدات تخدم مصلحتها » وقد ادلى بهذا التصريح ليتعلب على معارضة النواب الشديدة للمعاهدة . وكان قاليه الذي تولى منصب الحاكم العام خلفا لدامريون سنة ١٨٣٧ . واستقر فيه على خلاف العادة ثلاث سنوات ، من انصار الاحتلال الشامل (١) . وقد سعى بتصاعد قوة الأمير المستمرة . وراى فيه تهديدا لبقاء فرنسا . كذلك نه قنصل فرنسا في «معسكر» حكومته الى هذه الحقيقة مشيرا الى توسيع الأمير في تعمير المدن وصناعة الأسلحة .

أخذ قاليه يعتمد إثارة المشاكل مع عبد القادر ، فقد رفض أولا تعيين أحد الرعايا الأمريكيين مندوبا لعبد القادر في مدينة الجزائر . ثم أخذ يطالب بعض مناطق قسنطينة الخارجة عن دائرة نفوذ الفرنسيين طبقا لمعاهدة تافنا . وحين عارض الأمير في ذلك أجاب قاليه بقوله « أن فرنسا قد محتك وهران وتيطرى وليست مستعدة للتنازل عن قسنطينة » واعتبر عبد القادر هذا الجواب إهانة كبرى . وشعر أن قاليه يبحث عن وسيلة يتعلل

(١) تعاقب على حكومة الجزائر سبعة أشخاص في المدة من سنة ١٨٣٠ - سنة ١٨٣٧ حتى نه بعض الساسة الى خطورة كثرة تغيير الحكام وقالوا « أن منصب حكام المستعمرات يجب الا يرتبط بالخلافات الحزبية لأنه يتعقق بالسياسة القومية العليا » وعلى ذلك أبقي على قاليه ٣ سنوات ثم بيجو ٧ سنوات .

بها لنقض المعاهدة . فاسرع بارسال وفد الى باريس حاملا معه هدايا ثمينة الى لوى فيليب ، وفى هذا ما يدل على تمسك الأمير بمعاهدة الصلح . ورغم ان الحكومة الفرنسية كرمت وفد الأمير من حيث المظاهر الرسمية ، الا انها رفضت التفاوض معه فى أى شأن من الشؤون السياسية ، وذلك استجابة لرغبة فاليسه الذى اعتبر هذه المسألة من اختصاص حاكم عام الجزائر . وعندئذ اضطر الوفد الى الرجوع الى الجزائر . وفى العاصمة واجهه فاليسه بمشروع معاهدة جديدة تعطى الفرنسيين امتيازات اوسع مما تمنحهم معاهدة التافنا ومن اهم المسائل التى طلب فاليه تعديلها :

اولا : تمتد الحدود الشرقية للمنطقة المحتلة بحيث تشمل خط المواصلات بين الجزائر وقسنطينة ولم تكن المواصلات بين المدينتين متيرة للفرنسيين الا عن طريق البحر .

ثانيا : ان يباح المرور للجيش الفرنسية فى اراضى الامير الواقعة بين أرزيو ومستغانم .

ثالثا : ان يقيد استيراد الأسلحة فيوضع تحت مراقبة الحكومة الفرنسية .

ويقول صاحب التحفة ان الحاكم اجبر ابن عراش على توقيع هذه التعديلات فاضطر وزير الخارجية الى اضافة تحفظ يشترط موافقة الامير اولاً . وفى هذه الأثناء كان عبد القادر منهمكا فى حصار عين ماضى . وعندما وصلته الأنباء اضطر الى رفع الحصار كما راينا وظل يلح على الحكومة الفرنسية حتى تتوسط فيما بينه وبين الحاكم فاليه . وهكذا أرسل ستة خطابات الى فيليب عدا الرسائل التى بعث بها الى رئيس الوزراء ووزير الحرية ، ولكن دون جدوى ، وسنورد هنا بعض فقرات من خطاب أرسله الأمير الى لوى فيليب فى فبراير ١٨٣٩ وهو يدل على مدى ادراكه لتفاوت القوى العسكرية بينه وبين خصومه .

« منذ جاء الاسلام والمسلمون فى حرب مع النصارى ، ولكن بما ان النصارى قد انصرفوا عن دينهم فقد أصبح غرضهم من الحرب هو تملك الدنيا ، اما نحن فلا نبغى سوى الذود عن ديننا .. وما زلت أرغب فى الصلح ، ولكن لا يمكننى التخلّى عن قبائل طلبت حمايتى لتتجنب حكم النصارى .. أعلم اننى اضعف منكم بكثير ولذلك فان وسائلى ستكون الكر والفر . اما اذا أردتم الصلح فانه سيتيح نشر المدنية فى الجزائر . والا قلن يكون امان للفرنسيين المهاجرين فى بلادنا (١)

كان الأمير يطلع على الصحف الفرنسية ويسمع آبناء المعارضة فى البرلمان الفرنسى التى احتجت على النفقات للتوسع فى الجزائر ، وظن انه

Piquet p. 79.



يستفيد منها ومن الأزمات الوزارية كما انسه عول على مساعدة بريطانيا وقتما . ومع ذلك فقد ظل حتى آخر لحظة يهيب بملك فرنسا حتى يمنح حكومته من نفض الصلح حتى قيل ان مجلس شوره هو الذي اجبره على الحرب . ولو انه سيصرح فيما بعد بأنه اقتنع فى نهاية الامر بان الحرب حتمية .

ولما ادرك عبد القادر ان الحكومة الفرنسية مصممة على خسرق المعاهدة ، جمع مجلسا فى تقدمت فى يوليو ١٨٣٩ وقرر هذا المجلس اعلان الحرب عند القيام بأى عمل يكون من شأنه مخالفة شروط الصلح . ظهر الأمير أثناء المناقشات التى دارت فى المجلس أميل الى سياسة الصلح بأى ثمن ، الى حد أنه فكر فى قبول التعديلات التى عرضها قاليه باستثناء التخلي عن اقليم قسنطينة ، بينما كان قاليه مهتما بهذا الاتليم بالذات ، فقد بنى فيه مدينة حديثة فى مكان يعرف بسكيدة وأعطاه اسم فرنسا كما حدث فى غير ١٠ من مدن الجزائر هو فيليب فيل ، كما نقل عدة أفواج من المستوطنين الزراعيين حول هذه المدينة . وحتى يثبت للأمير ان فرنسا صاحبة الامر فى الاقليم قرر ان يقوم فيه بجولة عسكرية وان يعود الى الجزائر بطريق يمر فى الأراضى التابعة للأمير ليكون ذلك اشد تحديا له . ويعرف هذا الطريق باسم الأبواب الحديدية .

كان عبد القادر ما زال بتقديم حين وصلته هذه الأنباء فى ٢٣ أكتوبر ١٨٣٩ فقرر فى الحال اعلان الحرب وبعث بذلك الاعلان الى الحاكَم العام فلم يكثر به ظنا بان عبد القادر عاجز عن الاقتراب من الحاميات الفرنسية . فكانت النتيجة ان قضى على جميع الأفواج الأولى من المستوطنين التى كانت قد استقرت فى سهل المتيجة وسقطت بعض الحاميات الداخلية . وعاد الفرنسيون الى الوضع الذى كانوا عليه سنة ١٨٢٣ محصورين فى المنطقة الساحلية . بل ان ضواحي مدينة الجزائر نفسها اخلت من السكان الأوربيين . ولم يستطع قاليه الرد على هذا الهجوم الجارف الا بعد ان اتته الامدادات من فرنسا .

وفى ابريل سنة ١٨٤٠ تمكن قاليه من احتلال مدينتى ميدية ومليانة . ولكن سرعان ما عادت قوات الأمير لحصارها . ولما كانت هذه الخطة من اقامة الحاميات الداخلية تستدعى السيطرة على الطريق لضمان تموينها فقد ثبت فشل هذه الخطة لأن قوافل التموين كانت تتعرض دائما لهجمات الجزائريين مما جعل الفرنسيين يتكبدون خسائر فادحة فى السنة الأولى من الحرب وقد أدى هذا الى عزل قاليه وتعيين توما بيجو .

وبعد رابنا ان بيجو كان من معارضى سياسة التوسع فى الجزائر، بل

ويروى عنه أنه قد صرح بأن الجزائر قد تكون قبر ملكية يوليو الفرنسية كما كانت اسبانيا بالنسبة لامبراطورية نابليون . فلما تحول الى فكرة الاحتلال الشامل أصبح من أشد انصارها في مجلس النواب ولذلك اختاره المارشال مولت ، رئيس الحكومة في ذلك الوقت لأنه كان أيضا من انصار هذه السياسة ووضعت الحكومة الفرنسية تحت يد بيجو من الإمكانيات ما لم تسمح به لحاكم عام من قبل ، فقد بلغ عدد الجيش القتال سنة ١٨٤٧ في الجزائر ١٠٨ ألف أي ما يوازي ثلث مجموع الجيش الفرنسي . وبلغت النفقات ٥٠٠ مليون فرنك .

وقد تميزت الحرب التي شنها بيجو بالوحشية والعنف ، إلى حد أن سكان الجزائر تناقصوا حسب تقرير أحد الضباط الفرنسيين من ٤ إلى ٣ مليون في مدى سبع سنوات (١) . أما إذا صدقنا تقرير أحد الجزائريين الذين عاشوا في ذلك الوقت ، وهو حمدان بن خوجة ، يكون السكان قد تناقصوا من عشرة إلى ثلاثة ملايين (٢) . ذلك أن بيجو كان يعتقد أن نظم الحرب الأوربية لا تفيد في أفريقيا ، لأن العدو لا يواجه الغزاة في ميدان مكشوف ، لذلك استبدل نظام الحاميات الثابتة بنظام الطواوير الخفيفة السريعة الحركة والتي تحمل أسلحة صغيرة . وحتى يهيئ لها جميع أسباب السرعة تخلى بيجو عن الملابس العسكرية الرسمية وهي الضيقة السميكة واستبدلها بملابس ثلاثم جو الجزائر . وباختصار كان بيجو يرى أنه كي يتغلب على الجزائريين لابد أن يتبع نفس نظمهم في الحرب وفي المعيشة . ولكنه حاول أن يعوهم على الفرنسيين حين أفهمهم أن طريقة السلب وإبادة السكان هي من بين النظم المتبعة في حرب شمال أفريقيا . لأنه وإن صح هذا بين بعض القبائل المتأخرة : إلا أن خصمه الرئيسي وهو الأمير عبد القادر كان قد شرع في بناء دولة حديثة ومنع هذه الأساليب الوحشية وعمل على محوها . ومما يلفت النظر أن بيجو نفسه هو الذي اضطر الأمير عبد القادر إلى اتباع هذه الوسائل غير الإنسانية حين رأى أن القبائل قد تأثرت فعلا بأعمال النهب واضطرت إلى الخضوع لبيجو محافظة على أثمانها ومخازن الجيوب التي تمش عليها ، ذلك أن بيجو اعتبر النهب من وسائل الحرب اللازمة في بلاد مثل الجزائر وسماه سياسة تموين الحرب بالحرب . وكانت النتيجة أن جيوش الأمير عبد القادر أصبحت تعاقب هذه القبائل بالاستيلاء على ثروتها . وهكذا تحمل المدنيون العبء الأكبر في هذه الحرب

Yacono p. 115.

(٢) كان حمدان خوجة هو أول من حاول الدفاع عن الجزائر بالطرق الدبلوماسية ، وألف لذلك كتابا سماه مرآة الأحوال ، ترجم إلى الفرنسية ونشر سنة ١٨٨١ ، وكان قد ذهب إلى باريس سنة ١٨٣٢ لاقتناع الفرنسيين بالجلء عن الجزائر على شروط معينة .

الطويلة المريرة . ويصف أحد معاوني بيجو وهو سنت أدنو بعض الأعمال الوحشية مع كثير من الاعجاب والسخرية في نفس الوقت في مذكراته فيقول في خطاب بتاريخ ٤ مايو ١٨٤٢ .

« لقد كانت حملتنا تدميرا منظما اكثر منها عملا عسكريا . ونحن اليوم في وسط جبال مليانة ، لا نطلق الا قليلا من الرصاص ، وانما ندخى وقتنا في حرق جميع القرى والاكوخ . ان العدو يفر امامنا ساقا امامه قطمان غنمه » .

وفي خطاب آخر يقول « ان بلاد بن مناصر بديمة جدا . لقد احرقناها كلها . آه أيتها الحرب كم من نساء واطفال اعتصموا بجبال الاطلس المغطاء بالثلوج فماتوا هناك من الجوع والبرد . وليس في جيشنا سوى خمسة من افنتي واربعين جريحا (١) » .

وقد اثار بعض التواب في البرلمان الفرنسي مسألة هذه الحرب الوحشية ، وذلك على اثر حادثة ولد زياح التي ذهب ضحيتها الف من 'الانفس' . وكانوا قد التجأوا الى بعض الكهوف فرارا من جند الغزو فاتقش بلسيه واوقد النار على افواه الكهوف فمات جميع من فيها اختناقا . وكان جواب رئيس الحكومة الماريشال سولت على هذا النقد هو ان هذه الأعمال قد تكون وحشية لو ان الحرب كانت في اوروپا ، أما في افريقيا فهذه هي الحرب بعينها . ويبدو ان بيجو لم يقتنع بالنقد الذي وجهه اليه التواب ، لذلك بدل ان يناقشهم اتخذ الاحتياطات فأرسل تعليمات الى ضباطه بان ينفذوا عمليات الابادة بدقة فيما بعد ، بحيث لا ينجو أحد من المعتدى عليهم فيذهب ويخبر مراسلي الصحف .

اما مجرى الحرب النظامية فانه لم يكن طويلا فقد سقطت جميع المراكز والمدن التي تتبع الأمير : وسقط آخرها وهي حامية تكدست في أوائل سنة ١٨٤٢ . لذلك جمع الأمير أنصاره في شبه مدينة منتقلة وأصبحوا يتنقلون في كثير من التكم بين جبال الاطلس وحافة الصحراء . وان كان الأمير قد استطاع في بعض الأحيان ان يرسل فرقا خفيفة للفارة وصل بعضها الى سهل المتيجة ، لذلك كان هم الفرنسيين منذ سنة ١٨٤٢ حتى سنة ١٨٤٧ هو العثور على مدينة الأمير المنتقلة . أو الزمالة كما كانت تعرف حينذاك . وكانت تتألف من اثنتي عشرة قبيلة رئيسية عدا من انضم اليها من رؤساء العائلات والمثدين الذين رفضوا ان يتبعوا قبائلهم في الخضوع

Saint-Arnaud-Souvenir de L'armée d'afrique

للفرنسيين . وبلغ عدد افرادها في بداية الامر مائتي ألف (١) . وقد حاول الأمير قدر المستطاع أن يحافظ على الحياة المدنية العادية في هذه الظروف الشاقة . فكان كلما ضربت الخيام للراحة يقيم الأسواق ويجلس القضاة لسماع شكاوى الناس والبت فيها وتحرير العقود . بل انه لم يعمل المحافظة على بقاء الكتائب لتعليم الأطفال ، ولكن لم يتحمل كثير من الناس وخاصة النساء والأطفال هذا النوع من الحياة . فارتفعت نسبة الوفيات . ولذلك كانت تقام المقابر في كل مكان حلت به القافلة (٢) .

وكان متوقفا في مثل هذه الظروف أن ينتهز الأمير كل الفرص كي يضع حدا لهذه الحرب المدمرة . فمئذ أن وصل ييجو الى الجزائر في فبراير ١٨٤١ وهو يعرض عليه الصلح بشرط أن يحتفظ كل طرف بما بيده من أقاليم . وهذا يعني أن فرنسا تحصل على أكثر مما طالب به غاليه . ولكن ييجو كان مصمما على تنفيذ سياسة الاحتلال الشامل . وفي سنة ١٨٤١ جدد الأمير مكتابة الملك بمناسبة إطلاق عدد من الأسرى أكراما لأسقف الجزائر . ويدل هذا الخطاب على شدة حرصه على السلم ، فهو يقول للملك مثلا : يمكنك أن تدعني عشرين سنة أخرى لأنه لم يمض على في الملك سوى عشر سنين . فلو تغلبت على الآن لما كان لك مجد تغر به كما لو قهرتني وقد صار لي في الملك ثلاثون سنة (٣) .

ولم يحظ هذا الخطاب كسابقه بأى جواب من الحكومة الفرنسية . ويمكن أن نجعل من حادثة الزمالة في مايو ١٨٤٣ نهاية المرحلة الأولى من حرب الإبادة ففي هذا التساريخ وقع الدوق دومال صدفة على مدينة الأمير قرب بوغاز إحدى الواحات جنوبى وهران ، وكاد عبد القادر نفسه يقع في يده لولا أن أنقذه فرسه السريع ، ولكن وقع في الأسر معظم المدنيين بما في ذلك بعض أفراد أسرته ، علاوة على ثلاثة آلاف من جنوده النظاميين ، وهكذا أصبح البقاء في الجزائر مستحيلا . وأراد ييجو أن يستغل هذه الظروف فأرسل الى الأمير عرضا بأن يسلم نفسه واعدا إياه بمعاش محترم وحرية الإقامة بالآستانة أن أراد بيد أن عبد القادر رفض التسليم وأثر الانتجاع الى مراکش في أكتوبر ١٨٤٣ . وكان الأمير قد فكر من قبل حادثة الزمالة في الهجرة الى المشرق الاسلامي مع قومه ومن شاء من الجزائريين ، ولكن اختياره لمراكش يدل على أنه أراد أن ينتظر مؤقتا لاستئناس المقاومة عندما تتاح له الفرصة . والدليل على ذلك أنه كاتب حينئذ كلا من الحكومة البريطانية والتركية مستنجدا بهما ضد الفرنسيين ، وظن أن وصفه لوسائل الحرب الوحشية قد يؤثر في بريطانيا .

(١) هكذا قدرها صاحب التحفة مع شيء من المبالغة .

(٢) تحفة ص ٢٩٢ وما بعدها .

(٣) نفس المرجع ص ٢٥٥ - ٢٥٩ .

وفي مراكش حاول أن يستثير الرأي العام وأن كان يدرك حرج مركز السلطان إذا ما اضطر إلى إعلان حرب رسمية على الفرنسيين . والحق أن موقف السلطان كان مترددا بين دافعين : أولا : إرضاء الرأي العام وكرم الضيافة العربية وكانت تفتضى قبول حماية الأمير على الأقل . وثانيا : ضغط الحكومة الفرنسية وتهديدها له باستخدام القوة . ولكن الرأي العام جرف مولاي عبد الرحمن وخاصة أن لامورسيير الذي كان يتتبع الأمير ، اعتدى على الحدود المراكشية واحتل نقطة استراتيجية في أفلم وجدة تعرف بلالا مغنية . وأدى ذلك إلى اشتباك مع قبائل بني سنانس ومطير ثم إلى حرب واسعة النطاق مع الحكومة المراكشية .

وسنعود إلى تفصيل هذا الموضوع عند الكلام عن مراكش ، ولكن يكفي أن نذكر هنا أنها انتهت بكارثة للجيش المراكشية . واضطر السلطان إلى عقد معاهدة تخطيط حدود مع فرنسا وفيما يخص الأمير ، (١) نصت المادة الرابعة من المعاهدة على أن عبد القادر خارج على القانون في أرض المغرب أو الجزائر ، وعليه فإن الفرنسيين سيتتبعونه في الجزائر ، بينما يتتبعه السلطان في بلاده حتى يطرد أو يسقط في يد أحد الطرفين ، فإذا سقط بيد الفرنسيين ، تتمتع حكومة باريس بأن تعامله بكرم واحترام . وإذا سقط بيد السلطان فإنه يتمتع باحتجازه في إحدى مدن المغرب .

كما أن السلطان تخلى عن مناصرة عبد القادر وحاول إخراجه من البلاد فلم يتم له ذلك بسهولة ، إذ يبدو أن الأمير قد كسب نفوذا كبيرا وخاصة في منطقة الريف إلى حد أن مولاي عبد الرحمن بعث إلى بيجو يشكو خروج منطقة الريف من يده . ولا ندري إلى أي حد كان السلطان جادا حين تمهد للفرنسيين بتسليم عبد القادر لهم إذا وقع في يده ، ولكن من المؤكد أنه ضيق الخناق عليه حتى اضطر إلى الخروج من مراكش .

ولا نستبعد أن يكون عبد القادر قرر مغادرة مراكش واستئناف القتال في الجزائر في سبتمبر ١٨٤٥ بمحض اختياره ، وذلك عندما لاحظ أن الظروف قد تمهدت له من جديد . والواقع أن عبد القادر باعتراف بيجو ظل محتفظا بنفوذه الأدبي رغم تحطم قوته المادية منذ حادثة الزمالة . ومن مظاهر ذلك مثلا فتح بلاد القبائل لنائبه ابن سالم ، وظهور زعماء جدد لقيادة المقاومة الوطنية .

وكان بيجو قد أعلن في هذا العام أنه لا يمكن أن يحدث قتال على نطاق واسع بعد أن تم الاتفاق مع مراكش ، ولكن يبدو أن التسوية التي عامل

*Emerite, L'algerie à l'époque d'Abdel Kader.*

بها الفرنسيون الأهلالي جعلتهم مستعدين لقبول أى زعيم يظهر فيهم يحاول  
تخليصهم من الفزاة .

وقد ظهر فى جنوب الجزائر وغربها أثناء غياب الأمير بضعة زعماء  
محليين أشهرهم بومعزة : إلا أنهم كانوا جميعا يخلفون كثيرا عن  
عبد القادر : فهم يعتمدون على الشعوذة أكثر مما يعتمدون على الحركات  
المنظمة . وقد ظهر بومعزة فى وادى الشلف فى أواخر سنة ١٨٤٥ ، وظل  
يقاوم للفرنسيين حتى إبريل ١٨٤٦ ، ومع ذلك فإنه لم يقم تعاون كبير بينه  
وبين الأمير بعد عودة الأخير من مراكش ، وقد حارب الفرنسيون بومعزة  
بوحشية وعنف . وإذا تتبعنا الفترة التى قضاها عبد القادر فى الجزائر  
منذ عودته إليها فى سبتمبر ١٨٤٥ الى أن سلم فى ديسمبر ١٨٤٧ ، لا نستطيع  
إلا أن ندهش لبقاءه مع قلة قليلة من أتباعه أكثر من سنتين يدوخ الجيوش الفرنسية  
الجرارة . وقد رأينا أن يجوز حاول أن يجارى عبد القادر فى خفة حركته ،  
ولكن معرفة الأمير بدروب الجزائر ومساكنها ساعدته على التفوق على عدوه ،  
وكذلك كان الأهلالي يتطوعون بأخبار الأمير عن تحركات الطواير الفرنسية .  
وقد عمد بجو الى محاربة عبد القادر بسلاح آخر وهو إيجاد المنافسين له  
من بين الجزائريين ، فعين منهم فى مراكز إدارية . ولكن هذه الخطة لم  
تنجح ابضا .

وقد بدأ الأمير هذه المرحلة بأحراز نصر باهر ، إذ فاجأ الحامية  
الفرنسية المسكرة فى جامع الغزوات ( نيمور ) قرب الحدود المراكشية ،  
والتي خاطر قائدها بالخروج للقاء الأمير حتى يكون له شرف أسره . فكانت  
النتيجة أن وقع هو وجنده فى الأسر وتلا ذلك بقليل استيلاء الأمير على  
قافلة التموين التى كانت تقصد جامع الغزوات ، وهكذا بلغ عدد الأسرى  
نحو ٦٠٠ .

كان لعودة الأمير هذه صدى بعيد فى الجزائر ، ففي خلال ثمانية أيام  
كانت الثورة قد انتشرت فى جميع أنحاء وهران الجنوبية ، وأعلن بومعزة  
عن تبعيته للأمير . وكذلك وصل نفوذه الى إقليم قسنطينة حيث كان  
يقيم نائبه مصطفى بن سالم . وأصيب المستوطنون والقبائل العربية الموالية  
لفرنسا ، والمقيمة قرب النتيجة ، بذعر شديد . ولكن هذا النجاح لم يستمر  
طويلا لأن القبائل كانت قد انهكت من طول الحرب . لذلك وجه عبد القادر  
كثيرا من جهده لانزال العقاب بالقبائل التى رفضت التعاون معه . واضطر  
الى ابقاء قاعدته المعروفة بالدائر فى الواحات الواقعة بين حدود مراكش  
والجزائر ( ١١ ) . وقد أصبح من الواضح أن عبد القادر يرتتر على تلك

---

١١ تشتهر هذه الواحات عند المفازة باسم القصور .

الواحات البعيدة . وإلى كانت العائل تجد شقة في مفادرة المناطق الرعوية  
في الهضاب للأفامه فيها .

كذلك تأثرت قوة عبد القادر بالقضاء على أهم اعوانه ، أولا : بو معزة  
في أبريل ١٨٤٦ ، ثانيا : مصطفى بن سالم الذي سلم في مارس ١٨٤٧  
« وتركت له حرية الرحيل إلى مكة » .

ومرة أخرى يضطر عبد القادر إلى عبور الحدود المراكشية والإفلامه  
هناك مع بقايا القبائل التي ظلت موالية له . ويبدو أن مولاي عبد الرحمن  
الذي تردد سنة ١٨٤٤ في مساعدة عبد القادر ، أصبح الآن مصمما ، بعد  
أن ساءت ظروفه ، على إخراجهم من البلاد بالقوة . وبدأ بضرب قبيلة جزائرية  
كان عبد القادر قد أنزلها بالقرب من فاس وهي قبيلة بني عامر . ثم وجه  
جيشا كبيرا بقيادة اثنين من أبنائه لطرد عبد القادر أو القبض عليه ، وذلك  
رغم احتجاج كثير من علماء فاس ، وأطلق عليه اسم المشثوم (١) .

وقد خسر عبد القادر أولا معركة دارت مع الجيش المراكشي في  
١٥ ديسمبر ١٨٤٧ .

فكر عبد القادر لحظة قبل التسليم في أن يجد وسيلة للهروب عبر  
الصحراء إلى مكة ، إلا أنه حينما جمع مجلسه من بقية الخلفاء وناقش هذا  
الأمر . طرح موضوع النساء والجرحي . وكيف أنه من الصعب التنقل بهم  
في هذه المسافات البعيدة ( ولو كان تمت أي أمل من قتال فرنسا لفلطنا ،  
ولكنها هي إرادة الله ) .

أبلغ لامورسيير الضابط الفرنسي الذي صار خبيرا بالمشثون الوطنية  
الجزائرية برغبة الأمير في التسليم على أن يسمح له بالرحيل إلى عكا أو  
الاسكندرية للإقامة بها . وقد وافق دوق دومال حاكم عام الجزائر الذي  
حل محل بيجو منذ أكتوبر ١٨٤٧ على هذا الطلب . وكان بيجو قد ترك  
منصبه لخلافه مع حكومته التي لم تؤيده في تتبعه للأمير داخل الأراضي  
المراكشية . أما الدوق دومال وهو من أسرة لوى فيليب المالكة ، فكان يرغب فعلا  
في احترام كلمته . غير أن المعارضة كانت قد بلغت ذروة قوتها قبل  
سقوط الملكية . واحتجت المعارضة بأن عبد القادر في مصر أخطر منه  
طليقا بالصحراء .

ومن جامع الفزوات حيث سلم الأمير نفسه ، حمل إلى سفينة لنقله  
إلى طولون مبيدا لغته إلى عكا أو الاسكندرية . وما لبث نظام ملكية

يوليو أن سقط وحلت محله حكومة الجمهورية الثانية التي أرادت أن تحرر كل ما فعله النظام السابق ، ومن بينها الوعود لعبد القادر ، وهستل اعتبر الأمير ورفقاؤه ( نحو ٧٦ شخصا ) أسرى ، وأودعوا في قلعة باو ، ثم نقلوا إلى قصر قديم أقل صلاحية للإقامة في مدينة أمبواز في حوض نهر اللوار . ومن حسن حظ الأمير انتقال السلطة إلى نابليون الثالث ثم مروره بمدينة أمبواز ضمن جولة قام بها بمناسبة توليه السلطة . وهناك أعلن للأمير إطلاق سراحه ، وأمر بنقله إلى بروسة من أملاك الدولة العثمانية . وأثناء مروره ببافيس قدم تمهدا كتابيا بالا يفعل شيئا ضد فرنسا .

ومنذ ذلك الوقت أصبح يسوده شعور العرفان بالجميل لنابليون ونحو فرنسا بصفة عامة حتى أنه طلب الاشتراك في الاقتراع على الإمبراطورية في نوفمبر ١٨٥٢ ( لأن الأخوة تجعلنا مواطنين فرنسيين ) ومن الواضح أنه لم يدرك مغزى هذه العبارة .

كذلك ساد الأمير شعور بالتفاوت الحضاري وفوق قوة فرنسا المادية وأصبح مقتنعا ( بأن الله هو الذي أراد هزيمة المسلمين لأنهم انحرفوا عن دينهم ، وعليهم أن يقولوا بالمصير الذي انتهوا إليه ) . وهذا الموقف هو الذي جعل كثيرا من الكتاب والمؤرخين يصغون عبد القادر بأنه قدس . وقد التزم بالفعل طوال حياته في المنفى بهذا الموقف ، بل أنه أظهر في مناسبات كثيرة تعاونه مع فرنسا ، كما اشتهر باتقائه للمسيحيين في أحداث سنة ١٨٦٠ بدمشق .

قد رفع العلم الفرنسي على بيته ونادى بأن كل من يأتي بمسيحي حتى قله خمسون فرنكان وفي اسطنبول استقبل عبد القادر عند وصوله إليها بحفاوة ، ولكنها تقل كثيرا عن الحفاوة التي حظى بها في باريس حيث كان حب الاستطلاع يجذب إليه الجماهير . وقد عرضت عليه الحكومة العثمانية معاشا فرفض مكتفيا بالماش الذي يتسلمه من الحكومة الفرنسية . وقد تجلت سياسة التعاون بين الأمير وفرنسا في مناسبة أخرى ، فقد منحت شركة قناة السويس أرضا في منطقة امتيازها بالصحراء الشرقية ونشأ نزاع بينه وبين الحكومة المصرية بشأن هذه الأرض التي يسكنها البدو .

وفي إطار هذه الثقة المتبادلة فكرت الإمبراطورة أوجيني في الاستفادة من عبد القادر لتدعيم الوجود الفرنسي بالجزائر ، إلا أن عدة صواب حالت دون تنفيذ هذه الخطة واكتفت بزيادة معاشه الذي كان يكفل له حياة رغدة . وقد أرسل بعض أبنائه للدراسة في بريطانيا وألمانيا . ولا شك أنه استاء من سقوط الإمبراطورية إلا أنه أعلن ولاءه للحكومة الجديدة ، وأكد لها ابتعاده عن ثورة المقراني .



## المقاومة في الواحات وبلاد القبائل (١)

منذ شتاء ١٨٤١ وصلت الحاميات الفرنسية الى حافة الصحراء (١) ، وحل بعضها في الحصون التي كان عبد القادر قد بناها على أسس استراتيجية سليمة . وفي قسنطينة بلغ التوغل الى واحة بسكرة التي أقيمت فيها حامية سنة ١٨٤٣ . وقد منحت الحكومة بيجو امكانيات هائلة . لأن الساسة اتفقوا على ان القضاء على عبد القادر يعد شرطا اساسيا لبقاء فرنسا في الجزائر . ولكن منذ ان تدهورت قوة عبد القادر سنة ١٨٤٣ . شرع بيجو في تنفيذ خطة شخصية له تقوم على مبدأ اخضاع جميع سكان الجزائر لسلطة فرنسا ولو ادى ذلك الى توسيع دائرة العمليات واقامة الحصون والحاميات في الاقاليم التي ظلت طوال هذه الفترة بعيدة من مسرح القتال . حيثئذ اشتدت معارضة البرلمان . فوجه بيجو خطابا الى النواب يحسن ان ننقل فقرات منه « ستقولون لقد قهرنا النمسا في ايطاليا بثلاثين ألف جندي . واخذنا مصر بمثل ذلك العدد . ولكن المسألة ههنا تختلف . فعلينا في الجزائر ان نخضع قبيلة قبيلة ٠٠٠ ولا يمكننا ترك بلاد القبائل . نعم ان اهلها لا يهاجمونا وانما يدافعون بقوة عن ديارهم اذا هوجمت . ولكن كيف نترك مثلا اهل القبائل وشأنهم بينما نطلب الى جيرانهم ان يؤدوا لنا الضريبة ؟ »

وتنفيدا لخطته بدأ يرسل الحملات منذ سنة ١٨٤٣ على المناطق غير المحتلة في قسنطينة مثل جبال اوراس حيث اعتصم أحمد بك . وفي ربيع سنة ١٨٤٤ قرر اقتحام سلسلة جبال جرجرة . ومهد لذلك باحتلال ميناء قبائلي صغير هو ديس . ولكن اقصى ما كانت تظهر به هذه الحملات هو الزمام قبيلة بدفع انزوة او اعلان تبعيةها لفرنسا ، حتى اذا ما انسحبت القوات الغازية عادت هذه القبائل الى سابق عهدها من الاستقلال وبمسد تسليم الامير عبد القادر أصبحت مناطق المقاومة الرئيسية محصورة في منطقتين أولا : بعض الواحات الواقعة في الصحراء الكبرى . ثانيا : بلاد

(١) استخدمنا كلمة قبائل للدلالة على ذلك القسم الشمالي من قسنطينة الذي يعرف عند الإغريب بـ Kabylie وذلك بدل كلمة قبائل التي قد تختلط باسم جمع قبيلة .

- (٢) يمكن الإشارة الى مرجعين هامين في تاريخ الحرب الجزائرية .  
 ١ - Gaffarel عن الفترة من سنة ١٨٣٠ - ١٨٣٧ .  
 ٢ - Revoil عن الفترة من سنة ١٨٤١ - سنة ١٨٥٧ .

القبائل في الشمال الشرقي . هكذا كان الوضع عندما قامت الجمهورية الثانية في فرنسا سنة ١٨٤٨ فرسنت سياستها على اساس تركيز الجهد في استثمار ما احتل فعلا من ارض الجزائر ، ولكن وجود الجماعات المستقلة في الواحات وفي بلاد القبائل ، وتمتع زعمائها بسلطة واسعة وهيبة لدى السكان جر حكومة الجمهورية الى التورط في عدة حملات عسكرية .

وقد سجلت واحة الزعاطشة صفحة مجيدة في تاريخ المقاومة الجزائرية خلال هذه الحقبة . وقع هذه الواحة على بعد ٢٠ كيلو مترا جنوب شرق بسكرة . وكان يحكمها احد رجال الطرق الصوفية ويدعى بوزيان وهو من اتباع عبد القادر القدامى ، وكان نائبه على بسكرة قبل ان يدخلها الفرنسيون ، وحينما قررت السلطات الفرنسية زيادة الضريبة على النخل ، وهو مورد الواحات الرئيسى ، رفض بوزيان الرضوخ لهذه الاوامر . ثم اقلق الواحة في وجه نواب السلطات المحتلة . وقد ردت الواحة الصغيرة الطواوير التي ارسلت لها حتى اضطرت السلطات الى حشد ٧ آلاف جندي في حملة كبيرة تحت قيادة الجنرال دى هريبون لمحاصرة الواحة التي لا يزيد سكانها على ثلاثة آلاف ، وبعد حصار دام اربعة اشهر استطاع الفرنسيون اقتحام أسوارها الحصينة ، واستمات السكان في الدفاع عن مسكنهم ، مما اثار القائد الفرنسي قاسم باحراق المنازل بعد اقفالها على السكان . وبهذه الطريقة ، فقد ١٥٠٠ شخص حياتهم ( ٢٠ نوفمبر ١٨٤٩ ) .

وفي واحة ورغلة والأغواط ، ظهر زعيم ديني آخر يدعى محمد بن عبد الله . اتى من طرابلس وطلب الى سكان الواحتين ان يتبعوه باعتباره احد الاشراف . ويبدو ان الفرنسيين لم يروا في استقلال هاتين الواحتين خطرا يهدد حكمهم في الجزائر . ولكن بدأت سلطات الاحتلال تدرك أهمية الصحراء الكبرى من الناحية الاقتصادية باعتبارها طريق التجارة بين السودان والبحر المتوسط . فلما تحولت الإدارة في الجزائر الى يد العسكريين في عهد نابليون الثالث ، أصبح التوسع وازرار النصر هدفًا يقصد لدايم ، ولذلك اهتم المارشال راندون ، حاكم الجزائر من سنة ١٨٥١ - سنة ١٨٥٨ باخضاع هذه الواحات ، واقام في الأغواط حامية مستديمة قام بزيارتها سنة ١٨٥٣ وهناك دعا اليه زعماء القبائل التي تسكن الصحراء ، واعطاهم مراسيم التنصيب ، مانحا اياهم لقب آغا ، وذلك دلالة على اعترافهم بسيادة فرنسا . ومن اهم جماعات الصحراء التي ارتبطت بالفرنسيين في هذه المرحلة : جماعة ولد سيدى شيخ وهي مجموعة قبلية كبيرة كانت تتكفل حول احدى الطرق الصوفية المحلية التي تعرف بالشيخية . ثم جماعة الاباضية ، وهي ايضا طائفة دينية تنسب الى

عبد الله بن اباض . وقد استقر منذ القرن الخامس الهجري بواحات  
الميزاب السبع الواقعة على ٢٠٠ كيلو متر جنوب الاغواط . وتعتمد حياة  
الطائفة اساسا على التجارة العابرة للصحراء . ويشرف على الجماعة مجلس  
من الرؤساء الروحيين يتألف من ١٢ عضوا يمثلون العشائر ويعرف  
بالعزابة . وقد وصل مندوبيهم الى الاغواط ووقع مع راندون اتفاقا في ابريل  
١٨٥٣ ، يعترف فيه بالتبعية لفرنسا ، ويتمهد بدفع خراج الواحات ، على  
الا تدخل السلطات الفرنسية في شئونهم ، وان تحدد الطائفة الطريقة التي  
يدفع بها الخراج .

اما بلاد القبائل التي تقع في الشمال الشرقي ، فنقسم الى كتلتين  
رئيسيتين : بلاد القبائل الكبرى التي تتكون من سلسلة جبال جرجرة ،  
وتعتبر ببلاد القبائل الصغرى الامتداد الشرقي لهذه السلسلة ويفصلها  
عنها نهر وادي الساحل الذي يصب قرب بجاية . ويبلغ ارتفاع بعض قمم  
تلك الجبال في بلاد القبائل الكبرى ٢٣٠٠ متر ويصل جبل بابور في القبائل  
الصغرى الى ٥٩٠٠ متر . وتعتبر بلاد القبائل من اشد بلاد الجزائر كثافة  
بالسكان رغم وعورة مسالكها ، فتكاد القرى تلتصق فوق المنحدرات . ولا  
ينقطع اتصال العمران الا حين تفصلها وديان سحيقة ، لذلك قدر احد الرحالة  
الانجليز سكان هذه المنطقة سنة ١٨٥٤ بـ ٨٠٠ الف . ويشتهر سكانها  
بتمسكهم الشديد بأرضهم .

وكما ان وعورة مسالك هذه المنطقة قد جعلت منها الارض المختارة  
لثورة الجزائرية المعاصرة في سنواتها الاولى ، فكذلك ساعدت البيئة  
الجغرافية تلك المطعة على الاحتفاظ باستقلالها نحو سبع وعشرين سنة  
بعد استيلاء الفرنسيين على مدينه الجزائر . وكان على السلطات الفرنسية  
ان تمهد الطرق قبل ان تفكر في اقامة ثابتة ببلاد القبائل . ففي سنة ١٨٥١  
قطع بلسيه المرحنة الاولى ، حين اقام حصنا على سفح جبال جرجرة في  
تيزي اوزو . وعندما انتشر الدعاة الدينيون في بلاد القبائل سنة ١٨٥٦ ،  
قرر الحاكم العام راندون احتلال المنطقة احتلالا ثابتا . وقد تكونت حملته  
على بلاد القبائل من عدد كبير من الجند الجزائريين الذين استخدمتهم  
فرنسا في حرب القرم ، وذلك اثر انتهاء الحرب في هذا العام ، فرأى  
الفرنسيون الفرصة مواتية كي يستخدموا الجزائريين بعضهم ضد بعض  
في هذه العملية الشاقة . وقد استمدت حملة بلاد القبائل الكبرى حشد  
٢٧ الف جندي سار بعضهم من حصن تيزي اوزو ، وسار البعض الآخر  
من جهة البحر . وفي ٢٥ مايو ١٨٥٧ سلمت اقوى الجماعات البربرية التي  
تسكن جرجرة - وهي جماعة آبت راتن . وكانت شروط التسليم تنص على :  
ان يدفع الثوار غرامة قدرها مليون فرنك . وان تحتفظ القبائل بنظامها

الداخلية فى الإدارة والقضاء . وانتهت مقاومة القبائل بتسليم إحدى زعميات المقاومة فى بلاد البربر وهى لالا فاطمة التى قادت قبيلة أيلتن فى ١١ يوليو ١٨٥٧ . وللمرة الاولى أنيحت الحصون الدائمة فى بلاد القبائل . وأهمها حصن نابليون ( فور نابليون ) الذى أصبح فور ناسيونال ، وحصن ذراع الميزان .

وبدخول بلاد القبائل اعتبر الفرنسيون ان عمليات الاخضاع قد انتهت ، بعد سبع وعشرين سنة من حروب مضيئة ، ولكنها لم تكن نهاية المقاومة المسلحة .

## ٥

### ثورة ١٨٧١

تم اخضاع الجنوب وبلاد القبائل دون احتلالها عسكريا شاملا ، وكذلك اقيمت فرنسا فى هذه المناطق على اجهزة الادارة الوطنية مع ادخال تغييرات طفيفة ، لذلك كان وجود سلطة الاحتلال متوقفا على ولاء الحكام الوطنيين . ومن الملاحظ ان الجزائر لم تخضع الا نتيجة القهر العسكرى . ولذلك تعرضت المناطق التى كان وجود فرنسا فيها ضئيلا لعدة قلاقل بعد سنة ١٨٥٧ . ومن اهم تلك الحركات ثورة ولد سيدى شيخ فى سنة ١٨٦٤ ثم ثورة المقراني سنة ١٨٧١ اثر هزيمة فرنسا فى الحرب السبعينية . وقد قامت بتلك الثورة عناصر مختلفة بداتها فرق السباهية ، وهى تتالف من جند جزائريين يعملون فى خدمة الجيش الفرنسى للمحافظة على أمن البلاد الداخلى ، وذلك عندما رفضت إحدى الفرق فى يناير ١٨٧١ النزول الى المراكب حيث تقرر استخدامها فى الحرب البروسية . وكانت انباء هزيمة فرنسا قد اخذت تتردد فى اوساط الجند . وسرعان ما ظهر صدى تلك الحركة بقوة فى بلاد القبائل ، حيث وجدت الثورة لها زعميا فى شخص محمد بن أحمد المقراني . كما وجدت لها انصارا من بين اتباع الطريقة الرحمانية . وقد انتشرت هذه الطريقة فى بلاد القبائل فى الخمسينات من القرن ١٩ على يد الشيخ على الحداد ويعزى انتشارها الى انها كانت رد فعل لنشاط المبشرين الذين ركزوا جهودهم فى بلاد القبائل ظنا منهم ان اسلام البربر مازال سطحيا ، وانهم بالتالى بيئة اصلى للتبشير من البيئة العربية . وقد نجح الحداد فى التأثير على اتباعه الذين عرفوا بالاخوان الى حد ان

رابطه الطريقة أصبحت مقدمة على رابطة القبيلة واذن فقد كان الدين من بين عناصر الثورة الاولى (١) .

اما السبب المباشر للثورة فهو سقوط نابليون الثالث والاجراءات التي اتخذتها الحكومة المؤقتة بالنسبة للجزائر ، وما شاهده الوطنيون ابان هذه الازمة من وقوع خلاف بين المستوطنين وحكومة باريس واستئثار المستوطنين بالسلطة فترة من الزمن .

وسنرى في الفصل التالي كيف ان نابليون الثالث حاول ان يرضى العناصر الوطنية ، لكن المستوطنين ضغطوا على حكومته عندما ضعفت في السنوات الاخيرة والرموها باصدار تشريع في سنة ١٨٧٠ ، يوسع دائرة المناطق الخاضعة للإدارة المدنية . ومعنى ذلك إلغاء أجهزة الإدارة الوطنية . ولذلك كان أول من تأثر بهذا التشريع هم أبناء الأسر ( الأرستقراطية ) والذين كانت الإدارة العثمانية تعتمد عليهم ، ثم استمر الفرنسيون في استخدامهم في المناطق الخاضعة لنظام الإدارة غير المباشرة . وبعد محمد بن أحمد مقراني مثلا لهذه الطبقة من الحكام الوطنيين ، فقد عمل أبوه كخليفة لمنطقة المجانة قرب سطيف ، تحت الإدارة الفرنسية . ثم خلفه ابنه محمد في هذا المنصب بلقب باشي اغا سنة ١٨٥٣ ، ومما زاد هذه الطبقة اساءة ، تلك القرارات التي اصدرتها الحكومة المؤقتة في ٢٤ اكتوبر ١٨٧٠ ، ولتي تحمل اسم واضعها كرميو ، لاسيما ذلك القرار الذي يمنح اليهود في الجزائر صفة المواطن الفرنسي بكل ما يترتب عليها من حقوق ، حتى ان المستوطنين انفسهم استاءوا لمساواتهم باليهود ولكن الوطنيين كانوا اشد تأثرا ، وخاصة في بلاد القبائل حيث يوجد بعض اليهود المنحدرين من اصل بربري .

وعلاوة على ذلك صدر قرار آخر يادخل نظام المحاكم الفرنسية التي تأخذ بنظام المحلفين . ولما كان اليهود قد جنسوا فقد أصبح لهم نصيب بين مقاعد المحلفين وقد مبر المقراني عن هذا الوضع قائلا « افضل ان يحكمني رجل سيف استخدم القسوة ضدّي وقهرني . على ان يحكمني هذا اليهودي » .

وكان محمد مقراني قد قرر الاستقالة من خدمة فرنسا منذ ان صدر التشريع الخاص بتطبيق النظام المدني . ولكن الحاكم العام مكماهون طلب اليه ان ينتظر حتى يطبق القانون . وكان ان سقط نابليون الثالث الذي يتمتع ببعض الشعبية في الجزائر ، ثم اعلان الحكومة الجديدة عن سياستها .

---

(١) أصبح كتاب RINN عن ثورة سنة ١٨٧١ مرجعا تقليديا . ويمكن الإشارة الى كتاب لاحد الضباط الذين اشتركوا في قمع الثورة . انظر Robin .

وفي هذه الاثناء توطدت صلة القرابي بالشيخ الحداد . فقد رار الشيخ بحفره في فبراير ١٨٧١ . وقيل انه اتفق معه حينذاك على الثورة ولكنه ، ثم يملأها الا في اوائل مارس .

عمت الثورة أولا اقليم قسنطينة حيث تقع جبال القبائل ، ثم امتدت حتى اطراف سهل المتيجة غربا ، وبسكرة جنوبا . واصبحت تسيطر على ثلث اراضي الجزائر وعزلت جميع الحاميات الفرنسية في المنطقة . وقدر عدد الذين اشتركوا في هذه الثورة نحو ١٥٠ ألفا ، منهم ١٢٠ ألفا من الاخوان الرحمانية .

ومع ان هذه الثورة صادفت ظروفا سيئة في فرنسا ، الا ان عمرها كان قصيرا ، ذلك ان بسمارك : لسياسة عليا اوروبية ، راي ان يخفف وطأة الهزيمة عن فرنسا فاطلق عددا كبيرا من الاسرى ليساعدها على قمع ثورة الجزائر . ولبوء حظ الثورة وقع مقراني صريعا في المارك الاولي ٢ مايو ١٨٧١ ولم ينته هذا الشهر حتى كان زعماء القبائل يفاوضون في التسليم . وتبعهم الشيخ الحداد على رأس طائفة الاخوان في يوليو .

اما يومزراق القراني الذي خلف اخاه في زعامة الثورة . فقد كان أشد مراسا . ظل يناضل حتى يناير ١٨٧٢ ، فبعد ان تم اخضاع القبائل انتقل الى الواحات الجنوبية فلما تتبعه الفرنسيون اليها خرج الى الصحراء مع من بقي من اتباعه واستمروا يتجولون فيها الى ان اهلكهم الجوع والعطش حتى التفتلهم دوريه فرنسية .

وقد كان لهذه الثورة نتائج بعيدة للجزائر عامة وبلاد ايل خاصة . فقد شهدت اكبر محاكمة من نوعها في ظل الاحتلال . وقد نظرت امام المحاكم الجديدة التي لعب فيها المستوطنون دور المحلفين مما ابرز صفتها الانتقامية . وقد هدفت الاحكام لضرب مثل رادع للوطنيين حتى لا تحدثهم انفسهم بأى ثورة اخرى . فصدرت احكام الاعدام على ستة آلاف من الثائرين ، ثم خفف الحكم عن معظمهم بالغي الى جزيرة كاليدونيا الجديدة ، وهي مستعمرة فرنسية في جنوب المحيط الهادي ، ومن بين هؤلاء يومزراق واسرة الشيخ الحداد .

ومن النتائج الهامة التي ترتبت على هذه الثورة فتح بلاد القبائل للاستعمار الاوربي وكان رؤساء القبائل قد سلموا في مايو على عدة شروط : من بينها نزع السلاح وسليم المسؤولين ودفع غرامة للذين اصابهم ضرر من الثورة . علاوة على غرامة الحرب ، وبحيز وضع جزء من املاك القبائل

الناثرة تحت الحراسة الى ان سوفى تلك الفرامات ) . ولكن وضع الاملاك تحت الحراسة كان بالنسبة للفرنسيين مقدمة لمصادرتها . وسنرى ان مصادرة املاك الثوار ليست مبدءا مستحددا في الجزائر .

وتختلف حالة بلاد القبائل عن الحالات التي طبقت فيها المصادرة من قبل ، لان اهل المنطقة لم يتركوها اثر الثورة . بل على العكس سارعوا بالتسليم ، والى جمع الفرامة بالرغم من انها كانت باهظة حيث بلغت ٣٦ مليون فرنك ، وذلك حتى يتجنبوا المصادرة .

غير انه قد خاب املمهم . فقد قررت السلطات الفرنسية الاستيلاء على ٥٠٠ الف هكتار من اراضى القبائل دون تمييز ، وذلك توطئة لمنحها للمستوطنين الجدد .

تعتبر ثورة المقراني نهاية المقاومة الوطنية المسلحة . فان الوسائل الوحشية التى اتبعت فى قمع الثورة . زادت من اليأس الذى اخذ يغيم على نفوس الوطنيين نحو نصف قرن . واذا استثنينا المناوشات فى الصحراء ، يمكن القول بان الحكم الفرنسى فى الجزائر قد شهد فترة من الهدوء حتى الحرب العالمية الاولى ، وانفسح امامه المجال لتنمية حركة الهجرة والاستيطان الاوروبى .

وقد استكمل فى هذه الفترة اخضاع منطقة الصحراء عندما قام اولاد سيدى شيخ بانتفاضتهم الاخيرة سنة ١٨٨١ تحت قيادة زعيم يدعى بوعمامة ، فقد استغلت الادارة هذه الفرصة واقامت حاميات جديدة فى توغرت وورغلة . كما غيرت نظام الحماية المفروض على واحات الميزاب واعلنت ضمها فى سنة ١٨٨٢ . وعقدت السلطات الفرنسية اتفاقات مع قبائل الطوارق لتأمين طرق التجارة .

ولم ينته القرن حتى كانت فرنسا قد احاطت بالصحراء من جهة الجزائر ومن جهة حوض النيجر .

واتمدت السلطات الفرنسية على صداقة بعض زعماء الطرق ذوى النفوذ فى الصحراء . ولم يبق امام الذين يريدون الاستقلال عن الحكم الاوربى الا اللجوء الى الواحات الواقعة جنوب شرق مراكش . فكان ذلك من اسباب الصدام الاول بين فرنسا وبين الدولة المستقلة الباقية فى شمال افريقيا .

## الفصل السابع

### نظم الإدارة والاستعمار

- ١ -

لقد تعرضت جميع البلدان العربية تقريبا لانواع مختلفة من سياسة التسلط (الامبريالية) الاوربية، ولكن المغرب شهد صورة صنيقة من صور التوسع الاستعماري الا وهي فتحه لحركة الهجرة والاستيطان الاوربية . فلم يكن الاوربيون في المغرب ممثلين في تلك الفئات المعروفة في المشرق العربي : جند الاحتلال او الموظفين الفنيين في الحكومة الوطنية او رجال الأعمال ، بل مثلوا هناك بجميع طبقات المجتمع من ملاك اراضي وفلاحين يزورونها بأيديهم وعمال . ومن هنا كانت كلمة استعمار تنطبق على المغرب بمعناها الفني الضيق . وقد ترك ذلك النوع من الاستعمار مشاكل معقدة في حياة المغرب المعاصرة ، وكان اكثرها تعقيدا مشكلة الجزائر ، حيث كان الاستيطان الاوربي اكثر عددا واوسع انتشارا . ذلك ان ظروف الجزائر اختلفت عن جارتها في امرين هامين ، الاول : تقدم عهدها بالاحتلال ، والثاني : هو القضاء على كيان الجزائر كدولة منذ البداية .

اعتبرت الجزائر ارض اعداء محتلة تخضع للحكم العسكري ، ولم يوضع لها نظام ثابت الا في سنة ١٨٣٤ ، حين صدر مرسوم ملكي بتاريخ ٢٢ يوليو يعلن ان الجزائر ( ممتلكات فرنسا الافريقية ) وينظم حكمها على النحو التالي :

يمثل السلطة الفرنسية الحاكم العام . وهو يتبع وزير الحربية ويعاونه مجلس من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية كل في دائرة اختصاصه ، ولهذا المجلس صفة استشارية ، فالحاكم العام هو الذي يقترح القوانين ويقدمها لوزير الحربية ثم تصدر بهيا مراسيم من السلطة التنفيذية في باريس . ويجوز في حالة الطوارئ ان يصدر الحاكم العام القوانين اللازمة لمواجهة الظروف . وله ايضا حق اصدار اللوائح . وقد توسع الحكم كثيرا في استخدام هذه الرخصة ومهما يكن من التغييرات والتعديلات التي ادخلت على نظام الحكم منذ ذلك الوقت وحتى قبل الثورة بقليل فانها لم تعدكونها



تغييرا في الشكل . وبقيت روح هذا المرسوم سائدة في ادارة فرنسا للجزائر . وهي تتم عن طابع السياسة الفرنسية بصيغة عامة افراد المستعمرات . الا وهي النزعة الى تركيز السلطات بيد حكومة باريس .

وفي بداية عهد الاحتلال لجأت السلطات الفرنسية الى الاستعانة بالشخصيات ذات النفوذ من العنصر الوطني : سيما وان سياسة الاحتلال المحدود كانت تحتم عليها ذلك . ويدل على هذا الاتجاه مشروع كلوزيل الذي كان يقضى باستخدام اثنين من افراد الاسرة الحاكمة في تونس ، أحدهما لتولي منصب حاكم مستطنة وآخر لوهران ، وقد حاول يومون الاستفادة من النظم السائدة في العهد العثماني . فابقي على منصب آغا العرب الذي كان له أهمية كبرى في ذلك العهد . فهو الذي كان يعتبر قائدا للقوات المحلية التابعة للحكومة . والتي كانت تستخدم لتثبيت السلطة العثمانية داخل الاقاليم . وقد اختار الفرنسيون لهذا المنصب أحد سكان المدينة من طبقة التجار وهو حمدان امين السكة الذي اثبت عجزه تماما عن تادية مهام منصبه . ومع أن الفرنسيين أدركوا هذا الخطأ وحاولوا تلافيه ، الا انهم لم يوفقوا في اخضاع القبائل بهذه الطريقة . ويمكن ارجاع ذلك الى سببين : ففي بعض الاحوال رفض الزعماء الوطنيين أن يؤدوا لدولة مسيحية نفس الدور الذي كانوا يؤدونه لدولة اسلامية كاللدولة العثمانية . وفي احوال اخرى لم يتحمل الزعماء الوطنيين الادارة الاوروبية الدقيقة التي تختلف اختلافا بينا عن الادارة العثمانية المتميزة بعدم التدخل في حياة السكان الخاصة . ولذلك قل التعاون بين الزعماء الوطنيين وبين الادارة الجديدة . حتى نفذ الاحتلال الشامل وتم اخضاع الجزائر بقوة السلاح .

غير ان الاحتلال الشامل لم يبلغ حاجة الادارة الفرنسية الى الاستعانة بأجهزة الادارة القديمة في هذه الفترة الاولى من الاحكامك ، حيث كان الحاكم يجهل نواحي الحياة المختلفة لدى المحتومين كما يجهل لغتهم حتى استخدم اليهود غالبا كحلقة اتصال لمعرفتهم باللغتين . ومنذ ان استقر الفرنسيون في الجزائر ظهر تياران متصارعان حول السياسة التي يجب اتباعها : التيار الاول يدعوا الى اتباع نظام الادارة غير المباشرة ، والثاني يدعو الى سياسة الدمج . وقد استكمل نظام الادارة غير المباشرة نظمه في عهد نابليون الثالث . ولكن بعد ان تغيرت صورته عن ايسام سياسة الاحتلال المحدود ، ففي هذه الايام كان الفرنسيون يرجون من وراء استخدام الوطنيين أن يستمدوا شيئا من قوتهم . اما بعد اخضاع الجزائر فقد كان الهدف من الادارة غير المباشرة هو استخدام الرؤساء التقليديين من العنصر الوطني كمجرد اداة لتسهيل الادارة .

فلما مضت أربعون سنة على احتلال الجزائر وانتشر الاستيطان الأوربي بها وسهل الاتصال بين الحاكمين والحكومين . تغلب التيار الثاني : تيسار الإدماج الذي يهدف الى محو شخصية الجزائر وطبعها بالطابع الفرنسي ، وهذه هي السياسة التي بدىء في تنفيذها في عهد الجمهورية الثالثة .

ظهرت فكرة الاستعمار منذ التفكير في الحملة نفسها ، وبالرغم مما تعرضت له من نقد ، فقد عمدت الحكومة الى تشجيع الهجرة الأوربية والاستيلاء على الأراضي الزراعية والأملاك العقارية ، بعد الاستيلاء على مدينة الجزائر بوقت قصير ، .

وكان كلوزيل من أكثر الحكام في هذا العهد الأول تحمسا لسياسة الاستيطان فقد بدأ حياته العملية في الولايات المتحدة حيث رأى ما حققه الجنس الأنجلو سكسوني في هذه الأقاليم الشاسعة من مشروعات هائلة . فتوهم أن الجزائر وهي المأهولة بالسكان ذوي الحضارة العريقة يمكن أن تشبه بالقارة الجديدة التي كانت تسكنها أجناس متأخرة مثل الهنود الحمر .

لذلك مهد لخطته باتخاذ عدة اجراءات . ففي ٨ سبتمبر ١٨٣٠ اصدر الأوامر بالاستيلاء على أملاك الدولة ( الدومين ) ، وأملاك الجبوس ( الأوقاف ) المخصصة لأغراض دينية ، مثل تلك الموقوفة على الحج ، او لصيانة المساجد . كما حول أمر الحراسة على أموال الأتراك الى مصادرة صريحة .

وهكذا انفسح المجال امام المهاجرين الأوربيين لاستغلال موارد البلاد المتهورة ولكن المهاجرين الأوائل لم يشاءوا بذل الجهد للقيام بأعمال الاستغلال النافع ، بالرغم من أن الأهالي أقبلوا على بيع أملاكهم في مدينة الجزائر ، حينما قرروا مغادرتها فرارا من حكم دولة مسيحية . فكان المهاجرون يأتون لشراء هذه الأملاك للمضاربة عليها . ثم يعودون الى أوطانهم بعد أن يكونوا قد حققوا بعض المكاسب . ولذلك اقتصر نشاط المهاجرين على القيام بالأعمال المدنية في مدينة الجزائر ، وخاصة وإن جيش الاحتلال قد تطلب وجود خدمات جديدة مثل إقامة الفنادق والشارب ووسطاء التعمين .

ولما كان نصف الأهالي تقريبا قد غادروا مدينة الجزائر ، فقد تغيرت صورة عاصمة النيابة العتيدة بعد زمن قصير من احتلالها . وقد وصفها أحد الرحالة الإنجليز سير جرافيل بعمل سنة ١٨٣٢ فقال « أن الجزائر لا تختلف

عن اى مدينة فرنسية فى كثرة معاهيها وحاناتها وميادينها التى تعرف فيها  
الفرق الموسيقية ( ١ ) ٥ .

اما فى خارج المدينة حيث الاراضى الزراعية التى تمتلكها الادارة ، فقد  
ادرك كلوزيل انه من الضرورى تدخل الحكومة اذا ارادت توطئ  
الاوربيين فيها . وفرنسا بلد زراعى لا يميل اهله الى الهجرة ثم انه لا يشكو  
من كثافة السكان مثل المانيا وبريطانيا التى اخرجت اعدادا ضخمة من  
المهاجرين لتعمير الولايات المتحدة .

لذلك لجأت الحكومة الفرنسية لوسائل غير طبيعية لارسال المستوطنين  
الى الجزائر . وحدث فى سنة ١٨٣١ ان عددا من المهاجرين السويسريين  
والالمان كانوا يميناء الهافر ينتظرون السفن التى تقلهم الى الولايات المتحدة ،  
فانزلهم السلطات الفرنسية فى احدى السفن التى حملتهم قسرا الى  
الجزائر . وانشأ لهم كلوزيل قريتين قرب العاصمة ولكنهما اندثرتا سريعا  
بوقاة معظم المهاجرين .

وقد اتيح لكلوزيل فرصة افضل لتنفيذ سياسته اثناء ولايته الثانية  
١٨٣٥ - ١٨٣٦ ، ففي هذه الفترة انشا اول مستعمرة زراعية اوربية فى  
بوفريك ، وهى اول محاولة لتطبيق ما يعرف بالاستعمار الرسمى ، ومعناه  
ان تتولى الدولة توزيع الاراضى على المهاجرين مجانا ، ومدهم بالمعونة المالية  
والفنية ، كتقديم الآلات الزراعية والحيوان حتى يتمكنوا من اعداد الارض  
للزراعة ثم تصبح ملكا للمهاجرين بعد نجاحهم فى العملية . ولما كان  
هذا النوع من الاستعمار يستدعى نفقات باهظة فقد كان دائما محل  
اعتراض مجالس النواب . الا ان الحكومة الفرنسية التى ناصرت مبدا  
الاستيطان رأت نفسها مضطرة لصرف الاموال الطائلة ، لانها لاحظت ان  
( الاستيطان الحر ) لم يأت بنتيجة ما . ذلك ان المهاجرين الأوائل الذين  
ذهبوا الى الجزائر : بقصد استقلال اراضيها لحسابهم ، واجهوا صعوبات  
عديدة لتنفيذ اغراضهم . مثل ملازمة وسائل الزراعة المعروفة لديهم لجو  
الجزائر ، كما انهم كانوا يجهلون كل شئ عن طبيعة البلاد الى حد انهم ظنوا  
ان كل مستعمرة لابد ان تكون استوائية مثل المستعمرات الفرنسية فى البحر  
الكاريبى ، فنتج لهم قصب السكر والبن ، اى المنتجات الزراعية التى لا تنمو  
فى فرنسا . لذلك خاب قائلهم فى استعمار الجزائر .

ورغم ان سكان سهل المتيجة الخصيب ، كانوا يبيعون ارضهم بعتن

بخس حتى يتخلصوا من الإقامة في المنطقة المحتلة : فانه لم يزد عدد المستوطنين الاوربيين بهذا السهل على ثلاثة آلاف سنة ١٨٣٩ . وقد رأينا ان الأمير عبد القادر استأصل شأفتهم عندما استأنف الحرب مع فرنسا . فكان على بيجو ان يرسم سياسة استعمارية جديدة .

## ٧

### وسائل بيجو

لم يكن بيجو قائدا عسكريا استطاع كسب الجزائر لفرنسا فحسب ، بل كلن أيضا صاحب منهج في نظم الادارة والاستعمار ومن اشد انصار الاستعمار الرسمي . فما كساد يعيد الأمن الى جزء من البلاد حتى أقام سنة ١٨٤٢ سبع قرى نموذجية . وقد اشتهر منه قوله : « ان الفتح عملية مؤقتة لا تكسب صفة الدوام الا بالاستعمار واقرار العنصر الفرنسي في البلاد المفتوحة » وكان يرى ان الجندي هو أقدر الناس على تنفيذ سياسة الاستعمار الرسمي ، وذلك لسببين : أولا أن هذا النوع من الاستعمار ثلاثة القرى الجماعية التي يشترك زراعيها في الاستفادة من منتجاتها دون تحديد للمساحة التي يملكها كل منهم ، والجندي بحكم طبيعة الحياة في الجيش أطوع للحياة الجماعية . والسبب الثاني هو ان الجندي أقدر على الدفاع عن مستعمراته خاصة في هذا الوقت الذي لم يكن الحكم الفرنسي قد استتب بعد في البلاد . ومع ان الاستعمار الرسمي ظل سائدا في عهد بيجو واستمر بعده حتى تحققت معظم أهدافه ، الا ان فكرة بيجو في الاعتماد على العسكريين بالذات انتهت بالفشل الذريع . فمن بين ٨٠٠ جندي اغرامهم بيجو بالعمل في القرى الزراعية الجديدة لم يبق منهم سوى ٦٠ ، ورحل الباقي الى فرنسا بمجرد انتهاء خدمتهم .

ولكن بفضل الامتيازات الواسعة التي منحت للمهاجرين . اخذ يعد على الجزائر عدد كبير من المدنيين الاوربيين ، فقفر عدد المستوطنين من ٢٨ ألفا سنة ١٨٤٠ الى ١٠٩ آلاف سنة ١٨٤٨ . ومن بين هؤلاء ٥٢ ألفا من الفرنسيين ، أي ان معظم المستوطنين كانوا ينتمون الى جنسيات أخرى ، وقد اتوا في الغالب من الطبقات الدنيا في بلدان البحر المتوسط مثل إيطاليا ومالطة واسبانيا . ويبدو ان نسبة الوفيات كانت مرتفعة بين الفرنسيين بالذات . وقد احتفظ الاسبان الذين كانوا اقلية

ساحقة في وهران بكياسهم ولم يندمجوا في النصر الفرنسي . ولم يكن هذا ليسوء الحكومة الفرنسية لأن الجنبات الأوربية وان اختلفت في أوطانها ، إلا أنها تتضامن في مثل هذه الظروف حيث تقوى المصالح المشتركة الرابطة فيما بينها ، كما أنها اعتبرت الدين المسيحي مقوما من مقوماتها داخل الجزائر .

ومهما كانت الهجرة كبيرة في ظل حكومة بيجو ، فهل كان هتدد المستوطنين يبرر الإجراءات التي اتخذها للاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية وحرمان أصحابها الشرعيين منها ؟ لم يكف بيجو بأراضي الدومين والأوقاف التي صودرت من قبل . بل أصدر قوانين جديدة بالاستيلاء والمصادرة ، أهمها قانون سنة ١٨٤٥ الذي ينص على حق الدولة في مصادرة أراضي القبائل ( العاصية ) مثل تلك التي انضمت الى الأمير عبد القادر وقاومت الفرنسيين يوما ما . وبهذه الطريقة تم الاستيلاء على معظم الأراضي الزراعية ( نصف مليون هكتار ) .

وينص هذا القانون أيضا على الاستيلاء على أراضي العرش ، وهذه العبارة في مصطلح شمال أفريقيا ، تعنى مراعى القبائل التي تستغلها على سبيل الانتفاع .

وفعلا كان لكل قبيلة مساحة من الأرض اعتادت الرعى فيها ، وقد لا تكون محددة بوضوح ، وهي على كل حال ليست ملكا خاصا للقبائل .

ولا يعمل الأوربيون الى الاعتراف بهذا النوع من الملكية الجماعية بالنسبة للجزائريين ، فاعتبروها من أراضي الدومين ، أي الأراضي الأميرية التي تملكها الدولة ، ولها حق الاستيلاء عليها ، ما لم تبرز القبيلة جميع ملكيتها بشرط أن تعود هذه الحجج الى ما قبل سنة ١٨٣٠ .

ووجد المستشرقون في الشريعة الإسلامية مبررا شرعيا لتأييد هذا القانون ففي الفقه الإسلامي أحكام تعرف باسم ( أحياء الموات ) وبمقتضى هذه الأحكام يجوز للسلطان وضع يده على الأراضي التي لا تستغل استغلالا كافيا ، وعناية لمصلحة الجماعة . وبما أن القبائل لا تستغلها استغلالا كافيا ، فللدولة التي حلت محل السلطان وضع يدها عليها .

واهتمام المشرعين الفرنسيين بالتوفيق بين قوانينهم وبين الشريعة الإسلامية أمر يستدعي التساؤل ، لماذا إبرزوا هذه الأحكام ؟ وتناصوا

ان الشريعة تضم احكاما اخرى تهدم اساس الحكم الفرنسى فى الجزائر .  
ويرجع ايضا الى حكومة بيجو تنظيم الادارة الفرنسية ، فقسمت  
الجزائر الى ثلاث مناطق تختلف فى نوع ادارتها .

الاولى : تخضع لادارة مدنية تتبع نفس النظم السائدة فى فرنسا .  
وتطبق فى المناطق التى يكون فيها الاوربيون اقلية : اى فى المدن والمناطق  
الزراعية المجاورة لها .

والثانية : مناطق الادارة المختلطة وهى التى يسكنها اوربيون ويكونون  
فيها اقلية ضئيلة . وفيها تخضع الجالية الاوربية للادارة المدنية ،  
والجزائريون للادارة العسكرية .

والثالثة : المناطق العسكرية . التى لا يسكنها سوى العنصر الوطنى  
وهى تمثل آنذاك الجزء الاكبر من البلاد . وفى هذا النوع الاخير ابقى  
الفرنسيون على انظمة العهد العثمانى فكان يعاون الحاكم فى كل وحدة  
ادارية من الوحدات الست التى قسمت اليها المنطقة العسكرية باشا اغا .  
وهو الذى يتبعه القواد ، وتنقسم القيادة بدورها الى شياخات . وهذا  
ما يعرف بنظام الحكم غير المباشر .

ولكى تسهل الادارة وسائل الاتصال بين الحاكمين والمحكومين .  
اوجدت نظاما جديدا عرف بالمكاتب العربية ليكون حلقة اتصال بين الادارة  
الفرنسية وبين الجزائريين . وكان كلوزيل قد انشا قسما خاصا الحقه  
بحكومته عرف باسم ادارة الشور العربية . غير انه بعد ان اتسعت  
المنطقة المحتلة فى عهد بيجو صار من المستحيل تركيز هذا القسم فى العاصمة  
فقط ، فانشئت عدة مكاتب عربية فى المراكز الداخلية حتى بلغ عددها  
٢١ سنة ١٨٤٤ .

وفى فبراير من هذا العام صدر قانون بتنظيمها . فيتألف المكتب من  
ضابط برتبة ملازم ، وقاض عارف بتقاليد البلاد ، واثنين من الكتبة  
احدهما فرنسى والاخر جزائرى . وقد بلغ عدد هذه المكاتب نحو ١٠٠ بحيث  
اصبح تقريبا فى كل قيادة مكتب عربى يشرف على تحصيل الضرائب  
وفض المنازعات بين السكان (١) .

---

(١) انظر موضوع المكاتب العربية فى بحث مستقل لـ

German, Rouger : la politique indigène de Bugeaud

تردد ينجو في اختيار نوعية الوطنيين الذين يعاونون الإدارة الفرنسية فمال أولا الى اجتذاب شخصيات كبيرة من رجال الطرق الصوفية أو اقارب الخلفاء الذين عينهم الأمير عبد القادر : تشجيعا لروح الخيانة بين الأسر ، ولما ضعفت مقاومة الأمير استغنى ينجو عن بعض هؤلاء القادة وفضل استخدام شخصيات عسادية ترضى بتولى إدارة عدد محدود من الدوائر « فروع القبائل » ثم استقر الرأي في نهاية عهد ينجو ولفترة طويلة على استخدام أبناء الأسر التقليدية التي خدمت في العهد العثماني وهي التي سميت على سبيل التجاوز - بالاستقرائية الوطنية - وخاصة القول انه مهما اختلف في اختيار نوعية الوطنيين للكاتب العربية أو للإدارة غير المباشرة ، فقد كان هناك اتفاق على أن الجزائريين الذين يختلفون عن الفرنسيين في كل شيء لا يمكن أن يتبعوا الإدارة المدنية بمحاكمها ذات الاجراءات المعقدة التي تتبعها المحاكم الفرنسية - وحتى في المدن الساحلية التي دعت بالطابع الفرنسي ، استبعد السكان الأصليون من التبعية للقضاء الفرنسي فأخضعوا لمحاكم خاصة يديرها عسكريون فرنسيون والواقع أن هؤلاء العسكريين لم يكن بينهم إلا القليل الذي اهتم بالتعرف على أحوال البلاد الاجتماعية - ومن أبرز هذه القلة الضابط المشهور لامورسيير .

وقد كانت المكاتب العربية محل هجوم عنيف من المستوطنين الذين اتهموا الضابط بسوء استعمال السلطة وبتأمرهم مع القواد الجزائريين الذين اشتهروا بالإدارة الفاسدة . وإذا كان صحيحا أن هؤلاء الجزائريين الذين تعاونوا مع الإدارة الفرنسية قد اتصفوا بسوء الإدارة ، فليس هذا دليلا على عجز الجزائريين عن إدارة أنفسهم كما ادعى المستوطنون وإنما يرجع السبب في هذا الى سوء اختيار الفرنسيين للقواد والمشايع وتركهم دون مرمات ، بينما أباحوا لهم أن يأخذوا بدلا عنها نسبة معينة على الضريبة التي يجنونها وعلى التفرامات التي من حقهم فرضها على السكان .

كما أن الدافع الحقيقي الذي جعل المستوطنين يهاجمون المكاتب العربية ليس هو تسفها بالسلطات المطلقة التي منحت لها ، بل لأن هذه المكاتب كانت تحول دون تغفل الاستعمار الى المناطق العسكرية ، لا حماية للسكان ولكن لأن الضباط كانوا يخشون على ضياع السلطات المطلقة التي يتمتعون بها ، فادعوا انهم يفعلون ذلك حماية لمصالح السكان الأصليين .

ويمكن اعتبار هذا النزاع بين المستوطنين وبين المكاتب العربية مثهرا آخر من مظاهر التنافس بين السلطات المدنية والعسكرية الذي لازم الحكم الفرنسي في الجزائر واحتدم في عهد الإمبراطورية الثانية .

## سياسة الجمهورية الثانية

تمثل الجمهورية الثانية في فرنسا ١٨٤٨ - ١٨٥١ مرحلة هامة في تاريخ استعمار الجزائر . فبعد قيامها بشهر اى في مارس سنة ١٨٤٨ صدر قانون النسم ، الذى يجعل من الجزائر جزءا من الاراضى الفرنسية ويقسمها الى مديريات ثلاث مكمله للوحدات الادارية في فرنسا . وقد ترتب على هذا المرسوم نتائج هامة فصار للمستوطنين حق التمثيل في برلمان باريس باعتبارهم يعيشون في ارض فرنسية . وباتت المصالح المختلفة تتبع الوزارات المختصة بها في باريس . وقد استمر هذا المرسوم معمولاً به ، ويمثل شبه عقيدة للحكومات الفرنسية المتوالية حتى بعد ان طرأت تغيرات هامة على العالم بعد الحرب العالمية الثانية ورسخت اقدام الحركة الوطنية الجزائرية . وبدا صار يمثل عقبة كاداء في سبيل التوصل الى اتفاق بالطرق السياسية .

اما من حيث الهجرة والاستيطان فقد رسمت الجمهورية خطة لنقل ٢٠٠ الف مستوطن الى الجزائر واعتمدت مبلغ ٥٠ مليون فرنك لتنفيذ المرحلة الاولى من عمليات الهجرة . ولا شك ان الاوضاع الداخلية في فرنسا هي التي حفزت الحكومة على اتخاذ هذه الخطوة غير مأمونة العواقب . ذلك ان الجمهورية كانت قد وعدت العمال عند قيامها بانشاء مصانع اشتراكية طبقا للنظم التي دعا اليها الزعيم الاشتراكي لوى بلان ولكن سرعان ما تبين استحالة تطبيق النظم الاشتراكية في ذلك الوقت لانها لم تكن مذهبا متكاملا . وتحولت هذه المصانع الى تكايا ، وحاول العمال ان يقلبوا النظام الجديد بعد قيام الجمهورية بخمسة أشهر فلم تجد الحكومة وسيلة للتخلص منهم افضل من ترحيلهم الى الجزائر .

وهذه الدوافع في حد ذاتها تعتبر من اسباب فشل الخطة ، فلم يكن العمال بقادرين على ان ينتقلوا دفعة واحدة من المدن الفرنسية الى الريف الجزائرى . ولم تستطع الحكومة ان تدبر لهذه الهجرات الكبيرة وسائل المعيشة والانتاج كما وعدتهم . كما انها اتخذت من الجزائر حقلا لتجارب المذاهب السياسية والاجتماعية التي انتشرت في ذلك الوقت فشرعت في انشاء المزارع الجماعية مجارة ، ادى الاشتراكيين . ولكن مثل هذا النوع من المزارع يستدعى رعاية شاملة .



وهكذا بلغ مجموع المهاجرين الزراعيين الذين نقلتهم الجمهورية خلال السنوات الأربع ٨٠ ألفاً ، ولكن لم يستقر من هؤلاء سوى ١٥ ألف . ولم تحقق الجمهورية هدفها الرامى الى نشر الاستيطان الزراعى فى الريف فلم يزد عدد المستوطنين الزراعيين على ٣٠ ألفاً من بين ١٣١ ألفاً سنة ١٨٥١ .

## ٤

### موقف نابليون الثالث

اتسمت السياسة الجزائرية لنابليون الثالث بالتقلب . فقد مبال في اللغالب الى تأييد فريق العسكريين ، وبالتالي الى تحديد المناطق التابعة للإدارة المدنية ، ثم اتجه فترة قصيرة الى سياسة الإدماج حين أنشأ وزارة خاصة بالجزائر وعين عليها أخاه جيروم وألقى وظيفة الحاكم العام ، إلا ان هذه السياسة لم تستمر سوى سنتين من سنة ١٨٥٩ - سنة ١٨٦٠ ، فألغيت الوزارة وأعيد منصب الحاكم العام . وافتتح نابليون الثالث فى الستينات سياسة جديدة تهدف الى حماية أراضى البكبان الأصليين ، وانتهى منها الى فكرة المملكة العربية على نحو ما سنرى .

ويصف الكتاب انفرنسيون نابليون الثالث بشعور العداء نحو المستوطنين ويمزون ذلك الى معارضتهم له فى استفتاء التعديل على الدستور الذى جرى سنة ١٨٥٢ . ومع ذلك لم توقف حكومة نابليون الثالث حركة الاستيطان الأوربي . وإنما حاولت ان تنظمها تنظيمًا جديدًا بعد أن ثبت فشل سياسة الجمهورية الثانية . فشجع الاستيطان ومنح الامتيازات للجمعيات الرأسمالية الكبيرة التى نمت فى عهد الامبراطورية الثانية .

وفى ٢٦ ابريل سنة ١٨٥١ صدر قانون هام لتنظيم تملك الأراضى وهو يعتبر حلاً وسطاً بين فكرة الاستعمار الرسمى والحر ، أى الذى يترك للأفراد مسئولية تملك الأراضى بالشراء والاستغلال . فلا يلقى القانون مبدأ منح المستوطن الأرض مجاناً ، ولكن يشترط تملكه لمبلغ معين يستطيع به المساهمة مع الحكومة فى نفقات اصلا- الأراضى . ولا تثبت ملكية الأرض الممنوحة نهائياً الا بعد الإقامة فيها ثلاث سنوات وبعد أن يثبت المستوطن قدرته على القاء والاستغلال . وتراوح القطع التى تمنح للمهاجرين فى ظل هذا القانون من ٢٠ الى ١٥٠ هكتاراً (١) وظل هذا القانون سائداً

---

(1) Piquet : La colonisation d'Algérie

حتى سنة ١٨٦١ ، اذ اتجبت الحكومة الى منح الاراضى المستولى عليها الى جمعيات رأسمالية كبيرة فى نظير تمهد هذه الجمعيات بتنفيذ مشروعات هامة كانشاء السدود او تعبيد الطرق ، كما ان بعض هذه الجمعيات اخذ عليها تمهد لنقل عدد من المستوطنين الأوربيين .

ومن اكبر الجمعيات التى استفادت من سياسة الامبراطورية الثانية، جمعية جنيف التى منحت امتيازاً لاستغلال ٢٠ ألف هكتار ، والجمعية الجزائرية العامة التى منحت ١٠٠ الف هكتار ، كما حصلت جمعية الغابات على امتياز لاستغلال الغابات الجزائرية مدة ٩٠ سنة فى مساحة قدرها ١٦٠ ألف هكتار . ولم تستطع معظم هذه الجمعيات تنفيذ شروطها ، فبالنسبة لترحيل السكان كانت تفضل اليد العاملة المحلية فى الزراعة لانخفاض اجورها وكانت تتبع معهم نظام المخاسة ، أى يترك للعامل خمس المحصول او ما يساويه نقداً ويثول الباقي الى الجمعية صاحبة الامتياز .

واذا كانت هذه الجمعيات قد ساعدت فى هجرة عدد آخر من المستوطنين فان ذلك كان من أجل تنفيذ المشروعات الانشائية التى استدعت وجود عمال فنيين . ومن جهة أخرى لم تستطع هذه الجمعيات أن تستغل جميع الاراضى الممنوحة لها ، فلم تستغل الجمعية الجزائرية العامة سوى ٢٥ ألف هكتار . كما ان جمعية الغابات باعت امتيازها الى ثلاثين مستوطناً مما ترتب عليه تحويل منفعة عامة كالفابات الى ملكيات فردية وظهور الملكيات الزراعية الكبيرة فى الجزائر .

وبينما استولت الجمعيات الرأسمالية على هذه المساحات الشاسعة ، انتفع نحو ١٣ الف من صغار ومتوسطى المستوطنين الأوربيين بقانون سنة ١٨٦١ ءآلت اليهم ملكية نصف مليون هكتار فى مدى عشر سنوات . وكان من نتيجة الامتلاك المفاجيء لهذه الاراضى الشاسعة ان عجز الاستعمار الأوربي بالرغم من التسهيلات التى منحت له عن استغلال اكثر من سبع هذه المساحة كما جاء فى تقرير لجنة التحقيق التى ارسلها مجلس الشيوخ للجزائر سنة ١٨٦٢ (١) . وعلاوة على هذا لاحظت اللجنة وجود ٩٠٠ الف

---

(١) ويلاحظ من الارقام المذكورة ان الاراضى الزراعية فى شمال افريقيا شاسعة جدا . ولكن يجب ان يؤخذ فى الاعتبار قدرة الهكتار على الانتاج عند مقارنتها بالمساحات المزروعة فى مصر مثلاً .

هكتار أخرى تملكها الحكومة آلت إليها إما عن طريق المصادرة أو انتقال ملك الدومين إليها سنة ١٨٣٠ ولم تمنحها لأحد من المستوطنين . هذا عدا الأراضي التي انتقلت إلى يد المستوطنين عن طريق الشراء الحر . وتحتل هذه الملكيات الفرنسية أخصب بقاع الجزائر . ولذلك ترى اللجنة أنه يمكن الاستثمار في منح الأراضي أو بيعها دون الحاجة إلى مصادرة جديدة من السكان الأصليين .

وكذلك أوصى التقرير بضرورة إصدار تشريع جديد لحماية ملكية القبائل . واستجاب مجلس الشيوخ لهذا التقرير ، وأصدر تشريعا سنة ١٨٦٣ يقضى بتثيت ملكية القبائل وذلك بتحويلها من ملكية جماعية إلى ملكية فردية على مرحلتين : أولا تحديد مساحة القطعة الخاصة بكل دوار ، وهو القسم الأصغر من القبيلة ، وثانيا توزيع هذه المساحة على الأسر التي تكون الدوار .

وقد أتم نابليون الثالث هذا التشريع بمرسوم صدر في ديسمبر ١٨٦٤ يحصر نظام المنح الحكومية للمستوطنين ، ويجعل الشراء الحر هو الوسيلة لانتقال الملكية في الجزائر (١) وبذا وضع نابليون حدا لسياسة الاستعمار الرسمي .

## ٥

قام نابليون بزيارتين للجزائر خلال عامي ١٨٦٠ : ١٨٦١ ، واتصل هناك ببقايا الأسر الوطنية العريقة . وقيل أنه أعجب بروح الفروسية العربية التي كانت ما تزال تصارع من أجل بقائها . وقد عبر نابليون الثالث عن آرائه في كتيب صغير أصدره عن الجزائر ، خرج فيه بفكرة جديدة : ألا وهي أن الجزائر بجانب كونها أرضا تحتلها فرنسا ، فهي مستعمرة أوروبية وملكة عربية . والمقصود بفكرة الملكة العربية أن الجنس العربي جنس نبيل له مميزاته الخاصة وأنه يستحق الرعاية من الإمبراطور مثل الفرنسيين . وهو يمكن أن يكون نواة مملكة عربية ترتبط بفرنسا في شخص الإمبراطور .

(١) تناولت كثير من المراجع الفرنسية موضوع استعمار الجزائر ونشير فيما يلي إلى أهمها :

(1) Piquet (2) Baudicourt (3) Roberts

بالإضافة إلى الجزء الثاني من مجموعة هانوتو عن تاريخ المستعمرات الفرنسية . انظر ثبت المراجع .

وتمشيا مع هذه الفكرة شجعت حكومة نابليون الثالث الإدارة غير المباشرة في المناطق العسكرية وبلاذ اعبابل . وقاومت الحاج المستوطنين في الفيناء المناطق العسكرية واخضاع الجسزائر كلها للنظام المدني وبالتالي حرية الاستيطان والتملك . وقد لوحظ ان الإدارة غير المباشرة انتهت الى تقوية نظام القبيلة عند البربر ، لانها عمدت الى تنظيم مجلس القبيلة ويعرف بالجماعة وجعلته بديلا عن المجالس البلدية في المناطق المدنية فوضعت شروط انتخاب الأمن او رئيس الجماعة بواسطة جميع الذين يدفعون ضريبة الرأس ، ويجدد انتخابه كسل ثلاث سنوات ، كما انشئ منصب أمين الأمناء ليمثل مجموعة من القرى وينتخبه الأمناء انفسهم .

وتنظر الجماعة او مجلس القبيلة في تحديد ضريبة الرأس ، والفصل في القضايا المدنية التي تأخذ بالمعرف عند البربر . وفي تحديد الفرامات عن المخالفات الخلقية او الجنع ، لأن الجرائم من اختصاص المكاتب العربية . واذا اختلفت جماعتان ، كانت السلطات الفرنسية تعين شخصا من ذوي الهبة يتولى مهجة التوفيق في المكبة العربي .

وبجانب المحافظة على شخصية الجزائر في هذه المناطق اراد نابليون الثالث أن يفتح امام الجزائريين باب المواطنة الفرنسية . وبالتالي الحصول على الحقوق وتحمل الواجبات التي تفرضها عليهم هذه المواطنة . وفي يونيو ١٨٦٥ صدر تشريع يحدد الوضع الجديد للجزائريين . فهم يعتبرون جميعا رعايا فرنسيين يخضعون في الخارج لحماية قناصل فرنسا ، ولكن لا يستمنعون بنفس حقوق المواطنين الا بمقتضى شروط أهمها أن يتبع الجزائري ، سواء كان مسلما ام يهوديا ، في الاحوال المدنية ، القانون الفرنسي . ويتنازل بذلك عن قانون الاحوال الشخصية الاسلامي . قبل لأنه يسمح بتعدد الزوجات . والمواطنة الفرنسية اسمى من أن تمنح لمن يمارس تلك العادات ( المتأخرة ) وبمقتضى هذا التشريع تفتح جميع الوظائف بما في ذلك سلك الجيش امام الجزائريين المتحضرين .

• وظن نابليون خطأ انه اسدى للنصر الوطني خيرا ، والواقع ان اليهود وحدهم هم الذين استفادوا من هذا التشريع ، لأنه من السهل عليهم اعلان انفسهم تابعين للقانون المدني الفرنسي . اما المسلمون فلم يطلب منهم الا عدد ضئيل جدا التحول اليه ( ٦٠٠ حتى سنة ١٨٩٠ ) . كذلك لم يستفد الجزائريون من قانون سنة ١٨٦٣ الخاص بحماية ملكيتهم ، ولم يفهموا توزيع الملكية على الأفراد على انه تثبيت لها . وعلى كل فقد تلكت الإدارة الفرنسية في تطبيق هذا التشريع .

على أن غضب المستوطنين على سياسة نابليون الجزائرية كان  
 اظهر ، لان هؤلاء استطاعوا ان يسجلوا افكارهم بمجرد ان انتهى حكم  
 الامبراطور . ورغم عدم قدرتهم على استقلال ما لديهم حينئذ من أسلاك  
 واسعة ، فان الجشع جعل المستوطنين ينظرون بعين القلق الى تثبيت ملكية  
 الجزائريين ، وقالوا ان العرب ليسوا في حاجة الى الأرض لانهم لا يعرفون  
 كيف يستغلونها ، فان العربي ينتج سدس ما ينتجه الأوروبي في نفس المساحة .  
 وطالبوا بأن توضع الدولة يدها على جميع أراضي العرش التي لا يستطيع  
 اصحابها ابراز حجة ملكية لها ترجع الى ما قبل سنة ١٨٣٠ . وكذلك سخط  
 المستوطنون على تغلب العسكريين على الادارة في الجزائر ، وكان هذا  
 طبيعيا لان حكومة نابليون نفسها كانت تعتمد على الجيش . لهذا تولى  
 الرجال العسكريون الحكومة العامة في الجزائر مثل الجنرال بيسييه من  
 سنة ١٨٦٠ - ١٨٦٤ ، ومكماهون من سنة ١٨٦٤ - ١٨٧٠ . وقد  
 استجابت السلطات الفرنسية رغم هذا لرغبة المستوطنين فتيارات : عملية  
 احصاء الملكيات الجزائرية تمهيدا لتثبيتها . وكان طبعها : توزيع  
 مليون و ٣٣٦ ألف هكتار على الدورات (١) . واحتجت بأن العمية شاقة  
 وتستدعي وقتا طويلا .

كانت نتائج الاستعمار في الجزائر حتى سنة ١٨٧٠ نافذة . ويؤكد  
 هذا ان الجزائر لم تصدر الى فرنسا سوى كميات ضئيلة من القمح والحبوب  
 مع ان الوحدة الجمركية قد تفردت بين الجزائر وفرنسا منذ سنة ١٨٥١  
 لكي تسهل للمستوطنين بيع منتجاتهم . ولكن نظرا للتكاليف التي اقتضاها  
 الاستعمار لم تستطع منتجات الجزائر ان تنافس مثيلاتها في فرنسا وقد  
 ظلت الجزائر وعملية استيطانها عبئا على الميزانية الفرنسية حتى اضطرت  
 فرنسا الى منح الاستقلال المائي للبلاد سنة ١٨٩٦ تخلصا من هذه  
 النفقات . وحتى الدخل الضئيل الذي كانت تقدمه الجزائر للادارة الفرنسية  
 كان يرد معظمه من السكان الأصليين ، وحسب تقدير الرحالة الانجليزي  
 كوك (٢) سنة ١٨٥٤ بلغت نفقات جيش الاحتلال ٢٥ مليون جنيه بالإضافة  
 الى ٧٠٠ ألف تكلفتها الادارة المدنية وعمليات الاستيطان ، وهذا المبلغ يوازي  
 ٦٠ مليون فرنك في حين بلغت ايرادات الجزائر ٣٠ مليون فرنك ، اوت  
 التباثل منها ١٥ مليون كضرائب عادية ، اما الباقي فقد حصل اما من  
 المبالغ التي كانت تدفعها الشركات في نظير امتيازاتها او من الغرامات  
 التي كانت تفرض على القبائل النائرة .

اما من حيث هجرة السكان فان عدد الاوربيين ازداد اثناء عهد  
الامبراطورية الثانية من ١٣١ الف سنة ١٨٥١ الى ٢٩٥ الف سنة ١٨٧٠ ،  
الا انها اعتبرت ضئيلة في نظر المتحمسين لاستعمار الجزائر . كذلك لوحظ  
ان التفاوت بين عدد الفرنسيين والاوربيين من الاجناس الاخرى اخذ يتسع ،  
فمن بين الـ ٢٩٥ الف مستوطن اوروبي لم يزد عدد الفرنسيين على  
١٣٠ الفا . وقد ظل عدد الوفيات مرتفعا بالنسبة للمواليد بين الاوربيين  
حتى سنة ١٨٥٦ . ويقدر عدد من لقي حتفه من المستوطنين بـ ١٥٠ الفا فيما  
بين سنة ١٨٣٠ ، ١٨٧٠ . وهو عدد معادل للذين قتلوا من الفرنسيين في  
الاشتباكات العسكرية في نفس المدة (١) .

وهكذا نتبين الى اى حد عانت الادارة الفرنسية الحقائق الطبيعية  
ومصلحة فرنسا الاقتصادية نفسها من اجل تحويل الجزائر الى مستعمرة  
استيطان ، وطرد سكانها الاصليين نحو اقليم الصحراء . وقد لاحظ احد  
الرحالة الانجليز الذين زاروا الجزائر سنة ١٨٥٤ ان السلطات الفرنسية بعد  
ان صادرت المساحات الشاسعة من الارض وعجزت عن استغلالها ، دعت  
اصحابها لكي يعودوا للعمل فيها كأجراء ولكنهم كانوا يرفضون . فاضاف  
ذلك عاملا جديدا لاضعاف الانتاج (٢) .

ولم يكن المستوطنون الاوربيون يعرفون تنفيذ التشريعات التي  
كانت تهدف الى اقرار ملكية الجزائريين . بل انهم عارضوا ايضا محاولات  
بعض المكاتب العربية تعليم الاهالي الوسائل الحديثة للزراعة . واذن فان  
الوسائل التي اتبعت لتحويل الجزائر الى مستعمرة استيطان كانت الى  
حد كبير مثولة عن وقوع مجبأه كبرى خلال عامي ١٨٦٨ ، ١٨٦٩ ،  
والتي زلج ضحيتها ٣٠٠ الف شخص حسب التقدير الرسمي الفرنسي وهو  
اقل بكثير . من الحقيقة . ومما ثبت صحة استنتاجنا هو ان معظم الذين  
ماتوا جوعا لقوا حتفهم اثناء محاولة العودة من الاقاليم المجدية الى  
السهول الشمالية الخصبة التي طردوا منها . وكان قد سبق هذه المجاعة  
ببضع سنين انتشار وباء الكوليرا الذي اداب عددا كبيرا من السكان  
الاصليين وهم المنتجون الحقيقيون في البلاد . ويرتبط بهذا الحادث  
المؤسف ازدياد نشاط الحركة التبشيرية التي تحمس لها الاب لافيغري  
اسقف الجزائر في ذلك الوقت . فقد انتهز هذه الفرصة وجمع الاطفال  
الذين فقدوا عائلهم وجعلهم يشيرون على دين آخر غير الدين الذي كان  
على اباؤهم . ومن هؤلاء الجزائريين الكاثوليك كون الاب لافيغري طبقة  
جديدة من المبشرين عرفت بالآباء البيض وانتشرت في بلاد البربر .

أما الحكومة الفرنسية فانها بدل أن تقوم بعمل حاسم كارسال المژن فتجنب البلاد الكارثة بعثت بلجنة من مجلس الشيوخ للتحقيق في أسباب المجاعة . وقد انتهت هذه اللجنة إلى اقرار المستوطنين على رأيهم من أن عجز العرب عن استغلال الأراضي التي يملكونها هو الذي تسبب في وقوع المجاعة ، ومن ثم فإن التشريعات التي سبق إصدارها سنة ١٨٦٣ وسنة ١٨٦٥ تعد ضارة بمصالح الجزائري .

وبناء على هذا التقرير الفت نفس حكومة الإمبراطور نابليون الثالث التشريعات التي سنتها قبل ذلك بسبع سنين لحماية ملكية الجزائريين . ولكنها لم تمش بعد هذا الإلغاء سوى عدة أشهر وتمهد السبيل أمام الجمهورية الثالثة لتعارض السياسة الاستعمارية الجديدة على أوسع نطاق .

## ٦

### سياسة الجمهورية الثالثة . ذروة الاستعمار ١٨٧٠ - ١٩١٤

كان طبيعيا أن يرحب المستوطنون بسقوط الإمبراطورية ، فراحوا يتخلصون من ممثلي السلطة العسكرية الذين اعتبروهم حماة العنصر الوطني ، فطرد الحاكم العسكري استرهازي . ودلت بعض تصرفاتهم على وجود فكرة الاستقلال الذاتي أن لم يكن الانفصال عن فرنسا أو طلب الحماية من بريطانيا والولايات المتحدة . إذا عجزت فرنسا عن صد الغزو البروسي المحتمل (١) ثم عمدوا إلى تأليف مجلس دفاع وطني واختاروا أحدهم وهو فليرموز لتولي السلطة العليا في البلاد . بيد أن هذا الاتجاه الانفصالي لم يستمر طويلا بسبب وقوع ثورة المقراني سنة ١٨٧١ وشعر المستوطنون بحاجتهم إلى مساعدة فرنسا . ثم مارعة الحكومة المؤقتة في باريس إلى إصدار التشريعات التي ترضى المستوطنين . وقد مهدت إلى كرميو اليهودي بسن هذه التشريعات ، وبإستثناء قانون تجنيس اليهود جاءت قوانين كرميو الأخرى ملتقية مع رغباتهم . ومن أهمها إعادة تشكيل المديريات الثلاث وتبعتها للحكم المدني ، وفصل القيادة العسكرية عن وظيفة الحاكم العام وحكام المديريات (Prefet) . وإنشاء مجالس العمال أو المديريات على نمط المجالس المعروفة في فرنسا . ومن هذه الإجراءات أيضا انتخاب المستوطنين لممثلين عنهم في الجمعية الوطنية . وإنشاء مجلس استشاري للنظر في الشؤون الخاصة بهم .

وتتم هذه الاجراءات عن اتجاه الجمهورية الثالثة نحو سياسة الاندماج، وهي التي سادت من سنة ١٨٧١ - ١٨٩١ . فلما استنفدت اراضها عادت الجمهورية الى تطبيق سياسة الاستقلال الادارى . ومن اهم اهداف سياسة الاندماج فتح اراضى الجزائر كلها للاستعمار الاوربي بعد انكماش المناطق العسكرية وجعلها مقصورة على الصحراء والواحات . ففى السنوات الاولى التى تلت قيام الجمهورية ، انصرف هم الحكومة الى نقل اعداد كبيرة من المهاجرين ولا سيما من الفرنسيين لتحقيق التوازن بين العنصر الفرنسى وبقية العناصر الاوربية الاخرى ، ثم الى الاستيلاء ومصادرة الاراضى الجديدة لاغراء هؤلاء المهاجرين بالثروة التى لا تتوفر لهم فى اوربا .

ولا شك ان نظام الاستعمار الرسمى كان ملائما لسياسة التوسع فى الهجرة ، وجعل الهجرة ذات طابع ديمقراطى ، اى تفضيل صغار الملاك الذين يعملون بايديهم فى ملكياتهم على الملاك الاتقطاعيين . وقد رأينا كيف ان مثل هؤلاء المهاجرين يحتاجون الى معونة دائمة من الحكومة . ومما يذكر ان فرنسا خصصت جزءا كبيرا من الفرامة الحرية التى دفعها الثوار فى حركة المترانى للانفاق على عمليات الهجرة والاستيطان التى نشطت منذ سنة ١٨٧١ .

وتعد الفترة ما بين سنتي ١٨٧١-١٨٨١ انشط فترات الهجرة، فقد ارتفع عدد المستوطنين من ٢٤٦ ألفا ، الى ٣٧٦ ألفا ، اى بمعدل ١٣ ألفا سنويا . ولم ينجح الفرنسيون فى هذه الفترة فى تغليب عنصرهم على العناصر الاوربية الاخرى بالرغم من منوح فرصة للهجرة الفرنسية لم يوجد لها نظير من قبل، فانه بعد ضم الازراس واللورين الى المانيا فى معاهدة فرانكفورت ترك عدد من سكان هاتين المقاطعتين ديارهم : لانهم فضلوا ان يعيشوا فى ظل النظام الديموقراطية الفرنسية ، ووجدت الحكومة الفرنسية فى الجزائر المهجر الطبيعى الذى تستطيع ان تعوض به اهل الازراس واللورين عما فقدوه من املاك ، فنظمت لهم مراكز زراعية ، ورحلت على نفقتها ١٠٨٤ أسرة منهم ، ولكن لوحظ فيما بعد ان تلك هؤلاء المهاجرين فقط استقروا فى الجزائر بينما عاد الباقون الى فرنسا .

وقد سبق ان اشرنا الى الظاهرة الاجتماعية التى تسود فرنسا والتى تصرف اهلها من الهجرة الى الخلدج كما هى الحال بالنسبة لكل مجتمع فزائى ، خاصة وان فرنسا بلد محصب ولا تحدث به مجاعات كذلك التى تعرض لها سكان ايرلندا عند وقوع ازمة فى زراعة البطاطس . بل لوحظ ان كثيرا من الفرنسيين الذين هاجروا اتروا الاستقرار بكندا وامريكا الجنوبية ، ومعظم الذين اتجهوا الى الجزائر كانوا من سكان الجنوب



ولم تمان فرنسا ازمة من تكافؤ السكان . بل على العكس لم يزد سكانها منذ ١٨٧١ الا بقدر مليونين على مدى ٧٢ سنة فقد كان في سنة ١٨٧١ ( ٣٩ مليون ) وبلغ سنة ١٩٤٥ ٤١ مليون .

وهكذا احتفظ الأوربيون من الاجناس الاخرى بأغلبية في الجزائر الى ان تدخلت فرنسا بواسطة التشريع سنة ١٨٨٩ ، فحاولت ادماج الأوربيين في الجنسية الفرنسية من جهة . والحد من هجرة العناصر غير الفرنسية من جهة اخرى . ويقضى مرسوم سنة ١٨٨٩ بأن كل مولود أوروبي في الجزائر يحمل اصلا الجنسية الفرنسية ما لم يطلب عند بلوغه سن الرشد الاحتفاظ بجنسيته الاصلية .

ويتبين من الجدول الآتي (١) ، كيف ان الميزان تحول فعلا الى جانب العنصر الفرنسي بعد سريان هذا المرسوم بعدة سنوات ؛ مع ملاحظة ان هذا الاحصاء يعتمد على البيانات الرسمية الفرنسية . وهي مفرضة اذ انها قد تقلل من عدد الجزائريين .

السنة	الجزائريون	الفرنسيون	الأوربيون ويدخل ضمنهم	اسبان	ايطاليون
١٨٨١	٢/٥ مليون	١٢٩٦٠١ سنة	١١٥٥١٦ منهم	٧١٣٦٦	١٨٣٥١
		يهودى ٢٣٠٠٠			
		جزائرى			
١٨٩١	٢٩٠٠٠٠٠	١٩٥٤١٨ منهم	١٨١٣٥٤ منهم	١١٤٣٢٠	٢٣٦٩٣
		نحو ٣٥ ألف يهودى			
		جزائرى			
١٩٠١	٤٧٧٧٨٨	٤٤٩٤٢٠ منهم	١٩٢١٩٨ منهم	١٤٤٣٢٨	٢١٩٢٧
		يهودى ٦٤٦٤٥			
١٩١١	٧١١٢٧٦	٥٦٢٩٣١ منهم	١٨٩١١٢ منهم	١٣٥١٥٠	٢٦٧٩٥
		يهودى ٧٠٢٧١			

هذا ولم نشأ أن نعتبر اليهود من بين الجالية الفرنسية لانهم ظلوا اقرب فى معاشهم وتقاليدهم الى الجزائريين ، ولم ينجح التجنيس القانونى فى ادماجهم اجتماعيا فى البيئة الفرنسية ، كذلك احتفظ الاسبان والاطليان بتقاليدهم الخاصة . بل ان تركيز الطليان فى قسنطينة قرب تونس جعلهم يشعرون بتضامن مع مواطنيهم خارج الجزائر ، وبذا لوحظت عليهم نزعة سياسية انفصالية لم يوجد نظيرها لدى اسبان وهران . الا أنه لما كان التعليم فى المدارس الحكومية باللغة الفرنسية ، فقد اخذ الأوربيون ينسجون تدريجيا لفاتهم الأصلية ويشكلون مع العنصر الفرنسى جماعة لها طابع خاص ، لا هو بالجزائرى ولا بالفرنسى . واصبحت هذه الجماعة تعتقد بان الجزائر هى وطنها الطبيعى فسوموا انفسهم أحيانا بالجزائريين . ولم يظهر المستوطنون تعصبهم للقومية الفرنسية الا عندما همعروا بتزايد قوة العنصر الوطنى .

اما السكان الاصليون فمروا عند المستوطنين بدينهم اى بالمسلمين واطلق عليهم فى ذلك العهد وصف المسلم الفرنسى وذلك تبينا للخطا القائل بأنه ليس للجزائريين صفات مميزة .

ومع أن قوانين الهجرة كانت تشترط امتلاك المهاجر للمبلغ معين من المال الا ان هذا الشرط لم يكن ينفذ فعلا ، ولذلك عاد مرسوم سنة ١٨٧٨ فتشدد فى الشروط اللازمة لحصول المستوطن على الملكية الزراعية ، ومن بينها اتفاق المستوطن لـ ١٩٠ فرنك على الأقل لكل هكتار ، وبقاؤه فى الأرض لمدة خمس سنوات . وقد رفعت هذه المدة الى عشر ثم الى عشرين سنة ١٩٢٤ . ويقدر متوسط ما تكلفته الاسرة من مهاجرى الالتزام واللوردين

بـ ٢٦٨ جيبها سريبي . كما قدرت اللجنة البرلمانية التي أرسلت سنة ١٨٩٢ تحقيق في شؤون الاستعمار . أن متوسط ما تكلفه المستوطن الأوربي هو ١٥ ألف فرنك . ولذلك صحت بالعدل عن نظام الاستعمار الرسمي .

وكما أن قسما كبيرا من الرأي العام الفرنسي لم يقر حكومته على الأموال الطائلة التي أنفقتها في حرب الجزائر ، علما منهم بأن ذلك إنما يخدم مصلحة المستوطنين الخاصة . فكذلك فعلت الأحزاب اليسارية في فرنسا إبان الفترة التي ندرسها . فتزعمت حركة معارضة قوية في البرلمان ضد سياسة الاستعمار الرسمي التي يقع عبؤها على دافعي الضرائب دون أن تتحقق من وراء ذلك مصلحة عامة . وبدل على ذلك أن البرلمان رفض سنة ١٨٨١ مشروعاً باعتماد ٥٠ مليون فرنك للتوسع في استعمار الجزائر .

ولم يكن شراء الأراضي في الجزائر هو الذي رفع نفقات الاستعمار . فإن الاستعمار الحر الذي يقوم على الشراء الفردي من السكان الأصليين . لم يمارس إلا على نطاق ضيق حتى بعد أن وضعت جميع التسهيلات للشراء الحر سنة ١٩٠٤ . من ذلك طرح الأراضي التي يراد بيعها للمزاد العلني . والقياس بجميع وسائل الإعلان الممكنة عنها . وإنما تحولت ملكية معظم الأراضي الزراعية إلى أيدي المستوطنين إما عن طريق ما استولت عليه الإدارة الفرنسية من أراض مصادرة ، أو منتزعة عن حصر القبائل . وإما عن طريق استخدام الحيل القانونية لاغتصاب أملاك الأسر الوطنية . وفي سنة ١٨٧١ كان لدى الإدارة الفرنسية ٢٠٠ ألف هكتار ، أضيف إليها ٥٠٠ ألف التي صودرت بعد ثورة المقراني سنة ١٨٧١ . ومع ذلك لم تكف فرنسا بهذه المساحة الشاسعة . بل أصدرت مرسوماً في يونيو ١٨٧٣ تنص على تطبيق نظام الملكية العقارية الساري في فرنسا على الجزائر . وكان واضحاً أن الغرض من هذا هو استغلال إحدى مواد قانون الملكية التي تنص على أنه للشريك في ملكية عقارية الحق في أن يطالب شركاءه بتحديد ملكيته وإلا ألزمهم ببيعها . وكان مفهوماً أن تطبيق هذه المادة سيتيح للمستوطنين والمضاربين على الأراضي وسائل التحايل لسلب الجزائريين أملاكهم ، فمن السهل أن يعزى هؤلاء واحداً فقط من أفراد عشيرة ما يبيع نصيبه ولو بشمن مرتفع . ثم يأتي الشريك الجديد فيطالب بتحديد ملكية كل فرد من أفراد العشيرة . وهذا يقتضي تسجيلها في المحاكم الفرنسية . ولما كانت مصاريف التسجيل باهظة . مع ضالة مساحة أنصبة الأفراد في الغالب . فقد كان الأمر ينتهي دائماً باستلاء المضارب الأوربي على قطعة

الأرض . ويضرب لنا تاريخ الاستعمار مثلا حيا على هذه الحيل ، ففي  
وهران اشترى أحد المضاربين نصيب جزائري في قطعة أرض تبلغ مساحتها  
٢٩٢ هكتارا ، ويشارك في ملكيتها ٥١٣ شخصا . وحتى يسجل جميع  
هؤلاء ملكياتهم كان عليهم ان يدفعوا ١١٠٠٠ فرنك للإدارة الفرنسية ،  
وهو مبلغ يتجاوز قيمة الأرض في ذلك الوقت ، وانتهى الأمر باستيلاء  
المضارب على القطعة كلها بمبلغ ٨٠ فرنك (١) .

وحتى يوسع الفرنسيون المنطقة التي يطبق فيها مرسوم سنة ١٨٧٣ ،  
مدوا الأراضي المدنية حتى شملت - شمال الأطلس - واقتصرت  
المناطق العسكرية على الواحات الجنوبية . ومن المعروف ان أهم ما تمتاز  
به الأراضي المدنية عن العسكرية ، هو حرية التعامل على الأراضي دون  
قيد ، بتلك الطريقة انتقل نحو ٤٠٪ من ملكيات الجزائريين الى أيدي  
الأوروبيين . وانتشرت المراكز الاستعمارية في مناطق لم تشهدا من قبل  
مثل وادي الشلف في وهران والصمان وسطيف ، وبلغ مجموع ما أنشئ  
من قرى أوربية ٢٦٤ في مدى عشر سنوات .

ولم تنج مراعى الأطلس الجنوبية من استغلال المستعمرين ، أما الغابات  
فقد أعلنت ملكا للدولة ، وأصبحت الإدارة الفرنسية تستغل منتجاتها وأهمها  
أعشاب الحلفاء لحسابها الخاص . وقد استنكر بعض الفرنسيين انفسهم  
تحايل المضاربين على سلب الأراضي ، فبعد ان نشر تقرير اللجنة البرلمانية  
المشار اليه استطاعت الجمعية الوطنية ان تسن تشريعا جديدا بتحريم  
بيع قطعة من الأرض بناء على طلب فرد واحد من ملاكها ، وانما يباح  
ذلك فقط اذا كانت القطعة مسجلة من قبل ، ولا ينكر ان بعض الجزائريين  
قد استفادوا من تسجيل ملكياتهم وخاصة في قسنطينة حيث يشتهر  
بتمسكهم الشديد بأرضهم .

أما من حيث الوضع الإداري فقد طالب المستوطنون بالاندماج بشرط  
ان يطبق عليهم وحدهم وعلى الجزائريين -ين يكون ذلك في مصلحتهم .  
فيالإضافة الى انتخاب ممثلين عن المستوطنين بواقع ثلاثة نواب عن كل  
إقليم من أقاليم الجزائر ونائب في مجلس الشيوخ أنشئت لهم مجالس  
إقليمية من المديرية الثلاث كانوا ينتخبون فيها ممثلهم حسب قوانين  
المجالس المماثلة في فرنسا . كذلك تأسست المجالس البلدية والقروية في  
الجزائر على نمط نظيراتها في فرنسا ونظمت بقانون سنة ١٩٨٤ وقد ميز  
القانون بين منطقتين .

فى التسماء حيث اقيمت هذه المجالس تبعاً لتوزيع السكان الاوربيين بحيث يمكن تبرير قصرها على العنصر الاوربى او اعطائه اقلية ساحقة فيها، وتعارض المجالس فى هذه المناطق نفس الاختصاصات التى تمارسها فى فرنسا . وقد وصفت فى الجزائر بأنها البلديات كاملة السلطة . Commune de Pleine Exercice وتتولى هذه المجالس انتخاب رئيس البلدية او القرية ، وتقوم بالاشراف على شئون الأسرة والخدمات الاجتماعية وتسجيل الاطفال بالمدارس .

ورغم هذا التحيز فى اختيار توزيع المجالس ، فقد لوحظ ان ١٧ مجلساً فقط من بين ٤٤ فى وهران كانت تمثل مناطق اقلية اوروبية (١) .

اما فى الجنوب حيث يقل العنصر الاوربى ، وفى معظم المناطق لا يمثل وجوده سوى موظفى الادارة الفرنسية ، فقد تقرر ان يكون نصف اعضاء المجالس البلدية والقروية من الاوربيين ونصفهم الآخر من السكان الاصليين ، ولا ينتخب هؤلاء رئيس البلدة ، بل يعين الحاكم العام الرئيس من بين الاوربيين ووكيله من بين السكان الاصليين لينظر كل منهما فى شئون ابناء جنسه . وتعرف هذه المجالس باسم Commune mixte

بلغت سياسة الادماج اقوى مراحلها منذ ان صدر مرسوم الحاكم الجزائر اداريا بفرنسا سنة ١٨٨١ ، وهو المرسوم الذى ظل معمولاً به حتى سنة ١٨٩٦ . وبمقتضاء أصبحت كل ادارة فى الجزائر تابعة للوزارة المختصة بباريس ، وكان الحاكم العام يركز جميع الادارات فى يده قبل سنة ١٨٨١ ، كذلك كف الحاكم العام عن جمع السلطة المدنية والعسكرية باستثناء مناطق الجنوب الصحراوية التى احتفظت بنظامها فلم يتغير عما كان عليه فى عهد الامبراطورية الثانية .

الا ان هذه المركزية الكاملة فى نظام الادارة كانت محل نقد شديد من المتخصصين فى شئون الاستعمار . لانهم رأوا ان تصرف شئون الجزائر فى باريس يعرض مصالح الاستعمار للروتين الحكومى ، ولذلك كان من اهم التوصيات التى قدمتها اللجنة البرلمانية المذكورة آنفاً ، العودة الى نظام اللامركزية ، وهو يعنى عند هؤلاء اعطاء الحاكم العام والمستوطنين سلطات اوسع ، فهى بالتالى خطوة رجعية من وجهة نظرا الجزائريين . وقد اخذت الحكومة بهذه التوصيات فاتخذت عدة اجراءات متوالية لاعطاء

الإدارة الفرنسية في الجزائر نوعا من الاستقلال الذاتي ، وتشتمل هذه الاجراءات على (١) :

اولا : مرسوم سنة ١٨٩٦ الخاص باعادة الإدارات المختلعة الى سلطة المحاكم العام ، وقد استثنى من هذه الإدارات ، الخزنة والجمارك العامة ، التي تعتبر أمرا مشتركا بين فرنسا والجزائر ، وكذلك القضاء والشئون الدينية بالنسبة للأوربيين فقط وذلك ضمانا لفصل السلطة القضائية عن الإدارة من جهة ، وانفصال الكنيسة عن الدولة من جهة أخرى . أما بالنسبة للمسلمين فقد أصبح من المستحيل فصل مؤسساتهم الدينية بعد أن صادرت الدولة الجبوس الموقوفة عليها فظلت تحت إشراف المحاكم العام . فمن المفارقات إذن أن تستقل الكنيسة عن الدولة الفرنسية بينما تبقى المؤسسات الدينية الإسلامية تابعة لهذه الدولة ، ومن بينها المحاكم الشرعية في حين أن المحاكم الفرنسية تمتعت بمبدأ استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية .

ثانيا : إنشاء مجلس الوفود المالية التي تمثل المصالح الاقتصادية في الجزائر سنة ١٨٩٨ *Les-delegations financières* ويتألف هذا المجلس من ٢٤ عضوا عن المستوطنين الزراعيين و ٢٤ عن الأوربيين من أصحاب الحرف والصنائع ، ويمثل السكان الأصليين ٢١ بينهم ٩ عن البربر ، وينتخب الأوربيون ممثلهم كل ٦ سنوات بالاقتراع العام ، أما السكان الأصليون فيتولى أعضاء المجلس البلدية انتخاب ممثلهم . ولما في حاجة لأن تنوّه بالنصف الناتج عن إعطاء الأغلبية الساحقة في هذا المجلس للأقلية الأوربية ، لأن ممثلي السكان الأصليين كانوا على كل حال من أتباع الإدارة الفرنسية وممن تتفق مصالحهم معها . وعلاوة على كل هذا فإن سلطات المجلس كانت محدودة ، فهو يستطيع أن يبدى اقتراحات في ميزانية الجزائر ، ولكن الجمعية الوطنية في باريس هي التي تصدرها . أما اختصاصاته الأخرى فهي عقد القروض ، ومنح امتيازات الأشغال العامة . وتعتبر موافقته ضرورية لفرض الضرائب . وطبيعي أن يكون هذا المجلس هو الأداة القوية في يد الرأسمالية الاستعمارية . وهو الذي عرقل زمنا طويلا إدخال الضرائب العقارية وضريبة الدخل الى الجزائر .

وقد اعترض المستوطنون على تضييق اختصاصات المجلس . ولذا صدر اجراء ثالث لارضائهم في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ ، وهو الخاص

فصل ميزانية الجزائر عن فرنسا ، وبمقتضاه تخصص الإيرادات المحلية للصرف على الجزائر نفسها . وقد قُسمت هذه المصروفات الى نفقات اجبارية تشمل الادارة وتسدّد القروض والمرتبات والحرس الوطنى والمؤسسات الاسلامية . فلا يجوز انقاصها او زيادتها الا بعد موافقة مجلس الوفود . اما نفقات الدفاع ومشروعات السكك الحديدية فقد بقيت عبئا على الحكومة الفرنسية . ولما كانت الطبقة صاحبة الثروة العظمى فى الجزائر من بين الاوربيين معفاة من معظم الضرائب كما رأينا ، فقد تروّج على فصل ميزانية الجزائر عن فرنسا ان أصبحت الاولى محتاجة دائما الى قروض . وقد توسع الحاكم العام جوناك فى عقد القروض مع الحكومة الفرنسية لانه كان مهتما بالمشروعات الانشائية . وكان متوسط ما تكلفه الجزائر لفرنسا سنويا ٤١ مليون فرنك منذ سنة ١٨٨١ . ولكن بعد فصل ميزانية الجزائر أصبحت القروض تفى بالقسط الاكبر من هذه التكاليف ، بل انها مكنت حكومة الجزائر من تكوين اموال احتياطية هامة . وهكذا ارتبطت مصالح الاستعمار بالراسمال الخاص الذى قدم القروض بفوائد .

ويتضح مما سبق ان المستوطنين تطلّعوا - بعد ان اكتملت سيطرتهم على البلاد - الى الاستقلال الذاتى . وقد حدث ان ظهرت تلميحات بالانفصال حينما كانت مصالحهم تتعارض ومصصلحة الوطن الام . ففى سنة ١٩٣٠ وقمت أزمة توزيع النبيذ فطالب النواب بعدم دخول النبيذ الجزائرى الى فرنسا ، فذكر المستوطنون بأن انفصال الولايات المتحدة عن بريطانيا تم لعوامل اقتصادية تتمثل فى ضريبة الشاي .

## ٧

### احوال السكان الوطنيين

بلغ الاستعمار الاوربى ذروته فى الفترة ما بين ١٨٧٠ - ١٩١٤ فتمت سيطرة المستوطنين خلالها على ثروات البلاد وعلى ادارتها . وتحطمت اركان المجتمع الجزائرى سواء كانت القبيلة ام الهيئات القيادية فى المجتمع التى تعتمد على الاصل او المال او الزعامة الدينية ، وتحول معظمهم الى عمال لخدمة الراسمالية الاستعمارية . ومن الطبيعى ان يقترب بهذا الوُسط المادى انتشار الجبل . فاوشكت الثقافة العربية على الاندثار . وبلاحظ ان بقية

حالة هذه الثغانة ام يظهروا الا في المدن الجنوبية حيث تخف وطأة الاستعمار (١).

وقد انتهى هذا الوضع الى اعتقاد المستوطنين بتفوقهم العنصري ،  
وايجاد تبرير نلسفى لاحقاظهم بامتيازاتهم السياسية والاجتماعية  
والاقتصادية . فوصفوا العرب بانهم جنس غير قابل للتعليم  
*L'arabe est Une Race éduquable*

واعترف هانوتز احد المؤرخين المتخصصين في شئون الاستعمار بان  
الادماج قد طبق لصالح المستوطنين . وأنه من المستحيل ادماج عنصر  
السكان الاصلى فى البيئة الفرنسية اجتماعيا وثقافيا لاسباب تاريخية  
وروحية . وقال ان تطبيق نظام الادارة والقضاء الفرنسى عليهم لا يدل  
ابدا على ان هذه الحواجز قد تخطيت .

• واذا فقد شهدت الجزائر نوعا من سياسة التفرقة العنصرية . يدل  
على ذلك ان القليل من الجزائريين الذين نجسوا حسب تشريع سنة ١٨٦٥ .  
بل حتى الذين اعتنقوا الكاثوليكية ، لم تتغير نظرة المستوطنين اليهم فسموهم  
بالمسلمين الكاثوليك ، ورفضوا ان يكونوا اقلية فى المجالس المحلية المشتركة .  
وهذا يدل على ان كلمة مسلم فى ذهنهم لا تعنى ديننا معنا . بل تعنى ذلك  
انجنس المحتقر ، جنس السكان الاصليين .

وقد ظهرت آثار السياسة العنصرية فى جميع نواحي الحياة ، فمن  
حيث المشاركة فى الادارة المحلية ، كان تمثيل العنصر الوطنى ضئيلا ،  
ففى مجالس المديرات كان يتم اختيار ممثلى الجزائريين بواسطة  
التعيين . وحين اخذ بمبدأ انتخاب المسلمين لمجالس المديرات سنة ١٩٠٨ ،  
نص على ان يتم الانتخاب بواسطة المجالس البلدية بشرط الا يزيد عن  
٦ اشخاص ، او عن الربع بعد اصلاح سنة ١٩١٩ . وبالنسبة للمجالس  
البلدية كان الجزائريون ينتخبون واحدا عن كل الف شخص وبشرط  
الا يزيد ممثلوهم ابدا عن ٦ اشخاص او الربع . وبعد اصلاح سنة ١٩١٩  
زيد الى ١٢ وبحيث لا يتجاوز الثلث (٢) ولا يجوز انتخاب رئيس  
البلدية *Le-mere* او نائبه من بين الجزائريين حتى وان كان

(١) بعد كتاب توفيق المدنى عن الجزائر من افضل المراجع لوصف  
احوال الوطنيين فى هذه الفترة .

(٢) وهذا التمثيل على ضآلته لم يكن له قيمة تذكر فقد كانت  
الادارة تختار اشخاصا من المعروفين بولائهم حتى سماهم زملاؤهم الاوربيون  
سخرة بينى وى وى - اى اصحاب كلمة نعم دائما .



متجسا . اما في المجالس المختلطة محدودة السلطة فيمكن ان يصل عدد الجزائريين الى النصف . وان يكون من بينهم نائب الرئيس . وقد ابقى الفرنسيون الى جانب المجالس البلدية نظام الجماعة في بعض المناطق . ولكنه اندثر خلال هذه الفترة باضمحلال القبيلة كوحدة (١) .

وفي القضاء انتزع الفرنسيون تدريجيا اختصاصات المحاكم الشرعية وحولوها الى محاكمهم المدنية : ففي سنة ١٨٤١ نزع منها اختصاص الجنح والجنايات ، ثم نزع حق النظر في شئون الملكية في عهد الجمهورية الثالثة . واصبح من حق المتخاصمين في جميع الاحوال ان يرفعوا شكاواهم الى محاكم المصالحات التي تنظر في الشئون المدنية والتي تأسست في الجزائر سنة ١٨٥٤ . وفي بلاد البربر اعترفت السلطات الفرنسية بمجلس الجماعة على ان يطبق العرف البربري ، ثم انتزعت منه هذا الاختصاص ايضا سنة ١٨٧٤ وكان الفرنسيون يعتقدون ان البربر سيكونون أطوع من العرب للقوانين المدنية الفرنسية لانهم يطبقون في حياتهم المدنية العرف القبائلي ويتفاوضون احيانا عن نص الشريعة . والحقيقة ان كل مجتمع في العالم الاسلامي حاول ان يلائم نفسه مع الشريعة الاسلامية ما امكن ، ولم يكن في اعتقاد اي منها ان عرفه اسمى من الشريعة المقدسة .

وبعد صدور قانون الحاق الجزائر بفرنسا اداريا اخضعت جميع المحاكم الشرعية لوزارة العدل في باريس ، ثم للحاكم العام منذ سنة ١٨٩٦ . وليس ادخال القوانين الحديثة في الشئون المدنية امرا غريبا في ذاته ، لان كثيرا من الدول الاسلامية المستقلة استعانت بهذه القوانين بمحذر اختيارها . ولكن الظاهرة الشاذة في الجزائر هي ان الاشخاص الذين نيط بهم القضاء بين الجزائريين ، كانوا ينتمون الى جنس لا يؤمن بتساويهم في الحقوق مع الجنس الذي قهرهم وسلكهم . وكان يختار للقضاء في الجزائر بعض خريجي الحقوق المحدثين الذين لم تؤهلهم كفاءتهم للخدمة في فرنسا .

ويعترف المشرع الفرنسي بأن الاجراءات المعقدة في القوانين المستحدثة قد عرضت الجزائريين لاستغلال المحامين ، ولكن الادارة حين طالبت بتغيير نظام القضاء واستبداله بقضاء خاص بالسكان الاصليين تتوفر فيه سرعة الفصل ، انما كانت تريد من وراء ذلك استخدام القضاء كوسيلة وادعة في يد الادارة . وقد استجابت الحكومة الفرنسية الى هذه المطالب فانشأت محاكم سمعتها بالمحاكم الردعية Tribunal Repressif لتقوم مقام

---

(١) المدني ٢٧٧ وما بعدها .

محاكم الدرجة الأولى بالنسبة للجزائريين . كما أنها أحلت المحاكم الجنائية محل محاكم الجنع في جميع ما يختص بمخالفات الجزائريين ، وكاد هذا التصف يحدث ثورة وطنية حيث هاجم الجزائريون مزرعة فرنسية وقتلوا سكانها سنة ١٩٠١ ، لولا ان الاستعمار كان في عنفوان قوته في ذلك الوقت . فلم يتجاوز الأمر هذا الحادث الفردي .

أما من حيث الضرائب فقد رأينا كيف ان الحكومة الفرنسية قد أعفت المستوطنين من ضرائب الدخل والتركات التي كانت قائمة حينئذ بعنسا ، ولم يكن من المعقول أن تفرض عليهم أي نوع من الضرائب وهي ما زالت تقدم لهم المساعدات المالية . أما بالنسبة للجزائريين فقد استبقت الادارة الفرنسية النظام العثماني وهو جمع زكاة العشور من الاراضي الزراعية وهي تقدر بعشر المحصول أو ٥% منه حسب نظام الري طبقا للشريعة الاسلامية . كما يشمل هذا النظام ضريبة الثروة الحيوانية وضريبة الرسوم التي طبقت بصفة خاصة في بلاد القبائل . ولم يعف الفرنسيون سكان الواحات من الضريبة التي تؤخذ على النخيل رغم فقرهم ، وعلى فرض وجود هذه الضرائب أثناء الحكم العثماني كركاة شرعية ، فان حلول حكومة اجنبية في البلاد يعفى السكان شرعا من دفع هذه الضريبة اذا طبقنا نفس المنطق .

ومما يدل على فداحة هذه الضرائب بالنسبة للقيم المتعارف عليها في ذلك الوقت ، انه عندما تقرر إلغاء ضرائب العشور سنة ١٩١٨ وفرض ضريبة موحدة على المستوطنين والجزائريين هبطت قيمة ما كان يدفعه الجزائريون من ٩ مليون الى ٢.٥ مليون فرنك سنويا .

وقد اصطلحت الادارة الفرنسية على تسمية مجموعة القوانين التي تسرى على الجزائريين بصفة خاصة Code de L'indignat وهي عبارة عن عدة استثناءات تتحول بمقتضاها اختصاصات السلطات القضائية الى السلطة الادارية ورفع بعض الضمانات عن حرية الافراد . وأهم هذه الاستثناءات هي (١) :

سلطة الحاكم المصام في توقيع العقوبات دون محاكمة من أجل المحافظة على الأمن المصام .  
والأخذ بمبدأ المسؤولية عند وقوع جنائية في حي من الأحياء أو قبيلة من القبائل .

والسماح للإدارة بحبس الأشخاص أو مصادرة أملاكهم دون حكم قضائي . وكذلك وجوب حمل الجزائريين لترخيص خاص إذا أرادوا التنقل بين أقاليم الجزائر المختلفة .

ثم أخيرا توسيع سلطة قاضي المصالحات ، ومنحها لمدير البلدية في حالة عدم وجود قاض ، فيجوز له الحكم بالفرامة على السكان الأصليين . وقد عدد القانون الاستثنائي أسبابها فذكر منها على سبيل المثال : التلغظ بممارسات معادية لفرنسا ، ورفض السخرة أو العمل في المزارع الأوربية أثناء الحصاد ، أو أحداث أي نوع من أنواع الشغب أو مخالفة التقاليد المذهبة كالبلصق في الطريق العام . وبعض المخالفات الأخرى مثل عدم الإذعان لأوامر القواد ( الممد ) ، والتأخر في دفع الضرائب ، وعدم تسجيل المواليد والوفيات وفتح المدارس الدينية بدون إذن . وقد استكملت هذه التشريعات شكلها النهائي سنة ١٨٩٧ ثم أخذت تسقط تدريجيا بعد الحرب العالمية الأولى حتى انمحت في الثلاثينات .

أما بالنسبة للتعليم فتروى بعض المصادر الفرنسية الحديثة تلك التي وضعها مؤلفون (١) يساريون كيف أن نسبة التعليم بين الوطنيين هبطت في ظل الاستعمار الفرنسي هبوطا شديدا ، وكانت بورجوازية المدينة قبل سنة ١٨٣٠ تهتم بتعليم أبنائها حتى بلغت نسبة المتعلمين بينهم ما يضارع النسبة في فرنسا أو تزيد . ولم يستفد الوطنيون من قوانين التعليم الإلزامي والمجاني التي صدرت في فرنسا سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢ ، إذ طبقت على أبناء المستوطنين وحدهم . كذلك اعتبرت جامعة الجزائر التي تأسست في أوائل القرن جامعة فرنسية بحتة ، تكاد تقتصر على أبناء المستوطنين .

هذا فضلا عن محو معالم الثقافة العربية وجعل اللغة العربية لغة أجنبية تختار من بين اللغات الأخرى كلفة ثانية في المدارس الثانوية .

وبينما كان الفرنسيون يفرقون هذه التفرقة الصارخة في الحقوق بين الأوربيين والجزائريين ، إذ بعضهم يشكو من أن الإدارة لا تسوى بين الجنسين في الالتزامات ، ويعنون بذلك الخدمة العسكرية الإجبارية . وحتى سنة ١٩١٢ كان انخراط الجزائريين في الجيش الفرنسي يتم بناء على عقد عمل فردي ، وبهذه الطريقة تكونت فرقة القناصة للجزائريين التي استخدمت في الحروب الاستعمارية في أفريقيا .

وفي هذا التاريخ سنة ١٩١٢ قررت الجمعية الوطنية الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين بصفتهم رعايا فرنسيين . ومع أنها أخذت بمبدأ "البديل المالي" إلا أنه لم يتتفع سوى عدد قليل جدا من الجزائريين بهذا المبدأ لانتشار الفقر بينهم . وكان لهذا القرار صدى عنيف بين الجزائريين إلى حد أن هاجرت على أثره جماعات متلاحقة من وهران إلى أنشام . ولما كان هذا القرار قد صدر قبيل إعلان الحرب العالمية الأولى بزمان قصير ، فقد دفعت الجزائر ثمنه غالبا . واستطاع الفرنسيون تجنيد عدد كبير منهم وحملهم إلى أوروبا للقتال في مبادئها . ولم يكن من المعقول أن تستمر قوانين التفرقة العنصرية على تعسفها بمقد أن بات الجزائريون متساوين في التزاماتهم مع الفرنسيين .

وهكذا اضطرت الجمعية الوطنية إلى البدء بسن بعض التشريعات للتخفيف من وطأة التفرقة .

أسفرت سياسة الجمهورية الثالثة عن انتشار الاستيطان الأوربي . ودخل المستوطنون متركزين في المدن حتى كانوا أغلبية السكان في مدني الجزائر ووهران وذلك حيث توحّد دوائر الحكومة وهي مقصودة على الأوربيين ، ولقيام الغالبية منهم بالعمل في مجال الصناعات والحرف . ومع ذلك فقد تغلغلوا أيضا في القطاع الزراعي بدرجة عدد المستوطنين به في العقد الرابع من القرن العشرين بنحو ٣٧٠ ألفا من بين ٩٠٠ ألف ، وهو أعلى رقم وصله الاستيطان الأوربي قبل الحرب الثانية . وبلغ مجموع الملكيات الزراعية التي يبد المستوطنين خمس الأراضي الصالحة للزراعة . ولكنها تزيد على تلك النسبة من حيث الإنتاج ، فقد قدر إنتاج الهكتار ألفي : يستغله المستوطن بأضعاف نظيره في بلد الجزائر ، مما يجعلنا نعتقد أن الأوربيين كانوا يمتلكون نحو ٦٥٪ من الثروة الزراعية سنة ١٩١٨ .

ويقابل هذا التوسع في الاستيطان هجرة الجزائريين إلى الخارج والتي بدأت تظهر سنة ١٩١٢ . وقد ظهر نوعان من المهاجرين : النوع الأول يتمثل في هؤلاء الذين استنكروا الخضوع لقانون الخدمة العسكرية الإجبارية ، أو ضاقوا بطراز الحياة الفرنسية التي فرضت عليهم . ففي هذه السنة خرجت ٨٠٠ عائلة من تلمسان ورحلت إلى الشام حيث قدمت لهم السلطات العثمانية بعض المساعدات المادية . وليست هجرة الجزائريين إلى الاقطار الإسلامية فرارا من الحكم الفرنسي بظاهرة جديدة نرجع إلى هذا التاريخ . وإنما الجديد فيها أنها أصبحت واسعة النطاق . والنوع الثاني من الهجرة

يتعلق بأسباب اقتصادية وهذا النوع من المهاجرين اتجه الى فرنسا بحثا عن العمل ومنه سبق أهل القبائل الى مثل هذه الهجرة . فخرج منهم سنة ١٩١٢ ٥٠٠٠ . وزيادت الهجرة بشكل ملحوظ أثناء الحرب وحتى سنة ١٩٢٤ حين كانت فرنسا في حاجة الى الأيدي العاملة . وعلى أرض فرنسا كون هؤلاء المهاجرون - نواة طبقة عاملة جزائرية كبيرة (١) . وكان من الممكن أن تؤدي هذه الحالة الى تهديد مكان العنصر الوطني لولا أنه أثبت قدرة على الازدهار في وجهه جميع المحي . واعتبر المستوطنون أنفسهم على فتح باب الهجرة الى فرنسا دون قيد لاه يحرمهم من الأيدي العاملة الرخيصة .

وقد ازدهرت أحوال المستوطنين خلال الحرب ، إذ استطاعوا أن يبيعوا جميع منتجاتهم الزراعية الى فرنسا بأسعار مرتفعة لسد حاجات ( الوطن ) لذلك يقالط بعض الكتاب الفرنسيين حين يحاول أن يظهر الجزائر بمظهر البلد الذي استفاد من الحرب مستشهدا بأن الميزان التجاري تحول الى صالح الجزائر . وإذا كانت الصادرات قد رجحت فعلا على الواردات فإن هذه الزيادة تمثل في الحقيقة جزءا من أرباح كبار المستوطنين . وعلى العكس لم يكن تناقص الواردات في مصلحة السكان الأصليين ، لأن الجزائر التي حرمت من الصناعات كانت محتاجة الى المصنوعات الفرنسية وبعض المواد الغذائية التي لا تزرع في الجزائر للاستهلاك المحلي أثناء الحرب .

ومن الملاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي الزراعية التي يستغلها المستوطنون قد حولت لانتاج المواد اللازمة لفرنسا . فعندما أصابت الآفات زراعة الكروم فيها سنة ١٨٧٨ حول المستوطنون أراضيهم الى مزارع كروم وانتجوا النبيذ اللازم لاستهلاك فرنسا . وقد أصبحت هذه الزراعة تغطي في الجزائر ما يقرب من ٤٠٠.٠٠٠ هكتار حتى أنه بعد انتهاء الحرب شكك زراة الكروم في فرنسا من منافسة مواطنيهم مستعمري الجزائر لأن النبيذ كان أرخص نظرا لخص وسائل الانتاج لديهم . وكان نظام الوحدة الجمركية قد أصبح في بعض الأحوال ضارا بفرنسا .

أما بالنسبة للمنتجين الجزائريين ، فإذا كان بعضهم قد استفاد أيضا من ظروف الحرب ، فمن المعروف أن الذي يتولى عمليات نقل البضائع شركات فرنسية تحتكر تجارة الجزائر الخارجية .

على أن ظاهرة هامة قد بدأت تحول مجرى الاستعمار الاوربي بعد هذا التاريخ . فقد لوحظ أن الجزائريين يستردون من الاوربيين مساحات تزيد على ما يشتريه هؤلاء منهم رغم وجود المساعدات الحكومية . ففي سنة ١٩١٨ اشترى الجزائريون من الاوربيين ٢٠٣١٦ هكتار مقابل ١٦٨٤٠ هكتارا آلت للاوربيين . وفي سنة ١٩١٩ اشترى الجزائريون ٤٠٤٤٠ هكتارا مقابل ١٩٠٨٠ هكتارا للاوربيين . ولكن النسبة عادت وتقاربت في الاعوام التالية وان كان استرداد الجزائريين للأراضي قد استمر بصورة مطردة في إقليم قسنطينة .

وثمة ظواهر أخرى تدل على توقف الاستعمار أو تراجع بعد الحرب ، فقد خصص نصف مساعدات صندوق الاستعمار لابناء المستوطنين مما يدل على أن فرنسا . قد أصيبت في امكانياتها البشرية من جراء الحرب . الا أن تزايد عدد المستوطنين استمر عن طريق زيادة المواليد بعد أن تأقلم المنتصر الاوربي خلال جيلين . فما هي الاسباب التي يمكن أن نعلل بها هذه الظواهر ؟

اولا : الوعي القومي الذي بدأ ينتشر بين الجزائريين .

ثانيا : ظهور فئة جديدة من الجزائريين استطاعت بفضل كدها أن تحسن أحوالها الاقتصادية بالنسبة لمواطنيهم . وأعني بهذه الفئة طبقة العمال والمجندين الذين رحلوا الى فرنسا واستطاعوا أن يوفروا جزءا من أجورهم رغم ضآلتها ، كي يعودوا الى الجزائر حيث يشترون قطعة أرض تضمن لهم حياة هادئة شريفة . وقد دفع هؤلاء ثمن ممتلكاتهم الجديدة غالبا ، إذ لوحظ أن الاوربيين الذين هم أحسن حالا من الناحية المادية يبيعون أملاكهم بقيمة تزيد ٤٠٪ على ما يبيع به الجزائريون للاوربيين . وسنرى أن هذه الطبقة من العمال قد لعبت دورا كبيرا في تاريخ الحركة الوطنية .

## الفصل الثامن

تونس من احتلال الجزائر حتى مؤتمر بولن

١٨٢٠ - ١٨٧٨

- ١ -

### موقف البايات من الاحتلال

شاركت خيابة تونس جارتها في معظم الأزمات التي تعرضت لها منذ سنة ١٨١٥ . ذلك ان المؤتمرات الأوربية عندما قوت مكافحة القراصنة اشتطت خططها في هذا الشأن على توجيه الضربات الى نيابات القسوط الثلاث مما . ولهذا لم تقتصر أعمال الأسطول البريطاني في حملته النابيدية سنة ١٨١٦ على الجزائر . بل عرج على تونس حيث وجه اليها نفس التهديدات كذلك يلقى تونس انذارا من الحملة الانجليزية الفرنسية المشتركة التي اتت تنفيذا لقرارات مؤتمر اكس لا شابيل ١٨١٩ .

ولكن موقف الباي محمود اختلف عن الداي من حيث سرعة رضوخه للتهديدات الأوربية ، فاعطى جميع التعهدات اللازمة بالناء الاتاوات او استغراق المسيحيين ، حتى قيل بان النياية قد تدهورت في عهده نتيجة هذا الاستسلام ومن المؤكد ان المصادر الأوربية بالفت في الربط بين تدهور النيايات الغربية في اوائل القرن التاسع عشر ، وبين توقف المغامرات البحرية . وحقيقة الامر هو ان تفوق أوروبا في نظم الملاحة الحديثة واستخدام البخار ، قلل الى حد كبير من قدرة الملاحة المغربية على التجارة ونقل البضائع عبر البحر المتوسط .

وترتب على ذلك وقوع اضطرابات بين حليما للجنس . وقد استمر الباي حسين ( ١٨٢٤ - ١٨٣٥ ) على اتباع سياسة المهادة مع أوروبا . وتمزق المراجع الأوربية التماذي في الإستسلام الى الهزيمة المتكررة هالتى لحقت بالاساطيل الإسلامية في تالوين مما جعل حكام شمال أفريقيا يدركون مدى تفوق أوروبا البحري . وبناء عليه وقف حسين باي موقف الحياد المبال الى فرنسا اثناء حملة ١٨٣٠ فرد دعاة الجهاد الذين اتوا من الجزائر ورحب بمبعوث بولينياك وهو الترجمان دوتيسك الذي وصل الى تونس قبيل الحملة في ابريل ١٨٣٠ .

وبدل التقرير (١) ، الذى كتبه دوبنيك عن مهمته ، على ان باى تونس قبل اسس المعاهدة التى اقترحتها فرنسا . واكثر من هذا وعد بمساعدة الحملة الفرنسية . خند للجزائريه وذلك بارسال بعض مواد التحوين لها . وقد تأكد موقف الباي المنحيز للفرنسيين حين اسرع بارسال وقد لتهئة المارشال بورمون بانتصاره على جيرانه الجزائريين . ويبدو انه كان متلهفا على هذه التهئة : فوصل الوفد التونسى قبل ان يتم المارشال انتصاره فى ٥ يوليو . هذا مع ملاحظة ان فرنسا قامت بالحملة باسم اوربا المسيحية ، وان اهدافها كانت ترمى الى تأكيد النفوذ الفرنسى فى الثيات الثلاث : بدليل ان القيادة الفرنسية بعد الاستيلاء على الجزائر قسدت جزءا من الاسطول الى كل من طرابلس وتونس للتظاهر امامهما .

وبيتما اسرع الباي الى توقيع المعاهدة كما عرضت عليه ، حاول يوسف باشا القرامنلى المقاومة حتى تعرض ميناء طرابلس للتدمير . وحيثئذ فقط امضى المعاهدة التى تحتوى تقريبا على نفس الامتيازات المنصوص عليها فى المعاهدة المفقودة مع تونس .

وتنص المعاهدة التى عقدت مع الباي فى ٨ اغسطس على تعهده بنبد وسائل القرصنة الى الأبد بما فى ذلك اخذ الاتاوات . وعليه حماية السفن الاوربية فى سواحل تونس . وكذلك يتعهد بالغاء رقب المسيحيين ويعوض ملاكهم بعد تحريرهم وعليه ان يطبق مبادئ اسرى الحرب المتعارف عليها دوليا ، اذا وقعت حرب فى المستقبل . وتنص المعاهدة على حق الدول الاوربية فى انشاء الاتصالات باى مكان شاعت فى تونس . وكذلك اى حرية التجارة بين الاجانب والتونسيين دون تدخل الحكومة بفرض اى احتكار . وتسجل المعاهدة ان فرنسا لا تطلب امتيازا خاصا فى تونس ، وانما تتمتع بحة السالة الاكثر رعاية (٢) .

ويمكن التساؤل عن الاسباب التى دعت الباي الى اتخاذ هذا الموقف المعادى لمصلحة العالم الاسلامى عامة وشمال افريقيا خاصة ! فهل كان الباي حين مازال يحقد على دابات الجزائر لانهم فرضوا على تونس دفع جزية فى بعض الاحايين ؟ ان هذا السبب ينتفى لما ذكرناه من ان تسوية عامة قد تمت بين تونس والجزائر سنة ١٨٢١ بتوسط الباب العالي . ولا نستطيع ان نرر هذا الموقف ، كما فعل معظم المؤرخين

(1) Gauthereau P. 148.

(2) Flaux P. 359 S. Q.



الفرسيين بأن الباي قد رحب (١) بالحكم العرسي في الجزائر ليُتخذ به وسيلة للاحتواء من الاطماع العثمانية التي كانت تهدف الى تحويل تونس الى ولاية تخضع مباشرة لحكومة استابول . وهذا يخالف الحقيقة من جهتين :

**أولا :** إن الدولة العثمانية لم تكن تطلب من تونس أكثر من الاعتراف بالتسمية بسيادتها . وهذا الاعتراف كان يقره الرأي العام التونسي لعدم وجود فكرة قومية محلية تعارض فكرة التضامن الديني .

**ثانيا :** عدم وجود حدود مشتركة بين أي من الولايات العثمانية وبين تونس إذ من المعروف أن طرابلس كانت تحكمها أسرة مستقلة هي أسرة القرامنلي وأن القوات العثمانية لم تنزل بهذا الاقليم إلا سنة ١٨٣٥ . وإنما الأقرب الى الصحة إن يقال إن تدخل العثمانيين المباشر في شئون شمال افريقية إنما كان رد فعل لسقوط الجزائر .

وقد صار من المعروف أن أحمد باي حاكم قسنطينة طلب مساعدة الباب العالي أثناء تضيق انخناق عليه . وفكرت الحكومة العثمانية لخطة في أن ترسل مساعدات جديّة ، لكنها استشارت بريطانيا ، فذكرت حكومة لندن أنها لن تساندها في حالة خوض حرب مع الفرنسيين بخصوص الجزائر . أما فيما عدا ذلك فإنها ستؤيد الباب العالي في منع امتداد السيطرة الفرنسية الى اقطار أخرى في شمال افريقية . ومهما يكن فإن مساعدات ضئيلة وصلت الى حاكم قسنطينة عن طريق تونس ، إلا أن حاكم تونس رضى لأول تهديد فرنسي ووضّع العراقيين أمام مرور المساعدات العثمانية في بلاده .

كان مصطفى باي هو الذي يحكم تونس منذ سنة ١٨٣٥ ، وعند ارتقائه السلطة طلب كالعادة فرمان التنصيب من الباب العالي ، فحذره فرنسا من نوايا الآستانة خاصة وأن العثمانيين كانوا قد أرسلوا حملة في هذا العام الى طرابلس واسقطوا حكم الأسرة القرامنلية وحولوا البلاد الى ولاية تحت الحكم العثماني المباشر . ولم يكن في نية مصطفى باي حينما طلب فرمان التنصيب سوى احترام التقاليد ، ولثقتة بأن هذا فرمان يكرهه نفوذاً ادبياً داخل البلاد .

على أن الحكومة الفرنسية لم تقتنع بموقف الباي ، وأرسلت في

---

(1) Jean Serre : La Politique Turque en afrique du Nord.

يونيو ١٨٢٦ مظاهرات بحرية امام تونس كرد فعلى على احتلال العثمانيين  
لطرابلس .

كانت التعليمات التى حملها قائد الاسطول الفرنسى تعضى بتتبع  
طاهر باشا قائد الحملة العثمانية حتى طرابلس وتستوضحه عن نواياه .  
فاذا وجد الاسطول العثمانى يقترب من تونس ، فعليه ان يخبر طاهر باشا  
بان اى تغيير فى وضع النياحة سيكون موجها ضد فرنسا ، كما حمل  
القائد الفرنسى اقتراحا بوضع الباي تحت الحماية الفرنسية ، الا ان  
مصطفى باى رد على ذلك بقوله « انه لا يعتقد بوجود نوايا عثمانية لضم  
البلاد ، ومع ذلك فهو يوجه الشكر الى الحكومة الفرنسية » .

كانت انسياسة الفرنسية فى ذلك الوقت تقوم على اساس ابقاء  
تونس باعتباره جارة ضعيفة للجزائر ، ومع انها اطمأنت الى ان العثمانيين  
لن يتجاوزوا طرابلس ، الا ان القلق ظل يساورهم طالما ان احمد باى  
وحاميته التركية ما تزال صامدة فى قسنطينة ، وقد فرحت الحماية  
بدخول العثمانيين الى طرابلس ، وحينما قطع طريق الامدادات من تونس ،  
وجدت المساعدات العثمانية طريقها عبر الصحراء الجنوبية عن طريق واحة  
غدامس باقليم غزان . كما ارسلت الحكومة العثمانية بمناشاة تزايد  
نشاط الفرنسيين وضرب الحصار الاول على قسنطينة رسالة جاء فيها  
انها لا تستطيع ان تقف جامدة امام دماء المسلمين التى تسيل هنا وهناك  
فى شمال افريقية . فلا غرو بعد ذلك ان يرسل الجاج احمد باى بشارة  
النصر الى طرابلس يوم ان اخفق الفرنسيون فى حصارهم الاول لقسنطينة  
سنة ١٨٢٦ .

فى سنة ١٨٢٧ عاودت الدولة العثمانية ارسال اسطولها الى  
طرابلس وعرضت مشروعا مريدا من نوعه ، وهو ان يتولى باى تونس حكم  
طرابلس فى نفس الوقت ، وربما استهدفت من ذلك تقوية مركز الباي  
فى مواجهة الفرنسيين ، الا ان هذا الاخير كان يريد ان يتجنب غضب  
فرنسا اكثر من ارضاء الباب العالي ، لذلك اعتذر عن عدم قبول هذا  
الاقتراح بحجة كثرة النفقات وقلة موارد الولاية .

بادرت فرنسا مرة ثانية الى مسابقة العثمانيين فجمو تونس فارسلت  
حملة بحرية اخرى فى سبتمبر ١٨٢٧ والتقى قائدها بالباى ، وحاول  
امتصاص تصريح منه يعلن عن رغبته فى الاستقلال ( عن الدولة العثمانية )  
او وضع بلاده تحت حماية فرنسا الا ان الباي ظل يذكر السلطان  
بالعظيم ، وفى تلك الاثناء قتل شاكر افندى صاحب الطابع ( حامل الاختام

ومستشار الباي الأول ، وحسب الرواية الفرنسية ، دبر الباي مقبلة  
مما علم بتآمره مع الباب العالي وحاكم قسنطينة لخلع مصطفى باي  
وتولية أحد أبناء الباي السابق حسين . وليس هناك ما يدل على وجود  
مؤامرة ، غاية الامر ان شاعر افندي زار الاسنانة سنة ١٨٢٥ ويات مقتنعا  
بجان مصلحة تونس تقتضى توثيق الروابط مع حكومة الاسنانة بمعد سقوط  
الجزائر فى ايدى الفرنسيين . ومهما يكن فان اختفاه مصطفى باي وتولية  
الباي احمد ، اعتبر كسبا للسياسة الفرنسية .

حكم احمد باي البلاد ما بين عامي ( ١٨٢٧ - ١٨٥٥ ) وعلى خلاف  
سلفه كان يعتقد بان تأكيد شخصيته يتمثل فى اضلاع حالة التبعية  
للاستانة .

وقد عرف الفرنسيون هذه النزعة فى نفس الباي فاخلعوا يرضون  
كبريائه فيقدم قنصلهم اوراق اعتماده له مباشرة . بينما كانت الدول  
الاوروبية الاخرى وخاصة بريطانيا تعتبر قنصليتها بثونى تابعة لسفارتها  
بالاستانة . واتضح لاحد باي الفرق بين معاملة الانجليز والفرنسيين له  
حين قرر زيارة أوروبا سنة ١٨٤٦ ، فقد استقبله الملك لوى فيليب فى  
باريس بنفس مظاهر الحفاوة التى يستقبل بها الملوك المستقلون . اما الحكومة  
البريطانية فقد اشترطت قبل زيارته ان يقدمه السفير اسمانى باعتبار  
انه تابع للسيادة العثمانية العليا . ولذلك عدل الباي عن زيارة انجلترا .  
وقد نيه القنصل الانجليزى وود الى ضعف نفوذه بالنسبة لزميله الفرنسى  
لدى الباي ، وعلى ذلك بان هذا الأخير يعتمد اوراقه لدى الباي مباشرة .

ومن مظاهر سياسة التعاون بين احمد باي وفرنسا ، السماح  
بانشاء كندراتية فى مواجهة مدينة تونس : اى فى المكان الذى قيل بان  
لويس التاسع مات فيه اثناء الحروب الصليبية .

واهم من ذلك اعتمد احمد باي على الفرنسيين اساسا حينما قرر  
ادخال مظاهر الحضارة الحديثة الى تونس فعهد اليهم بانشاء المدارس  
وتدريب الجيش . بيد ان احمد باي مثل كثير من اقاربه حكام الشرق  
المعاصرين : لم يعرف كيف يستفيد من اقتباس المدنية الاوروبية ، فكان  
اهتمامه منصبا على المظهر الخارجى . ففىما يتعلق بالجيش اهتم بتغيير

---

١١ اعطى دراسة قيمة عن السياسة العثمانية فى شمال افريقية  
للمؤلف الفرنسى

Jean Serret

منه وجعله يتخذ الزوى الأوربي واشترى له الأسلحة . بل انه أقام مصنعا للخبرة ولكن الجيش لم يستفد من المدربين الأوربيين الذين استفدهم للتدريب على وسائل الحرب الحديثة ، أما سبب عدم وجود فئة مستنيرة بين ضباط الجيش أو عدم شعور هؤلاء المدربين بالمسؤولية ، وما قيل في الجيش البري بتطبيق على البحرية ، فقد أنفق أحمد باي أموالا طائلة لشراء ثلاث سفن بخارية ، لا يستعملها للدفاع عن سواحل بلاده بل لتركها راسية في الميناء الحديث الذي أعدوها في يورتيو فارينا ، حتى تلفت أخشابها من قلة الاستعمال .

وليس معنى ذلك ان أحمد باي قطع صلته باستانبول ، فعينما وقعت حرب القرم أسهم ب ١٤ ألف جندي تونسي ليحاربوا تحت لواء الجيوش العثمانية . لكن يجب ملاحظة أن فرنسا كانت حليفا للباب العالي في هذه الحرب وعلى كل فان أسهام تونس بهذا العدد قد حمل ميزانيتها عبئا ثقيلا بين الأعباء الكبيرة الأخرى التي تروبت على سياسة التجديد . وإذا كان أحمد باي قد استطاع أن يتم هذه الأعمال دور الاستدانة من الخارج ، فانه اضطر الى زيادة الضرائب الى حد أرهق معه السكان أرواها شديدا .

## - ٢ -

### مشكلة التجديد والأزمة المالية

لم تظهر لاصلاحات أحمد باي آثار ملموسة ، وما لبثت ان توقفت في عهد خلفه محمد باي من سنة ١٨٥٥ - ١٨٥٩ الذي تذرع بأن التجديد يكلف الميزانية نفقات باهظة . ولكن لا نعتقد انه استطاع توفير شيء يذكر ، لأن حريمه الذي كان يضم ١٢٠٠ امرأة والقصور الفاخرة التي أهتم بتشيددها كانت سببا آخر في الأسراف . ولم يكن متوقفا من محمد باي ان يكون صلبا امام ضغط الدول الأوربية . فمثل هذا أنرجل المنهك في ملذاته لا يمكن ان يكون من انصار الحرية الدستورية . ومع ذلك فقد صدر في عهده شبه دستور عرف بعهد الأمان ، فلا شك ان الباي قد فعل ذلك استجابة لرغبة القناصل الأوربيين . والمناسبة التي أحاطت باصدار العهد تدل على هذه الحقيقة . فقد حدث ان سب أحد اليهود مسلما في دينه فحكم عليه بالاعدام ، وانزعجت الجالية الأوربية من هذا الحكم الذي تروبت على مجرد كلمة تقوه بها اسنان ووصفوه بالتعصب . وطالبوا بأن تكون لهم ضمانات شخصية ، فكان أن صدر القانون الاساسي لتونس في سبتمبر سنة ١٨٥٧ . وقد صيغ على نمط خط جُلخانة العثماني ، فهو يتعلق بغلمان حريات الأفراد الأساسية .

وقد جاور محمد الصادق مرست ١٨٥٩ - ١٨٨٢ فكره عهد الامان  
وتقبل بهذا قيام شبه دستور لتنظيم الحكم - فصدرت وتبعه دستورية  
اكثر تفصيلا في سنة ١٨٦١ - وتنص المواد الثلاث الاولى منها على  
الحريات الشخصية - فتعل المساواة امام القانون والادارة والضرائب دون  
تمييز بين الاجناس والادباي - وينظم الدستور كذلك الخفنة العسكرية -  
كما ينص على اشاء مجلس استشاري للشئون الادارية يشترك فيه  
التونسيون والجالية الاجنبية - ولكنه لا يبين كيفية تكوين هذا المجلس ،  
ولذلك اخط بعض المؤرخين حين قرروا بان دستور سنة ١٨٦١ يقيم  
مجلسا نيابيا وينص على المسؤولية الوزارية (١) - وقد خصصت المواد  
٩ ، ١٠ ، ١١ لتأكيد حقوق الاجانب كالنص على حرية التجارة وعدم  
احتكار الدولة التونسية لاي نوع منها ، وحرية امتلاك العقارات والاراضي  
بداخل تونس .

ان الملاحظات التي احاطت باصدار الدستور تدل ايضا على ان ارضاء  
الاجانب كان هو الرائد الاول للباي - فقد كان يعلم ان الامبراطور نابليون  
الثالث يتم بنشر مظاهر الحضارة الاوربية في العالم الاسلامي ، ورأى  
في اصدار الدستور فرصة يحوز بها اعجاب الامبراطور - ولذلك حرص  
على ان يقدم لنابليون الثالث مشروع الدستور اثناء زيارته للجزائر - فلما  
حصل على موافقته ، اعلن الباي وسط احتفالات باهرة الدستور التونسي  
في ٢٨ ابريل سنة ١٨٦١ .

وقد درج على اصدار هذا النظام ورود عدد كبير من الاجانب الى  
تونس ، وازدياد ضغطهم على الادارة المحلية خاصة بعد ان اصبحوا دائنين  
لها - اما التونسيون انفسهم فلم يروا في هذه القوانين الا انها وسيلة  
لرفع مركز اليهود الى مستوى عال في البلاد ، لذلك اعتبروه خطوة الى  
الوراء - والواقع ان ضرر هذه الدساتير التي صدرت قبل اوائها في  
المشرق كان يفوق معها بكثير - ولا شك ان الثورة الداخلية التي نشبت  
سنة ١٨٦٤ والتي كادت تطيح بعرش الباي قد عبرت عن غضب الشعب  
التونسي على هذا التحول في سياسة البايات الداخلية والخارجية -  
ويمكن استخلاص اسباب هذه الاضطرابات فيما يلي :

ازدياد نفوذ الاجانب والتلاعب بالقوانين الحديثة لكي تخدم مصلحة

(١) انظر نص القانون في كتاب بوس - ٦٧ عاما تحت الاحتلال ص ٩ -

الحكام ، ثم ارهاق السكان بالضرائب بالرغم من قلة موارد البلاد . فالثروة الممديّة التي تشتهر بها تونس لم تكن مستغلة باستثناء قليل من مناجم الحديد . في الشمال ومناجم الرصاص في الشرق ، كما ان كثيرا من الاراضي الصالحة للزراعة قد أهملت ، واخذ عدد السكان يتضاءل . ولذلك عندما دخل الفرنسيون الى البلاد لم يكن القسم المأهول منها يتجاوز المناطق الساحلية .

بدأت ثورة ١٨٦٤ كأي ثورة محلية اعتادت عليها تونس عند طواف جباة الضرائب بالبلاد وذلك في اقليم الكاف المتاخم لحدود الجزائر . ولهذا لا يستبعد ان تكون فرنسا قد ساهمت في التحريض عليها ، ولكن نظرا للاحساس العام بالسخط امتدت هذه الثورة بسرعة الى اقليم المأجرة وأصبحت تهدد موانئ سوسة وسفاقص . واشتركت في زعامة هذه الثورة العناصر الدينية والبدوية ، ومع انها تمثل اتجاه المحافظين الا ان هذا الاتجاه كان أقوى تعبير في ذلك الوقت عن معارضة النفوذ الأوربي (١) . واشد ميلا لدولة الخلافة . ولذلك عندما دخل الثوار مدينة سفاقص رفعوا عليها العلم السلطاني .

ولا شك ان اتجاهها سياسيا كهذا لا بد ان يكون قد اقلق الفرنسيين في الجزائر وجعلهم يفكرون في تحقيق اطماعهم في غزو تونس . ولكن الموقف الدولي في ذلك الوقت لم يسمح لهم بهذا التدخل ، فقد كانت كل من بريطانيا وإيطاليا تتشارك فرنسا اطماعها . لذلك وقفت اساطيل الدول الثلاث على الشواطئ التونسية لتهدد الثورة . غير انها لم تحاول انزال جنودها الى البر . وقد حاولت الدولة العثمانية ايضا ان تتخذ من هذه الثورة مبررا لتستعيد نفوذها في تونس . فأرسلت حيدر أفندي مبعوثا الى الباي مع بعض السفن الحربية . الا ان الاساطيل الأوربية وقفت في طريق السفن العثمانية وان كان المبعوث قد وصل الى عاصمة البلاد .

ونجح حيدر أفندي في الوساطة بين علي بن قدامة زعيم الثورة وبين الباي . فذكرهم بأن هذه القلاقل تعرض البلاد للغزو الأجنبي ، واستمع ابن قدامة لهذه الحجّة احتراماً لممثل الخليفة .

كشفت هذه الأزمة للباي حقائق سياسية هامة ، منها قيمة التعاون مع الدولة العثمانية . ولهذا أسرع محمد الصادق بإرسال خير الدين باشا

---

(1) Broadleyp. 125 - 140.

شكر الباب العالي على تدخله لتهدئة الثورة . كما أدرك عدم جدوى القوانين التي أصدرها والضرر الذي ترتب عليها ولذلك اتى الدستور سنة ١٨٦٥ بعد امداره بأربع سنوات . كذلك عرف حقيقة نوايا الأوربيين وخاصة الفرنسيين نحو بلاده ، فقد استعمل دي بوفال قنصل فرنسا اقذع العيارات امام الباي أثناء حوادث سنة ١٨٦٤ . وأخذ يتدخل في شؤون البلاد الخاصة ويطالب بالقضاء الدستور الذي كان سببا في الثورة كما انه اتهم الانجليز والأتراك بالتخريف عليها .

وبينما اخذ الباي يعيدل في سياسته الخارجية ، اذ به يواجه مشكلة مالية ليست اقل خطورة من المشكلة السياسية . وليست تونس الا مثلا واحدا من بين دول عديدة شرقية وقعت في حائل الاستدانة من جراء النفقات التي تكلفتها مشروعات التجديد . وقد زاد مشكلتها تمقدا ان ييدا غير امنية سيطرت على الادارة مدة طويلة ، واعنى بذلك شخصية مصطفى الخزنه دار الذي ظل يشغل منصب الوزير الاعظم منذ سنة ١٨٣٧ - ١٨٧٣ .

فقدت المبالغ التي ضاعفت على الخزنة في عهده بـ ٤٠ مليون فرنك . وقد استطاع ان يحتفظ بمنصبه هذه المدة الطويلة بفضل تملقه للبايات ، وتقديم ما يحتاجون اليه من اموال ، بصرف النظر عن مصلحة البلاد او امكانياتها .

ولم يشأ الباي ان يستمع الى الاتهامات التي وجهت الى شخص الوزير الاعظم ، حتى تدخل صهره مصطفى بن اسماعيل واثبت له الحقيقة بعد فوات الأوان . وكان اندائون وقنصل فرنسا من اشد الناس تمريضا بالخزنة دار ، لا غيرة على المصلحة التونسية ولان اسرافه في وجهات الصرف الاخرى لم يكن في مصلحة الدائنين .

ويرجع تاريخ استدانة الحكومة التونسية الى سنة ١٨٦٢ حين وقعت قرضا داخليا ببلغ ٢٨ مليون فرنك بفائدة قدرها ١٣٪ ، ولا تقضى بمبارة دينا داخليا ان مواطنين تونسيين هم الذين اقترضوا الحكومة ، لعدم نمو الراسمالية الوطنية في ذلك الوقت ، وانما قام بذلك التجار الاجانب المقيمون بالبلاد . وكان نصيب الانجليز في هذا الدين اكبر من غيرهم نظرا لوجود عدد كبير من الرعايا الماطلين في تونس ، ولكي يتخلص الخزنه دار من هذه الاستدانة الداخلية ، لمخضت عبقرته عن فكرة استدانة اخرى من الخارج بفائدة اقل ، وبذا يستطيع ان يقضى الدين الاول . وقد نجح فعلا في عقد قرض سنة ١٨٦٣ ببلغ ٣٥ مليون فرنك

بفائدة ٦٪ ، ولم يصل اليه من مجموع هذا المبلغ سوى خمسة ملايين و ٢٠٠ الف فرنك وادعى القرضون ان باقى المبلغ صرف كمواله للبودج وأتباع الوسطاء وخسّم فائده السنة الاولى وهكذا بدل أن يسدد الخزنة دار الدين الداخلى ازداد العبء على الميزانية التونسية

وجاءت ثورة سنة ١٨٦٤ لتكتمل الكارثة ، ولكن الخزنة دار اندمع فى نفس التيار الذى اندفع فيه الخديو اسماعيل ، فزاح يعقد قروضا جديدة لكي يدفع بها فوائد القروض القديمة ( ٢٥ مليون فرنك سنة ١٨٦٥ - ٤٠ مليون فرنك سنة ١٨٦٨ ) وزاد الطين بلة أنه عقد معظم هذه القروض الدولية فى باريس ، أى فى عاصمة الدولة التى لها اطماع سياسية فى تونس . وانهى به الأمر الى اخضاع المالية التونسية للرقابة الأجنبية .

اضطر الخزنة دار اولا الى تحويل الدين الى سندات اسمية لتكون أكثر خضوعا للرقابة ، ومع ذلك عجزت الميزانية عن دفع فروق السندات . فتألفت لجنة دولية فى مارس ١٨٧٠ للإشراف على المالية التونسية ، وقسمت عملها بين هيئتين : الهيئة التنفيذية للإشراف على تحصيل الإيرادات . ولجنة أخرى ينتخبها الدائنون للإشراف على نفقات الحكومة وحسن سير عملية سداد الدين . وتألف لجنة المراقبة من ٦ أعضاء موزعين بالتساوى بين الإنجليز والitalians والفرنسيين ، أما اللجنة التنفيذية فتقتصر على التونسيين . وقد خصصت اللجنة المصادر الثابتة للإيرادات التونسية لخدمة الدين ، مثل إيرادات الجمارك ورسوم انتاج المعادن . وقدرت حدا أدنى تدفعه تونس سنويا للدائنين هو ٧ مليون فرنك ، مع ملاحظة أن مجموع إيرادات الحكومة التونسية قدرت بـ ١٣ مليون . فإذا لم تف الجبايات المخصصة للدين بهذا المبلغ كان للجنة حق الاستيلاء على موارد أخرى ، أما إذا زادت الموارد التونسية على ١٣ مليون فتضاف الزيادة الى السعة ملايين المخصصة لسداد الدين (١) . وعندما صفت اللجنة الديون اوسنبة ووحدتها بلغت ١٢٥ مليون فرنك سنة ١٨٧١ . واصبحت ثروة البلاد مسخرة لدفع فوائد الدين الى حد أن الحكومة التونسية عجزت أخيرا عن دفع مرتبات موظفيها . وفى هذه الأثناء تولى رئاسة الحكومة أحد مشاهير المصلحين فى العالم الاسلامى ، وهو خير الدين باشا التونسى ، فحاول اتقاذ البلاد من تلك الورطة ، ولكن الظروف الداخلية والخارجية لم تمكنه من ذلك .



نشأ خير الدين . في فرق الجيش الحديثة التي حاول أحمد باي تأسيسها . وترقى في عهده حتى صار قائدا للبحرية التونسية . وقد ظهرت نزعة الإصلاحية منذ ذلك الوقت ، قاله يرجع الفضل في رد الباي عن فكرة الإقتراض من فرنسا . ولكن مجهوداته تحطمت أمام سيطرة الخزنة دار على سياسة البلاد في عهد الباي محمد وفي سنة ١٨٦١ تمسك خير الدين لفترة مجلس الشورى وأصبح من أبرز أعضائه ولذا اعتبرت حركة سنة ١٨٦٤ موجهة ضده وضد آرائه فاعتزل السياسة مدة من الزمن . ولف أثناءها كتاب ( أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك ) شرح فيه آراءه في التجديد ، محاولا المقارنة بين المجتمعين الاسلامي والاوربي وبيان اسباب تفوق أوروبا . ثم عاد الى ممارسة نشاطه في الحياة العامة عندما وكلت اليه رئاسة لجنة الديون سنة ١٨٧٠ .

وفي سنة ١٨٧٣ اختير خير الدين رئيسا للوزارة بعد اقالة مصطفى الخزندار وافتضاح امره . وكانت المشكلة المالية هي أهم ما واجهه خلال فترة رئاسته التي استمرت أربع سنوات . فحاول ان يوفق بين مبدأ العدالة في جمع الضرائب وبين ضمان موارد الميزانية . فالتى نظام حملات الاقاليم المخصصة لجمع الاموال بالاكراه . وحاول ان ينظم جمع الضرائب على اساس عادل فلا يعفى منها ذور النفوذ . ولكنه في نفس الوقت لم يحى مجلس الشورى واصبح يروج للمبدأ القاتل ، بأن النظام الشورى لا بد وان يستند الى رأى عام متنور ، او الى امير مقتنع بهذا النظام ، وشر مالا يتوفر حينذاك في تونس .

ولم يكن خير الدين معارضا لفكرة منح الامتيازات للشركات الاجنبية بقصد تنفيذ المشروعات العمرانية . ولكنه كان في نفس الوقت حريصا على ألا تؤدي هذه الامتيازات الى تسلل النفوذ السياسي الاجنبى ، فعلا عندما طلبت شركة فرنسية امتياز خط حديدى يوصل بين الجزائر وتونس ، رفض خير الدين منح الامتياز بحجة ان الخط يعبر الحدود التونسية ولذا فهو من اختصاص الدولة صاحبة السيادة . وفي نفس الوقت لم يعارض في منح امتياز بخط آخر يصل بين تونس واقليم الكاف لشركة فرنسية وذلك بعد ان تخلت شركة انجليزية عن تنفيذ المشروع النافع بالنسبة لتونس والذي لم تكن ارباحه مضمونة .

وقد حاول خير الدين (١) . ان يوجد توازنا بين هذه الامتيازات

---

(1) Gagnage : Origines du Protectorat Français en Tunisie.

حتى لا تستأثر دولة واحدة بالنفوذ الاقتصادي . ففي ٩ يوليو ١٨٧٥ وقع معاهدة مع بريطانيا . تنص على حرية استخدام رؤوس الأموال الإنجليزية ، وعلى تسهيلات عدة لهجرة المالطين ، كما ظنى الرق نهائيا .

كذلك قبل خير الدين منح امتيازات للأجانب لاستغلال الأراضي الزراعية ولكنه لم يوفق فى هذا الاختيار ، لأن هذه الامتيازات كانت تتخذ ذريعة للمطالبة بملكيات جديدة دون أن يقوم صاحبها باستغلالها فعلا . ثم تبين أن الحكومة الفرنسية كانت تمنح لشركات الحطوط الحديدية مساعدات مالية لواصله أعمالها بالرغم من عدم جدواها اقتصاديا ، وذلك لتستخدمها أداة لتنفيذها فيما بعد .

وانخذ خصوم خير الدين من هذه السياسة وسيلة للطمع عليه ، فاتهموه بممالة الفرنسيين ، وفى نفس الوقت تعرض لنصب الفرنسيين لأن سياسته الخارجية الرامية الى توثيق الصلات مع الدولة العثمانية لم تكن تتفق وهوامم . وبذا اجتمعت العناصر المختلفة على محاربته . ولقيت عدى فى نفس الباي لأن خير الدين كان يحاسب القصر على مصروفاته ، فقرر اخراجه من الحكومة سنة ١٨٧٧ . بل انه ضيق عليه الخناق فى حياته الخاصة حتى اضطر الى السفر الى استانبول ، حيث تولى هناك منصب الصدر الأعظم واستأنف نضاله من أجل سياسة التجديد . ولكن تاريخه بعد ذلك يتعلق بالدولة العثمانية أكثر منه بولاية تونس .

## - ٤ -

تردد البايات كما لاحظنا بين سياسة التقرب من فرنسا وبين مبدأ التضامن مع الدولة العثمانية صاحبة السيادة ، وحاولوا أن يوجدوا توازنا بين العنصرين ليحتفظوا بمركزهم المستقل . بل إن بريطانيا لم تقب عن ذهن أحمد باى عند تطبيق سياسة التوازن ، فمثلا عندما لاحظ أن فرنسا تستغل صداقته فتحول الكنيسة التى سمح بإنشائها سنة ١٨٤١ الى حصن ، استعان بالحكومة البريطانية لكي تحصل دون ذلك ولم تلبث إيطاليا أن ظهرت كمنصر جديد فى المسألة التونسية ، بعد قيام المملكة الإيطالية سنة ١٨٦١ . واصبحت تبدى اهتماما كبيرا بتلك البلاد المواجهة للجزيرة صقلية .

ولم يكن الإنجليز أقل اهتماما بتونس . فهم يقيمون فى مالطة المجاورة لها . ويدركون أن سيطرة إيطاليا او فرنسا على تلك البلاد تعنى السيطرة على المضيق الموصول بين حوضي البحر المتوسط . ولذلك ظلت

بريطانيا مدة طويلة متمسكة بمبدأ المحافظة على الوضع الراهن في تونس .  
وعمل قنصلها رود الذي تولى منصبه سنة ١٨٥٧ على تنفية تلك السياسة .  
وكانت بريطانيا تستند على قرارات مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦ ، الذي  
تمهدت فيه جميع الدول الأوروبية باحترام سلامة أراضي الدولة العثمانية .  
واتضحت هذه السياسة ابان ثورة سنة ١٨٦٤ . فقد كتب بالمرستون الى  
سفيره في باريس بنبه الى ضرورة بعث نظر الامبراطور الى ان إنجلترا لن  
تقبل باى حال رجحان النفوذ الفرنسى على غيره في تونس وفي نفس  
الوقت لم تذهب إنجلترا في تأييدها للتقرب التونسي العثماني الى حد قبول  
تحويل تونس الى ولاية عثمانية تخضع مباشرة للاستانة .

وقد اظهرت اضطرابات سنة ١٨٦٤ مدى تصارع القوى الاستعمارية  
حول تونس . مما اجر في النهاية وقوعها في براثن الفرنسيين وقد اشرنا  
الى ان ايطاليا ارسلت بعض سفنها تتقف مع الأسطول الانجليزى الفرنسى  
لمنع انزال الحند العثمانيين في تونس . ذلك ان ايطاليا اظهرت اطماعها  
التوسعية حتى قبل اتمامها للوحدة الوطنية . وقد اجتمعت الأحزاب على  
تأييد تلك السياسة بدعوى تكاثف السكان في ايطاليا وحاجتها الى الهجرة  
والتوسع . نعم لقد كان في أمريكا الجنوبية ميدان فيج للهجرة  
الاطيالية . ولكن تونس كانت اكثر اغراء للايطاليين نظرا لموقعها الجغرافى  
من جهة . ولأسباب تاريخية من جهة أخرى . اذ كانت تونس من أهم  
أقاليم الدولة الرومانية القديمة . ومن المعروف ان الإيطاليين يعتبرون  
انفسهم ورثة الرومان في البحر المتوسط . وربما كان نابليون الثالث  
مستعدا لقبول التوسع الايطالى في تونس حتى يحول انظار الإيطاليين عن  
ضم روما ، وهي مقر حليفه النمسا ولكن ايطاليا اكتفت في ذلك الوقت  
بتوسيع نشاطها الاقتصادى في تونس .

وقد اصبح قنصلها الجديد بنا يحتل مكانا رئيسيا بين زملائه  
القنصل الاوربيين واستطاع في سنة ١٨٦٨ ان يعقد ماهدة تعطى  
لايطاليا نفس الامتيازات التي كانت تستمتع بها إنجلترا وفرنسا وغيرها  
من الدول القديمة التي ارنبطت بمعاهدات سابقة مع العثمانيين . ويلاحظ  
ان ايطاليا التفتت اكثر من غيرها بهذه الامتيازات نظرا لان رعاياها كانوا  
يتكونون اكبر جالية اوروبية . يليهم الماسالطيون ثم الفرنسيون وبالإضافة الى  
هذا كان اتصال البحارة وصيادى الأصداف الإيطاليين بتونس أسبق من  
غيرهم من الاوربيين وقد تأثرت تونس اجتماعيا بايطاليا فدخل لهجتها  
بعض الكلمات الايطالية كما ان معظم مستشارى الحكومة التونسية من  
الاوربيين في اوائل القرن التاسع عشر كانوا من الطليان .

وعندما وقعت هزيمة فرنسا سنة ١٨٧١ ، أرادت إيطاليا أن تنتهز الفرصة وتحقق رغبتها في ضم تونس . وأعدت الحكومة الإيطالية المبرر الذي تنذرع به لقيام الحملة ذلك أن خلافا نشأ بين الحكومة التونسية وأحد الرعايا الإيطاليين ، الذي حصل على امتياز لاستغلال قطعة أرض زراعية دون أن يقوم بتنفيذها فعلا ، فقررت الحكومة سحب امتيازها .

ولكن إنجلترا التي عرقلت الفوز الفرنسي من قبل . وقفت أيضا في وجه إيطاليا لأنها خشيت أن يسيطر الإيطاليون باستيلائهم على تونس ، على شاطئ المتوسط المتقابلين عند الممر الضيق . ولا شك أن هناك علاقة بين هذه المحازلة الإيطالية وبين التحور الذي طرأ على سياسة الباي سنة ١٨٧١ ، حينما قرر نوثيق أنوارباط مع الدولة العثمانية . وكان لحبر الدين باشا دخل كبير في هذا التحول . فطلب الباي إلى الباب العالي إصدار فرمان ينظم طبيعة العلاقات بين البلدين . فكان أن صدر فرمان في ١٠ أكتوبر سنة ١٨٧١ ، وهو ينص على إعلان الباي حاكما عاما لولاية تونس ، ولكنه يترك للباي الإشراف على العلاقات الخارجية باستثناء الأمور المتعلقة بالسياسة الدولية والمسكرية وبتمديد الحدود « فهي من حقوق سيادتنا المقدسة » .

أثار هذا فرمان غضب الدولتين الطامعتين في تونس ، أي فرنسا وإيطاليا إلى حد أنهما تناسبتا التنافس بينهما بعض الوقت ووحدا سياستهما التي أصبحت تهدف إلى التفرقة ما أمكن بين تونس والدولة العثمانية ، وظهر ذلك بجلأ عندما وقعت الحرب التركية الروسية سنة ١٨٧٧ فقد تعاون الفئصل الفرنسي والفئصل الإيطالي على اغراء الباي بإعلان استقلاله عن الباب العالي منتهزا هذه الظروف العصيبة التي تحيط به . وقد احتج ممثل الدائنين الفرنسيين بأن أحوال تونس المالية لا تسمح لها بخوض تلك الحرب . وتصادف ذلك مع ابتعاد خير الدين عن الحكم ، وتجدد استياء الباي من السلطان لأنه لم يوافق منذ عامين على منحه لقب خديو مع ضم ولاية طرابلس إلى تونس . وهكذا لم تدم طويلا سياسة الوفاق مع الدولة العثمانية .

على أن التعاون الإيطالي الفرنسي أزاء هذه المشكلة السياسية لم يكن ليديم أمام التنافس على الامتيازات الاقتصادية . وقد احتدم هذا التنافس في السنوات التي تلت مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ كما سئرى . ومن الثابت أن تنافس الشركات الرأسمالية على الامتيازات في الدول المتخلفة كان وما يزال مرتبطا بفكرة النفوذ السياسي . ومنذ سنة ١٨٥٧ حصلت شركة فرنسية على امتياز البرق والمياه لمدينة تونس ، بينما حصل

وود لشركة انجليزية على اول امتياز لخط حديدى يصل بين العاصمة وبين  
الشاطيء عند ميناء حلق الوادى . وكان الفرنسيون يحرصون على أن يكون  
لهم النصيب الاوفى من المشروعات التونسية ، ولذلك حاولوا أن يعوضوا  
هذا الامتياز الانجليزى الهام بامتيازات أخرى فى استغلال الأراضى  
الزراعية ، والطرق الحديدية ، وتوسيع تجارتهم مع تونس .

وقد رأينا كيف أن خير الدين (1) شجع شركات الامتياز على العمل  
فى البلاد ، فوسع بذلك دائرة التنافس الدولى الذى احتدم فى السنوات  
التالية ، حتى أصبحت تونس من الموضوعات التى تدخل فى سياسة  
المساحات الأوروبية .

---

(1) Broadley : The Last Punic war.

## المفصل السابع

للسنة التونسية ١٨٧٨ - ١٨٨١

- ١ -

### مؤتمر برلين

إذا كانت ثلاث من الدول الكبرى هي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا قد تنافست على النفوذ الاقتصادي في تونس ، فإن الأخيرتين انفردتا بالأطماع السياسية . فرنسا بحكم وجودها في الجزائر ، وإيطاليا بحكم قرب أراضيها من تونس . وكان على كل من الدولتين أن تحصل على التأييد الدولي لتحقيق تلك الأطماع نظرا لأهمية موقع تونس .

وقد بدت كفة إيطاليا في أوائل السبعينات راجحة من هذه الزاوية لأن كلا من ألمانيا والنمسا أظهرتا تأييدهما لها ، لولا أن تشبت الحرب الوطنية الإيطالية ( الأريدينونيون ) ببقايا الأقاليم الإيطالية التابعة للنمسا في التيرول . فتحولت الطيفتان الجرمانيتان إلى تأييد فرنسا . ومع ذلك فقد سنحت فرصة أخيرة سنة ١٨٧٨ حينما عرضت النمسا فكرة تأييد إيطاليا لها في البوسنة والهرسك مقابل طرابلس أو تونس ولكن وزير الخارجية آنذاك كورتى كان ضد سياسة المساومات والتعويض . وتصادف ذلك مع ملاعبات دولية أخرى أكدت في النهاية رجحان كفة فرنسا من حيث التأييد الدولي وذلك بمناسبة انعقاد مؤتمر برلين الذي جرت فيه عدة مساومات على حساب الدولة العثمانية المهزومة . ولذلك عد هذا المؤتمر نقطة تحول في تاريخ المسألة التونسية .

❧ ذلك أنه بعد أن استقر الجمهوريون في حكم فرنسا سنة ١٨٧٧ تمهد السبيل لتحسن العلاقات بين باريس وبرلين . وذلك لأنهم كانوا يختلفون عن خصومهم الملكيين في عدم التحمس لفكرة الانتقام من ألمانيا . ورأى بسمارك أن يقابل هذه النزعة بتشجيع فرنسا في سياسة التوسع الاستعماري ليصرف أنظارها عن الأكراس واللورين . وبهذه المناسبة خرج بسمارك بفكره تعويض فرنسا بتونس في حالة ما إذا قبل المؤتمر ترك بعض المكاسب الأروسية في البلقان ، وأرضاء بريطانيا باحتلال مصر . كذلك كان الجمهوريون يناصبون روسيا القيصرية العداء لأسباب أيديولوجية على الأقل ، ومعنى ذلك هو اقتراب سياستهم من الانجليز

الذين اعتبروا أن الأزمة الشرقية ١٨٧٧ - ١٨٧٨ أكثر الدول. خصوصاً للسيطرة الروسية على الدولة العثمانية . ولذلك حرصت بريطانيا على دعم فرنسا إلى مؤتمر برلين وقبل سالسبري وزير الخارجية البريطاني تحفظات زميله الفرنسي وادجرتون التي قدمها كشرط للاشتراك في المؤتمر وهي استبعاد مسألة مصر والشام وتونس من مؤتمر برلين باعتبار أن هذا يؤدي إلى تجنب المساومة مع روسيا في البلقان ورفض جميع مطالب التوسعية . وهكذا لم يتح لمشروع سمارك الخروج إلى حيز التنفيذ

ويبدو أن فرنسا لم تكن تعارض هذا المشروع بسبب التوسيع الروسي في البلقان فحسب ، وإنما لم تكن لتقبل أيضاً فقدان نفوذها في مصر مقابل تونس وذلك لعدم تكافؤ البلدين من حيث أهمية المصالح الاقتصادية ، خاصة وأن بريطانيا كانت قد سلفت بمبدأ مساواة مركز البلدين في مصر (١) . ولكن بريطانيا استطاعت أن تثير على أنفاسها المسألة التونسية مع فرنسا بمناسبة أخرى تتعلق بتنازل الدولة العثمانية عن إدارة جزيرة قبرص لها نظير التأييد الذي لقيته منها أثناء الأزمة الروسية العثمانية .

ومن المعروف أن المباحثات الإنجليزية العثمانية بخصوص هذا الموضوع قد أحيطت بتكتم شديد ووقعت الاتفاقية الخاصة بقبرص في ٢٦ مايو ١٨٧٨ دون أن تحاط أي من الدول الكبرى علماً بأمرها . وكانت بريطانيا تدرك أن هذه الاتفاقية ستثير ضجة بين الدول الكبرى عندما يكشف أمرها لأنها تؤدي إلى تفوق مركزها في شرق المتوسط وفي آسيا الصغرى . ولذلك رأت أن تحظى بتأييد أحدها على الأقل فوجهت لفرنسا بتونس باعتبارها مطمناً من أطماعها الاستعمارية . وحتى قبل توقيع اتفاقية قبرص رسمياً بعث سالسبري إلى السفير البريطاني في باريس يخبره بأن تونس تعد امتداداً طبيعياً لممتلكات فرنسا في شمال أفريقيا .

اتخذت الحادثات البريطانية الفرنسية خطوة أكثر جدية حينما التقى سالسبري بنظيره الفرنسي في مؤتمر برلين ، في ٧ يوليو وأخبره

---

(١) استندنا في هذا الفصل أساساً على رسالة المرحوم الدكتور محمد مصطفى صفوت المنشورة بالإنجليزية وعنوانها :

**Tunis and the great Powers :**

وانظر كذلك لنفس المؤلف . المحاضرات التي نشرها له معهد الدراسات العربية عن مؤتمر برلين واترند في اللاد العربية .  
(م - ١٢ - المغرب العربي)

بمضمون الاتفاق حول قبرص - حينئذ ثارت ثائرة الوزير الفرنسى ووصف الاتفاقية بأنها صفقة لفرنسا من شأنها أن تضعف الجمهوريين ، وشنت الصحف الفرنسية على اختلاف نزعاتها حملة على بريطانيا ، فقد لاحظت أن معظم الدول الكبرى قد استغلت ظروف الهزيمة العثمانية فالتسما قد استولت على البوسنة والهرسك ، وبريطانيا وضعت يدها على قبرص ، تضاربة عرض الحائط بمبدأ المحافظة على سلامة أراضي الدولة العثمانية ، فعماذا كسبت فرنسا من هذا المؤتمر ؟ .

لقد كان كل من بسمارك وسالبرى يتوقع مثل هذه الثورة فى فرنسا ولذلك استعدوا لمواجهة الموقف بفكرة التعميض التونسى . وقد عبر بسمارك عن موقفه بقوله لوزير خارجية فرنسا « ان الكمثرى التونسية ناضجة » ولكن وادنجتون لم يشأ ان يتلقى المنحة الاستعمارية من يد عدو فرنسا التقليدى حتى لا تتخذ المعارضة من هذا وسيلة للطن على قيمة العرض ، بل انه كان يخشى ان يكون هدف المانيا من هذا الخاء هو ايجاد سوء تفاهم بين فرنسا واطاليا .

وهكذا انفردت بريطانيا بالمهمة فاعطى سالبرى الوعد المطلوب واتفق على ان يحفظ سرا لمدة مؤقتة حتى لا يثير مشاكل دولية . على ان تصرّح ٢١ يوليو البريطانى لا ينص بصراحة على اطلاق يد فرنسا فى تونس ، بل هو يتوه بمهمتها الحضارية فيقول : « اذا كان للتسما ان تقوم بمهمة حضارية فى الشرق ، وانجلترا فى آسيا الصغرى . فامام فرنسا مهمة اعظم فى شمال افريقيا . افعلوا ما تشاءون فى تونس فستضطرون يوما للاستيلاء عليها لانكم لن تستطيعوا ترك قرطاجنة بيد البرابرة » (١) .

لم يكن هذا التصريح الشفوى ليرضى السياسة الفرنسية ارضاء تاما . وطالب وادنجتون بان تقدم بريطانيا تأكيدا مكتوبا واكثر صراحة . وكان جواب سالبرى على هذا الطلب ان اعطاء وعد كتابى يعنى ان بريطانيا تملك تونس ، ومع ذلك يمكن اعطاء وعد صريح بعدم معارضة احتلال فرنسا لتونس . بل ان وزير الخارجية البريطانية اضاف قائلا : انه فى حالة ما اذا نشب نزاع بين فرنسا واطاليا بسبب المسألة التونسية ، فان بلاده ستلتزم الحياد .

(١) توجد هذه النصوص ضمن مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية من الفترة من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٩١٤ . وقد نشرت لبيان سبب الحرب العالمية الاولى .



صدر هذا التصريح البريطاني في ٧ أغسطس على أساس أن يكون حريا . إلا أنه لم يحط بالسرية المرجوة ، فقد نشرت إحدى الصحف النمساوية مضمون الوعود البريطانية . وعرف ألنبا في كل من إيطاليا وتونس وبناء عليه أسرع أبابى بطلب تفسير من الحكومة البريطانية عن موقفها . فأجاب سـالـسـبرى بأن إنجلترا مازالت متمسكة بسياستها التقليدية ، وهكذا لم يتورع وزير الخارجية البريطانية عن مخادعة أبابى والتوصل الإنجليزي نفسه ، لأن وود كان حريصا فعلا على تنفيذ مبدأ المحافظة على الوضع الراهن .

أما إيطاليا فقد شعرت بتحول إنجلترا عن تأييدها عموما منذ أن رفضت الاشتراك معها في حلف للدفاع عن منطقة البحر المتوسط .

وبالنسبة لتونس خاصة فإن إيطاليا عندما فقدت الأمل في احتلال البلاد عسكريا أمام هذا انتضامن الإنجليزي الفرنسي ، قلبت سياستها رأسا على عقب . فبعد أن كانت أكثر الدول الأوروبية مفارضة لتوثيق الروابط العثمانية التونسية ، أصبحت من أشد الدول تمسكا باستقلال البلاد في نطاق السيادة العثمانية . بل إن أحد المستشرقين الإيطاليين أخذ يشرف على نشر جريدة عربية في سردينيا كانت تصدر باسم المستقبل للدفاع عن حقوق تونس وشمال أفريقيا وتهاجم السياسة الاستعمارية الفرنسية بشدة .

ولعل هذا الموقف هو الذى دعا مصطفى بن اسماعيل الذى خلف خير الذين في رئاسة الوزارة التونسية الى توطيد علاقاته بإيطاليا حتى يوازن بها ثقل النفوذ الفرنسى . ومن الخطأ أن نساير بعض المؤرخين الفرنسيين الذين وصفوه بأنه كان خادما للمصالح الإيطالية .

حاولت فرنسا أن تخفف من وطأة نصرها الدبلوماسى على إيطاليا . فلم يعض وقت طويل على اعلان تصريح ٧ أغسطس حتى أرسل وادنجتون يطن الحكومة الإيطالية بأن فرنسا لن تقوم بعمل حاسم في تونس قبل التشاور معها . وأن كان قد نوه في نفس الوقت بأن تدخل دولة أجنبية أخرى سيؤدى الى قيام نزاع مسلح مع فرنسا .

وفي هذه الأثناء ظهرت فكرة تمويض إيطاليا بطرابلس ، ولكن فرنسا لم تشأ أن تصارح إيطاليا بهذا العرض ، لأن التفاوت بين طرابلس وتونس أمر ظاهر ومن ثم خشيت أن تخدش كرامة ( الدولة الكبرى الحديثة ) .

على ان تصرفات فرنسا في تونس لم تكن مطابقة لتأكيداتها لاطاليا ، فقد وقعت حوادث تثبت بجلاء نياتها التوسعية ، فبمجرد الحصول على الوعد البريطاني بعث وادنجتون الى قنصله في تونس ، يستفسر منه عما اذا كان من الممكن ان يقبل الباي حماية فرنسا ومراقبة جيوشها بالواقع الاستراتيجية . وقد اجاب روستان القنصل الفرنسي دون استشارة الباي ، فأكد احتمال قبول الباي الحماية ، ولكنه توقع عدم قبوله لاحتلال أي جزء من اراضيه . وقد تبين له خطؤه فيما بعد حين عرض في صيف ١٨٧٩ مشروع الحماية فرفضه الباي ورفض باتا . بل انه أبى مجرد مشروع مخالفة عرض عليه سنة ١٨٨٠ .

وثمة مظهر آخر لسياسة التدخل يتعلق بنزاع وقع بين الحكومة التونسية وبين أحد الملاك الفرنسيين وهو المسيو سانس الذي كان له امتياز استغلال مزرعة كبيرة في سيدي ثابت . وهذا الحادث وان كان فرديا الا ان الحكومات الأوروبية كانت تسترعى بتحويله الى مشكلة دولية ، فقد أرادت الحكومة التونسية ان تسحب امتياز المالك الفرنسي لانه اخل بشروط الامتياز ولم يستغل قطعة الأرض استغلالا زراعيا . ولكن روستان أرسل بعض حراس القنصلية فحاولوا دون تنفيذ قرار الحكومة التونسية : ولم تكف فرنسا بهذا الاعتداء الصريح على سلطة الباي ، بل أرسلت انذارا في ٥ يناير ١٨٧٩ تهدد فيه باحتلال بعض المراكز الهامة اذا لم نوافق الحكومة التونسية على حل مرض ، فلم يكن امام الباي سوى الرضوخ لهذا الانذار .

وقد كشف هذا الحادث عن حقائق دولية هامة ، فان وود القنصل البريطاني حاول ان يطمش الباي أثناء الأزمة جريا على السياسة الانجليزية التقليدية . فكانت النتيجة ان خذلته حكومته ، وعلاوة على هذا أرسلت اعتذارا الى الحكومة الفرنسية تخبرها فيه بأن وود تصرف بغير تعليمات رسمية . واخيرا استجابت لرغبة الحكومة الفرنسية في عزل وود وعينت مكانه قنصلا آخر من بين الشخصيات الثابتة مؤكدة بذلك تحولها عن سياسة المحافظة على الوضع الراهن . كذلك اظهرت هذه الأزمة رغبة بسمارك الاكيدة في تأييد اطماع فرنسا ، فكتب الى السفير البريطاني في برلين يقول : ان حاكما مستبدا غير متحضر مثل باي تونس ، لا يجوز ان يكون سببا في تمكير سفو العلاقات بين انجلترا وفرنسا :

وليس معنى ذلك ان احتلال تونس اصبح امرا يسيرا من الناحية الدولية بعد مؤتمر برلين ، وفضلا عن ذلك فقد قامت دونه معارضة داخلية اتفقت فيها احزاب اليمين مع اليسار . لذا مالت فرنسا في السنوات القليلة التي سبقت عام ١٨٨١ الى اتباع سياسة اخرى تمهد الى

الاحتلال ، وهي ما تعرف في لغة الاستعماريين بسياسة التغلغل السلمي وهي تمنى بذلك أقصى جهد للسيطرة على اقتصاد البلاد والحصول على الامتيازات الحيوية فيها دون تدخل عسكري . ووصفها فرسينيه بقوله « أن رجحان التفوذ الفرنسي في تونس يعنى انها تحتكر المشروعات المتصلة بالمصالح العامة ، اما المشروعات الفردية فان فرنسا تترك للدول حرية التنافس عليها » .

وتصادف وجود قنصل ايطالى نشط في تونس في هذه الاثناء وهو ماشيو الذى كان يمثل بلاده منذ سنة ١٨٧٩ . واوشك هذا التنافس ان يتحول الى مسألة شخصية بينه وبين قنصل فرنسا روستان الذى لعب دورا كبيرا في التمهيد للاحتلال منذ ان تولى منصبه سنة ١٨٧٥ . وسعى كل من الرجلين سعيا حثيثا للتأثير على الشخصيات الحاكمة في تونس ، كما اصطلحا في جميع المناسبات التى تتعلق بمنح الامتيازات الاقتصادية للشركات . عمثلا حينما حصلت شركة ايطالية على امتياز لمد خط للبرق بين صقلية وتونس تحت البحر ، اعترضت فرنسا بشدة محتجة بان امتياز سنة ١٨٧٥ الخاص بمد خطوط البرق في الاراضي التونسية يعطيها حق احتكار هذه المشروعات . كذلك احتدم الخلاف حول امتياز الخط الحديدى الموصل بين تونس وحلق الوادى : فقد رسا عطاء هذا الامتياز اولاً على الشركة الفرنسية صاحبة الامتياز على خط تونس - الجزائر ، ولكن شركة روبياتينو الايطانية اعترضت على شرعية هذا العطاء محتجة بان الزاد لم يعلن عنه بصورة كافية . فلما رفع الأمر الى هيئة تحكيم بلندن . وتأيدت وجهة نظر اشركة الايطالية اعيدت المناقصة : واستطاعت روبياتينو التغلب على منافستها الفرنسية بفضل العناية الزائدة التى اولاها اياها مجلس النواب الايطالى ، وذلك بتقديم الضمانات المالية للشركة الايطالية . وهكذا استطاعت ان ترتفع بالمزايدة من مليونين و ٦٥٠ ألف فرنك الى اربعة ملايين ونصف فرنك (١) .

انصب غضب الحكومة الفرنسية على اضعاف الاطراف في تلك المشكلة وهو باى تونس . فعلى اثر هذا الحادث ارسلت اساطيلها لتهديد الشواطىء التونسية . ولم تتراجع الا بعد ان حصلت على وعد من الباي باعطاء اصحاب رؤوس الاموال الفرنسيين حق الاولوية في جميع الامتيازات فيما بعد ، كما حصلت في الحال على عدة امتيازات جديدة ، من أهمها خط حديدى بين بنزرت وسوسة ، وبناء ميناء جديد لمدينة تونس على القناة التى تصلها بالبحر . وقد بلغت اطماع الفرنسيين الى حد

ان أحد النواب ذهب الى تونس حاملا معه مشروعا باحتكار فرنسا لاصدار البنكوت التونسي . ولكن الباي لم يتماد في مائة الفرنسيين الى هذا الحد . بل على العكس بدأ يراجع نفسه ويثني الى خطورة للتوسع في منح الامتيازات . ومما يجدر بالملاحظة ان الباب العالي كان قد نصح الباي بأن يتنازل له عن حق منح الامتيازات للدول الأجنبية وذلك حتى يتجنب المآزق التي تترتب على تدخل الدول . ولكن الباي أنكر التمسك بالاستقلال الزائف عن التنازل عن أي حق من حقوقه .

وتبين سياسة الباي الجديدة نحو الامتيازات من موقفه ازاء حادث مشهور في تاريخ تونس ، يعرف بحادث الأنفذا : وهو اسم المزرعة الكبيرة التي كان يملكها خير الدين في اقليم الساحل ، فانه بعد ان رحل الى استانبول . اراد بيع هذه المزرعة في مزاد علني ، وبالطبع لم يكن هناك سوى الشركات الأجنبية التي لديها المال الكافي لشراء هذه المزرعة التي تبلغ مساحتها ٦٦ الف هكتار . ولسوء حظ تونس دسسا المطاء على شركة مرسيليا الفرنسية بمبلغ مليون فرنك .

وحتى يعرف الباي هذه العملية أوعز الى أحد الرعايا الانجليز يوسف ليفي ، وهو يهودي مالطي ، بالادعاء بحق الشفعة ، وكان الباي يرجو من وراء اختيار هذا الشخص ان يمتحن مدى تأييد الحكومة البريطانية له . وفعلما رفع ليفي دعوى ضد الشركة الفرنسية ، وتولى الدفاع عنه صحفي انجليزي كان يعمل مراسلا بتونس منذ زمن طويل . وهو المستر برودلي (١١) . وقد استطاع برودلي ان يملأ الصحف الانجليزية بأخبار تلك القضية : وان يكسب الرأي العام البريطاني الى جانب المالطي . ولكن موقف الحكومة البريطانية لم يتأثر بهذه المسألة الفردية . كما أكد السفير الانجليزي في باريس : بأن الصداقة الانجليزية الفرنسية لن يمحوها هذا الحادث . وعلى كل فان الحكم لم يصدر في هذه القضية الا بعد الاحتلال . ومن ثم جاء مطابقا لوجهة النظر الفرنسية .

## ٢

### سياسة جيل فرى والشروع في الحملة

عندما تولى جيل فرى رئاسة الحكومة في فرنسا رأى ان الظروف

هذا الصحفي الذي اشتهر ايضا بدفاعه عن المراهبين امام المحكمة العسكرية بمصر : عاصر أحداث هذه الفترة بتونس وكتب عنها المؤلف الهام الذي اشرنا اليه سابقا .

مهيئة بدرجة كافية لاحتلال تونس . وذلك ان هذا الزعيم الجمهوري كان يمثل احزاب الوسط . وهي تعبر في الغالب عن الطبقة البرجوازية التي تحمست لسياسة التوسع الاستعماري على اسس جديدة .

فهدفها من وراء هذا التوسع هو الاستقلال الاقتصادي ، ومن ثم اصبحت السياسة الاستعمارية الفرنسية في عهد الجمهورية الثالثة شبيهة بالامبريالية البريطانية .

ويلاحظ ان الحقبة الممتدة من ١٨٧٠ - ١٩١٤ كانت من انشط فترات التوسع الاستعماري الفرنسي ، فقد تم اثناءها وضع الحماية على الهند الصينية ، ومدغشقر ومراكش وانشاء الامبراطورية الكبيرة في افريقيا الغربية والوسطى . وكانت تونس اول حلقات هذا التوسع .

ويرجع الفضل في ذلك الى جيل فرى لانه علاوة على مشكلة المعارضة الإيطالية كان عليه ان يتغلب اولاً على المعارضة الداخلية . وقد اتفقت احزاب اليمين مع اليسار على الوقوف في وجه سياسة فرى التوسعية . ولكن لكل منها اهداف مختلفة فاليمينيون من ملكيين وغيرهم ، وهم اصحاب نفوذ كبير في مجلس الشيوخ ، كانوا يرون في حركات التوسع الاستعماري بعثرة للجهود الفرنسية التي يجب ان تتركز لاسترداد الاراس والالورين المقطعتين من ارض الوطن . الا ان فرى اجاب على هذا الاعتراض (١) ، بأن التغلب على ألمانيا امر مستحيل ، وبالتالي فان فرنسا لن تموض هزيمتها في اوروبا الا بواسطة التوسع في المستعمرات . اما مثار اعتراض اليساريين ، وكانوا يعرفون في ذلك الوقت باسم الراديكاليين ، فهو ان مشروع حماية تونس مجرد محاولة لخدمة المصالح الخاصة لبعض الراسماليين الذين يملكون اسهم الدين التونسي فارادوا بواسطة احتلال تونس رفع قيمة سندات الدين في سوق الاوراق المالية . ويبدو ان هذا الاتهام لم يكن بعيداً عن الصواب . فانه بعد اتمام الاحتلال بعدة اشهر عادت احدى الصحف الباريسية فكشفت بعض اسرار الحملة ، ومن بينها اتهام بهذا المعنى وجهته الى القنصل رويستان . ولما رفض رويستان دعوى ضد هذا الصحفي الذي فضح مفاخراته المالية المريبة ، لم تأخذ المحكمة بدعواه وبرأت الصحفي .

وقد وجدت اوساط اخرى اشد تحملاً لاحتلال تونس من احزاب الوسط وان كانت هذه الاوساط مقصورة على المكريين والمستوطنين

---

(١) جمعت خطب جيل فرى وآراؤه في مجلدات خمس بعنوان Discours et opinions de jule ferry.

الأوربيين في الجزائر الذين كانوا بكرهون وجود دولة إسلامية مستقلة  
مجاورة : ولكن لم يكن في استطاعة فرى أن ينفذ سياسته دون أن يجد  
لها مبررات كافية أمام الراى العام الفرنسى . وقد توصل فرى الى  
توهمين من المبررات :

الأول يتعلق بالأوضاع الدولية : ويتمثل في ازدياد النفوذ الإيطالى :  
والثانى هو تفرب التونسيين من حركة الجامعة الإسلامية التى كان  
يتزعمها السلطان عبد الحميد .

فبالنسبة للنشاط الإيطالى لوحظ أن الملك أمبرتو قام بزيارة  
وسمية لصقلية . حيث استقبل ممثلى الجالية الإيطالية فى تونس وبعض  
الزعماء التونسيين أنفسهم . وقد ذهب رئيس الوزراء مصطفى بن اسماعيل  
بهذه المناسبة الى صقلية حيث منح وساما إيطاليا رفيعا .

وقد التقت رسائل السفير الفرنسى بروما مع وجهة نظر روستان  
فى التعبير عن القلق الذى اصاب الاستعماريين الفرنسيين من جراء هذا  
النشاط الإيطالى ، وطالب كلا الدبلوماسيين بضرورة عمل حاسم لوضع  
حد لهذا النشاط ولو على الأقل بجعل تصريح سالسبرى علنيا (١) . وقد  
بالفت الصحف فى تصوير الأزمة التى تترتب على زيارة الملك لصقلية .  
وتحدثت عن وجود حشود على الحدود الإيطالية الفرنسية . ويبدو أن  
فرى حاول اقناع إيطاليا بالطرق الدبلوماسية بالعدول عن سياستها .  
فأرسل وفدا لمفاوضة كل من الحكومة الإيطالية والبائى . ولكنه باء  
بالفشل فى تونس وروما معا .

أما فيما يخص الجامعة الإسلامية . فلاحظ أن روستان اخذ بحذر  
حكومته من ازدياد نشاط العثمانيين فى ليبيا وكيف أنه يكون خطرا  
حقيقيا ، لا بالنسبة لتونس فقط بل بالنسبة للجزائر ايضا . ويلاحظ أن  
الكتاب الأوربيين بالغوا فى تصوير مدى تأثير حركة الجامعة الإسلامية التى  
تزعّمها العثمانيون ، فنحن نعلم أن السلطان عبد الحميد أرسل وفودا الى  
الأقطار الإسلامية المختلفة كى يوثق الروابط بينها تحت زعامته كخليفة  
المسلمين . ولكننا لا نعتقد أنه كان فى استطاعته عمليا إيجاد وحدة  
سياسية من العالم الإسلامى بأسره (٢) . ومن الراجح أن يكون رجال

(١) أنظر رسالة دى نواى السفير الفرنسى فى روما بتاريخ

١٨٨٠/١٠/١٣

D. D. F. TOM 3 No. 347.

(2) Safwat p. 294 — 305.

الطرق الصوفية في شمال افريقيا . وخاضه السنوسية من أكثر البعثات التي تأثرت بفكرة الجامعة الإسلامية وروجت لها في المنطقة . وقد حمل الفرنسيون تلك الدعاية السنوسية مسولية مقتل أعضاء بعثة فلاترز الاستكشافية في الصحراء الكبرى اوائل سنة ١٨٨١ . فكان هذا الحادث من بين الحجج التي قدمها المستوطنون للمطالبة بتعجيل احتلال تونس .

ولكن الحجة القوية التي استند اليها جيل فرى والتي استطاع بواسطتها اقتناع مجلس النواب باعتماد المبالغ اللازمة لحملة تآديبية كانت تتعلق ببعض حوادث الحدود ، وليست هذه الحوادث بالجديدة فهي قديمة قدم احتلال الفرنسيين الجزائر . وقد اشرنا الى هجرة عدد كبير من أهل الجزائر بعد احتلالها الى تونس (١) ومن الطبيعي أن تبقى بعض العشائر المهاجرة مقيمة عند الحدود بمعنى نفسها بأمل العودة . والظاهر أن السلطات الفرنسية كانت تخشى من وجودهم على الحدود فطالبت الباي بتسليم بعض زعمائهم .

وقد وقع اختيار فرى على قبائل الكرميين لينسب اليهم حوادث العدوان في اوائل سنة ١٨٨١ : فنشر رسالة تلقاها من حاكم عنابة تشير الى اجتياز ٣٠٠ من افراد هذه القبائل لحدود الجزائرية وقتلهم اربعة افراد وسرقة بعض المواشي . ثم ملأ الصحف بأبناء الكرميين ، أو ( الكرومير ) كما سماهم الفرنسيون وهم الذين يسكنون الركن الشمالي الغربي من تونس . وهي منطقة جبلية مغطاة بالغابات . واهتم باظهار عجز الباي عن السيطرة على هذه القبائل . وهو وان صدق في هذا الادعاء الا انه يقصد من ورائه ان يثبت للرأي العام ان فرنسا اذا قررت التدخل في تونس . انما تفعل ذلك مضطرة لحماية مستعمرتها الجزائرية .

ومما يثبت صحة استنتاجنا ان فرى كان قد بيت التبة على احتلال تونس منذ يناير ١٨٨١ ، بينما لم يقع حادث الكرميين الا في اواخر مارس ، ويدل على ذلك تلك الرسالة التي كتبها الى جريفي حاكم الجزائر في اوائل يناير ١٨٨١ : وفيها تعليمات باتخاذ الاستعدادات العسكرية اللازمة لغزو تونس . ومن بينها الاسراع في انشاء الخط الحديدي الموصل الى تونس .

---

(١) نشرت الحكومة الفرنسية كتابا ضمن مجموعة وثائقها الدبلوماسية خصصت لحوادث الحدود بين تونس والجزائر .  
Livre jaune affaires de Tunisie, Paris 1881.

تلك هي المبررات التي تفرع بها فرى امام الراى العام . ولكن ربما كانت الرسالة (١) التي كتبها ويد القنصل الانجليزى فى تونس مارس ١٨٨١ اهدق تعبيراً عن آيات التوسيع . فقد نقل الحجج التي سمعها من الحالية الفرنسية على النحو التالي : وجود ٣٠٠ كم من الحدود المشتركة بين تونس والجزائر ، امتلاك الفرنسيين لمائة مليون فرنك من مجموع الدين التونسي البالغ ١٢٥ مليون ، امتياز ٢٠٠ كيلو متر من الخطوط الحديدية ، استغلال مصائد الأصداف على الشواطئ التونسية منذ قرنين ، امتياز جميع مشروعات البرق والبريد ، بناء ميناء تونس الجديد ، كون فرنسا أكبر عميل فى تجارة تونس الخارجية ، ممتلكات عقارية قيمتها ٥٠ مليون فرنك .

وعلى اثر الضجة التي أحدثها فرى حول حادث اعتداء الكرميين ، قدم مشروعا الى مجلس النواب باعتماد ٥ مليون و ٦٠٠ ألف فرنك للقيام ( بحملته التأديبية ) على القبائل التونسية المتعدية ، واستطاع ان يظفر بتصويت الأغلبية الساحقة . ولا يمتنع ان كثيرا من النواب كانوا يجهلون الفرض الحقيقى لهذه الحملة بدليل ان مليوناً و ٦٠٠ ألف فرنك قد خصصت للحرية ، مع ملاحظة ان تأديب قبائل الكرميين عبر الحدود لا يحتمل اشتراك هذا السلاح . ولعلهم تظاهروا بتصديق ان الحملة تأديبية ، وانها لا تقصد احتلال تونس ووضعها تحت الحماية ، حتى سهلوا على جيل فرى الخطة التي وضعها لتخدير الدول الأجنبية وخاصة إيطاليا (٢) . ولو كانت أغلبية مجلس النواب معارضة حقاً لسياسة الحماية التونسية ، لما سارعت المجلس بتوقيع معاهدة الحماية فى ٢٣ مايو وبأغلبية ساحقة . وسنرى كيف ان المعارضة قد وجهت نقدها فيما بعد ضد شخص جيل فرى . لا ضد السياسة الاستعمارية التي اتبعها ، فى تونس .

## ٣

### الاحتلال وموقف الدول

بمجرد ان اعتمد مجلس النواب المبالغ اللازمة ( للحملة التأديبية ) فى ٤ ابريل ١٨٨١ . قام رويستان بإبلاغ الباي بأن الحكومة الفرنسية

(١) انظر هذه الرسالة بتاريخ ١٢/٢/١٨٨١ فى الوثائق الانجليزية المنشورة : المألة التونسية : Correspondence Relating to Tunis :

(2) Cambon p. 154.



قررت التدخل لتأديب القبائل التونسية ، وعلى ذلك فلا بد أن تعتبر القوات الفرنسية القائمة بهذه العملية قوات صديقة ، بل ذهب إلى حد المطالبة بأن تتعاون القوات التونسية مع الفرنسية في أداء مهمتها .

وعينا حاول الباي أن يقطع على الفرنسيين حجتهم للتدخل . فلو سلم إخاءه على بك على رأس قوة ، وهي أقصى ما استطاع حشده في مثل هذه الظروف ، ووجهها إلى بلاد الكرميين حتى يثبت للفرنسيين أنه قادر على أداء المهمة وحده . والظاهر أن الكرميين أدركوا مغبة موقعهم ، فإرادوا أن يفتوا على الفرنسيين حجتهم وعرضوا على الباي تسليم بعض الرهائن منهم دليلا على خضوعهم لسلطته . ولكن شيئا من هذا لم يحول الفرنسيين عن خططهم ، وبحنوا في نفس الوقت عن اتهامات جديدة ، فادعوا أن التونسيين اعتدوا على العمال الأوربيين الذين يعملون في إنشاء الخط الحديدي الذي يصل تونس بالجزائر . وحتى أن صرح هذا فنن الطيبي أن توقف الحكومة التونسية عملية إنشاء هذا الخط كعمل من أعمال الدفاع المشروع بعد توجيه الإنذار الفرنسي .

وقد علق الباي آمالا عريضة على معارضة الدول الأوربية والباب العالي ، وظن أنها ستتدخل للمحافظة على استقلال بلاده . بل أنه ظن يناشد الحكومة البريطانية رغم موقفها الصريح في تأييد فرنسا ، حتى بعد أن نزل الفرنسيون في ميناء بنزرت واتجهوا نحو مدينة تونس في أوائل مايو . نعم كان هناك تأييد أدبي من كل من إيطاليا والباب العالي للأسباب المعروفة لدينا أما بالنسبة للدولة العثمانية فلم يكن في استطاعتها عمل شيء حاسم للوقوف أمام الغزو الفرنسي ، وهي التي وقفت جامدة أمام غزو الجزائر سنة ١٨٣٠ . والآن وبعد مضي نصف قرن ازدادت فيه الدولة العثمانية ضعفا أصبح تدخلها أبعد عن التحقيق .

أما إيطاليا فلم تكن مستعدة وحدها للاشتباك مع فرنسا ، وشعر الرأي العام الإيطالي بمرارة شديدة وهو يرى قرب ضياع تونس ، وراح يصب غضبه على رئيس الوزراء كيرولي : فاستقته مجلس النواب بعد توجيه إنذار فرنسا للباي بيومين . وقد حاول كيرولي محاولة يائسة لكي يحصل على تأييد بريطاني يتقذ به وزارته . ومع أن السفير الإيطالي بلندن أفهم الحكومة البريطانية بأن بقاء وزارة كيرولي متوقف على ردها فقد أجاب جرانفيل بأن فرنسا لا تنوي ضم تونس ، بل مجرد حملة تأديبية ضد القبائل المتعدية (١) . وبدل هذا التجاهل لحقيقة الموقف في تونس على أن بريطانيا قد ذهبت في تأييد فرنسا إلى آخر الشوط .

(١) انظر رسالة جرانفيل بتاريخ ١٨٨١/٤/٣ إلى السفير الإيطالي بلندن ضمن الوثائق البريطانية ...  
correspondence

ولم يكن جلاستون رئيس الوزراء البريطاني يأقل تأييدا من وزير خارجيته . فان جلاستون الذي نشأ قيسا ، كان معروفا بمبادئه الشخصية للدولة العثمانية والعالم الاسلامي ، ولذلك اجاب على نداء الحكومة الإيطالية بقوله « ان مجاورة امة متمدينة لدولة متأخرة لا بد ان يؤدي الى مثل هذا التدخل » . ولنفس هذا السبب لم يصغ الى نداءات الدولة العثمانية ، ومما يثبت ان الحكومة البريطانية كانت على علم بنية فرنسا الحقيقية ، تلك الرسالة التي بعث بها ليونز السفير البريطاني بباريس منذ ٨ أبريل ١٨٨١ الى حكومته ، وفيها ينقل عن لسان فرى ان غاية فرنسا من احتلال تونس هو وضعها تحت الحماية وليس ضمها كاستعمرة مباشرة مثل الجزائر . والقصد الظاهر من هذه الرسالة هو طمأنة الحكومة البريطانية بان فرنسا ليست مفرقة في سياستها الاستعمارية . ولكنها تثبت على كل حال علم الحكومة البريطانية بان الهدف لم يكن مجرد حملة تاديبية . فضلا من هذا ، فقد اعلنت بريطانيا موقفها صراحة حين سمحت لجريدة التايمز بنشر تصريح سالبيرى في نفس هذا اليوم .

وفي هذه الأثناء تولى احد اليساريين وهو دبرتي رئاسة الحكومة في إيطاليا . وقد عرف عن اليساريين هناك ميلهم الى فرنسا ذات النظام الجمهوري الديمقراطي . ونذا لم يلح الرئيس الجديد في التشدد ازاء الحملة الفرنسية ، بالرغم من ان السبب الظاهر لسقوط سلفه كيرولي كان تهاونه في تلك المسألة . ومع ذلك فقد اراد دبرتي فعل شيء يعبر به عن احتجاج إيطاليا ، فطلب الى بريطانيا الاشتراك مع بلاده في القيام بمظاهرة بحرية امام الشواطئ التونسية . وقد وافقت إنجلترا ولكنها اشترطت ان يحدد هدف هذه المظاهرة الحرية بأنه حماية للرعايا الأوربيين ( من تمصب المسلمين ) الذي قد يحتدم اثناء تقدم القوات الفرنسية .

وكانت المشكلة الجوهرية التي واجهت فرى هي كيفية حشد الجند اللازم لهذه الحملة دون اللجوء الى دعوة الاحتياطي ، نظرا لانه حرمص على ان يعطى للحملة مظهر العملية البوليسية المحدودة الهدف . فتغلب على المشكلة بان ضم الى فرق الحدود بعض الجنود الذين يقومون بالخدمة العسكرية الإجبارية ووضعهم تحت قيادة ضباط من جيش الاحتلال في الجزائر . وبهذه الطريقة أمكن حشد ٣٠٠٠٠ جندي تحت قيادة قائد قسنطينة فور جمول .

وفي ٢٤ أبريل اجتازت القوات الفرنسية حدود تونس في اتجاهين . الأول نحو شمال تونس ، وكان هدفه الأول الكرمين . أما الثاني فقد اتجه الى اقليم الكاف . ومع بند هذا الاقليم عن الكرمين فقد

ظل الفرنسيون يتظاهرون بأنها عملية التفاف وأنهم لم يخرجوا عن الهدف الذي أعلنوه رسمياً . ومن هذه النجبة الثانية كان تقدم الفرنسيين أسرع لعدم وجود مقاومة مثل تلك التي أبدتها الكرميون في بلادهم . وقد انسحب على بك على أثر مقابلة تمت بينه وبين الجنرال الفرنسي ، وترك أعمال المقاومة للقبائل غير المنظمة بالقدر الذي تملكه . وكانت تعليمات الباي تقضى بأن لا ينسحب التونسيون إلا بعد وقوع الاعتداء عليهم ولعله كان يتوهم أن إظهار العدوان قد يشير عطف الدول الأوربية على تونس . وقد حاول حاكم طبرقة ، وهي ميناء صغير قرب ساحل الجزائر ، تنفيذ هذه التعليمات فلم يستطع المقاومة أكثر من بضع ساعات .

وعندما نزلت القوات الفرنسية بميناء بنزرت أيل مايو اتضحت أهداف الحملة البعيدة ، وأنها تقصد مدينة تونس لإملاء شروطها على الباي . وفي ١١ مايو وصلت هذه القوات أمام قصر الباي المعروف بقصر البارودو على بعد ٢٠ كم من تونس . وهناك لحق القنصل رويستون بالقائد بريار ، ولم يكن القنصل قد غادر البلاد باعتبار أن تلك الأعمال ليست حرباً رسمية . وكان الجنرال بريار يحمل معه نص المعاهدة التي وضعها جيل فرى لتنظيم العلاقات بين تونس وفرنسا تحت الاحتلال . فقدمت إلى الباي لتوقيعها بعد أن أعطى مهلة ٥ ساعات فقط ، فلم يكن أمامه سوى الرضوخ ، ومن جهة أخرى هدده الفرنسيون بالخلع عن العرش وتنصيب أخيه الطيب باي الذي اتفق معهم على توقيع المعاهدة في حالة ما إذا رفض محمد الصادق توقيعها . وتحت هذا الضغط وقع الصادق باي معاهدة الحماية في ١٢ مايو ١٨٨١ .

# الفصل العاشر

## الحماية

١

كانت تونس اول تجربة لنظام الحماية فى تاريخ الاستعمار الفرنسى .  
وقد استهدف فرى مبتدع هذا النظام امرين : اولاً اسكات المعارضة  
الدولية بحجة ان فرنسا لم تقض على كيان الدولة المحمية بالضم .  
ثانياً اقناع المعارضة الداخلية بأن الحكومة لن تتورط فى اعباء مالية  
جديدة ، لان من مميزات الحماية انها تحمل الدولة المحمية نفقات الاحتلال  
وجميع ما يترتب على الاصلاحات الادارية والاقتصادية المفروض إدخالها  
بواسطة الدولة الحامية . ومن الواضح ان هذا النظام يتمشى مع أهداف  
فرى العامة من الاستعمار ، اذ يقدم الاستغلال الاقتصادى على مسألة  
المجد القومى ويبدو ان فرنسا ارتاحت الى هذا النظام فاتبعته بعد ذلك  
فى هذه مستعمرات : الهند الصينية فمدغشقر لمدة ما ، ثم فى مراكش .  
وتدل معاهدة البارود على ان فكرة الحماية عند نشأتها كانت تقوم  
فصلاً على مبدأ ان الدولة الحامية تشرف فقط اشرافاً فنياً على الإدارة  
الوطنية وتوجهها دون ان تحل محلها بل ان تلك المعاهدة نصت على ان  
الاحتلال المسكرى يكون مؤقتاً . ولعل أبرز النتائج المترتبة على نظام  
الحماية هو تولى الدولة الحامية شئون الخارجية والدفاع . وسنورد  
فيما يلى أهم نصوص المعاهدة (١) .

البند الأول : ان معاهدة الصلح والصداقة والتجارة ، وجميع  
المعاهدات الأخرى القائمة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باى تونس  
قد وقع تأكيدها وتجديدها .

البند الثانى : لأجل تسهيل القيام بالاجراءات التى يتحتم على  
دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للفرض الذى يقصده الجانبان  
السايمان المتعاقدان ، فقد رضى سمو باى تونس بأن تحتل القوات

---

(١) النص منشور فى أماكن عدة ، ويمكن الرجوع بسهولة الى :  
الحبيب نامر - هذه تونس - ص ١١٥ - ١١٦ .

للفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل . ويزول هذا الاختلال عندما تتفق السلطان الحرينان - الفرنسية والتونسية - وتقرران معا بأن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن والنظام .

البند الثالث : تتمتع فرنسا بذلك مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته ، أو يمثي بأمن مملكته .

البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوربية .

البند الخامس : يمثل فرنسا لدى سمو الباي وزير مقيم عام ، تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ، ويكون هو الواسطة بين فرنسا والسلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجانبين .

البند السادس : يكلف الدبلوماسيون والقنصلون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها ، وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أي عقد ذي صبغة دولية دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدما .

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسهما بحق الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسية ، من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة .

البند الثامن : تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل ، وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بعد ، وتكون حكومة الباي هي المسؤولة عن تنفيذ هذا الاتفاق .

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطن الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر ، فإن دولة سمو الباي تتمتع بأن تمنع قطعا ادخال السلاح والذخائر الحربية جربة ومرسى قابس والمراسي الأخرى بالمملكة التونسية .

البند العاشر : خاص بالتوقيع

على أن فرنسا لم تكتف بالقهود التي قرعتها بمساعدة البارود . فالحقت بها معاهدة أخرى سنة ١٨٨٣ تؤكد سيطرتها التامة على البلاد . وكانت أهم حجة لادخال هذا التعديل هو قيام ثورة وطنية مسلحة

خد قوات الاحتلال . بمجرد أن أفاق التونسيون من غفوتهم . ولذلك  
ستتوقف قليلا لتتبع حوادث تلك الثورة .

والظاهر أن احتلال تونس بدون مقاومة تقريبا قد جعل الفرنسيين  
يعتقدون بأن أمرهم قد استقر ، ولذلك قبل بربار رجاء الباي بعدم دخول  
القوات الفرنسية الى العاصمة . ومن جهة أخرى أسرع جيل فرى بسحب  
جزء كبير من قوات الحملة لكي يظهر للمعارضة براعته في تنفيذ خطة  
الاحتلال بأقل عدد من الجنود والتفقات ، سيما وأن البلاد كانت مقبلة  
على انتخابات نيابية . وكان فرى بحاجة الى استرضاء أسر الجند ،  
ولكن سرعان ما خاب تقديره حين اندلعت في البلاد ثورة عامة .

ولقد شجع التونسيين على القيام بهذه الثورة عاملان : الأول قيام  
ثورة في الجزائر ، هي ثورة بو عمامة في جنوب وهران في صيف ١٨٨١ .  
وثانيا احساس التونسيين بأن القوات العثمانية المرابطة في طرابلس  
القرب ستؤيدهم أو على الأقل ستأويهم اذا فشلوا في حركتهم . ولذلك  
كان القسم الجنوبي من تونس هو المسرح الرئيسى للثورة ، وخاصة  
في مدينة القيروان المشهورة في شمال افريقيا كلها بمكانتها الدينية  
والتاريخية العظيمة . فهي أول مدينة اسلامية بناها عقبة بن نافع عندما  
فتح المسلمون البلاد ، وهذا يدل على أهمية الباعث الدينى في حركة  
المقاومة . وس القيروان امتدت الثورة الى الساحل الجنوبي ، فاحتل  
الثوار ميناء سفاقص وطرردوا منه نائب الباي ، الذي أصبح في نظرم  
خائنا بقبوله التوقيع على معاهدة الحماية . ونادوا بأحد رؤساء القبائل ،  
على بن خليفة أميراً عليهم . وفي شهر يونيو أصبحوا يسيطرون على  
الساحل الجنوبي الممتد من سفاقص حتى حدود طرابلس بما في ذلك  
جزيرة جربة وخليج قابس (١) .

أخرجت هذه الحركة موقف جيل فرى ، فهو الذي أراد أن يتم  
عملية الاحتلال بأقل عدد ممكن من الجند . وقد أصبح الآن بين امرين :  
لما أن يترك الثورة وشأنها مخاطرا بالكاس ، السهلة التي أحرزها منذ  
قليل ، ولما أن يعزز الحملة بقوات كبيرة ، وهذا لا يتأتى الا بإعلان التعبئة  
وإعتماد نفقات كبيرة قد لا يوافق عليها مجلس النواب . وقد تغلب  
السياسى الاستعماري البار على هذه المشكلة ، إذ قرر قمع الثورة التونسية  
على مرحلتين : مرحلة أولية عاجلة وتهدف الى إبعاد الثوار عن المنطقة  
الساحلية حتى تقطع عليهم سبل اتصال بالخارج ، ويمكن الاكتفاء بالأسطول.

---

(1) Cambon p. 157 — 158.

الفرنسي لاتمام هدد العمسة . والمرحلة الثانية وتهدف الى الزحف على الثوار في الداخل ، وقد اجل تنفيذها الى ما بعد الانتخابات العامة في اغسطس .

بدات الاعمال الحربية ضد مراكز المقاومة التونسية الساحلية عندما وجه الاسطول ضرباته الى ميناء سفاقص في اوائل يوليو . وكان الثوار قد اعتنوا بتحصيله ، فارتدت البحرية الفرنسية عنه خائبة . واحتاج الفرنسيون الى حشد ست مدرعات بحرية حتى يتغلبوا على هذا الميناء الصغير في ١٦ يوليو . ومع ذلك لم يتمكن الفرنسيون من ازالة قواتهم الا بعد ان دمرت المدينة تدميرا كاملا . واتجه الاسطول بعد ذلك الى مراكز المقاومة الاخرى في قابس وجربة حيث ترك حاميات صغيرة .

وقد استطاع الثوار ان يتردوا قابس ، الى ان بدات المرحلة الثانية في سبتمبر . ويبدو ان جيل فرى حرص على ان يتم القضاء على المقاومة التونسية قبل ان يبدأ البرلمان الجديد اجتماعه في اواخر اكتوبر . وشجعه على ذلك نجاح عدد اكبر من النواب الجمهوريين في المجلس الجديد فبلغ عددهم ٣٧٠ الى جانب ٨٥ من اليمينيين المتطرفين و ٢٨ من اليساريين الراديكاليين . وقد راينا ان جيل فرى كان يعتمد على احزاب الوسط الجمهورية في تنفيذ سياسته التوسعية . وحتى يهيء الازدهان لقبول التعبئة الجزئية لمواجهة الحالة في تونس ، اخذ يشيع في الصحف ان استقرار الجمهورية في فرنسا متوقف على بقاء الحماية في تونس وبهذه الطريقة استطاع حشد ٥٠ الفا من الجند ، ارسلوا الى تونس في اواخر سبتمبر تحت قيادة الجنرال سوسيه .

وقد ركزت جميع الجهود للاستيلاء على القيروان عاصمة الثوار ، فسيرت اليها ثلاثة طوابير من جهات مختلفة . وعندما رأى الثوار ان الفرنسيين يحيطون بهم من كل جانب ، تفرقوا في الواحات الجنوبية ورحل بعضهم الى طرابلس . وعندما وصلت خلائع الفزاة الى المدينة وجدت انها خالية من المحاربين ، وسلم من بقي من اهلها بدون مقاومة في ٢٧ اكتوبر ١٨٨١ .

واذا كان الفرنسيون قد قرروا فيما بعد اخلاء مدينة القيروان نفسها لعدم ملائمتها صحيا ، فان هذا لا يعني انهم تخلوا عن سياسة التغلغل في تونس . وحتى يمتنعوا قيام حركة اخرى للمقاومة اهتموا بالمنطقة الجنوبية خاصة . فاقاموا مركزا للقيادة العامة في سوسة ونشروا طوابيرهم في الواحات الجنوبية . كما اقاموا حاميات في جميع المدن الهامة وتجاوزوا عن وعدهم السابق للباي . فمسكرت حامية فرنسية في العاصمة . وقد ظن جيل فرى انه سيجوز على تأييد مجلس النواب عند ( ٢ - ١٣ الغرب العربي )

اجتماعه اذا ما واجهه بهذه الانتصارات الجديدة . ولكن الذى كان  
يعنى النواب ليس هو مصير تونس ، بل سياسة جيل فرى العامة وحسد  
كثير من الجمهوريين له . ولذلك وجهوا تقديم الى مسائل لا تمس المسألة  
التونسية الا من زاوية سياسة فرنسا الداخلية ، مثل كيفية تمويل الحملة  
دون اذن البرلمان ، او سوء قيادة العمليات الحربية ويطء بعضها او  
العداوات التى اثارها المسألة التونسية بين فرنسا وإيطاليا .

ومع ان مجلس النواب لم يتخذ قرارا ضد سياسة جيل فرى فى  
تونس الا ان رئيس الوزراء آنر الاستقالة والتخلى عن الحكم لرعيم جمهورى  
آخر هو جمينا .

ولم يتحول الرئيس الجديد قيد انملة عن سياسة سلفه بالنسبة  
لتونس . فمضى فى تدعيم السيطرة الفرنسية على ادارتها ، الى حد  
انه عندما مات محمد الصادق سنة ١٨٨٢ لدخل القيم العام فى اختيار  
خليفة الباي وقام بتنصيبه مستغلا تقاليد الأسرة الحسينية التى  
لم تأخذ بنظام وراثته الابناء للعرش . وقد وقع اختيار القيم على ، على باى  
شقيق الصادق ، الذى صار من اطوع البايات للسياسة الاستعمارية التى  
ابيعها خلفاء جيل فرى .

ففى ٨ يونيو ١٨٨٣ قبل على باى توقيع معاهدة جديدة تعرف  
بالمرسى ، اعتبرها الفرنسيون حسب النص مكملة لمعاهدة البارود .  
والواقع ان هدف هذه المعاهدة هو توسيع اختصاصات الدولة صاحبة  
الحماية فهى تشمل (١) :

اولا : ادخال الاصلاحات الادارية والعلمية والمالية ، التى ترى  
الحكومة الفرنسية فائدة فيها .

ثانيا : ضمان الحكومة الفرنسية لقرض يعقده الباي ، لتحويل او  
لدفع الدين الموحّد البالغ ١٢٥ مليون فرنك ، والدين السائر الذى لا يمكن  
ان يتجاوز ١٧٥٥٠٠٠ فرنك . ولكنها هى التى تختار الزمن والشروط  
الموافقة لذلك . وقد تعهد الباي بان لا يعقد قرضا فى المستقبل لحساب  
تونس دون اذن سابق من الحكومة الفرنسية .

ثالثا : يخصص الباي من مداخيل تونس اولا : المبالغ اللازمة للقيام

---

(١) الحبيب ثامر - هذه تونس - ص ١١٧ ، ١١٨



بواجبات القرض الذي ضمته فرنسا ، ثانيا : مخصصات سمو الباي  
وقدرها مليونان من الريالات التونسية ( اى ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرانك ) ،  
وما فضل بعد ذلك يعين لمصاريف ادارة الملكة ودفع مصاريف الحماية .

٢

## تنظيم الحكم

كان روستان هو اول من تولى منصب الاقامة العامة ثم خلفه  
بول كامبون ، الذي ينتمى الى عائلة دبلوماسية معروفة . وكان مفروضا  
ان تكون اختصاصات المقيم ، حتى بعد توقيع معاهدة المرسى ، مقصورة  
على التوجيه والارشاد الفنى فى ادارة البلاد الداخلية . ولكن لم تلبث  
الحكومة الفرنسية ان اصدرت مرسوما فى نوفمبر ١٨٨٤ يوسع من  
اختصاصات المقيم العام . فتقرر تكوين مجلس لمعاونة المقيم يتألف من  
مديرى المصالح الفرنسيين الذين كان مفروضا ان يلحقوا بالوزارات التونسية  
بكبراء ، بيد ان معظم الوزارات الوطنية القيت ، ولم يبق سوى منصب  
رئيس الوزراء ووزير آخر وطنى يعرف بوزير القلم . وفى سنة ١٩٢١  
انشئ منصب ثالث ، هو وزير العدل . اما الدوائر الاخرى كالالية والمعارف  
والصحة والاشغال فتولاها هؤلاء المدبرون الفرنسيون الذين لهم حق  
اصدار الاوامر الوزارية ، وينضم الى مجلس المقيم العام قائد الجيش البرى ،  
ثم اضيف اليه قائد قاعدة بنزرت البحرية الذي اصبح بمثابة وزير  
دفاع الملكة بعد ان صارت تلك القاعدة من اكبر القواعد البحرية فى  
شمال افريقيا .

ويشكل سكرتير الاقامة حلقة الاتصال بين الوزراء التونسيين وبين  
المديرين الفرنسيين : او بعبارة اخرى كان هو المسئول عن تسيير شئون  
الوزارات التى بقيت بيد التونسيين . وحسب مرسوم سنة ١٨٨٤ تتولى  
حكومة الجمهورية اصدار المراسيم التشريعية للجالية الفرنسية . وهذا هو  
اساس المبدأ الذى تمسك به المستوطنون الفرنسيون قوما بعد وسموه  
Co. Souverainete بالسيادة المزدوجة

هذا من حيث نظام الحكم . اما من حيث التشريع فقد تحاليل الفقهاء  
الفرنسيون حتى تقلوا سلطته الى المقيم العام ، فادعوا بان الباي هو  
صاحب السلطة المطلقة فى التشريع . وبالتالي له حق تفويضها لمن يشاء .  
وقد فوض الباي ، المقيم العام لهذا الغرض . ولذلك فهو يضع المراسيم  
التشريعية ، ثم يعدها بعد توقيع الباي . وقد وجدت الحماية فى اول  
عهدهما من على باى ١٨٨٢ - ١٩٠١ منفذا طيعا لسياستها .

أما من الناحية الإدارية ، فقد كانت تونس مقسمة الى ١٩ قيادة فالحق بكل قائد مشرف مدنى فرنسى . بينما تولت السلطات العسكرية ادارة المناطق الجنوبية بصورة مباشرة الى أن هدأت الأحوال فقسمت هي الأخرى الى قيادات مدنية سنة ١٨٩٤ . وعلاوة على ذلك كله احتل الفرنسيون جميع وظائف الدولة الكبيرة وتقلدوا الى اصفر الوظائف غير مراهم اختلاف طبيعة نظام الحماية عن المستعمرة وسيكون لهذا النظام اثره البعيد في حرمان البلاد من الموظفين المدربين ومواجهة مشكلات عويصة عند الاستقلال .

ولما حلت الإقامة العامة محل الحكومة التونسية في ممارسة مطلق السلطات بات من المصير عليها تحمل القيود الدولية التي كانت مفروضة على تونس قبل الحماية واحمها وجود لجنة الدين ثم القضاء القنصلى ، فعملت على الفاتهما . فاما لجنة المراقبة الدولية ، فقد أصبح وجودها غير ضرورى بعد أن ضمنت الحكومة الفرنسية الدين التونسي في معاهدة المرسى ، ولكن هذا الضمان بالذات جعل الجمعية الوطنية تتردد طويلا قبل توقيع المعاهدة . وأشار بعض النواب أن ذلك يثبت صحة الاتهام القاتل بأن الحملة التونسية إنما قصد بها خدمة مصالح المهاجرين في الدين . ولما استقر المجلس أخيرا على توقيع المعاهدة في أبريل ١٨٨٤ حلت اللجنة نفسها دون معارضة .

وبالنسبة للقضاء القنصلى ، كانت خطة الحماية هي تحويل جميع الجاليات الأجنبية المختلفة إلى المحاكم الخاصة التي تأسست لتطبيق قوانين فرنسا . وتمهيدا لقبول الدول الأجنبية الفاء هذا القضاء ، أصدر الباي مرسوما بجواز تحول الأجانب المقيمين في تونس الى المحاكم الفرنسية في حالة ما اذا انعدم القضاء القنصلى الذى يتبعونه . وقد نجحت فرنسا في اقتناع انجلترا أولا بالتخلي عن هذه الامتيازات في يناير ١٨٨٥ . أما إيطاليا فقد ظلت تماطل حتى سويت مشاكلها العامة تدريجيا . ومن جهة أخرى فتحت فرنسا باب التجنس أمام المستوطنين الأوربيين من الجنسيات الأخرى ، بل شجعت التونسيين أنفسهم على التجنس ، الا أنه لم يستفد من هذا سوى الطائفة اليهودية .

إن المورخ للتطور الداخلى في تونس لفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى لا يستطيع أن يتناول تطور الحياة السياسية لهذا السبب البسيط ، وهو أن الحماية حالت دون مشاركة التونسيين في أى نشاط سياسى . والمظهر الوحيد لاشراك التونسيين في الحياة العامة يتمثل في قيام المجالس البلدية في المدن . والمجالس الانقليبية في المديرات الخمس الرئيسية .

وقد اخذ منذ تأسيس هذه المجالس بقاعدة مناصفة القاعد بين الجالية الأوربية والتونسين .

وفي نفس هذا التاريخ أي في عتسم ١٨٩٦ ، تأسس مجلس شورى يؤخذ زايه على سبيل الاستشارة - في سياسة البلاد الاقتصادية - وظل هذا المجلس مقصورا على المستوطنين ، فيختارون ممثلهم من بين أعضاء الفرق التجارية والصناعية ، وأعضاء المجالس البلدية ، وحين سمح للتونسين بدخول هذا المجلس للمرة الأولى سنة ١٩٠٧ جعل تمثيلهم بالتميين ، فيختار المقيم العام ١٦ من أهل البلاد . ورغم أنهم كانوا لا يكونون سوى أقلية في المجلس ، فقد لوحظ ارتفاع بعض أصوات المعارضة في وجه الممثلين الأوربيين . لذلك تقرر جعل هذا المجلس قسمين يجتمع كل منهما على حده ، وظل الفصل بين الأعضاء التونسيين والأوربيين هو القاعدة التي سارت عليها المجالس البلدية والتشريعية (١) . واستمر هذا الوضع قائما الى أن ظهر ضغط الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى فادخلت بعض التعديلات على هذا المجلس ولكنها كانت بعيدة عن الاستجابة للطلبات الوطنية .

### ٣

#### الاستعمار واستغلال الأراضي

بمجرد أن احتل الفرنسيون تونس أخذوا يفكرون في احسن الوسائل لهجرة العنصر الأوربي اليها واستيطانها ، دون مراعاة اختلاف الوضع القانوني بين المحمية والمستعمرة . غير أنه لم يكن من المعقول أن تلجأ الحماية الى سياسة الاستعمار الرسمي بينما هي تريد أن تثبت للرأي العام الفرنسي أن تونس لا تكلف حكومتهم شيئا . ولذلك اكثفت في الفترة الأولى بتشجيع الاستعمار الحر . وكانت المشكلة هي إيجاد الوسيلة التي تطمن الراغبين في استغلال الأراضي على ثبوت ملكيتهم وحريتهم في التعامل عليها .

وفي سنة ١٨٨٥ تقرر تطبيق نظام تورنر الخاص بتنظيم الملكية العقارية ، وهو النظام الساري في استراليا حيث لا يوجد سكان أصليون متحذرون قد استقروا على الأرض ونظموا ملكيتها . وبمقتضى هذا القانون يستطيع المالك الجديد لقطعة الأرض أن يضمن ملكيته لها بواسطة تسجيلها

(1) Cambon p. 196.

في محكمة مختلطة ، أنشئت خصيصا لهذا الغرض وذلك بعد بيان حدودها ثم الاعلان عنها . ويحتفظ بصورة من حجة الملكية في سجل خاص بالمحكمة للرجوع اليه في حالة ما اذا أراد المالك التصرف في قطعة الأرض بالبيع ، وبذلك يطمئن المشتري الجديد الى عدم امكان ادعاء شخص آخر بملكية العقار .

وبالرغم من هذه التسهيلات فقد لوحظ ان نظام الاستعمار الحر لم يشجع سوى عدد ضئيل من الفرنسيين على الهجرة ، فضلا عن ان هذا العدد القليل كان ينتمي الى كبار الراسمالين الذين يشترون مساحات واسعة ويؤجرونها للسكان الاصليين او للأوربيين من الجنسيات الاخرى ، فظل الايطاليون محتفظين بالأغلبية بين طوائف المستوطنين رغم افرانهم بالتجنس بالجنسية الفرنسية لان الحكومة الإيطالية تدخلت في الامر ، الى ان اتاحت هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية لفرنسا تنفيذ سياستها .

وبتين من الجدول الآتي كيفية تزايد الأوربيين بمختلف جنسياتهم (١).

سنة	فرنسيون	إيطاليون	مالطيون
١٨٨١	٧٠٠	١١٢٠٠	٧٠٠٠
١٨٨٦	٣٥٠٠	١٦٧٥٠	٩٠٠٠
١٨٩١	١٠٠٠٠	٣١٠٠٠	١١٧٠٠
١٨٩٦	١٦٠٠٠	٥٥٠٠٠	١٠٢٠٠
١٩٠١	٢٤٠٠٠	٧١٠٠٠	١٢٠٠٠
١٩٠٦	٣٤٦٠٠	٨١١٥٦	١٠٠٠٠
١٩١١	٤٦٠٠٠	٨٨٠٨٢	١١٣٠٠
١٩٢١	٥٤٤٤٧	٨٤٨١٩	—
١٩٢٦	١٠٢٠	٨٩٢١٥	٨٣٩٥
١٩٣٧	١٠٨٠٠٠	٩٧٠٠٠	—
١٩٤٦	١٤٣٠٠٠	٨٩٠٠٠	—

على ان الاحصاءات الإيطالية تختلف كثيرا عن هذه الأرقام ، فطبقا لهذه الأخيرة بلغ عدد الإيطاليين سنة ١٩١١ مثلا ١٣٠ ألفا والفرنسيين ٣٠ ألفا .

مثل التوسع في سياسة الهجرة الأوربية خطورة شديدة ، نظرا لان

(1) Afrique française Mars 1921.

تونس كانت ضئيلة الكثافة بالسكان عند وضع الحماية عليها ، فلم يزد عدد التونسيين حينئذ على مليون ونصف يتركز معظمهم في الأقاليم الساحلية بينما كان الداخل مقفرا من السكان . ولم يسر تزايد التونسيين بنفس السرعة التي زاد بها سكان الجزائر مثلا . إذ بلغ عددهم في احصاء سنة ١٩٤٦ نحو ثلاثة ملايين نسمة وسنرى ان استيلاء الاوربيين على قسم كبير من الثروة الزراعية ومعظم الصناعة : ثم الثروة المعدنية بأكملها ، قد حال دون تقدم التونسيين المادي . وقد تكرر حدوث المجاعات إلى عهد قريب من حصول البلاد على استقلالها .

وبحجة وجود هذا الفراغ العمراني ، ومن أجل موازنة تدفق المنصرم الإيطالي عليها ، تحولت الحماية تدريجيا إلى سياسة الاستعمار الرسمي . وأول خطوة اتخذتها في هذا السبيل هي إصدار مرسوم في فبراير ١٨٩٢ (١) ، يقضى بضم الأراضي البور إلى ملكية الدولة . وقد أدى ذلك إلى الاستيلاء على مساحات شاسعة في الجنوب حول سفاقص حيث استطاع الاوربيون ان يشاركوا في انتاج الزيتون ، وهو من أهم موارد السكان الاصليين قبل الحماية .

والخطوة الثانية هي الاستيلاء على الأوقاف الخيرية . وحتى تخفف الحماية من وقع الصدمة التي سيلقاها عدد كبير من التونسيين الذين يعيشون من ريع هذه الأوقاف تجنبت مؤقتا الاستيلاء على الأوقاف الأهلية، ولما كانت أراضي الأوقاف غير قابلة للبيع فقد بحث الفرنسيون في الفقه الإسلامي عن الحل الذي يسهل على المستوطنين الاستيلاء على هذه الأراضي بالوسائل اللتوية ، فتشبهوا برأي ضعيف في مذهب مالك يبيح الاجارة المستديمة للأراضي الموقوفة ، وبرأي آخر في مذهب أبي حنيفة يبيح جواز استبدال العقار الموقوف بعين أخرى ، اذا كان في مصلحة الواقف .

وهكذا كان المستوطنون يمنحون نحو ١٠٠٠ هكتار سنويا من أراضي الأوقاف الشاسعة التي تغطي ١/٢ الأراضي المزروعة في شمال تونس ، وذلك في نظير ايجار سنوي ضئيل ولكن المستوطنين بما لهم من نفوذ على الإدارة لم يحترموا شروط الاستغلال فكفوا عن دفع ايجار منذ سنة ١٩٠٥ (٢) وفي سنة ١٩٠٤ قدم المستوطنون اقتراحا بانتزاع الأوقاف الأهلية ايضا . ولكن تبين ان المتفهم بهذه الأوقاف ومعظمهم من

---

(١) الحبيب ثامر - ص ٤٢ وما بعدها .

(١) Terras, essai sur les biens habous en Algerie et en Tunisie  
Journal officiel. Vol., 11 p. 386 s. q.

الأميان التونسيين سيتحولون بعد حرمانهم من ثروتهم الى أعداء البلاد  
لفرنسا مما يقوى صفوف الحركة القومية .

والخطوة الثالثة هي التوسع في تفسير الاملاك الاميرية او الدومين .  
فتمندما وضعت الحماية سنة ١٨٨١ ، كانت املاك الدولة لا تتجاوز ١٠٠ ألف هكتار  
وسرعان ما ابتلعها الاستعمار الأوربي وبحث عن مصادر جديدة . قصدرت  
مراسيم بضم المراسي والعيون الى الاملاك الاميرية . وادى هذا الى اصطدام  
الادارة بالقبائل التي تنتفع بالمراسي في شمال تونس . وحتى تقطع على  
القبائل اى دعوى في ملكية هذه المراسي صدر حكم من محكمة العقارات  
بأنه ليس للقبيلة شخصية معنوية يمكن أن تستند اليها في ادعاء  
الملكية .

وقد استمرت الحماية على اتباع سياسة اغتصاب الاراضى حتى بلغ  
مجموع ما يمتلكه الأوروبيون بعد الحرب الثانية ٧٧٠٥٠٠ هكتار .

ويشتم الاستعمار الزراعى في تونس بالملكيات الكبيرة اذ انشئت  
أربع جمعيات راسمالية تمتلك من هذه المساحة ٣٤٠٠٠ هكتار ، اى  
ما يعادل ٢٣٪ من مجموع الملكيات الأوربية . ويهتم بعض الكتاب الفرنسيين  
بإبراز الفرق بين هذا الاستعمار الإقطاعي والاستعمار الديمقراطي في  
الجزائر حيث تنتشر الملكيات الصغيرة . وتؤيد الأرقام هذا الادعاء ،  
ففى سنة ١٨٩٧ مثلا كان هناك ٢٧٥ مائلا أوربيا في تونس لمساحة  
قدرها ٤٧٦٠٠٠ هكتار ، بينما لوحظ ان مساحة قدرها ٤٣٥٠٠٠ هكتار  
في الجزائر يملكها ٣٩٠٠٠ مستوطن (١) ومغزى هذه المقارنة عند الفرنسيين  
هي استئثار المظف على مستوطنى الجزائر وعدم تشجيعهم بكيار الإقطاعيين  
الأثرياء في تونس . وهي حجة أبرزها الاشتراكيون الفرنسيون حينما  
واقفوا على استقلال تونس سنة ١٩٥٦ . وعارضوا في نفس الوقت بشدة  
في استقلال الجزائر .

وطبيعى أن تؤدي سياسة الاستعمار ارسى في النهاية الى ضرورة  
معاونة الدولة ماليا لاستعمار تونس . ففى سنة ١٨٩٧ انشئ صندوق  
لمساعدة صغار المهاجرين ، ثم اعتمدت الجمعية الوطنية مبلغ ٧ مليون فرنك  
لتغطية نفقات الهجرة والاستقلال ومع ذلك فان نتائج الاستعمار الزراعى  
في تونس كانت ضئيلة حتى الحرب العالمية الأولى اذ بلغ عدد المستغلين  
الزراعيين ١٧٠٨ سنة ١٩١١ . ولا كان المقصود من هذه الهجرة الرسية  
موازنة العنصر الإبطالى ، فقد روعى توزيعها على أكبر عدد ممكن من

(1) Roberts, Vol. 1, p. 274.

المراكز مما حال دون قيام قرى أوربية خالصة كما كان الحال في الجزائر . وعلى العكس تمكن الاستعمار الاقطاعي الذي كان يستخدم الأيدي العاملة التونسية ، من استغلال ممتلكاته الكبيرة الى ابعد مدى ، فقد رأينا أن مجموع الملكيات الأوربية في تونس بلغ ٧٧٠٥٠٠ هكتار ، وهو ما يعادل تقريبا  $\frac{1}{3}$  الأراضي المزروعة التي تقدر مساحتها بـ ٢٠٨٦٦٠٠٠ هكتار . ومع ذلك فإن نصيب الأوربيين في المنتجات الزراعية بلغ نحو ٢٥٪ من مجموع الثروة الزراعية ، اذ وصلت قيمة الانتاج الأوربي سنة ١٩٤٦ الى ٦ مليارات ٧٠٧ مليون فرنك . مع ملاحظة أن المنتفعين بهذه القيمة لا يزيدون عن خمسة آلاف شخص ، بينما يعتمد معظم الشعب التونسي في معاشه على ثروة بلاده الزراعية (١) .

وإذا كان الاستعمار الأوربي قد استولى على قسط كبير من الثروة الزراعية ، فهو قد احتكر الثروة المعدنية بأكملها للراشمالين الفرنسيين . ذلك أن الأراضي التي عثر فيها على مناجم للفوسفات أو الحديد أو غيره من المعادن ضمت كلها الى الاملاك الأميرية ، ثم تنازلت عنها الدولة لشركات الاستغلال الفرنسية نظير عوائد بسيطة .

ويعتبر الفوسفات أهم المعادن التونسية ، وقد اكتشف سنة ١٨٨٥ قرب قفصة ، ثم في مناطق أخرى حتى أصبحت تونس من أكبر الدول المصدرة للفوسفات قبيل الحرب العالمية الأولى . وبلغت قيمة ما صدرته ٢٤٨٨ مليون فرنك سنة ١٩١٤ ، وقد أصبحت تونس فيما بعد ثانية دول العالم المنتجة للفوسفات .

## ٤

### الحماية ونتائجها الدولية

أدى احتلال تونس الى اغضباب دولتين من الدول الكبرى ، هما إيطاليا والدولة العثمانية . أما حكومة الآستانة فقد شعرت بأن فقدان تونس كان ضربة قاصمة لسياسة السلطان الرامية الى دعم حركة الجامعة الإسلامية . ولكن فرنسا لم تأبه كثيراً بمعارضة الباب العالي ، بل على العكس راحت تنتقد السلطات العثمانية في ولاية طرابلس : مدعية أنها

(١) من الدراسات القيمة في هذا الموضوع كتاب .

تقدم المونة للثوار التونسيين الفارين اليها . وقد اضطرت الآستانة أخيرة إلى الاعتراف ضمنا بالحماية الفرنسية على تونس سنة ١٨٨٨ ، وذلك بقبولها مفاوضة فرنسا بشأن تخطيط الحدود بين تونس وطرابلس ، غير أنها لم تعترف بالحماية رسميا إلا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى في معاهدة سيفر . ومن المؤكد أن احتلال تونس كان من بين الأسباب التي أدت إلى تقرب تركيا من ألمانيا .

أما إيطاليا فقد كان لديها وسائل أكثر تهديدا لفرنسا من الدولة العثمانية المتداعية لذلك ظلت فرنسا منذ البداية تعمل على استرضائها ، فعرضت عليها تعويضا آخر على حساب الدولة العثمانية في ليبيا ، ولكن إيطاليا لم تكن لترضى بتلك القسمة غير المتكافئة حيث أن ولايتي طرابلس وبقرة لا تضمن سوى صحارى شاسعة . ولذلك فهي لم ترفض العرض الفرنسي فحسب ، بل أكدت للآستانة أنها لن تشترك في عمل عدواني ضد الولايتين العثمانيتين يكون من شأنه خرق القانون الدولي .

وظلت إيطاليا ترفض الاعتراف بالحماية الفرنسية على تونس وما تستلزمه هذه الحماية من اتخاذ القيم العام الفرنسي واسطة بين القنصل الإيطالي والباي . ثم كانت المسألة التونسية من بين الأسباب التي دفعت إيطاليا إلى الانضمام للحلف الثلاثي مع ألمانيا والنمسا . وصارت فرنسا وقتا ما الخصم الأول لهذا الحلف . فعند تجديده سنة ١٨٨٧ نصت إحدى مواده السرية « على أنه إذا زادت فرنسا من ممتلكاتها في شمال أفريقيا ، ورات إيطاليا أن ذلك يخل بالتوازن في المتوسط ، ثم اضطرت للتدخل في الأراضي التابعة لفرنسا أو في الأراضي الفرنسية نفسها ، فإن ذلك يعني قيام حالة مماثلة بالنسبة لألمانيا » . وقد جاء انضمام إيطاليا للحلف الثلاثي حجة قوية في يد الجبهة الفرنسية التي عارضت سياسة التوسع في تونس .

ولم تكن المشاكل التي تترتب على الحماية التونسية مقصورة على ميدان السياسة الدولية ، إذ واجهت فرنسا بعض العقبات الاقتصادية والقانونية داخل البلاد وترجع هذه العقبات إلى أن الحماية لا تُلغى المعاهدات السابقة التي تربط تونس بالدول الأوروبية الأخرى . وكانت هذه المعاهدات تمنح لانجلترا وإيطاليا بصفة خاصة حق الدولة الأكثر رعاية . فلم يكن في وسع فرنسا أن تفرض على البلاد امتيازات جمركية خاصة لبضائعها أو ترفع من الضرائب الجمركية على بضائع الدول الأخرى كما كان متبعيا في ذلك الوقت بالنسبة لجميع المستعمرات الفرنسية .

كذلك لم تستطع فرنسا أن تمنح المصادرات التونسية إلى أراضيها



اعفاءات جمركية لعدم وجود المعاملة بالمثل ، وهذا ما ضايق المستوطنين الزراعيين الذين عجزوا عن تصريف منتجاتهم ( في الوطن الأم ) مثل زلثاتهم في الجزائر . لذلك سعت فرنسا لدى كل من بريطانيا وإيطاليا ليتنازلا عن بعض امتيازاتهما السابقة . فأما بريطانيا فلم تعارض طويلا ، وخاصة بعد أن امتدت لنفسها احتلال مصر ، وبعد أن اشترطت أن تستمر منتجاتها القطنية متمتعة بالحد الأدنى للضريبة الجمركية وهي ٥ ٪ .

أما إيطاليا فقد ظلت تعارض حتى سنة ١٨٩٦ ، أي إلى حين تعرضها للهزيمة الكبرى في عدوة . وفي هذا العام وقعت معاهدة مع فرنسا حصلت بمقتضاها على عدة ضمانات في نظير تنازلها عن معاهدتها السابقة مع تونس . ومن هذه الضمانات استمرار الرعايا الإيطاليين في الانتفاع بالمصايد التونسية طبقا للمعاهدات السابقة ، ومنها مساواة الرعايا الإيطاليين بغيرهم من الأوربيين . كما تنص المعاهدة على حرية الإيطاليين في بناء المدارس الخاصة ، وبقاء المدارس الحكومية على ما هي عليه دون زيادة .

وعلاوة على المشكلات الاقتصادية فقد كانت هناك الجالية الإيطالية الكبيرة العدد التي احتفظت بجنسيتها ، ومن ثم فإن ارتباطها بدولة أوربية أخرى كبيرة قد اعتبر تهديدا لبقاء الفرنسيين في تونس ، وخاصة بعد احتلال إيطاليا لليبيا سنة ١٩١١ . وطالبت الحكومة الإيطالية اعتبار الرعايا الليبيين في تونس وهم يلفون نحو ٥٠.٠٠٠ ، رعايا إيطاليين ، وازداد شعور الفرنسيين بهذا الخطر عندما اهتمت الحكومة الفاشية بيت العناية القومية بين الطليان المقيمين في تونس ، لذلك قامت الحماية بمدة محاولات من طريق التشريع لاغراء الرعايا الإيطاليين بالتحويل إلى الجنسية الفرنسية .

وفي يوليو ١٨٩٧ صدر مرسوم بمد قوانين الجنسية الخامسة بالمقيمين الأجانب ، والسارية في فرنسا ، على تونس حتى يباح للرعايا الأوربيين طلب الجنس بالجنسية الفرنسية بعد إقامة فترة معينة في تونس . وهذا المرسوم وأن لم يؤد إلى نتائج هامة نحو تحقيق الهدف الذي صدر من أجله إلا أنه اعتبر ماسا بالسيادة التونسية لأنه حين جعل إقامة الأجانب في تونس من الأمور التي تكسب الجنسية الفرنسية ، فكانه اعتبر الأراضي التونسية جزءا من الأراضي الفرنسية وهو اعتداء صارخ على حقوق السيادة التونسية التي اعترفت بها الحماية (١) .

ويعتبر مرسوم نوفمبر ١٩٢١ أشد عدوانا على هذه السيادة إذ أنه

---

(١) الحبيب نامر - هذه تونس - ص ١١٧ ، ١١٨ .

يضمن الجنسية الفرنسية إجباراً على جميع الأجانب الذين قضى أسلافهم في تونس ثلاثة أجيال - وقد أصاب هذا المرسوم بصفة خاصة الرعايا المالبطين ، مما أثار أزمة قانونية بين اتجنطرا وفرنسا . ولكن هذا المرسوم يستثنى الرعايا الإيطاليين لعدم فرنسا بأن تطبيقه عليهم سيؤدي الى رد فعل عنيف في إيطاليا . وسرى ان الفرنسيين قد فتحوا باب التجنس لاهل تونس أنفسهم وكان هذا من بين العوامل التي بعثت الحركة الوطنية ، وحين تولى لافال الحكم في فرنسا سنة ١٩٣٥ وكان من أهداف سياسته تخفيف حدة التوتر بين بلاده وحكومة إيطاليا الفاشية توصل الى عقد تسوية عامة للمشاكل المعلقة مع موسوليني .

كانت مسألة الرعايا الإيطاليين في تونس من بين الموضوعات التي شملتها هذه التسوية ، وخصص لها الجزء الثالث منها ، فافترضت هذه الاتفاقية مرور فترة من الزمن قبل ان يتحول الإيطاليون القيمين بتونس تدريجياً الى الجنسية الفرنسية . ونصت على ان المواليد الإيطاليين فيما قبل سنة ١٩٣٥ يحتفظون بجنسيتهم ، أما الذين يولدون بعد هذا فلم حرية اختيار الجنسية الفرنسية عند بلوغ سن الرشد ابتداء من سنة ١٩٥٦ . كذلك نص الاتفاق على إخضاع المدارس الإيطالية للتشريع الفرنسي ابتداء من سنة ١٩٥٧ .

ولم يقدر لهذه الاتفاقية ان ترى التنفيذ ، فعندما خرجت إيطاليا مهزومة من الحرب العالمية الثانية استطاعت فرنسا ان تلغي هذه الاتفاقية كما ألغت معاهدة سنة ١٨٩٦ المشار اليها . وعلى اثر هذا أسرع كثير من الإيطاليين الى التجنس بالجنسية الفرنسية لأن القاعدة العامة هي ان المستوطنين الأوربيين في شمال أفريقيا لا يتمسكون بقومياتهم الخاصة ، وإنما يتغلب احساسهم بالتضامن في وجه السكان الأصليين . وما دام الإيطاليون يستمتعون بمشاركة الفرنسيين في استغلال الشعب التونسي فلا بأس من الانتماء الى جنسية الدولة التي تحمي مصالحهم .

## الفصل الحادي عشر

### مقدمات انهيار الامبراطورية الشريفة

#### نهاية العزلة

١

بلفت سياسة العزلة ذروتها في عهد مولاي سليمان ، وهدف السلاطين من وراء تلك السياسة هو تجنيب البلاد أطماع الدول الاستعمارية . ولكن منذ ان وطئت اقدام الفرنسيين ارض الجزائر أصبحت سياسة العزلة امرا عسيرا . وقد راينا كيف اجتذب مولاي عبد الرحمن الى المشكلة الجزائرية على غير هواه عندما طلب اهل تلمسان حماية مراکش ، وذلك باعتبار ان سلطان تلك البلاد يعد من اكبر الشخصيات الروحية والسياسية في شمال افريقيا . ولذلك اضطر الى الخروج على مبدأ الحياد الذي كان يتمشى مع سياسة العزلة . وعلى وجه العموم كان موقف السلاطين مختلفا الى حد كبير عن موقف بابات تونس ، غير ان ضعف امكاناتهم اضطرهم في النهاية الى الاستسلام لتهديدات فرنسا حتى يجنبوا البلاد شر الغزو .

وقد احتجت فرنسا على وجود السلطة المراكشية (١) في تلمسان وارسلت بعثة خاصة الى فاس للاحتجاج في اوائل سنة ١٨٢٢ فسارع مولاي عبد الرحمن بسحب مبعثيه من الجزائر ثم تجدد النزاع بسبب حركة الأمير عبد القادر وما كانت تلقاه من تأييد لدى القبائل المراكشية المجاورة لحدود الجزائر ، فتوالت احتجاجات فرنسا بواسطة قنصلها في طنجة منذ سنة ١٨٢٥ .

ولفت تلك الخصومة ذروتها عندما التجأ عبد القادر الى مراکش ، وذهبت القوات الفرنسية تقيم الحصون على الحدود . ولم تحترم هذه القوات حدود الدولة الإسلامية المجاورة . بحجة ان الحدود ليست موضحة بصورة دقيقة . وراح لامورسيير يبنى حصنا في لا مفية التي تقع داخل مراکش على بعد بضعة كيلو مترات من مدينة وجدة . وفي اثناء ذلك وقعت عدة اشتباكات : انتقل على اثرها ييجو الى منطقة الحدود حيث اجري مفاوضات مع حاكم وجدة . ولم تنتظر قبائل مطير وبني سنان . نهاية

---

(1) Hanotau : Histoire des Colonies Francaises Vol. 3.

تلك المفاوضات الطويلة الممتدة ، فهي لا تلمس سوى وجود قوات الغزو فوق أراضيها . ولذلك استمرت الاشتباكات المتفرقة حتى استطاع بيجو أن يفتح حكومته في باريس بالتخلي عن الطرق الدبلوماسية واتخاذ إجراءات حاسمة لإملاء رغبات فرنسا كاملة على حكومة فاس .

ومن الراجح أنه كانت لبيجو أهداف خاصة ترمى إلى ضم مراكش أو جزء منها عندما تحطم قوتها فتواجه بريطانيا والدول الأخرى بالأمر الواقع .

بدأ بيجو باحتلال مدينة وجدة فأصبح مولاي عبد الرحمن مضطرا لخوض الحرب دفاعا عن كيان السلطنة ، فالتأت جيوشه الرسمية مع أنصار الأمير عبد القادر والقبائل الشرقية . وتكون من كل ذلك جيش كبير العدد قدر بنحو ٦٠ ألفا . ولكن العدد لم يكن ليجدى كثيرا ، فعندما التقى مع القوات الفرنسية في معركة وادي أسلي في ١٤ أغسطس ١٨٤٤ لحقت به هزيمة ساحقة . وكان من السهل على الفرنسيين أن يواصلوا تقدمهم داخل البلاد . وليس بعيدا أن تكون الحكومة الفرنسية قد فكرت في اقتطاع جزء من مراكش ، بدليل أنها لم تكف بالقتال على الحدود المراكشية الجزائرية بل أرسلت أساطيلها تحت قيادة أحد أفراد العائلة المالكة ، أمير جوافيل لضرب مدينة طنجة ، وانزلت بعض قواتها في ميناء موجدور على الساحل الأطلسي . ولكن الذي حدث هو أنها تخلت عن جميع ما أحرزته من مكاسب ، وليس لهذا من تفسير سوى أن فرنسا لم تكن في ذلك الوقت مستعدة لمجابهة المعارضة البريطانية .

أسفرت معركة وادي أسلي عن قبول مراكش للشروط التي كانت فرنسا قد قدمتها على شكل إنذار في يونيو . فنصت اتفاقية أكتوبر ١٨٤٤ (١) على تريح جيش مراكش من منطقة الحدود ومعاينة المسؤولين عن حوادث يونيو ، وإعلان عبد القادر خارجا على القانون . وذلك أما باتباعه والقبض عليه أو طرده من البلاد . بقبول مراكش مبدأ الارتباط مع فرنسا باتفاقيتين ، أحدهما لتخطيط الحدود بدقة ، والأخرى تتعلق بالتجارة ، وتنص على حق الدولة الأولى بالرعاية بالنسبة لفرنسا .

---

(١) يمكن الرجوع إلى مجموعات المعاهدات الفرنسية المشهورة مثل  
Marten's Albin

وبخصوص العلاقات الفرنسية المراكشية في تلك الفترة عموما انظر :  
Combou : Histoire du Maroc.

وبناء عليه جرت المفاوضات من أجل هاتين الاتفاقيتين . وعندما أوشك الطرفان على الوصول إلى حل كان عبد القادر قد استأنف كفاحه في الجزائر ، فعاد يدعو حكومته إلى استخدام القوة باعتبارها أفضل وسيلة لحل النزاع مع مراكش ولكن قنصل فرنسا في طنجة ومستشار للشئون الإسلامية ليون روش اعترضوا على تلك السياسة ونصحا بتوقيع اتفاقية الحدود ، يكون لفرنسا بمقتضاها حق تتبع القبائل المشاغبة لحماية أمنها .

وإذا كان مولاي عبد الرحمن قد استسلم منذ ذلك الوقت لطالاب فرنسا ، فإن هذه الحوادث زادت من سخط الرأي العام في مراكش على أوروبا والمسيحية ، واشتد الحذر من مخالطة الأجانب أو السماح لهم بالتدخل داخل البلاد .

وفي يونيو ١٨٤٥ وقعت اتفاقية بمقتضاها قسمت الحدود إلى قطاعات ثلاثة : القطاع الأول يمتد من البحر إلى ١٥٠ كلم . في الداخل فينتهي عند ثنية الساسي . وقد رسمت الحدود في هذه المنطقة على شكل مستقيم تقريبا ، يسير خط الحدود القديم على عهد النيابة الجزائرية . ويمتد القطاع الثاني جنوب ثنية الساسي حتى الصحراء الكبرى . وقد روعي في تلك المنطقة تخطيط الحدود على أساس توزيع القبائل لا الأرض . ومن ثم صارت أكثر المناطق إثارة للمنازعات : لأن بعض القبائل النازلة فيها تتألف من جماعات كبيرة ، تحتل مساحات شاسعة للرعي ، مثل ولد سيدي شيخ ، وبنى سناسن . ونتج عن ذلك أن بطون القبائل أصبحت موزعة بين المنطقة الفرنسية والمنطقة المراكشية . وادعت كل من السلطين دخول القبيلة بأجمعها تحت سيادتها .

أما الصحراء الكبرى فقد اعتبرت أرضا مشاعا ليست تابعة لأحد . واعتقدت فرنسا في بداية الأمر أنه من الأفضل إعادة تخطيط الحدود على طول تلك المناطق ولكن بعد التجربة رأت أن الأفضل ترك المسألة غامضة ، لأن التحديد قد يؤدي إلى تقوية نفوذ السلطان في مناطق ليس له فيها سوى سلطة اسمية . ثم إنه يمكن استغلال الضموض دائما لصالح الطرف الأقوى . وعند توقيع هذه الاتفاقية لم يتصور الفرنسيون وجود أي فائدة للصحراء ، واعتبروها كالبحر . إلا أنه بعد التوغل في السودان ، وظهور مشروع خط حديدي يصل بين الجزائر وتبوكو ، وقيام ثورة بوعمامة في جنوب وهران ، والتجاء بعض النوار إلى مراكش . كل ذلك أظهر أهمية واحات الجنوب الواقعة في الصحراء الكبرى . وأخذت فرنسا تتسلل إلى تلك المنطقة ، أولا عن طريق منح حمايتها لزعيم من أكبر زعمائها الدينيين

هو عبد السلام الوزاني : ثم ارسال الحاميات الصغيرة للمراقبة في بعض تلك الواحات مثل فجيج سنة ١٨٧٠ وعين صلاح ١٨٩٩ وتوات ١٩٠٠ .

والحق ان مشكلة الحدود كانت اهم عنصر استخدمه الفرنسيون في الضغط على مراكش حتى انتهوا باحتلالها . ففي المعاهدة التي عقبت سنة ١٨٦٢ ، استغلت فرنسا فرصة الهزيمة المراكشية في الحرب مع اسبانيا واكدت حقوقها في تتبع القبائل الجزائرية ( العاصية ) داخل الاراضي المراكشية ونظمت كيفية تتبعها . ومع ان هذا الحق كان من الناحية النظرية متبادلا بين الطرفين ، الا ان فرنسا هي التي استفادت وحدها من هذا المبدأ . واكسبت فرنسا في هذه المعاهدة حق منح حمايتها للمغاربة الذين يقومون بخدمة التجار الفرنسيين . ولكل وكالة تجارية ان تستخدم شخصين .

وكانت بريطانيا قد سبقت الى الحصول على هذا الحق في معاهدة سنة ١٨٥٦ وتلتها اسبانيا سنة ١٨٦١ . ولكن فرنسا توسعت في استخدام ذلك الحق دون غيرها فكان تهديدها لسيادة مراكش اشد خطورة . ولذلك كان موضوع الحمايات هو اهم ما شغل مولاي الحسن في محاولته تدعيم استقلال البلاد . ومع ان مؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠ قد حدد حق الدول الاجنبية في منح الحمايات . الا ان فرنسا لم تحترم قراراته وراحت تعطى لشخصيات من ذات اسعوز فتحرضهم بذلك على العصيان ، فكان ذلك عنصر الضغط الثاني .

وبالإضافة الى مسالتي الحدود والحمايات ، سمت فرنسا لكي تتولى تدريب الجيش المراكشي . ونجحت في اقناع مولاي الحسن بقبول بعثة عسكرية فرنسية ١٨٧٧ . ومع ذلك فقد بقيت الى نهاية القرن في الدرجة الثانية بعد بريطانيا من حيث اهمية التعامل التجاري مع مراكش .

لقد توطدت علاقات الانجليز بمراكش حينما شعر مولاي عبد الرحمن بان بريطانيا تقف في وجه الاطماع الفرنسية . ففي سنة ١٨٣٧ اعلنت الحكومة البريطانية انها قبلت الوضع الراهن في الجزائر ، ولكن بشرط الا تتخذ قاعدة لغزو تونس أو مراكش . وحينما كان بالمرستون يتولى وزارة الخارجية ابدى اهتماما خاصا بتلك السياسة . وعين دبلوماسيا قدرا هو جون دريموند هاني قنصلا في طنجة سنة ١٨٤٠ . وقد احتل منصبه فترة طويلة حتى خلفه انه في نفس وظيفته . وعندما اشتدت الازمة المراكشية الفرنسية سنة ١٨٤٤ . لمح ابردين ان احتلال مراكش قد يشكل حيلة حرب مع بريطانيا . ولذلك بعزى تراجع فرنسا في هذا الموضوع الى التهديد البريطاني .

استغل هاى يعوذ بلاده مع السلطان معاهدة تجارية فصلت الامتيازات الاقتصادية والقنصلية تفصيلا كاملا ، وما يذكر ان مراكش التى لم تدخل يوما ما ضمن السيادة العثمانية لم تكن مجبرة على تطبيق نظام الامتيازات المعمول به فى تلك الدولة حتى انت المعاهدة البريطانية ففتحت الباب امام الدول للمطالبة بنفس الامتيازات . وقد نصت معاهدة سنة ١٨٥٦ على توسيع اختصاصات القضاء القنصلى ، فلا يشمل المنازعات بين الاجانب فحسب . بل المنازعات بين المراكشين والاجانب . ونصت على حق القنصل البريطانى فى طنجة فى تعيين نواب له فى جميع الوانى واستخدام الترجمة والخدم .

اما الامتيازات الاقتصادية . فتشمل رفع جميع انواع الاحتكار التى تفرضها الحكومة المراكشية . الا بالنسبة لتجارة الأسلحة ، وجعل الحد الأقصى للضرائب الجمركية ١٠٪ ومعاملة بريطانيا على أساس الدولة الأولى بالرعاية . وبات التعامل مع بريطانيا يمثل ثلثى تجارة مراكش الخارجية .

وكما عارض الانجليز امتداد السيطرة الفرنسية على مراكش ، فكذلك وقفوا امام الاطماع الاسبانية التى تجددت فى منتصف القرن ١٩ . وذلك حتى لا تتحكم اسبانيا فى مضيق جبل طارق . فمن المعروف ان سبتة تقع على اقرب نقطة مواجهة لهذا الجبل ولذلك صرح ادونيل رئيس الوزراء الاسباني . عندما قرر توجيه حملة على مراكش بان غرضها ليس هو الفتح . وانما ضمان حقوق الرعايا الاسبان وتأمين امتيازاتهم .

ويمكن القول بان احتلال جزر شافارين المواجهة للساحل المراكشي . كانت اول خطوة نحو السياسة التوسعية الاسبانية . وفى سنة ١٨٥٩ انتهر اسبان فرصة نزاع على الحدود المراكشية الجزائرية . فاخذوا يبنون الحصون على مشارف سبتة . وكان طبيعيا ان يشير هذا العمل القبائلى المكلف بحراسة المنطقة . فلما قامت بهاجمة احد تلك الحصون الجديدة ، بعث الاسبان الى فاس يطالبون بمعاينة هذه القبائل . وتصادف وصول الطلب الاسباني مع تولى محمد بن عبد الرحمن العرش فاراد ان يفتح حكمه يعمل يرضى به رغبات اهل البلاد . ولم يكن هناك افضل من اعلان الحرب على اسبانيا الخصم التقليدى .

رجت اسبانيا بنشوب القتال ، لان ادونيل كان يريد ان يشغل البلاد عن مشاكلها الداخلية بحرب خارجية . وايدته جميع الأوساط . فالضباط راوا فيه مجالا لحرار النصر على خصم ضعيف . والقس اعتبروه استمرارا للحرب الاسترداد . وتولى ادونيل قيادة الحملة بنفسه . واستطاعت بسهولة الاستيلاء على تطوان فى ٥ فبراير ١٨٦٠ . وقد عرض ( ١ - ١٤ المغرب العربي )

رئيس الوزراء الإسباني على السلطان إنهاء القتال على أساس التنازل عن تطوان ؛ ولكنه رفض . لذلك استعد الإسبان للسير الى طنجة حتى توسط الإنجليز في النزاع . فتم عند الصلح على الأسس الآتية :

توسيع المنطقة المحتلة حول مدينة سبتة المستعمرة الإسبانية . تدفع مراكز غرامة حرب لإسبانيا قدرها ٢٠ مليون دولار . تبقى الجيوش الإسبانية في تطوان . وتشرف إسبانيا على الجمارك في الموانئ الشمالية الى أن تدفع مراكز الغرامة المفروضة عليها . وتمضى المواد الأخرى فتمنح إسبانيا الامتيازات الاقتصادية والقضائية التي سبق للإنجليز أن حصلوا عليها سنة ١٨٥٦ . وعلاوة على هذا حصلت إسبانيا على حق الصيد فيما أسمته ممتلكاتها القديمة في سانتا كروز (١) . وهي تشير بذلك الى احتلال مؤقت لأجزاء من شواطئ المغرب الجنوبية في القرن السادس عشر . ولم تكن هذه الأجزاء معروفة الحدود ، لذلك صار هذا النص يفتح الباب لادعاءات إسبانية كثيرة ، ومن ثم سيمى مولاى الحسن الى تعديله بعرض تعويض مالى .

وقد بقي الإسبان نحو سنتين في تطوان حتى اخلوها سنة ١٨٦٢ بعد دفع مراكز للغرامة . ومما يذكر ان بريطانيا أعطت بعض التسهيلات المالية للحكومة مراكز حتى تتمكن من دفع الغرامة في أسرع وقت .

## - ٢ -

### مولاى الحسن ومحاولة الإصلاح

كانت هذه هي أحوال مراكز ؛ عندما تولى الحكم سلطان مصلح هو مولاى الحسن ١٨٧٦ - ١٨٩٤ . فحاول أن ينقذ البلاد من كبوتها . وقد عزا أسباب التدهور الى ضعف الجيش الذى تلقى هزيمتين ماحقتين في وادى أسلى سنة ١٨٤٤ ؛ وفي تطوان ١٨٦٠ . وإيقن أن خير الوسائل لتلافى أسباب الضعف هي الاستفادة من التقدم الفنى الأوربي والاستعانة بالمدرين الأجانب لإصلاح الجيش . بل أنه أرسل البعثات العسكرية لتلقى التدريب في جبل طارق ، وأنشأ مصنعا للخزيرة في فاس . بيد أنه اعتمد على بعثة عسكرية فرنسية لتدريب جيشه في الداخل .

---

(١) أنظر للمؤلف بحثا بعنوان « الجيوب الإسبانية في المملكة المغربية » . مستخرج من مجلة معهد الحوث والدراسات العربية مارس ١٩٦٦ .



وكانت الثمرة التي لابد ان يجنيها من وراء تأسيس جيش منظم ثابت هي تقليص ما يعرف ببلاد السبية - وبسط نفوذ الحكومة المركزية في جميع المناطق التي تعترف للسلطان بالسيادة الاسمية فتعددت حركاته (حملاته) وتوغلت في الجنوب - حتى انه توفي ييما كان يقود احدى هذه الحركات سنة ١٨٩٤ - في التافيلالت .

ولم تكن سياسته قائمة على العنف وحده لبسط سلطته على البلاد ، بل على العكس كان اكثر السلاطين رحابة صدر في معاملة الحكام المنشقين ، ومحاولة الوصول معهم الى حل وسط . وكثيرا ما ثبت القواد والباشوات الذين حصلوا على مراكزهم بقوة نفوذهم في بلادهم او بقوة قبائلهم ، كما حدث مثلا لاسرة الجلاوى صاحب النفوذ في الاطلس الكبير ، فمالاها السلطان حتى يساعد على قبول السلطة المركزية في هذه المنطقة . واهتم مولاي الحسن بصفة خاصة بتدعيم سلطته في المناطق التي ظهرت فيها الاطماع الأجنبية . ومن بينها اقليم وجدة المجاور للفرنسيين في الجزائر ، واقليم السوس في الجنوب لمواجهة الاسبان الذين شرعوا في احتلال ريو دورو ( الصحراء الاسبانية فيما بعد ) سنة ١٨٨٤ كذلك اسرع مولاي الحسن الى تهديد احد الاشراف في التانزورلت ، عندما سمع باتفاقه مع بعض التجار الانجليز على اقامة مراكز محصنة لهم على ساحل السوس ، وحصل منه على تعهد بعدم الاتصال في المستقبل باى دولة اجنبية .

ويعزى اهتمام مولاي الحسن بالوحدات الجنوبية - او القصور بلغة اهل البلاد الى رغبته في مواجهة تسلل الفرنسيين في الصحراء الكبرى . ومع ذلك يحاول الكتاب الفرنسيون التقليل من النتائج التي حصل عليها مولاي الحسن . فيقدرون مساحة الاراضي التي دخلت تحت سلطته الفعلية بثلاث مراكش كما حدثت في ظل الحماية . ويذكر هؤلاء الكتاب ان هدف معظم الحركات انما كان مجرد تحصيل الضريبة التي تؤخذ على اساس الزكاة الشرعية . وكثيرا ما كانت تحدث مساومات على قبة تلك الضرائب . ولذلك بقيت الجمارك اهم مورد من موارد الحكومة الثابتة في عهد مولاي الحسن ، فقدرت في احدى السنوات بعشرة ملايين بيزته سلطانية من مجموع الموارد انبالفة ٢٠ مليونا .

ومهما يكن من مدى خضوع بلاد السبية للحكومة المركزية في عهد مولاي الحسن فان سلطتها كانت اكثر فاعلية على معظم المناطق المأهولة بالسكان . وكانت تشمل في اواخر القرن ١٩ السهول الشرقية . والمنطقة المحيطة بجبال الريف ونازة وفاس وما حولهما . ثم منطقة الساحل الاطلسي الممتدة من طنجة حتى جبال الاطلس الكبير وهي اخصب اقاليم مراكش . وامتدت في الجنوب الشرقي الى اقليم التافيلالت .

شملت إصلاحات مولاى الحسن القضاء • ولما كان القضاء يعتبر من الأمور الدينية • فقد سلمت جميع القبائل ، التى تعترف بسيادة السلطان الاسمية بحقه فى تعيين القضاة • ولكن مولاى الحسن لم يقتصر على نشر القضاء المنظم بين القبائل فادخل نظام القضاء المدنى فى المدن التجارية حتى يقطع على الأوربيين حجتهم فى المطالبة بامتيازات قضائية واسعة •

واخذ المخزن يستكمل اجهزته الادارية • فوزعت الاختصاصات وحددت ، وأنشئت دوائر الخارجية والبحرية اشبه بالوزارات • وعين امراء تخصص كل منهم فى تحصيل نوع من انواع الضريبة • وصار للمخزن رئيس يشبه رئيس الوزراء • واكتسب بعضهم نفوذا كبيرا فى البلاد مثل باموسى وابنه بالاحمد الذى خلفه فى منصبه ، وصار وصيا على مولاى عبد العزيز فى سنى حكمه الأولى من ١٨٩٤ - ١٩٠٠ •

كان هدف مولاى الحسن تدعيم سلطته فى الداخل ، ووضع حد للأطماع الأجنبية فى الخارج • واعتقد أن خير وسيلة لتحقيق هذا الغرض هو ايجاد توازن بين مصالح الدول • ولذلك رأى فى مؤتمر مدريد نجاحا كبيرا لسياسته • ولقد جاء انعقاد هذا المؤتمر اثر حوادث اصطدام السكان مع الجالية اليهودية فى مراكش • وقد اخذ الانجليز على عاتقهم الدفاع عن تلك الطائفة ، وذلك بالرغم من أن سياستهم العامة مالت الى المحافظة على كيان مراكش •

والظاهر ان روتشيلد المالى اليهودى المعروف قد اثر على الحكومة البريطانية للتدخل فى هذا الموضوع ، فطالبت باعطاء يهود مراكش نفس الضمانات التى يستمتعون بها فى مصر • وأصدر السلطان ظهيرا ( مرسوما ) (١) مطابقا لمطالب الانجليز ، ولكن اثار سخطا فى الراى العام المراكشى مما اضطره الى انشاء الظهير بعد قليل • ومع ذلك لا يمكن القول بأن اليهود كانوا يعيشون تحت نير الاضطهاد أو البؤس ، فقد كانت لهم احياء خاصة فى المدن ويخضعون فى حياتهم الاجتماعية والدينية لاحكاماتهم • وكثير منهم تسان على حظ كبير من الثراء ولا سيما اليهود المهاجرون من اسبانيا ، كما اشتغل بعضهم فى خدمة القصر وأبيع لهم بناء المدارس الطائفية وقد لا يضيرهم كثيرا ان الجزية ظلت مفروضة عليهم حتى اوائل القرن العشرين •

---

(١) أنظر للمؤلف : اليهود فى المغرب العربى مستخرج من مجلة معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧١ •

وإذا كان المراكشيون قد كرهوا شيئا في التشريعات الخاصة باليهود فليس هو التسامح معهم . بل تسويتهم بالمسلمين من الناحية الأدبية .

لذلك لم يتقبلوا بسهولة قرار مولاي الحسن بجمعهم رعايا مراكشيين . ولعل مقتل أحد اليهود في فاس أثناء إحدى الاحتفالات الدينية كان تعبيرا عن هذا السخط وقد أهتم القنصل الإنجليزي بهذا الحادث فجمع على اثره مؤتمرا من الممثلين الأجانب في طنجة سنة ١٨٧٩ للنظر في وضع نظام خاص لحماية الأجانب .

ونظرا لأهمية الموضوع ، اقترحت الحكومة البريطانية توسيع المؤتمر ودعوة مراكش لحضوره على قدم المساواة مع الدول الأخرى ، ولذا اعتقد فيه الحسن تدعيما لمركز مراكش الدولي . مع أنه يوحى بمرحلة جديدة في التدخل الأوربي في الشؤون المحلية .

انعقد هذا المؤتمر الدولي في مدريد واشتركت فيه ١٥ دولة وأصدر المؤتمر قراراته في مايو ١٨٨٠ ، وهي تعالج موضوعين أساسيين (١) .

تتعلق المواد الأولى من ١ - ٧ بمسألة امتيازات الأجانب الشخصية وبسط هذه الامتيازات على من يدخل في خدمتهم من الرعايا المراكشيين ، وكما هو الحال بالنسبة للدولة العثمانية ، اشتملت هذه الامتيازات على مبدأ القضاء القنصلي والإعفاء من الضرائب باستثناء الرعايا المراكشيين المسمولين بالحماية الأجنبية ، فانهم يدفعون ضريبة لا تتجاوز ٤٪ وعلاوة على ذلك لا يدفع المراكشيون هذه الضرائب إلا عن طريق القنصليات التي تشملهم بحمايتها ، كما تستمتع عائلات الأفراد المسمولين بالحماية بنفس الامتيازات . وإذا كان المؤتمر قد قرر تحديد عدد الأشخاص الذين يجوز لبيوت التجارة استخدامهم بشخصين على الأكثر . فانه ترك الباب مفتوحا للهيئات الدبلوماسية تبسط حمايتها على أي عدد من أهل البلاد .

وتنص المادة ١١ على جوائز تملك الأجانب للمعارات . وكان حق التملك ، مثل مبدأ الحماية يستمد من المعاهدات الثنائية بين مراكش وبعض الدول الكبرى . فجاء هذا المؤتمر وفتح الباب أمام جميع الدول المشتركة فيه تطبيقا لمبدأ المساواة في الامتيازات .

ومن بين هذه الدول الولايات المتحدة والمانيا وإيطاليا لبرفان وهولندا ودول اسكندنافيا .

---

(١) Documents Diplomatiques, affaires de Protection diplomatiques et Consulaire au Maroc.

وإذا كان الحسن قد اعتقد في بداية الأمر أن هذا المؤتمر يحفظ البلاد من اطماع كل من فرنسا واسبانيا . لأنه يوازن بين مصالح الدول بحيث لا تستأثر هاتان الدولتان بالنفوذ ، فقد أدرك بعد التجربة أن فتح باب الحمایات لجميع الدول ليس أقل خطورة ولعل هذا هو ما دفعه الى التفكير في توثيق علاقاته مع كبرى الدول الإسلامية حينئذ ، وهي الدولة العثمانية . فأرسل سفارة خاصة الى الأستانة طلبت الى الباب العالي تبادل التمثيل السياسي . واستجابت حكومة استانبول لهذا الطلب واختارت أحد أحفاد الأمير عبد القادر ليكون أول سفير لها بطنجة . ولعل هذا الاختيار هو الذي جعل الفرنسيين أندسخطا على سياسة التقرب من الدولة العثمانية التي افتتحها مولای الحسن . وهي التي حرّضت المبعوثين السياسيين الأوربيين على عدم الاعتراف بالصفة الرسمية للمبعوث العثماني . ولم يلح السلطان عبد الحميد على استمرار العلاقات السياسية حتى لا يزيد من مشاكله مع أوروبا ، لأن مراكش لم تحتل مكانا في سياسته الخاصة بالجامعة الإسلامية .

وعندما مات مولای الحسن سنة ١٨٩٤ ، كان ابنه عبد العزيز ما زال صيا ، فتولى مقاليد الأمور بأحمد بن موسى الذي تمسك بسياسة مولای الحسن في الخارج وحافظ على استتباب الأمن في الداخل . فلما مات هذا الوزير سنة ١٩٠٠ ، وبدأ مولای عبد العزيز يمارس السلطة بنفسه ، عجز عن مواجهة أعباء الحكم ، ففى ميدان السياسة الخارجية زال عهد التوازن بين الدول نتيجة لضغط فرنسا المتزايد . وفى ميدان السياسة الداخلية تمثر فى أقرار الأمن وتميز عهده بالثورات المحلية .

### - ٣ -

#### عجز التخزن

حاول عبد العزيز أن يواصل سياسة التجديد التي افتتحها والده مولای الحسن فلم تمكنه شخصيته ولا الظروف الدولية التي أحاطت به من متابعة تلك الخطة . فقد تولى الحكم فى سن مبكرة وفى الوقت الذى كان البلاط المراكشى قد فتح أبوابه للمغامرين من جميع الجنسيات الأوربية الذين اتوا لتدبير المؤامرات أو انتهاز الفرص للثراء . وقد عرفوا فى السلطان نواحي الضعف ، فأخذوا يفرونه بمستحدثات اللهو الأوربية مثل الدرجات وآلات التصوير والمرايا والآب الموسيقية . فيبيعونه تلك الأشياء بأثمان باهظة . وقد بلغ به الحمق أنه البس حريم قصوره القبعات المزينة بريش النعام تقليدا للأزياء الأوربية فجلب على نفسه سخطا شديدا من أهل البلاد .

ولا شك ان هذا البدح كان من الاسباب التي اوقعت مراکش بدورها في حبال الاستبداد . فان مولاي الحسن قد استطاع ان يقوم باصلاحاته المحدودة دون اللجوء الى الاقتراض . أما عبد العزيز فرغم استجابته لدعاة الاصلاح في بداية حكمه . وانه لم يعرف كيف يستفيد من هذه السياسة . وكان على رأس المنادين بالتجديد مهدي المنبهي وزير الحرية ، الذي اقنع السلطان باتخاذ رئيس المخزن من بين انصار هذا الاتجاه .

ان سياسة التجديد اقتصرت في مراکش . كما حدث في الدول الشرقية الاخرى . بتفطل الغزو الازبي . مما اعطى للمحافظين والرجعيين موطئا حقيقيا عليها . فمثلا حدث ان اغتال احد الوطنيين المتحمسين مسجيا في فاس . بحجة انه دنس ضريح مولاي ادريس ، والتجأ الى الضريح فرارا من العقوبة . فتجاوز السلطان عن تقاليد البلاد وقبض عليه واعدمه ، وهو يعتقد بان ذلك خير وسيلة لتجنب انتقام اوربا القوية .

ولم يزل نظام الترتيب الذي ادخله عبد العزيز لاصلاح احوال البلاد المالية ، يزيدنا ادراكا للمشاكل التي تترتب على سياسة التجديد ، فقد قام هذا النظام على اساس الغاء الزكاة الشرعية والاعفاءات التي كانت تتمتع بها بعض القبائل او الطبقات الممتازة كالاشراف نظير خدماتها للدولة ، واخضاع السكان جميعا لضريبة موحدة يتساوى فيها الاجانب والمغاربة . ولكن المحافظين - وهم عادة من اصحاب الامتيازات - استنكروا الغاء الزكاة الشرعية . وعزوا هذا الاصلاح الى ان عبد العزيز قد باع نفسه للكفار . فكانت فرصة للجميع للنهيب من دفع الضرائب . ومن الواضح ان تؤيد الجالية الأجنبية معارضة هذا الاصلاح . حتى الفقراء اعلنوا سخطهم على تلك السياسة . فقالوا « لقد فقدنا مواردنا من الزكاة . ولم يعوضنا عنها النظام الجديد » والنتيجة الحتمية لهذا ، هي افلاس المخزن واضطراره الى الاستدانة منذ سنة ١٩٠٢ .

ومن المشاكل الخطيرة التي تترتب ايضا على سياسة التجديد . انسحاب المجال للمشايخين كي يملنوا الثورة على السلطان بحجة انه فقد حقه في الطاعة . فيستقلون بهذا الاقليم او ذاك من البلاد . ففي المنطقة الشرقية ظهر احد المشايخين المدعو يوحمار سنة ١٩٠٢ . واستولى على تازة ووصل نفوذه قرب فاس سنة ١٩٠٦ . وظلت الحكومة المركزية عاجزة عن قمع تلك الثورة حتى دخول الفرنسيين البلاد . وخطورة هذه الثورة ترجع الى انها ليست مجرد حركة قبلية تمتنع عن دفع الضريبة . وهو امر عادي في مراکش . بل انها تجمع للعناصر المختلفة التي ابدت سخطها على سياسة عبد العزيز وخضوعه للاجانب .

وكانت فرنسا تتظاهر باستيائها من وقوع تلك الاضطرابات قرب حدود الجزائر ، ولكن السلطات الفرنسية على الحدود سرت في الحقيقة سرورا شديدا لتلك الاضطرابات . وقد عبر ليوتي قائد منطقة الحدود آنذاك عن شعور القطة في رسائله لحكومة باريس (١) كذلك تدخلت فرنسا لدى الحكومة البريطانية للامتناع عن مساعدة السلطان بحجة أن ثورة بو حمارة مسألة داخلية . كما وجدت اسلحة فرنسية لدى الثوار .

وفي الشمال تزعم احمد بن محمد الرسولي ، وهو أحد الاشراف ، حركة انفصالية أخرى . والظاهر انسه كان مولما بمغامرات العصابات ، ولكن مركزه الاجتماعي حفزه للمطالبة بحكم اقليم مراكش . وقد توسطت الدول فصيلا لدى السلطان لارضائه ولعلها فعلت ذلك لكي يطلق بعض الاوربيين الذين وقعوا في اسره ، ومن بينهم مراسل التايمز هاريس الذي اشتهر بمؤلفاته عن مراكش . وبلغت قوة الرسولي ذروتها سنة ١٩٠٤ ، حين اصبح يهدد مدينة طنجة ، مما دفع الولايات المتحدة الى ارسال بعض قطعها البحرية للاحتجاج ، واضطر السلطان الى الاعتراف بادارته لبعض مناطق الريف حتى سنة ١٩٠٧ . حين اعلن خروجه على السلطة الشرعية . ولما بدأ الغزو الاسباني سنة ١٩١١ . تعاون الرسولي مع الغزاة .

وكانت فرنسا تعارض سياسة الإصلاح اعتقادا منها بان السلطان سيعتمد على الراسمال البريطاني ، او على القنيتين البريطانيتين ، سيما وان هاري ماكين الضابط الانجليزي قد اكتسب شهرة واسعة في البلاد ، منذ ان اخذ على عاتقه تدريب الفرق الحديثة في جيش مراكش .

وكان هدف عبد العزيز فعلا هو عدم استئثار دولة واحدة بالقروض التي تستخدم في مشروعات الإصلاح او غيرها . ولكن الدبلوماسية الفرنسية نجحت في صرف الانجليز عن المخاطرة بأموالهم في مراكش ( غير المستقرة ) . ثم امت ثورة بوحمارة لتزيد الراسمالين خوفا من استثمار أموالهم في تلك البلاد وفي نفس الوقت كان ديلكاسيه يشجع بنك فرنسا على تقديم الاموال اللازمة . فلم يجد السلطان عبد العزيز بدا من توقيع قرضه الاول في يناير ١٩٠٣ مع فرنسا ، وقيمته ٧٠ مليون فرنك ، ورئي أن المبلغ لا يستدعي تخصيص الموارد التي تضعه ، كما أن فرنسا لم تحصل على حق الأولوية في مشروعات مراكش حسبما توخاه ديلكاسيه .

لم يكن هذا القرض سوى بداية لسلسلة قروض أخرى فقد احتاج

---

(١) جمعت هذه الرسائل ونشرت بعنوان 6 - 1903 Lettre du sud Oranais وهو مرجع هام لمشكلة الحدود .

عبد العزيز في بهانه تقس العام الى مبالغ جديدة . ومرة ثانية حاول ان يجتذب عدة دول اوروبية لتقديم العروض وسعى ماكين لدى حكومة لندن لهذا الغرض دور جدوى . والظاهر ان بريطانيا كانت تعاني في هذا العام من عواقب حرب البوير . بينما كانت ردوس الاموال الخاصة في فرنسا جاهزة للتصدير . ولما عرف دلكاسبه هذه الحقائق ، استطاع ان يفرض شروطا جديدة قاسية عند توقيع القرض الثاني بمبلغ ٦٢ مليون فرنك في يونيو ١٩٠٤ . وقد اتفق على ان يستخدم هذا القرض لتغطية الديون السابقة ، وتحصل فوائد على اقساط من ايراد الجمارك القائمة في جميع الموانئ الحالية او ما يفتح منها في المستقبل . فاذا لم تكف ، توضع بعض الموارد الاخرى تحت اشراف ممثلي الكونسرسيوم لجنة مراقبة الدين وتمهد المخزن بالاقتصار على البنوك التي ساهمت في الديون السابقة .

وكان ديلكاسيه يأمل ايضا في ان تستأثر فرنسا بمشروعات السكك الحديدية بين الجزائر ومراكش الا ان مؤتمر الجزيرة جاء ليؤكد من جديد سياسة الباب المفتوح .

وربما كانت مشكلة الحدود التي تجددت في مطلع القرن الحالي ، وسيلة اكثر فعالية لضغط فرنسا على مراكش ، وعندما احتلت القوات الفرنسية مجموعة الواحات المعروفة بتوات والواقعة في الصحراء المراكشية سنة ١٩٠٠ . استندت الى امرين .

الاول : الادعاء بأنه لا توجد سلطة فعلية لحكومة فاس في تلك المنطقة .

والثاني : عقد اتفاقية لتقسيم غرب افريقيا مع بريطانيا سنة ١٨٩٩ تركت بمقتضاها الصحراء الكبرى بأكملها كمنطقة نفوذ فرنسية .

وانزعج عبد العزيز لهذا التوغل في جزء لا يشك في وقوعه داخل الاراضي المراكشية . فبعث بخطاب شخصي الى الملكة فكتوريا طالبا فيه ان تتوسط الحكومة البريطانية لتخطيط الحدود نهائيا بين البلدين . واتبع ذلك بسفارتين . احدهما برئاسة مهدي المنبهي وزير الحرية الى لندن وبرلين . وعادت تلك السفارة بدون تحقيق شيء من اهدافها . ولم يتسح لها المجال في بريطانيا . المشغلة بحرب البوير . سوى التفاوض في بعض الشؤون التجارية . ونصح الوفد بأن خير وسيلة للتغلب على مشكلة الحدود هي تطبيق الاسلحات الادارية الحديثة .

اما السفارة الاخرى فقد راسها عبد الكريم بن سليمان وزير الخارجية وكان مفروض ان يزور فرنسا وحليعتها زوسيا . ولكن زيارة الوفد

اقتصرت على باريس . حيث استطاع ديلكاسيه بدهائه تارة وبالتهديد تارة أخرى : أن يظفر منه بمعاهدة جديدة تسوى مشكلة الحدود على أساس وجهة النظر الفرنسية في يوليو ١٩٠١ . ومن الملاحظ أنه قبل عقد هذه الاتفاقية : أرسل ديلكاسيه مظاهرة بحرية لتخويف المخزن (١) .

وتعترف الاتفاقية الجديدة باستمرار العمل بمعاهدة سنة ١٨٤٥ . وبذا قطع السبيل على رغبة ابن سليمان في تخطيط الحدود جنوب ثنية الساسي . فاستمرت الاتفاقية الجديدة على الأخذ بمبدأ توزيع القبائل بين الدولتين . وحولت تبعية ولد جرير وذوي منية الى سلطة فرنسا ، مع تخيير القبائل النازلة قرب الحدود من ناحية مراکش لإعلان تبعيتها لأي من الطرفين ، وإنشاء لجنة مشتركة لتسوية مشاكل الحدود على الطبيعة بدل المرور بالاجراءات المعقدة في طنجة وباريس واطلق الفرنسيون على التنظيمات الجديدة اسم سياسة التعاون ، ولكنها في الحقيقة هي سياسة الضغط والتدخل .

والحق هذه الاتفاقية بمعاهدة تجارية لتنظيم التبادل التجاري عبر الحدود المراكشية الجزائرية .

وعندما تولى جوناو منصب الحاكم العام في الجزائر ، كشف القناع عن مغزى ( سياسة التعاون ) ، فهو ينتمى الى الحزب الكاثوليكي الذي يؤمن بأن لفرنسا مهمة روحية تبرر لها استخدام القوة في تلك البلاد ( الاسلامية التأخرة ) . وهو الذي اختار بيبريوتي ، المنتمى لنفس المدرسة ، لتولي قيادة منطقة الحدود سنة ١٩٠٣ . وكان لبوتي قد اشتهر بالصف ابان خدمته في مدغشقر . فشرع في اقامة المراكز العسكرية على طول الحدود في منطقة تولومب يشار . وعلى الطرق المؤدية الى واحة فجيج . وعمد الى الاكثار من المستشفيات واسواق التجارة حول تلك المراكز لتكون على حد تمبيره « اداة اجتذاب واغراء وليست فقط وسيلة ضغط وتغيير » .

وهكذا تقسع مراکش بعد تونس تحت السيطرة الفرنسية نتيجة مناختها للجزائر .



## الفصل الثاني عشر

المسألة المراكشية ١٩٠٠ - ١٩١٢

- ١ -

تجاذبت السياسة الفرنسية في مراكش ثلاثة مؤثرات مختلفة . ويمكن تسمية الاتجاه الأول منها بمدرسة الجزائر . ويمثل هذا الفريق ، العسكريون والمستوطنون ولا سيما مستوطنى وهران وعلى رأسهم تانيهم أوجين آتين . ويرى هؤلاء ضرورة العمل العاجل للاستيلاء على مراكش وذلك بالضغط العسكرى من جهة الحدود المشتركة . والاتجاه الثانى تمثله مفوضية طنجة ، وكان يديرها من سنة ١٩٠١ - ١٩٠٦ وزير نشط هو سان رينيه تاينديه (١) وكان ينتقد جهود ( الجزائريين ) فى المنطقة الشرقية المعزولة ، ويرى انه من الأفضل أن تتخذ طنجة أو منطقة الأطلس الخصبة المأهولة بالسكان ، نقطة انطلاق للتوسع مستقبلا .

ويمثل ديلكاسيه الذى نولى وزارة الخارجية ١٨٩٩ - ١٩٠٥ اتجاها ثالثا فى سياسة فرنسا المراكشية . فهو يحاول أن يستفيد من جميع الاتجاهات السابقة ، ولكن مع مراعاة الأناة والصبر وتمهيد الطريق دوليا ، بواسطة اتفاقات ثنائية يعمدها مع الدول التى لها مصالح فى مراكش أو المعروفة بسياستها التوسعية .

وقد بدأ ديلكاسيه بأقل الأطراف اهتماما بمراكش وهو إيطاليا ، ففي سنة ١٩٠٠ استغل ازمتها الاقتصادية وحاجتها الى الرأسمال الفرنسى ، ووقع معها اتفاقية تعتبر بداية لآخراجها من الحلف الثلاثى . وبمقتضى هذه الاتفاقية تمهدت الحكومة الفرنسية باعتبار طرابلس وبرقة خارجة عن منطقة نفوذها ، وإذا حدث تغيير فى وضع مراكش أمكن لإيطاليا التصرف بحرية فى تلك المنطقة . وتمهدت إيطاليا بعدم اتخاذ موقف معاد لفرنسا عند تجديد الحلف الثلاثى ، ومن المعروف أن إيطاليا كانت أضعف المشتركين فى هذا الحلف ، وكانت تسعى للأكل على مائدة الحلف الثلاثى والحلف الفرنسى الروسى . على حد تعبير ساسة أوروبا ، ولذلك لم تلبث أن أعطت وعدا لفرنسا بالتزام الحياد فى الحرب التى قد تنشب بين الممسكرين ، وذلك نظير إطلاق يدها فى ليبيا دون ارتباط بمسألة مراكش . وبذا أزال ديلكاسيه أول عقبة دولية إذ أن إيطاليا كانت تستطيع التدخل فى المسألة المراكشية ، إما بواسطة الحلف الثلاثى ، أو بواسطة اتفاقاتها مع بريطانيا وإسبانيا التى قامت على مبدأ المحافظة على الوضع الراهن فى المتوسط .

(١) محمد خير فارس : المسألة المغربية من ١٩٠٠ - ١٩١٢ .

كان طبيعيا ان يكون الاتفاق مع ايطاليا سريا : واضحت السرية هي القاعدة التي سارت عليها فرنسا في كثير من اتفاقاتها بشأن مراكش .

لا شك ان المرحلة التالية قد واجهت ديلكاسيه بصعوبة اكبر ، فمن ١٩٠٢-١٩٠٤ وهو يجري محادثات مع كل من اسبانيا (١) وبريطانيا . وكلتا الدولتين ذات مصالح وصلات قديمة بمراكش . وقد اثير موضوع مراكش مع اسبانيا ، اولا بمناسبة تخطيط حدود ريو دورو سنة ١٩٠٠ .

ولم في تلك المفاوضات الى فكرة التقسيم ، الا ان هذا الموضوع لم يثر بصورة جدية قبل سنة ١٩٠٢ حين قدم ديلكاسيه بشأنه مشروعا مفصلا . وقد ركز في هذا العام على مفاوضاته مع اسبانيا ، ومع انها لم تكن تحتل مركزا دوليا نستطيع بواسطته ان نعرفل أعمال فرنسا ، الا ان تمسكها بالسيطرة على مراكش كان امرا تقليديا ومن الممكن ان تتفق مع بريطانيا او غيرها من الدول الكبيرة في معارضة فرنسا .

وقد تأسست في مدريد سنة ١٨٨١ ، جمعية الدراسات الافريقية التي قامت بالدعاية للسياسة الاستعمارية ، واوحت الى بعض النواب في الكورتيز ، بان يطلبوا ان اى اعتداء من الخارج على ارض مراكش ، يعتبر تهديدا لاسبانيا ذاتها . وقد انتشرت الجالية الاسبانية في بعض الوانى المراكشية كما شاع استخدام الدورو اى العملة الاسبانية . وحسب اتفاقية سنة ١٨٦٠ فتحت البلاد للمبشرين الاسبان ، ومع ذلك فان اسبانيا كانت تأتي من حيث المعاملات التجارية في الدرجة الرابعة : وذلك لان علاقات اسبانيا مع مراكش قامت اساسا على فكرة القهر والصلبية : مما اورث روح الكراهية بين الشعبين :

ويعتبر المشروع الذي اقترحه ديلكاسيه على حكومة مدريد سنة ١٩٠٢ كسبا كبيرا لاسبانيا ، بالرغم من ان تلك الحكومة لم تفهمه على هذا النحو لاعتقادها بتفوق مركزها على الدول الاخرى في مراكش ، ويقوم المشروع

(١) نشرت معظم الوثائق الخاصة بهذه المفاوضات :  
اولا : من طرف الحكومة الفرنسية في مجموع الوثائق الدبلوماسية المشار اليها اختزالا (D. D. F.) . كما نشرت وثائق متعلقة بمراكش على حدة بعنوان .

Affaires du Maroc 1901 — 12.

ثانيا : مجموعة الوثائق البريطانية المعروفة . —  
British documents for the origin of the war 1898 — 1914.

على مبدأ انفراد فرنسا واسبانيا بالمسألة المراكشية . وفي حالة وقوع تغيير لوضع السلطنة . تقسم الدولتان البلاد على اساس النفوذ الاقتصادي . او الحماية . او الاحتلال العسكري حسب الظروف .

ويمنح مشروع التفسير اسبانيا منطقتين كبيرتين : المنطقة الشمالية ، وتمتد من ودي سيو على الاطلس حتى المولوية ، وتضم فاس وتازة . والثانية في الجنوب وتمتد من ريودورو ( الصحراء ) الى خط ٣٦ شمالا في جبال الاطلس . ويدخل فيها ميناء اغادير ووادي نون ودرة . وضلاوة على ذلك تعترف مقدمة المشروع بالعوامل الصنيعة التي تبرر ادعاءات اسبانيا في مراكش وهي الجوار والجيوب القديمة . وحق اسبانيا في ان تعوض مستعمراتها الامريكية التي فقدتها في الحرب مع الولايات المتحدة بأخرى في افريقيا . واخيرا يقر المشروع مبدأ جيباد طنجة وسرية الاتفاق (١) .

وفي هذه الاثناء تولى سيلفلا رئاسة الحكومة في اسبانيا . وكان شديد التحمس للتفاهم مع فرنسا على تلك المسألة ، فلم يكتف بما ورد في المشروع من وعد بالتأييد الدبلوماسي . اتما كان يريد ان يحصل على تمهد من الحلف الروسي الفرنسي بالتأييد الى حد خوض الحرب اذا لزم الامر . وهكذا فوث الاسبان على انفسهم فرصة لن تتكرر ، فيمرور الوقت زالت عقبات أخرى امام فرنسا وتقوى مركزها بالنسبة لمراكش بعد الاتفاق الودي ، فلم يجد دلكاسيه ضرورة في اعطاء اسبانيا جميع تلك الامتيازات بل قيل ان مشروع سنة ١٩٠٢ لم يكن جيدا . وانما كان هدف ديلكاسيه فقط هو ان يكون لديه سند قوى اذا فشل في التفاهم مع بريطانيا .

وفي اسبانيا ذاتها دعا فريق كبير من الساسة الى ضرورة التفاهم مع بريطانيا ايضا . ومن الافضل التأكد من الحصول على الفتيمة ، حتى ولو كان ذلك في جزء اصغر من البلاد المراكشية .

## - ٢ -

### الاتفاق الودي ١٩٠٤

بينما كان ديلكاسيه يتفاوض مع الحكومة الاسبانية ، بدا كامبون في صيف ١٩٠٢ بمفانحة الحكومة البريطانية بخصوص المسألة

(1) D. D. F: serie 2 Tom. I. N. 333.

المراكشية - ولم يكن الاتفاق معها امرا سهلا ، سيما وان التنافس الاستعماري ادى الى وقوع عدة ازمات بين البلدين - كان اقربها ازمة فاشودة سنة ١٨٩٨ ، ثم تلك الشماعة التي ابداهها الفرنسيون تجاه كوارث الانجليز في حرب البوير .

وكانت بريطانيا ما تزال تحتل المكان الاول في تجارة مراكش الخارجية - ففي سنة ١٩٠٠ بلغت قيمة المبادلات التجارية بينها وبين مراكش ٢٤ مليون فرنك مقابل ٢٠ مليون لفرنسا . ولم ترجح كفة الفرنسيين الا بعد سنة ١٩٠٦ ومع ذلك فقد ظلت انجلترا ثانية الدول الاوربية من حيث قيمة التبادل التجاري مع مراكش . ففي سنة ١٩٠٨ بلغ نصيبها من تجارة مراكش الخارجية ٣٢٪ ، بينما قفزت فرنسا الى ٤٥٪ ، مع ملاحظة التجاوز عن المعاملات التي تتم عبر الجزائر فان جزءا كبيرا منها لا يدخل تحت الاحصاء لاعفائه من الضرائب الجمركية .

والاساس الثاني لاهتمام بريطانيا ، استراتيجي ، يتمثل في محافظتها على وضع طنجة حتى ان ممثلها في تلك المدينة هي : كان يسمى نفسه حارس بوابة المتوسط . اذن فان فكرة اعطاء طنجة وضعا دوليا ثبت منذ بدء تلك المحادثات الانجليزية الفرنسية وهذا علاوة على ان السلاطين اعتادوا ان يلجأوا الى بريطانيا في ازماتهم السياسية فكانوا يرغبون في توطيد الصلات معها . وقد اشرنا الى اختيارهم لهاري ماكلين البريطاني ليكون مدربا للجيش المراكشي . لذلك شكنا كامبون عندما بدأ بطرق المشكلة ، من ترسب النفوذ الانجليزي في البلاط المراكشي وقال ، ان مصالح بريطانيا في مراكش تقتصر على امرين : الميدان الاقتصادي ، والاستراتيجي الذي يتمثل في المحافظة على حياد طنجة . اما مصالح فرنسا فسياسة واقتصادية معا .

واذا كانت بريطانيا لا تعيل استيلاء اي دولة اوروبية على طنجة ، فان استيلاءها هي عليها سيؤدي الى تكتل جميع الدول المهتمة بمراكش ضدها ، وعندها فان حياد طنجة هو خير حل . وفي نظير ذلك الحياد يجب على بريطانيا ان تعترف بتفوق مصالح فرنسا في مراكش ضمن مبدأ المحافظة على الوضع الراهن . اجاب لانزدون بان ماكلين مجرد مدرب يمكن طرده ، وسلم بحق فرنسا في الاهتمام بمراكش نتيجة الجاورة ، ولكنه اعترف عن التقيد بشيء نظرا لانشغال البرلمان .

وعندما استؤنفت المحادثات في نهاية عام ١٩٠٢ وبداية ١٩٠٣ كانت الاوضاع الدولية قد تحولت لصالح بريطانيا . فانتهت حرب البوير وتم

التحالف البريطانى اليابس . وانصرفت روسيا الى الاهتمام بالشرف  
الاقصى . ويبدو ان اعجاب ادوارد السابع بمجتمع باريس ، وزيارته  
للعاصمة الفرنسية فى مارس ١٩٠٣ . قدمت مناسبة طيبة للتوصل الى  
تفاهم . وقد شعر الانجليز بأنه رغم تحسن مركزهم الدولى فان فرنسا  
تتمتع بوضع ممتاز فى مراكش باعتبارها دولة قوية تستطيع ضبط الأمن  
فى تلك البلاد المضطربة سيما بعد وقوع ثورة بو حمارة الخطيرة ، هذا بجانب  
انفراد فرنسا بتقديم القروض . فمن الخير لبريطانيا ان تتفق على المسألة  
المراكشية اذا كان ذلك يحقق لها فائدة فى منطقة أخرى .

وحسب الوثائق الانجليزية بدأ لانزدون فى صيف ١٩٠٣ يفتتح  
الحكومة الفرنسية فى امكان ربط المسألة المصرية بموضوع مراكش فى  
الميدانين السياسى والاقتصادى . ولكن الوثائق الفرنسية تنفى ان يكون  
ديلكاسيه قد قبل بحث المسألة المصرية من حيث اوضاعها السياسية .  
وفى هذه الأثناء تدخل كرومر المعتد البريطانى فى مصر كمنصر جديد فى  
تلك المحادثات ، فحث لانزدون على أهمية تسوية المسألة المصرية مهما  
كلف ذلك من تنازلات فى مراكش .

وحتى ذلك الوقت كانت نظرية ديلكاسيه هى ان فرنسا لا ترغب فى  
جعل مراكش مستعمرة على الأقل فى الجيل الحاضر ولا سيما انها  
استت امبراطورية استعمارية كبرى لم تستوعبها بعد . اذن فتدخل  
كرومر هو الذى حول وجهة المفاوضات من فكرة تقسيم نفوذ الى مبدأ  
احتمال تغيير الوضع الراهن . او بعبارة أخرى التمهيد لفكرة وضع  
الحماية على كل من مصر ومراكش . وقد برهن كرومر على نظريته على  
النحو التالى (١) .

ان مراكش تهوى بسرعة ومصيرها هو الوقوع فى يد دولة أوربية .  
ولا يؤخر ذلك سوى تنافس تلك الدول . ولا شك انه اذا انهالت حكومة  
مراكش فجأة فان فرنسا لن تدع الفرصة تفلت منها . ولما لم يكن فى نية  
الحكومة البريطانية ان تستوى على مراكش . ولما كانت هذه الحكومة  
تعترف بأن اسبانيا ليست قادرة على القيام باستعمار مراكش وحدها .

اذن فمن الأفضل ان تعترف لفرنسا بجميع مطالبها مقابل عدة  
شروط وهى : حياد طنجة . وحرية التجارة البريطانية فى مراكش ،  
وتخصيص منطقة من البلاد لاسبانيا . وفوق ذلك كله انهاء المراقيل التى  
يقبها الحلف الفرنسى الروسى فى وجه الإدارة البريطانية فى مصر .

---

(1) B. D. W. Vol. 2 N 359.

قبلت فرنسا على كل حال ربط المسألة المصرية بمسألة استعمار أفريقيا . وحينئذ عرضت الحكومة البريطانية مطالبتها في مصر وهي :  
« الاشراف على المشروعات الاقتصادية ، والفناء الرقابة المالية الدولية » .  
وتعترف بريطانيا لفرنسا في نظير ذلك بالانفراد بالاصلاحات اللازمة في مراكش .

اجاب ديلكاسيه على هذه العروض بقوله « انكم تعدوننا بميزة قد تقوم دونها عقبات دولية ، اما في مصر فان بريطانيا تستفيد مباشرة من تنازلاتنا » . ورد الوفد البريطاني بان الدول حقوقا تقليدية في مصر ، كالامتيازات وهي في ذاتها معرقل للادارة البريطانية .

اما نقطة الخلاف الثانية فتتعلق بحدود المنطقة الساحلية المحايدة . فطالب الانجليز بان تمتد من الجزائر حتى مزغان ، بينما رأى الفرنسيون ان تقتصر على المنطقة المتاخمة لمضيق جبل طارق . وسرى ان هذه المسألة قد حلت حالا وسطا بتخصيص منطقة محايدة في طنجة ، وتحديد منطقة النفوذ الاسبانية . كذلك اصر الفرنسيون على تحديد المدة التي تستمتع خلالها بريطانيا بحرية التجارة . وعلى العموم كان الانجليز يعتقدون بانهم تساهلوا كثيرا نظرا لان مصر بأيديهم فعلا . بينما ان مراكش تشكل كسبا جديدا لفرنسا . ولكنهم لم يأسفوا اذ سويت المسألة المصرية وكفت فرنسا عن معارضة الاحتلال .

وقع الاتفاق الودي في ٨ ابريل ١٩٠٤ وهو يشمل تسوية خلافات استعمارية في مناطق اخرى . وسنتناول هنا البنود الخاصة بمراكش (١) .  
وللاحظ ان بعض البنود قد ورد في القسم العلني من الاتفاق وبقي بعضها الآخر سرا حتى سنة ١٩١١ .

وتشير البنود العلنية الى ان الاتفاق يتعلق فقط بمسألة الاصلاحات الادارية والاقتصادية وغير ذلك ، فيكون لبريطانيا مطلق الحرية في مصر بدءا الصدد . وفرنسا نفس الحرية في مراكش . ولكن تعهد الدولتان بعدم تغيير الوضع السياسي الراهن في البلدين .  
وبعد ان تعهدت فرنسا في المادة الاولى بعدم المطالبة بتحديد موعد لانهاء احتلال مصر ، تملن في المادة الثانية انها لا تنوى تغيير الوضع في

---

(١) نشر هذا الاتفاق في اماكن عدة وكان موريل من اسبق الذين جمعوا الاتفاقات السرية الخاصة بمراكش ونشرها سنة ١٩٢١ .  
Morel. Morocco in Diplomacy Appendix 3-4.

مراكش . وتعترف بريطانيا بأن هذا الأمر يعنى فرنسا بصفة خاصة باعتبارها الدولة المجاورة . على أن تحافظ على النظام في تلك البلاد وأن تقدم المساعدات لجميع الإصلاحات الإدارية والمالية والاقتصادية والعسكرية اللازمة . وتعلن بريطانيا أنها لن تعرقل هذه الإجراءات بشرط ألا يمس ذلك بحقوقها الناجمة عن المعاهدات والمعرف بما في ذلك التجارة والملاحة في الساحل على ما كانت عليه سنة ١٩٠١ .

وتؤكد المادة ٤ تمسك الدولتين بمبدأ حرية التجارة في مصر ومراكش وعدم فرض رسوم استثنائية فيهما لمدة ٣٠ سنة وإنما تستأثر كل دولة بامتيازات المشروعات ذات المنافع العامة ، بينما يكون لموظفي الدولتين حق المساواة في المعاملة بمصر ومراكش .

وتتعهد الحكومتان في المادة ٧ بمراعاة حياد مضيق جبل طارق فلا تسمحان بإقامة تحصينات على الساحل الممتد من مليلة حتى المرتفعات الواقعة على الفرع الجنوبي لنهر سيبو ، باستثناء مدينة مليلة ذاتها والحصون الإسبانية القائمة حاليا .

وتفصل المادة ٨ وضع إسبانيا على النحو الآتي : نظرا لشعور المصادقة التي تكنها الدولتان نحو إسبانيا فإنهما تراعيان مصالحهما في مراكش المترتبة على الجوار والجيوب . ولذا ستقوم فرنسا بالتفاهم معها بهذا الشأن ، ثم تبلغ ما تصل اليه من اتفاق الى الحكومة البريطانية . وأخيرا تمهدت الدولتان بتبادل التأييد في المجال الدولي عند نظر المسائل المصرية أو المراكشية .

أما القسم السرى فيصرح بالاحتمالات التي قد تنشأ عن تغيير الأوضاع الراهنة ففي حالة اضطراب إحدى الحكومتين لتغيير سياستها في مصر أو مراكش ، تبقى بعض المبادئ التي اتفق عليها قائمة مثل حرية التجارة وحياد طنجة . كما تمهدت الدولتان أنه في حالة تغيير نظام الامتيازات في مصر لفرنسا اتباع نفس الإجراءات في مراكش .

وتحدد المادة ٣ من الاتفاق السرى المنطقة الساحلية التي يمكن أن تشمل الى الإدارة الإسبانية في حالة ما إذا كف السلطان عن ممارسة سلطاته فيها . وفي هذه الحالة لابد أن تلتزم إسبانيا بمبدأ حرية التجارة وعدم إقامة التحصينات حسب المادة ٧ ، وعدم التنازل عنها لطرف ثالث . وأخيرا في حالة عدم موافقة إسبانيا على هذا التصريح فإن الاتفاق يظل ساريا .

نقد ازال الاتفاق الودى اخطر عقبة دويه امام فرنسا ومهد لها كي  
تفرض رغباتها على اسبانيا ، وظهر تماسك الدولتان تماما اثناء مؤتمر  
الجزيرة وخلال ازمة اقادير ، مما مكن فرنسا من التغلب على المعارضة  
الالمانية . ومما يسترعى الانتباه انه بينما سلمت الدولتان الاستعماريتان  
بارتباط مشكليتهما ، اغفل كل من الوطنيين فى مصر ومراكش فكرة التعاون  
فيما بينهما ، واخذ كل فريق يحتج على الاتفاق الودى داخل محيطه  
الخاص .

واذا كانت تسوية المنافسات الاستعمارية هى منبت فكرة الاتفاق  
الودى ، فقد صار له بعد ذلك مفعزى بعيد فى تاريخ كل من  
بريطانيا وفرنسا . فيعتبر هذا الاتفاق نواة للكتلة الانجليزية الفرنسية  
الروسية التى حاربت المانيا فى الحرب العالمية الاولى .

### - ٣ -

#### التقسيم الفرنسى الاسبانى سنة ١٩٠٤

كانت الخطوة التالية بعد الاتفاق الودى هى التفاهم مع اسبانيا حول  
مناطق النفوذ . وبدأت المفاوضات بهذا الشأن منذ ١٨ ابريل ١٩٠٤  
وصادت غدة صعوبات فاحتجت اسبانيا اولا على صغر منطقة النفوذ التى  
تعرضها فرنسا بالقياس الى مشروع ١٩٠٢ خاصة وان التقسيم الجديد  
يخرج فاس وتازة من منطقتهم . واجاب ديلكاسيه بان فرنسا قد ضحت  
بمصالح اخرى للوصول الى مراكش ، ومن حقها ان تحصل على نصيب  
اكبر . ثم ان الاتفاق الودى لا يشير الى حقوق اسبانيا فى المنطقة الجنوبية  
وفرنسا مستعدة مع ذلك لاعطاء اسبانيا جزءا صغيرا فى الجنوب ، ولكن  
بدون اقليم السوس الكبير . ثم تساهل ديلكاسيه قليلا فى توسيع منطقة  
الريف رغم احتجاجات العسكريين الفرنسيين . واصبحت منطقة النفوذ  
المبدئية حسب اتفاقية سنة ١٩٠٤ توازى تقريبا  $\frac{1}{6}$  المنطقة الفرنسية .

اما نقطة الخلاف الثانية بالاصلاحات ، وحسب الاتفاق الودى تأخذ  
فرنسا منذ التوقيع على عائقها الاصلاحات المالية والادارية ... الخ .  
فمن المفروض ان تترك لاسبانيا تولى هذه الشؤون فى منطقتها . غير ان  
الاسبان فضلوا على ذلك المشاركة مع فرنسا فى كوندمنيوم اقتصادى او  
( سيطرة ثنائية ) على اقتصاد البلاد كلها . فابدى الوفد الفرنسى استعدادا  
للتساهل فى هذه المسألة . ولكن الخلاف احتدم حول نقطة اخرى وهى  
اصرار فرنسا على سرية الاتفاق ، فتسائل الوفد الاسبانى : كيف تستطيع



الحكومة مواجهة الكورتيز الخمس للتوسع في مراكش ؟ واعترض ديلكاسيه بأن اعلان الاتفاق سيثير مشاكل دولية ، فضلا عن ذلك لا يمكن التصريح بتقسيم بلد ، ما زال مستقلا رسميا ، الى مناطق احتلال . واقترح ان يطلع رؤساء الاحزاب بصورة ودية على الاتفاق . واخيرا حل الخلاف بتجزئة الاتفاقية بين تصريح علني وبنود سرية .

وقعت الاتفاقية في ٢ اكتوبر ١٩٠٤ وجاء القسم العلني مقتضيا (١) . فهو يشير الى اتفاق الحكومتين على تحديد مدى حقوق كل من الدولتين في مراكش ، تلك الحقوق الناجمة عن ممتلكات فرنسا في الجزائر واسبانيا في الساحل . واعلنت اسبانيا تأييدها للاتفاق الودي بما في ذلك البند الخاص باحترام سيادة السلطان وسلامة لوازمه .

اما القسم السري فيفصل معنى تلك لحقوق ، وذلك بتقسيم مراكش الى منطقتي نفوذ وتخطيط حدود كل منطقة . وتمهد اسبانيا بعدم التصرف في منطقتها خلال ١٥ سنة الا بموافقة فرنسا . وبذا أصبحت المحافظة على الوضع الراهن في مراكش امرا مستحيلا امكن لاسبانيا استعمال حقها في العمل طبقا لهذا الاتفاق ( مادة ٣ ) . وتمهد بنود الاتفاق الاخرى كثيرا من مبادئ الاتفاق الودي . كتعهد اسبانيا بعدم التنازل عن جزء من منطقتها لطرف ثالث ، والاعتراف بوضع طنجة الخاص وتحديد المنطقة المحايدة فتتمدد عند نقطة تقع على بعد ٣٠ كم جنوب شرق مليلة .

كما نص الاتفاق على اشتراك البلدين في المشاريع الاقتصادية ، وعلى حرية انشاء المدارس وتداول العملة الفرنسية والاسبانية في كلتا المنطقتين ، وأكدت المادة ١٦ صفة الاتفاق السرية ، فلا يجوز نشرها الا بعد التشاور او انقضاء ١٥ عاما .

كان هذا الاتفاق نقطة ثلاثة احزها دلكاسيه في سياسته الرامية الى احاطة مراكش بالاتفاقات الثنائية مع الدول الاستعمارية . وقد استعد بعد ذلك للضغط على حكومة فاس حتى ترضخ لاساءة التدخل ، لولا ان ظهر عنصر دولي جديد وهو تدخل المانيا في المشكلة ، ورغم ان الاهداف الحقيقية لسياسة كل من فرنسا واسبانيا ظلت سرا في الاتفاقات السابقة الا ان التصريحات العلنية قد اثارت الشكوك في المجال الدولي ، وفي مراكش فانها شعر الوطنيون بوجود مؤامرة لا يعرفون مداها بالضبط . ولذلك رحبوا بظهور المانيا في الميدان .

---

(1) Morel Appendix 8-9.

## تدخل للتيا

ظهرت ألمانيا متأخرة بين الدول الأوروبية الأخرى التي كانت على علاقات اقتصادية بمراكش خلال القرن التاسع عشر ، ولذلك كان مرقفها سلبيا في مؤتمر مدريد فكانت تعليمات بسمارك بأن يساير الوفد الألماني وجهة النظر الفرنسية . ومنذ سنة ١٨٨٦ لوحظ تردد السفن الألمانية على موانئ مراكش الجنوبية مما يدل على أن هذا التردد انما جاء نتيجة تحول بسمارك الى السياسة الاستعمارية ، وحصول ألمانيا على التوجو والكاميرون في غرب أفريقيا ، فأصبح شاطئ مراكش الغربي واقعا في طريق الملاحة البحرية الى هاتين المستعمرتين ، ومن جهة أخرى أسست ألمانيا مفوضية في طنجة سنة ١٨٧٣ .

وعندما تولى ولهم الثاني الحكم ، أرسل مولاى الحسن سفارة للتهنئة بهذه المناسبة ومن الواضح انها تتمشى مع سياسته الرامية الى الموائمة بين القوى الطامعة . وقد رحب الإمبراطور بالبعثة ، وأرسل الى السلطان يخبره بأنه يستطيع الاعتماد عليه . وأعقب ذلك توقيع معاهدة تجارية سنة ١٨٩٠ منحت ألمانيا الامتيازات التي تتمتع بها الدول الأخرى ، ومن بينها حرية إقامة البيوت التجارية في جميع الموانئ .

ومع ان الألمان كانوا مبتدئين في تجارة مراكش ، الا أنهم اظهروا براعة في التعرف على الذوق الوطني ، ولذلك نمت تجارتهم بسرعة . ففي سنة ١٩٠١ بلغت قيمة صادرات ألمانيا الى مراكش ٢٥ مليون مارك ، ووارداتها ٤ مليون . وفي سنة ١٩١١ وصلت الى ٢٥ مليون مارك . وهو ما يعادل ١٣٪ من تجارة مراكش الخارجية . وعلى ذلك فقد ظلت ألمانيا متأخرة بكثير عن فرنسا وانجلترا في هذا الميدان ، ولكنها على كل حال كانت في المرتبة الثالثة (١) . وقد أثار هذا النشاط اهتمام الحزب الاستعماري وأصبح الاعتقاد السائد بين الصناع الألمان هو أن مراكش تضم كثيرا من المواد الخام اللازمة لهم . ولا شك أن الإنجليز قد راعوا تزايد تجارة ألمانيا في موانئ الجنوب حينما اقترحوا أثناء محاولة التقارب مع ألمانيا ، وضع بعض تدابير المراكشية تحت تصرفهم فلما تبدلت الاتجاهات الدولية سنة ١٩٠٤ أدرك الحزب الاستعماري الألماني قرب وقوع

(١) اهتمت كاتبة أمريكية بالجانب الاقتصادي في رسالتها عن أزمة

أغادير انظر :

Barlow-the Agadir Crisis.

مراكش فى يد دولة او اكثر من الدول الاستعمارية الاخرى . ونبها حكومتهم الى ان هذا الوضع سيؤدى الى القضاء على مبدأ حرية التجارة القائم فى مراكش . وتصادف ذلك مع وصول وفد مراكشى الى برلين يستحث حكومتها على مساعدة السلطان ازاء الدول الطامعة ، اثر تردد انبساط الاتفاقات . ولم تكن هذه هى المرة الاولى التى يفكر فيها السلطان فى الاستعانة بالمانيا ، فقد اشرفنا الى سفارة من هذا النوع جاءت الى برلين سنة ١٨٩٠ .

وفى اثناء المفاوضات الفرنسية الاسبانية حاولت المانيا عرقلة التوصل الى اتفاق دون ان تحقق هدفها وفى نفس الوقت لم تستجب لرغبة السلطان حينما وصل وفد مراكش الى برلين سنة ١٩٠٤ ؛ بل انتظرت حتى لاحت الفرصة المناسبة ، وكانت هذه الفرصة هى هزيمة روسيا ، اكبر حليف لفرنسا ، فى الحرب مع اليابان اوائل سنة ١٩٠٥ .

كان الامبراطور فى هذه الاثناء يقوم برحلة فى البحر المتوسط ، فحنه المستشار بيلوف على التوقف فى طنجة للاعلان عن سياسة المانيا الجديدة .

وفى العاصمة الدبلوماسية لمراكش ، القى ولهم الثانى فى ٣١ مارس ١٩٠٥ خطابا امام مندوب السلطان الذى جاء لاستقباله ، اعتبرته الحكومة الفرنسية تهديدا خطيرا للمكاسب التى احرزتها . فقد جاء فى الخطاب « ان هذه الزيارة موجهة الى السلطان صاحب السيادة والاستقلال التام فى بلاده ، واني امل ان تفتح مراكش ، فى ظل سيادته الكاملة ، للمنافسة التجارية السلمية الحرة لجميع الأمم دون احتكار او استثناء ثم اعلن ان المانيا مصممة على ان تحمى مصالحها » .

كان خطاب طنجة مؤذنا بتحول جوهرى فى السياسة الالمانية ولكن ديكلاسية : راي المضى فى سياسته دون التأثير بتصلب المانيا ، فاخذ بعد لارسال الاساطيل الى سواحل مراكش ، حتى يجبر السلطان على قبول الاصلاحات التى اصبح من حق فرنسا الاشراف عليها حسب الاتفاق الودى . بيد ان السلطان قاوم ، ولقى تشجيعا من المانيا على هذه المقاومة بحجة الدفاع عن مبدأ الباب المفتوح لجميع الدول كى تتنافس على المشروعات الانشائية . وهنا وقع خلاف بين ديكلاسيه ورئيس الوزراء زوفيه الذى خشى من ان يؤدى التشدد فى المسألة المراكشية الى الحرب . ولكن ديكلاسيه كان يعتقد بان الحلف البريطانى سيكون رادعا لالمانيا ، والا فلا بأس من المخاطرة ولذلك تمرض لهجوم من النواب اليساريين الذين احتجوا على توريط فرنسا فى الحرب ، من اجل مصالح استعمارية .

ولما كان اصحاب هذه المصالح انفسهم قد انتقدوا ديلكاسيه من قبل بسبب اشراكه اسبانيا فى الاصلاحات ، فقد تخرج مركز وزير الخارجية وقدم استقالته فى اوائل مايو . وقبل روفيه هذه الاستقالة ، فقيل بأنه ضحى بوزير الخارجية ارضاء لالمانيا .

وعندما اخذ روفيه على عاتقه الشئون الخارجية اضطر الى الاستمرار على سياسة سلفه . فقد لاحظ من جهة ، ان استقالة وزير خارجيته نتيجة التهديد الالماني بشكل هزيمة اديبة لفرنسا . ومن جهة اخرى اعتقد بأن حكومة مراكش ستصبح اكثر جرأة على المعارضة . وفلا لم ينقض شهر مايو حتى ابلت حكومة مراكش فرنسا رفضها وضع جميع الاصلاحات المقترحة تحت اشرافها ، معتدلة بأن مجلس الأعيان لم يعطى السلطان الحق فى منح هذه الامتيازات ، ولا يستطيع السلطان مخالفة رغبات المجلس واتمعت ذلك باقتراح بعقد مؤتمر دولي للنظر فى وسائل تنفيذ الاصلاحات وتوفير النفقات اللازمة لها (1) .

وسرعان ما اعلنت المانيا عن تأييدها لفكرة عقد المؤتمر . وتحير روفيه بين التنازل عن المكاسب التى احرزها فى الاتفاقات السابقة ، وبين المخاطرة بالحرب مع المانيا . ولذلك حاول ان يوسط تيودور روزفلت فى النزاع دون حدود . وجس نبض بريطانيا فوجدها مستعدة لتأييد فرنسا الى ابعد الحدود . ولكنه كان يعلم ان خوض الحرب من اجل المسألة المراكشية لن يكون مقبولا لدى الراى العام الفرنسى ، فان لسان حاله يقول « اذا كنا قد تجنبنا الحرب مع المانيا من اجل الانزاس واللورين افليس من باب اولى ان نتجنبها من اجل مراكش ؟ كذلك مال روفيه الى محاولة التفاوض مع المانيا بخصوص هذه المسألة .

عرض روفيه أولا على الحكومة الالمانية بعض الامتيازات المالية فى الدولة العثمانية ليصرف نظرها عن تلك المسألة ، ولكن وادولين السفير الالماني فى باريس امر على تأييد مراكش فى ضرورة عقد مؤتمر دولي ينظر فى الامتيازات الاقتصادية ، واذا لزم الامر فى اشراف دولي على قوات الأمن المراكشية . وبعد ذلك يمكن ارضاء فرنسا فى الطالب الاخرى .

اتصب الخلاف حول مبدأ عقد المؤتمر . فحاول روفيه ان يقتنع المانيا بأنه اذا كانت قد قبلت مبدأ الاتفاق على جدول أعمال المؤتمر ، افليس من الأفضل الاتفاق على المشكلة برمتها بواسطة محادثات ثنائية ؟

(1) Morel Appendix 5-6.

رفض رادولين هذه الفكرة وقال انه لابد من قبول مبدأ المؤتمر أولا .  
ثم بعد ذلك يمكن التسليم بمصالح فرنسا فتستطيع القيام بالإصلاحات التي  
ترغب في ادخالها او اخذ مسئولية لامن في المنطقة الشرقية وفيما عدا  
ذلك لابد من مساواة الدول .

سلم روفيه اخيرا بمطالب المانيا ، وذلك باعلان قبوله عقد مؤتمر  
في ٨ يوليو . وقرن الاعلان بنشر المذكرة الألمانية التي تعترف بمصالح فرنسا  
الخاصة في مراكش واعلن عن انسحاب البعثتين الألمانية والفرنسية من  
فاس حتى تتوقفسا عن الضغط على السلطان بخصوص الامتيازات  
الاقتصادية الى ان ينعقد المؤتمر .

## - ٥ -

### مؤتمر الجزيرة

اعتبرت المانيا انعقاد المؤتمر نجاحا كبيرا لسياستها ، لأنها يعنيها ليس  
هو المحافظة على استقلال مراكش ، بل توطيد مركزها الدبلوماسي في  
أوروبا . وليس جديدا على السياسة الألمانية اتخاذها المشاكل الاستعمارية ،  
مجرد أداة للضغط على الدول في ميدان العلاقات الأوربية . ويستتبع هذا  
الاتجاه في مناسبات عدة خلال تطورات المشكلة المراكشية . فندما أبدى  
السلطان انزعاجه للاتفاق الألماني الفرنسي طمأنه تاتينباخ المفوض الألماني  
في طنجة ، الى أن المانيا ترضى فرنسا مؤقتا الى أن ينعقد المؤتمر .

وبالرغم من أن بريطانيا وأسبانيا كانتا أشد من فرنسا معارضة لفكرة  
المؤتمر ، إلا أن معارضةهما انتهت بانتفاء المعارضة الفرنسية ، وذلك على  
أساس الفكرة السائدة وهي أن فرنسا هي الطرف المعنى الأول في المسألة  
المراكشية : وطبقا للمذكرة ٨ يوليو كان لابد من تفاهم المانيا فرنسا أولا على  
جدول أعمال المؤتمر ، فبحثت مسائل الخلاف الرئيسية وهي :

اولا : موضوع المحافظة على الامن وبهذا الشأن اصرت فرنسا على  
اخراج مسألة الحدود الجزائرية المراكشية باعتبارها مسألة خاصة انتهت  
تسويتها مع مراكش . أما أمن الموانئ التي تحتاج شواطئها الى اشراف أوربي  
فقد قبلت فرنسا تحديد الموانئ التي تخضع لهذا الإشراف بطنجة والعرائش  
والدار البيضاء والرباط . وهي تنوي أن تحصل على مركز ممتاز في هذا  
الإشراف . ويتعلق بهذا الموضوع خطر تهريب الأسلحة الى مراكش وضرورة  
اخضاعه لرقابة الدول .

ثانيا : موضوع المصرف المكلف بمنح القروض والإصلاح النقدي فاتفق على أن يكون دوليا . وطال الجدل حول امتيازات المشروعات الإنشائية الأخرى التي كان كل من تانباخ وتايندييه يتسابقان في فاس للحصول عليها ، ولا سيما مشروع بناء مرسى طنجة ، فادعى كلا الفريقين أن السلطان قد منحه له .

ثالثا : مكان عقد المؤتمر وقد اقترح السلطان طنجة وأيدته ألمانيا ، واعترضت كل من فرنسا وإسبانيا بحجة عدم توفر الأمن . واستقر الرأي على الجزيرة الخضراء ، وهي مدينة صغيرة على ساحل إسبانيا الجنوبي .

يرى الكتاب الألمان أنهم قد تساهلوا أثناء هذه المحادثات التهديدية لأنها تصادفت مع محاولة من جانب ولهم الثاني لإنشاء حلف قارى من ألمانيا وفرنسا وروسيا . وكان نيتهم اجتذاب فرنسا بواسطة التنازلات في مراکش ، إلا أن فكرة هذا التحالف لم تستمر طويلا .

حرصت فرنسا على أن تدعم مركزها في المؤتمر قبل انعقاده وذلك بالاتفاق مع حلفائها ، فجرت مشاورات مبدئية مع بريطانيا (1) لتسيق التعاون العسكري لمواجهة شتى الاحتمالات . وبالنسبة لإسبانيا روى التفاهم مقدما على بعض الأمور التفصيلية التي ستبحث في المؤتمر حتى يكون التضامن تاما بين البلدين . من ذلك مثلا إشراك الأموال الإسبانية في القروض والمشروعات . وكذلك إسهامها في الإشراف الدولي على أمن الموانئ وخاصة في المنطقة نفوذها ، وفي الرقابة البحرية المفروضة على تهريب الأسلحة . كما اتفق على أن تستأجر فرنسا بمكافحة تهريب الأسلحة على الحدود الجزائرية بينما تقوم إسبانيا بهذه المهمة على الحدود المشتركة مع الصحراء .

وكانت أهم مشكلة واجهت تلك المحادثات هي شرطة طنجة ، فهي تقع وسط منطقة النفوذ الإسبانية ، ولكن ضباطا فرنسيين قد استقدموا من زمن للإشراف على شرطة هذه المدينة . وأخيرا اتفق على مساهمة إسبانيا في أمن ذلك الميناء . وتقسيم الإشراف على الموانئ الأخرى بين الدولتين العرائش لإسبانيا . والدار البيضاء والرباط لفرنسا . وتم التوقيع على معاهدة بهذا المعنى في ٣ سبتمبر ١٩٠٥ (٢) .

(1) D.D.F. Scrie 2 T. 7

(2) Morel Appendix 11

انعقد المؤتمر في يناير ١٩٠٦ ومثلت فيه معظم دول مؤتمر مدريد .  
بالإضافة الى روسيا التي دعت بناء على اقتراح خليفتها فرنسا . وكانت  
الدول ما بين ملتزم للحيداد وهي غالبا الدول الصغيرة ، وبين مؤيد أو  
ميال لفرنسا . فمثلا حاولت الولايات المتحدة ان تلعب دور الوسيط  
ولكنها كانت اميل الى فرنسا ، والذي يعنيها من المؤتمر هو مبدأ الباب  
المفتوح . وكان هدف الانجليز هو المحافظة على الاتفاق الودي ولكن  
دون استشارة ألمانيا الى الحرب ، ومع ذلك فقد اتهمهم الوفد الألماني بأنهم  
فرنسيون اكثر من الفرنسيين . والدولة الوحيدة التي أبدت ألمانيا على  
طول الخط هي النمسا ومع ذلك لم تكن مراکش تعنيها مباشرة .

وترأس وفد مراکش في هذا المؤتمر . القرى ومحمد الطريس .  
وكانت تعليمات الوفد تقضى بأن يتخذ موقف المعارضة من أى قرار  
يمس استقلال مراکش ، وخاصة الزامها بضباط فرنسيين لتدوين  
الجيش . وكان عليه ان يطالب الدول بالا تعرقل حق مراکش في فرض  
الرسوم الجمركية في بعض الموانئ على الأقل لأنها الجورد الرئيسى الذى  
تستعين به الحكومة للاتفاق على قوات الأمن .

وظهر خلال المؤتمر كيف أن موقف ألمانيا يختلف تماما عن الوفد  
المراكشى الذى عول على تأييدها . كانت خطة ألمانيا هي عدم المطالبة  
بامتيازات خاصة لنفسها حتى تقنع الدول بمبدأ المساواة الاقتصادية .  
ولهم من ذلك منع فرنسا من الاشراف على الشرطة الوطنية لأن ذلك يعنى  
( تسليم مراکش لها ) . ولكن ألمانيا لم توفق في تحقيق خطتها .

اما تعليمات المندوب الفرنسى فكانت تقضى باستبعاد مسألة الحدود  
من المؤتمر ومعارضة أى محاولة لتدويل شرطة الموانئ سواء بفكرة اعطاها  
لدول صغيرة او محايدة، وانما تتولاها فرنسا باعتبارها ( دولة اسلامية (٢) ) .  
ومن تعليمات المندوب الفرنسى ايضا معارضة تدويل مكافحة تهريب  
الاسلحة فيقتصر على بلاده مع اسبانيا .

وبخصوص مصرف الدولة المقترح انشاؤه تقبل فرنسا اسهام  
الدول فيه ، على ان تحتفظ بالأغلبية في مجلس الادارة وبرئاسة هذا

(٢) قد يبدو هذا التعبير غريبا ، ومعناه في اذهان الفرنسيين ان  
فرنسا تحكم عددا كبيرا من الشعوب الاسلامية في مستعمراتها . والغرب  
منه انى سمعت سنة ١٩٥٤ اثناء المناقشات في الجمعية الوطنية  
الفرنسية ، أحد النواب يقول ان فرنسا ثانی دولة اسلامية وثانى قبل  
مصر ، على أساس تعداد رعاياها من المسلمين . المؤلف .

المجلس باعتبارها مالكة لأغلبية أسهم الدين المراكشي . وبقدر الإمكان يقتصر الباب المفتوح على التجارة دون المشروعات الانشائية .

اصطدم وفد ألمانيا وفرنسا في معظم الموضوعات التي بحثها المؤتمر ، ولا سيما في موضوعي المصرف والشرطة . فتسكح الألمان ببدا المساواة في مصرف مراكش المقترح واخضاعه لرقابة القناصل .

وسنرى أن فرنسا قد تساهلت في هذه النقطة بالذات . أما بالنسبة للشرطة فقد تثبتت بموقفها ورفضت جميع المشروعات الألمانية ، ومن أهمها اقتراح يجعل الشرطة خاضعة للسلطان على أن يتخذ ضباطا لتدريبه وقيادته من الدول الكبرى ، كل في منطقة محدودة ، أو ضباطا من الدول المحايدة لقوات الشرطة عموما .

وأوشك المؤتمر أن يتوقف بسبب هذه المشكلة ، فعرضت النمسا حلا وسطا ، قائلة بأن مسألة مراكش ثانوية ولا تستحق أن يتحطم من أجلها الانسجام الأوربي . وبدعو المشروع النمسي الى توزيع الاشراف على شرطة الواتى بين فرنسا واسبانيا على أن يعين مفتش عام للشرطة من بين الدول الصغيرة المحايدة وهو الذى يشرف على التنظيم الإداري ويقدم تقارير عن الأمن للسلك الدبلوماسي في طنجة .

حاول مندوب مراكش أن يوقف هذا التيسار الذى يتعارض واستقلال بلادهم ، فطالب بالنص على أن يكون ضباط الشرطة تابعين للسلطان وأن تكون التجربة محدودة في بعض الواتى لأكملها . حتى الولايات المتحدة اعترضت بأن المشروع يؤدي الى التقسيم الذى ينافي المبدأ العام المسلم به في المؤتمر ، ألا وهو المحافظة على استقلال مراكش . وقال الوفد الأمريكي أنه في حالة عدم الأخذ بمبدأ الدولية ، فمن الأفضل أن تشكل هيئة مختلطة من الأسبان والفرنسيين للاشراف على شرطة الواتى . وقد أخذ بهذه الفكرة جزئيا .

أصدر المؤتمر قراراته في أبريل ١٩٠٦ ، وهي وثيقة مطولة وتتألف من ١٢٣ مادة وتعرف بميثاق الجزيرة (١) . وجاء في مقدمة الميثاق أن هدف الدول المجتمعة هو المحافظة على الأمن ورخاء مراكش في ظل سيادة السلطان وسلامة أراضيه . ثم تعالج مواد الميثاق بعد ذلك الموضوعات الرئيسية الآتية :



اولا : امن الموانى . فتقرر تأليف قوة وطنية تتراوح من ٢٠٠٠ - ٢٥٠٠ جندي يشترك في تدريبها وقيادتها ضباط فرنسيون واسبان بحيث لا يزيد عددهم عن ٥٠ وتكون هذه القوة خاضعة للسلطان . ويتولى ضباط من الاسبان الاشراف في تطوان والمراكش . وفرنسيون في ثلاثة موان اخرى على الاطلس ، ومختلطون من النخبين في الدار البيضاء وطنجة . ويوافق السلطان على تعيين هؤلاء الضباط ويتولى رئاستهم من الناحية الادارية مفتش عام سويسرى ، وهو الذى يقدم التقارير ، للمخزن والسلك السياسى في طنجة ، عن مدى تقدم الامن .

ثانيا : تهريب الاسلحة ، فيحظر على اهل مراكش استيراد الاسلحة بدون ترخيص الحكومة . ولذلك يجب على المخزن ان يقدم بيانا الى الدول بما يحتاجه من تلك الاسلحة حتى تستطيع الدول ان تقوم بمكافحة التهريب برا وبحرا . وتتولى فرنسا وحدها الاشراف على مكافحة عبر الحدود الجزائرية . واسبانيا في منطقة الريف والجنوب . ويتعين من هذه القرارات كيف ان ميثاق الجزيرة يمتنى واتفاقيات التقسيم .

ثالثا : تأسيس مصرف دولة لما كثر يكون له امتياز اصدار سندات الحكومة التى تستخدم لتغطية نفقات الأشغال العامة ، وذلك بجانب القروض المالية . وللحكومة المراكشية ان تفرض من المؤسسات الاخرى علاوة على هذا المصروف . ولكن اذا تساوت شروطه مع المؤسسات فله الأفضلية . ويمثل مجلس ادارة المصرف المساهمين حسب نسبة الحصص ، ولا يقل رأس المال عن ١٥ مليون فرنك وينبع القانون الفرنسى في اعماله . ويعين المخزن مندوبا لمراقبة اعمال المصرف .

رابعا : الضرائب ، يجوز للحكومة المراكشية ان تفرض رسوما على الاشخاص المستوردة بما لا يزيد على ٢٥٪ من قيمتها ، وتحصيل رسوم اخرى بسيطة عن الأرصعة ورسوم بلدية بقصد تحسين المدن . وتبرى هذه الضرائب على المراكشين والاجانب على السواء . وفي نظير اخضاع الاجانب لتلك الرسوم يجوز لهم تملك العقارات في الموانى وعلى مسافة ١٠ كم حولها ، بدون اذن السلطان . اما فيما عدا ذلك فتستلزم موافقته .

خامسا : الجمارك ، وقد فصلها الميثاق تفصيلا دقيقا بحيث عين الرسوم بالنسبة لمختلف السلع مؤكدا مبدأ المساواة بين الدول في الاستيراد والتصدير . ولكنه اخضع مراكش في هذا الموضوع . كما في الموضوعات الاخرى ، للاشراف الدولى ، فقرر تأليف لجنة للاشراف على الجمارك من ٣ اعضاء يختار احدهم مصرف مراكش والآخر يختاره

السلك السياسى من بين احد القناصل الاجانب ، والثالث تعينه حكومة المخزن .

سادسا : المشروعات الانشائية والمنافع العامة ، وقد وضع الميثاق الاجراءات التى تضمن المساواة التامة بين الدول فيطرح كل مشروع فى مناقصة عامة ويصدر قرار بالشروط ويقدم للسلك الدبلوماسى فى طنجة . على ان يمارس السلطان السيادة الكاملة على المرافق العامة مثل العسك الحديدية والطرق .

يتضح من هذه القرارات ان فرنسا قد خرجت ظافرة بقط كبير من اهدافها وان لم تكن قد حققتها كلها ، ولا سيما بالوضع الذى كانت تريد فرضه على اقتصاديات مراكش . وحتى فى المجال الدولى قوى المؤتمر التضامن الانجليزى الفرنسى ومهد لاتفاق سنة ١٩٠٧ مع روسيا . والسبب فى ذلك هو انه كان لفرنسا هدف واضح تسعى وراءه بخلاف المانيا .

ومع ذلك فقد أعلن بيلوف المستشار الالمانى امام الرايخ ، ان المؤتمر كان نجاحا كبيرا لالمانيا . والسبب فى هذا الاعتقاد كما يلوح لنا هو ان مراكش كانت مجرد اداة فى نظر السياسة الالمانية . واذا كان المؤتمر قد اقر تدخل الدول فى عدة امور تنتقص من سيادة السلطان ، فان ذلك لم يعن المانيا فى شيء .

والواقع ان مراكش كانت اكبر خاسر من وراء هذا المؤتمر على خلاف ما كانت تتوقع ، ولم يستطع مندوبها ان يتبع المناورات السياسية التى وجهت المناقشات . ولذلك سرعان ما ظهر رد الفعل عنيفا فى الاوساط الوطنية .

## - ٦ -

### صدى الحوادث فى مراكش

راينا كيف كانت حكومة فاس تعاني منذ بداية القرن الحالى من الاضطرابات الداخلية فجاء التدخل الاجنبى ممثلا فى الاتفاقات ومؤتمر الجزيرة مشجعا لتلك الاضطرابات ومعطيا اياها الصفة الوطنية احيانا . وكانت الثورات الداخلية فى حد ذاتها معطلا لتنفيذ قرارات الجزيرة . فقد اصبح من المستحيل اصلاح مالية المخزن لان الضرائب التى قررها المؤتمر لم تنفذ ، كما ان رسوم الجمارك حجزت لتغطية الدين .

ومن شواهد هذا السخط الذى عم أنحاء البلاد : اتساع قوة الرسولي في الشمال وكان السلطان قد ولاه اقليم الفحص ، فاصبح يطلب بطنجة مما دعا الحكومة الفرنسية الى التفكير فى ارسال قوات لحماية المدينه ، ولكن المانيا اعترضت قائلة بأنه يجب موافقة السلك الدبلوماسى اولا . وعلاوة على ذلك ظهرت ثورات اخرى جديدة أهمها تلك الحركة الدينية التى قام بها ماء العيين فى الجوب . والتى هدفت الى تخليص مراكز من الضبط الاجنبى وايقاف التوغل الفرنسى فى موريتانيا .

شاهد آخر يتمثل فى مقتل الدكتور موشان بمدينة مراكز فى مارس ١٩٠٧ . وقد أثار الفرنسيون ضجة كبيرة حول مقتل هذا الطبيب بحجة ان الاهالى قد تنكروا لرسول من رسل الانسانية لديهم . والظاهر ان المراكشين قد ادركوا حقيقة ملموسة فى ذلك العصر وهى اتصال الطب بالسياسة . فضلا عن ذلك فان موشان عند ما عاد من اجازته الى مراكز اوائل سنة ١٩٠٧ ، اصطحب معه احد الجيولوجيين ، فانار رية السكان بكثرة تجواله حول المدينة . وانتهت فرنسا احد المستشرقين الامان بالتحريض على هذا الحادث .

ولم يكن هذا الاغتيال اول حادث من نوعه ، والجديد فيه ان فرنسا لم تكن كما كانت تفعل فى السابق بتقديم الاحتجاجات وطلب التعويض ، وانما سارعت فى تلك المرة الى احتلال مدينة وجدة متظاهرة بان ذلك اجراء مؤقت ريثما تجاب مطالبها . وهى مطالب تتجاوز حد المقول . فتمنح عزل باشا مراكز وسجنه بطنجة حتى يشرف المفوض الفرنسى على التحقيق ، ثم تنفيذ اتفاقية الحدود لسنة ١٩٠١ باشارك الفرنسيين فى لجنة مراقبة القسم المراكشى من الحدود . ومن بين المطالب ايضا عزل الادريس حاكم اقليم الادار لانه يساعد ماء العيين ، هذا علاوة على تعويض كبير لأسرة القتيل . ولما كانت حالة السلطان فى تدهور مستمر . وليس بوسعه مقاومة تلك المطالب ، فقد سلم بها جميعا .

وكما استغل حادث مقتل موشان لاحتلال الاقليم الشرقى ، تفرغت فرنسا بحادث آخر فى الدار البيضاء لتنزل قواتها فى الميناء ، وقضع مراكز بين شقى الرعى التى اخذت تطبق عليها شيئا فشيئا حتى انتهت بالحماية . وكان سخط اهل الدار البيضاء شديدا على الفرنسيين بسبب تصرفات المراقب الفرنسى للجمرك . وبينما كانت احدى السفن تنزل عددا من العمال الاوربيين الذين يعملون فى انشاء سكة حديد الشاوية ، هاجمهم السكان وقتلوا ثمانية منهم فى يوليو ١٩٠٧ . وعلى اثر ذلك احتلت فرنسا الميناء وادعت كما فعلت فى وجدة ان الاحتلال مؤقت ريثما تنفذ ثورات مؤتمر الجزيرة بخصوص شرطة الموانى . واشرك الفرنسيون عدة

مئات من الاسبان فى قوات الاحتلال التى اخذت تتوافد دون مقاومة طوال شهر اغسطس ، ولكن كان من الواضح ان الاسبان انما جاء بهم لجرد التغطية فقط .

ومما يسترعى الانتباه ان المانيا لم تعارض فى هذه العمليات : بل علق عليها يولوف مستشار الدولة قائلا « بأن تلك الاجراءات انما اتخذت لصالح جميع الدول المتحضرة » .

وشعر الوطنيون بأن الدول الاوربية تضامنت ضدهم . ووجدت مدينة مراكش فى عبد الحفيظ اخي السلطان عبد العزيز زعيما مناسباً للثورة . وكان عبد الحفيظ على خلاف مع اخيه منذ سنة ١٩٠٥ ، وهو يتخذ من مدينة مراكش مقرا له . فتوطدت صلته بماء العينين زعيم الجنوب ، واعتمد عليه فى توريته . ومن ثم اهتمام الحركة الوطنية بمشاكل الجنوب ، فكان من بين المطالب التى قدمتها استرجاع واحة توات .

ولما كان عبد العزيز قد عزل حاكم مدينة مراكش تنفيذا لرغبات فرنسا ، فقد ساعد بذلك على تصاعد تلك الحركة المعارضة التى انتهت باعلان عبد الحفيظ سلطانا فى اغسطس ١٩٠٧ فقد انعقد مؤتمر وطنى فى تلك المدينة وقرر المطالبة بطرد الاوربيين من البلاد . وتحديد المناطق التى يجوز لهم الاقامة فيها كما طالب بالغاء نظام الحميات والمكوس ومصرف الدولة ، وشرطة الموانئ الموضوعة تحت القيادة الاجنبية ، وعدم الاعتراف بالمعاهدات التى تمت بعد مولاي الحسن . وهى فى مجموعها من مقررات مؤتمر الجزيرة .

اعلن المؤتمر الجهاد وخلق عبد العزيز بعد ان ثبت عجزه ، ولجأ السلطان الى علماء القرويين باعتبار ان تقاليد مراكش تقضى باخذ موافقتهم على تولية السلاطين وخلقهم . واستصدر منهم فتوى بان الوقت ليس وقت جهاد ، وانه وحده هو السلطان الشرعى . ثم رأى ان يقوى مركزه بالتقارب من فرنسا فسمح لها بالاشراف على شرطة طنجة بل طلب اليها ارسال المدربين للجيش ، والتقدم فى الشاوية سيما وراء موانئ الاطلس اى فى اتجاه فاس . فمنح لذلك وسام فرنسا الرفيع ( الليجون دونير ) فكان ذلك بمثابة ( تميميد السلطان ) .

كان محتتم ان تسقط هيئة السلطان عبد العزيز ، حتى لدى العلماء الذين ابدوه عن غير اقتناع ولذلك اعلنوا خلعه فى ٣ يناير ١٩٠٨ . وكان السلطان قد غادر فاس الى الرباط فرارا من السخط الذى عم ضده

فى المدينة المتيدة • وقدم اعيان فاس مطالب تشبه الى حد كبير مطالب مدينة مراكش ، وتضيف اليها امرين هامين :

**الاول :** المطالبة بالاعتماد على دول المشرق الاسلامى المتقدمة •

**والثانى :** هو عدم التنازل عن شىء • او توقيع اتفاق مع الاوربيين بدون الرجوع الى الامة •

ونلمس فى هذه الحركة لمحات من الفكرة الدستورية حيث انها دعت الى تكوين مجلس شورى من الاعيان ، لان الحركة كانت تقوم على اكتاف كثير منهم من امثال الجلاوى والجندافى •

واصدر الوطنيون مجلة مخطوطة حيث لم تكن (١) الطباعة قد وصلت الى فاس بعد ، وذلك لترد على جريدة السعادة التى كانت تصدر فى طنجة وتؤيد السلطان عبد العزيز •

نودى بعبد الحفيظ سلطانا عند دخوله فاس فى يونيو ١٩٠٨ • ولكن عبد العزيز لم يستلم • فحاول ان يسترد عرشه مستندا الى تأييد فرنسا • واستعد للتقدم فى الشاوية التى تفصل فاس عن قواعد عبد الحفيظ فى الجنوب ، فالاشتراكيون وعلى راسهم جان جورس طالبوا بمساعدة عبد الحفيظ على تثبيت مركزه لانه رمز الوطنية والديموقراطية • بينما طالب ممثللا فرنسا فى مراكش وهما رينيو • وسانت اولير ، باستقلال تلك الظروف وتقديم المساعدة لعبد العزيز الذى وضع بلاده تحت سيطرة فرنسا • •

اما بيشون وزير الخارجية فقد وقف موقفا وسطا مؤداه تشجيع عبد العزيز بالمال فقط وتقوية حامية الدار البيضاء ، لكن دون تدخل عسكري لمناصرته • ومن ثم يش عبد العزيز فاعلن تنازله عن العرش فى أغسطس ١٩٠٨ •

حاول عبد الحفيظ فى بداية الامر ان يلتزم باهداف الوطنيين فوجه فى يناير ١٩٠٩ طلبا الى حكومة باريس بالانسحاب من الاماكن التى احتلتها ، وهو متأكد من ان الحكومة الفرنسية ( الجيدة ) لن تحول دون رغبات الامة المراكشية ، لان حق الامم ليس مقررا فى اوروبا فقط ، بل عند المسلمين ايضا • الا ان عبد الحفيظ لم يقم بشىء فى سبيل التقرب من العالم

---

(١) ابن كاتون : احاديث عن الادب المغربى •

الإسلامي . ويبدو ان فكرة الجامعة الإسلامية لم تحد صدى كبيرا عند المراكشيين لانقطاع الصلة بينهم وبين المشرق الإسلامي بسبب احتلال الجزائر منذ زمن طويل . ولم يلبث عبد الحفيظ ان تحول تحت ضغط فرنسا وفي سبيل الاعتراف بحكومته من الدول الأوروبية . الى حالة اخضوع تدريجيا .

## - ٧ -

### التفائل الاقتصادي والعسكري

عندما احتلت فرنسا وجدة والدار البيضاء وتقدمت في اقليم الشاوية عامي ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ ادعت بان هذه الاجراءات تتمشى مع مؤتمر الجزيرة باعتبار انه قد وكل اليها مع اسبانيا الاشراف على امن الموانئ . ومع ان في هذا الادعاء مغالطة ، فقد اغضت الدول الكبرى بما في ذلك المانيا العيين . ورات فيه ضرورة لحماية الجاليات الأوربية على اختلافها . ولكن ظهرت مشاكل جديدة بمناسبة تولي عبد الحفيظ السلطة فقد اعتقدت بعض الأوساط في فرنسا بان المانيا شجعته وتأييد هذا الاعتقاد عندما سبقت المانيا الدول الأخرى الى الاعتراف به .

وكانت الحكومة الفرنسية ترى بعد تنازل عبد العزيز الا تعترف الدول بالسلطان الجديد الا بعد تقديم الضمانات الكافية . واتفقت مع اسبانيا على تقديم مذكرة الى السلطان في سبتمبر ١٩٠٨ تحتوي على عدة مطالب كشرط للاعتراف وهي :

ان يعلن السلطان التخلي عن فكرة الجهاد ، وان يتعهد بقبول جميع المهادنات والمواثيق الدولية الخاصة بمراكش بما في ذلك قرارات الجزيرة . وان يتحمل نفقات الاحتلال . ودفع الغرامات التي فرضتها فرنسا على قبائل الشاوية نتيجة حوادث اندار البيضاء .

وبعد تردد آخر السلطان التسليم بهذه المطالب اعتقادا بان اعتراف فرنسا واسبانيا سيوطد مركزه . وسنرى كيف انه اخطأ التقدير ، لانه وهو الذي وصل الى العرش على اكثاف الوطنيين ، كان لابد ان يفقد دعائم حكمه نتيجة هذا الاستسلام .

وفي هذه الأثناء وقع حادث ادى الى زيادة التوتر الفرنسي الالمانى . وذلك حين ضلّت القوات الفرنسية أحد موظفي القنصلية الألمانية

بالدار البيضاء وهو يساعد بعض جند الفرقة الأجنبية على الهرب فقبض عليه ورفعت شكوى الى محكمة العدل الدولية .

لاحظ الألمان اذن ان سياسة التهديد أدت في المجال الدولي الى عزلتهم . وفي داخل مراكز الى تحسن مركز فرنسا باطراد . ولذلك حاولت الحكومة الألمانية تباع خطط جديدة تقوم على الملاينة . وجرت المفاوضات بين ممثلي الدولتين في طنجة . واتفق مبدئيا على ان تعترف ألمانيا لفرنسا بالتفوق السياسي في مراكز . ونتيجة لذلك تقتصر وظائف مدربي الجيش ورؤساء المصالح الفنية على الرعايا الفرنسيين . وفي حالة الخلاف مع مراكز . تلتزم ألمانيا الحياد اما في الميدان الاقتصادي فتتألف اتحادات صناعية ( كارتلات ) تمثل الراسماليين من البلدين . وتنسق فيها بينها الأشغال العامة .

يبد أن بعض شركات الامتياز الألمانية ذات النفوذ في الجنوب ، مثل شركة مانسمان احتجت على هذا الاتفاق وايدها بعض انصار حزب الوحدة الجرمانية ، الا ان الاتحادات الصناعية الكبرى القائمة في لوربا والتي كان يشترك فيها راسماليون من الجنيتين الألمانية والفرنسية ، تقلبت في النهاية ومهدت لتوقيع اتفاقية فبراير ١٩٠٩ وتضمن هذه الاتفاقية (١)، المبادئ التي سبق ان تفاهم عليها الطرفان في طنجة ومع ذلك فهي لم تضع حدا للمناقشات بين الراسماليين على امتيازات المشروعات في مراكز كل ما في الأمر انها دعت الى تنسيق العمل بين الشركات الفرنسية والألمانية . وهذا معناه التحول عن مبدأ الباب المفتوح والميل الى سياسة الاحتكار . وقبلا تطور هذا الوضع الى الاتفاق في العام التالي على توزيع المشروعات بين الدول بنسب محددة مما يخالف مبدأ المساواة المقررة . وبناء عليه تكونت اول جمعية دولية للأشغال العامة . ظفرت فرنسا بالقسط الأكبر من أسهمها ، ٥٠٪ وبسته مقاعد في مجلس ادارتها . واثت ألمانيا في الدرجة الثانية بـ ٢٦٪ وأربعة مقاعد في مجلس الإدارة . بينما منح الراسمال البريطاني ١٥٪ ووزع الباقي بين اسبانيا وإيطاليا والسويد بنسب ضئيلة (٢) .

وبينما أحرزت فرنسا هذا التفوق الاقتصادي في مجال المنافسة الدولية اذ بها تحزز كسبا آخر عسكريا واقتصاديا معا على حساب السلطان الجديد خلال عامي ١٩٠٨ - ١٩١٠ . وقد اشرنا الى ان عبد الحفيظ تردد بين عاملين . ارتباطه بالحركة الوطنية التي اتت به الى الحكم . وواقع

(1) Morel Appendix 14

(2) Barlow P. 105 S. q.

مركز مراكش وتزايد نفوذ فرنسا المستمر وقد حاول التوفيق بين الأمرين وذلك بإظهار النشاط للقضاء على الثورات الداخلية فتمكن من أسر بو حمارة وقتله . وأضعف شوكة الرسولى . وقدم طلبا الى فرنسا بحسب القوات المحتلة ، من الشاوية على أن يتمهد بضمان سلامة الجالية الأوربية ، ثم استقدم بعض المدرسين من الدولة العثمانية تلبية لرغبات الوطنيين .

ولكن فرنسا اشترطت قبل الانسحاب ان تطمئن الى فاعلية القوى المراكشية التى ستحل محلها ، والابقاء على الجند الوطنيين الذين لربوا تحت قيادتها أثناء احتلال الشاوية وكذلك الإبقاء على قواد هذا الاقليم الذين تعاونوا مع الاحتلال . كما انها اشترطت بالنسبة للمنطقة الشرقية الاحتفاظ ببعض مراكز الحدود داخل الاراضى المراكشية بعد اخلاء وجدة وان يبدأ السلطان فعلا فى تهدئة الجنوب للقضاء على حركة ماء العينين .

كذلك استغلت فرنسا ظروف السلطان المالية ، ففد ائى عبد الحفيظ الى الحكم والخزانة خاوية وديون مراكش تقدر بنحو ٧٠ مليون فرنك ، هذا علاوة على التعويضات التى كانت تطالب بها فرنسا ، ونفقات الاحتلال التى بلغت ٨٠ مليون فرنك . وقد عرضت فرنسا تقديم القروض اللازمة لمواجهة هذه الاعباء كلها ، ولكن فى مقابل ضمانات جديدة . منها الإشراف على الجمارك ووضع ٥٠٪ من الضرائب العقارية بالمدن . وايراد الاملاك الاميرية ورسوم الشاى والأفيون . تحت تصرفها لاستيفاء الديون .

ومضى عبد الحفيظ فى سياسة الاستسلام فوقع الاتفاقية وفقا لرغبات فرنسا فى مارس ١٩١٠ (١) تنص على مبدأ الانسحاب ، ولكن بالقيود التى اشرنا اليها . فتحفظت فرنسا بمركزين اماميين فى الشاوية وفى الحدود الشرقية ، وبدون تحديد مدة للجلاء . كذلك تمهد السلطان بطرد جميع المدربيين غير الفرنسيين من البلاد ومع ذلك فقد استاء العسكريون من فكرة الانسحاب . وعلق ليوتى قائلا « نعم مستحب : ولكن فى اتجاه فاس » . وكانت النتيجة ان العسكريين لم ينفذوا شيئا من الاتفاقية . كما ان الجنرال موانيه قائد منطقة الشاوية اخذ يتدخل فى منازعات القبائل ويجعل من نفسه حكما لفضها .

والواقع ان السياسة الفرنسية النشطة قد وجهها طائفتان : العسكريون والراسماليون . وهؤلاء الاخيرة هم الذين اسسوا لجنة الدراسات المراكشية منذ سنة ١٩٠٠ ، التى وان افادت التاريخ بنشر كثير من الابحاث . الا انها كانت تهدف اصلا لخدمة مصالح الراسمالية



الاستعمارية . وقد استفاد الراسماليون دون غيرهم من اتفاقية سنة ١٩١٠ باعتبار ان الضمانات العديدة التي نصت عليها كان من شأنها ان ترفع قيمة اسهم القرض الذي قدموه به . ذلك يبلّغ ٩٠ مليون فرنك . ومن هنا اصبح لدى جان جورس زعيم الفرع اليساري من الاشتراكيين دليل قوى بأن الراسماليين يستخدمون ابناء فرنسا في مراكز لخدمة مصالحهم الخاصة . غير ان هؤلاء الراسماليين من امثال تاردييه وكايو كان لهم نفوذ قوى في مجلس النواب . وقد صار كايو رئيسا للوزارة سنة ١٩١١ (١) .

خسيت اسبانيا ان يفوزها القطار . ففرنسا هي التي تستفيد وحدها من سياسة التدخل منذ سنة ١٩٠٧ . ولذا سمت اسبانيا لايجاد مبرر يسمح لها بتطبيق نفس السياسة في منطقة نفوذها . ولم يكن من المبرر التعلل بأبسط حوادث الشعب فتحتل اسبانيا بعض النقاط خارج سبتة . وتطالب بامتيازات اقتصادية في منطقة الريف وباقامة بعثة دائمة للفرنسيكان في فاس ودفع تعويض . واخيرا اجبرت عبد الحفيظ على توقيع اتفاقية على نمط اتفاقية مارس الفرنسية . فهي تنص على دفع غرامات مالية عن حوادث الريف . والمشاركة في الاشراف على جمارك مراكز في الشمال . واحتكار مناجم الريف ، وتولى ضبط من الاسبان تدريب قوات الامن في هذا الاقليم وانشاء منطقة مجردة من السلاح حول سبتة . وتسليم منطقة سالتا كروز في الجنوب .

فقد عبد الحفيظ هيئته مثل سلفه بسبب الاستسلام لاوروبا سنة ١٩١٠ وتحول انتصاره القدامى عنه . فالجلاوي زعيم الاطلس يشجع قبائل بني مطير البربرية على الثورة حتى دخلت مكناس واعلنت فيها البيعة للسلطان زين ، بل امتدت الثورة الى قبيلة الشراودة حصول العاصمة . وبات عبد الحفيظ منساقا في تيار الاعتماد على الفرنسيين لمواجهة تلك الثورات . فضباطهم هم الذين يقودون الحملات التي تجوب البلاد لجمع الضرائب : واصبح مانجان رئيس البعثة العسكرية الفرنسية ، قائدا لجيش مراكز الرسمى وهو الذي ارسل بيرمون نائبا عنه لقمع ثورة الشراودة .

ومن اهم الاسباب التي ادت الى اندلاع الثورات في سنة ١٩١٠ واوائل سنة ١٩١١ تسريح عدد كبير من جند المخزن بحجة عدم صلاحيتهم لنظام الجندية الحديث . ولكن بقصد توفير النفقات ايضا لدفع مرتبات

---

(١) لمعظم هؤلاء الناسة المهتمين بالحركة الاستعمارية مقالات ومؤلفات دافعوا فيها عن سياستهم ازاء مراكز . انظر مثلا :

1 — Caillaux : Agadir

2 — Tardieu : le maroc

البعثة الفرنسية . وانطلق هؤلاء الجند بين القبائل يذيعون بأن السلطان قد بساع بلادهم وسنحت الفرصة لانفاذ الضربة النهائية . وبدأت الإمدادات تصل الى الدار البيضاء منذ فبراير ١٩١١ .

## - ٨ -

### لزمة اشادير

عجزت قوات السلطان ، رغم المساعدات الفرنسية ، عن مواجهة تيار الثورة المتصاعد . وغدا الثوار منذ أبريل ١٩١١ يهددون العاصمة نفسها . واخذ جايار قنصل فرنسا في فاس يبعث بنداءات متكررة لكي تتدخل حكومته لحماية الحالية الأوروبية المهددة بالموت . فكانت هذه فرصة لاستكمال السيطرة على مراكش ولم تصرح باريس بنيتها في احتلال فاس . فعندما أرسلت دول تستفسر عن ارسال التعزيزات الى الدار البيضاء أجاب كروبي وزير الخارجية بملزمة للدول بأن فرنسا لا تنوى احتلال البلاد ، ولكن قصدها فقط هو حماية مراكزها الامامية في الشاوية (١) وما لبثت القوات الفرنسية ان دخلت الرباط بحجة منع قبيلة زابر المشاغبة من التزود بالذخيرة من هذا الميناء . وكانت هذه القبيلة مثل معظم قبائل الشاوية قد انضمت الى صفوف الثوار واصطدمت مع المراكز الفرنسية في الاقليم . ولذا تحولت الحكومة الفرنسية في اوائل أبريل صراحة الى فكرة احتلال فاس . وقد مهدت لذلك في كل من مراكش والعواصم الأوربية .

ففي فاس عمل جايار على اقناع السلطان بطلب التدخل رسميا . ولكن عبد الحفيظ عارض في البداية ، وهو يأمل في احراز انتصار على الثوار بمساعدة بريمون ، الا أنه بعد اعلان زين سلطانا في مكناس على نفس المبادئ التي اقترنت بتوليته سنة ١٩٠٧ ، وبعد ان ضيقت القبائل الخناق على فاس ، قبل ان يوجه النداء الى القائد الفرنسي بإعانتة على قمع الثورة . واشتمل النداء على مجيء رينيو مندوب فرنسا في مراكش ليكون وسيطا للسلطان في الشؤون السياسية . وفي نهاية أبريل كان مواتيه قد وجه نداء للقبائل كي تعلن ولاءها للسلطان حتى يوقف زحفه . فلم يلق الثوار بالا لهذا النداء .

وفي ١٤ مايو أرسلت اليه التعليمات من باريس بالتقدم الى فاس .

جاء في هذه التعليمات التي ارسلها كروبي . ان يتجنب القائد كل ما من شأنه اتقاص هبة السلطان ويحافظ على نظام الترتيب . ويسعى لتعيين مراقب مالي فرنسي . وتأكيد مركز بعثة تدريب الجيش ، وادخال نظام قضائي للأجانب يحد من تدخل الدول . وزيادة الأشغال العامة . وبالجمله ادخال جميع الإصلاحات اللازمة في المخزن . وقد اقترح موانيه ان يطلب علاوة على ذلك الى القبائل النائرة اصدار تصريح بالولاء للسلطان والسلطات الفرنسية معا . غير ان كروبي لم يوافق قائلا « اننا لا نريد اظهار تدخلنا على انه حماية او كندمنيوم » (١) ، وقد وافق السلطان على تلك التعليمات فدخلت القوات الفرنسية فاس في ٢١ مايو .

اما في المجال الدولي فقد لقيت فرنسا صعوبات . حتى من الدول التي كانت تؤيدها في السابق . وذلك بالرغم من انها اعلنت ان احتلال فاس سيكون مؤقتا ، فاعلن جرای وزير الخارجية البريطانية « انه ماض في سياسة التأييد لفرنسا . ولكن اذا فهم بأن التدخل يهدف الى حماية العرش فمعنى ذلك ان فرنسا لن تستطيع الانسحاب ، وهذا من شأنه ان يخلق المتاعب » ثم نصحت الحكومة البريطانية حليفتها بالتخلي عن عبد الحفيظ لان الثورة موجهة ضده . فاذا اتصلت فرنسا بالقبائل وتفاعمت معها على الحل المرضي ، سواء باحداث تغيير في المخزن او استبدال السلطان بآخر ، فان ذلك سيكون افضل .

اما اسبانيا فقد كانت مستعدة لقبول التدخل . بل للترحيب به لو ان فرنسا اعترفت بأن احتلالها لفاس من الحالات التي تنطبق عليها المادة الثالثة من معاهدة سنة ١٩٠٤ اى التي تسمح لاسبانيا بالعمل في منطقتها . ولكن فرنسا لم تعترف بأن احتلال فاس ( يغير الوضع الراهن ) وكان هدفها من معارضة اسبانيا ، هو عدم اظهار مبدأ التقسيم امام المانيا لانه يظهر بجلاء مدى تجاهل الاتفاقات الدولية .

على ان اسبانيا لم تستطع الوقوف متفرجة بعد احتلال الفرنسيين لفاس . فشرعت خلال شهر يونيو في انزال قواتها في العرائش وفي القصر . وذلك رغم معارضة فرنسا واشتراكها مع مراکش في توجيه الاحتجاج . وقد وسطت بريطانيا لكي تمارس ضغطا أقوى على اسبانيا . ولكن الاسبان اصرروا على موقفهم . ولمحوا الى انه في حالة تشدد فرنسا فانهم سيضطرون الى تأييد المانيا اذا اثارت المشكلة . ولذا رؤى تسوية الخلاف بسرعة والتسليم لاسبانيا بحق التدخل بعد اعلانها ان احتلالها ايضا مؤقت .

---

(١) لعله يقصد حكما ثانيا من فرنسا والسلطان .

وبدئى أن يكون اقتناع المانيا هو المشكلة الرئيسية امام الدبلوماسية الفرنسية ومع ذلك فقد قلت حكومة برلين فى البداية احتلال فارس على أساس أن يتم ذلك عند الضرورة القصوى . ولم يقنع الساسة الألمان بأن ذلك الاحتلال سيكون مؤقتا . وقال كدرلين وزير الخارجية : « ألم يكن احتلال مصر مؤقتا أيضا ؟ » وكان هناك اعتقاد سائد بين الساسة الألمان بوجود معاهدة سرية بين عبد الحفيظ وفرنسا ، تعطى للأخيرة حق الاشراف على الإصلاحات والأمن فى البلاد نظير حمايته ، فهى بعبارة أخرى معاهدة حماية (١) ولذا وطنت حكومة برلين نفسها على اعتبار مؤتمر الجزيرة قد أنتهى : وإن تبحث كيفية مواجهة الموقف على أسس جديدة .

فإذا كانت العوامل الداخلية والخارجية تساعد فرنسا على السير قدما نحو السيطرة الكاملة على مراكش ، أفليس من الأفضل الاعتراف بالوضع الجديد مع المطالبة بتمويض ؟ أى أن المانيا نظرت الى المسألة بمنطق بريطانيا سنة ١٩٠٤ عندما عقد الاتفاق الودى . وبناء عليه سمح كدرلين لنفسه بتقديم التهنئة الى كامبون السفير الفرنسى على توفيق بلاده فى احتلال فارس فى مدة وجيزة ، ثم طرق موضوع التمويض وجرت المفاوضة بين الطرفين خلال شهر يونيو ١٩١١ على هذا الأساس . وعند مغادرة كامبون لبرلين قال له كدرلين « هات لنا شيئا من باريس » .

وكان معروفا أن للألمان مصالح هامة فى المنطقة الجنوبية من مراكش فرأت الحكومة الألمانية أن تسند موقفها بإرسال سفينة حربية للتظاهر أمام سواحل تلك المنطقة وفى أول يوليو ١٩١١ أبلغت الدول بإرسال سفينتها الحربية بانثر الى أغادير . وذلك بقصد حماية رعاياها من تحركات القبائل : ولكن أغادير ميناء مقفل وليس به أوروبيون ولذلك يعزى هذا الاختيار الى تدخل الاخوة مانسمان ووعود عبد الحفيظ السابقة للألمان فى منطقة السوس .

إلا أن هذا الاختيار لا يعنى بالضرورة أن المانيا كانت مصرة على أن يكون التمويض فى مراكش ذاتها : فحسب الخطاب الذى وجهه كدرلين الى الامبراطور بهذه المناسبة قال « أن امتلاكنا لمثل هذه الرهينة ( أغادير ) يمكننا من مراقبة الأحداث والتأثير عليها : وسنتظر لنرى ما اذا كانت فرنسا ستقدم لنا تعويضات فى المستعمرات . وحينئذ نترك موانئ مراكش » (٢) .

---

(١) انظر Barlow p. 220. نقلا عن الوثائق الألمانية .

(٢) نقلا عن خير فارس ص ٥٥٧ : ٥٥٨ .

تصادفت هذه الحوادث مع تولي كايو رئاسة الحكومة الفرنسية وهو من الراسماليين الذين كانوا يسمون لتأليف اتحادات اوروبية تستثمر اموالها بالتضامن في المستعمرات . ولذلك تقبل بسهولة فكرة تعويض المانيا . ولكن وزير خارجيته دي سلف كان اشد تصلبا ويعتقد بان التهديد سينهي المشكلة . فاقترح ارسال سفينة حربية الى موجدور او افادير كرد على المظاهرة الالمانية معتقدا بان المانيا لن تحارب من اجل تلك المشكلة . ولم يشاركه الرأي كثير من الساسة في فرنسا وبريطانيا . وتطلب دعاة التهذئة . فتصح جراى بالمفاوضات على اساس مبدأ التعويض وكسان يرجو الاشتراك في تلك المفاوضات دون ان يلح في مطلبه ، فجرت المفاوضات الثنائية بين المانيا وفرنسا

وكان امام الاخيرة ان تقدم احد تعويضين . اما معظم الكونغو في افريقيا الاستوائية ، او التنازل عن ميناء او اكثر في جنوب مراكش . واعترض كثير من الاستعماريين وعلى راسهم نواب الجزائر بشدة على الفكرة الثانية . وقالوا يجب المحافظة ( على تمامية شمال افريقيا الفرنسية ) ومالت بريطانيا الى هذا الرأي . فبالرغم من ان فرنسا كانت تشتترط ، في حالة التنازل عن ميناء في مراكش ، ان يجرد هذا الميناء من السلاح ، فلم يكن من الممكن ضمان ان المانيا لن تحول الى ميناء حربي ، ومساءلة التنافس على التفوق البحري مع المانيا اهم ما يعنى بريطانيا آنذاك . ثم ان اتفاق سنة ١٩٠٤ لا يسمح لدولة اخرى باقتسام مراكش . ولذا نصح الانجليز حلفاءهم باظهار شيء من ( الكرم ) في الكونغو .

ولكن الحكومة الفرنسية لم تطلع حليفها على حقيقة المطالب الالمانية . فتركتها تعتقد بان المانيا تريد الاستيلاء على نحو ٢٠٠ الف ميل مربع من الكونغو الفرنسي . وبذا تؤسس امبراطورية كبيرة في غرب افريقيا لانها ستكون متصلة بمستعمرتها في الكمرون . وتقطع سبل الاتصال بين افريقيا الاستوائية والساحل .

وهذا لم يكن وحده السبب في توجيه خطاب لويد جورج وزير الخزانة البريطاني في اجتماع عقده رجال الأعمال ببلدية لندن . فان بريطانيا كانت تخشى ان يتم مع المانيا اتفاق على حسابها . وهي من جهة اخرى توجه اهتماما بمسألة التوازن البحري . ومن ثم اهتمام بريطانيا الشديد بالازمة . فتضمن هذا الخطاب التلميح بالحرب لو ان بريطانيا اجبرت على قبول حل يتعارض مع مصالحها الحيوية وامن تجارتها الدولية في العالم . فمما قاله لويد جورج « واذا كان سيفرض علينا وقف لا يمكن ان نحتفظ بالسلام فيه الا بالتخلي عن المكاسب التي حصلت عليها

بريطانيا على مر السنين بالتصحيات والجهد . واذا وصل الامر الى حد معاملة بريطانيا في مشاكل ترتبط بمصالحها الحيوية وتعرضها للخطر وكأنها لا يعتد بها في مجلس الأمم : فاني اعلن رسميا ان سلاما بهذا الثمن سيكون اذلالا لا يمكن التهاون فيه بالنسبة لبلد كبلدنا (١) .

بلغت أزمة اغادير ذروتها على اثر هذا الخطاب وقربت أوروبا من حافة الحرب ولكن الامبراطور لم يشأ ان يخوض الحرب من اجل المسألة المراكشية ، ونصح كدرلين بالتساهل قليلا . هذا فضلا عن ابلاغ بريطانيا بحقيقة المطالب الألمانية . وعرض الألمان فكرة التنازل عن التوجو وجزء من الكاميرون مقابل الكونغو . وقبل كايو هذه الفكرة مبينا ان فرنسا موجودة في الكونغو سياسيا اما اقتصاديا فان معظم الشركات التي تستغله تنتمي الى بلجيكا وألمانيا وهولندا . وليس لدى فرنسا حاليا امكانات لاستعمار تلك البلاد الشاسعة ، ولم يجد كايو تجاوبا من بعض وزرائه ، أمثال دي سلف وزير الخارجية .

وفي نفس الوقت اخذت الصحف الألمانية تبرز التوجو على أنه شيء مقدس ، وزميلاتها الفرنسية تقف نفس الموقف من الكونغو ، لذلك رأى كابوا أنه لا بد من سرية المفاوضات اذا أريد التوصل الى تفاهم . وقد ادار هذه المحادثات بلباقة ، واستخدم بصفته أحد كبار المألفين وسائل الضغط الاقتصادي لاقناع ألمانيا ببعض وجهات النظر الفرنسية فعندما انقطعت المفاوضات مثلا في سبتمبر ١٩١١ اتفق مع كبار الراسمالين الفرنسيين على الامتناع عن شراء الأسهم الألمانية مما أدى الى هبوط اسعارها في سوق الأوراق المالية . وادرك الراسمالون الألمان أنهم لن يستطيعوا تمويل الحرب المنتظرة وكان من نتيجة ذلك ان ألمانيا قبلت في هذه المرحلة من المفاوضات التنازل عن التوجو بأكمله مع اتقاص مساحة الأراضي التي تطالب بها في الكونغو . وذلك لأنها تريد أساسا المنطقة الساحلية . ثم جددت مشكلة أخرى وهي مستقبل مراكش بعد حصول ألمانيا على التعويض . فهل يترك لفرنسا مطلق الحرية في اعلان الحماية وانشاء جميع الامتيازات الأجنبية في ميادين الاقتصاد والقضاء ؟ وهو ما كانت ترجوه فرنسا . وبهذا الصدد طالبوا ببقاء مصرف الدولة وحقوق شركات التعدين التابعة له في جنوب مراكش وبقاء المساواة في رسوم المواصلات والاشغال العامة .. الخ .

---

(١) انظر الوثائق البريطانية المتعلقة بأزمة اغادير متفرقة في  
B. D. W. Vol. 7 :

وفد جاء اتفاق ٤ نوفمبر ١٩١١ حلا وسطا لجميع تلك المشاكل .  
وفيما يتعلق بالمسألة المراكشية (١) . تمهدت ألمانيا بعقد عرقلة احتلال  
أى جزء من البلاد . ولن يعارض كذلك فى قوى فرنسا<sup>١</sup> شئون مراكش  
الخارجية وقيامها بجميع الإصلاحات اللازمة . ولكن ضمن مبدأ المساواة  
الاقتصادية والاحتفاظ بمصرف الدولة الذى أسسته قرارات الجزيرة ،  
وكذلك الاستمرار على نظام المناقصة فى مشروعات الأشغال العامة . وتضمن  
الاتفاقية عدة امتيازات لأصحاب المناجم : وذلك مراعاة لشركات التعدين  
الألمانية فى الجنوب . وقبلت ألمانيا مبدأ وضع نظام جديد يحل محل  
القضاء القنصلى وتغيير نظام الحماية الذى تقرر فى مدريد .

وفى مذكرة تفسيرية اعترفت ألمانيا صراحة بإمكان وضع الحماية  
على مراكش ولم تحصل ألمانيا بعد ذلك على المنطقة الساحلية فى الكونفو  
الابعد التنازل عن التوجو وقد تعرض الاتفاق . مثل كل حل وسط لهجوم  
المتطرفين فى البلدين ؛ إلا ان مجريات الحوادث أثبتت ان فرنسا هى  
وحدها التى استفادت منه . فقد ازال هذا الاتفاق اعقد مشكلة دبلوماسية  
امامها ، ومكنها من اعلان الحماية فى ٣٠ مارس ١٩١٢ ولم تلبث الحرب  
العالمية الأولى ان قامت فأتاحت لها القضاء القيود التى تمهدت بها ازاء  
ألمانيا .





## الفصل الثالث عشر

### المقاومة في مراكش

- ١ -

لم يكن دخول الفرنسيين فاس سنة ١٩١١ او اعلان الحماية بعد ذلك ليعنى ان البلاد قد اخضعت للاحتلال الاجنبى . وقد هيات طبيعة البلاد من جهة ، واوضاع السكان من جهة اخرى ، فرص النجاح امام عناصر المقاومة . ففي مراكش تنتشر الجبال وعرة المسالك والتي اعتاد اهلها من البربر الاحتفاظ باستقلالهم الداخلى امام جميع الحكومات المركزية . ومن ثم لم يتم اخضاع البلاد الا بعد مضى اكثر من ٢٠ عاما . وتلعب شخصية الامير عبد الكريم الخطايبى الدور الرئيسى فى تاريخ المقاومة .

وقد وصف جيوم ، وكان ضابطا صغيرا تحت قيادة ليونى والذي اصبح مقيما عاما فيما بعد : كفاح المراكشيين بقوله « لم تسلم اية قبيلة دون مقاومة : بل ان بعضها لم يلق سلاحه حتى استنفد كل وسائل المقاومة . ولم تقدم اية قبيلة ولاءها الا بعد ان هزمتها بأسلحتنا . وانسمت كل مرحلة من مراحل تقدمنا بالقتال . وكلما توقفنا انشأ المراكشيون جبهة جديدة احتفظوا بها بواسطة سلسلة من التحصينات اورغت قواتنا سنوات طويلة ان تقف موقف اليقظة والحذر معرضة للاخطار فى موقف عسكرى مشين » .

وتعتبر ثورة فاس فى ابريل ١٩١٢ . بعد فرض الحماية بعدة ايام ، اول مظهر يعكس شدة روح النضال وقد اشتعلت الشرارة الاولى لتلك الثورة بين صفوف الجند وذلك عندما ارادت السلطات الفرنسية تخفيض مرتباتهم الى الثلث ، واخضاعهم للقيادة الجديدة وانظمتها . ولم يستمع مولاي عبد الحفيظ الى شكاوى الجند فما كان منهم الا ان اعلنوا الخروج على سلطة حكومة المخزن الحاضرة للنفوذ الاجنبى .

وسرعان ما لقيت الثورة حاوبا من السكان المدنيين . ومن الموقع بى

مثل هذه الظروف ان تكون الجالية الاوربية والطائفة الاسرائيلية التي تعاونت مع سلطات الاحتلال ، هدفا لانتقام الثوار .

ورغم ان ثورة فاس بدأت بين صفوف الجند ولاغراض محدودة . فان المؤرخين الفرنسيين يعرفون بأنها كانت ذات طابع عسكري قومي (١) ولا ادل على ذلك من سرعة انتشار روح الثورة في المناطق المحيطة بفاس وعدم تأثرها بنجاح الفرنسيين السريع في قمع ثورة العاصمة ذلك انه بعد قيام الثورة بثلاثة ايام أى في ١٩ أبريل ١٩١٢ استطاع الجنرال موانيه بعد وصول الامدادات اليه ان يدخل مدينة فاس ويضطر حاميتها الوطنية الى التسليم .

ونتج عن هذه الثورة ان قررت سلطات الاحتلال اقامة حامية كبيرة في فاس ، وعدم الاقتصاد على المدربين كما كان الحال منذ سنة ١٩١١ ، كما امر موانيه على تشديد العقوبة باعدام عدد من الثوار وفرض غرامة على المدينة ، بالرغم من اعتراض رينيو بأن هذه الغرامة ستقع على الطبقة البورجوازية الوطنية ، فتحولها عن سياسة التعاون مع فرنسا التي اتبعتها خلال الأزمة واذا كان قد فضى على الثورة بسرعة داخل المدينة ، فان انبعاثها ترامت الى جميع الاقاليم فاحتشدت عدة قبائل من الاطلس واتحدت مع سكان الشاوية المزارعين لضرب حصار شديد حول فاس حيث تقيم الحامية الفرنسية . ومن ثم يلاحظ ان رجال القبائل في مراكش كما في الجزائر كونوا العنصر الرئيسي للمقاومة ، وقد بلغ هذا الحصار أشده في اواخر مايو . حتى استطاعت القوات المراكشية ان تخترق اسوار المدينة مرتين في ١٥ و ١٨ مايو ولكنها لم تتمكن من اجتياح التحصينات الفرنسية . ولم ينقذ الموقف سوى مجيء الجنرال بييرليوتي ليتولى قيادة جيش الاحتلال بجانب منصبه كمقيم عام .

ذلك ان حوادث فاس نبهت الحكومة الفرنسية الى ضرورة تعيين احد العسكريين كمقيم عام في هذه البلاد شديدة المراس : فوقع اختيارها على بييرليوتي الذي يعتبر من ادهى ساسة فرنسا الاستعماريين : فهو قد اكتسب خبرة كبيرة بشئون المستعمرات اثناء خدماته الطويلة بالهند الصينية ومدغشقر ، ثم في خلال عمله قائدا عاما لمنطقة الحدود الجزائرية المراكشية من ١٩٠٣ - ١٩٠٧ حين تولى بعض المهام العسكرية في موانى مراكش بعد احتلال الدار البيضاء .

وقد أدرك ليوتي ان اى تعاون بين قوات الحصار المراكشية وبين اهل

---

(1) Hanotaux Vol 3 P. 240.

فاس سيؤدي حتما الى عجز الفرنسيين عن الاستمرار في الدفاع ، وان قتال الازقة اذا وقع في فاس سيكون بلا شك في مصلحة الوطنيين الذين هم اعرف بمسالك المدينة ، ولذلك عمل ليوتي منذ وصوله يوم ٢٤ مايو على استرضاء اهل فاس ، فآلفى الفرقة التي فرضت عليهم وتقرب من علماء القرويين ، وسنرى كيف انه التزم هذه السياسة وتوسع فيها مدة بقاءه في مراكش (١) .

نجح ليوتي خلال شهر يونيو ١٩١٢ في فك الحصار عن مدينة فاس . ولكن هذه الحوادث دفعت بالسلطان الى الانتقال الى الرباط واتخاذها مقرا دائما ، بعد ان اصبحت مصالح عبد الحفيظ مرتبطة بالفرنسيين .

ان السلطان عبد الحفيظ الذي عاش فترة كممثل للوطنيين لم يكن بوسعهم ان يلعب دور سلطان الحماية حتى الفرنسيين الذين تعاون معهم في السنوات الاخيرة لم يحرصوا على بقاءه . وذكرت بعض المصادر الفرنسية انه تنازل عن العرش مقابل مبلغ كبير من المال . ووجدت الحماية في خلفه السلطان يوسف ( ١٩١٢ - ١٩٢٧ . اداة اطوع .

والنتيجة الهامة لنقل مقر السلطنة هو الانقسام في موقف مراكش من الاحتلال بين السلطات الرسمية الموالية التي تركزت على الاقليم الساحلي ، وبين غالبية السكان في الداخل وهي تتألف عادة من قبائل عربية وبربرية .

وفي بداية عهد الحماية تركزت المقاومة في منطقتين في جبال الاطلس الوسيط وفي الجنوب حيث حمل هبة الله بن ماء العينين دعوة ابيه في الجهاد. والتف حوله اهل السوس بما في ذلك كثير من القواد الذين كانوا في السابق يمشون بحكومة ناس . وفي اغسطس ١٩١٢ تمكن هبة الله من دخول مدينة مراكش عاصمة الجنوب حيث اعترف له الاعيان برؤاسته .

وكانت خطة ليوتي منذ توليه الاقامة . هي الاكتفاء مؤقتا بالمراكز الحيوية ، وهو ما اسماه ( بمراكش النافعة ) التي تمتد في السهل الخصب الموازي لساحل المحيط وتقع فيها اهم المدن . وترك جبال الاطلس مؤقتا الى ان يتثبت مركز الفرنسيين في القسم الاول . ولم تكن مدينة مراكش تدخل في هذا القسم ، الا ان ظهور شخصية مهية كربة الله في تلك المدينة العريقة كان يهدد بقاء الفرنسيين ذاته . ولذلك ارسل ليوتي احد

---

(1) Catroux - Lyautey Le Marocain.

اعوانه الرئيسيين وهو الجنرال مانجان على رأس قوة كبيرة استطاعت الاستيلاء على المدينة في سبتمبر واحتلال موانئ الجنوب مثل اغادير ليسهل الاتصال بمدينة مراكش . ولما استولت القوات الفرنسية على قلعة تارودن سنة ١٩١٣ اتخذتها قاعدة للجبهة الجنوبية . واضطرت هبة الله الى الانسحاب الى موريتانيا حيث قواعد الاصلية ومع ذلك ظل بقاء الفرنسيين في الجنوب منحصر بين الموانئ والحصون ولم يتم الاستيلاء على السوس بصورة كاملة الا في سنة ١٩٣٤ . فامكن حينذاك وصل محمية مراكش بمستعمرة موريتانيا في غرب افريقيا .

وبمرور الزمن اخذ زعماء الجنوب في الاطلس الكبير يتحولون الى موالاة الحماية واشتهر من هؤلاء الجلاوى والجندي . ورحب ليوني بهذا التحول لانه يجنب السلطات الفرنسية تحمل اعباء لا طاقة لها بها . وغدا الجنوب يعرف عند الفرنسيين ببلاد القواد الكبار ، اذ اصبح هؤلاء القواد الاداة التي تضمن البقاء في منطقة الاطلس الكبير .

اما جبال الاطلس الوسيط وهي تقع بين الاطلس الكبير وبين نقاط الارتكاز في فاس والرباط ، فقد كانت اشد صمودا في المقاومة وساعدها على ذلك قسوة مناخها . وهي وان كانت اقل ارتفاعا من جبال الاطلس الكبير الا انها تتلقى الامطار الآتية من ساحل المحيط بفرارة مما يساعد على تكوين الثلوج بصفة مستديمة في اعاليها . وتكن هذه الجبال قبائل بربرية مشهورة في تاريخ المغرب بتمسكها باستقلالها مثل بني صنهاجة وزناتة وزاير . وقد استمرت بعض هذه القبائل ممتمعة على السلطات الفرنسية حتى سنة ١٩٣٣ .

وتمشيا مع خطة ليوني لم يغامر الفرنسيون كثيرا في منطقة الاطلس الوسيط الا بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، ولكن كان معنى هذا هو انفصال منطقة المولوية المحتزة في الشرق تماما عن المنطقة الغربية . لذلك حرص ليوني . رغم ما واجهه من صعاب : على احتلال مدينة تازة التي تشرف على الطريق بين المولوية وبين الغرب . وقد تمكن من دخول المدينة في يونيو ١٩١٤ . ولكنه تحمل صعوبات شديدة في تأمين الطرق اليها .

ويبدو ان زعماء المقاومة لم يعرفوا جيدا كيف يستغلون فرصة الحرب العالمية الاولى . فقد اضطرت فرنسا خلال الحرب الى سحب جزء كبير من قواتها من مراكش وقد ارسلت التعليمات الى ليوني بالانسحاب الى الساحل ليمتكر من ارسال الجند . وذكر في تلك التعليمات بأن معركة مراكش ستقرر في اللورين . ولم يعارض ليوني في تلك الفكرة ولكنه حاول التوفيق بين الهدفين : الاحتفاظ بجميع المكاسب الرسية في الداخل

مع ارسال جميع القوات المظنونة . ذلك ان ليوتى قرر التقلب على هذه المشكلة بفتح باب انتدوع للمراكبيين للخدمة فى جيش السلطان الرسمى ، كما استقدم عددا كبيرا من الجزائريين لىسد النقص . ومن جهة اخرى عمد الى التظاهر بالقوة موهبا قوات المقاومة بأن الجيش الفرنسى مازال محتفظا بقدرته كاملة .

• كذلك لم يستطع زعماء المقاومة ان يستفيدوا من المساعدات الألمانية . ورغم ضالة تلك المساعدات فقد حاول الالمان على كل حال مديد المعونة الى زعماء مراكش عن طسريقين : اولاً موانئ الجنوب البعيدة عن النفوذ الفرنسى ، والى استطاعت بعض الفواصات الألمانية الوصول اليها . ثانياً : عن طريق منطقة النفوذ الاسبانية حيث ظهر ان السلطات الاسبانية كانت تتغاضى عن نشاط المبعوثين الالمان الذين لم يكتفوا بارسال الاسلحة ، بل سهلوا على بعض زعماء شمال افريقيا العبور الى هذه المنطقة كى يساهموا فى حركة المقاومة . ومن اشهر هؤلاء الزعماء عبد الملك بن محى الدين ، احد احفاد الأمير عبد القادر الجزائرى الذى كاد يستولى على مدينة تازة سنة ١٩١٧ وحينما تفرغ الفرنسيون للحرب فى مراكش بعد انتصارهم فى اوربا اضطر الى اللجوء الى الاسبان وعرض خدماته عليهم . ثم أصبح موقفه حرجا بعد أن تحائف الاسبانيان مع الفرنسيين فى الحرب ضد الأمير الخطايب .

• وقد واجه الفرنسيون بعد الحرب المقاومة فى منطقتين رئيسيتين . القسم الشرقى من جبال الأطلس الوسيط الذى يعرف بتادلة ، وكان وجود الفرنسيين فيه مقصورا على قلعة خنيفره . واقتربت اعمال المقاومة فى هذه المنطقة بالحصار الشديد الذى ضربه الوطنيون حول هذه القلعة اثناء الحرب . وكثيرا ما كانت قبائل هذا الاقليم تشن الغارات على مراكز الاحتلال فى الشاوية . ولذلك كان اول عمل قام به الفرنسيون بعد انتهاء الحرب هو القضاء على حركة المقاومة فى تادلة حتى اضطر كثير من اهلها الى هجرتها واللجوء الى جبال الأطلس . والمنطقة الأخرى كانت اقليم التافيلال فى الجنوب الشرقى . وهو مجموعة واحات تنفصل عن الاراضى المحتلة بمنطقة صحراوية واسعة . وقد تزعم حركة المقاومة فى التافيلال السيد السملالى ، وهو أحد الاشراف الذين اعتمدوا على تأييد قبيلة بربرية هى قبيلة آيت عطا . ولم يحاول الفرنسيون التوغل فى هذه المنطقة الثانية الا بعد ان ادخلت الوحدات الميكانيكية فى جيش الاحتلال ، ما سهّل على قوات الغزو عبور الصحراء ومصادمة سكان الواحات سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ وذلك بعد وفاة زعيمهم السملالى .

ولا شك ان عدم التنسيق بين حركات المقاومة المختلفة . وانصاف

كثير منها بالنزعة القبلية أو الإقليمية كان من أهم عوامل ضعفها . ومن هنا كانت حركاتهم تختلف تماما عن حركة المقاومة الكبرى التي تزعمها الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي من ١٩٢١ - ١٩٢٦ « فهي رغم تركيزها في منطقة الريف المراكشي ، إلا أنها بلفت بأهدافها ، ومثلها مستوى حركة قومية عامة . ولا نبالغ إذا قلنا أنها تجاوزت ذلك إلى مستوى فكرة الدفاع عن شمال إفريقيا خاصة ، والعالم الإسلامي عامة ضد التوسع الأوربي ، كما يتبين ذلك من الصدى البعيد الذي أثاره الأمير عبد الكريم في مختلف الدول الإسلامية . وكما يتبين أيضا من المبادئ الواضحة التي ظل يتنادى بها الأمير بعد استقراره بالقاهرة ورياسته للجنة تحرير المغرب العربي . ولما كانت حركة الأمير الخطابي أكثر انتمالا بتاريخ الكفاح المراكشي ضد الاحتلال الإسباني ، فمن المستحسن أن نستعرض أولا تاريخ هذا الكفاح في منطقة النفوذ الإسبانية منذ بدا الأسبان في غزو الريف سنة ١٩١١ .

## - ٢ -

### الكفاح ضد الأسبان

كانت منطقة النفوذ الإسبانية حسب اتفاقية سنة ١٩٠٤ تشمل القسم الشمالي من مراكش الذي تحتل الجزء الأكبر منه سلسلة جبلية يفصلها من الجنوب إلى الشمال وادي غمارة ، وبذا تنقسم إلى كتلتين : شرقية وتعرف بالريف . وغربية وتعرف بالجبال . وتكاد بعض تلال الريف تكون متصلة بالساحل . وهي وإن لم تكن أشد ارتفاعا من الأطلس الكبير ، إلا أنها أعلى قمة فيها ٧ آلاف قدم إلا أنها أصعب مسلكا من جميع مناطق مراكش الجبلية نظرا لشدة انحدارها . وهي علاوة على ذلك أقل خصبا من القسم الغربي أو الجبال حيث أن كمية الأمطار الآتية من الأطلس يسقط معظمها على القسم الغربي .

واذن فكلمة ريف ليس لها أي صلة بالأمم الشائع في المشرق العربي والذي يدل على الأماكن الزراعية . ويبدو أن الكلمة مستمدة من المعنى الشائع لها في المغرب وهو يدل على طرف الشيء أو نطاقه الخارجي . ولما كانت هذه المنطقة الجبلية من النطاق الخارجي الذي يقع في مواجهة دول أوروبا والعالم غير الإسلامي فقد بدأت كلمة الريف تخصص للدلالة على هذا الإقليم بالذات منذ الفسرن السادس عشر أي منذ بدا الأوروبيون يغزون مراكش . وتظهر ميزة السلسلة الجبلية كخط أمامي لحماية داخل البلاد . ويبدأ الريف بالمعنى المحدود الآن تمتد بمحاذاة البحر على مسافة طولها ١٢٠ ميلا وعرضها ٢٥ ميلا . والقبائل التي تسكن الريف مثل أهل الجبال

تنتمى الى اصل بربرى . اما سكان المدن . هم عرب فى لغتهم ولكنهم مثل  
لى مدينة من مدن شمال افريقيا قد اختلط فيهم العنصران العربى  
والبربرى ، ولا يتم السكان كثيرا بمعرفة اصلهم من الناحية العرقية ،  
ويقدر عدد سكان المنطقة بنحو ٨٠٠ الف ، منهم نحو ٢٥٠ الف من القبائل  
البربرية الخالصة التى تسكن جبال الريف . ومنها قبيلة ورياغل التى  
ينتمى اليها الامير الخطاى .

وعندما بدأ الاسبان ينفذون السياسة التوسعية فى مراكش مسابرة  
للفرنسيين ، صادفوا معارضة قوية فى داخل اسبانيا نفسها . فان الكوارث  
التي تلقتها اسبانيا فى الفلبين وكوبا على يد الولايات المتحدة الامريكية  
جملت الراى العام الاسبانى معاديا لما اسماه بالمغامرات الاستعمارية . الا  
ان انصار التوسع احتجوا بان وضع مراكش يختلف تماما عن كوبا والفلبين ،  
فهو قريب جدا من الوطن . ويعتبر احتلاله ضروريا لامن الموانئ الاسبانية  
الجنوبية ، خاصة وانه من المحتمل ان تقع تلك البلاد فى حوزة دولة  
اوربية اخرى اذا لم تسرع اسبانيا باحتلالها . وقد ضم رجال الدين صوتهم  
الى العسكريين لتأييد سياسة التوسع ، اذ انهم لم يكونوا قد تخلصوا بعد  
من الروح النصليبية . ومنذ المحاولات الاولى للتوغل فيما وراء سبسة  
ومليلة . وهما الممران الاسبانيان القديمان على الساحل المراكشى ، خبر  
الاسبان شدة مقاومة اهل الريف فلم يحاولوا التقدم الى الداخل من جهة  
مليلة ، بل اتجهوا الى احتلال معظم الموانئ الساحلية المحيطة بمنطقة  
نفوذهم ، ومن أهمها ميناء العرائش والقصر على الساحل الاطلسى .

وكانت الخطة هى ان تتقدم القوات الاسبانية عبر منطقة الجبال  
لاحتلال مدينة تطوان على حافتها الشرقية . وهى المدينة التى اتفق على ان  
تكون عاصمة للمنطقة الاسبانية ، ولكن ظهر فى الجبال زعيم مغربى هو  
احمد بن محمد الرسولى اذى حمل لواء المقاومة منذ سنة ١٩١١ حتى  
انتقلت زعامة المقاومة الى الامير الخطاى سنة ١٩٢١ . وقد اشرنا الى  
مواقف الرسولى المعادية لحكومة المخزن بسبب استسلامها للضغط  
الاجنبى . وكيف انها اضطرت الى الاعتراف به حاكما على الفحص  
بالقرب من طنجة . ثم تعاون مع مولاى عبد الحفيظ فعينه حاكما  
على الجبال .

على ان دوره فى تاريخ المقاومة لم يبرز الا بعد ان اقترب الفسزو  
الاسبانى من موطنه الاصلى وهو اقليم الجبال . ويبدو ان الرسولى كان  
مستعدا بادىء الامر للتفاهم مع الاسبان على شرط ان يعترفوا له باستقلاله  
بإدارة الجبال كما كان الحال بالنسبة لسطان مراكش . بل انه كان يطمح

في أن يتولى منصب خليفة السلطان في منطقته النعوذ الإسبانية . ولكن حاب أمه من هذه الناحية حين عين السلطان أحد أقربائه خليفة في تطوان سنة ١٩١٢ . ثم ازداد استياء الرسولي من الإسبان حينما احتلوا ميناء أصيلة ، وهو ميناء صغير كان الزعيم المراكشي يعتمد عليه في استيراد الأسلحة ، ويرى فيه منفذ الطبعي . وقد اكمل الإسبان إحاطتهم بالجبال حين غيروا خططهم وسيروا سنة ١٩١٢ من سبتة حملة احتلت تطوان فجأة . ومن ثم أصبح الصدام وشيكاً بينهم وبين الرسولي .

وإذا كنا لا نسمع في فترة التالية من وقوع معارك هامة بين الطرفين فذلك لأن الحكومة الإسبانية قررت منذ قيام الحرب اتباع خطة ليوتي في الاحتفاظ بالوضع الراهن وتشديد الدفاع عن المنطقة المحتلة . ولم يكن القواد العسكريون الإسبان وخاصة سلفستر قائد سبتة موافقاً على هذه السياسة . بل أصر على الاشتباك مع الرسولي فكان أن عزلته حكومة مدريد ووقعت مع الزعيم المراكشي هدنة سنة ١٩١٥ أقرت الوضع الراهن لكل الفريقين . فبقي الرسولي حاكماً على إقليم الجبال . كما سمحت له بتلقي الأسلحة من الخارج . والواقع أن إسبانيا لم تكن تطمح في أكثر من اعتراف الرسولي بسيادة خليفة السلطان بتطوان .

كان الرسولي (١) من بين الزعماء الذين اتصلوا بالألمانيين أثناء الحرب وتلقوا منهم المعونة ولذلك تخرج موقفه بعد انتهاء الصراع العالمي . وكان على إسبانيا أن ترضى فرنسا الدولة المنتصرة . وعلى ذلك غيرت سياستها إزاء الرسولي فقررت التوغل في إقليم الجبال وعينت سلفستر في قيادة جيش الاحتلال دليلاً على تغيير سياستها . وقد تكبدت إسبانيا في هذا السبيل خسائر فادحة وأضفت وقتاً طويلاً في القتال مع اتباع الرسولي قبل أن تتمكن من احتلال شفشاون : أهم مدينة في منطقة الجبال في أكتوبر ١٩٢٠ .

ولم يمن هذا القضاء على الرسولي . فقد اتخذ من حصن الناظور مقراً لقيادته ، وراح يكبد قوافل التموين الإسبانية أفدح الخسائر ، إذ أن بدأ نفوذ الأمير عبد الكريم الخطابي يعتمد على الجبال ، ففضل الرسولي التعاون مع الإسبان على أن يخضع لمنافسه القوى في زعامة الريف . ومع ذلك فقد ظل مقيماً بحصنه بتزوروت حتى تمكن عبد الكريم من دخول الجبال وطرد الإسبان منها ، وسقط الحصن في أيدي أنصار الأمير . وحمل الرسولي أسيراً إلى أرف في أوائل سنة ١٩٢٤ ولم يلبث أن توفي بسجنه بعد أشهر (١) .

1) Mellor : Moroca Wakes.



### الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي

ان سياسة المهادنة التي اتبعتها اسبانيا اثناء الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ - ١٩١٨ مع الجبال . كانت خطة عامة شملت بلاد الريف ايضا ومن المعروف ان اسبانيا اتبعت انحياد في تلك الحرب ، ولكن شعور الحسد نحو فرنسا التي خرجت بنصيب الأسد في مراكش ، جعل حكومة مدريد تفتح منطقة نفوذها امام المبعوثين الالمان وخاصة رجال التعدين ، وتوفقت الصلات بين هؤلاء المبعوثين ورؤساء القبائل المراكشية واستطاعوا ان يقتنعوا البعض منهم بإمكان التعاون مع اسبانيا التي لم تظهر بعد نيتها في اخضاع الاقاليم الجبلية ، ومن بين هؤلاء الزعماء عبد الكريم الخطابي رئيس قبيلة ورياغل .

جمع محمد بن عبد الكريم الخطابي بين الثقافة الوطنية الاصلية وبين الثقافة الاوربية عن طريق اتصاله بالاسبان فقد تلقى دراسته الاولى بجامعة القرويين ، الجامعة الاسلامية المريقة في المغرب ثم اتصل بالمدن الاسبانية في شمال مراكش واطلع عن طريقها على بعض نواحي الثقافة الاوربية ، وعهدت اليه الادارة الاسبانية بترجمة احدى الصحف الاسبانية الى العربية والتحق بسلك الادارة الاسبانية حتى صار قاضي قضاة مليلة الجيب الاسباني القديم . وفي اثناء الحرب الاولى اعتقل نحو سنة عندما تشكك الاسبان في نشاطه السياسي ثم افرج عنه واعيد الى منصبه الى ان قرر الاسبان تعديل سياستهم باحتلال جميع بلاد الريف . حينئذ لحق الامير محمد بوالده في اجدير ، مركز تجمع قبائل ورياغل ، وشرع يعد للمقاومة . وفي نفس الوقت يحاول اقناع الاسبان بعدم احتلال مناطق الريف الداخلية . وفي هذه الاثناء توفي الاب سنة ١٩٢٠ فانقلبت الزعامة الى بطل الريف .

ومن الواضح ان الامير عبد الكريم الخطابي والد بطل المقاومة لم يكن مجرد زعيم قبلي ، فقد سبق له ان عاون السلطان عبد الحفيظ في قمع حركة بوحمارة باعتبار ان هذه الحركة دسيسة فرنسية . وحسب احد مترجمي (١) الامير محمد بن عبد الكريم فقد عرض الاسبان على الخطابي الاب سنة ١٩١٥ ان يتولى منصب نائب السلطان في تطوان تحت الحماية الاسبانية وان يقتصر الوجود العسكري الاسباني على المدن . الا انه اشترط

---

(١) محمد سلام امزيان : عبد الكريم الخطابي ص ١٢٥ .

ان تكون مدة الحماية محددة فلم ينفذ هذا العرض . والارجح ان فرنسا كانت سترفض مثل هذا الاقتراح طالما حامت الشكوك حول صلات هذه الزعامة الريفية بالألمان .

بدأت اسبانيا فى تنفيذ خطة الاحتلال فى منطقة الجبال باعتبارها اضعف النقاط . وبعد سقوط شفشاون فى سنة ١٩٢٠ استطاعت ان تركز قواتها على بلاد الريف .

لم يمض زمن طويل على توغل الاسبان فى الريف حتى اكتسب الخطابي نفوذا واسعا بين اهل البلاد : وذلك لتوقيه فى المراكش الاولى التى اشتبك فيها مع الاسبان ، وترجع اولى تلك المراكش الى شهر مايو ١٩٢١ حين انتصر الامير على القوات الاسبانية عند ابران - احدى المراكز الاستراتيجية الجديدة التى اهتم الاسبان بانشائها داخل بلاد الريف . وشجع هذا الانتصار الخطابي على مهاجمة المراكز الاسبانية الاخرى . وفى شهر يوليو بينما كان الامير يحاصر اجرين . وصل القائد العام سلفتر لنجدة الحامية المحصورة ، فلما وجد انها سقطت قرر الانسحاب فقتبعته القوات المراكشية وفى ١٨ يوليو التحمت معه فى معركة الانوال التى تصد من الوقائع المشهودة فى تاريخ شمال افريقيا ، حيث اباد الامير الخطابي الحملة الاسبانية بأسرها (١) بما فيها القائد سلفتر نفسه . ومنذ ذلك الوقت ذاعت شهرة الامير . وسلمت له قبائل الريف الاخرى بالزعامة .

على اثر ذبوع انباء تلك المعركة ، هبت قبائل الريف لمحاصرة المراكز الاسبانية المبعثرة فى انحاء المنطقة . وفى مدى خمسة ايام كانت بلاد الريف قد طهرت تقريبا منها ووصلت طلائعهم الى ضواحي مليلة واسر المراكشيون عددا كبيرا من الاسبان مما اضطر حكومة مدريد الى دفع مبالغ ضخمة كفدية لهم . واصبح وجود الاسبان مقصورا على مدينة تطوان والموانئ وبعض الحصون فى الجبال . ويعزو الاسبان وقوع هذه الكارثة الى امرين . طبيعة البلاد الصعبة . والفساد الذى كان منتشرا فى صفوف جيشهم وادارته . ومع صحة هذا التعليل الى حد كبير فان الكتاب الاسبان يتجاهلون عاملا ثالثا ربما كان اهم فى توجيه تلك الحوادث ، وهو ان زعيم

---

(١) من خير المراجع واكثرها تفصيلا عن الحرب فى منطقة الريف ضد اسبانيا وفرنسا انظر : -

Walter B. Harris - France, Spain and the rif

اذ كان مؤلفه يعمل مراسلا للنايمز اثناء وقوع هذه الحوادث ، ولعب فيها دورا دبلوماسيا خاصا وله من مراكش كتب اخرى من اهمها  
Marocco that was

المقاومة الجديد كان يختلف عن سابقه في أنه اتجه الى تأسيس ادارة منظمة والاستفادة من احدث وسائل الحرب في مقاتلة العدو ، وحاول ان يعطى لدولته صفة وطنية عامة حتى اشتهرت عند الكتاب المغاربة باسم جمهورية الريف (١) .

على اثر هذه الحوادث ارسلت حكومة مدريد لجنة للتحقيق في اسباب الكارثة فانهت في تقريرها (٢) الى ان خطة اقامة مراكز عديدة دون الاهتمام بتحسينها تحصينا قويا . وتعيد الطرق التي تربط فيما بينها كانت خطأ كبيرا من الناحية العسكرية ويعترف التقرير بأنه لم يكن امام المراكشيين الا ان يلتقطوا الأسلحة التي تركها الجند الاسبان الفارون . كما يشير التقرير الى فساد الضباط الذين كانوا يتقربون في المدن ويتركون الحاميات ، ثم كشف عن حالات بيع الضباط اسلحة الجيش . وكان طبيعيا بعد هذا ان يعدل الاسبان عن خطة الاحتلال الشامل للريف ولو مؤقتا .

وجد الأمير الخطابي بعد جلاء الاسبان عن الريف ، منطقة موحدة حاول ان يؤسس فيها دولة منظمة وصنفها علال الفاسي بأنها جمهورية رئاسية . ولكن هذا الوضع اثار مسألة سياسية هامة أثرت في حياة مراكش . وهي موقف الخطابي من العرش . فالفاسي ينسب للخطابي الاعتراف بعبء السيادة السلطانية ، ويستدل على ذلك بأنه لم يعلن نفسه سلطانا . بيد ان السلاطين من الأسرة العلوية لم يقتنعوا بذلك واعتقدوا أن دولته تمثل انشاقا على العرش فاستمر سوء التفاهم بينهم وبين الخطابي حتى حينما كان محمد الخامس يساهم في الحركة الوطنية .

اما عبد الكريم نفسه فينفى ان يكون تطلع الى عرش مراكش بدليل انه منع انصاره عن الخطبة باسمه في صلاة الجمعة . وفي حديث جرى بين الأمير وبين الكاتب لاندرا ، صرح الخطابي بأنه كان مستعدا فعلا لقبول الأسرة الملكية الحاكمة على ان يبايع الوطنيون . بعد تحرير البلاد ، السلطان الذي يحقق اهدافهم (٣) .

وقد اعلن الخطابي عن اهداف حكومته بأنها : عدم الاعتراف بالحماية الفرنسية وجلاء الاسبان من جميع ما احتلوه فيما عدا مسبة وميلية ،

(١) علال الفاسي ص ١٣٩ وما بعدها .

(٢) انظر هذا التقرير في Harris P. 79-84

(٣) نقلا عن ترجمة لاندرا العربية - ازمة المغرب الاقصى -

س ١٤١ : ١٤٢ .

واقامة علاقات طيبة مع جميع الدول والاستفادة من الفنين الاوربيين فى  
بناء الدولة واستغلال ثروتها .

وقد شجع الخطاى فعلا بعض شركات التعدين على العمل فى الريف  
حتى قيل بأن تأييد بعض الأوساط الرأسمالية فى أوربا له ، إنما كان سببه  
ارتباط مصالحهم بمشروعات الريف .

ولعل اطلاق وصف جمهورية على حكومة الخطاى إنما جاء نتيجة  
اتباعه بعض مظاهر التمثيل النيابى فقد كون شبه مجلس نواب من رؤساء  
القبائل وعين ستة وزراء ، أعلن أنهم مسئولون أمام المجلس وحينما بلغت  
حكومته ذروة قوتها سنة ١٩٢٥ ، طلب الى بريطانيا وفرنسا والبابا  
الاعتراف به .

اثيرت حوادث الريف على اوضاع اسبانيا الداخلية ذاتها . فهى التى  
مهدت لوقوع الانقلاب العسكرى الذى قام به بريمو دي ريفيرا فى سبتمبر  
١٩٢٣ . وأعلن القائلون بالانقلاب بعد استيلائهم على السلطة بأن هدفهم  
هو القضاء على الفساد الداخلى ومحور العار الذى اصاب اسبانيا فى  
مراكش ، مع مراعاة ظروفها الاقتصادية . وكان دي ريفيرا أكثر واقعية  
فى مواجهة الأزمة المراكشية . ويقال انه فكر فى التدخل عن السياسة  
الاستعمارية فى المغرب نهائيا . وتضمنت خطته فكرة التنازل عن سبتة  
والأنجليز مقابل جبل طارق . ولكنه خشى من النتائج التى قد تترتب على  
عودة جيش جرار الى البلاد دون وجود ميدان آخر لنشاطه ، خاصة وأن  
العودة ستكون بمثابة رمز مادى على الهزيمة ، فكانت خطة الرئيس الجديد  
هى أن يحكم الاسبان استمداداتهم الاقتصادية والحرية قبل أن يستأنفوا  
أى عمل عدائى ضد خصومهم الأقوياء . ولم يكن هناك إذن ما يبرز للأمير  
الخطاى مهادة الاسبان ، زما دام قد وثق بقدرته على طرد الغزاة ، ومادام  
الاسبان يرفضون قبول شريطة بانسحابهم الى سبتة ومليلة ، فلا بد من  
مواصلة القتال .

وفى صيف سنة ١٩٢٤ قرر الخطاى القيام بهجوم عام وكانت تطوان  
أول أهداف هذا الهجوم . وقد نجحت قواته فعلا فى الوصول الى ضواحي  
المدينة وسقطت قتابل مدفعتها فى شوارعها ولكنها عجزت على اجتياح  
اسوارها . ومع ذلك لا يمكن القول بأن حملة ١٩٢٤ كانت غير مجدية ،  
لأنها تمخضت عن احراز بعض الانتصارات فى الميادين الأخرى ، مما اضطر  
بريمودى ريفيرا الى ترك العاصمة الاسبانية والحضور الى تطوان للاشراف  
بنفسه على القتال . وانتهى به الأمر الى الإقناع بأنه لا مناص من اخلاء  
ما تبقى فى اقليم الجبال ولا سيما حصن شفشاون . وكانت مهمة صعبة

حفا تلك الى فضت بسحب الحاميات الاسبانية من اقليم يسيطر عليه عدومتفوق  
فى البالة والتنظيم . فقد تبين بعد اتمام الانسحاب من شفشاون فى  
نوفمبر ١٩٢٤ ان الاسبان فقدوا فى هذه العملية عددا من الجند يفوق عدد  
هؤلاء الذين ذهبوا لاقادهم من المراكز المحاصرة .

ثبت حينئذ عجز الاسان الكامل عن النيل من دولة الريف الناشئة ،  
وقوبلت هذه النتيجة بدهشة عظيمة لدى الاوساط التى لم تكن مطمئنة  
منذ البداية الى حركة الامير الخطاى . ولكنها ظلت تتوقع ان يتمكن  
الاسبان من القضاء عليها يوما ما . اما امير الريف فكان يدرك تماما خطورة  
الاشتباك مع الفرنسيين وان لم يمن هذا انه كان راضيا بالحماية الفرنسية  
على مراكش ، ولذلك حرص على تجنب الاصطدام بالفرنسيين الى ان يس هؤلاء  
من محاولات الاسبان وراوا من الضرورى ان يتدخلوا ضد دولة الريف  
حتى وان كانت هذه الدولة تقع خارج منطقة نفوذهم .

## - ٤ -

### الصدام مع فرنسا

فى خلال الحرب العالمية الاولى ، تشككت فرنسا فى دقة حيااد  
اسبانيا ، وكما سهل الاسبان تسلل عملاء الالمان الى مراكش لمساعدة  
الناظر عبد الملك ، وكذلك سهل الفرنسيون عبور الاسلحة الى منطقة الريف  
من وهران عبر وجدة ، وكان تناقضا خفيا ظل يحكم العلاقات بين  
السلطات الفرنسية الاسبانية فى مراكش منذ الحرب الاولى وحتى استقلت  
البلاد سنة ١٩٥٦ ، واستفادت الحركة الوطنية من هذا التنافس كما  
سيوضح ذلك فيما بعد .

والواقع ان فرنسا منذ ان شاهدت قوة الخطاى سنة ١٩٢١ اصبحت  
متردة بين عاملين : الرغبة فى وضع العراقيل امام الاسبان ، والخوف (١)  
من ان تكون حركة الخطاى عاملا مشجعا للثورات فى شمال افريقية ، ويقال  
ان بعض المصالح الراسمالية التى استثمرت اموالها فى بناء ميناء  
الدار البيضاء الضخم وفى مشروعات اخرى فى منطقة ساحل الاطلسي  
استحسن بقاء منطقة الريف مضطربة حتى يصعب استخدام الطريق  
الموصل بين فاس وطنجة : والذي يحول تجارة مراكش عن الدار البيضاء

(1) Fontaine : abdel karim origine de la rebellion Nord  
africaine

الى ذلك الميناء الدولي الذي تتردد عليه سفن اقطار البحر المتوسط - وهو الطريق الأكثر استخداما حتى ذلك الوقت - ثم تدخلت ثلاثة عوامل رجحت خطة تدخل فرنسا ضد دولة الريف :

١ - لقد كانت فرنسا تفضى العين عن الأمير الخطابي طالما انه يعترف بالسيادة للسلطان - اما بعد ان قويت شوكة وثبت اتصاله ببعض الدول الأوروبية ، وتردد وصف دولته بالجمهورية ، فان سيادة السلطان الموضوع تحت الحماية الفرنسية في هذا الجزء من مراكش أصبحت امرا مشكوكا فيه .

٢ - تخوف المصالح الرأسمالية من المنافسة الدولية ، ولا سيما الرأسمال البريطاني ، وكان الخطابي حريصا على دعوة الشركات الأجنبية لاستغلال موارد البلاد الطبيعية ولعله بالغ في وصف الثروة المعدنية المدفونة في اراضي الريف . وقد نسرت انباء عقد هام بين احسدى الشركات البريطانية الكبيرة وبين دولة الريف ، وقع في ١١ يونيو ١٩٢٣ بواسطة جاردنر ، أحد كبار الرأسماليين الانجليز . وبمقتضى هذا العقد تتولى الشركة امتياز استغلال مناجم الريف وتمهيد الطرق مقابل نسبة عالية من الأرباح ( ويبقى الاتفاق سرا الى ان يتم الاعتراف بجمهورية اريف . ولوحظ ان الأسلحة تدفقت على اثر هذا الاتفاق من جهات عدة على خليج الحسيمات الذي يسيطر عليه الأمير . ومن بين هذه الأسلحة طائرات مقاتلة وقاذفات قتال لم تستخدم في الحرب ، ولكنها رفعت معنويات جيش الريف ، ذلك ان الأمير وجد صعوبة في استخدام طيارين رغم انه عرض مرتبات خيالية .

٣ - وربما كان أقوى تلك العوامل هو خوف انتشار الروح الثورية في المستعمرات الفرنسية اذا ما استقرت دولة وطنية في الريف المغربي .

على ان المؤرخين الفرنسيين يحاولون تحميل الأمير الخطابي مسؤولية الاشتباك معهم فيقولون ان مبعوثي الريف تسللوا الى وادي ورغة الذي يقع في منطقة النفوذ الفرنسية وحرضوا القبائل هناك على العصيان في اوائل سنة ١٩٢٥ .

ولكن هذا الادعاء يظل محل جدل ما دام تخطيط الحدود في المعاهدة الاسبانية الفرنسية لسنة ١٩١٢ لم يوضح بصفة تفصيلية ، لانه رسم في وقت لم تكن فيه لاي من الدولتين ادارة فعلية في المنطقة ، فضلا عن هذا لم يكن الأمير الخطابي يعترف بهذا التقسيم لمناطق النفوذ . وعندما بدا الفرنسيون يقيمون مراكزهم الحربية في هذا الوادي في ابريل ١٩٢٤ : ظل الأمير ملتزما بسياسة الحياد نحوهم واكتفى باعلان استنكاره للعدوان

على أرض تابعة له . هذا بالرغم من انه كثيرا من سكان الوادي استنجد بحكومة الريف المستقلة ، وان بلاد الريف كانت تعتمد الى حد كبير في تمييزها على ما ينتجه هذا الوادي الخصب من القمح .

وعندنا ان العامل الحزري الذي حدا بفرنسا للتدخل ضد الأمير الخطاي ، انما هو كرهها لقيام دولة مغربية مستقلة . وكما صرح ليوني نفسه في خطاب وجهه الى الحكومة الفرنسية في ١١ ديسمبر ١٩٢٤ « ان الحركة لا تلاقى الآن صدى بعيدا في اوساط المثقفين ، ولكن من الممكن ان يتحول الرأي العام في اية لحظة ، ولذا يجب ارسال التعزيزات للمحافظة على الجبهة الشمالية . وابتداء من ابريل القادم نستطيع القيام بدور ايجابي (١) » . اذن فان فرنسا كانت قد بينت النية للتدخل وانتظرت الحوادث .

ولم يخف الأمير الخطاي انه يتجنب الاصطدام بفرنسا ادراكا منه بعدم قدرته على مواجهة دولتين كبيرتين في وقت واحد ، كما صرح بذلك لمراسل التاييمز في اوائل سنة ١٩٢٥ (٢) . ولكن هذا الموقف لم يمنعه من اتخاذ جميع الاحتياطات الحربية اللازمة للدفاع عن بلاده . فاقام خطوطا للبرق والتليفون بين حدوده الجنوبية المتاخمة للفرنسيين وبين مقره في اجدير ، كما عزز قواته على تلك الحدود فاصبح الجو مهيأ لوفوع الاشتباك عند اول مناسبة .

وفي ١٣ ابريل ١٩٢٥ وقع الحادث المنتظر الذي انذر ببدء القتال . ذلك ان الفرنسيين كانوا يعلمون بان الأمير على خصومة شديدة مع رجال الطرق ، فاخذوا يمدون زعماءها بالمال والأسلحة حتى يشجعوهم على اثارة الاضطرابات في دولة اتريف وقد ادى هذا الى مهاجمة الريفيين لاحدى الزوايا الدرقاوية قرب الحدود . ووجد الفرنسيون الفرصة سانحة للتدخل بحجة حماية انصارهم . وعندما اخذ القتال يتسع فوجيء الفرنسيون بحسن تنظيم عدوهم الجديد الذي يختلف تماما عما صادفوه من حركات المقاومة في شمال افريقيا . وكان ان اضطروا الى التزام موقف الدفاع مدى اربعة اشهر ؛ بل ان موقفهم تحرج في شهر مايو اذ حوصر مركز قيادتهم في عين هائشة ، وتسلمت بعض قوات الريف الى مسافة ٢٠ ميلا من فاس كما هددت مدينة تازة .

ويبدو ان الفرنسيين قد تحملوا خائر فادحة في هذه الاصطدامات

(1) Catroux p. 164.

(2) Harris P. 210.

الأولى بالرغم من أنهم لم يعترفوا رسميا إلا ببضعة آلاف من الجرحى ،  
والقتلى ، وإنما كشف أمر هذه الخسائر فيما بعد عندما سقطت دولة الريف  
وأخذ الأسبان يجرّدون القبائل من السلاح فوجدوا لديهم كميات هائلة من  
الأسلحة الفرنسية .

والحق أن صمود دولة الريف الصغيرة سنة كاملة ( مايو ١٩٢٥  
الى مايو ١٩٢٦ ) امام دولتين أوروبيتين يعتبر حالة نادرة فى تاريخ الحروب  
الاستعمارية ، لا فى شمال افريقيا وحدها . بل فى قارتى افريقيا وآسيا  
عموما . والفضل فى ذلك لا يرجع الى طبيعة البلاد فقط ، كما يجب أن  
يردّد الأوربيون ، ولكن الى قدرة رجال الريف وكفاءة زعمائهم فى ميدان  
الإدارة والحرب . ونلاحظ مثلا عند تتبع التاريخ الحربى ، أن مقاتلى الريف  
استعملوا خطوط الخنادق المحصنة على نمط تلك الخطوط التى أقامتها  
فرنسا فى بلادها أثناء الحرب العالمية الأولى . ويكفى الريفيين فخرا أنهم  
قادوا هذه الحرب فى وجه ثلاثة من المارشالات وهم ليوتى - بيتان -  
بريمودى ديفيرا ، وأربعين جنرالا ، والقوات الأساسية لدولتين أوروبيتين ،  
بل لقد استقدمت هاتان الدولتان بعض المرتزقة من الطيارين الأمريكين حتى  
تستخدم أحدث أنواع قاذفات القنابل فى الحرب ضد الدولة المغربية  
الصغيرة . واذن فلم تكن حرب الريف حملة استعمارية عادية بل كانت  
قتالا منظما بين جمهورية الريف وبين دولتى فرنسا واسبانيا ، ومما يؤكّد  
هذه الصفة أن رؤساء حكومات تلك الدول حضروا الى مراكش للإشراف  
على القتال بأنفسهم .

كان ضروريا إذن من أن يستقدم الفرنسيون امدادات هائلة قبل أن  
يتمكنوا من التحول من الموقف الدفاعى الى الهجوم فى سبتمبر ١٩٢٥ وقد  
اتخذوا من أجل تنفيذ خططهم عدة اجراءات أخرى ، من بينها اغراء السلطان  
بإعلان أمير الريف أحد العصاة الخارجين على السلطة الشرعية . وقام  
مولاي يوسف فعلا برحلة الى فاس خصيصا لتنفيذ هذا المطلب ، ولكى  
يستنفر القبائل للقتال « بجانب هؤلاء الأبطال الذين يدافعون عن سلامة  
إمبراطوريتنا » (١) .

ومن ثمة هذه الاجراءات العمل على تنسيق الاعمال الحربية بين

---

(١) يختلف الكتاب حسب احوالهم فى تحديد موقف الأمير الخطايب  
من السلطنة ، ولكن الوطنيين المغاربة عموما يرون أنه لم يكن يطعم فى الغشاء  
عليها والجلوس على عرش مراكش كما يدعى الكتاب الأجانب . وبالتالي  
فهم لا يجدون لموقف مولاي يوسف عفرا مقبولا .



الدولتين الاستعماريتين ، ونهذه الفرض عقد مؤتمر خاص فى مدريد فى  
يونيو ١٩٢٥ ، اتخذ عدة قرارات من بينها :

تنسيق العمليات الحربية بين القيادتين . ومكافحة تجارة الأسلحة  
بين الريف وأوروبا ، وذلك عن طريق الدوريات المنظمة على طول سواحل  
مراكش الشمالية . ومما يذكر أن الأسطول البريطانى اشترك فى أعمال  
المراقبة فى مياه طنجة الإقليمية .

ومنها السماح لجيوش الدولتين بتتبع قوات الأعداء فى منطقة نفوذ  
الدولة الأخرى . وكان آخر هذه القرارات هو تعهد الطرفين بعدم القيام  
بعمل دبلوماسى أو توقيع صلح منفرد مع العدو دون الاتفاق مع  
الطرف الآخر :

ويعزى الى ليونى أنه فكر لحظة اثناء القتال فى الاعتراف باستقلال  
الريف الذاتى . على أن تحدد العلاقات بينه وبين كل من فرنسا وأسبانيا  
فيما بعد ، وقد جس نبض الأمير من طريق مندوب الصليب الأحمر فصرح  
له عبد الكريم بأن هدفه إسقاط هيئة الأسبان وأنه لا يريد كسبا على  
حساب فرنسا . ولكن سرعان ما تحول لليونى عن فكره ، فكتب الى  
حكومته فى ٩ يوليو ١٩٢٥ بأنه يخشى أن يكون قصد عبد الكريم هو التلاعب  
للايقاع بين باريس ومدريد ، ولذا يجب الإصرار على الاعتراف بسيادة  
السلطان مقدما قبل إجراء أية مفاوضات مع عبد الكريم والأفضل من  
ذلك هو استخدام القوة .

ويبدو أن المصاعب العسكرية التى واجهتها الدولتان الاستعماريتان  
أدت الى تجربة أسلوب التفاوض ومحاولة الوصول الى حل وسط . ذلك  
أنه قبل القيام بالهجوم الكبير صدر بلاغ رسمى من الحكومتين فى ١٢  
أغسطس أبدأ فيه استعدادهما للتسليم باستقلال الريف اداريا على أن  
يعترف الأمير الخطاى للسلطان بالسيادة العليا المثلثة فى شخص خليفة  
تطوان . ومن الراجح أن تكون حكومتا فرنسا وأسبانيا لئما فعلن ذلك من  
قبيل المناورة السياسية كى تظهر للرأى العام فى البلدين أنهما لا يريدان  
الحرب . ذلك أن قسما كبيرا من الرأى العام العالمى وخاصة فى إنجلترا  
وفرنسا دهش لتعسك أهل الريف باستقلالهم وساده شهور الإعجاب  
ببطولتهم .

وقد تزعم الشيوعيون فى فرنسا حملة صحفية ضد حرب الريف الى  
حد أنهم أرسلوا برقيات التهنة للأمير الخطاى بمناسبة بعض انتصاراته .  
وقد فطن الأمير الخطاى الى حقيقة هذه المناورة السياسية . كما يدر  
من الخطاب الذى أرسله الى هاريس مراسل التيمز فى مراكش فى ٢٨

اغسطس . وقد احتج في هذا الخطاب بأن المقترحات الفرنسية الإسبانية لم تبلغ له رسميا . وبالتالي فهو لا يستطيع اعطاء جواب عنها (1) .

هل يعتبر الأمير الخطابي اذن مسؤولا عن استئناف الحرب التي قضت على استقلال الريف ؟ هذا ما يعتقده معظم الكتاب الأجانب ، ولكن في رأينا أن عدم ثقته بحسنية فرنسا وإسبانيا قد دفعه الى اتخاذ هذا الموقف ، بدليل أنه لم يفتأ في نفس الفترة يوجه رسائله الى الحكومة البريطانية راجيا منها أن تتوسط في النزاع بينه وبين أعدائه . وكان جواب الحكومة البريطانية دائما هو الرفض البات . كذلك فشلت محاولات الضابط الإنجليزي جوردن كينج لدى رئيس وزراء فرنسا كي يقبل حلا سلميا على أساس الحكم الذاتي لدولة الريف . تبدد كل أمل في الصلح بعد أن أخذ مجرى القتال يتحول لصالح الفزاة .

وفي ٥ سبتمبر ١٩٢٥ نجح الإسبان بمعاونة البحرية الفرنسية في أنزال جنودهم الى مكان قرب خليج الحسيمات الذي يمتد في قلب بلاد الريف ، وكان الأمير قد استعد لمواجهة مثل هذه المحاولة ولكنه توقع أن تنزل القوات الإسبانية على شواطئ الخليج نفسه . ولم يكن أمام الريفيين سوى عرقلة تقدم الإسبان على البر ، ولكن هؤلاء نجحوا بعد صعوبات جمة في الاستيلاء على أجدير عاصمة الأمير الخطابي . وكان ذلك في مستهل شتاء ١٩٢٥ - ١٩٢٦ أي في الوقت الذي تستحيل فيه العمليات الحربية في بلاد الريف .

وعندما أصبح استئناف الهجوم العام متوقعا مع حلول فصل الربيع ، لم يتردد الأمير الخطابي في طلب عقد هدنة لانتهاء النزاع عن طريق المفاوضات .

واذا كانت الدول الاستعمارية لم تخلص النية من أجل السلم في صيف سنة ١٩٢٥ ، فمن باب أولى ألا تصدق نيتها في هذه المرة بعد أن تحسن موقعها العسكري تعبنا كبيرا وأصبح الإسبان على وشك تحقيق رغبتهم في الانتقام لمحو عار هزيمتهم في الأتوال ، ومرة أخرى تظاهرت حكومتا إسبانيا وفرنسا بالرغبة في السلام فأعلنا قبولهما لمبدأ المفاوضة ، وما لبثت أن تكشف نواياهما ففرضا شروطا قاسية تظنان أنها كفيلة بصرف الأمير الخطابي عن قولها ، وبإظهاره مرة أخرى مسؤولا عن الحرب ومن هذه الشروط :

---

(1) Harris. P. 271.

الاعتراف باستقلال الريف الإدارى فى حدود المعاهدات الدولية  
( أى قبول مبدأ الحماية . والاعتراف بسيادة السلطان . ومصادرة  
الأمير الخطاىى للبلاد وأخيرا تجريد قبائل الريف من السلاح .

ضرب الخطاىى مثلا رائعا من امثلة انكار الذات بقبول هذه الشروط  
كأساس للمفاوضة ، وذلك على أمل أن يحفظ لأهل الريف قدرا من  
الاستقلال الذاتى . وعلى هذا الأساس انعقد مؤتمر بين الأطراف الثلاثة  
فى المكان الذى عينته فرنسا بمدينة وجدة فى ١٨ أبريل ١٩٢٦ . وعندئذ  
راح المفاوضون الفرنسيون والاسبان يحاولون تمطيل المحادثات بطريقة  
أخرى . وذلك بتقديم بعض المطالب المتعصبة التى لم تشمل عليها المذكرة  
المشار إليها . ومن أكثر هذه المطالب تمسسا  
وابعداها عن العرف . هو ما تعلق بتعديل خطوط الفرنسيين والاسب  
غزال  
فترة الهدنة بشكل يؤمن لهم سلامة مواصلاتهم . فلما كشف وفد الريف  
هذا الطلب لمراسلى الصحف وعرفه الراى العام تراجع عنه الوفد الفرنسى  
الاسبانى . ثم لجأ هؤلاء الى طريقة أخرى وذلك باقتراح وسائل غير  
مقبولة لتنفيذ الشروط المتفق عليها . من ذلك مثلا كيفية تجريد القبائل  
من السلاح ، فقد أصر الوفد الأوربى على أن تقوم طوابير فرنسية اسبانية  
 بتنفيذ هذه المهمة . ولكن ممثلى الريف بينوا ما قد تودى اليه هذه الوسيلة  
من وقوع صدام بين السكان وبين القوات المحتلة . وقالوا أن الأمير الخطاىى  
هو الذى وزع الأسلحة وهو الذى يستطيع وحده سحبها . وكانت هذه  
النقطة من أهم الأسباب التى أدت الى فشل المحادثات وتوقفها بعد  
!سبوعين ( ١ ) .

وعندما استؤنف القتال فى مايو كانت القوات الأسبانية الفرنسية قد  
استعدت لخوض آخر جولة فى هذه الحرب المدمرة . فأعدت ثلاث حملات  
اتجهت فى نفس الوقت من طرق مختلفة الى حصن ترجست ، الذى اتخذته  
الأمير مقسرا له بعد سقوط أجدير . واستطاعت الاستيلاء عليه  
فى ٢٣ مايو . ولم تمض بضعة أيام حتى سلم الأمير نفسه للفرنسيين .  
وكان يشعر منذ انقطاع محادثات وجدة بأن قبائل الريف قد انتهكت  
وأنها غير مستعدة للمضى فى حرب المصائب . ولا شك أنه أثر تسليم  
نفسه للفرنسيين ، دون الأسبان لأنه اعتبره أهو الشرين ، فقد كان  
الاسبان يطالبون بمحاكمته كماص يستحق الإعدام . أما الفرنسيون فقد  
اعتبروه أسير حرب واكتفوا بنفيه الى مستعمرة من مستعمراتهم النائية  
فى المحيط الهندى وهى جزيرة ريونيون . وظل الأمير عبد الكريم الخطاىى  
بمنافاه حتى سنة ١٩٤٧ ، حين تقرر السماح له بالإقامة فى فرنسا .

(١) انظر تفاصيل هذه المفاوضات فى Harris P. 273 s. q.

وعند وصول الباهرة التي تنقله الى يور سعيد التجأ الى السلطات المصرية التي رجبت باقامته في القاهرة حيث ساهم بنصيب وافر في توجيه لجنة المغرب العربي . لقد فوجئ الفرنسيون بهذا التحول في المرحلة الأخيرة من حياة الخطابي ، ففي خلال منفاه توقف عن معارضة السياسة الفرنسية . وكان الفرنسيون يعتقدون بأن عداوه موجه اصلا ضد الاسبان باعتباره زعيما محليا لمنطقة الريف . غير ان موقفة اثناء وجوده في مصر دل على ان حركته كانت وطنية بأوسع مفاهيم تلك الكلمة ولا غزو فقد اشادت به الصحافة العربية اثناء نضاله في العشرينات ، كما انه أصبح زعيما راديكاليا في المرحلة الأخيرة من حياته في مصر ، فرفض الأساليب السياسية في تحرير شمال افريقيا ، ونبذ مبدأ الخضوع لسيادة السلطان ، ولذلك استحال عودته الى المملكة المغربية بعد استقلالها فظل مقيما بالقاهرة حتى وفاته سنة ١٩٦٣ .

## الفصل الرابع عشر

### التقسيم والحماية

- ٩ -

#### وضع الحماية

لم نكد مرسا توقع اتفاق ٤ نوفمبر مع المانيا حتى شرعت تطالب السلطان بممارسة سلطات الدولة الحامية . وحاول عبد الحفيظ أن يستبقى لنفسه ما استطاع من السلطات ، فطالب بالاشراف على شئون الأوقاف وحق تعيين الورداء وحرية اختيار وريث العرش . فاحتاج الأمر الى ارسال بعثة خاصة برئاسة رينيو الى فاس في ٢٤ مارس ١٩١٢ ، وهناك استلهم الوعد تارة والوعيد تارة أخرى لاقناع السلطان بتوقيع معاهدة الحماية حتى تم له ذلك في ٣٠ مارس ١ٹ١٢ . وقد صيقت بعض نصوصها في عبارات غامضة حتى يمكن تأويلها لصالح الطرف الأقوى متى اقتضى الأمر .

هذه المعاهدة تشبه في كثير من مرادها معاهدة الحماية على تونس وهي تتألف من ٩ مواد (١) .

تنص المادة الأولى : على اتفاق الحكومتين على اقامة نظام جديد في مراكش يحتوي على الإصلاحات الادارية والقضائية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى فرنسا فائدة ادخالها الى مراكش ، على تراعى فرنسا عند ادخال هذه الإصلاحات احترام الأوضاع الدينية ، وهبة السلطان التقليدية والمؤسسات الاسلامية ، وخاصة مؤسسات الأوقاف . وستتفاهم فرنسا مع اسبانيا بخصوص مصالحها الناجمة عن مركزها الجغرافي وممتلكاتها الاقليمية على الساحل المراكشي . وستحفظ طنجة بصفتها الحصة التي اعترف لها بها ، وسيحدد نظامها البلدي .

---

(1) Combou Annexe

مادة ٢ : يوافق السلطان منذ الآن على قيام فرنسا باحتلال اى جزء من مراكش تراه ضروريا للمحافظة على النظام وسلامة المعاملات التجارية بعد اخطاره بذلك ، وأن تقوم كذلك بأعمال البيرلى فى البر وفى المياه المراكشية .

مادة ٣ : تتعهد الحكومة الفرنسية بأن تساعد السلطان وخلفاءه من بعده ضد اى خطر يهدد شخصه أو عرشه أو يعرضه للخطر هو وبلاده .

وحسب المادة ٤ : يكون للسلطان حق اتخاذ الاجراءات التى يتطلبها نظام الحماية بما فى ذلك تعديل المعاهدات بناء على اقتراح الحكومة الفرنسية . وسيستصح من التطبيق أن هذا الحق كان مظهرا اسميا فقط لأن المراسيم التشريعية كانت تقدم للسلطين لمجرد التوقيع . وقد حدث مرتين أن فقد السلطين عرشهم عندما عارضوا توقيع تلك المراسيم .

مادة ٥ : يمثل فرنسا لدى السلطان مقيم عام فى مراكش ، يسهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون وسيط السلطان فى علاقاته مع ممثلى الدول الأجنبية ، ويكلف بصورة خاصة بكل المسائل المتعلقة بالأجانب ، وتكون لديه باسم الحكومة الفرنسية سلطة المرافقة ونشر كل المراسيم الصادرة من السلطان .

وتنص المادة ٦ : على أن يقوم ممثلو فرنسا وقناصلها بتمثيل وحماية رعايا ومصالح مراكش فى الخارج . ويتعهد السلطان ألا يبرم اى اتفاق ذى صبغة دولية بدون موافقة سابقة من الحكومة الفرنسية .

مادة ٧ : تتفق الحكومتان فيما بعد على وضع الاسس لتنظيم مالى جديد يحترم الحقوق المخولة لحاملى أسهم الديون العامة المراكشية : ويسمح بضمان التزامات الخزينة وجباية الضرائب بصورة منتظمة فى مراكش .

المادة ٨ : يتعهد السلطان بالامتناع عن عقد اى قرض عام أو خاص فى المستقبل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وبأية صورة كانت بدون إذن فرنسا .

مادة ٩ : خاصة بالتوقيع .

اتفق على كتمان أمر المعاهدة عن الشعب حتى لا تتعرض البلاد للاضطرابات ولكن خبرها ذاع واعتبرها أهل فاس بمثابة صك بيع بلد

من دار الاسلام لدولة مسيحية . ومن ثم كانت ثورة المدينة العريقة التي تحدثنا عنها . وكان مفروضا أن يستقر عبد الحفيظ بالرباط بعد توقيع الحماية . وقد انتقل إليها فعلا في يونيو ١٩١٢ ولكنه ما لبث أن اصطدم بليونى عندما خبر القيود الفعلية التي أحيط بها . ولعله كان يائسا من سخط الناس عليه . لذلك قال لليونى « بأن الحماية كانت غلطة ، وأن الانجليز يستمتعون في مصر بجميع مزاياها دون أسما » . فكانه يمترض على الشكل الخارجى للحماية الذى يثير سخط السكان . وعلى كل فان فكرة التنازل عن العرش كانت تراود عبد الحفيظ حتى قبل ارسال رينيو الى فاس ثم ازداد اقتناعا عندما أخذت فرنسا تلح عليه في انتزاع سلطاته الرئيسية . وطالب فرنسا فقط بأن تضمن له حرية مكان اقامته والاحتفاظ بممتلكاته في مراكش .

والواقع انه باعتباره قد اختير ليكون سلطان الجهاد ، أصبح وجوده غير ذى موضوع بعد اعلان الحماية ، ثم بعد ثورة فاس . الا ان سياسة فرنسا كانت تهدف الى الانتفاع ببيعة السلطان . أولا : لتسهيل السيطرة على مراكش . ثانيا : لمواجهة الحكومات الأوروبية الأخرى ، اذ ان مشاكل مراكش الدولية لم تنته تماما بتوقيع المعاهدة الفرنسية الألمانية ، ولما لاحظ ليونى تصلب عبد الحفيظ في امضاء المراسيم . نصح حكومته بقبول تنازله عن العرش . وفي ١٢ أغسطس ١٩١٢ أعلن عن هذا التنازل ( لأسباب صحية ) وكان الاتفاق قد تم بين الإقامة والمخزن على اختيار مولاي يوسف بن الحسن لاعتلاء العرش .

وقد سبق لمولاي يوسف أن تعاون مع كل من أخويه عبد العزيز ثم عبد الحفيظ . وكان حاكم فاس في عهد السلطان الأخير . ووجدت فرنسا في السلطان الجديد أداة طيعة للتعاون معها . وهكذا تغلبت على أزمة العرش . وهى أول مشكلة واجهت الحماية . ولكن بقيت امامها مشاكل أخرى أشد تعقيدا . وهى التوفيق بين مركزها وبين مصالح الدول الأخرى التي اكتسبت في مراكش عن طريق المعاهدات الدولية .

## - ٢ -

### التقسيم

كانت إسبانيا تنظر بعين القلق الى تطورات الحوادث في مراكش خلال عامي ١٩١١ و ١٩١٢ . فلم تعترف بالاتفاقية الألمانية الفرنسية ، ثم اعترضت على وضع الحماية من جانب فرنسا وحدها لأن ذلك يعطيها حقوقا ولو شكلية في المنطقة الشمالية باعتبارها ممثلة للسلطان . ولذلك كان رأى إسبانيا ( م - ١٨ المغرب العربى )

أن يتم فصل المنطقة الشمالية من بقية البلاد من التاحيتين القانونية والفعلية . ولكن فرنسا استندت الى ميثاق الجزيرة الذي ينص على وحدة اراضي مراكش . اما اسبانيا فكانت تستند الى اتفاقية سنة ١٩٠٤ وهي التي كان يجهلها اعضاء مؤتمر الجزيرة .

ولهذا تمثرت المفاوضات التي جرت مع اسبانيا منذ اوائلسنة ١٩١٢ واستطاعت فرنسا في النهاية أن تغلب وجهة نظرها بفضل عاملين : اولهما ، الصعوبات العسكرية التي واجهتها اسبانيا في المنطقة الشمالية . وثانيهما : توسط بريطانيا في هذه المفاوضات وميلها الظاهر نحو فرنسا . وقد توصل الطرفان الى ايجاد مبدا عام لفكرة التقسيم ، فيحتفظ السلطان بحق السيادة على المنطقة الشمالية ، ولكنه يمارسها بواسطة خليفة يقيم في تطوان . وعلى ذلك تمهد السبيل للاتفاق على الموضوعات التفصيلية الاخرى ، وبناء عليه وقعت اتفاقية بين الدولتين في ٢٧ نوفمبر ١٩١٢ .

وتميز الاتفاقية بين قسمين في منطقة النفوذ الاسبانية من حيث وضعها القانوني ، فيشمل الجزء الاول جيبى سبتة ومليلة ، اللذين تحتلهما اسبانيا منذ عدة قرون . ومنطقة سيدي افنى في الجنوب التي تدعى فيها اسبانيا حقوقا تاريخية . وتعين الاتفاقية حدود تلك المنطقة ، وتمتد من وادي بوسدره شمالا الى وادي نون جنوبا بمحاذاة الاطلس وتمتد على مسافة ٢٥ كم داخل الاراضي المراكشية . وتمارس اسبانيا في هذا القسم حقوق السيادة بدون قيد . بيد أن اسبانيا لم تتمكن من تولى سلطتها في منطقة افنى الا بعد أن تم لفرنسا اخضاع اقليم السوس سنة ١٩٣٤ .

اما القسم الثاني فتستمد اسبانيا وجوها فيه من معاهدة الحماية بين فرنسا والسلطان ، ولذلك شبه وضعها بالمستاجر من الباطن ، اذ لم تعقد معاهدة قط بين اسبانيا والسلطان ، وانما اكتفى باصدار ظهير يثبت موافقة السلطان على معاهدة سنة ١٩١٢ . الا أن الوطنيين المخاربة لم يعترفوا بهذا المرسوم كأساس شرعى لوجود اسبانيا .

ويبقى القسم الشمالى حسب الاتفاقية تابعا لسيادة السلطان ، ويعتمد هذا القسم من حدود الجزائر شرقا وينتهى الى نقطة جنوب ميناء العرائش على الساحل الاطلسي ، وتقدر مساحته بنحو ٢٨ الف كم مربع .

وسيكون لهذا التمييز القانوني بين القسمين اثر كبير بعد اعلان



استقلال مراكش - اذ ان اسبانيا تنازلت عن المنطقة المحمية بدون معارضة ،  
بينما تمسكت بالغسم الاول باعتبار انه ارض اسبانية .

وتنظم الاتفاقية ادارة المحمية في الشمال على النحو التالي :  
يعين خليفة للسلطان في تطوان يمثل حقوقه الشرعية ، ولكنه يخضع لاشرف  
الادارة الاسبانية ، كما يخضع السلطان نفسه في الرباط للاقامة الفرنسية .  
وتقدم الحكومة الاسبانية مرشحين اثنين للخلافة يختار السلطان واحدا  
منهما . ولا يجوز تعيين خليفة آخر او عزله الا بموافقة اسبانيا . ويعين  
هذا الخليفة في منطقة النفوذ الاسبانية وبصورة عادية في تطوان ،  
ويقلد تفويضا عاما من السلطان يمارس بمقتضاه جميع سلطاته . وتستقل  
الادارة الاسبانية بادخال التنظيمات الادارية التي تراها ، وتتولى تحصيل  
الرسوم الجمركية في موانئها .

وقد فصلت الاتفاقية بين المنطقتين الفرنسية والاسبانية فصلا تاما ،  
من حيث الضرائب والايور المالية . واخذت حكومة المخزن من مسؤولية  
الحوادث التي تقع في الشمال . وجمعت لاسبانيا حق تمثيل سكان  
تلك المنطقة في الخارج .

واخيرا تؤكد الاتفاقية ما سبق ان اتفقت عليه الدولتان في اول  
مشروع للتقسيم سنة ١٩٠٢ ، من جعل طنجة منطقة محايدة . وكان  
مفهوما ان استثناء طنجة انما هو شرط موجه ضد اسبانيا لانها تقع  
داخل منطقة نفوذها . وبالإضافة الى ذلك تمثل الجالية الاسبانية العدد  
الاكبر من الاوربيين هناك . وتنتشر لغتها وعملتها فيها . وتقرير حياد  
هذا الجزء من مراكش كان يتمشى مع مبدأ استئصال البلاد ، ولكن الآن  
وبعد ان اصبحت حكومة السلطان حاضنة لدولتين اجنبيتين ، فان  
الحياد يصبح امرا مستحيلا لان الميناء لا بد ان يدخل تحت اشرف اي  
من الدولتين . ومن هنا تطورت فكرة الحياد الى تدويل ادارة الميناء ،  
ولكن في ظل سيادة السلطان تمثيا مع مبدأ وحدة اراضي مراكش .

وكانت بريطانيا بحكم اهتمامها بالتوسط . ووجودها في جبل  
طارق من اكثر الدول اهتماما بهذا الموضوع ، فقد تضمن الاتفاق  
الودي نصا خاصا بطنجة . ولذلك نلاحظ انه بمجرد احتلال مراكش  
سنة ١٩١١ وجه ادوارد جبراي ، وزير الخارجية البريطانية ، مذكرة  
للحكومة الفرنسية يؤكد فيها ضرورة الاتفاق على وضع خاص لهذا  
الميناء . غير ان كلا من فرنسا واسبانيا ظلت تعرقل المفاوضات بخصوص  
طنجة الى ان دعا النورد كيرزن في سنة ١٩٢٣ الى عقد مؤتمر في لندن  
لتقرير ونسج الميناء .

وكانت الدول قد اتفقت على مبدأ تدويل الإدارة ، وللانظمة الدولية سابقة في طنجة : فمنذ سنة ١٨٧٢ تأسست أول هيئة دولية وهي المجلس الصحي بإشراف القناصل ، وبناء على هذا الاتجاه صدرت اللائحة الأساسية الخاصة بنظام طنجة الدولي في ديسمبر ١٩٢٣ (١) وهي تنطبق على المدينة وما حولها في مساحة قدرها ٤٠٠ ميل مربع :

وصارت لائحة طنجة حقلا خصباً لدراسة نظام فريد من الأنظمة الدولية ، لأنها تمنح الصفة الدولية لشؤون الإدارة والقضاء ، وقوات حفظ الأمن والاقتصاد .

فالإدارة الحقيقية تتولاها لجنة المراقبة التي تتألف من قناصل الدول الممثلة في مراكز : وهي التي تعين الموظفين ، ولها الاعتراض على قرارات المجلس التشريعي . وتتألف هذا المجلس حسب لائحة سنة ١٩٢٣ من ستة عشر عضواً أوربيين : منهم أربعة أعضاء لكل من فرنسا وإسبانيا وثلاثة لبريطانيا ، وواحد لكل من إيطاليا وهولندا وبلجيكا والبرتغال ، وتسعة أعضاء مراكشيين منهم ٦ عن المسلمين وثلاثة عن الجالية اليهودية . ويرأس المجلس مندوب السلطان الذي يصدر قراراته أيضاً .

وقد زيد في عدد أعضاء المجلس بعد الحرب العالمية الثانية . واشتركت فيه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بجانب الدول التي كانت ممثلة فيه من قبل . ولكن الاتحاد السوفيتي لم يرسل مندوبيه نظراً للاشتراك في هذا المجلس ، كما أنه لم يعين قنصلاً في طنجة .

وفي القضاء حلت المحاكم المختلطة محل القضاء القنصلي . وتتألف المحاكم المختلطة من قضاة فرنسيين وإسبان وإنجليز ، وضم إليهم قاض إيطالي عندما عدلت اللائحة سنة ١٩٢٨ أرضاء لإيطاليا : هذا بالنسبة للأجانب أو للقضايا المعلقة بينهم وبين المراكشيين ، أما بالنسبة للرعايا الوطنيين فيشرف مندوب السلطان ، ولو من الناحية الشكلية على القضاء الخاص بهم .

وقد قررت اللائحة جعل ميناء طنجة ميناء حراً .

وإذا كانت لائحة سنة ١٩٢٣ قد نصت على أن يتولى السلطة الإدارية والشرطة أحد الأشخاص الذين ينتمون إلى الدول الصغرى الممثلة في طنجة ، فإن اللائحة في مجملها تعتبر نجاحاً لفرنسا من عدة نواح .

(١) انظر بحثاً خاصاً بوضع طنجة في :

Stuart : The international city of Tangier.

أولا : ان المقيم العام الفرنسي هو الذى يشرف على العلاقات الخارجية للمنطقة بصفته وزير خارجية السلطان الذى تخضع طنجة لسيادته .

ثانيا : ان الإقامة العامة تتدخل بما لديها من نفوذ لدى السلطان فى اختيار المندوب ثم هى ترسل موظفا فرنسيا باسم المراقب الشريفى، وهو يشرف فى الواقع على القضاء الخاص بالمراكشيين ويتوسط بين المندوب وبين قناصل الدول الأخرى .

ثالثا : يستمتع القنصل الفرنسى بنفوذ خاص على لجنة القناصل ، وان كانت الرئاسة تتناوب بينهم سنويا : على ان نفوذ الولايات المتحدة بدأ يتسرب الى طنجة منذ الحرب العالمية الثانية ، فبينما تلاحظ ان الولايات المتحدة لم تشترك فى توقيع لائحة سنة ١٩٢٣ بالرغم من انها من الدول المشتركة فى ميثاق الجزيرة ، نجد انها قد انضمت الى فرنسا وبريطانيا سنة ١٩٤٥ لمطالبة فراتكو باخلاء طنجة . وكان رئيس الدولة الاسبانية قد انتهن فرصة الحرب واحتل الميناء الدولى واخضعه للإدارة الاسبانية المباشرة تحقيقا للأطماع القديمة .

واستجاب فراتكو لانداز الدول الغربية الكبرى وسحب قواته فى أكتوبر ١٩٤٥ وأعيد تطبيق النظام الدولى الذى عدل كما راينا ليمشى مع نفوذ الولايات المتحدة الصاعد . وتمثل هذا النفوذ ، علاوة على الاشتراك فى الإدارة ، فى هجرة عدد من رجال الأعمال الأمريكين ، وبناء محطة كبيرة للإرسال لتوجه صوت أمريكا الى شمال إفريقيا والشرق الأوسط .

وبالجملة أصبحت مراكش فى عهد الحماية مقسمة الى أربع مناطق تختلف كل منها عن الأخرى من حيث الوضع القانونى .

كانت الحماية الفرنسية اذن مقيدة بامتيازات أسبانيا وبوضع طنجة الدولى : وفى داخل منطقة نفوذها ذاتها بقيت بعض الامتيازات الدولية التى لم يمكن تجاهلها بالرغم من أن سياسة فرنسا التقليدية هى عزل المحمية اقتصاديا وسياسيا عن العالم الخارجى . فقد كانت علاقات مراكش الدولية أكثر رسوخا واتساعا عما كانت عليه علاقات تونس مثلا عند فرض الحماية عليها . لذلك لم يكن فى وسع فرنسا ان تتدخل لتعديل أوضاع مراكش الخارجية دفعة واحدة ، وانما أخدمتها تطورات الأحداث العالمية للتخلص من امتيازات الدول الأوروبية .

فألمانيا التى كانت تعتبر أخطر منافس اقتصادى لفرنسا ، اذ بلغ مجموع قيمة مبادلاتها التجارية مع مراكش ٣٧ مليون فرنك سنة ١٩١٣ ،

اضطرت للتنازل عن امتيازاتها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى .  
وذلك في صلح فرساي سنة ١٩١٩ . وكانت فرنسا قد ألغت من جانبها  
اتفاقياتها مع ألمانيا بشأن مراكش منذ إعلان الحرب وابتعدت الرعايا الألمان  
من البلاد ، وحكمت على بعضهم بالإعدام حتى تسقط هيئة المانبا أمام  
المراكشين : فلا يستمعوا لمبعوثيها السياسيين الذين انتشروا سرا في  
البلاد .

أما بريطانيا فكانت باعتراف الاتفاق الودي تستمتع بحرية التجارة  
ومبدأ المساواة لمدة ٣٠ عاما على الأقل بعد وضع الحماية . ولكن حسب  
هذا الاتفاق نفسه يمكن تغيير هذا الوضع إذا تغير نظام الامتيازات في  
مصر . وبالتالي فقد ترتب على عقد معاهدة مونترلو التي ألغت الامتيازات  
بالنسبة لمصر سنة ١٩٣٧ ، أن طالبت فرنسا بإنهاء الحقوق البريطانية في  
مراكش .

ولم يكن سحب الامتيازات الانجليزية هو الأمر الذي يهم فرنسا كثيرا ،  
لأن بريطانيا كفت عمليا عن اظهار أى نشاط اقتصادي في مراكش منذ  
وضع الحماية عليها ، وعلى العكس أخذ نشاط الولايات المتحدة الاقتصادية  
يتزايد . وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية . وكان رجال الأعمال الأمريكيون  
يرتكزون دائما على مبدأ المساواة الاقتصادية الذي أقره ميشاق الجزيرة .  
وكان الراسماليون الفرنسيون يأملون في أن يراعى رجال الأعمال  
الأمريكيون تفوق فرنسا السياسي ، فلا يفتحون باب المنافسة الاقتصادية  
على مصراعيه . وحين حاولت الإقامة الفرنسية أرضاء مواطنيها بسن  
بعض التشريعات القيدة لنشاط الأجانب الاقتصادي ، رفع نحو ٣٧ رجلا  
من رجال الأعمال الأمريكيين شكوى ضد الحكومة الفرنسية لدى محكمة العدل  
الدولية التي أصدرت حكما لصالحهم سنة ١٩٥٢ (١) . وفي نفس الوقت  
أيد الحكم وجهة النظر الفرنسية بتقييد حرية القضاء القنصلي الذي  
تمسكت به الولايات المتحدة طوال عهد الحماية .

### - ٣ -

#### إدارة فرنسا للمحمية

شغل المارشال ليوتي منصب الإقامة العامة بجانب القيادة العسكرية  
منذ وضع الحماية سنة ١٩١٢ حتى سنة ١٩٢٥ . ولم يشتر ليوتي

---

(1) Residence General les Problemes des Protectorat

فقط بنجاحه في التغلب على مقاومه مراكز العنيدة ، بل انه وضع اسسا ومبادئ للادارة الفرنسية . اصبحت مقرونة باسمه . وقد كتب ليوتى عن رايه في الحماية (١) قال : تتضمن فكرة الحماية ان الدولة المحمية تحتفظ بأنظمتها وحكومتها الخاصة . وان تحكم نفسها بنفسها من طريق هيئاتها المنظمة . . . ومراكز دولة مستقلة تعهدت فرنسا بحمايتها على ان تظل تحت سيادة السلطان مع الاحتفاظ بنظام الحكم الذي اتخذته . ومن الواجبات التي نيظت بى ضمان وحدة هذه الحكومة والمحافظة على نظام الحكم القائم بها » .

ويعزو الكتاب الفرنسيون سياسته الى ميوله الشخصية ، وانه كان ملكيا في الاصل ، فوجد في مراكز فرصة ليكون صانع الملك فيطبق آراءه في مراكز مسترا وراء السلطان . كذلك يذكر هؤلاء الكتاب بشيء من الفخر انه احترم روح الحماية فابقى على اجهزة الادارة الوطنية دون المساس بها . وهذا صحيح ، ولكن يمكن القول بانه ابقى عليها كتراث تاريخي يحافظ عليه كما يحافظ على الآثار . ويشبه هذا الاسلوب موقفه من تعمير المدن المراكشية فلم يكن يزيل الابنية القديمة : بل كان يبنى مدنا حديثة لسكن الجالية الأوربية ويفصلها تماما عن المدينة القديمة حتى لا تضع معالمها وطريقة الحياة الاجتماعية فيها ، فأصبحت هناك فاس جديدة بجانب المدينة القديمة ، ودار بيضاء جديدة بجانب الاحياء الوطنية . . . وهم جرا .

ويسرى هذا المبدأ على تنظيم الحكومة ، فقد قسم ليوتى ادارة مراكز الى ثلاثة اجهزة ، كل منها منفصل عن الآخر .

الاول : هو ادارة المخزن التي احتفظت بطابعها القديم .

والثاني : هو الادارة الشريفة الجديدة التي يقوم بها مشفقون مراكشيين لادارة الشؤون الفنية الخاصة بالوطنيين .

والثالث : هو الإقامة العامة التي تهتم على سياسة البلاد العليا ، من شئون خارجية ودفاع ومالية وأمن عام ، فضلا عن ممارسة جميع السلطات الادارية والتشريعية بالنسبة لأعضاء الجالية الأوربية .

---

(١) نشرت اقوال ليوتى وخطاباته في مجموعات مختلفة أنظر منها :  
Parole d'action

Dix ans du protectorat 1912 — 1922

(٢)

انظر كذلك الفاسي — المغرب العربي ص ٧

وهكذا قادت سياسة ليوتي عمليا الى سحب اهم اختصاصات الادارة من حكومة المخزن او الادارة الشريفة ، مما أدى الى الاستغناء عن كثير من الوزراء المخاربة فلم يبق سوى :

١ - الصدر الأعظم : ولا يملك غير سلطة اسمية اذ انتقلت معظم اختصاصاته الى الكاتب العام للحماية ، أو رئيس الادارة الشريفة .

٢ - وزير العدل : وقد اقتصر اختصاصاته على المحاكم الشرعية وشئون المعاهد الدينية ، ولكن سلطته الحقيقية حتى بالنسبة لهذه الأمور هي في يد رئيس مراقبة العدل بالادارة الشريفة ، أما ادارة العدل المراكشية فهي فرنسية محضة وترجع رأسا للمقيم العام .

٣ - وزير الاوقاف : وسلطته الفعلية في يد موظف فرنسي لدى الادارة الشريفة .

وهذا النظام هو ما سمي بالادارة غير المباشرة ، وذلك أن الاقسام العامة كانت تدبر بعض الشئون الأخرى ادارة مباشرة : وهي ادارة الفلاحة والتجارة والغابات وادارة المالية وادارة الأشغال العمومية وادارة الإنتاج الصناعي والمعادن ، وادارة البريد والتليفون والاذاعة .

وبحجة تطبيق مبدأ الادارة غير المباشرة ، أبى ليوتي على ما للباشوات وقواد الأقاليم من سلطات قضائية ومالية ، بالرغم من علمه بالمظالم التي تقع على أبدي هؤلاء القواد . وكان في استطاعة الحكومة الفرنسية أن تعاون المراكشيين على التخلص من هذا النظام العتيق الذي لا يميز بين السلطة القضائية والادارية . ولكن الإقامة العامة لم تهتم بمراقبة القواد والباشوات الا فيما يخدم مصالحها ، ولا سيما فيما يتعلق بشئون الأمن العام . ولهذا الغرض عين مراقبين فرنسيين لمساعدة القواد في شئون الأمن . أما القواد الذين اظهروا ولاءا للادارة الفرنسية ، فقد مكنتهم الإقامة العامة من اظهار نزعتهم الاستقلالية بالنسبة للسلطة المركزية ، وهو ما لا يتماشى مع روح الحماية ويمكن القول اذن بأن ليوتي غرس النظام الاقطاعي في مراكش بمعناه الحقيقي .

لم يشجع ليوتي الهجرة الأوربية ، ولا سيما الاستيطان الزراعي . ويمزى موقفه الى أنه خشي من مواجهة جماعات ذات حقوق وتقاليد سياسية واسعة تمرقل سلطته المطلقة . ومع ذلك فقد كان تيار السياسة الاستعمارية أقوى من أن يقاومه ليوتي فدخل مراكش في عهده نحو

ألف مستوطن زراعي (١) . علاوة على عدد أكبر من أصحاب الحرف ورجال الأعمال والتجارة في المدن . وقدر ليوني نفسه مساحة الأراضي التي تملكوها في عهده بـ ١٠٠.٠٠٠ هكتار .

وفي سنة ١٩١٦ سمح بإقامة مجلس استشاري تمثل فيه الفرف التجارية في مراكش وذلك للإشراف على ميزانية الإقامة العامة . وفي سنة ١٩١٩ أنشئ قسم ثان لممثلي المستوطنين الزراعيين ورجال الصناعة . وكان هؤلاء الأعضاء يختارون بالتعيين . وفي سنة ١٩٢٦ ، بعد استقالة ليوني أسس مجلس جديد للجالية الأوروبية عن طريق الانتخاب يعرف بمجلس الحكومة ، وقد الحق به قسم مراكشي سنة ١٩٤٨ .

ووجود مثل هذا المجلس يتعارض مع أفكار ليوني عن الحماية ، فقد ذكر في خطاب القاء في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٦ في اجتماع الفرف التجارية والزراعية الفرنسية « ان مراكش دولة مستقلة وهي بوصفها هذا تظل تحت سيادة السلطان ، ولا محل للنظم السياسية الفرنسية في هذه البلاد . ولوواطنينا الفرنسيين ان ينشئوا لأنفسهم هيئات في هذه البلاد كما ان لهم ان يتمتعوا بالحقوق المدنية ولكن ليس من حقهم ان يتمتعوا في مراكش بالحقوق السياسية » .

وقد تعرض ليوني لهذا السبب لنقد كل من اليمين واليسار . اليمين لانه عارض التوسع في الاستيطان . واليسار لما كان ينهم به من ميول ملكية . وعندما بدأ الاشتباك مع عبد الكريم الخطابي نزعته منه اختصاصات القائد العام . وما لبث ان استقال في سبتمبر ١٩٢٥ .

ولم يحافظ خلفاء ليوني دائما على المبادئ التي وضعها ، فأنهت مراكش الى وضع المحميات الأخرى من تغلب الموظفين الفرنسيين على ادارتها ودمغها بالطابع الفرنسي كما فتح باب الهجرة والاستيطان على مصراعيه .

وكان ليوني يعين الى تركيز الاستغلال الاستعماري على النواحي التجارية باعتبار ان مراكش سوق رائجة للبضائع الفرنسية . اما في عهد خلفه تيودور ستيج فقد اخذ مستوطنو الجزائر في استغلال اقليم المولوية في شرق مراكش كما وقد عدد كبير من فرنسا على سهل الشاوية أخصب مناطقها . وامتلكوا فيه مساحات واسعة . وبدات بعض المزارع

---

(١) محمد خير فارس : تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب ١٩١٢ - ١٩٣٩ رسالة دكتوراه .

الأوربية تنتشر حول مدينتي فاس ومكناس ، ولكنها لم تجرؤ على التوغل وراء هذه المناطق إلا بعد أن استتب فيها الأمن .

ونمة عقبة أخرى صادفت الاستعمار الزراعي ، وهي أن معظم الأراضي كانت إما موقوفة أو مملوكة ملكية جماعية للقبائل . ولم يشأ الفرنسيون أن يثيروا الرأي العام بانتزاع الأراضي الموقوفة ، فاتجه نظره إلى أراضي القبائل واستصدرت الإقامة في إبريل ١٩١٩ مرسوما بجواز استغلال أراضي القبائل غير المزروعة في مقابل إيجار اسمي . ولم يفر هذا النظام كثيرا من الراسمالين . ولكن بعد القضاء على المقاومة العسكرية في العقد الرابع ، نشطت حركة الاستعمار الحر حتى بلغت الملكيات الزراعية الأوربية في أوج اتساعها نحو مليون هكتار . وهي مساحة كبيرة نسبيا حيث أن مجموع الأراضي الزراعية في مراكش لا يتجاوز ٥ مليون هكتار .

هذا مع ملاحظة أن قدرة المستوطن على الإنتاج تفوق كثيرا قدرة المالك الوطني . ومما يزيد الاستيطان الأوربي جوا . أن الزراعة في مراكش تعتمد على تنظيم دقيق لتوزيع المياه . وسنرى أن كثيرا من الاضطرابات وقعت نتيجة لتحيز الإدارة للملاك الفرنسيين عند توزيع المياه . وينتشر نظام الملكيات المتوسطة في أراضي المستوطنين الزراعية وأن كان يوجد قليل من الملكيات الكبيرة .

ويبرر الفرنسيون وجودهم في مراكش ، بأنهم خلقوه سياسيا واقتصاديا . فهم في رأيهم ، الذين أوجدوا وحدته حين جمعوا شتاتنا من القبائل المتناثرة ، وألقوا ما كان يعرف بأراضي السبيبة . وهم الذين وسعوا رقعة الأراضي المزروعة ونقبوا عن المعادن الوفيرة في البلاد . ومع التسليم بأن مملكة المغرب صارت من أفقر البلاد العربية من حيث الثروة الزراعية ، إلا أن الوطنيين المغاربة قدموا الأرقام التي تثبت أن الجزء الأكبر من هذه الثروة كان يذهب إلى خزائن الفرنسيين من رجال الصناعة والزراعة .

## - ٤ -

### السياسة البربرية

يقصد بهذه العبارة السياسة التي اتبعتها فرنسا في عهد الحماية لعزل البربر عن المجتمع المرائشي . وقد بنت الحماية سياستها هذه على أساس فكرة خاطئة مؤداها أن البربر لم يعتنقوا الإسلام الا ظاهريا ، وبالتالي فمن الأنسب لهم الاعتراف بعرفهم الخاص كقانون مدني وتطبيقه رسميا



بواسطة محاكم خاصة . وفلا استصردت الإقامة العامة ظهيراً في  
سبتمبر ١٩١٤ يخرج البربر من دائرة القضاء الشرعي في الأمور المدنية  
ويجمل مجلس الجماعة أو القبيلة مختصاً بنظر تلك الشئون .

ذلك أن القضاء المراكشي كان ينقسم الى قسمين : قضاء كرمي  
يختص بالشئون المدنية . أما الجنايات فكانت تنظر أمام الباشا في  
عوامس الأقاليم أو القواد حكام النواحي ، وكان إجراء أي تعديل  
بخصوص القضاء المدني يعد تدخلاً في الشئون الدينية ولذلك لم تتدخل  
سلطات الحماية في هذا النوع من القضاء في انحساء مراكش الأخرى ،  
وانما حاولت فقط تنظيمه ، فاست له مجلساً أعلى لراجعة أحكام  
القضاة . ولكن تطبيق العرف كان لا بد أن يصطدم بصعوبات جمة ،  
لان الأعراف تختلف من قبيلة الى أخرى ، فلا يمكن ضبط الأحكام  
هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ليس من السهل تمييز البربر عن العرب  
ومعرفة الجماعات التي ينطبق عليها الظهير البربري بدقة .

لم يثر ظهير سنة ١٩١٤ في حينه رد فعل يذكر ، اما لان مفزاه كان  
محدوداً او لعدم وجود وهي كاف آنذاك . ولكن السياسة البربرية غدت  
فيما بعد منهجا بعيد الأهداف . وكان القيم العام لوسيان سان محاطا  
بجماعة من المستشارين عرقت بالكتلة البربرية ، أي التي تدعو الى فصل  
البربر عن حكومة المخزن بحجة أن الأخيرة تمثل العرب ، وترى هذا  
الفصل مقدمة لاندماج البربر في البيئة الفرنسية . وقد تضمنت هذه  
الخطة فكرة إحياء اللغة البربرية عن طريق كتابتها بحروف لاتينية ، ووضع  
المستشرق جود فروي دي موبين ، مستشار التعليم في مراكش ، مشروعا  
مفصلاً لهذا الغرض . وفي نفس الوقت ركز المبشرون نشاطهم في بلاد  
البربر حتى صار لهم نحو ١٣٨ مركزاً في سنة ١٩٣٢ (١) .

تلك هي الظروف التي أحاطت بالظهير البربري الشهير عند صدوره  
سنة ١٩٣٠ في بداية عهد انسلطان محمد بن يوسف ، فكان له دوى عظيم  
في المسالم الاسلامي . إذ فهم الرسوم على أنه يهدف الى تنصير جماعة  
من المسلمين بقوة القانون .

اما الظهير نفسه فيشمل تعديلين بخصوص قضاء البربر . وبمقتضى  
التعديل الأول : يعطى مجلس الجماعة صفة رسمية ، فيتحول الى  
محكمة مدنية وسجل عرف البربر ليصبح قانوناً معترفاً به لتلك المحاكم .

---

(١) انظر خلال الفاسي : السياسة البربرية ، القاهرة سنة ١٩٥١ .

أما التعديل الثاني : فينزع بمقتضاه اختصاص النظر فى الجنايات من قضاء القواد والباشاوات الذين يمثلون السلطان . وتنشأ محاكم جديدة فى بلاد البربر من قضاء فرنسيين لتطبيق القانون الجنائى الفرنسى فيها .

وقد لوحظ أن بعض 'المبشرين' ، عينوا قضاة فى تلك المحاكم ، فصار ذلك حجة لدى خصوم الظهير من البربر وفى العالم الخارجى على السواء ، تشهد بأن الهدف هو تنصير البربر . ومن ثم اصطدم الظهير بمعارضة شديدة من قبائل البربر ذاتها فضلا عن رد الفعل العنيف الذى ظهر فى العالم الاسلامى عامة .

ذلك ان البربر اذا كانوا يتمسكون بالعرف فعلا ، وكان فى عرفهم ما يتعارض أحيانا والشريعة الاسلامية ، مثل عدم توريث المرأة ، الا أنهم كانوا يفعلون ذلك بدون وعى وتلبية لروح المحافظة القوية على التقاليد . ولوجوبه البربر بأن فى تصرفاتهم خروجا على الاسلام لاحتجوا اشد الاحتجاج .

وكان من المفروض أن يطبق الظهير على نحو مليون ونصف من أهل مراكش . ولكن عددا من القبائل مثل ايت يوسى وزمور أرسلت مندوبيها الى فاس لتعلن امام علماء القرويين أنها ترغب فى البقاء تابعة للقضاء الشرعى . وبالرغم من أن الإقامة العامة أعلنت ، عند اصدار الظهير ، أنها تترك للقبائل حرية العمل به أو رفضه . فقد قبض على هؤلاء المندوبين مما زاد البربر أنفسهم سخطا على الظهير .

ثم جاءت الحملة العنيفة من العالم الاسلامى لتضيف عاملا جديدا يوقف تيار السياسة البربرية . ومع ذلك لم تكف فرنسا طوال عهد الحماية عن استغلال كل مناسبة لبعث السياسة البربرية كما حدث مثلا عند أزمة العرش الاولى سنة ١٩٥١ .

# القسم الثالث

الحركات الوطنية



## الفصل الخامس عشر

### نشأة الحركة الوطنية في الجزائر

- ١ -

خاضت الجزائر سلسلة طويلة من الحروب لمقاومة الغزو الفرنسي ، تحت الزعامة الدينية أحيانا ، كما حدث في عهد الأمير عبد القادر . أو بدافع المحافظة على تراث القبيلة أحيانا أخرى . فلما جثم الاستعمار بكله في عهد الجمهورية الثالثة ، وتحطمت أركان المجتمع القديم ، سادت الجزائر فترة من الركود .

وخلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى لم تعدم الجزائر بعض دعاة الإصلاح الذين يمكن وصفهم بأنهم انصار نهضة للإصلاح الاجتماعي والسياسي دون أن تصل دعوتهم الى مستوى الحركة الوطنية المنظمة القائمة على الوعي السياسي . وقد تأثر هؤلاء الرواد بنوع ثقافتهم فالذين تعلموا في مدارس الدولة الرسمية اضطفوا بالصبغة الفرنسية المحضة لانهم انقطعوا تماما عن بيئة التثقيف العربية الإسلامية سيما وان الإدارة الفرنسية نقلت البرامج المتبعة في مدارس فرنسا دون تعديل أو تطوير يلائم الجزائر وهذا الفريق من الشبان الجزائريين الذين أطلق عليهم اسم التخبية ، تصور ان طريق الإصلاح الوحيد هو الأخذ بالأساليب الفرنسية في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية ، وهذا هو السبيل الوحيد في رأيهم للتخضر . أما الفريق الثاني من الإصلاحيين فيمثل البقية الباقية من الذين استطاعوا المحافظة على الاتصال بالثقافة العربية الإسلامية . من هؤلاء ابن سماية الذي اتهمه الفرنسيون بالارتباط بصلات مريبة مع الشرق ، وهو الذي استضاف الشيخ محمد عبده عند مروره بالجزائر سنة ١٩٠٣ وابن موهوب مفتي قسنطينة الذي كان يحاضر ويكتب خائفاً على وطنه على الاستفادة من تقدم أوروبا ، ويرجح ان يكون هو الذي أثر (١) في الشيخ عبد الحميد بن باديس مؤسس جماعة العلماء .

---

(١) ياسف د. أبو القاسم سعد الله لعدم اهتمام المؤرخين بهذه الفترة وتجاهل هذه الشخصيات بخلاف زعماء فترة ما بين الحربين .  
انظر كتابه القيم ( الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٠٠ - ١٩٣٠ )

ويختلف الرأي حول اتجاه هذا الفريق الأخير من دعاة الإصلاح على أسس عربية إسلامية ، فالبيض يرى بمقياس الأربعمئات أنهم متعاونون مع الاستعمار لأنهم لم يطالبوا بالاستقلال بل بالإصلاح أولا مثل الشيخ محمد عبده في مصر ، ولكن إذا نظر إليهم بمعيار عصرهم فإنهم يعتبرون روادا وسط تيارات أخرى كانت تهدد تطور الحركة الوطنية الجزائرية مثل التيار الداعي إلى الاندماج في البيئة الفرنسية . يضاف إلى ذلك أن الفرنسيين المعينين بالشئون المحلية مثل المستشرق سيرفيه كتب في سنة ١٩١٣ بهاجم هؤلاء المحافظين الذين يعتبرون أشد خصوم فرنسا ، ولا يخضعون إلا أمام رؤيتهم للقوة العسكرية والحضارية المتفوقة .

أما فريق النخبة فيتكون من بضعة مئات من الطبقة الوسطى غالبيتهم يشتغلون بالطب والتعليم والمحاماة ، أو من الجزائريين الذين التحقوا بالجيش الفرنسي واتيحت لهم فرصة الترقى ، ويرى هؤلاء أنه ينبغي التمييز بين فرنسا التقدمية وبين أساليب المستوطنين العتيقة . ومع ذلك فإنهم لم يحظوا بتأييد عديد من التقدميين الفرنسيين ، كما تعرضوا لقدحى وطنهم لقبولهم مبدأ التجنيس . وقد وصفهم جان جوريس الاشتراكي بأنهم ضائعون بين حضارتين .

وكانت نقطة الضعف التي واجهت النخبة دائما هي أن التجنيس الجزائري لا يتساوى مع الأجانب الآخرين المتجنسين مثل اليهود أو المستوطنين من أصل إسباني .

وقد نشرت النخبة ملخص مطالبها سنة ١٩١٢ وهي لا ترقى إلى حد المطالبة بالمساواة التامة دفعة واحدة ، بل تطالب بالحقوق السياسية المناسبة والمساواة في الضرائب والغاء قانون الأهالي وتشجيع هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا حتى تتاح لتلك الطبقة فرصة الاحتكاك بالمجتمعات المتقدمة ونقل عاداتها فضلا عن رفع المستوى المادي .

نشطت النخبة في تقديم المذكرات لدى السلطات الفرنسية ، ولم تكن هي مبتدعة هذا الأسلوب فالمذكرات الاحتجاجية بدأت مع بداية الاحتلال تقريبا بالمذكرة الشهيرة التي تقدم بها حمدان خوجه إلى البرلمان . وفي عهد نابلون الثالث قدمت عرائض ضد الحكم المدني ونظام التجنيس . وبمناسبة طرح موضوع تجنيد الجزائريين للمرة الأولى أمام البرلمان الفرنسي سنة ١٨٨٧ انتهات العرائض من مختلف قطاعات الشعب الجزائري .

ومجمل القول أن كلا من النخبة والإصلاحيين الإسلاميين اقتصر تأثيرهم

على يثبات المتفقين المحدودة . اما مسألة التجنيد فقد مست جميع فئات الشعب ولذلك اعطت حركة المعارضة دفعة جديدة . وقد بحثت قوانين تجنيد الجزائريين بصورة جدية في السنوات القليلة التي سبقت الحرب العالمية الاولى . واتفق المحافظون والنخبة على معارضتها ، كل لسبب مختلف . فالمحافظون قالوا انها تتعارض مع الماسعر الدينية ومع مذهب فرنسا سنة ١٨٣٠ باحترام الاسلام .

اما النخبة فرأت ان التجنيد يقتضى مبدأ المساواة فى الحقوق طالما ان الجزائريين سيؤدون مثل المواطنين الآخرين نفس الواجبات . وحتى الاعضاء الجزائريين فى مجلس الوفود المالية ، والذين اشتبهوا بخضوعهم التام للفرنسيين اعترضوا على التجنيد ، واكثر ما كان يخشاه الجزائريون هو ان يستخدموا فى حرب ضد دولة اسلامية . هكذا ورد فى مريضة رفعها اهل تلمسان سنة ١٩٠٨ .

ولما فشلت جميع الجهود لمنع صدور قانون تجنيد الجزائريين سنة ١٩١٢ . لجأ بعض اهل تلمسان الى الهجرة الجماعية شطر الولايات العثمانية فى الشام ، وطالب آخرون على الاقل بتخفيض مدة الخدمة ورفع سن التجنيد وقد وعد بوانكريه بالنظر فى هذه المطالب ووعد باعفاء المجندين من الخضوع لقانون الاهالى والمحاكم الردعية واعطائهم ميزات سياسية بعد تسريحهم ، غير ان ظروف الحرب اجلت النظر فى هذه الوعود ، وكان لا بد من انتظار سنة ١٩١٩ لتطبيق اول حلقة فى الاصلاحات ، وهى اصلاحات محدودة للغاية تما سبأتى ذكره بعد قليل .

وخلاصة القول ان وجود حركة وطنية بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة تأخرت فى الجزائر عنه فى تونس فضلا عن افطار المشرق العربى ، وبرجع ذلك الى اسباب سياسية منها عزلة الجزائر وراء ستار حديدى ضربه الفرنسيون حول المستعمرة ، ومنها عدم معرفة الجزائريين حينذاك بالتنظيم السياسى والظن بان فرنسا لا تقهر ، ومنها تحطم اركان المجتمع القديم وانزواء الثقافة العربية الاسلامية . وكل ما وقع قبل الحرب لم يتعد بعض المظاهرات المنائرة احتجاجا على التجنيد : وستزيل ظروف الحرب بعض هذه الموائق .

- ٢ -

### اثر الحرب العالمية الاولى

وبحسب حرائر بوبوى المحظور . اذ خاضت فرنسا الحرب العالمية ( م - ١٩ الغرب العربى )

الأولى . وكانت الدولة العثمانية في المعسكر المعادي . في حين أن بعض (١) الزعماء الجزائريين تأثر قبل الحرب بدعوى الجامعة الإسلامية ، وعلق الأمل على الباب العالي مثل بعض الوطنيين في مصر وتونس لتخليصه من الاستعمار الأوربي ، ولم تقوت المخيا أو حكومة اسطنبول استقلال المشاعر الإسلامية فضربت بارجتان المائتان ميثاقا سكددة وعناية في أكتوبر سنة ١٩١٤ ولعل من بين أهدافها إيقاف المقاومة على غرار ثورة القراني سنة ١٨٧١ ، ومن المؤكد أنها توقعت قيام ثورة عامة . وذكرت أجهزة الدعاية الألمانية أن القيصر ولهم الثاني هو حامى الإسلام بدليل دفاعه عن استقلال سلطان مراکش .

أما العثمانيون فقد حاولوا التأثير على الجزائريين بوسائل شتى منها إصدار فتوى بعدم جواز الحرب ضد المسلمين ، منع الفرنسيون وصوله إلى البلاد . ومنها إرسال سليمان باشا الباروني إلى طرابلس لاثارة المسلمين في شمال أفريقيا ضد فرنسا ، كما استخدمت الطريقة السنوسية ذات الصلات الطيبة بالعثمانيين للتأثير على أهالي الصحراء الكبرى الذين وصلتهم الدعوة السنوسية . ومن هذه الوسائل تعيين المثقفين الجزائريين في مناصب هامة . فالأمير على الجزائري صار نائبا لرئيس المبعوثان . وهو من نسل الأمير عبد القادر . وكانت عائلة الأمير قد اتسعت وقد أفرادها بثلاثة آلاف فتسابق المعسكران على كسب ودهم . وبينما استقدم الفرنسيون عمر باشا بالإضافة إلى خالد محيى الدين الكولونيل بالجيش الفرنسي ، شجع الألمان عبد الملك على القيام بثورة في شرق مراکش . وقد تكونت لجان في برلين وجنيف واسطنبول وكلها تدعو إلى تحرير شمال أفريقيا . وقد ساعدت تلك اللجان على فرار بعض المجندين الجزائريين وسلحت الأسرى واستطاع بعضهم التسلل إلى الجزائر والاشتراك في الثورات التي وقعت احتجاجا على التجنيد .

لم تشكل هذه الثورات خطرا محسوسا ، وتركزت في شمال الأوراس سنة ١٩١٦ ومع ذلك فإن المصادر (٢) الفرنسية تقول من شأنها وتحدث على العكس غالبا عن ولاء الجزائريين وخدماتهم بالجيش وبرع أغنيائهم بالأموال لفرنسا ، بيد أنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عوامل أخرى دفعت الجزائريين إلى قبول الخدمة العسكرية : منها انخفاض مستوى المعيشة واحتراف الكثيرين من قبل العمل في فرقة القناصة الجزائريين انتر اشتهرت بحروبها في أفريقيا . يضاف إلى ذلك تشجيع بعض رجال النخبة .

(١) غلال القاسي : الحركات الاستدلاية في شمال أفريقيا ص ٨١ .  
(٢) Hantaux V. 2.



أما حجم المحاربين في الجيش الفرنسي فتختلف حوله الأرقام .  
فتقدر الإحصاءات الفرنسية المجندين بـ ١٨٢ ألف والعاملين في المصانع  
الحربية بـ ١١٩ ألف بينما يذكر الكاتب الجزائري (١) أحمد توفيق المدني  
أن عدد المجندين وصل إلى أربعمائة ألف وزاد عن ذلك عدد العاملين في  
المصانع الحربية .

يتضح مما سبق أن الحرب أفادت الحركة الوطنية الجزائرية من  
عدة وجوه ، فهي أخرجتها عن العزلة ووصل إلى الجزائر صدى ثورة  
١٩١٧ البلشفية من جهة ومبادئ ولسن من جهة أخرى . وأتيح لمئات  
الآلاف من الجنود والعاملين أن يروا طرق الحياة الجديدة ، وأن يشهدوا  
مظاهر الحرية في فرنسا وأضحى يوسع زعمائهم أن يطالبوا بالمكافأة على  
التضحيات الهائلة التي تمثل في ٥٦ ألف قتيل . ٨٢ ألف جريح من  
الجزائريين سقطوا أثناء القتال .

علق الضباط الجزائريون بعد الحرب الأمل على مؤتمر فرساي ، كي  
يلزم فرنسا بتطبيق مبادئ المساواة . ولكن الحكومة أحالت الأمير خالد  
على التقاعد ، فرجع إلى الجزائر ليكون ما أسماه ، كتلة المنتخبين المسلمين  
الجزائريين . وهم أعضاء المجالس البلدية الذين استفادوا من التشريع  
الفرنسي الصادر سنة ١٩١٩ والذي وسع دائرة تمثيل الجزائريين في  
هذه المجالس .

ولذلك ركزت الكتلة أهدافها في إصلاح أحوال الجزائريين الاجتماعية .  
ومن أهم وسائلها ، إيقاف هجرة المستوطنين . أما في ميدان السياسة  
فهو تطالب بمساواة الجزائريين بالفرنسيين في حق الانتخاب والتمثيل  
في المجالس على مختلف المستويات مع الاحتفاظ بالشخصية الجزائرية  
وأصدرت الكتلة جريدة الأقدام لتكون لسان حالها .

ورغم اعتدال هذه المطالب اعتدالا تاما من وجهة النظر الفرنسية ،  
إلا أن المستوطنين لم يستيفوا قط فكرة المساواة لأنها تتعارض ومبدأ  
التفوق العنصري . والظاهر أن الفظائع التي لا يست حرب الإخضاع مدة  
٤٠ عاما . قد تركت آثارا عميقة استمرت تباعد بين العنصرين من الناحية  
العاطفية . وكان مصير الأمير خالد هو الطرد والهجرة إلى مصر - فلما  
تولت الحكم في فرنسا الوزارة اليسارية برئاسة هريو في نهاية سنة  
١٩٢٤ . سمح له بالعودة إلى فرنسا . وهناك أتيح له الاتصال بالوطنيين

---

١٠ - المدني : هذه هي الجزائر ص ١٦١ .

الجزائريين والمراكبيين - نفرس فكرة العمل المشترك بين أجزاء المغرب • تلك الفكرة التي سببها مصالح الحاج في بداية نضاله ،

واشترك الأمير خالد في أول مؤتمر مغربي من نوعه انعقد في باريس للنظر في أحوال المغرب السياسية والاقتصادية والثقافية • وكان من بين أعماله إرسال برقية تأييد إلى الأمير الخطابي ومناضلي الريف المراكشي • وعندما عاد إلى مقره بالأسكندرية اتهمته السلطات الفرنسية بالتعاون مع الخطابي وطالبت بتسليمه • وتدخل الإنجليز حتى سلمته الحكومة المصرية إلى قنصلية فرنسا ، وانتهى به الأمر إلى الاعتقال في سوريا إلى أن توفي بها سنة ١٩٣٦ •

لم تمتح حركة الأمير خالد طويلا حتى تحدد أهدافها • وفي الفترة التالية انقسم الوطنيون الجزائريون إلى فريقين : أنصار الإدماج ، والحركة الصمالية في فرنسا • وقد أيد اليسار المنطرف ، وحده فكرة الإدماج • ودعا نوابه في البرلمان إلى أن الجزائريين بما بذلوه من تضحيات في الحرب يستحقون تسويتهم بالمستوطنين • أو بعبارة أخرى منحهم حق المواطنة الفرنسية • إلا أنهم لم يكونوا سوى أقلية •

وكانت عدة مشروعات قد طرحت أمام البرلمان الفرنسي أثناء الحرب وكلها تهدف إلى تخفيف النظام الاستعماري القائم على التمييز العنصري وتوسيع دائرة الحقوق السياسية لعدد أكبر من الجزائريين في إطار المؤسسات الفرنسية • وظل البرلمان الفرنسي يسوف في المصادقة على هذه الإصلاحات حتى انتهت الحرب وقلت الحاجة إلى المجندين الجزائريين فجاء إصلاح ٤ فبراير سنة ١٩١٩ متضمنا شروطا أدنى من المشروعات السابقة • وهو ينطلق من مبدأ الخاضع الغالب بأن الهدف النهائي للإصلاح هو تحقيق المساواة السياسية بين العنصرين • وإن توسيع دائرة الانتخاب هو مرحلة أولى في هذا السبيل •

وحسب هذا الإصلاح لم يعد التجنيس • أي التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامي هو السبيل الوحيد لاكتساب الحقوق السياسية • بل فتح الباب لفئات أخرى محدودة طبقا لشروط معينة كالمرقة بالقراءة والكتابة والإقامة في فرنسا (١) • مدة سنتين • ولو طبق هذا الإصلاح بدقة لاكتسب نحو أربعمائة ألف جزائري حق الانتخاب بدلا من خمسة عشر ألفا • إلا أن المستوطنين وضمو المراقيل في سبيل

---

(1) Piquet, les reforms en Algerie et le statut des indigenes 1919

تطبيقه . واحجوا بصفه خاصه على امكانية تعيين رؤساء بلديات من الجزائريين حيث يشكل هؤلاء في بعض الحالات اغلبيه اعضاء المجالس . وسوف نستجيب الحكومة الفرنسية بالفعل لهذا الضغط فتحدف البند الخاص برؤساء البلديات فى سنة ١٩٢١ .

واخيرا فان اصلاح سنة ١٩١٩ خلا من اهم المقترحات التى طالب بها الجزائريون وهى إلغاء قانون الأهالي . ذلك القانون الذى يضرب بمبدأ المساواة عرض الحائط . ولذلك لم يرض اصلاح سنة ١٩١٩ احدا بما فى ذلك انصار الاندماج . أو الذين طالبوا بالتطوير فى اطار الشخصية الجزائرية المنفصلة . كما لم يرض المستوطنين .

### - ٣ -

#### انصار الاندماج

لقد دعت كتلة المنتخبين الجزائريين بزعماء الامير خالد محبى الدين الى تطور الجزائر نحو المساواة فى الامور السياسية مع التسليم بان للبلاد شخصية مستقلة فى المجال الثقافى والاجتماعى ويجب مراعاة ذلك عند ادخال الاصلاحات المنشودة . وهم يختلفون فى هذه النظرة عن فريق آخر من الجزائريين الذين تشبعوا بالثقافة الفرنسية ، وراوا ان المثل الأعلى هو ذوبان الجزائر اجتماعيا وثقافيا فى الوطن الفرنسى ، وان هذا الاندماج هو السبيل الى تحقيق المساواة السياسية . واشتهر من هؤلاء فى فترة ما بين الحربين الصيدلى فرحات عباس ، والطيبان ابن جلول والأخضرى .

وكان معظم هؤلاء اعضاء فى المجالس البلدية او مجلس الوفود المالية ، او موظفين لدى الادارة .

وقد القوا اتحادا سموه اتحاد المنتخبين المسلمين سنة ١٩٣٠ بزعماء ابن جلول الذى كان يرأس جماعة قسنطينة . وكان الهدف الاساسى لهذا الاتحاد المختلف الاشكال والصور : الاندماج التدريجى تحت قيادة النخبة المختارة من المثقفين Les Evolués فى الحياة الفرنسية وتحسين احوال جميع الجزائريين . وقد اشتهر فرحات عباس بالمقالات التى كان ينشرها للتعبير عن هذا الاتجاه ، ويقارن فيها بين فرنسا الخيرة التى ارادت نشر التقدم والرخاء والحضارة بينما اراد المستوطنون البؤس والجهل (١) .

---

(١) جمعت هذه المقالات ونشرت سنة ١٩٣١ باسم Le jeune algerien

وفي سنة ١٩٣٥ التقى فرحات عباس خطابا باسم الاتحاد . بحضور وزير الداخلية الفرنسي الذي كان يزور الجزائر آنذاك فقال : « لم يبق هناك شيء في هذه البلاد الا الاتفاق على سياسة الإدماج وذويان العنصر المحلي في المجتمع الفرنسي » . وأوضح موقفه بصورة أكثر جلاء في العام التالي عندما نشر مقالا شهيرا في جريدة الأنتنت L'éntente في ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٦ حيث يقول : « نحن الأصدقاء السياسيين للدكتور ابن جلول . كان يمكننا ان نكون من القوميين . وهذا الاتهام ليس بالشئ الجديد ، فقد تحدثت الى شخصيات متعددة حول هذا الموضوع . لما رأيي فمعروف . فلاحساس القومي هو ذلك الشعور الذي يدفع بشعب الى العيش داخل حدوده الإقليمية ، بل هو الشعور الذي خلق هذا العدد من الأمم . ولو كنت قد اكتشفت الأمة الجزائرية لفدت انسانا قوميا ، ولن أخجل آنذاك من الجريمة فالرجال الذين يموتون دفاعا عن فكرة وطنية يطون ويحترمون أبلغ الاحترام . وليست حياتي بأعلى واثمن من حياتهم . ولكنني مع ذلك لن اموت دفاعا عن الوطن الجزائري لأن هذا الوطن غير موجود . ولست أستطيع ان اكشفه . وقد سألت التاريخ وسألت الأحياء والأموات ، وزرت المقابر ، ولم يحدثني احد عن هذا الوطن . وليس في وسع انسان ان يقبى بناءا على الرباح (١) .

وقد بددنا مرة وإلى الأبد ، جميع الضباب والخيالات ، لنربط الابد بين مستقبلنا وما تحققه فرنسا في هذه البلاد .. ولا أرى انسانا يؤمن ايماننا جديا بقوميتنا اما ما نريد أن نحارب من اجله ، فهو تحرر السياسي والاقتصادي .. فيدون هذا التحرر للمواطن الجزائري لن تكون جزائر فرنسية ، تبقى الى الأبد » .

وقد أيدت جميع الشخصيات التي اشتركت في تأليف هذا الاتحاد . مشروع الإدماج وتوسيع باب التمثيل امام الجزائريين . وحظيت بتشجيع كبير من الجبهة الشعبية الفرنسية (٢) في عام ١٩٣٦ . وأيدوا المشروع الذي وضعه رئيس الوزراء بلوم مع الوزير فيولت . وهو يقضي بمنح الجزائريين تدريجيا حق المواطنة الفرنسية . على ان تكون هناك احتياطات لمنع حصولهم على الأغلبية في المجالس عندما يتم تحويل العدد الأكبر منهم . وذلك بقصر الحقوق السياسية على من تتوفر فيه شروط ثقافية واجتماعية معينة .

(1) Julien : L'Afrique du nord en marche, P. 110.

(٢) اصطلاح الساسة في غرب أوروبا على تسمية ائتلاف الأحزاب اليسارية ، وخاصة بين الاشتراكيين والشيوعيين ، بالجبهة الشعبية . وقد تألفت حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا برئاسة الزعيم الاشتراكي ليون بلوم في يونيو ١٩٣٦ .

ورعى هذا المشروع المحدود . بعد رفضه البرلمان بعد سقوط حكومة بلوم . ورأى فيه ساهلا كبيرا بالنسبة للجزائريين . وكان لهذا الموقف رد من عنيف لدى أنصار الإدماج . فهاجم الدكتور ابن جلول في سنة ١٩٣٧ الإدارة الفرنسية هجوما عنيفا : ودعا جميع المنتخبين الجزائريين الى الاستقالة اذا لم يتم الاقتراع على مشروع بلوم - فيوليت . ولى نحو ثلاثة آلاف جزائري في منطقة قسنطينة النداء ، فقادوا مكاتبتهم . ولكن الاستجابة كانت ضعيفة في المناطق الأخرى وعاد المنتخبون الجزائريون الى مراكزهم في يناير ١٩٣٨ بعد أن تلقوا تأكيدات بأن اقتراحات بلوم - فيوليت ستبحث في البرلمان الفرنسي . ولكن فرص النجاح زالت تتعاقب حكومات يمينية . ومن هنا قام الإدماجيون بمحاولة للتكتل مع الانحاهات الأخرى .

ذلك ان دعوة الإدماج كانت محصورة في يثبات محدودة . ومنذ أواسط العشرينات التف الجزائريون حول الحركة الوطنية التي تزعمها مصالي الحاج . وقبل ان نتبع نشأة تلك الحركة لا بد وأن نشير الى هيئة أخرى كان لها أثر كبير على توجيه الفكرة القومية عند الجزائريين في هذه المرحلة من تكوينها .

## - ٤ -

### جماعة العلماء الجزائريين

لقد نشأت هذه الجماعة أصلا لأغراض دينية ، ويقصد المحافظة على الثقافة العربية . ولكن نظرا لما أصاب بعض المثقفين من تشكك في فكرة القومية الجزائرية كما رأينا ، فقد كان لظهور هذه الجماعة أثر هام في إرساء القواعد النظرية السليمة لفكرة القومية . ذلك أن محاولة القضاء على التعليم الوطنى في الجزائر جعل الثقافة العربية مقدسورة على رجال الدين وحدهم تقريبا . لذلك كانوا أقدر من غيرهم على اثبات صفة الجزائر العربية الإسلامية .

وفي سنة ١٩٢٦ أسس بعض العلماء نادى الترقى في مدينة الجزائر ، لأغراض ثقافية محضّة ، القصد منها إحياء التراث العربى . إلا أن جهود العلماء انصبّت على مساندة دينية هامة ، وهى المحافظة على طهر المعبود "إسلامه من الشوائب والدع الدخيلة (١) .

وكان الإسلام في شمال افريقية يعاني بحفة خاصة من انتشار تلك البدع التي روجت لها الطرق الصوفية ذات النفوذ في المنطقة . ومن هنا اعتبرت حركة العلماء الجزائريين حركة من حركات الإحياء السلفي التي انتشرت في المشرق منذ قيام الحركة الوهابية في بلاد العرب .

وفعلا كان لكثير من اعضاء تلك الجماعة اتصالات بالحركات الإصلاحية في المشرق . وبعضهم مثل الطيب العقبي تلقى تعليمه في الحجاز : فاتيح له الاتصال مباشرة بالحركة السلفية : وعمل زمنا مع عبد العزيز آل سعود . كذلك تلقى الشيخ بشير الإبراهيمي دراسته الدينية في دمشق . وكان لكتابات الشيخ محمد عبده ورشيد رضا تأثير كبير في توجيه أفكارهم (١) .

وقد أسس العلماء الجزائريون جمعية رسمية في سنة ١٩٣١ لخدمة هذه الأغراض الدينية . وكان يرأسها عبد الحميد بن باديس ، من خريجي جامع الزيتونة ومن أهالي قسنطينة ، ولذا كان هذا الاقليم هو حصن الجماعة ، بينما عمل الطيب العقبي على نشر أفكارهم في اقليم الجزائر . والشيخ بشير الإبراهيمي في وهران . وأصبح هذا الأخير رئيسا للجماعة بعد وفاة مؤسسها ١٩٤٠ .

على أن الجمعية ما اثبت أن وجدت نفسها ، بحكم السياسة الاستعمارية التي تدخلت في كل شأن من شؤون الجزائر ، مضطرة الى الخروج من برنامجها الديني البحث والخوض في مسائل سياسية . ذلك أن السلطات الفرنسية قد أصيبت بالذعر حين لاحظت النفوذ المتزايد الذي تكسبه الجماعة بفضل انتشار مدارسها الحرة وخطبائها في المساجد . فأصدرت منشورا سنة ١٩٣٣ عرف بمنشور ديميشيل يندد ( بهؤلاء الوهابيين الخارجيين عن الدين ) ويطالب المؤمنين بعدم الاستماع اليه الصلاة خلفهم .

وقد اتى تدخل الفرنسيين في ادق الشؤون الدينية بعكس النتيجة المرجوة ، فازدادت هيبة العلماء في نفوس الوطنيين . وحاولت الإدارة الفرنسية أن تجابه نفوذهم بتأليف لجان استشارية في كل مقاطعة . وصدرت مراسيم عدة تعطى للموظفين الدينيين ، الذين عينتهم الإدارة ،

---

(١) يمكن التعرف على الالة الدينية المحضة لهذه الجماعة من كتاب مبارك الميلي - مظاهر الشرك - الجزائر سنة ١٩٣٧ . وكان هذا المؤلف من أوائل الذين حاولوا كتابة تاريخ قومي للجزائر في العصر الحديث : انظر كتاب « الجزائر في القديم والحديث » .

احتكار الوعظ والإرشاد في المساجد - كما صدر مرسوم بتعيين شخص فرنسي رئيسا لمجلس الاستشاري الإسلامي .

ومن أبرز المسائل التي أدت إلى الاحتكاك بين جماعة العلماء والسلطات الإدارية ، موقفها من سياسة الإدماج ، وقد عرفت الجماعة كيف تصرف الجزائريين عن مناصرتها أو الخضوع لها ، وذلك بأبشاع وسيلتين :

أولا : اتناع الجزائريين بأن التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامي الذي ينظمه الحصول على حق المواطن الفرنسي يعني الارتداد عن الدين الإسلامي نفسه . وبالتالي يجب أن يحرم المتجنس من الصلاة عليه أو دفنه في مقابر المسلمين .

ثانيا : اهتم العلماء بأبراز معالم القومية الجزائرية ، فللجزائر ثقافة متميزة هي الثقافة العربية الإسلامية ، وبالتالي فإن الجزائر ترتبط روحيا وتاريخيا بالعالم العربي ولها تاريخ قومي ، ويتضح ذلك بصورة خاصة من الحقبة التي ظهرت فيها الجزائر ، كقوة بحرية هائلة في البحر المتوسط . أي من القرن السادس عشر إلى الثامن عشر ويسمى المؤرخون القوميون هذه الحقبة بمصر الجمهورية الجزائرية المستقلة : حتى يثبتوا صفتها الدولية قبل الاحتلال الفرنسي .

وأصدر العلماء مجلتيين باللغة العربية : الشهاب ، ثم البصائر . وكانت الشهاب تصدر قبل تكوين الجماعة رسميا وانتشرت في جميع أنحاء المغرب . وفي إبريل ١٩٣٦ كتب ابن باديس في الشهاب يرد على مقالة فرحات عباس التي نقلنا نصها آنفا (١) .

« اتنا نرى أن الأمة الجزائرية موجودة ومتكونة على مثال ما تكونت به سائر أمم الأرض ، وهي لا تزال حية ولم تزَل . ولهذه الأمة تاريخها اللامع ووحدتها الدينية والألقوية ، ولها ثقافتها وتقاليدها الحسنة والقيمة كمثل سائر أمم الدنيا . وهذه الأمة الجزائرية ليست هي فرنسا ولا تريد أن تصبح هي فرنسا - ومن المستحيل أن تصبح هي فرنسا حتى ولو جنسوها » .

وهاج في سنة ١٩٣٨ سياسة التجنيس وكتب يقول :

« الحبس الذي هو في الحقيقة اختيار جنسية غير إسلامية

للمسلمين ، ينطوى على التنكر للشرائع المقدسة التى تنظم شئون حياة المسلمين وتضع لهم قوانين دنيوية وبشرية « .. ثم انتهى الى القول -

« ستكون الثمرة لدعايتنا انهاء عهد سياسة الادمج التى يسير عليها بطريقة معيبة بعض الموظفين الذين يؤثرون الاضرار بالعروبة والاسلام ارضاء للسلطات الفرنسية - وستؤدى دعايتنا الى الانتهاء من ذلك الادمج الرومى ، المثل فى بعض الأشخاص المتفرنسين الذين يجهلون مالمعصرهم من نبل وعراقة ... ويتزيون بأزياء الغرب ، بحيث يصعب التمييز بينهم وبين سادتهم المستعمرين » .

ولكى يتمكن العلماء من القيام باصلاحاتهم ، اسسوا جمعيات وحلقات دراسية ، بعضها فى فرنسا ذاتها بين العمال ، كما انشأوا مساجد خاصة . ولعل اهم ما اقاموه ايضا مدارس ابتدائية لتعليم القرآن واعطاء الدروس فى مختلف المدن عن الشريعة الاسلامية والاحكام والتاريخ ، مع تدريس اصول العربية وقواعدها ، وشجعوا طلابهم على الارتحال فى طلب العلم ، الى جامع الزيتونة والجامع الأزهر وغيرهما من الجامعات فى الوطن العربى طلبا للدراسات العليا .

وكان الأطفال فى المدارس الابتدائية التى اقامها العلماء ، يستهلون يومهم بتشيد :

### **شعب الجزائر مسلم والى المسروبة يتنسب**

وطلب العلماء أن يسمح لهم بالوعظ والارشاد أسوة بالمشايخ الذين عينتهم السلطات الفرنسية . وكان هدفهم الاساسى ، الفصل التام بين المؤسسات الاسلامية واشراف الدولة الفرنسية .

ولكن الجماعة كهيئة قائمة بذاتها اشمطت بعد وفاة ابن باديس وان استمر اعضاؤها على اتصال بالأجزاب الوطنية المختلفة بعد ان ابتعدت جميعا عن التفرنىس وطرحت الادمج جانبا .



## نجمة شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري

قد يبدو غريبا ان تنشأ اول حركة وطنية جزائرية مناضلة على ارض فرنسا ذاتها . وتفسير ذلك هو ان العيش قد ضاق بكثير من الجزائريين في بلادهم ، فراحوا يبحثون عن العمل في مصانع فرنسا ومناجمها . وتكونت بذلك في اوائل العشرينات ، طبقة عمالية كبيرة العدد في مختلف المدن الفرنسية ، فبلغ عدد النازحين في سنة ١٩٢٤ وحدها مائة الف . وان كانت هذه الهجرة غير ثابتة ، لان حركة العودة الى الجزائر كانت مستمرة ، ولكن عدد المهاجرين ظل في تزايد مطرد .

وبالرغم من ان معظم هؤلاء كان يشتغل بأعمال غير فنية ، وتقل أجورهم عن أجور أقرانهم من الفرنسيين ، فان أحوالهم المادية كانت افضل من مواطنهم في الجزائر ، الذين يعانون من البطالة او يعملون في مزارع المستوطنين . فاضاف هذا عاملا جديدا لمساعدة مصالي الحاج . اما العامل الثالث فهو سهولة التكتل في الطبقة العمالية ، وسبب رابع هو شعور الجزائريين بحريات اوسع في الاراضي الفرنسية .

وكان بين هؤلاء المهاجرين شاب يدعى مصالي أحمد بن الحاج ، الذي أصبح فيما بعد يسمى ( أبو الوطنية الجزائرية ) ولد مصالي سنة ١٨٩٨ في تلمسان ، عن والد فقير كان صائما للاخذية . فلم تتيح له فرصة التعليم الا بصورة محدودة . قاتل في الحرب العالمية الاولى في صفوف الجيش الفرنسي ، ثم عاد الى الجزائر سنة ١٩٢١ .

ولما عجز عن ان يجد عملا له في بلاده ، عاد الى فرنسا سنة ١٩٢٢ حيث عمل في عدد من مصانع باريس كما عمل بائنا متجولا . وواظب على تلقي الدروس في معهد الدراسات الشرقية ، كما حضر محاضرات عدة في جامعة بورديو . وعاش كغيره من الشمال الجزائريين حياة الكفاف وفي اوضاع شاقة ، واتصل بالطبقات العاملة الفرنسية . وسرعان ما انضم الى الحزب الشيوعي ، ثم تزوج من إحدى أعضاء الحزب الشيوعي .

ومن العمل في الخلايا الشيوعية عرف مصالي وسائل التنظيم الحزبي الدقيق الذي اشتهر به الشيوعيون . وقد افاده هذا عندما شرع في تنظيم الحركة الوطنية .

---

(1) Rager : Les Muslmans Algeriens en France

وقام مصالى الحاج فى عام ١٩٢٥ - ١٩٢٦ بتأسيس هيئة النجمة لشمال افريقيا وجعل غابته الدفاع عن مصالح مسلمى شمال افريقيا من النواحي المادية والمعنوية . واصبح فى سنة ١٩٢٧ رئيسا لهذه الهيئة . وشرع منذ ذلك التاريخ يصف تدرجيا من ارتباطاته السابقة مع الحزب الشيوعى ، حتى انتهى به الامر الى الدخول فى صراع معه . وقد ثبت ان الشيوعيين الفرنسيين فى ذلك الوقت لم يتخلصوا تماما من الروح النضرية عند معاملتهم للجزائريين .

واراد مصالى الحاج ان يجعل من النجمة حركة للشمال الافريقى باكملها ، فطالب بالاستقلال لاقطاره الثلاثة . وقد قدر لهذه الفكرة ان تظهر اكثر من مرة فى سير الحركة الوطنية الجزائرية .

وسرعان ما سيطر العمال الجزائريون على النجمة ، واتجه اهتمام اخوانهم التونسيين المراكشيين الى الاحداث الداخلية فى بلادهم . وباستثناء الهدف العام فى الحصول على الاستقلال ، فقد كانت للمناضلين الأوائل فى النجمة عقائد يشوبها الغموض ، وصفت بأنها تجمع بين الشعارات الماركسية ، والوطنية الجزائرية العاطفية ، والتمسك بفكرة التضامن الاسلامى .

وحلت الحكومة الفرنسية النجمة سنة ١٩٢٩ وانتقل عدد كبير من اعضائها الى الحركة السرية ، معززين بذلك الجهاز التنظيمى الشيوعى الذى كانوا قد انقسموا اليه فى البداية . وفى نفس الوقت تأسس حزب جديد باسم النجم الثاقب ، كان اعضاؤه يصعدون جريدة الأمة فى اوقات غير منتظمة ، ولكنهم تعرضوا ، مثل النجمة ، دائما لاجراءات العنف .

وعادت النجمة الى الظهور من جديد سنة ١٩٢٣ . وعقدت مؤتمرا عاما وهاما فى فرنسا . وقد تمكن مصالى وأنصاره من حمل المؤتمر على استصدار شبه ميثاق يتضمن الاجراءات التى يجب اتخاذها قبل الاستقلال وبمده . وقد طالب القسم الاول من البرنامج بالآتى :

١ - إلغاء جميع القوانين الاستثنائية ، وفى مقدمتها قانون الأهالى .

٢ - العفو عن جميع المجرمين السياسيين .

٣ - حرية التنقل فى فرنسا وخارجها .

٤ - حرية الصحافة والاجتماع وتأليف الأحزاب ونقابات العمال .

٥ - الاستعاضة عن اللجان المالية ببرلمان جزائرى منتخب على

اساس الاقتراع العام .

- ٦ - إلغاء المجالس البلدية والقروية المختلطة والمناطق العسكرية المحظورة .
- ٧ - المساواة في توظيف الجزائريين والمستوطنين .
- ٨ - فرض التعليم الإلزامي باللغة العربية وإفساح المجال للطلاب لدخول المدارس على جميع المستويات . وجعل اللغة العربية رسمية في الدوائر الحكومية .
- ٩ - تطبيق قوانين العمل على الجزائريين بما في ذلك حق التمريض على البطالة .
- ١٠ - زيادة القروض الزراعية إلى صغار المزارعين الجزائريين وتنظيم وسائل الري وتحسين طرق المواصلات .

أما الشطر الثاني من القرارات فنص على المطالبة بالاستقلال الكامل وسحب القوات الفرنسية من البلاد ، وتأليف جيش وطني ، وقيام حكومة ثورية وطنية تتولى تنفيذ الإجراءات التالية :

- ١ - إيجاد جمعية تأسيسية تنتخب على أساس الاقتراع العام .
- ٢ - الاقتراع العام على جميع المستويات لجميع المجالس .
- ٣ - استخدام اللغة العربية كلغة رسمية .
- ٤ - تملك الدولة الجزائرية لجميع الممتلكات بما فيها المصارف والمناجم والسكك الحديدية : والموانئ والمرافق العامة .
- ٥ - مصادرة الأملاك الكبيرة وإعادتها إلى الفلاحين ، مع إعادة أملاك الدولة والغابات إلى الجزائريين .
- ٦ - التعليم الإلزامي المجاني باللغة العربية على جميع المستويات .
- ٧ - اعتراف الدولة الجزائرية بحق النقابات في تأليف الاتحادات والأحزاب وإبداء الآراء في القوانين الاجتماعية .
- ٨ - مساعدة المزارعين فوراً عن طريق تقديم القروض اليهم بلا فائدة لشراء الآلات والبذور والسماد ، وتنظيم وسائل الري وتحسين طرق المواصلات (١) .

ومن هذه القرارات يتضح أن نجمة شمال أفريقيا قد اتخذت منذ البداية مبادئ ثورية شاملة في الميدانين السياسي والاجتماعي ، وأنها بحكم نشأتها العمالية سبقت الحركات الوضعية في البلاد العربية الأخرى في ربط التحرر السياسي بالإصلاح الاجتماعي .

---

(١) ورد جميع هذه المطالب في النشرة الصادرة في ١١ مارس ١٩٥٠ لمجلة الجزائر الحرة - وهي لسان حال حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي خلفت النجمة .



الشعبية التي رجب بها كثير من الشباب الجزائري ، جاء على يدها الحزب  
النهائي للنجمة في ٢ يناير ١٩٣٧ .

وفي كل مرة تحل فيها المنظمة التي يرأسها مصالي الحاج ، يعود  
الى تشكيلها باسم جديد ، مستندا الى مبدأ حرية تكوين الأحزاب . وفي  
مارس ١٩٣٧ تأسس حزب الشعب الجزائري في فرنسا . ويثضع من  
الاسم الجديد كيف تحول مصالي عن فكرة النضال على مستوى مغربي هام  
ويبدو ان التونسيين والمراكشيين قد انصرفوا عن الانخراط في سلك  
النجمة ، وفضلوا العمل على مستوى اقليمي خشية ان تربط بلادهم  
بمشكلة الجزائر الأستر تعقيدا .

وخاض انصار حزب الشعب الانتخابات البلدية في الجزائر سنة  
١٩٣٧ . وظهروا اثناء الحملة الانتخابية روح النضال الشديد التي بز بها  
الحزب . ومن ثم تقرر اعتقال زعمائه ومحاكمتهم ، وقضى على مصالي  
بالسجن سنتين . ولم يكد يفرج عنه سنة ١٩٣٩ حتى قامت الحرب ،  
فتمتثل نشاط جميع المنظمات السياسية .

ظهرت في الجزائر اذن في فترة ما بين الحريين ثلاثة اتجاهات ، تمثل  
في الادماجيين ، وجماعة العلماء ، ثم نجمة شمال افريقيا التي اصبحت  
حزب الشعب . ويمكن وصف الاتجاه الثالث بأنه حركة قومية . اما  
الادماجيون فقد كان نشاطهم يهدف الى تحرير الجزائر من النظام الاستعماري  
باعتبارها جزءا من فرنسا .

وتعتبر جماعة العلماء ، هي الاتجاه العاكس ، الذي رد على الادماجيين  
على الصعيد النظري .

وبعد خيبة الامل العامة التي الحقها بالجزائريين حكومة الجبهة  
الشعبية ، قامت محاولة للتغارب بين تلك الاتجاهات المختلفة . ودعا الدكتور  
ابن جلول الى عقد مؤتمر في يونيو ١٩٣٧ حضره جماعة العلماء التي كان  
افرادها يتعاونون بصفتهم الشخصية مع جميع الاتجاهات الوطنية . اما  
مصالي الحاج فقاطع المؤتمر ، ومن هنا جاءت قراراته معتدلة مثل :

١ - المطالبة بدائرة انتخابية موحدة للجزائريين والمستوطنين .

٢ - الفاء جميع آثار قانون الأهالي ، ولا سيما تقييد حرية التنقل  
للجزائريين في فرنسا . والفاء الاجراءات الرديئة التي وضعت ضد  
الذين يناقشون مسألة السيادة الفرنسية في الجزائر .

٢ - إلغاء الحكم العسكري من أقاليم الجنوب .

٤ - الاعتراف باللغة العربية كلفة قومية في الجزائر .

وهذه المطالب في مجموعها باستثناء الطلب الأخير ، أقرب الى أهداف  
الإمجاين .

ومما يسترعى الانتباه انه في حين ان حزب الشعب امتنع عن المشاركة  
في اعمال المؤتمر الاسلامي الجزائري سنة ١٩٣٧ ، ساهم الحزب الشيوعي  
في هذا المؤتمر . وكان الحزب الشيوعي الجزائري فرعا من نظيره الفرنسي ،  
وهو من اوائل الاتجاهات السياسية التي نصت على مبدأ استقلال الجزائر .  
كما ورد في جريدة لومانيتيه في ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ ، وفي سنة ١٩٣٥  
راح الحزب يبحث عن انصار جدد ، وذلك بتقوية صفته المحلية ، واقامة  
حزب منفصل كان من بين مؤسسيه عمار مزغان وعلى بوخرت . واثناء  
تولى حكومة الجبهة الشعبية للسلطة ، تحول الحزب الى مبدأ الاصلاح بدلا  
من الاستقلال على اساس ان تشرف فرنسا الديمقراطية على هذا الاصلاح  
وهكذا اتسم موقفه بالتردد حسب تغيرات الظروف الدولية .

ويرجع الصدام بين شيوعيين وبين حزب الشعب الى التنافس على  
كسب الأصوات العمالية سواء في الانتخابات النيابية او السياسية ، ومع  
ذلك فقد ظل الشيوعيون بحاجة الى الوطنيين ليتغلبوا على ضعفهم ؛  
والوطنيون بحاجة اليهم ليتعلموا منهم اساليب التنظيم السياسي والعمل  
السري والشعارات الخلافة .

- ٦ -

### اتجاهات جديدة في الحركة الوطنية

كانت الحرب العالمية الثانية هي الفرصة الذهبية التي اتاحت  
للسلطات الادارية الفرنسية القبض على الزعماء الجزائريين وحل منظماتهم  
دون محاكمة . وما لبثت ان تولت حكومة المارشال بيتان الحكم بعد  
توقيع الهدنة في يونيو ١٩٤٠ . وقد جعلت أول مبرر لوجودها هو المحافظة  
على سلامة الامبراطورية .

ويعتبر المستوطنون حدودية فيشي عصرهم الذهبي . فهي قد ابدعت

(١) الياس مرقص : الحزب الشيوعي الجزائري .

عنصرى السكان الأصليين سواء اكانوا عربا ام يهودا ، عن أى نشاط  
سياسى . وذلك استجابة للافكار العنصرية التى قلدت فيها فيشى المانيا  
النازية . وهى التى حكمت على مصالى الحاج سنة ١٩٤١ بالسجن مدة ١٥  
عاما ، ثم نفته الى احدى واحات الجزائر الجنوبية .

وكان طبيعيا بعد ذلك أن يطلق اوطنيون الجزائريون الآمال على  
معسكر الحلفاء الذى اصدر ميشاق الاطلسى . وما يحتويه من مبادئ  
بخصوص حق تقرير المصير . فلم يكد جند الحلفاء ينزلون فى الجزائر فى  
١١ نوفمبر ١٩٤٢ ، حتى حاول الزعماء الوطنيين الاتصال بهم . ولكن مما  
يلفت النظر حقا ان الامريكيين وقفوا من عرب المغرب موقفا مختلفا تماما  
عن المشرق . فبينما سعوا فى المشرق الى استرضاء العرب لمواجهة الالمان ،  
كان همهم فى المغرب هو استرضاء السلطات الرسمية والمستوطنين لاعتقادهم  
بان ذلك سيسهل التعاون عند غزو فرنسا . وتصرفوا فى الجزائر بالذات  
كما لو لم يكن العنصر الوطنى موجودا . فابقوا الادارة بدون أى تغيير ، ولم  
يتدخلوا الا من أجل الضغط على ادارة فيشى السابقة لكى تلتفى القوانين  
التي اتخذت ضد اليهود . ومع ذلك ظلت تلك الادارة تعامل فى اعادة  
العمل بقانون كرميو ، حتى دخلت العناصر اليسارية فى الحكومة المؤقتة  
سنة ١٩٤٣ .

والذى يعنينا هاهنا هو ان الجنرال جيرو . الذى كان مسئولا عن  
الادارة المدنية فى الجزائر بعد نزول الحلفاء ، عارض السياسة الامريكية  
بحجة ان ٧٠٪ من الجندين فى جيش فرنسا الحرة آنذاك هم من الغاربة .  
وان اعادة امتيازات اليهود ستثير استياءهم .

ظهر فرحات عباس فى مقدمة الحركة الوطنية فى السنوات الباقية  
من الحرب ١٩٤٢ - ١٩٤٥ ، ربما لوجود مصالى الحاج فى المنفى فى تلك  
الانثناء ، ومن جهة أخرى كان قد بدأ مرحلة جديدة من مراحل تطوره  
السياسى التى انتهت به الى جبهة التحرير ، فقد رأينا كيف انه بدأ بالدعوة  
للادماج . وقد يش منها بعد موقف الجبهة الشعبية ، ثم ازداد ياسا بعد  
ان شعر بالتفرقة فى المعاملة بين الجزائريين واقرانهم الفرنسيين بالجيش .  
وكان هو نفسه (١) يعمل : القسم الطبى اثناء فترة القتال ١٩٣٩ - ١٩٤٠  
قبل تسليم فرنسا .

واذن فتنظرية النخبة المختارة لم يكن لها أى صدى ، لان تشجيع

---

(١) ابو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٣٠ - ١٩٤٥  
الجزء الثانى .

الجزائري بالثقافة الفرنسية ، بل وتزوجه من امرأة فرنسية ، لم يكن بغير من نظرة المستوطنين الاستعمارية . ومن هنا تحول فرحات عباس أثناء الحرب وحتى قيام الثورة الجزائرية سنة ١٩٥٤ الى فكرة قيام حكومة جزائرية مستقلة مع امكان ارتباطها بفرنسا بروابط لم يحددها تحديدا دستوريا دقيقا .

وقد بدأ نشاط فرحات عباس عندما تقدم هو واثنان وعشرون من اعضاء مجالس الوفود المالية بعدد من المطالب الى القيادة الأمريكية والسلطات الادارية الفرنسية ، التي رفضت النظر فيها :

**اولا :** لانها قدمت لقيادة الحلفاء . وهي هيئة غير مختصة بمسألة داخلية .

**وثانيا :** لان تلك العريضة اعتبرت قبول هذه المطالب شرطا لتجنيد الجزائريين في جيش فرنسا الحرة ، فنظرت اليها على انها نوع من المساومة .

ومع ان اصحاب العريضة ، حاولوا استرضاء السلطات بعد ذلك بتقديم مذكرة اخرى معدلة ، لمحو فيها الى انهم يريدون المشاركة في مجهود الحرب للحصول على الاستقلال في ( اطار فرنسي ) فان السلطات رفضت . وقال جيرو الحاكم العام الجديد « انه اتى لتجنيد الرجال لا ليناقش مسائل سياسية » .

وكان ان اصدر فرحات عباس واصحابه في ١٠ فبراير ١٩٤٣ بيانا شهيرا ، حتى اصبح انصاره يعرفون باصدقاء البيان . وهذا هو مضمونه :

بدا البيان بسرد قائمة حساب عن الاحتلال الفرنسي في مدى قرن . وكيف انه ادى الى تلك الحالة المحزنة من البؤس والجهل . وطالب ب حياة قومية ديمقراطية للجزائر . وبالرغم من انه لم ينكر قيعة الثقافة الفرنسية

والفرنسية : الا انه رفض ( العبودية ) الناشئة عن نظام فرنسا الاستعماري ، واستنكر سياسة الادماج المذكرا بالفوارق الروحية العميقة التي تفصل بين المستوطنين واهل البلاد . ثم اكد ( ان الوقت قد فات على ان يقبل الجزائري بأن يكون شيئا آخر غير ان يكون جزائريا )  
ثم سرد بعض الاصلاحات المحددة مثل (١) :



١ - تطبيق مبدأ المساواة والحرية على جميع الجزائريين دون تمييز في الجنس أو الدين أو اللغة .

٢ - القضاء على النظام الإقطاعي بواسطة اصلاح زراعي .

٣ - الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية .

٤ - تطبيق التعليم الابتدائي الإجباري على جميع الجزائريين .

٥ - فصل شئون الدين الاسلامي عن الادارة الفرنسية ، كما هو الحال بالنسبة للكنيسة .

٦ - اشتراك المسلمين مباشرة في ادارة البلاد .

ويلاحظ ان معظم الذين وقعوا هذا البيان هم من الادمجيين القدامى ، وانهم لم يبينوا المستقبل السياسي للجزائر بصورة محددة . بمكس المذكرة التي قدموها من قبل الى قيادة الحلفاء في ديسمبر ١٩٤٢ ، والتي تضمنت فكرة دولة جزائرية بدستور خاص بها .

ولما وافق الحاكم العام مبدئيا على بحث مقترحات البيان ، والى لجنة لهذا الغرض اكمل اصحاب البيان تصريحهم الاول بمقترحات جديدة تتعلق بالشكل السياسي للجزائر فقد طالبوا بدولة جزائرية مستقلة استقلالا ذاتيا ، وانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور هذه الدولة ، ولكن الملحق يميز بين مطالب عاجلة واخرى يمكن تأجيلها الى ما بعد الحرب مثل اعلان الدستور . وكان من المطالب العاجلة : اشراك الجزائريين فورا في حكومة تنشأ في مدينة الجزائر على اساس المناصفة بين المستوطنين والجزائريين .

واشار واضعو الوثيقة الى ان ( انشاء هذه الدولة الجزائرية لا يحول فون تنظيم اتحاد لشمال افريقيا مع مراكش وتونس ) ويلاحظ ان فكرة النجمة من وحدة الشمال الافريقي قد بعثت من جديد في هذا الاقتراح .

وكان ملحق البيان ، اول وثيقة مهمة وضعها الجزائريون المعتدلون للحديث عن الدولة الجزائرية ذات السيادة . وعن الشعب الجزائري ، وهي عبارات لم تستعمل في البيان نفسه .

وبعد ارسال الملحق الى السلطات الفرنسية . تسلم دييجول السلطة في الجزائر ، واختار الجنرال كاترو حاكما عاما لها . فسارع الى رفضه البات لهذه المطالب ، واكد ان فرنسا لن توافق قط على استقلال الجزائر .

ومد ادى رفض فرنسا للمرة الثانية . قبول البيان كنساس للمحادثات  
الاصلاحية الى رد فعل شديد عند الوطنيين . ورفض المندوبون الجزائريون  
فى شهر سبتمبر الاشتراك فى دورة طائفة للجان المالية : معربين بهذا من  
تمسكهم بالبيان وولائهم له . وقد رد كاترو بحل الهيئات التى يشترك  
الجزائريون فيها ، وفرض الإقامة الجبرية على فرحات عباس وغيره من  
الزعماء .

ولم يعدل كاترو عن قرار الحل ، الا بعد أن ذهب اليه وفد من الممثلين  
اعتذر عن الاحداث الجارية : واعلن رغبته فى تطور الجزائر ضمن نطاق  
انظمة الدولة الفرنسية . وكان مفهوما أن هؤلاء لا يمثلون اتجاه الراى  
العام فحاول ديچول استرضاء الوطنيين فى تصريح قسطنطينة فى  
ديسمبر ١٩٤٣ : والذي أصبح اساسا لقانون مارس ١٩٤٤ كما سنرى .

غير ان هذه الاجراءات التى كان فى وسعها ان ترضى الادماجيين سنة  
١٩٣٦ . لم تعد تناسبهم الآن ، فرفضوها ، واشترك معهم فى رفضها جماعة  
العلماء ومصالى الحاج أيضا ، ولم يتقبل القانون بالتأييد الا عدد قليل من  
المثليين فى اللجان المالية والذين كانوا قد تخلوا عن البيان تحت ضغط  
الفرنسيين .

ومما يجدر بالملاحظة ان مبادئ فرحات عباس الاصلاحية التى ركزت  
على التواحي الاجتماعية قد التقت مع أهداف لحركات العمالية التى  
يمثلها حزب الشعب . وقد نجح فرحات عباس فى عقد مؤتمر شامل فى  
مارس ١٩٤٥ ومع وجود الرغبة فى توحيد الكفح الوطنى ، فقد كشف  
المؤتمر عن وجود خلافات عقائدية بين انصار البيان الذين يمثلون الثقافة  
العليا القريبة : وجماعة العلماء التقليدية : وحزب الشعب ممثل الوطنية  
المتطرفة . وقد احتدم الخلاف ، خاصة بين حزب الشعب والعناصر الأخرى  
حول التمسك بزعمامة مصالى الحاج للحركة الوطنية . ثم انتقد ممثلوه  
بشدة دعوة انصار البيان الى فكرة جمهورية متحدة اتحادا فدراليا  
مع فرنسا (١) .

وكان لانصار حزب الشعب فى النهاية السيطرة على المؤتمر رغم وجود  
زعيمهم مصالى تحت الإقامة الجبرية ، وادى ذلك الى بث الانزعاج فى  
نفوس المستوطنين : والى رد فعل عنيف وسريع فى مذبحة قسطنطينة .

---

(١) انظر عن فترة الحرب

## مذبحة قسنطينة سنة ١٩٤٥

عندما كان العالم يحتفل بانتصار الحلفاء على المانيا النازية فى ٨ مايو ١٩٤٥ نظم الجزائريون مظاهرات خاصة بهذه المناسبة . فخرجت الجموع فى مختلف انحاء البلاد . وفى مدينة سطيف حمل المتظاهرون الاعلام الوطنية . فكان ذلك مثيرا لحفيظة المستوطنين ورجال الشرطة . وانطلقت الشرارة الاولى التى سرعان ما اشعلت معركة حامية تردد صداها فى جميع مدن قسنطينة . وشهدت الجزائر فى ذلك اليوم مذبحة مروعة لم يسبق لها مثيل منذ حرب الابادة .

وقد اشترك الطيران والبحرية فى ذك القرى الجزائرية . ومما يجدر بالملاحظة ان وزراء شيوعيين فى حكومة فرنسا المؤقتة آنذاك ، كانوا مسؤولين بصورة مباشرة عن اعمال القمع هذه وانتهاز المستوطنون فرصة الاضطرابات التى اعدوا لها من قبل فكونوا جماعات مسلحة تنتقم من الجزائريين العزل . وفيما بلى وصف احد الجزائريين لتلك المذبحة (١) .

« واجتمع على المسلمين فى الحجة الممتدة بين سطيف ، وخرائطه وقالة ، رجال الجند الفرنسى بين مشاة وطيارين وفرق مصفحة ، ورجال البحرية الفرنسية الذين كانوا مستعدين على السواحل ، ورجال الجالية الاوربية الذين كانوا قد تسلحوا واستعدوا لذلك اليوم الاحمر الرهيب .

« وفتح الجميع موسم الصيد الآدمى . وطورد المسلمون فى المدن والقرى والمدائر ، كما تطارد السباع فى الغابات . وعمت المذابح فذهبت ضحيتها القرى العديدة لم ينج منها رجل ولا امرأة ولا صبي . وكانت المصفحات الفرنسية تسير صفا فتدمر القرى على رأس من فيها من رجال ونساء واطفال حتى تسوى بها وبما فيها الارض » . فكانت الدماء تجري غزيرة ، وقد صبغت الارض بلونها الاحمر ، وبصفة ظاهرة مكنت المصورين من اخذ مناظرها من الطائرات .

« وهناك قرى اخرى : دمرت بالطائرات تدميرا فلم يبق منها شيء . اما بالمدن الكبيرة ، كسطيف . وقالة : فكان رجال الميليشيا من المتطوعين الاوربيين يهاجمون الديار ، ويقبضون على النخبة المثقفة الجزائرية ، ويلهبون بها خارج المدينة ويأمرونها تحت تهديد الرشاشات بحفر القبور الجماعية . ثم يقتلون الفوج اثر الفوج : ويأمرون كل فوج بدفن الفوج السابق .

« اما النساء فقد امتعن شر امتهان . وانتهكت حرمانهن انتهاكا جديرا  
بأعمال وحوش الاحتلال الأولين . وقطعت آذانهن من أجل الأقراط .  
وأيدبن من أجل الخواتم ، وأرجلهن من أجل الخلاخل ، وكان الجند  
يتباهى بتلك الفنائم ويتفاخر بالأحرار على أكبر عدد منها » .

بلغ عدد الضحايا في هذه المجزرة البشرية ٥٠ ألفا حسب تقدير  
الكتاب الجزائريين . وفي هذا التقدير شيء من المبالغة ، كما أننا لا نمتد  
الأرقام الرسمية التي أعلنتها السلطات الفرنسية وهو ١٦٠٠ شخص ، لأن  
الضباط الفرنسيين قدروا في أعتراقاتهم الخاصة عدد الضحايا من ثمانية  
إلى عشرة آلاف ، ولا يسجل تاريخ الاستعمار الفرنسي في العصر الحديث  
جريمة أفظع من هذه سوى مذبحه مدعشقر . التي وقعت عند اشتغال  
ثورة في الجزيرة سنة ١٩٤٧ راح ضحيتها ثمانون ألفا .

وكما يتضح من الوصف السابق : يوجد عند الجزائريين اعتقاد  
بأن المذبحة كانت مدبرة من قبل بواسطة المستوطنين الذين ساءهم تكتل  
الوطنيين من جهة ، واجراءات ديحول من جهة أخرى . ويستدل على ذلك  
بكتابات الفرنسيين أنفسهم الذين قرروا أنهم سمعوا المستوطنين يقولون :

« اذا قامت الثورة فإن حكومتنا ستكون مضطرة لحمايتنا » . كما إن  
اللجنة البرلمانية التي أرسلت للتحقيق في سنة ١٩٤٧ اعترفت بأن الحكومة  
أخطأت في مسيرتها لسياسة المستوطنين (١) .

ولقد حققت فعلا مذبحة قسنطينة بعض أغراضهم ، إذ أعلنت على  
أثرها الأحكام العرفية وقبض على أربعة آلاف وخمسمائة شخص ، هم  
عماد الحركة الوطنية وزعماءها وقضت المحاكم الفرنسية على ٩٠ بالإعدام  
ونفذ فيهم الحكم ، كما حكم على ٦٤ شخصا بالأشغال الشاقة المؤبدة .  
ولم يحقق كل هذا سوى خزع من أهداف المستوطنين فطالبوا بأن يشمل  
الإعدام الزووس الكبيرة . وباقامة حرس وطني منهم يتولى الإشراف على  
الأمن وتعيين الحاكم العام للجزائر من بينهم .

اما المستوطنون فيدعون بأن تلك الاضطرابات كانت مدبرة بين الزعماء  
الجزائريين منذ مقابلة فرحات عباس مع مصالي الحاج سنة ١٩٤٤ . ولكن  
مجرىات الحوادث تدل على عدم تنسيق للخطة بين المتظاهرين .

واقصى ما يمكن تصديقه هو ان الملابس التي احاطت بهذه الاشهر

الآخيرة من الحرب قد بعثت فى نفوس الجزائريين الهممة للعمل من اجل  
الاستقلال ، مثل :

- ١ - فقدان فرنسا لهيبتها بهزيمتها السريعة .
- ٢ - ظهور الأمم المتحدة التى زوجت لمبدأ حق تقرير المصير .
- ٣ - تكوين الجامعة العربية التى علق عليها الوطنيون فى شمال أفريقيا  
آمالا مريضة فى ذلك الوقت .

ولقد كان دور اصحاب البيان بارزا حتى وقوع هذه المذبحة ،  
ولكنهم اخذوا يتخونون عن القيادة لحركة مصالى الحاج ، حينما اندرت تلك  
الاحداث بأن النضال السياسى لن يجدى كثيرا .

## - ٨ -

### الطول الفرنسية

كانت الحكومات الفرنسية اقل ادراكا للتطور الذى شهده المالم  
بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . وقد انبنت جميع الاجراءات التى  
اتخذت لمواجهة الحركة الوطنية الجزائرية على مبدأ السيادة الفرنسية ، ولم  
تخرج جميع الحلول عن هذا المبدأ قبل مشروع ديجول سنة ١٩٥٩ .

وكانت السلطات الاستعمارية تمرز حوادث الشغب الى سوء الاحوال  
الاقتصادية والاجتماعية ، لانه لا توجد فى رايهم ، لدى الجزائريين مقومات  
القومية التى تبرر لهم المطالبة باستقلال .

وعلى هذا النحو صدر اول اجراء فى عهد حكومة ديجول المؤقتة فى  
٧ مارس ١٩٤٤ وهو يعطى جميع الجزائريين مواطنين فرنسيين ، وبالتالي  
فلهم حقوق سياسية ويستمتعون نظريا بالمساواة فى تولى الوظائف العامة .  
ولكن القانون اذ فرق بين طائفتين انتخابيتين : اما دل على الاعتراف الضمنى  
بفكرة التفرقة العنصرية وكانه اعتبر الجزائريين مواطنين من الدرجة  
الثانية .

وتتألف الطائفة الانتخابية الاولى من المستوطنين وعدد من (المسلمين)  
الذين تتوفر فيهم شروط معينة . اجتماعية وثقافية . ولكن ليس منها كما  
فى السابق شرط التخلي عن قانون الاحوال الشخصية الاسلامى ، وقد

عدد الجزائريين الذين تنطبق عليهم تلك الشروط بنحو ٦٠ الفا . اما الطائفة الانتخابية الثانية . فتتألف من بقية الأهالي .

وتنخب كل طائفة . على حدة ، ممثلها في المجالس البلدية والقروية والإقليمية ويمكن أن يصل عدد ( المسلمين ) في أي من تلك المجالس إلى  $\frac{1}{3}$  إلا إذا كان عدد الأوروبيين في الدائرة يزيد على النصف ، ولعل وأسمى الرسوم كانوا يعتقدون بأن مجرد ممارسة الحق الانتخابي والذهاب إلى صناديق الاقتراع كفيلا بأن يرضى الوطنيين الجزائريين . وقد طبقت مبادئ المرسوم على انتخابات الجمعية التأسيسية للجزائر ، فنصص للطائفة الأولى ٧ مقاعد ، والثانية ٦ من مقاعد هذه الجمعية .

وعاد زعماء الحركة الوطنية لمقاطعة تلك الانتخابات ، فكان هناك رد فعل ظاهر ولكنه متفاوت . وفاز بالمقاعد المخصصة للجزائريين ابن جلول وانصاره الذين استمروا على المناذاة بمبدأ الإدماج حتى ذلك الوقت . ومن المعروف أن هذه الجمعية لم تنجح في سن دستور للجمهورية الرابعة فقرر إعادة الانتخابات لجمعية تأسيسية أخرى .

وفي هذه الأثناء صدر عفو شامل عن المعتقلين السياسيين وشمل هذا العفو مصالي الحاج وفرحات عباس . واكتسح انصار الأخير المقاعد المخصصة للجزائريين في الجمعية الثانية . نظرا لمقاطعة العناصر الوطنية الأخرى للانتخابات .

وكان عباس في هذه المرحلة من تطوره قد أعاد تكوين منظمته السياسية باسم الاتحاد الديمقراطي لانصار البيان الجزائري . وقد تبين أنها أقل شعبية من عهد جماعة أصدقاء البيان . والظاهر من تصريحات فرحات في هذه الحقبة أنه أصبح من انصار الجمهورية الجزائرية المستقلة . ولكن لم يتخلص بعد من إحساس الإعجاب بالحضارة الغربية . ولذا أقر بأن لفرنسا أن تلعب دور المرشد لتلك الجمهورية . ففي نداء وجهه إلى الشبيبة الجزائرية قال « لا نريد ادماجا . ولا نريد سيذا جديدا ، ولا انفصالا . وإنما نريد شعبا قويا يتولى تثقيف نفسه اجتماعيا وديمقراطيا . محققا للجزائر التطور الصناعي والعلمي . وحاملا رسالة بعثها خلقها وفكرها ، مرتبطا بشعب عظيم متحرر الفكر . نريد ديمقراطية فنية في نشاطها توجهها الديموقراطية الفرنسية العظيمة ، وإذا لم تتمكن الشبيبة الجزائرية من التغلب على الفروق العنصرية القائمة بينها ، فإنها ستنتهي إلى انحار أخلاقي بصورة حتمية مثقلة بالنتائج » . . . . . وانتهى إلى القول :

« وإذا لم يتخلص الأوروبيون في الجزائر من مركبات الاستعمارية والكبرياء التي تلازم الفساح المحتل . فلن يكون في الإمكان تحقيق أي مجتمع جزائري » .

وعندما جسرت الانتخابات لأول مجلس نيابي في عهد الجمهورية الرابعة ، قرر مصالي الحاج المساهمة فيها . وكان قد أعاد تشكيل حزب الشعب باسم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية . وهكذا نجد أن حركة الانتصار قد أتت بعد الاتحاد الديمقراطي لانصار البيان الجزائري لتجرب مبدأ النضال عن طريق المشاركة في أنظمة الدولة الفرنسية ، سواء أكان البرلمان بمجلسيه : النواب والشيوخ أم كان مجلس الاتحاد الفرنسي الذي نيط به الإشراف على الإمبراطورية . أو المجالس المحلية داخل الجزائر ، وعلى رأسها المجلس الجزائري الذي تأسس حسب قانون سنة ١٩٤٧ .

وكانت العقبة الأولى التي اصطدم بها الوطنيون ، هي تزييف الإدارة للانتخابات في الجزائر بالذات . ولذلك لم يطل العهد بهذه التجربة ، وعلى كل فقد دخل مصالي وبعض أنصاره إلى مجلس النواب ، كما دخل عدد من أنصار البيان إلى مجلس الشيوخ في باريس وأسمعوا صوت الجزائر الوطنية داخل البرلمان ، ولكن دون جدوى لأنهم كانوا أقلية لا تذكر . فكان أهم إجراء اتخذته برلمان الجمهورية الرابعة بخصوص الجزائر . هو إصدار قانونها الأساسي في ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ .

واعتبر هذا القانون حلا وسطا بين وجهة نظر اليمين المتطرف الذي كان يرغب في إبقاء الوضع في الجزائر دون تغيير . مع الفناء مرسوم مارس ١٩٤٤ أن أمكن . وبين اليسار ( اشتراكيون وشيوعيون ) الذي جعل الإدماج أساسا لسياسته الجزائرية ، وصرح الشيوعيون بأنهم مستعدون لقبول جميع النتائج المترتبة على الإدماج الحقيقي . وأهمها إلغاء نظام الطائفتين الانتخابيتين ، وتقسيم الجزائر إلى دوائر انتخابية مثل فرنسا ، بما يسمح لها بانتخاب نحو ١٢٠ نائبا . باعتبار أن فرنسا التي يبلغ تعدادها ٤٠ مليون يمثلها ٦٠٠ نائب ، فللملايين الثمانية في الجزائر الحق في انتخاب  $\frac{1}{5}$  هذا العدد .

وبما أن جميع الزعماء تقرّبا . كانوا قد اتفروا عن مرة الإدماج . فقد أصبحوا هدفا لهجوم الشيوعيين .

صدر إذن قانون سنة ١٩٤٧ بغلبية سئية تمثل أحزاب الوسط

بلغت ٣٢٢ صوتا ، مع تغيب الشيوعيين والنواب المسلمين . ومسح أن الاشتراكيين تظاهروا بمعارضته ، إلا أن حزبهم الحاكم في ذلك الوقت ساعد على إصدار القانون . وسنحاول فيما يلي تحليل مواد هذا القانون الذي استمر مدة ثمانية أعوام من ١٩٤٧ - ١٩٥٥ يغير القانون الأساسي للبلاد ، مع ملاحظة أن الحكومة الفرنسية لم تطبق المواد التي وضعت لأرضاء الجزائريين تطبيقا حقيقيا يوما ما طوال هذه المدة (١) :

تقرر المادة الأولى : المبدأ القديم الذي يرجع الى سنة ١٨٤٨ ، ويقضى بأن الجزائر جزء من الأراضي الفرنسية . وتقرر نفس المادة بأن للجزائر شخصية مدنية وإدارية ومالية مستقلة ، وترتب على القسم الأول من المادة أمران نص عليهما صراحة في المواد اللاحقة .

( ١ ) سريان المعاهدات الدولية التي ترتبط بها فرنسا على هذه المديرية . ومغزى النص على ذلك ، هو رغبة فرنسا في أن تثبت لحلفائها الغربيين أن الجزائر ستكون خاضعة للأحلاف العسكرية الغربية ، والا ما كان هناك حاجة للنص على هذا الأمر ، ما دامت الجزائر معتبرة جزءا من الأراضي الفرنسية .

(ب) انسحاب المبادئ الدستورية المعمول بها في فرنسا على الجزائر ( نص صراحة على هذا في المادة ١٢ ) . وترتب على هذا المبدأ ، أن برلمان باريس يصدر التشريعات الخاصة بالجزائر ، ما لم ينص صراحة على استثناء الجزائر منها . وفي رأى المشرع الفرنسى ، أن هذا النص هو بمثابة ضمان للجزائريين ، ضد السلطات الإدارية وأن الجزائريين يستطيعون دائما أن يحتكموا لمبادئ الحريات العامة والخاصة السائدة في فرنسا .

ويحتوى القانون ، بعد هذه القواعد الرئيسية ، على عدة مبادئ خاصة ، قصد منها تطيب خاطر الجزائريين . فنصت إحدى المواد على المساواة بين جميع السكان في الحقوق السياسية ، والاجتماعية وتولى الوظائف العامة . ولكن توجد مغالطة في مسألة مساواة الحقوق السياسية ، فالفرنسيون اعتبروا أن حق الانتخاب الذى منح للجزائريين ، يعنى مساواة سياسية ، ولكن كيف تتحقق المساواة . ونسبة تمثيل الميئون من المستوطنين سبعة نواب ، بينما يمثل ثمانية ملايين من الجزائريين نفس العدد .

---

(١) قمنا بترجمة هذا القانون الى العربية . محاضرات عن نظور السياسة الفرنسية بالجزائر ، نشرها معهد الدراسات العربية ص ٨٧-١٠٢ .



ففكرة المناصفة بين الفريقين ، كانت مسيطرة على جميع التشريعات الخاصة بالجزائر دون اعتبار للأهمية العددية . أما المساواة في تولى الوظائف فهي حبر على ورق . فجميع الوظائف العليا ، ظلت مقصورة على العنصر الفرنسي حتى أن جى مولييه رئيس وزراء فرنسا سنة ١٩٥٦ اعترف صراحة بعدم تطبيق هذا المبدأ حين قرر أنه ابتداء من صدور تصريحه ، سيراضى مبدأ المناصفة في احتلال الوظائف الادارية بالجزائر .

المبدأ التالي هو تقرير حق الانتخاب للمرأة المسلمة كما يقولون (مادة ١٤) . ولكن بعد موافقة المجلس الجزائري ، وذلك جريا على الفكرة الخاطئة ، من أنه كلما كان للجزائريين أصوات أكثر في الانتخابات ، تأكد السير قدما نحو تحقيق المساواة .

ومن هذه المبادئ أيضا ، الاعتراف باللغة العربية كلفة تعليم بجانب اللغة الفرنسية . ولكن نص القانون بأنه يعترف باللغة العربية كلفة من لغات الاتحاد الفرنسي (١) . ومعزى هذا النص . أن الفرنسيين لا يريدون الاعتراف بأن اللغة العربية ، إنما قررت في الجزائر (٢) لأنها لغة قومية .

ومن تلك المبادئ أيضا ، فصل الشؤون الاسلامية عن الادارة الرسمية وتحويلها ، مثل الكنيسة ، الى هيئات خاصة يشرف عليها المهتمون بالأمر من المسلمين . وصعوبة تطبيق هذا المبدأ : هو أنه لا يوجد في الاسلام هيئة دينية رسمية مثل الكهنوت .

وأخيرا إلغاء النظام العسكري الخاص . الذى ظل سائدا في الاقاليم الجنوبية من صحراء الجزائر ، واستمتاع هذه النواحي بالحريات المدنية بالمفهوم الذى وضعته السلطات الفرنسية .

أما ألوان الخاصة بتقرير مبدأ استقلال الجزائر اداريا وماليا ، فقد وضعت في الحقيقة لمصلحة فرنسا والمستوطنين . فوجود شخصية ادارية مستقلة في الجزائر يترتب عليها النص على وجود حاكم عام للمديريات الثلاث . ولو كان الامواج كاملا لما كان هناك حاجة لوجود حاكم عام له سلطات خاصة لا يوجد نظيرها في فرنسا .

---

(١) الاتحاد الفرنسي هو المصطلح الجديد الذى احله دستور الجمهورية الرابعة . محل كلمة الامبراطورية وقد انشئ له مجلس خاص عام ١٩٤٧ ، مثلت فيه جميع المستعمرات .

(2) Culmann : L'union française.

فقد نص على أن يكون للحاكم العام سلطات أوسع من سلطات مدير المديرية فهو يشرف مثلا على تعليم المسلمين ، لانه اذا اراد المسلمون أن يتبعوا نوعا خاصا من التعليم ، فعليهم أن يخضعوا للحاكم العام ، ورئيس المجلس التنفيذي في الجزائر ، والا التزموا ببرامج وزارة التربية في باريس .

ويعاون الحاكم العام مجلس تنفيذي من ٦ أعضاء ، يختار اثنان عن كل طائفة من الطائفتين المكونتين للمجلس الجزائري ، واثنان بحكم وظائفهم . هما رئيس المجلس الجزائري ونائبه ، وينتسب احدهما لطائفة انتخابية غير طائفة الآخر .

ومن اهم ما اشتمل عليه هذا القانون الاساسي : من نظم مميزة للجزائر تؤكد وجود شخصية مدنية ومالية مستقلة ، هو انشاء :

المجلس الجزائري : ويعتبر هذا المجلس امتدادا او الصورة الجديدة لمجلس الوفود المالية ، بعد ادخال تعديلات هامة تناسب ظروف العصر . فيتألف من ١٢٠ عضوا ، ٦٠ عن المستوطنين والمسلمين الخاضعين للقانون المدني الفرنسي : ٦٠ عن بقية الاهالي ( المسلمون ) وذلك لمدة ٦ سنوات ، بالاقتراع العام ، على أن يجدد انتخاب نصف الاعضاء كل ٣ سنوات . ووظيفة المجلس الاساسية هي مناقشة ميزانية الجزائر ، واصدار اللوائح المحلية في الشؤون الاقتصادية والتجارية والزراعية وغير ذلك من الامور المحلية البحتة .

وتنص المادة ٤٥ على أن أي قرار له صفة سياسية يعتبر لاغيا . ومع جميع هذه الاحتياطات وتضييق سلطات المجلس فقد نصت المادة ١٥ على أن قرارات المجلس لا تصبح نافذة ، الا اذا صدر بها مرسوم من حكومة الجمهورية . فاذا رفضت هذه الحكومة اصدار المرسوم : فاز الجمعية الوطنية الفرنسية تحسم النزاع بقرار منها . فالمجلس الجزائري اذن يكاد يكون مجلسا استشاريا .

وبخلاف ما كان عليه مجلس الوفود ، ينتخب ( المسلمون ) ممثلهم في المجلس الجزائري مثل المستوطنين . ورغم أن الجزائريين لم يحصلوا الا على نصف المقاعد ، فقد حرص واضعو قانون سنة ١٩٤٧ على تضييق سلطات المجلس . فالقرارات تصدر أصلا بالأغلبية ( ٦١ صوتا ) ، ولكن اذا طلب الحاكم العام او اللجنة المالية أو ربع أعضاء المجلس الاستثناء من هذه القاعدة ، فلا بد من موافقة الثلثين على هذا القرار ، وذلك في حالة عدم توافر الأغلبية بالنسبة لكل من المجموعتين الانتخابيتين في

المجلس ( مادة ٣٩ ) ، والمقصود من هذا الاستثناء ، هو تجنب احتمال أن يجمع النواب الجزائريون على قرار ما يتفق معهم عضو أو اثنان من التمددين الفرنسيين .

أما عن الشؤون المالية : فنص القانون الأساسي ، على وجود ميزانية مستقلة للجزائر ، تستمد مواردها من الرسوم والضرائب المفروضة محليا وتستخدم في الاتفاق فقط على المديرية الجزائرية ، باستثناء الدفاع الخارجي والأمن الداخلي فتبقى في أصول الميزانية الفرنسية . ويترب على هذا الاستقلال المالي أن المنشآت العامة تصبح ملكا للجزائرية ، وأنه يجب موافقة المجلس الجزائري على جميع مشروعات القروض والضرائب . وكان استقلال الجزائر المالي خدمة للمستوطنين ومن اتفقت مصالحهم معهم من بعض طبقات الجزائريين ، فأصبح وجود المجلس الجزائري عبء في سبيل زيادة ضرائب الدخل ، التي ظلت ضئيلة جدا إذا ما قيست بفرنسا .

وحتى عام ١٩٥٦ : لم تزد ضريبة الدخل بالجزائر في أكبر شرائحها عن ١٦٪ . وهكذا لم تستطع ميزانية الجزائر مواجهة الكثير من المطالب الاجتماعية . ويلاحظ أن الخدمات الاجتماعية كانت تقدم في نطاق ضيق ، لا يقارن بمدى اتساعه في فرنسا ولا سيما علاوات الأسرة .

## - ٩ -

تميزت الفترة التي انقضت منذ إصدار القانون الأساسي سنة ١٩٤٧ حتى قيام الثورة سنة ١٩٥٤ بتزايد السيطرة الاستعمارية ، على عكس ما كان يرجى من القانون : فتولى الحكومة العامة ادمون نيجلين الذي أبطل بعض الإجراءات التحررية التي أدخلها سلفه شاتينيو . ودل نيجلين عضو الحزب الاشتراكي على أنه مثل كثير من زملائه في الحزب ، يساري في فرنسا ، يميني في الجزائر .

وبينما اكتسح حزب الانتصار للحريات انتخابات المجالس البلدية سنة ١٩٤٧ جاءت انتخابات المجلس الجزائري التي جرت في عهد الحاكم نيجلين هزيمة ساحقة للحزبين الوطنيين الرئيسيين . فمن بين ٦٠ مقعدا المخصصة للجزائريين ، حصلت حركة الانتصار للحريات على ١٠ مقاعد ، والاتحاد الديمقراطي لانصار البيان الجزائري على ٨ مقاعد . وأصبح تدخل الإدارة في الانتخابات الجزائرية مثلاً يضرب على انترفيف . فيقال ( انتخابات على الطريقة الجزائرية ) .

ولم يختلف الوضع عند إجراء الانتخابات البرلمانية للدورة التشريعية الثانية سنة ١٩٥١ فقد خسر الوطنيون جميع مقاعدهم في البرلمان . وحل معظم جزائريون ينتمون الى احزاب سياسية فرنسية .

وبدا للمستوطنين وكان الامور قد استقرت لهم . ولكن بعض المتبرعين منهم ، وعلى رأسهم جاك شيفالبيه رئيس بلدية مدينة الجزائر ، أدرك مغبة تلك الأوضاع ، فدعا الى ضرورة تخفيف قبضة السلطات الادارية عن الافراد ، او على الأقل تطبيق قانون سنة ١٩٤٧ بأمانة . وسمى سياسته بسياسة التعاون افرنسي الاسلامي والف لذلك اتحادا يضم اعضاء المجالس البلدية .

اما رد الفعل عند الوطنيين فكان عنيفا . فانفقت جميع الاحزاب على نبد فكرة النضال عن طريق المؤسسات النيابية الفرنسية . وحاولت مرة اخرى تأسيس جبهة وطنية ، ونجحت في عقد مؤتمر سنة ١٩٥١ ولكن الامر لم يتجاوز هذا الحد .

وظهرت الخلافات بين العناصر الاربعة الرئيسية التي اشتركت في المؤتمر : الاتحاد الديمقراطي لانصار البيان الجزائري وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية وجماعة العلماء ، والشيوعيون . وذلك بخصوص المفاهيم الاجتماعية وطريقة تنظيم العمل من اجل استقلال الجزائر .

وقد اهتم الحزب الشيوعي مثلا ببحث مشكلات دولية لا تعنى الجزائر في هذه المرحلة من كفاحها ؛ مثل التنديد بحلف الأطلسي ومساءلة القواعد العسكرية الأمريكية في الخارج ، وغيرها من المسائل التي تهم الشيوعية الدولية .

كذلك استطد الاتحاد الديمقراطي الذي يرأسه فرحات عباس بحركة الانتصار للحريات ورغم اقتناع فرحات بعدم جدوى النضال السياسي . فقد كان لكل من الحزبين تقاليده القديمة التي ما زالت تؤثر عليه . فالاتحاد الديمقراطي لانصار البيان يرى امكان الاستقلال على مراحل . اما حركة الانتصار للحريات فقد أصبحت تؤمن بالكفاح المسلح ؛ وان لم تبين وسائل تنفيذه بعد .

وعلى كل فان قرارات المؤتمر لم تنم عن هذه الروح ؛ لانها طالبت بالغاء نتائج انتخابات سنة ١٩٥١ واحترام حرية الاقتراع في الانتخابات المقبلة .

لقد ادى فشل قانون سنة ١٩٤٧ الى اخراج ( المعتدلين ) وتحول كثير منهم الى جبهة المناصلين . اما رد الفعل بالنسبة لحركة الانتصار للحريات فكان اشد عنفا . فقد شرع بعض اعضائها منذ سنة ١٩٤٧ في تشكيل قوة عسكرية اسموها المنظمة الخاصة . كان من بين اعضائها آيت احمد بن بلا وخيضر وغيرهم . ومع انها اخذت في جمع الاسلحة وقامت ببعض حوادث العنف ، الا انها لم تستطع اقتناع مصالي الحاج بان الوقت قد حان للعمل الثوري الشامل .

واعتبر هذا الفريق ان الاشتراك في المجالس الفرنسية خيانة . وادى كل هذا الى تتبع السلطات الادارية لاعضاء المنظمة السرية . وانتهى الامر بتحديد اقامة مصالي الحاج نفسه في سنة ١٩٥٢ .

ورغم هذا الخلاف فقد استمر تماسك الانتصار قويا . ولكن فريق الشباب الذي سيطر على اللجنة المركزية للحزب ، نجح في دعوة مؤتمر في صيف سنة ١٩٥٣ في بلجيكا بدون اشتراك زعيمه مصالي (١) .

ومع ان المؤتمر لم يناقش رئاسة مصالي للحزب ، الا انه كشف عن وجود خلافات جوهرية بين اللجنة المركزية وبين مصالي . فقد دعت اللجنة الى تحديد العقائد السياسية للحزب ، بما في ذلك موقفه من الصراع العالمي والاخذ بمبدأ الحياد ، وفي السياسة الداخلية يراعى الحزب الوسائل الديمقراطية ، فلا يستند أصلا الى الزعامة الفردية . ودعت اللجنة الى تنظيم دقيق لمراحل الكفاح من اجل الاستقلال التي سستنتهي بالثورة المسلحة .

ولما لم يوافق مصالي على تلك المبادئ . عمد الى اخراج هؤلاء الزعماء الشباب ، وبدا انتهت حياة حركة الانتصار للحريات . وكانت العناصر الجديدة التي خرجت منها هي عماد الثورة الجزائرية .

والواقع ان الصراع بين مصالي وبين اللجنة المركزية يمثل خلافا بين جيلين : جيل مصالي الذي كان فيه الخطب المثيرة والمظاهرات الجماهيرية ، وتقدم الطلاب والمذكرات الاحتجاجية . هي كل ما يمكن عمله وتحقيقه من طريق حركة وطنية ناشئة تناهض سياسة استعمارية لدولة قوية كفرنسا .

(١) يرجع الى مجلة الجزائر الحرة الناطقة بلسان الحزب في هذه الفترة .

أما العناصر الفنية في لجنة الحزب المركزية . فقد تأثرت بحياة  
السرية والاختفاء التي عاشتها ، وبهزيمة فرنسا سنة ١٩٤٠ . وبالتورات  
الناجحة في عدد من البلاد في الفترة التي أعقبت الحرب . والتي حققت ،  
الاستقلال في وجه قوات متفوقة .

وعندما اندلع لهيب الثورة في الجزائر ليلة أول نوفمبر ١٩٥٤ . لم  
يكن مصالي ( والد الوطنية الجزائرية ) على علم بها ، وهكذا تخطته الأحداث  
لأول مرة في حياته .

## الفصل السادس عشر

### في تونس

- ١ -

اختلفت الحركات الوطنية من حيث نشأتها واتجاهاتها . في كل من الجزائر وتونس ومراكش . حسب الظروف التي أحاطت باحتلال كل منها : والطريقة التي اتبعت في إدارتها واستعمارها . فمثلا كان لتأخر احتلال تونس نحو نصف قرن عن الجزائر . ان اتبعت لها الفرصة لتجربة سياسة التجديد والإصلاح : بل والنظام اللسنوري المحدود في عهد ما قبل الحماية (١) .

وتونس هي أكثر بلدان شمال إفريقيا تأثرا بالتيارات الفكرية في المشرق العربي ، ولذا كان لحركة جمال الدين الأفغاني ، والإمام الشيخ محمد عبده في مصر ، صدى في النهضة الإصلاحية في تونس . وكثير من رواد الحركة الوطنية في تونس اتصلوا بالإمام مباشرة ، كما أنه زار تونس وحث أهل الفكر فيها على تأسيس مدرسة الخلدونية ، على نمط المدارس الوطنية في مصر .

واذن فإن مصادر الحركة الوطنية التونسية ترد في الغالب الى اصول اسلامية بحتة ، وهي تتمثل :

اولا : في حركة التجديد التي انتشرت في المشرق ، سواء كان ذلك احياء العقيدة أم تجديد النظم السياسية .

ثانيا : في المراكز الاسلامية العريقة القائمة في تونس وعلى راسها جامع الزيتونة فيعزى الى احد ابناء هذه المدرسة الدينية ويدعى محمد السنوسي ، انه قدم عريضة موقعة من اعيان البلاد يطالب فيها بالقضاء الحكم المباشر وحياء الدستور .

---

(١) من خير ما كتب عن الحركات الدينية في المغرب انظر :

Julien : l'Afrique du Nord en Marche

١ - ٢١ المغرب العربي

كما اخرجت هذه الجامعة شخصية وطنية اخرى : الشيخ المكي بن عزوز ، الذي اهتم باحياء مبادئ خير الدين وسياسته الإصلاحية وكره له فضل تخريج الجيل الاول من المناضلين التونسيين ، وعلى رأسه الشيخ عبد العزيز الثعالبي .

على أن الحركة الوطنية في هذا الطور الاول من حياتها قد اتسعت وازداد نشاطها على يد فريق من الشباب الذين اتيح لهم حظ من الثقافة الحديثة . وقد مهد خير الدين باشا التونسي لظهور الطبقة الاولى من هؤلاء المجتهدين ، حين أسس مدرسة الصادقية سنة ١٨٧٥ لتدرس المسالمة الحديثة في اطار عربي . وفيها تخرج رواد الحركة الوطنية من امثال بشير صفر وعلى باتسحمة . وكذلك أيد خير الدين حركة الجامعة الإسلامية بسياسته الرامية الى التقرب للدولة العثمانية ، والتي استمر هؤلاء الرواد في الدعوة اليها ، فاشبهوا بذلك اتجاه الحزب الوطنى المصرى .

ولا شك أن وجود كل من مصر وتونس تحت حكم دولة مسيحية قد اثر على توجيه الفكرة القومية في هذين البلدين ، فجعلها دولة الخلافة معقد الأمل لتخليصها من هذا الحكم . فلما زالت هذه الدولة بعد الحرب العالمية الاولى ، تحرك الاتجاه القومى مترددا بين القوميات المحلية وفكرة العروبة .

وقد أسس بشير صفر ، وكان مشرفا على الاوقاف ، مدرسة الخلدونية ( أحياء ) لذكرى المؤرخ العربى الشهير ابن خلدون ) ليستأنف المهمة التي توخاها خير الدين من الصادقية .

وفي سنة ١٩٠٥ كان جماعة من الطلبة ، خريجي المعهد الصادق الذين سبق أن اوفدتهم الحكومة التونسية قبل الحماية لاتمام دراستهم في الخارج واذنت لهم السلطة الفرنسية بالرجوع بعد أن استتبت لها الحال ، وقد عادوا يحملون من الافكار التحريرية ما يؤولهم حق التقدم لتتوير الراى العام التونسى وقياداته . وكانوا أبرز هؤلاء الشباب هو السيد على أبو شوشة صاحب جريدة الحاضرة . فاستطاع أن يجمع من حول الجريدة كتلة قوية من اصدقائه وغيرهم من مثقفى الزيتونيين والمدرسين ، وقاموا بحركة قومية ودينية ترمى من جهة ، الى تقوية روابط القطر التونسى بحركة الجامعة الإسلامية . وتطالب من جهة ثانية ، بتنفيذ الدستور التونسى .

واصبحت الحاضرة نقطة تجمع لرجال الفكر والوطنية امثال بشير



صقر - الذى كان مديرا للحبوس - وقد وجه الجريدة نحو مشاكل المغرب  
عموما - وتصادف ذلك مع اشتداد الأزمة المراكشية - فكانت الجريدة  
توجه النقد لسياسة السلطان عبد العزيز المالية للدول الأوروبية - وتنبه  
الى خطورة الاطماع الأوروبية بعد الاتفاق الودى - ومن الذين اشتهروا بتحرير  
هذه الصحيفة ، حتى اصبحوا يعرفون باسم جماعة الحاضرة : عمر  
أبو حاجب وعلى البقلائي ثم الشيخ عبد العزيز الثعالبي ، الذى سيعلم فيما  
بعد دورا أساسيا فى الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى .

ولد الثعالبي لأب جزائري سنة ١٨٧٩ - ودرس فى جامع الزيتونة  
ثم فى الخلدونية واتم دراسته العليا فى المشرق العربى ، ثم عاد الى تونس  
سنة ١٩٠٤ ليعمل فى الصحافة الوطنية - وكان يصدر مجلة سبيل  
الرشاد - ومع تأسيس حزب تونس الفتاة دخل الثعالبي فى طور جديد  
من اطوار الحركة الوطنية التونسية .

## - ٢ -

### تونس الفتاة

تأسس حزب تونس الفتاة سنة ١٩٠٨ وهو كما يبدو من تاريخ  
تأسيسه ومن الاسم الذى اختاره لنفسه ، متأثر بحركة تركيا الفتاة  
التي رجت العناصر الوطنية ، وخاصة خارج الدولة العثمانية ، من ورائها  
خيرا عظيما - ومن هنا يمكن تشبيه تونس الفتاة بالحزب الوطنى المصرى  
من حيث الأهداف والمثل ومسيرة حركة الجامعة الاسلامية تحت لواء الدولة  
العثمانية طوال فترة الحرب العالمية الاولى - وقد اتصل زعماء الحزب فى  
استانبول وبرلين وغيرهما من مدن معسكر دول الوسط بأقرانهم المصريين  
والمغاربة ولا سيما عبد العزيز جادوش عضو الحزب الوطنى المصرى والذى  
ينتمى لأصل تونسى .

والمناسبة التى أدت الى تأسيس تونس الفتاة ترجع الى سياسة  
الحماية نفسها - وذلك حين قررت السلطات الفرنسية تجنيس اليهود فى  
تونس كما فعل كرميو فى الجزائر من قبل - ونشط الزعماء التونسيون  
فى شن حملة على مبدأ تجنيس اليهود ودعوا الى مقاطعة المتاجر اليهودية  
فى شن حملة على مبدأ تجنيس اليهود ودعوا الى مقاطعة المتاجر اليهودية -  
فساعد ذلك على رواج التجارة الوطنية : وأهم من ذلك تكون حزب سياسى  
باسم حزب التقدم ، يدعو الى مشاركة الوطنيين مشاركة فعالة فى حكم  
البلاد مع بقاء نظام الحماية - وهذا الحزب هو الذى تطور الى تونس الفتاة  
سنة ١٩٠٨ تحت زعامة شخصية نابية ، وهو على باش حبة المحامى .

تنوعت ثقافات على باش حبة ، فبدأ في الزيتونة ثم بالمدارس الفرنسية في تونس . واثم دراسته العليا في باريس حيث حصل على اجازة الحقوق . واشتغل بالمحاماة زمنا . وعمل مع جماعة الحاضرة ومع حزب التقدم . ولكنه كان انشد تمسكا بالفكرة الاستقلالية فأسس لهذا الفرض حزب تونس الفتاة . وصرح الزعيم التونسي منذ ذلك الوقت بالدعوة لربط تونس بدولة الخلافة . وكان يصدر جريدة التونسي بالفرنسية ، ثم اخذ ينشر منها طبعة عربية يدير تحريرها الشيخ الثعالبي .

وفي سنة ١٩١١ احتلت ايطاليا طرابلس الغرب فاحدث ذلك ضجة كبرى في العالم الاسلامي . ولعب باش حبة دورا فعالا في المغرب ، فكان هو وانصاره همزة الوصل بين السفارة العثمانية في باريس والقيادة العثمانية في طرابلس . وبذلك صارت تونس بفضلهم سرايا للضباط والمتطوعين العثمانيين القادمين من اوربا الى طرابلس .

وليس من قبيل المصادفة ان يقع اول صدام بين التونسيين وبين السلطات الفرنسية عقب العدوان الإيطالي على طرابلس ، واعنى بذلك حادثة الجلاز الشهيرة في تاريخ تونس القومي . وسبب هذا الحادث بسيط في حد ذاته ، فالجلاز مقبرة تقع في إحدى ضواحي مدينة تونس . وفي اول نوفمبر ١٩١١ : قرر مجلس بلدي المدينة مسح المقبرة لمعرفة حدودها كي يتيج بيع الاراضي المحيطة بها للاك اوريبيين جدد . وقد شعر التونسيون بأن هذه العملية تنطوي على تدنيس لحرمة الموتى . فاجتمعوا في مظاهرة كبيرة على أرض المقبرة في اليوم الذي تقرر فيه مسحها . ولما حاولوا التدخل لمنع الموظفين من اداء هذه العملية ، اطلق رجال الشرطة عليهم النار وقتل منهم بضع عشرات : وكان هذا الحادث فرصة كي تعلن السلطات الفرنسية الاحكام العرفية : وتبقى عليها عشر سنوات .

اما مغزى هذا الحادث فهو بعيد الأثر ، اذ يعتبر بداية الصراع بين الشعب التونسي وبين المستوطنين الاوربيين ، وخاصة الطليان الذين كانوا يتنافسون سكان البلاد في الأعمال البسيطة : كما انه لم تمض بضعة اشهر حتى ثار العمال التونسيون احتجاجا على تمييز الإيطاليين عليهم في الأجور ، ودعا باش حبة عمال الترام التونسيين الى الاضراب والى مقاطعة المؤسسات التجارية الاوربية : وحين ترفض باش حبة انذار الإقامة العامة بضرورة انتهاء الاضراب ، ثرت طرده من البلاد هو والثعالبي وطائفة من زعماء تونس الفتاة : فاخثاروا الإقامة بالآستانة حيث استطاعوا ان يستمروا في مكافحة الحكم الفرنسي في شمال افريقيا بمعونة الحكومة العثمانية .

وفي الآستانة اتصل باش حبة بكثير من قادة العالم العربي والاسلامي

اللاجئين إليها . أمثال شكيب أرسلان ومحمد فريد ، وعبد العزيز جابوش ، والباروني وأحمد أغايف ، من مسلمي روسيا . وكان هذا الوسط يمثل نزعة خاصة من حركة الإنعاش الإسلامي ، ويلقى تأييدا من حزب الاتحاد والترقي على سبيل فكرة التضامن الإسلامي أحيانا ، وعلى أساس السياسة الانتهازية لمحاكمة خصوم الدولة العثمانية في معظم الأحيان . يدل على ذلك هذا التشجيع الكبير الذي لقيه زعماء المغاربة أثناء الحرب العالمية الأولى . حينما كانت الدولة العثمانية في معسكر دول الوسط ضد فرنسا وحلفائها .

وفي هذه الأثناء تأسست بالآستانة هيئة لتحرير شمال أفريقيا بتعاون رجالها مع اللاجئين . وقد استطاعت هذه الهيئة أن تقوم بدور فعال في طرابلس بصفة خاصة حيث لقيت من السنوسية عونا كبيرا ، كما امتدت آثارها إلى رجال الطوارق في الصحراء الكبرى ، حتى اضطرت فرنسا إلى فتح جبهة على حدود الجزائر وتونس الجنوبية وكان الباروني مبعوث الدولة العثمانية في طرابلس يبعث برسله لنشر الدعوة في الجزائر وتونس .

وفي سنة ١٩١٧ - ١٩١٨ تشكلت في الآستانة هيئة كانت تعمل لمحاولة جديدة هي جمع أسرى المغاربة في المانيا وتركيا ، وتنظيمهم ضمن فرقة واحدة تزود بالسلاح والذخيرة ، وأرسالها عن طريق الفواصات إلى طرابلس . وكان مقررا أن يرأسها على باش حجة بنفسه ، ليكون مندوبا عن الخليفة العثماني لتحرير مسلمي شمال أفريقيا من ( الاستعمار المسيحي ) (١) ولكن لم يكن لهذه التحركات أثر كبير على مجريات الحرب ، ولم يلبث على باش حجة أن قضى نحبه قبيل توقيع هدنة مدروس . ومعزى هذه المحاولات هو دلالتها على أهمية الإسلام في هذا الطور الأول من حياة الوطنية التونسية .

### - ٣ -

#### الدستوريون

بينما كان على باش حجة يناضل بطريقته الخاصة في الآستانة ، فضل عبد العزيز الثعالبي العودة إلى تونس . وكانت السلطات الفرنسية قد حلت تونس الفتاة منذ حوادث سنة ١٩١١ . فاضطر من بقي من أعضائه في البلاد إلى العمل خفية مستعينين ببعض أمراء الأسرة الحاكمة ، وقد اعتقل معظمهم أثناء الحرب .

---

(١) الفاسي ص ٥٤ .

فلما وضعت الحرب أوزارها واطلقت بعض الحريات . ذهب  
الثعالبى الى فرنسا معلقا ، مثل كثير من زعماء الشرق الوطنيين . اذمل  
على مبادئه ولسن . كما هو معروف ، خيب مؤتمر الصلح فى باريس  
آمال الشعوب المستعمرة . ولذلك اتجه الثعالبى الى الراى العام عاقدا  
بعض الرجاء على اليسار الفرنسى ، فنشر كتابا شهيرا فى تاريخ الحركة  
الوطنية بعنوان تونس الشهيدة . ويعزى الى المحامى أحمد السقا ، رفيق  
الثعالبى آنذاك ، تحرير هذا الكتاب ( ١ )

وقد دلل الكتاب على مدى تقدم تونس قبل عهد الحماية . وكيف أن  
الحكم الفرنسى ادى . بسياسة الاستيطان واغتصاب الأراضي ، الى حالة  
البؤس والفقر التى آل اليها الشعب التونسى بعد الحماية . وخلص من  
ذلك ، الى ان تونس قادرة على حكم نفسها بنفسها والى تفنيد الحجة  
الشائعة ، بأن هذه البلاد ليست مؤهلة لآى نوع من الحكم الوطنى .

والواقع ان الثعالبى اظهر حتى ذلك الوقت تمسكا بمبادئ تونس  
الفتاة المبنية على فكرة الاستقلال التام . ولكن ظهرت فى هذه الأثناء طبقة  
جديدة من الشباب الوطنى . ومعظمهم من الذين تربوا فى مدارس فرنسية .  
ترى البدء بالإصلاحات الداخلية . وتشبه من هذه الناحية حزب الأمة  
فى مصر .

وفى يونيو ١٩١٩ قدم هؤلاء مطالبهم الى كل من الباي والقيم العام ،  
وهى تتركز حول منح البلاد نظاما دستوريا . فوعدهم الباي بإجابة  
مطالبهم ، وأزاء هذا الوعد قرر رجال الحركة تأسيس حزب يقوم على  
أساس المطالبة بنظام دستورى واطلقوا عليه اسم حزب الدستور .

ومع ان الشيخ الثعالبى لم يوافق على خطة هذه الحركة ، لكنه اعتبر  
ان اهدافها يمكن ان تكون مرحلة أولى نحو الاستقلال ، وعلى ذلك قبل  
التعاون معهم ، بل وترأس الحزب الدستورى مدة من الزمن ، بيد ان  
عواطفه مالت دائما نحو فكرة الاستقلال ، ولذلك استمرت الخلافات تظهر  
بينه وبين أعضاء الحزب من حين لآخر .

وقد لوحظ ان فريق المعتدلين ازداد تساهلا فى مطالبه بمضى الوقت  
واهتم بمسألة الأوقاف الأهلية التى شرع فلاندا فى تحويلها للاستعمار  
الأوروبى .

---

(1) La Tunisie Martyre-Ouvrage anonyme Paris 1920.

وبدل على ذلك البرنامج الذي قدمه الحزب في سنة ١٩٢٠ ، فهو يتضمن المبادئ الآتية :

انشاء مجلس تشريعي . يشترك فيه الاوروبيون الى جانب التونسيين : ولعل التونسيين ارادوا ان يخلصوا بهذا من الوضع الشاذ الذي عودتهم عليه الحماية وهو تغليب العنصر الاوربي ، رغم اقليته العددية ، في المجالس ، ولكن اذا نظرنا الى الامر بمقياس تطورات العصر ، نجد ان اشراك الاوربيين في مجلس تشريعي : يعنى خلق حق ثابت لهم في البلاد ، بينما لا تكفل لهم معاهدة الحماية هذا الحق بصفتها لنتيجة الاعمال الفتح والتوسع .

ويعمى البرنامج في تعداد مطالب الحزب الأخرى ، وهي قيام حكومة مسؤولة أمام المجلس التشريعي : وانشاء جيش قومي ، واستعادة اراضي الاستيطان ، وفتح جميع الوظائف الادارية للتونسيين ، وبلاحظ ان الثعالب نزل على رأى الأغلبية فقبل هذا البرنامج الذي هو اذن مما طالب به في كتاب تونس الشهيدة ، ووافقة على هذا الموقف كثير من اعضاء الحزب في سبيل قيام حكومة دستورية .

لم يفتأ الثعالب في العمل بصفته الشخصية ، للمبادئ التي اعتنقها : فسافر الى فرنسا في نهاية سنة ١٩٢٠ ، ولكنه اتهم بالتآمر على سلامة الدولة واعتقل بضعة اشهر وبعد الافراج عنه عاد الى تونس ، عازما على تولى قيادة الحزب الدستوري بصورة مباشرة . ونشط في تكوين تشكيلات الحزب في مختلف انحاء البلاد : متجاهلا فريق المعتدلين وأصبح رئيسا للحزب ، والاستاذ احمد الصافي امينا عاما له .

وبينما اظهر الباي محمد الناصر تقاربه من حركة الثعالب ، ارادت فرنسا ان تواجه تلك القوة الناشئة بتعيين مقيم عام يستطيع مواجهة هذا الموقف بالشدّة . ووقع اختيارها على لوسيان سان ، وفي عهد هذا المقيم وقعت ازمة العرش الاولى . وصدرت مراسيم سنة ١٩٢٢ التي وسعت من سلطات المستوطنين بلصم الاصلاحات .

ذلك ان التوتر بين الإقامة العامة والحزب الدستوري كان قد بلغ ذروته بمناسبة زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية لتونس ، وتصريحه هناك : « بان تونس ستظل مرتبطة بفرنسا الى الابد » فشن الدستوريون حملة عنيفة على هذا التصريح ، أيدهم فيها الباي محمد ناصر ، ورفض ان يوقع بعض المراسيم الخاصة بالاصلاحات لانه رآها غير كافية . فندست الإقامة العامة احد الصحفيين لينقل عن لسان الباي سخطة على الوطنيين ويتهممهم بالشوعية .

وما ان اطلع الباي على هذا التصريح حتى ثارت ثائره : وامر رجار حكومته بتكذيبه رسميا ، ولكن كلا من رئيس الوزراء ووزير التشريعات خشي من مواجهة الفرنسيين ورفض ان يعلن التكذيب ، فدعا الباي الصحفيين بنفسه واعلن تكذيبه للخبر وعزمه على عزل رئيس الوزراء ووزير التشريعات . وتشددت الإقامة في معارضة أمر العزل وقابل الناصر هذا التحدي باعلان تنازله عن العرش . وكان لهذا الاعلان صدى بعيد في اوساط الشعب ، الا ان موت الباي المفاجيء : الذي احيط بكثير من الغموض والريبة ، جعل أزمة العرش هذه تمر دون عواقب بعيدة ، فلا يلبث ان تولى العرش احد البايات الموائين لفرنسا وهو محمد الحبيب . فصادق على الاجراءات الجديدة .

اثبتت تصرفات الإقامة العامة للدستوريين ، ان الحكومة الفرنسية لم تقدر رغبتهم الاكيدة في التفاهم معها باظهار روح الاعتدال ، بل ان السلطات الفرنسية رفضت مبدئيا التحدث مع الدستوريين بحجة ان الحماية انما وقعت مع الباي ، فهو وحده المؤهل رسميا للتحدث معها . وبدل ان تقابل الحماية المعتدلين في منتصف الطريق اتخذت منذ نهاية الحرب عدة اجراءات لصالح الاستعمار منها :

١ - قرار المقيم العام فلاندا سنة ١٩١٩ بمنح الموظفين الفرنسيين علاوة قدرها ٢٣٪ وهي ما عرف بالثالث الاستعماري ، هذا مع ملاحظة ان الميزانية التونسية كانت تتحمل نفقات الحماية ، وكانت تعاني من تكاثف الموظفين الفرنسيين ، حتى في الوظائف الصغيرة .

٢ - فتح باب التجنس بالجنسية الفرنسية للمواطنين التونسيين . وقد انتفعت بهذا القانون الطائفة اليهودية ، فاكسبت امتيازات المستوطنين ، ولم يزد عدد التونسيين الذين قبلوا التجنس ، على الفين .

٣ - توصية الجمعية الوطنية في اغسطس ١٩٢٢ ، بالابقاء على الوضع الراهن في تونس وتشجيع الاستيطان لصغار الملاك ومتوسطيهم .

واذا كانت الادارة الفرنسية قد ادخلت في هذه الفترة بعض التعديلات على الأنظمة التونسية . فانها لا تعدو ان تكون اصلاحات شكلية ، ولا تحقق مطلبنا واحدا من مطالب الدستوريين : ففي سنة ١٩٢١ ، انشأت الإقامة العامة وزارة عدل تونسية للاشراف على المحاكم الاهلية ولكنها عادت فنزعت عدة اختصاصات من هذه المحاكم اهمها القضايا السياسية فضلا عن قضايا الملكية العقارية التي نيطت ، منذ ادخال نظام تورنر ، بمحاكم مختلطة ، وذلك تامينا للكيان المستوطنين .

ومن أهم الإصلاحات التي اعتبرها الفرنسيون كفيلاً بإرضاء المعتدلين من الزعماء التونسيين : إنشاء عدة مجالس محلية ، وقد نص مرسوم ١٣ يولييه سنة ١٩٢٢ على إنشاء أربعة أنواع من هذه المجالس وهي :

أولاً - المجلس الكبير . ويتألف من قسمين متميزين : القسم الفرنسي ويمثل فيه المستوطنون باثني وخمسين عضواً ، منهم ٢٢ يمثلون المصالح الاقتصادية الكبرى و ٣٠ تنتخبهم عامة الجالية الأوربية حسب توزيعهم في كل إقليم . ويتكون القسم التونسي من ٢٦ عضواً ، منهم عشرة أعضاء يختارون من بين ممثلي المجالس الإقليمية . بواقع اثنين من كل من الأقاليم التونسية الخمسة ، ويختار الباقيون من بين أعضاء الغرف التجارية والزراعية ، وذلك بواسطة الاقتراع العام على قوائم المرشحين . وتنحصر اختصاصات هذا المجلس في مناقشة الميزانية . ولكل من قسميه حق تقديم الاقتراحات التي يراها .

ثانياً - لجنتان فئتان تنفرعان عن هذا المجلس وهما لجنة المالية والأشغال ، ولجنة التحكيم التي تختص بفض ما قد ينشأ من خلاف بين قسمي المجلس الكبير . وتتألف هذه اللجنة من سبعة أعضاء فرنسيين وسبعة تونسيين وتجتمع تحت رئاسة المقيم العام .

ثالثاً - المجالس الإقليمية ، وتتألف من قسمين : أوربي وتونسي مثل المجلس الكبير على أن الممثلين الأوربيين لا يستمتعون فيه بالأغلبية ، ولكن يرأس كلا من هذه المجالس الخمسة مراقب الإقليم الفرنسي . وتتألف هذه المجالس من واحد من كل مركز ، واثنين من كل مجلس بلدي ، وثلاثة من كل غرفة تجارية زراعية بالإقليم : وتناقش في هذه المجالس المسائل الاقتصادية الخاصة بالإقليم ، كما تستطيع أن تفرض رسوماً إضافية ضئيلة لتغطية بعض النفقات المحلية .

رابعاً - مجلس المركز ، أو كما يعرف في تونس ( مجلس القائد ) وتمثل فيه جميع قرى القيادة بواقع أربعة من كل شياخة (١) .

أعلن الحزب الدستوري رفضه البات لهذه الإصلاحات المبثورة . ولكن المقيم العام لوسيان سان نجح في اجتذاب بعض الساسة للموافقة على النظام الجديد . وقد ألف هؤلاء من بينهم ما عرف باسم حزب الإصلاح . وهم الذين تقدموا لانتخابات المجلس الكبير . أما الحزب الدستوري فقد

(١) انظر نص هذا المرسوم في

Cambon, Annexe P. 307.

احاطه لوسيان سان بيباج من العراقيل فعلاوة على التجاء رئيسه  
الشعالي الى الخارج ، منعت الصحف الفرنسية الناطقة باسمه والمؤيدة له  
من الظهور . لذلك نلاحظ ان فترة من الركود اصابت نشاط هذا الحزب  
الوطني وامتدت نحو تسع سنوات من ١٩٢٢ - ١٩٣١ .

ومما يستحق الملاحظة ان حقق السياسة الفرنسية في تونس هو  
الذي اعاد الحياة الى الحزب الدستوري . فقد نمت تصرفات الإقامة العامة  
عن تحد صارخ لشعور التونسيين الديني والقومي على السواء . ومن أعمال  
التحدى هذه نستطيع ان نذكر عدة وقائيم :

اولا - اقامة تمثال سنة ١٩٢٥ في مدينة تونس للأسقف لافحري .  
ذلك الاسقف الذي اشتهر في تاريخ الجزائر بتحمسه الشديد للتبشير  
واغراء ابناء المسلمين بالتحول من دينهم .

ثانيا - وبمناسبة مرور خمسين عاما على احتلال البلاد ، اى في  
سنة ١٩٣١ ، قررت السلطات الفرنسية اقامة احتفالات عظيمة ودعوى  
رئيس الجمهورية الفرنسية لزيارة تونس . وخصص جزء من الميزانية  
التونسية للاتفاق على هذه الاحتفالات . ومما زاد الطين بلة ان الإقامة العامة  
اعتمدت لهذه المناسبة ٢ مليون جنيه لمقد مجمع كنسى وصفه احد  
الاساقفة بأنه سيكون مظهر للصليبية الجديدة المسالة (١) .

لقد ادت هذه الأعمال الى اتحاد الشباب المثقف ثقافة عربية  
والارستقراطية المحافظة معا . الا ان الشبان كانوا أقدر على استخذاء  
الصحافة لاطهار نشاطهم السياسى فمئذ اكتوبر سنة ١٩٣٠ عاد الدستور  
الى اصدار جريدة صوت التونسي ، ولكن خبر من المقالات التى نشرت في  
هذه الصحيفة وجود اختلاف بين تفكير الفريقين . ولذلك أثر الشباب  
المشبع بالثقافة الغربية انشاء جريدة مستقلة للتعبير عن آرائهم وان ظفر  
متماسكين مع الاعضاء القدامى داخل الحزب . وفي سنة ١٩٣٢ استقر  
هؤلاء الشبان باصدار جريدة العمل .

وكمحرر في هذه الجريدة ، برزت شخصية الحبيب بورقيبة كزعيم  
للاتجاه الجديد الذى يسريد بناء الوطن التونسى على أسس اجتماعية  
وسياسية حديثة . فنلاحظ ان جريدة العمل كانت تعالج موضوعات  
اجتماعية واقتصادية لم يهتم لها المحافظون القدامى . من ذلك مثلا الدعوة  
الى تشجيع الصناعة القومية والتنديد بفتح تونس للبضائع الأجنبية در

---

(١) الفاسى - ص ٦٠ وما بعدها .



قيد . وكذلك التفرقة بين الموظفين التونسيين والفرنسيين في الأجر ،  
وأوراق الميزانية التونسية الضئيلة من أجل أحد عشر ألفا من الموظفين  
الفرنسيين الذين يتمتعون بامتيازات عظيمة . وقد اهتمت الجريدة بصفة  
خاصة بموضوع تحرير نفارة من تقاليد الماضي . والمطالبة بفتح جميع  
ميادين العمل والتعليم أمامها .

كذلك أثار الشبان في صحيفتهم احتجاجات قوية على نظام الخامسة  
الذي يحرم الفلاح من ثمره عمله : فلا يطعمه الحن إلا في خمس المحصول  
الذي ينتجه بينما يستولي مالك الأرض على الأربعة أخماس .

لم تكن السلطات الفرنسية لتسكت عن عودة الدستوريين إلى نشاطهم  
القديم ، ففي ٦ مارس ١٩٣٣ استصدر المقيم العام منسرون مرسوما يجيز  
لإقامة مصادرة الصحف وتعطيلها والقبض إداريا على الأشخاص الذين  
يهددون الأمن . ولم يفت هذا القرار في عضد الدستوريين ، بل على  
العكس دعا أقطاب الحزب إلى عقد مؤتمر عام في ١٢ مايو ، أي في نفس  
التاريخ الذي فرضت فيه الحماية . وأهم ما نتج عن هذا المؤتمر هو قبول  
هيئة تحرير جريدة العمل في الهيئة التنفيذية للحزب ، مما أثبت تماسك  
الأعضاء رغم اختلاف نزعاتهم . وبلاحظ أن نزعة الشبان الجديدة فرضت  
نفسها على هذا المؤتمر . فانتصت مطالبهم على الإصلاحات الداخلية  
الأساسية ، مثل مبدأ فصل السلطات وإقامة المجلس التشريعي محل  
المجلس الكبير ، والاهتمام بنشر التعليم . وأصبح الحزب الدستوري بذلك  
شبيها بكتلة العمل المراكشي كما سنرى .

وكان جواب الإقامة العامة على هذا الموقف هو حل الحزب  
الدستوري ، ومع ذلك فإن المستوطنين كانوا غير راضين عن منسرون لأنه  
لم يتخذ إجراءات رادعة ضد أعضاء الحزب ، وأخذوا يطالبون بتعيين مقيم  
عام يستطيع أن يحكم البلاد بطريقة حازمة . وكما هي المادة نزلت الحكومة  
الفرنسية على رقبته . فأرسلت المقيم العام بيرتون ، الذي اشتهر في  
تاريخ تونس بالرجل ذي القبضة الحديدية .

لم يجابه بيرتون الدستوريين بالمعداء الصريح في بداية الأمر ، وإنما  
عمد إلى التحايل ، حتى نجح في النهاية في إحداث الفرقة بين فريق الشبان  
وبين الدستوريين القدامى . فصرح لهم بأنه سيفتح وظائف جديدة أمام  
التونسيين ويجب عليهم أن يكتفوا هذا الأمر حتى ينتهي من اختيار الموظفين .  
ورفض الشبان خطة التكتان : وقالوا « ليس بين الوطنيين والإقامة  
ما يخفونه عن الشعب » . فكان ذلك هو مد' التقية بين فريق الدستوريين

القدامى والجدد ، ومبعضها كما يتضح مسائل شخصية ثانوية أكثر منها عقائدية (١) .

وقد استمر الدستوريون في مجموعهم متفتحين على مبدأ الاستقلال على مراحل ، حتى فترة الحرب العالمية الثانية .

## - ٤ -

### الحزب الدستوري الجديد

انتهت هذه الخلافات بين فريقى الحزب الدستوري الى قطيعة تامة سنة ١٩٣٤ فقد دعت هيئة تحرير جريدة العمل الى اجتماع عام فى بلدة قصر هلال بجنوب تونس فى مارس ١٩٣٤ . ورفض المحافظون القدامى حضور هذا الاجتماع ، فكان ان قرر الشبان فصلهم من الحزب ، وانتخاب الدكتور الماطرى رئيسا لهم ، والحبيب بورقيبة امينا عاما للحزب ، والذي أصبح يعرف باسم الحزب الدستوري الجديد ، وسميت لجنته التنفيذية بالدewan السياسى ، تمييزا له عن الدستوريين القدامى ، الذين ظلوا يرون فى الثعاللى الزعيم الحقيقى لهم .

وكان اهم ما انتقده مؤتمر قصر هلال على الحزب الدستوري القديم : قلة الاهتمام بالدعاية بين الجماهير وقصر الحركة على الطبقات البرجوازية والمتقنة . لذلك ستضمن وسائل العمل الشعبية للحزب الجديد نفوقه الطرد .

والحق انه منذ مؤتمر قصر هلال والحزب الدستوري الجديد هو الذى يلعب الدور الاكبر فى الحركة الوطنية ، ولذلك يعتبر انصار بورقيبة هذا المؤتمر بداية مرحلة جديدة فى تاريخ الكفاح التونسى . فانه رغم الاعتدال النسبى الذى ابداه بورقيبة وصحبه ، فان السياسة الرجعية التى اتبعها فرنسا من سنة ١٩٣٤ حتى حصول تونس على الاستقلال ، جمعت هذا الحزب لا يستمتع بالصفة الشرعية الا لمدة قصيرة جدا كما قضى زعماءه معظم الفترة التى تمتد الى عشرين عاما فى السجن او المنفى . ولكى نفهم الاسباب التى مكنت لبورقيبة وصحبه تولى الزعامة محل الدستوريين

---

(١) يمكن مقارنة ما كتبه الفاسى فى « الحركات الاستقلالية فى شمال افريقيا » من وجهة نظر الدستوريين القدامى بما كتبه الحبيب تامر ، او جرس : Garas من وجهة نظر الحزب الدستوري الجديد .

القديم يجب ان نتوقف قليلا لدراسة تنظيم الحزب الدستوري الجديد  
واهدافه .

ولد الحبيب بورقيبة في مستير في جنوب تونس سنة ١٩٠٣ وتلقى  
دراسته الأولى في إحدى المدارس الفرنسية . ولكي يتم بورقيبة تعليمه  
العالي كان طبيعيا أن يرحل إلى باريس حيث حصل على اجازة الحقوق  
ودبلوم العلوم السياسية سنة ١٩٢٦ . واتصل مثل كثير من الشبان الخاربة  
بالحزب اليسار . ومنها عرف وسائل التنظيم الحزبي وطبعها بعد عودته  
في تونس . فكان ذلك من بين اسباب تفوقه على الدستوريين القدامى .  
واتجه بورقيبة بعد عودته إلى تونس إلى المهنة التي توجه بطبعها إلى  
الاشتغال بالسياسة ، وهي الصحافة والمحاماة . ولكن نشاطه تميز عن  
زملائه من المشتغلين بالسياسة بأنه لم يكن محصورا في اوساط المثقفين  
الضيقة ، بل نزل إلى الشعب مباشرة .

ولقد اشتهر بورقيبة بتلك الجولات التي كانت تحمله إلى اصغر القرى  
التونسية النائية . ولما كان بورقيبة مشبعاً بفكرة الديمقراطية كما  
شاهدها في الغرب ، فقد بنى حزبه على قاعدة انتخابية شعبية . فاعاد  
الأعضاء ينتخبون اللجان الفرعية في القرى والأقاليم ، وهذه بدورها تنتخب  
اللجان المركزية ، وتقوم الأخيرة بانتخاب الديوان السياسي للحزب ، مما  
جعل بعض الكتاب المؤيدين يشبهون الحزب الدستوري بحزب العمال  
البريطاني (١) .

اقتربت فكرة التحرير السياسي عند الحزب الدستوري الجديد بفكرة  
التقدم الاجتماعي ، إلى حد أن بورقيبة كان مستعدا لادماج الفرنسيين  
والتونسيين في هيئة ديمقراطية واحدة ، لو أن الحكومة الفرنسية لم تتمصّب  
لكبار الملاك والطبقة الممتازة من الموظفين الفرنسيين في تونس . ونستطيع أن  
نتبين خلاصة رأي الزعيم التونسي من هذه العبارة التي صرح بها في نوفمبر  
١٩٣٧ على أثر فشل تجربة المفاوضات مع حكومة الجبهة الشعبية . فلم  
يحوله قط هذا الفشل عن إيمانه بضروة التعاون مع فرنسا أو على الأصح  
مع الأوساط التقدمية الفرنسية . ان حزبنا يسمى لتحرير التونسيين  
بمساعدة فرنسا ضد الأقلية من الإقطاعيين الفرنسيين والرجعيين التونسيين  
التمسكين بالخرافات القديمة . فكلاهما متمصّب مثل الآخر ، ولكي نحقق  
هذا يجب أن نوحى بالثقة لفرنسا ولاكبر عدد ممكن من الفرنسيين ، ومن  
جهة أخرى يمكن بفضل المقاومة عرقلة كل سياسة تهدف إلى الظلم  
والاستغلال والديكتاتورية (٢) .

(1) Garas, P. 90 s. q.

(2) Bourguiba. P. 251.

بل انه ذهب الى القول بان وضع تونس الجغرافى يحتم عليها التعاون مع فرنسا للتغلب على مشاكلها الاقتصادية . وكان طبيعيا ان يتجه الحزب الى الطبقات العاملة وان تصبح الحركة النقابية التونسية جزءا من تاريخ الحزب الدستورى الجديد . ذلك انه كما لاحظنا ، عند دراسة الجزائر . تداخلت المشكلة الاجتماعية تداخلا تاما مع المشكلة السياسية لان الاستعمار لا يتمثل فى شمال افريقيا بالسيطرة بقدر ما يمثل الاستغلال الرأسمالى .

ولما كان الاحتكاك بين شمال افريقيا والاستعمار الفرنسى اعظم منه فى المشرق فقد ولد هذا الاستعمار نقائضه بصورة أشمل . من ذلك تقدم الحركات العمالية النقابية مستفيدة بنظائرها فى فرنسا . وقيام هذه النقابات بدور فعال فى الحركة الوطنية لم يظهر له مثيل فى نضال الشرق العربى السياسى . ولقد مر العمال التونسيون بتجربة الانخراط فى الحزب الشيوعى الفرنسى وتقاتبه الخاصة المعروفة C. G. T. وادركوا بدورهم غلبة العامل المنصرى على العامل المثالى فى الحزب الشيوعى الفرنسى حينئذ .

ولذلك فكر أحد الوطنيين التونسيين وهو الدكتور محمد القابسى فى تأليف نقابة خاصة بالعمال منذ ١٩٢٤ . ولكن السلطات الفرنسية حلت هذه النقابة سنة ١٩٣٢ . فاضطر محمد القابسى الى اللجوء الى مصر . فكان من أهم المطالب التى قدمها بوريقية الى حكومة الجهة الشعبية ، هو السماح للتونسيين بتأليف النقابات الخاصة بهم . ولكن العمال الاوربيين وخاصة الطليان كانوا فى ذلك الوقت يتنافسون تنافسا شديدا مع الأبدى العاملة المحلية . فلم يكن فى استطاعة أى حزب يسارى فى فرنسا اغضابهم .

وقد ظهرت الروح المنصرية بجلاء فى اضرابات حمام لاف ، من ضواحي مدينة تونس فى أوائل سنة ١٩٢٥ . حيث استتكرت طبقات المستوطنين العليا مشاركة العمال الاوربيين الوطنيين فى هذه الاضرابات . وأقنعتهم بالانفصال عن الحركة العمالية الوطنية وانهاء الاضراب . وهكذا ادرك العمال التونسيون ارتباط المشكلة الاجتماعية بالأوضاع السياسية . ووجدوا فى الحزب الدستورى بديلا عن الهيئات النقابية التى حرّموا منها وستوثق هذا الارتباط بعد أن يكون فرحات حشاد ، الاتحاد العام للعمال التونسيين فى سنة ١٩٤٤ (١) .

---

(١) انظر مذكرة الحبيب بوريقية عن النقابات فى كتابه .  
La Tuisie et la France P. 378.

ادرك بيرتون مغزى انتشار نفوذ الحزب الدستوري الجديد وتهديده لمصالح المستوطنين ، فاختص زعماءه بالقسط الأكبر من اضطهادهم . ففي ٢ سبتمبر ١٩٣٤ قبض على ٢٠ من زعماء الحزب واقصاهم الى برج القصيرة على حافة الصحراء ، حيث يسود المناخ القارى ، وقد تحمل المعتقلون علاوة على هذا ، آلام الحبس المنفرد نحو سنة ونصف . اذ لم يطلق سراحهم الا بعد عزل بيرتون عند تولى الجبهة الشعبية الحكم سنة ١٩٣٦ ، ولقد عمد هذا الفقيه العام الى قمع جميع المظاهرات التى قامت احتجاجا على اعتقال الزعماء . ولم يقتصر تصفاه على الناحية السياسية ، فلقد اشتهر بيرتون بمحاربته للتعليم . وكان يرى فى انتشار التعليم العالى بين التونسيين خطرا على الحماية . ولذلك حدد عدد الذين يجوز لهم الحصول على الشهادة الثانوية . وكان للصحافة حظها من تصف هذا القيم الرجعى ، فلم يسمح الا للذين ترضى عنهم الاقامة العامة بالتحريض فى الصحافة العربية او الفرنسية .

ولما كانت حكومة الجبهة الشعبية قد ابدت نيتها لتغيير السياسة الفرنسية فى شمال افريقيا عامة ، فقد كان اقضاء بيرتون عن تونس خطوة اولية لاثبات حسن النية وقد بدا خلفه ارمان جيون بنقل الزعماء الدستوريين من القصيرة الى قابس ، والتقى بهم هنالك اثناء جولته ، وافهمهم أن الحكومة الفرنسية مستعدة لاطلاق سراحهم .

ولما ابدى الحبيب بورقيبة مخاوفه من ان يكون اطلاق سراحه تمنا للنزاع عن بعض الاهداف القومية نفى جيون أن يكون هذا هو تفكير الحكومة الفرنسية ، مما جعل الدستوريين يعلقون املا كبيرا على تلك الحكومة اليسارية . ولذلك ما كاد يخلى سبيل الحبيب بورقيبة وصحبه حتى ذهبوا الى باريس لمقابلة بييرفيتو الموكل بشئون البحر المتوسط فى وزارة بلوم .

وفى باريس اظهر الدستوريون استعدادهم لقبول مشروع اصلاح الذى وضعه فينو لتونس ، مع ابداء بعض التحفظات ، وذلك بالرغم من أن المشروع اشتمل على مبدأ خطير بالنسبة للسيادة التونسية ، وهو مبدأ السيادة المزدوجة ، وان كان بورقيبة قد صرح فيما بعد عند سقوط حكومة بلوم ، أنه لم يدر بخلفه ان المقصود من هذا المشروع هو تحقيق هذا المبدأ .

وتظهر فكرة السيادة المزدوجة من الفقرة الأولى للمشروع ، ففى تنص على قيام مجلس تشريعى منتخب بواسطة الاقتراع العام . على أساس وجود دائرتين انتخابيتين منفصلتين :

الاولى : تمثل المستوطنين الفرنسيين . والثانية : تمثل المواطنين التونسيين . ولكل منهما عدد متساو من النواب . ولهذا المجلس حق اقتراح الجزائية وتقريرها مع احتفاظ الحكومة الفرنسية بحق المصادقة عليها . فكان المشروع الجديد قد زاد عدد الاعضاء التونسيين بالنسبة لمجلس سنة ١٩٢٢ . ووسع اختصاصات المجلس الجديد الذي اصبح شبه مجلس نيابي . ولكنه خطا خطوة الى الوراء : اذ جعل للمستوطنين حقاً ثابتاً في الاشتراك في ادارة البلاد . وهو ما يقصد من عبارة السيادة المزدوجة . وهذا الحق لم تكن تمنحه معاهدة الحماية او حتى اتفاقية المرسى (١) . اما نقاط المشروع الاخرى التي كان من الممكن للحبيب بورقيبة الارتكاز عليها ليبرر قبوله للمشروع فهي :

- ١ - انشاء مجالس بلدية منتخبة ذات سلطات واسعة .
- ٢ - الفاء نظام الحكومة العسكرية من الجنوب التونسي .
- ٣ - التسوية في الاجور بين العمال التونسيين والاوربيين .
- ٤ - التوسع في التسليف الزراعي للمزارعين التونسيين .

واذا كان بعض المستوطنين الفرنسيين قد نادى بعد الحرب العالمية الثانية بتطبيق مبدأ السيادة المزدوجة في تونس . فان مستوطنى ١٩٣٦ ما كانوا ليرضوا باشتراك التونسيين معهم في حكم وطنهم الاصلى ، وكانت وسائلهم عادة لاحتباط تنفيذ مشروعات الاصلاح هي اثارة الاضطرابات بين العمال التونسيين لافهام الحكومات بأن الشعب التونسي غير جدير بمطغها . ففي اوائل سنة ١٩٣٧ استثير عمال مناجم الفوسفات في ملتوى بحيث استدعى الامر مجيء قوات الجيش واطلاق النار عليهم . بعد ان تحصنوا بمراكز بوليس الناحية . واعقب ذلك اضرابات اخرى في بتزرت بسبب احتجاج عمال الشحن التونسيين على تمييز زملائهم الطليان في الاجور .

اصبح من الواضح ان مشروع فينو لن يحظى بتأييد برلمان باريس . وخشى الحزب الدستوري الجديد ان تهبط سمعته لدى الراى العام التونسي بعد ان تساهل هذا التساهل الكبير دون نتيجة . وتصادف ذلك مع السماح لعبد العزيز الثعالبي بالعودة الى تونس في يوليو ١٩٣٧ . وحاول الدستوريون القدامى اعادة تشكيل الحزب رغم قرار الحل الذي فرض عليه ١٩٣٣ ، ولم تنقطع صلتهم خلال هذه الفترة بالثعالبي الذي ظل المرشد الروحي . دون ان يحتل منصبا رسميا في تشكيلات الحزب .

واضح فريق الشبان مهددا بفقدان الزعامة . ولذلك عمد الى تغيير سياسة الحزب الجديد تغييرا شاملا في المؤتمر الذي عقد في نوفمبر ١٩٣٧ . فاعلنوا تأييد الاضرابات العمالية . بل سعوا لقيادتها . وشجعوا

انفصال النقابات التونسية عن النقابة الشيوعية الفرنسية . واربوى  
الأعضاء الذين ارادوا الاستمرار على سياسة الاعتدال مثل الماطرى .  
وثاكدت زعامة بورقيبة للحزب الدستورى الجديد .

وفى هذه المرحلة من التناحر بين الدستوريين القدامى والجدد ، دار  
الجدل حول تحديد هوية تونس القومية . فكان بورقيبة يرى ان تونس  
شخصية متميزة فهى بحكم الموقع الجغرافى حلقة اتصال بين العالم العربى  
الاسلامى ، وبين الحضارة الأوربية وهذا المزج بين الحضارتين يؤدى الى  
نوعا تشبه اصحاب فكرة المتوسطة التى اشتهر بها الدكتور طه حسين فى  
مصر خلال نفس تلك الحقبة حين أصدر كتابه « مستقبل الثقافة فى مصر »  
اما بالنسبة لبورقيبة فقد تربى على هذه الدعوة نتائج عميقة وهى الرغبة  
فى حصر الكفاح التونسى فى إطار اقليمى . وسيضطر الى الخروج عن هذا  
النطاق عندما تشتد به الأزمات .

اما الدستوريون القدامى فلم تنقطع صلاتهم بالشرق  
ذلك ان الثعالبى منذ اختلف مع الحبيب باى سنة ١٩٢٢ ، واضطر  
الى مغادرة البلاد . استمر فى دعوته الى تحرير تونس بالتعاون مع مختلف  
الهيئات الوطنية العربية . ومثل تونس فى مؤتمر القدس سنة ١٩٢١  
بخصوص فلسطين . مذكرا بذلك بوجود تونس فى العائلة العربية . وقد  
جرت محاولات عند عودته سنة ١٩٢٧ للتوفيق بين انصاره وبين الحزب  
الدستورى الجديد ، ولكن دون جدوى . وظل الانشقاق قائما بين الطرفين  
حتى عقد الميثاق الوطنى سنة ١٩٤٦ .

تصدى الحزب الدستورى الجديد لقيادة الاضرابات التى همت تونس  
سنة ١٩٢٨ مستفيدا بوسائله التنظيمية المتفوقة على الدستوريين القدامى  
وكان أشهر هذه الاضرابات وأكثرها تأثيرا فى مجرى الحوادث . هو  
اضراب الطلبة فى مدينة تونس فى ٩ ابريل ١٩٢٨ . فتقد بدأ هذا الاضراب  
بالتفاف الطلبة حول دار المحافظة لتخليص استاذ اعتقلته السلطات  
الفرنسية ، وسرعان ما انتهى بمجزرة بشرية راح ضحيتها حسب تقدير  
التونسيين مائتان من القتلى وعدة مئات من الجرحى وإن كانت السلطات  
الفرنسية لم تعترف الا ب ٢٢ قتيلا ونحو ١٠٠ جريح .

وكانت هذه فرصة للتخلص من الدستوريين ( المائتين ) جنح عدد  
المقبوض عليهم من شباب الحزب نحو ثلاثة آلاف على رءسهم الحبيب  
بورقيبة . وصدر مرسوم بحل الحزب واعلان الاحكام العرفية . ولم يلبث  
أن ضيق الخناق على النشاط الوطنى مدة طويلة بسبب وقوع الحسب

العالمية الثانية . وعندما اعلنت هذه الحرب كان يورقية ورفقاؤه مازالوا ينتظرون المحاكمة في احدى سجون تونس ، فتقرر نقلهم الى سجن قرب مرسى ربادة في الاحتياط .

- ٥ -

### المساومات اثناء الحرب

اظهرت حوادث سنة ١٩٣٨ ان الخلاف بين فرعى الحزب الدستوري قد دخلته احقاد شخصية ، حيث ابدى القدامى ابتهاجهم باعتقال زعماء الحزب الدستوري الجديد ومحاكمتهم . وحاولوا ان يستردوا زعامة الحركة الوطنية اثناء فترة الحرب . ومن المعروف ان تونس كانت . بخلاف الجزائر ومراكش التي احتلها الحلفاء دون مقاومة . مسرحا للقتال بين قوات الحلفاء والمحور مدة سبعة اشهر من نوفمبر ١٩٤٢ الى مايو ١٩٤٣ . وقد اختار (١) الالمان تونس لصد هجومات الحلفاء الآتي من الشرق عبر طرابلس ومن الغرب عبر الجزائر . وفي هذه الاثناء كانت القوات الالمانية هي السلطة الحقيقية في البلاد .

وكان الباي محمد المنصف قد تولى العرش في يونيو ١٩٤٢ . وقد تعرض الباي في هذه الفترة لمساومة الفريقين المتحاربين ولكن دون النجاح . فذكر بان السلطات الالمانية عرضت عليه اسقاط الحماية نظير اعلان التعاون معها . كما ان روزفلت كاتبه لينضم الى صفوف الحلفاء .

الا ان الباي لم يشأ ان يرتبط بترك المساومات المؤقتة ، وانما رأى الاستفادة منها لاسترداد مركزه . فرفض تلك العروض السخية التي تقدم بها الالمان ، والتي اشتملت على انتهاء الحماية الفرنسية على البلاد ، وضم اقليم قسنطينة الى مملكة تونس . وكان جوابه على هذه العروض هو انه لا يريد من السلطات القائمة سوى إلغاء مرسوم سنة ١٨٩٢ الخاص بانتزاع اراضى الاوقاف لمصلحة الاستيطان . وبتطبيق مبدأ المساواة في الاجور بين الموظفين التونسيين والفرنسيين . واحترام الحريات العامة (٢)

---

(١) انظر للمؤلف : العرب والحرب العالمية الثانية .

(2) Garas. P. 142.

Kirk : middle east in the war



ومن الواضح ان الباي رفض التعاون مع المحور لعدم ثقته به من جهة .  
ولتدهور مركزه العسكري في ذلك الوقت من جهة اخرى .

وكان الباي يشعر بعداء نحو السلطات الفرنسية ، منذ ان عزلت والده محمد الناصر سنة ١٩٢٢ . فسادت علاقته بالقيم العام متيفا ، وهو اميرال عرف بروح الصلف . وقد اخرج الباي حين فاجأة بفترة لم يكن قد اطلع عليها في خطاب العرش . ورد فيها « واليوم اريد التحدث عن عزمي على متابعة التعاون لتوطيد الاواصر التي تربط دائما وايدا بلدينا وتضمن في المستقبل . مثل ما عمل اسلافى في الماضي ، سيادة فرنسا والعائلة الحسينية اللتين ما انفكتا ساندتين على القطر التونسي باتفاق كامل » (١) .

وكدليل على رغبة الباي في استرداد سلطته اختار وزارة وطنية برئاسة محمد شنيق دون استشارة الاقلام العامة كما جرت العادة . ومثل فيها الحزب الدستوري بفرعيه مع تغليب جانب الدستوريين القدامى . فدخل الوزارة صالح فرحات امين عام الحزب .

وكان الحزب الدستوري القديم اقرب الى المحور مثل كثير من الاحزاب اليمينية في العالم العربي . فاصبح هذا اول دليل قدمه الفرنسيون بعد استيلاء الحلفاء على تونس لكي يتخلصوا من الباي والحركة الوطنية معا . ومن الأدلة التي ذكرها الفرنسيون ايضا . منح الباي الاوسمة لكبار الضباط في الجيش الالماني . وعدم رده على خطاب روزفلت . ويبدو ان ما كان مباحا لسلطات فيشي من معاداة الحلفاء . لم يكن ليقتبل من التونسيين حتى ولو كان تعاونهم مع الالماني اخف بكثير من تعاون سلطات فيشي .

وعلى كل فقد كذب الباي واقعة عدم الرد . وقال « انه كاتب روزفلت طالبا احترام جيا د تونس . ولكن المقيم العام هو الذي منع وصول الخطاب الى الرئيس الامريكى » .

وقد وقف الحزب الدستوري الجديد موقفا مشابها تقريبا من موقف الباي وان كان بطبيعة تفكير زعمائه اقرب لمسكر الحلفاء . وبات موقف هذا الفريق محل جدل . فالسلطات الفرنسية قد لفتت التهم التي تثبت دخوله في مساومات مع الالماني ولما كانت الوثائق الالمانية خالية ، على حد علمنا . من هذا الموضوع . فاننا نعتمد على رواية اعضاء الحسبزب الدستوري الجديد . فحسب رواية الحبيب تامر . وهو طبيب انضم الى الحزب اثناء اعتقال بورفسه وكان من الفلائي الذين اتيح لهم حرية العمل

اثناء الحرب . انه تلقى تعليمات سرية من الحبيب بورقيبة فى اوائل سنة ١٩٤٢ ، يحثه فيها على الاتصال بحركة المقاومة الفرنسية وسلطات الحلفاء .

ولما انتقل مسرح القتال الى تونس وادرك المحور قرب انسحابه من البلاد ، حاول ان يتخذ من بورقيبة اداة لمحاكمة الحلفاء فى المستقبل بخصوص وضع تونس السياسى . فاطلق سراحه من سجنه فى فرنسا . ودعته الحكومة الإيطالية الى روما حيث احسنت أستقباله . وطلبت اليه ان يستخدم نفوذه لدعوة الشعب التونسى الى التعاون مع المحور فى نظير اطلاقه . ولكن بورقيبة اشترط مقدما اعلان استقلال تونس ودعوة مؤتمر دولى للاعتراف به . وهو ما لم تقبله إيطاليا . فاكثفت منه بتوجيه بيان فى ٦ ابريل ١٩٤٣ . شن فيه حملة على الاستعمار الفرنسى . ثم اضاف « وعلى الشعب التونسى ان يتنبه للأطماع الأجنبية الأخرى » . وعلى اثر ذلك سمح له بالعودة الى تونس بعد خمس سنوات على وجه التحديد من يوم اعتقاله سنة ١٩٣٨ وقد رفض بعد ذلك العودة الى أوروبا برفقة قوات المحور المنسحبة .

كانت السلطات الفرنسية مصممة على استقلال اى منفذ للقضاء على النزعات الاستقلالية . فديرت المؤامرات لكى يظهر لقيادة الحلفاء ان كلا من البناى والزعماء الوطنيين اعوان للمحور . والبسّتهم تهمة التجسس لحسابه . وأغضت القيادة البريطانية العين ، واعتبرت البناى اسير حرب وسلمته للقيادة الفرنسية .

وبناء عليه تركت للجنرال جيرو بعد اعادة احتلال تونس : الحرية المطلقة لاتخاذ جميع الاجراءات التى ادعى انها لازمة لحفظ الأمن . واتجه اولا للانتقام من منصف باى لخروجه عن طاعة الإقامة العامة ، فاستصدر أمرا عسكريا فى ١٣ مايو بخلعه وتولية محمد الأمين باى على العرش خلفا له ، وهو آخر من تولى حكم البلاد من العائلة الحسينية .

واستند جيرو فى هذا الاجراء الى معاهدة الحماية : التى تنص على مسئولية فرنسا فى المحافظة على الأمن . ولكن البناى رفض توقيع التنازل عن العرش ، فنفى الى واحة الاغواط ليذوق فيها عذاب الحبس الانفرادى فى ظروف مناخية سيئة . وقد اوجد هذا الحادث بطلا شهيدا تتجمع حوله العناصر الوطنية . وكان الثعالبى وانصاره هم الذين ابرزوا مشكلة العرش ، وظلوا يطالبون بعودة الحاكم الشرعى . حتى قضى المنصف نجبه بمنفاه فى فرنسا سنة ١٩٤٨ .

ومما يجدر بالملاحظة أن الثعالبى حاول فى هذه الاثناء بعث سياسة

التضامن العربي فارسل الى الحكومة المصرية مرجبا بقيام الجامعة العربية . طالبها اليها التدخل في هذه الازمة . وقد لمح في بعض خطباته ، الى ان فرنسا بعد ان عجزت عن الدفاع عن تونس أصبحت حمايتها غير ذات موضوع . ولكن مشكلة لعرش في تونس لم تترقب عليها آثار بعيدة ، مثل تلك التي ترتبت على أزمة العرش في مراكش سنة ١٩٥٢ . وذلك لاختلاف مركز الاسرتين الحاکمتين من جهة ، و فرق الزمن من جهة اخرى .

اتبع الجنرال جوان نفس السياسة العدائية نحو الحبيب بورقيبة . وحال دون نشر النداء الذي وجهه عند دخول الحلفاء تونس ، ودعا فيه الشعب التونسي الى التعاون معهم ضد العدو المشترك . وبدا برز القائد الفرنسي امام حلفائه . الاجراءات التي اتخذها ضد الدستوريين ، كتحديد اقامة بورقيبة . وحظر النشاط السياسي على اعضاء الحزب .

## - ٦ -

### سياسة جديدة

إذا كان الحبيب بورقيبة قد اظهر بعض المول نحو الحلفاء اثناء الحرب على اساس المثل الديمقراطية والاهداف التحريرية التي ادعواها ، فان سلوك السلطات الفرنسية منذ نهاية الحرب قد دفع برئيس الحزب الدستوري الجديد الى تجربة سياسة جديدة .

وقد سبق ان اشرنا الى الصدى البعيد الذي أحدثه تأسيس الجامعة العربية في شمال افريقيا . ولم يستثن بورقيبة من هذا التأثير رغم مواقفه من الفكرة العربية . وقام بمغامرة للفرار من تونس لينفذ عمليا السياسة التي عقد عليها الآمال ، وهي الاستعانة بالدول العربية المستقلة في المشرق لتحرير تونس . ويروي انصاره بكثير من التفصيل ، المخاطر التي تعرض لها فوق القارب الصغير الذي حمله بمحاذاة الشواطئ التونسية الى ان وصل طرابلس وكيف انه اكمل رحلته على ظهور الجمال حتى الحدود المصرية .

ويعتبر انتقال الزعيم التونسي الى القاهرة وانضمامه الى لجنة المغرب العربي تحولا هاما في اتجاه الحزب الدستوري الجديد . فمن المعروف ان هذه اللجنة كان يرأسها الامير الخطابي . اشد الزعماء المغاربة خصومة للفرنسيين ، ويسيطر عليها حزب الاستقلال المغربي الذي يؤمن بان وجهة

المغرب القومية وجهة عربية اسلامية واذا تتبعنا رسائل الحبيب بورقيبة في خلال هذه الفترة ، نلاحظ فعلا ميله الى فكرة التضامن العربي (١) .

وفي تونس حيث تولى صالح بن يوسف قيادة الحزب نيابة عن بورقيبة اثناء غيابه ، تمكن الحزب الدستوري الجديد من عقد مؤتمر وطني كبير في ٢٣ اغسطس ١٩٤٦ ، اشترك فيه ممثلون عن اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم واتحاد نقابات العمال التونسية ، كما ارسل ابناء الزيتونة واتحاد الموظفين مندوبين عنهم الى المؤتمر . وفي هذا ما يدل على مدى نفوذ الحزب الدستوري الجديد ، وخاصة في المرحلة التي اتفق فيها تماما مع اللجنة التنفيذية للحزب القديم سواء في السياسة العربية ام في نبد فكرة العمل ضمن اطار الحماية ، والمطالبة بالاستقلال التام .

ونظرا لاتخاذ جميع هذه العناصر صدرت قرارات المؤتمر على هيئة ميثاق وطني . اعلن هذا الميثاق سقوط نظام الحماية بعد ان بنوا الحشيات القانونية والسياسية التي تجعله نظاما باليا . واهمية هذا القرار هو انه اول مطلب من نوعه في تاريخ الحركة الوطنية يندب مبدأ الحماية كلية . كما أكد الميثاق صفة تونس العربية ، وضرورة انضمامها الى الجامعة العربية بعد حصولها على الاستقلال (٢) .

ويبدو ان الظروف السيئة التي احاطت بالجامعة العربية حينئذ لم تعمل على تثبيت الاتجاه الجديد في نفس الزعيم التونسي . وهذا ما قد يفسر لنا عدم تنفيذه للمبادئ التي دعا اليها سنة ١٩٤٦ ، بعد ان آلت اليه السلطة الفعلية في تونس في عهد استقلالها .

ففي الفترة التي قضاها الحبيب بورقيبة بالقاهرة لم تكن مشاكل شمال أفريقيا تشغل المشرف العربي بنفس الاهمية التي حظيت بها قضية فلسطين . فلم تول المسألة التونسية الاهتمام الذي امله منها بورقيبة ، بل انها تركته يعيش في ظروف مادية سيئة . واصبح يحس بهوانه على الرأي العام العالمي . فهو حين يسافر الى الولايات المتحدة للدعوة لقضية تونس ، لا يستطيع مقابلة وزير الخارجية الأمريكي الا بتوسط السفير السعودي .

فكل هذه العوامل جعلته يفكر في محاولة الاتصال بفرنسا مرة اخرى؛ فيجري محادثات غير رسمية مع الملحق العسكري بالسفارة الفرنسية؛

---

(1) Bourguiba P. 180 S. q.

(٢) الحبيب ثامر ص ١١٩ - ١٢١ .

بالقاهرة . ويظهر استعدادده لمعد معاهدة مع فرنسا تضمن لها امتيازات استراتيجية واقتصادية واسعة . ولكن عقلية الساسة الفرنسيين لم يطرا عليها اى تطور . كما يتضح ذلك من مشروعات الإصلاح التى قبلوا ادخالها فى تونس فى السنوات التى تلت الحرب .

فى سنة ١٩٤٥ تقرر رفع عدد الاعضاء التونسيين فى المجلس الاستشارى بحيث اصبحوا متساوين مع عدد الفرنسيين ( ٥٣ عضوا من كل فريق ) وتشكيل لجنة عليا من سبعة اعضاء عن كل قسم لوضع الميزانية . كما تقرر زيادة عدد الوزراء التونسيين فى مجلس الوزراء . ومن الواضح ان هذه الإصلاحات ليس لها اية علاقة بمشكلة تونس السياسية ، وهى احترام السيادة التونسية ، بل على العكس تؤكد مبدأ السيادة المزدوجة ، لانها اناحت للفرنسيين الاشتراك فى المجالس المحلية . وعلاوة على هذا كان تمثيل هذه الجالية الأجنبية بصورة اقوى ، لانه يقوم على اساس الاقتراع العام اما انتخاب الاعضاء التونسيين فيتم على درجتين .

وبالإضافة الى هذه النقائص . ثبت ان هذه المجالس الاستشارية ليس لها اثر يذكر على ادارة البلاد ، فلم يكن للمجلس حق مناقشة ميزانية الاستعمار الأوربي ، وحين رفض القسم التونسى مناقشة الميزانية ١٩٤٧ احتجاجا على محاباة المستوطنين . لم تعبأ الإقامة العامة به واستصدرت مرسوما يبيع لمجلس الوزراء اقرار الميزانية فى حالة امتناع المجلس الاستشارى عن مناقشتها . ويظهر مدى اعتداء الدولة صاحبة الحماية على سيادة تونس ، من تخصيص بعض القاعد فى مجلس الشيوخ الفرنسى للمستوطنين الفرنسيين فى الدولة المحمية .

تولى صالح بن يوسف رئاسة الحزب الدستورى اثناء غياب بورقيبة فى مصر ولكن السلطات الفرنسية لم تكف عن عرقلة نشاطه ، وخاصة بعد انعقاد المؤتمر الوطنى العام فى صيف سنة ١٩٤٧ الذى اشترك فيه الوطنيون التونسيون على اختلاف نزعاتهم . فقد هاجم البوليس المؤتمر اثناء الانعقاد وقبض على زعمائه وتكلم بممثلى النقابات العمالية ، لان العمال يجمعون الى اهدافهم السياسية ، مطالب اجتماعية هى اشند اضرارا بمصالح المستوطنين .

وليس من قبيل المصادفة ان تثار قبيل انعقاد الاجتماع اضطرابات بين عمال الشحن فى ميناء سفاقص ، مما اتاح لقوات الأمن تدخل والاقاع بالعمل ، وما يعقب ذلك من ازهاق للأرواح . والهدف المقصود هو اضعاف سلطات الحماية بالتشدد وراء العناصر الوطنية . وفلا ظل نشاطها مكتوتا بضع سنوات بعد انتهاء المؤتمر .

وفي سنة ١٩٤٩ أدرك بورقيبة اليأس من تجربة الاعتماد على الجامعة العربية . فقرر العودة الى تونس مقتنعا بأن النضال الحقيقي يجب أن يكون على أرض الوطن . وعاود الكرة لتحقيق أمنيته القديمة ؛ وهي التفاهم مع الفرنسيين مباشرة . وفي إبريل ١٩٥٠ ذهب الى باريس لهذا الغرض . ولكن الصعوبة التي كان يصطدم بها دائما هي استمرار السياسة الفرنسية على عدم الاعتراف بشرعية الحزب الدستوري الجديد منذ أن حل سنة ١٩٣٨ واعتقادهم أن من المخاطرة التفاهم مع ممثلي الشعب . ولذلك تمسكوا بالفكرة القائلة بأن الحكومة الفرنسية لا تعرف مفاوضا شرعيا سوى الباي الذي عقدت معه معاهدة الحماية ؛ بل أن بعض هؤلاء الساسة راح يشيع التهم الباطلة حول الدستوريين فاتهمهم بالانتماء الى الشيوعية الدولية .

وحتى يبطل الوطنيون التونسيون هذه التهمة . جملوا الاتحاد العام للعمال التونسيين ينضم الى الاتحاد الدولي للعمال الاحرار ، وهو الاتحاد الذي تشترك فيه النقابات الامريكية ويعتبر معاديا للنقابات الشيوعية .

وقد اشرنا من قبل الى الصلة الوثيقة التي كانت تربط هذه النقابة ، التونسية القومية التي انشأها فرحات حشاد ؛ وبين الحزب الدستوري الجديد . بل ان انشاء هذه النقابة كان موجها بصفة خاصة ضد النقابة الشيوعية الفرنسية .

راى دويير شومان وزير خارجية فرنسا ، أن تبادر حكومته برسم سياسة اصلاحية في تونس متجاهلة الزعماء الوطنيين حتى تحتفظ بهيبتها ونخرج من المأزق في نفس الوقت . وفي ١٠ يونيو ١٩٥٠ أصدر تصريحاً مؤداه " أن الاستقلال الداخلي هو الغاية السياسية التي تسعى فرنسا لتحقيقها بالنسبة لجميع الدول التي تؤلف الاتحاد الفرنسى ومن بينها تونس " .

ذلك أن المشرعين الفرنسيين حين وضعوا اسس هذا الاتحاد ؛ ادخلوا فيه جميع البلاد الخاضعة للسيطرة الفرنسية بصرف النظر عن مركزها الدولي . وهذا يعنى بالنسبة للمحميات خطوة الى الوراء ، لأن الروابط التي تجمع بين أعضاء الاتحاد ، حسب دستور سنة ١٩٤٦ ، تعتبر اشد تقييدا من معاهدة الحماية وادعى منها للبقاء ، فالاتحاد الفرنسى ليس مثل الكومنولث البريطانى ، فهو يتضمن وجود تفوق للدولة الاصل ؛ ويشترط الدخول فى هيئة دفاعية مشتركة بين اعضائه (١) .

(١) Henri Culman L. Union Francaise. Paris 1950.

ورغم هذه الفيود التي ستلحق بتونس اذا ما قدر لها الانضمام الى الاتحاد الفرنسي اسرع بورقيبة الى اعلان اغتباطه بهذا التصريح ، وكذلك حاول روبر شومان اثبات صدقه في تنفيذ السياسة الجديدة . بتعيين مقيم عام جديد من غير الرجال العسكريين ، وتالفت وزارة تونسية اشترك فيها بعض المستوطنين من أجل المفاوضة . الا أن المستوطنين الذين لا يمكن لاية حكومة فرنسية اغضابهم . ثاروا على سياسة روبر شومان ، واستطاع تولونا ممثلهم في مجلس الشيوخ . التأثير على زملائه من احزاب اليمين والوسط . وقد ظهر من خلال الأزمة . التضامن الوثيق بين نواب شمال افريقيا ، فصرح الجنرال جوان ، وهو القيم العام في مراكش حينئذ ، بأن سياسة نهاون في اى مستعمرة تنتقل عدواها الى البلاد المجاورة . وقدم مستوطنو تونس مطالبهم ، وهي تأكيد السيادة الفرنسية على تونس ، وانذار الباي بضرورة احترام المعاهدات ، واقالة الموظفين الذين ينتمون الى الحزب الدستوري من وظائفهم . وهي مطالب لا تقارن في شدتها مع اعتدال النقاط السبع التي قدمها الحبيب بورقيبة عند سفره الى باريس واعتبرها اساسا للمفاوضات مع فرنسا . فهي تمد تراجعا عن الموقف الذي اتخذته الحزب سنة ١٩٤٦ . فان برنامج الزعيم التونسي لم يمس مبدا الحماية نفسه ، وانما طالب بالغاء جميع مظاهر الادارة المباشرة ، مثل موافقة سكرتير الاقامة العامة على المراسيم والغاء وظائف المراقبين المدنيين الذين يشرفون على الأمن في الاقاليم التونسية ، وتحويل الاشراف على الأمن الى سلطات محلية (١) .

وبلاحظ ان النقاط السبع لم تذكر عبارة الاستقلال : بل دار محورها حول فكرة السيادة التونسية وضرورة احترامها . وتتمثل هذه السيادة في تقوية السلطة التنفيذية التي تتألف من وزراء تونسيين فقط . غير أنها لا تمنع من اشتراك الفرنسيين في المجالس البلدية . واخيرا طالب بورقيبة بانتخاب مجلس نواب بالاقتراع العام لوضع دستور لتونس وتحديد العلاقات المستقبلية مع فرنسا على اساس احترام المصالح الفرنسية .

كان طبيعيا أن تتقلب رغبات المستوطنين في النهاية ، فقد صور زعمائهم حالتهم بشكل يستدر عطف الرأي العام ، فهم ليسوا كبار ملاك زراعيين مثل المستوطنين القدامى ، وانما يوجد من بينهم عدد كبير من صغار الموظفين والعمال . وفي ١٧ أكتوبر أعلن القيم العام ان المشكلة السياسية ليست ملحة في تونس ، وان الحكومة الفرنسية توجه اهتمامها من الآن الى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية . وذلك هو الأسلوب المتعارف

---

(1) Bourguiba Page 220. 230.

عليه لدى ساسة الاستعمار في فرنسا ، حين يريدون قطع وسائل التفاهم مع الوطنيين بطريقة مؤدبة .

ومرة أخرى تتحمل انطبقات العاملة مهمة الرد على تصف السياسة الفرنسية ، ويقوم العمال الزراعيون بمظاهرات في انفيدافيل مركز من مراكز الاستيطان الأوربي ، ويقدمون عددا آخر من الضحايا . وتجد الإدارة الفرنسية الفرصة سانحة لإعلان الأحكام العرفية والقبض على بعض الزعماء الوطنيين ، ثم تحاول التخفيف من وطأة العنف . فتصدر عدة مراسيم بإصلاحات جديدة في فبراير سنة ١٩٥١ ، إلا أن هذه الإصلاحات تقوم على نفس المنهج والمبدأ . فللمستوطنين الفرنسيين حق مشروع في إدارة البلاد مثل التونسيين تماما ، وعلى ذلك يبقى تمثيلهم في المجالس التشريعية والبلدية . ولكن - وهذا هو موضوع الإصلاح - لا يرأس القيم المصام المجلس الاستشاري الكبير . وكذلك يحتفظ سكرتير الإقامة العامة بالإشراف على جميع المصالح . ولكن لا تسترط موافقته على قرارات مجلس الوزراء . أما الوظائف العامة فيمكن توزيعها بطريقة أعدل !! فالوظائف تقسم مناصفة بين التونسيين والفرنسيين ، والوظائف المتوسطة يترك ثلثها للتونسيين ، وكذلك ثلاثة أرباع الوظائف الصغيرة . ورغم كل هذا فقد أعلن يورقيبة موافقته على هذه المراسيم جريا على مبدئه القائل ، خذ كل ما تستطيع لتستعين به على تنفيذ المرحلة التالية (١١) . وهامم الفرنسيون أنفسهم يصرحون بأن هذه المراسيم ليست إلا دفعة أولى من الإصلاحات ، فعلى التونسيين الآن أن يسرعوا باستصدار المراسيم التالية . ولكن تعضى شهور وتتعثر المفاوضات أمام تهرب الحكومة الفرنسية .

وأخيرا يقدم محمد شنيق رئيس الوزراء مذكرة في ٣ نوفمبر يضمنها الحد الأدنى للمطالب التونسية ، وترد عليها الحكومة الفرنسية بالجواب الحاسم في ١٥ ديسمبر الذي اعتبر رفضا باتا لهذه المذكرة . فهو يبدأ بتمجيد عمل فرنسا الحضاري في تونس ويؤكد الصلات الأبدية التي لابد وأن تربط مصير تونس بفرنسا ، وأن أي إصلاح تقبله الحكومة الفرنسية لابد وأن يكون مبنيا على ضرورة اشتراك المستوطنين في أي نظام سياسي يتقرر إقامته في تونس .

---

(1) Ibid. p. 250.



## تجربة القوة

كانت مذكرة ١٥ ديسمبر ١٩٥١ حدا فاصلا : اثبت لانصار التفاهم مع فرنسا الا جدوى من اتباع الطرق الدبلوماسية . الا انه قبل ان ينفذ هؤلاء اجراء ما استعدت الحكومة الفرنسية لمواجهة الثورة المحتلة ، فمكنت مقيما عاما جديدا من بين العسكريين هو الجنرال دى هوت كلوك . ووصل المقيم الجديد الى تونس على ظهر سفينة حربية فى يناير ١٩٥٢ ، ليفهم التونسيين انه عازم على استخدام القوة . وبدا اعماله فى تونس بان طلب من الباي اقالة وزارة محمد شنيق .

وقابل الدستوريون هذا التشدد بتشدد مثله ، ففقدوا مؤتمرا فى الخفاء فى ١٧ يناير اعلنوا فيه سقوط نظام الحماية . وصرحوا للمرة الاولى عن رأيهم فى مستقبل المسوطنين فبعد ان كانوا يظهرون دائما الاستعداد للتسليم بامتيازاتهم ، قالوا بانهم سيصبحون جالية اجنبية فى ظل الدولة التونسية المستقلة : لهم حقوق الاجانب العادية . وفى اليوم التالى قبض على جميع الزعماء الدستوريين . وابتعد الحبيب بورقيبة الى طبرقة ثم الى جزيرة صغيرة قرب ساحل تونس خالية من السكان وسيئة المناخ ، تعرضت فيها صحته للتدهور . ولم يطلق سراحه الا بعد سنتين ونصف حين بدأ مندريس فرانس يتبع سياسة جديدة نحو تونس .

ركز دى هوت كلوك اعمال القمع فى المناطق التى اشتهرت بتمردھا على السلطات الادارية : وكانت دائما مركزا لنشاط الوطنيين الخفى ، واعنى بها الساحل الجنوبي الشرقى حول راس بونا . فاطلق ذئاب الفرقة الاجنبية للتكسيل بقرى الصيادين التى تنتشر فى المنطقة . وفى مدى اربعة ايام ( من ٢٨ الى ٣١ يناير ) ارتكب جنود هذه الفرقة من الغطائع ما سجل صفحة سوداء فى تاريخ الاستعمار الفرنسى بتونس . ونرى من المناسب ان نسجل هنا بعض الوقائع التى وردت فى تقرير لجنة التحقيق التونسية مكتفين بذكر ما اعترفت به لجنة التحقيق الفرنسية نفسها ، وما شاهده دافيدسن مراسل اموشيتندبرس ١

١ - فى قرية بنى خبار ، دمرت ١٠ منازل وسلبت ١٠ اخرى .

٢ - فى قرية معمورة ، دمرت ٦ منازل وكتاب . وقتل ثلثة من بينهم امرأة حامل .

٣ - فى ترمزقة . دمر ١٥ منزلا وسجلت حوادث انتهاك عرض : قتل اثناهما غلامان واربعة من الاطفال الرضع . لا امهاتهم حاولن الاحتماء بهم .

٤ - في قرية كليبية ، قتل خمسة افراد ودمرت عدة منازل . وغره  
الاهالي ٢٨٠ ألف قرتك (١) .

وازاء هذا الاسراف في سياسة العنف تحول الباي نفسه الى معارضة  
القيم العام فرفض اقالة وزارة محمد شنيق : وبعث برسالة استنكار الى  
رئيس الجمهورية الفرنسية ولكن الرئيس الفرنسي اتخذ موقفا سلبيا  
مما اياس الباي وجعله يخضع اخيرا لتهديد المقيم العام ويقل الوزارة :  
بعد ان كان دي هوت كلوك قد اعتقل معظم اعضائها لانها جرؤت على رفع  
شكوى ضد فرنسا الى مجلس الأمن . واختار دي هوت كلوك لرئاسة  
الوزارة التونسية صلاح الدين بن باكوش : أحد الاقطاعيين الذي ألف  
وزارة كل اعضائها من طبقة الملاك الزراعيين . ذلك ان جميع المثقفين ، حتى  
المعتدلين منهم ، انغروا من التعاون معه . وشعر دي هوت كلوك بضرورة عمل  
شيء يقوى به مركز ابن باكوش ، فوضع بدوره مشروع اصلاح جديد ،  
والفكرة الجديدة التي ادخلها في مشروعه ، هي احوال مبدأ سيادة الباي  
محل مبدأ السيادة التونسية الذي يتمسك به الوطنيون غير ان مشروعه  
لا يختلف في لبه عما رايته في المشروعات الفرنسية السابقة .

عادت الحالة في تونس سنة ١٩٥٢ الى نفس الوضع الذي كانت عليه  
ايام يرتون سنة ١٩٣٤ . ويبدو ان الظروف الخارجية ساعدت دي هوت  
كلوك على المضي في سياسة العنف : فقد قبل مجلس الأمن وجهة النظر  
الفرنسية بعدم اختصاصه ورفض المجلس في ابريل ادراج المسألة التونسية  
في جدول اعماله . وفي فرنسا تعاقبت حكومات بعينية ، من انطوان بينيه  
سنة ١٩٥٢ ، الى جوزيف لانبييل سنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، ويشهد المستوطنون  
في مطالبهم معترضين على تحويل بعض الوظائف الى التونسيين . ويؤيدهم  
دي هوت كلوك مستندرا عطف الراي العام عليهم حين بصرح بأن عائلات  
المستوطنين كثيرة العدد ، وان عدد الوظائف المحدود في تونس لا يحل  
مشكلة الشباب التونسي المتعطل (٢) .

وفي هذه الاثناء تقوم ثورة ٢٣ يوليو في مصر .

وبشعر الباي ان العروش لا تستقر تحت اصحابها الا لم يساهوا  
رغبات الشعوب ويحاول ان يعو الذكري اللاصقة به ، منذ قبل ارتقاء

---

(١) نشر تقرير لجنة التحقيق التونسية في ٨ مارس سنة ١٩٥٢  
وتقله Garras في كتاب :

Bourguiba et la naissance d, une nation

(2) Julien, p. 217 s. q.

العرش على اكتاف العرسيين . وفي غداة الرد على مشروع دى هوت كلوك يجمع سيدى محمد الأمين باى مجلسا يضم أربعين من أعيان تونس ، ويبرف الى رئيس الجمهورية الفرنسية بما اخذه المجلس من قرارات : وهي ضرورة احترام سيادة الحاكم الشرعى لتونس طبقا لمعاهدة الحماية ، ورفقه الباي فى اشارك شعبه معه فى الحكم . ولا شك ان دى هوت كلوك قد استشاط غضبا لهذا التصرف وفكر فى خلع الباي . لولا ان الحكومة الفرنسية كانت تعلم انها هى التى اختارته بنفسها . ولذلك اكتفت بالرد على الباي قائلة : بان مجلس الأعيان لا يمثل احدا فى تونس .

كان متوقعا ان تكون حكومة جوزيف لانيل اكمل تأييدا للقيم دى هوت كلوك . فان جورج بيدو المعروف بعدائه للحركات الاستقلالية فى شمال افريقيا كان وزير الخارجية فى هذه الحكومة . ولكن الوزير الفرنسى كان قد بيت النية على ان يضرب ضربته القاصمة فى مراکش ، بخلع السلطان محمد بن يوسف . فلم يشأ ان يوسع دائرة المشاكل الاستعمارية بالاضافة الى اشتداد القتال فى الهند الصينية فى ذلك الوقت .

ورأى الوزير الفرنسى ان خير وسيلة لتهدئة الاحوال فى تونس هى ابعاد القيم العام الذى اثار سخط الوطنيين دون ان يرضى المستوطنين ، واختار احد المدنيين وهو فوازار خلفا لـ دى هوت كلوك ، وكان المفروض ان مغزى هذا التبديل فى الإقامة العامة ، هو ادخال اصلاحات جدية فى هذه المرة لحل الأزمة التونسية . وفى ١ مارس ١٩٥٤ صدرت مراسيم الإصلاحات ، ولكننا فاجأت التونسيين بخيبة الأمل فنظام مناصفة القاعد فى المجالس التشريعية بين المستوطنين والتونسيين ظل قائما ، بل ان هذه الإصلاحات ، كما علق عليها الحبيب بورقيبة : قد اختصت المستوطنين بتمثيل أقوى فى هذه المجالس . لأن انتخابهم يتم بطريقة مباشرة ، أما التونسيون فينتخبون على درجتين (١) . ومن الإصلاحات الأخرى التى تضمنها مشروع فوازار :

زيادة عدد الوزراء التونسيين فى مجلس الوزراء .

تطبيق مبدأ الانتخاب بالنسبة للقواد بواسطة المجالس المحلية .

---

(١) حتى ذلك الوقت زان الحبيب بورقيبة يقر مبدأ اشتراك المستوطنين مع التونسيين فى المجالس النيابية والبلدية . ولكن ليس على أساس انتخابى او منحهم نصف القاعد . وانما على أساس ان تختار الحكومة التونسية بعض اصحاب المصالح من الفرنسيين ونيعتهم فى هذه المجالس .

ولم تمس بضعة أيام على صدور هذه الإصلاحات . حتى لوحظ ان حركة المقاومة المسلحة . او الفلّاحة كما يسميها الفرنسيون . قد بدأت تتخذ شكلا منظما واسع النطاق . ولنا معتقد كما يذكر بعض الكتاب انها كانت رد فعل لخيبة الأمل التي أحدثتها إصلاحات ٤ مارس . وانما كانت هي التطور الطبيعي لحركة النضال التي بدأت سنة ١٩٥٢ . والتي اتخذت في مرحلتها الأولى شكل اغتياالات فردية . ومن العوامل الهامة التي جمعت الشعب التونسي حول حركة المقاومة ، هو تنظيم المستوطنين لفرق انتقامية من بينهم باسم الارهاب المضاد Contre-Terrorisme لاغتيال المروفيين يوطنيّتهم . وقد زاد من هذه التنظيمات خطورة وتهديدا لامن التونسيين . ان البوليس الفرنسي كان يستتر عليها . ولا ادل على هذا من حادث اغتيال الزعيم النابى الكبير فرحات حشاد على ايدي هذه المصائبات في في ديسمبر سنة ١٩٥٢ . فقد ارتكبت الحادثة في احدى ضواحي تونس في وضع النهار وقيدت ضد مجهول .

ويمكن ذكر عاملين آخرين ساعدا على نمو حركة المقاومة المسلحة سنة ١٩٥٤ ، وهي :

اولا : ايجاد صلة وثيقة منظمة بين فرق التحرير التونسية وبين اكبر منظمة سياسية في تونس . الا وهي حزب الدستور الجديد . وكان بعض الفرنسيين يحاول اتيار هذه الصلة كي يثبت ان حركة الفلّاحة ليست الا تجمعا لبعض المجرمين العاديين .

ثانيا : تولى بعض المجاهدين التونسيين . الذين تدربوا في حرب فلسطين . قيادة ا فرق جيش التحرير التونسي .

بدأت هذه المقاومة المنظمة في الجنوب حول مدينة سوسة . ومنه انتشرت الى الغرب حتى حدود الجزائر . ولكن لم يقدر لجيش التحرير التونسي ان يبلغ نفس النضج واتساع النفوذ الذي بلغه جيش التحرير الجزائري فيما بعد . وذلك لقصر المدة التي استغرقها الكفاح التونسي المسلح . من مارس - ديسمبر سنة ١٩٥٤ . فعندما سلم المقاتلون التونسيون السلاح في ٩ ديسمبر لم يكن عددهم قد تجاوز ٢٥١٤ رجلا وان كان يجب اضافة عدد مماثل تقريبا . كان يشغل لتكوين جيش التحرير . كما ان خمسة عشر الف تونسي كانوا قد سجلوا اسماءهم في فرق المقاومة دون ان يخطرأ فيها نظرا لتقص السلاح . وتزايد ضغط الوطنيين في المدن . وشعلت اغتالاتهم الخونة من التونسيين فضلا عن المستوطنين .

---

(1) Garas P. 229, s. q.

وشعر هؤلاء بأن حياتهم في تونس أصبحت غير محتملة . ولذلك اقترح بعض التقدميين من المستوطنين في مايو سنة ١٩٥٤ بأن تقبل الحكومة الفرنسية أي حل من شأنه إنهاء الأزمة التونسية .

واذن فحركة المقاومة قد بدأت تؤتي ثمارها منذ صيف سنة ١٩٥٤ . ومن شواهد ذلك نقل الحبيب بورقيبة من معتقله المعتزل الى الاراضي الفرنسية . فلما تقدم مندب فرناس الى الجمعية الوطنية يطلب الثقة بوزارته . كان مما اشتمل عليه خطابه . الوعد بحل الأزمة التونسية على اساس ديمقراطي . وبدا المستوطنون يحسون بأن الحكومة الفرنسية الجديدة لا تتوى الخضوع لهم مثل سابقنا . لان مندب فرناس كان من بين الساسة الفرنسيين القلائل الذين يدركون تغيرات العصر فاخذ المستوطنون يضعون المراقيل في وجهه وقاموا بمظاهرات لاقالة فوازار القيم العام .

وشعر مندب فرناس بضرورة اتخاذ عمل سريع يقطع على المستوطنين حط الرجعة . فما كاد ينهي مشكلة الهند الصينية بتوقيع اتفاقية جنيف في ٢٠ يوليو ١٩٥٤ . حتى قام برحلة خاطفة الى تونس في ٢١ من نفس الشهر . وهناك أعلن قبول حكومته لجدا الحكم الذاتي لتونس ، على أن يتم تحديد العلاقات بينها وبين فرنسا بواسطة المفاوضات بين الطرفين .

رحب بورقيبة من مكان اقامته الجبرية بهذه الخطوة . ولكن هذا لم ينه حالة اعتقاله ، فبقيت مشكلة اختيار المفاوض التونسي . وكان من الصعب أن يعهد الحزب الدستوري . وهو اكبر منظمة سياسية في البلاد ، عن هذه المفاوضات ، فاتفقت فرنسا وديا مع الدستوريين على تأليف وزارة جديدة برئاسة أحد المستقلين . واختير لهذا المنصب . طاهر بن عمار ، وهو من كبار الملاك الزراعيين . على أن يشترك معه ثلاثة من الدستوريين ليتولوا مهمة المفاوضات . ووقع الاختيار على المنجي سليم ، ومحمد المصمودي ، وجلولي ، ليكونوا وزراء دولة في حكومة ابن عمار . واشترطت فرنسا أن تكون بقية الوزارة من المحايدون في هذه المرحلة .

كان مندب يأمل من وراء هذه الإجراءات إنهاء حركة المقاومة المسلحة وفعلا وجه القيم العام الجديد الجنرال بوييه دي لا تور نداءا الى جميع المقاتلين بتسليم أسلحتهم الى السلطات الفرنسية ، واعدا اياهم بعدم ترميهم لاية مؤاخذة الا في حالة ثبوت مخالفة للقاء العام . ولم يكن جيش التحرير التونسي غرا بحيث يطمئن الى هذا الوعد . بل لوحظ أن القتال عاد فاشند في شهر سبتمبر ، واراد المستوطنون أن يتخذوا من ذلك حجة كي تراجع حكومتهم عن سياستها ازاء تونس .

وربما كانت الحكومة الفرنسية مستعدة للتراجع لولا ان ثورة الجزائر هبت في هذه الاثناء واصبح انتهاء القتال في تونس امرا ضروريا . ولذلك اضطرت الإقامة العامة الى وضع شروط جديدة لانتهاء القتال في تونس ، واصدرت بذلك بلاغا مشتركا مع الحكومة التونسية في ٦ نوفمبر ١٩٥٤ وبمقتضى هذه الشروط لم تصبح سلامة المقاتلين التونسيين رهنا بومد فرنسي فقط . بل بناءا على اتفاق بين الحكومة التونسية والإقامة العامة .

وينص هذا الاتفاق على ان تسلم السلطات التونسية تمهيدا فردا لكل مقاتل عند تسليمه لسلحه ، وللمجاهد الحرية في ان يسلم السلاح للسلطات الفرنسية او التونسية وحدد آخر موعد لقبول التسليم في ٩ ديسمبر . واعلن الحبيب بورقيبة والزعماء الدستوريون الذين تبعوه . موافقتهم على هذه الشروط .

## - ٨ -

### الاستقلال على مراحل

ابرز موقف الحبيب بورقيبة من مسألة المقاتلين التونسيين . الخلافاً الذي كان قائما بصورة خفية بينه وبين سكرتير عام الحزب ، صالح بن يوسف الذي اعترض على مبدأ التسليم قبل الاتفاق على مسألة الاستقلال .

وكادت الحوادث تؤيد وجهة نظره . خاصة عندما اسقطت الجمعية الوطنية حكومة منديس فرانس في ٥ فبراير سنة ١٩٥٥ ، بسبب سياستها في شمال افريقيا ، واعاد المستوطنون المحاولة كي تقلب الحكومة الجديدة سياسة سابقتها مستغلين الظروف الجديدة التي تربت على تسليم جيش التحرير ، لولا ان خليفة منديس فرانس وهو ادمار فور . كان يعتبر نفسه زعيما لتجمع من الاحزاب عرف نفسه بأنه التجمع اليساري الجمهوري . فاتخذ خطوة حاسمة كي يقطع بها خط الرجعة على المستوطنين . فدعا اليه الحبيب بورقيبة واصلد معه تصريرا مشتركا يقيد كلا الطرفين بحل وسط ، وهو تأكيد تصريح ٢١ يوليو بخصوص الحكم الذاتي . مع النص على احتفاظ فرنسا بشئون الخارجية والدفاع .

ولا شك ان هذا التصريح ساعد على الاسراع بوضع التفصيلات التي اشتملت عليها اتفاقيات ٧ يونيو ١٩٥٥ بخصوص وضع تونس في ظل الاستقلال الذاتي .

وكما ستري بعد قليل كانت هذه الاتفاقيات نجاحا لفرنسا أكثر منها لتونس : ولا ادل على ذلك من أن بورقيبة نفسه : رأى فيها مجرد مرحلة نحو الاستقلال . ولو استمر العمل بهذه الاتفاقيات بأكملها لتأيدت وجهة نظر صالح بن يوسف مرة أخرى في معارضته لبورقيبة ، الذى وافق على وقف الكمامح المسلح ، وبذا فقد عنصرا من عناصر المساومة هند توقيع هذه الاتفاقيات : لولا أن عدة ظروف طرات فساعدت الزعيم التونسي على التخلص من قيود تلك الاتفاقية فى وقت أقصر بكثير مما كان يتوقعه . وذلك حين أعلن فى ٢٠ مارس ١٩٥٦ . أن تونس دولة مستقلة ذات سيادة تتولى شئونها الخارجية وشئون دفاعها بنفسها ، مع الاحتفاظ ببعض الامتيازات لفرنسا .

ويمكن رد هذه الظرف الى عاملين أساسيين هما :

أولا : اشتداد الخصومة بين بورقيبة وصالح بن يوسف وانقسام الحزب الدستورى الجديد على نفسه .

ثانيا : تطور الثورة الجزائرية وازدياد وطأتها على الجيش الفرنسى .

وتفسير ذلك أن بورقيبة دعا زميله القديم صالح بن يوسف : وحاول استرضاءه بجميع الوسائل حتى لا يضعف مركز الحزب فى هذه المرحلة الخطيرة التى تمر بها البلاد . ولكن صالحا أصر على موقفه ورفض حضور المؤتمر العام الذى دعا اليه رئيس الحزب فى أكتوبر ١٩٥٥ . ومع أن المؤتمر أعلن موافقته على نيابة بورقيبة إلا أن هذا لم يمنع تلفاف عدد كبير من التونسيين حول صالح بن يوسف . وكان معنى هذا أنه سيتزعزع حركة سياسية جديدة قبيل إجراء الانتخابات التى كان لا بد منها لاختيار جمعية تأسيسية تضع دستورا للبلاد فى ظل النظام الجديد .

وكان من الممكن أن يسوء مركز بورقيبة فى هذه الانتخابات لو بقيت الاتفاقيات مع فرنسا على حالها . ومعنى انتصار صالح بن يوسف ، هو زوال مابقى من نفوذ لفرنسا فى تونس . وبهذا المنطق استطاع بورقيبة أن يقتنع الحكومة الفرنسية بضرورة التخلص من الشروط القاسية فى الاتفاقية ، حتى لا يترك المجال لانتصار ابن يوسف ، وهكذا ظفر بورقيبة بإعلان ٢٠ مارس ١٩٥٦ .

وفيما يلى تحليل لاتفاقيات ٢ يونيو ١٩٥٥ :

تتضمن هذه الاتفاقيات وثيقة أساسية تحتوى على المبادئ العامة التى تحكم العلاقات الفرنسية التونسية . فهى تنص فى مقدمتها على ( م - ٢٣ المغرب العربى )

ضرورة التعاون بين البلدين في جميع الميادين ، وتؤكد استمرار العمل بالمعاهدات المعقودة سابقا بين تونس وفرنسا ، اى انها تثبت وضعية الحماية باستثناء المادة الاولى في معاهدة المرسى ، التى اتخذت اساسا ، للادارة المباشرة . وعلاوة على هذا تؤكد فى بند خاص ، استمرار فرنسا فى تولى شئون الدفاع والخارجية ( مادة ٢ ، ٥ ) وتقرر المادة ٦ : مبدأ الامتيازات الخاصة التى يستمتع بها رعايا كل دولة فى اراضى الدولة الاخرى ، مع ملاحظة ان مبدأ المعاملة بالمثل ليس له اهمية كبرى فى مثل هذه الاتفاقيات المعقودة بين دولة كبرى واخرى صغيرة .

وتعترف المادة السابعة : بأن اللغة الرسمية هى اللغة العربية ، ولكنها تضيف بأن الفرنسية لا تعتبر لغة اجنبية . وتعتبر المادة العاشرة متعارضة مع مبدأ السيادة القومية فهى تقول : « يعترف الطرفان بتضامتهما الكامل للدفاع عن امنهما . ولتحقيق هذه الغاية لا يجوز اتخاذ اى اجراء تشريعى بخصوص الدفاع او الامن الداخلى او الاحصاء والتجنيد فى تونس الا بموافقة الطرف الاخر » وتتعهد الحكومة التونسية بتنفيذ جميع الاجراءات اللازمة لمصالح فرنسا ومسئولياتها امام ( العالم : الحر ) . ولتطبيق هذه الاجراءات داخل تونس تتكون لجنة مشتركة برئاسة القائد العام الفرنسى ، والذى هو فى نفس الوقت وزير الدفاع التونسى .

والحق بهذه الاعنديه عدة ملاحق يختص احدها بكيفية التحكيم عند وقوع نزاع على تفسير هذه الاتفاقية . فقد حرصت فرنسا ان تبعد عن مثل هذا التحكيم اى هيئة دولية . ومن اهم هذه الملاحق . الملحق الثانى الذى ينص على ان فرنسا تشرف على جميع انواع الواسلات والمناجم والوانى ، بصفتها المسؤولة عن الدفاع عن البلاد . وعلى اغفاء القوات الفرنسية المعسكرة فى تونس من الضرائب الجمركية . وخصص الملحق الرابع لكيفية تحويل الشرطة الى الايدى التونسية تدريجيا ، فنص على ان يتم ذلك فى خلال ١٨ شهرا بالنسبة للريف ، وستين للمدن الكبرى . على ان يبقى رئيس الشرطة فرنسيا مدة عشر سنين .

**والى جانب هذه الاتفاقية العامة وقعت فى نفس الوقت اربع اتفاقيات :**

الاولى خاصة بوضع المستوطنين الفرنسيين ، وقد نصت على ان يحتفظ هؤلاء بقوانينهم المدنية . وان يشرف المندوب السامى الفرنسى على تطبيق هذه القوانين عليهم بواسطة موظفين تابعين له . كما اباحت لهم استعمال لغتهم الاصبية والتعلم بها دون التقيد بلغة البلاد الرسمية . وتحرم الاتفاقية على الحكومة التونسية التدخل بواسطة التشريع فى



جنسية هؤلاء المستوطنين أو حقهم في التنقل بين فرنسا وتونس أو حتى في اقامتهم في البلاد .

اما بخصوص اشتراكهم في المجالس النيابية وهو موضوع الخلاف القديم فقد حل حلا وسطا : مؤداه ان يشترك المستوطنون في المجالس البلدية دون التشريعية ، وان تكون نسبتهم في جميع الأحوال اقل من النصف . ومع ذلك فقد منحوا عددا من المقاعد يزيد على نسبتهم الحقيقية بين السكان . اذ خصصت لهم ثلاثة اسباع المقاعد في مدن تونس وبزرت وفري فيل ، وثلاث المقاعد في المدن الاخرى اذا كان عدد الفرنسيين 10٪ ، ومقعد واحد فيما عدا ذلك من الاماكن .

ثانيا : الاتفاقية القضائية : تنص هذه الاتفاقية على تبعية التونسيين لقضاء تونس و طنى . ولكنها تستثنى القضايا السياسية والمتعلقة بالامن العام : وكذلك حوادث اعتداء التونسيين على الموظفين او رجال الجيش الفرنسيين ، فتحيل جميع هذه القضايا الى محاكم فرنسية (مادة ٢٧) . وفي حالة وقوع النزاع بين رعايا تونسيين واجانب تخال القضايا الى محاكم مختلطة تقرر اقامتها تدريجيا بعد خمس سنوات .

ثالثا : الاتفاقية الثقافية : وبلغت النظر في هذه الاتفاقية امران :  
( ا ) النص على بقاء بعثة تعليمية فرنسية تحت اشراف المندوب الباسمى لادارة جميع المؤسسات التعليمية الفرنسية .  
(ب) وهو الاهم ، النص على تعليم اللغة الفرنسية في جميع مراحل الدراسة بالمدارس الرسمية التونسية .

رابعا : الاتفاقية الاقتصادية والمالية : لما كانت الشعوب المستعمرة ترون قبل كل شيء الى التخلص من السيطرة السياسية الاجنبية ، فان كثيرا من زعماء هذه الشعوب يتساهلون في منح الامتيازات الاقتصادية في سبيل الحصول على الاستقلال السياسى ، ولا تتبين لهم مساوى هذه الامتيازات الاجنبية وعمرقتها لسياستهم القومية الا بعد ان يتولوا ادارة البلاد بانفسهم . وهكذا جاءت الاتفاقية الاقتصادية محققة لجميع اهداف الفرنسيين في تونس . وتضع مقدمة الاتفاقية المبادئ العامة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين على النحو الآتى :

تتوخى هذه الاتفاقية اقامة اتحاد اقتصادى كامل على قدر الامكان بين فرنسا وتونس داخل منطقة الفرنك .

وتعهدت الحكومة الفرنسية بقطاع النقد التونسي ، وضمان الدين العام وسد العجز في الميزانية . وكذلك تعهدت فرنسا بمساعدة تونس لتصرف فائض انتاجها داخل منطقة الفرنك وخارجها . وفي مقابل هذا حصلت فرنسا على الامتيازات الآتية :

١ - الاشراف على اصدار الاوراق المالية في تونس .

٢ - وضع نظم موحدة لتبادل النقد مع الخارج وتحصيل العملة الاجنبية لدى الدولتين الى خزانة واحدة .

وتنص الاتفاقية على مبدأ الوحدة الجمركية ، وعلى أن يكون مدير الجمارك فرنسيا مدة سبع سنوات ، وتستثنى بعض الأحوال التي تتعارض فيها مصلحة أحد الطرفين الاقتصادية مع اتحصاد النظم الجمركية . ( مادة ١١ و ١٢ و ٢٦ ) . وتعهدت تونس بأن تراعى الوحدة الجمركية مع فرنسا عندما تقوم بالعمليات التجارية مع الخارج .

ومن اهم الامتيازات : هي حرية استثمار الاموال والمشروعات في تونس بعد النص على ضمانات مشددة تمنع الحكومة التونسية من ممارسة حقوقها التشريعية ازاء الشركات ورعوس الاموال الاجنبية . وتنصر المادة ٣٥ ، على أنه لا يجوز تغيير التشريع الخاص بالجمعيات والشركات ، القائم عند توقيع هذه الاتفاقية الا اذا كان المراد بهذا التعديل مطابقة القانون الفرنسي ، وكذلك تعهدت الحكومة التونسية بالا تتدخل في نظام الملكية للأراضي الزراعية . وهو النظام الذي اتاح للمستوطنين امتلاك مساحات شاسعة ، هذا علاوة على حرية تنقل رعوس الاموال دون قيد .

ولما كانت الخزانة الفرنسية قد تعهدت بتقديم المساعدات والقروض ، فقد نص على أنه لا يجوز للحكومة التونسية عقد قروض اجنبية دون موافقة الحكومة الفرنسية ( مادة ٢ ) ( ١ ) .

---

(١) تنص هذه الاتفاقيات منشورة على حدة بالعربية والفرنسية .

## الفصل السابع عشر

### في مراكش

- ١ -

لم تكن مرحلة المقاومة المسلحة قد انتهت بعد ، حينما بدأ الوطنيون في مراكش نضالهم على الصعيد السياسي . وإذا كان الإسلام قد لعب دورا أساسيا في بعث الحركة الوطنية التونسية ، فإن أثره في مراكش كان أقوى . ويدعى الكتاب الفرنسيون بأن الوطنية المراكشية نتاج لمهد الحماية ، لأن فكرة الارتباط بإقليم معين لم تكن موجودة قبل ذلك المهد الذي جعل من مراكش وحدة سياسية واضحة المعالم .

وإذا صح ذلك من بعض الوجوه ، فإن ردنا على تلك الدعوة ، هو أن الإسلام كان بديلا لفكرة الاقليم عند نشأة الروح الوطنية المراكشية .

ولا يعنى هذا خلو الوطنية المراكشية تماما من فكرة الوطن الجغرافى والقارئ لكتابات الوطنيين يلمح احساسا بالامجاد التاريخية الخاصة بمراكش . فهم يشيدون بذلك القطر الذى كان مركزا لدولة الموحدين وتزعمه للمغرب آنذاك . ويشيرون إلى صعود دولة الاشراف السعديين لتمام التوسع العثماني ونضالها في وجه الاطماع الايبيرية . ثم ان كفاح عبد الكريم الخطايب ما يزال مثالا رائعا يشهد بمجد مراكش في الحاضر مثلما كان في الماضى .

دليل آخر على دحض الحجة الفرنسية ، وهو وجود حركة التجديد في مراكش منذ اوائل القرن العشرين ، بل ظهور حركة دستورية عند تولى السلطان عبد الحفيظ للحكم سنة ١٩٠٧ ، وان لم تكن هذه الحركات في الحقيقة قد بلغت نفس الدرجة من التقدم التى بلفتها في تونس قبل عهد الحماية (١) .

---

(١) يردى القاسى مشروعا مفضلا لدستور مراكشى سنة ١٩٠٧  
انظر ص ١١٤ ، ١١٥ .

اما اهمية الباعث الاسلامي فتتمثل في الأمور الآتية :

انتشار الطرق الصوفية ، ولكن هذه الطرق التي كانت في القرن السادس عشر أداة بعث للجهاد ، أصبحت منذ تجديد الصراع مع أوروبا في القرن ١٩ ، أداة هدم وخيانة إلا فيما ندر . فقد كان ماء العينين زعيم المقاومة في الجنوب من رجال الطرق يتبع نفس أساليبهم القائمة على الخرافات للدعاية لنفسه . وهو على اتصال بالحركة السنوسية ، التي هي أيضا طريقة صوفية . غير أن معظم الطرق تعاونت آنذاك مع الاستعمار الأجنبي (١) .

فمثلا تعاونت الوزانية ذات النفوذ في الجنوب الشرقي مع السلطات الفرنسية في الجزائر . وكذلك قام عبد الحى الكتاني زعيم الطريقة الكتانية الحديثة ، بدور مخز خلال الأزمة المراكشية قبيل الحماية فقد تعاون مع ممثلي فرنسا ضد السلطان عبد الحفيظ . ونتج عن ذلك أن اهتم السلطان بتأييد حركة الانبعاث الاسلامي المضادة واعنى بذلك الحركة السلفية .

ولا يقتصر دور الحركة السلفية في كفاح الاستعمار الأوربي على مراكش . فهي حركة متصلة الحلقات مثلها جمال الدين الأفغاني في أقصى المشرق الاسلامي ، كما مثلها أبو شعيب الدكالي ومحمد بن العربي العلوي في المغرب الأقصى . ويعتبر غلال القاسي زعيم حزب الاستقلال نفسه نتاجا لهذه الحركة ، فقد تلقى مبادئها على يد ابن العربي في جامع القرويين ، بينما كان الدكالي ينشر نفس الدعوة في الرباط . وقد كانت مهمة صعبة حقا أن تقتلع من أذهان الشعب الآثار العميقة التي تركتها التقاليد الصوفية على مر الأزمنة . ومما لا شك فيه أن موقف الصوفية من الاستعمار الأوربي قد سهل عليه هذه المهمة .

ثم جاء الظهير البربري في سنة ١٩٣٠ ليؤكد الصفة الاسلامية للحركة الوطنية عند نشأتها . فان أول تشكيل منظم لتلك الحركة كان رد فعل مباشر لهذا الظهير . وقد اعتبر الظهير كما اشرنا من قبل ، سياسة تشهيرية تهدف الى تنصير البربر بالقوة . وتعاون شكيب أرسلان مع تلاميذه الغابرة لابنات هذه الحقيقة في جميع أقطار العالم الاسلامي ، وحاول بنفسه دخول مراكش بهذه المناسبة ، ولكن السلطات الفرنسية أبعدته .

(١) انظر عن موضوع الطرق .

Odinot - le role politique des Confréries Religieuses et  
Zaouias au Maroc.

ولما كان الأمير أرسلان . الذي يسمى الى جبل لبنان ، من رواد  
فكرة العروبة فقد اتاح له الظهير الفرصة لكي بحث زعماء المغرب - وكلهم  
من حواريه الذين اتصلوا به في مكتبه بجنيف على تطعيم الوطنية  
الاسلامية بفكرة العروبة وان كان الاسلام ظل مقدما عند الوطنيين في  
مراكش حتى بعد الاستقلال .

وقد عرف الظهير البربري العالم الاسلامي بمشكلة مراكش قبل  
غيرها من مشاكل الشمال الافريقي . غير ان هذا الاهتمام ارتكز على  
المستوى الديني ، فاهتمت به في مصر جماعات مثل الشبان المسلمين  
وجمعية التوجيه الاسلامي ورجال الأزهر ، ومجلة المنار ، التي كان  
يصدرها رشيد رضا .

## ٢

### كتلة العمل المراكشي

وفي مراكش بدأ الشباب حركتهم السياسية على هيئة جمعيات  
خاصة ذات أهداف تعليمية واجتماعية ، فيعزى الى عدد من صفار الشبان  
الذين تخرجوا في المدارس الفرنسية تأليف جمعية من هذا النوع تعرف  
بجماعة انصار الحق . وكان أبرز شخصية فيها هو أحمد بلافريج  
الذي جمع الى دراسته الفرنسية الاولى ثقافة عربية تلقاها في جامعة  
القاهرة . وكانت الرابطة مثل الدار البيضاء من المدن المراكشية التي  
تأثرت اجتماعيا بالاستعمار الفرنسي . اما فاس التي عاشت بعيدة عن  
هذا التأثير ، فقد شهدت قيام الجمعيات الدينية التي نشأت أصلا  
لحجابه الطرق الصوفية وعقائدها ، ثم تحولت بحكم ظروف مراكش الى  
الاهتمام بالشؤون السياسية .

وكان علال الفاسي من أبرز شباب القرويين الذين روجوا للدعوة  
السلفية . وعندما أصبح مدرسا بهذه الجامعة الدينية ، استطاع ان يحول  
دروسه الدينية الى محاضرات في التربية القومية ، محرجا بذلك الإقامة  
العلمية التي لم يكن من السهل عليها التدخل في شؤون الجامعة الدينية .  
وعندما علم شباب فاس بنشاط اخوانهم في الرابطة عمل كل فريق على  
التقرب من الآخر ، حتى كونوا نواة كتلة العمل المراكشي التي ستظهر  
كمحركة سياسية واسعة النطاق بعد صدور الظهير البربري .

ذلك ان نشاط تلك الجمعيات ظل محصورا داخل الفئات المستنيرة ،

حتى اذا جاءت الإقامة ومست بالظهير البربري العقائد الدينية . استطاع هؤلاء المستنيرون أن يقوموا بالدعاية الوطنية فيجدوا لها صدى بعيدا بين عامة الشعب . وبدأت مدن مراكش تشهد المظاهرات ، ويتعرض قادها للاعتقالات . ولم تمر هذه الحوادث دون أن تترك أثرا في انسياسة الفرنسية ، فقد أعلنت الإقامة أن تطبيق الظهير البربري امر اختياري . وبناءا عليه أتت وفود من أيت زمور ، وآيت يوسى ، تعلن رفضها للظهير ثم لوحظ أن الإقامة العامة لم تكن جادة في إعلانها .

وعلى ذلك استمر الشك في شن حملته حتى استطاع في سنة ١٩٣٢ أن يصدر أول مجلة باسم الكتلة المراكشية للعمل . كانت تصدر في باريس باسم مجلة المغرب وفي مراكش ، باللغة الفرنسية أيضا . باسم مجلة العمل المراكشي .

وحرصت الكتلة على توثيق صلتها بالمنطقة الخلفية . فتعاون علال الفاسي مع عبد الخالق الطريس وعبد السلام بتيوة لإنشاء فروع للكتلة في الشمال . وذلك تثبيتا لفكرة وحدة الوطن التي سعت إليها الكتلة .

لم تكن الكتلة حتى ذلك الوقت حزبا سياسيا بالمعنى التنظيمي المعروف . وانما هي تجمع للشباب المستنير على اختلاف ثقافته . وفي سنة ١٩٣٤ نزلت الكتلة الى ميدان العمل الجماهيري . وذلك بمناسبة زيارة السلطان لفاس في مايو ١٩٣٤ وتدخل الإقامة العامة لمنع السلطان من الصلاة في جامع القرويين ، أحد معقل الكتلة . والواقع أن زعماء الكتلة وخاصة علال الفاسي قصد اجتذبا محمد بن يوسف اجتذبا الى الحركة الوطنية بتكرار تصريحاتهم بالولاء للعرش ورغبتهم في أن يتركوا للسلطان مطلق السلطات في هذه المرحلة الاولى من تطور مراكش .

ولكن مشاركة السلطان للحركة الوطنية قد تمت تدريجيا . فبدأ حياته بالتعاون التام مع الإقامة وانتهى بتزعم الحركة الوطنية .

وبفضل كتلة العمل المراكشي (١) ذاق السلطان للمرة الاولى سنة ١٩٣٤ طعم الشعبية : لا كشخص مقدس يمنح البركة ، بل كزعيم للجماهير . ولم يغير الوطنيون موقفهم من السلطان حينما أصدر محمد الخامس بيانا يستنكر فيه هذه المظاهرات ، لانهم كانوا يدركون ظروفه الصعبة في مواجهة الإقامة العامة .

كذلك يرجع الى هؤلاء الوطنيين الفضل في اضعاف تقاليد الملكية المصرية على السلطنة العتيفة . بهم الذين استنوا الاحتفال بعيد الجلوس واطلقوا لقب الملك بدلا من السلطان ، واعلنوا الحسن وليا للعهد ، ولم يكن للسلطنة نظام وراثي محدد . لذلك يرجح أن يكون السلطان قد تحول عاطفيا منذئذ الى جانب الحركة الوطنية ، وان لم يشأ ان يصرح بذلك .

وكان برنامج الكتلة الذي نشرته في نوفمبر ١٩٣٤ متواضعا جدا ، يدل على ان واضعيه كانوا يريدون البدء بالاصلاحيات الداخلية . ويشعرون بان حالة مراكز تستدعي المرور بمرحلة طويلة تستعين خلالها بالحماية الفرنسية . فركزوا تقديمهم على نظام الادارة المباشرة وطالبوا بتنفيذ روح انحصارية ، اي اقتصرها على النصح والارشاد . وقد فصل ههنا البرنامج الاصلاحات اللازمة في مختلف الميادين (١) .

فبالنسبة للادارة طالب البرنامج بفتح باب الوظائف امام المستثمرين من المراكبيين حتى يتغلبوا على شؤون الحكم . وبضرورة فصل السلطات القضائية عن السلطات الادارية . ذلك ان ظهيرا صدر منذ سنة ١٩١٢ ، يمنح القواد والباشوات حق الفصل في الشؤون المدنية والجنائية ، بشرط الا يتجاوز ذلك حدا معيناً من العقوبات ، واسباء الباشوات استخدام هذا الحق . فطالب البرنامج بفصل السلطات القضائية وتعيين الشباب المؤهل في السلك القضائي مع توحيد بالنسبة لجميع انحاء البلاد . وهذا يعني القضاء الظهير البربري ..

كذلك طالبت الكتلة بتأسيس مجالس بلدية ومجالس للطوائف على غرار المجالس المختصة للمستوطنين . على ان تكون هذه ، كما علق خلال الفاسي مرحلة أولى نحو الحكم النيابي . ولكن يبقى السلطان في هذه المرحلة مائلا للسلطين التشريعية والتنفيذية .

وفي ميدان الاقتصاد طالبت بتطبيق ميثاق الجزيرة ، اي احترام مبدأ الباب المفتوح ، نظرا لان الصناعة الوطنية لم تكن قد تطورت بعد بحيث تحتاج الى حماية جمركية . وانما انتقد البرنامج سياسة فرنسا الاحتكارية . كذلك اهتم البرنامج بحق العمال المراكبيين في تكوين النقابات اسوة بالاوربيين .

أما في ميدان التعليم ، فقد فترح البرنامج توحيد التعليم في جميع أنحاء البلاد . ومغزى ذلك ، إلغاء المدارس البربرية التي أنشئت أصلا لأغراض سياسية . وتعميم المدارس الابتدائية ، مع الاهتمام بصفة خاصة بالتعليم المهني ، وإرسال البعثات الى فرنسا ودول الشرق العربي . ههنا علاوة على الإصلاحات الاجتماعية التي فصلها البرنامج .

ونظرا لاعتدال هذه المطالب ، فقد قبلت الإقامة العائمة مبدأ مناقشتها . ولكنها أمضت في ذلك وقتا طويلا ، حتى قام المستوطنون يحتجون على التفاوض مع الوطنيين سيما وأن البرنامج احتوى على مبدأ حماية صغار الملاك الوطنيين من الاستعمار الرسمي . وتكاتف المستوطنون الزراعيون مع الموظفين الإداريين الذين كثروا تبعا لنظام الإدارة المباشرة وأصبحوا الصق بالمستوطنين منهم بالأداة الحكومية . وطالب الموظفون بتمثيلهم في مجلس الحكومة الاستشاري أسوة بالفرف الزراعية والصناعية مع المطالبة بتوسيع سلطاته ، فلا يجوز للإقامة العامة اتخاذ أي إجراء إزاء المطالب الوطنية بدون موافقتهم ، وتلبية لهذه الرغبات ، عينت حكومة باريس مقيما عاما معروفا بتأييده لمستوطنى شمال أفريقيا وهو بيروتون ، الذي سبق أن عرفنا سياسته في تونس .

وكانت الكتلة ، مثل غيرها من الهيئات الوطنية في شمال أفريقيا ، على اتصال باليسار الفرنسي . فأملت خيرا في حكومة الجبهة الشعبية التي انتصرت في انتخابات مايو ١٩٣٦ ولكنهم لم يكونوا أحسن حالا من أخوانهم في تونس والجزائر . بل أن حكومة الجبهة أثبتت على بيروتون مقيما إلى أن وقع انقلاب فرانكو المعروف . فخشيت أن يقوم بيروتون بنفس المحاولة بالنسبة لفرنسا ، معتمدا على مركزه القوي في شمال أفريقيا . ولذلك قررت عزله في أكتوبر ١٩٣٦ . واختارت خلفا له الجنرال نوجيس ولم يكن أقل عنفا من سابقه في محاربة الوطنيين .

### ٣

#### انشقاق الكتلة

أبقت كتلة العمل المراكشي عدة وسائل للتعبير عن نشاطها السياسي في هذه المرحلة الأولى ، منها إصدار الجلات والصحف ، وله تكن للصحافة العربية قد نضجت سياسيا : لأن القليل منها الذي صدر في البلاد كان يشرف عليه لسانيون . ومن بين هذه الوسائل إنشاء المدارس الحرة تحت ستار التعليم الذهنى ، والا تعرضت للأغلاق . وقد ضمت هذه المدارس نحو ١٥٠٠ تلميذ في سنة ١٩٣٦ . ومنها أيضا



اشراك اصحاب الحرف والصنائع فى الحركة الوطنية ، اذ وجدوا فى هذه الفئة مجالا خصباً للاشتراك فى المعارضة ، لانهم تأثروا بالصناعة الحديثة وكسدت تجارتهم واخيراً حرصت الكتلة على اجتذاب السلطان للحركة الوطنية .

لم يكن نوجيس افضل كثيراً من سلفه ، وقد عرف بكثرة تقلباته ، فهو عندما تولى الإقامة العامة مظاهر باتباع سياسة جديدة وأعلن عن نيته فى اطلاق الحريات . وقبل استطلاعات الكتلة ان تعيد تحرير صحفها ، وخيل للقائمين بها ان الوقت قد حان لتشكيل حزب رسمى منظم . وشرع ملال الفاسى مع محمد الوزانى فى تنظيم الحزب على اساس ان يتكون من لجنة تنفيذية ، ومجلس وطنى ، ولجان فنية وفروع ، وتجتمع هذه الفروع فى مؤتمر وطنى لانتخاب لجنته التنفيذية .

قررت الكتلة انتخاب لجنة مؤقتة ، الى ان تسمح الظروف بعقد مؤتمرها الوطنى ، وأسفرت الانتخابات عن الآتى :

رئيس	ملال الفاسى
أمين عام	محمد الوزانى
أمين صندوق	أحمد مكوار
	محمد اليزيدى
	عمر عبد الجليل
اعضاء	عبد العزيز بن ادريس
	محمد غازى

وعلى اثر ذلك أعلن الوزانى انسحابه وتأسيس حزب مستقل باسم حزب الشعب ، ويستنتج من حديث الفاسى ، أن انسحاب الوزانى على اثر اعلان تكوين اللجنة انما كان مرده عدم رضاه عن تلك النتيجة (١) والحقيقة ان الانشقاق كان يخفى وراءه خلافات عقائدية . فالوزانى ينتمى الى أسرة ارسنقراطية ، درس مثل كثير من أبناء هذه الطبقة فى مدرسة العلوم السياسية فى باريس فهو متشبع بالثقافة الغربية ، ويرى الاهتمام بتطوير مراكز اجتماعيا وسياسيا فى إطار الحضارة الغربية . ويركز اهتمامه على تطبيق الحكم النيابى .

واذا كان الفريق المحافظ من الكتلة يوافق مبدئياً على الحكم

(١) الفاسى ص ٢٢٤ .

الدستورى . فانهم يلحون فى ربطه بالنظام المكي . وقد استمر هذا الخلاف فى التفكير الى ان بعث الحزبان ، بعد الحرب العالمية الثانية : باسمين جديدين : حزب الاستقلال ، وحزب النورى والاستقلال .

وقد تميز الحزب الوطنى عن منافسه بالاهتمام يربط مراكز بالعروبة والاسلام كما سيتضح ذلك عند بيان برنامجيه . ومن ثم يمكن القول بان الخلاف بين فرعى الكتلة ، يقابل الخلاف بين الدستوريين القدامى والمحدثين فى تونس ، مع هذا الفارق ، وهو ان الخلافات المقاعدية لم تؤد بالزعماء الوطنيين فى مراكز الى الانقسام فى مواجهة السلطات الفرنسية .

استمرت اللجنة التنفيذية فى عملها باسم الكتلة ، بعد ان اختارت احمد بلافريج للأمانة العامة . ولكن السلطات الفرنسية راعها النشاط الجديد الذى دب فى الحزب ، فاعلنت حله فى ١٨ مارس ١٩٣٧ . ولم يلبث الفاسى وصحه ان اعادوا تكوين منظمته تحت اسم جديد ، هو الحزب الوطنى لتحقيق المطالب المغربية ، بعد ان حذفوا من شروط عضويته يمين الولاء للكتلة ، باعتبار ان الإقامة قد تعطلت بهذا القسم عند اصدار قرار الحل ، فادعت بأنه يتضمن فكرة الولاء لهيئة غير الهيئة الشرعية الوحيدة فى البلاد ، وهى السلطان . واستمر فى اصدار نفس الجرائد التى كانت تصدرها الكتلة منذ اواخر سنة ١٩٣٦ ، وهى الاطلس المغربية والعمل الشعبى بالفرنسية .

وقد استطاع الحزب بعد جهود متواصلة ان يظفر باعتراف رسمى ، وان ينشر مبادئه : التى توضح بجلاء نزعة اصحابه الدينية .

فهى تعلن ان المغرب بلاد متمسكة كامل التمسك بالاسلام . وان الإصلاحات فى جميع الميادين ، بما فى ذلك النظام النيابى والانتخابى ، لا بد وأن تستمد من الشريعة الاسلامية . كذلك طالب الحزب بمكافحة التبشير فى بلاد البربر ، فكان يتبع الحفلات الدينية التبشيرية ، ويقابلها باحياء الذكريات الاسلامية كالمولد النبوى وخلافه .

كذلك أسس الحزب لجانا خاصة بالتقويم الخلقى .

ومما يسترعى الانتباه ان الحزب خصص احدى لجانه للدفاع عن قضية فلسطين . وكل هذه امور تبرز الفرق بين اتجاه الحزب الوطنى وبين حزب الشعب . وتتم عن التربية الدينية التى طبعت زعيمه **علاء الفاسى** .

ومن حيث نظام الحكم : أعلن الحزب صراحة تمسكه بالنظام الملكي كأساس للوحدة الوطنية ، مذكرا بأن البلاد لم تعرف مدة ١٤ قرنا شكلا للحكم غير الملكية وهذا لا يعنى أبدا أن الملكية لا تتطور الى شكل دستوري على غرار ما يجرى في انجلترا أو في بعض البلاد الإسلامية اليوم (١) .

لم تطل حياة الحزب الوطني ، فقد لاحته الحل في أكتوبر ١٩٣٧ . وذلك على اثر الحوادث التي وقعت في مكناس بسبب تحيز الإدارة في توزيع المياه لصالح بعض المستوطنين الزراعيين ، فعقد الحزب مؤتمرا في ٢٣ أكتوبر ١٩٣٧ ، استنكر فيه التعدي على الحريات العامة وعلم ملكيات الوطنيين . وأعلن تصميمه على مقاومة سياسة توجيس . وعلى اثر ذلك في ٢٥ أكتوبر حل الحزب ، بل اعتقل زعماءه وشردوا . وكان مصير الفاسي هو النفي الى الجايون في أفريقيا الاستوائية - حيث استمر معتقلا مدة ٩ سنوات ١٩٣٧ - ١٩٤٦ .

توطدت الصلات بين الوطنيين في المنطقة الخليفة وبين اخوانهم في الجنوب وقد مارسوا نشاطهم باسم كتلة العمل ، وذلك قبل أن يتفرقوا الى حزبين سنة ١٩٣٦ كما حدث في الجنوب . وبالرغم من أن اسبانيا سارت على نفس طريقة الإدارة المباشرة إلا أن الوطنيين في الشمال لم يصطدموا بروح الاستعلاء التي تميز بها المستوطنون الفرنسيون ،

أما اسبانيا فلم تحارب النخافة العربية بنفس الشدة ، ولم تسع للتفريق بين عنصرى السكان ، بل أن التأثير كان متبادلا بين المراكشيين والاسبان . ولم يستنكف هؤلاء من دعوة الجيش الم رابط في مراكش ، وهو يتألف من جند مغاربة يقودهم ضباط اسبان لخماد ثورة العمال في شمال اسبانيا سنة ١٩٣٥ . كذلك اعتمد فرانكو في الحرب الأهلية التي خاضها من سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ، على عدد كبير من الجيئند المغاربة . ومن المعروف انه بدأ حركته انطلاقا من الحاميات الإسبانية في مراكش (٢) .

وفي هذه الأثناء حاولت حكومة الجمهورية في برشلونة ، المعادية لفرانكو . اغراء رجال الكتلة بالوعود . ولكنهم رفضوا التعاون إلا بعد حصولهم على شروط مقدمة ، من بينها استقلال المنطقة الخليفة . ومع أن حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا كانت تميل الى حكومة الجمهورية الإسبانية ، التي تتألف مثلها من الاشتراكيين والشيوعيين ، إلا انها رفضت

(١) نفس المرجع ص ٢٢٢ وما بعدها .

(٢) انظر : Mellor p. 90 S. Q.

وهو يفصل الدور الهام الذي قام به المغاربة في حركة فرانكو .

تلك السياسة ، لأنها تهدد بانتشار الروح الاستقلالية . أما المستوطنون الفرنسيون فاظهروا ترحيبا شديدا بحركة فراكو .

ورأى الكوديلو الاسباني (١) أن يسابق حكومة بزشلونة ، في استرضاء المراكبيين ، فاطلق حرية الصحافة وأبدى استعدادا للتفاوض مع زعمائهم . وقد نتج من هذا الوضع ظهور زعيمين من زعماء الكتلة ، هما عبد الخالق الطريس ، ومكي الناصري ، فأسس الأول حزب الإصلاح ، والثاني حزب الوحدة المغربية دون أن يكون بينهما خلاف على المبادئ فكلاهما متمسك بمبادئ الكتلة لا سيما ربط مراكش بالعروبة والإسلام . وعندما تحصل مراكش على استقلالها ، سيعود هؤلاء جميعا الى الانضواء تحت لواء حزب الاستقلال .

وقد حاول حزب الإصلاح تشكيل منظمات عسكرية على غرار هيئة الفلانج الاسبانية ، فلم يسمح فراكو باقامة مثل هذه التشكيلات . ومع ذلك فقد تفوق حزب الإصلاح على منافسه من حيث القدرة على اكتساب الأنصار .

وتمشيا مع سياسته الجديدة ، أعلن فراكو عن منح الوطنيين وزارتين : الأوقاف والمعارف ، على أن تكونا تابعتين للإدارة الخليفة . وعلى هذا الأساس قبل الطريس تولى وزارة الجبوس ، وداود وزارة المعارف . وما لبثا أن تبينا أن الإقامة العامة مازالت تمارس اشرافها على الوزارتين بواسطة الصدر الأعظم ، فقررا الاستقالة . ومما يجدر بالملاحظة أن داود ، حاول أثناء الفترة القصيرة التي تولى فيها وزارة المعارف ، أن يوطد العلاقات الثقافية بين المنطقة الخليفة وبين مصر . ولم تمرقل اسبانيا ، مثل فرنسا حتى بعد الحرب العالمية الثانية ، تأكيد هذه الروابط العربية . ولكنها كانت مدفوعة في سياستها بدافع الحسد نحو الترك الذي فاز بالقسط الأكبر من الغنيمة .

كما أن الخلاف المذهبي بين اسبانيا الفاشية وبين فرنسا ، في السياسة الأدبية العامة . قد ساعد على إيجاد الهوة بين البلدين في سياستهما المغربية . وسيتبين هذا الوضع بصورة أوضح عند الحديث عن موقف اسبانيا من نفى السلطان محمد الخامس سنة ١٩٥٣ .

---

(١). كلمة كوديلو بالاسبانية تعنى الزعيم .

## الحرب ومولد حزب الاستقلال

اكتسب موضوع الصلة بالمحور ، بعض الأهمية في المغرب في فترة ما بعد الحرب . وبشبه المغرب في ذلك كثيرا من بلاد الشرق الأوسط التي أثرت أمامها تلك المشكلة بمناسبة مطالبها بالتححر من النظام الاستعماري . فبرر الزعماء الوطنيون موقفهم بالمساعدات التي قدموها لقضية الحلفاء . بينما نفت الدول الاستعمارية هذه الحقيقة ، وحاولت ان تلتصق بالوطنيين تهمة التعاون . او على الأقل الميل الى المحور .

ومما لا شك فيه ان مراكز الرسمية ممثلة في شخص السلطان ، قد أبدت تأييدا صادقا لفرنسا . فأعلن السلطان في ٢ سبتمبر ١٩٢٩ ، اي يوم قيام الحرب « من الآن وإلى اليوم الذي تكلل فيه جهود فرنسا وحلفائها بالنصر ، يجب علينا ان تقدم لها كل مساعدة دون اي تحفظ ، ولن نشح عليها بمواردنا ولن نتردد في تقديم اي تضحية » ولما اضطرت فرنسا الى التسليم في يونيو ١٩٤٠ أبدى السلطان تأثره الشديد . بيد ان سياسة حكومة فيشي نحو المستعمرات أفقدت السلطان الثقة بفرنسا .

وبالرغم من ان الألمان أبدوا نشاطا في مراكز في فترة صعود نجمهم ، الا انهم لم يجدوا صدى لدى الوطنيين المغربية . وكانوا يمارسون نشاطهم عن طريق منطقة النفوذ الاسبانية . وعمل الوطنيون في مراكز كانوا يذكرون سياسة ألمانيا في اوائل القرن ، وكيف أنها تظاهرت بالدفاع عن استقلال البلاد . ثم تبين ان ذلك الموقف لم يكن سوى أداة لمساومات السياسة الألمانية . كما ان نزعة هتلر العنصرية ، ومعهدة لفيشي باحترام الامبراطورية ، كان يتناقض وادعاءات بعض المبعوثين الألمان ، مع رغبتهم في مساعدة الوطنيين .

وقد ترك الألمان حسب اتفاقية الهدنة لحكومة فيشي ، حق الاحتفاظ بقواتها الأساسية مع أسلحتها في شمال أفريقيا . وسمحت بزيادتها الى ١٢٠ ألف رجل ، رابط نصفهم في مراكز . ولذلك أصبح موقف تلك القوات مشكلة بالنسبة للحلفاء حينما قرروا فتح جبهة في شمال أفريقيا قبل أوروبا . وتكررت تصريحات فيشي في حق نزول الحلفاء من نيتها في الدفاع من شمال أفريقيا . وشارك المستوطنون حكومتهم هذا الشعور ، خاصة وانهم كانوا ساخطين على السياسة الانجلوامريكية، منذ تصريح الأطلسي الذي تضمن حق تقرير المصير .

ومع ذلك فقد بنى الأمريكيون خططهم السياسية فى شمال أفريقيا على أساس استرضاء السلطات الفرنسية . فابقوا العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشى واكثروا من انشاء القنصليات فى شمال افريقيا . ووقموا اتفاقا سرىا مع الجنرال الفرنسى جيرو لى يعمد الطريق للتعاون الفرنسى الأمريكى ، دون اللجوء الى ديجول ، لانه اعتبر خصما للأوساط الاستعمارية فى شمال افريقيا .

ولم يدخل الأمريكيون ، المغاربة فى حسابهم عند رسم تلك الخطط ؛ بحجة أن انتشار الجهل والبؤس والقبلية ، يقفهم التأثير على مجريات الحوادث . ولم ترد سوى اشارات عابرة الى احتمال الاستفادة من الأمير عبد الكريم الخطايبى ، أو غلال الفاسى ، وكلاهما بالنفى .

ويقال بأن انصار ديجول نصحوا الفاسى بالتفاهم مع زعيم فرنسا الحرة ، على سياسته المغربية فى المستقبل . ولكن ديجول بعد أن بلغته مساعى الولايات المتحدة وبريطانيا ، لاطلاق سراح الفاسى ، تراجع عن تلك الخطة حتى لا تتعرض سياسته المغربية لآى من أنواع الضغط .

واوشكت الخطة الأمريكية الرامية ، الى الاعتماد على الفرنسيين أن تفشل حينما شرعت فى تنفيذ غزو افريقيا فى ٨ نوفمبر ١٩٤٢ ، وكان من المقرر أن تبدأ القوات الأمريكية بالنزول على سواحل مراكش المواجهة للأطلسى . وحسب تعليمات فيشى ، تصدى نوجيس فعلا لمقاومة القوات الأمريكية لمدة ثلاثة أيام ، لولا أن تصادف وجود الأميرال دتلان ، أحد أقطاب فيشى فى الجزائر ، فأعلن استيلاءه على السلطة ، وقراره بإيقاف القتال ضد الحلفاء . ولم تتدخل أمريكا بعد ذلك لعزل نوجيس .

وعندما انعقد مؤتمر الدار البيضاء بين تشرشل ، وروزفلت فى يناير ١٩٤٣ انتهز الرئيس الأمريكى الفرصة فقابل السلطان بدون وساطة المقيم العام ، كما تقضى معاهدة الحماية (١) ، واعتبر الفرنسيون ذلك دليلا على أن السياسة الأمريكية ستؤيد فيما بعد مطالب مراكش الوطنية . ولا يستبعد أن يكون روزفلت قد تحول فعلا الى تلك الفكرة كما يبدو من تصريحه لابن سعود فيما بعد ، ولكن حتى لو عاش روزفلت ما كانت الولايات المتحدة تستطيع أن تناصب فرنسا العداء من أجل مراكش .

ويعزو الكتاب الفرنسيون تحول السلطان الى مشاركة الزعماء الوطنيين فى كفاحهم فى المرحلة التالية . الى تلك القابلة التى اشعرته بأنه

شخصية دولية ذات شأن ، والى تجاهل الرئيس الأمريكى لهيبة القيصر العام ، وهذا التفسير يدل على مدى امتثالهم لشخصية السلطان .  
والواقع أن هذا التحول قد أتى نتيجة لتطور تدريجى فى شخصية محمد الخامس وآرائه .

فقد كان محمد هو الابن الثالث للسلطان يوسف ، فلم يمن والده بتدريبه على شئون الحكم . وعندما مات أبوه سنة ١٩٢٧ ، لم يكن قد تجاوز بعد الثامنة عشرة وخلافا للعادة المتبعة ، كان المخزن هو الذى أعلن بيعته بدون مشاركة علماء القرويين كما تقضى التقاليد . ولذلك صار من الشائع أن للاقامة العامة يدا فى اختياره . وقد شب محمد على رؤية إبيه يستلم للاقامة . وكل هذه العوامل تفسر لنا كيف سابر السلطان الجديد السياسة الفرنسية فى بداية حكمه ، الى حد اصدار الظهير البربرى فى سنة ١٩٣٠ ، ولكن السلطان لم يرض لنفسه بهذا الوضع ، فاقبل على الاطلاع وعلى دراسة الأوراق التى تقدم له . ومنذ ظهور كتلة العمل وهو يحاول مقاومة الفرنسيين فى اتخاذ أداة للتنكيل بها . فكان يترك للصدر الأعظم اصدار البيانات المعادية لها ، على أنه لم ينتقل الى المساهمة فى الحركة الوطنية إيجابيا الا بعد سنة ١٩٤٣ ، وفى هذا العام آلت السلطة الفعلية فى شمال أفريقيا الى دييجول ، وذلك حين أصبح رئيسا للجنة التحرير الوطنى الفرنسية فى الجزائر ، ولم يغير دييجول شيئا من سياسة فيشى الاستبدادية نحو مراكش ، فهو قد عزل نوجيسى ولكنه عين خلفا له جبريل بيبو . وقد عمل بيبو مندوبا ساميا لفرنسا فى سوريا ولبنان قبيل الحرب ، وعلى يديه عطل دستور هذين البلدين فلم يرج الوطنيون من ورائه خيرا . ومن جهة أخرى أدركوا أن الاعتماد على الولايات المتحدة وهم من الأوهام ، ولذلك قرروا الاعتماد على أنفسهم .

فى يناير ١٩٤٤ ، وبينما كان زعماء البلاد فى المنفى ، أعاد الوطنيون تشكيل حزب جديد باسم حزب الاستقلال ، يعتمد أساسا على بقايا الحزب الوطنى مع توسيع قاعدته . فمثلت فى مؤتمر الحزب جمعيات المدرسين فى مدن مراكش المختلفة وكانت ممثلة رسميا فى مجلس شورى الحكومة . وكذلك كبار الموظفين فى المخزن وأساتذة القرويين . وقد استعان المؤتمر بالطلبة الذين كان الحزب الوطنى أوفدهم للدراسة فى القاهرة . وظهر أحمد بلا فريج كمحور لهذا النشاط أثناء غياب القائد الفانى .

ويعتبر مؤتمر ١١ يناير ١٩٤٤ تحولا فى تاريخ الحركة الوطنية ، لأنه تمخض عن تأسيس حزب الاستقلال ، أكبر الأحزاب السياسية فى مراكش فحسب ، بل لأنه قرر أيضا العدول عن سياسة الاستقلال على

مراحل . فطالب بإسقاط الحماية مباشرة كشرط مقدم للتفاوض مع فرنسا . وشهدت مراكش في الأيام التالية لتأسيس حزب الاستقلال المظاهرات الضخمة ، وما يعقب ذلك عادة من تدخل قوات الأمن وازهاق الأرواح ، واعتقال لمن بقي حرا من الزعماء الوطنيين . ومع ذلك لم يتوقف نمو الحزب المتطرد ، فامتدت فروعه ، حتى إلى المناطق البربرية . وأصبحت كلمة (الحزب) وحدها ، تعنى عند المراكشيين حزب الاستقلال .

وهذه هي المبادئ التي أعلنها الحزب في مؤتمر يناير ١٩٤٤ (١) .

١ - المطالبة باستقلال المغرب ووحدة أراضيه ، والسعى لانضمامه إلى هيئة الأمم المتحدة .

٢ - توثيق الروابط مع دول العالم عامة ، ومع الدول العربية والإسلامية خاصة .

٣ - وفيما يتعلق بنظام الحكم : يرى الحزب أن الأسرة الحاكمة ، أسرة وطنية وبعلم ولاء لها . وينادي في نفس الوقت بتطبيق الملكية الدستورية ، ومنح الحريات الديمقراطية لجميع أفراد الشعب . ومنذ ذلك الوقت - استبدل الحزب لقب السلطان بالملك . وأطلق عليه الملك محمد الخامس .

رفعت هذه المطالب إلى السلطان فالف لجنة لدراستها ، وأظهر منذ البداية عطفه على الحزب ومبادئه . وظل محافظا على هذا العطف حتى حصلت مراكش على استقلالها . فاختار معظم وزرائه من بين حزب الاستقلال ذلك أن مطلب الحزب الخاص بإقامة ملكية دستورية لم ينطو قط على نقد للنظام الملكي القائم . بل على العكس كان السلطان نفسه يدعو إلى الأخذ بالنظام الدستوري ، طالما أن سلطته المطلقة المزعومة لم تكن بيده بل بيد الإقامة العامة . كذلك التقى محمد الخامس مع حزب الاستقلال في الإيمان بأن وجهة مراكش عربية ، ويؤيد ذلك أشادته بالجامعة العربية في خطاب شهر القاه بطنجة سنة ١٩٤٧ .

أما رد الفعل في الإقامة العامة ، فقد كان عنيفا بالرغم من أن بيان حزب الاستقلال الموجه للحكومة الفرنسية صيغ في عبارات معتدلة . وسرعان ما أرسلت حكومة باريس أحد مستشاري وزارة الخارجية ليهدد السلطان . كما أن الإدارة الفرنسية في مراكش بدأت تعتقل الزعماء ، مما أدى إلى وقوع صدام بين البوليس الفرنسي وبين الوطنيين في



الدار البيضاء . وكبد هذا الصدام يتحول الى ثورة عامة ، حين امتدت آثاره الى مدينة فاس .

فقد ظل السكان المدنيون في هذه المدينة العريقة يناضلون قوات البوليس الفرنسي بحسب عشرة أيام ( من ١ - ١٠ فبراير ) . وكذلك اتسمت حركة الاعتقالات حتى بلغت حسب تقدير المراكشيين خمسة آلاف شخص .

٥

### تردد السياسة الفرنسية

تعتبر حوادث فبراير ١٩٤٤ . بداية الأزمة التي لازمت العلاقات بين القصر الملكي وبين الإقامة العامة . وعندما انتهت الحرب العالمية ، أخذ السلطان يمت باحتجاجاته العديدة الى الحكومة الفرنسية ، على تماديها في حركة الاعتقالات وظنت حكومة باريس انها تستطيع التقلب على الأزمة بادخال بعض التغيرات الطفيفة في ادارة مراكش . فعيّنت اريك لابون مقيما عاما في اوائل سنة ١٩٤٦ وهو أحد الاشتراكيين الذين عرفوا بدعوتهم الى الإصلاح في شمال أفريقيا .

بدأ لابون اعماله في مراكش باطلاق سراح معظم المعتقلين السياسيين ومن بينهم علال الفاسي . فماذا كانت حقيقة الإصلاحات التي دعا اليها ؟ لقد اشتمل مشروع لابون على اقامة مجالس بلدية منتخبة في المدن كمرحلة أولى نحو التنظيم النيابي . ولكن نص على أن يشترك في هذه المجالس المستوطنون الأوربيون على قدم المساواة مع المراكشيين ، فلم يرض مشروعهم أحدا من الوطنيين .

إما سياسته الاقتصادية فقد أغضبت المستوطنين ، لأنها تقوم على فكرة اشراك رؤوس الأموال الوطنية مع الحكومة الفرنسية لتنفيذ المشروعات ، مثل شركة استخراج الفحم في جرادة ، والشركة الجوية الفرنسية المغربية . وخيل اليه وهو الاشتراكي المذهب ، أن امتلاك الحكومة الفرنسية لجزء من هذه الشركات أو كلها ، يدل على إخلاصه للمبادئ الاشتراكية . إلا أن هذا الأسلوب في الحقيقة تأميم تراث وطني لصالح دولة أجنبية .

ومثل كثير من دعاة الإصلاح ، ادعى لابون أن مراكش في حاجة الى

تحسين احوال اهله المعيشية قبل التفكير في الاستقلال السياسي .  
ولهذا الغرض شرع في اقامة قرى جماعية يستقلها الفلاحون المراكشيون ،  
على ان تدمم الحكومة بالآلات الزراعية الحديثة . واستاء المستوطنون  
الزراعيون ، لان هذا سيحرمهم من الايدي العاملة الرخيصة ، وانهموا  
القيم العام بأنه يسعى الى ادخال نظام المزارع الجماعية على طريقة  
السوفييت الى مراكش .

لما رجال الصناعة ، وهم عادة اقل رجعية من المستوطنين  
الزراعيين ، فقد ابدوا اولا مشروع لا يون لانهم سيستفيدون منه ماديا .  
ولما اتبرت مسألة شراء الآلات الزراعية من الولايات المتحدة ، لانها ارخص  
ثمنا ، عادوا فهاجموا القيم العام مع زملائهم الزراعيين . وهكذا أصبح  
اقصاء لا يون من مراكش أمراً محتوما . والواقع ان تجربة لا يون القصيرة  
كان مقدرا لها الفضل ، لانه ورث جهازا اداريا ليس من المستطاع  
تغييره بالتريع والاصلاحات الجزئية .

وكانت الحكومة التي استجابت لرقبات المستوطنين بعزل لا يون في  
٤ مايو ١٩٤٧ هي حكومة اشتراكية يرأسها راماديه . ذلك ان الاشتراكيين  
في فرنسا كانوا يتعاونون حتى ذلك الوقت مع الشيوعيين - ولكنهم  
شعروا بان تأييد الولايات المتحدة للزم لفرنسا في مواجهة الظروف  
الدولية حينذاك - فقرروا ان يكونوا حكومة ائتلافية مع احزاب اليمين .  
وقد اختار راماديه أحد اليمينيين المعروفين بعدائهم الشديد لحركات  
التحرير في شمال أفريقيا ، وهو جورج بيدو ، لتولي وزارة الخارجية ،  
واستغل الوزير الجديد خطاب السلطان في طنجة ، الذي اظهر فيه ميوله  
العربية كي يفتح الحكومة الفرنسية بتعيين مقيم تتوافق فيه الشدة ،  
ويلبس الرداء العسكري ( الذي لا يهرب المراكشيون سواء ، شاتهم في  
ذلك شأن جميع الشعوب البدائية ) :

وهكذا وقع الاختيار على الجنرال جوان . ولكي نفهم شعور القيم  
الجديد نحو مراكش ، يكفي أن نذكر انه ابن أحد المستوطنين الفرنسيين  
بمدينة عنابة بالجزائر ، وشب على الافكار الشائمة في اذهان  
هؤلاء نحو الجنس العربي ، فضلا عن هذا ، فان الجنرال نفسه يعد من  
كبار الملاك الزراعيين في شمال افريقيا ، كما انه كان موضع ثقة حكومة  
فيشي والنازيين في المنطقة .

امتد حكم جوان في مراكش اربع سنوات ١٩٤٧ - ١٩٥١ ، قضى

خلالها على جميع الحريات . واصبح من المستحيل على الوطنيين المراكشيين مزاوله نشاطهم داخل البلاد . ولذلك آثر علال الفاسي الفرار من طنجة الى القاهرة . حيث لعب دورا كبيرا في لجنة تحرير المغرب . وتصادف ان لحق به بعد وصوله بقليل . الأمير عبد الكريم الخطابي ليتولى رئاسة هذه اللجنة . وقيل بهذه المناسبة : ان فرنسا اطلقت أمير الرفيع على امل ان تضعه تحت الإقامة الجبرية في فرنسا ، وتتخذ منه اداة لتهديد السلطان الذي انضم لصفوف الوطنيين . ولكنه فوت عليهم هذا الغرض حين قرر اللجوء الى مصر .

لم تمنع سياسة العنف الجنرال جوان من ان يقدم بدوره مشروع اصلاح للادارة المراكشية ، لان التقاليد تقضى بان يكون لكل مقيم عام جديد مشروعه الخاص . وكان مشروع جوان يهدف في الظاهر الى زيادة عدد الوزراء المراكشيين . وكانت الوزارات التابعة للمخزن لا تتجاوز ثلاثا : وتختص بشئون القصر والاقواف علاوة على الصدر الأعظم . فإراد جوان ان يؤسس خمس وزارات وطنية تتولى المسألة والصحة والاشغال العامة والقضاء . ولكن على اساس وجود وزارات أخرى يتولاها فرنسيون . والنتيجة الحتمية للتشكيل الجديد ، هي خروج المخزن عن تبعية السلطان ووضعه تحت اشراف الإقامة العامة .

وكان المشروع الثاني يتعلق بتأسيس المجالس البلدية والقروية ، على اساس مناصفة القاعد بين المستوطنين والوطنيين . وكذلك اعادة تشكيل مجلس الشورى الحكومى وكان يتألف من ثلاثة اقسام : قسمين فرنسيين يمثل احدهما الهيئات الزراعية والصناعية ، ويمثل الآخر عامة المستوطنين . وقسم ثالث مراكشى بالتميين . وحسب تعديل جوان يتألف مجلس الشورى من قسمين : فرنسى منتخب بالاقتراع العام ، ومراكشى منتخب على درجتين .

اما الاصلاح الثالث فيتعلق باللامركزية الادارية . وهو يهدف في الحقيقة الى تحطيم ما بقى للسلطان من نفوذ على الباشوات والقواد . واعتبره الوطنيون محاولة لتفكيك وحدة البلاد . وكان القيم العام مستعدا فوق هذا ، للنظر في تغيير معاهدة الحماية . ولكن بشرط ان تقبل مراكش مقاما انضمامها الى الاتحاد الفرنسى .

وبالجملة كانت اصلاحات جوان تؤدي الى مبدأ السيادة الزدوجة ، وهو المبدأ الذى لم يسبق ان طرح به الفرنسيون بالنسبة لمراكش ، بعكس ما فعلوا في تونس . ولم يخف جوان حقيقة هذه الفكرة في خطاب

القاد فى اكاديمية العلوم ، فى نوفمبر ١٩٤٩ - وكرد فعل لهذه السياسة ظهرت فى مشروعات السلطان التى قدمت فيما بعد للحكومة الفرنسية فكرة التمسك بالسيادة الشريفة الكاملة .

لقد قاوم السلطان ما استطاع سياسة جوان ، ورفض توقيع الظواهر التى قدمت اليه ، فادعى المقيم العام بان السلطان يعرقل تطوير بلاده نحو النظم الديمقراطية . وانه يريد الاحتفاظ لنفسه بالحكم المطلق . ولجا جوان الى حيلة عتيقة ، وهى اثارة الطرق الصوفية ، وعلى رأسها عبد الحى الكتانى ، ضد القصر . ولكن هذه الطرق كانت قد اخذت تفقد هيبتها :

وفى صيف سنة ١٩٥٠ ، عادت بعض المحاولات لاجراء المقاومة الوطنية داخل مراكش ، وتمثلت المحاولة الاولى فى امتناع بعض الاعضاء المراكشيين بالمجلس الاستشارى ، او مجلس الحكومة عن حضور الجلسات . فكان فرنسا خشيت ان يتسع نطاق هذه الحركة ، فعدت السلطان الى زيارة باريس علما ان تحوله عن موقف المعارضة ، وذلك ببلد اقصى ما تستطيع الحكومة الفرنسية بذله من مظاهر الحفاوة والتكريم . ولم يكن محمد الخامس غرا كما توقعت حكومة باريس ، فقد حدد السلطان مطالب بلاده فى مذكرتين قدمهما اثناء زيارته للعاصمة الفرنسية فى اكتوبر ١٩٥٠ . عبر فيهما ، عن رغبته فى اطلاق الحريات العامة ، وتغيير طبيعة العلاقات مع فرنسا . ومغزى هذا المطلب الاخير ، هو اسقاط الحماية مما جعل التفاهم مع حكومة باريس امرا مستحيلا .

ويعود السلطان الى الرباط دون ان يحصل على شيء ، سوى وعد بتأليف لجنة لدراسة الموضوع . ويشعر الاعضاء المراكشيين الذين قاطعوا مجلس الحكومة بان هذه المعارضة السلبية لن تجدى ، فيعودون الى حضور الجلسات فى ديسمبر ، ويوجه اثنان منهم : هما احمد الزيدى ، ومحمد الاغزاوى ، نقدا لادعاء الإقامة العامة . وقد وضع الاغزاوى ، كيف تسخر الميزانية لصالح المستوطنين ، فنفذه جوان الذى كان يرأس المجلس ، واصفا اياه بالوقاحة ، وطالبا اليه مفادرة المكان ، فخرج وتبعه بقية الاعضاء المنتخبين وهم ٩ ، كانوا جميعا من انصار حزب الاستقلال .

اما بقية الاعضاء المراكشيين وهم خمسون عضوا ، فقد بقوا فى المجلس لانهم اعضاء معينون تختارهم الإقامة العامة . وهكذا قضى على جميع محاولات التفاهم ، وبدأت فترة جديدة من الصراع بين فرنسا وبين الوطنيين ، وعلى رأسهم السلطان محمد بن يوسف :

### دور محمد الخامس

أظهر محمد الخامس تأييده للحركة الوطنية منذ تأسيس حزب الاستقلال سنة ١٩٤٤ . ولكن هذا التأييد لم يصل إلى حد الاصطدام مع الإقامة العامة . وكانت خطة حزب الاستقلال هي عدم توريط الملك في المصادمات ، وترك الباب مفتوحا للتفاهم بينه وبين فرنسا ، إذا أرادت أن تغير يوما ما من سياستها (١) .

ويعتبر خطاب طنجة في أبريل ١٩٤٧ ، أول موقف إيجابي يتخذه السلطان من الحركة الوطنية . وهو لذلك يعد بداية الصراع الذي استمر بين الإقامة والقصر وانتهى بعزل السلطان سنة ١٩٥٣ . وقد دفعت السياسة الفرنسية السلطان دفعا إلى اتخاذ هذا الموقف . فبعد سنة ١٩٤٦ وهو يسمى بزيارة طنجة . وعارضت فرنسا في بداية الأمر ، ولكنها عادت قبلت . ومن وراء هذا القبول فكرة اغاظة إسبانيا . والظاهر أن القبول كان موضع خلاف ، فظلت ذوائر الإقامة معارضة له . ومن ثم يعزى إليها تدبير مذبحه الدار البيضاء ، التي كانت الحلقة الأولى في سلسلة المذابح التي شهدتها المدينة العمالية . وسواء أكان الحادث مدبرا أم تصادف وقوعه ليلة سفر السلطان في ٨ أبريل كما يدعى الفرنسيون ، فإنه لم يشن السلطان عن اتفاد رحلته :

وكان محمد الخامس قد اتفق مقدما على برنامج الرحلة مع المقيم العام . غير أن الحوادث التي جرت ، جعلته يفسوم بالرحلة في حالة نفسية مختلفة . فبدل أن يشيد بدور فرنسا في نشر الحضارة بمراكش ، ضمن خطابه الفقرة التالية :

« لا شك أن مراكش وهي بلد يربطه بالبلاد العربية الأخرى في الشرق الأوسط أوثق الوشائج ، ترغب رغبة أكيدة في تعزيز هذه الروابط ، وخاصة بعد أن أصبحت الجامعة العربية عاملا هاما في الشؤون المالية » (٢) .

وتأكيد صفة مراكش العربية ليس بظاهرة جديدة في تفكير السلطان ، الذي اتفق في هذا الأمر مع حزب الاستقلال . إنما مغزى هذه

الإشارة هو معارضة فكرة الفرنسيين من أنهم ناشرو الحضارة في مراكش ، باظهار حضارة وطنية عريقة متمثلة في التراث العربي . والدليل على ذلك حر ان جوان الذى ارسل الى مراكش كرد فعل على هذا الخطاب ، اهتم بمناقشة وجهة مراكش الحضارية ، فادعى انها بحكم موقعها الجغرافى الصق بغرب اوربا منها بالشرق العربى . وحرص على قطع جميع العلاقات بينها وبين بقية العالم العربى ، ومن شأن سياسة جوان عموما ان تزيد من سوء التفاهم بين القصر والاقامة على نحو ما رأينا .

وعندما عاد السلطان من رحلته في باريس سنة ١٩٥٠ : وعرف المقيم العام انه قدم مذكرة تتضمن خطة تغيير الحماية ، حاك جوان المؤامرة الاولى التى اوشكت على خلع السلطان سنة ١٩٥١ . واعتمد - كما سيفعل بعد عامين - على تهامى الجلادى صاحب النفوذ في الجنوب . وكان الجلادى قد سحب السلطان في رحلته الى باريس ثم تخلف في العاصمة الفرنسية ، ولا شك انه دبر هناك خطة المؤامرة . فبمجرد عودته قابل السلطان وعنفه على تأييده للحركة الوطنية قائلا « انت لست سلطان مراكش انما انت سلطان حزب الاستقلال » .

عاد الجلادى الى مقره في الجنوب واخذ يجمع القبائل الموالية له ، وبدأ في الزحف نحو الرباط . فلا بد اذن من أن تؤدى الحماية واجبا بالدفاع عن القصر !! فتسرع القوات الفرنسية في الاحاطة به . الا انه كان مفهوما أن الهدف من هذا الحصار ليس هو في الحقيقة حماية القصر من ثورة داخلية ، بل اجبار السلطان على الخضوع لوامر المقيم العام .

ويروى أحد الكتاب الأمريكين المتصلين بالملك محمد الخامس الحوار الذى دار بين السلطان وجوان على النحو الآتى (٢) :

بدأ جوان بطلب اصدار بيان يستنكر فيه السلطان اعمال حزب الاستقلال ويصف رجاله بمخالفة الدين . فاجاب السلطان : بأنه لا يمكن ان يعلن استنكاره لائ حزب ، لانه بصفته ملكا فهو فوق جميع الاحزاب . و اضاف « اذا كان حزب الاستقلال قد ارتكب جرما فالحكمة تحاسبه على ما اقترف » : ولكن الجنرال جوان القى ذلك الاقتراح جانبا ووجه للسلطان هذا الانذار « ان رد عظمتكم غير مقبول ، وامامكم اما ان تدينوا حزب الاستقلال ، او تتنازلوا عن العرش ، والا فساعزلكم بنفسى ، سأغادر البلاد الآن الى واشنطن ، ولديكم الوقت الكافى للتفكير مليا فيما طلبت اليكم تنفيذه وسنرى عند عودتى ما يجب عمله » .

وعندما عاد جوان من واشنطن . كن الجلاوى قد أعد الأمور لتنفيذ خطة خلع السلطان ، الذى رضى فى النهاية بعد أن يس من جميع المحاولات للتخلص من الموقف . ومنها استنحاده برئيس الجمهورية الفرنسية الذى لم يشأ أن يتدخل فى الأمر مخافة جيلاد رئيس الدولة . وهكذا اضطر السلطان أخيرا الى توقيع الاستنكار المطلوب فى ٢٥ فبراير ١٩٥١ ، بعد أن حصل على ترسية بسيطة ، وهى الا يذكر صراحة اسم حزب الاستقلال فى تصريحه ، بل يترك ذلك لتصريح الوزير الأعظم .

كان لحوادث سنة ١٩٥١ صدى بعيد فى العالم العربى أدى الى رفع مسألة مراكن الى هيئة الأمم المتحدة . وهى أول مرة تثار فيها مسألة خاصة بالمحميات الفرنسية فى المغرب امام هذه المنظمة الدولية . أما فى داخل البلاد فقد استغلت الإقامة العامة تصريح السلطان لكى تلقى القبض على مئات آخرين من الوطنيين ، كما أجبرت الملك على إبعاد جميع المشتبه فى ميلهم الى حزب الاستقلال عن البلاد . ومع ذلك فإن فرنسا بدأت تدرك فشل سياسة العنف ، لأن البربر سرعان ما شعروا بأنهم استغلوا لحسابها . وبعث بعض قواد الجنوب باحتجاج على الضغط الذى تعرضوا له من الجلاوى ومن المراقبين المدنيين الفرنسيين بالأقاليم كى يجمعوا الفرسان للمسير الى الرباط . كما أن بقاء جوان أصبح مستحيلا بعد فشل خطة الخلع . وفى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٢ تقرر تعيين مقيم جديد اختير أيضا من المكركيين وهو الجنرال جيوم .

لم تختلف سياسة جيوم عن سلفه سواء فى مشروعات الإصلاح التى وضعها ، أم فى استخدام وسائل القمع ضد الوطنيين : ولعله قد ظن أنه نجح فى سياسته ، بعد أن خذلت الأمم المتحدة المشروع العربى الآسيوى ، بخصوص تدخل المنظمة فى المسألة المراكشية .

تجمدت العلاقات بين فرنسا والسلطان ، الى أن بعثت حوادث الدار البيضاء سنة ١٩٥٢ ، المشكلة المراكشية من جديد على الصعيد الدولى . وقد وقعت هذه الحوادث الدموية ، بمناسبة المظاهرات التى قام بها العمال احتجاجا على اغتيال الزعيم النقابى التونسى فرحات حشاد فى ٧ ديسمبر ١٩٥٢ . وكما هو مألوف فى هذه الأحوال تصرف البوليس الفرنسى تصرفا وحشيا . ولكن كثيرا من الصحف الفرنسية فى هذه المرة أخذت تعبر عن سخطها على السياسة الدموية التى تتبعها سلطات الحماية فى مراكن .

ولوحظ أن طبقة جديدة من الراى العام فى فرنسا راحت تهتم بموضوع مراكش من الناحية الانسانية ، فتكونت جماعة فرنسا والمغرب وهى تتألف من بعض المفكرين الذين ينتمون الى الرابطة الكاثوليكية . ويشتهر من بينهم الكاتب فرانسوا موريك والمستشرق لوى ماسينون ، ولكن نشاطها كان محصورا فى دوائر المثقفين . ويمكن تتبع آراء هذه الجماعة من خلال الجريدة المسيحية ، وهى تيموانياج كريتيان ، وهدف هذه الجماعة هو تحويل الاستعمار الفرنسى فى شمال أفريقيا عن صورته السياسية والاقتصادية البحتة ، الى صورة جديدة ، فلكى تكسب فرنسا ثقة شعوب شمال أفريقيا ، وتضمن ولائها لها ، لا بد أن تتخلى عن سياسة العنف ، أو تظهر لهذه الشعوب قيمة المثل العليا التى تميز فرنسا المسيحية . على أن جماعة فرنسا والمغرب ليست أقل خصومة لكفاح الوطنيين المسلح لأنه هو أيضا فى رأياها نوع من العنف غير المشروع .

الا أن الحكومة التى تشكلت فى فرنسا منذ مايو ١٩٥٢ كانت بعيدة من مثل هذه السياسة ، فهى حكومة جوزيف لانييل اليمينية . وكان جورج بيدو وزير الخارجية ، يرى أن الصراع القائم فى مراكش ، على حد تعبيره ، صورة جديدة للنزاع بين الصليب والهلال (١) . وبذلك اقتربت الوزارة الفرنسية من وجهة نظر نواب مستوطنى شمال أفريقيا ، الذين يكونون كتلة متميزة فى برلمان باريس ، تلعب دورا فى سياسة التجمعات الحزبية : ومن البديهي أن تدعو هذه الكتلة الى استخدام القوة باعتبارها الوسيلة الوحيدة الرادعة لآفة معارضة فى شمال أفريقيا ، ويجب ألا تقف أمام هبة أمة شخصية مهما علا شأنها .

تجددت إذن فكرة خلع السلطان ، عندما أصبح بيدو وزيرا للخارجية الفرنسية وهى الوزارة التى تتبعها المحميات . وكما حدث منذ عامين . اعتمدت خطة الخلع على معاونة الجلاوى وكبار القواد الموالين له فى الجنوب . ولذا يجدر بنا أن نتساءل من البواعث التى دفعت يباشا مراكش الى اتخاذ هذا الموقف ؟

يمكن القول بأن حركة الجلاوى ضد القصر ، ليست الا استمرارا للنزعة الانفصالية التى تميز بها حكام الاقاليم ، باعتبار أن هؤلاء الحكام يستمتعون بسلطات واسعة ، ويشبهون الى حد ما أمراء الاقطاع فى أوروبا خلال العصور الوسطى ، فقد كانت بعض قبائل البربر فى جنوب



مراكش تدین بالولاء للجلای . ولكن نفوذہ لم ينسج الا بفضل تعاونہ مع الحماية : وقد حصل في ظلها على ثروة ضخمة فكان يحتكر تجارة الزيتون والتمنع وبالإضافة إلى ذلك كانت لديه مصادر أخرى للثروة أشد خروجا على المألوف من الاحتكار .

فكتب بارات ، عضو الجمعية الوطنية الفرنسية وصاحب كتاب العدل لمراكش (١) يقول « كان الجلای من أكبر من وضسوا بيوت الدعارة في مراكش تحت حمايتهم وكان كل عام يطلب القبايل التي تحت سلطته بمقدد كبير من الفتيات ، ليزود بيوته ببضاعة جديدة من الرقيق الأبيض . وقد قدر عدد الساقطات المقيمت في بيوته بأربعة آلاف ، وكان يحصل يوميا على مائة فرنك عن الرأس الواحدة » .

ادرك الجلای أن الفرصة قد سنحت من جديد لتنفيذ الخطة ، فقام بجولة في الجنوب وراح يجمع المرائض للمطالبة ب عزل السلطان . واستطاع فيما بعد أن يبرز أكثر من ٢٥٠ عريضة وقمها قواد النواحي واثنان من باشوات ، الذين يحكمون بعض الأقاليم الصغيرة . وعاونته في هذه الحملة عبد الحى الكتاني ، رئيس الطريقة الكتانية ، الذي عقد مؤتمرا للطرق الصوفية ، لإعلان سخطهم على سياسة السلطان وكان الكتاني قد عزل بفضل الحركة السلفية ، من جامعة القرويين في العشرينات . ولذا رأى في حزب الاستقلال خصما طبيعيا له ، وأن كان نفوذ الطرق قد هبط كثيرا بعد الأربعينات .

وفي يونيو ١٩٥٢ حمل الجلای هذه المرائض إلى باريس ، وظهرت عدة شواهد تدل على ميل الحكومة إليه ، فاستقبله الرجال الرسميون . وقد لا يكون من قبيل الصدفة أن يختار الجنرال جوان ، وهو زعيم مستوطنى شمال أفريقيا ، في هذا الوقت بالذات ليكون عضوا بالأكاديمية أكبر الهيئات العلمية في فرنسا ، ويمنح رتبة المارشالية .

وتردد رجال الحكومة في بداية الأمر في تلبية طلب الجلای . ولم يشأ رئيس الوزراء أو وزير الخارجية أن يتحمل وحده مسؤولية النتائج التي قد تترتب على خلع السلطان ، خاصة وأنهم يدركون جيدا مدى تزييف المرائض التي حطها الجلای ، لأن كثيرا من القواد احتج على انتزاع توقيعهم بالإكراه . كما أن حكام الأقاليم الكبيرة وهم باشوات ، الرباط والدار البيضاء وسفرو ، وفاس ، استنكروا حرفة الجلای . فلما ضاق الجلای ذرعا بهذا التردد أرسل انذارا أخيرا في ١٨ أغسطس

الى الحكومة الفرنسية ، قال فيه « ليس هناك من يعترف بشرعية السلطان الحالي الذي يعتبر قصره مقرا لحزب الاستقلال » . وحمل الحكومة الفرنسية مسؤولية الحوادث التي ستقع اذا بقي السلطان في البلاد ، وهدد بان اللجوء مستحيل ، وذكر بأنه صديق لفرنسا منذ اربعين سنة ، فاذا تخطت عن اصدقائها فقد يضطرون الى التحول عنها .

في الوقت الذي تلقت فيه حكومة باريس مذكرة الجلاوي ، كانت فرنسا تعاني من اخطر اضراب شهدته منذ الحرب الاخيرة ، شل جميع سبل المواصلات والبريد ولذلك كان اهتمام الرأي العام منصرفا الى هذه المشكلة الداخلية ، فانتهم جورج بيدو هذه الفرصة كي يحقق هدف الاحزاب اليمينية بخلع محمد بن يوسف ، مادام هذا السلطان يرفض توقيع المراسيم التي تقدمها اليه الاقامة العامة في سبيل ( الاصلاحات الداخلية ) . وفي ٢٠ أغسطس تلقى المقيم العام جيوم أمرا بان يتوجه الى القصر ويطلب من محمد الخامس تنازله عن العرش ، فاذا ما رفض هذا التنازل فعليه ان يعلن خلعه طبقا لمطالب زعماء مراكش واهل الطرق . وقد رفض السلطان توقيع التنازل ، فأعلن المقيم خلعه ، وفي نفس اليوم حطته طائرة الى كورسيكا قبل ان ينقل الى منفاه في جزيرة مدغشقر (١) .

ولم تكن مشكلة ملء العرش المراكشي عويصة بالنسبة لمن دبروا خلع السلطان فان محمد بن عرفة كان معدا لهذا الغرض منذ ازمة سنة ١٩٥١ ، وكان ابن عرفة في العقد السابع من عمره وهو عم السلطان المخلوع . وقد نصح الجلاوي والرجميون باختياره لانهم راوا فيه الرجل الذي يستطيع المحافظة على تقاليد مراكش فهو امي لا يقرأ ولا يكتب ، وهو لا يقتل الغريبين في حياتهم الاجتماعية مثل ابن يوسف الذي سمح ليناته بالسفور وتلقى العلم في المدارس الاجنبية .

بدأ ابن عرفة حكمه باتخاذ عدة اجراءات تتم من ( روح ديمقراطية ! ) ففي ٤ سبتمبر تنازل عن سلطته التنفيذية لمجلس وزراء محدود العدد يرأسه الوزير الاعظم . وفي ١٠ سبتمبر تخلى عن سلطته التشريعية لمجلس معين يتألف من ١٦ فرنسيا ، هم رؤساء المصالح الفنية ، و١٤ مراكشيا يعينون جميعا بمعرفة الاقامة العامة . ولا ادل على هذه الروح الديمقراطية في رأى الفرنسيين ، من ان السلطان قد تنازل عن حق الاعتراض على ما تصدره الجمعية التشريعية من قوانين . واخيرا وقع السلطان الجديد في ١٩ سبتمبر ، الظهير الخاص بانشاء المجلس البلدي المشتركة .

---

(١) انظر تفاصيل هذه الازمة في Barrat .

ومن الواضح أن هدد الإجراءات من شأنها أن تؤدي إلى تطبيق مبدأ  
السيادة المزدوجة . ذلك المبدأ الذي يدعو إليه المستوطنون في تونس  
ومراكش : لأنه يخلق لهم حما ثابتا في البلاد .

مضت بضعة أشهر بعد خلع السلطان دون أن يظهر رد فعل ملحوظ  
بين الأهالي . وظن أنصار المؤامرة أن الاستعمار قد انتصر ، وأخذوا  
يسخرون من الفرنسيين الذين حذروا من خلع السلطان خشية اندلاع  
الثورة ، ولكن الأيام أظهرت خطأ نظرهم .

## - ٧ -

### علامان من النضال

أوجد خلع السلطان للحركة الوطنية شهيدا من طراز عال . وساعد  
ذلك على بعث نشاط الحركة الوطنية . ولكن في هذه المرة على صورة  
الكفاح المسلح بالرغم من أن معظم زعماء حزب الاستقلال كانوا ، أما في  
الاعتقال أو في خارج البلاد . ففي أوائل سنة ١٩٥٤ ، وبعد أن أحكم  
الوطنيون تدابيرهم ، أخذت حوادث الاغتيال الفردى تتكرر ، وانصب  
الاغتيالات على المراكشيين الذين يتعاونون مع الفرنسيين سياسياً  
أو اقتصادياً .

وبهذه الطريقة أمكن تنفيذ خطة مقاطعة البضائع الفرنسية بصورة  
اثرت تأثيرا كبيرا في مصالح الفرنسيين . فيلاحظ مثلا أن استهلاك  
الدخان وهو تجارة تحتكرها شركات فرنسية . هبط بنسبة ٧٨٪ ، لأن  
الوطنيين أنفدوا التجار الذين يشترونه بالقتل . أما بالنسبة  
للمستوطنين ، فقد اتجه رجال المقاومة المراكشية إلى إحراق المزارع التي  
يملكونها ، وأصبح من العسير على الملاك الأوروبيين المبيت في مزارعهم .  
ولوحظ أن حركة العودة إلى فرنسا أخذت تظهر بين البيئات الأوربية .

لم تحاول حكومة منديس فرانس تطبيق السياسة التي أتبعتها في تونس  
على مراكش وذلك لسببين :

أولا : أنها خشيت أن تعطى فرصة للبعينيين كي يشتوا للرأي العام  
صحة اتهامهم بأن منديس فرانس يتبع ( سياسة التزلي ) نحو  
المستعمرات .

ثانيا : ووجد ابن عرفة والجلوى واتباعهم من الخونة المراكشيين ،  
فلم يكن من المعقول أغضابهم بقبول التفاوض مع الوطنيين ، مما يؤدي  
إلى فقدان فرنسا لجميع اصدقائها في مراكش .

وهكذا اعترف رئيس الحكومة بأن ليس لديه حل سياسي لمشكلة  
مراكش في الوقت الحاضر . والواقع أن خلع السلطان جعل من المستحيل  
الأخذ بكل وسط على نمط الحسل الذي اتبع في اتفاقية يونيو سنة  
١٩٥٥ مع تونس ، لأن زعماء المقاومة في مراكش ، وأكثرهم من أنصار  
حزب الاستقلال أصروا على عودة ابن يوسف وإلغاء جميع المراسيم التي  
صدرت في عهد ابن عرفة كشرط مقدم لأي اتفاق ، بينما اعتبرت فرنسا  
التراجع في هذا الأمر إضاعة لميبتها في شمال أفريقيا عموما . ولذلك  
كان النزاع أكثر من مجرد خلاف على مشكلة العرش .

ولعل ادجار فور كان مستعدا لاتخاذ سياسة ايجابية لحل الأزمة  
حين أرسل مقيما عاما من نوع جديد وهو جرانفال الذي لم ير في نفسه  
مجرد راع لمصالح المستوطنين ، فقبض على الأوربيين المسؤولين عن  
الاشتراك في أعمال ( الإرهاب المضاد ) ومن بينهم عدد من رجال الشرطة  
وأبعدهم الى فرنسا . ولذلك تربع به أصحاب النفوذ في الإقامة العامة .

ففي احتفالات ١٤ يوليو سنة ١٩٥٥ القيت قنبلة على حشد من  
الأوربيين في الدار البيضاء وقتلت عددا كبيرا منهم ، فانتفض رجال  
الشرطة هذه الفرصة وقادوا بأنفسهم الأعمال الانتقامية التي قام بها  
الأوربيون في اليوم التالي ، فنهبوا المحال المراكشية وفتكوا بعدد من  
السكان المدنيين الذين اقتعدوا جميع وسائل الدفاع عن النفس . فكان  
جرانفال قد فقد السيطرة على الأوربيين دون أن يكسب ثقة الوطنيين لأنه  
لم يكن في استطاعته تنفيذ السياسة التي دعا إليها (١) .

كان رأى جرانفال أن الحل الوحيد لمشكلة مراكش هو عودة  
ابن يوسف إلى فرنسا على الأقل ، خلع محمد بن عرفة . ولم يكن فور  
يختلف عنه في الرأي ، إلا أن الوزراء اليمينيين في حكومته هددوا  
بالاستقالة إذا ما نفذ هذه السياسة .

كان على الوطنيين إذن أن يتولوا بأنفسهم اقتناع الساسة الفرنسيين  
بضرورة تغيير مبادئهم ، ذلك بتوسيع نطاق الكفاح المسلح . وحتى  
صيف سنة ١٩٥٥ لم تكن عناصر المقاومة قد كونت جيشا منظما ، مثل  
الجيش الذي وُجد في تونس سنة ١٩٥٤ ولكن جددت ظاهرة هامة في  
مراكش ، وهي تحول قبائل البربر عن الجلاوي والتفافها حول الحركة .

ولما كانت القبائل البربرية تحتفظ باستقلال محلي ، فإن تحولها

الى الحركة الوطنية كان له نتائج بعيدة الأثر . فاعتمادا على هذه القبائل أعد زعماء المقاومة يوم ٢٠ أغسطس ١٩٥٥ ، وهو الذكرى الثانية لظلم ابن يوسف ، ليكون يوما مشهودا في تاريخ الكفاح المغربي ، فقرروا الزحف الشعبي الى المدن الصغيرة الواقعة داخل الأطلس الوسيط ، مثل خنيفرة ، وفي شرق مراكش مثل وجدة . وعجزت القوات الفرنسية من حماية هذه المدن تماما . وكانت الجاليات الأوربية في هذه المدن هي الهدف الرئيسي لهجوم القبائل فوقمت خائرا فادحة في الأرواح بين المستوطنين ، ولوحظ أن النساء اشتركن للمرة الأولى في الثورة المراكشية مما ساعد على الهاب حماس الجماهير . ويبدو أن القادة المراكشيين نسقوا خططهم مع الثوار الجزائريين ، لأن الجرائر شملت في نفس هذا اليوم هجمات واسعة النطاق على الجاليات الأوربية . وكان لهذا التنسيق وقع شديد على الرأي العام الفرنسي (١) .

تغلب فور بعد هذه الحوادث على معارضة اليمينيين ، واستطاع ان يدعو زعماء حزب الاستقلال الى مقره الصيفي في اكس لبيان للتفاوض معهم . ومع ذلك رأى رئيس الحكومة ان يضحي بالقيم انعام جراتفال حتى لا يفضب اليمينيين . وهو لم يعزله من منصبه الا ليعتصم من تنفيذ نفس السياسة التي دعا اليها هذا المقيم . وفي المفاوضات التي جرت مع الزعماء المراكشيين اتفق على حل وسطي ، وهو ابعاد ابن عرفة عن العرش وتأييد مجلس وصاية ، يمثل جميع الميول في مراكش ويوافق عليه محمد الخامس . ولعل تفاض المراكشيين عن التمسك بعودة ابن يوسف مباشرة الى العرش ، يرجع الى تيقنهم بأن هذا الحل الوسيط لا يمكن أن يكون الا مؤقتا . وأن عودة ابن يوسف الى العرش ستصبح مسألة زمن . ومما يسترعى الانتباه ، ان تصلب بعض الفرنسيين ، ومؤامرات النواب اليمينيين ضد المبادئ التي اتفق عليها اذجار فور ، خدعت في النهاية القضية المراكشية وسهلت على البلاد قطع المراحل بسرعة .

وشعر رئيس الحكومة ان بعض النواب قد تجاوز سلطته ، حين ذهب الى ابن عرفة ليعتصمه بضرورة التمسك بعرشه ، ورأى أن يقطع على اليمينيين مؤامراتهم ، فقرّر نقل ابن عرفة الى طنجة في أول أكتوبر . وفي ١٥ منه كون مجلس الوصاية ، ولكنه لم يراع في تكوينه الاتفاق الذي تم مع الزعماء المراكشيين ، فهو يتألف من أربعة أعضاء لا يمثل الوطنيين من بينهم سوى عضو واحد هو مبارك البكاي ، وهو ملاوة على ذلك ينتمي الى الفريق المتساهل منهم . أما الثلاثة الآخرون فهم : القرى ، الوزير اعظم وهو رجل مسن استسلم للأقامة العامة منذ توليه هذا

المنصب سنة ١٩١٧ . واختير العضوان الآخران من بين الشخصيات  
المعمورة .

ولم يكن هذا هو المجلس الذي يرضى عنه محمد الخامس . واذن  
فإن رئيس الحكومة الفرنسية إذا كان قد بدأ فعلا باتخاذ بعض  
الإجراءات العملية التي اتفق بشأنها مع الوطنيين ، إلا أنه لم بنفذها  
بأمانة تامة . ومن ثم لم يكن هناك ما يلزم الوطنيين بإيقاف عمليات جيش  
التحرير كما أصبح يسمى . وكما كان يقضى اتفاقهم مع فرنسا في حالة تنفيذ  
مطالبهم . وعلى العكس اتسعت أعمال جيش التحرير في الأشهر الأخيرة  
من عام ١٩٥٥ . وكان الفرنسيون يرسلون الإمدادات المتلاحقة منذ حوادث  
٢٠ أغسطس . حتى اضطروا إلى إطالة مدة الخدمة العسكرية العادية .  
وتحويل العائدين من الهند الصينية دون سابق انذار إلى شمال إفريقيا .  
وذلك حتى يتجنبوا إعلان التعبئة العامة .

وإذى ذلك إلى وصول عدد القوات الفرنسية في مراكش إلى ٢٠٠  
الف جندي وهو رقم لم تصل إليه أثناء عمليات الإخضاع . وقد أغضبت  
هذه الإجراءات كثيرا من العائلات الفرنسية ، واشتدت حركة المعارضة  
للقتال في شمال إفريقيا . وحتى بعض الاستعماريين رأى أنه من الأفضل  
إنهاء أزمة مراكش كي تتفرغ فرنسا للقضاء على ثورة الجزائر ، فكان  
ثورة الجزائر أصبحت عاملا مهما . ساعد جارتها تونس ومراكش  
مساعدة كبرى على نيل الاستقلال .

إزاء هذه التطورات شعر الجلاوي أيضا أنه يدافع عن قضية  
خاسرة ، ورأى أن يسبق سادته الفرنسيين إلى التسليم بالأمر الواقع  
قبل الألوان . وفي ٢٦ أكتوبر فاجأ الجميع بتصريح علني قال فيه « أنه  
يشارك الأمة المراكشية في المطالبة بعودة سلطانها إلى العرش » ومهما  
كان الباعث على هذا التصريح ، فإنه قد محا آخر حجة تدرع بها بعض  
الساسة الفرنسيين لمعارضة عودة ابن يوسف . وحتى هذا الوقت لم  
يجرؤ فور على التصريح بأنه سيسمح لابن يوسف بالعودة إلى العرش .  
بل قال أنه سيتروك منفاه ليقم بنيس في جنوب فرنسا . ولكن الحوادث  
جرفت الحكومة الفرنسية فلم تزد إقامة محمد الخامس في نيس على  
يوم واحد ، فإن جموع الشعب المراكشي توافدت إلى فرنسا لاستقباله  
وأصبحت الحكومة الفرنسية أمام أمر واقع فاستقبلته هي الأخرى  
استقبال رئيس دولة وطلبت حضوره إلى العاصمة . وخف ابن يوسف  
إلى باريس ، لا يستأذن الحكومة الفرنسية في ارتقاء عرشه ، فهذا  
أمر قرره الشعب المراكشي بكفاحه . بل ليقاوضها في تغيير العلاقات  
القائمة بين البلدين .

لم تطل مفاوضات الملك في باريس لانه ساير الحكومة الفرنسية ادراكا منه بان معظم الشروط التي عرضتها لا تعدو أن تكون حفظا لماء الوجهة . وعلى هذا الأساس صدر تصريح مشترك يعرف بتصريح لاسل سان كلو في ٦ نوفمبر ١٩٥٥ . وفيه يعلن السلطان قبوله لقرارات مجلس الوزراء الفرنسي الصادرة في يوم ٥ نوفمبر ، وهي تشمل المبادئ الآتية (١) :

١ - منح مجلس الوصاية السلطة الكاملة لإدارة شؤون الامبراطورية الشريفة .

٢ - تأليف مجلس وزراء يمثل جميع الاتجاهات السياسية والاجتماعية في مراكش ، وكان مقصود فرنسا بهذه العبارة هو إشراك الاقطاعيين والقواد الذين يسرون في ركابها في مجلس الوزراء .

٣ - استئناف المفاوضات مع فرنسا لتحديد وضع مراكش كدولة مستقلة مرتبطة بفرنسا برباط دائم من التعاون المتبادل L'indépendance dans L'interdépendance وذلك دون تدخل من طرف ثالث .

٤ - النص على إقامة ملكية دستورية ، طبقا لرغبة الملك .

عاد محمد الخامس اذن الى مراكش في ظروف افضل بكثير من تلك التي تركها فيها . وشرع في تغيير أنظمة البلاد الداخلية ، على نحو ما سنرى . غير أن تصريح لاسل سان كلو . الذي ربما كان يعتبر ثورة في الأربعينات . رفضه الوطنيون في نشوة انتصارهم ولم يرضوا عن اسقاط الحماية بدلا . وعلى ذلك لم يتوقف جيش التحرير عن أعماله بعودة السلطان كما توقع الفرنسيون .

وهنا يجدر التساؤل : هل كان الملك بعد عودته الى العرش يساير جيش التحرير في أهدافه ؟ أم انه كان يكتفي باتفاقية لاسل سان كلو كمرحلة انتقالية على الأقل ؟ وسواء اصح هذا الاحتمال أم ذاك ، فإن جيش التحرير أعلن عن استمراره في النضال مع الولاء للملك . وبذكرنا هذا بخطة حزب الاستقلال منذ سنة ١٩٤٤ أتى اجتذبت القصر دائما من جانبها الى الحركة الوطنية ومبادئها .

ولهذه الخطة فضل اظهار البلاد صفا واحدا امام المستعمرين . وظهرت نتيجة ذلك سرعة وحاسمة . ففي ٢ مارس ١٩٥٦ ، أعلنت الحكومة الفرنسية ان نظام الحماية في مراكش اصبح غير متناسب مع الظروف الجديدة . وهكذا قطعت مراكش المراحل بسرعة نحو الاستقلال السياسي على الأقل .





## القسم الرابع

### السرب المعاصر



## الفصل الثامن عشر

### الثورة الجزائرية

المرحلة الأولى ١٩٥٤ - ١٩٥٨

- ١ -

عندما نشبت الثورة في اليوم الأول من نوفمبر سنة ١٩٥٤ لم تكن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية قد تغيرت عما كانت عليه في نهاية الحرب العالمية الثانية ، بل على العكس ازدادت سوءا في بعض النواحي : فقدر عدد الجزائريين حينذاك بشمالية ملايين وسبعمئة ألف نسمة ، والأوربيين يزيدون قليلا عن المليون مع ملاحظة أن الاحصاءات كانت تميل الى المبالغة في زيادة عدد الأوربيين وذلك لتؤكد الصيغة الفرنسية للجزائر ، فكانت تدخل في الاحصاء اليهود المتجنسين ، وكذلك الموظفين ورجال الجيش ، لذا يعتقد الكتاب الجزائريون أن المستوطنين الأوربيين لم يزيدوا في ذلك الوقت عن ستمائة ألف . والذي يعنينا من ذلك هو احتفاظ الأوربيين بمركزهم كأقلية ممتازة . فمن الناحية السياسية كان لهم ٥٠٪ من المقاعد في مختلف الهيئات النيابية . ومن الناحية الاجتماعية كانت أحوال الجزائريين تسير من سوء الى أسوأ نتيجة تزايد السكان مع ضيق مجالات العمل .

وقد فكر بعض الفرنسيين في حل هذه المشكلة بزيادة الاستثمارات الصناعية في الجزائر ، غير أن النظام الاستعماري الرأسمالي كان يحرم الجزائريين من الاستفادة من هذه الاستثمارات : فلا يحصلون الا على فئات الأجور الزهيدة . بينما تذهب جل الأرباح الى جيوب المستثمرين الفرنسيين .

وكانت المشكلة تزداد تعقيدا ، لان نسبة المواليد بين الجزائريين تزيد على مثلثها عند الأوربيين فقدرت بنحو ٤٤ في الألف ، مقابل ١٩ في الألف ، وترتب على ذلك انتشار البطالة . وحسب الاحصاءات الفرنسية كان عدد العاطلين يتراوح ما بين ٩٠٠ ألف الى مليون ونصف .

واذا كانت هجرة الأوربيين قد توقفت - بل لوحظ هبوط عدد المستوطنين الزراعيين منذ سنة ١٩٥٠ ، فان هذا لم يمنع من أن يبقى

ثلث الأراضي الزراعية ، وهي اخصبها ملكا للأوربيين ، وقدر عدد هؤلاء الملاك سنة ١٩٥١ ب ٢١٥٦٩ يستغلون أكثر من مليونين وثلاثة أرباع مليون هكتارا ، بينما كان يعيش ٣٠٠.٠٠٠ جزائري على استغلال أربعة ملايين من الهكتارات (١) . هذا مع ملاحظة أن لفئة المستوطنين موارد أخرى ، فهم يحتكرون التجارة والصناعة . ثم يحتلون جميع وظائف الادارة الهامة (٢) .

وتدل الإحصاءات في مختلف الميادين على وجود التفرقة الاجتماعية ، ففي التعليم مثلا ، كان عدد الأطفال الجزائريين سنة ١٩٥٧ في المدارس نحو ٢١٧ ألفا وهو يوازي  $\frac{1}{10}$  عدد الأطفال الذين في سن التعليم . ولا يتمكن أكثر من ١٠٪ من هؤلاء من الوصول الى المرحلة الثانوية ، وفي الوظائف الادارية بالجزائر ، لم يترك لأهل البلاد سوى أربعة آلاف وظيفة من ٢٦ ألفا ، منها ثمان وظائف كبرى فقط .

ولم نذكر هذه الإحصاءات لنستنتج - كما كان الفرنسيون يحبون أن يفعلوا في ذلك الوقت - أن ثورة الجزائر انما قامت لأسباب اجتماعية ، فان غرضهم من هذا التفسير هو الرغبة في اثبات عدم وجود دافع قومي وراء الثورة ، وبالتالي فان التغلب على المشكلة الاجتماعية من شأنه أن يزيل أسباب الاضطرابات . ولا داعي لفتح باب المناقشة في موضوع الاستقلال ، وسنرى كيف أن المشروعات الأولى التي أرادت فرنسا أن تواجه بها الثورة كانت تنبني على هذه النظرية . وظل مبدأ حق السيادة في الجزائر هو العقيدة الرسمية في الدولة ، حتى صدور مشروع ديجول لسنة ١٩٥٩ . ولا تنفي أهمية العامل الاقتصادي في الثورة ، بل أن تحول الجزائريين في مجموعهم الى شعب كادح ، سهل عليهم مهمة العمل الثوري ، فلا توجد لديهم ممتلكات يخشون عليها من التدمير . ولكن الخطأ هو انكاد العامل القومي ، بناء على هذا الاعتقاد الخاطئ ، تركزت الدعاية الفرنسية المضادة للثورة ، في اصدار الوعود الخاصة بتحسين أحوال السكان المعيشية ، كما حاولت تلك الدعاية أن تشوه عمل الثوار بأنه يهدف الى مشاركة الفلاح البائس في كسرة الخبز .

---

(١) يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند ذكر هذه الأرقام الخاصة بالأراضي الزراعية أن الزراعة في الجزائر ليست كثيفة ويجب الا تقارن بالأرض بمصر من حيث القدرة على الإنتاج - لذا فان تملك خمسة هكتارات لا يكفي لاعاشة أسرة واحدة .

(٢) Barbour p. 241 So

ذلك هو الاطار الخاص الذي ولدت فيه الثورة الجزائرية . والى جانب هذه الاسباب الداخلية توجد ظروف خارجية عامة ساعدت على بعث الحركة الثورية ومن اهمها تحول كل من تونس والمغرب الى اسلوب الكفاح المسلح سنة ١٩٥٤ . ويشير اول بيان للثورة الى تخلف الجزائر فى هذا المضمار عن جارتها .

ويقول الجزائريون انه كان من المأمول تسويق الحركات الثورية فى الاقطار الثلاثة ، ولكن الحزب الدستوري الجديد فى تونس فوت هذه الفرصة حينما قبل انتهاء القتال فى نفس الوقت الذى قامت فيه الثورة الجزائرية ، وذلك على اساس قبول مشروع فرنسى بالاستقلال الذاتى .

كذلك كان لاحداث الهند الصينية تأثير بعيد المدى فى توجيه الحركة الثورية الجزائرية . وقد تأثرت بها من جهتين :

اولا : ان الهند الصينية ضربت اول مثل لمستعمرة فرنسية تظهر باستقلالها نتيجة للكفاح المسلح . ومن المعروف انه تم فى اعقاب موقعة ديان - بيان فو ، تسوية جنيف فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٤ وبمقتضاها اعترفت فرنسا بالاستقلال التام لاقطار الهند الصينية الثلاثة ( فيتنام - لاوس - كمبوديا ) .

ثانيا : ان كثيرا من الجزائريين ذهبوا الى القتال فى الهند الصينية كجنود مرتزقة فى الجيش الفرنسى (١) ، يدفعهم الى ذلك اليأس المخيم على بلادهم ، وكانت هذه الحرب فرصة طيبة لتدريب طبقة من الشبان الجزائريين على حرب المعصابات . ويقال ان حكومة فيتنام الشيوعية عمدت الى تدريب الاسرى الجزائريين فازدادوا خبرة بأساليب حرب المعصابات ، وقد عاد هؤلاء وهؤلاء الى بلادهم بعد وقوع الصلح فى الهند الصينية وانخرط كثير منهم فى جيش التحرير .

واذا كان الجزائريون قد استفادوا من تجربة الهند الصينية فان قادتهم لم يكونوا غافلين عن الفرق الشاسع بين احوال بلادهم التى تجعل النضال فيها اشد صعوبة منه فى الهند الصينية ، وقد قارن احدهم بين الوضعين على النحو التالى :

ان الهند الصينية تقع على بعد ١٣ ألف ٥٠٠ كم من فرنسا بينما تقع الجزائر على ثلاث ساعات بالطائرة . وتجاور الهند الصينية دولة صديقة

---

(١) قدر عدد الجزائريين فى الجيش الفرنسى حينذاك بـ ١٦٠ ألف .

قوة تمددها بالمساعدات السافرة ، وهى الصين الشعبية ، بينما لا يتوفر هذا بالنسبة للجزائر .

والآن لابد لنا ان نتناول التطورات الداخلية التى اخرجت الثورة الى حيز الوجود ، ويلاحظ ان اهم هذه التطورات تمت فى كنف حزب الشعب ، وتمخضت عن الازمات والانقسامات التى تعرض لها . ومنذ اعادة تشكيل هذا الحزب سنة ١٩٤٦ وهو يعد اكثر الاحزاب تهيئا لفكرة الكفاح المسلح .

وكان ينظر اليه على انه مناظر للحزب الدستورى الجديد فى تونس ، وحزب الاستقلال فى المغرب الأقصى . واشترك مع هذين الحزبين فى تأسيس لجنة المغرب العربى بالقاهرة . ومن المعروف ان عبد الكريم الخطايب كان يترأس هذه اللجنة ، فلا بد وان يكون ممثلو حزب الشعب فى القاهرة قد تأثروا بأراء امير الريف التى لا تؤمن بغير النضال المسلح وسيلة للتعامل مع الاستعمار الفرنسى فى المغرب العربى .

الا ان اهم خطوة حققها حزب الشعب فى السير نحو الكفاح المسلح كانت بلا شك تأسيس التنظيم السرى الذى شرع فى الاعداد للقتال .

وكانت تشكيلاته العسكرية نواة لجيش التحرير ، فقد قسم الجزائر الى خمس ولايات ، تشتمل على ٢٣ دائرة ، وكل دائرة تضم عددا من الخلايا . ولا يعرف اعضاء الخلايا بعضهم بعضا ، بل يتم الاتصال بينهم عن طريق رؤساء الخلايا فى الدائرة . وحرصا على هذه الصفة السرية حدد عدد اعضاء الخلية بثلاثة افراد . وقد نجح التنظيم السرى فى ذلك الى حد كبير ، فظلت السلطات الفرنسية تجهل وجوده حتى بعد ان بدأ التنظيم بشن الغارات الخاطفة سنة ١٩٤٩ (١) .

واذا تتبعنا تاريخ رواد الثورة الجزائرية نجد ان غالبيتهم العظمى قد بدأت حياتها العملية فى كنف هذا التنظيم مثل بن بلا وخيضر ورايح يبطاط . اما كريم بلقاسم فقد مارس حياة العصابات فى بلاد القبائل بدعوة فردية . وفى سنة ١٩٤٩ نظم الجهاز السرى اول اعماله المسلحة وكانت تهدف الى مهاجمة مكتب بريد وهران والاستيلاء على ما فيه من اموال . وعهدت بهذه العملية الى احمد بن بلا ، فتمكن من القيام بها

---

(١) من خير المصادر الفرنسية المخصصة للثورة الجزائرية كتاب  
La courriere : La guerre d'algerie

ويقع فى اربعة اجزاء ويحتوى على تفاصيل دقيقة .

على أحسن وجه . غير أن التنظيم واجه صعوبة في العام التالي حينما افتضح أمر بن بلا وقبض عليه وقدم مع بضعة وعشرين شسخصا من أعضاء التنظيم للمحاكمة ، وحكم عليهم بمدد متفاوتة من السجن ، وكانت بعض هذه الأحكام غيابية . والظاهر أن السلطات الفرنسية اعتقدت بوجود مؤامرة ، ولكنها لم تدرك بالضبط طبيعة التنظيم وتقسيماته الدقيقة . فوصف نجلين الحاكم العام هذه الأحداث بأنها أعمال صليانية . ولذلك استطاع قادة هذا التنظيم الإعداد من جديد للعمل سنة ١٩٥٤ .

وفي خلال هذه المدة كان حزب الشعب قد تعرض لهزات عنيفة ، لذلك فقد سيطرته على الجهاز السرى . والراجح أن الجهاز اقلت من رقابة الحزب منذ تأسيسه حتى أصبح الحزب مجرد واجهة تخفى هذا التنظيم . وترجع اليزة الأولى للحزب الى سنة ١٩٤٩ حينما اجتمع بعض أبناء القبائل في فرنسا واحتجوا على نزعة الحزب العنصرية وقالوا : انا جميعا مسلمون . غير أن هذه الحركة لم تؤثر كثيرا ، ولحسن حظ الجزائر لم تظهر مشكلة عنصرية بين العرب والبربر أثناء الثورة أو الإعداد لها ، بالرغم من محاولات الفرنسيين أحداث هذه الفرقة .

أما اليزة الكبرى التي أطاحت بالحزب فقد أخذت بوادرها تظهر منذ سنة ١٩٥٢ ، إذ لوحظ أن مصالى الحاج أخذ يحيط نفسه بهالة من التقديس ، ويحرص على لقب الزعامة . وكانت السلطات الفرنسية قد حددت إقامته في ذلك العام ، لكنها أذنت له بإداء فريضة الحج وقد عاد وهو أكثر حرصا على السيطرة الأبوية ويقال أن شعرات لحيته كانت تؤخذ وتوزع على أنصاره ليتبركوا بها .

وفي نفس الوقت دخلت عناصر جديدة من الطلبة والموظفين والجنود الى فروع حزب الانتصار للحريات ( الشعب ) ، فلم يعد هذا الحزب مقصورا على عمال المصانع . وقد جعل هذا التشكيل الجديد قبول زعامة مصالى الحاج الأبوية أمرا مستبعدا .

وفي أبريل ١٩٥٣ عقد قادة الحزب في الجزائر مؤتمرا في غيبة الزعيم ، وانخلدوا فيه قرارات ضد الزعامة الفردية وإن لم يذكروا فيه مصالى بالاسم . ومما جاء في هذه القرارات « أن الفرض ليس هو أن نقيم جزائر تكون أداة يتخذها فرد أو جماعة للاستحواذ على السلطة . وإنما نريد إقامة جزائر حرة يستوى فيها جميع الناس دون تمييز في الجنس أو الدين . انا نريد دولة ديمقراطية : ولا بد للرجل الثورى أن يهبط من علياء نظرياته ليخوض في الواقع اللاموس : وينفع الخطوط ويحدد

خطوات العمل » ومن الواضح أن هذه العبارة الأخيرة تشير إلى مصالى الحاج . واختار المؤتمر لجنة جديدة لقيادة الحزب أبعثت عنها شخصيتين كبيرتين عرفتا باخلاصهما التام لمصالى ، وهما أحمد ميزونة . ومولاي مرباح . وأصبحت اللجنة الجديدة تعرف باسم المراكزين . وأخذت بعض شخصيات الشباب تنشق طريقها إلى الشهرة عن طريق هذه اللجنة مثل حسين الأحول ، ويوسف بن خدة .

اجاب مصالى على هذا المؤتمر بأن طلب لنفسه سلطات مطلقة في الحزب وحل اللجنة المركزية . فلم تلتفت اللجنة إلى مطالبه . حينئذ اجتمع أنصار مصالى الموالون له في بلجيكا وقرروا اختياره رئيسا مدى الحياة ، وطرد المراكزين من الحزب . وهكذا تمت القطيعة داخل حزب الانتصار للحريات .

ولحق أن انشقاق الحزب لم يؤد إلى ظهور فرعين ، بل ثلاثة لأن أعضاء التنظيم السرى نظروا باستخفاف إلى مشاحنات السياسيين ، وقرروا أن يستقلوا بالعمل عن كلا الفرعين . وأخذ تسعة من هؤلاء يشكلون اللجنة الثورية للاتحاد والعمل وهي اللجنة التي رتبت لقيام الثورة الكبرى . وكان ثلاثة من هؤلاء التسعة يقيمون بالقاهرة وهم محمد خيضر ، وحسين آيت أحمد ، وانضم إليهما سنة ١٩٥٢ أحمد بن بللا الذى تمكن من الفرار من السجن . أما الستة الآخرون فكانوا يقيمون بالجزائر ، ويستطيعون التنقل بينها وبين فرنسا ومنها إلى سويسرا التى أضحت ملتقى بين التنظيم الداخلى وممثلى اللجنة فى القاهرة وهؤلاء الستة هم : رابح بيطاط ، وكريم بلقاسم ، ومحمد العربى بن مهدي ، ومحمد بوضياف ، ومراد ديدوش ، ومصطفى بو العيد .

ويلاحظ أن هؤلاء المؤسسين التسعة لم يكونوا من الساسة التقليديين ، ولم يحصلوا بعد على أية شهرة فى الداخل (١) أو الخارج . ومع ذلك فإن شخصية بن بللا كانت قد بدأت تلتفت الأنظار ، إذا صدقت الرواية القائلة أن زعماء حزب الانتصار طلبوا من مصالى الاحتفال بفراره من السجن سنة ١٩٥٢ ولكنه رفض .

ولد بن بللا سنة ١٩١٩ ببلدة « لا لا مغبة » على الحدود الجزائرية المغربية ، وكان أبوه تاجرا صغيرا ، وانخرط فى سلك الجيش المغربى بصفة ملازم ، وجندته فرنسا فى الحرب الثانية فاشتراك فى حملة إيطاليا

ص ٢٥٠ وما بعدها وفيه

١١) أنظر ك ب FAVROD

ترجمات وافية لهؤلاء الزعماء وغيرهم .



وحملة تحرير فرنسا بين عامي ١٩٤٣ - ١٩٤٥ وحينما التحق بالتنظيم السرى صار مسئولاً عن احدى دوائر وهران . وهو الذى قاد هجوما على مكتب بريد وهران سنة ١٩٤٩ وقد رأينا كيف تمكن من الفرار فى مارس ١٩٥٢ فرحل الى فرنسا متخفيا ، ومنها الى القاهرة وقد عرفت السلطات الفرنسية دوره الهام فى الثورة بمجرد قيامها ، لذلك دبرت مخابراتها خطة لاغتياله فى طرابلس وهو يقود قافلة محملة بالأسلحة كانت قد خرجت من مصر فى طريقها الى الجزائر سنة ١٩٥٥ ولكنه اُفْتُت باعجوبة . وظلت المخابرات تتبعه حتى غُدرت به وبعض اخوانه فى حادث الطائرة المشهور . . . . . ( أكتوبر ١٩٥٦ ) .

كانت اللجنة الثورية للاتحاد والعمل تعتقد اعتقادا راسخا بأن العمل المجدى لا بد وأن يتم فى أرض الجزائر . ولذلك تركت لقادة الولايات هناك مهمة تحديد موعد الثورة وطريقة البدء بها ، ولا يعنى هذا ضلّالة الدور الذى قام به ممثلو اللجنة فى القاهرة ، بل على العكس فإن الثورة فى سنواتها الأولى كانت أكثر اعتمادا على مؤازرة مصر نظرا لأن أعضاء اللجنة لم يكونوا معروفين فى ذلك الوقت ، فقد تردد مجلس قيادة الثورة المصرى أولا فى امدادها بحاجتها من المال والسلاح . وصرح بن بلا فيما بعد أن الفضل يرجع الى الرئيس جمال عبد الناصر فى حسم هذا التردد حينما صمم على تقديم المساعدات اللازمة تمشيا مع مبدأ تأييد الثورات التحررية فى كل مكان بصرف النظر عن احتمالات النجاح ، وكان بعض الزعماء الجزائريين أنفسهم يشكك حينذاك فى هذه الاحتمالات .

ذلك أن لجنة المراقبين بعد أن تمت القطيعة بينها وبين مصالى الحاج أخذت تتربّس سريما من اللجنة الثورية للاتحاد والعمل ، وكانت أول هيئة وطنية تقبل اللجنة ضمها إليها . ولذلك احبطت علما بموعد الثورة وعلى اثر ذلك قام حسين الأحول بزيارة القاهرة محاولا اقناع اللجنة بتأخير موعد الثورة وبشما تتم الاستعدادات ، ولكن مؤتمر المسكرين فى الجزائر كان قد قرر فى اجتماعه يوم ١٠ أكتوبر أن يكون أول نوفمبر هو الموعد المحدد لقيام الثورة . وحسب رواية أحد الشيوعيين الفرنسيين (١) كان الموعد المقرر المتفق عليه هو سنة ١٩٥٦ لولا أن ممثلى اللجنة بالقاهرة أرسلوا تعليمات سرية بإمكان تقديم الميعاد الى أول نوفمبر ١٩٥٤ .

واغرب ما فى هذه الرواية ، هى انها عزت هذا التقديم الى اتصالات سرية جرت مع ممثلى الولايات المتحدة فى القنّية ، أقسى خلالها الأمريكيون الزعماء الجزائريين ، بتقديم موعد الثورة حتى يتمكنوا

من ممارسة الضغط على فرنسا لكي توقع اتفاقيات الدفاع الأوربي التي ترددت طويلا في المصادقة عليها . وهذه الرواية تتفق مع شعور عام في فرنسا ، مؤداه أن الولايات المتحدة تميل الى تأييد الحركات الاستقلالية في شمال إفريقيا ، وهو شعور خاطيء أضعفت منه تدريجيا المساعدات الأمريكية التي لم تنقطع عن فرنسا بل زادت إبان الثورة .

## - ٢ -

### جبهة التحرير الوطني

ظلت قيادة الثورة تطلق على نفسها اسم « اللجنة الثورية للاتحاد والعمل » حتى نهاية ١٩٥٥ ثم وجدت بعد أن توالى انضمام فئات جديدة إليها أن اسم « الجبهة » أكثر ملاءمة . والذي يتبادر الى الذهن من وصف الجبهة هي أنها ائتلاف من عدة فئات سياسية ، غير أن قادة الثورة لم يفهموها على النحو الشائع في الدول البرلمانية ، والذي يعني أن الجبهة ائتلاف من عدة أحزاب ، يحتفظ كل منها بكيانه . أما جبهة التحرير الوطني الجزائري فلم تكن تقبل أعضاء الأحزاب القديمة إلا بعد أن يتحللوا من عضويتها . وهكذا صارت الجبهة تعتبر نفسها المنظمة الوطنية الوحيدة واحتفظت بتماسكها طوال عهد الثورة . والسؤال الذي يجدر طرحه في هذه المناسبة هو : هل يعد الانقسام الذي حدث أثر الاستقلال تعبيراً عن الفئات السياسية السابقة فيكون بن خدة على سبيل المثال ممثلاً للجنة المركزيين وأحمد بن بللا ممثلاً للجنة الثورية للاتحاد والعمل التي أسست الجبهة ؟ أننا لا نعتقد ذلك لأن الخصومة دبت حتى بين من بقى حياً من الأعضاء التسعة المؤسسين للجنة .

كان المركزيون كما رأينا أول من تعاون مع اللجنة الثورية حتى من قبل قيام الثورة . ولذلك احتلوا بعض المراكز القيادية بعد تكوين الجبهة . وفي عام ١٩٥٥ حل فرحات عباس وأحمد فرنسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وتركوا لأعضائه الحرة في الانضمام الى جبهة التحرير . أما زعيمها الحزب فقد تأخر انضمامهما الى الجبهة حتى إبريل ١٩٥٦ حينما غادرا فرنسا سرا ووصلا الى القاهرة .

ولم تكن ثمة مشكلة أمام جماعة العلماء لكي ينضم أعضاءها الى الجبهة ، لأن الجماعة لم تعتبر نفسها يوماً حزباً قائماً بذاته . وعلى العكس ظهرت هذه المشكلة بالنسبة للشويعيين الذين يمتازون بالتنظيم الحزبي الدقيق ، وارتباطاتهم مع الأحزاب الشيوعية في مختلف أنحاء العالم . ومع ذلك فقد انتهى الحزب الشيوعي الجزائري بالتعاون مع جبهة التحرير ،

ولفهم الظروف الدقيقة التي أدت إلى قيام هذا التعاون لا بد أن نشير إلى موقف الحزب الشيوعي الفرنسي من الثورة نظرا لاحتفاظه بصفة الوجه للحزب الشيوعي الجزائري .

لقد كان الحزب الشيوعي أسبق لأحزاب الفرنسية إلى إعلان تأييده لمبدأ تقرير المصير في الجزائر ، فصرحت بذلك صحيفة لومانيتيه في ٨ نوفمبر ١٩٥٤ غير أنها قرنت الموافقة على هذا المبدأ بعدة تحفظات . منها أن تشارك جميع العناصر المكونة للامة الجزائرية في بناء الجزائر المستقلة ، وهم يعنون بذلك أنه لا بد وأن تكون للأوربيين كلمة في إجراء المفاوضات ورسم مستقبل الجزائر . كذلك كره الشيوعيون ارتباط جبهة التحرير بالشرق العربي ، وكانوا يفضلون التعاون مع حركة قومية جزائرية تكون متائرة بمبادئ الفرنسيين التقدميين . وحينما أعلن الحزب الشيوعي الجزائري استعداده للانضمام تحت لواء الجبهة أضاف أنه يفعل ذلك حتى لا يفوته القطار عند جنى ثمرات النصر كما حدث في تونس . وعلى اثر ذلك الإعلان تعرض الحزب الشيوعي الجزائري للحل في سبتمبر ١٩٥٥ .

واستمر الحزب الشيوعي في باريس على موقف التأييد المتروك ، فهو يتنادى في المعركة الانتخابية بالسلام في الجزائر والتفاوض مع الشوار ، والاعتراف بحقيقة القومية الجزائرية ، ولكنه يفعل ذلك بدون الاشارة جماهيرية كما كان يفعل اثناء مطالبته بالسلام في الهند الصينية ثم أن الحزب وقف موقفا معاديا للثورة الجزائرية يوم أن وافق على منح حكومة موليه ١٣ مارس ١٩٥٦ سلطات استثنائية لمواجهة الحزب الجزائرية . وقد برر الشيوعيون ذلك الموقف بأنهم يريدون المحافظة على كتل اليسار ، تلك الفكرة التي رفضها الزعيم الاشتراكي نفسه ، ولكنه هو دأب الحزب الشيوعي الذي يعطى الأولوية لمشكلات فرنسا الداخلية . وهكذا قبل التضحية بمبادئه تجاه الجزائر من أجل مناورة سياسية من المؤكد اخفاقها .

لذلك كله لم تقبل جبهة التحرير انضمام الشيوعيين إليها إلا بصفة فردية وكان من بينهم بعض الأوربيين الذين انخرطوا أيضا في مسلح الجبهة ، غير أنها استمرت تفرض على هؤلاء وهؤلاء رقابة خاصة ، وكان الشيوعيون أسبق من غيرهم إلى اظهار انتقاداتهم للجبهة ، فحينما لاحت بوادر النصر من بعيد أسرعوا إلى إعلان انتقادهم لسياسة الجبهة التي تلفى وجود الأحزاب وذلك منذ يناير ١٩٦٠ .

ولم يشذ عن تأييد جبهة التحرير سوى مصالي الحاج ومن بقي

مواليا له - ورغم أنه كان ما يزال محدد الإقامة في فرنسا فقد أوعز إلى أنصاره بتكوين هيئة تنافس جبهة التحرير ، أطلق عليها « الحسركه ، الوطنية الجزائرية » وحاول أن يقلد الجبهة في تكوين جيش خاص به لمحاربة الفرنسيين وجيش التحرير في نفس الوقت - وكان طبيعيا أن يسر الفرنسيون لهذا الانقسام لولا أن حركة مصالي الحاج كانت من الضعف بحيث عجزت عن النيل من جيش التحرير ، وانتهى بها الأمر إلى قبول التعاون مع الجيش الفرنسي مؤقتا ، على أن تفاهم على مسألة الاستقلال بعد التخلص من الجبهة - وخصصت القيادة الفرنسية أحد القطاعات في ميادين القتال لابن الوئيس وهو من قواد حركة مصالي الذي منح نفسه رتبة الجنرال ، وراح يقاتل ضد جيش التحرير ، ولما رأى أتباعه حرج مركزه تركه كثيرون منهم إلى جيش التحرير ولم يحل عام ١٩٥٨ حتى كانت حركة مصالي قد اندثرت بقوة عسكرية وسياسية وهكذا ختم من كان يدعى بأبي الوطنية الجزائرية حياته بالخيانة - واستمر الزعيم المجوز حتى بعد أن فقد أنصاره يراوده الأمل في التحدث باسم الأمة الجزائرية وقبل سنة ١٩٦١ أن يلعب دور القوة الثالثة التي أراد ديجول أن يخلقها لتتف موقفا معتدلا بين فرنسا وجبهة التحرير - ولم تلبث آماله أن تبخرت حينما اضطرت الحكومة الفرنسية إلى أن تفاوض الجبهة وحدها في محادثات أفيان -

صرفت الجبهة معظم جهودها في تنظيم القتال وان لم تغفل بيان الأهداف السياسية الكبرى منذ البداية وهي الاستقلال ، وتدويل القضية الجزائرية وربط الجزائر بحركة النضال العربي - وبعد أن ثبتت أقدامها في الميدان المسمى صار من الضروري تقوية الجبهة في الميدان السياسي ، وذلك بأمرين ، إقامة تشكيلات سياسية وإدارية ولو على الورق - وبيان عقيدة سياسية واضحة تشمل المسائل الداخلية والخارجية - ولهذا الغرض انعقد مؤتمر شهير في تاريخ جبهة التحرير في وادي الصمام داخل أرض الجزائر في ٢٠ أغسطس ١٩٥٦ -

فمن ناحية التشكيلات السياسية أقام المؤتمر شبه مجلس حرب للثورة أسماه « لجنة التنسيق والتنفيذ » ويتكون من خمسة أشخاص عرفت أسمائهم فيما بعد ، وكانوا : كريم بلقاسم ، وابن يوسف بن خده ، وسعد دحطب ، وعربي بن المهدي ، ورمضان عبانة - والظاهر أن هذا الأخير كان هو المسيطر على المؤتمر ، وأنه حرص على إعطاء الغادة المسكرين الأولوية في الجبهة ، ويقال أنه استبعد أعضاء البعثة الخارجية وأن ذكرت بعض الروايات الأخرى أنهم دعوا إلى المؤتمر ، ولكنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى مكان الاجتماع ، وقرر المؤتمر أن يكون قادة الولايات مسؤولين أمام لجنة التنسيق هذه ، وهي تقوم بتعيين أعضاء المجلس الوطني -

ذلك انه من اهم مقررات مؤتمر وادي الصمام اثناء مجلس وطني من ٣٤ عضوا نصفهم بصفة اصلية والنصف الآخر بصفة احتياطية .  
والقصد من هذا المجلس هر اعطاء الجبهة صفة نيابية في وقت لم يكن من التيسر فيه اجراء اسخابات في ارض الجزائر . وقد زيد عدد النواب في العام التالي الى ٥٤ ثم الى ٧٢ قبيل الاستقلال وبينما كانت الحكومة المؤقتة تنتقل بين تونس والقاهرة كان اكثر تمعاد هذا المجلس في طرابلس . وللمجلس الراى النهائي في مسألة وقف اطلاق النار . ولا بد ان يصدر رايه في هذا الصدد بأغلبية أربعة أخماس الأصوات . ولا يجوز في هذه الحالة الامتناع عن التصويت .

ونظم المؤتمر جيش التحرير وحدد الرتب والمرتبات . فميز بين نوعين من المقاتلين : أعضاء الجيش العامل الذين يرتدون الملابس الرسمية . والمسبلون او المساعدون وهم الذين ينقلون المؤن ويقومون بأعمال الاسعاف ويقطعون الطرق على العدو .

ورأى المؤتمر أن يخلع على الجبهة صفة ادارية الى جانب صفتها العسكرية والسياسية فقرر انشاء دوائر للفصل في القضايا . ومن الطبيعي ان يكون الانجلاء الى هذه المحاكم اختياريا ، ومع ذلك فقد انصرف الوطنيون عن قضاة المصالحات الفرنسيين حتى أصبح هؤلاء ( يمانون من البطالة ) واقامت وحدات لجمع الضرائب . وكانت تحصل من الأوربيين عن طريق استخدام القوة والتهديد .

وقد أفادت هذه التنظيمات في ايجاد قاعدة شعبية للجبهة ، لذلك توسعت حتى من قبل مؤتمر الصمام في اثبات وجودها بمختلف الهيئات : ففي فبراير ١٩٥٦ أقامت الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي انتزع كثيرا من الجزائريين من النقابات الفرنسية .

وأصبحت هذه النقابة تضم ١١٠ آلاف من العمال بعد مدة قصيرة ، وقبلت سنة ١٩٥٧ في الاتحاد العالمي للنقابات الحرة ( وهو الاتحاد الذي تنتمى اليه النقابات الأمريكية ) وكان مصالى الحاج قد سبق الى تأسيس نقابة عمالية جزائرية أخرى ولكن نشاطها لم يمتد الاراضي الفرنسية .

كذلك كونت الجبهة اتحاد الطلاب الجزائريين ، ودعتهن الى مقاطعة الامتحانات في الكليات الفرنسية في دورة مايو ١٩٥٦ . ولفتت استجابة واسعة النطاق ، ولعل القصد من هذا الامر هو اجتذاب الطلاب الى العمل مع جيش التحرير وتقوية صفوفه بعناصر مثقفة . وأخيرا أقامت الجبهة اتحادا يضم التجار وصغار رجال الأعمال الوطنيين الذين اشتركوا مع

العمال فى تمويل جبهة التحرير • واصدرت الجبهة مجلة عربية اسبوعية  
للتحدث باسمها وهى مجلة « المجاهد الحر » .

اما فيما يتعلق ببيان العقيدة السياسية فقد طرح المؤتمر اهداف  
منذ ذلك الوقت بعبدا وحدة التراب الجزائرى ، لقطع على الفرنسيين  
جبهة التحرير فى السياسة الداخلية والخارجية معا • واظهر تمسكه  
خط الرجعة فى سياستهم ازاء الصحراء • وبين رايه فى وضع المستوطنين  
بعد الاستقلال وكيف أنهم سيخبرون بين الجنسية الجزائرية ، او العيش  
كاجانب فى الجزائر المستقلة اذا ارادوا الاحتفاظ بجنسيتهم • واكد تمسك  
الجبهة بعبدا القيادة الجماعية واعلن ان الجزائر المستقلة ستاخذ بالنظام  
الاشتراكى •

وفى السياسة الخارجية نادى المؤتمر بتدويل القضية الجزائرية ،  
واعلن ان الجزائر المستقلة ستعمل على تحقيق الوحدة المغربية ، وسير  
على سياسة الحياد بين المعسكرين •

وبلاحظ من البرنامج كيف ان مبادئ جبهة التحرير ظلت ثابتة حتى  
نيل الجزائر للاستقلال ، بينما اخذت الحكومة الفرنسية تصدر المشروع  
تلو المشروع لمواجهة الثورة حتى انتهى بها الامر الى الرضوخ لمطالب  
الجزائريين •

ويقال ان روح رمضان عبانة تجسدت فى كثير من قرارات مؤتمر  
وادى الصمام وكان معسروفا بتاثره بالجدل الماركسى وبنظريات  
ماوتسى تونج الاشتراكية • وانه لذلك لم يرد ذكر لربط الاشتراكية  
بالاسلام ، كما قدمت فكرة الوحدة المغربية على فكرة الوحدة العربية  
الشاملة • ولو صح ذلك لقربنا من الروايات القائلة ان رمضان عبانة كان  
يمثل الجانب الاكثر تطرفا فى جبهة التحرير ، وان الانقسام صار خطيرا  
فى السنوات التالية حينما اعيد تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ ، وضم  
الى اعضائها عناصر معتدلة مثل فرحات عباس • وعلى كل فقد انتهت حياة  
رمضان عبانة فى اوائل سنة ١٩٥٨ فى ظروف غامضة • ومن الشائع  
انه كان ضحية الخلافات التى ظهرت بين صفوف جيش التحرير فى بعض  
الاقوات ، تلك الخلافات التى لم تمنع من تماسك الجيش فى معركة  
التحرير • وتذكر بهذه المناسبة صور غريبة عن الثورة الجزائرية ، وكيف  
انه كان يحدث احيانا ان يقف الجزائريون صفا واحدا لمقاتلة الفرنسيين ،  
حتى اذا انتهت المعركة اخذوا يعفون حساباتهم فيما بينهم • وربما اقتضت  
ظروف الحروب العصبية تصفية المعارضة أولا ناول ضمانا لسلامة الجيش •

وأما بخصوص الزعم القائل باختفاء الروح الإسلامية من الجبهة .  
فهناك شواهد تدل على عدم صحته : من ذلك مثلا اختيار كلية «مجاهد»  
لوصف الجندي في جيش التحرير . كما أن بعض أفراد جماعة العلماء  
احتلوا مناصب قيادية في الجبهة . وأخيرا فإن المادة الرابعة من دستور  
الجزائر تنص على أن الإسلام هو دين الدولة .

أعيد تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ في سنة ١٩٥٧ ولم ذلك في  
مؤتمر انعقد بالقاهرة ، وتقرر فيه زيادة أعضاء اللجنة إلى تسعة .  
والجلس الوطني إلى ٥٤ وأصبحت اللجنة تضم ثلاثة قواد عسكريين  
بالإضافة إلى ثلاثة من الأعضاء الخمسة السابقين ، كان من بينهم رمضان  
عباس . كما ضم إليها ثلاثة من أعضاء البعثة الخارجية من بينهم فرحات  
عباس . والدكتور أمين دباغين . وبعد التشكيل الجديد نواة لما ستكون  
عليه الحكومة المؤقتة في العام التالي . فقد وزعت الاختصاصات المختلفة  
على أعضاء اللجنة دون أن يحملوا لقب وزير .

وتدخل جبهة التحرير في مرحلة جديدة عند ما تقرر في مؤتمر  
طنجة في أبريل ١٩٥٨ بالاتفاق مع تونس والمملكة المغربية تأسيس حكومة  
مؤقتة للجمهورية الجزائرية حينما تسمح الظروف . وقبل أن يجسرى  
ديجول الاستفتاء على دستور الجزائر بيضعة أيام أعلن عن تكوين الحكومة  
المؤقتة التي رمت القادة العسكريين بجانب الزعماء السياسيين ( ١٩  
سبتمبر ١٩٥٨ ) ويبدو أن اختيار فرحات عباس لرئاستها كان يرمي إلى  
تمهيد الجو للتفاوض مع فرنسا ، ولكن أصبح وجوده غير ذي موضوع  
بعد أن تعثرت المفاوضات مدة طويلة .

### - ٣ -

#### تصاعد الثورة

مستناول باختصار الأحداث العسكرية للثورة ، مركزين اهتمامنا على  
اللازمات السياسية التي أحاطت بها ، وخاصة المواقف المختلفة التي  
اتخذتها فرنسا . ولذا جعلنا سنة ١٩٥٨ حدا فاصلا بين مرحلتين :  
باعتبار أن هذا العام شهد الانقلاب التاريخي الذي أطاح بالجمهورية

---

(١) درس مؤلفان أمريكيان تشكيلات جبهة التحرير وقرارات وادى  
الصمام معتمدين على اتصالات شخصية مع أعضاء الجبهة وهذا الصفي  
كلارك CLARK والمؤلفة جيسى GILESSPI - انظر تب المرجع  
( م - ٢٦ المغرب العربي )

الرابعة تحت تأثير ثورة الجزائر ، ومهد السبيل امام حكومة ديجول  
التي تبلورت سياستها في اتجاه جديد .

في ليلة أول نوفمبر نسق جيش التحرير حوالي ثلاثين هجوما في  
مختلف أنحاء الجزائر على المسكرات الفرنسية ومراكز الشرطة . فدل  
ذلك على أن الأمر ليس حادثا فرديا . وقدرت المصادر الوطنية عدد  
المشاركين في هذا الهجوم من الفين الى ثلاثة آلاف مقاتل ، مستخدمين  
لأسلحة الخفيفة .

وكان هدف الثورة من اختيار المناطق المتاعدة هو تشتيت جهود  
الفرنسيين في مواجهتهم . غير أن الظروف الصعبة التي اعترضت طريق  
النوار في بداية الأمر اقتضت حصر النشاط أولا في منطقة القبائل الواقعة  
شمال قسنطينة وجبال الأوراس المنيع في الجنوب الشرقي . وهاتان  
المنطقتان كانتا دائما مهد الثورات . وفي صيف سنة ١٩٥٥ عاد النوار  
فوسعوا دائرة أعمالهم من جديد فشملت ولاية وهران للمرة الأولى في  
سبتمبر ، ثم امتدت أعمالهم الى الصحراء سنة ١٩٥٧ وأصبحت الولاية  
السادسة . وفي العام التالي نقلوا نشاطهم الى أرض فرنسا ذاتها .

ذلك أن جيش التحرير كان قد قسم الجزائر الى ست مناطق  
رئيسية يطلق عليها اسم الولايات . كما قسم الولاية الى نواحي ، والناحية  
الى دوائر . وكان للناحية أهمية خاصة لانها تعتبر في نفس الوقت وحدة  
إدارية . وعينت الثورة لكل ولاية قائدا عسكريا ومديرا مدنيا . وكان  
مصطفى بو العيد يجمع بين السلطتين العسكرية والمدنية في جبال الأوراس .  
ويبدو أنه كان مقدرا لهذا الرجل أن يلعب دورا كبيرا في الثورة التي  
اتخذت من ولايته قاعدة رئيسية لها ، لولا أنه كان من أوائل القادة الذين  
استشهدوا في السنوات الأولى .

وظلت السلطات الفرنسية زمنا تحاول اخفاء الحقيقة فزعت أن  
الثورة إنما هي فعل عصابات من قطاع الطرق ، لا هدف لها سوى السلب  
والنهب . نل تجد هذه الدعاوى أية استجابة لدى الوطنيين ، بدليل أن  
الأهالي في جبال الأوراس رفضوا أن يلعبوا لانتذار القوات الجوية باخلاء  
المنطقة تمهيدا لضربها من الجو .

ولم تلبث الثورة أن أثبتت قوتها وسطوتها بالأعمال التي قامت بها  
في يوم ٢٠ أغسطس ١٩٥٥ . ويشل اختيار اليوم الذي يوافق الذكرى  
الثانية لخلع محمد الخامس على رغبة النوار في ربط نزال الجزائر  
بالحركة الوطنية في الشمال الأفريقي . ويركزوا هجوميهم في ذلك اليوم



على العرى المنزلة في منطقة القبائل - وخاصة مدينة صيكة «قريبيل»  
وقدر عدد القتلى من الأوربيين بواحد وسبعين شخصا ولكن سرعان  
ما نظم المستوطنون أنفسهم على هيئة حرس غير نظامي وفتكوا بالأهالي  
الجزل - فأعادوا إلى الأقداح ذكرى مذبحه قسنطينة سنة ١٩٤٥ وقدر  
ضحايا ذلك اليوم بألف ومائتي نفس (١) .

وكان للثوار من وراء توسيع أعمالهم عدة أهداف ، منها لفت نظر  
العالم قبل انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وخاصة أن الكلمة  
الآسيوية الأفريقية قررت لأول مرة عرض قضية الجزائر على هذه المنظمة  
الدولية . وربما تطلع السوار إلى احتلال جزء من الأراضي الجزائرية  
احتلالا ثابتا في ذلك الاقليم الذي تنتشر فيه الجبال والوهاد ، وفي هذه  
الحالة ربما يمكن تأسيس حكومة مؤقتة تسارع بتحويل القضية الجزائرية ،  
كذلك أراد الثوار اجتذاب أنصار جدد - سواء بتخويف المترددين أو  
باستشارة قطاع من الرأي العام الفرنسي ذي الميول الإنسانية وذلك بإظهار  
وحشية المقيم . ومما يذكر بهذه المناسبة أن شائعات واجتاحت باحتمال نزول  
المصريين من البحر . وبالطبع كان القادة يطمون استحالة هذا الأمر ،  
ولكن رواج هذه الشائعات في حد ذاته دليل على ما كان يلقاه الجزائريون  
من آمال على المساعدات المصرية . وقد أشرنا من قبل إلى أهمية هذه  
المساعدات في السنوات الأولى من الثورة - وكيف أنها كانت تنقل عبر  
طرابلس فجنوب الجزائر . والراجع أن منطقة الريف استخلفت أيضا  
في نهاية سنة ١٩٥٥ لبعث الثورة في وهران ، نظرا لتفاضي السلطات  
الإسبانية . وبعد استقلال تونس افتتح باب جديد سهل نقل المساعدات  
من مصر ، حتى اضطرت فرنسا إلى إنشاء خط مكهرب على طول الحدود  
التونسية الجزائرية . فعادت إلى ولاية الصحراء أهميتها من جديد . بل  
زادت أهميتها في هذا العام بالذات نظرا لبدء استقلال آبار النفط فيها ،  
ودخلت أعمال جيش التحرير إليها كما رأينا سنة ١٩٥٧ .

ونظرا لاتساع عمليات النقل بين مصر والجزائر كان لا بد من عقد  
اتفاقية خاصة مع حكومة تونس تضع طرق المواصلات التي تمر بها تحت  
رقابة جيش التحرير .

حققت أحداث يوم ٢٠ أغسطس كثيرا من أهدافها - ومع أن الجمعية  
العامة رفضت مناقشة القضية الجزائرية في دورة سنة ١٩٥٥ إلا أن هذا  
الرفض تم بأغلبية صوت واحد - كذلك ازداد أنصار جبهة التحرير ازديادا  
ملحوظا وحتى هؤلاء الذين لم ينضموا إليها اضطروا إلى تغيير موقفهم .

ففى سبتمبر ١٩٥٥ نادى ابن جلول ولو متأخرا بضرورة الاعتراف بحقيقة  
القومية الجزائرية ، لكنه اضاف أنه على فرنسا ان تتفاوض معه ومع  
اقرانه من أعضاء الجالس النابية ، لأنهم هم الممثلون الشرعيون  
للجزائريين . واستنكر أعمال القمع ، وتضامن معه فى دعوة هذه خمسة  
وعشرون من الأعضاء الجزائريين الستين فى المجلس الجزائري ، مما اضطر  
الحاكم العام الى تعطيل انعقاد المجلس الى اجل غير مسمى . وهكذا بدأ  
انهيار أنظمة الدولة الفرنسية بالجزائر إنهيارا متتابعا خدّم فى النهاية  
اهداف الثورة .

وكان المظهر لثانى لهذا الانهيار هو اخراج ( المديرية الجزائرية )  
مؤقتا من اجراء الانتخابات البرلمانية أول عام ١٩٥٦ لعجز السلطات عن  
تأمينها هناك .

- ٤ -

### رد الفعل الفرنسى

يلاحظ ان الحكومات التوالية بنت خطتها على الجرع بين نوعين من  
الاجراءات : تلك التى اتخذت على الصعيد المسكرى . أما النوع الثانى  
فيتمثل فى الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أن تكون  
فى اطار السيادة الفرنسية .

ويتعلق بالنوع الأول تلك السلطات الاستثنائية التى منحت للحاكم  
العام : فوافقت الجمعية بناء على اقتراح الحكومة على اعلان حالة  
الطوارئ فى الجزائر شريطة أن تحدد المراسيم المناطق التى يطبق فيها  
القانون . وبقتضى هذا القانون منحت السلطة الادارية صلاحيات واسعة  
لتحديد اقامة الافراد وفرض رقابة على تنقلاتهم ، وإبعادهم عن الجزائر  
دون محاكمة ، وكذلك منع الاجتماعات ومراقبة المحال العامة ، ومن أهم  
الاجراءات الاستثنائية انشاء محاكم عسكرية تحل محل المحاكم البنيانية ،  
ولا يجوز للذين يحاكمون أمامها الطعن على أحكامها .

وقد حددت مدة سريان هذا القانون بستة اشهر ، ظنا بأن الثورة  
الجزائرية لن تعيش ولكنها عاشت طويلا ، واضطر الفرنسيون الى تجديد  
العمل بهذا القانون ، والى اصدار قوانين أخرى أشد تصفا . وما  
يستحق الملاحظة أنه عند مناقشة تجديد قانون الطوارئ صرح أحد  
النواب الشيوعيين فى الجمعية الوطنية بأن الحاكم العسكرية أصدرت  
سنة أحكام بالاعدام . واثنين بالأشغال الشاقة المؤبدة . وثلاثة أحكام

بالاشغال الشاقة لمدة عشرين عاما . وذلك عقابا على حادث ابقاء قنبلة لم تصب احدا (1) .

اخذ الحاكم العام يوسع دائرة المناطق التى يطبق فيها قانون الطوارئ حتى شمل الجزائر بأسرها . ولما لم يؤثر هذا القانون فى اشتداد الثورة المرد : رأت حكومة موليه عند توليها الحكم ان تدعمه بقانون استثنائى آخر يعطى للوزير القيم فى الجزائر سلطات جديدة ، منها حل الجمعيات وتمطيل الصحف ، ومصادرة الاملاك بقرار ادارى . وقد وافقت الجمعية الوطنية على هذا القانون فى مارس ١٩٥٦ . على ان يكون سريانه مرتبطا ببقاء الحكومة ، فيجب تجديده عند سقوطها .

لذلك عند تولي بورجيس مونورى رئاسة الحكومة خلفا لجى موليه فى يونيه ١٩٥٧ جدد العمل بالقانون . وعلاوة على هذا طالب بان يمتد تطبيقه على الاشخاص المولودين فى الجزائر والمقيمين بالأراضي الفرنسية . وقد شعر بعض الفرنسيين بان مد هذه السلطات الى فرنسا يوشك ان يهدد مبادئ الحرية الفردية هناك . ومع ذلك فقد وافقت للجمعية الوطنية على اقتراح الحكومة .

ومن افقظ وسائل القمع التى اشتهرت بها الحرب الجزائرية إقامة المستعسكرات لتجميع اهالى منطقة معينة تحت رقابة السلطة المباشرة ، للحيلولة دون اتصال جيش التحرير بهم . وقدر عدد الذين وضعوا فى المستعسكرات بليون وسبعمائة ألف نسمة ، مما كان له اسوأ الاثر على الانتاج الزراعى فى البلاد .

ومن الناحية العسكرية البتحة توالى ارسال التعزيزات حتى قررت حكومة موليه سنة ١٩٥٦ دعوة الاحتياطى . ووصل عدد القوات الفرنسية فى الجزائر الى نحو نصف مليون جندى . وتعرضت الثورة الجزائرية لكثير من الازمات من جراء ذلك ، وكان اخرها سنة ١٩٥٧ حينما ارسلت فرقة المظلات الى العاصمة فجدت فى تنيخ مراكز الثورة فيها . ومن المشهور ان الجزائر بلك المليون شهيد واذا تتبعنا البلاغات الرسمية الفرنسية نجد انها كانت تعلن اسبوعيا عسدد ضحاياها من الجزائريين ، ويتراوح المتوسط بين ٥٠٠ ، ٦٠٠ نفس وقد قطع فى أحد اسابيع يناير ١٩٦٠ عند تنفيذ عملية شال ثلاثة آلاف .

فاذا كانت الثورة قد امتدت ثمانية وثلاثين شهرا ، فان التقدير

التقريبى لمجموع الخسائر الجزائرية فى الادواح يبلغ ربع مليون • ولا يدخل فى هذا الاحصاء المدينون الذين قتلوا فى حوادث الاغتيالات الفردية سواء اكانوا بفعل العمليات الجوية او المسح او بفعل جيش التحرير اثناء تسببه للخونة • ويستحيل الوصول الى تقدير حقيقى بل ولا تقريبى لهذه الخسائر •

وتبلغ خسائر الفرنسيين ١٦/١ فى المتوسط ، وعليه تكون النسبة اقل منها فى الهند الصينية •



واما فيما يتعلق بالنوع الثانى من الاجراءات فقد افتتح جاك سوستيل سياسة الإصلاحات الاجتماعية ونادى بمبدأ الالتحاق Integration وهو غير الامماج ، لانه يعنى تطوير الانظمة السياسية بحيث تصبح مطابقة لفرنسا ، مع الاعتراف بوجود شخصية جزائرية متميزة ثقافيا واجتماعيا • وتحتوى (١) خطته على توسيع ملكيات « المسلمين » وذلك بتقديم المساعدات المالية لهم لشراء الاراضى التى لم تستغل بعد • وفى هذه الحالة يمكن للدولة أن تصادرها من ايدى المستوطنين • وتقسيم المحصول بين المالك والمستأجر ( وهو جزائرى فى الغالب ) على أساس المناصفة ، بدلا من خمس المحصول • والقاء المجالس البلدية المختلطة وتحويلها الى مجالس كاملة السلطة تنتخب بالاقتراع العام •

وشرع سوستيل فى إقامة ادارة متخصصة فى الشؤون الوطنية • وكان يريد اعطاء العسكريين نصيبا اوفى فى هذه الادارة مذكرا بعهد ييجو حينما انشأ المكاتب العربية • مع ملاحظة اختلاف الزمن • فقد نجحت هذه المكاتب حينما كانت تواجه قبائل مفككة • اما الآن فانها تواجه ثورة وطنية عامة • وكذلك اقام الحاكم العام قسما خاصا فى جامعة الجزائر لتدريب ( المسلمين ) على الشؤون الادارية تمهيدا لمنحهم نسبة اكبر من الوظائف •



---

(١) كان جاك سوستيل من النواب الديجوليين فى الجمعية الوطنية ، اختاره مندوبى فرنسا حاكما عاما للجزائر بعد قيام الثورة ثم اقاله موليه باعتبار انه يمثل اليمين • وقد تحول سوستيل الى خصم الاء لديجول حينما اخذ بسياسة تقرير المصير • وقد وضع سوستيل كتابين عن مهنته فى الجزائر •

اتبع الحزب الاشتراكي بعد ان تولى الحكم فى يناير ١٩٥٦ نفس السياسة السابقة بالرغم من انه اعلن اثناء الحملة الانتخابية ان هدفه هو تحقيق السلام فى الجزائر . وحاول جى موليه ان يحدد موقفه من موضوع القومية الجزائرية . وهل هناك مبرر حقيقى للاستقلال . فخرج بمبادئ غامضة غير مترابطة لخصا فى العبارة الآتية : ان الجزائر ليست اقليما فرنسيا ، لان غالبية السكان تنصف بميزات اجتماعية وثقافية مغايرة للفرنسيين . وليست الجزائر فى نفس الوقت بلدا عربيا لانه يسكنها عدد من البربر . وليست هى دولة اسلامية لاستيطان عدد كبير من الاوربيين لها . وانما اقول ان للجزائر شخصية خاصة تربطها بفرنسا روابط لا تنفص عراها فى جميع الميادين .

واعبر موليه ان قراره بالغاء الدوائر الانتخابية المنفصلة وتقرير نظام الدائرة الواحدة لجميع السكان هو ثورة سياسية تتيح للجزائريين مساهمة فعالة فى ادارة البلاد . وفى رايه ان اجراء هذه الانتخابات هو الوسيلة الوحيدة لاجاد المفاوض الجزائرى الشرعى الذى سيكون اصدق تمثيلا للشعب من جهة التحرير ! ! ولن يكون من حق هذا المفاوض على كل حال مناقشة مسألة السيادة الفرنسية . ووعد رئيس الحكومة بان الانتخابات ستجرى بمجرد وقف القتال . ودعا جيش التحرير الى تسليم سلاحه وليثق بان الحكومة الفرنسية لن تنتقم من القتالين .

وبما ان مثل هذه العروض لم تكن لتؤثر فى مجرى الثورة ، فقد رأى الحزب الاشتراكي انه من الضرورى فعل شيء يظهر للرأى العام الفرنسى الذى ابدى ميلا الى اليسار فى الانتخابات ، ان الحزب لا يسير بنفس درجة التشدد التى تتبعها الاحزاب اليمينية ازاء المشكلة الجزائرية . وعليه اتخذ مؤتمر الحزب توصية بإمكان اجراء محادثات لجس نبض جبهة التحرير ، غير ان الحكومة اعتبرت ان مثل هذه المفاوضات تورط لها اذ قد يتضمن ذلك اعترافا بالجبهة . وسرى كيف ان هذه المشكلة وقفت مدة طويلة عتبة فى سبيل التفاوض .

هكذا اكتفت حكومة موليه بارسال مبعوثين غير رسميين تقابلوا مع بعض اعضاء الجبهة فى يوجوسلافيا فى صيف ١٩٥٦ الى ان توسط محمد الخامس وقبلت الحكومة الفرنسية على مفض الاجتماع بمبنى الجبهة فى مؤتمر بتونس يحضره مندوبون عن اقطار المغرب العربى الثلاثة .

لماذا افسدت فرنسا المؤتمر بالسطو على الطائرة التى كانت تقل الوفد الجزائرى برئاسة بن بللا ؟

لقد ذكرت الحكومة الفرنسية اذ ذاك ان هذا الحادث كان من فعل المخابرات الفرنسية في الجزائر ، وانها لا تستطيع بعد سقوط ( زعماء العصاة ) في يدها أن تطلق سراحهم ومهما يكن من تفاهة هذا التبرير فقد أصبح من المؤكد بعد ذلك ان للحادث علاقة بمؤامرة العدوان الثلاثي على مصر .

وقد كان من الممكن ان يؤثر تأثيرا سيئا على مجرى الثورة لو حقق العدوان الثلاثي اهدافه . فان فشل العدوان احتفظ للثورة بهيبتها ، بينما بدت فرنسا مدزولة في الأمم المتحدة لانها انتهكت القانون الدولي مرتين ( ١ ) .

ان الحزب الاشتراكي حينما نشط في تدبير العدوان عمل على توثيق الروابط بين مصر والثورة الجزائرية ، وعلى عكس ما كان يرجوه الفرنسيون اكد هذا الحادث الصفة الدولية للقضية الجزائرية . كذلك اظهرت أحداث أكتوبر ١٩٥٦ أن الحزب الاشتراكي انتهى باتباع سياسة جزائرية لا تقل رجمية عن أشد أحزاب اليمين تطرفا ، وأصبح موقف الحزب شاذا بين نظائره في أوروبا الغربية . فمن المعروف أن الحزب الاشتراكي الفرنسي ينتمي الى الدولية الثانية ، وهي نفس الهيئة الاشتراكية التي ينتمي اليها حزب العمال البريطاني . وقد استكثرت جميع الأحزاب المنتمة الى تلك المجموعة العدوان الثلاثي .

أصبح الحزب الاشتراكي بعد هذه الأحداث في موقف حرج . فقد جاء الى الحكم نتيجة ميل الرأي العام الفرنسي الى اليسار . ووقع على عائق الحكومة التالية التي ساهم فيها الاشتراكيون أيضا ان تخرج المشروع الذي وضعه موليه للجزائر في صورته النهائية وقد عرف هذا المشروع باسم القانون لاطاري Les lois cadre . وعندما تقدم مونوري بهذا القانون الى الجمعية الوطنية رفضه اليمينيون لأنهم راوا فيه تقرير حقوق أكثر مما ينبغي للجزائريين . كما رفضه الشيوعيون لأنهم راوا فيه قانونا رجعيا . ولكن الجمعية التي أسقطت حكومة مونوري بسبب رفضها لهذا القانون ، عادت فوافقت عليه في ٣١ يناير ١٩٥٨ بأغلبية ٢٩٦ صوتا ضد ٢٥٤ . وهذا يدلنا على أن موافقتها لم تكن صادرة عن اقتناع ، بل كانت لتلافي أزمة وزارية جديدة يصعب الخروج منها .

لم يخرج القانون الاطاري قط الى حيز التنفيذ ، لأن الجمهورية

(١) بحث هذه النقاط محمد البيجاوي في كتاب وضعه عن الثورة الجزائرية والقانون الدولي . انظر ثبت المراجع .

الرابعة نفسها سمعت بعد قليل : ومن المفيد مع ذلك عرض خطوط  
الرئيسية باعتباره آخر حل قدمته الحكومة الفرنسية للجزائر قبل الأخذ  
بسياسة تقرير المصير .

تنص المادة الأولى على أن الجزائر جزء مكمل للجمهورية الفرنسية .  
وبناء عليه صارت جميع الإصلاحات الأخرى التي شملها لقانون غير ذات  
موضوع في نظر الثورة الجزائرية التي لم تكن ترضى بغير الاستقلال التام  
بديلاً . فهو لا يصل إذن إلى درجة لحل الوسط .

ويجرى الإصلاحات الأخرى على أساس المبدأ السابق . ومن بينه  
الأخذ بنظام الدوائر الموحدة . وينص القانون على إقامة جمعيات إقليمية  
ذات سلطات تشريعية في الأمور الداخلية . وفي نظر وأضح المشروع بعد  
إنشاء هذه الجمعيات خطوة هامة نحو تحقيق الحكم الذاتي المحلي . وبما  
أن تطبيق نظام الدوائر الموحدة يؤدي إلى حصول الجزائريين على أغلبية  
المقاعد في هذه الجمعيات الإقليمية ، فقد رؤى من باب الاحتياط أن يكون  
لكل إقليم مجلس أعلى هو بمثابة مجلس شيوخ توزع فيه المقاعد مناصفة  
بين الجزائريين والمستوطنين . ولذلك سمي مجلس أنطاقت . فكان فكرة  
امتياز الأقلية لأوربية لم تختف من القانون الإطاري .

ونص القانون على أن تكون لكل إقليم حكومة مسؤولة أمام الجمعية  
الإقليمية ولكن ليس للجمعية حق إسقاطها . فالوزير المقيم هو الذي يعين  
هذه الحكومات وله أن يفيلها .

ومن الواضح أن تقسيم الجزائر إلى وحدات تشريعية متعددة إنما  
يهدف إلى تفتيت السلطة المحدودة التي منحت للجزائريين . ولم يحدد  
القانون عدد هذه الوحدات بل ترك ذلك لحكومة الجمهورية .

ومما يدل على نية التفتيت أن بند انتداب القانون 'نصب على الفقرة  
الخاصة بإقامة المجلس الفدرالي الذي يمثل جميع أقاليم الجزائر ، إذ كان  
يخشى أن يتحول إلى صورة تعبر عن الكيان الجزائري . لذلك تقرر تأجيل  
إنشاء هذا المجلس إلى ما بعد سنتين من قيام المجالس الإقليمية وضيق  
اختصاصاته ما أمكن . فترك للجمعيات الإقليمية تحديد السلطات التي  
تريد أن تتنازل عنها للمجلس الفدرالي . كذلك نص على أن يرأس الوزير  
المقيم جلسات هذا المجلس . وهو الذي يدير في نفس الوقت جميع  
مصالح الجمهورية في الجزائر .

ويتألف المجلس الفدرالى مثل الجمعيات الاقلية من قسمين :

- القسم الاول تكون المقاعد فيه مناصفة بين الاوربيين والجزائريين .
- على هيئة مجلس الطوائف .

والثانى ينتخبه اعضاء المجالس الاقلية ، اى انه سيضم اقلية من الجزائريين .

لذلك منح القسم الاول من المجلس الفدرالى اختصاصات اكثر تحديدا . ومن بينها الاشراف على تنفيذ قرارات حكومة الجمهورية الخاصة بالجزائر .

اثار هذا القانون سخط الجزائريين والمستوطنين معا . اما الوطنيون الجزائريون فقد راوا فى هذا التفتيت تلميحا بالتقسيم ، بالإضافة الى انهم اصبحوا لا يلتفتون الى اى مشروع فرنسى يبنى على مبدأ السيادة ، ولا يصل القانون بالجزائر حتى الى درجة الحكم الذاتى .

اما المستوطنون فانهم لم يكونوا قد غيروا عقليتهم بعد ، وراوا ان تطبيق مبدأ الدوائر الموحدة يمس كيانهم كاقليية ممتازة ، وكان هذا القانون من بين اسباب انتفاضهم على نظام الجمهورية الرابعة .



## ٥ - الدور المصرى

تبنّت مصر قضايا الكفاح الوطنى فى شمال افريقيا وذلك من خلال مواقف اتخذتها فى اروة الأمم المتحدة أو من خلال العمل فى اطار جامعة الدول العربية أى أن الدور هنا اقتصر على الجانب الدبلوماسى أما فيما يتعلق بمساعدة الجزائر فإن المساندة المصرية تجاوزت كثيرا هذا الدور .

ومنذ وقود الطلائع الأولى التى أعدت للثورة الى القاهرة اتحت لها وسائل شراء السلاح على نطاق ضيق ومع بدء العمليات المسلحة فى نوفمبر ١٩٥٤ أخذت مصر تتوسع فى عمليات نقل السلاح بشتى الطرق حتى دخوله الى مناطق العمليات وتكلفت الميزانية المصرية جزء من النفقات كما كانت المعونات المالية من المشرق العربى تتم عن طريق مصر . ومن بين الطرق المتخذة لامداد السلاح ما اتبع طريق البر عبر ليبيا كما اشتركت البحرية المصرية فى النقل احيانا الى احدى الموانئ الليبية ومن ثم الى اقصى الجنوب حيث تتصل حدود ليبيا بالجزائر يل نقلت سفن مستاجرة لمصر السلاح فى بعض الأحيان الى موانئ صغيرة بشمال المغرب لكى تصدر الى الولايات الغربية حيث كان القادة يشكون من استئثار القيادات الثورية فى شرق البلاد بمعظم الأسلحة .

ومن المتوقع فى مثل حالات امداد السلاح أن تجرى فى تكتم شديد ولذلك كان جهاز المخابرات هو اصلح السبل لاداء المهمة وقد كلف أحد رجال المخابرات المصريين المختصين بالشئون العربية وهو فتحي الديب (١) للإشراف على التنفيذ .

سلمت فرنسا ضمنا بالدور المصرى وحاولت أن تحاصره بالترهيب تارة وبالتريغيب تارة اخرى فوعدت بزيادة الاستثمارات الفرنسية بمصر فى حالة امتناعها عن تأييد الثورة الجزائرية ثم بسحب الاستثمارات القائمة لو أن حكومة مصر أصرت على هذا التأييد ، كذلك وعدت حكومة جى مولى الفرنسية

---

(١) انظر كتابه : عبد الناصر وثورة الجزائر .

بتأييد مصر فى مناهضتها لحلف بغداد سياسيا غير أن هذه المحاولات باءت بالفشل . وحينما قامت حكومة فرنسا الاشتراكية بعملية جس نبض لقادة الثورة كانت القاهرة هى المكان المناسب لعقد اللقاء السرى وبتوسط الحكومة المصرية تم ترتيب اللقاء . وأختارت فرنسا لهذه المهمة جوزيف بيجاره أحد أعضاء الحزب الاشتراكي الحاكم والذي لم يأت ممثلا عن الحكومة حتى لايعنى ذلك أى اعتراف رسمى بجبهة التحرير الجزائرية . وفى ابريل ١٩٥٦ جرت المباحثات بين المندوب الفرنسى ومحمد خيضر عن جبهة التحرير بحضور الديب الذى كان يبلغ جمال عبد الناصر بسير المباحثات أولا بأول ، غير أن وجهات النظر بين الفريقين كانت متباعدة لدرجة أنه تبين استحالة التوصل الى حل .

ومنذ البداية ألفت الخلافات بين عناصر الحركة الوطنية الجزائرية بظلالها على الدور المصرى فبعد تبني مصر للجانب الثورية للاتحاد والعمل أوفدت حركة مصالى الحاج المستقرة بفرنسا اثنين من مبعوثيها فى ديسمبر ١٩٥٤ وهما شاذلى المكي وأحمد مزيانا ولدى اكتشاف السلطات المصرية أن هذه الحركة تمثل انشقاقا ضارا بالثورة اعتقلت الرجلين ولم تفرج عنهما الا فى سنة ١٩٥٨ . وفى هذه الأثناء تبلورت جبهة التحرير الجزائرية كممثل وحيد للثورة الجزائرية وبرزت زعامة أحمد بن بللا للجبهة أو على الأقل لممثليها فى الخارج ومن هنا جاءت معارضة من العناصر العاملة فى الداخل والتي رأت انها أحق بالمزعامة باعتبارها الجهة التى تبذل التضحيات بالنفس فى الكفاح المسلح ضد فرنسا . وقد أوشك هذا الفريق أن يخطف الأضواء من البعثة الخارجية عندما أُنْعقد مؤتمر وادى الصمام فى أغسطس ١٩٥٦ ويركز على أولوية العمل فى الداخل وتزعم هذا التيار رمضان عبانة الذى سوف يقتل فيما بعد فى ظروف غامضة ، وقد بقيت مصر بقدر الامكان بعيدة عن هذه الانتسافات وان كانت قد مالت الى التعاون مع أحمد بن بللا ولذلك أدى اختطاف هذا الرجل وأقرانه الأربعة فى اكتوبر ١٩٥٦ الى موجات من السخط عمت الراى العام المصرى . ومالبت العدوان الثلاثى أن دفع مصر الى مزيدا من الاهتمام بتأييد الثورة الجزائرية دون حرج .

وقد انفرد فتحي الديب (١) برواية عن احدى المغامرات الغريبة التى

---

(١) الديب ، ص ٣٧٩ وما بعدها .

قامت بها المخابرات المصرية لانتقاذ الخمسة المختطفين من سجون فرنسسا  
رحسب الخطة المشار اليها فقد استخدمت المخابرات عشرين ألمانيا وأحد  
كبار المسؤولين الفرنسيين للتنفيذ خلال شهر يناير ١٩٥٧ . وإذا صحت هذه  
الرواية فإن عبد الناصر يكون قد بدد كثيرا من الجهد والمال فى مغامرات  
اقرب ما تكون الى الخيال منها الى الواقعية .

تعرض الدور المصرى بعد أن اتسعت عمليات الامداد بالسلاح الى  
مقاعب نتيجة الانقسامات التى تعرضت لها الثورة الجزائرية فى الداخل  
والخارج وأتهم بعض القادة البعض الآخر بأن الأسلحة تخرن ولا ترسل الى  
( المجاهدين ) حتى تستفيد منها عناصر دون أخرى فى المستقبل بعبارة أخرى  
أن هذه الأسلحة يمكن أن تستخدم لتمكين أحد الفرقاء من الزعامة ثم من  
الحكم فى حالة الحصول على الاستقلال ، وقد أتهم رمضان عبانة مصر بالتقصير  
فى ارسال السلاح فأرسل أحد معاونيه وهو الأمين دباغين ليتحقق من الأمر  
وقد اقتنع بعد وصوله بأن مصر لم تقصر فى عمليات الامداد وانما كانت  
عقبات تضع فى سبيل وصول الأسلحة وخاصة من جانب الحبيب بورقيبة الذى  
كان يخشى من أن تستفيد المعارضة لحكمه من المسلحين الجزائريين ولذلك  
استولى على بعض الكميات من الأسلحة أو أمتنع عن مرورها بتونس ، وسوف  
يفعل محمد الخامس نفس الشئ بالنسبة للجيبة الغربية ولو أنه لم يتماد فى  
هذا الأجراء فقد كان حريصا على ابقاء العلاقات الطيبة مع مصر .

وبينما كانت الحكومة المصرية تسير فى طريق تأييد الثورة المسلحة  
انصبت مساعى الحبيب بورقيبة على ايجاد الحل الدبلوماسى وأقترح بدلا من  
الصراع المسلح دخول دول شمال افريقيا الثلاث فى اطار حلف الأطلسى مقابل  
اعتراف فرنسا باستقلال محدود للجزائر وخلال المرحلة التى سوف ندرسها فى  
الفصل التالى انعكست آثار الخلافات العربية على الثورة الجزائرية فكان  
عبد الكريم قاسم الرئيس العراقى يزايد بالتبرعات للثورة ، كما أن مقر  
البعثة الخارجية بالقاهرة تشرزم مثلما تشرزمت القيادات فى الداخل  
وكانت تلجأ الى التصفيات الجسدية بعضها لبعض أولا بأول وكان الثلاثى  
بوصوف وكريم بلقاسم وبن طوبال يشكلون عنصرا مشاغبا فى البعثة  
الخارجية . ومن هنا رحبت مصر برئاسة فرحات عباس للحكومة المؤقتة  
التي اتخذت من القاهرة مقرا لها وقد وضعت أمامها مختلف التسهيلات لاداء

مهمتها بنجاح . ونظرا لكثرة الدسائس والمؤمرات فكرت الحكومة المؤقتة فى أن تنقل مقرها الى طرابلس الغرب الا أنها لم تجد هناك نفس التسهيلات قعادت الى القاهرة .

وقد بقى ارتباط مصر بالثورة الجزائرية عاملا يحول دون اعادة العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا . وقد أبلغ الجنرال ديغول رئيس الجمهورية الخامسة بهذا المعنى وربما كان الجنرال يعلق على ايجاد حل بعيدا عن المؤثرات الوازنة من الخارج بصفة عامة ومن مصر بصفة خاصة غير أنه لم يستطع أن يجد القوة السياسية التى تتعاون معه فى الحل فأضطر الى التفاوض مع جبهة التحرير مباشرة . وقد قدر للفريق وثيق الصلة بمصر والذى يتزعمه بن بللا أن يتقلب على مناقسيه داخل الجبهة وهكذا بدأت الجزائر المستقلة حياتها بعلاقات وثيقة مع مصر برئاسة أحمد بن بللا مما شجع عبد الناصر على الاستمرار فى مد الجزائر بالأسلحة التى لم تعد مجرد بنادق ومدافع بل شملت المدرعات والأسلحة الثقيلة .

## الفصل التاسع عشر

### الثورة - المرحلة الثانية

١٩٥٨ - ١٩٦٢

( ١ )

#### موقف ديجول

كان المألوف هو أن تكون أحداث فرنسا هي المؤثرة في تطور حياة الجزائر غير أننا نستطيع أن نلاحظ بسهولة أن العكس أصبح أيضا صحيحا فاللثورة الجزائرية وردود فعل المستوطنين عليها الأثر البالغ في اسسقاط الجمهورية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة الفرنسية . ويتجلى هذا التأثير أبان الفترة موضوع الدراسة في هذا الفصل (١) .

وحتى من قبل وقوع انقلاب مايو ١٩٥٨ أضحت المشكلة الجزائرية تتحكم في سياسة فرنسا الخارجية والداخلية معا . فهي التي جرتها الى المشاركة في العدوان الثلاثي ثم وقوفها مع الأقلية في الامم المتحدة . وذلك بمناسبة التصويت على موضوع الانسحاب من سيناء ، فكانت هي الدولة الوحيدة التي صوتت بجانب اسرائيل . كذلك أثرت الثورة الجزائرية على علاقتها مع تونس والمغرب بصفة خاصة . وإذا تتبعنا الازمات الوزارية منذ سقوط حكومة مندس فرانس فبراير ١٩٥٥ حتى نهاية الجمهورية الرابعة نجدها جميعا دون استثناء قد نشأت عن مشكلات تتعلق بشمال افريقيا ، وبالجزائر بصفة خاصة . وقد وقع انقلاب مايو أبان أزمة من هذه الازمات الوزارية وكان سببها هو موضوع الجلاء عن تونس .

كذلك أصبحت الحرب في الجزائر عبئا ثقيلا على اقتصاديات البلاد

---

(١) خصصت مؤلفة انجليزية كتابا لبحث اثر الثورة الجزائرية في اوضاع فرنسا . انظر Pickles : Algeria and France كما أن الفرنسيين اهتموا بدراسة انقلاب ١٣ مايو دراسة تفصيلية وقد ذكرنا بعضا من هذه المؤلفات العديدة في ثبت المراجع .

اذ قدرت نفقات الحرب خلال عامي ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ بسبعمائة مليار فرنك قديم ولا يدخل فى ذلك التقدير حسب تصريح منديس فرانس فى البرلمان الأضرار التى ترتبت على حرمان فرنسا من اليد العاملة نتيجة دعوة الأحتياطى .

ونتخلص احداث مايو فى أن المستوطنين قاموا بالاستيلاء على دار الحكومة فى مدينة الجزائر يوم ١٣ مايو ١٩٥٨ وسرعان ما انضم اليهم معظم رجال الجيش العامل وعلى رأسهم راؤول سالان قائد الأركان . وجاك ماسو قائد فرقة المظلات . ثم عمدوا الى تاليف لجان أمن عام فى مختلف أنحاء الجزائر لتدير البلاد مستقلة عن حكومة باريس . ولعل المستوطنين كانوا يستوحون أحداث الثورة الفرنسية حينما ألفوا هذه اللجان وسرعان ما امتد العصيان الى كورسيكا . وباتت فرنسا مهددة بحرب أهلية . حينئذ رضى البرلمان لمطالب المستوطنين وقبل دعوة ديغول الى الحكم ومنحه سلطات استثنائية مع علم أعضائه أنه كان ينوى تغيير نظام الجمهورية الرابعة . واقامة نظام رئاسى يتمتع فيه رئيس الجمهورية بسلطات واسعة .

ولم تكن هذه هى المرة الأولى خلال الثورة الجزائرية التى يتمرد فيها المستوطنون على سلطة الحكومة . فقد حدث يوم ٦ فبراير ١٩٥٦ أن أجبر المستوطنون حكومة مولايه على اقالة الحاكم العام الجنرال كاترو بعد تعيينه بيوم واحد . ومنعوه من دخول البلاد . محتجين بأنه اشترك منذ قبل فى المفاوضات التى أدت الى عودة محمد الخامس الى حكم المملكة المغربية . ولا شك أن حركة ٦ فبراير كانت ارهاصا بما سيحدث فى ١٣ مايو .

ومن دواعى العجب ان القائمين بانقلاب مايو اشركوا معهم بعض الجزائريين سواء فى لجان الأمن العام أو المظاهرات التى خرجت يوم ١٦ مايو تنادى بالجزائر فرنسية . واهتموا باشارك الجزائريين خداعا منهم للشعب الفرنسى حتى يوهموه بأن مجموع الجزائريين مازال متمسكا بالولاء لفرنسا . غير أنه لا يستبعد فى نفس الوقت أن تكون قلة من الجزائريين قد رحبت بعودة الجنرال ديغول الى السلطة ظنا منهم أنه قادر على اناهاء الحرب الأليمة بشكل ما ، أو لعل الموالين خافوا على مديهم لو حدث واستقلت الجزائر على يد جبهة التحرير .

ما هي أسباب هذا الانقلاب ودوافعه ؟

يبدو أن هذه الأسباب اختلفت كاختلاف القائمين به . أما المستوطنون فكانوا يرمون الى الأتيان بحكومة قوية تسخر امكانيات البلاد للقضاء على الثورة عن طريق القوة . وكان بعض ضباط الجيش مرتبطباً ارتباطات سرية بالمستوطنين . أما غالبيتهم فكانوا مدفوعين بدوافع متباينة . فظن بعضهم أن عودة ديجول تعنى القضاء على تيار الشيوعية الصاعد فى فرنسا . وربما اعتقد آخرون أن الجيش اذا تولى السلطة أصبح أكثر قدرة على تحقيق الوثام بين الجزائريين والسلطات الفرنسية قياساً على ما حدث فى عهد نابليون الثالث . كما شعر آخرون بأن هيئة الجيش معلقة بالانتصار فى الجزائر ومن شأن هذا الانتصار أن يمحو عار هزيمتين حلتا بالجيش الفرنسى ، الأولى عند توقيع الهدنة مع الألمان سنة ١٩٤٠ والثانية فى حرب الهند الصينية .

ونستخلص من ذلك كله أن ضباط الجيش أصبحوا مشتغلين بالمشئون السياسية ، وذلك بحكم طبيعة عملهم فى الجزائر . وكثيراً ما وجهوا النقد المر لحكومة باريس لتساهلها فى ادارة دفة القتال مراعية اعتبارات سياسية كانت تمنع تتبع الثوار وراء الحدود التونسية . كما أنها تتهاون فى نشر أخبار تعذيب الوطنيين مما يثبط روح الجيش المعنوية .

والذى يعيننا ههنا هو معرفة موقف ديجول من قضية الجزائر . ويلاحظ أنه تميز بالغموض فى الأشهر الأولى من حكمه . والأمر الوحيد الذى اتضح سريعاً هو أنه رفض أن يكون أداة فى يد القائمين بالانقلاب . ولعله حين طلب السلطات الاستثنائية كان يقصد مقاومة زعماء الانقلاب وليس فقط متابعة الحرب فى الجزائر كما فهم فى حينه . ولم يلبث أن أخرج سالان وبعض الضباط الذين ساهموا فى الانقلاب من الجيش . ومنع جميع العسكريين من الاشتراك فى لجان الأمن العام .

ويثير هذا الغموض تساؤلات عدة بين الكتاب الذين تناولوا هذا الموضوع . فهل كان الجنرال يريد تطبيق سياسة تقرير المصير على الجزائر ، لكنه لم يستطع أن يفصح عنها الا بعد أن واتته الظروف وقضى على المعارضة ؟ أم أنه حاول مثل سابقيه أن يحل القضية الجزائرية حلاً

عسكريا ؟ فلما عجز عن ذلك اضطر الى التسليم بالامر الواقع وتطورت سياسته تدريجا تحت ضغط الحوادث حتى انتهت بالتسليم بالاستقلال .

ولكل من الاحتمالين المذكورين شواهد تدل على صحته . فمن شواهد الاحتمال الاول مواقف ديجول السابقة من المسائل الاستعمارية ، وهى تدل على نزعة تحريرية نسبيا . فهو الذى اسقط نظام الاحتكار الاقتصادى فى الامبراطورية سنة ١٩٤٤ . كما انه طالب عند وضع قانون سنة ١٩٤٧ بتوسيع اختصاصات المجالس المحلية فى الجزائر . واهم من ذلك كله ترك الحرية للمستعمرات فى افريقيا الغربية والوسطى لكى تختار بين البقاء فى العائلة الفرنسية أو الانفصال عنها . ومن المعروف انه اجرى استفتاء فى هذا الصدد بمناسبة طرح دستور الجمهورية الخامسة وأن عينه استطاعت أن تختار الانفصال دون أن تقعرض لأى ضغط . ومن هذه الأدلة أيضا أن ديجول تجنب فى خطبه التلقظ بشعار « الجزائر فرنسية » أو بكلمة اللاحاق . ويروى عنه أنه (١) صرح فى مجالسه الخاصة أنه لا يخشى من تطبيق سياسة تقرير المصير فى الجزائر مهما كانت نتائجها .

أما شواهد الاحتمال الثانى فتركز الى أسس اقوى . فإذا كان ديجول لم ينطق بكلمة اللاحاق فقد تقوه ببعض العبارات التى تدل عليه . من ذلك مثلا ما ورد فى الخطاب الذى القاه بمناسبة زيارته للجزائر عقب توليه الحكم اذ قال « ان المسلمين مواطنون ويجب ان يكونوا متساوين فى جميع الحقوق مع بقية الفرنسيين » . كما ذكر فى مناسبة أخرى ان حدود فرنسا تمتد من بحر الشمال شمالا حتى الصحراء الكبرى جنوبا ثم هناك طريقة الاستفتاء على الدستور فى الجزائر ، فبينما خيرت اقطار افريقيا الغربية والوسطى بين البقاء فى مجموعة الشعوب الفرنسية أو الانفصال عنها ، كان السؤال المطروح فى الجزائر هو نفس السؤال المطروح فى فرنسا للاستفتاء ، وهو التخيير بين الموافقة على دستور الجمهورية الخامسة أو رفضه . وفضلا عن ذلك استخدمت وسائل الضغط

---

1. Le Monde, 25/6/1908.



والاكراه المعهودة فى هذا الاستفتاء حتى جاءت نسبة الموافقة فى الجزائر اعلى منها فى فرنسا ( ٩٦٪ مقابل ٨٩٪ ) .

وعلى اثر موافقة الجزائر المزيفة على الدستور فتحت أبواب المجالس النيابية الفرنسية أمام الجزائريين ، وزيد عدد الأعضاء فى مجلس النواب الى ٤٤ ، والشيوخ الى ٣٢ . وصارت نسبة الجزائريين الى المستوطنين الثلثين بدلا من نظام المناصفة . ولوحظ أن معظم النواب الجزائريين الذين دخلوا البرلمان من انصار « الجزائر فرنسية » فهم اذن ممن ينطبق عليهم المثل القائل « ملكى أكثر من الملك » . ويعد هذا الاجراء فى حد ذاته دليلا على الاتجاه نحو سياسة الالحاق . وأكدت تصريحات ديبريه رئيس الوزراء وجود هذا الاتجاه لدى حكومة ديحول حينما أعلن عن نيته فى توحيد النقد والميزانية ، والقانون المدنى بما فى ذلك قانون الأحوال الشخصية اذا أراد الجزائريون .

وعلاوة على ما تقدم سار ديحول على نهج الحكومات السابقة من الجمع بين وسيلتين : مضاعفة الجهود الحربية . ووضع المشروعات ذات الصبغة الاجتماعية لرفع مستوى الجزائريين . وكما فعل جى موليه من قبل ، طلب ديحول الى المقاتلين الجزائريين التسليم واصفا إياه بأنه صلح الشجعان . وكأنه فى اطلاق وصف الشجاعة اغراء يكفى لاقناع الجزائريين بالاستماع اليه . وهكذا واصل الحرب وتفنن فى تنظيمها بقدر المستطاع .

ومهما يكن من اختلاف فى الرأى حول حقيقة نوايا ديحول فمن المؤكد أن الجنرال لم يكن يتفق مع القائمين بانقلاب ١٣ مايو فى الأهداف . فبينما انصبت أهداف الرئيس الفرنسى الجديد على انهاض فرنسا دوليا ، وعلى المستوى الأوروبى خاصة . كانت أهداف القائمين بالانقلاب محدودة ، وهى ايجاد سلطة مستقرة تكون اقدر على مواجهة الثورة الجزائرية . واتفق الطرفان صدقة على شئ واحد وهو أن نظام الجمهورية الرابعة يتسم بالفساد والعجز لعدم الاستقرار الوزارى .

اما المشروعات الاجتماعية فتتمثل فى مشروع « قسنطينة » للسنوات الخمس - فى أوائل سنة ١٩٥٩ وهو يهدف الى فتح مجالات العمل أمام أكبر عدد من الجزائريين بحيث يصل الى تشغيل أربعمائة ألف فى خمس

سنوات . ويقوم المشروع على التوسع فى الخدمات العامة ، لا على انشاء الصناعات الثقيلة . من ذلك اقامة ربع مليون مسكن ، والتوسع فى انشاء المدارس حتى تستوعب ثلثى الأطفال فى سن التعليم بدل الربع كما كان الحال سنة ١٩٥٩ . وحجز ١٠٪ من الوظائف العليا فى الجزائر لآبناء البلاد مع ملاحظة أنه لم يكن هناك سوى ثمانية جزائريين يشغلون وظائف كبرى من بين ٨٢٤ وظيفة هامة ١٩٥٦ . كما اقتضى المشروع شراء الأراضى من كبار المستوطنين وبيعها للجزائريين على أقساط . وكان من المفروض أن تقدم الحكومة ثلثى نفقات المشروع ويسهم الرأس مال الخاص بالباقي ، على أن يعفى من الضرائب . وعلاوة على ذلك تقدم الحكومة الفرنسية مساعدة قدرها ٤٠٪ من تكاليف كل وظيفة جديدة توجد بها هيئة المشروع .

اعتبر مشروع قسنطينة دليلا على الاتجاه نحو اللاحاق . ولم تكن هذه الصفة السياسية وحدها هى التى أفسدته . فمن جهة لم يكن الرأسماليون الفرنسيون مستعدين للمخاطرة بأموالهم فى هذه الأحوال . ومن جهة أخرى قاوم الوطنيون الجزائريون مساهمة الرأسمال الوطنى الذى كان ديجول يود اجتذابه أكثر من غيره للمشروع . وقيل فى هذا الصدد أنه كان يقصد الى توسيع قاعدة برجوازية جزائرية تتعاون مع فرنسا . لذلك قاومته الثورة بشدة . بل انها هددت المزارعين الذين يقبلون الأرض الموزعة بواسطة السلطات الفرنسية وازهقت أرواح جزائرية من جراء ذلك .

ومهما يكن من قوة الأدلة التى يقدمها القائلون بالاحتمالين السابقين ، فمما لا شك فيه أن ديجول لم يكن عند توليه السلطة مستعدا لتقبل النهاية التى وصلت اليها الثورة الجزائرية ، وهى الاستقلال التام ، ووحدة الأراضى الوطنية وتسليم السلطة الى خصوم الأمس . لذلك نميل الى الرأى القائل بأنه لم تكن لدى ديجول سياسة محددة عند توليه السلطة وإن أراءه تطورت ازاء ضغط الظروف وامام صمود الثورة الجزائرية على وجه الخصوص . وقد مر هذا التطور بثلاث مراحل رئيسية :

٢

المرحلة الأولى هى صدور تصريح ١٦ سبتمبر ١٩٥٩ الخاص بتطبيق مبدأ تقرير المصير . وكان ذلك قبيل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة التى كانت قضية الجزائر مدرجة ضمن أعمالها . وتتمثل المرحلة الثانية

فى تحول ديجول الى مبدأ اقامة جمهورية جزائرية تختار هى نوع الارتباط بفرنسا . أما المرحلة الثالثة فتبدأ بقبول المفاوضات مع جبهة التحرير فى أبريل ١٩٦١ وتنتهى بتوقيع اتفاقيات ايفيان فى مارس من العام التالى . ولتلتبّع هذه التطورات بشئ من التفصيل :

أحتوى مشروع سبتمبر على نقطة واحدة جديدة ولكنها غاية فى الأهمية . وهى الاعتراف بحق الجزائر فى تقرير مصيرها . حتى ولو أدى ذلك الى الانفصال عن فرنسا . فهو اذن قد تخلّى عن فكرة السيادة الفرنسية . لأن السيادة عموما ليست من الأمور التى يستفتى عليها . غير أن المشروع قد أحاط مبدأ تقرير المصير بتحفظات خطيرة أفقدته قيمته العملية فى نظر الجزائريين . اذ وعد المشروع بإجراء استفتاء تقرير المصير بحضور مراقبين دوليين وذلك بعد (١) مضى اربع سنوات من الهدوء ، ويحدد حالة هذا الهدوء بأنها السنة التى يقل فيها القتلى عن مائتين . وفى هذا مايدل على عدم واقعية المشروع . ويخير الجزائريون فى هذا الاستفتاء بين ثلاثة أمور :

أولا : الانفصال واختيار نوع الحكومة التى يريدونها . ولكز ديجول لم يترك هذا الحق دون قيد . ويصف الانفصال بأنه ضياع لمستقبل الجزائر . وتمكن لشيوعية منها ويضيف « انى أعتقد بأن هذه الطريقة من التفكير غير معقولة . بل ستجر حتما الى كارثة كبرى . بما أن الجزائر قد وصلت الى هذه الدرجة من الرقى بفضل فرنسا . والعالم كله يشهد بذلك . وأقولها بصراحة فان هذا النوع من التفكير سيؤدى حتما الى الفوضى . ويتيح الفرصة للتكنيل والتعذيب والذبح والشنق . وتكون النتيجة الحتمية لكل هذا ان تتغلغل الشيوعية بسيطرتها ونفوذها » .

« وانى اقترح أن يبتعد الجزائريون عن هذه الفكرة الشيطانية . واذا هم تهادوا فى تنفيذ هذه الخطة ، فان فرنسا تقرر من الآن انها لن تتحمل هذه التكاليف الباهظة من أجل قضية لا فائدة من ورائها ، وعلى كل اذا قرر الجزائريون اللجوء الى تطبيق هذه الفكرة الخاطئة ، فان الجزائريين

---

(١) انظر ترجمته العربية الكاملة فى كتابنا تطسور السياسة الفرنسية فى الجزائر : ص ١٠٣ .

الآخرين الذين يريدون أن يظلوا فرنسيين لن تتخلى عنهم فرنسا - وستعمل ما في استطاعتها بأن تجمعهم في مكان معين وتشرف على أموالهم وأرواحهم . ويجب أن أقول إن استغلال البترول وشحنه باق من اختصاص فرنسا ، وإن للغرب مصالح فيه ، وستحافظ عليه ولن تدعه ولو أدى ذلك إلى متاعب كثيرة ، - فديجول اذن يهدد بالتقسيم في حالة اختيار الجزائريين للانفصال ، وكأنه يريد أن يجعل من الجزائر فلسطين أخرى .

ثانيا : الاندماج « وهو المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع سكان الجزائر من ( مسلمين وغيرهم ) » - وهذا الاندماج يتيح للجزائريين أن يمارسوا جميع الوظائف السياسية والإدارية والقضائية ، وأن يكون لهم الحق في الترقى إلى جميع الوظائف على جميع أنواع المرتبات ، والتأمين الاجتماعي والتعليم المهني ، كما يتمتعون بجميع المزايا التي للفرنسيين أنفسهم . »

ثالثا : الفدرالية - وفي هذه الحالة يمكن للجزائريين أن يشكلوا الحكومة الجزائرية ويكون جميع الوزراء من الجزائريين ، وتعتمد الحكومة على تأييد فرنسا واعانتها - وترتبط معها برباط وثيق في ميادين الاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية - وفي هذه الحالة يبقى النظام الداخلي في الجزائر خاضعا للنظام الفدرالي . بحيث أن الجاليات الفرنسية والعربية والقبائلية والأمازيغية وغيرها من الجاليات التي تسكن وطننا واحدا ، تجد الظروف المواتية لها لتعيش عيشة هادئة .

ويفهم من العبارة الأخيرة كيف أن ديجول يريد أن يخلق في الجزائر مشكلة عنصرية وطائفية علاوة على مشكلة المستوطنين - وذلك بتقسيم السكان إلى عرب ويوبر وأمازيغية - ويتوقع رئيس الجمهورية من تلقاء نفسه أن الجزائريين لن يختاروا الانفصال ، لأنه كما قال في مقابلة المشروع : لم تقم في الجزائر حكومة مستقلة أو وحدة قومية منذ أن وجد العالم ، فكان يتعاقب عليها الغزاة من قرطاجنيين ، ورومان ، ووندال<sup>١</sup> وبيزنطيين ، والعرب السوريين ، وعرب قرطبة ، والأتراك ، والفرنسيين .

وفي النهاية يعلن ديجول أنه غير مستعد للتفاوض مع هؤلاء الذين

شنوا الحرب على فرنسا . وانما يسمح لهم فقط بالمودة الى الحياة الطبيعية للمشاركة فى الانتخابات لأن فرنسا لن تتفاوض إلا مع حكومة منبثقة عن الانتخابات التى تجريها هى .

لم يحدث هذا المشروع اثرا يذكر لدى الوطنيين رغم تسليمتهم بأهمية مبدأ تقرير المصير ولم يتحقق ذلك الاحتمال الذى قيل أن ديغول توخاه فى هذا التصريح ، وهو اجتذاب المعتدلين فى جبهة التحرير . غاية الأمر أنه من الجائز أن يكون مهد لعقد محادثات مع الجبهة فى صيف سنة ١٩٦٠ .

وعلى العكس من ذلك أحدث هذا الخطاب رد فعل قوى فى أوساط المستوطنين ، وصرح جاك ماسو فى أوائل يناير ١٩٦٠ بأن الجيش قد يضطر أحيانا الى عدم الرضوخ لأوامر الحكومة . ومع أن ديغول رد على هذا التصريح بفصل صاحبه من الخدمة ، إلا أنه كان من بين العوامل التى شجعت المستوطنين على القيام بأول عصيان منذ مجيء ديغول الى الحكم .

وفى المدة ما بين ٢٦ يناير ، ٢ فبراير ١٩٦٠ قام المستوطنون بمحاولة للاستيلاء على السلطة فى الجزائر . وأقاموا المظاهرات على غرار ما حدث فى باريس إبان ثورتها على شارل العاشر سنة ١٨٣٠ . ولحسن حظ الجمهورية الخامسة أطاع الجيش الأوامر وقضى على حركة العصيان ، وإن كان بعض الضباط قد فعل ذلك على مضض .

لماذا أطاع الجيش هذه المرة ، وهو الذى سيقترع التمرد الثانى فى أبريل ١٩٦١ ؟ والجواب على ذلك أن الجيش كان ما يزال يعتقد فى أوائل ١٩٦٠ بأن وجود ديغول فى السلطة هو خير وسيلة لتحقيق النصر فى الجزائر . وهناك ظواهر تدل على أن حق تقرير المصير ليس جديا . وبعد ذلك يمكن اقناع الجنرال بالتراجع . أما بعد إجراء الاستفتاء على سياسة ديغول الجزائرية فى ينيلير ١٩٦١ والشروع فعلا فى التفاوض مع جبهة التحرير وحدها ، فقد تأكد الاختلاف الشاسع بين بعض الضباط وبين ديغول .

ويبدو أن الرئيس الفرنسي تأثر بأحداث العصيان ( يناير ١٩٦٠ )  
فعاد الى غوضه السابق ، بينما ترك لرئيس وزرائه ديبريه مهمة اصدار  
التصريحات التي تنطوى على تشدد جديد فى السياسة الجزائرية . مثال  
ذلك قوله انه مهما كانت نتيجة الاستفتاء فان فرنسا لن تقبل انسحاب  
جيشها من الجزائر ، ولا بد ان تكون المشرفة على الاستفتاء .

ماذا حدث . اذن سنة ١٩٦٠ حتى اضطر ديغول الى ان يخطو الخطوة  
الثانية فى خطاب ٤ نوفمبر : لقد أصبحت المسألة الجزائرية مثار انقسام  
شديد فى الرأى الفرنسى ، واتسعت دائرة الانقسام فلم تصبح مقصورة على  
الخلاف التقليدى بين اليمين واليسار على المشكلات الاستعمارية ، بل انضمت  
فئات كثيرة الى معارضة الحرب فى الجزائر ، وكان أشهرها صدور  
بيان عن ١٢١ شخصا يمثلون اهل الفكر والأدب من أمثال بول سارتر ،  
وسيمون بوفوار ، وفرانسواز ساجان وغيرهم . دعوا فيه الشبان الى  
تبرئة ضمائرهم اذا عمدوا الى افعال الأمور التي لا تتفق مع المبادئ  
الانسانية . وانضم رجال الكنيسة الى التنديد بأعمال التعذيب واستنكروها ،  
ودلوا بذلك على تطور فى موقف (١) الكنيسة ازاء القضايا الاستعمارية .  
ثم جاءت محاكمات المتهمين فى عسيان مدينة الجزائر فأججت الخلافات  
فى الرأى العام ، وكانت ماثرا لمظاهرات معادية لديغول نادت بتولى  
الجيش السلطة .

أما التطور الذى حدث فى سياسة الرئيس الفرنسى فهو اعلانه ان  
الجزائر لا بد وأن تكون لها انظمتها وادارتها الخاصة ، وهو ما عبر عنه  
بعبارة « الجزائر الجزائرية » وقال ان ذلك سيتضمن اقامة جمهورية  
يمكنها أن تتحد اتحادا فدراليا مع فرنسا . وعلى ذلك فان التخيير فى  
الاستفتاء المقرر سيكون بين أمرين ، لا ثلاثة ، وهما : الانفصال أو الاتحاد  
الفدرالى . غير انه استمر يلمح الى التقسيم فى جالة الانفصال . وكان

Témoignage Chrétien, 7/4/1959.

(١) نشرت المجلة المسيحية

فيما نأ موقعا من ٣٥ قسيما بهذا المعنى . ويبدو أن المسيحيين العرب رحبوا بهذا  
التحول ف نشر الياس زغبى أحد المطارنة كتابا اسماء « الكنيسة والثورة الجزائرية » .

ديجول يعول لنجاح خطته الجديدة على إيجاد قوة ثالثة فى الجزائر ، ليست من الأوربيين ولا من انصار جبهة التحرير . غير أنه افتقد تماما وجود هذه القوة . وربما كان يتوقع وجودها بين النواب المسلمين فى البرلمان الفرنسى ، ولكن حتى هؤلاء اصبحوا يخشون فى عام ١٩٦٠ التورط فى معاداة جبهة التحرير بعد ان أثبتت قدرتها على الصمود وازداد احتمال نجاحها . لذلك نصح عدد من هؤلاء النواب الرئيس الفرنسى بأن يتجه الى الجبهة اذا اراد التفاوض مع الشعب الجزائرى .

ولم يلبث ديجول أن لمس الحقيقة بنفسه . وهى أن أية مفاوضة مع غير جبهة التحرير ستكون عبثا . فحينما قام بزيارة الجزائر فى ديسمبر ١٩٦٠ لشرح سياسته الجديدة استقبلته جموع الجزائريين وهى تحمل علم جبهة التحرير وتنادى بشعاراتها . واستغل الأوربيون نفس المناسبة لإبراز قوتهم . ومرة أخرى راحوا يفتكون بالجزائريين العزل . ومن المعروف أن لمثل هذه الصور من الصراع بين الأجناس أثرا اعمق بكثير مما تتركه الحرب المألوفة . وقد علقت صحيفة الايكونومست الانجليزية على هذه الأحداث بنفس المعنى فقالت « ربما يقول التاريخ بأن المائة والخمسة والعشرين ضحية التى سقطت فى تلك الأيام قد تركت أثرا اعمق من عشرات الآلاف الذين ماتوا فى معارك الثورة » .

عاد ديجول من الجزائر وهو مقتنع باستحالة سياسته الجديدة ، وربما بدأ يؤمن منذ ذلك الوقت بعدم جدوى الحلول الوسط فى تلك القضية . فتمهد السبيل لمكى يخطو الخطوة التالية .

### مفاوضات ايفيان

نتبين مما سبق أن عقبتين رئيسيتين حالتا دون تفاوض فرنسا مع الثوار الجزائريين لاعادة السلام الى الجزائر . الأولى : هى عدم الرغبة فى الاعتراف بجبهة التحرير كطرف شرعى فى النزاع . والثانية : هى اشتراط فرنسا أن تنصب المفاوضات أولا على وقف اطلاق النار ، ثم تجرى بعد ذلك المفاوضات بشأن الحل السياسى للقضية الجزائرية ، مع النواب

الذين يتم انتخابهم فى ظل السلطة القائمة • ولم تتزحزح حكومة ديـجـول كثيرا عن هذا الموقف حينما دخلت للمرة الأولى فى محادثات غير رسمية مع جبهة التحرير فى يونيو ١٩٦٠ •

فى ذلك التاريخ دعت الجبهة الى ارسال مندوبين عنها للمباحث مع الحكومة الفرنسية دون التقيد بجدول أعمال • وسافر أحمد بو منـجـل مندوب الجبهة الى ملان « قرب باريس » حيث عاملته الحكومة الفرنسية معاملة لا تقوم على أساس المساواة ، فحظر عليه الاتصال بالعالم الخارجى حتى لا تتضمن المحادثات اعترافا بجبهة التحرير •

وقد تبدل الوضع تماما حينما بدىء بمحادثات ايفيان بعد أقل من سنة • فان الحكومة الفرنسية لم تعامل مندوبى الجبهة على قدم المساواة فحسب ، بل اعترفت بجبهة التحرير على انها المتحدث الشرعى الوحيد باسم الجزائر • فما الذى أدى الى هذا التبدل فى الموقف ؟

هناك أولا تماسك جبهة التحرير رغم الأزمات التى مرت بها ، ورغم فداحة الخسائر البشرية وتقهر القوة العسكرية فى الأقاليم ، الا أن استمرار عدم الأمن فى المدن كان وحده كفيلا بأحداث هذا التطور فى السياسة الفرنسية • ومن أبرز الأزمات التى شهدها الجبهة تفجر الصراع سنة ١٩٥٨ بين رمضان عبانه • وكريم بلقاسم ، ربما بسبب اختفاء بن بللا وصحبه من المسرح ، وكان الرجلان يقيمان معظم الوقت فى تونس • وعرف عن بلقاسم ارتباطه بالحبيب بورقيبة • بينما عد عبانه ناصريا ، ومال الى انصار صالح بن يوسف ، وشهدت تونس من جراء هذا الانقسام كثيرا من الاغتيالات وأحكام الاعدام بين صفوف المجاهدين الجزائريين • وفى غمرة هذه الأحداث توفى رمضان عبانه فى تونس سنة ١٩٥٨ فى ظروف غامضة ، وقيل انه جرح فى الميدان ، وقد أشرنا من قبل الى مقتل عمروش قائد الولاية الرابعة فى مثل تلك الظروف الغامضة وكان قد اشتهر ببعض أعمال العنف ضد الأهالى الذين تقاعسوا عن التعاون مع جيش التحرير • ونسيت اليه منجبة قرية ملوذة حيث عثر على أكثر من ثلثمائة جثة لرجال مدفونين فى مقبرة جماعية قيل لأن القرية امتنعت عن هذا التعاون •



وقد روى أحد الكتاب (١) الفرنسيين هذه الأحداث مستندا حسبما ذكر الى أوراق عمروش التي عثرت عليها السلطات الفرنسية مع جثته بعد مقتله . ومما جاء فى هذه الأوراق أن عمروش كان فى أوائل سنة ١٩٥٩ فى طريقه الى تونس ليحمل الى الحكومة المؤقتة الجزائرية بتونس شكوى قواد الولايات من أهمالها لهم حتى يكن فان من الطبيعى أن تحدث مثل هذه قواد الولايات المتحدة من أهمالها لهم حتى أن البعض هدد بالاستجابة لدعوة ديجول الى صلح الشجعان . مهما يكن فان من الطبيعى أن تحدث مثل هذه الخلافات فى الظروف القاسية التى مرت بها الثورة ، إلا أنها كانت تصعى سرعة . ولم تصل اخبارها الى العالم الخارجى . ومن ثم استطاعت جبهة التحرير أن تظهر امام الأمم المتحدة ، وأمام فرنسا بأنها هى الممثل الوحيد للشعب الجزائرى .

ثانيا : مهد الرئيس الفرنسى للمفاوضات المقبلة بإجراء استفتاء فى فرنسا بصدد سياسته الجزائرية . وحصل على ٧٠٪ من الأصوات المؤيدة . فأصبح أكثر حرية لمواجهة الموقف . ثالثا : تجددت وساطة كل من المغرب وتونس ، وقابل الحبيب بورقيبة الرئيس ديجول فى فبراير ١٩٦١ . وأخيرا تزايد الضغط الدولى على فرنسا . وفى دورة الجمعية العامة لسنة ١٩٦٠ - ١٩٦١ طرحت توصية تستنكر أعمال فرنسا فى الحرب الجزائرية . وكادت هيئة الأمم المتحدة تصدر هذه التوصية لولا أن نقص صوت واحد عن الثلثين وهو العدد المطلوب للموافقة على التوصيات فى الجمعيات العامة .

وفى نهاية مارس ١٩٦١ أعلن أن المفاوضات ستبدأ فى أوائل الشهر التالى . ولكن قبل الشروع فيها فاجأت الحكومة الفرنسية الجبهة بأنها ستفاوض مصالى الحاج فى نفس الوقت . وهو ما لم تقبله الجبهة بأى حال من الأحوال .

هكذا أوشتك فرنسا أن تقضى على المساعى الشاقة التى بذلت من أجل إجراء المفاوضات حتى من قبل الشروع فيها . حينئذ عرضت الولايات

---

1. Paillat Claude : Dossier secret de l'Algérie, Chap. 14.

( المغرب العربى )

المتحدة وساطتها ، مما يؤكد ما بلغته القضية الجزائرية من أهمية فى المحيط الدولى . ومما يذكر بهذه المناسبة أن سياسة الولايات المتحدة إزاء الجزائر تأرجحت بين عاملين : الرغبة فى المحافظة على حلف الأطلسى ، وكانت تجرأ الى تأييد فرنسا على طول الخط . والعامل الثانى : هو أن قسما كبيرا من الرأى العام فى الولايات المتحدة يعارض الاستعمار بشكله التقليدى المباشر ، وهو الصورة السائدة فى الجزائر . وكان للعامل الأول الرجحان فى السنوات الأولى . ولكن يبدو أن حكومة الولايات المتحدة أصبحت مقتنعة بأنه طالما أن فرنسا لا تستطيع القضاء على الثورة فإن استمرار الحرب مدة أطول يؤدى الى تقرب الجزائريين من الكتلة الشيوعية . وها هو فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة يقوم بزيارة موسكو وبكين على أثر التجربة السيئة فى ملان .

على أن الوساطة الأمريكية لم تكن الحافز الرئيسى لدى ديغول لكى يغير موقفه ويقبل التفاوض مع جبهة التحرير وحدها ، فقد وقع خلال شهر أبريل حادث خطير كان له أعمق الأثر فى اقناع رئيس الجمهورية بأن يسلك مسلكا جديدا .

ففى المدة من ٢٢ الى ٢٦ أبريل قام أربعة من الجنرلات هم سالان ، وشال ، وجوهو ، وزير بمحاولة للاستيلاء على السلطة فى الجزائر . وكان شال هو أكبر الشخصيات من بين أعضاء الجيش المعامل التى اشتركت فى المحاولة بيد أنه لم يكن زعيم الحركة ، والظاهر أن جماعة من الكولونيلات هم الذين دبروها لذلك حينما رأى شال أن الجيش لم يلتف حول الحركة أثر هو وزير تسليم نفسيهما تجنباً للحرب الأهلية ، سيما وأن رئيس الجمهورية أظهر عزما أكيدا على قمع التمرد . حينئذ أسرع مدبرو الانقلاب الحقيقيون الى التخفى واخذوا يعدون لتكوين منظمة الجيش السرى التى اتخذت من سلان زعيما لها . وقد لعبت الفرقة الأجنبية دورا بارزا فى تلك الحركة . لأن مصالح ضباطها ارتبطت بالحرب الجزائرية . وهذه الفرقة تتكون من الجنود المرتزقة الذين ألفوا أساليب الحرب العتيقة ، تلك الأساليب التى تتلاءم مع الحرب الجزائرية ، ولكنها غير قابلة للتطور الذى أراد ديغول أن يدخله على الجيش . كما لوحظ أن صفار الملاك والمستوطنين من أصحاب الحرف صاروا عمد هذا الجيش السرى المعارض للسياسة الديجولية . بينما

أظهر كبار الملاك ورجال الصناعة ميلا الى الاعتدال وتمنوا لو وجدت قوة  
ثالثة يمكن التفاوض معها على حل وسط .

وبالقضاء على هذا التمرد أصبح ديحول يملك من السلطة ما لم يتأت  
لحكومة فرنسية منذ زمن بعيد . وقد كشفت له هذه الأحداث أن استتباب  
سلطة الدولة فى فرنسا يتطلب انهاء المشكلة الجزائرية فى أسرع وقت ممكن .  
وليس معنى ذلك أن الجنرال صار مستعدا للتسليم بمطالب الوطنيين  
الجزائريين . فان الهوة كانت ما تزال بعيدة بين الفريقين حينما بدأت  
مفاوضات ايفيان فى ٢٠ مايو ١٩٦١ وهكذا لم يتم الوصول الى الاتفاق  
الا بعد مضى عشرة أشهر من بدء المحادثات ، وفى خلال تلك المدة تعرضت  
المفاوضات لأكثر من مرة للانقطاع .

اختيرت ايفيان ، وهى مدينة فرنسية صغيرة مشهورة بالسياحة ،  
لوقوعها على الحدود السويسرية ، فيستطيع الوفد الجزائرى أن يقيم فى  
أرض محايدة ، وينتقل اثناء العمل عبر الحدود . وقد رأس الوفد  
الفرنسى فى معظم جلسات المفاوضات لوى جوكس وزير الدولة لشئون  
الجزائر . أما الوفد الجزائرى فقد رأسه كريم بلقاسم . وكانت الحكومة  
المؤقتة قد طالبت بالافراج عن بن بللا ليرأس وفد المفاوضات فلم تستجب  
فرنسا لهذا الطلب ، ولكنها سمحت للمفاوضين أن يتصلوا به .

كانت المشكلات الرئيسية التى طال حولها الجدل تتعلق بضمانات  
حرية الاستفتاء وبوضع المستوطنين فى الجزائر بعد الاستقلال ، ثم مشكلة  
الصحراء الكبرى .

ومن السهل فهم الأسباب التى جعلت الجزائريين يتشددون فى  
ضمانات حرية الاستفتاء ، لأن فرنسا اذا كانت قد قبلت مبدئيا اجراء  
استفتاء تقرير المصير ، فهذا لا يكفل قط نزاهة الاجراءات . وقد دلت  
التجارب السابقة على أن الاستفتاء فى ظل سلطة فرنسية غير مضمون .  
ومن هذا انتقلت المناقشة الى البحث فى ايجاد فترة انتقالية يساهم  
الجزائريون خلالها مساهمة حقيقية فى السلطة . وقد سلم الفرنسيون  
بالمبدأ ولكنهم اختلفوا اختلافا كليا فى التفاصيل . وبينما تشده  
الجزائريون فى ضمانات سلامة الاستفتاء تشدد الفرنسيون فى الضمانات

الخاصة بالمستوطنين . وطالبوا بحقوقهم فى أن يحملوا جنسيتين . الجنسية الجزائرية كى يتمتعوا بجميع حقوق المواطن الجزائرى ، والجنسية الفرنسية كى لا تنفصم صلاتهم بالوطن الأم . ومن الواضح أن هذا المطلب يتعارض مع السيادة الجزائرية .

أما مشكلة الصحراء الكبرى فقد نشأت عن مناورات الفرنسيين لاقتطاعها من الجزائر أبان عهد استعمارها الطويل . وقد تصادف اكتشاف النفط فى الصحراء قبيل اندلاع الثورة الجزائرية ، لذلك قلبت فرنسا سياستها القديمة رأسا على عقب . فمنذ سنة ١٩٥٧ أخذت تعمل على فصل الصحراء اداريا عن الجزائر . واستثنتها من القانون الاطارى لسنة ١٩٥٨ وأصدرت القوانين التى تؤكد أن الصحراء جزء من أراضيها الوطنية وانشات وزارة خاصة بالصحراء ، ولكن هذه الاجراءات لم يكن بوسعها أن تبطل الحقائق الجغرافية . فليس لأهل الصحراء اتصال بالعالم الخارجى الا عن طريق الجزائر . كما أن انابيب النفط لا بد وأن تمر بأراضيها . وهى ترتبط بالجزائر ارتباطا وثيقا من النواحي البشرية والروحية . لذلك كان على فرنسا أن تبحث عن مناورة جديدة . وفى يوليو أثارت موضوع حقوق الدول الواقعة على حافة الصحراء فيها وفى نقطها . وصرحت بأن هذه المشكلة لا يمكن أن تسوى مع الجزائر وحدها . ولحسن حظ الجزائر أعلنت جميع الدول المعنية أنها ستترك البحث فى هذا الموضوع حتى يتم استقلال الجزائر .

لقد كان موضوع الصحراء سببا مباشرا فى انقطاع المفاوضات فترة طويلة منذ ٢٨ يوليو ١٩٦١ حتى نهاية العام . وظهرت بوادر تدل على أن الموقف يزداد تعقدا ، فمن جهة ، استمر ديجول يشير الى تجمع هؤلاء الذين لا يريدون العيش فى ظل حكومة وطنية جزائرية ، وكان هذا التلميح ينطوى على التهديد بأمرين : احياء فكرة التقسيم . أو ترحيل الأوربيين لحرمان الجزائر من الخبرة الفنية . ومن جهة أخرى أدخلت تعديلات هامة على الحكومة المؤقتة ، كان أبرزها إبعاد فرحات عباس المعروف بالاعتدال . واسناد رياستها الى يوسف بن خدة وهو صيدلى مثل سلفه ، ولكنه يختلف عنه تماما فى النشأة السياسية . فقد كان أمينا عاما لحركة الانتصار للحريات . ثم انفصل عن المصاليين عند تأسيس اللجنة المركزية سنة ١٩٥٣

وكان مسئولا عن عمليات جيش التحرير فى منطقة العاصمة وقتا ما ، ففهم هذا التعديل على أنه اتجاه نحو التشدد بعد أن يؤس الجزائريون من المفاوضات .

والحق ان موقف جبهة التحرير فى المفاوضات كان محددا من قبل . وهو ينبئ على قرارات مؤتمر الصمام ولم يكن بوسع احد أن يتنازل عن شئ منها ، لذلك فان فرنسا كانت هى التى تضطر الى تقديم التنازل تلو الآخر حتى أمكن الوصول الى اتفاق . وقد تعاقبت هذه التنازلات فى خريف سنة ١٩٦١ . ففى سبتمبر أعلن ديغول بأن أية حكومة جزائرية لا يمكنها التخلّى عن الصحراء الكبرى . ثم أخذ يؤكد رغبته فى أن تلعب فرنسا دورا قياديا فى أوروبا . وأن تنفض عنها غبار التبعية فى حلف الأطلسي . ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من التخلص من أعباء الحرب الجزائرية . وهكذا نستطيع ان نفسر تطور موقف ديغول من الجزائر بسياسته العامة . ألا هو تحقيق زعامة فرنسا فى أوروبا الغربية . واسترداد مركزها كاحدى الدول الكبرى . وحتى من قبل أن يتم الاتفاق فى ايفيان شرعت الحكومة الفرنسية فى سحب بعض قواتها من الجزائر .

ومن جهة أخرى ساعد ظهور المنظمة السرية على التقريب بين الخصوم القدامى ، اذ أصبحوا أمام عدو مشترك . فالمنظمة السرية تهدف الى اقامة الفاشية فى فرنسا والاطاحة بحكومة ديغول . مما جعل أحزاب اليسار تلتف حوله بالرغم من اختلافها معه حول السياسة الداخلية . وصار الرأى العام أكثر تقبلا لمبدأ استقلال الجزائر . وكانت المنظمة تسعى فى نفس الوقت لتمكين المستوطنين من السلطة والقضاء على العنصر الوطنى قضاء مبرما وراجت شائعات باقامة جمهورية أوروبية فى مدينتى الجزائر وهران .

ومن أمثلة هذا التأثير الذى أحدثته وجود المنظمة السرية فى سير المفاوضات ذلك التقارب الذى تم حول المشكلة المعقدة الخاصة بالمرحلة الانتقالية حينما استؤنفت الحادثات بصورة سرية فى ديسمبر . فقد اتفق الطرفان على ضرورة تقصير تلك المرحلة الى مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة ، وكان الفرنسيون يريدون فى بداية الأمر اطالتها الى نحو

سنة . كذلك اقتنع الفرنسيون بضرورة وضع قوات كافية تحت تصرف الهيئة التنفيذية المؤقتة لضمان سلامة الاستفتاء ، على أن تتكون هذه القوة من الجزائريين . ويمكن أن تصل الى ستين ألفا . وفى نفس الوقت تساهل الوفد الجزائرى فى نقطة أخرى . فبالرغم من احتياطه الشديد لضمان حرية الاستفتاء فانه قبل استمرار اشراف الجيش الفرنسى على الأمن فى المدن الكبرى ، لأنه أقدر على مواجهة المنظمة السرية .

- ٣ -

### تحليل اتفاقيات ايفيان

اعتبرت اتفاقيات ايفيان فى حينها حلا وسطا هو أقرب الى وجهة النظر الجزائرية . ولا شك أن الذين أيدوا عقد الاتفاقيات من الجزائريين كانوا يدركون الصفة المرحلية لها .

وقد اشتملت الاتفاقيات على تصريح أولى يحدد المبادئ العامة لطبيعة العلاقات فى المستقبل (١) :

فى حالة اختيار الاستقلال تعترف به فرنسا فوراً . وتكون للجزائر مطلق الحرية فى اختيار نوع الحكومة وتقرير سياستها الخارجية وأوضاعها الاقتصادية . وإذا وقع خلاف حول تفسير الاتفاقيات يلجأ الطرفان الى تسويته بالطرق السلمية أو التحكيم ، والا رفع الى محكمة العدل الدولية . وينص التصريح كذلك على ضرورة انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور بعد ثلاثة أسابيع من اجراء الاستفتاء على تقرير المصير . وقد تعذر وضع هذا البند موضع التنفيذ مثل كثير من بنود الاتفاقية الأخرى ، ويرجع ذلك الى الخلافات التى اقترنت بظهور الجمهورية الجزائرية .

١ ولى هذا التصريح تسع اتفاقيات مختلفة تتناول الثلاثة الأولى منها موضوع الاستفتاء وضمانات حريته ، وتنظيم المرحلة الانتقالية ، وكيفية

---

(١) انظر الترجمة العربية الكاملة للاتفاقيات فى كتاب الجزائر المعاصرة وقد

قام بها المؤلف .

تنفيذ وقف اطلاق النار • وكلها مسائل مؤقتة انتهى دورها فتشير على سبيل المثال الى حرية تكوين الأحزاب وحضور الصحفيين الأجانب للثبث من حرية الاستفتاء •

وفى خلال المرحلة الانتقالية بين وقف اطلاق النار والاستفتاء تحتفظ فرنسا بالسيادة ، ويمثلها فى الجزائر مندوب سام يشرف على الدفاع والشئون الخارجية والأمن العام • على أن تشاركه فى ادارة البلاد هيئة تنفيذية مؤقتة تضم غالبية من الجزائريين • ويرأسها جزائرى • وتوزع على أعضائها الاختصاصات الادارية المختلفة • ولم يؤخذ بالاقتراح الجزائرى يجعل المندوب السامى ملزما بتنفيذ قراراتها • ومع ذلك فقد اكتسبت الهيئة سلطة فعلية بعد أن وضعت تحت تصرفها قوة كبيرة من الشرطة الوطنية • ومهمة الهيئة الرئيسية هى الاشراف على استفتاء تقرير المصير • ويلاحظ أنه عندما تم تأليف الهيئة التنفيذية اشترك فيها خمسة من أعضاء جبهة التحرير •

ومن الأجهزة المؤقتة التى نصت عليها الاتفاقية لجنة مختلطة لمساعدة المهاجرين الجزائريين فى الخارج على العودة الى بلادهم قبل اجراء الاستفتاء • وكان هؤلاء يقدرون بنحو ربع مليون يعيش معظمهم فى تونس والمغرب • ثم محكمة مختلطة للنظر فى قضايا الأمن العام • وكان من المفروض أن تختص بالنظر فى الجرائم التى يرتكبها أفراد الجيش السرى •

أما اتفاق وقف اطلاق النار فقد نظم وضع قوات جيش التحرير فى هذه المرحلة الانتقالية • فيجب عليه أن يربط فى الأماكن التى كان بها يوم توقيع الاتفاق • ويجوز لجنوده أن يتجولوا فى الجزائر دون أن يحملوا أسلحة • وعلى كل فان هذه الاتفاقيات الثلاثة لم تكن بالنسبة لفرنسا سوى طريقة لحفظ ماء الوجه ، إذ كانت نتيجة الاستفتاء معروفة مقدما ، ولكنها لم تشأ أن تتراجع دفعة واحدة وتسلم باستقلال البلاد •

على أن فرنسا قد احتفظت بمقتضى الاتفاقيات الأخرى بكثير من الامتيازات وكان أخطرها ما يتعلق بالشئون العسكرية ، والضمانات التى نص عليها للأوربيين • ومع ذلك فقد فقدت هذه الضمانات أهميتها بعد أن

غادر معظم المستوطنين البلاد ولم يبق منهم سوى العناصر المسالمة التي قبلت التعاون مع الجزائريين .

قد اشرنا من قبل الى أن فرنسا طالبت أن يحتفظ المستوطنون بجنسيتهم ، مما يتضمن انتهاكا لسيادة البلاد . وسويت هذه المسألة المعقدة على النحو التالي : أعطيت لمستوطنين مهلة ثلاث سنوات يظلون خلالها رعايا فرنسيين ، ويستطيعون في نفس الوقت ممارسة الحقوق المدنية الجزائرية وحدها ، وبعد هذه المدة عليهم أن يختاروا بين الجنسية . فإذا اختاروا الجنسية الجزائرية أصبحوا مواطنين لهم ما للجزائريين من حقوق ، وعليهم ما عليهم من الواجبات . ومع ذلك فعلى الجزائر أن تراعى مميزاتهم الخاصة في الشؤون الثقافية واللغوية والدينية . وأن يحتفظوا بقانون أحوالهم الشخصية .

وقد وصف هؤلاء المستوطنون باسم « الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام » ولابد أن يكون لهم تمثيل عادل في المجالس ذات الصبغة السياسية أو المدنية . وكذلك في وظائف الدولة . وإذا بلغ عددهم في قرية خمسين شخصا فأكثر دون أن يحصلوا على مقعد في المجلس المحلي . فلا بد وأن يعين منهم مندوب يمثلهم . وإذا كانوا يشكلون الأغلبية في إحدى الدوائر ان يديروا الشؤون البلدية فيها .

كذلك نصت الاتفاقية على ضرورة تمثيلهم في القضاء بجميع درجاته طالما أن احد الممثلين في المحكمة ينتمي الى فئة « الجزائريين التابعين للقانون المدني العام » وإذا كان هناك محلفون في القضاء الجنائي ، فلا بد أن يكون ثلثهم من هذه الفئة وإذا كانت المحكمة تتألف من قاض واحد فيجب أن يعين له مساعد فرنسي . ونصت الاتفاقية على أنه لا يجوز مصادرة املاكهم الا بعد دفع تعويض عادل يتفق عليه مقدما .

<sup>١</sup> وعلاوة على ذلك كله تقام محكمة للضمانات تكون من قاضيين وطنيين وآخرين من فئة « الجزائريين التابعين للقانون المدني العام » وذلك للنظر في كيفية تنفيذ الضمانات . على أنه بعد خروج غالبية المستوطنين لم تدع الحاجة الى اقامة مثل هذه المحكمة . ومن جهة أخرى فإن الحكومة



الجزائرية خصصت للأوروبيين فى الجمعية الوطنية - وهى اهم هيئة سياسية - ستة عشر مقعدا من بين ١٩٦ . وهى نسبة كانت تزيد على أهمية المستوطنين العديدة عند الاستقلال . ومن حيث الواجبات فقد اعفت الاتفاقية الأوروبيين الذين يختارون الجنسية الجزائرية من الخدمة العسكرية لمدة خمس سنوات .

أما اذا اختار المستوطنون الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية فانهم يعتبرون اجانب ، ويتمتعون بنفس الضمانات التى يكفلها القانون الدولى للاجانب . فضلا عن ذلك فقد نصت الاتفاقية على امتيازات خاصة : حق دخول الجزائر والاقامة بها بمجرد حمل البطاقة الشخصية . وحق التملك والاستغلال بجميع المهن اشتغالاً مثمراً . وحق نقل الأموال خارج البلاد على الا يضر ذلك بالاقتصاد الجزائرى . ولايجوز التمييز بينهم وبين الجزائريين فى الضرائب ، او قوانين الاصلاح الزراعى مع ملاحظة أن للجزائريين تسهيلات مماثلة بخصوص الاقامة والعمل فى فرنسا .

أما الامتيازات العسكرية التى احتفظت بها فرنسا فتمثل فى استئجار قاعدة المرسى الكبير البحرية لمدة خمسة عشر عاما قابلة للتجديد ، مع النص على أن اراضى القاعدة جزء من التراب الجزائرى . وتتبع القاعدة مطارات ومنشآت عسكرية حولها تخضع لنفس نظامها ، وبمقتضى هذا النظام يكون للفرنسيين وحدهم حق التحليق فوقها ، واستخدام مياهها الاقليمية ، والاشراف على الأمن فيها ، واستخدام شبكات المواصلات الملائكية الخاصة بها . واعطى الفرنسيون حق الاستيلاء على الابنية الملازمة داخل منطقة القاعدة مع دفع التعويضات المناسبة .

وبجانب القاعدة تحتل فرنسا بعض المواقع فى الصحراء الكبرى لمدة خمس سنوات . أهمها فى كولم بيشار وريجان . ولها أن تستخدم التجارب النووية ولو أن الاتفاقية لم تذكر صراحة حق فرنسا فى اجراء هذه التجارب . ومع ذلك فقد كان من الضرورى تعديل الاتفاقية العسكرية لتتناسب مع موقف الجزائر من هذه المسألة . ولم تعارض فرنسا فى أن تنقل هذه المحطات الفنية الى بعض ممتلكاتها فى المحيط الهادى ، بعد أن أعلن الرئيس بن بللا فى مارس ١٩٦٣ عدم موافقة بلاده على اجراء التجارب

النوعية فى أراضيها . ونصت الاتفاقية على منح التسهيلات للقوات الفرنسية لكى تستخدم الطرق البرية والبحرية والجوية التى تصل بين قواعدهما المختلفة . وللجنود الفرنسيين قضاء مستقل ، ولكن اذا ارتكبوا مخالفات تضر بأمن الجزائر فانهم يقدمون الى محاكم جزائية . وفى هذه الحالة يتم اعتقالهم داخل سجون القوات الفرنسية . ولهذه القوات أن تنتقل فى الجزائر حاملة السلاح .

وقاما عدا ذلك نظمت الاتفاقية مواعيد الجلاء على النحو التالى : تخفض القوات الفرنسية بعد عملية الاستفتاء بسنة واحدة الى ثمانين ألفا . ثم يتم جلاؤها عن بقية البلاد بعد سنتين ، أى عند انقضاء المهلة التى أعطيت للأوروبيين لاختيار جنسيتهم .

أما التعاون المالى والاقتصادى فقد جاء فى مقدمة الاتفاقية الخاصة به أن فرنسا تقدم اعانة مالية بقدر ما لها من مصالح فى الجزائر . وتشمل هذه الاعانة التعويضات التى تدفع للأوروبيين نتيجة لتطبيق قانون الاصلاح الزراعى أو التأميم . وتذكر الاتفاقية أنه يجب أن تكون الاعانة مساوية لمعدل المشروعات التى يجرى تنفيذها فى السنوات السابقة على تقرير المصير . ويقصد بذلك مشروع قسنطينة .

وتنص الاتفاقية على مبدأ الأفضلية فى المعاملة بالنسبة للرسموم الجمركية . ويتفق على السلع الجزائرية التى تعفى تماما من الرسوم الجمركية فى فرنسا ، وسيترتب على هذا النص وضع ترتيبات خاصة بين الجزائر والسوق الأوروبية المشتركة . وحسب الاتفاقية تدخل الجزائر فى منطقة الفرنك . ولكن يخصص لها جزء من العملات الصعبة التى تحصل عليها فرنسا . وتنص الاتفاقية على اقامة مؤسسه فى المستقبل لاصدار النقد الجزائرى .

ومما يلفت النظر أن يدخل ضمن هذه الاتفاقية البند الخاص بوضع الجزائريين فى فرنسا ، فنص على أنهم ، وخاصة العمال يتمتعون بنفس الحقوق التى للفرنسيين ما عدا الحقوق السياسية . وفى ذلك مايفرى العمال الجزائريين بالبقاء فى فرنسا . بل وهجرة اعداد جديدة اليها كما حدث فعلا .

وقد خصصت إحدى الاتفاقيات لكيفية استغلال نפט الصحراء وغيره من المعادن الموجودة فى باطن الأرض . وأبرز ما فى هذه الاتفاقية هو النص على أنه ، فى خلال ست سنوات يكون للشركات الفرنسية الأولوية فى الحصول على امتيازات التنقيب ، وذلك اذا تساوت عروضها مع الشركات الأخرى . ويستمر العمل بالامتيازات التى تم منحها قبل الاستقلال ، وكذلك قانون نפט الصحراء الذى وضع فى عهد الحكم الفرنسى . ولا يجوز لفرنسا أن تمنح رخصا جديدة خلال الفترة الانتقالية . وبعد ذلك ينتقل حق منح التراخيص الى الدولة الجزائرية كما تنتقل الى اشرافها الامتيازات الممنوحة من قبل .

ويلاحظ أن الجزائريين استهدفوا المشاركة الادارية والفنية فى نפט الصحراء دون أن يكتفوا باستلام الأرباح . ولهذا الغرض نصت الاتفاقية على انشاء هيئة فنية مستقلة لها شخصية اعتبارية ، تساهم الدولتان فى تمويلها . ويكون القصد منها وضع الخطط لاستثمار الصحراء بطريقة عملية ، وتطوير الاستغلال . والنظر فى العروض المقدمة من الشركات من الناحيتين الفنية والادارية . وتشرف كذلك على صيانة منشآت النفط والأنابيب .

يبقى يعد ذلك اتفاقيتان : احدهما خاصة بالتعاون الثقافى ، والأخرى بالتعاون الفنى ، واغلب ما ورد فيهما يحقق منافع بالنسبة للجزائر ومن ذلك تسهيل التحاق الجزائريين بالمعاهد الفرنسية . واعطاؤهم منحا دراسية ودورات تدريبية ، ومع ذلك فان الاتفاقية الثقافية تهدف أيضا الى الإبقاء على نفوذ فرنسا الثقافى ، وذلك بالنص على حرية انشاء المدارس والمعاهد والمكاتب الجامعية . وتراعى الجزائر فى توزيع أقسام كلياتها الجامعية التوزيع الشائع فى فرنسا .

وحسب اتفاقية التعاون الفنى تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر الموظفين الذين هم فى حاجة إليهم ، وتقدم الجزائر كشفا بهذه الوظائف كل سنتين ، وهى مدة العقد ويتبع الموظفون السلطات الجزائرية ، ولا يجوز لهم الاشتغال بالسياسة ، كما لا يجوز للحكومة الجزائرية طردهم من البلاد

الا بعد اخطار مسبب . وتحسدد اتفاقية تالية تنظيم مرتباتهم وتوزيع  
الاعباء المالية بين البلدين .



حققت الجزائر استقلالها بعقد هذه الاتفاقيات . وكانت مضطرة  
فى سبيل ذلك الى تنازلات كبيرة كما رأينا ولذلك لم يعتبر الجزائريون  
اتفاقيات ايفيان سوى مجرد مرحلة ، كما عبرت عن ذلك مجلة المجاهد  
عندما نشرت ملخص الاتفاقيات بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٦٢ .

وليسـت الاتفاقيات محدودة بزمن . باستثناء مواعيد الجلاء .  
وتاجير قاعدة المرسى الكبير . ولا بد ان يكون الجزائريون قد عولوا على  
تطور الزمن بعد الاستقلال لكي يحصروا مساوئ الاتفاقية فى اضيق  
نطاق . وكان بوسعهم ان يجدوا المبررات التى تحقق لهم غراضهم . سواء  
بالاستناد الى تفسير النصوص ، أو الانتفاع بأحداث جـدت وظروف تغيرت  
مثال ذلك : وضع نهاية لحق فرنسا فى استخدام محطات تجاريتها النووية  
فى الصحراء الكبرى نزولا على اجماع الدول الأفريقية . وعدم التقيد بالنص  
المقائل بضرورة احترام أماكن العبادة الكاثوليكية والبروتستنتية واليهودية .  
فان الحقوق التاريخية كانت تبرر للجزائر ارجاع المساجد التى حولها  
الفرنسيون الى كنائس الى ما كانت عليه قبل الاحتلال . وتم ذلك بالاتفاق  
مع السلطات الكنسية مباشرة .

واهم من ذلك الاستيلاء على مليونين ونصف مليون هكتار من  
ممتلكات المستوطنين الذين غادروا البلاد . فقد اعتبروا أنهم باهمالهم زراعتها  
يضررون بالاقتصاد الجزائرى . وتقررت مصادرتها دون تعويض . كذلك  
فرضت القيود على تنقل الأموال استنادا الى ما ورد فى الاتفاقية  
الاقتصادية من اشتراط . الا يضر انتقال الأموال بالاقتصاد الجزائرى ، ولم  
يمض عام واحد على استقلال الجزائر حتى شرع فى تعديل بعض الاتفاقيات  
وخاصة الاتفاق العسكرى ، واتفاق النفط . فقصّر أمد الجلاء الى نهاية ١٩٦٤  
باستثناء قاعدة المرسى الكبير التى صفت بدورها سنة ١٩٦٨ .

أما فى فرنسا فقد أثارت اتفاقيات ايفيان ردود فعل متباينة .

ومن المتوقع أن تعترض عليها احزاب اليمين التى تؤيد المستوطنين . وقد حاول هؤلاء الأخيرون افسادها ، وذلك بمضاعفة نشاط الجيش السرى ، رجاء أن يجروا الجزائريين الى الاخلال بشرط وقف اطلاق النار . واضطر الجزائريون الى كثير من ضبط النفس لكى يفوتوا عليهم هذا الغرض . فلما يئسوا من افسادها طالبوا بتعديلها على الاقل . وذلك بتقوية ضمانات الاوربيين ، واستشهدوا بوضع الأتراك فى قبرص ، وذلك اذا تعذر (١) التقسيم .

وحجة المعارضين هى ان السوابق دلت على ان مثل هذه الاتفاقيات لا تعمر طويلا ، بدليل ما حدث فى تونس سنة ١٩٥٥ ، وكيف أن الاتفاقية التى ضمننت حقوق المستوطنين الغيت بعد عشرة أشهر . وقد أجاب انصار الاتفاقية بأن المعونة الاقتصادية ضمان كاف لكى يحترم الجزائريون الاتفاقيات . فرد المعارضون بأنه من الممكن ان تلجأ الجزائر الى دول اخرى . وعلى كل فهذه المناقشات لم تكن لها سوى قيمة نظرية وكان المعول عليه هو روح السياسة العامة لكلتا الدولتين ، وليست نصوص الاتفاقية . فمن المعروف ان حكومة ديغول لم تتخذ من المعونة الاقتصادية وسيلة للضغط على الجزائر ، فاستمرت فى تقديمها حتى بعد اجراء التعديلات وحتى يتغلب ديغول على المعارضة بشأن سياسته الجزائرية اضطر الى طرح هذا الموضوع على استفتاء جديد اثر توقيع الاتفاقيات . ويبدو ان وجود الجيش السرى قد دفع معظم الفرنسيين الى الموافقة دون أن يكونوا مقتنعين بذلك . وهكذا جاءت النتيجة فى استفتاء ٨ ابريل ١٩٦٢ بنسبة ٩١٪ بالموافقة .

إذا نظرنا الى نتيجة استقلال الجزائر وتأثيره على فرنسا فسوف نلاحظ انها حققت نتائج مفيدة على عكس ما كان يشيعه المستوطنون وانصارهم فقد استطاعت فرنسا أن تمضى فى تحديث صناعاتها وجيشها وتحسن من مركزها الدولى ولا أدل على ذلك من اعادة انتخاب الجنرال ديغول كرئيس للجمهورية سنة ١٩٦٥ .

---

(١) عبر عن وجهة النظر هذه : Maurice Allais : L'Algérie D'évian

## الفصل العشرون

### أزمة السلطة فى الجزائر

قام الجنرال ديغول باعلان استقلال الجزائر فى يوليو سنة ١٩٦٢ ،  
غير أن الوطنيين الجزائريين رفضوا أن يكون هذا الاعلان هو وثيقة  
الاستقلال فجعلوا من يوم ٥ يوليو التاريخ الرسمى لاعلان الجمهورية •  
ويصادف هذا اليوم ذكرى احتلال الفرنسيين للبلاد سنة ١٨٣٠ •

وحسب اتفاقيات ايفيان كان لا بد من اجراء انتخابات لجمعية  
تأسيسية فى غضون ثلاثة أسابيع من اعلان الاستقلال • ومهمة الجمعية  
هى وضع دستور للبلاد ، غير أن الخلافات الخطيرة التى صاحبت اعلان  
الاستقلال أخرت اجراء الانتخابات نحو شهرين كما سنذكر ذلك فيما بعد •  
ويكفى أن نشير هنا الى ان الحكومة الجزائرية التى تسلمت السلطة فى  
أغسطس برئاسة أحمد بن بللا وبتأييد معظم جيش التحرير الذى يقوده  
هوارى بومدين قررت أن الظروف الحالية للجزائر تقضى باتباع نظام  
الحزب الواحد ، وقدمت قائمة انتخابية بأسماء المرشحين لمقاعد الجمعية  
التأسيسية البالغة ١٩٦ مقعدا •

#### ١ - الصراع من أجل الحكم :

نجح زعماء الثورة فى المحافظة على وحدة الصف طوال فترة النضال  
المسلح ولايعنى ذلك عدم وقوع خلافات فيما بينهم ، بل على العكس أدت  
أعمال التجسس ومكافحته الى اشارة الشكوك وتمادى بعض القواد فى  
حركات التطهير حتى كان البعض يحاكمون لأبسط الشبهات •

وقد حاول حسين آيت أحمد فى كتاب أصدره بالفرنسية سنة ١٩٦٤ (١)؟  
باعتوان « الحرب ومابعد الحرب » أن يسرد بعض أحداث الخلاف التى نشبت  
بين الزعماء منذ سنة ١٩٥٦ وقال ان رمضان عبانة كان يريد عقد مؤتمر عام

---

1. La guerre et l'après guerre.

لجبهة التحرير لتسوية الخلاف وانه اى المؤلف اعترض فى ذلك الوقت على تلك الفكرة حتى لا يكون هناك مجال للجدل اثناء الانتشغال بالثورة .

اما بعد الاستقلال وبعد أن أصبح آيت أحمد فى صفوف المعارضة وأستأثر بن بللا بالسلطة فقد غير المؤلف رأيه وهمار ينادى بدعوة مؤتمر عام يضم مختلف الاتجاهات وتنبثق عنه قيادة جماعية . وقد قيل فى ذلك الحين أن المؤتمر الذى برزت فيه شخصية رمضان عبانة كان يمثل قواد الولايات أو معظمهم وأن نوعا من الصراع نشأ فى ذلك الوقت بين هؤلاء وبين ممثلى الجبهة فى خارج الجزائر ومن بينهم بن بللا وآيت أحمد ومحمد خيضر . وانتقد قواد الولايات ممثلى الجبهة فى الخارج مع كثير من المبالغة بانهم يعيشون عيشة رغدة ولا يشاركون فى الآلام التى يعانى منها رجال جيش التحرير . ولعل هذا هو أول انقسام يظهر بين مايسميه الكتاب بفريق العسكريين وفريق السياسيين ، غير أن هذا التمييز ينطوى على كثير من الاصطناع وخاصة بالنسبة الى الثورة الجزائرية ، فقد اقتضت طبيعة الثورة أن يشغل قواد الولايات الست مناصب ادارية وأن يشتغلوا بالسياسة كما أن كثيرين ممن سموا بأعضاء البعثة الخارجية أو السياسيين نشأوا أصلا تحت علم جيش التحرير ثم كلفوا بمهام فى الخارج ، وكان بن بللا يتولى مهمة قيادة القوافل التى تنقل الأسلحة الى الجزائر عبر ليبيا ، كما أن يوسف بن خدة كان فى بعض الأوقات قائدا للولاية الرابعة حيث تقع العاصمة قبل أن يصبح رئيسا للحكومة المؤقتة ، ولاشك أن وقوع بن بللا فى الأسر نتيجة حادث الطائرة المشهور هو الذى أبعده عن فرصة العمل النضالى .

على أن الانقسامات امتدت لتشمل القادة الخمسة الذين ظلوا معتقلين حتى توقيع اتفاقيات إيفيان وقد اكتشف ذلك عبد العزيز بوتفليقة حينما ذهب ممثلا للقيادة العامة للاتصال بهم ، فلاحظ أن كلا من بوضياف وآيت أحمد يرفض أن تعتمد السلطة فى الدولة الجديدة على الجيش ، بينما مال بن بللا الى الاستعانة بالقيادة العامة . أما محمد خيضر الذى كان متأثرا بالنساورات السياسية منذ عهد مصالى الحاج ، فقد وافق بن بللا ، ولكنه كان يرغب فى أن يعود الجيش الى مكانه بعد استقرار الدولة . والواقع أن تصور بن بللا لتكوين القوات المسلحة ظل متأثرا بعهد الثورة وهو يؤكد ماسبق أن ذكرناه من صعوبة التمييز بين السياسيين والعسكريين ، والجيش فى مثل هذه الظروف يكون اقرب الى الميلشيا منه الى الجيش الفنى المحترف ، الذى

يمارس التدريب الدقيق على أحدث الأسلحة ، والجندى فى نظر بن بللا يمكن أن يمسك البندقية بيد ويحمل القاس باليد الأخرى ليساهم فى تطوير نظام الإنتاج الزراعى . غير أن الأحداث ستنهت أن مسؤوليات الدولة المستقلة تختلف عن مسؤوليات الثورة فى عهد الاستعمار . والدولة المستقلة تحتاج الى جيوش فنية محترفة .

طرح هذه الخلافات للمرة الأولى علنا فى المؤتمر الوطنى الذى عقدته جبهة التحرير كمعادتها فى طرابلس فى يونيو سنة ١٩٦٢ . ورأت الحكومة المؤقتة أنها صاحبة السلطة الرسمية التى يجب أن تسلم البلاد من يد الفرنسيين الى أن تجرى الانتخابات للجمعية التأسيسية . أما بن بللا وأنصاره فقد اقترحوا ستة أسماء جديدة معظمهم ممن كانوا مع بن بللا فى الأسر مثل حسين آيت أحمد ورابع بيطاط وبوضياف لتشكيل المكتب السياسى لجبهة التحرير . ومهمته أن يتسلم السلطة باسم الجبهة من يد الفرنسيين ويقوم بعد ذلك بالإشراف على الانتخابات . وبناء عليه طالب بن بللا باقالة الحكومة المؤقتة ونال تأييد ٥٩ صوتا يشكلون غالبية أعضاء المجلس الوطنى البالغ عددهم ٧٢ وفسر هذا النجاح بأن بن بللا كان يتمتع بتأييد العسكريين وهم غالبية أعضاء المجلس . والواقع أن مستقبل السلطة كان يتوقف على موقف قواد الولايات الست ، ولوحظ أن عددا من الزعماء أخذوا يتسابقون على كسب ودهم فقد أسرع كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال الى تزيى أوزو مستجدين بقيادة ولاية القبائل الصغرى بينما اتجه بن بللا ومحمد خيضر الى وجدة فى الغرب حيث ينتشر قسم كبير من جيش التحرير على الحدود يفوق فى حجمه القوى الداخلة فقد قدر بثلاثين ألفا مقابل عشرة آلاف بالداخل وفضلا عن ذلك فان مجموعة وجدة تتبع القيادة العامة مباشرة .

أما آيت أحمد وبوضياف فقد رفضا الاستعانة أصلا بأى طرف من أطراف القادة العسكريين . كما أن هوارى بومدين أعلن كذلك مساندته للمكتب السياسى . والسؤال الذى يتبادر الى الذهن هو : لماذا لم يتمكن المكتب السياسى من تسلم السلطة مباشرة بعد اعلان الاستقلال ؟ الواقع أن قواد الولايات الست كانوا يتبعون من الناحية النظرية القائد العام ولكن من الناحية العملية اعتاد كل قائد أن يستقل بشئون ولايته . وذلك لأن تحقيق



الاتصال السريع المباشر كان صعبا فى عهد الثورة ، ومن المدهش أن تقسيم البلاد الى ست مناطق عسكرية استمر بعد الاستقلال واستمرت معه الامتيازات الهائلة التى يتمتع بها قواد تلك المناطق . وهذا يؤكد لنا ما ذكرناه من قبل من أن طبيعة الثورة اقتضت أن يكون جيش التحرير جيشا خاضعا للسياسة لا يتحقق فيه النظام الدقيق كما هو الحال فى الجيوش المحترفة التى تؤسس بواسطة دولة قائمة من قبل . ومن هنا صار مستقبل الجزائر يتوقف على الاتجاه الذى يتخذه قواد الولايات على حدة . ولم يتفق هؤلاء القواد على موقف موحد عند اعلان الاستقلال .

ماذا حدث عند اعلان الاستقلال فى ٥ يوليو ١٩٦٢ ؟ لقد عمدت الحكومة المؤقتة الى عزل هوارى بومدين ووصفت المحاولات التى يقوم بها هوارى وبن بللا بأنها تهدف الى اقامة دكتاتورية عسكرية فى البلاد . وتمكن أعضاء الحكومة من دخول العاصمة فى بداية الأمر . غير أن كثيرين استنكروا « أن يحرم المجاهدون من جنى ثمرات النصر يوم النصر » . وفى الوقت نفسه ذهب أحمد بن بللا الى المغرب ومنه عبر الحدود الى وهران وأقام مركزه فى تلمسان القريبة من مسقط رأسه ، وبدت البلاد على شفا حرب أهلية . وتدخل قائد الولاية الرابعة حيث تقع العاصمة وأخذ زمام المبادرة بدعوة الطرفين المتنازعين الى تسوية خلافاتهم بالتفاوض ، وأذن فقد كان قائد تلك الولاية يتخذ موقفا مختلفا عن القائد العام هوارى بومدين ، وعلى كل فقد كانت فكرة التوفيق تلقى ترحيبا شديدا من الراى العام إذ لم يكن أحد مستعدا لسفك دماء جديدة ولسان الحال يقول : ألم تكف سبع سنوات من حرب ضروس مدمرة ؟

لقد ذكر البعض أن هذا الصراع امتداد للخلافات الحزبية القديمة التى تتكون منها جبهة التحرير ، وفى تلك الحالة يكون بن يوسف بن خدة ممثلا لجماعة المركزيين التى انشقت على مصالى الحاج سنة ١٩٥٢ وأخذت تعد الثورة ، ويكون بن بللا وأنصاره ممثلين للجنة الثورية للاتحاد والعمل التى نفذت الثورة فعلا فى أول نوفمبر ثم انضم اليها المركزيون بعد ذلك ، غير أن هذا التفسير ينهار من أساسه إذا عرفنا أن كريم بلقاسم كان أحد أعضاء اللجنة الثورية للاتحاد والعمل ومع ذلك فقد أصبح الساعد الأيمن لمن خدة يضاف الى ذلك أعضاء هذه اللجنة الذين ساندوا بن بللا فى بداية الأمر ( المغرب العربى )

أخذوا ينشقون عليه الواحد تلو الآخر بعد الاستقلال . ويفسر البعض هذا الصراع بخلافات عقائدية ، فمثلا كان محمد بوضياف يمثل الجناح اليسارى فى الجبهة وهو من رفقاء بن بللا فى الأسر ومن أعضاء المكتب السياسى الجديد وقد ألف حزبا جديدا باسم « الحزب الاشتراكى الثورى » ولحق به بعد قليل فى سبتمبر حسين آيت أحمد ، أما محمد خيضر فقد بقى فى منصبه كأمين عام للجبهة حتى أبريل سنة ١٩٦٢ ثم أعلن بدوره استقالته وغادر البلاد بعد ذلك .

شرح بوضياف آراءه فى كتاب نشره بالفرنسية بعنوان ، الى أين تسير الجزائر (١) ؟ وهو ينتقد زميله القديم بأنه ورث النظام الإدارى نفسه الذى كان سائدا فى عهد الاستعمار دون أن يغير مافيه من أجهزة مركزية ونزعة الى البيروقراطية وماقودى اليه من نظرة استعلاء نحو الشعب ولذلك فهو يدعو الى أن تكون للهيئات الشعبية السلطة العليا فى مختلف القطاعات . فتشرف النقابات العمالية على الصناعات وتسييرها بينما تشرف جماعات الفلاحين على الزراعة . وهو يرى أن الحكومة قد أخطأت اذ أصبحت تحصل لحسابها أرباح المزارع الخاضعة لنظام التسيير الذاتى . ثم يهاجم نظام الحزب الواحد ويرى أن جبهة التحرير حسب التشكيل الذى وضعه بن بللا أصبحت مجرد فئة من الفئات السياسية ويسميتها جماعة تلمسان . ومما هو جدير بالملاحظة أن الحزب الاشتراكى الثورى اتفق مع الشيوعيين فى كثير من وجهات النظر فكلاهما نادى بضرورة تعدد الأحزاب أو السماح للحزب الشيوعى بالعمل على أساس أنه شارك فى الثورة .

وكما كون بوضياف حزبا سياسيا معارضا . كذلك فعل حسين آيت أحمد حينما كون « جبهة القوة الاشتراكية » فى خريف سنة ١٩٦٢ غير أن آيت أحمد تجاوز المعارضة السياسية الى العصيان العسكرى حينما ارتبط بمحمد ولد الحاج أحد قواد الولايات الست وأعلن الثورة فى بلاد القبائل ومع أن ولد الحاج تحول بسرعة الى جانب الحكومة فى غمرة الحماس الذى ترتب على النزاع على الحدود مع المغرب فقد بقى آيت أحمد متوليا زعامة المعارضة كرجل سياسى حتى قبض عليه فى أكتوبر سنة ١٩٦٤ .

وتتفق جبهة القوى الاشتراكية مع بقية الاشتراكيين الجزائريين في اعلان اعتناقها للاشتراكية العلمية . ومع ذلك فقد وصفت بالاعتدال ، فهي قد انتقدت الاصلاح الزراعي وطالبت بالحد من التوسع فيه ، ثم أرادت أن ترد أصول اشتراكيها الى جذور اسلامية واخذت على بن بللا اعتماده على خبراء أجانب من الماركسيين ولم يكن بن بللا بالفعل يخفى اعجابه بكاسترو ، وقد توثقت العلاقات بين الجزائر وكوبا في عهده مما جعل الأخيرة تنفرد بقطع علاقاتها بالجزائر بسبب عزل بن بللا .

ولم يكن بن بللا يرفض الاستفادة من الماركسية كمصدر من مصادر الفكر الاشتراكي الذي تعتنقه جبهة التحرير ، ولكنه أعلن بعيد الاستقلال أن مبادئه تختلف عن الماركسية في أمرين رئيسيين : الاعتراف بالقيم الروحية والأخذ بالمبدأ القومي . أما موقفه ازاء الحزب الشيوعي كتنظيم فكان أشد صلابة . وقد أشرنا كيف أن جبهة التحرير قبلت التحاق الشيوعيين بها كأفراد وما أن أعلن الاستقلال حتى تطلع الشيوعيون الى اعادة تنظيم صفوفهم وشرعوا يصدرون جريدتين في كل من مدينتي الجزائر وهران حيث بقى قسم من الجاليات الأوربية ، وتأثر السكان اجتماعيا وثقافيا بالتيارات الفرنسية . وحاول الحزب الشيوعي في انتخابات الجمعية التأسيسية أن يقدم قائمة منفصلة بمرشحيه فتدخلت السلطات لمنعه وحذف محمد خيضر المسئول عن الانتخابات أسماء معظم المرشحين المعروفين بانتماثلهم للحزب وقدم قائمة موحدة على نحو ما رأينا . ورضخ الحزب الشيوعي على أساس أن ذلك اجراء مؤقت . وطالب في نفس الوقت بالسماح للأحزاب المختلفة بالعمل واحتج على نظام الحزب الواحد الذي لا يتلاءم مع ظروف البلاد الاجتماعية وهو يرد بذلك على الذين قد يواجهونه بحجة أن الدول الشيوعية تأخذ بنظام الحزب الواحد .

ويستنتج من عبارة « الظروف الاجتماعية غير الملائمة » أن الجزائر ما زالت مجتمعا طبقيا . وأن الشيوعيين هم الذين يمثلون الطبقة الكادحة وأن نظام الحزب الواحد لا يطبق الا عندما تتلاشى الطبقات الأخرى . وحتى لو أخذنا بمنطق الحزب فمن الصعب القول بأن الشيوعيين يمثلون الطبقة العاملة الجزائرية لعدم انتشار الحزب في الريف حيث تعيش الغالبية العظمى للكادحين . وفي نوفمبر سنة ١٩٦٣ أمرت الحكومة بإيقاف جريدتي الحزب

ثم حظرت نشاطه بتاتا وأعلن بن بللا أن الشيوعيين لم يخلصو للثورة فى جميع الأوقات، ولذلك فهو يرفض حتى فكرة ائتلاف الحزب مع جبهة التحرير .  
الا أن هذا لايعنى بالضرورة معاداة المبادئ الماركسية . بل أن المقصود من وراء حل الحزب هو توحيد القوى الثورية فى الجبهة .

وعلى الطرف الآخر من المعارضة وقف انصار الحرية الفردية من الليبراليين بزعامة فرحات عباس ينتقدون هم أيضا نظام الحزب الواحد ولو أن فرحات عباس لم يعلن صراحة معارضته للنظام الجديد بدليل قبوله رئاسة الجمعية التأسيسية وكان ينتظر الفرصة التى تسمح له باقتناع النسواب بدستور ليبرالى ، الا انه لم يوفق فى مهمته واستشاط غضبا من الطريقة التى اتبعها بن بللا لطرح الدستور للاستفتاء . فبدل أن يناقش مناقشة فاحصة فى أروقة الجمعية التأسيسية قدم الى مؤتمر كبير لأعضاء جبهة التحرير فى احدى القاعات العامة ثم طلبت الحكومة المصادقة عليه برفع الأيدى .  
وعلى أثر ذلك قرر فرحات عباس الانزواء عن الحياة السياسية .

لقد تمت المصادقة على الدستور فى سبتمبر سنة ١٩٦٢ وبناء عليه رشح أحمد بن بللا كأول رئيس « للجمهورية الديمقراطية الشعبية » ومنذ ذلك الحين أخذ يفكر فى أفضل الطرق لايجاد نوع من الاستقرار فى السلطة ازاء هذه المعارضة متشعبة الاتجاهات . ومما زاد المعارضة خطورة أنها لم تقتصر على المجال السياسى . بل تخطته الى حركات تمرد متوالية قام بها قواد الولايات وسنشير الى ذلك بعد قليل . وكان بن بللا واقعا بين عاملين : الاعتماد على الجيش وتقويته . وفى هذه الحالة قد يصبح أسيرا له ، أو توحيد فئات المعارضة السياسية وامتصاصها فى جبهة التحرير . وكان أميل الى هذا الحل الذى يخفف من خضوعه للجيش ولكنه قد يجعل فى نفس الوقت يتدخله اذا لاحظ المسئولون فى الجيش بأن المعارضة ستندثر . ومن هنا ستكون الخطة المفضلة لدى بن بللا هى اقامة توازن بين جميع هذه العناصر ، ولهذا الغرض فكر فى دعوة مؤتمر عام لجبهة التحرير ، وكون لجنة تحضيرية للتخطيط ومن الملاحظ أن بن بللا كان يعارض من قبل دعوة هذا المؤتمر ، ومضى عامان تقريبا منذ الاستقلال قبل أن ينتظم أول مؤتمر للجبهة فى أبريل سنة ١٩٦٤ .

شرعت اللجنة التحضيرية فى عملها منذ ١٧/١١/١٩٦٣ وأعدت ميثاق عمل جديد يحل محل ميثاق طرابلس ، اذ صار من الممكن الآن الاستفادة من تجربة ممارسة السلطة ، وقد لعب ستة من اليساريين من بينهم محمد حربى وهيئة تحرير مجلة الثورة الأفريقية دورا رئيسيا فى صياغة الميثاق الذى طرح على المؤتمر (١) . وقد حضر المؤتمر ١٩٩١ عضوا يمثلون مختلف التيارات ، وخطة بن بللا هى ان يكون المؤتمر مجابهة صريحة بين زملاء عاشوا معا ايام الثورة الا انه ظل بعيدا عن تحقيق الوحدة الوطنية .

لقد وافق المؤتمر حقيقة على مايعرف بميثاق الجزائر وهو يضع تفاصيل نظام التسيير الذاتى والنظام الاشتراكى فى القطاعات المختلفة . وظهر بهذه المناسبة تيار قوى يستهدف ربط الاشتراكية بالاسلام . كما رسم التشكيلات السياسية لجبهة التحرير ، ويستنتج من ذلك ان المؤتمر أعطى الأولوية للحزب على الدولة ، فالمؤتمر العام هو القاعدة الأساسية لهذه التشكيلات . وهو يجتمع دوريا كل عامين وينتخب أعضاء اللجنة المركزية وتشرف اللجنة المركزية على الحكومة والحزب معا وهى التى تختار المكتب السياسى وتجتمع مرة كل أربعة أشهر على الأقل ويقضى التنظيم بأن يكون رئيس الحزب هو رئيس الدولة فى الوقت نفسه .

انتخب المؤتمر اللجنة المركزية الأولى من ٨٠ عضوا أصليا و٢٢ مساعدا وكان من المقرر الاكتفاء بخمسين ولكن راغبى العضوية كثيرون . وعينت اللجنة المركزية أسماء أعضاء المكتب السياسى الـ ١٧ وبخل أنصار بومدين كلا التنظيمين : اللجنة المركزية والمكتب السياسى . ولم يكن ملء المقاعد فى هذين التشكيلين هو محور الخلاف بين القائد العام ورئيس الجمهورية ، وعلى الأصح فان الذى صرح به بومدين كان يتعلق بتنظيم الجيش ورفض فكرة انشاء ميلشيا أو حرس وطنى ، ولم يتدخل بومدين فى المناقشات الا قبيل انتهاء المؤتمر فطالب بالابقاء على الضباط الجزائريين الفنينين الأكفاء الذين خدموا من قبل بالجيش الفرنسى ، وحينما اعترض بعض المعروفين بتأييد بن بللا على تلك الفكرة اجاب بومدين متسائلا ، وهل نفضل عليهم الأجانب ؟ كذلك رفض القائد العام دعوة بن بللا لانشاء حرس مدنى القصد

منه حماية الثورة أو بصورة أدق حماية تشكيلات الحزب . ولاتدل هذه الخلافات على أن فكرة الاطاحة بين بللا كانت تراود القائد العام فى ذلك الوقت . فهو مايزال مؤمنا باحترام الشرعية . اذ صرح بأن المؤتمر هو صاحب السلطة العليا واذا أقر وجهة نظر مخالفة فليس بوسعه سوى الانصياع لها .

كشفت المؤتمر من خلال هذه المناقشات (١) عن أن حزب جبهة التحرير لايتمتع بالوحدة . أما الجيش فهو أكثر تماسكا . وكان بن بللا يظن أن ميثاق الجزائر سيملا هذا الفراغ الا ان العبرة ليست بالاجماع على المبادئ بل يكفيه التنظيم ، ولم يختلف بن بللا رئيس الدولة كثيرا عن الرجل الثورى المناضل . فهو يستمع للشكاوى الخاصة مما ترك قليلا من الوقت للمدارة . ورغم ذلك فقد جمع فى وقت مابين وزارات الداخلية والمالية بالاضافة الى رئاسة الدولة وسكرتارية الحزب . ورأى انه عن طريق التوازن بين القوى يمكن الاحتفاظ بالسلطة . وفكرة انشاء الميلشيا هى جزء من هذه الخطة التى تقيم التوازن بين الحزب والجيش . ومن الغريب أن بن بللا كلف أحد انصار بومدين بقيادة الحرس الوطنى . ذلك أن السياسة التى اتبعها رئيس الجمهورية ازاء القائد العام للقوات المسلحة تتأرجح بين الارضاء تارة وبين اضعاف تدخله فى شئون الدولة العليا تارة أخرى ، عندما اضطرت بن بللا فى أكتوبر سنة ١٩٦٢ الى الاستعانة بالجيش لقمع حركة عصيان محمد ولد الحاج كان يخشى من أن تكون هذه فرصة لتقوية دور الجيش فى الدولة وازدياد الاعتماد عليه ولذلك وجد فى الحرب مع المغرب خروجاً من المازق الداخلى فقد استجاب ولد الحاج فى هذه المناسبة لدعوى الوحدة الوطنية وانضم الى القوات الجزائرية وصار عنصرا جديدا من عناصر التوازن ، فدعى الى المشاركة فى المؤتمر العام المذكور فى ابريل سنة ١٩٦٤ ولم يفهم كثيرون من أعضاء الجبهة مغزى دعوة أحد المتمردين القدامى .

على أن بن بللا واجه حركات تمرد أخرى واضطر الى الاستعانة بالجيش لمواجهة جميعا . ونذكر على سبيل المثال انشقاق سى العربى فى

---

1. Buy, F. La République Algérienne démocratique et populaire.

فبراير سنة ١٩٦٣ الذى طالب بمساهمة العسكريين مساهمة اكبر فى ادارة البلاد . كذلك شهدت الجزائر فى عام ١٩٦٤ محاولتين من هذا النوع قاد أحدهما الكولونيل شعباني فى جنوب قسنطينة وقاد الأخرى الكولونيل بو موسى فى وهران .

## ٢ - حركة ١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ واستقرار السلطة (١) :

الأرجح ان هوارى بومدين لم يفكر فى التدخل لتغيير السلطة الا خلال الأسابيع الثلاثة التى سبقت حركة ١٩ يونيو . وقد اغراء بذلك كثرة التعديلات الوزارية وتقلب بن بللا بين التيارات اليمينية واليسارية ان صح التعبير . فقد أستبعد مثلا محمد حربى عن مجلة ثورة أفريقيا ، الا أنه ترك أمزيان الماركسى المعروف ليحتل منصب سكرتير الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

أما السبب المباشر الذى دفع بومدين الى القيام بانقلاب فهو رغبة بن بللا فى ابعاد عبد العزيز بوتفليقة عن وزارة الخارجية وقد قاوم بوتفليقة ما استطاع هذه الرغبة . فقال انه ليس من المناسب ابعاده فى وقت تستعد فيه الجزائر لاستقبال مؤتمر القمة الآسيوى الأفريقى وهو حدث عظيم باعتباره المؤتمر الثانى من نوعه منذ باندونج وأجاب بن بللا بانه هو رئيس الجمهورية يريد أن يطبع بطابعه الخاص السياسة الخارجية للبلاد . وأجاب بوتفليقة بأن استبعاده فى هذه اللحظة يعنى عدم الثقة به وهو ممثل الحزب للشئون الخارجية وليس من حق الرئيس وحده ان يتصرف فى هذه المسألة وعليه أن يستشير الحزب فى ذلك .

كان بومدين يشغل فى ذلك الوقت منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع وقد مثل الجزائر فى مؤتمر رؤساء الحكومات العرب بالقاهرة . ولما علم بمحاولة عزل بوتفليقة عاد على عجل واخذ يرتب للانقلاب مع زملائه من العسكريين وكانت المشكلة التى واجهت القائمين بالحركة هى كيفية مواجهة المؤتمر الآسيوى الأفريقى بحكومة جديدة ، وهل يقبل أعضاء المؤتمر الاستمرار رغم هذا التغيير ؟ وللتغلب على هذه المشكلة اتفق على أن التغيير مسألة

---

Bourges : (١) انظر تفاصيل هذا الموضوع فى :  
L'Algérie à l'épreuve du pouvoir

داخلية ولا تؤثر على سياسة الجرائر الخارجية . أما بوتفليقة فقد طلب الوقت للتفكير ولم يقدم استقالته الا بعد الشروع فى ترتيبات الحركة .

كلف طاهر الزبيري بأداء المهمة الحرجة الا وهى القبض على بن بللا . وكان الترتيب دقيقا بحيث لم يترك ثغرة تجعل الفشل محتملا وكانت المعارضة طفيفة بين المدنيين لم تتعد بعض المظاهرات فى عنابة وهران حيث سقط بعض القتلى . لقد تضاربت الآراء عند وقوع الحركة حول الفوارق التى تميز بينها وبين النظام السابق فمن قائل أنها تميل قليلا الى اقامة قيادة جماعية ، كما فسرها البعض بأنها تمثل تفوق عنصر العسكريين على السياسيين . والواقع ان الخلاف العقائدى لا يبدو واضحا اذا ما استندنا الى الشعارات التى استعملت فى كلا العهدين . أما الخلاف الواضح الذى يظهر للعيان فهو التفاوت بين مزاج الرجلين وتكوينهما . فكل منهما كان يعتبر نفسه قائدا « للثورة » ولكن مفهوم الثورة يختلف عند كليهما ، فهو عند بن بللا انطلاق الجماهير والحزب الذى يمثلها . وهى عند بومدين التخطيط لاقامة دولة بل ان الدولة هى التى تصنع الثورة وتوجهها . وكلا الرجلين يجعل الجيش فى محور اهتمامه ولكن الجيش عند بن بللا هو أداة لخدمة الثورة أو نوع من الجيش الشعبى . وعند بومدين هو أداة لتدعيم الدولة الشرعية ، ومهمته هى الوصول الى أعلى كفاءة فنية لكى يؤدى هذا الدور . كذلك استعمل الرجلان الشعارات الوطنية وربما اختلف مفهومهما لهذه الكلمة . فالوطنية الجزائرية عند بن بللا ترتبط بالعروبة والاسلام ، وعند بومدين هى بناء دولة جزائرية قوية تتضامن مع البيئة العربية والاسلامية ولا تعتمد بالضرورة وجودها من مؤثرات خارجية وقد يكون من المفيد ههنا قبل أن نتتبع منجزات بومدين بعد تولى السلطة أن نلقى نظرة عاجلة على حياته .

بدأ محمد بوخروبة واسمه الحركى هوارى بومدين حياته السياسية كعضو فى حزب الشعب واستمر على ولائه لمصالى الحاج حتى سنة ١٩٥١ . وحينئذ يش بوخروبة مثل كثير من أقرانه من أساليب الكفاح السياسى والديماجوجية التى تميز بها مصالى الحاج ، وجاء الى الأزهر ليدعم ثقافته العربية الاسلامية وأسرع بعد قيام الثورة الى الانضمام لصفوف المجاهدين حتى صعد بسرعة الى رتبة نائب قائد الولاية السادسة فى سنة ١٩٥٦ ثم



أصبح قائدا عاما لجيش التحرير فى سنة ١٩٦٠ واشتهر بالصرامة الشديدة فى معاملة المنحرفين كما تدل الأحكام التى أصدرها أثناء الثورة . وبعد الاستقلال أعطى بومدين كل وقته لتطوير الجيش واعداده لكي يكون جيشا نظاميا .

كان على قائد الحركة الجديدة أن يوضح أهدافه فى بيان عام ، واستغرق اعداد البيان بعض الوقت ، ويتضح منه أن هدف الحركة الأول هو الرغبة فى احلال القيادة الجماعية محل الزعامة الفردية ، وتطبيقا لهذا المبدأ كون بومدين مجلس ثورة موسع يضم ٢٦ عضوا بعضهم من أعضاء الحكومة السابقة كما استبقى بعض الوزراء الذين عملوا مع بن بللا ، فبالإضافة الى بوتفليقة استمر بشير بو معزة وحاج اسماعيل وعلى محساس يمارسون مناصبهم الوزارية وثلاثتهم من المشتغلين بالتخطيط الاقتصادى

على أنه بعضى الوقت ثبت ميل بومدين الى العمل وسط مجموعة صغيرة من زملائه وكانت اقرب المجموعات اليه والتى تحوز ثقته هى ماتعرف بمجموعة ضباط وجدة . اى الذين عملوا تحت قيادته أثناء السنوات الأخيرة من الثورة فى جيش التحرير . ومن هؤلاء مدغرى وشريف بلقاسم وقايد احمد النذى صار الأمين العام لجبهة التحرير .

أما طاهر الزبيري فينتمى الى مجموعة أخرى من الضباط تعرف بمجموعة الأوراس وربما فكر بن بللا فى تقوية نفوذ هذا الأخير حتى يوازن به هوارى بومدين . غير أن بومدين سبق الى استقطابه . والظاهر أنه ساد شعور بعد فترة من نجاح حركة بومدين أنه اتخذ أداة وكان يشكو أحيانا من أعمال اقلية الفقير الأوراس ففسر البعض محاولته الانقلابية سنة ١٩٦٧ بأنها صورة من صور الصراع بين مجموعتين متنافستين من الضباط بالجيش الأوراس ووجده ، لكن الزبيري أراد أن يعطى لحركته صورة ايدولوجية فتلقف فرصة استقالة وزيرين من المعروفين بتأييد نظام التسيير الذاتى وقال انه يرفض التخلي عنهما ورفع شعارات الاشتراكية .

وكان الزبيري قد تغيب عن حضور احتفالات ذكرى قيام الثورة فى

أول نوفمبر سنة ١٩٦٧ فحامت الشكوك حول موقفه . وفى ١٥ ديسمبر بدأ فى تنفيذ حركته الانقلابية وفى خلال الأيام الثلاثة التى لم يعرف فيها بعد مصير الحركة دعت جريدة المجاهد الى تسوية الخلاف داخل الحزب ، لكن أحدا لم يقتنع . وبفضل تأييد الضباط استطاع بومدين أن يقيم الحركة ومنذ ذلك الوقت تحقق الاستقرار فى السلطة العليا .

### ٣ - عهد بومدين :

كان على الجزائر المستقلة أن تشرع فى انشاء مؤسسات جديدة دون أن تكون متصلة بالماضى الاستعمارى . غير أن الاتجاه الغالب فى السنوات الثلاث التى حكم خلالها بن بللا اعتمد على المنظمات الشعبية المنبثقة عن الحزب الواحد الحاكم وهو جبهة التحرير وعلى الزعامة الشخصية ومن ثم لم تلعب المؤسسات الدستورية دورا بارزا . فلم يظهر أثر ملموس لمجلس النواب ، وحينما تولى بومدين السلطة عطله نهائيا .

وفى العهد الجديد تراجع أيضا دور جبهة التحرير كمؤسسة جماهيرية وان ظلت من حيث الشكل هى الحزب الواحد الشرعى فى البلاد ، واعتمد حكم بومدين على قاعدتين : الجيش النظامى الذى حوله من صفته السابقة التى تشبه الميلشيا الشعبية الموروثة من عهد الثورة الى جيش فنى خاصة وان الحرب مع المغرب فى سنة ١٩٦٢ اثبتت عدم كفاءة هذا النوع من الجيوش فى عهد الاستقلال . وهكذا تكونت على مدى سنين الحكم طبقة جديدة من الفنيين العسكريين . أما القاعدة الثانية فهى بث الحياة فى المجالس الاقليمية والقروية وتعرف الأخيرة فى الجزائر باسم القسمات ، وقد اختير أعضاؤها ليس بالضرورة بسبب مواقعهم الحزبية بل وجد من بينهم الكثيرون الذين اشتهروا بالانشغال بالحياة العامة من بين الأهالى . ولعل استقالة قايد أحمد من الأمانة العامة لجبهة التحرير يعود الى احساسه برغبة رئيس الدولة فى التقليل من دور الحزب واتجاه نحو السياسة البرجماتية فتوقف عقد المؤتمرات العامة التى كان من المفترض أن يعقدها الحزب عند مواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية .

ولم يعن تراجع جبهة التحرير تغييرا فى التوجه الاشتراكى للدولة خلال حكم بومدين بل على العكس اتخذت اجراءات اشتراكية ورفعت

شعارات جديدة تؤكد هذا التوجه مثل شعار الثورة الزراعية خاصة سنة ١٩٧١ . وهكذا توسعت الجزائر فى تعميم مزارع التسيير الذاتى التى أنشئت أولا فى الأراضى الشاغرة وهى الأراضى التى تركها ملاكها من المستوطنين الفرنسيين كما وزعت أملاك الدولة فى الأراضى الزراعية ، والظاهرة الجديدة تتمثل فى مصادرة أراضى كبار الملاك الزراعيين من المواطنين وتوزيعها على الفلاحين اما على شكل تعاونيات أو مزارع تسيير ذاتى ، وقد اشتملت خطة الثورة الزراعية كذلك على توطين البدو واقرارهم فى هذه المزارع .

وتجلى انحياز بومدين الى الجناح الراديكالى فى جبهة التحرير من خلال تشجيع الترسع فى الصناعات الثقيلة التابعة للقطاع العام على حساب الصناعات الصغيرة . وعلى المدى البعيد تكشف ان هذه المشروعات لم تقد أهالى الريف كما لم تحل مشكلة البطالة بسبب الانفجار السكانى .

لقد ورث نظام بومدين مؤسستين شعبيتين كان عليه ان يتعامل معهما بمحاولة الامتصاص احيانا وبالمناورة احيانا اخرى . وهاتان المؤسستان هما الاتحاد العام للعمال الجزائريين . واتحاد الطلبة ومن السهل ان نلمس فى كيفية تكوين هذين الاتحادين وأسلوب نشاطهما تأثير الاحتكاك والتداخل مع الاتحادات المماثلة فى فرنسا . ففىما يتعلق باتحاد العمال الذى خرج من باطن الاتحاد الفرنسى التابع للحزب الشيوعى (C.G.T.) فانه تأسس

فى فبراير ١٩٥٦ أثناء اشتعال الثورة الجزائرية حيث استحال على العمال الجزائريين العمل تحت لواء الحزب الشيوعى الفرنسى وهكذا قرروا انشاء اتحاد خاص بهم . ولكنبقى تأثير الماركسية ملموسا فى قيادات النقابات الجزائرية . ورغم توجهات بن بللا نحو اليسار فان علاقة الدولة بالاتحاد لم تكن على مايرام حتى الأشهر الأخيرة من عهد بن بللا حينما شعر الأخير بخرج مركزه فاطلق حرية الانتخابات للاتحاد العام لرئاسته حتى يكسب رضاه . وهكذا تم انتخاب مولود أمزيان فى مارس ١٩٦٥ وقد فكر أمزيان فى اجتذاب المزارعين العاملين فى قطاع التسيير الذاتى باعتبارهم أكثر فئات الزراعيين تهيبا للعمل النقابى غير أن الحكومة بادرت بتعيين موظفين فى لجان القرى والأقاليم وتغلب هؤلاء على فروع الاتحاد القروية . وثبت أن موظفى الإصلاح أقدر على التماسك من الفلاحين غير المدربين على العمل النقابى .

تحفظ الاتحاد العام للعمال الجزائريين ازاء النظام الجديد فلم يوضح موقفه من حكومة بومدين لأن الاعتقاد السائد كان هو أنها تمثل العسكريين فى مواجهة جبهة التحرير الاشتراكية ، وبعضى الوقت تبين أن الاتجاه لم يتغير فالتأميمات استمرت ولم يتوقف نظام التسيير الذاتى . ومنذ ٢ يوليو سنة ١٩٦٥ أعلن الاتحاد ترحيبه بمبدأ القيادة الجماعية ضد الحكم الشخصى ولكن الخلافات أستمزت بسبب تشكيل اللجنة العليا ، ومن يكون صاحب السلطة فى تكوينها ؟ وهل تعين بواسطة الحكومة أم تنتخب بواسطة الاتحاد ؟ وبسبب هذه الخلافات عطلت صحف الاتحاد فى سبتمبر سنة ١٩٦٧ . وقد جرت محاولة لايجاد حلقات اتصال بين الاتحاد وبين الحكومة عن طريق تعيين بعض الوزراء مثل الزبيرى والزرندى وزير الشئون الاجتماعية ، بينما عين أحد النقابيين القدامى فى مجلس الوزراء وهو على يحيى الذى صار وزيرا للزراعة وكلف بممارسة البيروقراطية المنقشية فى أجهزة التسيير الذاتى . لكن استمرار وجود الماركسيين فى قيادة الاتحاد كان يثير من حين الى آخر شكوك الحكومة . ومع أن نظام التسيير الذاتى لم يثبت كفاءته فى قطاع الصناعة فقد احتج الماركسيون على اجراءات بلعيد عبد السلام وزير الصناعة الرامية الى نقل التسيير الذاتى للملكية الدولة او حتى القطاع الخاص .

غير أن التوسع الصناعى والرواج الذى نشأ عن تصاعد ثروة النفط انعكست آثاره على العمال الفنيين على الأقل وبالتالي فان حدة الصدام بين الاتحاد وبين الدولة أخذت تخف دون أن تتلاشى ، ففي سنة ١٩٧٧ استطاعت النقابات العمالية بواسطة الاضرابات أن تجبر الحكومة على رفع الأجور ٣٠ ٪ .

أوجدت الثورة الجزائرية الكبرى المناخ المناسب لاتصال الحركة الطلابية الجزائرية وتكوين اتحاد عام للطلبة فى سنة ١٩٥٦ تمكن من الدعوة الى مقاطعة الامتحانات فى الجامعات والمدارس الفرنسية وتنفيذ ذلك القرار . على أن تأثير أحداث فرنسا لم يتوقف بعد الاستقلال فاضرابات الطلبة المشهورة فى باريس فى مايو سنة ١٩٦٨ انعكست آثارها على طلبة الجزائر فراحوا ينادون بحقهم فى التمثيل فى مجالس الكليات وحرية اختيار رؤساء الاتحادات الطلابية دون تقيد بالدولة أو الحزب . على أن القضية

التي اثارت أكثر من غيرها القلاقل في الجامعات الجزائرية خلال عهد بومدين في السبعينات كانت تتعلق بالصراع بين طلاب الأقسام العربية الناشئة بالجامعات الجزائرية وطلاب الأقسام الفرنسية ومع أن بومدين أظهر تحمسا للتعريب (١) في التعليم والادارة إلا أن البلاد كانت بحاجة مستمرة الى المؤهلين لوظائف الفنية ومعظمهم من خريجي الأقسام الفرنسية . ومن هنا بقيت اسباب النزاع قائمة وشهد عهد بومدين اضرابات طلابية على مدى سنوات عديدة وكانت نزعة الاشتراكية تقربه من خريجي الأقسام الفرنسية على حين اتجه خريجو الأقسام العربية الى الارتباط بحركة الاسلام السياسى الناشئة ومن ثم الى المعارضة . وفي خضم الصراع حل بومدين الاتحاد العام للطلاب سنة ١٩٧١ .

وبينما كانت حركة الاسلام السياسى مازالت في مرحلتها الجفينة حاول اثنان من قدامى السياسيين احياء المعارضة الليبرالية ضد نظام الحزب الواحد وفي مواجهة حكم بومدين الذى وصف بالشمولية وقد وزع كل من فرحات عباس ويوسف بن خدة منشورات معادية للنظام خلال سنة ١٩٧٥ . ويبدو أن معطيات العالم الثالث في السبعينات لم تقسح المجال بعد للتيارات الليبرالية ولذلك لم تزد محاولة السياسيين القدامى عن صرخة فى واد ولم يلبث بومدين أن حدد اقامة الرجلين غير أن كل هذه العناصر متجمعة دفعت رئيس الدولة الى التفكير فى ضرورة ايجاد شكل محدد للحكم .

وفي أول خطوة اتخذها بومدين نحو هذا الاتجاه فضل الخطاب الشمولى الذى يستخدم مصطلح الميثاق الوطنى بدلا من النظام الدستورى الذى يحدد علاقة الحاكم بالمحكوم ويقيم المؤسسات التى لاتسمح بطغيان احداها على الأخرى . وهكذا صدر الميثاق الوطنى الجزائرى فى سنة ١٩٧٦ .

ويبدو أن صدور الميثاق الذى يؤكد على الشخصية الاقليمية للجزائر لم يقنع قسما كبيرا من الرأى العام فيكتب محمد حربى على سبيل المثال يجادل فى افراغ التعددية الثقافية من معناها (٢) ذلك لأن الاعتراف

---

(١) انظر فيما بعد الفصل الخاص بالتعريب والتعليم .

(٢) السياسة الدولية عدد يناير ١٩٨٠ .

بشخصية اقليمية للجزائر يقتضى اقرار التعدد اللغوى حيث تنفرد منطقة القبائل بلغة خاصة ، ولكن الرئيس رغم الميثاق الوطنى أغلق الاذاعات المحلية المخصصة للقبائل كما لاحظ الكاتب أن المناصب القيادية تقتصر تقريبا على المستعربين .

مهما يكن من امر هذه الحوارات التى لم يشجع نظام بومدين على التوسع فيها خلافا لسلفه ، فان العمل بالميثاق الوطنى لم يدم طويلا وفى العالم التالى حل محله دستور يوضح طبيعة العلاقة بين السلطات فهو ينشئ منصب رئيس الجمهورية وينص على انتخاب مجلس شعبى وبعد ان طرح مشروع الدستور على الاستفتاء اجريت الانتخابات النيابية لمجلس ضم ٢٦١ عضوا . ومثل ماسبقه من مجالس تشريعية لم يظهر للمجلس اثر ملموس فى الحياة السياسية الجزائرية شانه فى ذلك شان بقية المجالس التى تنتخب فى اطار نظام الحزب الواحد . كذلك جرى استفتاء على شخص رئيس الجمهورية كمرشح وحيد وفاز بومدين بـ ٩٩٪ من اصوات المقتربين . ولماذا تختلف الجزائر عن بقية اشقائها العرب فى انتخابات الرئاسة !

وفى سنى حكمه الأخيرة ركز بومدين بين يديه عدة مناصب فجمع بين رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع لذا حينما اشتد عليه مرض السرطان فى أواخر ١٩٧٨ تحير المراقبون للشئون الجزائرية فى الاحتمالات التى قد تنجم عن وفاته وهل يمكن أن تؤدى الى تجدد الصراع حول السلطة ويبدو أن فترة الاستقرار التى مرت بها الجزائر لأكثر من عشرة سنوات (١) سهلت انتقال السلطة دون وقوع اضطراب .

#### ٤ - بن جديد والعودة الى القلاقل :

عند وفاة بومدين كانت هناك ثلاث مؤسسات يمكن أن تلعب دورا فى اختيار خليفته : مجلس قيادة الثورة المكون من ثمانية أعضاء ، الأمانة العامة بجبهة التحرير المكون من خمسة أشخاص ، ثم المؤسسة الشعبية التى لم تنعقد منذ فترة طويلة وأعنى بها المؤتمر العام لحزب جبهة التحرير والذى يتكون من حوالى ٣٠٠٠ عضو وكان يمثل بقدر الأسلوب المتاح من الشكل الديمقراطى حينئذ الأقاليم الخمسة عشر بمختلف وحداتها الادارية الأصغر

---

(١) وقعت آخر قلاقل مسلحة فى سهل المتيجة سنة ١٩٦٨ .

وكذلك الاتحادات المهنية . وكان العسكريون ممثلين فى المؤتمر العام تمثيلا قويا بنحو ٦٠٠ عضو . وبفضل تماسك أصواتهم رجحت كفة مرشحهم الشاذلى بن جديد على منافسيه وكان من أبرزهم عبد العزيز بوتفليقة المقرب من بومدين ومحمد صالح يحياوى الأمين العام للحزب الحاكم ورابع بيطاط الوحيد من بين الزعماء التاريخيين التسعة الذى استمر يشارك فى الحياة العامة اذ رأس المجلس الشعبى الأخير . وكان بن جديد فضلا عن كونه قائد منطقة وهران العسكرية يمثل داخل الحزب الحاكم التيار الوسطى بين صقور جبهة التحرير وبين حمائم الحزب المستعدين لتخفيف قبضة الدولة واضفاء بعض مظاهر الديمقراطية .

كان الشاذلى فى الخمسين من عمره حينما تم اختياره رئيسا للجمهورية فى ٦ فبراير سنة ١٩٧٩ ، وقد دلت الاجراءات الأولى التى اتخذها على ميل ملحوظ نحو تخفيف القبضة فلم يجمع نفس المناصب التى أحتكرها سلفه وعين رئيسا للوزراء هو أحمد عبد الغنى وأطلق سراح الخصوم السياسيين ومنهم الرئيس الأسبق أحمد بن بللا ، كما خفضت الفترة الرئاسية من ست الى خمس سنوات وتخلّى الشاذلى عن بعض السلطات الشخصية التى تمتع بها بومدين . ومن مظاهر التخفيف على الحريات الفردية الغاء تأشيرة الخروج بالنسبة للمواطنين الجزائريين . وفيما يخص تركيب الحزب الحاكم نفسه ادخلت تعديلات ذات طابع ديمقراطى كحق المؤتمر العام فى اختيار المكتب السياسى بعد موافقة اللجنة المركزية ، وعلى مدى بضع سنوات استبعد بن جديد بعض المتشددى من الوزارة والمكتب السياسى مثل عبد العزيز بوتفليقة . وعندما جرت أول انتخابات نيابية فى العهد الجديد احتفظت قيادات جبهة التحرير القديمة بـ ٥٥ مقعدا من ٢٨١ ودخل الى المجلس بعض المستقلين .

وفى المجال الاقتصادى خفضت ضرائب الدخل كما بدأت محاكمة المراهقين المتهمين بالفساد وكان المؤتمر العام للجبهة الذى أئنفد فى أوائل ١٩٧٩ قد أعترف بالعجز الاقتصادى فأعيد تنظيم الشركات الصناعية الكبرى وقسمت الى وحدات أصغر وذلك حتى تتمشى مع مبدأ تشجيع القطاع الخاص نسبيا . وقد أخذت تظهر الآثار السلبية لمشروعات القطاع العام الطموحة .

وخلال الثمانينات أخذت الحركات الاسلامية ذات الطابع السياسى تزداد نشاطا وتأثيرا فى المجتمع وسوف نتناول هذا التيار تفصيلا فيما بعد .  
ونكتفى هنا بتسجيل بعض الازمات التى مر بها نظام بن جديد وهى فى نفس الوقت متصلة بشكل او بآخر بحركة الاسلام السياسى فقد تكررت اضرابات الطلبة الذين يتعجلون تعريب الادارة والتعليم واصبح النزاع مثلث الجوانب فهو لا يقتصر على الخلاف بين انصار العربية وانصار الفرنسية بل اشتدت نزعة القبائل الى الاحتفاظ بثقافتهم ، وفى الجامعة الجديدة التى تأسست فى منطقتهم وهى جامعة تيزى اوزو انشأ قسم اللغة القبايلية كما تأسس كرسي لهذه اللغة فى كلية الآداب بجامعة الجزائر ، غير أن الشاذلى مال الى أنصار التعريب وعين ٦٠٠ قاض ممن يستخدمون العربية فى المحاكمات .  
على أن أشد الازمات تأثيرا على الاستقرار فى عهد الشاذلى هى تلك المتعلقة بالحياة الاقتصادية .

فرغم أن الجزائر تجمع بين امكانيات زراعية ضخمة وبين كونها مصدرا هاما للنفط الا أن تراكم أخطاء السياسة الاقتصادية السابقة اخذ يثقل كاهل الشعب فى الثمانينات . فالثورة الزراعية التى تحمس لها بومدين وأسفرت عن التوسع فى مزارع التسيير الذاتى أدت الى تراجع الانتاج الزراعى مما جعل الجزائر تتجه الى استيراد الكثير من السلع الغذائية ، وإذا بها تقف فى نفس الخندق الذى سقطت فيه معظم اقطار العالم الثالث غير النفطية ، فالديون الخارجية وصلت فى الثمانينات الى نفس النسبة التى انتهت اليها مصر اذا ماقيست بعدد السكان فحجم الديون الجزائرية وصل الى ٢٥ مليار دولار مثلما وصل حجم الديون المصرية الى مايزيد على ٥٠ مليار . والبطالة التى استشرت فى المجتمع الجزائرى نتيجة الانفجار السكاني ضربت باطنائها الريف والمدينة على السواء وتسربت اخبار الفساد والاختلاسات التى ارتكبها كبار الموظفين وقادة جبهة التحرير فأسقطت هبة الحزب الذى برر وجوده تاريخيا بالثورة الكبرى التى تفوقت بها الجزائر على غيرها من المستعمرات .

كل هذه العناصر تفاعلت لكى تحدث هبة شعبية لم يسبق لها مثيل منذ استقلال البلاد ، وذلك خلال شهر اكتوبر ١٩٨٨ وقد تركت هذه الثورة الشعبية أثارا عميقة على حياة البلاد خلال عدة سنوات تالية ، وليس من



المهم احصاء عدد القتلى والجرحى الذين اصيبوا فى هذه الاضطرابات فهى تعد بالعشرات والمئات وانما الأهم من ذلك أن رئيس الجمهورية لم ير فى هذه الهبة حركة معادية له بل على العكس وجد فيها فرصة للتغيير كما يتضح من اسلوبه فى معالجة الأزمة . بل يمكن القول أن بن جديد استثمرها لكى يفك حكمه من أسر حزب جبهة التحرير وأن يقيم صلة مباشرة بينه وبين الشعب .

فلم تمض اربعة شهور على ثورة أكتوبر حتى كانت الحكومة قد عدلت الدستور تعديلا جذريا حذف بمقتضاه النص على دور جبهة التحرير فى الحكم وسمح بالتعددية الحزبية واختفت الاشارة الى الاشتراكية . وفى هذا الاطار اقبل شريف مساعديه من أمانة جبهة التحرير وكان يمثل التيار المتشدد فهو مثل الحرس القديم للجبهة يقاوم هذه التوجهات الديمقراطية ، كما أن الجيش انقسم ازاء المتغيرات الناجمة عن حركة أكتوبر فقد قاومها كبار الضباط بينما أيد رئيس الجمهورية معظم صغار الضباط وتأكد أن هناك مصالح خاصة دفعت الحرس القديم من جبهة التحرير لمقاومة المتغيرات ويمكن وصف حركة أكتوبر بأنها ثورة الفقراء الذين يعانون من البؤس والبطالة ومن المفارقات أن تتمخض هذه الثورة عن اضعاف القطاع العام لصالح القطاع الخاص مما يسقط النظرية القائلة بأن تحويل ملكية القطاع الخاص الى الدولة أو القطاع العام هو دائما فى مصلحة الكادحين .

#### ٥ - التجربة الديمقراطية وحركة الاسلام السياسى :

ماكاد تعديل الدستور يتم فى فبراير سنة ١٩٨٩ ويأخذ بمبدأ التعددية حتى توالى انشاء أحزاب وصل عددها الى ٢٥ عند اجراء أول انتخابات فى يونيو سنة ١٩٩٠ وهى الانتخابات المحلية التى جرت على مستوى البلديات والأقاليم والقرى .

ومن هذه الأحزاب ماكان له وجود فى بداية عهد الاستقلال ثم وجد زعماءه الفرصة سانحة لحيائه مثل جبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين آيت أحمد ومنها ماجد على الساحة السياسية واستفاد من حركة أكتوبر ١٩٨٨ مثل الجبهة الاسلامية للانقاذ التى ضمت مجموعات مختلفة من معتنقى الاسلام السياسى أو المطالبين بانشاء الجمهورية الاسلامية فى ( المغرب العربى )

الجزائر ، وقد اندمجت هذه المجموعات اندماجا حقيقيا تحت زعامة عباس مدنى . ومن بين الأحزاب الجديدة التى تعبر عن تيار قديم كان موجودا غير أنه كبت تحت وطأة نظام الحزب الواحد حزب الثقافة والديمقراطية برئاسة سعيد سعدى وهو من نوع تلك الأحزاب الطائفية التى يقتصر اتباعها على منطقة معينة هى بلاد القبائل فى شمال شرق الجزائر ويدور محور اهتمامها حول ضرورة المحافظة على اللغة المحلية المشتقة من لغة البربر القديمة ويعارض فرض اللغة العربية على المتكلمين بهذه اللغة وكانوا يقدرون فى عهد الاستعمار الفرنسى بـ ٢٩٪ غير أن هجرة السكان من الجبال الى المدن خفضت هذه النسبة الى حد كبير .

وخلال الفترة الممتدة من تطبيق التعددية وحتى اجراء الانتخابات المحلية سعى كل فريق الى اظهار قدرته على التعبئة وذلك بتسيير المظاهرات والحشود المضادة فمثلا عندما قامت مظاهرة نسائية للاحتجاج على قانون الأحوال الشخصية المتبع منذ زمن . ردت جبهة الانقاذ الاسلامية بمشهد مظاهرة مضادة اشترك فيها عدد أكبر من النساء اللاتى يفضلن الالتزام بالتقاليد على حركة التحرر النسائية . ومع قرب الانتخابات المحلية ازدادت عدد هذه المظاهرات والى ظهرت أن أكبر قوتين متنافستين هما جبهة الانقاذ الاسلامية وحزب جبهة التحرير الحاكم . أما الانتخابات المحلية نفسها فقد فاجئت المواطنين والمراقبين من الخارج على السواء حينما فازت جبهة الانقاذ الاسلامية بـ ٦٠٪ من مقاعد المجالس المحلية على مختلف مستوياتها كما سيأتى ذكره بعد قليل .

قاطعت كل من جبهة القوى الاشتراكية والحركة الديمقراطية التى أسسها أحمد بن بللا ، وهو مايزال بعد فى منفاه ، انتخابات المحليات فى يونيو سنة ١٩٩٠ وكان كل من الزعيمين التاريخيين فضلا عدم التعرض لاختبار الاقتراع والاحتفاظ بمكانتهما التاريخية وسوف تثبت التطورات التالية احتفاظ آيت أحمد ببعض النفوذ وذلك بفضل ارتباطه بمنطقة القبائل محذبه لايعبر عن التيار اليسارى بقدر مايعتمد على تأييد جهة معينة وسوف<sup>١</sup> تأتى الجبهة الاشتراكية فى الانتخابات النيابية فى ديسمبر ١٩٩١ فى المرتبة الثانية بعد جبهة الانقاذ الاسلامية بفرق شاسع ولكنها على كل حال تقدمت على حزب جبهة التحرير .

أما الحركة الديمقراطية بزعامة بن بللا فقد هبطت أسهمها بالتدريج الى أن فصل صاحبها الذويان في الجبهة الاسلامية للانقاذ ، وعندما قرر بن بللا العودة من منفاه في سبتمبر سنة ١٩٩٠ توقع أن يستقبل كبطل باعتباره أحد قادة الثورة التسعة التاريخيين وأول رئيس للجمهورية غير أنه فوجيء باستقبال فاتر وزاد من ضعف مركزه تردده بين العمل في اطار جبهة الانقاذ وبين الاحتفاظ بزعامته للحزب الناشئ . وحينما اختار العمل في ظل جبهة الانقاذ بمشاركة الاحتجاج على التحالف الدولي ضد العراق لم يجد له مكانا في قيادة الحركة التي استأثر بها عباس مدني ونائبه علي بلحاج .

وإذا كانت جبهة التحرير قد كشفت عن بعض الحيوية في القدرة على تعبئة المظاهرات المضادة لجبهة الانقاذ فان مؤيديها ظلوا يتكلمون منذ أن ظهرت نتائج الانتخابات المحلية ولاغرو فقد تحملت جبهة التحرير أوزار الماضي الطويل الذي أنفردت خلاله بالسلطة نحو ثلاثين عاما وهو ماضٍ مثقل بالأخطاء الفادحة والفساد وسوء الإدارة الاقتصادية ، وقد أخذ نظام جبهة التحرير يعتمد شيئا فشيئا على تدخل القوات المسلحة وتقل قدرته على التعبئة . وقد استخدم الشاذلي القوات المسلحة في تهدة انتفاضة الجماهير في أكتوبر ١٩٨٨ ثم توسع في استخدام الجيش خلال المظاهرات التي حشدتها الجبهة الاسلامية للانقاذ عندما اقترب موعد الانتخابات النيابية اذ احتجت هذه الأخيرة على طريقة توزيع الدوائر كما طالبت بإجراء انتخابات رئاسية مسبقة .

أسفرت مظاهرات جبهة الانقاذ الاحتجاجية الدامية في أواخر مايو وأوائل يونيو ١٩٩١ عن وقوع عدد آخر من القتلى والجرحى مما كان له أثر بعيد على تطور الأحداث التالية فقد أجلت الانتخابات من يونيو الى ديسمبر ١٩٩١ والأهم من ذلك اعلان حالة الطوارئ والقبض على مدني وبلحاج ويبدو أن رئيس الجمهورية فضل في هذه الظروف أن ينأى بنفسه عن الصراع فاستقال بن جديد من قيادة جبهة التحرير ولأول مرة اختار رئيس وزراء من بين الساسة المستقلين هو سيد أحمد غزالي داعية الاقتصاد الحر . وبهذه الاجراءات صارت جبهة التحرير الحزب العتيق على نفس مستوى الأحزاب السياسية الأخرى من حيث فقدان السيطرة على الحكم وان احتفظت بإمكانياتها المادية الموروثة منذ عهدها الطويل بالسلطة .

لم تغد هذه الامتيازات فى معركة الانتخابات النيابية التى جرت فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٩١ . وكانت المفاجئة فى أن تحصل جبهة الانتقاز الاسلامية على عدد من المقاعد يفوق ماتوقعه لها أنصارها أنفسهم فى هذه المرحلة الأولى من الانتخابات حصلت جبهة الانتقاز على ١٨٨ مقعدا من ٢٢٨ . بينما جاءت جبهة التحرير فى المرتبة الثالثة بالحصول على ١٦ مقعدا فقط (١) بعد جبهة القوى الاشتراكية . معنى ذلك أنه حينما تجرى المرحلة الثانية من الانتخابات فى أوائل يناير ١٩٩٢ للملأ المقاعد المتبقية من مجموع عدد المجلس وهو ٤٣٠ يغدو من المؤكد حصول جبهة الانتقاز على أكثر من الثلثين مما يتيح لها القدرة على تعديل الدستور ومن ثم إقامة الدولة الدينية لتحل محل الدولة المدنية .

لماذا قدم بن جديد استقالته من رئاسة الجمهورية بعد ظهور نتائج المرحلة الأولى ؟ هناك من يرى أنه شعر بالمعجز عن مواجهة الأزمة وهناك من يؤكد أن بن جديد أجبر على الاستقالة بضغط من المؤسسة العسكرية . ويعترف عن هذه القوات الجزائرية تبعيتها لقيادة جماعية على رأسها خالد مزار وزير الدفاع ويقال أن ١٨١ من الضباط الذين يرفضون قيام حكومة ثيوقراطية (دينية) اجتمعوا وقرروا أبعاد بن جديد عن السلطة لأنه كان مستعدا بأن تتم الانتخابات النيابية حسب ما هو مقرر ومهما كانت نتائجها . ولاشك أن الحرس القديم لجبهة التحرير الذى كانت له مصلحة فى بقاء النظام السابق قد صار عاجزا عن حل هذه الأزمة فلم تكن هناك سوى القوات المسلحة القادرة على حسم الأمور .

وقد خلفت استقالة بن جديد المفاجئة فراغا دستوريا ، فالمجلس الشعبى قد حل من قبل ولو كان المجلس باقيا حتى هذه اللحظة لحل رئيسه تلقائيا فى سدة الرئاسة محل بن جديد حسب ما ينص عليه الدستور . ومن هنا تعرضت البلاد لأزمة دستورية مما تطلب اجتماع المجلس الدستوري الجزائري برئاسة عبد الملك بن حبليلس والذى أختير مؤقتا لكى يرأس لجنة أمن عام استحدثت للملأ الفراغ الدستوري وهى تضم وزير الدفاع والداخلية وبعضاً

---

(١) الصراع على الجزائر شيوخ وجنرالات . فريق من الخبراء العرب . ص

العسكريين وقد انبثق عنها لجنة مصغرة خماسية جمعت بين يديها مطلق السلطات فهي تذكرنا بالديكتاتور الذى حكم فرنسا من عام ١٧٩٥ الى ١٧٩٩ ليقتضى على الفوضى التى أحدثتها الثورة الفرنسية وكان يتمتع بسلطات مطلقة ويتكون من خمسة أشخاص .

ويبدو أن خالد نزار الذى أصبح فعليا أقوى شخصية فى البلاد كان يفضل البعد عن الأضواء ومن ثم لم ينصب نفسه رئيسا للمجلس الأعلى الجديد للدولة وفجأة تذكر القادة الجدد أحد الزعماء التسعة التاريخيين هو محمد بوضياف وكان قد اختلف مع بن بللا فى سنة ١٩٦٤ وحكم عليه بالاعدام فبقى منفيا بالمغرب الى أن استدعى فى يناير ١٩٩٢ لرئاسة المجلس الأعلى طبقا لمبدأ القيادة الجماعية الذى أستمروا به بعد مصرع بوضياف فى يونيو التالى .

ومرة أخرى لم يتقدم خالد نزار للرئاسة بل جئىء بشخصية من قدامى المحاربين الذين لم تسلط عليهم الأدوار من قبل وهو على كافي لكى يتراش المجلس الأعلى للدولة . أما فيما يتعلق بمصرع بوضياف فقد تراوحت الاتهامات بين قائل بأن أحد المتطرفين الدينيين هو الذى ارتكب حادثة الاغتيال وبين من القى التبعة على المسؤولين عن فترة الحكم السابقة الذين خشوا من أن يكشف بوضياف جرائم الفساد المالى والاختلاسات التى تنسب الى شخصيات معروفة فى العهد السابق .

وخلال هذه الفترة اتخذ المجلس الأعلى للدولة قرارات حاسمة كان لها أبعد الأثر فيما بعد وقد أعاد اعلان الطوارئ وحل جميع الأحزاب بما فى ذلك جبهة الانقاذ الاسلامية . وهكذا انتهت تجربة الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب بالاخفاق لأن البلاد صارت مخيرة بين أمرين اما قبول الحكم العسكرى مطلق السلطات أو الخضوع لنتائج الانتخابات واقامة الجمهورية الاسلامية التى لاتعترف بالديمقراطية بل بما تسميه الشورى وتفسره حسب الظروف . وغالبا ماتعننى الشورى استشارة رئيس الدولة لاهل الحل والعقد فيما اذا كانت قراراته أو تشريعاته تطابق أحكام الشريعة أم لا .

تأخرت حركة الاسلام السياسى نسبيا فى الجزائر بالقياس الى تونس على سبيل المثال الا انها عوضت هذا التأخير بالصعود على شكل طفرة فى الثمانينات تجلت فى انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨ ثم فى الانتخابات المحلية والبرلمانية التى تلتها . ويعود بروز التيار الاسلامى الى عوامل خارجية وداخلية ولاشك ان لحركة الاخوان المسلمين المصرية أثر بعيد فى دفع الاسلام السياسى الجزائرى الى الأمام فكثير من المدرسين المصريين الذين أوفدوا الى الجزائر كانوا مشغولين بتدريس اللغة العربية للمساعدة فى حركة التعريب وهؤلاء فى معظمهم اما اعضاء فى جماعة الاخوان المسلمين أو متعاطفون معها . كذلك تردد صدى حركة النهضة التونسية على نمو الاسلام السياسى بالجزائر عبر حدود متشابكة وحركة ثقافية متبادلة والجدير بالملاحظة أن المؤثرات الخارجية تزامنت مع تحول حركة الاخوان المسلمين فى مصر عن الاعتدال وخروج جماعات متطرفة جديدة من عباءة الاخوان المسلمين لتقود حركة الاسلام السياسى فى مصر . ومن ثم تحولت الحركة فى الجزائر الى أسلوب العنف بعد فترة قصيرة من اتباع الوعظ والارشاد .

وترتبط المؤثرات المحلية بالخصوصيات التاريخية والثقافية الجزائرية فمن خلال البحث عن هوية اiban الاستعمار الفرنسى الذى حاول طمس الشخصية الجزائرية اهتم المفكرون باحياء الشخصية العربية والاسلامية كرد فعل على أساليب هذا الاستعمار ، وأدت جمعية العلماء (١) التى أسسها بن باديس فى الثلاثينيات هذا الدور على خير وجه . وخلال الثورة الكبرى انضم بعض العلماء كأفراد الى جبهة التحرير غير أن الطابع الغالب على الثورة كان اشتراكيا يستمد أفكاره وأسلوب تنظيماته من الثقافة اليسارية الفرنسية ومن أسلوب حرب العصابات الذى أختبره الجزائريون من خلال حروبهم فى الهند الصينية كمجندين فى الجيش الفرنسى . وaban انفراد جبهة التحرير بالحكم على عهد بن بللا وبومدين كان معظم الحوار يدور مع الماركسيين ومدى اتفاق ايدلوجية الجبهة أو اختلافها مع الاشتراكية العلمية وكثيرا ما الملح انصار الجبهة الى أن من أهم أوجه الاختلاف التمسك بالقيم الروحية الاسلامية وهو نفس المنطق الذى ساد فى مصر على عهد عبد الناصر .

---

(١) انظر الفصل الخامس عشر من هذا الكتاب .

لم يعد لجمعية العلماء دور فى الجمهورية الناشئة واتجه المثقفون ثقافة تقليدية اسلامية الى تكوين جمعيات جديدة يقتصر نشاطها على الجانب الدينى مع ترسيخ الثقافة العربية . ومن أقدم هذه الجمعيات جمعية القيم التى تكونت سنة ١٩٦٤ ولم تلتف اليها الدولة طالما كان نشاطها محصورا فى شئون الدين والثقافة ، ومع ذلك لم يخل نشاطها من بعض الرموز السياسية . فعندما أعدم السيد قطب فى مصر سنة ١٩٦٦ أرسلت الجمعية برقية احتجاج الى القاهرة ولم يخف أحد قادتها هاشم التيجانى تأثره بحسن البناء وسيد قطب والأفغانى . وقد شرعت الدولة فى التنبه الى خطورة المعارضة الاسلامية فى السبعينات فقد أصدرت هذه الجمعية فتوى بتحريم الصلاة فى الأراضى المؤممة كرمز احتجاجى على الثورة الزراعية «الشعار المفضل عند بومدين» . ونشر أحد المثقفين الاسلاميين عبد اللطيف سلطانى سنة ١٩٧٤ كتابا بعنوان المذكية مصدر الاشتراكية . والمذكية مذهب فوضوى قديم ظهر فى فارس ودخل أصحابه فى خصومة جدلية مع الاسلام وكان سلطانى أراد أن يحتج على اجراءات بومدين الاشتراكية باعتبارها مخالفة للاسلام .

وكما حدث فى مصر شكلت المساجد الأهلية أفضل بيئة لانتشار فكر الاسلام السياسى . وقبل أن يبرز مسجد القبة كمنبر لعباس مدنى كان مسجد بيت الأرقم هو المكان الذى انطلقت منه خطب الدودى محمد عبد الهادى وهو مثل غيره من أتباع التيار الإسلامى تلقى دراسته فى مصر . وقد أعتقل الدودى مع محفوظ نحناح فى أوائل الثمانينات لانتقادهما الشديد لأسلوب تطبيق الثورة الزراعية .

غير أن مظاهر جديدة دخلت فى هذه الحقبة على حركة الاسلام السياسى ومنها استخدام القوة بواسطة مغامرين من غير أصحاب الفكر الدينى المتفقه فى الأمور فمصطفى بويعللى الذى هو فى نفس الوقت صهر الدودى كان كهربائيا الا أنه تطوع لشن الغارات على الحانات وتحطيمها ونجد عمليات مماثلة تقع بعيدا فى الواحات الجنوبية فيستولى ثلاثون من المسلحين على مسجد كبير بالأغواط لنشر الأفكار الجهادية المعادية للدولة . وبينما اليسار هو الذى يقود معظم مظاهرات الجامعات فى الستينات

والسبعينات بات الاسلاميون هم الذين يتصدرون العمل الطلابي في الثمانينات .

ويبدو أن أسلوب الشاذلي خاصة بعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨ استهدف امتصاص غضب جماعات الاسلام السياسى وتهديتهم ببعض الاجراءات التى قد تلين موقفهم فأختار أحد الاسلاميين المعروفين فى مصر وهو الشيخ محمد الغزالى وعينه رئيسا لجامعة قسنطينة التى هى من اهم معاقل اليسار الاسلامى وجعل العطلة الرسمية يوم الجمعة بدلا من الأحد خلافا لما هو عليه الحال فى تونس والمغرب كما توسع فى بناء المساجد الرسمية على أمل تهميش دور المساجد الأهلية ، وكان لدى الرئيس استعداد ما لادخال جبهة الانتقاذ الاسلامى ضمن الحركات المشروعة التى يمكن أن تتعاون مع الدولة غير أن قدرة زعمائها على اجتذاب الجماهير وضعت الشاذلى فى موقف حرج وكان نجم عباس مدنى قد أخذ يعلو على الساحة الجزائرية (١) .

وزعيم الجبهة الاسلامية للانتقاذ هو من مواليد سنة ١٩٤١ بدأ عمله العام بالانضمام الى لجان الثورة الكبرى ضد الفرنسيين فقبض عليه بعد اندلاعها بقليل . قد درس مدنى بجامعة الجزائر وتخصص فى مادة التربية وحصل على الدكتوراة فى هذا الفرع من جامعة لندن ، أما ميوله الاسلامية فقد اتضحت من خلال الالتحاق بجمعية القيم ثم معارضته للميثاق الوطنى الذى أصدره بومدين كبرنامج اشتراكى لحكومته ، وقد اختار مدنى مسجد القبة الواقع وسط الأحياء الشعبية بالعاصمة ليكون مجال دعوته لاقامة دولة اسلامية وتطبيق الشريعة المقدسة (٢) ولقى استجابة واسعة . ومن الواضح انه كان أكثر تفتحا من نائبه على بلحاج السلفى المتزمت والذى كان أكثر تشددا فى اثاره الجماهير ضد الدولة . وقد انتهى الرجلان الى الاعتقال فى خضم مظاهرات يونيو ١٩٩١ ثم قدم مدنى للمحاكمة وصدر عليه حكم بالسجن مدة ١٢ عاما بعد استيلاء العسكريين على السلطة سنة ١٩٩٢ .

كانت جبهة الانتقاذ الاسلامية ائتلافا بين جماعات جهادية وأخرى

(١) فرانسوا بورجا : الاسلام السياسى فى شمال افريقيا . الفصل السادس .

(٢) نظر برنامج جبهة الانتقاذ فى الصراع على الجزر شيوخ وجنالات صفحة



معتمدة وفي الانتخابات المحلية التي جرت في يونيو ١٩٩٠ سيطرت جبهة الانقاذ على ٨٥٣ مجلس قروي من مجموع ١٥٥١ وعلى ٣٢ مجلس اقليمي من مجموع ٤٨ كما استأثرت بالفوز في المجالس البلدية بالعاصمة . وخلال السنتين اللتين قضتهما الجبهة في ادارة المجالس المحلية أقصرت انجازاتها على اجراءات رمزية مثل اغلاق الحانات ومنع الاختلاط في المسابح الى اخره، مما جعل بعض المراقبين يعتقدون بأن عجز الجبهة عن معالجة المشكلات الهامة قد يضعف مؤيديها في الاختبار الاكبر الا وهو الانتخابات النيابية . ومن جهة اخرى حاولت الحكومة بث الفرقة بين صفوف الجبهة وفي سنة ١٩٩١ انشق عليها محفوظ نحناح الذي أسس حركة المجتمع الاسلامي (حماس) وأعترفت الحكومة بهذه الحركة انتقاما من جبهة الانقاذ وقد فشلت المناورة أولا لأن انشقاق حماس لم يؤثر في قدرة جبهة الانقاذ العالية على الحشد وثانيا لأن الحكومة الجزائرية رفضت مكافأة نحناح باشرাকে في السلطة ، وكثيرا ماكانت جبهة الانقاذ تؤكد وجودها بالحث على الاضطرابات وكانت تجد استجابة واسعة كما حدث بين عمال النفط الذين اضرَبوا وكبدوا الدولة خسائر فادحة .

ويمكن تفسير اكتساح الجبهة للانتخابات النيابية بأحد أمرين : فاما أن تكون أخبار الفساد وسوء الادارة التي لازمت جبهة التحرير مدة ثلاثين سنة قد جعلت المواطنين يصوتون لجبهة الانقاذ حتى وان لم يكونوا من انصارها المسجلين . واما أن نسبة الممتنعين عن التصويت كانت عالية وهو امر شائع في انتخابات البلاد العربية الأخرى التي توجد بها حركات مشابهة بحيث تقتصر القدرة على الحشد والتعبئة على حركات الاسلام السياسي .

وفي تقديرنا أن الصراع الذي نتج عن الغاء الانتخابات قبل أن تكتمل وعن تعطيل الحياة السياسية واخضاع البلاد لحكم الطوارئ وانتشار حالات منع التجول كل ذلك ادخل الجزائر في فترة من المواجهة المسلحة بين السلطة المؤيدة من الجيش وبين المقاومة المسلحة على الطرف الآخر التي تقودها جبهة الانقاذ وربما تكون الجبهة قد ورثت عن الثورة الجزائرية الكبرى قدرتها على حرب العصابات ولذلك لا تقارن حركة الاسلام السياسي في الجزائر أمنيا بمثيلاتها في مصر ، كما لايقارن الصراع بين الجبهة

والحكومة فى الجزائر بالخلاف الحزبى لأن الأمر يتعلق هنا بالاختلاف عميق  
الجنور بين فكرة الدولة المدنية الحديثة أو الدولة الدينية التى تسعى الى  
تغييرات جذرية فى المجتمع والنظام السياسى والاقتصادى بل قد يمتد  
هذا التغيير الى مجالات أخرى حسب ما عبر عنه عبد القادر حشاني أحه  
أعمدة الجبهة بقوله انه ينبغى على الجزائريين أن يغيروا عاداتهم فى المآكل  
والملبس .

لقد دعا المعتدلون من الفريقين الحكومة والمعارضة الى حل المآزق  
بالحوار غير أن تصاعد العنف باضطراب والذى أودى بحياة ٦٠٠ فرد خلال  
السنة الأولى من الصراع حسب الاحصاءات الحكومية جعل الكلمة العليا  
للمتشددين وخاصة فى دوائر جبهة الانقاذ التى أطلقت على مقاومتها المسلحة  
للسلطة وصف الجهاد .

## الفصل الحادى والعشرون

### التغيرات الاقتصادية وانعكاساتها على العلاقات الخارجية

ان الصلة بين الاقتصاد والعلاقات الخارجية تتضح بصورة كافية فى تطور تاريخ الجزائر بعد الاستقلال بحيث تدعونا الى الجمع بين العنصرين فى فصل واحد . فقد مرت الجزائر بفترات من التبعية الاقتصادية تلتها مرحلة من الازدهار النسبى وانتهت بالعودة الى حالة التبعية الاقتصادية بحيث لم تميز عن غيرها من اقطار العالم الثالث .

#### ١ - العامل الاقتصادى :

اذا كان من السهل اعلان الاستقلال فى تاريخ محدد . فيكاد يكون من المتعذر أن يواكب هذا الاعلان استقلال اقتصادى وخاصة فى مثل ظروف الجزائر التى عاشت فترة طويلة مندمجة فى الاقتصاد الفرنسى ، فضلا عن ذلك فقد انهكتها حرب التحرير الطويلة . ولما شعر المستوطنون بحتمية الاستقلال كون بعضهم الجيش السرى الذى تعدد تخريب الاقتصاد الجزائرى بينما أسرع آخرون الى نقل رؤوس أموالهم المستثمرة خارج البلاد ، واقبل الملك الزراعيون على بيع اراضيهم بأسعار منخفضة فتهافت على شرائها البرجوازية ووقعت مضاربات على الأرض مما أدى الى تحقيق أرباح سريعة وخشى مستغلو الفرص من أن تتعقبهم الحكومة الوطنية فهربوا بدورهم أموالهم الى الخارج .

ومما زاد الأمر تعقيدا أن الادارة الاستعمارية لم تفعل شيئا من أجل تكوين اطرار قادرة على تحمل أعباء الادارة والانتاج مما اضطر البلاد الى طلب المعونة الفنية من الخارج ولاسيما فرنسا بحكم سهولة الاتصال اللغوى والجغرافى ، وكان المستوطنون قد توسعوا فى زراعة الكروم ، وخاصة عندما وقعت ازمة فى هذه السلعة بسبب انتشار آفة زراعية فى جنوب فرنسا فلما انقضت تلك الازمة استمرت فرنسا تشتترى انتاج المستوطنين من الكروم لمساعدتهم رغم كفاية حاجتها لصناعة النبيذ . وبعد الاستقلال واجهت الجزائر ازمة فى تصريف محصولها من الكروم . مما

أضطرها الى أن تطالب فرنسا بشراء حد أدنى سنويا - وفي السنة الأولى من الاستقلال كان النبيذ يشكل ٥٠٪ من مجموع صادرات الجزائر . وبفضل اكتشاف النفط ظل يتضائل حتى أصبح النبيذ يحتل مركزا ثانويا في الصادرات الجزائرية .

ومع ذلك فقد استخدمت فرنسا مسألة شراء النبيذ كأداة من أدوات الضغط الاقتصادي على الجزائر واعتبرته نوعا من انواع المساعدة ، لذا اتجه تفكير الحكومة الجزائرية الى تحويل مزارع الكروم لمحصول آخر حتى ولو ادى ذلك الى حرمان الأرض من الانتاج فترة من الوقت ، ثم انصرفت مؤقتا عن هذا التفكير حينما وجدت سوقا جديدة في الاتحاد السوفيتي الذي تعاقد على شراء ٥ مليون هيكتولتر سنويا .

اتخذت المعونات الفرنسية أشكالا متنوعة : (١)

أولا - استثمارات حكومية أو تابعة للرأسمال الخاص لاقامة المشروعات العمرانية . ثانيا - سد العجز في الميزانية بتقديم مساعدات مالية محضة . ثالثا : معونة فنية على شكل تقديم موظفين يتلقون مرتباتهم من الحكومة الفرنسية لأداء أعمال فنية في قطاعات مختلفة من الادارة والانتاج والخدمات .

أما بخصوص الاستثمارات فقد نصت معاهدة إيفيان على أن تستمر على نفس المستوى الذي كان قائما في سنة ١٩٦٢ والذي حدث هو تغير في طبيعة هذه الاستثمارات تكلفت الدولة الفرنسية بالجزء الأكبر منها وحلت محل القطاع الخاص دون أن يتأثر حجمها بصفة عامة . ومن المفهوم أن تلك الاستثمارات تعود بالفائدة على الدولة المستثمرة بقدر ماتفيد القطر النامي . بل قد تكون فائدتها أعظم بالنسبة للرأسمال الأجنبي كما هو الحال في قطاع البترول مثلا . وكانت الاستثمارات الأجنبية تكاد تكون مقصورة على الفرنسيين باستثناء البترول كما سنشير الى ذلك فيما بعد ، لذا شجعت الجزائر الاستثمارات الأجنبية الأخرى أمريكية وبريطانية وألمانية

غربية ، وقد فتح الباب منذ سنة ١٩٦٨ للشركات الأمريكية للتقريب عن البترول بينما تولت الكتلة الشرقية الاشتراكية اقامة عديد من المشروعات .

واشتركت أكثر من دولة شرقية وغربية فى أكبر مشروع صناعى بالجزائر وهو مركب حديد الحجار قرب عنابة بينما تولت شركة رينو الفرنسية تأسيس فرع لها لانتاج السيارات والجرارات ، وقامت ألمانيا الغربية ببناء مصنع كبير فى قسنطينة ينتج حوالى ١٠.٠٠٠ جرار سنويا . ومن بين الأهداف التى تسعى وراءها الدول الغربية بهذه الاستثمارات ربط النظام الصناعى فى الأقطار النامية بوسائلها الفنية بحيث يالف المهندسون الوطنيون نظاما معينا من نظم الانتاج وبذا يستمر الارتباط بهذه الصناعة أو تلك .

اما المساعدات المالية المحضة فقد أوجد الحاجة اليها العجز فى الميزان التجارى . ويرجع ذلك العجز الى العهد الاستعمارى حينما كان المستوطنون يستوردون سلعا استهلاكية لاشباع حاجاتهم الى حياة الترف ، بينما تقتصر صادرات الجزائر على المنتجات الزراعية ، وقد أخذ الميزان التجارى يتعادل بالتدريج حتى تحول لصالح الجزائر ابتداء من سنة ١٩٦٧ نتيجة تصدير النفط ، وبقيت فرنسا هى أكبر عميل فى تجارة الجزائر الخارجية ولو أن حجم التبادل تناقص بالتدريج . ومن الواضح أن استيراد النفط هو الذى حول الميزان التجارى بين البلدين لصالح الجزائر وقبل أن تتوسع البلاد فى انتاج النفط كانت المعونة المالية الفرنسية تشكل جزءا أساسيا فى الميزانية الجزائرية . وكان تعويض العجز فى هذه الميزانية مألوفًا طوال العهد الاستعمارى ويعتبر بمثابة مساعدة للمستوطنين . أما بعد الاستقلال فقد استمرت فرنسا فى تقديم المعونة مقابل الامتيازات التى تتمتع بها . ومع ذلك فقد تعرضت فى أكثر من مناسبة لانتقاد النواب فى الجمعية الوطنية الفرنسية فأشار بعضهم أنه يجب أن تقتطع منها التعويضات عن الأملاك التى امتتها الجزائر نتيجة مغادرة المستوطنين للبلاد ، كما دعا نواب آخرون الى التقليل من حجمها أو قطعها لأن الجزائر امتت بعض الفنادق والشركات الصغيرة ، غير أن ديجول رفض استخدام هذا الاسلوب للضغط على الحكومة الجزائرية .

وخلال أزمة الطاقة تمكنت الجزائر من الاستغناء

عن المساعدات المالية البحتة الا أنها عادت فى الثمانينات لتتقعر فى حبالل الديون لمد عجز ميزانيتها أو لسوء ادارة الاقتصاد كما مر بنا مما اثر على علاقاتها بالولايات المتحدة وغرب أوروبا وأفقدھا المكانة الدولية التى تمتعت بها فى السبعينات وأوائل الثمانينات .

وكانت الدولة الاشتراكية تفضل تقديم الخبرات والمعونات الفنية أكثر من المساعدات المالية المحضة ، ومع ذلك فقد وصلت المعونات السوفيتية قبل التوسع فى استغلال النفط ٢٧ مليون جنيه استرليني ، كذلك قدمت مصر والكويت مساعدات بين عامى ٦٢ ، ١٩٦٥ . وفى السنوات الأولى أخذت الحكومة الجزائرية بخطط سنوية تجريبية ، كان نصيب الصناعة فى تلك الخطط لايزيد عن ٢٥٪ مقابل ٢٢٪ للزراعة ، ثم انعكست الآية وهبط نصيب الزراعة الى ١٥٪ بينما صارت الصناعة تحتل الأولوية وخاصة فى الخططة الرباعية .

ان افتقاد الراسمالية الوطنية المشتغلة فى قطاع الصناعة القى على الدولة عبء تأسيس الصناعة نفسها فى الأقطار النامية . ونتج عن ذلك أن الصناعة نشأت أصلا فى ظل القطاع العام ، وعلى العكس كانت الاجراءات الاشتراكية فى قطاع الزراعة هى أبرز معالم التطبيق الاشتراكى فى الدول النامية فقد رأت بعض الأقطار العربية أن تحدد الملكية وتوزع الأرض على الفلاحين ليتملكوها ملكية فردية . أما الجزائر فقد تميزت بنظام التسيير الذاتى او المزارع الجماعية قريبة الشبة من الكلخوزات السوفيتية ، ولم تصدر الجزلئر قانونا يعين حدا للملكية الزراعية نظرا لتفاوت القدرة الانتاجية تفاوتا هائلا من مكان لآخر . لذلك انصب التحديد على الدخل الذى يحصل عليه المالك وهو يتراوح بين ٢٠٠ جنيه فى الشهر ، و ٢٠٠ لمن له أسرة .

!

بلغ التوسع فى التسيير الذاتى ذروته فى السبعينات على عهد يومدين بيد أنه على المدى البعيد تكشفت أخطاء هذا النظام فهو من جهة لم يستوعب سوى نسبة محددة من العاملين وبقيت مشكلة البطالة فى الريف تدفع للهجرة نحو المدينة . ومن جهة أخرى تناقص حجم الانتاج الزراعى خاصة وأن التسيير الذاتى انتهى عمليا الى اخضاع المزارع لادارة الدولة بواسطة

موظفيها ولم يحدث الأثر المرجو منه وهو تكوين طبقة من الفلاحين العاملين في اطار اشتراكي .

وقد شهدت الثمانينات تراجعا في نظام التسيير الذاتي وفي القطاع العام الصناعي لاسيما وأن البلاد أخذت تعاني من نقص المواد الغذائية ويزداد الاستيراد من الخارج وتنشر أخبار الفساد الإداري وتسارع هذا التراجع بعد انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨ التي أدت الى صدور دستور جديد حذف كلمة الاشتراكية في وصف نظام الدولة . ولم يغن النفط عن سد العجز الاقتصادي واستمرت الجزائر مثل غيرها من دول شمال أفريقيا منطقة طرد لليد العاملة مما دعا بالحاجة الى عقد اتفاقات مع السوق الأوروبية المشتركة لتنظيم هجرة العمال الجزائريين والحقوق التي يمكنهم الحصول عليها في الإقامة والالتحاق بالنقابات .

واذا كان نظام التسيير الذاتي قد أدى الى تناقص الانتاج الزراعي فان المشروعات الصناعية الطموحة كانت مصدرا هي الأخرى لتراكم الأخطاء والتي لم تظهر آثارها جلية الا في أواخر الثمانينات . وقد أنشأت الحكومة الجزائرية وخاصة في عهد تولى بلعيد عبد السلام وزارة الصناعة مشروعات صناعية طموحة لم تتوافر لها الامكانيات الكافية للتمويل فاذا أضفنا الى ذلك نقص الكفاءات في الادارة المالية فان مآل هذه المشروعات انتهى الى تحقيق خسائر كبيرة مما زاد حاجة الجزائر الى الاستدانة رغم تزايد دخل النفط كما جاءت الطفرة السكانية لمزيد من الأعباء الاقتصادية فبينما كان عدد السكان عند الحصول على الاستقلال ٧ مليون وصل الى ٢٥ خلال ثلاثين عاما أي في سنة ١٩٩٢ هذا في الوقت الذي أخذت فيه المصالح المالية الأوروبية والفرنسية على وجه الخصوص تتردد في اقراض الجزائر لعدم الاطمئنان الى مستقبلها بعدما دخلت في دائرة العنف مع الجبهة الاسلامية للانقاذ .

## ٢ - النفط

بدأت أعمال التنقيب بصورة جدية في الصحراء الكبرى خلال عام ١٩٥٤ أي في نفس السنة التي اندلعت فيها الثورة . ولم تسفر الأعمال الأولية عن نتائج مشجعة اذ اقتصرَت الاكتشافات على حقول للغاز الطبيعي

فى منطقة عين صلاح البعيدة عن الساحل • ولم يكن استخدام الغاز الطبيعى شائعا حينذاك فى الدول الصناعية •

وفى سنة ١٩٥٦ تم اكتشاف أول حقل هام للنפט فى عجيبة وثبت  
امكان استغلاله بكميات تجارية • وبقيت مشكلة توصيل هذه الحقول بالبحر  
فالحقل الجديد يقع قرب الحدود بين الجزائر وليبيا ، وساحل تونس  
الجنوبى هو أقرب منفذ للحقل الجديد من الشواطىء الجزائرية • هكذا تم  
مد خط الأنابيب الأول عبر الأراضى التونسية لى ينتهى عند خليج قابس  
(أكتوبر سنة ١٩٦٠) •

وقبل ذلك بعام واحد كان قد تحقق أهم الاكتشافات فى الصحراء  
الكبرى وهى آبار حاسى مسعود التى وصلت بخط أنابيب ينتهى عند ميناء  
بجاية • وبدأ تصدير النفط من هذا الميناء قبل الاستقلال فى سنة ١٩٦١ •

وحسب عرف اللاتين تعتبر الثروة الطبيعية الموجودة تحت سطح  
الأرض ملكا عاما بخلاف النظام الأنجلو سكسونى الذى يلحق الثروة  
الباطنية بالملكية الخاصة الموزعة فوق سطح الأرض • وعلى ذلك اعتبر نفط  
الصحراء ملكا للدولة الفرنسية صاحبة السيادة • وبناء عليه صارت صاحبة  
الحق فى منح الامتيازات • وقد منحت التراخيص الأولى لأربع شركات  
حددت لكل منها مساحة ٥٠.٠٠٠ كم بالتساوى ونالت الشركة الفرنسية  
للبترول التابعة للدولة (c.f.p.) مجموع الأسهم فى شركتين بينما دخلت  
شركة شل الانجليزية الهولندية كاقلية فى اثنتين من هذه الشركات • ولم  
تزد أسهمها عن ٢٥٪ ويلاحظ استبعاد الشركات الأمريكية من عقود الامتياز  
الأولى فى الصحراء الكبرى • وربما يرجع ذلك الى عدم ثقة فرنسا فى  
السياسة الأمريكية ازاء شمال أفريقيا ، اذ راجت شائعات بأن الولايات  
المتحدة تشجع استقلال دول المغرب لى تسيطر عليها اقتصاديا فيما بعد •

اتبعت فرنسا النظام الشائع منذ أول الخمسينات فى الشرق الأوسط ،  
والذى يقضى بتخصيص ٥٠٪ للشركة صاحبة الامتياز ، ٥٠٪ للدولة المنتجة •  
ومع ان الدولة المنتجة اعتبرت ههنا هى فرنسا فقد تعهدت باستخدام  
نصيها من الأرباح لتطوير الجزائر والصحراء ولما كنا قد أشرنا الى  
العجز المستديم فى ميزانية الجزائر بسبب النظام الاستعمارى ، فمن الراجح



أن يكون القصد من هذا التعهد ، هو التخفف من أعباء سد العجز في ميزانية الجزائر . وتقرر أن يحتسب سعر النفط حسب الأسواق العالمية .

ثبتت اتفاقات ايفيان هذه الامتيازات على أساس أن ترث الحكومة الجزائرية الجديدة حقوق الدولة الفرنسية كسلطة مانحة للامتيازات وقضلا عن ذلك تتعهد الجزائر بمنح الشركات الفرنسية الأولوية عند عقد امتيازات جديدة اذا تساوت العروض ، وذلك خلال ست سنوات . كذلك أخذت اتفاقيات ايفيان بنظام مناصفة الأرباح وهو نظام كانت قد تخطته الدول الأخرى المنتجة في الشرق الأوسط . فهناك مثلا النظام الذي أدخله ماتى الايطالى بالاشتراك مع الدولة المنتجة بـ ٥٠٪ من رأس المال مما يوفر لها ٧٥٪ من الأرباح .

غير أن البنود الخاصة بالنفط كانت مثل بقية أجزاء الاتفاقية تمثل مرحلة انتقالية ، ولم تنتظر الجزائر أكثر من عامين حتى أخذت تدخل تعديلات على نظام استغلال نفطها . ففي أولا : ألزمت الشركات بالخضوع لتشريعاتها المالية ، والتي تقضى ضمن شروط أخرى باستثمار ٥٠٪ على الأقل من أرباح الشركات الأجنبية داخل البلاد . ثانيا : حرصت على ألا تحتكر فرنسا صناعة النفط فأتجهت الى شركات غير فرنسية فيما يخص مد الأنابيب فمنحت شركة بريطانية مد خط الأنابيب الغربى ، ثم توسعت في منح الشركات الأمريكية عقود امتياز للاستغلال ابتداء من عام ١٩٦٨ .

ثالثا : وهو الأهم أسست الجزائر شركة وطنية للنفط ، هي شركة سوناتراك واقتفت بذلك أثر كبير من بلدان الشرق العربى التى أسست شركات وطنية بعد أن تكونت لديها مدخرات كافية نتيجة استغلال النفط عدة سنوات . ويلاحظ هنا أن الجزائر لم تنتظر طويلا لتكوين شركاتها الوطنية اذا ماقورنت بالبلدان العربية الأخرى المنتجة للنفط . وقد اقتصر أعمال سوناتراك فى بداية الأمر على توزيع النفط داخل البلاد ثم أخذت تتوسع بالتدريج فاشتركت مع شركات أجنبية فى جميع مراحل صناعة النفط من مد انابيب وتكرير كما شرعت فى استخراج النفط لحسابها مع شركة فرنسية ابتداء من سنة ١٩٦٦ .

وفى سنة ١٩٦٥ توصلت الجزائر الى تعديل جوهرى فى اتفاقية النفط ( المغرب العربى )

المتضمنة فى اتفاقيات ايفيان \* وذلك بعد مفاوضات طويلة مع الفرنسيين \* وكان مفروضا أن تسرى هذه الاتفاقية مدة خمسة عشر عاما الا أن تطور علاقات الدول النفطية بالعالم تبدلت بسرعة وكانت اتفاقية ١٩٦٥ تتناول رفع سعر النفط وزيادة نصيب الجزائر من الأرباح حتى تصل الى ٥٥٪ \*

وبالنسبة للغاز الطبيعى كانت الجزائر تصر دائما على أنه لا يندرج تحت اتفاقيات البترول ، ولابد من عقد اتفاقيات منفصلة بشأن استغلاله \* وقد تم ارضاء الجزائر الى حد كبير فى هذا المضمار فاتفق على أن تقوم الشركات الفرنسية باستخراج الغاز لحساب الحكومة الجزائرية وهذه هى التى تتولى تسويقه ولايجوز أن تزيد أرباح الشركات الفرنسية من هذه الأعمال عن ١٢٪ \* ويشبه هذا النظام ما عرف فيما بعد فى استغلال النفط فى بعض دول الشرق العربى باسم نظام المقولة \*

واحدثت الاتفاقية سنة ١٩٦٥ على مبدأ هام جديد ، وهو تكوين شركات تسهم فيها الجزائر بنصف رأس المال دون أن تندمج فى الشركات الفرنسية. ويكون مجلس ادارتها بالمناصفة بين رعايا البلدين \* وتحدد لهذه الهيئة المشتركة مناطق معينة لاجراء التنقيب ، ولها أن تشارك مع شركات الامتياز القديمة فى مناطقها \* ومن أهداف هذه الهيئة تدريب الجزائريين على أعمال استغلال البترول وتسويقه \* لم تمنع هذه الاتفاقية تعاقب الخلافات حول كيفية استغلال النفط \*

فقد شكت الجزائر من تباطؤ الشركات الفرنسية فى أعمال التنقيب والاستغلال \* وقارنت جهودها بتلك التى تبذل فى ليبيا حيث تزايد الانتاج بسرعة فائقة \* ولعل ذلك من الدوافع التى جعلت الجزائر تتجه الى الشركات الأمريكية \* ورغم انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والولايات المتحدة بعد حرب يونيو سنة ١٩٦٧ . فقد حصلت الشركات الأمريكية على أهم عقود لها خلال عامى ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ . بالإضافة الى شركات صغيرة مثل سانت كلير والباسو ، وفيليبس \* ونالت شركة جييتى ١ أهم عقود الامتياز وبعضها بالمساهمة مع سوناتراك \*

وتفضل شروط جييتى من بعض الوجود عقود الشركات الفرنسية \* فهى تنص على تكوين هيئة خاصة من جييتى وسوناتراك للتنقيب ، على أن

تقدم شركة جي تي لهذه الهيئة ١٦ مليون دولار خلال السنوات الخمس الأولى بالإضافة الى مليون دولار كهدية . ووافقت جي تي على أن يقدر سعر البرميل بما يتراوح بين ٢٦١ ، ٢٦٥ دولار ، وهي نسبة أعلى مما تدفعه الشركات الفرنسية ، كذلك تعهدت جي تي بأن تستبقى ٧٥٪ من أرباحها داخل البلاد . وأخيرا وافقت بعض الشركات الأمريكية الصغيرة على أن تدخل سوناتراك معها بـ ٥١٪ مما يضمن لها السيطرة على مجلس الادارة .

تضافرت اذن عدة عوامل خلال عام ١٩٦٨ كى تدفع بالجزائر الى الضغط على فرنسا حتى تدخل تعديلات جديدة على نظم استغلالها للنقط . من هذه العوامل ازدياد الطلب على نفط شمال أفريقيا بسبب اغلاق قناة السويس ثم استبعاد الشركات الأمريكية لعرض شروط أفضل ، وعامل ثالث ظهر حديثا هو تحول كثير من الدول الصناعية الى قبول الغاز الطبيعى كوسيلة من وسائل توليد الطاقة .

وكانت بريطانيا هي التى تستورد وحدها تقريبا غاز الجزائر . ثم اخذت الولايات المتحدة تبنى خزانات هائلة لاستيراد الغاز وتخزينه فيها . وكانت تعترض استغلال الغاز عدة صعوبات منها احتمال الاعتماد على غاز المحيط المتجمد الشمالى . ومنها صعوبة نقل هذا النوع من الوقود الذى يحتل مساحات كبيرة . وقد زالت هذه العقبة باختراع وسائل اسالة الغاز ثم تجميده وذلك فى موانئ الشحن التى ينقل منها الى اقطار الاستهلاك . وحينما اقتنعت الصناعة الفرنسية بأهمية الغاز وسهولة استيراده ونقله تعاقدت مع الجزائر على أكبر صفقة من نوعها لاستيراد الغاز فهى تنص على شراء ٣٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا لمدة ١٥ سنة ابتداء من سنة ١٩٧٢ ، لذلك نشطت سوناتراك فى مد الأنابيب الخاصة بالغاز وكذلك تشييد مصانع الاسالة والتجميد فى أرزيو بينما قامت شركة فرنسية ببناء مصنع كبير للاسالة والتجميد فى سيكيكة .

ومنذ سنة ١٩٦٨ طالبت الجزائر بعدم انطباق امتيازات النفط على الغاز الطبيعى . وبضرورة عقد اتفاقات على أسس جديدة وأشارت الى نظام المقاوله الذى طبقته شركات فرنسية فى العراق مثلا وهو يقضى بأن يقتصر دور الشركة الأجنبية على تقديم الخبرة الفنية والعمل لحساب الشركة

الوطنية التي تكون المالك الوحيد للنفط المكتشف وتحصل الشركة الأجنبية على تصهيلات في استيراد النفط وبيعه لحسابها أو على نسبة بسيطة تحددها من الأرباح - وبذا يصبح دورها أشبه بدور الماويل .

غير ان فرنسا تمسكت بأن تنطبق اتفاقات النفط على الغاز الطبيعي . ومنذ سنة ١٩٦٨ شرعت الجزائر في اتخاذ بعض اجراءات التأميم المحدود ازاء شركات البترول فاستولت على امتياز التوزيع داخل البلاد وهو لايزيد عن مليون طن . وفي ١٩ يونيو سنة ١٩٧٠ بمناسبة الذكرى الخامسة لحركة هومدين أمعت ١٠٪ من مصادر الانتاج وبذا صارت سوناتراك تسيطر على ١٥ مليون طن بعد أن كانت تنتج بالاشتراك مع شركات أخرى أصلا ٨ مليون . كذلك استولت سوناتراك على ٢٥٪ من اتانيب المنطقة الشرقية الموصلة لتونس . أما نصيب الشركة الوطنية في التكرير فقفز من ٢٥ الى ٨٠٪ وبعد مضي شهر من هذه الاجراءات قررت الجزائر رفع سعر البترول بدون الاتفاق مع فرنسا مما زاد الأزمة تعقيدا ، وشرع الطرفان في خوض مرحلة من أشق مراحل المفاوضات تناولت جميع الجوانب الخاصة بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين . وبينما كانت حكومة ليبيا تنزع الدول المنتجة للبترول في البحر المتوسط لطلب أسعار تزيد عما قررته الجزائر في يوليو سنة ١٩٧٠ رأت الحكومة الجزائرية أن تتخذ اجراء أكثر حسما فأعلنت في فبراير سنة ١٩٧١ تأميم ٥١٪ من أسهم أكبر شركتين فرنسيتين للبترول هما «ايراب» و «شركة البترول الفرنسية» (c.f.p.) ووعدت بتعويض الشركتين .

ومع التغييرات السريعة التي اقترنت بنظام استغلال النفط أخذ مبدأ التأميم يضيح بين الدول المنتجة وكانت الجزائر وليبيا هما الدولتان اللتان اختلفتا أثر العراق ١٩٧٢ باتخاذ قرار التأميم الكامل للشركات العاملة في أراضيها دون أن يحدث ذلك رد فعل عنيف إذ اختلفت المعطيات عما كانت عليه في الخمسينات عندما أمعت حكومة مصدق في ايران نفطها . ثم جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وماترتب عليها من وقوع أزمة في الطاقة ومن ثم ارتفاعات متوالية في سعر النفط . فمرت الجزائر خلال السنوات الباقية من السبعينات بفترة ازدهار مكنتها من أن تلعب دورا بارزا على المستوى العربي والأفريقي الى أن تجددت أزمة السلطة فكانت لها انعكاساتها على الحد من هذا الدور .

ورغم أن دخل النفط وصل سنة ١٩٩٢ الى ١٢ مليار دولار فان ثلاثة ارباع هذا المبلغ استخدم لدفع أقساط الديون والفوائد المترتبة عليها .

وهكذا تنتقل دخول النفط العربية عموما وتتسرب الى جيوب المؤسسات الرأسمالية فى الدول المتقدمة .

### ٣ - العلاقات الخارجية :

حددت جبهة التحرير أثناء الثورة الملامح الأساسية للسياسة الخارجية التى ستسير عليها البلاد بعد الاستقلال . وقالت انها ستبنى الحياة بين الكتلتين الغربية والشرقية وأنها ستنتقل للعمل من دائرتين : المغرب الكبير والوطن العربى . وسوف يضيف الدستور الصادر سنة ١٩٦٢ دائرة ثالثة هى التضامن الأفريقى .

#### ( أ ) العلاقات العربية :

ومع أن الدائرة المغربية هى أولى الدوائر التى من المفترض أن تتحرك فيها السياسة الخارجية الجزائرية فى اتجاه الاتحاد فان فترات التوتر والأزمات خاصة مع المملكة المغربية فاقت حالات التقارب والوثام وسوف نتحدث عن العلاقات المغربية فى الفصل الختامى من هذا الكتاب .

وفيما يخص علاقات الجزائر بالشرق العربى وقضاياها فقد احتلت مصر مكانا بارزا فى علاقات الجزائر الخارجية ، وعند اطلاق سراح بن بللا تسابقت مصر والمغرب على استضافته ذلك لأن انجازات الثورة الجزائرية اكتسبت للبلاد سمعة عالية وهكذا استقبل بن بللا استقبالا جماهيريا ضخما فى القاهرة ٢١ مارس سنة ١٩٦٢ ، وظلت علاقة الجزائر بمصر وثيقة طوال عهد بن بللا وعندما وصلت الأمور بين الجزائر والمغرب الى حد الصدام المسلح وقفت مصر بوضوح فى جانب الجزائر وايدتها فى مختلف المجالات الدبلوماسية والعسكرية . والأرجح أن هذا التأييد جاء من منطلق الأيديولوجية الاشتراكية السائدة والشعارات المرفوعة فى كلا القطرين وفى وقت شاع فيه تقسيم العالم العربى الى معسكرين : المحافظين والتقدميين .

من هنا تلقى المصريون حكومة وشعبا نبأ الاطاحة ببين بللا فى ١٩ يونيو

سنة ١٩٦٥ بشيء من الريبة والشك ولكن دون أن تذهب الأمور الى حد التأثير على التعاون بين الدولتين وخاصة فى المجال الثقافى اذ كان يومدين أكثر اهتماما بقضية التعريب . وقد تلقت العلاقات المصرية الجزائرية وحنة اخرى بمناسبة حرب يونيو ١٩٦٧ فقد عمت المظاهرات عدن الجزائر منددة بعبد الناصر الذى استسلم للهزيمة وربما أراد يومدين امتصاص الغضب حينما شارك بشكل نشط مع بعض الرؤساء العرب فى زيارة الكرملين ساعيا للضغط على القادة السوفييت الذين اتهموا فى الجزائر وغيرها بالتقصير فى مساعدة العرب ازاء النزاع العربى الاسرائيلى .

وكثيرا ما قورن بين الكفاح الفلسطينى والثورة الجزائرية ، ومن المعروف ان منظمة التحرير اخذت على عاتقها بعض مهام المواجهة مع اسرائيل كرد فعل على تهاوى المواجهة العسكرية النظامية من الدول العربية الثلاث التى خاضت حرب يونيو : مصر سوريا والأردن . غير أن المتمقين فى النظرة الى هذه المقارنة لسوا وجود أوجه اختلاف تفوق أوجه الشبه بين الحاليتين . لقد تعرضت كل من الجزائر وفلسطين لاستعمار استيطانى غير أن الاستيطان الفرنسى فى الجزائر لم يشكل غالبية السكان فى أى وقت من الأوقات . كما أن مساحة الجزائر الشاسعة سمحت بالتحرك واتاحت بطبيعته الجبلية بيئة صالحة لحرب العصابات . على حين أن مساحة فلسطين محدودة وارضها مكشوفة كما أن المستوطنين الفرنسيين كانوا ينتمون الى دولة بعينها هى وطنهم الأصلى ويمكنهم العودة اليه أما اليهود فجاءوا الى فلسطين تحت دعوى الحقوق التاريخية .

مهما يكن من أمر هذه المقارنة فانها أوجدت تعاطفا مستمرا على المستوى الحكومى والشعبى بين الجزائر وبين منظمة التحرير فالمدة طويلة ظلت الجزائر ترفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كما أيدت الجزائر منظمة التحرير ابان الأزمة التى وقعت بين المنظمة وبين الحكومة الأردنية والتى انتهت بمذابح ايلول الشهيرة سنة ١٩٧٠ . وكان هذا التعاطف الذى يعود الى ذكريات حركات فدائية متشابهة هو الذى جعل منظمة التحرير وحتى نهاية الثمانينات تختار مدينة الجزائر مقرا لاجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى فى أكثر من مناسبة . ومن جهة أخرى استخدمت الجزائر نفوذها

لدى العديد من الدول الأفريقية ، وخاصة الناطقة منها بالفرنسية . لكى تحدثها على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل قبيل حرب أكتوبر ونجحت فى تحقيق ذلك الهدف الى حد كبير . ولم تتردد حكومة الجزائر مشاركة الدول النفطية العربية الأخرى التى حظرت النفط على بعض الدول المؤيدة لاسرائيل حتى اقترح السادات رفع هذا الحظر فى مؤتمر قمة عقد بالجزائر سنة ١٩٧٤ (١) .

اتخذت الجزائر هذه الاجراءات دون ان تندمج فى الحركات الوجدية او ترفع شعار القومية العربية اذ كان يومدين من الناحية الفكرية ينزع الى الصورة الاقليمية للوطنية . وظلت الجزائر تشعر بالتميز عن جيرانها بحكم الميراث التاريخى للثورة الكبرى ثم جاءت بعض الأحداث لتزيد من هذا الاحساس الاستعلائى فقد نجحت الوساطة الجزائرية فى بداية عهد بن جديد فى تخليص الرهائن الأمريكيين الذين احتجزوا فى السفارة الأمريكية بطهران وكانت هى الضامن لانفاذ الصفقة وتم تبادل الرهائن فوق اراضيها وسوف يشتهر بعض الدبلوماسيين الجزائريين باللباقة فى حل الأزمات وفى انقاذ ركاب الطائرات المختطفة وقد اشتهر الأخضر الابراهيمى على سبيل المثال بدوره الفعال فى التمهيد لمؤتمر الطائف الذى وضع نهاية للحرب الأهلية اللبنانية (١٩٨٩) .

وربما كانت الوساطة الجزائرية فى شأن الرهائن الأمريكيين هى التى دفعت الجزائر لكى تقف موقفا محايدا من الحرب العراقية الإيرانية ففى ذلك الوقت لم تكن جبهة الانقاذ الاسلامية قد شكلت عنصرا من عناصر الضغط القوية على مسار السياسة الجزائرية داخليا وخارجيا ويختلف موقف الجزائر فى ذلك عن المغرب أو مصر التى اظهرت تعاطفا مع العراق بحكم الأخوة العربية .

ويبدو ان فكرة الحياد فى الصراعات الدولية سيطرت على المسؤولين الجزائريين على مظنة أن ذلك يعطيهم فرصة لأداء أدوار دبلوماسية مرموقة الا ان الأمر اختلف تماما فى أزمة الخليج ، ففى مؤتمر القمة العربى الذى

---

(١) انظر للدلائل : السادات زكامب ديفيد صفحة ١٢١ وما بعدها .

عقد في القاهرة أغسطس ١٩٩٠ لاتخاذ موقف من الغزو العراقي للكويت لم تصوت الجزائر مع أو ضد ادانة العراق ومن ثم اتخاذ موقف حيادي ازاء التحالف الدولي الذي اشتركت فيه دول عربية أخرى تحت قيادة الولايات المتحدة ، وكانت جبهة الانقاذ الاسلامية قد أخذت تطفو على سطح الحياة السياسية الجزائرية وتتطلع الى ايران . وبينما اتخذت الحكومة موقفا سلبيا من الأزمة تعاطفت الغالبية العظمى من تيار الاسلام السياسى عموما مع العراق وانتقد بشدة تلك الدول العربية أو الاسلامية التى أرسلت ابناءها للقتال تحت القيادة الأمريكية ونالت السعودية نصيبها الأوفى من هذا الانتقاد . وبهذه المناسبة كشفت جبهة الانقاذ الاسلامى النقاب عن أن السعودية زودتها بالمال فى السنوات السابقة مما يعنى بث روح الحرج فى العلاقات السعودية الجزائرية . وقد اعترفت السعودية بالواقعة غير أنها بررت هذا العمل الذى يعد تدخلا فى الشؤون الداخلية للجزائر بأنه كان يستهدف تشجيع الثقافة العربية والاسلامية على يد جبهة الانقاذ ولابد وأن تكون السعودية قد ندمت على هذه المعونة بعد أن مالت حركات الاسلام السياسى فى الجزائر وتونس الى جانب العراق ثم تلقت التأييد المعنوى على الأقل من الجمهورية الاسلامية فى ايران .

وخلاصة القول أن الصراع الذى تحدثنا عنه فى صفحات سابقة بين السلطة العسكرية الحاكمة فى الجزائر بعد استقالة بن جديد من جهة وبين جبهة الانقاذ الاسلامية من جهة أخرى صار أحد المعايير الهامة التى تحكم علاقات الجزائر الخارجية ليس فقط مع الدول العربية والاسلامية بل مع دولة هى من أكبر شركاء الجزائر فى المجال الاقتصادى وهى فرنسا . فعندما الغيت نتائج الانتخابات البرلمانية فى يناير ١٩٩٢ وحرمت جبهة الانقاذ من جنى ثمرات النصر احتجت بعض الدوائر الفرنسية على هذا الالغاء باعتباره منافيا لمبادئ الديمقراطية وربما كان هذا هو الدافع الحقيقى لدى بعض الليبراليين . ولكن الموقف الفرنسى فسر عند البعض على أن حكومة باريس راهنت على الجبهة الاسلامية للانقاذ وكانت مستعدة للتعاون معها فى حالة فوزها بالحكم ، وهكذا برزت أزمة فى العلاقات الجزائرية الفرنسية وامتنعت فرنسا عن التعاون الاقتصادى على أساس عدم استقرار النظام الحاكم .



### (ب) علاقات دولية أخرى :

ظلت الجزائر تعيش فى ذكرى الكتلة الآسيوية الأفريقية التى التفت حول قضيتها داخل الأمم المتحدة وهكذا كانت من أكثر الدول تحمسا لحياء ذكرى مؤتمر باندنج . فدعت فى سنة ١٩٦٥ الى مؤتمر قمة آسيوى أفريقى بمناسبة مضى عشر سنوات على انعقاد مؤتمر باندنج ، ولم يقدّر لهذا المؤتمر أن ينعقد بسبب مفاجأة حركة ١٩ يونيو التى سبقت موعد انعقاد المؤتمر بعشرة أيام .

وبحكم الموقع الجغرافى أهتمت الجزائر بالقضايا الأفريقية . ونلمس نوعا من الاختلاف بين الجزائريين على ترتيب الأولويات السياسة الخارجية . فالمتشبعون بالثقافة الفرنسية يشعرون بالروابط التى تشدهم نحو السدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية ويرون فيها مجالا خصبا للعمل ، فى حين أن المتشبعين بالثقافة العربية يعطون الأولوية للقضايا العربية وعلى رأسها قضية فلسطين .

وفى مجال السياسة العالمية لم تحل العلاقات الخاصة مع فرنسا دون تطبيق سياسة الحياد ، وتمثلت هذه السياسة فى توثيق العلاقات مع المعسكر الاشتراكي ، وقد اتسع نطاق هذا التعاون فشمّل المجال العسكرى وبخاصة بعد الصراع حول الحدود مع المغرب . فبالنسبة للمسلح الجوى زاد حجم الطائرات السوفيتية على الفرنسية وفتح باب التدريب أمام الطيارين الجزائريين فى الاتحاد السوفيتى .

وقد تجنبت الجزائر التورط فى الصراع الصينى السوفيتى . فرغم تلقى هذه المعونات من الاتحاد السوفيتى بادرت الى اقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية . وتعود هذه العلاقات فى الواقع الى عهد الثورة إذ كانت الصين أوثق صلة بالثوار الجزائريين لأنها لم تتأثر بأى رد فعل فرنسى لعدم وجود علاقات بينها وبين فرنسا إذ ذاك . وقد زار شوان لاي الجزائر زيارة طويلة خلال عام ١٩٦٤ وعرض بعض المعونات .

على أن العلاقات الجزائرية السوفيتية لم تخل من أزمات ، ففي سنة ١٩٦٦ احتجت الجزائر على وجود ممثل للحزب الشيوعى الجزائرى فى

مؤتمر دولي للأحزاب الشيوعية انعقد في موسكو حينذاك . وفي أعقاب حرب  
ريفيو ساد الجزائر مثل معظم الدول العربية اعتقاد بأن السوفييت لم يقدموا  
المساعدات المرجوة ولو أن هذه القضية لم تترك أثرا طويلا المدى .

وفي سنوات الاستقلال الأولى نشأت علاقات وثيقة بين الجزائر وكوبا ،  
ويفسر البعض ذلك بوجود صلات شخصية بين كاسترو وبين بللا بدليل أن  
كوبا كانت الدولة الوحيدة التي قطعت العلاقات مع الجزائر في أعقاب حركة  
١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ ووصفت النظام الجديد بأنه حكم عسكري دكتاتوري .  
ويقارن ذلك بموقف فرنسا التي صرحت بأنه لا حاجة للاعتراف بالنظام الجديد  
لأنها تتعامل مع الدولة وليس مع الحكومة . والواقع أن الجزائر تمتعت  
بشهرة واسعة بين الحركات الثورية اليسارية في أمريكا اللاتينية كنموذج  
لقطر ثوري من أقطار العالم الثالث . وكثيرا ماطلب أنصار اليسار للجوء  
السياسي إليها .

لقد استفادت الجزائر مثل غيرها من أقطار العالم الثالث من حالة  
الحرب الباردة فبينما كانت تتعامل مع الولايات المتحدة على نطاق واسع  
في مجال النفط تنامت علاقاتها بالاتحاد السوفيتي في المجال العسكري  
واستخدمت أسلحتها في تقوية دورها الدبلوماسي عن طريق تسريب الأسلحة  
الخفيفة إلى بعض الحركات الثورية في أفريقيا ومنها حركات البوليساريو .  
وانعكست آثار الحرب الباردة على هذه المنطقة بتقارب المغرب مع الولايات  
المتحدة مقابل تقارب الجزائر مع الاتحاد السوفيتي ، وعندما أخذت بوادر  
تراجع مركز السوفييت تلوح في الأفق وتصادف ذلك مع عهد رئاسة بن جديد  
رأى هذا الأخير أن يحسن من طبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة فقام  
بزيارتها سنة ١٩٨٤ وكانت الأولى من نوعها بالنسبة لرئيس جزائري .  
ولاشك أن الانهيار الاقتصادي الذي تعرضت له الجزائر وتراجعها عن  
الأسلوب الاشتراكي في إدارة الاقتصاد دفع بالبلاد إلى التطلع نحو الولايات  
المتحدة لدرجة أن هذه الأخيرة حاولت نشر الثقافة الأنجلو سكسونية وفتحت  
بالفعل ثغرة في صرح الثقافة الفرنسية الذي احتفظ بنفوذه في البلاد لمدة  
طويلة . وكانت الجزائر قد حظيت بتقدير الحكومة الأمريكية منذ نجاحها في  
الوساطة التي أدت إلى تخليص الرهائن الأمريكيين المحتجزين في طهران  
يناير سنة ١٩٨٠ .

### (ج) العلاقات مع فرنسا :

ظلت العلاقات مع فرنسا تشغل مركز الصدارة في السياسة الخارجية وذلك لوجود ميراث قديم كان لابد من تصفيته أو تعديله . ولم تعتبر الجزائر علاقاتها الخاصة مع فرنسا متنافية مع الحياد وذلك لأن تلك العلاقات الخاصة أملت لها ظروف تاريخية ومصالح اقتصادية وثقافية لم يكن من السهل بترها دفعة واحدة . وهي لم تؤثر على حرية الجزائر اختيار السياسة الخارجية التي تتفق ومصالحها . ثم أن فرنسا في عهد ديغول أخذت تخفف من ارتباطاتها العسكرية مع الأحلاف الغربية وتسعى لأن تكون حلقة اتصال بين الكتلتين ، ومجمل القول أن العلاقات بين فرنسا والجزائر اتسمت بسرعة التغيير للملأمة الظروف وكان الطرفان يعلمان مقدما أن اتفاقيات إيفيان ذات صفة مرحلية ويكاد ينحصر الخلاف في مدى السرعة التي يتم خلالها قطع المراحل . ويمكن ضرب مثالين على سرعة التخلص من القيود التي فرضتها اتفاقيات إيفيان يتعلق أحدهما بامتيازات المستوطنين والآخر بالقواعد العسكرية .

وقد كان أمر نقل المستوطنين لأموالهم من أعقد المشكلات التي أوشكت أن تثير ثورتا في العلاقات بين الجزائر وفرنسا إذ أن اتفاقيات إيفيان تقر بمبدأ حرية نقل الأموال مع اضافة تحفظ مؤداه الا يضر ذلك بالاقتصاد الجزائري . ومن الواضح أن نقل أموال سائلة دفعة واحدة كان من شأنه أن يخرّب اقتصاديات البلاد الأمر الذي حدا بالجزائر الى اصدار تشريع بوضع رقابة على نقل الأموال يخضع له الفرنسيون مما يعنى تعديلا ضمنيا لاتفاقيات إيفيان .

وفيما يخص القواعد العسكرية فإن الجزائر حينما طالبت بتعديل النصوص الخاصة بها في اتفاقيات إيفيان لم تصادف معارضة شديدة من الجانب الفرنسي ، ولم تؤثر هذه القضية تأثيرا كبيرا على العلاقات بين البلدين . بل على العكس كانت الخلافات حول المسائل الاقتصادية هي التي تسببت في معظم الازمات التي حدثت . وتختلف الجزائر في ذلك عن دول الشرق العربي أو حتى عن تونس التي اصطدمت بفرنسا صداما عنيفا بسبب قاعدة بنزرت . وفي رأينا أن سهولة حل المشكلات العسكرية يرجع إلى الفترة الزمنية المتأخرة التي عاصرها استقلال الجزائر . فمعد سنة ١٩٦٢

تطورت المفاهيم الاستراتيجية بسرعة وفقدت القواعد العسكرية قيمتها . ومع ذلك فقد ظلت فرنسا تقدم مساعدات مالية هامة تقابل امتيازاتها العسكرية . على انه بعد عام ١٩٦٨ تدخلت عدة عوامل جعلت فرنسا تقلل باطراد كبير من هذه المساعدات ، منها تصفية قاعدة المرسى الكبير ومنها تضائل حاجة الجزائر الى المساعدات بسبب ازدياد دخلها من النفط واتجاه الجزائر الى استيراد الأسلحة من الاتحاد السوفييتي وذلك بعد فترة قصيرة من التوتر الذى حدث مع موسكو فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ .

وبينما احتفظت فرنسا ببعض التسهيلات فى استخدام قواعد الصحراء لأغراض فنية محضة فى مقابل اعانات مالية تمت تصفية قاعدة المرسى الكبير دون اثاره معارضة تذكر ، وكانت الحكومة الجزائرية قد أخذت تطالب بتعديل اتفاقيات ايفيان الخاصة بالمقاعدة منذ سنة ١٩٦٦ ، ومما هو جدير بالملاحظة ان حكومة ديغول استجابت لهذه الرغبة فى وقت بدأ فيه الأسطول السوفييتي يظهر فى حوض المتوسط مما يدل على أن سياسة ديغول كانت تتجنب التورط فى الصراع بين الدولتين الكبيرتين ، وكان رايه تحييد الحوض الغربى للمتوسط ويؤكد هذا الاتجاه لدى الرئيس الفرنسى موقفه من تسليم الولايات المتحدة للمغرب بمناسبة موضوع الخلاف على الحدود بينها وبين الجزائر (١) فقد لفتت الحكومة الفرنسية نظر واشنطن الى ان ذلك التسليم سيدفع بالجزائر الى الاعتماد اكثر فاكتر على المعونة العسكرية السوفيتية .

كذلك يقارن موقف الحكومة الفرنسية بالحكومة الايطالية . بينما تقبلت الأولى تعهدات الجزائر بعدم استخدام قوة أجنبية لقاعدة المرسى الكبير أبدت الحكومة الايطالية تخوفها من احتمال استفادة الأسطول السوفييتي من تلك القاعدة مما يشكل خطرا على أمن ايطاليا فى نظر أحزابها اليمينية .

لقد تأثرت العلاقات الجزائرية الفرنسية بقضية العمالة الجزائرية المهاجرة الى فرنسا ، وظاهرة الهجرة العمالية الجزائرية الى فرنسا قديمة

---

1. Maghreb : Documents, Algérie, Maroc, Tunisie, Janvier, 1968.

فقد اتخذت شكلا جماعيا منذ سنة ١٩١٢ ومنذ ذلك الحين تلاحت وفسود المهاجرين حتى وصلت الى ٢٥٠ ألفا في سنة ١٩٦٢ يعيش معظمهم في المدن الصناعية الفرنسية ولاسيما ليل وليون ومارسيليا وضواحي باريس . وقد اوجد الاستقلال بعض المشاكل لهؤلاء العمال اذ كانوا يتمتعون في الماضي بحرية التنقل والعمل باعتبارهم رعايا فرنسيين كما التحقوا بالنقابات الفرنسية ولا سيما الـ C.G.T. الشيوعية .

وقد حرصت الحكومة الجزائرية على بقاء هذا العدد الكبير من أبنائها، أولا لأن عودتهم تشكل هزات اجتماعية ، وثانيا لأن بقاءهم مصدر دخل كبير للبلاد من العملات الصعبة . لذلك نصت اتفاقيات إيفيان على أن يتمتع العمال الجزائريون بنفس الحقوق التي للفرنسيين ماعدا الحقوق السياسية، بل أن الجزائر المستقلة حرصت على استمرار حرية التنقل لوجود فائض من اليد العاملة غير الفنية .

وعندما أزيلت الحواجز بين فرنسا وشركائها في السوق المشتركة وجد العمال القادمون من شمال أفريقيا عموما مجالا أرحب للهجرة والعمل، وبعد الاستقلال لوحظ أن أصحاب المهن والفنيين هم الذين فكروا في العودة الى أوطانهم . ولم تزد نسبة هؤلاء على ١٠٪ وفي مقابل ذلك استمرت نسبة الهجرة بين اليد العاملة غير الفنية عالية حتى أن السلطات الفرنسية أخذت تنزع لهذه الهجرة سنة ١٩٦٤ فوضعت قيودا بحجة الحجر الصحي وحددت عدد المهاجرين بألف شهريا ، فاحتجت الجزائر بشدة على وضع هذه القيود التي تتنافى وروح اتفاقيات إيفيان . وكثيرا ماكانت فرنسا تستخدم مسألة الهجرة العمالية الجزائرية في أوقات الأزمات السياسية أداة للضغط على الجزائر ، وقد حدث ذلك عند المطالبة بتعديل اتفاقيات البترول سنة ١٩٦٥ وبهذه المناسبة حصلت الجزائر على موافقة فرنسا بهجرة ٢٠ ألف عامل سنويا (١) .

وقد تازمت العلاقات بين البلدين من جديد أوائل سنة ١٩٦٨ وربطت فرنسا بين اضطرابات الطلبة والعمال في باريس خلال شهر مايو من ذلك

---

1. P. Bourdieu : Travail et travailleurs en Algérie.

العام وبين وجود تلك اليد العاملة الوافدة غير المستقرة ، فعادت من جديد تهند بقتييد الهجرة الى أن توصل البلدان الى اتفاق فى يناير سنة ١٩٦٩ ينظم الهجرة على النحو التالى : تتمهد فرنسا بقبول هجرة ٢٥ ألف عامل سنويا وتقوم بتأهيلهم مهنيا وتأسيس مكاتب فى فرنسا لهذا الغرض . وإذا وفق العامل فى ايجاد عمل يمنح حق الإقامة خمس سنوات ، أما اذا فشل فى التأهيل او فى ايجاد عمل يسحب منه تصريح الإقامة بعد ثلاثة أشهر وتجتمع لجنة مشتركة من البلدين كل شهرين لتنظيم هجرة العمال واقامتهم أو اعادتهم الى بلادهم .

وكنتيجة لتواصل عمليات الهجرة على مدى سنوات طويلة تكونت احياء خاصة للهاجرين غير ان انتشار أزمة البطالة فى اوربا الغربية أدى الى اتخاذ مواقف معادية للمهاجرين عموما وعمال شمال أفريقيا خاصة وجسدت احزاب يمينية هذا الموقف العدائى وعلى رأسها حزب الجبهة الوطنية فى فرنسا والنازية الجديدة فى ألمانيا .

تداخلت اذن عدة عناصر لتضمن استمرار ارتباط الجزائر بفرنسا كأكبر شريك لها فى مجال الاقتصاد والثقافة : استيراد النفط والغاز الجزائرى والذى تقرر تسهيل نقله ببناء خطوط أنابيب تحت سطح البحر المتوسط ، حاجة الجزائر الى ضمان حرية العمال فى الهجرة الى فرنسا ومنها الى المجموعة الاقتصادية الأوربية كحل جزئى لمشكلة البطالة ، استمرار تدفق المعونة الفنية والمالية سواء عن طريق فرنسا مباشرة أو صندوق النقد الدولى . ولضمان تدفق هذه المعونات احتاجت الجزائر الى كسب ثقة الحكومة الفرنسية فقد اهتزت هذه الثقة بعد الغاء نتائج الانتخابات وظهور بواذر حرب أهلية بين المجلس الاعلى للدولة وبين المعارضة الاسلامية المسلحة . وقد اقتنعت الحكومة الفرنسية بعد فترة من التردد بأفضلية استمرار التعاون مع النظام العسكرى الحاكم منذ أوائل سنة ١٩٩٢ .

## الفصل الثاني والعشرون

### النظام السياسى فى الجمهورية التونسية

#### ( ١ ) الحزب والزعامة

راينا عند سرد دور بورقيية فى مواجهة الاستعمار كيف أنه تعمس للنظام الليبرالى الذى يضمن حرية الفرد سياسيا واقتصاديا وفكريا . بيد انه ما ان لمسك بزمام السلطة بعد الاستقلال حتى تنكر لهذه المبادئ وفرض نظام الحزب الواحد . وربما تظاهر بتطعيم حزبه الدستورى الجديد بفتات اخرى بيد انه قصر هذا الائتلاف على بعض افراد من الحزب الشيوعى ادخلوا الى قوائم المرشحين الى الجمعية الوطنية باسم الجبهة الوطنية الموحدة ، ويقال ان تعجل بورقيية الى الأخذ بنظام الحزب الواحد هو بمثابة رد فعل على انشقاق صالح بن يوسف .

ومن الصعب وصف الانشقاق باليمينية بالرغم من ان المظاهر تدل على ذلك ، فابن يوسف ينتمى الى جزيرة جربة مقر الأباضية فى تونس ، وقد اشتهرت هذه الطائفة الدينية بالاشتغال بتجارة الجملة فتصادف ان كثيرا من مؤيديه انتموا الى تلك الطبقة الرأسمالية . ومن جهة اخرى فان انصار الفكرة العربية والاسلامية ينتمون أيضا فى المغرب بصفة عامة الى بيئات محافظة فهم ينتشرون مثلا بين طلبة جامع الزيتونة بتونس ولهذه العناصر تكوين ثقافى دون ان يكون لها وجود تنظيمى كحزب أو هيئة سياسية من أى طراز .

أما صعوبة وصف هذه العناصر باليمينية فلأنها من الناحية السياسية كانت أشد حزما فى الرغبة فى تحرير تونس من بقايا القيود الاستعمارية بينما كانت نظرة العناصر الأكثر تقدما أو التى توصف باليسارية هى أنه من الخطأ محاربة الاستعمار عن طريق اتخاذ مواقف معاكسة دائماً للأساليب المستعمرين ومناهجهم فى التطوير الاجتماعى والاقتصادى والثقافى .

كان قبول الشيوعيين فى الجبهة اذن من باب ذر الرماد فى العيون دون ان يدل بالضرورة على ميل بورقيية الى اليسار ، فضلا عن ذلك لم يوفق واحد من الشيوعيين فى اقتحام الجمعية الوطنية . لذلك ساءت العلاقات بينهم وبين السلطة وطالبوا بتطبيق التمثيل النسبى الذى قد يتيح لهم الظفر بمقعد او اثنين فلم يستجب بورقيية الى ذلك ، وعلى العكس لوحظ أن عددا من الأعيان (كبار الملاك الزراعيين ) قد رشحوا فى قائمة الجبهة الوطنية وظفروا بعشرة مقاعد من مجموع مقاعد الجمعية البالغة ٩٨ ويجانبهم ٢٠ من أعضاء الاتحاد العام للعمال التونسيين . ويمكن القول أن النخبة المثقفة من برجوازية المدن هى التى سيطرت على أول جمعية وطنية تونسية (١) .

كان من الممكن أن يكون تحليل انتماءات النواب أكثر فائدة لولا أنه لم يقدر للجمعية الوطنية أن تلعب الدور المنوط بها فهى لم تستشر فى جميع الاجراءات الهامة التى اتخذت منذ الاستقلال حتى صدور الدستور سنة ١٩٥٩ ولم يتدعم مركزها بعد صدور الدستور .

ففى الفترة الأولى تم خلع الباي وأعلان النظام الجمهورى فى ٢٥ يوليو عام ١٩٥٧ دون التشاور مع الجمعية ، كذلك صدرت قوانين إلغاء الوقف والاصلاحات الاجتماعية دون الرجوع اليها . ولم تجتمع الجمعية الوطنية بصورة دورية كل ٢ أشهر كما كان مقررا . فهل معنى ذلك أن الحزب وليست المؤسسات الدستورية هى حجر الزاوية فى السلطة كما هو الحال فى بعض الدول الاشتراكية مثلا ؟ فالحزب الدستورى الجديد الذى بدأ فى بعض الأوقات أقوى المنظمات السياسية فى اقطار المغرب الثلاث كان قد اخذ يتلقى ضربات متوالية قبيل الاستقلال : اعتقال زعيمه وإبعاده عن البلاد من عام ١٩٥٢ - ١٩٥٥ ثم الانشقاق الذى حدث فى الحزب بمجرد عودة بورقيية الى البلاد .

اذن فمبدأ الزعامة الشخصية هو الذى أستمده الحبيب بورقيية سلطاته الواسعة وليس الحزب ، والدليل على ذلك أنه صرح بأراء من شأنها أن تؤثر فى شعبيته وما كان يجرؤ على ذلك لو أنه خشى من تعرض



سلطته للخطر . مثال ذلك الحزب على لقطار رمضان حتى لايتأثر الانتاج مع العلم بأن الصيام يحاط فى البلاد الاسلامية بمظاهر شعبية تجعل له قيمة لدى الجماهير أكثر من كونه مجرد أداء فريضة دينية . ومن الشواهد على هذه الزعامة الشخصية اجراء الاحتفالات بمولد بورقيية واعطاء الأولوية لذكرى عودته الى البلاد . فى أول يونيو على عيد اعلان الاستقلال فى ٢٠ مارس .

ويمكن القول أن الزعامة الشخصية قد لقيت طريقها ميسرا لأنها لم تصطدم بمنظمة سياسية قوية تقف فى وجهها ، بينما أن محاولة الملك الحسن فى المغرب ممارسة الحكم الشخصى واجهت معارضة شديدة من الأحزاب القوية مثل حزب الاستقلال أو الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية ، كما أنه كان من الأسير الصاق تهمة الأوتوقراطية بملك غير دستورى منها يرئيس جمهورية . وقد يقال أن الحبيب بورقيية مارس هذه السلطة باعتباره زعيما لحزب جماهيرى ، ولكن عند التأمل يلاحظ أن صفته كرئيس دولة تقلبت دائما على صفته كزعيم حزب ، ولذا يبرر البعض السلطة الشخصية بأن الدولة تسبق الشعب الى رسم الخطط الاصلاحية فى الأقطار النامية ولكن مما لاشك فيه أنه من الأفضل تكليف حزب أو هيئة سياسية بعملية التوعية لأن ذلك مستحيل على رجال الادارة ، وتلك هى الخطة التى اتبعها الحبيب بورقيية . فقد برر وجود الحزب الواحد بأن المطلوب الى الجماهير ليس هو المفاضلة بين مرشحي حزبين بل يجب أولا توعيتها بالشئون العامة ، والريف يعيش فى عزلة عن هذه الشئون ولذلك فان الحاجة الى الحزب تبدو قوية لأنه هو القادر على التغلغل فيه وتوعية سكانه . وقد أدى حزب الدستور الجديد هذه المهمة بكفاءة تلفت النظر فاقام لجانا محلية بالقرى كانت توصل رأيها الى العاصمة وطعمت هذه اللجان بعناصر مقتورة ، ولو أن تلك العناصر لقيت أحيانا مقاومة من سكان القرية إذ اعتبر المدرس الموفد من المدينة أجنبيا عنها ، ولذلك كان لابد من مضي وقت كاف لى يجد الحزب قواعد عريضة فى الريف .

لقد قيل ان أعضاء الحزب بلغوا فى وقت ما ٦٠٠.٠٠٠ أو حوالى ٢٠٪ من السكان الا أنه لايجب أن تقاس فاعلية الحزب بعدد الأسماء المقيدة فى سجلاته وإن السنوات الأولى من الاستقلال شهدت تغييرا جوهريا فى ( المغرب العربى )

تركيب الحزب . وفى عهد النضال ضد الاستعمار كان المؤتمر الوطنى يلعب دورا هاما فى توجيه سياسة الحزب . أما بعد الاستقلال فأصبح انعقاد المؤتمر نادرا وبعد أن كانت هناك ٤٠ وحدة اقليمية منتخبة صار المكتب السياسى هو الذى يعين الفروع الاقليمية التى أنقص عددها الى ١٤ ، بل ان المكتب السياسى نفسه الذى كان ينبثق عن المؤتمر العام قد سقط وحلّت محله لجنة تنفيذية معينة بواسطة الرئيس . وكان لابد من الاستعاضة فى تركيب الحزب بمظهر آخر من مظاهر الديمقراطية وهو اقامة مجالس بلدية واطلاق الحريات فى انتخاب أعضائها وبلغت تلك المجالس نحو ٩٤ عام ١٩٥٧ .

وعندما كانت تحدث خلافات فى الرأى لاتطرح على المؤتمر الوطنى ولاعلى اللجنة التنفيذية وانما يحسم الرئيس هذه الخلافات . ومن أبرز الخلافات التى أوشكت أن تهدد وحدة الحزب دعوة أحمد بن صالح فى عام ١٩٥٧ الى الأخذ بالتخطيط الاقتصادى وتأميم المشروعات الكبرى وسيطرة الدولة على الانتاج . ووصف بورقية هذا الاتجاه بأنه يحمل أفكارا أجنبية، ولعله يشير بذلك الى الماركسية بالرغم من أن مفهوم بن صالح للاشتراكية ما يزال بعيدا عن المفهوم الماركسى (١) . وربما توجس بورقية خفية من ذلك الشاب الطموح الذى لم يتجاوز الثلاثين وقد صار يحتل منصب الأمين العام لاتحاد العمال التونسيين . وسنرى كيف أن الاتحاد كان هيئة أكثر تماسكا من الحزب نفسه ولذلك بادر بورقية الى اقالة أحمد بن صالح من الاتحاد وبعد أن هدأت النفوس دعاه لتولى وزارة الصحة ثم ناط به مسؤوليات أعظم فأسند اليه وزارة الاقتصاد حينما قرر الأخذ بسياسة التخطيط الاقتصادى سنة ١٩٦١ .

وعلى الطرف الآخر ظهر داخل الحزب تيار ليبرالى يتزعمه محمد المصمودى والهادى نويرة ، ولهذا التيار مؤيدوه بين الطلبة الذين رفضوا تحكم الحزب الواحد وكان المصمودى يشرف على تحرير جريدة Action<sup>١</sup> وهى الطبعة الفرنسية من جريدة الحزب (العمل) وقد أخذت تنتقد بعض

---

1. Le Socialisme en Tunisie et en Algérie, Etude Publiée dans L'Annuaire de l'Afrique du Nord, 1966.

التصرفات مثل تعطيل الدستور والمحاكمات السياسية وكبت الحريات ، ولذلك أبعد المصمودى عن هيئة التحرير كما تعرض وزير الاعلام للمؤاخذة . وحلت محل الطبعة الفرنسية جريدة أخرى كان من المفروض أن تهتم بالشئون الأفريقية ، ولا تركز على أحوال تونس الداخلية ولذلك سميت بـ L'Afrique Action ومع ذلك ستعرض هذه الجريدة بدورها للمؤاخذة ويتغير اسمها الى افريقيا الفتاة Jeune Afrique وتخضع خضوعا تاما للحزب .

هل لحزب الدستور الجديد أيديولوجية محددة ؟ يرى بورقيبة ، مثل بعض المستنيرين فى بلاد المغرب ، أن الحاجة خلال المرحلة الأولى من الاستقلال هى الى بناء الدولة العصرية أكثر منها الى البحث عن عقيدة سياسية . ولذلك يجب أن تركز الجهود لتكوين الاطارات الفنية ، ومع ذلك فقد كان لابد من اتخاذ موقف من مفهوم الاشتراكية حيث أن هذه القضية تشغل أذهان المثقفين فى العالم العربى بصفة عامة . وفى خطاب ألقاه بورقيبة فى سبتمبر سنة ١٩٥٦ قال ان الاشتراكية لاتعنى بالضرورة الاعتراف بمبدأ الصراع بين الطبقات لأن وضع تونس يختلف عن أوروبا اذ لم تنم بها طبقة قوية من رجال الصناعة والأعمال ، والرأسمال ليس دائما مستغلا . بل أن تونس فى هذه المرحلة بحاجة الى تكوين رأسمال وطنى ولذلك فهو يدعو كل فرد الى زيادة مدخراته حتى ولو أدى ذلك الى الحرمان من بعض الحاجيات وعن طريق التوسع فى استثمار الرأسمال الخاص يمكن مكافحة البطالة ، ومشكلة تونس ليست هى القضاء على طبقة لحساب أخرى بل ايجاد العمل لأكثر عدد ممكن من السكان (١) وقد وصف بعض الكتاب الغربيين هذا التحليل بأنه ينم عن روح تجريبية لمدى الزعيم التونسى ، الا أن بورقيبة لن يتمسك بهذه النظرية الاقتصادية على طول الخط فسيتحول فترة من الوقت الى سياسة التخطيط الاقتصادى ويؤثر ابتداء من سنة ١٩٦٤ وصف حزبه بالدستورى الاشتراكى .

وسوف نشير فيما بعد الى تجربة التخطيط الاقتصادى خلال الستينات وهى تجربة لم تتخذ صفة الدوام ، وحتى فى أثناء تطبيقها حرص بورقيبة

على أن يميز «بين الاشتراكية الدستورية» والاشتراكية الثورية . فالأولى تعنى أن اتخاذ أى إجراء يجب أن يتم بالاتفاق بين مصالح الطبقات المختلفة. فالتميم لابد وأن يقابله تعويض لأصحاب رؤوس الأموال ، ولو أن هذه التعويضات ستصبح مستحقة بالنسبة لكبار الملاك الزراعيين الأوروبيين . وقد كانت خطة بورقيبة دائماً هي أن يجعل الحزب الدستوري الاشتراكي قادراً على امتصاص جميع الطبقات فيكون مثلاً فرعاً خاصاً للتجار وأصحاب الحرف بجانب اتحاد الطلبة واتحاد العمال . كذلك بدل أن يمس الملكية الزراعية يعمل على تجميعها في تعاونيات . ويمكن لهذه الملكية أن تؤدي وظيفة اجتماعية ، وهو يسعى في نفس الوقت الى امتصاص الاتحادات اليسارية مثل الاتحاد العام للعمال واتحاد الطلبة التونسيين . وبينما اتخذ بورقيبة أسلوب الاعتدال في مفهوم الاشتراكية تجاوز الحد قياساً الى غيره من الرؤساء العرب في مبدأ العلمانية . وتتضح شواهد هذه النزعة في اجراء تعديلات على قانون الأحوال الشخصية الاسلامي سنة ١٩٥٧ وجعله جزء من القانون المدني . وقد ترتب على ذلك ادماج المحاكم الشرعية في القضاء الوطني . ويمقتضى التعديل قيد حق الرجل في الطلاق وحظر تعدد الزوجات كذلك صفت جامعة الزيتونة الدينية وحولت الى كلية من كليات الجامعة تخصص في دراسة الشؤون الاسلامية على مناهج حديثة .

لم يحدد الدستور الصادر في سنة ١٩٥٩ علاقة الحزب بالدولة بخلاف دستور الجزائر لسنة ١٩٦٢ . ويلاحظ عند تتبع تشكيل مجالس الوزراء وجود عدد من الوزراء غير المنتمين للحزب الدستوري الجديد . وقد أخذ الدستور التونسي بنظام الجمهورية الرئاسية . ومدة الرئاسة خمس سنوات يمكن تجديدها مرتين علاوة على الفترة الأولى ، ومن المعروف أن بورقيبة لم يقيّد بهذا النص . وأجاز الدستور للرئيس الاعتراض على التشريعات التي تسنها الجمعية الوطنية اذا صدرت بأغلبية أقل من الثلثين. كما يجوز له اصدار القوانين في حالة غياب الجمعية واتخاذ اجراءات تشبه حالة الحكم العرفي عند وقوع خطر يهدد أمن البلاد . ولايجوز للنواب تكوين لجان تحقيق لأن الوزراء مسئولون امام الرئيس وليس امام الجمعية الوطنية . على أنه لوحظ منذ سنة ١٩٦٢ وبعد محاولة انقلاب فاشلة نسبت الى الجيش أن بورقيبة قد أخذ يعيد الحياة الى الحزب ، فأعيد تكوين الفروع الاقليمية ولو أن النخبة المثقفة هي التي سيطرت عليها حتى في

الريف فسميت بالطبقة السياسية الجديدة . وتنتخب هذه اللجان الاقليمية كل سنتين وتعقد الندوات والمناقشات لبحث الشؤون العامة على المستوى الوطنى والاقليمى ، وهى أقوى تأثيرا من الجمعية الوطنية . وفى سنة ١٩٦٦ اثير موضوع القوائم الموحدة وضرورة افساح مجال للاختيار عند انتخاب المرشحين ، وكل ماتحقق فى هذا الشأن هو حق الخلايا أو القاعدة الأساسية فى أن تستبعد من ترى استبعاده من المرشحين لفروع الحزب الاقليمية .

وقد استطاع بورقيبة أن يحتفظ بالزعامة رغم صراعات الحزب الداخلية ففى سنة ١٩٦٨ أعلن أحمد المنستيري عن انتقاده لنظام التعاونيات وكيف أن أحمد بن صالح قد تسرع فى تنفيذه . فاقيل المنستيري من قيادة الحزب وبعد قليل أبعد طاهر بن خوجة المسئول عن شؤون الأمن لاصطدامه مع الباهى الأذغم رئيس الوزراء حينذاك والذي كان يحتل المكانة الثانية باعتباره الأمين العام للحزب . وحسب التنظيمات الجديدة التى صدرت مع التجديد الثالث للرئاسة فى سنة ١٩٦٩ يصبح الأمين العام للحزب رئيسا للجمهورية فى حالة وفاة الرئيس . وفى نفس الوقت وسعت اللجنة التنفيذية فصارت تتكون من ١٩ عضوا بدلا من ١٤ كما وضع مشروع لاقامة لجنة مركزية .

## ٢ - نحو الغروب :

يتضح مما سبق أن الزعامة الفردية رجحت كفتها على الحزب وعلى مؤسسات الدولة بحيث أنه كان يوسع بورقيبة أن يحدث تغييرات جذرية مفاجئة دون الرجوع الى أحد . وبناء عليه فإنه بعد عشر سنوات من تجربة الاشتراكية على اساس التعاونيات أطيح بأحمد بن صالح منفذ هذه الخطة وصاحب نظريتها وقدم الى المحاكمة بحة الاختلاس وتبيد أموال الدولة . ورفع «الزعيم» شعار الاقتصاد الحر دون أن يقابل ذلك تغير فى نظام الحزب الواحد ، كما استمرت الزعامة التونسية فى اضعاف المؤسسات الشعبية والنقابية التى يمكن أن تثير المتاعب مثل اتحاد الطلبة الذى طوع تماما فى سنة ١٩٧٢ .

وعلى العكس صعد الاتحاد العام للعمال التونسيين كمعصر فعال فى

حياة البلاد والظاهر أن عمق المخالطة للمجتمع الفرنسي أوجدت هذا الوعي بدور النقابات العمالية في الدفاع عن حقوق الطبقات المحرونة . لذلك حينما شعر بن عاشور الرئيس العتيد للاتحاد العام للعمال التونسي بضغوط الدولة الثقيلة وتساهلها مع كبار المستثمرين قدم استقالته من الحزب فجاءت هذه الاستقالة بمثابة إشارة لحدركة اضراب واسعة النطاق احتاجت الحكومة لايقافها الى استعمال القوة وسقط العديد من الضحايا وقدم زعماء الحركة الى المحاكمة يناير ١٩٧٨ . وصدر الحكم بسجن الحبيب بن عاشور لمدة عشر سنوات كما صدرت أحكام أخرى على أكثر من ٢٠٠ نقابي وشطيت اسماء المحامين الذين تولوا الدفاع عن النقابيين من نقابة المحاماة وقد اثارَت هذه الاجراءات انتقادات لجنة حقوق الانسان . ومما هو جدير بالملاحظة أن الحزب الدستوري الجديد كان يعتبر اتحاد العمال التونسيين احدى الشعب التابعة للحزب طوال عهد الحماية . وللمرة الثانية يثبت أن بورقوية (المجاهد الأكبر ضد الاستعمار) يختلف عن بورقوية رئيس الجمهورية الذي يقبض بين يديه نواصي السلطة .

ومع تقدم سن الزعيم أخذ الناس يتساءلون في منتصف السبعينات عن كيفية خلافة بورقوية ، وحسب الدستور يحل محله في حالة وفاته رئيس الوزراء وكان يحتل هذا المنصب حتى سنة ١٩٧٧ الهادي نويرة الذي اشتهر بضعف الشخصية . ومن ثم أختير محمود المنستيري الأكثر تطورا ليرأس الحكومة وكان مستعدا لقبول مبدأ التعددية الحزبية كما عبر عن ذلك في احدى اجتماعات الحزب الحاكم ، فطلب اليه التأجيل دون رفض المبدأ ويبدو أن المنستيري كان قد كون وزارته من شخصيات قادرة على المصارحة والمكاشفة بالأخطاء فعندما وقع الاضراب الكبير في يناير ١٩٧٨ صرح طاهر بن خوجة وزير الداخلية بأن سبب الاضطرابات يعود الى سوء الادارة الاقتصادية والى الزيادة السكانية المطردة وكان هذا الانتقاد كافيا لاقتلته . ولاشك أن بورقوية لم يسبق له أن واجه تحديا من وزرائه كما حدث في هذه الأزمة اذ تضامن مع بن خوجة ستة من الوزراء .<sup>١</sup>

وتحت وطأة هذه التحديات رأى الرئيس التونسي أن يخفف من الاجراءات العنيفة التي اتخذت ضد النقابيين فعفى عن بن عاشور والعديد ممن صدرت ضدهم أحكام بالسجن في العالم التالي ١٩٧٩ ولكنه ظل متمسكا

بمبدأ نظام الحزب الواحد حتى سنة ١٩٨٣ وفي هذه الأثناء تعرض حكم (المجاهد الأكبر) لازمة أمنية كبيرة ففي سنة ١٩٨٠ استولى ٣٠٠ من المسلحين على مدينة قفصة الجنوبية وأضطرت الحكومة الى استخدام الجيش لاسترداد سلطتها هناك وقد نسبت هذه الحركة الى تحريض من ليبيا النذافي . لذلك أبدت كل من فرنسا والولايات المتحدة استعدادها لمساندة النظام الحاكم في تونس المعروف بتعاطفه مع الغرب ولم يكن بورقيبة مهتما بتقوية الجيش فهو يختلف عن معظم أقرانه من حكام البلاد العربية في انه فرض حكمه المطلق باسم ماضى الكفاح وليس على أساس ولاء القوات المسلحة الذى يستند اليه الآخرون عندما يصلون الى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية ولاشك ان بورقيبة كان يهدف الى تجنب مثل هذه الانقلابات . بيد أن ذكريات ماضى الكفاح التى بعد بها الزمن كانت قد أخذت تدبيل في الثمانينات .

خفت وزارة محمد مزالى سنة ١٩٨١ - ١٩٨٤ من قبضة السلطة على النشاط السياسى ومع ان انتخابات مجلس النواب لسنة ١٩٨٢ كانت أقل تعسفا . فقد أحتفظ الحزب الحاكم بـ ٨٥٪ من المؤيدين وكنوع من الثقة فى استمرار حزبه فى الأحتفاظ بالأغلبية سواء بتزوير الانتخابات أو بضعف الوعي . فقد وافق بورقيبة فى نهاية الأمر على مبدأ التعددية وذلك بشرط ألا تتخذ الأحزاب السياسية الدين أساسا لوجودها وألا تتلقى من الخارج اعانات مالية وبناء عليه رخصت الحكومة التونسية فى نوفمبر سنة ١٩٨٢ بالعمل لحزبين جديدين هما : الحزب الديمقراطى الاشتراكى برئاسة أحمد المنستيري . والحركة الديمقراطية الشعبية برئاسة عمر بلحاج . كما لوحظ أن حكومة مزالى أبدت استعداد للحوار مع حزب النهضة الاسلامى دون أن يعنى ذلك اعترافاً به كحركة مشروعة .

نشأت هذه التعددية فى اطار النخبة التى تستمد وضعها اما من المركز الثقافى الاجتماعى أو من الانتماء الى الطبقة الرأسمالية ، ومن ثم لم تظهر خلافات عقائدية ذات مغزى كبير ولم تكن هذه التعددية لتغنى الطبقات الكادحة عن تدهور حالتها الاقتصادية . فطبقا لشروط صندوق النقد الدولى اتخذت الحكومة التونسية فى يناير ١٩٨٤ قرارا برفع الدعم

عن الخبز مما أدى الى مضاعفة سعره (١) . وتكررت اضرابات سنة ١٩٧٨ بصورة أعنف وأشمل فقد بدأت من الجنوب ثم عمت جميع أنحاء البلاد وبعد أيام من استمرار الاضطرابات ظهر بورقية على شاشة التلفزيون ليعلن إلغاء قرارات رفع الدعم ١٦ يناير ١٩٨٤ ، وكان هذا الظهور بمثابة الانتفاضة الأخيرة لزعماء (المجاهد الأكبر) .

لم تتوقف حركة الاضرابات ولكنها تكررت بين فئات من الموظفين كعمال البريد ثم تبعها اضراب موظفي البنوك بيد أنه دخل عنصر جديد في مقاومة النخبة (المقرنسة) التي تستأثر بالحكم والتي تحيط بالرئيس المسن، ذلك لأن حركة الاسلام السياسى ، كما سنتحدث عنها بعد قريب ، أشدت عودها وتطلب ذلك اتخاذ اجراءات مضادة أظهرت الدولة بمعظمها من يمارس العنف للبقاء فى الحكم وصدرت قرارات مستفزة دون الحاجة اليها مثل حظر الحجاب أو رفت الموظفين الذين يعرفون بميولهم الى التيار الاسلامى وسوف يعترف بذلك زين الدين بن على بعد توليه السلطة .

ان اليد التي أستخدمها بورقية لمقم المعارضة التونسية هي نفس اليد التي ارتدت اليه فخلعته من السلطة . فقد استعان بورقية بمدير الأمن السابق ووزير الداخلية ذى القبضة الحديدية زين الدين بن على الذى كلفه بورقية برئاسة الوزارة لمواجهة المعارضة المتصاعدة فتوسع فى عمليات الاعتقال والقمع خلال صيف سنة ١٩٨٧ وكان الرئيس المسن قد وصل الى الرابعة والثمانين من العمر وأخذ ظهوره على المسرح يقل بالتدريج . ومن ثم لم يكن بن على المسك بزماء الأمن بحاجة الى جهد لكى يعلن خلع بورقية من رئاسة الجمهورية فى ٧ نوفمبر ١٩٨٧ . وهكذا انتهت حياة المجاهد الأكبر بتحديد الإقامة ردحا من الزمن خففت عنه القيود فيما بعد ، فقد أخذت غياهب النسيان تلف من تحكم فى البلاد مدة تزيد على ثلاثين عاما .

١

حاول الرئيس الجديد أن يتظاهر بالتغيير سواء لارضاء المعارضة أو حركة الاسلام السياسى فجاءت هذه التغييرات فى المظهر دون أن تصل



الى الجواهر ومنها الغاء بعض الرموز الدالة على عبادة الشخص في العهد السابق فالغيت الاحتفالات بمولد بورقيبة وعودته المشهورة الى تونس في يونيو ١٩٥٥ كما اخذ التلفزيون التونسي يذيع الأذان في مواعيدها ورفع الحظر على الحجاب وكذا من الاشارات التي كانت تستفز التيار الاسلامي . كما سعى بن على الى توسيع قاعدة الحزب العتيد الذي ورثه عن بورقيبة واكتفى بتغيير اسمه الى التجمع الديمقراطي الدستوري بدلا من الدستوري الاشتراكي ثم اصدر عفوا عن المبعدين القدامى مثل احمد بن صالح والحبیب بن عاشور واطلق سراح ستمائة من الذين حكم عليهم بالسجن في قضايا ضد الاسلاميين وعلى راسهم راشد الغنوشي . واخيرا اعاد الاعتبار الى جامعة الزيتونة . وكظاهرة انفردت بها تونس تحرك العلمانيون الذين خشوا من ان يمثل حكم بن على ردة تدخل تونس تحت مظلة تيار الاسلام السياسي . وقد ظهر تأثير هذا التيار في انتخابات اتحادات الطلبة سنة ١٩٨٨ على حين تقدم اربعون من اساتذة الجامعة بعريضة تدعو الى الحفاظ على المكاسب الوطنية ويقصدون بذلك استمرار الحكم المدني وقانون الأحوال الشخصية الذي يعبر عن هذا الاتجاه .

اراد الرئيس الجديد ان يختير قوة حزبه فقرر اجراء انتخابات نيابية وكان قد فتح باب الحوار مع الاسلاميين ومن بينهم راشد الغنوشي وسمح لممثليهم بالترشيح دون التصريح بقيام حزب النهضة الاسلامي فتقدموا بصفة فردية الى الانتخابات وفي ابريل سنة ١٩٨٩ احتفظ حزب التجمع الديمقراطي الدستوري بالأغلبية . غير ان الاسلاميين حصلوا على ١٢٪ من الأصوات واليسار على ٥٪ ومع ضعف هذه النتائج فان الرئيس لم يتحمل استمرار معارضة التيار الاسلامي وكان خلال الفترة السابقة منذ توليه الحكم وحتى اجراء هذه الانتخابات يركز نظره على القوات المسلحة ويخشى من ان تكون قد اختزنت ومن ثم توسع في عمليات التطهير المتوالية بتصفية الضباط الذين يشك في انتماءهم الى التيار الديني . اما بعد الانتخابات فقد تحولت أنظار الرئيس الى المدنيين الذين يمثلون المعارضة ولم يتحمل استمرار الحوار معهم كما كان من قبل . ولم ينفرد التيار الاسلامي باجراءات القمع بل شملت كذلك احزاب المعارضة التي رخص لها في سنة ١٩٨٣ بالعمل . وهكذا انتقلت تونس من ديكتاتورية الزعيم الاوحد الى ديكتاتورية نظام عسكري يشبه اغلبية النظم الحاكمة في المغرب والشرق .

## ٢ - بين المعارضة المدتية والمعارضة الدتية :

إذا كان الحبيب بورقيبة قد تمكن من تسوية الخلافات داخل الحزب، نان هناك عناصر معارضة أخرى كان من المتعذر امتصاصها بسهولة وعلى رأسها اتحاد الطلبة والعمال ، رغم كون هذين الاتحادين ظلا من الناحية النظرية فرعين من فروع الحزب . وبالإضافة الى ذلك ظهرت من حين لآخر فئات معارضة خارج الحزب أو من داخله . والظاهر ان حزب البعث استطاع ان يمد نشاطه الى تونس منذ سنة ١٩٦١ وريماورث بعض الفئات التي كانت منضمة الى حركة صالح بن يوسف الذي اغتيل فى هذا العام . وذلك نظرا لانتشار فكرة العروبة بين انصار بن يوسف .

وقد برزت عناصر المعارضة هذ أثناء حرب الأيام الستة فشهدت تونس أعنف المظاهرات الطلابية مما أدى الى وقوع اكبر محاكمة سياسية فى تاريخ البلاد . فقد بلغ عدد المتهمين ١٢٤ شخصا . حكم على ١٨ منهم بأحكام متفاوتة بالسجن ، وكان اقساها ١٤ عاما ، وكانت التهمة الموجهة اليهم هى الانتماء الى أحد اتجاهات ثلاث : البعث ، او الماوتسية او التروتسكية . ويبدو ان البعث كان هو صاحب النفوذ الفعلى بين هذا الفريق من الطلبة الذين تشبعوا بالفكرة العربية .

ويمكن القول ان التيارين الرئيسيين اللذين اجتذبا الطلبة المعارضين هما : الماركسية والزرعة الليبرالية . ولاينسجم التياران مع نظام الحزب القائم ، أحدهما بسبب الخلاف العقائدى والآخر بسبب تناقض الليبرالية مع نظام الحزب الواحد . وبينما نسبت تهمة الشيوعية الى بعض أعضاء اتحاد الطلبة سنة ١٩٦٢ كانت الاتهامات فى سنة ١٩٦٧ موجهة ضد الانتماء لحزب البعث المحظور . ونتج عن هذه المحاكمات المتوالية للطلبة ان تدخلت الحكومة لتعيين أعضاء من الحزب الحاكم فى قيادة اتحاد الطلبة، غير أن الطلبة التونسيين قاوموا هذا الاتجاه وهم متأثرون بنظم الاتحادات الطلابية الفرنسية حيث يتم اختيار أعضاء الاتحاد بحرية كاملة .

وبعد الأزمة الخطيرة التى مرت بها الحياة الجامعية سنة ١٩٦٧ عدل

نظام الطلبة بحيث فتت الى فروع مستقلة لكل كلية ، ويشترك الموظفون والاداريون والعمال التابعون لهذه الكليات فى انتخابات قيادات هذه الفروع .

هكذا حاول الحزب اخضاع فئة مناوئة من فئات المعارضة . أما الفئة الأخرى فهي أعظم شأنا وأعنى بها الاتحاد العام للعمال التونسيين ، وهو أقوى الاتحادات العمالية عند مقارنته بالاتحادات العربية الأخرى (١) إذ كان يضم نصف اليد العاملة فى تونس «حوالى ١٥٠ ألفا» ويرجع الفضل فى ذلك الى التنظيم الدقيق الذى وضعه للاتحاد الزعيم النقابى فرحات حشاد . وكانت شخصية حشاد تنبئ عن مستقبل مرموق . والظاهر أن المستوطنين ادركوا دوره فى الحركة الوطنية فدبروا اغتياله فى سنة ١٩٥٣ . وكان الاتحاد الركيزة الأساسية للحزب الدستورى الجديد أثناء النضال ضد الاستعمار . وتجلّى نفوذه من خلال أوامر الاضراب التى نفذت بدقة هائلة الا ان القضية اختلفت بعد حصول تونس على الاستقلال ، فهل يصبح الاتحاد العمالى الذى يمثل طبقة أكثر تماسكا أقوى من الحزب نفسه مع أنه من الناحية النظرية يعتبر فرعا منه ؟ ربما توجس بعض الساسة التونسيين خيفة من هذا الاحتمال فقد لوحظ فى السنوات الأولى من الاستقلال أنه تغلغل فى الأجهزة السياسية فاحتل أعضاؤه ٢٠ مقعدا من مقاعد الجمعية الوطنية واختير معظم هؤلاء النواب ليشكلوا مجلس إدارة الاتحاد . كذلك سيطر الاتحاد على بعض الفروع الاقليمية للحزب وتغلغل فى الهيئات الاقتصادية الاستشارية ونتيجة ذلك هو أنه لم يمض زمن طويل على الاستقلال حتى أخذت القيادة السياسة تحد من نمو الاتحاد العام .

لقد بدت عوامل التنافس بين قيادة الاتحاد وقيادة الحزب منذ السنوات الأولى للاستقلال فقد نصح أحمد بن صالح حين كان أمينا عاما للاتحاد بتطبيق الاقتصاد الموجه وتأميم المشروعات الكبرى والاستيلاء على الاملاك الأجنبية . غير أن بورقوية لم يوافق على هذا الاتجاه وأخرج بن صالح من الاتحاد ثم أبعده نهائيا حينما اختاره وزيرا للصحة وعين اثنين من منافسيه هما أحمد التليلي والحبيب بن عاشور فى قيادة الاتحاد .

---

(١) هذا هو رأى الباحث الأمريكى المتخصص فى شئون شمال أفريقيا ، أنظر :  
Clement Moore : Politics in North Africa.

ثم عاد يميل بالتدرج الى نظريات بن صالح حينما كلفه بوزارة الاقتصاد .

تمتع احمد التليلى أمين عام الاتحاد بثقة بورقية فترة من الزمن فكان يعتمد عليه للاتصال بممثلى جبهة التحرير الجزائرية . الا أن المشكلة الاساسية ظلت قائمة وهى تحديد علاقة الاتحاد بالحزب . وقد وافق التليلى على أن يكون الاتحاد هو الشريك الأصغر دون أن يفقد استقلاله . لذلك كلما حاولت الدولة التدخل فى تعيين أعضاء مجلس ادارة الاتحاد جوبهت بمعارضة من الزعماء النقابيين فتضامن الحبيب بن عاشور مع التليلى فى مقاومة هذا الاتجاه ثم سوى الخلاف مؤقتا فى سنة ١٩٦٢ على أساس انتخاب بن عاشور أمينا عاما للاتحاد وتعهد فى نفس الوقت بأن يقصر نشاطه على الأغراض العمالية المحضة وفى هذا الاطار على سبيل المثال طالب برقع الأجور بمناسبة تخفيض الدينار التونسى سنة ١٩٦٤ .

ومع ان بن عاشور وافق على أن يكون للاتحاد استقلال محدود . الا انه اصطدم مع بن صالح اصطداما عنيفا وهذه نتيجة غير متوقعة نظرا لأن بن صالح نفسه عانى من التعدى على حقوق الاتحاد . ولكن ما ان صار مسئولا عن التخطيط حتى أعتبر انشاء التعاونيات من اختصاص الدولة فحسب ولم يرحب بخطة بن عاشور الرامية الى انشاء تعاونيات مستقلة من حيث التمويل والانتاج والتوزيع ، تخضع خضوعا تاما لسيطرة الاتحاد . وكان قد أسس نحو ٢٧ جمعية تعاونية من هذا النوع واستثمر فيها ٥ مليون دينار تونسى فطالب بن صالح بضمها لتبعية الدولة فلما قاوم كل من التليلى وبن عاشور هذا المطلب اتهما بمعارضة التخطيط ، وفى المؤتمر النقابى الدولى الذى انعقد بامستردام سنة ١٩٦٥ انتقد الرجلان علنا عرقلة الدولة للحياة النقابية وبذا تم فصلهما .

ويلاحظ ان التليلى وغيره من انصار استقلال الاتحاد العمالى لم يعارضوا نظام الحزب الواحد ، بل كانوا يرون أن استقلال الاتحاد للعمالى فى ظل هذا النظام هو المظهر الديمقراطى البديل عن تعدد الأحزاب لأن استقلال الاتحاد يؤدى الى نوع من التوازن فى القوى .

استمر كفاح الاتحاد العام للعمال التونسيين من أجل المحافظة

على كيانه يصطدم بنزعة الحكم الفردى للحبيب بورقيبة . وتمت تأثير النفوذ المعنوى للاتحاد رؤى التوصل الى حل وسط ، فعاد بن عاشور يتولى امانة الاتحاد ، وفى نفس الوقت عين عضوا بالمجنة التنفيذية للحزب الدستورى الجديد . ونظرا لانتشار البطالة والتضخم العالمى الذى عانت منه تونس مثل غيرها ، فقد شهد عام ١٩٧٧ اضرابات واسعة النطاق . وقد اختلف طاهر بن خوجة وزير الداخلية مع كل من رئيس الجمهورية ، والهادى نويرة رئيس الوزراء حول طريقة معالجة المتاعب الاقتصادية ، فلم يوافق على اتباع وسائل العنف وحدها مع المضربين ، بل ينبغى معالجة المشاكل من جذورها . وقد كلفه هذا الخلاف منصبه قetzamen معه ستة وزراء قدموا استقالتهم . وأعاد الهادى نويرة تشكيل الوزارة ولوحظ أن المجلس الجديد اقتصر على الفنيين والمتصلين فى مواجهة العمال . وبادر بن عاشور على اثر ذلك الى الاستقالة من اللجنة التنفيذية للحزب ، وصدرت الأوامر بتعميم الاضرابات .



لم تتوقف المنافسات داخل قيادة الحزب الدستورى الجديد ، وربما ساعد عليها اعتلال صحة الرئيس وترقب خلافته ، ولكن من المؤكد أيضا أن الزعامة الفردية أثارت غضب الشخصيات الهامة فى الحزب وقد سبق أن رأينا أحمد المنستيري يختلف مع بن صالح حول التخطيط ، لذلك أعيد الى الحكم بعد سقوط هذا الأخير الا أنه لم يمر عليه وقت طويل فى وزارة الداخلية حتى انتقد مملك بورقيبة فى حكم البلاد ، ونظرا لموقع هذه الخلافات ، دعى المؤتمر العام للحزب لمناقشة هذا الموضوع وخاصة مستقبل البلاد حينما تنتهى الفترة الثالثة لرئيس الجمهورية . وهذا هو الاجتماع الثالث لمؤتمر عام الحزب منذ تأسس فى سنة ١٩٢٧ .

وفى هذا المؤتمر أعلن المنستيري أنه لايطالب بالديمقراطية على النسق الغربى بل يريد فقط تدعيم المؤسسات بحيث لاتستقطبها جميعا الزعامة الفردية وقد نجم عن هذا المؤتمر تعديل طفيف فى تنظيم الحزب ، فبعد أن كان الرئيس يقوم بتعيين المكتب السياسى ، اقترح أن يقدم الرئيس قائمة بعشرين شخصا يختار منهم الحزب ١٢ .

وسيعود المنستيرى (١) الى الظهور فى المعارضة سنة ١٩٧٧ فيطالب هذه المرة بنظام ليبرالى صحيح يقوم على أساس تعدد الأحزاب ، واقترح اصدار ميثاق وطنى يؤكد على الحريات الفردية ، ومن بينها حق تكوين الأحزاب ، وقد أعلن فى يونيو ١٩٧٨ أن مفاوضاته بهذا الشأن قد أخفقت .

وانذا كان المنستيرى يمثل التيار الليبرالى فى المعارضة ، فان أحمد بن صالح يمثل تيارا اشتراكيا آخر لمعارضة نظام بوريقية ، وكان قد تمكن من الفرار من سجنه سنة ١٩٧٣ ، وكون فى أوروبا حركة معارضة باسم الاتحاد الشعبى . ظهر أثرها فى اضرابات الطلبة سنة ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ وقد حُوربت هذه الحركة مثل غيرها من حركات المعارضة وحوكم الطلبة بتهمة الانتماء اليها . وقد قابل بوريقية هذه الحركات بتصلب فى نظام الحكم حتى انه أدخل تعديلا على الدستور قرب انتهاء فترته الثالثة للرئاسة ، فنص التعديل على أن تكون الرئاسة بالنسبة له مدى الحياة . وأن يخلف رئيس الوزراء رئيس الجمهورية فى حالة غيابه وفى هذا التعديل الأخير ماينطوى على التقليل من شأن الحزب والمؤسسات .

وبينما كانت حركة المعارضة المدنية فى تراجع ظهرت حركات الاسلام السياسى فى اواخر السبعينيات وبلغت فى الثمانينات ذروة قوتها . وفى تونس اتخذت الحركة طابعها السياسى سنة ١٩٧٢ وهى نفس السنة التى أفرج فيها للسادات عن الاخوان المسلمين فى مصر وشرعوا فى اعادة طبع مؤلفاتهم وتوزيعها فى معظم الأقطار العربية . وكما كان هدف السادات من التساهل مع الاخوان المسلمين هو ضرب اليسار المصرى فكذلك تحدد طريق الطلبة التونسيين فى الاتجاه الاسلامى من خلال الجدل مع زملائهم اليساريين ذلك الجدل الذى كان ينتهى احيانا بالتشابك بالأيدي . وبالإضافة الى الطلبة شكل هؤلاء الذين تلقوا دراستهم الأولى فى مدارس تحفيظ القرآن التى انشئتها وزارة الشؤون الدينية عنصرا هاما من عناصر الحركة الاسلامية التونسية والتى كانت اسبق من حيث الترتيب الزمنى من الحركات المعاصرة فى الجزائر والمغرب .

ويجانب العوامل الخارجية التي أثرت في بعث الحركة الإسلامية في تونس. وجدت معطيات محلية دفعت هي الأخرى بانتشار الاسلام السياسي من ذلك التحول المفاجيء الذى طرأ على سياسة الدولة من الالتزام بالاشتراكية التعاونية الى الاقتصاد الحر سنة ١٩٦٩ والاعتراف بأخطاء التطبيق السابق وما اسفر عنه من اختلاسات فدفع ذلك المثقفين الى البحث عن هوية تونس ووجدوا فى تاريخها الوسيط بعض فترات المجد مثلما كان عليه الحال عهد الدولة الحفصية ، ويقدر الامكان سعت الحركة الاسلامية الى التوفيق بين التمسك بالأصالة والموروث مع الاستفادة من الأساليب العصرية فى وسائل الاعلام وتعبئة الجماهير ولاشك أن الفخبة المتفونسة المحيطة بالرئيس بورقيبة فقدت مصداقيتها لأنها لم تطبق الليبرالية على النمط الغربى الذى تنتمى اليه . فما هو اذن مبرر بقاءها !

فى غياب هذه المصادقية وجد راشد الغنوشى استجابة واسعة لدعوته الى تيار يمكن وصفه بالاستنارة بالقياس الى بعض تيارات الاسلام السياسى الأخرى . وفى أول اجتماع للمؤتمر التأسيسى لحركة النهضة تم انتخاب الغنوشى رئيسا لمجلس الشورى فى أكتوبر ١٩٧٩ وتقرر أن يجتمع المجلس أربع مرات فى السنة . غير أن بعض تصرفات حزب النهضة رغم استنارته لفتت انظار الحكومة الى علاقاته بحركات اسلامية أخرى متطرفة تسعى لقلب انظمة الحكم فى مجلة المجتمع التى كانت تصدرها الحركة وضعت صورة الخمينى على غلاف أحد أعدادها فكان ذلك سببا فى ايقاف المجلة . كذلك تبنت الحركة بعض شعارات الثورة الايرانية كالتحدث عن العمال والفلاحين باسم (المستضعفين) اما من الناحية النظرية فان الحركة (١) ترفض العنف وتسمى نظامها بالاسلام الشورى الذى يقبل التعددية وربما كان تصنيفها مع الحركات الاسلامية المستتيرة يعود الى انفتاحها المعرفى واستخدام صيغ عصرية فى التعبير عن أفكارها .

وما أن تبلور الكيان التنظيمى لحزب النهضة حتى قبض على راشد الغنوشى فى سنة ١٩٨٠ بيد أن الحكومة مزالى التى كانت راغبة فى الحوار مع الاسلاميين أفرجت عنه وكان راشد الغنوشى قد تلقى دراسته الجامعية

---

(١) انظر برنامج حزب النهضة - السياسة الدولية عدد اكتوبر ١٩٨٧ .

اثّولى فى مصر ثم واصل دراسة الفلسفة فى سوريا وعمل مدرسا لهذه المادة  
فى تونس نحو عشر سنوات قبل القاء القبض عليه وخلال عمله بالتدريس  
طاف الغنوشى باقطار الخليج وايران والتقى بالزعيم السودانى. ضمن الترابى  
مؤسس حركة الاسلام السياسى فى السودان وعندما أفرجت حكومسة  
مزالى عن الاملايين اعيد انتخاب الغنوشى رئيسا لمجلس الشورى وكانت  
اتصالات الاسلام السياسى بالحركات المائلة فى. الخارج وخاصة فى  
السودان مستمرة واقترن ذلك ايضا ببعض المناورات التى لم تنجح فى ايجاد  
تحالف انتخابى بين المعارضة الدينية والأحزاب المدنية فى التجربة الانتخابية  
التي جرت سنة ١٩٨٩ (١) .

ويدور برنامج الحركة كما نشر فى سنة ١٩٨١ حول بحث الشخصية  
الاسلامية التونسية المتميزة بالدور القيادى فى أفريقيا وتنقية المفاهيم الاسلامية  
الحديثة من آثار التغريب كما تناول البرنامج بعض الأفكار الاجتماعية وتحدث  
عن العدالة فى توزيع الثروة حسب مصلحة الجماعة . وهذا هو البرنامج  
الذى دعا بعض المحللين الى وصف حزب النهضة بالاستنارة وفى الحقيقة  
وجدت تيارات أخرى لم يكن لها أثر كبير فى حركة الاسلام السياسى التونسى  
مثل حركة الجهاد المتفرعة عن حزب التحرير الاسلامى . كذلك انشقاق زميل  
الغنوشى فى مجلس الشورى وهو عبد الفتاح مورو لم يؤثر فى تفوق حزب  
النهضة وامتصاصه لجمهور المشتغلين بالاسلام السياسى .

ويعود انشقاق مورو الى عهد أزمة الخليج حينما لم يشترك مع حزب  
النهضة فى ميله الى العراق . بيد أن العامل الرئيسى الذى شق حزب  
النهضة وأخرج منه عبد الفتاح مورو كان يتعلق بأسلوب العنف فعندما  
تعرضت احدى مراكز حزب التجمع الدستورى الحاكم للتدمير والاحراق  
سنة ١٩٩١ احتج مورو على استخدام العنف الذى حظره برنامج الجماعة  
كما اظهر تفهما لمركز تونس فى العالم المعاصر كاحدى الاقطار السياحية  
المشہورة والتي يتعذر اتخاذ بعض القرارات بالنسبة لها مثل التعلل فى  
المشروعات الكحولية ، ولم يفد هذا الاعتدال فى اعتراف الدولة باتباع



عبد الفتاح مورو ومن باب اولى أن تخفق محاولة الحوار بين زين الدين بن على فى أول عهده وبين حزب النهضة وزعيمه الغنوشى والذى أفرج عنه الرئيس الجديد ضمن اجراءات تحريرية أراد أن يبدأ بها عهده فيعد أن ظهرت نتائج الانتخابات النيابية فى أبريل ١٩٨٩ وحصل الاسلاميون فيها على ١٢٪ لم يتحمل بن على هذه النتيجة فاضطر الغنوشى الى مغادرة البلاد . ومع ذلك لم يتركه بن على ينتقل بحرية فى الخارج فطلب من مصر عدم استضافته كما أوعز الى السلطات الفرنسية بحرمانه من الإقامة فى فرنسا فأستقر فى بريطانيا منتقلا من حين الى آخر بين كندا والولايات المتحدة حيث كان يلقي محاضرات فى الدين والفلسفة يمكن أن تروق للمفكرين العصريين .

لقد انتهت حركة الاسلام السياسى فى تونس ، بعد حادث احراق أحد مقرات الحزب الحاكم الى الاصطدام مع السلطة ولو فى نطاق أضيق كثيرا من الجزائر وأدت هذه الحوادث الى تشريد بقايا أعضاء حزب النهضة أو اعتقالهم . ولم تقتصر اجراءات القمع على التيار الدينى بل أن احزاب المعارضة المدنية التى سعى بن على الى استمالتها وجدت فى المناخ العام السائد مالا يشجع على النشاط السياسى فقررت مقاطعة الانتخابات المحلية التى تكررت سنة ١٩٩١ .

## الفصل الثالث والعشرون

### علاقات تونس الخارجية

يمكن تتبع اصول السياسة الخارجية التونسية من خلال التصريحات التي صدرت عن الحبيب بورقيبة منذ عهد كفاحه ضد الحماية . فهو قد حدد مثلا شخصية تونس منذ سنة ١٩٢٧ بقوله أنها حلقة اتصال بين حضارتين : الحضارة الشرقية تركز على المشرق العربى والحضارة الغربية السائدة فى غرب أوروبا . وقد ظهرت افكار مشابهة فى ذلك الحين بين مفكرى مصر ولبنان عرفت بالفكرة المتوسطة ومؤداها أن ثمت روابط حضارية تجمع بين شعوب البحر المتوسط سواء كانت تتحدث العربية أم تسكن الشاطئ الأوروبى . وان هذه الروابط تميز عرب البحر المتوسط عن غيرهم من عرب البلاد الأخرى .

#### ١ - العلاقات العربية :

وعندما استقلت تونس سنة ١٩٥٦ كان تيار القومية العربية فى تصاعد وهى الفكرة التى لم يقتنع بها الحبيب بورقيبة باعتبارها نقطة انطلاق لوحدة سياسة تتمتع بالشعبية . ذلك ان استقلال تونس تعاصر مع اعداد للوحدة المصرية السورية ، ومع تأييد المشرق العربى ماديا ومعنويا لثورة الجزائر ، واختلطت حركة الوحدة العربية بالمزعامة الناصرية . ومن شأن ذلك كله أن يقلق الحبيب بورقيبة خاصة وان عبد الناصر أبدى عطفًا على حركة صالح بن يوسف المنشق على بورقيبة .

ومن جهة أخرى لم يكن بوسع الزعيم التونسى أن يتحدى كل هذه التيارات التى تتمتع بشعبية واسعة ، كما أن الأزمات فى علاقات تونس المستقلة حديثا مع فرنسا تكررت : غارة الطيران الفرنسى على ساقية بن يوسف سنة ١٩٥٨ . والاختلاف حول تصفية قاعدة بنزرت سنة ١٩٦١ مما كان يضطر بورقيبة الى التقارب من التيار العربى . الا أن هذا التقارب اختير على مضض . ولذلك رأى أن يوازن هذا التيار بحركة تجمع أضيق هى حركة المغرب الكبير التى اتخذت بعض الاشكال التنظيمية فى سنة

١٩٥٨ (١) ودعا البعض في هذه المناسبة الى أن تشمل الحركة لليبيا بالإضافة الى الاقطار الثلاثة التي خضعت للاستعمار الفرنسى وحسب مفهوم بورقية للمغرب الكبير فانه يعنى التضامن بين كيانات قائمة بذاتها وليست وحدة سياسية وفى اطار هذا التصور عقدت تونس اتفاقيتين فى بداية عهدها بالاستقلال ، احدهما فى يناير سنة ١٩٥٧ وهى اتفاقية حسن جوار مع ليبيا تضمنت تسهيلات للمرور والاقامة بين رعايا الدولتين .  
والثانية اتفاقية صداقة وتحالف لمدة عشرين سنة مع المملكة المغربية .

على أن الاتجاه نحو ليبيا اتخذ فيما بعد طابعا آخر وهو فتح مجال للعمل امام اليد العاملة التونسية حيث أن البلاد تشكو من بطالة مستديمة .  
وقد صارت ليبيا تمتص بعد كشف النفط عددا كبيرا من العمال التونسيين ، لذلك حينما تحولت ليبيا لفترة قصيرة الى التكتل مع مصر والسودان بادرت تونس بارسال بعثة فى أغسطس سنة ١٩٧٠ للتأكد من أن ذلك لن يؤثر على التسهيلات الممنوحة للعمال التونسيين .

على أن تصريحات بورقية عن السياسة الخارجية كانت تشير الى وجود اطرارات تدور فيها السياسة الخارجية التونسية ففى ١٦ مايو سنة ١٩٥٧ قال انه يسعى لاقامة مغرب كبير بأجزائه الأربعة وأن لهذا المغرب شخصيته البارزة فى اطار عالم عربى ثم اسلامى ، ثم آسيوى افريقى .  
وفى فبراير سنة ١٩٥٨ وافق بورقية على أن تشكل دول المغرب الثلاث التى كانت تابعة لفرنسا علاقة خاصة مع الدولة الاستعمارية السابقة فى مقابل التنازل عن السيادة الفرنسية على الجزائر . ولابد انه اختلف فى هذا التصور لمستقبل المغرب الكبير مع معظم الوطنيين المغاربة .

وإذا تتبعنا علاقات تونس بالدول العربية نلاحظ أنها تميزت بعدم الاستقرار . فكانت فى معظم الأوقات ترفض المشاركة فى أعمال الجامعة العربية بحجة أنها واقعة تحت سيطرة بعض الدول الأعضاء ونشأ التوتر غالبا عن الخلاف فى اتجاهات السياسة الخارجية . فبينما تبنت بعض الحكومات العربية سياسة معادية للمغرب انتقد بورقية هذا الاتجاه . وإذا ألقينا نظرة على العلاقات بين مصر وتونس منذ استقلال الأخيرة وحتى

وفاة جمال عبد الناصر نلاحظ أن السنوات التي انقطعت فيها العلاقات الدبلوماسية بين البلدين أو جمدت خلالها تزيد على تلك التي قام فيها تمثيل دبلوماسي على مستوى السفراء . ففي أعقاب الانسحاب من الجامعة العربية تنقطع العلاقات بين البلدين نحو ثلاث سنوات . ثم تعود وتحسن أثناء الصراع مع الفرنسيين بخصوص قاعدة بنزرت . ولاتلبث أن تسوء من جديد حينما تنهم مصر بتشجيع مؤامرة قام بها بعض الضباط في الجيش التونسي سنة ١٩٦٢ . وفي العام التالي يطوى النسيان هذا الحادث مؤقتا ويشارك الرئيس المصري في احتفالات الجلاء عن بنزرت في أكتوبر سنة ١٩٦٢ وتعقب ذلك فترة من التعاون بين الحكومة التونسية وبين الجامعة العربية كما يتضح ذلك من اشتراك تونس في مؤتمر القمة العربيين اللذين انعقدا خلال عام ١٩٦٤ وفجأة انعكس الموقف بسبب تصريحات أدلى بها بورقيبة أثناء جولته في الشرق الأوسط في ربيع سنة ١٩٦٥ وتناول فيها قضية فلسطين وعبر عن آراء كانت تبدو مضادة للرأي العام العربي في ذلك الوقت .

وقد تطور موقف بورقيبة من القضية على النحو التالي : ففي بداية الأمر شبه بورقيبة وضع اليهود في فلسطين بالمستوطنين في الجزائر . ومعنى ذلك أن مآلهم الى الزوال . ثم أخذ يعدل من نظريته ويطبق على قضية فلسطين سياسة المراحل ، تلك السياسة التي أتبعها هو في تونس لمواجهة الاستعمار الفرنسي ووفق فيها لظروف خارجة عن تخطيطه كما رأينا . وقد لحق في مؤتمر القمة العربي الأول بأن سياسة المراحل تشبه الخطة العسكرية بل قد تكون مفيدة لها ولاتتناقض مع الهدف النهائي ثم وضع نظريته بصورة أدق خلال جولته في الشرق العربي حيث قال انه لا بأس من التفاهم مع الاسرائيليين مباشرة اذا كان هذا التفاهم سيؤدي الى كسب جزئي . فمثلا يمكن التفاوض على اساس انكماش اسرائيل في الحدود التي رسمها تقسيم الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ على أن يستفاد من الأقاليم التي تسترد منها في توطين اللاجئين . كما أن هذا العرض يمكن أن يحسّر اسرائيل دوليا (١) .

---

(١) نشرت وزارة الاعلام التونسية هذا الرأي في كتيب بعنوان الحبيب بورقيبة وقضية فلسطين .

أثار هذا التصريح فى حينه ضجة كبرى ، ومما زاد الرأى العام العربى سخطا أن حكومة تونس كانت احدى حكومات عربية ثلاث رفضت قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة المانيا الغربية التى اعترفت فى ذلك الوقت أيضا بإسرائيل . وخرجت ليبيا والمغرب بذلك عن قرار الجامعة العربية . ويلاحظ ان الرد الرسمى الذى وجهه مؤتمر القمة العربى الثالث على تصريحات بورقيبة كان هو أن إسرائيل نفسها ترفض تلك المقترحات . وعلى كل حال فانه على المدى البعيد تبينت وجهة أفكار بورقيبة .

ازدادت العلاقات بعد ذلك توترا بسبب رد الفعل العنيف الذى أحدثه موقف بورقيبة من مسألة اليمن . فبالرغم من أنه كان ينتقد النظام الأمامى واعترف بالجمهورية بعد قيامها . فانه عاد وسحب ذلك الاعتراف فى أوائل سنة ١٩٦٧ وانضم الى السعودية فى دعواها أمام مجلس الأمن بأن حكومة عبد الناصر تستخدم الغازات السامة فى حرب اليمن . وتبدلت الأحوال بعد حرب يونيو سنة ١٩٦٧ واعتبر بورقيبة أن موافقة مصر على قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ دليل على اتفاق وجهتى النظر إزاء الوسائل التى تعالج بها مشكلة الشرق الأوسط . ولكن رأيه فى الجامعة العربية لم يتغير بدليل هجوم جديد شنه عليها متهاا إياها بالخضوع لهيمنة احدى دولها يعنى مصر . وعلى العكس أدت حرب يونيو ١٩٦٧ الى أزمة بين سوريا وتونس ذلك لأن المظاهرات التى شهدتها البلاد كرد فعل على الهزيمة اتهم قادتها بالتبعية لحزب البعث ومن ثم قطعت العلاقات مع حكومة دمشق .

وكان موضوع تخطيط الحدود بين تونس والجزائر مايزال محسلا الخلاف . وترجع هذه المشكلة الى فبراير سنة ١٩٥٩ حينما طالبت الحكومة التونسية بقسم من الصحراء وقالت أن حدود تونس قد عينت شرقا وغربا ولكنها تركت دون تحديد من جهة الجنوب مع أن التونسيين هم الذين بنوا الحصون فى هذا القسم من الصحراء الواقع من الجنوب الى برج البوف وهم الذين تحملوا الأعباء المالية . وفى اثناء الصراع حول بنزرت أرسلت بعض الوحدات للتظاهر أمام الحصون الفرنسية فى تلك المنطقة مع العلم مقدما بانها لن تفيد من الناحية العسكرية ، فأهابت الحكومة الجزائرية المؤقتة بالمسؤولين فى تونس بأن يؤجلوا تسوية هذه القضية ريثما تحصل

الجزائر على الاستقلال ، غير أنها بقيت معلقة حتى يناير سنة ١٩٧٠ حينما اعترف بخط الحدود الذى كان قائما فى العهد الاستعماري وذلك طبقا لموجهة النظر الجزائرية . وتعهدت الجزائر بأن تمد بعض خطوط أنابيب البترول عبر الأراضى التونسية . على أن هذا الاتفاق لم يكتمل بترسيم الحدود على الطبيعة وبقي ذلك معلقا الى أن أحدثت حركة الاسلام السياسى رد فعل عنيف لدى الحكومتين . وفى اطار التعاون الوثيق فى المجال الأمنى لمواجهة هذا التيار تم الترسيم نهائيا فى فبراير ١٩٩٣ .

ويبدو أن الحبيب بورقيبة أراد أن يصحح نظرة الرأى العام العربى اليه . خاصة وانه أيد قيام حركة مقاومة فلسطينية ، وقال أن ذلك أجدى من مواجهة الدول العربية فى المشرق لاسرائيل فى حرب نظامية . وبمناسبة وقوع الصراع فى الأردن بين الملك حسين وبين المنظمات الفلسطينية . اتخذ بورقيبة لأول مرة موقفا نشطا فى إحدى القضايا العربية حين كلف الباهى الأدغم رئيس وزراء تونس بمسئولية اللجنة التى نيط بها تنفيذ قرارات مؤتمر القاهرة للتوفيق بين المقاومة الفلسطينية وبين ملك الأردن . ومن المعروف أن تلك اللجنة لم تتمكن من أداء مهمتها ، ولعل أبرز نتائجها تتعلق بأوضاع تونس المحلية ، فقد أتاح غياب الباهى الأدغم فترة طويلة عن الأردن الفرصة لكى يتولى الهادى نويرة رئاسة الوزارة ويتطلع الى خلافة الرئاسة التى يبدو أن الأدغم فكر فيها أيضا .

ازداد التوتر بين ليبيا وتونس اذن كصورة من صور الحرب الباردة وكانت مغامرات القذافى تزيد الموقف اشتعالا . فعندما استولت جماعة مسلحة على قفصة نسبت العملية الى تحريض من حكومة طرابلس واتخذ القذافى من جموع العمال التونسيين العاملين فى ليبيا أداة ضغط فهو يلوح بطردهم فى حالة استمرار مضى الحكومة التونسية فى التحالف مع الغرب وسوف ينفذ هذا التهديد فى أواخر الثمانينات .

١

لقد وجدت تونس نفسها ودون تخطيط مسبق تدخل فى دائرة قضايا المشرق فكانت من بين الدول التى قطعت علاقاتها مع مصر اثر معاهدة السلام مع اسرائيل وطبقا لمقررات مؤتمر بغداد ولكن دون أن تتضمن الى مجموعة الدول العربية التى سميت بالصمود والتصدى ولعل هذا الموقف

السلبى كان أحد العوامل فى اختيار تونس مقرا لجامعة الدول العربية بدلا من القاهرة واعتبر هذا الاختيار باعثا للشعور بالكبرياء الوطنى سيما وأن أحد مواطنى تونس وهو الشاذلى القليبي انتخب أمينا عاما جديدا للجامعة العربية واحتل المنصب الذى استأثرت به مصر منذ تأسيس الجامعة وعلاوة على نقل المقر انتقلت قيادة منظمة التحرير الى تونس وجاء تحول هذه الأجهزة المختلفة الى العاصمة التونسية ليشكل مصدرا هاما من موارد السياحة التونسية .

أن حكومة تونس التى لم تول عناية كافية لتطوير قواتها المسلحة لم توفر الحماية المطلوبة لحياة القادة الفلسطينيين فى احدى الليالى تمكنت مجموعة من الموساد الاسرائيلى من اختراق العاصمة والوصول الى مقر إقامة أبو جهاد الشخصية الثانية فى منظمة التحرير الفلسطينية واستطاعت المجموعة اغتيال الرجل وبعض حراسه وعادت بسلام الى الساحل حيث وجدت الوسائل اللازمة لعودتها الى اسرائيل .

ويمكن تفسير السلبية التامة التى اتبعها زين الدين بن على ازاء أزمة الخليج برغبته فى البعد عن الانقسامات العربية ومن ثم الاحتفاظ بمقر جامعة الدول العربية داخل بلاده باعتبارها محايدة بين الأطراف العربية المتصارعة وهكذا كان الزعيم العربى الوحيد الذى امتنع عن الحضور فى مؤتمر القمة المنعقد بالقاهرة للنظر فى معالجة الأزمة اثر وقوعها ، ولم يقد هذا الحذر كما هو معروف فى ابقاء المقر الذى تقرر اعادته حسب الميثاق الى العاصمة المصرية .

وفى نفس الوقت الذى اقتربت فيه حكومة تونس من شئون المشرق . سويت الخلافات المعلقة مع الجزائر بين عامى ١٩٦٦ - ١٩٧٠ وكانت العلاقات قد توترت بين تونس والجزائر بعد التجاء طاهر الزبيري الى تونس سنة ١٩٦٧ عقب محاولته الانقلابية الفاشلة .

وعلى حين سويت الخلافات مع جيران الغرب ، ظهر على الجانب الشرقى تيار جديد معاكس للسياسة البورقيبية يتمثل فى حركة القذافى المعادية للغرب كما ان أفكار الرئيس التونسى تتعارض مع نظيره الليبى

فى مبادئ الوحدة العربية . لذلك يصعب تفسير تلك الخطوة المسرحية التى أعلن عنها فى ١٢ يناير ١٩٧٤ فعلى أثر زيارة القذافى لتونس أعلن عن قيام اتحاد اندماجى بين البلدين يتولى رئاسة الدولة فيه الحبيب بورقيبة على أن يكون القذافى نائبا للرئيس . وبعد يومين فقط من هذا الاعلان أقبل محمد المصمودى وزير الخارجية كدليل على تراجع بورقيبة عن هذه الخطوة . والواقع أن فكرة الوحدة الاندماجية مع ليبيا لم تلق قبولا شعبيا فى تونس . ربما لعدم الثقة بنوايا القذافى الذى يصعب تفسيره هو مسلك بورقيبة . فهل تم الاعلان دون أخذ موافقته على التفاصيل . ولذلك سارع الى اقالة وزير خارجيته ، أم أنه تصرف لتحقيق مصلحة ذاتية عاجلة ؟ على أية حال فإن هذه الخطوة ذهبت دون أن تترك أثرا وراح كل فريق يتهم الآخر بأنه قد عرقل مسيرة الاتحاد . ولاشك أن حكومة تونس أخذت تنظر بقلق الى تصاعد تسلح ليبيا من الاتحاد السوفييتى خاصة وأنها صارت محاطة من جهتين بدول صديقة للكتلة الشرقية ، بينما حافظ بورقيبة على مبدأ التقارب من الغرب . ولعل ذلك الموقف هو الذى أخرجه عن سياسته التقليدية التى كانت تعارض تقوية القوات المسلحة ، وأقبلت كل من الولايات المتحدة وفرنسا على تسليح تونس فى اطار امكاناتها المحدودة .

كانت تونس منذ العهد الرومانى وفى بعض المؤلفات العربية تعرف بإفريقيا ومن هذا المنطلق التاريخى نشطت حكومة تونس بعد استقلالها فى قارة أفريقيا جنوب الصحراء كما أسمى الحزب الحاكم احدى صحفه الرسمية باسم أفريقيا الفتاة . وقد تبنت تونس منذ البداية النظرية الواقعية القائلة بأن الدول الأفريقية الحديثة تلتزم بالتقسيمات التى وضعت فى العهد الاستعمارى تجنباً للمنازعات . وتمشيا مع هذه النظرية كانت أول قطر عربى يعترف بموريتانيا رغم ما أدى اليه ذلك من اساءة للعلاقات بين تونس والمملكة المغربية وانقسام فى حركة المغرب الكبير . ولما كان بورقيبة من المعجبين بالثقافة الفرنسية فقد دفعه ذلك الى توثيق العلاقات مع الأقطار الأفريقية الناطقة بالفرنسية وهو يرى فى هذه الأقطار مجالا لأظهار تفوق تونس باعتبارها تضم عددا أكبر من الكفاءات الادارية القادرة على العمل فى افريقيا الناطقة بالفرنسية ، وتتفق وجهة النظر هذه مع مبدأ الفرنكفونية الذى تبنته فرنسا وهو يستهدف استمرار ارتباط مجموعة الأقطار



الناطقة بالفرنسية مع الدولة الاستعمارية السابقة على أسس ثقافية بدلا من التأسيس الاستعمارية القديمة .

## ٢ - تونس والغرب :

ظلت العلاقات مع فرنسا هي محور السياسة الخارجية التونسية لأكثر من عشر سنوات نظرا الى أن انتهاء الحماية في ٢٠ مارس لم يعن زوال جميع الامتيازات السابقة فقد بقيت امتيازات واسعة في القضاء والاقتصاد فضلا عن وجود قوات فرنسية متناثرة في جميع انحاء البلاد . وبالنسبة للقضاء فقد تم توحيد جميع أنواعه من شرعى واجنبى فى سلك واحد هو القضاء الوطنى وذلك فى يوليو سنة ١٩٥٧ .

أما الامتيازات الاقتصادية فقد تأثرت تأثرا مباشرا بسبب فتح الأراضى التونسية أمام جيش التحرير الجزائرى . فقد ادى ذلك الى أن تقطع فرنسا معونتها المالية وبالتالي فسخ الاتحاد الجمركى القائم بين البلدين . ونتج عن ذلك أيضا ان امتنعت الحكومة الفرنسية عن تقديم أى نوع من أنواع الأسلحة الى تونس بما فى ذلك الأسلحة اللازمة للشرطة . وحينما توجهت تونس بطلب هذه الأسلحة الخفيفة الى بلجيكا واجيبت الى طلبها قدمت فرنسا احتجاجا شديدا فامتنعت حكومة بروكسل عن توريد الأسلحة ارضاء لممارتها . كذلك حجزت اسلحة مستوردة من المانيا الغربية فى وهران .

وبلغ هذا التوتر ذروته بسبب تتبع سلاح الطيران الفرنسى لجيش التحرير الجزائرى فوق الأراضى التونسية وفى ٨ فبراير سنة ١٩٥٨ تعرض المدنيون فى ساقية سيدى يوسف التونسية لغارة واسعة النطاق سقط خلالها عديد من الضحايا وانقطعت العلاقات بين البلدين . واتجه بورقيبة فى هذه المناسبة الى فكرة اقامة توازن فى علاقاته الخارجية بحيث لايعتمد على فرنسا اعتمادا كليا ، ويدل أن يقيم التوازن بين المعسكرين الشرقى والغربى وهو مايعرف بسياسة الحياد ، تصور اقامة هذا التوازن بين دول الغرب الكبرى نفسها .

ففى سبيل الحصول على السلاح لم يتجه الى الكتلة الشرقية بل طلب الى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تزويده ببعض الأسلحة الخفيفة

فاستجابت الدولتان لهذا الطلب ، وأحدث ذلك أزمة فى العلاقات بين دول حلف الاطلسى ، وبادرت الولايات المتحدة الى تبرير موقفها أمام فرنسا بأنه يهدف الى منع تونس من التحول الى استيراد الأسلحة من الكتلة الشرقية ، وبالتالي الى فقدان صديق معروف بحبه للمغرب كما حدث فى بعض البلدان العربية الأخرى .

ولم تؤد هذه السياسة الى ماكان يبغيه بورقيبة ، فان الدول الغربية الكبرى لاتعرض علاقاتها للالزامات من اجل مشكلات تعتبرها ثانوية وهكذا اقتضرت الأسلحة التى أرسلتها كل من بريطانيا والولايات المتحدة حسب تصريحهما على تلك التى تستعمل للمحافظة على الأمن الداخلى ، بل أن الولايات المتحدة ظلت تعتبر تونس منطقة نفوذ فرنسية فاعتمدت لها اعانات ضئيلة فى بداية الأمر استنادا الى أن فرنسا هى المسئولة عن تونس اقتصاديا ثم تأكد فشل هذه السياسة اثناء أزمة بنزرت حينما تضامنت الولايات المتحدة مع فرنسا .

ومما يذكر بهذه المناسبة ان الولايات المتحدة أيدت فى وقت ما فكرة قيام حلف دفاعى لغرب البحر المتوسط . تلك الفكرة التى راجت فى اوائل سنة ١٩٥٨ وكانت تبنى على اساس دخول دول المغرب الثلاث وأسبانيا وفرنسا فى حلف عسكري تحت قيادة الأخيرة وفى مقابل ذلك تنال الجزائر استقلالها . الا ان فرنسا اذ رحبت بالفكرة رفضت ان تقدم اية تنازلات فى مقابل تزعمها لهذا الحلف العسكري الذى يشمل الحوض الغربى للمتوسط (١) .

تأثرت كل من تونس والمغرب بأحداث الثورة الجزائرية غير ان تأثير تونس كان أعظم شائنا وانعكست آثاره بصورة أوضح على العلاقات بينها وبين فرنسا ويرجع ذلك لعدة أسباب : ان معالم الحدود اقل وضوحا بين تونس والجزائر منها بين الجزائر والمغرب ، هذا اذا كانت ثمة معالم جغرافية واضحة أصلا تفصل بين الاقطار الثلاثة . أن تونس تقع بين الجزائر ودول المشرق العربى وتمر عبر أراضيها الامدادات التى تاتى معظمها من هذه

الاقطار . وتمركز جبهة التحرير . ثم الحكومة المؤقتة فى مدينة تونس . وقد احتفظت جبهة التحرير الجزائرية بتشكيلات عسكرية ضخمة فى الاراضى التونسية مما استدعى توقيع اتفاق بين الجبهة وبين الحكومة التونسية فى فبراير سنة ١٩٥٨ لتنظيم عمليات نقل المهتمات الحربية الى الجزائر عبر تونس . فتهدت جبهة التحرير باحترام سيادة تونس فلا تقوم بأعمال حربية فوق اراضيها وتبلغ الحرس الوطنى التونسى عن الأسلحة التى تريد نقلها عبر اراضيه حتى يتولى بنفسه هذه المهمة .

وبسبب المشكلة الجزائرية انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين تونس وفرنسا اكثر من مرة وذلك خلافا لما كان يخطط له بورقيبة أصلا من اقامة علاقات طيبة بين البلدين بعد الاستقلال . قد انقطعت أولا فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ بمناسبة حادث الطائرة . وثانيا فى أعقاب الغارة الفرنسية على ساقية سيدى يوسف .

عجلت هذه الأحداث بمطالبة تونس تصفية القواعد الفرنسية . وعند الاستقلال كان مايزال يرابط فى البلاد نحو ٢٥ ألف جندي فرنسى ومنذ سنة ١٩٥٧ وافقت فرنسا على اخلاء العاصمة وجمعت الجنود فى قواعد رئيسية وقد اصبح ظهور الجنود يثير أسوأ المشاعر عند المدنيين بعد حادث الساقية وتوسطت الولايات المتحدة وبريطانيا لدى فرنسا لكى تخلى القواعد المتبقية فى تونس وتجميع القوات الفرنسية فى بنزرت ومع أن الحكومة الفرنسية وافقت الا أن الجمعية الوطنية فى باريس رفضت الخطة فسقطت الحكومة وبقيت المسألة معلقة حتى تولى ديغول السلطة فأمكنه توقيع اتفاقية مع تونس فى ١٧ يوليو ١٩٥٨ نصت على الجلاء فى مدى أربعة أشهر عن القواعد الأربع التى تحتفظ بها فرنسا على أن ينظر فيما بعد فى مستقبل قاعدة بنزرت .

وتمشيا مع سياسة المراحل انتظر بورقيبة الانتهاء من تنفيذ الاتفاقية ثم سارع بالمطالبة بتسوية مسألة بنزرت وكان مستعدا لقبول فترة زمنية يتفق عليها لتحديد موعد للجلاء ولو بعد عدة سنوات . ومن الحلول التى اقترحها أيضا ادارة مشتركة للقاعدة بين تونس وحلف الأطلسى كما اقترح التساهل فى بنزرت مقابل تساهل فرنسا مع الجزائر ، ولكن فرنسا لم توافق على أى من تلك الاقتراحات .

قرر بورقيية أن يتبع أسلوبا جديدا في صيف سنة ١٩٦١ وذلك عن طريق إثارة الاشتباكات لا بقصد اخراج الفرنسيين بالقوة فافكاره تنبثق غالبا عن روح واقعية ، وانما استهدف من وراء هذه الاشتباكات اجتذاب الرأي العام الدولي وقد وفق في بلوغ هذا الهدف والدليل على ذلك هو انه لم يتردد في أن يقرط في نفس الوقت بمطالب اقليمية في الصحراء وان يوسع هذه المظاهرات الجماهيرية حتى تشمل ذلك القطاع الجنوبي من البلاد وانتهزت الحكومة التونسية فرصة موالية لخلق الاشتباكات . وقد تحققت هذه الفرصة حينما شرع الفرنسيون في توسيع منشآت المطار في أوائل يونيو ، وادت الاشتباكات الى وقوع خسائر فادحة بين التونسيين قدرت بـ ١٠٠ قتيل و ١٥٠٠ جريح وبذلك صار هناك ما يبرر دعوة الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة الى جلسة استثنائية . واصدرت الجمعية العامة باغلبية ساحقة توصية تدعو الفرنسيين الى التفاوض من اجل الجلاء (١) في ٢٥/٨/١٩٦١ ، واستجابت الحكومة الفرنسية لمرغبة الجمعية العامة فصرح الرئيس ديغول في ٥ سبتمبر بانّه يقر بالسيادة التونسية على بنزرت .

ومع ما ينطوي عليه التصريح من رغبة في التمسك بالقاعدة العسكرية فان المفاوضات استؤنفت على ألتو وقدمت فرنسا عدة اقتراحات لاستمرار اشرافها على القاعدة . من ذلك توليها شئون الصيانة وعودة القوات الفرنسية في حالة الحرب أو حالة التوتر الدولي ، لكن الزمن تخطى ممثل هذه الشروط التي فرضت على الدول العربية في الثلاثينات ولم تنجح فرنسا في تهديدها بسحب آلاف الموظفين والمدرسين الذين يعملون في تونس . ولا بد أن يكون ديغول قد اقتنع بتغير الاستراتيجية العالمية ولم يعد يرى في التمسك بالقاعدة ضرورة عسكرية لفرنسا خاصة بعد أن تقرر الاعتراف باستقلال الجزائر . وقد أجلت المفاوضات بالفعل ريثما تتم تسوية القضية الجزائرية وصار الخلاف يدور في هذه الحقبة حول المدة اللازمة لاتمام الجلاء ، وفي يوليو سنة ١٩٦٢ وافقت فرنسا على تحديد جدول زمني للجلاء في خلال ٢١ شهرا . ثم اختصرت المدة فتم الجلاء في أكتوبر سنة ١٩٦٢ .

---

(١) الحبيب بورقيية حياته وجهاده . وزارة الاعلام التونسية .

ماكادات تسوى مشكلة القواعد العسكرية حتى انتقلت الحكومة التونسية الى « معركة استرجاع الأرض » والواقع ان عديدا من المستوطنين كانوا قد رحلوا عند اعلان الاستقلال فصدر قانون فى ٨ مايو سنة ١٩٥٧ يخول للدولة ملكية بعض هذه الأراضى . وقد حرصت تونس على ابعاد المستوطنين عن مناطق الحدود القريبة من الجزائر فى سوق الاربعاء والكاف . وحتى سنة ١٩٦١ كانت الدولة قد استولت على ٢٢٥ ألف هكتار . وحسب الخطة العشرية كان لابد من نقل جميع أراضى الاستيطان الى ملكية الدولة أو للمزارع التعاونية فى خلال خمس سنوات ، الا ان الأخذ بمبدأ التعويض عن الأملاك المصادرة حال دون تنفيذ ذلك . فكان لابد من صدور قانون خاص فى ٢٢ مايو سنة ١٩٦٤ يقضى بمحظر ملكية الأرض الزراعية على الأجانب ويحصرها فى ثلاث فئات : الدولة أو التعاونيات أو الأفراد من دوى الجنسية التونسية . وقد اضيق هذا القانون على نحو ٥٦٥ ألف هكتار و٥٥٥ مملك الكنسية .

وكنتيجة لتضاؤل المصالح الفرنسية اخذت الولايات المتحدة تحتل بالتدريج المركز الاول فى علاقات تونس الخارجية . فصارت تقدم القسط الأكبر من المساعدات الاقتصادية كما ان الحكومة التونسية وقفت منها موقفا يسوده التعاطف حتى بالمسبة لبعض القضايا التى لقيت فيها الولايات المتحدة معارضة شديدة من مختلف انحاء العالم مثل حرب فيتنام ، فامتنعت الحكومة التونسية على الأقل عن النقد .

وقد حدث ان هددت تونس ايان ازماتها مع فرنسا سنة ١٩٥٨ باستيراد السلاح من تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ولكن التلميح كان غاية فى الضعف . ومع ذلك فقد بادرت الولايات المتحدة الى منع مثل هذا التحول . وقد اعتبرت تونس فى بعض الأوقات من دول الحياد فدعيت الى مؤتمر بلجراد لدول عدم الانحياز سنة ١٩٦١ كما اعترفت بالصين الشعبية فى اعقاب زيارة شواين لاي لشمال افريقيا سنة ١٩٦٤ الا ان ذلك لم يمنع من انتقاد سياسة الصين فى بعض الحالات .

وبخلاصة القول ان هذه المواقف لم تكن تنم عن الاتجاه العام لسياسة تونس الخارجية . ومع أن مبدأ الحياد وعدم الانحياز اتبع من الناحية

الشكلية ، وانضمت تونس الى مجموعة الدول غير المنحازة ، الا ان الخط السائد ظل هو الميل نحو الغرب سواء اكان ممثلا فى الولايات المتحدة ام فى دول غرب أوروبا . وخلال السبعينات صدرت بين الفينة والأخرى تصريحات لمسئولين تونسيين بالرغبة فى اقامة تجمع اقتصادى ثقافى يشمل بعض اقطار غرب أوروبا مع تونس ومن يرغب من دول غرب البحر المتوسط فى الالتحاق بهذا التجمع وتمشت هذه الخطة مع ما سعى بالحوار العربى الأوروبى الذى نشط فى أعقاب حرب أكتوبر . ورأت بعض الدول العربية أن تستفيد من هذا الحوار وتستثمر التعاطف النسبى الذى لقيته قضية فلسطين من دول غرب أوروبا بالمقاييس الى الولايات المتحدة . ولم يثمر هذا الحوار بخلق نتائج اقتصادية ملموسة فبقيت الهيمنة الأمريكية تلف كلتا المجموعتين الأوروبية والمغربية واكتفى بانتساب دول شمال افريقيا الى السوق الأوروبية المشتركة .

## الفصل الرابع والعشرون

### القوى السياسية والاجتماعية فى المملكة المغربية

#### ١ - نفوذ القصر :

ظهر محمد الخامس فى بداية عهد الاستقلال بمظهر الزعيم الوطنى الذى شارك فى الكفاح ضد الاستعمار . وفى اثناء المعركة الوطنية بسد فرنسا كثيرا ما دارت المطالب الوطنية حول اعطاء السلطان حقوقه التقليدية فى ممارسة السلطة وعدم تعدى الحماية عليها . ولذلك اُعتبرت هذه الممارسة بعد الاستقلال مظهرا من مظاهر السيادة الوطنية . وهذا مايفسر لنا استئثار الملك بمختلف السلطات رغم ازدهار الحياة الحزبية . وقد كان من المفروض ان يسود نظام الملكية الدستورية طبقا لمطالب الوطنيين وتصريحات الملك نفسه اثناء المعركة ضد الاستعمار . غير ان محمد الخامس اكتفى باقامة جمعية استشارية واعدا الشعب بانشاء نظام نيابى حينما تنهيا الظروى . والحجة التى استند اليها هى ان الدول النامية تحتاج اولا الى تطوير اجهزتها الادارية قبل ان تفكر فى التطور السياسى . والمغرب بالذات كان يحتاج الى سلطة فعالة لما تعرض له الوطن من تمزق سياسى فضلا عن اختلاف التركيب الاجتماعى .

كذلك افتقد المغرب الخبرات اللازمة لتسيير الشؤون العامة . ويرجع ذلك الى ثقل التركة التى خلفها الاستعمار الفرنسى . ففى اخر عهد الحماية كان هناك نحو ٨٠ الف موظف اكثر من نصفهم فرنسيون . واتضح مشكلة نقص الكفاءات فى عدة (١) مجالات . ففى القضاء مثلا انسحب قضاة الصلح الفرنسيون الذين كانوا ينتشرون خاصة فى المناطق الناطقة بالبربرية فاضطر المغرب الى استبقاء عدد منهم . ومن اسباب نقص القضاة المدربين هو ما درج عليه المغرب منذ زمن طويل من عدم الفصل بين السلطات القضائية والادارية . وكان انتزاع الاختصاصات

---

1. Zartman William : Morocco, Problems of new power.

القضائية من رجال الادارة هو من أهم مطالب الحركة الوطنية . فسارعت الحكومة المستقلة الى اجراء هذا الاصلاح والغاء آثار القضاء الخاص بالبربر، ولكنها اضطرت الى تنفيذ ذلك بالتدريج .

وفى عهد الحماية كان استئناف القضايا الهامة يتم فى فرنسا ، فتأسست بعد الاستقلال محكمة عليا فى الرباط للنظر فى القضايا المستأنفة، وعين أحد المغاربة رئيسا لها ، كما عين أحد المغاربة ممثلا للنيابة فيها ، الا انه تعذر الاستغناء عن مستشارين فرنسيين يساعدون القضاة المغاربة . وقد قبل المغرب فى السنوات الأولى من الاستقلال عقد اتفاق قضائى مع فرنسا يبيح للمستوطنين تطبيق قانونهم المدنى فى حالة الخصومات التى تقع بينهم .

كذلك استبقى المغرب نحو ١٥٠٠ من ضباط الصف الفرنسيين ، ولو أنه بالنسبة للقوات المسلحة كان المغرب أفضل منه فى قطاعات أخرى ويرجع هذا النقص فى الكفاءات الى اهمال التعليم العصرى فى عهد الحماية . فلم تكن الميزانية المخصصة لتعليم الوطنيين تكفى لأكثر من ٥٠٪ من الأطفال فى سن التعليم . وعلى ذلك كان على المغرب ان يجابه مشكلتين فى آن واحد : مكافحة الأمية (١) وتعريب التعليم . ورغم أن حزب الاستقلال للمتحمس للتعريب كان مشاركا فى الحكم فانه لم يستطع ان يدفع حركة التعريب بالسرعة التى كانت منتظرة منه .

ويسبب ندرة الخبرات أيضا لم يتمكن المغرب من استغلال مواردة الطبيعية استغلالا مفيدا . فالمغرب هو ثانى أقطار العالم من حيث انتاج الفوسفات والثالث فى انتاج الكوبالت . وتشمل ثروته المعدنية الضخمة كذلك مناجم للحديد والمنجنيز . كما توجد امكانيات عظيمة لتوليد الطاقة الكهربائية . فكيف نفسر بعد ذلك انخفاض مستوى المعيشة بحيث لم يختلف المغرب عن بقية الدول الأفريقية ؟

انه يسير على النظام الاقتصادى المتخلف ، أى يكتفى بتصدير تلك المواد الخام دون الاستفادة بتحويلها محليا ، ثم أن ٨٠٪ من السكان



يعيشون على الزراعة أو هامش القطاع الزراعى . كما أن الاستثمارات اتجهت فى عهد الحماية الى مشروعات غير صناعية ولو أنها أفادت المغرب من حيث تجهيزه بأحدث وسائل العمران .

تسابقت رؤوس الأموال الأجنبية على المغرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وعلى عكس تونس والجزائر لم يكن الرأسمال الفرنسى هو الوحيد الذى يستثمر فى البلاد . بل وفدت أموال كثيرة من الولايات المتحدة وبريطانيا مستندة الى مبدأ المساواة فى الفرص الذى أقره مؤتمر الجزيرة سنة ١٩٠٦ واستمر العمل به طوال عهد الحماية . على أنه منذ أن بدأت الحركة الوطنية تتخذ أسلوب الكفاح المسلح شرعت رؤوس الأموال تنسحب من البلاد .

حرص القصر منذ البداية على كسب ولاء الجيش وتقويته ، فعين الحسن قائدا عاما للجيش حتى من قبل أن تسند اليه ولاية العهد . وأثر الحسن استخدام الضباط والجنود المسرحين من جيش الاحتلال سواء أكان فرنسيا أم أسبانيا ، وقدر عدد هؤلاء بـ ٢٤ ألفا . وحاول فى نفس الوقت أن يمتص جزء من جيش التحرير الذى عمل مستقلا عن القصر ، ولم يخضع لأى حزب من الأحزاب التقليدية .

وقد قوبلت هذه المحاولة برد عنيف فى بعض المناطق . ففى تافيلالت بالجنوب الشرقى كان أوبهى قد عين حاكما للوامة مكافأة له على نضاله فى المعركة ضد الاستعمار . ولم يلبث أن أعلن بعد الاستقلال أن المجاهدين لم يلقوا الجزاء المناسب . ثم تحول الى تحد صريح للسلطة ونسب اليه أنه اتصل بجهات أجنبية كما فسرت حركته بأنها تعبر عن سخط البربر الذين استاءوا من سيطرة حزب الاستقلال على الوزارة ذلك الحزب الذى يمثل عرب المدن . وشاهد ذلك أن العصيان لم يعلن بصراحة الا بعد استبعاد الحسن اليوسى البربرى الأصل من وزارة الداخلية وتعيين ادريس محمدى مكانه .

والواقع أنه لم تظهر حركة معارضة عامة باسم البربر ، فهؤلاء ( المغرب العربى )

انفسهم لاتجمعهم لغة واحدة ، بل تنتشر بينهم ثلاث لغات ويتعذر التفاهم فيما بينهم . والأقرب الى الصواب هو أن الخلاف اجتماعي أكثر منه لغوي . يتضح ذلك من حركة المعارضة التي نشأت بمنطقة الريف فى الشمال . فقد تزعمها الدكتور عبد الكريم الخطيب القائد السابق لجيش التحرير . يساعده محبوب أردان . أحد الزعماء المحليين . واستندت المعارضة الى عدة حجج . منها تمييز سكان المدن على أهل الأقاليم الزراعية فى المناصب الهامة ، ومنها اهمال الشمال الذى يعانى من فقر شديد حيث كانت الادارة الأسبانية تهمله أهمالا تاما . فلم ينشأ من بين أهله عسدد كاف يصلح لتولى المناصب الادارية . ثم ندد الخطيب بإبعاد جيش التحرير وضباطه عن المناصب العليا فى الجيش . مع أن أبناءه هم المضحون الحقيقيون فى المعركة الوطنية . ومع ذلك فقد وصفت الحركة فى البداية بأنها بربرية عنصرية ثم خفف القصر من معاداته لها سنة ١٩٥٨ واعترف بها كحزب سياسى يعرف باسم الحركة الشعبية . أما عصيان تافيلالت فتم القضاء عليه قبل ذلك عسكريا .

تلقي الخدمة العسكرية تقديرا كبيرا فى المغرب الأقصى . وهذا مايفسر لنا انخراط عدد كبير من المغاربة فى الجيش الفرنسى والأسبانى . فلما حلت الحكومة الوطنية محل الحماية اهتمت بتدعيم الجيش ، كما ولت الضباط مناصب ادارية . وهى تختلف بذلك اختلافا تاما عن تونس . أما الجزائر فقد اتخذت نفس أسلوب المغرب فى نطاق أضيق وفى خلال ست سنوات خرجت الادارة العسكرية المغربية ١٢٠٠ ضابط سواء من مدرسة عسكرية محلية أو من المدارس العسكرية الفرنسية . ونشير بهذه المناسبة الى أن المغرب ألغى النظام الأسبانى تماما ، واعتبر النظام الفرنسى عاملا موحدا للجيش .

ولنلاحظ فى ذلك الوقت أن معظم الضباط الجدد هم من أبناء المدن الساحلية ولذلك لم يتأثروا بالنزعات القبلية . والسؤال الهام هو : هل تأثروا على العكس من ذلك بالمذاهب السياسية المنتشرة فى تلك المدن ؟ من الصعب الاجابة على ذلك فالعمل السياسى محظور فى الجيش كما هو الحال فى تونس حيث لم تنشأ فى الجيش خلايا للحزب الحاكم ، فمن باب أولى أن تمنع الأحزاب المغربية من ممارسة أى نشاط داخل الجيش .

وقد استخدم القصر الجيش فى قمع حركة العصيان فى تافيلالت • والأهم من ذلك استخدم لمكبث المظاهرات العنيفة التى قامت فى الدار البيضاء ورفعته شعارات يسارية ضد القصر • وقد يدل هذا الاستخدام فى مرحلة على ولاء الجيش للقصر ، ولكنه قد يؤدى فى مرحلة أخرى الى اشتغال الجيش بالسياسة ومن ثم احتمالات لجوء بعض العناصر الى محاولات انقلابية كما سيحدث فى عام ١٩٧١ •

صار الجيش اذن الأداة الرئيسية التى تعتمد عليها الملكية غير أن القصر شعر بالحاجة الى قواعد أخرى معنوية يثبت بها نفوذه ، وكان هذا النفوذ فى الماضى يستمد من الزعامة الروحية ، وبانتشار الثقافة العصرية فقدت هذه الزعامة شيئا من هيبتها • ومن القواعد الجديدة التى استنها القصر تعيين ولى للعهد بعد أن كان علماء جامع القرويين هم الذين يبايعون السلطان من بين أفراد الأسرة الحاكمة دون أن يكون بالضرورة الابن الأكبر للسلطان المتوفى • هكذا عين محمد الخامس ابنه الحسن ولىا للعهد فى سنة ١٩٥٧ وعندما وضع الدستور (١) الأول سنة ١٩٦٢ حصر وراثة العرش فى الابن الأكبر •

وفى أثناء النضال ضد الاستعمار وافق محمد الخامس على نظام الملكية الدستورية ، وظل يعد بعد الاستقلال بإصدار دستور ، لكنه رأى أن يتحقق ذلك على مراحل ، فاكتمفى فى بداية الأمر بمجلس استشارى عينه بنفسه وعمل على أن يكون ممثلا لمختلف الاتجاهات السياسية والبيئات الاجتماعية • فلما أحس بأشتداد المعارضة أصدر فى سنة ١٩٥٨ ميثاقا ملكيا حدد فيه خطوات السير الى الديمقراطية على النحو التالى :

« ان السيادة تخص شخص الملك ، وإن مراكش مملكة دستورية باسم المملكة المغربية ، وإن الوزراء مسئولون أمام الملك • وسوف يتم الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية مع اعلان الحريات الكاملة • وتقوم مجالس قروية فى الأرياف وأخرى بلدية فى المدن على أساس مدنى حديث وليس أساس قبلى • وستمتع الجمعية الاستشارية بحق

المنافسة والتصويت على الميزانية وسيتم انتخاب أعضائها من بين أعضاء المجالس البلدية والمحلية . وبعد ذلك يصدر الدستور وتظهر أول جمعية برلمانية وطنية تنتخب بالاقتراع العام .

ويتضح من ذلك أن حجة القصر في تأجيل الدستور هي أن المجتمع المغربي لم يتهيأ بعد لممارسة الحقوق السياسية الكاملة . وبناء عليه تم تنفيذ الخطوات المعلنة ببطء . ففي مايو سنة ١٩٦٠ شرع في انتخاب المجالس القروية . وللمرة الأولى يشترك أهل الأرياف في المغرب في انتخابات عامة . أما المدن الكبرى كالرباط والدار البيضاء فقد سبقت إلى معرفة المجالس البلدية واكتسبت هذه المجالس نفوذا كبيرا منذ أواخر عهد الحماية .

وخاضت الأحزاب السياسية انتخابات المجالس القروية حيث اعتبرتها مجالا لاختبار قوتها وحاول بعض المعلقين اعطاء تقديرات لمركز كل حزب من الأحزاب السياسية في هذه المجالس . فقدر أنصار حزب الاستقلال بـ ٤٠٠٠ وأنصار حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية بـ ٢٣٠٠ بينما حازت الحركة الشعبية ٧٠٠ مقعد . ونال حزب الشورى والاستقلال الذي صار يعرف باسم الحزب الديمقراطي الدستوري ٣٠٠ مقعد . ولو كانت هذه الانتماءات الحزبية تعبر عن حقيقة اتجاهات الرأي العام لقلنا أن المجتمع المغربي تطور سياسيا وأن الاتجاهات العصرية والتقدمية تحتل مكانا بارزا في هذا المجتمع . ولكن الواقع هو أن المرشحين لم يعوا هذه الانتماءات الحزبية ، ف ٧٠٪ أميون ، ٢٥٪ لم يتلقوا سوى تعليم أولى في الكتاتيب . ولذا صاروا أداة طيعة في يد الإدارة ، وتبين أن صلاتهم بالأحزاب شكلية محضة . فضلا عن ذلك فإن المجالس القروية نفسها لم تتمتع بصلاحيات هامة . وقد نزع منها سلطة تحصيل الضرائب المحلية كما ألغيت الضرائب القديمة التي كانت مفروضة على المزارعين وهي ضريبة ( الترتيب ) والتي كان من الممكن أن تزود هذه المجالس بموارد خاصة .

وللمجالس القروية حسب قانون انشائها حق مناقشة المسائل الاقتصادية الخاصة بالأقليم . ولها أن تصدر التوصيات ويجب مصادقة

حاكم الاقليم عليها حتى تصبح نافذة . ويجوز لموزير الداخلية حل تلك المجالس او ابطال قراراتها . انن هذه الخطوة الاولى فى السير نحو الديمقراطية قليلة الجدوى .

وعلى المستوى الأعلى استغل القصر صراع الأحزاب وشدد من قبضته على السلطة التنفيذية ففى مايو سنة ١٩٦٠ عين الحسن نائبا لرئيس الوزراء بينما احتفظ الملك بمنصب رئيس الوزراء . وفى نفس الوقت عين محمد الخامس لجنة للنظر فى صياغة الدستور . وكان هذا الاجراء فى حد ذاته مخالفا لأمانى العناصر التقدمية التى ألحت على ضرورة انتخاب جمعية تأسيسية يناط بها وضع دستور . وقبل ان تتقدم أعمال اللجنة توفى الملك فاتبع الحسن أسلوبا أكثر تصلبا فى وضع الدستور اذ استدعى فقيهين فرنسيين واعتمد عليهما أساسا فى صياغة أول دستور مغربى ، ثم طرح هذا الدستور للاستفتاء فى ديسمبر سنة ١٩٦٢ ومع أن الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية أصدر الأمر بمقاطعة الاستفتاء ، فقد صوت نحو ٣٩ مليون (١) ووافق ٨٠٪ على المشروع .

وبمقتضى الدستور الجديد يكون الوزراء مسئولين بصفة فردية أمام الملك . وتتكون السلطة التشريعية من مجلسين : مجلس نواب منتخب بالاقتراع العام المباشر ، وهو مطلق للرجال والنساء . ومجلس أعيان ينتخب بوساطة المجالس البلدية والأقليمية . وللملك أن يقترح القوانين كما أن له حق حل البرلمان . وحسب المادة ٣٥ يجوز للملك إعلان حالة الطوارئ وإيقاف العمل بهذه الاجراءات ( حماية للدستور ) . وسيستخدم الملك هذه المادة لتعطيل الحياة السياسية بصفة عامة عندما تنشأ مظاهرات الدار البيضاء سنة ١٩٦٥ .

ومما يلفت النظر أن الدستور حدد شخصية المغرب فجعل للمصفة الاسلامية الأولوية وتليها الصفة العربية . ثم يليها الانتماء الى المغرب الكبير وأفريقيا .

---

(١) انظر نص هذا الدستور فى مجموعة الوثائق التى تصدرها فرنسا عن

وعند متابعة الحياة السياسية فى ظل حكم الحسن يلاحظ أنه كان أكثر نزوعا الى الحكم الشخصى من والده بالرغم من أن محمد الخامس نشأ فى بيئة تقليدية ، بينما أن الحسن درس القانون فى فرنسا • وربما يرجع ذلك الى أن الحسن مارس السلطة بالفعل قبل توليه الملك فصار من العسير عليه الاكتفاء بدور ملك رمزى • ثم أن هذا النوع من الملكية غير مألوف فى البلاد النامية • وقد يكون السبب فى ذلك هو انتشار نظام حكم الفرد فى معظم البلاد النامية • فلماذا لا يأخذ الملك لنفسه ما لرؤساء هذه الجمهوريات من سلطات ؟

يلاحظ اذن أن دستور سنة ١٩٦٢ لم يرق الى نظام الملكية الدستورية التى تحقق الديمقراطية السياسية بصورة فعالة • وستؤكد الانتخابات البرلمانية الأولى نفوذ القصر وسيطرته على البرلمان • ومع ذلك لم يتحمل الملك استمرار المعارضة فانتهاز فرصة المظاهرات الضخمة التى قامت فى الدار البيضاء سنة ١٩٦٥ وأوقف الحياة النيابية لمدة خمس سنوات • وحينما فكر فى اعادة العمل بالنظام الدستورى قرر وضع دستور جديد يعدق بعض مواده أكثر محافظة من الدستور السابق ، فهو مثلا يلغى مبدأ الاقتراع المباشر فتتكون الهيئة التشريعية من مجلس واحد عدد أعضائه ٢٤٠ وتقوم الهيئات المهنية واتحاد الغرف الزراعية والتجارية وممثلوا النقابات بانتخاب ١٥٠ عضوا بينما يتم انتخاب الـ ٩٠ الآخرين بواسطة أفراد الشعب على درجتين ، ونص الدستور الجديد أيضا على حق الملك فى حل البرلمان كما دعم نفوذه فى الأسرة المالكة فهو الذى يختار وريثه دون أن يتقيد بالأين الأكبر • كما يعين معظم أعضاء مجلس الوصاية • وقد طرح الدستور للاستفتاء فقرر الحزبان الكبيران وهما : الاستقلال والاتحاد الوطنى للقوى الشعبية مقاطعته • ورغم ذلك فقد زعمت الحكومة أن الموافقة عليه تمت بأغلبية ٩٨ر٥٪ وبناء عليه صدر الدستور فى يوليو سنة ١٩٧٠ • وعند اجراء الانتخابات فى ظل هذا الدستور فاز المستقلون بالأغلبية ، ولم يجد الملك فى الحزب السلطوى الأداة الصالحة لمواجهة المعارضة •

ذلك أن الحزبين الرئيسيين ظلّا يقاومان اغراءات المشاركة فى السلطة • واعتقد الحسن الثانى انه من الممكن مجابهتهما بإنشاء حزب سياسى يكون

مجرد واجهة للقصر ، وهكذا تأسس حزب الدفاع عن الدستور ، ثم تبين عدم جدواه ، فليس له جذور تاريخية تشبه حزب الاستقلال ، أو قواعد اجتماعية تشبه الاتحاد الوطني للقرى الشعبية ، فاندثر دون أن يشعر به أحد .

وفى ظل العجز الذى بدا على أحزاب المعارضة واختراق القصر لهذه الأحزاب لم يعد هناك مجال للتغيير سوى عن طريق انقلابات عسكرية مماثلة لما حدث فى مصر أو العراق غير أن وضع الجيش فى المغرب كان مختلفا إذ أن الموالين من الضباط كانوا يمثلون الغالبية العظمى فى القوات المسلحة .

وقعت المحاولة الانقلابية الأولى فى يوليو سنة ١٩٧١ إذ هاجمت فرقة من الكلية العسكرية قصر الصخيرات بقيادة (جنرال مذبوح) بينما كان الملك يحتفل بعيد ميلاده فى ذلك اليوم . ومع أن الفرقة اقتحمت القصر لكن الحرس الملكى تمكن بعد استدعاء قوات موالية على عجل من السيطرة على الموقف وكان الانقلابيون قد استولوا على الاذاعة لعدة ساعات وأعلنوا من خلالها قيام الجمهورية المغربية .

كان رد الفعل على هذه المحاولة هو مزيد من الكبت والاعتماد على الشخصية البوليسية الجنرال أوفقيز فى تدعيم حكم القصر وقد تبع هذا الحادث اجراء محاكمات واعتقالات واسعة لآلاف الأفراد ، مما دفع بعض الضباط فى التفكير فى وسيلة أخرى للتخلص من الملك . فكان الهجوم على طائرته فى أغسطس ١٩٧٢ وقد نجا الملك بأعجوبة رغم أصابة الطائرة (١) . واشتبه فى أن يكون أوفقيز من المشتركين فى المؤامرة . فلقى مصير على أيدي طالما أرتكب الجرائم لحسابهم .

دفعت هذه الأحداث الملك الى محاولة تغيير أسلوبه ، فعاد يدعو المعارضة الى الاشتراك فى الحكم ، محاولا اجتذابها بتعديل الدستور

---

(١) يعتقد بعض المغاربة ان نجا الملك فى هذا الحادث تعود الى ما يتمتع به من شخصية دينية باعتباره من نسل النبى ويروون عن ذلك نجاته فى الحادث على شكل أسطورة كما حدثنى عنه عبد الحميد البنائى سفير المغرب بطر سنة ١٩٧٨ المؤلف . كما أكد الملك اقتناعه بمبدأ البركة . الحسن الثانى . ذاكرة ملك . صفحة ٩٥ .

ليكون أقرب الى الروح الديمقراطية ، وبناء عليه صدر دستور جديد فى ربيع ١٩٧٢ . الا أن ذلك لم يثن المعارضة عن موقفها ، فعاد الحسن مرة أخرى يتخذ مواقف متصلية . فيحل اتحاد الطلبة ويتوسع فى الاعتقالات، وخاصة بالنسبة لليساريين . وإذا كانت البلاد قد شهدت فى السبعينات حالة من الهدوء . فان ذلك راجع الى اتخاذ اجراءات ذات طابع قومى نجح الملك بواسطتها فعلا فى تحويل الأنظار عن الصراع الداخلى . من هذه الاجراءات توزيع الأملاك الكبيرة ومعظمها لمستوطنين الفرنسيين سابقا على الفلاحين . وقد ترتب على ذلك اصطدام مع فرنسا بشأن التعويض . ومنها ارسال قوات مغربية فى فبراير ١٩٧٢ الى الجولان أدت دورها بكفاءة اثناء حرب أكتوبر . وخلال تلك الحرب أضاف بعض الكتائب الى الجبهة المصرية .

وتعتبر قضية الصحراء المغربية هى المحور الذى دارت حوله شعبية الملك اذ استقطب عدد كبير من المعارضين فى السنوات الأولى التى اقترنت بضم الصحراء الأسبانية السابقة الى الوطن الأم كما يقول المغاربة (١) . وهكذا استطاع الملك امتصاص عناصر معارضة بإدخال بعض أعضائها الى التشكيلة الوزارية سنة ١٩٧٦ . وتصور المعارضون امكانية تحقيق نتائج أفضل فى الانتخابات نتيجة مشاركتهم فى السلطة .

وطبقا لدستور ١٩٧٢ جرت الانتخابات على مراحل : مستوى البلديات والأقاليم والانتخابات المهنية وقد حصل الموالون للقصر والمستقلون على أكثر من ٦٠٪ بين ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ولم يتحسن وضع الأحزاب السياسية المعارضة عندما تلت الانتخابات النيابية فى ظل وزارة اشترك فيها محمد بوسطة عن حزب الاستقلال وبوعبيد عن الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية فمن ٢٦٤ مقعدا لمجلس النواب احتفظ المستقلون والموالون بـ ١٤١ .

لقد لعبت الحركة النقابية والهزات الاجتماعية دورا أكبر فى تحدى سلطة الملك . بينما كانت الأحزاب السياسية تناور من أجل الحكم قام عمال الدار البيضاء فى سنة ١٩٨١ باضطرابات عنيفة استخدمت فيها القوة من الطرفين ونتج عنها مقتل ٦٦ شخصا ونسبت هذه الاضطرابات الى



الحزب اليسارى العتيق الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية فسجن زعيمه وعطلت صحف اليسار وأجلت الانتخابات الى سنة ١٩٨٤ بل عدل الدستور بحيث صار تجديد البرلمان كل ٦ سنوات بدل من ٤ سنوات . وعند الغاء الدعم للسلع الغذائية وفى ظل حكومة يرأسها أحد المستقلين محمد كريم عمرانى تجددت حركة الاحتجاج العمالية وسقط فى هذه المرة عدد أكبر من الضحايا ١١٠ من القتلى و ١٨٠٠ معتقل .

صار للمغرب سجل سيئ اثر هذه الأحداث أمام اللجان الدولية المهتمة بحقوق الانسان وظهرت بعض المؤلفات الفرنسية التى انتقدت أسلوب الحكم المغربى مثل كتاب جيل بيرو بعنوان صديقى الملك . ولعل هذه المؤثرات الخارجية بالإضافة الى رفض قسم كبير من الرأى العام المغربى لموقف الملك من حرب الخليج وارساله قوات رمزية ضد العراق هو مادفعه الى اعادة النظر فى تعطيل الحياة الدستورية تلافيا لتجدد الاضطرابات التى اجتاحت بعض مدن المغرب أثناء أزمة الخليج . على أنه فى العام التالى ١٩٩٢ طرح دستورا جديدا على الاستفتاء هو الرابع من نوعه خلال ثلاثين سنة وتضمن الدستور الجديد بعض المواد التى تخفف من السلطات المطلقة الممنوحة للقصر فاللمجلس المنتخب حق اقتراح القوانين واذا لم يوافق الملك على تشريع ما يرد الى المجلس لاعادة النظر ولكن للملك أن يرفضه اذا أصر المجلس على موقفه . فالاصلاح هنا شكلى يبيح لمجلس النواب فرصة ثانية للنظر فى القوانين . وفى حالة اختلاف المجلس التشريعى مع الوزارة لايلزم حل المجلس . وعند تنصيب وزارة جديدة تتقدم ببرنامجها الى المجلس ولا بد أن تحوز ثقة أغليته حتى تتم مصادقة الملك على التشكيل .

وقد أعتبر كل من حزبى الاستقلال والاتحاد الوطنى أن هذه الاصلاحات الدستورية غير كافية ودعا الى مقاطعة الاستفتاء . غير أن بيان الداخلية زعم أن ٩٧٪ ممن لهم حق الاقتراع شاركوا فى التصويت وأن الموافقة تمت بنسبة ٩٩٪ .

ومما هو جديد بالملاحظة أن الاستفتاء سرى فى هذه المرة على اقليم الصحراء مما أعطى للاستفتاء دلالة سياسية هامة واستخدم الملك ذلك لتجاهل أحزاب المعارضة .

## ٢ - الأحزاب السياسية :

أشرنا الى أن القصر شجع النشاط الحزبي لكي يتخذ من تنافس الأحزاب نوعا من التوازن في القوى حتى يستطيع أن يسيطر عليها في النهاية .

وقد حاول محمد الخامس أن يبتعد عن الصراعات الحزبية مكتفيا بقوى اجتماعية أخرى التصق بها النظام الملكي وهي الأسر الكبيرة التقليدية . ولاشك أن الحسن اعتمد كذلك على تلك القوى الاجتماعية حينما غير أسلوب أبيه فدخل كطرف في صراع الأحزاب وحاول أن يضرب بعضها بالبعض الآخر . ولاتمثل الأحزاب السياسية في المغرب مصالح طبقية في جميع الأحوال . وإذا تأملنا في نشأة الأحزاب وترفعا نلاحظ أن التكوين الثقافي لعب دورا هاما في تكتل هذه الهيئات السياسية . فعلال الفاسي يمثل المتشبعين بالثقافة العربية الاسلامية . بينما مثل محمد الحسن الوزاني أبناء البرجوازية الذين تشبعوا بالثقافة الفرنسية . كذلك يمكن القول أن الفروق الاجتماعية بين حياة أهل الأرياف والمدن لعبت دورا في تكوين الأحزاب فبينما انتشر الاتحاد الوطني للقوى الشعبية بين المثقفين والعمال الذين يتركزون في المدن الكبرى ، أعمدت الحركة الشعبية على سكان الأرياف .

وفي عهد النضال ضد الاستعمار كانت الخلافات الطبقية والقضايا الاجتماعية تتوارى خلف القضية الوطنية الكبرى ، ولكن صار من المستحيل تجاهل هذه القضايا بعد الاستقلال . ومن ثم اتخذت الصراعات الحزبية طابعا اجتماعيا جديدا . وحدث انشقاق بسبب ذلك في صفوف حزب الاستقلال فقد كان الحزب يعتمد على أبناء الطبقة الوسطى من تجار وموظفين في المدن كما يضم أيضا الملاك الزراعيين ولاسيما أصحاب الملكيات المتوسطة . وهو ينتشر في بيئات أكثر تنوعا بصفة عامة . أما الاتحاد الوطني للقوى الشعبية فينتشر بين العمال والمثقفين . وهؤلاء لا يوجدون الا في المدن الكبرى والمتوسطة وفي بعض الحالات دخلت عوامل اقليمية محضة في تكوين الأحزاب . فقد حدث أن انضم تجار منطقة السوس

الى الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية ، لمجرد انهم يتنافسون مع تجار فاس  
انصار حزب الاستقلال (١) .

وقبل أن نعرض بشئ من التفصيل لبرامج الأحزاب الرئيسية نشير  
الى التقلبات السياسية التى مرت بها هذه الاحزاب . ففى بداية الأمر  
حاول حزب الاستقلال ان يجعل من نفسه المعبر الوحيد عن الوطنية المغربية  
على أساس ارتباطه السابق بالقصر . وقد احتل بالفعل معظم المناصب  
الوزارية فى وزارة البكاى المحايذ الذى كلف بالرياسة فى أكتوبر سنة ١٩٥٦  
فمنح الحزب تسعة مقاعد وزارية مقابل ستة لحزب الشورى والاستقلال .  
وكان حزب الاستقلال يتخذ من كل مناسبة تبرز فيها السياسة الاستعمارية  
الفرنسية فرصة للدعوة الى التشدد . فهو يطالب بمزيد من التأييد للثورة  
الجزائرية ، وبالعامل على استرجاع الجيوب الأسبانية وضم موريتانيا . كما  
وجه نقده للمتهاون إزاء العدوان الفرنسى على قرية الساقية التونسية وحمل  
على الحكومة لتلكنها فى الانضمام الى الجامعة العربية .

ولكى يقابل القصر هذا التيار المتصاعد من المعارضة رأى أن يحمل  
حزب الاستقلال مسئولية الحكم . ربما بقصد وضعه موضع الاختبار .  
فكلف أحمد بلا فريج أمين عام الحزب بتشكيل حكومة جديدة يسيطر عليها  
حزب الاستقلال فى مايو سنة ١٩٥٨ .

تصادف تكوين الحكومة الجديدة مع وقوع أزمة اقتصادية وتسريح  
عدد من العمال مما أثار اضطرابات عنيفة ، وقد كانت هذه الأحداث  
مناسبة لإبراز الخلافات التى كانت تقسم الحزب منذ مدة الى فرعين : فرع  
يسارى يتزعمه مهدى بن بركة ، وهو أستاذ للرياضة اشتغل بالسياسة ثم  
اختير لرئاسة الجمعية الاستشارية التى تكونت على اثر الاستقلال . وفرع  
يعينى يتزعمه الفاسى . وكان هذا الخلاف معروفا من خلال المقالات التى  
يكتبها بن بركة فى جريدة العلم الناطقة باسم الحزب . ونادى حينذاك  
بالاشتراكية الديمقراطية ، ثم اضطر بعد ذلك الى استخدام تعبير الملكية  
الدستورية حتى يتجنب الصدام مع القصر أو قيادة الحزب اليمينية .

بذل علال الفاسى ما استطاع لمنع الانشقاق بين فرعى الحزب ، واقترح

ادخال ابن بركة فى وزارة بلا فريج ، غير أن مشكلة العمال جاءت موسعت هوة الخلاف بين الفريقين ، ودلل بن بركة على ميول يسارية أكثر وضوحا حينما قام بزيارة للصين الشعبية ، وحاول القصر أن يلتقى مع اليساريين فى منتصف الطريق . وذلك بأن عهد الى عبد الله (١) بن ابراهيم بتأليف حكومة أخرى فى ديسمبر ، وكان معروفا بميوله اليسارية « المعتدلة » ، والحق أن الملك أدخل كثيرا من أنصاره الشخصيين فى تلك الحكومة . وعطل جريدة التحرير الناطقة باسم اليساريين ، مما أضطر بن ابراهيم الى الاستقالة بعد قليل . وتمت القطيعة بين الفرعين وأعلن عن انفصال جماعة اليساريين تحت زعامة بن بركة فى يناير سنة ١٩٥٩ وسميت الجماعة الجديدة بالاتحاد الوطنى لحزب الاستقلال . ثم روى أن تقطع كل صلاتها بالحزب العتيق إذ أختارت أسما جديدا هو «الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية» . وسوف يتغير هذا الاسم فى السبعينات الى الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية .

فتح الباب لمصراع حزبي جديد بعد هذا الانشقاق . فتنافس الحزبان على النفوذ لدى النقابات العمالية . ورغم أن الاتحاد الوطنى قرر مقاطعة الاستفتاء على الدستور فإنه خاض المعركة البرلمانية الأولى ربما ليختبر قوته فى مواجهة حزب الاستقلال وقد أسفرت الانتخابات عن توزيع المقاعد على النحو التالى : ٤١ مقعدا لحزب الاستقلال ، ٢٨ للاتحاد الوطنى . أما باقى المقاعد وعددها ٧٦ فقد فاز بها مستقلون يناصرون القصر مباشرة ، وبذا صار من المتعذر على أى من الحزبين الكبيرين أن يشكل حكومة أو أن يؤثر فى مجريات الحكم إذ أن مجموع مقاعدهما لو ائتلفا لايشكل أغلبية المجلس . وقد انتهز أحد الزعماء الموالين للقصر هذه الفرصة ليجمع حوله النواب المستقلين فى اطار حزب سياسى جديد أسماه «حزب الدفاع عن المؤسسات الدستورية» وهو حزب بلا برنامج أو أصول عقائدية ، ويختلف بذلك عن الحزبين الآخرين اللذين شكلا معا جبهة معارضة ، ذلك أن حزب الاستقلال أخذ يشعر بالندم على أنه سمح لنفسه أن يكون أداة فى يد القصر . وقد تبين له أن الطرف الأخير هو الذى استفاد منه وليس العكس ، لذا اتفق

مع الاتحاد الوطنى على الطعن فى نزاهة الانتخابات . ولكنه ظل متمسكا  
بمبدأ الملكية الدستورية .

على أن وجود حزب الاستقلال فى صفوف المعارضة أفقده كثيرا  
من ميزاته . فقد كان يكسب الأنصار عن طريق اشارة المشاعر الوطنية  
والدينية . وبمضى الوقت تلاشت دعوى المغرب الكبير واعترفت المملكة  
بموريتانيا والحدود الجزائرية ، ففقد الحزب كثيرا من مبررات وجوده .  
أما المشاعر الدينية فقد امتصها القصر لحسابه بالتحمس لمنظمة المؤتمر  
الإسلامى والتذكير دائما بالزعامة الروحية للملك .

وعلى خلاف ماحدث فى سنة ١٩٦٢ وقف حزب الاستقلال موقف  
المعارضة من دستور سنة ١٩٧٠ وأمر بمقاطعة الانتخابات . أما الاتحاد  
الوطنى للقوى الشعبية فقد اخذ نجمه يتصاعد سنة ١٩٦٥ حين عرض عليه  
الملك اشراكه فى الحكم غير أنه وضع شروطا لذلك وانتهت المساومة بوقوع  
مظاهرات الدار البيضاء التى حمل الحزب مسئوليتها فصدر القرار بحله ،  
ثم اغتيل زعيمه المهدي بن بركة فى أكتوبر سنة ١٩٦٥ وحمل الرئيس ديوجول  
وزير داخلية المغرب الجنرال أوفغير مسئولية الجناية التى ارتكبت فوق  
الأراضى الفرنسية . ولم يؤثر اغتيال بن بركة أو حل الحزب فى نفوذه  
لدى الفئات التى اعتنقت مبادئه . وهذا شأن الأحزاب العقائدية ، فهى  
لا تنتهى بموت مؤسسيها أو بوضعها خارج القانون . ومما زاد الصراع  
حدة بين القصر واليسار اعطاء مزيد من الاختصاصات للجنرال أوفغير الذى  
صار يجمع بين يديه بعض وزرات بالاضافة الى الداخلية .

وفى أعقاب حرب يونيو سنة ١٩٦٧ تجددت المظاهرات المعادية  
للـقصر بسبب ترك بعض اليهود يحتلون مراكز هامة فى ميدان التجارة  
الخارجية . وقد كلفت هذه المظاهرات النقابات العمالية مركزها الشرعى  
فحلت بدورها مثل أحزاب اليسار واعتقل محجوب بن صديق زعيم أكبر  
نقابة مغربية . وقد جاء هذا الحل فرصة لكى يجدد الاتحاد الوطنى  
نشاطه . وكان قد دخل فى صراع غير متوقع مع الاتحاد المغربى للشغل  
واتهم المنظمة النقابية بمداينة القصر ، فلما تعرضت بدورها للحل أعاد  
اليسار تجميع صفوفه وحاول الاتحاد الوطنى أن يعمل تحت اسم جديد هو حزب

التحرير الاشتراكي ، واتخذ طابعا أكثر يسارية وقال انه يتجه للعمل  
والثقفين ، وأصدر جريدة الكفاح الوطني .

على ان تعطيل الحياة النقابية اثار ضجة فى النقابات الدولية عامة  
والأفريقية خاصة . فتدخلت هذه لدى الحكومة المغربية للأفراج عن بن صديق  
واستئناف العمل النقابى . ثم جاءت مظاهرات فبراير ١٩٦٨ بمناسبة الذكرى  
الثالثة عشر لانشاء الاتحاد المغربى للشغل لتضيف عاملا جديدا من عوامل  
الضغط اضطرت فى نهاية الأمر القصر الى اطلاق سراح بن صديق والترخيص  
للنقابة بالعمل من جديد . وصدر الجريدة العمالية اليسارية «الطلعة» .

وفى هذه المرحلة التى مال خلالها الاتحاد الوطنى بوضوح الى اليسار.  
حاول الشيوعيون أن ينضموا تحت لواء حزب التحرير الاشتراكي . وصار  
شعارهم هو توحيد القوى اليسارية . ولهذا السبب لم يقدموا سوى ثلاثة  
مرشحين فى انتخابات المجالس البلدية والقروية حتى تتاح الفرصة  
لليساريين الآخرين . والواقع أن الحزب الشيوعى لم تكن له قواعد قوية  
فى المغرب ففى عهد الحماية كان فرعا من الحزب الشيوعى الفرنسى . وبعد  
الاستقلال لم يتهيا المجتمع (١) المغربى لتقبل الآراء الماركسية كما أن الحزب  
لم يتمتع فى وقت ما بالشرعية .

كذلك تهاوت الحركة الشعبية التى بلغت أقصى قوتها فى أوائل  
الستينات عندما حصلت على ٧٪ من الأصوات فى الانتخابات البلدية  
والقروية . وتعاونت الحركة بعد ذلك مع القصر بقبول مناصب وزارية  
حتى بعد حوادث سنة ١٩٦٥ وكان محجوب أحردان هو آخر وزير حزبي  
ينسحب من الحكومة اذا ما استثنينا انصار القصر من أعضاء حزب الدفاع  
عن المؤسسات الدستورية . وانقسمت الحركة الشعبية على نفسها لهذا  
السبب اذ انتقد عبد الكريم الخطيب زميله فى الوزارة .



١

يدور محور برنامج حزب الاستقلال حول اعطاء الصفة العربية

---

(١) ناقش الكاتب المغربى اليسارى عبد الله العروى هذه الآراء فى كتابه  
L'Ideologie Rabe الذى نشره بالفرنسية :

للمغرب وتوحيد التراب المغربي . ولايستهدف التعريب فقط ونشر الثقافة العربية واحلالها محل التعليم الفرنسى ، بل يتوخى الحزب تحقيق الانسجام فى المجتمع المغربى ، وذلك عن طريق تعيين الموظفين الاداريين فى مختلف المناطق من بين سكان المدن الذين تلقوا تعليما عربيا .

والثقافة العربية ترتبط فى تصور حزب الاستقلال بالتقاليد الاسلامية التى يجب مراعاتها فى الحياة العامة . فهو يشن الحملة على العادات الغربية التى انتشرت بين الطلبة . ويركز حملته على الشيوعيين ، ويدعو الى الاكثار من المدارس القرآنية واعتماد المال اللازم لها .

اما اراضى الوطن التى يسعى لتوحيدها فتشمل الجيوب التى احتفظت بها اسبانيا وكذلك الصحراء وموريتانيا . كما تبنى حزب الاستقلال الدعوة الى اعادة تخطيط الحدود بين الجزائر والمغرب ، واسترداد ما كان تابعا للسلاطين قبل العهد الاستعمارى . وبني كل هذه المطالب على أساس الدقوق التاريخية .

وقد وقف الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية موقفا أكثر مرونة . فهو لم يعارض بعض هذه المطالب ولكنه كان يذكر دائما أن الأولوية لاقامة نظام تقدمى . وفى اطار هذا النظام يمكن الحاق موريتانيا مثلا . واعترض صراحة على المطالبة بجزء من الأراضى الجزائرية باعتبار أن حكومة الجزائر تعبر عن نظام أكثر شعبية .

ومن حيث نظام الحكم وافق حزب الاستقلال على تطبيق الديمقراطية بالتدريج واشترك فى معظم الحكومات قبل سنة ١٩٦٢ كما صوت بالموافقة على دستور سنة ١٩٦٢ رغم نقائصه . ثم أخذ يحمل شعار الاشتراكية منذ سنة ١٩٦٥ ولكنه فعل ذلك بحذر . فهو دائما يذكر بأن اشتراكية مستمدة من الاسلام . وقد سبق لعلماء المغرب أن حددوا موقفهم من بعض هذه القضايا فى سنة ١٩٦٤ حينما أعلنوا فى مؤتمهم أن ضريبة التركات تتعارض مع الشريعة الاسلامية . ومعروف ما بين حزب الاستقلال وعلماء القرويين من صلة .

ولعل المبدأ الذى يقرب حزب الاستقلال من الدعوة الاشتراكية ولو

من بعيد هو مناداته بالاصلاح الزراعى ، الا أنه يلاحظ أن الحزب طالب  
أولا بالاستيلاء على أراضى الاستعمار الأوربى والخونة المغاربة . ولم يوافق  
الا تحت الضغط الشعبى فى سنة ١٩٦٥ على شمول الاصلاح الزراعى  
لجميع الملكيات الكبيرة ، ويلاحظ انه وضع الاصلاح الزراعى فى ذيل  
قائمة المطالب وألح على مبدأ التعويض العادل ، بل حدد طريقة التعويض ،  
فينبغى أن تصرف على شكل سندات حكومية لاتزيد مدتها عن ١٥ سنة .  
كذلك اختلف حزب الاستقلال فى تصوره للانتفاع بالأراضى المستولى عليها ،  
فهو يرى أن توزع على الفلاحين لتملكها ملكية خاصة فردية ، بينما دعا الاتحاد  
الوطنى الى انشاء المزارع التعاونية أو الجماعية . وخلاصة القول أن حزب  
الاستقلال ظل يوجه كل اهتمامه للقضايا الخارجية ، بينما ركز الاتحاد  
الوطنى برنامجه على الاصلاحات الداخلية .

عندما نشأ (١) الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية سلم بمبدأ وجود  
الطبقات ولذا سعى نفسه اتحادا وطنيا . لا يستبعد من صفوفه سوى  
،لاقطاعيين وأعداء الاستعمار . ويعلن ولاءه للقصر حيث يتربع محمد  
الخامس على العرش . وقد نادى منذ البداية بالاصلاح الزراعى بحيث  
تتراوح ملكية الفرد بين ٤٠ ، ٢٠٠ هكتار ، حسب جودة الأرض ، ولاتزيد  
عنها كما نبه على ضرورة التصنيع ونقل وسائل الانتاج الحديثة من الأيدى  
الأجنبية والبورجوازية العليا الى مجموع الشعب .

ومنذ وفاة محمد الخامس أخذ ينتقد القصر ، وشدد حملته على  
الطبقات المستغلة ودعا الى تأميم الأرض ففتش ملكيات جماعية أو تعاونية .  
وفى مؤتمر تاريخى للحزب عقد فى الدار البيضاء فى مايو سنة ١٩٦٢  
كشف الحزب عن اتجاهات شبيهة بالماركسية . فهو يعلن أن الأرض لمن  
يفلحها ، وأنه يجب توجيه الانتاج حسب حاجات الشعب ، كما يجب أن  
يحقق الانتاج والتوزيع والتسويق أما بواسطة قطاع عام أو جمعيات تعاونية .  
ويسلم بأن النهوض بالصناعة شرط أساسى للتطبيق الاشتراكى ، ويجب  
على المغرب أن يستعين بالدول المتقدمة فى مرحلة الانتقال بشرط أن تكون  
العلاقات قائمة على أسس حديثة تختلف عن العلاقات الاستعمارية .



وفى تصوره للمغرب الكبير رأى الاتحاد الوطنى أن العبرة ليست بالمهدف بل الوسيلة ، فلا بد أن يتحقق بوساطة هيئات شعبية ، لاعن طريق حكومات رجعية • ونص على أن هذه الهيئات تتكون من النقابات العمالية والاتحادات الطلابية والهيئات النسائية • وتأتى فى المرحلة التالية بعد المغرب الكبير الوحدة العربية الشاملة ثم التضامن الأفريقى • وفى جميع الأحوال يجب أن تتم هذه الاتحادات بوساطة هيئات شعبية •

ماهى السياسة الاقتصادية التى اتبعتها حكومة المغرب لتواجه هذه التيارات : لقد فكرت الحكومة فى سن أول قانون لاصلاح زراعى فى مارس سنة ١٩٥٨ واقتصر تطبيق القانون على أراضى الاستعمار الأوربى ولاسيما تلك التى استولت عليها حكومة الحماية كما استولت على بعض أملاك الأسر التى ناصبت القصر العداء وقالت أنها ليست بحاجة الى تحديد ملكية ، طالما أنه ما زالت توجد ٧ ملايين من الهكتارات غير مستغلة • ولم تتضح سياسة الحكومة ازاء الأخذ بالاقتصاد الحر او الموجه . ولكنها كانت اميل الى تشجيع القطاع الخاص ، وتطلع الى المعونات الأمريكية حتى لاتظل تحت رحمة المعونات الفرنسية ولعل هذا من أسباب تشجيع القطاع الخاص الذى كان مايزال فى الستينات يسيطر على ٦٠٪ من الأعمال • ولم يحل ذلك دون وضع خطة خمسية فى سنة ١٩٦٠ تبين أنها طموحة فقد كانت تشمل على اقامة مصنع للحديد والصلب الا أنها لم تجد الأموال الكافية فتوقف المشروع واكتفى باقامة الصناعات الخفيفة والمتوسطة •

على أن أهم ما أخذ على الحكومة هو طريقة ادارتها للأموال الزراعية المؤممة ، فقد أساءت الادارات الإقليمية استغلالها وكشف النقيب عن استيلاء بعض الموظفين والأعيان على تلك الأراضى ، كما شنت مجلة «المزارع» حملة على تلك الادارة ، وقالت أنها تمتنع عن توزيع الأرض ، وأن القيمة الانتاجية للهكتار كانت تتراوح فى الماضى بين ٤٠٠ ، ٢٠٠٠ درهم انخفضت الى ١١٠ درهما • وقد أدى سوء الادارة الى وقوع اضطرابات متكررة بين الفلاحين الذين يطالبون بالأرض ، اتخذ بعضها شكل صدام مسلح بين الفلاحين ورجال الشرطة •

ويمكن القول ان الحركة النقابية لعبت دورا هاما فى حياة البلاد ( المغرب العربى )

السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ورغم ارتباط الحركة النقابية بالحياة الحزبية فانها فى كثير من المواقف اتخذت اتجاها مستقلا وشجع القصر فى بداية الأمر هذه الحركة باعتبارها احدى القوى التى ينتفع بها فى المناورات السياسية . لم يسمح نظام الحماية الفرنسية بقيام نقابات وطنية الا اذا كانت فروعاً من نقابات فرنسية ، ولذا وجد زعماء العمال المغاربة مثل زملائهم فى بقية المستعمرات الفرنسية منفذاً لممارسة نشاطهم فى اطار منظمة C.G.T. العمالية التابعة للحزب الشيوعى .

ونظراً لما تبيناه من موقف الشيوعيين الفرنسيين من الحركات الوطنية فى شمال أفريقيا عامة . فمن اليسير علينا أن ندرك مدى تطلع العمال المغاربة الى انشاء نقابة وطنية خاصة بهم . وقد نفذوا تلك الخطة رغم المعارضة الشديدة من حكومة الحماية . وفى مارس سنة ١٩٥٥ أعلن عن قيام الاتحاد المغربى للشغل . ويرجع الفضل فى تأسيسه الى محجوب بن صديق والطيب بوعزة . وكلاهما عضوان سابقان فى الـ C.G.T. وارتبطت النقابة اثناء عهد النضال بحزب الاستقلال الا انها تفوقت على الحزب من حيث التنظيم وكان لها تمثيل مستقل فى الجمعية الاستشارية ، اذ خصص للاتحاد عشر مقاعد ، كما أن القصر درج على استشارة زعمائها فى الازمات السياسية ، شأنهم فى ذلك شأن زعماء الأحزاب .

اكتسب الاتحاد المغربى للشغل نفوذاً وشهرة واسعة . وتراوحست تقديرات العضوية (١) بين ٣٠٠ ، ٦٠٠ ألف ولم ير القصر فى بداية الأمر أن نفوذ النقابة يهدد أمنه ، فكثيرون من الطبقة العاملة التى وفدت حديثاً من الأقاليم كانت تعتقد بتلقى (البركة) من السلطان . على أن الانشقاق الذى حدث فى حزب الاستقلال سنة ١٩٥٩ انعكست آثاره على النقابات العمالية . ولما كان معظمها قد انحاز بطبيعة الحال الى الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية فقد حدثت هوة بين القصر والحركة النقابية .

وفى فرنسا تعتبر الاتحادات العمالية وسائل قوة للأحزاب السياسية وهى تتأثر بالصراع الحزبى ، وقد انتقلت العدوى الى المغرب ، وهنا

---

1. Ashford, Political change in Morocco.

أصاب الضرر الاتحاد من جراء انتمائه للأحزاب وتأثره بانشقاقاتهما ، ذلك لأن نظام الدولة مختلف . والظاهر أن محجوب شعر بأغراض هذا الضرر عندما أقيمت حكومة عبد الله بن إبراهيم دون مبرر ، وبدا في الأفق احتمال وقوع الصراع بين القصر وبين الاتحاد الوطني للقوى الشعبية . فقال: نحن لسنا فى قوة الهستدروت حتى نمنع وقوع انقلاب يهدد وجودنا . ولهذا السبب تحفظ الاتحاد النقابى فى إصدار بياناته فكانت تنتقد سياسة الدولة فى عبارات عامة . ولم يشأ بن محجوب أن يدخل فى صراع مكشوف مع القصر مما عرضه للتجريح من بعض الساسة اليساريين .

ولعل من أسباب هذا الاحتياط هو ماتعرض له الاتحاد المغربى للشغل من انقسامات ، فقد أثر ٢٥٪ من الأعضاء استمرار الولاء لحزب الاستقلال . وهم يمثلون غالبا فئات المدرسين وأصحاب المهن الحرة . ومعروف ما بين المدرسين وحزب الاستقلال من صلات وثيقة . وقد تلا هذا الانشقاق خروج عدة نقابات على أساس حرفى . فاستقل عمال المناجم بإنشاء نقابة خاصة بهم كما لعبت بعض اعتبارات محلية فى توجيه العمال سياسيا ، فصوت عمال الفوسفات فى خريجة لزعيم الاقليم رغم أنه لاينتمى الى أى هيئة سياسية بل لوحظ وجود بعض أبناء الأسر الكبيرة فى زعامات العمال حتى قيل أن القصر استخدمهم لامتناس غضب الطبقة العاملة . وواجه الاتحاد صعوبة فى إقامة فروع له بالريف .

وبصفة عامة كان العمال المهرة فى الدار البيضاء وغيرها من المدن الكبرى هم الذين التقوا حول المحجوب بن صديق وظلوا يكونون العمود الفقرى للاتحاد المغربى للشغل . ولم يسد الوثام - كما ذكرنا - بين الاتحاد وبين الزعامة السياسية للاتحاد الوطنى للقوى الشعبية . فاختلف الفريقان حول التصويت على الدستور سنة ١٩٦٢ وبينما قرر حزب القوى الشعبية المقاطعة ، أمر الاتحاد أعضائه بالتصويت بالنفى والظاهر أن بن بركة لم يكن يتقبل خروج الاتحاد عن التبعية التامة للحزب .

ومهما قيل عن متاعب الاتحاد المغربى للشغل فانه قد وفق فى الحصول على عدة مكاسب للطبقات العاملة مثل علاوات الأسر . وتجدد نفوذه بعد مظاهرات سنة ١٩٦٧ ومن المعروف أن الحسن حرص على أن يكبت أى تعبير

عن الشعور الوطنى اثناء حرب يونيو ، غير أن الزعماء أقلت منه فى الشهر  
التالى حينما احتج الاتحاد العمالى على بقاء الصهاينة - كما قالوا - فى  
مراكز أساسية فى تجارة البلاد الخارجية . وقد أدى الصدام بين القصر  
والعمال الى عودة بعض الفروع الى الاتحاد المغربى للشغل مثل عمال البريد .  
وخلاصة القول أن تكتل اليسار فى المغرب منذ سنة ١٩٦٧ اتاح فرصا أفضل  
للمعمل النقابى .

ان استمرار القمع لم يتح بيئة صالحة لنمو الحياة الحزبية كما ان  
الزعامة الروحية التى ورثها الحسن الثانى عن أسلافه تركت هامشا محدودا  
لحركة الاسلام السياسى . وإذا كان حزب الاستقلال قد حسب على التيار  
الاسلامى فان مفهوم هذا التيار فى الستينات اختلف عنه فى السبعينات بمعنى  
أنه فى المرحلة الأولى كان التيار الاسلامى يركز على المحافظة على  
التقاليد فى وجه التغريب أما فى المراحل التالية فقد صار يسعى الى اقامة  
الدولة الدينية .

وكانت الساحة التى اقتحمها تيار الاسلام السياسى فى المغرب تكاد  
تعتمد بالدرجة الأولى على طلبة الجامعات حيث كان للاتحادات الطلابية  
فى الستينات والسبعينات دور بارز فى المعارضة اليسارية وشيئا فشيئا حل  
الاسلاميون محل اليساريين فى القيادات الطلابية . وربما كان الصراع بين  
الاسلاميين واليساريين داخل الجامعات هو أبرز مظاهر حركة الاسلام  
السياسى فرغم تراجع الماركسية فى العالم فى أواخر الثمانينات كان أول  
عمل قام به عبد السلام ياسين بعد اطلاق سراحه فى سنة ١٩٨٦ هو نشر  
كتاب للرد على الماركسية فى العام التالى . ويعتبر عبد السلام ياسين من  
رواد حركة الاسلام السياسى التى تأخرت فى المغرب الأقصى زمنيا  
عن مثيلاتها فى تونس والجزائر كما أنها ظلت تعمل فى دائرة محدودة ولم  
تمثل خطرا على نظام الحكم .

١.

ويعود ذلك الى أن الملك عمق الخطاب الدينى أمام الجماهير بحيث  
استطاع أن ينافس حركة الاسلام السياسى ويسحب البساط من تحت أقدامها  
لصالح الدولة أحيانا ولصالح الطرق الصوفية ذات النفوذ فى المغرب والتى  
يرى فيها بعض الكتاب تعبيرا عن الاسلام الشعبى . ومن أمثلة اجراءات

الحسن الثانى التى أكدت على خصوصية العلاقة بين السلطة والدين جعل الصلاة اجبارية فى المدارس وتدعيم نشر الوعظ فى القرى ثم تكوين لجنة سنة ١٩٨٠ من علماء الدين لمراجعة قرارات الحكومة والتأكد من أنها لا تتخالف الشريعة الاسلامية . وعندما قرر الانضمام الى التحالف الدولى ضد العراق سنة ١٩٩٠ جمع ٦٠ من العلماء لتأييد موقفه وان لم يمنع ذلك من وقوع مظاهرات معادية اشترك فيها عشرة آلاف طالب فى قاس فقط حيث كان الاسلاميون قد سيطروا على اتحاد الطلبة .

وكان الحسن الثانى اسبق من غيره من الحكام العرب الى فهم الوسائل التى يجب الاستعانة بها لمواجهة حركة الاسلام السياسى فحرص على التحكم فى خطب الجمعة التى تلقى فى المساجد بحيث تقتصر على الموضوعات الدينية البحتة . كما ان طرحه لمشروع قومى يتمثل فى ضم الصحراء حول الأنظار عن المشروع الدينى الذى تتوخاه حركة الاسلام السياسى . بل أن الملك فكر خلال الستينات ان ينشأ حركة دينية تدعى بالولاء للقصر فشجع ما عرف بحركة الشبيبة الاسلامية والتى تمخضت عن شخصيات حولت الحركة الى محدى الملك ويشبه هذا التطور تشجيع السادات لحركات الاسلام السياسى التى انقلبت عليه فى نهاية الأمر . الا ان الأمر لم يتخذ نفس الإبعاد فى المغرب . ففى سنة ١٩٧٤ وجه أحد أعضاء الشبيبة الاسلامية وهو عبد السلام ياسين المفتش بوزارة التربية والتعليم خطابا الى الملك يدعوه فيه الى الالتزام بالشريعة الاسلامية فى الحكم ولم ينتظر الملك استفحال هذه الأزمة فسرعان مالقى بصاحب الخطاب فى إحدى مستشفيات الأمراض العقلية وبعد الإفراج عنه عاد عبد السلام ياسين يمارس نشاطه فأعتقل مرة ثانية الى أن أفرج عنه فى سنة ١٩٨٦ وقد أصبح مقتنعا بأن المواجهة مع القصر تؤدي الى مزيد من الديكتاتورية . ومن هنا تحول نشاطه الى مناهضة اليسار فى الجامعات بدلا من مواجهة الدولة وكتعبير عن اهتمامه بمناهضة اليسار سمي عبد السلام ياسين جمعيته باسم العدل والاحسان (١) وبذا لا يكون مبدأ العدالة الاجتماعية حكرا على اليساريين .

وخلال فترة نشاطه اتبع عبد السلام ياسين أسلوب الأخوان المسلمين فى

---

(١) فرانسوا بورجا المرجع السابق . ص ٢١٧ وما بعدها .

المنظيمات الشعبية والأساليب الإدارية فلقب نفسه بالمرشد العام وقسم البلاد إلى أقاليم ومناطق وتوزع الشعب على مستوى القرية أو البلدة في كل إقليم . ومثلما فعل عبد السلام ياسين في نهاية عهده بالحركة الإسلامية بدأ عبد الكريم مطيع حركته بمجابهة التيار اليساري بل أنه ذهب إلى حد استعمال مفردات اليسار . غير أن عبد الكريم مطيع أنهى أمره إلى الهرب من المغرب ومواصلة حركة الإسلام السياسي في أوروبا حيث أصدر جريدة «المجاهد» في بلجيكا وتحول شيئا فشيئا إلى تبني مواقف العنف ولذلك تعرض لأحكام غيابية متشددة .

ومد السبعينات آتهم عبد الكريم مطيع باغتيال عمر بن جلون رئيس تحرير صحيفة اليسار وعضو بارز في الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية ولف الغموض هذا الحادث بشكل يذكرنا باغتيال بن بركة في الستينات فلم يستبعد البعض أن تكون السلطة هي التي أوعزت باغتيال بن جلون وقد مات بعض المتهمين في السجن بعد مدة ممن كانوا يعرفون سر هذا الحادث .

وعبثا حاول أنصار التيار الإسلامي الذين بقوا داخل البلاد أن ينشروا جريدة «الإصلاح» التي هي أقل استفزازا للسلطة من جريدة المجاهد وأن يحصلوا على اعتراف قانوني من السلطة غير أن القصر ظل حذرا إزاء هذه التيارات الجديدة . وقد اختلفت هذه التيارات إزاء قضية محورية بالنسبة للقصر وهي مسألة الحاق الصحراء المغربية فعبد الكريم مطيع التزم الصمت وحينما تكلم آخرون عن قضية الصحراء اعتبروا وحدة الدين هي الأساس إذا أريد الحاق الصحراء بالمغرب . وهكذا كان موقف عبد السلام ياسين أيضا الذي لم يوافق على أن ضم الصحراء هو مشروع قومي أو أن يؤسس على حجة تاريخية وهي التبعية القديمة للأسرة الحاكمة المغربية ، بل على العكس انضم هؤلاء إلى الذين نسبوا إلى حرب الصحراء المتاعب الاقتصادية المترتبة على نفقات الحرب ومما أفرزته من ارتفاع في الأسعار إلى آخره .

تقلصت إذن حركة الإسلام السياسي في المغرب الأقصى مثلما تراجعت أهمية الأحزاب السياسية في أواخر الثمانينات وتجلي هذا التراجع في تركيب المجالس النيابية المتوالية وسواء أكانت الانتخابات تتم بحرية أو تتعرض

للتزوير . وقد كان المستقلون عن الأحزاب والموالون للقصر يشكلون دائما أغلبية أعضاء المجلس . ففي الانتخابات التي جرت سنة ١٩٨٤ فاز كل من حزب الاتحاد الدستوري برئاسة عبد المعطي بوعبيد بـ ٨٨ وحزب التجمع الوطني برئاسة أحمد عثمان بـ ٦٥ مقعدا وحزب آخر موالى بزعامة المحجوبى الذى يمثل البربر بـ ٤٨ بينما لم تقز المعارضة ممثلة فى حزب الاستقلال الا بـ ٤٨ مقعدا والاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية بـ ٢٩ من مجموع عدد المقاعد البالغ ٤٠٦ . وهكذا لم تلعب الحياة النيابية دورا بارزا فى تاريخ المغرب المعاصر رغم انتشار الثقافة السياسية بين الطلبة والوعى النقابى بين العمال .

## الفصل الخامس والعشرون

### العلاقات الخارجية

لايصح التحدث عن سياسة خارجية مغربية فى السنوات الأولى من الاستقلال الا مع شىء من التجاوز . ذلك أنه كان على الحكومة المغربية ان تمر بمرحلة انتقالية شاقة قبل أن تملك حرية التصرف فى مقدراتها الخارجية والدليل على ذلك تاخر التحاق المغرب بالجامعة العربية أكثر من عامين رغم مشاركة حزب الاستقلال فى السلطة وما عرف به هذا الحزب من تحمس للفكرة العربية .

وصادف المغرب عقبتين رئيسيتين فى سبيل مزاولة شؤنه الخارجية : الأولى استمرار بعض الاتفاقيات المعقودة مع فرنسا والتي حدث من سيادة الدولة الخارجية ولاسيما اتفاقية دبلوماسية تنص على تنسيق السياسة الخارجية بين البلدين (مايو سنة ١٩٥٦) . والثانية هى انشغال الحكومة المغربية بتحقيق وحدة التراب الوطنى نظرا الى أن البلاد كانت مقسمة الى أربعة أقسام تختلف من حيث وضعها القانونى وهى : المحمية الفرنسية التى تغطى أربعة أخماس البلاد . والمحمية الأسبانية فى الشمال. ومنطقة طنجة الدولية ثم الجيوب الساحلية التى اعتبرتها أسبانيا جزءا من أراضيها مثل سبتة ومليلة وأقنى .

واذا لم تكن الحكومة المغربية قد صادفت صعوبة فى استرجاع المحمية الأسبانية . فذلك راجع الى أن أسبانيا اعتبرت وضع هذه المحمية مختلفا عن الجيوب الساحلية . فهى تستمد وجودها فيها من معاهدة الحماية الفرنسية ويشبه وضعها فيها حالة المستاجر (١) من الهاطن وبما أن الحماية الفرنسية قد سقطت فى اعلان ٢ مارس . فان الحماية الأسبانية تسقط بدورها تلقائيا .

---

1. Landau Rome : The Moroccan Drama.



ومفضلا عن ذلك فإن العلاقات بين القصر وبين أسبانيا كانت وطيدة في أثناء الصراع ضد الحماية الفرنسية ، إذ أبدت أسبانيا عطفًا على الحركة الوطنية ولم تعترف بالسلطان بن عرفة الذي عينه الفرنسيون بعد خلع محمد الخامس . لذلك فام الملك بزيارة ودية لأسبانيا بعيد إعلان الاستقلال . ولم تتر المغرب في ذلك الحين موضوع الجيوب الساحلية .

#### ١ - العلاقات المغربية الفرنسية :

عندما انتهت الحماية استمرت فرنسا تتمتع بامتيازات قضائية واقتصادية هامة . ونظمت هذه الامتيازات في اتفاقيات خاصة عقدت عام ١٩٥٦ . ١٩٥٧ منها اتفاقية فضائية تنص على أن يتمتع المستوطنون الذين يبقون في المغرب بتطبيق القانون المدني الفرنسي والنقاضي أمام محاكم يشترك فيها قضاة فرنسيون مع مغاربة . هذا بالإضافة إلى إبقاء بعض المستشارين القامونين الفرنسيين في محكمة الاستئناف التي تأسست بالرباط . كذلك تم عقد اتفاقية اقتصادية تنص على حق الافضنية للبلدين في تبادل السلع . واتفاقية إقامة لتأمين المستوطنين الذين اختاروا البقاء في المغرب .

وقد كان تأمين الملاك الزراعيين يثير كثيرا من المشكلات بخلاف أصحاب الأعمال الذين يعيشون في المدن ، فبقيت نحو ٤٠٠ مزرعة تغطي مليون ونصف مليون هكتار بأيدي المستوطنين الفرنسيين بعد الاستقلال . وتعرض هؤلاء في مناسبات عدة للنتار من قبل الجماهير ، كما حدث مثلا عندما اختطف الزعماء الجزائريون الخمسة في حادث الطائرة في أكتوبر سنة ١٩٥٦ وبصفة عامة فإن الحرب الجزائرية تسببت في إثارة التوتر المستمر بين المغرب وفرنسا ، فحينما قتل أحد المحامين اليساريين الفرنسيين في الدار البيضاء سنة ١٩٥٨ انتهت الثورة الجزائرية الارهاب المضاد بتدبير هذا الحادث . وخصت بالاتهام المستوطنين الزراعيين الذين يتعاطفون مع أقرانهم في الجزائر ويساعدونهم على حركة الارهاب المضاد . ومرة ثانية أحرقت بعض المزارع الأوروبية النائية ، ولم يكن يوسع الحكومة أن تمنع مثل هذه الأعمال سيما وأن العلاقات في سنة ١٩٥٨ كانت قد ساءت من جديد بسبب قضية أخرى ، وهي تدخل الجيش الفرنسي لمساعدة الأسبان في الدفاع

عن أفنى وساقية الحمراء فى الصحراء الأسبانية • وقد كان من المنتظر بعد فترة طويلة من التنافس بين الدولتين الاستعماريتين أن تقف فرنسا على الأقل موقف الحياد من النزاع المغربى الأسبانى ، ولكن يبدو أنه جد عاملان دفعا فرنسا الى تأييد أسبانيا بكل قوتها •

الأول : هو الخوف من أن يؤدى انتصار مغربى الى التثبيت بالمطالبة بموريتانيا وهى مازال بعد تابعة لفرنسا • والثانى : أن هذا الانتصار لايد وان يكون حافظا معنويا أمام الثوار الجزائريين لذلك كان لايد من البت فى قى قضية المستوطنين بعد ان تبين ان المعاهدة لاتكفى لتأمينهم • ونوقش هذا الموضوع على النحو التالى : هل من المفيد بقاء بعض القواعد الفرنسية لتأمين هؤلاء المستوطنين ؟ وكان الرد هو أن مثل هذه القواعد البحرية والجوية يمكن ان تخدم اغراضا استراتيجية عليا أما تأمين المستوطنين فيتطلب وجود قوات احتلال من طراز مختلف تنتشر فى الداخل على نسق ماكان أيام الحماية . ومن المستحيل ابقاء هذا الوضع بعد الاستقلال • وإذا كانت القواعد البحرية أو الجوية لاتخدم المستوطنين بل على العكس قد تكون عامل اثاره ضدهم ، فمن الأفضل سحبها سيما وأن حكومة ديجول اعتنقت مفاهيم استراتيجية جديدة لاتقوم على أساس انتشار القواعد فى الامبراطورية القديمة ، بل على أساس تطوير الجيش الفرنسى وتسليحه على احدث الأساليب وتزويده بالأسلحة النووية لكى يكون فعالا فى المجال الدولى •

وكان هذا هو العامل الذى عجل بتصفية القواعد الفرنسية من المغرب كما ان فرنسا قد شرعت فى تخفيض قواتها بعد انتهاء الحماية • وقد اتخذت الحكومة المغربية من موضوع التجارب النووية الفرنسية فى الصحراء الكبرى فرصة لالغاء الاتفاقية الدبلوماسية التى كانت تلزم المغرب بتنسيق شئون الدفاع والشئون الخارجية مع فرنسا ، ودخلت فى مفاوضات من أجل الجلاء حتى توصل الطرفان الى اتفاقية فى سبتمبر سنة ١٩٦٠ تجلر فرنسا بمقتضاها عن جميع قواعدها فى المغرب فى ميعاد اقصاه مارس سنة ١٩٦١ (١) باستثناء بعض القواعد الجوية التى يقتصر

تشغيلها على التدريب ، ولكن المعارضة فى المغرب ممثلة فى حزب اتحاد القوى الشعبية ظلت تنتقد استمرار بقاء القوات الفرنسية على أى صورة من الصور . فلما تولى الحسن الثانى الملك ، وكانت فرنسا ترجو أن تصرفه عن سياسة التضامن العربى التى بدأها والده ، رأت أن تقوى جانبه باعلان استعدادها للجلاء عن تلك القواعد ونفذ الوعد فعلا عند حلول موعده فى اكتوبر سنة ١٩٦١ حينما جلت القوات الفرنسية عن آخر قاعدة جوية لها فى مدينة مراكش .

ومن جهة أخرى فان حكومة ديغول منذ أن صادفت تمرد المستوطنين فى الجزائر لم تتحمس لرعاية مصالح هذا النوع من المستوطنين الفرنسيين الذى يسبب لها المتاعب فى الخارج . ولذلك أثر معظم المستوطنين الذين يشتغلون بالزراعة أن يستفيدوا من مبدأ التعويض الذى أخذت به الحكومة المغربية وان يغادروا البلاد بعد ان اختفت منها القوات الفرنسية .

على ان تسوية هذه المشكلة لم تحل دون تازم العلاقات فى مناسبات كثيرة بين فرنسا والمغرب وقد كان اغتيال بن بركة فى باريس يوم ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٦٥ من الأحداث الخطيرة التى ظلت آثارها تخيم على العلاقات بين البلدين فترة طويلة . ذلك ان فرنسا طالبت بتسليم وزير الداخلية المغربى محمد أوقير المشتبه بالضلوع فى الحادث قائلة بأن ذلك أمر ضرورى طبقا للاتفاقية القضائية المعقودة بين البلدين سنة ١٩٥٧ ، غير ان المغرب احتج بأن الاتفاقية لاتلزم بلاده بتسليم شخص لمجرد الشبهة . واتخذت القضية طابعا سياسيا حينما صرح ديغول فى فبراير سنة ١٩٦٦ بمسؤولية الحكومة المغربية عن الحادث . وقابل الملك الحسن ذلك بتثبيت الجنرال أوقير عندما أعاد تشكيل مجلس الوزراء فى هذا العام .

على أن حدة الخلاف هدأت حينما أوعزت حكومة المغرب الى متهم آخر هو الدبلوماسى رئيس الشرطة المغربى بتسليم نفسه الى السلطات القضائية الفرنسية ومع طول الاجراءات التى يشتهر بها القضاء الفرنسى هدأت النفوس فتحسنت العلاقات بالتدريج واستؤنف التمثيل الدبلوماسى على مستوى القوائم بالأعمال وتأخر تبادل السفراء حتى سنة ١٩٧٠ ثم بدت فى الأفق احتمالات تحسن فعلى ، إذ لح وزير خارجية فرنسا الى امكان تزويد المغرب

بالأسلحة ولابد أن ترحب الحكومة المغربية بهذا الاتجاه حيث إن استيعاب الأسلحة الأمريكية كان يتطلب بعض الوقت ، ومن الأيسر العودة الى استخدام الأسلحة الفرنسية . كذلك وعدت فرنسا بزيادة المعونات الاقتصادية .

ذلك أن التقلبات فى العلاقات السياسية لم تحل دون استمرار الصلات الاقتصادية بين المغرب وفرنسا . وبقيت هذه الأخيرة هى أكبر مستورد للفوسفات المغربى والمواد الخام الأخرى ، وأهم مصدر للمصنوعات . ويلاحظ عند مراجعة الأرقام الخاصة بالتبادل التجارى بين البلدين أن الميزان تحول بالتدريج لصالح المغرب إذ قلت وارداتها من فرنسا بينما ازداد الطلب على الفوسفات . على أن فرنسا بحكم تأثيرها على السوق المشتركة استطاعت أن تمارس ضغطا على المغرب لتخفيض سعر الفوسفات ورأى بعض الاقتصاديين المغاربة أنه من الممكن تعويض هذا الانخفاض فى السعر بزيادة الانتاج .

## ٢ - العلاقات مع أسبانيا :

رأينا كيف نشأت علاقات وطيدة بين المغرب وأسبانيا فى المرحلة الأولى من عهد الاستقلال . ولعل أسبانيا توقعت أن تحتفظ بنفوذ اقتصادى فى منطقة حمايتها السابقة على نسق النفوذ الذى تتمتع به فرنسا فى بقية البلاد . ثم خابت هذه الآمال نظرا الى أن سياسة الحكومة المغربية استهدفت تحقيق الوحدة الادارية والاقتصادية والتغلب على آثار التقسيم الماضى . وكانت فرنسا ثم الولايات المتحدة أقدر على استثمار أموال فى المشروعات العمرانية التى تحتاجها البلاد لاسيما المنطقة التى خضعت من قبل للإدارة الأسبانية واهملت من حيث التعمير والاصلاح . ثم جاءت مسألة الجيوب والنزاع حول الصحراء لتحول تلك العلاقات الحسنة الى توتر شديد أوشك فى بعض الأوقات أن يؤدى الى الحرب ، بل وقعت الاشتباكات المسلحة بالفعل ، وإذا لم يكن (١) نطاقها قد اتسع فذلك راجع الى تعاطف خفى بين حكومة الجنرال فرانكو وبين الملكية المغربية . فالجنرال فرانكو بدأ حربه الأهلية التى حملته الى السلطة من الأراضى المغربية واستعان فى تلك الحرب بجنود مغاربة . وكان يتعاطف مع النظام الملكى بصفة عامة ويرغب فى استمرار

وجوده على الشاطئ المواجه من المتوسط . وقد تأكد ذلك عندما أوصى  
بإعادة الملكية الى أسبانيا عند وفاته سنة ١٩٧٥ .

وقد ظلت مسألة الجيوب (١) والصحراء المؤثر الأول في العلاقات  
بين المغرب وأسبانيا حتى سويت لصالح المغرب فيما يخص سيدي أفنى  
أما جيبا سبتة ومليلة فلم تظهر حكومة المغرب رغبة جدية في إثارة موضوعهما .  
وتبلغ مساحة سبتة ١٩٢٦ كيلو مترا مربعا ومليلة ١٢٢ وخمس  
قرون من الإدارة الأسبانية المتصلة انطمست الشخصية العربية الإسلامية في  
الميناءين تقريبا فحسب احصاء سنة ١٩٦٠ لم يزد عدد المسلمين المغاربة في  
سبتة عن ٥٠٠٠ من بين مجموع السكان البالغ ٧٦ ألفا ، وفي مليلة ٦٢٠٠  
من مجموع السكان البالغ ٩٠ ألفا وتدار المدينتان كجزء من اقليم قادس ،  
وتطبق فيهما الأنظمة الإدارية والاجتماعية السائدة في أسبانيا باستثناء وجود  
الكورتيز أو المجلس المحلي . كما أن المسلمين يخضعون لقانون الأحوال  
الشخصية الإسلامية . وتشرف جامعة جرانادا على الشؤون التعليمية في  
المدينتين .

ويلاحظ أن بعض المسلمين في المدينتين وصل الى مناصب عليا مثل  
الجنرال مزيان الذي صار حاكما لجزر كناريا ، الا انه أثر العمل مع  
الحكومة المغربية بعد استقلال المغرب وأصبح أحد المستشارين العسكريين  
للملك . وقد تكون حالة مزيان مظهرا لنيول المغاربة من سكان الجيوسوب  
الأسبانية . وتشك لمدينتا سبتة ومليلة عينا على الإدارة الأسبانية ، وحتى  
تجذب اسبانيا اليهما النشاط السياحي والتجاري طبقت فيهما نظام الموانئ  
الحرّة ، مما ساعد على تغطية نفقات الإدارة . ومما شجع أسبانيا على  
اتخاذ هذا الإجراء إلغاء نظام طنجة الدولي دون معارضة من الدول الثمانية  
المشاركة في ادارتها ودمج الميناء الشهير في الماضي بسوقه الحرّة ضمن  
الاقتصاد الوطني المغربي (٢) .

---

(١) انظر للمؤلف مقالا في مجلة معهد الدراسات العربية عدد ١٩٦٩ وعنوانه  
« الجيوب الإسبانية في المملكة المغربية » .

2. Nevill Barbour' Survey of North West Africa.

وهذا الكتاب يعد من أفضل الدراسات التي خصصت جزءا كبيرا للوجود  
الاسباني في المغرب .

وقد يتساءل المرء : لماذا لم تثر المغرب منذ أن استقلت وعملت على وحدة أراضيها المغربية موضوع سبّية ومليلة ، بينما طالبت بسيدي أفنى والصحراء ؟ قد يكون السبب في ذلك هو قرب الميناءين من أسبانيا وانطماس الشخصية المغربية فيهما . ولو أجرى استفتاء لاختارت الغالبية العظمى بقاء الوضع على ما هو عليه ، ويشبه موقف سكان سبّية ومليلة من بعض الوجوه موقف سكان جبل طارق الذين اختاروا البقاء في ظل العرش البريطاني رغم وجودهم وسط أراض أسبانية . ويذكر البعض أن مطالبة أسبانيا بجبل طارق تبرر للمغرب مطالبته بسبّية ومليلة . ومن شواهد هذا الاحتمال امتناع المغرب عن افتتاح قنصليات بالميناءين .

كان موضوع أفنى أكثر إثارة للخلاف بين أسبانيا والمغرب ، ذلك أن الوجود الأسباني في هذه المنطقة لا يرجع إلى نفس المدة الطويلة التي حكمت خلالها أسبانيا ميناءي سبّية ومليلة . وكانت مساحة هذا الجيب الكبير تغطي ٧٤٠ كم<sup>٢</sup> . ويقدر عدد السكان بحوالي ٥١٠٠٠ . يتركز معظمهم في الشمال وفي العاصمة سيدي أفنى خاصة . ومن الصعب تبين حدود فاصلة للمنطقة إذ تغطي معظمها جبال الأطلس التي هي امتداد للسلسلة الجبلية الهائلة المنتشرة في جنوب المغرب . كما أن معظم السكان ينتمون إلى قبيلة آيت باعمران (١) وهي واحدة من مجموعة بربرية كبيرة تعرف بالشلوح وتنتشر في جنوب المغرب . واذن فالتكوين البشري مختلف تماما عن حالة سبّية ومليلة . وهذا هو مادفع حكومة المغرب إلى المطالبة بهذا الجيب بعيد الحصول على الاستقلال . واحتجت أسبانيا بأن تنازل المغرب عن المنطقة كان نهائيا في معاهدة سنة ١٨٦٠ غير أن الحكومة المغربية قدمت حول هذا الموضوع حججا قانونية فذكرت أن نص التنازل في معاهدة سنة ١٨٦٠ يشير إلى المصايد لا إلى الأرض ، كما أن اعتراف أسبانيا باستقلال المغرب سنة ١٩٥٦ يلغى اتفاقية سنة ١٩١٢ وهي الاتفاقية الأسبانية الفرنسية التي أكدت الوجود الأسباني بالمنطقة .

وفي ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٧ قامت وحدات من جيش التحرير المغربي بعدة هجمات على منطقة أفنى ، وتعرض الوجود الأسباني لخطر محقق ،

---

1. Montagne — notes sur les Efnies et les Ba-Amran, Revue Africaine, Alger 1918.

غير أن بعض الحاميات استطاعت الصمود الى أن أتت تعزيزات من كناريا ومن أسبانيا ذاتها . وانتهى القتال تقريبا في ١٢/٨ من نفس العام ، ولم تشأ الحكومة المغربية أن تدفع بالأمر الى حرب سافرة فتعللت بأنها غير مسؤولة عن أعمال جيش التحرير مع ما في ذلك من احراج لمركزها لأنه يكشف عدم سيطرتها على جماعات عسكرية تتحدى السلطة ، وفي نفس الوقت صرحت الحكومة المغربية أنها لا تتنازل عن مطلبها الشرعي في أفنى . وازاء هذا الموقف اتخذت أسبانيا اجراء قانونيا مضادا اذ أعلنت منطقة أفنى جزء من أراضيها يخضع لحاكم عسكري ويشكل هو والصحراء وجزر كناريا منطقة عسكرية واحدة يكون مقر قيادتها في جزر كناريا . وعلى ذلك يحظر على المغاربة دخول منطقة أفنى الا بإذن من السلطات الاسبانية .

دارت مفاوضات طويلة سيما وأن العلاقات تحسنت بعد الزيارة التي قام بها الحسن الثاني لمديرد مما جعل أسبانيا تلين شيئا فشيئا في موقفها فعرضت التنازل عن المنطقة الداخلية والاحتفاظ بالميناء ، غير أن المغرب رفض هذا الحل . واستجابت أسبانيا في نهاية الأمر وجلت عن منطقة أفنى بأكملها في ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٩ . ولاشك أن وجودها في تلك المنطقة كان يكلفها أعباء مالية دون مقابل يعكس الصحراء الغنية بالفوسفات .

### ٣ - قضية الصحراء :

تبلغ مساحة الصحراء ١٠٠٠.٠٠٠ ميل<sup>٢</sup> وهي تمتد من حدود المغرب الجنوبية حتى رأس بلانكو التابع لموريتانيا . وقدر السكان سنة ١٩٧٤ بـ ٧٤ ألف . ومن الناحية البشرية تعتبر الصحراء حلقة اتصال بين العنصر بين العنصر العربي البربري السائد في الشمال والعناصر الزنجية السائدة في الجنوب . فالسكان يمثلون امتزاج تلك العناصر المختلفة ، غير أن المغرب يعتبر نقطة اجتذاب أقوى نظرا لأنه مصدر الحياة الروحية والثقافية لمسكان الصحراء .

ومن المعروف أن حزب الاستقلال هو الذي تزعم الدعوة الى فكرة المغرب الكبير الذي يضم موريتانيا والصحراء وتمتد حدوده الى مالي والسنغال ، وهو الذي أصدر مجلة الصحراء سنة ١٩٥٧ ، ويعد الحزب مسئولا الى حد كبير عن قيادة جيش التحرير الذي هاجم منطقة أفنى وقد

وجد جيش التحرير عند ظهوره فى الصحراء صدى قويا لدى قبائل الرقيبات التى استجابت له وتعاونت معه ، وهى أعظم قبائل الصحراء شائنا . وقد تخرج مركز الأسبان حتى فى المراكز الرئيسية : العيون وساقية الحمراء ، وفيلالسيوزوروس واضطروا الى الاستنجاد بالفرنسيين الذين أمدوهم بعون عاجل مما دل على وجود اتفاق بين أهداف السياستين الفرنسية والأسبانية فيما يتعلق بمطالب المغرب الاقليمية حينذاك . ففرنسا تحرص على جعل موريتانيا وحدة سياسية قائمة بذاتها فى المستقبل . واسبانيا تتمسك بالصحراء التى تضم ثروة معدنية هائلة .

قدمت فرنسا مساعدتها العسكرية عن طريق قواعدها فى موريتانيا ولاسيما حصن ترنكى . بل أتت ببعض هذه الامدادات من قاعدة تندوف الفرنسية بالصحراء الكبرى . وهى التى أنقذت ساقية الحمراء من السقوط فى يد جيش التحرير المغربى . ولكن بينما كانت هذه العمليات العسكرية دائرة حرصت الحكومتان المغربية والأسبانية على عدم الاصطدام المباشر . فنرى الجنرال فرانكو مثلاً يعلن فى الكورتيز (البرلمان الأسبانى) فى أول يناير سنة ١٩٥٨ أن ثمة فرقا بين تلك الجماعات غير النظامية وغير المسئولة ، وبين الشعب المغربى الذى هو صديق للشعب الأسبانى . ولم تلبث اسبانيا ان استجابت جزئيا للمغرب بتسليم طرفايه ، القسم الشمالى من الصحراء ، لأنه من الناحية القانونية جزء من المحمية . وقد انتهت الحماية باعتراف اسبانيا فى أبريل سنة ١٩٥٦ وفى نفس الوقت دعمت اسبانيا وجودها فى كل من سيدى افنى وبقيّة الصحراء ، فقسمتها الى ثلاث مناطق ادارية وهى : افنى ، وساقية الحمراء ، ورينودورو . ولكل منها حاكم عسكري يتبع وزارة الشؤون الأفريقية من الناحية السياسية ، والقيادة العامة فى جزر كناريا من الناحية العسكرية . وبرر وزير الدفاع هذه الاجراءات فى خطاب القاد فى ١٩٥٨/٢/٢١ موضحا الأهمية الاستراتيجية للصحراء ، فهى ملتقى طرق جوية عديدة تمر بـغرب افريقيا ، ويمكن اتخاذها قاعدة للصواريخ الموجهة ضد جزر كناريا . ويجدر بنا أن نتساءل : هل كان يقصد أن المغرب هو الذى سيستحكم هذه الصواريخ اذا ما ألحقت به الصحراء ؟ أم كان يقصد أن المغرب المستقل قد يخضع لنفوذ دولة كبرى معادية لأسبانيا ، ويفكر فى الاتحاد السوفييتى ؟ انها على كل حال احتمالات بعيدة عن الواقع .



لم يتوقف المغرب عن المطالبة بالصحراء الأسبانية رغم أن العلاقات ظلت طيبة مع أسبانيا حتى ذلك الوقت ، فقد تمت أكثر من مقابلة بين الملك الحسن الثاني وبين فرانكو عامي ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ كما وقعت اتفاقيات مختلفة بين البلدين تتناول مساعدات فنية في قطاع الصناعة ، واتفاقية ثقافية أخرى تتضمن التبادل في ميدان الإذاعة والتلفزيون بالإضافة إلى تسهيلات سياحية . ولم يحل ذلك دون تذكير المغرب بمطالبها في الصحراء . ففي فبراير من ذلك العام قام الملك بزيارة لأغادير قرب الحدود الجنوبية ، فكانت فرصة للالتقاء بممثلى الصحراء الذين وفدوا بهذه المناسبة على المدينة المغربية . ولعل هذا الحدث (١) هو الذى شجع المغرب على إثارة القضية للمرة الأولى في الجمعية العامة عند انعقادها في الدورة العشرين سنة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ .

وبعد دراسة الموضوع اتخذت الجمعية قرارا في ١٦/١٢/١٩٦٥ يقضى بدعوة أسبانيا إلى تحرير الصحراء وأفنى ، وذلك عن طريق المفاوضات مع الأطراف المعنية . في هذه الأثناء برز طرف جديد في النزاع هو موريتانيا وطالما كان النزاع قائما بين المغرب وموريتانيا ، فلم تتساق بينهما سياسة إزاء الاستعمار الأسباني في الصحراء التي هي من الناحية الجغرافية أقرب إليها من المغرب ، لأنها هي الامتداد الساحلى للجمهورية ، وتقع حدودها المشتركة وسط جبال زيمور .

وفي ١٥/١٠/١٩٦٤ قام المندوب الدائم لموريتانيا في الأمم المتحدة بتقديم مذكرة إلى إحدى اللجان التابعة للجمعية العامة يطالب فيها بالصحراء الأسبانية مستندا إلى الكتاب الأبيض المغربى الذى أصدرته وزارة الخارجية المغربية عن قضية موريتانيا .

طرح موضوع الصحراء الأسبانية مرة ثانية على اللجنة الرابعة الخاصة بتصفية الاستعمار والتابعة للأمم المتحدة ، وذلك في سبتمبر سنة ١٩٦٦ وسمح لوفدين يمثلان سكان الصحراء بالتحدث أمام اللجنة فطالب أحدهما بإنهاء الحكم الاستعماري ، الا أنه لم يبين إذا كان يريد في نهاية الأمر الحاق بلاده بدولة من الدول المجاورة . وعارضه وفد آخر من أهل البلاد

---

1. Rizette : Le Sahara occidental.  
( المغرب العربى )

ايضا ، ذكر أن الصحراء لايزيد سكانها عن ٣٠ ألفا وبالتالي فهي عاجزة عن اقامة دولة مستقلة . ورحب بالخطوات التي أعلنت عنها أسبانيا في مايو السابق ووعدت بمقتضاها أن تنفذ مشروعات عمرانية واقتصادية هامة ، وأن تساعد السكان على الحكم الذاتي . ذلك أن أسبانيا صارت تعول على البقاء في الصحراء معتمدة على استرضاء الرأى العام الدولى بقدر الامكان . فمن جهة وعدت بتطوير نظام حكم ذاتى للسكان . ومن جهة أخرى دعت رؤوس الأموال الأمريكية والفرنسية والألمانية الى تكوين كنسورسيوم لاستغلال موارد الصحراء .

اشتبذ الضغط على أسبانيا منذ سنة ١٩٧٠ فقد سوى جيران الصحراء خلافاتهم خلال هذا العام وتمت مقابلة في تلمسان بين الحسن الثانى وبومدين. اتفق فيها على تنسيق الجهود لتحرير الصحراء ، على أن يترك تقرير مصيرها للمستقبل بعد التحرير . كذلك انتهت الصراع الطويل بين المغرب وموريتانيا بتوقف المغرب عن دعاوها بضم هذه الجمهورية الناشئة وانتقل الطرفان الى مرحلة من التعاون من أجل تحرير الصحراء وعلى الأرض الموريتانية نفسها تكونت جبهة تحرير ساقية الحمراء وريودورو التى اخفز اسمها من الحروف الاولى اللاتينية لكلمات أسبانية تعنى الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وزيو دورو (بوليساريو) ، وتلقت الحركة الجديدة منذ سنة ١٩٧٤ تأييد كل من موريتانيا والجزائر . وزادت اعباء أسبانيا العسكرية فى الصحراء .

تكررت التوصيات الصادرة من الجمعية العامة بخصوص حق تقرير المصير لسكان هذا الاقليم . ولم تغد اجراءات أسبانيا التى شرع فى تطبيقها بالفعل لمنح سكان الصحراء الحكم الذاتى فى اطار السيادة الأسبانية . حينئذ أعادت حكومة فرانكو النظر فى الأمر ، فوجدت انه لو ترك للصحراء حق تقرير المصير ، واختارت قيام دولة مستقلة فقد تكتسب الجزائر نفوذا خاصا فى هذه الدولة لما لوحظ من توافق نزعة البوليساريو اليسارية مع نظام الحكم الجزائرى . ومن جهة أخرى أكد المغرب حقوقه التاريخية بأن طلب تحويل قضية الصحراء الى محكمة العدل الدولية فى لاهائى . وبعد دراسة (١) وافية أكدت المحكمة فى رايها الاستشارى (أكتوبر ١٩٧٥) كيف

أن للصحراء صلات تاريخية قديمة تربطها بالمغرب ، وإن لم تدل برأى حاسم حول الوضع السياسى فى المستقبل .

أراد الملك الحسن أن يعطى لبلاده وزنا ماديا بجانب هذا الكسب المعنوى ، فنظم فى نفس الشهر (المسيرة الخضراء) التى حظيت بتأييد شعبى واسع ، ومن ثم صار المغرب اقوى الأطراف من جيران الصحراء الثلاثة الذين يتسابقون على ميراث اسبانيا فيها .

وبينما كان فرانكو يحتضر . رات حكومة مدريد أن تنهى نزاع الصحراء بحل يتعشى مع أهداف السياسة المغربية بصفة عامة ، وبحول دون تسرب نفوذ الجزائر الى شاطئ المحيط الأطلسى . ولتدعيم هذه السياسة اتفق على اشراك موريتانيا فى هذا الحل ، على أن تكون الشريك الأصغر فى عملية اقتسام الصحراء . وهكذا بدلا من الاستجابة لرأى الجمعية العامة للأمم المتحدة . ولغالبية منظمة الوحدة الأفريقية الداعى الى تطبيق مبدأ تقرير المصير . وقع اتفاق بين أسبانيا من جهة والمغرب وموريتانيا من جهة أخرى على تسليم الصحراء لهما . وسارعت اسبانيا الى تسليمها قبل الموعد المقرر ، أى فى ٢٨ فبراير ١٩٧٦ ، وفى نفس اليوم ، أعلنت جبهة البوليساريو قيام جمهورية الصحراء المستقلة ، واتخذت من الجزائر مقرا لها . بينما اتفقت المغرب وموريتانيا على تفاصيل التقسيم بحيث حصل المغرب على ثلثى الاقليم بما فى ذلك مناجم الفوسفات فى بوكراع ، بينما خصص لموريتانيا القسم الجنوبى من البلاد . واشترت الحكومة المغربية ٦٥٪ من أسهم الشركات العاملة فى استغلال المناجم .

أضحت الصحراء منذ الحاقها بالمغرب وموريتانيا من أهم العوامل المؤثرة على سياسة المغرب الداخلية والخارجية . فقد اضطر المغرب الى عقد معاهدة دفاع مشترك مع موريتانيا ، وارسال عدة آلاف من الجنود المغاربة للمرابطة فيها بعد أن ثبت عجزها عن مواجهة البوليساريو ، لا فى الصحراء فحسب ، بل فوق الأراضى الموريتانية . وعلى الصعيد السياسى واجه المغرب انتقادا شديدا فى منظمة الوحدة الأفريقية التى تتبنى عادة مبدأ احترام الحدود حسبما خلفها العهد الاستعمارى .

ولوحظ ازدياد مساندة الجزائر وكوبا وليبيا والكتلة الاشتراكية ماديا

ومعنويا لجبهة البوليساريو . فى حين اضطرت المغرب الى طلب مزيد من المعونات العسكرية من الولايات المتحدة وفرنسا . ومنذ صيف ١٩٧٩ خرجت موريتانيا من هذه المعركة بعد ان ناءت بالأعباء الاقتصادية والعسكرية . ووقع على المغرب وحده عبء المواجهة خاصة وانه قرر الحل محل موريتانيا فى القسم الجنوبى من الصحراء . الذى أعلن ولاية مغربية جديدة باسم وادى الذهب .

كلف ضم الصحراء للمغرب أعباء باهظة على المستوى العسكرى والمالى والدبلوماسى فعلى المستوى العسكرى استمرت حركة البوليساريو تستمد معونات من ليبيا تارة والجزائر تارة أخرى حيث أقامت هناك قواعد للاجئين من الصحراء وشنت حرب عصابات كانت تتوقف لفترات على أمل التفاوض مع المغرب ثم تستأنف تارة أخرى . وكانت حرب الصحراء سببا فى استنزاف بعض موارد البلاد وازدياد حجم ديون المغرب علاوة على الأزمات الدبلوماسية التى سمعت العلاقات مع الجزائر ومع منظمة الوحدة الأفريقية التى اعترفت بجمهورية الصحراء كدولة مستقلة . ذلك أن أغلب أعضاء المنظمة هى من الدول الواقعة جنوب الصحراء والتى نشأت فى اطار التقسيمات الاستعمارية تلك التقسيمات التى لم تعترف بالتوزيعات الثقافية والقبلية وربما لانعدام التراث الثقافى المشترك أصلا وهو حالة تختلف عن التراث العربى الاسلامى الذى يجمع بين سكان الصحراء والمملكة المغربية .

وبينما تشكلت حكومة للصحراء فى المنفى برئاسة محمد عبد العزيز أمين عام جبهة البوليساريو عمد المغرب الى تخصيص مقاعد تمثل الصحراء فى مجلس النواب بالرباط كنوع من تأكيد السيادة المغربية على هذه المنطقة (١) . وقام بشدة العروض التى تقدمت بها جهات افريقية ودولية لاجراء استفتاء يستهدف حرية تقرير المصير لسكان الصحراء . الا انه تحت وطأة ضغوط دولية طوال الثمانينات وشعور المغرب بعزلة فى منظمة الوحدة الأفريقية والرغبة فى ايجاد تقارب بين دول المغرب تمهيدا لانشاء الاتحاد المغاربى وافق الملك الحسن على مبدأ استفتاء سكان الصحراء على أن يخيروا بين الاستقلال أو الاندماج فى المملكة المغربية .

وما لبثت أن ظهرت عقبات متنوعة حول كيفية إجراء هذا الاستفتاء فهل يتم مع وجود القوات المغربية والإدارة المدنية التي أقيمت في المنطقة أم لا بد من انسحابها أو تخفيضها ؟ ومن سوف يحل محل القوات المغربية هل يسمح لممثلي حركة البوليساريو بالتواجد العسكري في الصحراء الأمر الذي لم يوافق عليه المغرب مبدئياً لأنه لا يعترف أصلاً بجمهورية البوليساريو ولا يقبل التفاوض معها . على العكس طالبت البوليساريو بأن يتم الاستفتاء بتواجد مشترك على أن يكون لها ثلث القوات المرابطة في الصحراء . وكلما تعقدت المباحثات استؤنف القتال . بيد أن الأمين العام للأمم المتحدة بيريز دكويار مارس نفوذاً كبيراً خلال سنة ١٩٩٠ أثمر في العام التالي بوقف إطلاق النار منذ شهر سبتمبر ١٩٩١ ويبدو أن استئصال الأزمة الاقتصادية التي أدت إلى تخفيض الدينار المغربي سنة ١٩٩٠ والمظاهرات المعادية التي واجهها القصر بسبب موقفه من حرب الخليج قد أقنعت المغرب بالتفاوض مع البوليساريو على أساس إجراء استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة .

بيد أن عقبة رئيسية عرقلت التوصل إلى اتفاق وهي تتعلق بإحصاء السكان الذين لهم حق التصويت فرأت جبهة البوليساريو أن هذا الحق يقتصر على السكان الذين دخلوا في الإحصاء الأسباني الذي أجري سنة ١٩٧٤ وحدد رقم ٧٤ ألف كسكان أصليين للمنطقة في حين رأى المغرب أن هذا الرقم يحرم آلاف السكان الذين هربوا من الاستعمار الأسباني واستقروا في جنوب المغرب وقد عادوا إلى الصحراء بعد أن عادت إلى الوطن الأم وقدر المغرب عدد هؤلاء بـ ١٢٠ ألفاً يحق لهم التصويت في الاستفتاء المقترح ولكي يحل هذه المعضلة أقترح دكويار عقد مؤتمر في جنيف يشترك فيه ٢٨ من رؤساء العشائر سكان الصحراء الذين يعرفون كل عائلة بالاسم واثار انعقاد المؤتمر في يونيو سنة ١٩٩٠ ظهر أن الخلاف لم يحسم لأنه لم يؤد إلى دخول العدد المطلوب بواسطة المغرب إلى المشاركة في الاستفتاء .

ولاشك أن انهيار الكتلة الشرقية والأزمة الداخلية في الجزائر قد حرمت البوليساريو من قدرتها على المساومة ومن ثم تكلأ المغرب في الاستعدادات اللازمة لإجراء الاستفتاء بقدر ما سمحت له الظروف الدولية وهذء الحالة العسكرية .

## ٤ - العلاقات المغربية الأمريكية :

حينما حصل المغرب على الاستقلال كانت الولايات المتحدة تحتل أربع قواعد جوية علاوة على قاعدة بحرية فى بورتوريكو أو القنيطرة . ويرجع وجودها فى هذه الأخيرة الى أيام الحرب العالمية الثانية . أما القواعد الجوية فقد حصلت عليها بمقتضى اتفاق مع فرنسا فى إطار حلف الأطلسي ، وذلك فى سنة ١٩٥١ وقد شارك محمد الخامس الحركة الوطنية فى الاحتجاج على عقد هذا الاتفاق الأخير . ولم ينصب احتجاجه على مبدأ حصول الولايات على قواعد بالمغرب . وإنما لأنه وجد ان ليس من حق الدولة الحامية منح هذه القواعد ، ولذلك لم يعض زمن طويل على اعلان الاستقلال حتى قام الملك بزيارة الى واشنطن وهناك ثبت وجود القواعد الأمريكية وأشاد أثناء هذه الزيارة بالعلاقات الوطيدة التى تربط بين البلدين منذ أقدم العصور . وذكر فى هذه المناسبة كيف أن المغرب كان من أوائل الدول التى اعترفت بالولايات المتحدة بعد اعلان الجمهورية بقليل فى سنة ١٧٨٩ وكيف أن البلدين تعاونوا لمجابهة «القرصنة» التى اشتهر بها البحارة الجزائريون فى حوض المتوسط وعلى سواحل الأطلسي (١) .

ومن الواضح أن الموقع الجغرافى يجعل المغرب أقرب البلاد العربية الى الولايات المتحدة . ولذلك أبدت هذه الأخيرة اهتماما بشئون المغرب حتى أثناء اتباعها لسياسة العزلة فاشتركت فى مؤتمر الجزيرة الذى عقد فى سنة ١٩٠٦ وأقر مبدأ المساواة بين الدول الأجنبية فى الامتيازات الاقتصادية . وفى أكثر من مناسبة أحتجت الولايات المتحدة على الاجراءات الفرنسية فى عهد الحماية التى استهدفت إلغاء مبدأ المساواة . لذلك ساد فرنسا اعتقاد بأن الولايات المتحدة تساند الحركة الوطنية ، وتأكد هذا الاعتقاد حينما قابل روزفلت محمد الخامس على انفراد دون حضور المقيم العام أثناء انعقاد مؤتمر للحلفاء فى الدار البيضاء أوائل عام ١٩٤٢ وذهب الفرنسيون الى حد القول بأن هذه المقابلة هى التى شجعت الملك على تحدى الحماية وقربت بينه وبين الوطنيين . ولم ترحب الولايات المتحدة بقرار

---

(١) أنظر للمؤلف دراسة فى مجلة السياسة الدولية عدد يناير سنة ١٩٦٩

فرنسا خلع السلطان فى سنة ١٩٥٢ لذلك كانت جميع السبل مهياة لاقامة علاقات وثيقة بين المغرب وبين الولايات المتحدة بعد الاستقلال . فلم يعترض القصر كما رأينا على وجود القواعد . وحينما أخذت المعارضة تثير هذا الموضوع كانت نظرة الأمريكيين الى القواعد العسكرية المقامة فى الخارج قد تغيرت .

فى اوائل الخمسينات اعتبرت القواعد الأمريكية بالمغرب ذات أهمية استراتيجية عظمى بدليل أنه حينما أعترض بعض النواب فى الكونجرس على النفقات التى تكلفها أجيب بان تلك البلاد تحتل موقعا استراتيجيا ربما يكون أهم من أوربا بالنسبة للولايات المتحدة ، فهو يقع فى مواجهة السواحل الشرقية عبر الأطلسى . وعلاوة على ذلك فهو أقل تعرضا من أوربا لآى غزو برى مفاجىء قد يقوم به الاتحاد السوفيتى . ومن المعروف أن عهد الصواريخ قد قلب هذه المفاهيم الاستراتيجية ، لذلك حينما أثار الوطنيون موضوع القواعد لم تبد الولايات المتحدة معارضة تذكر فى أخلائها . وبمناسبة زيارة الرئيس الأمريكى ايزنهاور للمغرب سنة ١٩٥٩ أعلن أن آخر موعد لتصفية تلك القواعد سيحل فى نهاية عام ١٩٦٢ .

وفى أثناء الصراع على الحدود مع الجزائر أبدت الولايات المتحدة ميلا الى تأييد المغرب ، بل زودته ببعض الأسلحة ومنها الطائرات لمواجهة الأسلحة السوفيتية التى أرسلت الى الجزائر فى هذه المناسبة .

ورغم اختلاف النظام السياسى بين الجزائر والمغرب فإن الصراع على حدود لم يحم على أساس عقائدى . ولذلك رحبت الدولتان العظميان بالتصوية السريعة التى تمت فى اطار منظمة الوحدة الأفريقية . غير أن الملك الحسن خرج من هذه التجربة لينادى بنظرية تلفقى مع وجهة النظر الأمريكية بالنسبة لأفريقيا والشرق الأوسط .

فعلى أثر زيارة قام الى واشنطن سنة ١٩٦٥ عاد ليطاللب بتجريد المغرب العربى من السلاح واشراف الأمم المتحدة على المنطقة المتنازع عليها بالإضافة الى اشراف دولى عام لتنفيذ مبدأ التجريد من السلاح ، ولتشجيعه على هذه الفكرة اعتمد الكونجرس مبلغ ١٥ مليون

دولار للمملكة المغربية ضمن برنامج المعونة الأمريكية . وقد اثار هذا الاقتراح استياء الحكومة السوفييتية لأنها تعتبر القوات التابعة للأمم المتحدة في غالب الأحيان أداة لتسلسل النفوذ الأمريكي .

ازداد التقارب بين الحكومة المغربية وبين الولايات المتحدة منذ أن دخلت الأولى في صراع مكشوف مع المعارضة اليسارية ، وقد كشف النقاب عن وجود اتفاقات سرية بين الحكومتين . ففي أكتوبر سنة ١٩٧٠ كان الكونجرس يناقش الميزانية الخاصة بنقل بعض القواعد ، فعرف صدفة أثناء المناقشة أن الولايات المتحدة تحتفظ بـ ١٧٠٠ جندي في قاعدتين جويتين بالمقنطرة وبويحيى . ويستخدم هؤلاء العسكريون في أعمال فنية دقيقة كإدارة أجهزة الاتصال المتعلقة بالأقمار الصناعية . ويعتبر هذا النوع من النشاط العسكري الصورة الجديدة التي حلت محل القواعد الكلاسيكية . وهذا الوجود وإن كان ضئيل الحجم فإن قيمته عظيمة للاستراتيجية الأمريكية كما دلت مناقشات الكونجرس . وكان على الحكومة المغربية أن تبرر موقفها بعد نشر هذه الأنباء فذكرت أن مهمة هؤلاء الجنود هي تدريب الجيش المغربي، غير أن ذلك التبرير لم يكن مقنعا ، فالمسألة برمتها كشفت في وقت اشتد فيه سخط الرأي العام العربي على أمريكا . وذكرت المعارضة كيف أن أراضي المغرب صارت تستخدم لمساعدة إسرائيل في حربها العدوانية على العرب .

وقد أكد النزاع حول الصحراء استمرار العلاقات الحسنة بين المغرب والولايات المتحدة ، رغم الاختلاف الظاهري بين البلدين حول خطة السلام في الشرق الأوسط ، فقد واصلت الولايات المتحدة تزويد المغرب بالأسلحة والمعدات لمواجهة البوليساريو والجزائر . ويمكن القول أن الولايات المتحدة حلت محل فرنسا في مجال التعاون العسكري إذ لم تتعرض علاقات البلدين لأزمات بسبب سلوك الحكومة المغربية وبطشها بالمعارضة مثلما تسبب ذلك في أزمات دبلوماسية مع فرنسا .

## ٥ - التوجهات العامة للسياسة الخارجية :

مر المغرب بمرحلة حاول خلالها محمد الخامس أن يقلت من قبضة النفوذ الفرنسي عن طريق التحاقه بمجموعة من الدول الأفريقية التي أعلنت نفسها غير منحازة بين الشرق والغرب وكان عبد الناصر قد تزعم هذه



المجموعة باسم كتلة الدار البيضاء ٠٠ وإذا كان محمد الخامس قد ارتقى الى السلطة بعد مرحلة كفاح وطني فان ولى عهد الحسن نشأ نشأة مختلفة فقد اظهر منذ أن كان وليا للعهد ميوله نحو الغرب ليس على المستوى السياسى فقط بل على المستوى الحضارى ايضا ٠ ففى دورة دراسية ترأسها فى فلورنسا فى سنة ١٩٥٨ حث الحسن العرب على الاستفادة من الحضارة الغربية والتعاون فى اطار تراث مشترك للبحر المتوسط ٠

وفى السبعينات بينما كانت عناصر التوتر مع فرنسا غير قائمة انفرد المغرب بالاشتراك مع فرنسا فى حملته عسكرية الى زائير تستهدف تثبيت حكم موبوتو الذى دله الغرب على حساب شعبه المطحون ٠ وربما كان من اسباب تدخل الحسن فى هذا القطر الأفريقى هو مناهضة الحكومة اليسارية المجاورة فى أنجولا ، كما ان هذا التدخل ينسجم واحدى الدوائر التى وضعها المغرب لسياسته الخارجية فهو مثل الاقطار الأخرى التى استقلت فى شمال أفريقيا حدد ثلاث دوائر كانت تختلف من حيث اولوياتها (١) وتأتى الدائرة الأفريقية فى المرتبة الثالثة بعد الاسلامية والعربية ٠

ويعود وضع الدائرة الاسلامية فى الدرجة الأولى من الأهمية الى اسباب متنوعة منها : أن عدد المتكلمين بالبربرية يبلغ فى المغرب نحو ٢٦٪ وهو يزيد عن عدد المتكلمين بها فى الجزائر ٢٥٪ ولكن يضعف من هذا التفسير أن المشكلة البربرية أخذت تتلاشى منذ الاستقلال ، وعلى خلاف الأكراد يسلم البربر بأن العربية هى لغة الثقافة الوحيدة المعترف بها ولايستخدمون البربرية على اختلاف لهجاتها الا فى الحديث اليومى ٠ اذن فالأرجح عندنا لتفسير هذا الاتجاه الاسلامى لدى الحكومة المغربية هو الرغبة فى التضامن مع الحكومات المحافظة ٠

وقد جسد الحسن الثانى هذا الاتجاه بجولته فى الشرق الأوسط سنة ١٩٦٨ ٠ ثم قرن نشاطه بنشاط الملك فيصل فى الدعوة الى المؤتمر الاسلامى،

---

(١) انظر للمؤلف بحثا بالفرنسية بعنوان  
L'idée du Panarabism Maghreb.

الذى فى مؤتمر تاريخ البحر المتوسط فى نيس سنة ١٩٦٨ ( مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٦٩ ) ٠

وجاء حديث المسجد الأقصى فرصة لبث الحماس لدى رؤساء الدول الإسلامية كي يعتقدوا مؤتمر قمة إسلامي . وأختيرت الرباط مقرا للمؤتمر ، وأفتتح بالفعل فى سبتمبر سنة ١٩٦٩ .

ونستخلص من هذا المؤتمر عدة نتائج : أولا : أن الفكرة لم تقنع كثيرين من رؤساء الدول التى توصف بالاسلامية فتغيب الكثيرون منها . ثانيا تبين التباعد التام فى اتجاهات السياسة الخارجية لمجموعة كبيرة من الدول تختلف من حيث النظم والموقع ودرجة التقدم . ثالثا : أن حادث احراق المسجد الأقصى سنة ١٩٦٩ يعتبر فرعا من مسألة القدس التى وحدتها اسرائيل لتكون عاصمة لها وصارت من اعقد المشكلات للوصول الى الحل السلمى فيما بعد . ورغم ذلك فقد بقى الملك الحسن يترأس لجنة خاصة تعنى بشئون القدس ومستقبل الآثار الإسلامية هناك وبدت هذه اللجنة شبه مجمدة معظم الوقت .

أما التحرك فى الدائرة العربية فقد ظهرت بوادره فى سنة ١٩٦٠ حينما أشتهر المغرب بطرح مشروع لتعديل ميثاق الجامعة العربية يدعو الى الغاء قاعدة الاجماع والأخذ بنظام التصويت بالأغلبية بحيث تسرى قرارات الأغلبية على جميع الأعضاء وهو اقتراح ينم عن رغبة المغرب فى تقوية فاعلية الجامعة العربية الأمر الذى لم يلق استجابة من معظم الأعضاء الآخرين .

وقد تأثر المغرب بالمنازعات العربية العربية ليس فقط نتيجة الصدام المسلح مع الجزائر بل انعكست عليه بدرجة أقل الخلافات فى المشرق وأسلوب حل النزاع العربى الاسرائيلى خاصة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ . قد انفرد الملك الحسن بمواقف أملاه عليه تعاطفه مع الجالية اليهودية الكبيرة فى المملكة وحتى من قبل توليه الحكم عين الملك محمد الخامس أحد أعضاء هذه الجالية فى الوزارة المغربية الأولى بعد الاستقلال كدليل على التسامح وحينما وقعت حرب يونيو سنة ١٩٦٧ واشتعلت المظاهرات المعادية لليهود فى عدة أقطار عربية بطشت حكومة المغرب بالمتظاهرين ولم يكن بوسع الحسن فى هذه السنوات الأولى أن يظهر استعداده للاتصال بالدولة الاسرائيلية مباشرة فغض الطرف عن هجرة اليهود المغاربة الى فرنسا ومن ثم الى اسرائيل كما أنه استقبل ناحوم جولدمان رئيس المجلس اليهودى الذى كان مختلفا مع الصهيونية الأمر الذى لم يثر احتجاجات لدى الأقطار

العربية الأخرى التى اتصلت بجولدمان علنا • وبدا الملك الحسن فى حرب أكتوبر وكأنه من أكثر دول المغرب تعاوناً مع جبهة المواجهة فأرسل بفرقة الى جبهة الجولان ولكن منذ أن تحول السادات الى التقارب مع الولايات المتحدة واتصل مباشرة بالاسرائيليين سرا كان لحسن أسبق منه فى هذا الاتجاه •

ويدخل اقتراب المغرب مع الدولة العبرية فى اطار مختلف عن دول المواجهة فهو لاينطلق من مبدأ الأرض مقابل السلام وربما كان منطلق الحسن فى هذه الاتصالات هو التقارب مع الولايات المتحدة ، كما فسرهُ البعض (١) برغبة الملك فى التعاون مع الموساد الاسرائيلى بقصد دفع الاخطار التى تهدد نظام الحكم عن طريق التنسيق مع المخابرات المغربية •

وحسب رواية الملك الحسن نفسه فان ديان وزير الدفاع الاسرائيلى فى ذلك الوقت هو الذى اخذ زمام المبادرة سنة ١٩٧٧ بزيارة المغرب وكان الحديث يدور أولاً حول امكانية الانسحاب من الجولان فأبدى الوزير الاسرائيلى تشاؤمه من احتمال الاتفاق مع سوريا ورأى أن مصر أيسر فى التفاهم معها فسال الملك هل تقابلون مبعوثاً خاصاً للسادات للتباحث معه هنا حول تغيير طبيعة العلاقات بينكم وبين مصر فأجاب ديان بأنه يرحب بذلك (١) •

وقد كان الحسن من أوائل الحكام العرب الذين دعوا الى التفاهم المباشر مع الدولة العبرية ومن ثم فقد صار مؤهلاً للقيام بالترتيبات التى أدت الى لقاءين بين مبعوث السادات حسن التهامى وبين موسى ديان ولم تكشف الوثائق بعد عما اذا كانت زيارة القدس قد اشير اليها خلال هذه اللقاءات التى تمت فى شهر أغسطس فقد مضت ثلاثة أشهر قبل أن يعلن السادات مبادرته الشهيرة وقد انفرد الحسن بتأييد هذه المبادرة ولكن ملك المغرب لم يستطع أن يواصل التمسك بموقفه أمام الضغوط العربية ولاسيما ضغوط الدول النفطية التى تلوح بالمنح والتمنع • وعليه فقد ساير الملك الاتجاه

---

(١) محسن عوض ، الاستراتيجة الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد

العام الذى اتخذ فى مؤتمر بغداد وهو مقاطعة مصر . ويعترف فى مذكرته بأن ذلك الموقف العربى كان خطأ كبيراً (١) .

وهكذا وقف الملك موقفاً سلبياً من معاهدة كامب ديفيد فلا هو اشترك مع جبهة الصمود والتصدى المعادية لمصر ولا هو أيدها بنفس الوضوح الذى عبر عنه فى بداية زيارة السادات للقدس . ولم تنقطع على أية حال اهتمامات الحسن بقضية فلسطين وهو يذكر كيف اختلف مع صديقه الملك حسين حول مستقبل الضفة الغربية بعد احتلالها إذ مال الى الفريق الذى يفضل اقامة دولة فلسطينية فى الضفة والقطاع على خطة الخيار الأردنى . وربما كان احساس الملك بمركزه الدينى هو الذى يدفعه الى محاولة اثبات وجوده فى قضية تبدو بعيدة من الناحية الجغرافية عن بلاده . ومن هنا كان اختياره فى مؤتمر فاس سنة ١٩٨٢ رئيساً للجنة القدس التى تدافع عن حق المسلمين فى الاحتفاظ بنوع من الاشراف ان لم تكن السيادة على الأماكن المقدسة (وثالث الحرمين الشريفين أى المسجد الأقصى بالقدس الشرقية) . ويرى الملك ان مؤتمر فاس يعد نقطة تحول فى الاستراتيجية العربية فاللمرة الأولى تقر الدول العربية ضمناً بالاعتراف بإسرائيل وذلك من خلال الاعتراف بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

خلاصة القول أن ملك المغرب تبنى السياسة الواقعية التى تشبه مواقف السادات الى حد كبير مع هذا الفارق هو أنه لم يكن مضطراً الى اتباع مثل تلك السياسة لتحرير جزء من أراضيه .

اضطر الحسن الى أن يعود لأسلوب السرية فى اتصالاته بإسرائيل ففى سنة ١٩٨٤ سمح لبعض النواب من الكنسيات للحضور الى المغرب للمشاركة فى مؤتمر اليهود المغاربة وربما اضطر الى السرية فى هذه الحقيقة لأن الحسن كان يستضيف مؤتمرات القمة العربية أكثر من أى زعيم عربى آخر ويجد متعة فى هذا النشاط السياسى على المستوى العربى والذى قد يساعده فى مواجهة المعارضة الداخلية . هكذا كان انعقاد مؤتمر قمة الرباط فى سنة ١٩٧٤ ثم مؤتمر قمة فاس سنة ١٩٨٢ وهو المؤتمر الذى انبثقت

---

(١) الحسن الثانى : ذاكرة ملك . صفحة ١٦٢ وما بعدها .

عنه نقطة التحول فى السياسة العربية خارج مصر اذ اعترف المشتركون فيه بشكل ضمنى بالوجود الاسرائيلى ، وقبل ان يتفجر الموقف العربى بسبب حرب الخليج استضاف الحسن الثانى مؤتمر قمة الدار البيضاء سنة ١٩٨٩ والذى كان هدفه البحث عن اسلوب مشترك لدفع عملية السلام الى الامام لكنه شغل معظم الوقت بالتوفيق فى الخلاف الناشئ بين سوريا والعراق حول الازمة اللبنانية .

ولاشك ان تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل وتعثّر مساعى السلام الاخرى قد شجع الحسن على الخروج من الأساليب السرية واستقبال شيمون بيريز سنة ١٩٨٦ فى زيارة رسمية لم تثر فى حينها سوى انتقادات محدودة فى العالم العربى مما يدل على التحول التدريجى الذى طرأ على فكرة التسوية مع اسرائيل .

كان التضامن الأفريقى احدى الدوائر الهامة فى السياسة الخارجية المغربية والحافز الظاهر على اتخاذ هذا الاتجاه هو اجتذاب موريتانيا التى تضم عناصر زنجية الى الانضمام الى المملكة المغربية ، ولكن هذه السياسة أدت الى نتيجة عكسية عزلت المغرب فى بعض الأوقات عن منظمة الوحدة الأفريقية . ومن المعروف أن المغرب منذ أن استقل وهو ينادى بضم موريتانيا الى أراضيه مستندا الى حقوق تاريخية وروابط عنصرية ودينية واجتماعية .

وحينما قررت فرنسا منح الاستقلال لمستعمراتها السابقة فى غرب افريقيا أعدت موريتانيا للحكم الذاتى فسارت فى نفس مراحل التطور التى سارت فيها دول غرب افريقيا الناطقة بالفرنسية . والواقع أن عهد الادارة الفرنسية هو الذى ربط موريتانيا بهذه المجموعة وابعدها عن المغرب ، وألا فان معظم السكان نحو ٧٥٪ يتكلمون أما العربية أو إحدى اللهجات البربرية . ولاتزيد العناصر الزنجية عن ٢٥٪ من عدد السكان(١) .

وعندما اقترب موعد تقرير المصير ظهرت فى موريتانيا ثلاثة اتجاهات سياسية : أحدها يدعى بحزب النهضة الوطنية ، وهو الذى تبنى فكرة

---

(١) انظر للمؤلف وآخرين ( الجمهورية الاسلامية الموريتانية ) دراسة شاملة .

الاتحاد مع المغرب . والثاني يدعى حزب الاتحاد الموريتاني ، وينادى بإقامة اتحاد فدرالى فى غرب أفريقية تكون موريتانيا إحدى أعضائه . أما الاتجاه الثالث فقد شكل حزبا يعرف بالتجمع الموريتاني ، وهو الحزب الذى حصل على أغلبية المقاعد فى أول جمعية تشريعية انتخبت سنة ١٩٥٨ وتولى رئيس الحزب مختار ولد دادة الإدارة المحلية . ومنذ ذلك الحين وهو يعمل على إقامة جمهورية مستقلة عن كل من المغرب والاتحاد الفدرالى المقترح لغرب أفريقيا .

وعلى اثر اعلان الاستقلال الرسمى فى نوفمبر سنة ١٩٦٠ طلبت موريتانيا الانضمام الى عضوية الأمم المتحدة ، فاحتج المغرب بشدة وتصادف أن الاتحاد السوفييتى كان يشكو من استبعاد دولة شيوعية من المنظمة الدولية فرأى أن يرد على ذلك برفض طلب موريتانيا مستخدما حق الفيتو . وذلك باعتبارها دائرة فى فلك النفوذ الفرنسى .

اثار موقف المغرب انقساماً بين الحكومات الأفريقية فقد شعرت الحكومات العربية فى أفريقيا مثل زميلاتها فى آسيا أن الحاق موريتانيا بالمغرب مسألة قومية ، إذ أنها ستؤدى الى انتزاع جزء من الوطن العربى من السيطرة الفرنسية التى استمرت قوية حتى بعد اعلان الاستقلال الرسمى ، وشذت تونس فى هذه المسألة واتفقت مع الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية على احترام الدول التى تنشأ فى إطار ما رسمه الاستعمار من حدود إدارية ، لأن فتح الباب للمطالب الإقليمية على أسس تاريخية أو عصرية من شأنه أن يثير فوضى لانهاية لها فى الأوضاع القائمة بالقارة .

ولما تأسست منظمة الوحدة الأفريقية وتبنت هذه النظرية لانت الدول العربية الواحدة تلو الأخرى إزاء الاعتراف بموريتانيا فتوقفت أولا الحملات الإذاعية فى سنة ١٩٦٤ وفى العام التالى اعترفت مطّربها ، ولم يحدث فلك رد فعل عنيف على العلاقات مع المغرب مثل ماحدث يوم أن اعترفت تونس بها أول قيامها . وشيئا فشيئا أخذت الحكومة المغربية تغفل موضوع المطالبة بموريتانيا ، ثم أبدت استعدادا للاعتراف بها . وفى ٨ يونية سنة ١٩٧٠ قام ولد دادة بزيارة للمغرب حيث عقد فى الدار

البيضاء معاهدة حسن جوار على أساس الحدود التي خططت في العهد الاستعماري .

وما لبثت مسألة الصحراء أن دعمت العلاقات بين خصمي الأمم .  
فقد انتهى الأمر . كما ذكرنا ، باقتسام الصحراء بين المغرب وموريتانيا وعقد معاهدة دفاع بين البلدين . وعندما خُزجت موريتانيا من حرب الصحراء سنة ١٩٧٩ وتغير نظام الحكم فيها ، طلبت انتهاء هذه المعاهدة ، مع بقاء اتفاق حسن الجوار . ذلك أن موريتانيا كانت في سنوات الاستقلال الأولى أميل إلى توثيق الروابط مع مجموعة غرب أفريقيا . ثم تدخلت عوامل أخرى اجتذبتها نحو العالم العربي ، منها : توقف المغرب عن دعواه ، ثم تطوع الدول العربية المنتجة للنفط لتقديم المساعدات والقروض والاستثمارات لتخفيف المتاعب الاقتصادية عن هذه الدولة التي اختارت «الجمهورية الإسلامية الموريتانية» أسما لها . وبعد التغلب على معارضة العناصر الزنجية لاتخاذ اللغة العربية لغة رسمية أو تحت تأثير مساعدات دول النفط ، والحماس العربي الذي أعقب حرب أكتوبر . اختارت موريتانيا الالتحاق بجامعة الدول العربية بعد ثلاثة عشر عاما من الاستقلال .

## الفصل السادس والعشرون

### التعليم والتعريب

واجهت الدول المغربية مشكلات تعليمية معقدة فى بداية عهد الاستقلال فكان عليها أن تقوم بعمليتين فى آن واحد : مكافحة الأمية المتفشية ، وتعريب التعليم ولغة الثقافة والإدارة ، نظرا الى أن الفرنسيين عمدوا الى فرض لغتهم وثقافتهم على المغرب العربى بدرجات متفاوتة وصلت الى العمل على محو الشخصية العربية فى الجزائر .

وقد تكون تونس هى أقل الدول الثلاث معاناة لهذه المشاكل . فقد كانت نسبة التعليم فيها أعلى عند الحصول على الاستقلال . واستطاعت بعد تنفيذ خططها العشرية ( ١٩٥٩ - ١٩٦٩ ) أن تقترب من محو الأمية ، كما أنها قطعت شوطا لا بأس به فى التعليم المهنى وتعليم الكبار .

وهى الوحيدة التى تعتمد على نفسها فى أعداد المدرسين الذين يستخدمون اللغة العربية فى المرحلتين الابتدائية والثانوية . وينطبق هذا أيضا على معظم المدرسين الذين يستخدمون الفرنسية فى هاتين المرحلتين . فمن بين ٧١ ألف مدرس لم يزد عدد الفرنسيين عن عشرة آلاف . وكما سيتضح لنا لم تتخذ الحكومة التونسية أية خطوة نحو التوسع فى التعريب ، مكتفية بمركز اللغة العربية الذى كان قائما من قبل .

ويلاحظ أن دول المغرب كانت تخصص جزءا كبيرا من ميزانياتها للتعليم . بلغ فى تونس نحو ٢٥٪ ولنه زاد عن ذلك فى الجزائر والمغرب نظرا لكثرة الأعباء التى خلفها العهد الاستعمارى ، فقد بلغت نسبة الأمية فى المغرب مثلا عند الاستقلال ٨٥٪ وفى الجزائر لم تستطع المدارس الابتدائية رغم الجهود الجبارة التى تبذلها الحكومة أن تستوعب أكثر من ١٧٨٤٠٠٠ من مجموع الأطفال الذين هم فى سن الإلزام وهو ٢ مليون ، ١١٨ ألف ، فالنسبة لارتفاع عن ٤٧٪ وهى أعلى من ذلك بالنسبة للمغريات ، وفى الأقاليم خارج الجزائر ووهران .



وقد بلغ اهتمام المغرب بقضية التعليم الى حد انه اقام فى سنة ١٩٦٨ ثلاث وزارات لكل من المراحل التعليمية الثلاث : الابتدائى والثانوى والعالى . وقد بلغ عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية سنة ١٩٦٩ مليوناً ، ٩٠٠ ألف . وبالثانوى ٢٦٠ ألف وهو يمثل نسبة ضئيلة اذا ما قورن بعدد تلاميذ الابتدائى .

بلغت نسبة المدرسين المغاربة (١) ٥٤٪ فى المدارس الابتدائية ، ٥٧٪ فى المدارس الفنية ، ١٢٪ فى المدارس الثانوية . ونظرا للاتجاه نحو التعريب فان المدرسين الأجانب لا يستقدمون من فرنسا وحدها ، بل صار المشرق العربى يقدم نسبة كبيرة منهم . وكانت مصر هى التى تزود الجزائر والمغرب بأكبر نسبة من هؤلاء . غير أن المغرب بدأ منذ سنة ١٩٦٢ لأسباب سياسية يفضل عدم الاعتماد على دولة عربية واحدة . وفى الجزائر طبق التعريب بالتدريج فى المرحلة الابتدائية وتلتها المرحلة الثانوية خطوة بخطوة ويمكن القول أن ارتفاع نفقات التعليم ترجع الى سببين : الاعتماد على هذا العدد الكبير من المدرسين المؤقتين من الخارج . وثانيا : وجود تلك الظاهرة العامة فى الأقطار النامية وهى أن معظم السكان هم فى سن أدنى من العشرين .

وإذا كان الاعتماد على الخارج ضروريا بالنسبة للمرحلتين الابتدائية والثانوية فمن باب أولى أن تستعين دول المغرب العربى بالأساتذة الأجانب لتكوين هيئة التدريس بجامعاتهم . وقد تعجلت هذه الدول التوسع فى التعليم الجامعى وخاصة الجزائر ثم المغرب ، وذلك لسد الحاجة الى الموظفين الفنيين سواء فى الإدارة أو فى المهن الحرة . فهى إذن دعامة من دعائم استقلالها الفعلى .

وفى العهد الاستعمارى لم توجد بالمغرب العربى كله سوى جامعة واحدة ، هى جامعة الجزائر التى أسسها الفرنسيون على نسق الجامعات

---

(١) انظر قسم التعليم فى الكتاب السنوى الفرنسى الذى يصدر لمسح أحوال المغرب العربى وقد راجعنا الإحصاءات حتى سنة ١٩٧٠ .  
annuaire de l'Afrique du Nord  
( المغرب العربى )

الفرنسية دون مراعاة للبيئة . ولذلك كان على الجزائر بعد الاستقلال أن تطورها أولا ، وقبل أن يكتمل هذا العمل عمدت الى انشاء جامعتين جديدتين احدهما فى وهران سنة ١٩٦٦ ، والثانية فى قسنطينة سنة ١٩٦٧ ثم اضافت ثلاث جامعات أخرى اقليمية .

اما فى المغرب وتونس فقد كان يوجد بهما قبل الاستعمار معاهد اسلامية عالية على نمط الأزهر : أشهرها جامع القرويين فى فاس والزيتونة فى تونس . واتجه بعض المصلحين الى الدعوة لتطوير هذين المعهدين واعدادهما لتدريس العلوم الحديثة . غيز أن الصلة كانت منقطعة تماما بين نظام التدريس ومناهجه فى مثل هذه المعاهد وبين العلوم العصرية لذلك صار من الأيسر اتخاذ المعاهد العالية التى أسسها الفرنسيون نواة لانشاء الكليات الجامعية . هكذا طورت معاهد الرباط الى كليتين للآداب والحقوق سنة ١٩٥٨ كما طورت معاهد تونس الى جامعة تضم خمس كليات سنة ١٩٦١ ، وقد أدمج معهد الزيتونة فى الجامعة وحول الى كلية للدراسات العربية والاسلامية . أما جامع القرويين فقد بقى مذكفقا بنظامه التقليدى العتيق ونشأت مشكلة ايجاد العمل لخريجي هذا المعهد اذ أن المجالات محدودة بالنسبة لتخصصاتهم .

وتبدأ هذه الجامعات عادة باعداد الكليات النظرية . فلم تنشأ كلية للطب مثلا فى الرباط الا فى سنة ١٩٦٩ . وقد سارت جامعات المغرب على النظام السائد فى فرنسا وهو أن تكون نواة الجامعة كليات أربعة فقط هى الطب والعلوم والآداب ثم الحقوق والعلوم الاقتصادية . أما الفروع الأخرى كالزراعة والهندسة فتخصص لها معاهد عليا .

وكنتيجة لهذا التوسع السريع فى تأسيس الجامعات لم يكن بالإمكان ايجاد هيئة تدريس مؤهلة تأهيلا كافيا للقيام بأعباء التعليم الجامعى فى بعض الأحوال ، كذلك لم توضع شروط دقيقة لقبول الطلبة . فقد حدث أن احتج قداماء المجاهدين فى الجزائر على حرمانهم من التعليم الجامعى ، واتهموا الجامعة بأنها ورثت الاستقراطية عن العهد الاستعمارى . فاستجلبت الحكومة لهذا الاحتجاج ومنحت قداماء المجاهدين فرصة للالتحاق بالجامعة دون اشتراط الحصول على الشهادة

الثانوية ، بل يكتفى باجتياز سنة اعدادية تحت اشراف الجامعة ولعل  
مادفع الدولة الى هذا التساهل هو شعورها بالحاجة الى الخريجين  
لسد النقص فى أجهزة الادارة والتدريس الخ ...

#### ١ - التعريب :

**تعريب الثقافة العامة :** يمكن أن نميز بين ثلاثة اطرار عند تناول  
التعريب . تعريب الثقافة ، ونعنى بذلك استخدام اللغة العربية فى مجالات  
الاعلام والمسرح والكتب التى تتداولها الأيدى . ثم تعريب التعليم وتعريب  
لغة الادارة . وقد يبدو غريباً الا يتمشى تعريب أحد هذه القطاعات مع  
تعريب القطاع الآخر ، وذلك لاعتبارات سياسية . ففى الجزائر مثلاً  
حيث كانت تبدو اللغة العربية ضعيفة فى مجال الثقافة العامة اتبعت الحكومة  
سياسة نشطة لتعريب التعليم ، وعلى العكس تتمتع اللغة العربية بانتشار أوسع  
فى مجال الثقافة فى تونس بينما تعمدت الحكومة التونسية قصر التعليم  
العالى على اللغة الفرنسية فى العقد الأول من الاستقلال تمشياً مع السياسة  
التي تبنتها فى الماضى التى استهدفت ربط تونس مع فرنسا والأقطار  
الأفريقية الناطقة باللغة بالفرنسية فى مجموعة من الدول تكون اللغة  
الفرنسية أداة اتصال وثيق فيما بينها فى مختلف المجالات ، وتصرف  
هذه السياسة بالفرنكوفونية . أما المغرب فقد وقف موقفاً وسطاً بين  
الاتجاهين السابقين .

ولعل الظروف التاريخية التى مر بها كل قطر من حيث تاريخ  
استعمارها وطبيعة علاقاته مع فرنسا هى التى أدت الى تلك الأوضاع  
التضارية ، فقد شهدت تونس مثلاً نهضة ثقافية قبل سقوطها فى براثن  
الحماية الفرنسية . ولم تعمد سلطات الحماية الى محو شخصية البلاد  
العربية ، وانما شجعت غالباً ازدواج اللغة فى مرحلة التعليم المتوسط .  
ولذلك صار الجيل الحالى من المثقفين التونسيين يجيد اللغتين وهو  
مايشتهر فى المغرب العربى باسم البيلانجزم Bilanguisme

ولم تنقطع صلات تونس فى عهد الحماية بالنهضة الأدبية فى العالم  
العربى بل خرج بعض شعرائها مثل أبى القاسم الشابى عن الاطار المحلى

وصار يقرأ فى مختلف البلاد العربية . وتنتشر الصحف اليومية العربية على قدم المساواة مع الفرنسية بل تتفوق المجلات الأسبوعية العربية على نظيراتها الفرنسية .

وعلى العكس من ذلك لم تكن تصدر فى الجزائر سوى صحيفة يومية عربية واحدة هى الشعب وكانت أقل انتشاراً من صحيفة المجاهد التى تصدر بالفرنسية . أما الصحف الإقليمية فكانت لاتصدر الا بالفرنسية « الجمهورية » فى وهران « النصر » فى قسنطينة بالرغم من أن هذه المدينة الأخيرة تعتبر المركز الرئيسى للثقافة العربية فى الجزائر .

وفى المغرب انطبع الخلاف بين المستعمرين والمتفرنسين بسياسة الماريشال ليوتى اول مقيم عام فرنسى فى عهد الحماية . فقد كان ليوتى معجباً بالتراث المغربى القديم . ولذلك حافظ على مظاهره من عمارة وفن . وشملت هذه المحافظة جامعة القرويين . وعندما قرر تخطيط مدن جديدة كان يقيمها فى جوار أسوار المدن القديمة حتى لا يزيل معالمها . وعلى هذا النسق فصل بين بيئتين ثقافيتين . فترك المحافظين على الثقافة العربية يعيشون فى ظل المناهج التقليدية دون أن يتأثروا كثيراً بالأساليب العصرية . وابتعدت الشقة بينهم وبين الذين اصطنعوا الثقافة الفرنسية من أبناء البلاد . ومن هنا كان الصراع فى المغرب أظهر منه فى تونس . وامتد الى داخل برامج الأحزاب السياسية فتبنى حزب الاستقلال المحافظة على التراث العربى الاسلامى واعطاء العهود الاسلامية مكان الصدارة فى مقررات التاريخ والعناية بالفلسفة الاسلامية فى مختلف مراحل التعليم .

وتصدى علماء جامعة القرويين لمناهضة الأفكار الحديثة بما فى ذلك الاشتراكية واعتبروها مستوردة من الخارج كما تنبئ ذلك من المؤتمر الذى عقده سنة ١٩٦٤ وعارضوا فيه فرض ضرائب الشركات .

ولا يقل الصراع بين انصار الثقافتين فى الجزائر عنه فى المغرب أن لم يكن أشد عنفاً . ويرجع ذلك أيضاً الى ظروف تاريخية فمن المعروف أن لإدارة الفرنسية عمدت الى محو الثقافة العربية فلم تبق حية الا بين

علماء الدين الاسلامى . ولم تشجع الادارة الاستعمارية التعليم المزدوج .  
وهنا ايضا اقتصرت دراسة العربية على المشتغلين بالشئون الدينية .  
وحيثما ارادت جماعة العلماء فى الثلاثينات أن تحيى الثقافة العربية  
وتجعلها ملائمة لمتطلبات العصر ، جوبهت بمعارضة شديدة من الادارة  
الفرنسية . والواقع أن الجزائر لم تكن تعاني فقط من محو شخصيتها  
العربية وانما عانت ايضا من تفشى الأمية فعند الاستقلال قدر عدد  
المتعلمين بالفرنسية بـ ١٠٪ وبالعربية بـ ٥٪ واصحاب اللغة المزدوجة  
٨٪ وترتب على ذلك انه عندما حصلت الجزائر على الاستقلال لم تجد  
الدولة امامها سوى هذا الجيل الجديد ممن تلقى ثقافة فرنسية محضه  
قادرا على تولى الوظائف الادارية والفنية . ولم يكن هناك يد من استخدامه  
لسد العجز الذى نشأ فجأة بانسحاب الموظفين الفرنسيين . بل أن هذا الجيل  
الجديد لم يسد سوى قدر يسير من حاجات البلاد .

ومما يسترعى الانتباه أن تكوين هذا الجيل من الجزائريين المتعلمين  
بالفرنسية قد تم فقط أثناء الثورة الكبرى أى خلال السنوات السبع  
التي سبقت الاستقلال . إذ ارادت الادارة الفرنسية أن تواجه الثورة  
ببعض الاصلاحات ومن بينها التوسع فى تعليم الجزائريين ، وكان أبناء  
المستوطنين هم الذين يحتلون معظم الفصول فى المرحلة الثانوية . وتكاد  
الجامعة تقتصر عليهم . وللمرة الأولى خصصت نسبة ١٠٪ للشبان  
الجزائريين فى الجامعة . وبالتالي نستطيع القول انه لو لم تعد فرنسا  
الى نشر التعليم بين الجزائريين فى هذه الحقبة الأخيرة من عهدها  
الاستعماري لصارَت سياسة التعريب ايسر تحققا ، إذ أن الجيل الناشئ  
من المتفرنسين سيجاول عرقلة التعريب دفاعا عن مصالحه الخاصة .

وانعكست آثار الصراع بين أنصار الثقافتين العربية والفرنسية على  
الاتجاهات السياسية . فيلاحظ مثلا أن المتشبعين بالثقافة الفرنسية مالوا  
وقتا ما الى تحديد الصلات بالشرق العربى . وعبروا عن ذلك أحيانا  
بالتشبيث بفكرة المغرب الكبير وأحيانا أخرى بإبراز النزعة الإقليمية الضيقة .  
أما أنصار الثقافة العربية فتربطهم بالشرق صلات عاطفية وكثير منهم  
نشأ بين معاهده . فبينما تركز الاذاعة الناطقة بالعربية على أخبار المشرق

العربى تعطى الاذاعة الموجهة بالفرنسية اهمية خاصة لأخبار الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية .

ويتردد صدى التيارات الفكرية والسياسية بمجرد أن تظهر فى فرنسا على المتفرنسين فى المغرب العربى . فيلاحظ أن المظاهرات التى قام بها الطلبة اليساريون فى باريس فى مايو سنة ١٩٦٨ قد انعكس تأثيرها على طلبة الأقسام الفرنسية فى جامعات المغرب وإذا بالطلبة يقلدون زملاءهم الفرنسيين بالمطالبة بالاشتراك فى مجالس الكليات .

وقد أخرج ذلك حكومات المغرب الثلاث مما جعلها تفكر فى تخفيف الصلة بالثقافة الفرنسية . وأعلن الملك الحسن بهذه المناسبة أن سياسة فرنسا هى التى تضعف مركزها الثقافى فى المغرب ، ذلك أن بعض الأساتذة الفرنسيين وكثيرا ممن يعملون فى شمال أفريقيا هم أساتذة يساريون يقومون بنقل هذه الآراء والتيارات الى طلبتهم المغاربة .

يضاطر كثير من الكتاب المغاربة الى معالجة شئون بلادهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى مؤلفات باللغة الفرنسية ولا يعتبر ذلك تهديدا لشخصية المغرب العربية اذا كان الأمر يتعلق برسائل جامعية ولكن وجه المسألة يتغير تماما اذا اتخذ الأديب من لغة أجنبية أداة للتعبير عن أحاسيسه . وهذه الظاهرة شائعة فى الجزائر بصفة خاصة . فقد اضطر بعض كتاب المسرح والقصة الى اتخاذ اللغة الفرنسية أداة للتعبير ، أولا لأنهم ليس بوسعهم أن يخرجوا عنها ، وثانيا لأن جمهورهم من الجزائريين أنفسهم هو أكبر عددا . فالمسرحيات التى تعرض بالفرنسية كانت تلقى اقبالا أعظم من المشاهدين بينما يقل عدد الرواد اذا عرضت نفس الرواية بالعربية .

وقد أثير جدل بهذه المناسبة عند وصف هذا الانتاج الأدبى وهل يعد جزائريا أم فرنسيا ؟ وهل يكون جزائريا لمجرد أنه تناول موضوعات محلية وخاصة تلك المسرحيات والقصاص التى صورت حياة المجاهدين اثناء الثورة ؟ ويجاب على ذلك بأن بعض الكتاب الفرنسيين اليساريين تناولوا نفس الموضوعات ، ولكن مما لاشك فيه أن البيئة التى عاشها الكتاب الجزائري ومعاناته تترك انعكاساتها أيضا . ومن جهة أخرى

فإن هؤلاء الكتاب يشعرون بالأسف لعجزهم عن التعبير بلغة بلادهم ،  
كما علق على ذلك الأديب الجزائري كاتب ياسين إذ قال اننى أشعر  
باننى منفى وسط الثقافة الفرنسية .

تتصل كتابة التاريخ اتصالا وثيقا بتكوين الشخصية الوطنية -  
وقد شهدت تونس فى القرن التاسع عشر محاولات عدة لتسجيل أحداث  
القرن بطريقة وسط بين مناهج القدامى وبين المناهج الحديثة - يتضح ذلك  
مثلا من كتاب صفوة الاعتبار ليبرم الخامس أو كتاب المسالك والممالك  
لخير الدين باشا التونسى . ثم خطا التاريخ خطوة أفضل نحو المنهج الحديث  
عندما تناوله مؤرخ واثرى معروف هو حسن حسنى عبد الوهاب الذى أمتد  
به العمر الى مابعد الاستقلال .

وقد بدلت الجزائر المستقلة جهودا عظيمة لتعريب كتابة التاريخ .  
فكانت أقسام التاريخ فى الجامعات الجزائرية هى أول ماعرب فيها .  
وفى المراحل الابتدائية والثانوية سار تعريب مادة التاريخ والجغرافيا  
بخطى أسرع وتم تعريب تدريس التاريخ حتى نهاية المرحلة الثانوية خلال  
العام الدراسى ٧١/٧٢ .

وبينما نشرت وثائق ودراسات عديدة باللغة الفرنسية عن الثورة  
الجزائرية الكبرى مازال الكتاب الجزائريون يتجنبون تناول الموضوع حتى  
دعا الرئيس يومدين الى ضرورة طرق هذا الموضوع بالعربية ومن وجهة  
النظر الوطنية . وقد تلى ذلك فعلا نشر العديد من المذكرات بواسطة  
الشخصيات التى اشتركت فى الثورة الكبرى أمثال بن بللا وبوضياف .

## ٢ - فى مجال التعليم :

اتبعت تونس فى العقدين الأولين من استقلالها سياسة تعليمية  
تهدف الى ابقاء اللغة الفرنسية لغة متداولة بجانب العربية . وطبقا  
لسياسة الفرنكفونية رأى المسؤولون عن التعليم فى تونس بناء على نصيح  
بورقيبة ان اتقان اللغة الفرنسية يفتح مجالا للعمل فى الدول الأفريقية  
الناطقة بالفرنسية ويساعد على تكوين كفاءات فنية وإدارية بسرعة  
أكبر . وعلى ذلك سارت خطة التعليم على أساس أن يقتصر فى السنتين

الأوليين على تعليم اللغة العربية ثم تدرس اللغة الفرنسية ابتداء من السنة الثالثة الابتدائية وتزيد الساعات المخصصة لها بالتدريج حتى تصبح على قدم المساواة مع العربية في المرحلة المتوسطة ، فضلا عن ذلك تدرس جميع العلوم التطبيقية والاجتماعية باللغة الفرنسية وعلى ذلك لا يبقى للعربية في المرحلة المتوسطة الا الساعات المخصصة للغة والأدب العربي .

وقد استهدفت الخطة العشرية التي وضعت في سنة ١٩٥٩ للتعليم محو الأمية في خلال عشر سنوات وصرحت وزارة التعليم في سنة ١٩٦٩ انها صارت تستوعب مائة في مائة من جميع الأطفال الذين هم في سن الإلزام (٧٧٠٠٠) .

والى جانب المدارس الحكومية تركت تونس للمدارس الخاصة حرية كبيرة في ادارة شئونها ووضع برامجها وعلى ذلك بقيت معاهد فرنسية عديدة تعمل طبقا للنظام السابق كما ان المعاهد المهنية استخدمت الفرنسية .

افتتحت جامعة تونس سنة ١٩٦١ وهي تضم خمس كليات : الآداب . الحقوق والعلوم الاقتصادية ، والعلوم . والطب . وهذه كلها تستخدم الفرنسية دون غيرها في التعليم باستثناء قسم اللغة العربية في كلية الآداب . أما الكلية الخامسة فهي كلية العلوم الاسلامية التي نشأت في اطار السياسة العلمانية وضمت الى الجامعة ١٩٥٧ .

قامت فرنسا حسب الاتفاقية الثقافية لسنة ٥٩ بتأسيس الكليات الأخرى التي لاتدخل ضمن الجامعة التونسية وأهمها كلية للمهندسة وأخرى للإدارة مما سيكون له أثر على ابقاء اللغة الفرنسية مستخدمة في الشؤون الإدارية كما اختارت فرنسا تونس لتكون مقرا لمعهد لتكوين الإطارات الفنية الخاصة بالدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية .

وهي المغرب كان تعليم الفرنسية يبدأ كذلك من السنة الثالثة الابتدائية غير أن العلوم الاجتماعية تدرس بالعربية في مدارس الدولة على اختلاف مراحلها وخصصت بعض الثانويات لتعليم جميع المواد بالعربية ، وترك



لبعض المدارس الخاصة الفرنسية السابقة استقلال ادارى حسب الاتفاقية الثقافية ويعمل أبناء البورجوازية العليا والحكام الى ارسال ابنائهم وبناتهم الى هذه المدارس ولعل هذا من الأسباب التى أخبرت التعريب مع انه هدف من أهداف الحكومة المعلنة .

وحينما تأسست جامعة الرباط بعيد الاستقلال اتفق على جعل اقسام كليتى الآداب والحقوق مزدوجة ، فهناك قسم للتاريخ مثلا يستخدم العربية ونظير له يستخدم الفرنسية وهكذا الأمر بالنسبة لكلية الحقوق . وكان العنصر الفرنسى غالبا على الجامعة سواء من حيث عدد الأساتذة ام من حيث تولى الفرنسيين للمراكز الادارية العليا ، وبالتدرج أخذت الأقسام العربية تنمو ولكن عندما افتتحت كليات جديدة للعلوم ثم للطب فى سنة ١٩٦٩ ازدادت الحاجة من جديد الى استقدام اساتذة فرنسيين وعندما تازمت العلاقات بين المغرب وفرنسا بسبب مقتل بن بركة رأت الحكومة ان تقلل من اعضاء البعثة التعليمية كما أن فرنسا نفسها خفضت من معونتها الفنية للمغرب وهى تشمل دفع مرتبات المدرسين . غير ان المسؤولين عن الحكم الذين يفضلون تعليم ابنائهم فى المدارس التى تسيطر على برامج فرنسية لم يستطيعوا عمليا تنفيذ هذه الخطة فازداد على العكس عدد اعضاء البعثة التعليمية الفرنسية فى سنة ١٩٦٨ .

وثناء تازم العلاقات ارادت بعض الدول الأوربية الأخرى ان تستغل الفرصة لنشر ثقافتها ولاسيما اسبانيا فأنشأت مدرستين فنييتين بالدار البيضاء والرباط علاوة على جامعة مصغرة فى طنجة تستخدم اللغة الأسبانية . كذلك تنافستا كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا على نشر ثقافتها فى المملكة المغربية .

ومن أبعد المعاهد الفنية أثرا فى هذا الصراع التعليمى مدرسة الإدارة التى أسسها اليونسكو فى المغرب والتى جعلت من الفرنسية لغة التعليم وذلك لتستوعب طلبة غرب أفريقيا الفرنسية أيضا ، وقد تكون عديد من الاداريين المغاربة فى هذا المعهد الذى لايقبل الطلبة الا بامتحان يجرى باللغة الفرنسية . ومن الطبيعى أن تفضل الحكومة الاعتماد على هذه

الكفاءات بينما يشكو طلبة جامعة القرويين والثانويات المغربية من عدم وجود مجالات لهم فى العمل .

وتعرض المدرسون لضغط أنصار الثقافتين ويتضح نفوذ حزب الاستقلال على مدرسى اللغة العربية والعلوم الدينية بينما يتأثر غيرهم بالتيارات اليسارية . وقد وجد المتفرنسون فى الدعوة الى احياء البربرية فرصة للتهرب من التعريب . فنجد أحد زعماء الحركة الشعبية وهو أحرдан ينادى بتحسين مستوى الاذاعات البربرية . ويلاحظ ان الجامعات التى تأسست فيما بعد أنشأت أقساما عربية فقط فى الكليات النظرية على الأقل مثل جامعة فاس .

لقد بدأت الجزائر التعريب من الصفر عند الحصول على الاستقلال وتعثرت فى قضية التعريب غير ان تصميم الحكومة الجزائرية جعلها تسبق جارتها تونس والمغرب فى تعريب بعض قطاعات التعليم العالى ، فقد ألغت بعض الأقسام الفرنسية من كليات الآداب مثل التاريخ والجغرافيا ، وذلك لأن تدريس هاتين المادتين قد تم تعريبه على جميع المراحل .

وكانت الخطة تقضى بتعريب التعليم الابتدائى ثم المتوسط سنة بعد أخرى وبالفعل نفذ تعريب السنة الأولى الابتدائية فى العام الدراسى ١٩٦٤/٦٣ ثم توقف لعدم وجود إمكانيات (١) لاستقدام عدد كاف من أقطار المشرق العربى . وفى سنة ١٩٦٧ عربت السنة الثانية الابتدائية ، وفى سنة ١٩٦٩ عربت السنة الثالثة . وتوالى عملية التعريب بعد ذلك . هذا علاوة على وجود معاهد اسلامية قديمة كانت تستخدم اللغة العربية فى العهد الاستعمارى ثم حولت الى مدارس ثانوية حديثة تعتمد اعتمادا تاما فى تدريس مختلف المواد بها على اللغة العربية .

وهى رأينا أن التعثر الذى صلب التعريب فى السنوات الأولى تزول أسبابه بالتدرج حيث أنه أخذت تتكون أجيال من المدرسين الجزائريين القادرين على التعليم بالعربية وكان هذا التكوين يتطلب بعض الوقت فقد

---

(١) عثمان سعدى : قضية التعريب فى الجزائر .

توفدت ١٥٠٠ بعثة للمدارس والجامعات بالبلاد العربية كما قرر مؤتمر المعلمين المنعقد في بيروت سنة ١٩٦٢ مساعدة الجزائر على التعريب. وحتى السبعينات لم يظهر تفكير مافى أن تعرب كليات العلوم أو الطب ولكن الأمر الذى يقتضى التساؤل هو انه أسست جامعات جديدة فى قسنطينة وهران بدىء بالأقسام الفرنسية وكان لابد من صراع بين المثقفين ثقافة عربية وبين المتفرنسين وهم أصحاب نفوذ فى اجهزة التعليم العالى حتى تمكن الأولون من انشاء أقسام عربية فى كليات الآداب فى سنة ١٩٦٨ . وكانت جامعة الجزائر قد افتتحت القسم العربى بالحقوق فى نفس العام .

ومن الأسباب التى عوقت عملية التعريب وأعطت حجة لانصار الثقافة الفرنسية ، هو أن مدرسى اللغة العربية خلال السنوات الأولى من الاستقلال كانوا متفاوتين من حيث درجة الكفاءة نظرا لاضطرار الجزائر الى استقدام أعداد كبيرة دفعة واحدة . وينتمى هؤلاء المدرسون الجدد الى مصادر ثقافية متعددة . بعضها يعود الى التعليم الدينى التقليدى . والبعض الآخر الى التكوين النربوى الحديث .

### الإدارة :

شاع استخدام اللغة الفرنسية فى المكاتب الحكومية فى أقطار المغرب الثلاثة ، غير أن الإدارة فى كل من تونس والمغرب استخدمت اللغة العربية فى بعض الحالات حتى أثناء عهد الحماية . وبعد الاستقلال استخدمت الإدارة لغة مزدوجة مع اتجاه مطرد الى تغليب اللغة العربية . أما الجزائر فقد واجهت صعوبة كبرى فى تعريب لغة الإدارة .

لقد نص دستور الجزائر الصادر فى سنة ١٩٦٢ على أن العربية هى لغة البلاد الرسمية . الا أن الموظفين لم يأخذوا هذا النص مأخذ الجد ، الى أن أصدر هوارى بومدين فى ابريل سنة ١٩٦٨ قانونا بأن اللغة العربية ستصبح اجبارية ابتداء من سنة ١٩٧١ ، وهو يعتبر من أبرز المتحمسين للتعريب فى الجزائر ، لذلك أخذ يذكر فى خطبه المتوالية انه ينوى تطبيق هذا القانون بالفعل ، بالرغم من أن ذلك يؤدى منطقيا الى الاستغناء عن الموظفين الذين لايقبلون على دراسة اللغة العربية . وتسهيلا لتعريب الإدارة افتتحت الحكومة فصولا ليلية لتعليم الموظفين اللغة العربية . ومع ذلك لم يخل الأمر

من عقبات • فالعمل الحكومى يجرى على فترتين ومن ثم لايتوفر وقت كاف فى المساء للدراسة • ثم أن كثيرين ممن يجهلون العربية هم من حملة الشهادات المتوسطة الذين يعملون فى وظائف كتابية وفى الحسابات • ومن هؤلاء عمال البرق والبريد • وقد يثير هؤلاء من مسألة التعريب قضية اجتماعية فيحتجون بحقوق الطبقة العاملة التى لايمكن الاستغناء عنها حسب قوانين العمل التى تضمن لهم عدم الفصل التعسفى • وبالإضافة الى ذلك وضع فريق من كبار الموظفين المتفرنسين العقوبات لتعطيل التعريب حماية لمصالحهم •

وخلاصة القول ان دخول الجزائر فى ازمة السلطة القائمة على مواجهة بين العسكريين والاسلاميين طرحت من جديد مشكلة التعريب فبينما تشدد الاسلاميون فى تعميم استخدام اللغة العربية فى المجالات المختلفة عادت الحكومة العسكرية الى التلصق فى قضية التعريب كنوع من رد الفعل على اتجاد الاسلاميين • كما ظهر تيار معارضة اخر للتعريب يتمثل فى حركة الديمقراطية والثقافة التى ينادى بها قسم كبير من البربر يسعى للحفاظ على تراثه الخاص •

## الفصل السابع والعشرون

### العلاقات المغربية

- ١ -

عندما تقرر تأسيس الاتحاد المغاربي في فبراير ١٩٨٩ ادخلت كل من ليبيا وموريتانيا في الاتحاد بينما كان الاتجاه خلال الخمسينات والستينات هو قصر فكرة التجمع على الأقطار الثلاثة تونس والجزائر والمغرب . وقد اتبعنا في هذه الدراسة الخطة القديمة لمفهوم الاتحاد المغربي . ذلك لأن عمق تأثير التاريخ الحديث وخاصة عهد الاستعمار الفرنسي جعلت أدوات البحث أيسر منالاً بالنسبة لهذه الأقطار من حيث الرجوع الى المصادر الحديثة والوثائق المنشورة الخاصة بالعهد الاستعماري . ورغم اختلاف الوضع القانوني بين الجزائر التي ضمت الى الأراضي الفرنسية منذ ١٨٤٨ وبين تونس والمغرب التي وضعتا تحت نظام الحماية فقد التجمعت النخبة في الأقطار الثلاثة وتبودلت المساعدات بين انحرركات الوطنية كما تجلى ذلك من خلال تأييد الوطنيين في تونس والمغرب للثورة الجزائرية الكبرى .

أما ليبيا وموريتانيا فقد كان لكل منها خصوصيته التاريخية فليبيا كيان حديث بالقياس الى جارتها مصر وتونس وبينما أرتبط تاريخ يرقية بمصر كانت الصلات قوية بين سكان طرابلس وجيرانهم في المغرب ومن هنا تتسم خصوصية التاريخ الليبي بأنها كانت حلقة اتصال بين المشرق والمغرب .

كذلك ظلت موريتانيا تشكل اداة اتصال بين العالم العربي في الشمال والعالم الأفريقي الزنجي في الجنوب وحتى سنة ١٩٦٠ ألحقت موريتانيا بمجموعة أقطار غرب أفريقيا التابعة لفرنسا أي أنها خلال العهد الاستعماري كانت أكثر اتصلاً بديكار عاصمة المجموعة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية منها بجارتها البنشمالية المملكة المغربية وبعد الاستقلال صارت لها مشكلاتها الخاصة مثل استخدام العربية وأعتراض ربع السكان من الزنوج على جعلها اللغة الرسمية كما شهدت موريتانيا أزمة حدود مع السنغال .

وفى العصور الوسطى الاسلامية درج الكتاب على التمييز بين المشرق والمغرب دون تحديد دقيق للموقع الذى يفصل بين المنطقتين والأرجح أن مدينة طرابلس اعتبرت هى بداية ما عرف باسم المغرب الاسلامى ويعرف تاريخ الأدب العربى قضية التناقض الثقافى بين المشرق الاسلامى ومغربه .

لقد تبنت الحركات الوطنية . رغم انفصالها فى الواقع ، مبدأ التضامن المغربى ، وكثيرا ما أعطيت له الأولوية على التضامن العربى ، بل كان بعض الزعماء يستبدل فكرة التضامن الاسلامى بالعربى ولكنه يستبقى فى جميع الأحوال مبدأ المغرب الكبير . وبمجرد أن حصلت كل من تونس والمغرب على الاستقلال بادرتا الى عقد معاهدة صداقة وتحالف فيما بينهما . وكان يظن إن استمرار خضوع الجزائر للاستعمار هو الذى يعرقل مشروع المغرب الكبير . وقد تبين خطأ هذه النظرية بعد قليل ، الا أن أحدا لم يدرك ذلك فى سنة ١٩٥٨ حينما وصلت الفكرة الى أعلى مراحلها . ويقال أن الشروع فى اقامة أجهزة اتحادية باسم المغرب إنما كان رد فعل على قيام اتحاديين آخرين فى المشرق العربى فى نفس التاريخ هما : الجمهورية العربية المتحدة ، والاتحاد الهاشمى الذى جمع بين العراق والأردن .

وقد تبنت الدعوة الى مؤتمر طنجة الهيئات الشعبية : حزب الاستقلال المغربى والدستور الجديد التونسى وجبهة التحرير الجزائرية وتم ذلك بعيدا عن الجهات الرسمية ، ولعل ذلك راجع الى أن الجزائر لم تكن قد حصلت بعد على الاستقلال . فرؤى اتاحة الفرصة لجبهة التحرير لكى تشترك على نفس المستوى مع حزب الاستقلال المغربى والحزب الدستورى الجديد التونسى .

أقر المؤتمر الذى انعقد فى المدة من ٢٨ - ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٨ أن فكرة المغرب الكبير هى جزء من حركة الوحدة العربية . وهو مقتنع بأن الوقت قد حان لتجسيم هذه الادارة فى الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من القيام بدورها بين الأمم . وقرر أن يعمل على تحقيق هذه الوحدة ، ويعتبر أن الشكل الفيدرالى أكثر ملاءمة للواقع فى البلاد المشتركة فى هذا المؤتمر . ولهذا الغرض يقترح المؤتمر أن يشكل فى المرحلة الانتقالية مجلس استشارى للمغرب العربى ينبثق عن المجالس الوطنية

المحلية فى تونس والمغرب • وعن المجلس الوطنى للثورة الجزائرية ، ومهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية •

(ويوصى المؤتمر بضرورة الاتصالات الدورية ، وكلما اقتضت الظروف ذلك بين المسؤولين المحليين للأقطار الثلاثة من أجل التشاور حول قضايا المغرب العربى • ولدراسة تنفيذ التوصيات التى يصدرها المجلس الاستشارى للمغرب العربى ) • (ويوصى المؤتمر حكومات أقطار المغرب بالألا تربط منفردة مصير شمال أفريقيا فى ميدان العلاقات الخارجية والدفاع الى أن تتم اقامة المؤسسات الفيدرالية ) •

ثم قرر المؤتمر تأسيس أمانة دائمة للسهر على تنفيذ مقرراته ، تؤلف من ستة أعضاء ، بنسبة مندوبين عن كل حركة ممثلة فى المؤتمر • وتنقسم الى مكتبين : احدهما بالرباط ، والثانى بتونس • وتجتمع الأمانة دوريا فى احدى العاصمتين بالتناوب •

كانت التوصيات الوحيدة التى وضعت موضع التنفيذ هى تكوين الحكومة المؤقتة الجزائرية • أما التوصيات الخاصة بالاتحاد الفيدرالى فقد بقيت حبرا على ورق • ويلاحظ أن هذه التوصيات لمحت الى انتقاد المشروع الذى اقترحه بورقيبة الذى استهدف ربط شمال أفريقيا فى صورة اتحاد غامض مع فرنسا أسماء الكومنولث مقابل حصول الجزائر على الاستقلال •

## ٢ - تعثر مشروع الاتحاد المغارى :

أن العقبة الكداء التى أصطدمت بها هذه النوايا فى الاتحاد انما هى البعرة الاقليمية التى ترسخ قواعدها بمجرد أن تظهر دولة حديثة السى الوجود • وتشرع فى اتخاذ شعارات الدولة التامة السيادة من علم وجيش وسفارات تمثلها فى الخارج وقانون جنسية خاص بها • وسرعان ما تتحول هذه الجنسية الى شعور قومى • هكذا نشأت القوميات الاقليمية فى اجزاء العالم العربى •

ومما زاد مشروع المغرب (١) الكبير بعدا عن التحقيق ، التنافس الذى

(١) السياسة الدولية عدد اكتوبر ١٩٧٠ •

دب بين حكوماته المختلفة على الزعامة . وربما تطلع محمد الخامس الى هذه الزعامة بحكم هيبته أسرته التقليدية ودوره في الكفاح الوطني . ثم ان امكانيات بلاده تفوق تونس من جميع الجهات . والجزائر لم تستقل بعد . ولعل في تغيير اسم البلاد من مراكش الى المملكة المغربية ما ينم على هذا النطـلع ، اذ صار اسم الدولة مطابقا للمنطقة بأكملها .

ورغم أن تونس هي اصغر الأفطار من حيث عدد السكان والمساحة فان ذلك لم يمنع بورقيبة بدوره من الطموح الى زعامة المغرب ولو اقتصر الأمر على تونس والجزائر وحدهما . ويتضح ذلك من المقترحات التي قدمها لحل المشكلة الجزائرية . ففي سنة ١٩٥٧ دعا الى قيام اتحاد بين تونس والجزائر على أن تمنح فرنسا الاستقلال للأخيرة ، وفي مقابل ذلك تحصل على امتيازات اقتصادية في الدولة الجديدة موسعة . وخلص بورقيبة من هذه الفكرة الى مشروع كومنولث فرنسي في شمال أفريقيا . وقد تلقف بعض الأمريكيين هذه الفكرة ليقترحوا على أساسها مشروع حلف عسكري للحوض الغربي من البحر المتوسط . ولم تعد هذه الأفكار جميعا مرحلة الاقتراحات، فضلا عن أن مؤتمر طنجة سرعان ما أعلن نبذها لها .

وقيل أن يظهر المنافس الثالث على زعامة المغرب العربي تازمت العلاقات بين تونس والمغرب بسبب اعتراف الأولى بعموريتانيا مما أدى الى سحب السفراء . وعندما تجددت الدعوة على اسس اقتصادية في سنة ١٩٦٤ سعى بورقيبة لضم ليبيا الى المغرب الكبير ، وذلك بهدفين الأول ايجاد أطراف أكثر عددا مما يعرقل استقطاب الزعامة في المغرب او الجزائر بصفة خاجة التي صارت لها امكانيات اعظم لزعامة المغرب . ثانيا : الاستفادة من موارد ليبيا الاقتصادية . وشعور تونس بالحاجة الى حل مشكلة البطالة المتفشية فيها بايجاد مجالات أوسع للعمل في ليبيا .

قلنا ان استقلال الجزائر زاد من حدة الصراع حول زعامة المغرب . فقد اكتسبت البلاد شهرة نضالية معتازة بين دول العالم للدور البطولي الذي قامت به ايان ثورتها المسلحة . وقد خرجت من هذا الصراع مستكملة لسيادتها وأراضيها التي شملت الصحراء الكبرى . وبذا صارت أكبر دول المغرب من حيث المساحة فضلا عن أن استقلال النقط في هذه الصحراء



كان قد بدأ يؤتى ثماره ، ويشير الى احتمالات ثروة معدنية كبيرة فى المستقبل وبالإضافة الى ذلك كان نظام الحكم فى الجزائر نقطة اجتذاب للعناصر التقدمية فى المغرب وخاصة الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية الذى لم يوافق حكومة الرباط على استخدام القوة لتعديل الحدود .

وتعتبر مسألة الحدود مظهرا بارزا على نمو النعرة الاقليمية ، وهى التى قضت على التفكير الجدى فى المغرب الكبير بعد أن كان يظن بأن استقلال الجزائر يمكن أن يساعد على تحقيقه . ويرجع الخلاف على الحدود الى عهد الحكومة المؤقتة الجزائرية . فقد تعرضت لمطالب اقليمية من المغرب وتونس بينما شعرت هاتان الأخيرتان بأحتمال قرب استقلال الجزائر . ووعدت الحكومة المؤقتة ببحث هذه المسألة بعد الانتهاء من الكفاح ضد الفرنسيين ، الا انه بعد الاستقلال تمسكت الجزائر بالنظرية القائلة أن الدول الافريقية يجب أن تراعى الحدود التى رسمت فى عهد الاستعمار . وقد رأينا كيف أن تونس أيدت هذه النظرية بمناسبة مطلب المغرب فى موريتانيا ، ولذلك لم تلج فى مطالبها الاقليمية بينما تشدد المغرب واتهم الجزائر بالتنكر للوعود السابقة .

وتضم منطقة تندوف التى طالبت بها المغرب مناجم غنية بالحديد بالإضافة الى الغاز الطبيعى . لذلك قيل أن بعض الشركات حرضت المغرب على استخدام القوة ، لأنها تفضل التعاون مع الحكومة المغربية وتخشى من استثمار أموالها فى الجزائر حيث تسود الاتجاهات الاشتراكية والدعوة الى تأميم وسائل الانتاج .

وفى اكتوبر سنة ١٩٦٢ تمكن الجيش المغربى من احتلال بعض المواقع وتوغل الى مسافات بعيدة فى بعض المناطق داخل الجزائر . وكان للحرب بين دولتين عربيتين صدى بعيد فى العالم العربى حيث جرت عدة محاولات للوساطة عن طريق الجامعة العربية الا أن المغرب كان يشعر بأن الخلاف بين فريق المحافظين والتقدميين قد يتعكس على هذه الوساطة فلا يتوفر فيها الحياد . ومن المؤسف أن كلا الطرفين المتنازعين رفض فى نهاية الأمر وساطة الجامعة العربية أو اجتماع قمة لرؤساء الدول العربية الخمس الواقعة فى افريقية بالاشتراك مع دولة افريقية سادسة . وتقربا بدلا عن ( المغرب العربى )

ذلك عقد مؤتمر رباعى بالاشتراك مع كل من مالى واثيوبيا ، وهو المؤتمر الذى انتهى باتفاقية باماكو فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٢ ، ومما جاء فى هذه الاتفاقية قرار بايقاف القتال فى موعد اقصاه الثانى من نوفمبر سنة ١٩٦٢ وانسحاب القوات الى الحدود السابقة على أن تحل محلها قوات من مالى واثيوبيا بعد أن تجرد من السلاح . ولكن قبيل ايقاف القتال أسرعرت فرقة جزائرية خفيفة الى التوغل داخل الأراضى المغربية حيث احتلت واحة فجيج . وبذا صار الانسحاب الى الحدود السابقة مطلبا للطرفين المتنازعين بعد أن كان مطلبا جزائريا من طرف واحد .

ومهما كانت المشاعر العنيفة التى أثارها القتال فى حينه فانه لم يترك أثرا طويلا المدى على العلاقات بين الدولتين . ويمكن القول انه كان نتيجة وليس سببا فى النعرة الاقليمية المتفشية . فبعد وقت قصير تم تبادل الأسرى وتوقف المغرب لفترة عن إثارة مطالبه فى الحدود . ولذلك لم تبق حاجة الى وجود قوات أجنبية . وفى سنة ١٩٦٨ فتح الطريق على الحدود لمرور البضائع ، وكان ذلك خطوة أولية نحو مزيد من التقارب .

ويلاحظ أن الحكومة الجزائرية اخذت زمام المبادرة (١) نحو تنشيط العلاقات بين دول المغرب على أساس اتفاقات ثنائية كانت هى محورها . وفى ١٩ يناير سنة ١٩٦٩ وقعت اتفاقية تعاون وحسن جوار مع المغرب . وتلاها بعد قليل اتفاقية أخوة وصداقة مع الحكومة الليبية فى نهاية عهد الملك ادريس السنوسى . وأخيرا عقدت معاهدة ثالثة لحسن الجوار مع تونس . وعلى أثر تصفية الخلافات على الحدود توقفت الحملات الاعلامية التى كانت تشن باسم الدول التقدمية على المحافظين والعكس بالعكس .

ومن مظاهر التهدة للصراعات الاقليمية أن الحكومات المغربية سلمت بواقعية التقسيم الى الكيانات القائمة وصارت تنظر الى مشروع المغرب الكبير على أنه مجرد تعاون فى المجالات الاقتصادية والثقافية دون التفكير فى تنازل الدول عن أى شىء من سيادتها لحساب هيئة اتحادية لهما كانت

---

(١) انظر نصوص هذه الاتفاقيات فى مجلة

هذه الهيئة محدودة السلطات . وهى روح تختلف عن تلك التى سادت مؤتمر طنجة سنة ١٩٥٨ .

وفى هذا الاطار عقدت اتفاقية افرام بين الجزائر والمغرب تضمنت الاعتراف بالحدود القائمة . ويعد ذلك بمثابة تنازل عن المطالب المغربية السابقة . وفى مقابل هذا التنازل منح المغرب حق المساهمة فى انشاء الشركات التى تستغل الحديد فى مناجم غار جبيلات الفنية . كما اشارت الاتفاقية الى تنشيط التبادل التجارى بين البلدين .

وقد وصفت الاتفاقية المعقودة بين الجزائر وليبيا فى اول فبراير سنة ١٩٦٩ بانها معاهدة اخوة وصداقة ومدتها عشرون سنة ونصت على التشاور فى الشئون الدولية وعدم عقد اتفاق مضاد لمصالح الطرف الآخر . والمحقت بها اتفاقية تجارية تنص على تسهيلات فى تبادل البضائع والمعلومات والخبرات . كذلك اقرت الاتفاقية المعقودة مع تونس خط الحدود القديم طبقا للمنظرية الجزائرية . وفى مقابل ذلك وعدت الجزائر بمد بعض انايبب النفط عبر الاراضى التونسية .

ومهما كان الاتجاه ضعيفا نحو بناء المغرب الكبير فى المجال السياسى فانه قد حدث منذ سنة ١٩٦٤ نزوع قوى الى ادخال ليبيا فى مفهوم المغرب الجغرافى . ومن المعروف تاريخيا أن ليبيا كانت دائما حلقة اتصال بين الشرق والمغرب .

وفى البداية شجعت المملكة المغربية اجتذاب ليبيا السنوسية الى مشروعات المغرب الكبير . الى أن وقعت الحركة الجمهورية فتبدل ميزان القوى فى منطقة المغرب ، اذ أن القذافى فى شعاراته الملونة كان يبدو اقرب الى الجزائر مع الاختلاف حول نظرية الوحدة العربية . فحسبما نادى به القذافى رجحت فكرة اتحاد شامل على اتحاد جزئى يضم دول المغرب . فلما فترت هذه الافكار ، صار هناك اتجاه الى توثيق الروابط الثنائية بين ليبيا والجزائر . وازداد تقارب الدولتين بمناسبة الاتفاق على مساعدة البوليساريو فى الصحراء الغربية فى مواجهة المملكة المغربية .

اما تونس فقد نظرت حكومتها بعين القلق الى تغير النظام فى ليبيا ،

وخاصة أنه ظهر احتمال فى وقت مايشير الى امكان قيام اتحاد بين ليبيا ودول أخرى فى المشرق . على أن الحاجات العملية كانت أكثر الصلحا فوجود عدد كبير من العمال التونسيين فى ليبيا أزال الخلافات التى كانت متوقعة بعد قيام النظام الليبى المعادى للغرب ، والذى يختلف اختلافا بينا عن نظرة بورقية الى العلاقات الدولية .

وعلى أية حال فإن معارضة اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل جاءت لتغطى على تلك الخلافات . ذلك أن النظام التونسى رغم صداقته التقليدية مع الغرب رأى فى مسابقة ركب الدول العربية التى قررت فى مؤتمر بغداد مقاطعة مصر مصلحة لبلاده ومن المفارقات أن بورقية كان من رواد الدعوة الى عقد صلح مع اسرائيل . أما فى سنة ١٩٧٩ فقلب مواقفه رأسا على عقب وانتهز فرصة مقاطعة مصر ونقل مقر الجامعة العربية الى تونس لكى يستثمر هذا الانقسام العربى الجديد للمصلحة الاقليمية .

انعكست التقلبات المفاجئة التى تميزت بها شخصية القذافى على حركة التجمع المغاربى وذلك بمحاولة تكوين محاور داخل المغرب الكبير غير أن موارد بلاده البترولية لم تكن كافية لتحقيق زعامة تلك المحاور فقد اشرفنا الى الهبة التى لم تدم سوى بضعة ايام من يناير ١٩٧٤ التى اعلن فيها عن اتحاد اندماجى بين ليبيا وتونس ذلك الاتحاد الذى استنكره بورقية بعد ايام .

ومن أغرب الاتفاقات التى تمت فى اطار المحاور التى سعى لها القذافى اتفاق وجدة فى سنة ١٩٨٤ ويبدو أن الرئيس الليبى هو الذى بادر باقتراح اتفاق اتحاد قريب من صورة الفيدرالية مع المملكة المغربية رغم ما بين الدولتين من تناقض فى نظام الحكم والتوجهات الخارجية وكانت مفاجئة للقذافى عندما قبل الملك هذا الاقتراح وبناء عليه تم اجتماع فى وجدة على الحدود المغربية الشرقية أغسطس ١٩٨٤ حيث تمت الموافقة المبدئية على هذا الاتحاد .

وتعود المفاجئة الى سلسلة طويلة من الخلافات التى حكمت العلاقات بين الدولتين فقد ألقى الملك على القذافى مسئولية التحريض على هجوم قصر الصخيرات سنة ١٩٧١ بل اشار فى مذكراته الى أن القذافى اشترك

فى تبدير حادث الاعتداء على طائرتة فى العام التالى (١) ، لدرجة انه طلب الى بومدين فتح المجال الجوى للطنائرات الليبية كيما تكمل المؤامرة بضرب قصر الرباط اذا ما اقلت الملك من الاعتداء عليه فى الجو . ويضيف الحسن أن بومدين أستشاط غضبا مما يدل على أن العلاقات الجزائرية المغربية كانت قد تحسنت منذ تسوية أزمة الحدود ولم تتعكر مرة أخرى الا بسبب الصراع حول الصحراء المغربية . وقد كانت الصحراء نفسها هى من أقوى عوامل الخلاف بين ليبيا والمغرب فان أحد مؤسسى حركة البوليساريو كان طالبا مغربيا منتميا الى الحزب الشيوعى المغربى وحينما طرد من الحزب توجه الى القذافى وعرض عليه تزويد حركة البوليساريو بالسلاح وجاءت استجابة الرئيس الليبى بالإيجاب وطلب السماح لمرور هذه الأسلحة عبر الأراضى الجزائرية . ولم يكن تأييد الحركة المناهضة للمغرب فى الصحراء قد توقف حينما اتفق على عقد معاهدة وجدة لذلك كان على الملك أن يبرر هذا التحول المفاجئ فى سياسته نحو القذافى ليس أمام شعبه فقط بل أمام الأمريكيين الذين دهشوا ازاء هذا التحول فقد كانت سياسة القذافى العامة وتدخله فى تشاد بصفة خاصة تثير ردود فعل معادية لدى الادارة الأمريكية . وهكذا طلبت الى الملك تفسير هذا التحول وكان جوابه هو انه يأمل من وراء المعاهدة توقف ليبيا عن مساعدة البوليساريو ومن ثم انقاذ حياة الألوف من أبناء شعبه ولكن بوش . نائب الرئيس فى ذلك الوقت . لم يقتنع بهذا التبرير . فقد كانت قضية الصحراء تتصل بشكل أو بآخر بالحرب الباردة ، فليبيا والجزائر حليفتا الاتحاد السوفيتى هما اللذان يساعدان حركة البوليساريو بينما يضطر المغرب الى مجابهتها مستعينا بالمساعدة الامريكية .

اعتبرت الجزائر اتفاق وجدة موجها ضدها سيما وأن تونس أغرقت بالانضمام اليه واثّر تحفظ تونس ازاء هذا المشروع قرر القذافى طرد ٣٠ ألف عامل تونسى من البلاد (٢) .

واذا ما بحثنا فى التوجهات السياسية لأقطار المغرب العربى نجد أن الجزائر كانت أقربها الى ليبيا وبمناسبة الغارة الأمريكية المفاجئة على

---

(١) الملك الحسن : ذاكرة ملك . صفحة ٨٥ وما بعدها .

(٢) السياسة النولية . عند أكتوبر ١٩٨٤ .

طرابلس في أبريل ١٩٨٦ حدث نوع من التقارب بين الدولتين المغربيتين تمثل في لقائى قمة بين الشاذلى بن جديد والقذافى .

أما الخطوة الحاسمة فى حركة الاتحاد المغارى فجاءت فى إطار عمليات تجمع شهداها المشرق العربى بين عامى ١٩٨١ - ١٩٨٩ فعلى نمط مجلس التعاون الخليجى ومجلس التعاون الرباعى أعلن فى ١٧ فبراير ١٩٨٩ عن قيام اتحاد مغارى دل فى بداية الأمر على طموح أصحابه وجديتهم فقد تضمن إعلان الاتحاد فى مدينة مراكش تكوين مجلس رئاسى للسدول الخمسة المؤسسة والتي شملت موريتانيا لأول مرة فى مثل هذا التجمع كما اشتملت الخطة على تكوين أمانة عامة وأجهزة اتحادية وأعلن عن إصدار بطاقة مغربية تسمح للمواطنين فى الأقطار الخمسة بحرية المرور عبر الحدود .

وكانت عوامل النجاح تبدو متوفرة لهذا التجمع فهناك الاتصال الجغرافى والتراث التاريخى والمشكلات الاقتصادية المتماثلة . وباستثناء ليبيا تعاني أقطار المغرب من الانفجار السكانى ونقص الغذاء والاضطرار الى الاستدانة وهجرة يد عاملة كبيرة العدد نحو أوروبا الغربية . غير أنه قد نجم عن توسيع دائرة المغرب الكبير زيادة فى التناقضات مابين الأنظمة الحاكمة . وعلى سبيل المثال فقد أدى انضمام موريتانيا الى الاتحاد أن حكومة نواكشوط صارت تتطلع لتدخل شركائها لمساعدتها فى أزمة الحدود مع السنغال . وبعد فورة الحماس لوحظ أن اهتمامات القادة أخذت تتراجع بالتدريج ففى القمة الثالثة نوفمبر ١٩٩٢ لم يحضر كل من القذافى والملك الحسن وقد عاصرت هذه القمة فرض مجلس الأمن العقوبات على ليبيا وأظهرت أزمة لوكربى أن الأشقاء المغاربة التزموا بتطبيق العقوبات الخاصة بحظر الطيران واكتفت هذه القمة بالاحتجاج على هذه العقوبات .

كذلك لم يمنع قيام الاتحاد من اختلاف السياسات ازاء حرب الخليج فبينما أيدت موريتانيا العراق أخذت تونس موقفا سلبيا على حين أن المغرب شارك بقوات رمزية مع التحالف الدولى الذى تدخل عسكريا لكى يسحب العراق قواته من الكويت (١) .

---

(١) السياسة الدولية عدد يناير ١٩٩٣ .

خلاصة القول أن المشاغل الاقليمية طغت على مسيرة الاتحاد وكان على رأسها كما يبدو من أعمال قمة نوفمبر ١٩٩٢ انتشار حركة الاسلام السياسى والتي اعتبرها المجتمعون ظاهرة تهدد الأمن والاستقرار للدول الأعضاء .  
يضاف الى ذلك خلافات جانبية اتصلت باختيار مكان الأمانة العامة . وهكذا عجزت دول المغرب رغم توفر عناصر النجاح عن إقامة اتحاد فعال حيث أن النظم الاتحادية بصفة عامة تتطلب تعاون أنظمة ديمقراطية الأمر الذى لم تتمتع به الأنظمة الحاكمة فى العالم العربى بصفة عامة .



لقد كان قيام السوق الأوربية المشتركة فى سنة ١٩٥٧ دافعا للتفكير فى توثيق العلاقات الاقتصادية بين دول المغرب الثلاث التى استقلت عن فرنسا . وفى سنة ١٩٦٤ انضمت ليبيا الى الاتفاقية الاقتصادية التى عقدت بمدينة طنجة ونصت على تخفيف الحواجز الجمركية بين الأعضاء غير أن المشكلة التى واجهت دول المغرب هى أن اقتصادها أقرب الى التنافس منه الى التكامل .

ففى العهد الاستعمارى حاولت فرنسا أن تنسق العلاقات الاقتصادية بإنشاء مكتب يتولى شئون تصدير وتوزيع أهم سلعة تنتجها الأقطار الثلاثة فى ذلك الوقت وهى الفوسفات الأمر الذى لم يستمر بعد الاستقلال . وبالنسبة للجزائر فإن وجود ثروة معدنية هامة : النفط والحديد لم تستغل بطريقة علمية حديثة وأدى سوء الادارة الى خضوع الجزائر لنفس مشكلات جارتها وهى العجز عن استغلال الموارد لكفاية حاجة البلاد للتنمية .

وباستثناء ليبيا فإن دول المغرب وجدت نفسها مضطرة لتصدير يد عاملة كبيرة العدد الى أوروبا الغربية وصارت تحويلات المهاجرين تشكل نسبة ربما أعلى من بتروال الجزائر فى دخل البلاد القومى لذا حرصت دول المغرب على ايجاد علاقة اقتصادية خاصة مع غرب أوروبا ، فوقعت اتفاقيات انتساب للسوق المشتركة وتطلعت الى تمتع صادراتها من الحمضيات والمواد الخام المعدنية لاعفاءات جمركية (١) .

وهكذا بقي التعامل مع أوروبا لكل قطر من أقطار المغرب على حدا  
يفوق من حيث الحجم كثيرا قيمة المبادلات بين أقطار المغرب بعضها والبعض  
الأخر .

وعندما انتشرت البطالة في أوروبا شعرت دول المغرب بتهديد لمهاجريها  
الذين تسلل بعضهم بطرق غير شرعية ومن ثم تعرضوا بين حين وآخر للطرد  
وكان لمشروع الاتحاد الأوربي المقرر لسنة ١٩٩٢ اثر على التعجيل باقامة  
الاتحاد المغاربي غير أن العوامل السياسية كما شرحناها في الصفحات السابقة  
عطلت الى حد كبير تحقيق هذه الخطة مما أبقى صورة التبعية الاقتصادية  
بشكل لا يختلف كثيرا عن العهد الاستعماري .



### المراجع العربية

- ١ - ابن أبي دينار ( أبو عبد الله الرعيني ) :  
المؤنس فى أخبار إفريقيا وتونس ، تونس سنة ١٣٥٠ .
- ٢ - أبو العباس أحمد بن خالد القاهرى :  
الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى الدار البيضاء سنة ١٩٥٥  
ومابعدهما .
- ٣ - أبو القاسم سعد الله :  
(أ) الحركة الوطنية الجزائرية (١٩٠٠ - ١٩٣٠) - بيروت ١٩٦٩ .  
(ب) الحركة الوطنية الجزائرية (١٩٣٠ - ١٩٤٥) القاهرة ١٩٧٥ .
- ٤ - أحمد توفيق المدني :  
(أ) هذه هى الجزائر - القاهرة ١٩٥٦ .  
(ب) حرب الثلاثمائة عام بين الجزائر وإسبانيا - الجزائر ١٩٦٨ .
- ٥ - الياس مرقس :  
الحزب الشيوعى الجزائرى - بيروت .
- ٦ - بطرس بطرس غالى :  
منظمة الوحدة الأفريقية - القاهرة ١٩٦٤ .
- ٧ - يورجا فرانسوا :  
الاسلام السياسى فى شمال إفريقيا ، ترجمة لورين زكرى ، القاهرة  
١٩٩٢ .
- ٨ - الحبيب ثامر  
هذه تونس - القاهرة - سنة ١٩٤٨ .
- ٩ - الحسن الثانى :  
ذاكرة ملك . أجرى الحوارات : ايريك لوران . كتاب الشرق الاوسط  
١٩٩٣ .
- ١٠ - حسن أحمد محمود :  
الاسلام والثقافة العربية فى إفريقيا (الجزء الاول) - القاهرة  
١٩٥٨ .
- ١١ - حسن حسنى عبد الوهاب :  
خلاصة تاريخ تونس ١٣٧٣ هـ .

١٢ - صلاح العقاد :

- (أ) المغرب فى بداية العصور الحديثة - القاهرة ١٩٦٣ .
- (ب) الجزائر المعاصرة - القاهرة ١٩٦٤ .

١٣ - عثمان سعدى :

- قضية التعريب فى الجزائر ، القاهرة .

١٤ - علال القاسى :

- (أ) الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى ، القاهرة ١٩٤٨ .
- (ب) المغرب العربى ، القاهرة ١٩٥٥ .

١٥ - فريق من الخبراء العرب :

- الصراع على الجزائر . شيوخ وجنرالات ، القاهرة ١٩٩٢ .

١٦ - محمد بن الأمير عبد القادر :

- تحفة الزائر فى مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر (جزان)  
الاسكندرية ١٩٠٣ .

١٧ - محمد خير فارس :

- (أ) المسألة المغربية من سنة ١٩٠٠ - ١٩١٢ ، للقاهرة ١٩٦١ .
- (ب) تنظيم الحماية الفرنسية فى المغرب ، دمشق ١٩٧٢ .
- (ج) تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثمانى الى الاحتلال  
الفرنسى دمشق ، ١٩٦٩ .

١٨ - محمد داود :

- تاريخ تطوان - تطوان ١٩٥١ .

١٩ - محمد رفعت :

- التيارات السياسية فى البحر المتوسط ، القاهرة ١٩٤٩ .

٢٠ - محمد مبارك بن محمد الهلالى الميلى :

- تاريخ الجزائر ، الجزائر ١٩٦٤ .

٢١ - محمد مصطفى صفوت :

- مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، وأثره فى البلاد العربية ، القاهرة ١٩٥٧ .

٢٢ - نصر السيد نصر وآخرون :

- الجمهورية الاسلامية الموريتانية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

- ٢٢ - لجنة المغرب العربي :  
تونس ، ٦٧ عاما تحت الاحتلال .
- ٢٤ - الحزب الدستوري التونسي :  
ماساة عرش .
- ٢٥ - وزارة الاعلام التونسية :  
الحبيب بورقيبة ، حياته وجهاده .

#### الدوريات

- ١ - مجلة تاريخ وحضارة المغرب :  
تصدر عن كلية الآداب بالجزائر منذ يناير ١٩٦٧ .
- ٢ - مجلة السياسة الدولية :  
تصدر عن صحيفة الأهرام القاهرية ، الأعداد المذكورة .
- ٣ - مجلة البحوث والدراسات العربية القاهرة :  
الأعداد المذكورة .

## المراجع الأجنبية

### وثائق منشورة

- Affaires du Maroc (A.M.) 1901-1912, 6 Vols., Paris, 1914.
- Albin, P. : Les Grands Traités Politiques, Paris, 1923.
- British Documents on the Origins of the War, 1898-1914  
Edited by George Gooch and Temperly. London, 1927.
- Correspondence Respecting the Affairs of Tunis, London,  
1881.
- De Castries : Les Sources Inédites de l'Histoire du Maroc  
1530-1845, 19 vols., Paris, 1905-1924.
- Documents Diplomatiques Français, 1871-1914 Ministère  
des Affaires Etrangères. Commission de Publication des  
Documents Relatifs aux Origines de la Guerre de 1914,  
Paris, 1929.
- Documents Diplomatiques Français, Question de la Protec-  
tion Diplomatique et Consulaire au Maroc, Paris, 1880.
- Documents Diplomatiques, Français Livre Jaune, Affaires  
de Tunisie, 1871-1880, Paris, 1881.
- Documents Inédits sur l'Histoire de l'Occupation Espagnole  
en Afrique, 1506-1574, Alger, 1875.
- Documents Relatifs au Traité de la Tafna 1837 par Georges  
Yver, Alger, 1924.
- Douin, Georges, Mohamed Aly et l'Expédition d'Alger,  
1829-1830, Le Caire, 1930.
- Gautherot Gustave, la Conquête d'Alger, Paris, 1929.
- Grandchamp Pierre, la France en Tunisie, 1582-1650, Docu-  
ments Inédits, 4 vols, Tunis, 1920.

- Parti de l'Istiklal, Documents 1944-1946, Paris 1946.
- Plantet Eugène, Correspondence des Deys d'Alger avec la cour de France 1579-1830, 2 vols, Paris 1889.
- Robiquet P., Jules Ferry, Discours et Opinions, 5 vols, Paris 1893-1897.

### المؤلفات

1. Alwan M. : Algeria before the United Nations, New York, 1959.
2. Ashford : Political change in Morocco, New Jersey 1961.
- Azan Paul : L'Emir Abd El-Kader (1808-1883) du Fatalisme Musulman au Patriotisme Français, Paris 1925.
- Barbour, N. : A Survey of North West Africa, London 1959.
- Barlow, Ima Christina : The Agadir Crises, aCrolina 1940.
- Barrat Robert : Justice pour le Maroc, Paris 1953.
- Bedgaoui, Mohamed : La Révolution Algérienne et le Droit Bruxelles, 1961.
- Blunt Wilfred : The Desert Hawk, Abd El-Kader and the French Conquest of Algéria, London, 1947.
- Bou Diyaf, M. Où'va l'Algérie, Paris, 1964.
- Bourguiba, El-Habib : La Tunisie et la France, Paris, 1954.
- Bourdieu, P. Travail et Travailleurs en Algérie, Paris 1965.
- Bourges Hervail : L'Algérie à l'Epreuve du pouvoir, Paris, 1967.
- Bovill, W. : The Golden Trade and the Moors, London, 1958.
- Broadléy : The Last Punic War, London, 1882.
- Buy F. : La République Algérienne Démocratique et Populaire Paris, 1965.

**Cambon Henri : 1. Histoire du Maroc, Paris, 1952.**

**2. Histoire de la Régence du Tunis,  
Paris, 1948.**

**Catroux Général : Lyautey le Marocain, 1952.**

**Chaliand Ch. L'Algérie est-elle Socialiste, Paris, 1964.**

**Clark : Algeria in Turmoil, a History of the Rebellion, U.S.A.,  
1959.**

**Cooke George : Conquest and Colonization of North Africa,  
London, 1860.**

**Cour Auguste : L'Etablissement des Dynasties des Chérifs au  
Maroc et leur Rivalité avec les Turques de la Régence  
d'Alger, 1509-1830, Paris, 1901.**

**Courière, de : La guerre d'Algérie, 4 vols, Paris, 1970.**

**Culman Henri : L'Union Française, Paris, 1950.**

**Démontés V. : La Colonization Militaire sous Bugeaud, Paris,  
1917.**

**Devoulx : Le Rais Hamidou, un corsaire Algérien du 13ème  
siècle, Alger, 1858.**

**El-Hagoui Omar : L'Histoire Diplomatique du Maroc, Paris,  
1937.**

**Esquer Gabriel : La Prise d'Alger, Paris, 1923.**

**D'Estourneels de Constant : La Politique Française en Tunisie,  
Paris, 1891.**

**Fauçon Narcisse : La Tunisie avant et depuis l'occupation Fran-  
çaise, 2 vols, Paris, 1893.**

**Farrod Charles : Le F.L.N. et L'Algérie, Paris, 1961.**

**Pavrod Charles : Abdel Krim, Origine de la Rébellion Nord  
Africaine, Paris, 1958.**

- Gaffarel, P. : L'Algérie, Histoire, Conquête et Colonisation, Paris, 1883.
- Ganiage Jean : Les origines du Protectorat Français en Tunisie (1861-1881), Paris, 1959.
- Garas, Félix : Bourguiba, et la Naissance d'une Nation, Paris, 1956.
- Gillespie, Joana : Algeria, Rebellion and Revolution, London, 1960.
- De Grammont H. : Histoire d'Alger sous la Domination Turque, Paris, 1887.
- Hanotaux, G. : Histoire des Colonies Françaises, Volume 2 et 3, Paris, 1930.
- Harris, Walter Burton : 1. Morocco That Was, London, 1921.  
2. France, Spain, and the Rif. London, 1927.
- Hocine Ayat Ahmed : La guerre et l'après Guerre, Paris, 1964.
- Isnar, H. : Le Magreb, Paris, 1966.
- Jackson, G.A. : Algiers, Complete Picture of the Barbary States, Their Governments and Various Revolution and the Victory of Lord Exmouth, London, 1817.
- Jeanson, Colette et Francis : L'Algérie Hors la Loi, Paris, 1956 .
- Julien Charles André :
1. Histoire de l'Afrique du Nord, Paris, 1931.
  2. L'Afrique du Nord en Marche, Paris, 1952.
  3. Histoire de l'Algérie Contemporaine (1827-1871), Paris, 1964.
- L'Arwi, Abdallah : L'Ideologie Arabe, Paris, 1966.
- La Couture, Jean et Simonne : Le Maroc à l'Epreuve, Paris, 1958.
- Landau, Rom :

1. **The Moroccan Drama**, London, 1956.
2. **The Sultan of Morocco**, London, 1951.
3. **Morocco Independent**, London, 1961.
4. **Hassan II King of Morocco**, London, 1962.

Lyautey, Pierre : **Lettres du Sud Oranais**, 1903-1906.

**Masson Paul :**

1. **L'histoire du Commerce Français dans le levant aux XVI et XVII Siècle**, Marsailles, 1896.
2. **L'Histoire du Commerce Français dans le levant au XVIII siècle.**

**Marchand, E.P. :** **L'Europe et la Conquête d'Alger**, Paris, 1913.

**Mehdi Ben Barka :** **Option Revolutionnaire au Maroc**, Paris, 1960.

**Micaud, Charles :** **Tunisia, The Politics of Modernisation**, London, 1964.

**Mellor, F. :** **Morocco Awakes**, London, 1939.

**Morel, E. :** **Morocco in Diplomacy**, London, 1912.

**Moore Clement :** **Politics in North Africa, U.S.A.**, 1970.

**Odinot Paul :** **Role Politique des Confréries Religieuses et des Zaouias au Maroc, Oran**, 1930.

**Paillat Claude :** **Dossier secret de l'Algérie**, Paris, 1961.

**Pellissier, E. :** **Annales Algériennes**, 3 vols, Paris, 1836.

**Pickles, Dorothy :** **Algeria and France**, London, 1963.

**Piquet, V. :**

1. **L'Algérie Française**, Paris, 1963.
2. **Les problèmes des protectorats, Recueil d'Articles**, Paris, 1953.

**Playfair, R. Episodes de l'Histoire des relations de la Grande-Bretagne avec les Etats. Barbaresques avant la conquête Française, Alger**, 1879.



- Barbaresques avant la conquête Française, Alger, 1879.
- Rager, Jean Jacques : Les Musulmans Algériens en France et dans les pays Islamiques.
- Ricard, Robert : Etude sur l'Histoire des Portugais au Maroc, Paris, 1955.
- Rinn, Louis : Histoire de l'Insurrection d'Algérie, Alger 1891.
- Rizette Robert : Le Sahara occidental, Paris, 1976.
- Roberts, Ct. John : History of the French Colonial Policy (1871-1925) 2 vols, London, 1929.
- Robin : L'Insurrection de la Grande Kabylie en 1871, Paris sans date.
- Roche Léon : Trente deux ans à travers l'Islam, Paris.
- Roland et Lampué : Précis du droit d'outremer, Paris, 1949.
- Rousset, Camille : La conquête d'Algérie (1848-1857), Paris, 1889.
- Samir Amine : L'Economie du Magreb, Paris, 1965.
- Safwat, M.M : Tunisie and the Great Powers, Alexandria, 1943.
- Secrétariat d'Information Tunisienne.
- Les Discours d'Alhabib Bourguiba, Tunis, 1965.
- Serres Jean : La Politique Turque en Afrique du Nord sous la monarchie de juillet, Paris, 1925.
- Teilac, J. Autogestion en Algérie, Paris, 1965.
- Tlatli, S.E. Tunisie Nouvelle Problèmes et Perspectives, Paris, 1963.
- Tourneau Rouger : L'Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane, Paris, 1962.
- Zartman, W. : Morocco, Problem of New Power, U.S.A., 1964.
- Gouvernement and Politics in Northern Africa, London, 1964.
- ( المغرب العربى )

الدوريات

**Annuaire de l'Afrique du Nord**

- Bulletin du Comité de l'Afrique Française.
- Journal Officiel.
- Journal le Monde.
- Revue Africaine, 1856, et Suivantes.
- Maghreb 1964 et Suivantes.

## محتويات الكتاب

مقدمة . . . . . ٣

### القسم الأول

#### المغرب في العصر الحديث

٩	تمهيد : أحوال المغرب قبيل القرن السادس عشر . . . . .
١٨	الفصل الأول : العثمانيون في الجزائر وتونس - أنظمة الحكم . . . . .
٣٤	الفصل الثاني : العلاقات الخارجية . . . . .
٥٠	الفصل الثالث : السعديون في مراكش . . . . .
٦٣	الفصل الرابع : دولة الأشراف العلويين . . . . .

### القسم الثاني

#### الاستعمار الفرنسي

٧٣	الفصل الخامس : المسألة الجزائرية من ١٨١٥ الى ١٨٣٠ - النزاع مع فرنسا - اقتراح تدخل محمد علي - الحملة وملابساتها سنة ١٨٣٠ . . . . .
٩٥	الفصل السادس : الاحتلال ومقاومته - الأمير عبد القادر : التصاعد من ١٨٣٢ - ١٨٣٩ - القضاء على عبد القادر - حرب الإبادة من ١٨٣٩ - ١٨٤٧ - المقاومة في الواحات وبلاد القبائل - ثورة سنة ١٨٧١ . . . . .
١٣٠	الفصل السابع : نظم الإدارة والاستعمار - وسائل بيجو - سياسة الجمهورية الثانية - موقف نابليون الثالث - سياسة الجمهورية الثالثة - ذروة الاستعمار ١٨٧٠ - ١٩١٤ . . . . .
١٦١	الفصل الثامن : تونس من احتلال الجزائر حتى مؤتمر برلين ١٨٧٨ . . . . .

الموضوع	صفحة
موقف البايات من الاحتلال - مشكلة التجديد والأزمة المالية . . . . .	
الفصل التاسع : المسألة التونسية ١٨٧٨ - ١٨٨١ - مؤتمر برلين ١٨٧٦ سياسة جيل فرى والشروع فى الحملة - الاحتلال وموقف الدول . . . . .	
الفصل العاشر : الحماية - تنظيم الحكم - الاستعمار واستغلال الأراضى - الحماية ونتائجها الدولية . . . . .	١٩٠
الفصل الحادى عشر : مقدمات انهيار الامبراطورية الشريفيه ٢٠٥ مراكش والعزلة - مولاى الحسن ومحاولة الاصلاح عجز المخزن . . . . .	
الفصل الثانى عشر : المسألة المراكشيه - ١٩٠٢ - ١٩١٢ - الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ - التقسيم الفرنسى الاسبانى سنة ١٩٠٤ - تدخل ألمانيا - مؤتمر الجزيرة - صدى الحوادث فى مراكش - التغلغل الاقتصادى والعسكرى أزمة أغادير . . . . .	٢١٩
الفصل الثالث عشر : المقاومة فى مراكش - الكفاح ضد الاسبان الأمير محمد عبد الكريم الخطابى - الصدام مع فرنسا ٢٥١	
الفصل الرابع عشر : التقسيم والحماية - وضع الحماية - التقسيم ادارة فرنسا للمحمية - السياسة البربرية . . . . .	٢٧١

### القسم الثالث

#### الحركات الوطنية

الفصل الخامس عشر : نشأة الحركة الوطنية فى الجزائر - اثر الحرب العالمية الأولى - أنصار الاندماج - جماعة العلماء الجزائريين - نجمة شمال افريقيا وحزب الشعب ٢٨٧	
--	--

صفحة

الموضوع

- الجزائري - اتجاهات جديدة في الحركة الوطنية - مذبح  
قسنطينة سنة ١٩٤٥ - الحلول الفرنسية . . .
- ٣٢١ الفصل السادس عشر : في تونس - تونس الفتاة - الدستور  
الحزب الدستوري الجديد - المساومات أثناء الحرب  
سياسة جديدة - تجربة القوة - الاستقلال على مراحل
- ٣٥٧ الفصل السابع عشر : في مراكش - كتلة العمل المراكشي - انشقاق  
الكتلة - الحروب ومولد حزب الاستقلال - تردد السياسة  
الفرنسية - دور محمد الخامس - عامان من النضال

القسم الرابع

المغرب المعاصر

- ٤١١ الفصل الثامن عشر : الثورة الجزائرية - المرحلة الاولى (١٩٥٤ -  
١٩٥٨) - جبهة التحرير الوطني - الدور المصري .
- ٤١٥ الفصل التاسع عشر : الثورة - المرحلة الثانية (١٩٥٨ - ١٩٦٢)  
مفاوضات ايفيان - تحليل اتفاقيات ايفيان . . .
- ٤٤٠ الفصل العشرون : أزمة السلطة في الجزائر - الصراع من أجل  
الحكم - حركة ١٩ يونيو ١٩٦٥ - عهد بومدين -  
بن جديد والعودة الى القلاقل - التجربة الديمقراطية  
وحركة الاسلام السياسي . . . . .
- ٤٦٩ الفصل الحادي والعشرون : المتغيرات الاقتصادية وانعكاساتها  
على العلاقات الخارجية - العامل الاقتصادي - النفط  
العلاقات الخارجية : (أ) العلاقات العربية (ب) علاقات  
دولية أخرى (ج) العلاقات مع فرنسا . . . . .
- ٤٨٩ الفصل الثاني والعشرون : النظام السياسي في الجمهورية التونسية  
الحزب والزعامة - نحو الغروب - بين المعارضة المدنية  
والمعارضة الدينية . . . . .

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث والعشرون : علاقات تونس الخارجية - العلاقات العربية - تونس والغرب . . . . .	٥٠٨
الفصل الرابع والعشرون : القوى السياسية والاجتماعية في المملكة المغربية - نفوذ القصر - الاحزاب السياسية	٥٢١
الفصل الخامس والعشرون : العلاقات الخارجية - العلاقات المغربية الفرنسية - العلاقات مع اسبانيا - العلاقات المغربية الأمريكية - التوجهات العامة للسياسة الخارجية .	٥٤٦
الفصل السادس والعشرون : التعليم والتعريب - التعريب - فى مجال التعليم . . . . .	٥٧٠
الفصل السابع والعشرون : العلاقات المغاربية - تعثر مشروع الاتحاد المغاربى . . . . .	٥٨٢
المراجع العربية . . . . .	٥٩٥
المراجع الاجنبية . . . . .	٥٩٨

رقم الايداع ٥٠٤٨ / ١٩٩٣









0224843